مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء الرابع عشر

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

فلسطين - قبرص

مَسعُود الخَوند

القَارّات . المَناطِق . الدّوَل . البُلدَان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

مَعَالِم . وَثَائِق . مَوضُوعَات . زُعَمَاء

الجزء الرابع عشر

فلسطين – قبرص

مشاركون في التصحيح:
انطوان الهاشم   شربل الخوند   جورج سليم

الناشر: **إصدار خاص**
سن الفيل، نوفا برازيليا
هاتف: ٤٩٩٢٠٦(٠١)
فاكس: ٥١٠٥١٦

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
حسيب درغام وأولاده
المكلس، بيروت – لبنان
ت: ٠١/٦٨٣١٦٠ – فاكس: ٠١/٦٨٣١٥٩

طبع في لبنان

مقدمة

المعرفة هي أحد أهم أسباب تقدّم الحضارات والأمم، وأدوات وأذرع المعرفة أصبحت تأخذ أشكالًا متعددة وتتطور مع تطوّر التقدّم العلمي والثقافي.

ثورة العلم والتكنولوجيا وثورة الاتصالات التي تتجدّد وتتضاعف كل جيل، هي تحدي لنا، نحن العرب، لكي نرقى إلى المستويات القيمية والإنتاجية والفكرية التي يصل إليها عالم اليوم بكافة دوله وأقاليمه. فالتقدم الثقافي تراكمي، تظهر نتائجه خيرًا على الأمم والعالم عبر أجيال متعددة.

من هذه الزاوية، ومن هذا المنطلق أنظر إلى العمل الكبير الذي يقوم به المؤرّخ الأستاذ مسعود الخوند من خلال إصدار الأجزاء المتزايدة من الموسوعة التاريخية الجغرافية. ويبدأ الجزء الرابع عشر من الموسوعة بشيء غال على عقل وقلب كل عربي، وهي مادة فلسطين، التي تحتوي على حوالي ٧٥٪ من محتويات هذا الجزء.

فلسطين لها تراث ديني وقومي وجغرافي وتاريخي وثقافي وإنساني قديم وطويل. وواجب على كل مواطن عربي أن يلمّ بكل هذه الجوانب بعمق ودقة. ولا شك لدي أن هذه المادة متوفرة في هذا الجزء، وستكون عونًا لكل مواطن وقارئ ودارس على معرفة جزء عزيز من وطنه العربي، فلسطين.

طاهر المصري

رئيس وزراء الأردن (١٩٩١)

والنضال من أجل استعادة الحق والأرض في فلسطين، يجب أن يأخذ منذ الآن فصاعدًا، أشكالًا متعددة، ليس أولها الخيار العسكري، بل التمسّك بالحق والإصرار عليه مهما كانت الظروف، والتزوّد بالمعرفة والعلم وترسيخ هذه المفاهيم كاملة في عقول ونفوس الناشئة، وهو الأمر الذي تحققه هذه الموسوعة.

إن النضال من أجل الحق العربي والوحدة العربية وتحرير فلسطين لا زال في بداياته، وتبدو طريق التحرير طويلة وصعبة ووعرة. وبوجود القيادات الواعية والمثقفة وذات الإرادة، كل في موقعه وضمن قطاعه وشريحته السياسية والاجتماعية والثقافية، فإننا نكون قد وضعنا أمّتنا العربية على الطريق الصحيح. وسيكون معيار مدى تماسك وفعالية الأمة العربية في مواجهة تحديات المستقبل والقرن القادم، موجودًا في مدى قدرتها على الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

أحيي هذا الجهد الخلّاق وهذه الخدمة الوطنية والقومية وأسأل الله أن يزيد من أمثال الأستاذ الخوند، وأن يقوم كل منا بواجبه تجاه أمته ووطنه.

فهرست

المقاومة الفلسطينية (١٩٥٥–١٩٨٨)

الدولة الفلسطينية (١٩٨٨–١٩٩٩)

نبذة تاريخية ١٦٧

مسألة القدس في ضوء اتفاقية إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية ومعاهدة السلام الأردنية – الاسرائيلية والاتفاق بين الفاتيكان واسرائيل ١٧٥–١٧٨

استيطان القدس وتهويدها ١٧٨

أرقام وأحداث حول الواقع القدسي الراهن ١٨٣

مدن ومعالم

زعماء، رجال دولة وسياسة

فلسطين



يعيش ٨٠ في المئة (٣.٥٠٠.٠٠٠) من اليهود في مناطق اللون الأسود التي تبلغ مساحتها ٢.٤٥٨.٠٠٠ دونم. وهذه تزيد بمقدار مليون دونم فقط على الأرض التي ملكوها عام ١٩٤٨. ويفضل اليهود المعيشة في المدن الكثيفة أسوة بـ«الغيتو». حتى في هذه المناطق اليهودية. يعيش عدد كبير من الفلسطينيين. في مدن فلسطين الأصلية والمناطق المبينة بخطوط بيضاء.

أما (المناطق المنقطة) فهي شبه خالية من اليهود. إذ لا يزيد عدد سكان ريفها عن ٣٠٠.٠٠٠ يهودي. عدا سكان المدن. ويعيش معظم الفلسطينيين في تلك المناطق. خصوصًا المبينة بالخطوط السوداء. وتستطيع هذه المناطق (المنقطة) استيعاب مليون فلسطيني في الداخل و٤.٦٢٠.٠٠٠ فلسطيني في الخارج. إذا تمسكوا بحق العودة. وتكون الكثافة مقاربة لكثافة الضفة الغربية حاليًا. وأقل سبع مرات من كثافة قطاع غزة («الحياة». ٤ حزيران ١٩٩٥. ص١٧).

بطاقة تعريف

«فلسطين المحتلة»: مصطلح سياسي عربي (وإسلامي إلى حد كبير، وكذلك لدى الكثير من الدول – خاصة دول العالم الثالث – والقوى والهيئات والأحزاب السياسية في العالم التي ناصرت العرب في نزاعهم مع دولة إسرائيل حول «قضية فلسطين» خاصة منذ بداية خمسينات هذا القرن حتى أواسط ثمانيناته) طغى استعماله في الخطاب السياسي الفلسطيني والعربي، الرسمي والشعبي، منذ «نكبة فلسطين» وضياعها واغتصابها على يد الحركة الصهيونية اليهودية والعالمية بإقامة دولة اسرائيل في ١٩٤٨ (راجع «اسرائيل»، ج١).

لكن هذا المصطلح بدأ يعرف، وبصورة متسارعة، تراجعًا منذ حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد (١٩٩١)، ثم محادثات أوسلو وما تلاها من مسلسل المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية والعربية – الاسرائيلية؛ وتوالي الاعترافات (منها العربية والإسلامية) بدولة اسرائيل، حتى بات استعماله اليوم شبه غائب حتى في الخطاب السياسي والوطني والقومي للمنظمات الفلسطينية نفسها التي لا تزال ترفض الاعتراف بالمفاوضات الفلسطينية والعربية – الاسرائيلية ونتائجها.

الإسم: إن أقدم إسم أطلق على البلاد هو «أرض كنعان»، نسبة إلى الكنعانيين، قبيلة سامية، على ما

يرجحه المؤرخون. جاءت من الجزيرة العربية في أوائل الألف الثالث ق.م.

وفي أوائل القرن الحادي عشر ق.م. جاءت شعوب من العالم الايجي، ومن بعض الجزر الايطالية، وأخذت تهاجم السواحل السورية - اللبنانية - الفلسطينية، وتستقر فيها. وقد هاجمت فئات منها مصر، ولكن رعمسيس الثالث (١١٩٨-١١٦٧ق.م.) صدّها عن بلاده. وقد ورد في النقوش التي دوّن فيها أخباره إسم شعب هو «ب ل س ت PLST» (ورد الاسم مقتصرًا على حروف أربعة صامتة لأن اللغة الهيروغليفية القديمة لم تكن تظهر في الغالب حروف العلة في كتابتها).

وهذا الشعب المسمّى «بلست» هو الذي أطلق إسمه في النهاية على البلاد. وتحتوي هذه الكلمة المصرية الهيروغليفية على العنصر الرئيسي لكلمة فلسطين بدون النون التي قد تكون للنسبة أو للجمع. وقد ذكر اسم فلسطين أول مرة في وثيقة مصرية رسمية يعود تاريخها إلى حوالي سنة ٧٥٠ق.م.

ورد اسم الشعب «ب ل س ت»، أي الفلسطينيين، في اللغة العبرية «ب ل ش ت». ويبدو أنه كان يلفظ «بلشت» بإبدال السين الأصلية شينًا.

ولا تعرف صيغة أخرى لهذا الاسم في أيام الأشوريين والكلدانيين والفرس. إذ إن النقوش التي تعود إلى تلك الأزمنة تشدّد على أسماء المدن وتبرزها. وهذا ما حدث رسميًا في الوثائق اليونانية التي تعود إلى الاسكندر المقدوني وخلفائه. ولكن الاسم يرد عنه الجغرافيين اليونانيين Palaistina، وباللاتينية Palaestina. وقد استقرّت هذه التسمية في عهود الإدارة الرومانية البيزنطية.

وقسّم العرب فلسطين بين جندين. وكان يذكرها الجغرافيون العرب على هذا الأساس في حديثهم العام عن بلاد الشام. واستعمل العثمانيون الاسم عند احتلالهم بلاد الشام وتقسيمها إلى إيالات. وكان الرحّالون الأوروبيون يطلقون اسم فلسطين على البلاد بأكملها في القرن التاسع عشر. وحين وضع كوندر دليله الأثري للبلاد في أواخر القرن الماضي سمّاه «مسح فلسطين».

إن تحديد فلسطين على النحو الحالي لم يستعمل إلا بعد الحرب العالمية الأولى وتخطيط المنطقة لتتفق مع صك الانتداب والسياسات التي كانت توافق عليها عصبة الأمم بعد أن تكون الدول الكبرى قد أقرتها في ما بينها تبعًا لمصالحها وسياساتها (الموسوعة الفلسطينية، ج٣، ط١، ١٩٨٤، ص٤٧٤-٤٧٥).

إسم فلسطين في الوثائق الرسمية للسلطة الفلسطينية: في ١٧ آذار ١٩٩٦، أعلنت رئاسة هيئة الرقابة العامة الفلسطينية ان السلطة الوطنية الفلسطينية أصدرت تعليمات إلى أجهزتها باعتماد اسم «فلسطين» على الأراضي الفلسطينية في الوثائق الرسمية.

أما عن الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أصدر الرئيس ياسر عرفات تعليماته باعتماد اسم لواء على كل منهما، فبات يعتمد اسم لواء غزة بدلًا من قطاع، والألوية الشمالية بدلًا من الضفة الغربية.

وصدر تعميم للوزارات والمؤسسات الحكومية والإدارات والأجهزة الحكومية باعتماد إسم «فلسطين» للدلالة على كل الأراضي الخاضعة لولاية السلطة الوطنية. وقد اتخذت هذه القرارات «بهدف وصل ما انقطع من وجودنا السياسي والجغرافي، وتعود التسمية إلى زمن الانتداب البريطاني على فلسطين وهي أسماء تاريخية بالنسبة إلى فلسطين» (تصريح لناطق باسم الرئاسة الفلسطينية، نشرته وسائل الإعلام في ١٨ آذار ١٩٩٦).

الموقع والمساحة: تقع فلسطين (التاريخية) غربي آسيا على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها من الغرب، ولها عليه ساحل طوله ٢٢٤ كلم. ويحدها من الشمال الشرقي سورية، ويبلغ طول الحدود بينهما ٧٠كلم، في حين يبلغ طول الحدود بين فلسطين والأردن ٣٦٠ كلم. ويحدها من الشمال كل من لبنان وسورية، ويبلغ طول حدودها مع لبنان نحو ٧٩ كلم. وتطل فلسطين على الرأس الشمالي لخليج العقبة عبر ساحل طوله ١٠,٥ كلم. ويبلغ طول الحدود المصرية - الفلسطينية بين رأس طابة على خليج العقبة ورفح على البحر المتوسط نحو ٢٤٠ كلم. وتبلغ مساحة فلسطين ٢٧٠٠٩ كلم^2، وهي مستطيلة الشكل. أما تضاريسها فتتوزّع على خمس رئيسية: سهل ساحلي، سلاسل جبلية، منطقة المنخفضات «الأغوار»، سهول داخلية ومناطق صحراوية.

الانتشار الفلسطيني

مكان اللجوء	السكان عام ٩٥	النسبة	مواطنون	لاجئون	لاجئون غير مسجلين	لاجئون مسجلون	لاجئون في المخيمات	لاجئون خارج المخيمات	النسبة خارج المخيمات
إسرائيل	١٫٠٦٤٫٩٧٥	٪١٣٫٨٣	١٫٠٦٤٫٩٧٥						
قطاع غزة	٩٥٠٫٣٤٥	–	٢٥٧٫٦٩٨	٦٩٢٫٦٤٧	٩٫٠٨٧	٦٨٣٫٥٦٠	٣٧٩٫٧٧٨	٣٠٣٫٧٨٢	٪٤٤٫٤٤
الضفة الغربية	١٫٥٥٦٫٨١٤	–	٨٥١٫١٦١	٧٠٥٫٦٥٣	١٨٨٫٢٤١	٥١٧٫٤١٢	١٣٢٫٥٠٨	٣٨٤٫٩٠٤	٪٧٤٫٣٩
منطقة السلطة	٢٫٥٠٧٫١٥٩	٪٣٢٫٥٧	١٫١٠٨٫٨٦٠	١٫٣٩٨٫٣٠٠	١٩٧٫٣٢٨	١٫٢٠٠٫٩٧٢	٥١٢٫٢٨٦	٦٨٨٫٦٨٦	٪٥٧٫٣٤
مجموع أرض فلسطين	٣٫٥٧٢٫١٣٤	٪٤٦٫٤٠	٢٫١٧٣٫٨٣٥	١٫٣٩٨٫٣٠٠	١٩٧٫٣٢٨	١٫٢٠٠٫٩٧٢	٥١٢٫٢٨٦	٦٨٨٫٦٨٦	٪٥٧٫٣٤
الأردن	٢٫١٤٥٫٤٥١	–	٦٧٦٫٨٩٩	١٫٤٦٨٫٥٥٢	١٨٠٫٣٥٥	١٫٢٨٨٫١٩٧	٢٥٢٫٠٨٩	١٫٠٣٦٫١٠٨	٪٨٠٫٤٣
لبنان	٥٥٠٫٠٠٠	–	٥٥٫٠٠٠	٤٩٥٫٠٠٠	١٤٨٫٨٣٦	٣٤٦٫١٦٤	١٨٥٫٥٨١	١٦٠٫٥٨٣	٪٤٦٫٣٩
سورية	٣٧٤٫١٣٣	–	١٨٫٧٠٧	٣٥٥٫٤٢٦	١٨٫١٨٨	٣٣٧٫٢٠٨	٩٤٫٨٦٦	٢٤٢٫٣٤٢	٪٧١٫٨٨
مصر	٥٧٫٧٩١	–	–	٥٧٫٧٩١	٥٧٫٧٩١	–	–	–	–
الدول المجاورة	٣٫١٢٧٫٣٧٥	٪٤٠٫٦٣	٧٥٠٫٦٠٦	٢٫٣٧٦٫٧٦٩	٤٠٥٫٦٠٠	١٫٩٧١٫١٦٩	٥٣٢٫٠٣٦	١٫٤٣٩٫١٣٣	٪٧٢٫٩٩
السعودية	٢٤٠٫١٢٨	–	–	٢٤٠٫١٢٨	٢٤٠٫١٢٨	–	–	–	–
الكويت	٣٦٫٠٠٠	–	١١٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠	–	–	–	–
باقي الخليج	١٠٤٫٢٢٥	–	–	١٠٤٫٢٢٥	١٠٤٫٢٢٥	–	–	–	–
مجموع الخليج	٣٧٠٫٣٥٣	٪٤٫٨١	١١٫٠٠٠	٣٥٩٫٣٥٣	٣٥٩٫٣٥٣	–	–	–	–
العراق وليبيا	٧٣٫٣٥٩	٪٠٫٩٥	–	٧٣٫٣٥٩	٧٣٫٣٥٩	–	–	–	–
باقي الدول العربية	٨٥٫٧٤٦	٪١٫١١	–	٨٥٫٧٤٦	٨٥٫٧٤٦	–	–	–	–
مجموع البلاد العربية	٣٫٦٥٦٫٨٣٣	٪٤٧٫٥٠	٧٦١٫٦٠٦	٢٫٨٩٥٫٢٢٧	٩٢٣٫٥٥٨	١٫٩٧١٫٦٦٩	٥٣٢٫٥٣٦	١٫٤٣٩٫١٣٣	٪٧٢٫٩٩
الولايات المتحدة	٢٢٤٫٢٤١	٪٢٫٩١	٥٦٫٠٦٠	١٦٨٫١٨١	١٦٨٫١٨١	–	–	–	–
أقطار أجنبية أخرى	٢٤٤٫٧٢٢	٪٣٫١٨	٦١٫١٨١	١٨٣٫٥٤٢	١٨٣٫٥٤٢	–	–	–	–
مجموع الأقطار الأجنبية	٤٦٨٫٩٦٢	٪٦٫٠٩	١١٧٫٢٤١	٣٥١٫٧٢٣	٣٥١٫٧٢٣	–	–	–	–
المجموع العام	٧٫٦٩٧٫٩٣٠	٪١٠٠	٣٫٠٥٢٫٦٨٢	٤٫٦٤٥٫٢٥٠	١٫٤٧٣٫٦٠٩	٣٫١٧٢٫٦٤١	١٫٠٤٤٫٨٢٢	٢٫١٢٧٫٨١٩	٪٦٧٫٠٧

المصدر: «الحياة»، أول تموز ١٩٩٦، ص١٨.

مساحة فلسطين السلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع): تبلغ مساحة الضفة الغربية، من دون الجزء المتعلق بالبحر الميت، ٥٦٤٦ كلم^2. ومساحة قطاع غزة ٣٦٠ كلم^2، أي ان المساحة الإجمالية لهما هي ٦٠٠٦ كلم^2، أي نحو ٢٤٪ من مجموع مساحة فلسطين التاريخية، وهي المساحة المطلوب من اسرائيل الانسحاب منها بموجب الشرعية الدولية والاتفاقات المعقودة (راجع العنوان الفرعي «خريطة الانسحاب الأول بعد اتفاق واي ريفر» في باب «الدولة الفلسطينية»).

الوصل بين الضفة والقطاع: الضفة والقطاع إقليمان مفصولان جغرافيًا بدولة إسرائيل. ومسألة وصلهما جيوسياسيًا ما زالت بندًا مدرجًا في جدول أعمال المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وقد أشار اتفاق أوسلو (أيلول ١٩٩٣) إلى اعتبار الكيان الفلسطيني وحدة جغرافية اقليمية واحدة. ولم يتطرق بعد المفاوضون الاسرائيليون والفلسطينيون بعمق إلى تفصيلات آلية الوصل بين الاقليمين، بل أرجأوا هذا الأمر إلى مفاوضات الحل النهائي أسوة بأمور أخرى كالقدس، والحدود واللاجئين.

وكان الفصل الجغرافي والسياسي بين المنطقتين منذ ١٩٤٨، إذ خضعت كل منطقة لسيادة سياسية مختلفة، طوّر أنظمة وأعرافًا إدارية وقانونية مختلفة. فالضفة تبعت المركز في عمان، والساحل (قطاع غزة) تبع المركز في القاهرة. وقد ساهم الاحتلال الاسرائيلي في ١٩٦٧ في إعادة الوصل بين هاتين المنطقتين، خاصة لجهة فتح سوق العمل الاسرائيلية أمام الفلسطينيين، وإن كان يعمل، في الإطار السياسي والأمني، على تعميق الفصل بينهما.

وكانت أفكار أولية عُرضت حول موضوع الوصل بين الاقليمين، ولكن بصورة غير جدية لأن التركيز لا زال منصبًا على الممرات الآمنة.

والجدير ذكره ان التفكير في الوصل الجغرافي كان حاضرًا في قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي اتخذته الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، لكنه لم ينفذ حتى الآن. وإن التغيرات السياسية والاقليمية لا تُفقد وجوب الوصل الجغرافي أهميته لتكوين الوحدات السياسية. وأكثر الآليات المقترحة للوصل، حتى الآن، هي نفق طوله ٣٦ كلم وعرضه نحو ٥٢.٥ مترًا ويخصص له حزام بعرض ٢٠٠م تقريبًا. تؤمن التواصل الجغرافي وتحول دون الاحتكاك بالاسرائيليين وتؤمن السيادة على حركة النقل داخل الدولة الفلسطينية واستمرار هذه الحركة وتواصلها.

وفي ١٨ حزيران ١٩٩٩، قبل أيام من تشكيله لحكومة جديدة، اقترح إيهود باراك إقامة «جسر على أعمدة» بأسرع وقت ممكن، يربط بين الضفة والقطاع ويبلغ طوله ٣٧ كلم بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار أميركي.

ويتكون الجسر الذي اقترحه من أربعة مسارات وسكة حديد وخط مياه وخط اتصالات ويصل بين بيت حانون الواقعة على الخط الفاصل بين غزة وبلدة دورا قرب الخليل جنوبي الضفة. وقال باراك: «ليس هناك ما نتحدث عنه في شأن الجسر لأنه سيطبّق، فهو ليس مسألة في السماء بل حاجة حياتية وسأقوم بذلك بالتأكيد». أما التعليقات والتحليلات، خاصة الفلسطينية والعربية، على هذا الاقتراح، فانصبّت على اعتباره «قفزًا فوق اتفاق واي ريفر».

السكان: في آخر إحصاء جرى في العام ١٩٩٥ أن العدد الإجمالي للفلسطينيين يبلغ نحو ٧,٧ مليون نسمة، منهم أكثر من مليون في اسرائيل، ونحو ٢,٥ مليون في الضفة وغزة، أي هناك نسبة ٤٦٪ من العدد الإجمالي موجود على أرض فلسطين. ويوجد كذلك نحو ٣,٢ مليون (٤١٪) في الأقطار العربية المحيطة بفلسطين (٨٧٪ من الفلسطينيين يسكنون فلسطين وجوارها). وأما عدد الذين تطالهم اتفاقيات الحكم الذاتي (بدءًا من الاتفاقية الأم، أي اتفاقية أوسلو ١٩٩٣) فلا يتعدى المليون فلسطيني، أي نحو ١٣٪ فقط.

أما فلسطينيو الشتات فيتواجدون في الخليج (٤٠٠ ألف)، وفي الأميركيتين وأوروبا وغيرها (نحو ٤٦٠ ألفًا).

وإذا قسمنا الفلسطينيين إلى مواطنين، وهم الذين بقوا في وطنهم (فلسطينيو اسرائيل، والضفة والقطاع)، وإلى لاجئين وهم الذي طردوا من ديارهم عام النكبة (١٩٤٨)، فإننا نجد أن عدد المواطنين أكثر من ٣ ملايين شخص (نحو مليون في اسرائيل، ومليونين في الضفة والقطاع). أما عدد اللاجئين اليوم فهو نحو ٤,٦ مليون (أي هناك نحو ٧٤٪ من الفلسطينيين خارج ديارهم). وقد تمّ طردهم من ٥٣٢ محلة (١٣ مدينة و٤٢٠ قرية و٩٨ قبيلة). وهم الذي ينطبق عليهم حق العودة، ومنهم ٣,١٧٢ ملايين لاجئ مسجلون لدى الأونروا في سجلات ١٩٩٥.

وأول تقرير عن التنمية البشرية في فلسطين الذي وضعته وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مساعدة الشعب الفلسطيني، وصدر في اليوم الأول من تموز ١٩٩٧، يقدر عدد السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم بـ٨ ملايين نسمة، يعيش ٣٠٪ منهم فقط في الضفة والقطاع، أي نحو ٢,٥٣٤ مليون نسمة. ويشير التقرير إلى أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي وصلت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم فيه عن ١٥ عامًا إلى ٤٦,٩٪، وانها ستصل في العام ٢٠٠٦ إلى ٥١,٥٪ في قطاع غزة و٤٣,٥٪ في الضفة الغربية.

«فلسطينيو اسرائيل»: يقال لهم أيضًا «عرب اسرائيل»، أو «عرب ١٩٤٨» تمايزًا لهم عن فلسطينيي الضفة والقطاع وعن اللاجئين.

التقديرات الأخيرة (١٩٩٩) لعددهم تدور حول ١,١ مليون، أي نحو ١٩٪ من السكان. وقد بلغ معدل زيادتهم السنوية خلال الخمسين سنة الماضية ٤,٣٪، أي ما يساوي معدل الزيادة في عدد السكان اليهود. لكن نصف الزيادة في عدد اليهود مصدره الهجرة، بينما ترجع الزيادة في عدد السكان العرب كلها إلى الزيادة الطبيعية، أي معدل الولادات. ويشكل المسلمون من عرب اسرائيل ٧٩٪، والمسيحيون ١٢٪، والدروز ٩٪.

«بفضل خصوبتهم المرتفعة، فإن فلسطينيي الضفة والقطاع (٦ أطفال للمرأة الواحدة)، وفلسطينيي إسرائيل (٤,٢ أطفال للمرأة الواحدة) يتمتعون برأسمال ديمغرافي يزيد ثلاث أو أربع مرات عن الرأسمال الديمغرافي اليهودي... ووفقًا لهذه الوتيرة فإن الفلسطينيين سيشكلون الأغلبية السكانية بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠١٣ على أرض فلسطين التاريخية، إذ ستصبح نسبتهم بين ٥٢٪ و٥٦٪ من مجموع السكان. ولا بد أن يعني هذا الأمر قيام تسوية مستحيلة بين الديمغرافيا والديمقراطية: فإما أن يكون القرار بين الأكثرية فتكون السيطرة للفلسطينيين، وإما أن يكون على اسرائيل انتهاج نظام عنصري» (يوسف كرباج، المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية، باريس، لوموند ديلوماتيك، نيسان ١٩٩٩، ص١٣).

وثمة دراسات كثيرة أظهرت وأكدت أن عرب اسرائيل يعانون التميز في التوظيف على رغم أن القانون يمنع ذلك. والفئة التي تشعر بأكبر درجة من الإحباط هم خريجو الجامعات العرب. فمن مجموع (إحصاء ١٩٩٩) ٦٤٠ من كبار موظفي الحكومة أو مدراء شركات القطاع العام لا يزيد عدد العرب على ثلاثة. كما لا يتجاوز عددهم ١٥ شخصًا بين الأعضاء الـ ١٠٦٠ المعينين في مجالس إدارة شركات القطاع العام. ولا يختلف الحال كثيرًا في القطاع الخاص.

ويجد هذا الوضع تعبيره في تفشي الفقر وتدهور ظروف السكن لدى المراتب الدنيا. فالبلديات العربية كلها تقريبًا تقع ضمن الدرجات الخمس الأدنى على مقياس من عشر درجات تعتمده مكاتب الاحصاء والدراسات.

وأما عن نسب ملكية الأراضي، فقد «قدّر الخبير زياد أبو زياد أن عرب اسرائيل شكلوا في ١٩٤٨ نسبة ١٨٪ من السكان وامتلكوا ٢٥٪ من الأراضي. أما الآن فلهم النسبة نفسها تقريبًا من السكان، لكن ملكيتهم انخفضت إلى ٤٪ من الأراضي. وحسب تقديراته فإن حصة كل مواطن يهودي من الأرض تبلغ ٤,٢ دونم، مقابل ٠,٧ دونم للمواطن الاسرائيلي الفلسطيني» (دان ليون، من سكان القدس الغربية ومدير التحرير المشارك لمجلة «بالستين – اسرائيل جورنال». «الحياة»، ٢٦ نيسان ١٩٩٨).

الحكم، السلطة الوطنية الفلسطينية: راجع باب «الدولة الفلسطينية» بدءًا من اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة حتى اتفاق واي ريفر.

العَلَم الفلسطيني: يستمد علم فلسطين ألوانه من الرمز الذي اتخذته الحركة القومية العربية منذ بداية القرن العشرين. إذ إن فريقًا من أقطاب جمعية العربية الفتاة في بيروت تقدموا برسالة بعثوا بها إلى حزب اللامركزية في القاهرة، باقتراح لإيجاد رمز للحركة القومية على شكل شارة تجمع الألوان الثلاثة: الأخضر والأبيض والأسود التي تمثل عهود الاستقلال العربي الزاهرة. وانتشرت الشارات المثلثة الألوان بين رجال الحركة العربية على

أنها شعار الدولة المقبلة. وأصبح العلم الجديد علم الثورة العربية، وعلم الدولة العربية التي تشمل الحجاز وكل منطقة تحررها الجيوش العربية من الحكم العثماني.

وقد حافظ الشعب الفلسطيني على العلم العربي الأول دون أن يدخل عليه أي تغيير كما فعلت بقية الأقاليم العربية. والتغيير الوحيد الذي حدث هو تبديل ترتيب ألوانه الأفقية. وكان يرفع، بعد ١٩٢٠، في كل مناسبة وطنية دون أن تكون له صفة رسمية.

وفي تشرين الأول ١٩٤٨، وأثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وإعلان حكومة عموم فلسطين، اتخذ المجلس قرارًا بجعل علم الثورة العربية علمًا لفلسطين إلى حين اجتماع اللجنة السياسية. ولم يحدد القرار ألوان العلم. وكان ترتيب ألوان العلم الذي رفع في احتفالات المجلس الوطني في غزة آنذاك هو الأخضر فالأبيض فالأسود، وهو الترتيب الذي تبنته الهيئة العربية الأولى بعد هذا التاريخ.

لم يرفع العلم الفلسطيني على مبنى الجامعة العربية. لكن منذ ١٩٥٥ بدأ يظهر في مطبوعات الجامعة شعار فلسطين، هو العلم الأبيض مكتوبًا عليه باللون الأحمر كلمة فلسطين كرمز لوضع فلسطين الدامي. ولما احتجّ أحمد حلمي على ذلك، عادت الجامعة إلى العلم العربي شعارًا لفلسطين.

وبعد بروز فكرة الكيان الفلسطيني إثر مؤتمر القمة العربي الأول، رفع العلم العربي بالألوان الأخضر والأبيض والأسود مع المثلث الأحمر (وبذلك تميّز من العلم الأردني من حيث الترتيب) على مقر المجلس الوطني الأول في القدس (٢٨ أيار ١٩٦٤). وقد نصّت المادة ٢٧ من الميثاق القومي الفلسطيني أن يكون لمنظمة التحرير علم وقسم ونشيد. وأقرّت اللجنة التنفيذية للمنظمة في اجتماعها في أول كانون الأول ١٩٦٤ وضع نظام خاص بالعلم يحدد شكله ومقاييسه، بحيث: «يقسم أفقيًا إلى ثلاث قطع متساوية متوازية، العليا السوداء، والوسطى بيضاء، والسفلى خضراء، مع مثلث أحمر من ناحية السارية، قاعدته مساوية لعرض العلم، وارتفاعه مساو لنصف قاعدة المثلث، على أن يرفع على مقر المنظمة ومكاتبها ومراكز الجيش ومعسكراته يوميًا، ويرفع على الأماكن العامة في الأعياد والمناسبات الوطنية، ولا يسمح برفع أي علم فوق مستوى العلم الفلسطيني».

لقد أخذ في عين الاعتبار وضع اللون الأسود في الأعلى ليتميز من علم حزب البعث العربي الاشتراكي (وهو علم الثورة العربية) الذي بدأ يرفع منذ ١٩٦٣ في سورية والعراق في المناسبات والاحتفالات الوطنية إلى جانب علم الدولة (الموسوعة الفلسطينية، ج٣، ط١، ١٩٨٤، ص٣٠٧-٣٠٩).



أول طابع بريدي أصدرته السلطة الفلسطينية في ٨ كانون الأول ١٩٩٤. ويظهر الحرم القدسي في مدينة القدس.

سلطة النقد الفلسطينية: في آذار ١٩٩٦، باشرت هذه السلطة مهامها بصفة مصرف مركزي على غرار جميع المصارف المركزية في العالم، باستثناء ما يتعلق بإصدار العملة الوطنية، وهي من المواضيع المؤجلة لمفاوضات الوضع النهائي بين السلطة الفلسطينية واسرائيل.

ويترأس سلطة النقد الفلسطينية المحافظ الدكتور فؤاد بسيسو. وتشرف دائرة مراقبة البنوك في سلطة النقد على ثلاثة مصارف محلية، و١٢ مصرفًا أجنبيًا، منها ٧ أردنية، ومصرفان بريطانيان ومصرفان اسرائيليان. ولكل من هذه المصارف فروع عدة.

دستور «جمهورية فلسطين العربية الديمقراطية» المقبلة: في حزيران ١٩٩٩، عكفت لجنة من خبراء قانونيين عرب وفلسطينيين على صوغ دستور «جمهورية فلسطين العربية الديمقراطية» في أحد أركان الجامعة العربية.

وفي هذا حكمة وإشارة إلى فكرة الشرعية العربية لفلسطين الدستورية، وتذكّر الجميع بضرورة تأمين التوافق (أو الإطار) العربي لكل دستور فلسطيني منذ البداية، إذ يحضر في الذهن كيف أن التجربتين الدستوريتين الفاشلتين السابقتين كانتا نتاج صياغة فلسطينية خالصة استلهمت الرؤية الفلسطينية الذاتية، وكان التوافق العربي أو الاختلاف مع تلك الرؤية مسألة لاحقة. حدث ذلك في دستور حكومة عموم فلسطين (١٩٤٨) الذي صاغته لجنة انتخبها المجلس الوطني الفلسطيني (غزة ٣٠ أيلول - ٢ تشرين الأول ١٩٤٨)، وحدث مع ميثاق منظمة التحرير الذي صاغه مؤسسها أحمد الشقيري. ويصدق المنظور ذاته، على القانون الأساسي لمرحلة الحكم الذاتي، الذي صاغه المجلس المنتخب في الضفة وغزة (ولم يتم التصديق عليه رئاسيًا ولا تطبيقه حتى الآن).

«فثمة مبرّر للاعتقاد بأن الخطوة (خطوة صوغ الدستور الفلسطيني في الجامعة العربية) تستهدف تثبيت عروبة فلسطين وانتمائها للنظام العربي ومواثيقه عبر أقصى تعبير، وهو ولادة دستورها من رحم هذا النظام ذاته. وفي ذلك رد كاف على الزعم بأن فلسطين المقبلة إنما هي صناعة إسرائيلية، يفترض أن تكون وجهتها إلى الغرب حيث اسرائيل لا إلى أرومتها العربية شرقًا، ولقد شاع مثل هذا القول بعد إبرام مواثيق أوسلو» (محمد خالد الأزعر، «الحياة»، ٢٣ حزيران ١٩٩٩، ص٢١).

الاقتصاد: بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٦، أي قبيل قيام السلطة الفلسطينية ومعها وبعدها، انخفض الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ٢٢,٧٪ ويعود ذلك أساسًا إلى خسارة فرص العمل في اسرائيل وانخفاض التبادل التجاري بسبب سياسة الإغلاق الاسرائيلية التي كانت تتخذها السلطات الاسرائيلية بعد كل حادث أمني (كحوادث التفجيرات الاستشهادية) ولمدد متفاوتة وصل بعضها إلى أشهر طويلة. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى النشاط الذي يجري داخل الضفة والقطاع بنسبة ٣,٥٪ خلال الفترة نفسها. وهذا الفارق الكبير بين نسبة انخفاض الناتج القومي الإجمالي يعكس الاعتماد الكبير على اسرائيل مصدرًا للعمل، وذلك نظرًا إلى أن الأجور التي يحصل عليها الفلسطينيون في اسرائيل تحسب في الناتج القومي الإجمالي، لا في الناتج المحلي الإجمالي.

إن معدل إجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد، وهو مقياس لحساب الدخل المتولد بالنسبة إلى الفرد ويعكس، بالتالي، مستوى المعيشة الذي يمكن بلوغه قد انخفض بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٦ بنسبة تقدر بـ٣٨,٨٪، أي من ٢٤٢٥ دولارًا كمعدل الناتج القومي الإجمالي للفرد في ١٩٩٢، إلى ١٤٨٠ دولارًا في ١٩٩٦ (عن خلاصة لتقرير من إعداد وحدة المراقبة الاقتصادية والاجتماعية في مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٦، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧، ص١٣٩-١٤٠).

وفي اليوم الأول من تموز ١٩٩٧، صدر أول تقرير للتنمية البشرية في فلسطين (الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وقدّم صورة قاتمة لمستقبل هذه المناطق، وحمّل إسرائيل المسؤولية المباشرة من دون أن يغفل انتقاد الأداء الفلسطيني: «ومما يفاقم المشكلات أن الأداء الفلسطيني لم يكن في المستوى المطلوب، ورغم وجود أسباب خارجية أثّرت عليه، إلا أن الأسباب الذاتية كانت بارزة (...) عملت السياسة الاسرائيلية، ومن خلال إغلاق الحدود والتحكم في دخول المواد الغذائية الضرورية إلى المناطق الفلسطينية على تفشي البطالة وارتفاع الأسعار...».

أما عن واقع القطاعات الاقتصادية حاليًا في فلسطين السلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع) فيمكن إيجازه بالنقاط التالية، استنادًا إلى دراسة حمدي شكري الخواجا، باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية في البيرة، فلسطين (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص٦٢-٨٢):

١ – **العمالة**: في الأوضاع الطبيعية، يبلغ عدد الأيدي العاملة الفلسطينية في اسرائيل نحو ٩٠ ألف عامل (١٦٪ من قوة العمل الفلسطينية). وهناك ما يعادل هذا العدد من قوة العمل الفلسطينية العاملة في الاقتصاد الفلسطيني ولكن لخدمة السوق الاسرائيلية. وعلى افتراض أن التعامل مع الاقتصاد الاسرائيلي توقف عشية الاستقلال (اليوم مثلا)، فهذا يعني أن نحو ٣١,٥٪ من قوة العمل الفلسطينية ستضاف إلى نحو ٢٢٪ (نسبة البطالة الحالية) لتصبح نسبة البطالة في فلسطين في هذا اليوم ٥٣,٥٪ من قوة العمل الفلسطينية.

٢ – **التجارة الخارجية**: ترتبط الأراضي الفلسطينية تجاريًا باسرائيل، ويشكل الشيكل الاسرائيلي أهم مصدر للعملات الصعبة التي تستخدم في تمويل الاستيراد الفلسطيني الذي يشكل نحو ضعفي التصدير. كما تتحكم اسرائيل في قنوات التجارة الخارجية والتجارة الداخلية إلى حد ما، حيث لا تزيد التجارة الخارجية المباشرة على ١٠٪ من إجمالي الواردات، وعلى ١٢٪ من إجمالي الصادرات، وأما الباقي فيتم مع اسرائيل أو من خلالها.

٣ – **التصنيع**: يواجه هذا القطاع مشكلات كثيرة، من أهمها إعاقة الاحتلال لإنشاء صناعات فلسطينية جديدة وتطوير الصناعات القائمة. ويرتبط، مثل القطاعات الأخرى، باسرائيل. إذ إن ما يزيد على ٧٥٪ من مداخيله ونحو ٨٥٪ من مصاريفه يعتمدان بصورة مباشرة، على اسرائيل سواء باستيراد السلع والمواد الوسيطة أو بتصدير المنتوج النهائي. ويعمل في هذا القطاع ما يزيد على ٩٧ ألف عامل، أو ما يعادل ١٧٪ من مجموع القوى العاملة الفلسطينية.

٤ – **الزراعة**: يعاني هذا القطاع مشكلات كثيرة لعل أهمها: الاستيلاء على المصادر المائية الفلسطينية، الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إغلاق الأسواق الخارجية (بما فيها السوق الاسرائيلية) أمام تسويق المنتوجات الزراعية، ومساهمة عوامل كثيرة في إبعاد المواطن الفلسطيني عن أرضه كالإيرادات العالية للعمالة في اسرائيل وغياب الدعم المادي والمعنوي عن المشاريع الزراعية.

٥ – **السياحة**: لم تستغل مكانة فلسطين السياحية، في أثناء فترة الاحتلال، بسبب تجيير هذه المكانة لمصلحة الوحدات والنشاطات السياحية الاسرائيلية التي توصلت إلى بناء صرح سياحي اسرائيلي لم يكن له مثيل في الشرق الأوسط.

ويمكن رصد واقع السياحة الفلسطينية عبر النقاط التالية التي أظهرتها سنة ١٩٩٦:

- ساهم هذا القطاع في نحو ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغ عدد القادمين إلى إسرائيل نحو ٢,٥ مليون سائح، منهم نحو ١,٩٥ مليون سائح، أو ما نسبته ٧٨٪، جاءوا اسرائيل لزيارة موقع سياحي في الضفة الغربية على الأقل.
- تشكل الايرادات الفلسطينية من السياحة أقل من ٧٪ من الايرادات السياحية لاسرائيل.
- شكل السياح العرب، بحسب الإقامة الفندقية، نحو ٣٪ من مجموع السياح الذين ينزلون بالفنادق الفلسطينية.
- تبلغ نسبة التسرّب في هذا القطاع إلى الاقتصاد الاسرائيلي نحو ٩٥٪.
- حُرمت الأراضي الفلسطينية سياحة محتملة لأكثر من ربع العالم، إذ منعت سلطات الاحتلال طوال ثلاثين عامًا أكثر من مليار مسلم ومسيحي يعيشون في الدول الإسلامية والدول العربية من زيارة الأراضي المقدسة، إضافة إلى مواطني الدول الأخرى التي لا تقيم علاقات ديلوماسية مع اسرائيل، وعلى رأسها الدول التي تعارض الاحتلال الاسرائيلي كالصين والهند ومعظم الدول الاشتراكية.

وأخيرًا، إن ما يمكن قوله، اختصارًا، عن واقع الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) إنه عندما تكون اسرائيل مسيطرة على مصادر المياه والكهرباء والاتصالات جميعها، وعلى فرص العمل والدخل لنحو ثلث اليد العاملة الفلسطينية، وعلى نحو ٩٠٪ من الواردات الفلسطينية، وعلى نحو ٧٠٪ من الصادرات الفلسطينية، وعلى أكثر من ثلث الأراضي

الفلسطينية (الضفة والقطاع، ولم تبدأ بعد مفاوضات المرحلة النهائية)، فإن أي استقلال سياسي لفلسطين سيكون بلا أي مضمون حقيقي إن لم يبادر الفلسطينيون إلى مجابهة هذه السيطرة الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، كاسترجاع الحقوق في الأرض والمياه والطاقة (الكهرباء)، وإيجاد البدائل لتشغيل الأيدي العاملة، والتعامل مباشرة مع الأسواق الخارجية في استيراد مستلزمات الإنتاج وتصدير المنتوج النهائي.

نبذة تاريخية

(راجع مختلف المواد المتصلة مباشرة بـ «فلسطين»، لا سيّما «اسرائيل»، ج١، و«الأردن»، ج١، و«سورية»، ج١٠، و«لبنان»، ج١٦، و«الشرق الأوسط»، ج١١، و«العالم العربي»، ج١٢، إضافة بطبيعة الحال، إلى جميع أبواب هذه المادة «فلسطين»).

الفلسطيون Philistins: هم آخر الأقوام المهاجرة إلى فلسطين، وذلك في أواخر القرن الثالث عشر ق.م. ويرجع المؤرخون أصلهم إلى سواحل بحر إيجة في آسيا الصغرى وإلى جزيرة كريت. احتلّ الفلسطيون في أول هجرتهم سواحل فلسطين وانطلقوا منها لمهاجمة مصر في عهد رعمسيس الثالث. وعلى الرغم من تفوقهم في أساليب القتال والمعدات الحربية، فقد تمّ دحرهم وعادوا إلى فلسطين فسمّيت سواحل جنوب شرقي البحر المتوسط باسم «فلسطين» نسبة إليهم. ويذكر المؤرخون انهم شيّدوا خمس مدن مهمة، وهي غزة وعسقلان وغاث وعقرون وأشدود (راجع باب «مدن ومعالم»).

لم يتوغل الفلسطيون كثيرًا في الداخل. وقد هاجمهم العبرانيون واستولوا على غزة وعسقلان وغاث. فجمع الفلسطيون قواتهم ودحروهم في معارك عدة، واستمر السجال بين الفريقين حتى جاء الأشوريون فأخضعوا مدن وممالك فلسطين وصار الفلسطيون يدفعون لهم الجزية.

ولم يحل القرن الحادي عشر ق.م. حتى كان الفلسطيون قد اندمجوا بشكل كامل في الحضارة الكنعانية السامية. ومن الدلائل المهمة على ذلك ان الإله «داجون» الذي كان الفلسطيون يعبدونه كان هو نفسه إله الحصاد الكنعاني «داجان». وقد اقتبس الفلسطيون عن الفينيقيين نظام حكمهم فكانت مدنهم الرئيسية الخمس عبارة عن «ممالك – مدن» يحكم كل منها «سيّد» وتتحد في ما بينها ظرفيًا في شبه اتحاد فدرالي موسّع، وقد اتفقت جميع هذه الممالك على أن تكون عاصمة هذا الاتحاد مدينة أشدود (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٥٨١).

الفلسطيون والعبرانيون والكنعانيون على أرض فلسطين: بين ١٤٠٠ و١٢٠٠ ق.م. دخلت فلسطين مجموعة من القبائل تسمى بالعبرانيين، وهم في الغالب خليط من الآراميين والعمونيين والأدوميين، واحتلوا جزءًا من فلسطين الجبلية. فلما استقرّوا في فلسطين الداخلية احتكوا بالكنعانيين واحتلوا بعض بلادهم.

وهكذا فقد كان يقطن فلسطين، في الوقت نفسه، وفي مناطق مختلفة منها:

١ – الفلسطيون، وقد استقرّوا في الجزء الجنوبي من السهل الساحل وانتشروا في ما بعد شمالاً نحو مرج ابن عامر في بيسان.

٢ – العبرانيون، وقد استقروا في المناطق الجبلية ثم أخذوا بالتوسع في ما بعد على حساب الكنعانيين.

٣ – الكنعانيون، وقد بقوا في المنطقة المحصورة بين الفلسطيين في السهل الساحلي وبين العبرانيين في الجبال.

كانت المعارك كثيرًا ما تقع بين هذه الجماعات، الأمر الذي حدا بالعبرانيين أن يوحّدوا صفوفهم في وجه خصومهم، فكوّنوا لهم مملكة في حوالي ١٠٢٥ ق.م. وكان شاول بن قيس أول ملوكهم الذي قتل على يد الفلسطيين بعد ١٦ عامًا على توليه الحكم. ثم خلفه داود بن يس حوالى ١٠١٦-٩٧٦ ق.م. الذي انتصر على الفلسطيين واحتل القدس وجعلها عاصمة له، كما حارب الكنعانيين وانتصر عليهم، ومدّ نفوذه إلى مؤاب وعمون في شرقي الأردن وإلى أدوم في الجنوب. وخلفه ابنه سليمان (٩٧٦-٩٣٦ ق.م.) الذي لم يتمكن من المحافظة على جميع أجزاء المملكة التي انقسمت بعده إلى قسمين «مملكة اسرائيل» في الشمال و«مملكة يهودا» في الجنوب. وقد قامت بينهما نزاعات وحروب كثيرة.

في العهد اليوناني والروماني وانقطاع صلة اليهود بفلسطين: في عام ٣٣١ ق.م. غزا الاسكندر الكبير المنطقة بما فيها فلسطين. فانقسم اليهود إلى قسمين: منهم من اقتدى باليونانيين وحضارتهم، ومنهم من بقي متعصبًا، وقام بتمرد بقيادة العائلة المكابية (٦٧ ق.م.) ضد «الاضطهاد اليوناني»، والذي تحوّل بدوره تمردًا موجهًا ضد «اضطهاد الشعوب الأخرى» التي كانت تعيش في فلسطين وشرقي الأردن.

وجاء الرومان ليغيّروا مجرى الأمور (القرن الأول ق.م.). إذ ضعفت اليهودية، وأخذ اليهود يهاجرون خارج البلاد ويقيمون في مناطق متباعدة من حوض البحر المتوسط. وفي أواخر القرن الأول ق.م. ولد السيد المسيح في بيت لحم وعاش في فلسطين حيث انتشرت تعاليمه رغم ما لقيته من مقاومة من جانب اليهود وجانب الرومان، حتى كان مطلع القرن الرابع الميلادي حين تنصّر الامبراطور قسطنطين فشيّد عدة كنائس أشهرها كنيسة القيامة في القدس والمهد في بيت لحم.

وقد حاول اليهود، في عهد الرومان، التحرّك، فثاروا ضدهم (ثورة بركوخيا)، لكن الرومان قضوا على الثورة ونكلوا باليهود ومنعوهم من دخول القدس والإقامة فيها. وبثورة بركوخيا انتهت صلة اليهود بفلسطين وازداد تشتتهم في مختلف أقطار العالم حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث بدأ بعض قادتهم يركّزون جهودهم على العودة إلى فلسطين ويبدأون رحلة استيطان اليهود فيها.

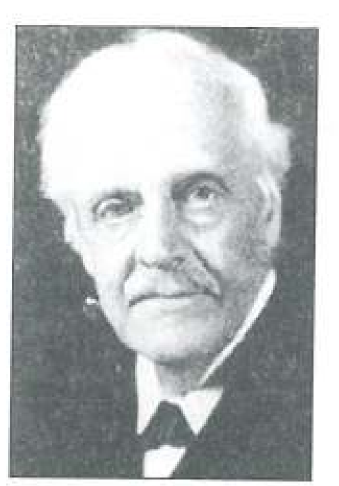
خريطة فلسطين في أيام السيد المسيح.

العرب وفلسطين: على أثر معركة اليرموك الفاصلة (٦٣٦) احتلت الجيوش العربية الإسلامية الجزء الأكبر من فلسطين. وقد سلّم البطريرك، المشرف على شؤون القدس، مفتاح المدينة المقدسة للخليفة عمر بن الخطاب، كما أن معاوية بن أبي سفيان استكمل بعد سنتين احتلال باقي أجزاء فلسطين. ففي سنة ٦٤٠ بسط العرب المسلمون سيطرتهم على كل فلسطين بالإضافة إلى بلاد الشام قاطبة.

وقد شهدت فلسطين في العهد العربي الإسلامي انتعاشًا واسعًا. فشيّدت المعاهد العلمية والدينية، وبرز العديد من العلماء والمفكرين والقادة.

الاستعمار وفلسطين: شكلت فلسطين، عبر التاريخ، هدفًا مهمًا لجميع الدول الهادفة إلى التوسّع سواء في التاريخ القديم، أو الوسيط (الحروب الصليبية) أو الحديث خاصة بعد وصول الاستعمار إلى الهند وشرقي آسيا. وجاءت الاستكشافات الجغرافية، التي رافقت الثورة الصناعية في الغرب لتزيد من الأهمية الاستراتيجية لفلسطين. وهكذا فقد استعاد الغرب اهتمامه بالمنطقة في أعقاب احتلال بريطانيا للهند في القرن السابع عشر، كما كان لحملة نابوليون على مصر وفلسطين أثر في إبراز الأطماع البريطانية، في السيطرة على المنطقة.

وعد بلفور (راجع «اسرائيل»، ج١، ص٣٥٦): إن ما يمكن إضافته، ويبدو جديدًا ومهمًا بصدد هذا الوعد، ما كشفه مؤخرًا (١٩٩٩) مؤرخ بريطاني بارز هو أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة ويلز البريطانية، وأحد أبرز المؤرخين لحياة اليهود في أوروبا البروفسور ويليام روبنشتاين الذي يؤكد أن كاتب المسودة الأخيرة للوثيقة البريطانية (وعد بلفور) هو يهودي «سري» لعبت يهوديته دورًا مهمًا في اختيار نص محكم ينسجم مع طموحات الحركة الصهيونية في تحقيق حلم قيام وطن لليهود في فلسطين، وهو ليوبولد أميري L. Amery المستشار السياسي لوزير الخارجية البريطاني أرثر بلفور: «أميري كان يهوديًا لأم يهودية، وليس مسيحيًا كما كان يعتقد حتى الآن». ومما قاله روبنشتاين أن أميري دعم الحركة الصهيونية بكل تياراتها، بما في ذلك مساعدته لتأسيس جيش الدفاع الاسرائيلي وتعاونه مع مؤسس حزب ليكود فلاديمير جابوتنسكي من خلال موقعه داخل الحكومة البريطانية.



آرثر بلفور

إبن ليوبولد أميري النائب والوزير المحافظ اليميني السابق جوليان أميري كان من بين الوسطاء الأوائل بين اسرائيل وبعض العرب منذ أواخر الخمسينات. وقد سطع نجم جوليان في حكومتي هارولد ماكملان وإدوارد هيث، وكان طوال سنوات حياته من الأصدقاء المقربين للعاهل الأردني الراحل الملك حسين ولعب دور المستشار غير المعين له في السنوات الأولى التي تلت استلامه العرش الهاشمي في النصف الثاني من الخمسينات. كما كان يعرف عن جوليان أميري حتى وفاته في ١٩٩٦ دعمه للتاتشرية والريغانية وتأييده لسياسة استخدام القوة العسكرية في تنظيم العلاقات الخارجية مع خصوم الغرب. وقد اكتسب شهرته كزعيم لتيار اليمين المتشدد بزعامته لـ«مجموعة السويس» البرلمانية التي أيدت غزو مصر في عام ١٩٥٦ (عن «الحياة»، العدد ١٣١٥٦، ١٥ آذار ١٩٩٩، ص٨).

الانتداب البريطاني: إثر انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى فقد تسنّى لبريطانيا بسط نفوذها على أجزاء من المنطقة كانت فلسطين من ضمنها (منذ دخولها عسكريًا في ١٩١٧)، وأصبحت فلسطين بالتالي تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٤٨) بموجب صك منحه الحلفاء وعصبة الأمم لبريطانيا عام ١٩٢٢، ضد رغبة سكان فلسطين المعبر عنها أمام لجنة كينغ - كراين. وقد أدخلت في صك

الانتداب مادة تتضمن التزامًا من قبل الدولة المنتدبة بإقامة «وطن قومي لليهود في فلسطين» وتنفيذ وعد بلفور الذي أشار إلى عرب فلسطين، وكانوا يشكلون ٩٠٪ من السكان، على أساس أنهم «الطوائف غير اليهودية في فلسطين».

فلسطين تحت الانتداب

ردّات الفعل العفوية: أحس شعب فلسطين أن المهاجرين اليهود الجدد ليسوا إلا محتلين ينوون الاستيلاء على البلاد وطرد أهلها منها. وزاد في هذا الإحساس شروع هؤلاء المهاجرين في ابتياع الأراضي وإقامة المستعمرات عليها.

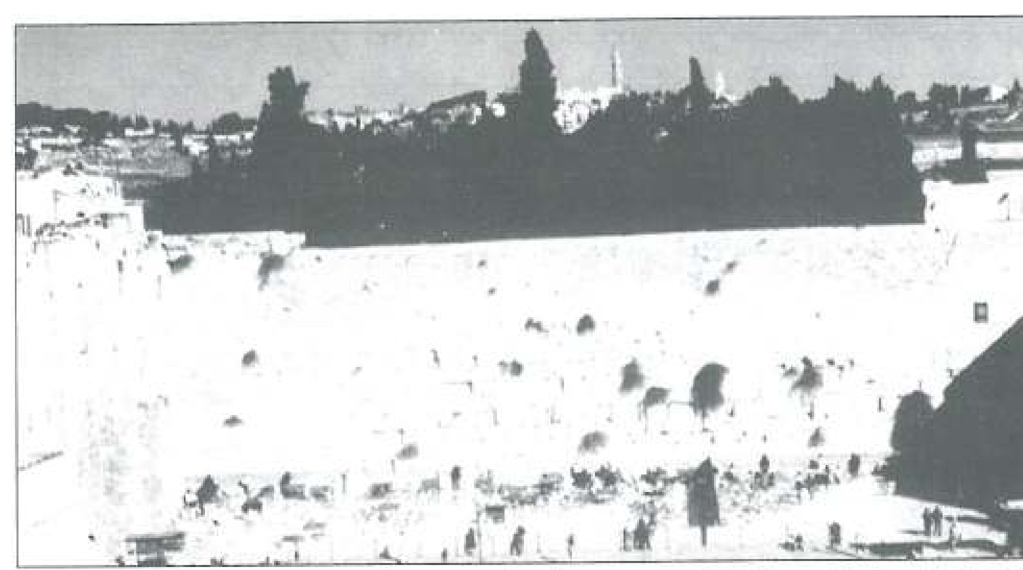
شكا عرب فلسطين في البداية هذا الوضع للباب العالي، كما أخذوا يظهرون تململهم وتذمرهم إزاء ما يحدث. ولم تتوقف الهجرة اليهودية ولا شراء الأراضي، بل ازدادا. فتأكد لشعب فلسطين أنه هدف لمؤامرة، فأخذت مقاومته لها أشكالًا متباينة حسب الظروف المختلفة التي مرّت بها.

وبدأت هذه المقاومة بانتفاضات عفوية متفرقة هنا وهناك، وكذلك الطلب والاحتجاج إلى السلطات العثمانية بضرورة التدخل لوضع حد للهجرة اليهودية. كما أرسلت الوفود ووجّهت البرقيات إلى الباب العالي للغرض نفسه، علاوة على التظاهرات المختلفة التي كانت تثور مع كل هجرة جديدة. وأهم وأكبر هذه الانتفاضات انتفاضة نيسان ١٩٢٠ في القدس التي عبّر فيها عرب فلسطين عن معارضتهم لسياسة بريطانيا ووعد بلفور والصهيونية، وبرزت فيها وجوه مثل موسى كاظم الحسيني وعارف العارف والحاج أمين الحسيني. وقد ترافقت مع هذه الانتفاضة أعمال عنف استمرت مدة أسبوع على الرغم من إعلان الأحكام العرفية. وقد بلغ مجموع الإصابات التي أعلن عنها ٢٥١ جريحًا، توفي منهم تسعة.

تشكيل الجمعيات الإسلامية – المسيحية: إثر الانتداب البريطاني على فلسطين واستمرار الهجرة اليهودية لفلسطين، تشكلت جمعيات إسلامية – مسيحية هدفها «السعي للاستقلال والاتحاد العربي والدفاع عن حقوق العرب وأماكنهم المقدسة من الوجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبذل الجهود لسلامية العرب بطرق سلمية مشروعة، والعمل على إنهاض العرب من وجهة معنوية ومادية». وقد استطاعت هذه الجمعيات أن تقود العمل الوطني الفلسطيني حتى نهاية العشرينات، حيث تمكنت من الإعداد والدعوة إلى لقاءات تتمثل فيها مختلف الجمعيات، عرفت بالمؤتمرات الوطنية الفلسطينية.

المؤتمرات الوطنية الفلسطينية (١٩١٩–١٩٢٩): عقد في هذه الفترة سبعة مؤتمرات فلسطينية قادت مسيرة العمل الوطني الفلسطيني، واتسمت بالتركيز على الأفكار الرئيسية التي ميّزت النشاط السياسي لتلك الفترة، وهي الفكرة الإسلامية، الفكرة العربية، والاستقلال الوطني. وكانت جميعها تعارض وعد بلفور والانتداب البريطاني، وترفض الاعتراف بأي حق لليهود بفلسطين. وقد توّج العمل الوطني في العشرينات بثورة البراق ١٩٢٩.

ثورة البراق (١٩٢٩): وقعت أحداث هذه الثورة في صيف ١٩٢٩، وطرفاها عرب فلسطين من جهة والصهيونيون وقوات الانتداب البريطاني من جهة ثانية، وسببها المباشر قيام منظمة «بيتار» الصهيونية بمظاهرة كبيرة في القدس (١٤ آب) في ذكرى تدمير هيكل سليمان؛ وعندما وصل المتظاهرون إلى الحائط الغربي للمسجد الأقصى (حائط المبكى) رفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا النشيد القومي الصهيوني. وفي اليوم التالي الذي صادف ذكرى المولد النبوي الشريف، تظاهر العرب وردّوا على الاستفزاز الصهيوني بحرق بعض الأوراق التي تحتوي على نصوص صلوات يهودية وموضوعة في ثقوب حائط المبكى. فوقعت اشتباكات بين اليهود والعرب. وتفاقم الوضع، واستدعت سلطات الانتداب تعزيزات عسكرية من شرقي الأردن، وتوسّعت الصدامات بين العرب واليهود فشملت ضواحي القدس، وامتدت إلى نابلس والخليل (حيث قتل أكثر من ٦٠ يهوديًا)، وبيسان ويافا وحيفا وصفد (حيث قتل ٤٥ يهوديًا في ٢٩ آب). وقد بلغ مجموع القتلى من اليهود ١٣٣ والجرحى ٣٣٩، ومن العرب ١١٦ والجرحى ٢٣٢.



حائط البراق الذي يسمّيه اليهود «حائط المبكى» وهو جزء من السور الغربي للمسجد الأقصى.

وبوصول القوات البريطانية وتمركزها وبدئها عمليات قمع الثورة (في ٢٥ و٢٦ آب) تحول الموقف تحولًا حادًا: أعلن الزعماء الصهيونيون الذين كانوا ينتقدون الحكومة البريطانية وإدارتها في فلسطين إلى ضرورة الحفاظ على حسن نية اليهود نحو بريطانيا، وبالمقابل وقع زعماء الوجهاء المسلمين (الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وموسى كاظم الحسيني) بيانًا تنصّلوا فيه من الأعمال التي أقدم عليها المتظاهرون والثوّار العرب. فكانت النتيجة أن بدأت الطائرات والمصفحات البريطانية تطارد وتقصف البدو والفلاحين العرب، وألحقت الدمار في قرى لفتا ودير ياسين وغيرهما، وقدم للمحاكمة ما يزيد على ألف شخص، ٩٠٪ منهم من العرب، وصدر حكم الإعدام بـ٢٦ شخصًا (٢٥ عربيًا ويهودي واحد).

إنشاء الأحزاب السياسية (١٩٣٢–١٩٣٥): في أوائل الثلاثينات، وعلى أنقاض المؤتمرات الفلسطينية السبعة وما ترتّب على ثورة البراق من نتائج وضّحت تحالف الإدارة البريطانية والصهيونية من جهة، وعقم وتخاذل سياسة الوجهاء العرب من جهة ثانية، أنشئت عدة أحزاب سياسية فلسطينية، أهمها ستة أحزاب (منها أحزاب أنشأها زعماء الوجهاء أنفسهم)، علمًا أن الساحة الفلسطينية كانت قد عرفت العمل الحزبي من خلال الحزب الشيوعي:

١ – حزب الاستقلال: تأسس في ١٩٣٢، وأهم مبادئه الدعوة لاستقلال البلاد واعتبارها وحدة تامة لا تقبل التجزئة، وانها جزء لا يتجزأ من سورية الطبيعية. كما دعا إلى مقاومة وعد بلفور والهجرة اليهودية لفلسطين ومعاداة الانتداب البريطاني.

٢ – حزب الدفاع الوطني (حزب المعارضين): تأسس في ١٩٣٤ برئاسة راغب النشاشيبي، وبدعم من سلطات الانتداب، كمعارض لحزب الاستقلال.

٣ – الحزب العربي الفلسطيني (حزب المفتي): تأسس في ١٩٣٥ برئاسة جمال الحسيني، وضمّ عناصر تمثّل الوجوه والأسر الفلسطينية، وأنشأ له فروعًا في مختلف المدن الفلسطينية.

٤ – مؤتمر الشباب: تأسس في ١٩٣٢، ضمّ شبابًا من مختلف المناطق والطوائف، وأصدر ميثاقًا عرف بـ«الميثاق الوطني» جاء فيه «ان البلاد العربية وحدة تامة الأجزاء وكل ما طرأ عليها من ألوان التجزئة فإن الأمة العربية لا تقره ولا تعترف به» و«ان فلسطين برمّتها أراض عربية مقدسة وكل من سعى أو سمح أو ساعد ببيع جزء من هذه الأراضي يعد مقترفًا خيانة عظمى».

٥ – حزب الكتلة الوطنية: تأسس في ١٩٣٥، غايته السعي للحصول على الاستقلال التام لفلسطين والمحافظة على عروبتها.

٦ – حزب الإصلاح: تأسس في ١٩٣٥، ويخالف هذا الحزب بقية الأحزاب من حيث زعامته، إذ كان له ثلاثة أمناء بدون رئيس، إلا أن فخري الخالدي كان يمثل الزعامة الواضحة للحزب.

الحزب الشيوعي: أما الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي كان قد تشكّل من بعض اليهود المهاجرين إلى فلسطين والقادمين من روسيا وأوروبا الشرقية، فكان الإقبال العربي محدودًا عليه بسبب بداية تكوينه. إلا أنه شهد في ما بعد حملة تعريب وانشقاق داخلي.

كان هذا الحزب قد تأسس في فلسطين منذ آذار ١٩١٩ من أعضاء يهود، والإسم العبري لهذا الحزب كان «مفلاغات بوعاليم سوسيالستيم»، واشتهر باسمه المختصر «موبسي»، وكان يصطدم أحيانًا بمنظمات صهيونية (كما في أول أيار ١٩٢١). وبعد سنوات اختار أكثر أعضائه جانب الصهيونية وأصبحوا قادة «الماباي»، في حين اختار آخرون الشيوعية وأسسوا «الحزب الشيوعي الفلسطيني». وفي نيسان ١٩٢٤، طردت قيادة الهستدروت الصهيونية، الخاضعة لحزب الماباي، الشيوعيين اليهود من عضويتها. ودأب الحزب على الدعوة إلى وحدة عمّال فلسطين، عربًا ويهودًا. وبدءًا من ١٩٢٨، بدأت الانقسامات داخل الحزب بين اتجاه عربي وآخر صهيوني. وتكشفت أزمة الحزب السياسية إبان ثورة البراق (١٩٢٩)، فاختار بعض قادته جانب الصهيونية، والبعض الآخر جانب العرب، وغرق الحزب في أزمة عزلته عن الجماهير. وعلى الأثر أقدم الحزب على تطهير صفوفه في اتخاذ إجراءات جدية من أجل تعريب مبادئه وصفوفه، خاصة بعد المؤتمر السابع للحزب في كانون الأول ١٩٣٠، بعد نداءين تلقاهما من اللجنة التنفيذية للكومنترن في هذا الصدد.

ومنذ ١٩٣٢، تولّى منصب الأمين العام للحزب عربي فلسطيني، كان تلقى الأفكار الماركسية – اللينينية في «جامعة كادحي الشرق» في موسكو، وهو رضوان الحلو.

ثورة القسّام (١٩٣٥): راجع «عز الدين القسّام» في باب زعماء.

الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦–١٩٣٩): هذه الثورة وتطوراتها وأحداثها هي سلسلة ملتحمة الحلقات من أعمال مسلحة، وإضرابات عامة، ومظاهرات شعبية، واصطدامات محلية، ونضال سياسي شديد، وجهود دبلوماسية ودعائية، ومقاطعة للصهيونيين والسلطة البريطانية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومقاومة جدّية لباعة الأراضي وسماسرتها.

وقد مرّت هذه الثورة بثلاث مراحل رئيسية: الأولى، من نيسان ١٩٣٦ إلى تشرين الأول ١٩٣٦، وقد سادها العمل المسلح. الثانية، من تشرين الأول ١٩٣٦ إلى أيلول ١٩٣٧، واتسمت بعمل سياسي ودعائي وبمقاومة عنيفة لسياسة الحكومة البريطانية، وباغتيال باعة وسماسرة وجواسيس، وبالتصدي لمشروع تقسيم فلسطين الذي كانت بريطانيا تمهّد السبيل لتنفيذه. والمرحلة الثالثة، من أيلول ١٩٣٧ إلى أيلول ١٩٣٩، وكانت ثورة مسلحة مستمرة في داخل فلسطين، وأعمالًا دعائية وسياسية وجهودًا دبلوماسية خارج اسرائيل.



اللجنة العربية العليا، ١٩٣٦.



مجموعة من الثوّار، ١٩٣٨.

كان التوتّر بين العرب واليهود يزداد باطراد منذ خريف ١٩٣٥. وفي شباط ١٩٣٦، تعاقدت السلطة مع أحد المقاولين اليهود على بناء ثلاث مدارس في يافا، فتألفت حامية من العمّال العرب لتطويق موقع إحدى هذه المدارس، وتبع ذلك سلسلة من الاصطدامات في مختلف المدن الفلسطينية، وأعلنت حال الطوارئ في البلاد. وفي ٢٠ نيسان ١٩٣٦، شكّلت في نابلس لجنة قومية عربية قررت إعلان الإضراب العام. وفي اليوم التالي، تشكلت لجان مماثلة في كل من يافا وحيفا وغزة. وسارعت الأحزاب إلى التجاوب مع هذه اللجان. وفي ٢٥ نيسان ١٩٣٦، عقد اجتماع ضمّ جميع الأحزاب العربية، وشكّلت لجنة عرفت في ما بعد باسم «اللجنة العربية العليا». وزادت حوادث الاصطدامات، وجاء البريطانيون بتعزيزات من مصر ومالطا. ونشط الثوّار الفلاحون الفلسطينيون على جبهات المناطق، وارتفعت المتاريس في بعض المدن، أخصّها نابلس ويافا.

وفي الوقت الذي وصل فيه نوري السعيد إلى فلسطين لإجراء وساطة فاشلة دخلها الضابط السوري فوزي القاوقجي (راجع باب زعماء) على رأس مجموعة مسلحة وتسلّم قيادة الثورة.

لكن الزعماء السياسيين الفلسطينيين كانوا متلهفين للوصول إلى حلول سياسية رغم انتشار الثورة وتأججها. وطالبوا الملوك والرؤساء العرب بالتدخّل وعرض الوساطة. وهذا أمر لم يرفضه القاوقجي كذلك. وفي أيلول ١٩٣٦، كانت القوات البريطانية قد ارتفع عددها إلى ٢٠ ألف جندي، وشهد الأسبوع الأخير من أيلول والأيام العشرة الأولى من تشرين الأول أشدّ المعارك بين الثوار والقوات البريطانية.

نداءات الملوك العرب: وفي أواخر أيلول ١٩٣٦ توجّه وفد من اللجنة العربية العليا للاجتماع بالملك ابن سعود، وفي ٢٩ الشهر نفسه توجّه عوني عبد الهادي إلى شرقي الأردن لمقابلة الأمير عبد الله. ونتيجة لهذه الاتصالات وطبقًا لاستشارات مسبقة مع الحكومة البريطانية وجّه الملك ابن سعود والملك غازي (العراق) والأمير عبد الله (الأردن) في ١٠ تشرين الأول ١٩٣٦ نداءً مشتركًا دعوا فيه إلى حل الأحزاب ووقف الثورة و«الاعتماد على النيات الطيبة لصديقتنا بريطانيا العظمى التي أعلنت أنها ستحقق العدالة». وفي اليوم التالي نشرت اللجنة العليا نداءات الملوك والحكام العرب، وأعلنت أنها بعد أن حصلت على موافقة اللجان القومية، قررت أن «تدعو الأمة العربية الكريمة في فلسطين للعودة إلى الهدوء ووضع حد للإضراب والاضطهاد». فتوقف الإضراب، ومعه الثورة إلى حد كبير، وسمح للعصابات بأن تحل

نفسها بنفسها. كما سمح للثوّار القادمين من البلدان العربية (وعلى رأسهم القاوقجي) بالعودة إلى الأقطار العربية التي جاءوا منها. وأخذ الجو العام يتجه إلى الهدوء. لكن الثورة (خاصة في ريف فلسطين) كانت قد عادت وتأججت بعد مجيء لجنة بيل الملكية.

لجنة بيل الملكية تطرح التقسيم: أوقف الثوّار عملياتهم بناءً على نداءات الملوك والحكام العرب ووعودهم، وبانتظار وصول لجنة بيل الملكية البريطانية وما تجريه من تحقيقات وتتخذه من توصيات. وكانت الحكومة البريطانية قد عيّنت هذه اللجنة برئاسة اللورد بيل Peel في آب ١٩٣٦ للتحقيق في «أسباب الإضراب... وكيفية تنفيذ صك الانتداب... وتقديم توصيات لإزالة الظلامات المشروعة التي يقدمها اليهود أو العرب».

وصلت اللجنة إلى فلسطين في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦، واستمرّت في تحقيقاتها لمدة ستة أشهر وقدمت تقريرها في ٧ تموز ١٩٣٧، ونشرته الحكومة البريطانية في ٤٠٤ صفحات. وعقدت اللجنة ٤٦ اجتماعًا منها ٣١ اجتماعًا علنيًا، واستمعت إلى ٤٠ شاهدًا يهوديًا بينهم حاييم وايزمن. وقد قاطع العرب اللجنة في بداية الأمر، ثم حضر للشهادة أمامها في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٧ الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين مع سكرتير اللجنة العربية العليا لفلسطين و٩ من أعضائها و١٤ عربيًا آخرين. وكانت شهادة جورج أنطونيوس من أبرز وأقوى الشهادات العربية. وقد طالب الجانب العربي بالتخلي عن فكرة إقامة الوطن اليهودي في فلسطين.

ومن أهم مقترحات وتوصيات لجنة بيل ما ينص على ضرورة إقامة دولة يهودية وأخرى عربية تتحد مع شرقي الأردن، كما طالبت بالاحتفاظ بأجزاء مهمة وحسّاسة تحت الانتداب البريطاني.

قبل بعض الصهاينة المقترحات بينما اعتبره البعض الآخر دون الحد الأدنى المطلوب. أما العرب فقد جدّدوا ثورتهم ضد الانتداب البريطاني والصهيونية احتجاجًا على اقتراح تقسيم فلسطين.

الثورة تتأجج من جديد: ما إن عمّت أخبار اقتراح لجنة بيل وتوصيتها بتقسيم فلسطين حتى اندلعت الثورة من جديد. واتخذت طابعًا أكثر عنفًا وأبعد عمقًا من ثورة ١٩٣٦. فقد أخذ الثوّار يوسّعون تشكيلاتهم العسكرية ويقيمون جهازًا إداريًا وقضائيًا يجبي الضرائب وينظّم التطوع والتموين، ويفصل في القضايا والخلافات بين المواطنين. ولئن كانت ثورة ١٩٣٦ ثورة مدن فلسطين، يدعمها ريفها بثبات متزايد، فقد كانت ثورة ١٩٣٧–١٩٣٩ ثورة ريف فلسطين، يرفدها أبناء مدنها بقوة وولاء. وكان الريف مركز الاصطدام العنيف بالقوات البريطانية وبالقوة الصهيونية الصغيرة التي نظمها القائد الاستعماري وينغيت. كما كان الريف المصدر الأكبر للمتطوعين والمجاهدين فضلًا عن أن القيادة كانت من أبناء الريف. ذلك أن الحاج أمين الحسيني اضطرّ إلى مغادرة البلاد، وكذلك الكثيرون من القادة التقليديين والوطنيين، والبقية الباقية منهم أودعوا السجن أو نُفوا من البلاد، وفرضت الأحداث قيادات عسكرية – فلاحية جديدة. بينما قام محمد عزت دروزة بمساندة الحاج أمين الحسيني وغيره من شخصيات الحركة الوطنية بتأسيس اللجنة المركزية للجهاد في دمشق للإشراف على مساندة الثورة وتنظيم الدعم لها من الخارج.

اللجنة المركزية للجهاد: هي الهيئة القيادية التي أشرفت على توجيه الثورة الكبرى منذ بدايتها (نيسان ١٩٣٦) ومدّها بالمتطوعين والسلاح والمال. والفضل الأول في نشوئها يعود إلى مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني. وقبل هذه اللجنة كان العمل القتالي الفلسطيني يتوزع على العديد من المنظمات والتشكيلات العسكرية المتفاوتة في القدرة والفعالية القتالية، أبرزها: جيش الجهاد المقدس (عبد القادر الحسيني وحسن سلامة)، منظمات الجهاد السرية (الشيخ عز الدين القسّام، خليل ابراهيم المعروف بأبي ابراهيم الكبير)، ومنظمات عسكرية سرية كان يشرف الحاج أمين الحسيني على تشكيلها وتسليحها.

ولكن في عشية الثورة التي بدأت في نيسان ١٩٣٦ نجح الحاج أمين الحسيني في توحيد كفاح جميع هذه المنظمات، وشكّل من بين قادتها لجنة مركزية للجهاد مؤلفة من: عارف الجاعوني، الشيخ موسى العيزراوي، عبد الفتاح المزرعاوي، عبد القادر الحسيني، نافذ الحسيني، إميل الغوري، جميل

الفارس، موسى الصوراني، الشيخ ابراهيم الصانع، وعدد آخر من فلسطينيين وسوريين.

وبعد أن انتقل المفتي الحسيني إلى بيروت في خريف ١٩٣٧، وعودة الثورة للاشتعال في الريف الفلسطيني، أوعز المفتي بضرورة إعادة تشكيل اللجنة المركزية للجهاد من جديد، فأعيد تشكيلها في دمشق بإشراف محمد عزة دروزة وعدد آخر من الفلسطينيين والسوريين الذين لم تعرف أسماؤهم بسبب جو السرية الذي كان يحيط بأعمالهم وتحركاتهم.

خطة بريطانية لقمع الثورة وإجهاضها: ومع مرور الشهور الأولى على تجدد الثورة (١٩٣٧)، أدركت بريطانيا أن استخدامها للطائرات الحربية ولجميع وسائل العنف والانتقام الحربي وترويع السكان وفرض الغرامات النقدية عليهم أو تهديم منازلهم (كنسف بيوت من يشتبه بأنهم أنصار الثورة، وهدم يافا القديمة...) لن يكفي للتغلب على الثورة. فوضعت خطة جديدة لإعادة احتلال فلسطين، بعد أن تساقطت مدن فلسطين الكبرى إضافة إلى الريف، في يد الثوار العرب. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة استدعت جزءًا من الاحتياطي العام للجيش البريطاني (حوالي ٥٠ ألف جندي) وعيّنت الجنرال هاينغ قائدًا للقوات وأمدّته بكل ما يحتاجه في مهمته. وقد اعترف هذا الجنرال، في تقاريره لرؤسائه في لندن، بأن الثورة تتمتع بمساندة عارمة من جماهير عرب فلسطين. وعمدت بريطانيا إلى إثارة الأحقاد والمنافسات المحلية بالاعتماد على بعض عملائها واستغلال حوادث خلافات وتصفيات في ما بين تشكيلات الثوّار وفصائلهم، ونجحت إلى حد في التباعد بين الحاج أمين الحسيني وكثيرين من الثوار باعتماد أسلوب التصفيات بصورة خاصة.

شنّ الجنرال هاينغ هجومه العام سنة ١٩٣٨. وتمكّن في مطلع ١٩٣٩ من إلحاق خسائر كبيرة في الثوار وإخراجهم من المدن الرئيسية، ومحاصرتهم في الريف. وباقتراب الحرب العالمية الثانية، شعرت بريطانيا أن بإمكانها تجميد الموقف في فلسطين عن طريق إعلان بريطاني يرضي العرب دون أن يحقق أهدافهم، ويمكنها من تحقيق سيطرة على البلاد تخنق قدرة العرب على الثورة ومقاومة المشروع الصهيوني.

فلجأت مرة أخرى لمناصريها من الحكام العرب (خاصة وأنها كانت مسيطرة عمليًا على الأردن والعراق ومصر يساندها الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان، والصهيونية في فلسطين ونفوذها في العالم) لعقد مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن، كمقدمة لإصدار الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. وأجهضت الثورة الفلسطينية الكبرى. ودفع عرب فلسطين فيها ما يزيد على ٤ آلاف قتيل وما يزيد على ثلاثة أضعاف هذا العدد من الجرحى.

مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن (١٩٣٩): عقد هذا المؤتمر الخاص بالمشكلة الفلسطينية في ٧ شباط ١٩٣٩ بحضور ممثلين عن العرب واليهود تلبية لدعوة رسمية من الحكومة البريطانية وجهتها إلى الأطراف المعنية في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨. وكانت الحكومة البريطانية قد حاولت خلال السنوات السابقة تمرير مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية كما ظهر ذلك جليًا في تقرير لجنة بيل الملكية. ولكن الرفض العربي المترافق بثورة عارمة (كما تقدم ذكره) جعل الحكومة البريطانية تدعو كلًا من مصر والسعودية والعراق واليمن والأردن وسورية ولبنان واللجنة العربية لفلسطين لحضور مؤتمر في لندن يبحث في الوصول إلى حلّ للمشكلة في فلسطين.

(«اللجنة العربية العليا» أعلن إنشاؤها في ٢٥ نيسان ١٩٣٦ إثر اجتماع ضم جميع الأحزاب العربية في فلسطين، ووافق الحاج أمين الحسيني على قبول رئاستها. وأعضاؤها الآخرون: عوني عبد الهادي، أحمد حلمي باشا، راغب النشاشيبي، جمال الحسيني، عبد اللطيف صلاح، حسين الخالدي، يعقوب الغصين، يعقوب فراج، ألفرد روك. حلّت حكومة الانتداب هذه اللجنة في أيلول ١٩٣٧، واعتقلت معظم أعضائها ونفتهم إلى جزر سيشيل. ثم عادت الحكومة واعترفت باللجنة، ودعتها إلى المشاركة في أعمال مؤتمر لندن).

في ٧ شباط ١٩٣٩، افتتح رئيس الوزراء البريطاني نفيل تشمبرلين المؤتمر في قصر سان جيمس، وبدأت أعمال المؤتمر الفعلية في ٩ شباط بحضور الوفد البريطاني برئاسة وزير المستعمرات مالكوم ماكدونالد والوفود العربية المدعوة.

أعلن ماكدونالد أمام المؤتمرين أن حكومته تهدف إلى إقامة حكومة ديمقراطية في فلسطين تمثّل العرب واليهود، على أن يتم المرور بمرحلة انتقالية خلال عشر سنوات.

وقد تحدث رئيس الوفد الفلسطيني، جمال الحسيني، باسم الوفود العربية. فردّ على ماكدونالد بخطاب شامل تناول تطورات الوضع في فلسطين منذ وقوعها تحت الانتداب الذي عمل على تسهيل هجرة اليهود على حساب أهل البلاد.

وبعد خطاب ماكدونالد وخطاب الحسيني بدأت المفاوضات بين الوفد البريطاني والوفود العربية. وفي اليوم التالي، تمّ عقد مؤتمر ضمّ الوفد البريطاني والوفد اليهودي. وقرأ ماكدونالد خطابه الذي بيّن فيه موقف الحكومة البريطانية من الوضع في فلسطين الداعي إلى تطبيق السلام بين العرب واليهود في ظل حكم ديمقراطي. ولم يرضَ هذا الموقف اليهود، فتوقفت المباحثات بين الوفد البريطاني والوفد اليهودي، في حين استمرّت بين الوفد البريطاني والوفود العربية، وتمّ الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة للنظر في الخلافات على تفسير المراسلات المتبادلة بين الحسين – ماك ماهون وتقرير وضع فلسطين في العهد البريطاني.

وقد عقدت هذه اللجنة المشتركة عدة اجتماعات في أروقة مجلس اللوردات البريطاني، اختلف خلالها الممثلون البريطانيون والعرب حول الوضع في فلسطين تاريخيًا وخلال الانتداب. ولكن البيان الختامي لأعمال اللجنة تضمّن نقطة مهمة جدًا وهي تأكيدها على:

«**أنه لم يكن من صلاحية الحكومة البريطانية التصرّف في فلسطين دون رغبات ومصالح جميع سكانها. الأمر الذي أكّد موافقة بريطانيا على لا شرعية وعد بلفور لكونه يتنافى مع رغبات ومصالح سكان فلسطين العرب الذين يشكلون ٩٠٪ من مجموع السكان**».

وتواصلت جلسات المؤتمر حوالي ستة أسابيع تمّ خلالها الاتفاق بين الوفد البريطاني والوفود العربية على معظم المواضيع مثل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبيع الأراضي إلى اليهود والدستور.

ولكن الحكومة البريطانية تذرعت بالخلافات المحدودة نسبيًا مثل مدة الفترة الانتقالية وغيرها من أجل اتخاذ قرار بإنهاء أعمال المؤتمر. والانفراد ثانيًا برسم سياستها الخاصة بالوضع في فلسطين وفقًا لمصالحها وارتباطاتها مع الحركة الصهيونية ووعودها لها.

الكتاب الأبيض (١٩٣٩): لمزيد من فهم السياسة البريطانية وتطورات موقف الحكومة البريطانية خلال سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦–١٩٣٩) نشير إلى ثلاثة كتب بيضاء صدرت في ١٩٣٧ و١٩٣٨:

١ – الكتاب الأبيض الصادر في تموز ١٩٣٧ الذي تضمن تجديد السياسة البريطانية في أعقاب ثورة ١٩٣٦، وتقرير لجنة بيل الملكية، وفيه تعلن الحكومة البريطانية قبولها مبدئيًا لخطة التقسيم المقترحة من قبل اللجنة، وأنها ستتخذ الاجراءات الضرورية لوضعها موضع التنفيذ. كما حظر الكتاب أي تغيير في ملكية الأراضي من شأنه عرقلة تنفيذ البرنامج الحكومي وحددت الهجرة للستة أشهر التالية بثمانية آلاف مهاجر.

٢ – الكتاب الأبيض الصادر في كانون الأول ١٩٣٧ على أساس أعمال لجنة وودهد، والمتضمن خطاب وزير المستعمرات إلى المندوب السامي (واكهوب) في فلسطين حول تعيين لجنة وودهد لدراسة تفصيلات وإمكانيات تطبيق مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل على أساس أنه لو قدرت الحكومة أن المشروع عادل وعملي فإنها ستحيله إلى عصبة الأمم ليُنظر في تطبيقه بعد ذلك. والواقع أن تشكيل لجنة وودهد كان يقصد طي مشروع التقسيم بسبب تجدد ثورة عرب فلسطين في ١٩٣٧.

٣ – الكتاب الأبيض الصادر في تشرين الثاني ١٩٣٨، وهو كتابة عن تقرير لجنة وودهد الذي يوصي بإلغاء توصيات عملية التقسيم وبالعمل على خلق تفاهم أكبر بين العرب واليهود عن طريق الدعوة لعقد مؤتمر يحضره ممثلو عرب فلسطين والدول العربية المجاورة وممثلو الوكالة اليهودية للتباحث حول المستقبل بما في ذلك موضوع الهجرة إلى فلسطين.

وعُقد المؤتمر فعلًا. وهو مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن، شباط ١٩٣٩ (راجع أعلاه). وعلى أثر فشله، وبعد أقل من ثلاثة أشهر على انتهائه صدر الكتاب الأبيض في أيار ١٩٣٩، وهو المعروف بكتاب ماكدونالد.

كان القصد من هذا الكتاب الأخير مهادنة العرب لوقف الثورة الكبرى عشية الحرب العالمية الثانية وبعد إخفاق مؤتمر المائدة المستديرة، في لندن. وقد أشار الكتاب إلى عدول بريطانيا عن التقسيم، وانها لا تتبنى أية سياسة ترمي لجعل فلسطين دولة يهودية لأن ذلك يتناقض وصك الانتداب، وإن هدف بريطانيا هو خلق دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات تمكن خلالها تأمين الحقوق الأساسية لكل من العرب واليهود. وأشار الكتاب – الوثيقة إلى عزم الحكومة البريطانية على تقييد الهجرة الصهيونية وأخذ مخاوف العرب منها بعين الاعتبار عند وضع سياسة الهجرة، وحدّد الكتاب حجم الهجرة الكلي خلال السنوات الخمس التالية بـ ٧٥ ألف مهاجر لا يسمح بعدها بالمزيد من الهجرة إذا رفض العرب ذلك. أما بالنسبة إلى شراء الأراضي فقد حظر الكتاب – الوثيقة ذلك في بعض المناطق وقيدته في مناطق أخرى.

وقد أبدت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بعض التحفظات على كتاب ماكدونالد الأبيض، إلا أن الصهيونية اعتبرته بمثابة خيانة بريطانيا للزواج البريطاني – الصهيوني الذي أعلنه وعد بلفور وشنّت ما يشبه حربًا غير معلنة على الانتداب البريطاني.

التقسيم الإداري لفلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها حتى ١٩٤٨: في تموز ١٩٣٩، وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، قسّمت إدارة الانتداب فلسطين إلى ستة ألوية، هي:

١ – لواء الجليل: مركزه مدينة الناصرة، ويتألف من خمسة أقضية هي: عكا، بيسان، الناصرة، صفد وطبرية. وبموجب آخر إحصاء أجرته حكومة الانتداب في ١٩٤٥، أن نحو ٢٠٫٥٪ من مجموع أراضي هذا اللواء كانت ملكيته قد انتقلت إلى الصهيونيين؛ ومجموع عدد سكان نحو ٢٣١ ألف نسمة، ٨٣٫٨٪ منهم عرب.

٢ – لواء حيفا: مركزه مدينة حيفا، ويتألف من قضاء حيفا فقط. في آخر إحصاء لحكومة الانتداب (١٩٤٥) ان ٣٥٫٣٪ من جملة أراضيه انتقلت ملكيته إلى الصهيونيين، وأن عدد سكانه نحو ٢٢٥ ألف نسمة، ٥٣٫٥٪ منهم عرب.

٣ – لواء نابلس: مركزه مدينة نابلس، ويتألف من ثلاثة أقضية هي: نابلس، جنين وطولكرم. امتلك الصهيونيون نحو ٤٫٤٪ من مجموع أراضيه، وبلغ عدد سكان نحو ٢٣٢ ألف نسمة، ٩٣٫٦٪ منهم عرب (إحصاء ١٩٤٥).

٤ – لواء القدس: مركزه مدينة القدس عاصمة البلاد، ويتألف من ثلاثة أقضية هي: القدس وتتبعه بيت لحم، أريحا، الخليل ورام الله. امتلك الصهيونيون ٠٫٩٪ من أراضي هذا اللواء، وبلغ عدد سكانه ٣٨٥ ألف نسمة، ٧٣٫٩٪ منهم عرب (إحصاء ١٩٤٥).

٥ – لواء اللد: مركزه مدينة يافا، ويتألف من قضاءي يافا والرملة. امتلك الصهيونيون قرابة ٢٠٫٨٪ من أراضيه، وبلغ عدد سكانه ٥٠١ ألف نسمة، منهم ٤١٫٤٪ عرب (إحصاء ١٩٤٥). وفي هذا اللواء تقع مدينة تل أبيب، أكبر المدن الصهيونية.

٦ – لواء غزة: مركزه مدينة غزة، ويتألف من قضاءي غزة وبير السبع. امتلك الصهيونيون نحو ٠٫٠٨٪ من أراضيه، وبلغ عدد سكان ١٩١ ألف نسمة، ٩٨٫٤٪ منهم عرب (إحصاء ١٩٤٥).

كان هذا هو الوضع العام، الإداري والعقاري والسكاني لفلسطين، الذي وقعت في إطاره الأحداث المصيرية والمباشرة التي أدّت إلى تقسيم فلسطين وإقامة دولة اسرائيل (١٩٤٧–١٩٤٨).

لجنة التحقيق الأنكلو – أميركية (١٩٤٥): بعد الكتاب الأبيض (١٩٣٩)، خفّفت بريطانيا بعض الشيء تسهيلاتها لليهود ولهجرتهم إلى فلسطين، ما أغضب الحركة الصهيونية التي كانت تخطط للاستيلاء السريع على الأراضي الفلسطينية كافة.

وخلال الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة كقوة دولية رئيسية، خاصة بعد أن أنهكت العمليات العسكرية دول أوروبا، وفي مقدمتها بريطانيا

وفرنسا. فأخذت الحركة الصهيونية تركّز نشاطها في الولايات المتحدة مستفيدة من وجود الجالية اليهودية المتعاظمة الشأن. وعندما تولى الرئيس ترومان الحكم في الولايات المتحدة عام ١٩٤٥، بدأت نشاطات واتصالات الصهيونية تؤتي ثمارها. وكان أول مؤشر على استجابة الإدارة الأميركية للضغوط الصهيونية حين طلب ترومان، في ٣١ آب ١٩٤٥، من رئيس الوزراء البريطاني أتلي السماح بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين.

وبالرغم من أن بريطانيا اعترضت علنًا على التدخل الأميركي في شؤون مستعمراتها، فانها رأت انه من الممكن الاستفادة من هذا التدخّل من أجل الحصول على مزيد من المساعدات الأميركية من جهة، ومن أجل التخفيف من حدة العداء العربي لها من خلال توزيع مسؤوليات ما يجري داخل فلسطين بينها وبين الإدارة الأميركية من جهة ثانية.

لذلك فقد اقترحت الحكومة البريطانية، على لسان وزير خارجيتها بيفن في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ إرسال لجنة تحقيق انكليزية - أميركية مشتركة للتحقيق في المشاكل المترتبة على هجرة اليهود إلى فلسطين. وفي ١٠ كانون الأول ١٩٤٥، أعلنت لندن وواشنطن عن تشكيل هذه اللجنة من ١٢ عضوًا نصفهم من البريطانيين ونصفهم من الأميركيين. ونتيجة للضغوط الصهيونية، فقد جاء معظم أعضاء هذه اللجنة من العناصر المؤيدة لوجهة النظر الصهيونية.

بدأت اللجنة أعمالها في ٤ كانون الثاني ١٩٤٦ في واشنطن، حين عقدت عدة جلسات استمعت خلالها إلى وجهة النظر الصهيونية. وعندما انتقلت إلى لندن لمواصلة جلساتها في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٦، اقتصرت أعمالها على التداول مع المسؤولين البريطانيين والاستماع لآراء ممثلي الحركة الصهيونية وقادة اليهود في أوروبا. ثم قررت، في ٤ شباط، تشكيل عدة لجان لزيارة عدد من الدول الأوروبية للاطلاع على أوضاع اليهود فيها.

وفي ٢٨ شباط ١٩٤٦، انتقلت اللجنة إلى القاهرة، وعقدت عدة لقاءات مع أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزّام. ثم انتقلت إلى كل من فلسطين ولبنان وسورية والسعودية والعراق وشرقي الأردن من أجل الاستماع إلى القادة الفلسطينيين والعرب. ثم غادرت إلى سويسرا في ٢٨ آذار ١٩٤٦ لدراسة النتائج ووضع التقرير النهائي لأعمالها.

جاء تقرير اللجنة مطابقًا لرغبات ومطالب الحركة الصهيونية، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بالهجرة وحرية انتقال ملكية الأراضي. ورغم أن التقرير قد أقرّ بأن حل مشكلة اليهود لا يمكن أن يكون عن طريق فلسطين فقط، وإنما لا بد من بقاء معظمهم في أوروبا وأميركا، فإنه دعا إلى إصدار إجازة سريعة تسمح بهجرة مائة ألف يهودي والعمل على تسهيل الهجرة المستقلة. ورفض التقرير فكرة إقامة حكم عربي لفلسطين، كما لم يقرّ فكرة إقامة حكم يهودي، مشيرًا إلى أن الشكل النهائي للحكم يجب أن يضمن مصالح الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. وقد اعتبر هذا الموقف بحد ذاته انحيازًا غير مباشر للصهيونية من خلال نزع الصفة العربية عن فلسطين.

وطالب التقرير بإلغاء القوانين الصادرة عن سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٤٠ والتي تمنع انتقال ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود. وكان واضحًا ان التقرير تبنى في واقع الحال خطة مرحلية لمساعدة الحركة الصهيونية على تعزيز قبضتها في فلسطين.

سارع الرئيس الأميركي ترومان للترحيب بالتقرير وتوصياته، خاصة لجهة تهجير مائة ألف يهودي فورًا. أما رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي فلم يتردد في إبداء الرغبة بالتعاون مع الولايات المتحدة من أجل تنفيذ توصيات التقرير، وإن كان قد دعا إلى عدم تجزئة هذه التوصيات.

ردّ الفعل العربي: إضراب ومؤتمرا أنشاص وبلودان (١٩٤٦): كان ردّ الفعل العربي على تقرير لجنة التحقيق الأنكلو - أميركية عنيفًا. فأعلن الإضراب العام في فلسطين (٣ أيار ١٩٤٦)، وعمّت التظاهرات والإضرابات سورية ولبنان والأردن والعراق.

وجرت اتصالات مستعجلة بين رؤساء الدول العربية، واقترح أمين عام الجامعة العربية عليهم عقد مؤتمر لهم. وقد عقد المؤتمر فعلًا (وكان أول مؤتمر قمة عربي) في أنشاص قرب القاهرة يومي ٢٧ و٢٨



الملك عبد الله.

الحاج محمد أمين الحسيني.



قمة أنشاص، ١٩٤٦.

أيار ١٩٤٦. وقد اشترك فيه ملوك ورؤساء مصر والسعودية واليمن والعراق والأردن وسورية ولبنان، وأصدروا بيانًا أعلنوا فيه أنهم قرّروا:

- رفض تقرير لجنة التحقيق البريطانية - الأميركية المشتركة.
- التمسّك باستقلال فلسطين وصيانة عروبتها.

وتناول الملوك والرؤساء بالبحث في مؤتمرهم موضوع الاختلافات الناشبة بين الفلسطينيين فقرّروا وجوب العمل على إزالة هذه الاختلافات، وتشكيل هيئة فلسطينية تمثّل جميع الفلسطينيين وتنطق باسمهم. وأحيل هذا القرار إلى مجلس الجامعة العربية لوضعه موضع التنفيذ.

ودُعي مجلس الجامعة العربية لعقد دورة استثنائية، وتقرّر عقدها في بلودان في ٨ حزيران ١٩٤٦.

ورأت الدول العربية إسباغ مظهر القوة والعزم على مجلس الجامعة، في مؤتمره (بلودان، ٨ حزيران

١٩٤٦). فقرّرت أن تبعث إليه برؤساء الوزارات ووزراء الخارجية والدفاع. وبعدد من كبار الزعماء والقادة: حمدي الباجه جي (العراق)، سعد الله الجابري وفارس الخوري ولطفي الحفار وجميل مردم بك (سورية)، صائب سلام وحبيب أبو شهلا (لبنان). واشترك جمال الحسيني بوصفه ممثلًا لفلسطين.

وكان أكثر المندفعين والمتحمسين لرفض تقرير اللجنة البريطانية – الأميركية ولسياسة الدولتين حمدي الباجه جي معلنًا استعداد حكومة العراق للمساهمة بالمال والسلاح والرجال لإنقاذ فلسطين. واتخذ مجلس الجامعة عدة مقررات سياسية بعضها سري وبعضها علني.

تدور المقررات العلنية على رفض تقرير اللجنة ومقاومة الحكومة البريطانية. وعُرف من المقررات السرية قطع الدول العربية للنفط عن بريطانيا والولايات المتحدة، وتزويد الفلسطينيين بالخبراء والعسكريين العرب وإدخال الجيوش النظامية العربية إلى فلسطين في الوقت المناسب، وتنفّذ هذه القرارات (السرية) في حال استمرار بريطانيا والولايات المتحدة على سياستيهما وموقفيهما.

ومارست الحكومتان البريطانية والأميركية ضغوطًا شديدة على العواصم العربية، وكانتا تواكبان هذه الضغوط بـ«مساع حميدة» و«وعود». ما ترك أثره في نفوس بعض القادة العرب، فخبت الحماسة التي كانت تسيطر على مجلس الجامعة، وجاءت مقررات الدورة النهائية غير ما توقعه العرب، وغير ما كان قد اتخذه المجتمعون أنفسهم في بداية المؤتمر.

وبعد أن أجرى المجتمعون مشاورات مع زعماء مختلف الأحزاب الفلسطينية الذين جاءوا إلى بلودان، تمّ إنشاء «الهيئة العربية العليا لفلسطين» من: جمال الحسيني، أحمد حلمي عبد الباقي، حسين فخري الخالدي وإميل الغوري. وترك منصب رئاسة الهيئة شاغرًا ليشغله الحاج محمد أمين الحسيني. وقدمت الأمانة العامة للجامعة مبلغ عشرة آلاف جنيه فلسطيني للهيئة لتباشر أعمالها فور عودتها إلى القدس.

مؤتمر لندن (١٩٤٦–١٩٤٧)، مشروع موريسون ومشروع بيفن: وإثر هذه النقمة العربية على توصيات اللجنة الأنكلو – اميركية دعت الحكومة البريطانية العرب واليهود إلى مؤتمر خاص بالمشكلة الفلسطينية يعقد في لندن. وتمّ عقد المؤتمر في دورتين: الأولى من ١٠ أيلول إلى ٢ تشرين الأول ١٩٤٦، والثانية من ٢٦ كانون الثاني إلى أواسط شباط ١٩٤٧.

في الدورة الأولى تمت الاجتماعات بطريقة ثنائية، إذ كان الوفد البريطاني يجتمع مع كل من الوفود العربية والوفد اليهودي على حدة بسبب الرفض العربي لاجتماعات ثلاثية.

وشاركت في هذه الدورة عن الجانب العربي وفود من سورية ولبنان ومصر والعراق والأردن والسعودية واليمن، وعن الجانب الصهيوني وفد من الوكالة اليهودية العالمية. ولم تحضر الهيئة العربية العليا (فلسطين) هذه الاجتماعات نظرًا إلى أن السلطات البريطانية لم توجّه إليها الدعوة، فاعتبر هذا الموقف من الحكومة البريطانية تحيّزًا واضحًا للحركة الصهيونية.

في الاجتماع الأول لهذه الدورة عرض رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي مشروعًا لحل المشكلة في فلسطين كان قد قام بوضعه نائبه موريسون، وسُمّي المشروع باسمه (مشروع موريسون)، ويتضمن النقاط التالية:

- تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: الأولى عربية، الثانية يهودية، أما الثالثة والرابعة فهما منطقة القدس (القدس وبيت لحم وما يتبعهما) وصحراء النقب، ويتم وضعهما في ظل قوانين خاصة.
- تقام في كل من المنطقتين العربية واليهودية حكومتان محليتان تتوليان السلطتين الإدارية والتشريعية الخاصة بهما، وتتصرفان إزاء موضوع الهجرة بما يتناسب مع مصالح كل منهما.
- تبقى منطقة النقب تحت إدارة الحكومة المركزية لعموم فلسطين.
- تتشكل حكومة مركزية لفلسطين برئاسة المندوب السامي البريطاني تختص بشؤون الدفاع والخارجية والجمارك. ويتم تشكيل مجلسين مختلفين الأول تشريعي والآخر تنفيذي لمعاونة المندوب السامي في إدارة البلاد.

رفضت الوفود العربية والوفد اليهودي معًا مشروع موريسون وكل له أسبابه الخاصة. وعرض كل من الطرفين مشروعًا للحل يتناسب مع أطروحاته ومطالبه ومصالحه:

١ – المشروع العربي دعا إلى إنهاء الانتداب البريطاني وقيام دولة واحدة ديمقراطية في فلسطين بموجب دستور تضعه جمعية تأسيسية، وإنشاء حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي البريطاني تضم سبعة وزراء عرب وثلاثة وزراء يهود، ووقف الهجرة فورًا، ووضع ضمانات دستورية لحقوق الأقليات بمن فيها اليهود، وعقد معاهدة تحالف بين الدولة الفلسطينية وبريطانيا. وكفل المشروع حرية ارتياد الأماكن المقدسة وحرية العبادة فيها.

٢ – المشروع اليهودي دعا إلى إقامة دولة يهودية مستقلة في مساحة تبلغ ٦٥٪ من فلسطين، وتشمل النقب والجليل والسهول الغربية، وعرض معاهدة بين الدولة اليهودية وبريطانيا، ومنح الأماكن المقدسة الصفة الدولية.

لجأت السلطات البريطانية إلى تعليق أعمال المؤتمر متذرعة بالتناقض العميق بين الموقفين العربي واليهودي، وأعلنت أنها سوف تقوم بإعادة تقويم موقفها في ضوء هذين المشروعين المتضاربين.

وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٧ بدأت أعمال الدورة الثانية للمؤتمر، وقد نجح الفلسطينيون هذه المرة بإرسال وفد يمثلهم من الهيئة العربية العليا لفلسطين (جمال الحسيني، حسين الخالدي، يوسف صهيون، سامي طه، عمر الخليل وإميل الغوري) بعد أن وجّهت الحكومة البريطانية دعوة رسمية إليها لحضور أعمال الدورة الثانية إلى جانب الوفود العربية. ولكن الوفد اليهودي لم يحضر أعمال هذه الدورة، بعد أن رفضت الحركة الصهيونية المشاركة في أي مؤتمر لا يدرس مسألة إقامة دولة يهودية في فلسطين. إلا أن اتصالات الوفد البريطاني بممثلي الوكالة اليهودية الذين كانوا موجودين في لندن استمرت رغم هذا الموقف المعلن من جانب الحركة الصهيونية.

أعلنت بريطانيا، في بداية الدورة الثانية، رفضها للمشروعين الآنفي الذكر (العربي واليهودي)، وتقدم وفدها في المؤتمر بمشروع جديد عرف باسم «مشروع بيفن» الذي كان وزير الخارجية البريطاني آنذاك. وأبرز نقاط هذا المشروع:

- استمرار الانتداب البريطاني لفلسطين لمدة خمس سنوات بإشراف مندوب سامي بريطاني.
- إعطاء المناطق التي يوجد فيها العرب أو اليهود بكثافة سلطات واسعة في الحكم المحلي وإدارة شؤونهم الداخلية.
- في نهاية السنة الرابعة للوصاية تجرى انتخابات لانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بمهمة وضع دستور لفلسطين.
- بعد الانتخابات، وإذا تمّ التوصّل إلى اتفاق بين العرب واليهود وعلى قيام دولة واحدة، يتم وضع الدستور بصورة منسجمة مع هذا التوجّه. أما في حال استمرار الخلاف بين الطرفين فتوضع المشكلة بتصرف مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة الذي يدرسها ويتقدم بالحل المناسب.
- يتم السماح خلال السنتين الأوليين من الوصاية بدخول ٩٦ ألف يهودي إلى فلسطين، بعدها تتوقف الهجرة إلى أن يتقرر مصير البلاد.

من الواضح أن المشروع البريطاني (مشروع بيفن) جاء ترجمة عملية للأفكار التي تضمنها تقرير لجنة التحقيق الأنكلو – أميركية. لذلك فقد رفضت الوفود العربية هذا المشروع، كما رفضته الوكالة اليهودية العالمية والمجلس العالمي للحركة الصهيونية اللذان كانا يراهنان على الدور الأميركي المتزايد.

وبناء على موقفي الطرفين الرافضين لمشروع بيفن، أعلنت بريطانيا إيقاف أعمال المؤتمر وإحالة المشكلة في فلسطين برمّتها على الأمم المتحدة اعتبارًا من ٢ نيسان ١٩٤٧.

تقسيم فلسطين (١٩٤٧)
وقيام دولة اسرائيل (١٩٤٨)
وضم الضفة إلى الأردن وإدارة مصرية لغزة

عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة: في الموعد المضروب الذي أعلنت عنه بريطانيا في نهاية مؤتمر لندن (١٩٤٦–١٩٤٧)، أي في ٢ نيسان ١٩٤٧، طلبت بريطانيا دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد أول دورة استثنائية لها لمناقشة مشكلة فلسطين. وفي ١٣ نيسان وافقت أكثرية أعضاء الجمعية على هذا الطلب رغم معارضة الدول العربية.



الكونت برنادوت

وبعد مناقشات مسهبة شارك فيها ممثلو الهيئة العربية العليا لفلسطين وممثلو الوكالة اليهودية قررت الجمعية العامة في ١٥ أيار ١٩٤٧ (القرار ١٠٦) تأليف ما عُرف باللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين («أنسكوب» اختصارًا)، وقد تألفت هذه اللجنة من أوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وايران وهولندا والبيرو والسويد وأوروغواي ويوغوسلافيا. وكان لها «أوسع الصلاحيات... في التأكد من الحقائق...». وطلب القرار من اللجنة أن تعد تقريرًا للجمعية العامة، وأن تقدم الاقتراحات التي تراها ملائمة لحل مشكلة فلسطين في موعد لا يتعدى اليوم الأول من أيلول ١٩٤٧.

تقرير اللجنة الخاصة: عقدت اللجنة ١٦ اجتماعًا عامًا و٣٦ اجتماعًا خاصًا، استمعت خلالها لبيانات سلطات الانتداب، وشهادات ممثلي العرب واليهود، واطلعت على الوثائق التي قدّمها كل منهم. وقرّرت رسميًا:

- أن عدد السكان العرب ١ ٢٣٧ ٣٧٤ نسمة في مقابل ٦٠٨ ٢٢٥ يهوديًا.
- يملك العرب ما يزيد على ٨٦٪ من أراضي فلسطين.
- ان العرب تواقون للحصول على الاستقلال في حين ان اليهود يصرّون على ترجمة وعد بلفور.
- توصية وافق عليها جميع أعضاء اللجنة (١١ عضوًا) وتقضي بضرورة إنهاء الانتداب على فلسطين ومنحها الاستقلال، على أن تسبق ذلك مرحلة انتقالية قصيرة تكون السلطة أثناءها مسؤولة أمام الأمم المتحدة.

أما بعد ذلك فقد انقسمت اللجنة إلى أكثرية وأقلية قدمت كل منهما مشروعًا:

- مشروع الأكثرية ويقسم فلسطين إلى دولتين ترتبطان باتحاد اقتصادي. وأعطى الدولة العربية ٤٢,٨٨٪ من المساحة الكلية لفلسطين، وعدد سكانها يبلغ نحو ٧٢٥ الف عربي و١٠ آلاف يهودي. وخصص للدولة اليهودية ٥٦,٧٤٪ من المساحة الكلية لفلسطين في حين ان سكانها ٤٩٨ ألف يهودي و٤٩٧ ألف عربي. وبموجب هذا المشروع يجعل للقدس كيان مستقل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، وكان في مدينة القدس ١٠٠ ألف يهودي و١٠٥ آلاف عربي.
- مشروع الأقلية (ايران والهند ويوغوسلافيا) ويقضي بأن تقوم في فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالًا داخليًا، وتتألف منهما دولة اتحادية واحدة عاصمتها القدس.

الجمعية العامة كلجنة خاصة: في ٣ أيلول ١٩٤٧ جعلت الجمعية العامة نفسها لجنة خاصة لبحث كلا المشروعين. وقد مثلت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه اللجنة التي عقدت ٣٤ اجتماعًا بين ٢٥ أيلول و٢٥ تشرين الثاني. واستمعت مرة أخرى إلى أقوال الهيئة العربية العليا (ممثلة بـ: جمال الحسيني، هنري كتن، واصف كمال، عيسى نخلة وإميل الغوري) والوكالة اليهودية.

وفي ١٧ أيلول أدلى وزير الخارجية الأميركي مارشال بتصريح قال فيه: «إن الولايات المتحدة تولي أهمية كبرى لخطة التقسيم». وفي ١١ تشرين الأول، أعلن الممثل الأميركي في اللجنة الخاصة عن دعم الولايات المتحدة لخطة الأكثرية بالتقسيم وللهجرة اليهودية. وبعد يومين فقط، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفًا مماثلًا.

وبعد أن ناقشت الجمعية العامة، بصفتها لجنة خاصة، تقرير اللجنة التي أوصت أكثريتها بالتقسيم شكّلت لجنتين فرعيتين، أوكلت إلى إحداهما تقديم مشروع الأكثرية (أي التقسيم) وإلى الثانية تقديم تقرير عن مشروع الأقلية (أي الدولة الموحّدة المستقلة). وبعد مناقشات ومداولات، وافقت اللجنة الخاصة، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ على خطة التقسيم مع وحدة اقتصادية بين الدولتين: العربية واليهودية بأكثرية ٢٥ صوتًا مقابل ١٣ وامتناع ١٧. وقد اختلف مضمون هذا القرار عن خطة الأكثرية في اللجنة الخاصة بفلسطين بأنه أنقص المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بجعله يافا وحوالي ٥٠٠ ألف فدان من منطقة النقب من حصة الدولة العربية. ورفع الأمر إلى الجمعية العامة التي تحتاج في مثل هذه القرارات لأغلبية ثلثي أعضائها الحاضرين والمشتركين في التصويت.

الجمعية العام تتخذ قرار التقسيم الرقم ١٨١: لما كانت الاغلبية التي أُقر بها مشروع التقسيم في اللجنة الخاصة (٢٥ صوتًا مع، ١٣ ضد، ١٧ امتناع) غير كافية لإقراره في الجمعية العامة فقد صعدت الولايات المتحدة، ومعها الحركة الصهيونية، حملاتها لكسب مزيد من الأصوات في الجمعية العامة مستخدمة في ذلك ما تهيأ لها من وسائل الترغيب والترهيب مع الدول الأعضاء أو ممثليها.

جاء في «الموسوعة الفلسطينية» (ج١، المجلد الأول، ط١، ١٩٨٤، ص٥٦٠): «شعرت الوفود العربية ان عامل الزمن لا يسير لصالح القضية الفلسطينية فركزت جهودها على سرعة التصويت على مشروع قرار التقسيم أملًا في إحباطه. وفي مساء ٢٦ تشرين الثاني كاد يحدث التصويت في الجمعية العامة فعلًا، ولو جرى يومها لسقط مشروع التقسيم حتمًا. لكن رئيس الجمعية العامة مندوب البرازيل أجّل الجلسة بحجة ضيق الوقت وكثرة طالبي الكلام. وأبدى المندوبون العرب استعدادهم لسحب طلباتهم بالكلام من أجل التسريع في عملية التصويت، لكن رئيس الجمعية العامة أصرّ على رفع الجلسة ولما تتجاوز الساعة السادسة والنصف مساء في حين كان أمرًا عاديًا أن تستمرّ جلسات الجمعية العامة إلى ساعات متأخرة من الليل. وكان رئيس الجمعية، كما سجّل ممثل الفيليبين، ينفّذ دوره في لعبة تأجيل التصويت لكسب الأغلبية اللازمة لإقرار التقسيم تمامًا كما خطط له البيت الأبيض والحركة الصهيونية العالمية».

وتتابع الموسوعة المذكورة لتورد بعض الأمثلة (المثبتة، في الحقيقة، في عدد لا يحصى من المؤلفات العربية والأجنبية، وبعضها مصادر ومراجع أميركية...) عن استعمال الولايات المتحدة والحركة الصهيونية العالمية للوقت المؤجل بمختلف أساليب وأوجه الضغط والترهيب والترغيب، وحتى باستعمال أسلوب الهدايا وشراء الضمائر بهدف الحصول على الأغلبية المطلوبة.

اليوم التالي، وكان يوم الخميس ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ يوم عيد الشكر، فلم تجتمع الجمعية العامة. وحين اجتمعت يوم الجمعة لم يتكلم أحد، فاقترح السفير الفرنسي تأجيل الاجتماع ٢٤ ساعة فسحًا بالمجال لمحاولات التوفيق. وما إن أطل يوم ٢٩ تشرين الثاني حتى كانت الجهود قد أثمرت لصالح التقسيم. وشعر المندوبون العرب أن كفة الميزان رجحت ضدهم فحاولوا كسب الوقت لعلّ الأمور تتغير، واقترحوا مشروعًا وسطًا يدعو لإنشاء دولة موحّدة في فلسطين تقوم على نظام لامركزي وتضمن حقوق الأقلية اليهودية. وقد طرح هذا المشروع صباح السبت ٢٩ تشرين الثاني، لكن مندوبي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عارضا معًا حتى مناقشة المشروع، وأصرّا على التصويت على مشروع التقسيم الذي فاز بأغلبية ٣٣ صوتًا مقابل ١٣ صوتًا وامتناع ١٠ أعضاء. وهكذا صدر قرار التقسيم الرقم ١٨١، الدورة الثانية.

والدول التي صوّتت إلى جانب القرار هي: أوستراليا، بلجيكا، بولندا، البرازيل، روسيا البيضاء، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، الدومينيكان، إكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، باناما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، السويد، أوكرانيا، جنوب افريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، أوروغواي، فنزويلا.

وعارض القرار كل من: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، ايران، العراق، لبنان، الباكستان، السعودية، سورية، تركيا، اليمن.

وامتنع عن التصويت كل من: الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، انكلترا، يوغوسلافيا.

مضمون قرار التقسيم ١٨١: عنوان القرار «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين»، وهو يقع في مقدمة وأربعة أجزاء:

الجزء الأول يضم دستور فلسطين وحكومتها المستقلة. وفيه نصوص حول إنهاء الانتداب، والتقسيم، والاستقلال، والخطوات التمهيدية لهذا الاستقلال. وفيه فصل خاص بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وفصل ثان خاص بالحقوق الدينية وحقوق الأقليات، وفصل ثالث خاص بالمواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية، وفصل رابع يتضمن أحكام الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني بين الدولتين العربية واليهودية.

الجزء الثاني يصف حدود الدولة العربية والدولة اليهودية. وقد رسمت هذه الحدود على خارطة اعتبرت الملحق للقرار.

الجزء الثالث يخصص وضعًا استثنائيًا لمدينة القدس من حيث نظامها الخاص، وإدارتها، وموظفوها واستقلالها المحلي، والتنظيم التشريعي والقضائي فيها، وربطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، وحرية العبور والزيارة، وعلاقتها بالدولتين، واللغات الرسمية فيها، والمواطنة وامتيازاتها، ووضع الأماكن المقدسة فيها.

أما الجزء الرابع من القرار فجاء خاصًا بإنهاء الامتيازات التي يمكن أن تكون الدول الأجنبية قد تمتّعت بها في فلسطين أثناء الحكم العثماني.

اجتماعات صوفر وعاليه والقاهرة: في وقت كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تبحث في مشروع تقسيم فلسطين في أيلول ١٩٤٧ وتتجه لإقرار التقسيم عقدت جامعة الدول العربية اجتماعًا في صوفر (لبنان) في ١٦ أيلول ١٩٤٧ تقرّر فيه تقديم أقصى ما يمكن تقديمه من الدعم العاجل لأهل فلسطين في حال إقرار التقسيم. ثم قررت في اجتماع آخر عقد في عاليه (لبنان) في ١٥ تشرين الأول ١٩٤٧ تقديم ما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية مع ذخائرها إلى أهل فلسطين وتأليف لجنة عسكرية لإعداد الدفاع عن عروبة فلسطين وتنظيمه.

وعند صدور قرار التقسيم، وفي غمرة الهياج الشعبي، دعت الجامعة إلى اجتماع عقد في القاهرة يوم ٨ كانون الأول ١٩٤٧ حضره رؤساء وزراء الدول العربية وصدر في ختامه بيان جاء فيه: «إن الحكومات العربية لا تقرّ قرار الأمم المتحدة، وتعتبر التقسيم باطلًا من أساسه، وهي تقف إلى جانب استقلال فلسطين وسيادتها، وستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم وخوض المعركة من أجل ذلك».

وهكذا أعلن العرب عزمهم على مقاومة التقسيم، وعقد الصهيونيون عزمهم على إنشاء دولة يهودية في فلسطين بعد أن استمدّوا قوة من قرار الأمم المتحدة. فهبّ عرب فلسطين، من خلال جيش الجهاد المقدس (٨–١٠ آلاف مقاتل)، يدافعون عن وطنهم ضد القوات الصهيونية التي بلغت آنذاك نحو ٦٧ ألف مقاتل. وقد اعتمدت هذه القوات على تسليحها على ما كانت تستورده من أوروبا وتحصل عليه من القوات البريطانية، بالإضافة إلى صناعة بعض الأسلحة الخفيفة محليًا. فبدأت مرحلة من مراحل الصراع الدامي بين الجانبين تمثلت بعمليات النسف والتدمير والإغارات. وكان البريطانيون يتظاهرون خلال هذا الصراع بالوقوف على الحياد، في حين كانوا يدعمون عمليًا المنظمات الإرهابية الصهيونية ويزوّدونها بالسلاح والذخائر.

إعلان قيام اسرائيل والحرب العربية – الاسرائيلية الأولى (١٩٤٨): أعلن دافيد بن غوريون يوم ١٤ أيار ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل على شطر من أرض فلسطين، وشكل حكومة مؤقتة لها. وسارعت الولايات المتحدة إلى الاعتراف بها، وتلاها الاتحاد السوفياتي، ثم توالت بقية الاعترافات من الدول الأخرى المؤيدة للصهيونية.

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين آنذاك أن الحكومة البريطانية، بوصفها الدولة المنتدبة، اعتزمت سحب قواتها العسكرية وإنهاء مهام قوة الشرطة الفلسطينية المحلية المؤلفة من عرب ويهود يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ على أن تترك معداتها وأسلحتها ومخازنها للسلطات التي تخلفها، في حين



بن غوريون يعلن قيام دولة اسرائيل، وخلفه على الحائط صورة تيودور هرتزل.

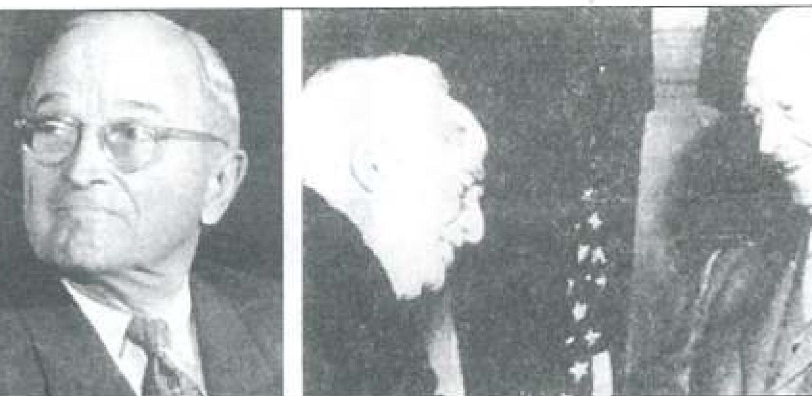
كانت المنظمة الصهيونية قد وضعت خطة متكاملة استعدادًا لمثل هذا الموقف، فاستغلت حالة الفراغ الناجمة عن انسحاب السلطات البريطانية لتستولي على جميع مخلفاتها من المعدات والسلاح والمؤسسات الإدارية والمنشآت.

وإزاء هذا الوضع، وتكرار الاعتداءات الصهيونية على القرى العربية (راجع باب «مدن ومعالم»، وباب «اللاجئون الفلسطينيون»)، لم يعد أمام الدول العربية بدّ من التصدي، فدفعت قواتها المسلحة النظامية إلى فلسطين. وقد أوضح الأمين العام لجامعة الدول العربية الأسباب التي حملت الحكومات العربية على التدخل العسكري في مذكرة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء في الفقرة السادسة منها:

«لذلك، ونظرًا إلى أن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية، ورغبةً في وضع حد لهذه الحالة، وفي منعها من أن تتفاقم وتتحول إلى فوضى لا يعلم مداها أحد، ورغبة في منع انتشار الاضطراب والفوضى في فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة، وفي سدّ الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي الفلسطيني نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه، فقد رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخّل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل إلى بلادهم، وحقنًا للدماء».

أعلنت التعبئة العامة في القوات الصهيونية من مطلع نيسان ١٩٤٨، وتمكنت خلال شهر ونصف، أي حتى ١٥ أيار من السيطرة على المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم، بالإضافة إلى مناطق أخرى خارج حدودها. وكانت بريطانيا، قبل انسحابها النهائي في ١٥ أيار تعمل على تسهيل المخطط الصهيوني ودعم القوات الصهيونية، وكانت بدأت بالانسحاب على مراحل من المناطق التي يسيطر عليها الصهيونيون اعتبارًا من ١٩ شباط ١٩٤٨، في حين انسحبت دفعة واحدة من المناطق العربية (١٥ أيار) بعد أن قاومت إدخال الأسلحة إلى المناطق العربية ودخول المتطوعين العرب.

وفي ١٥ أيار، دخلت قوات نظامية مصرية (٥ آلاف جندي)، وأردنية (٤٥٥٠ جنديًا)، وعراقية (٢٥٠٠ جندي)، وسورية (١٨٧٦ جنديًا)، ولبنانية (ألف جندي بقيادة الزعيم فؤاد شهاب). وكانت درجة استعداد القوات العربية ضعيفة، وكذلك التنسيق والتعاون بينها، وزادها ارتباكًا تبديل المهام في الساعات الأخيرة بناءً على طلب الملك عبد الله. ورغم ذلك نجحت هذه القوات، في الأيام الأولى من عملياتها العسكرية، في السيطرة على أقسام كبيرة من أرض فلسطين. إذ وصلت القوات المصرية شمالًا حتى بيت لحم ومستعمرة تلبيوت في ضواحي القدس الجنوبية، وغربًا حتى حدود منطقة يافا الجنوبية، وسيطرت على منطقة النقب الجنوبي وخليج العقبة بأكمله. وسيطر الجيش السوري وجيش الإنقاذ على الجليل كله حتى جنوبي بحيرة طبرية ما عدا بعض المستعمرات في الجليل الشرقي. ووقف الجيش اللبناني غير بعيد عن عكا. وسيطر الجيش العراقي على قلب فلسطين، وأحدق بتل أبيب، وامتدت خطوطه الأمامية في الشمال إلى ما وراء مدينة جنين، وفي الغرب إلى بيّارات طولكرم وقلقيلية. وسيطر الجيش الأردني على غور الأردن الجنوبي ومنطقة القدس



أيزنهاور (إلى يمين الصورة) وبن غوريون.



هاري ترومان.

This Government has been informed that a Jewish state has been proclaimed in Palestine, and recognition has been requested by the provisional Government thereof.

The United States recognizes the provisional government as the de facto authority of the new ~~Jewish~~ State of Israel.

Harry Truman

Approved May 14, 1948.

6.11

رسالة اعتراف الرئيس ترومان باسرائيل، الساعة ٦:١١ من مساء ١٤ أيار ١٩٤٨، أي بعد ١١ دقيقة من إعلان قيام اسرائيل.

والقدس القديمة ومنطقة رام الله والرملة حتى التقى بالجيش المصري والجيش العراقي. ولكن سرعان ما توقف اندفاع الجيوش العربية، وجاءت الهدنة الأولى (١١ حزيران ١٩٤٨) لتتغير الأوضاع بعدها وتنقلب موازين القوى.

الضغط الدولي والهدنة وانقلاب الموقف: استنجدت القيادة الاسرائيلية بالولايات المتحدة وبريطانيا اللتين أعلنتا أن الحالة في فلسطين تهدد السلم وتنذر بالخطر، وأسرعتا إلى مجلس الأمن تطالبان بالتدخّل السريع لإيقاف القتال، وأخذتا تضغطان على الدول العربية وتبذلان لها الوعود. وقبلت الجامعة العربية قرار مجلس الأمن رقم ٥٠ تاريخ ٢٩ أيار ١٩٤٨ القاضي بوقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع، مع أملها في أن يتمكن الوسيط الدولي – الكونت برنادوت – من إيجاد حل عادل لقضية فلسطين.

استغلت اسرائيل الهدنة على أكمل وجه خططًا واستعدادًا وتسليحًا ووصلتها أعداد كبيرة من المتطوعين بدعم من الدول الكبرى، في حين وقفت هذه الدول في وجه كل محاولة عربية للحصول على السلاح.

في صبيحة ٨ تموز ١٩٤٨، عادت المعارك بدءًا بجبهة الجيش المصري، وتطورت إلى أن عمّت باقي الجبهات العربية، إضافة إلى المعارك الداخلية، خاصة في القدس، وتمكّن الاسرائيليون من توسيع سيطرتهم على بعض الجبهات، في حين فشلوا في بعضها الآخر. وعاد مجلس الأمن وأصدر القرار ٥٤ في ١٥ تموز بفرض هدنة للمرة الثانية، وقد بُدئ بتطبيقها في ١٨ تموز بعد أن تمكنت اسرائيل خلال عشرة أيام من القتال من احتلال مساحات أخرى من الأرض، ومن تحسين مواقعها وأخذ المبادأة من أيدي العرب.

ومع عودة القتال على نطاق واسع، ونجاح القوات الصهيونية من بلوغ خطوط التقسيم. أصدر مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول ١٩٤٨ قرارًا بوقف إطلاق النار. وفي اليوم التالي (٣٠ كانون الأول) أعلنت الحكومة البريطانية أنها تجد نفسها مضطرة لمساعدة مصر ما لم تتقيّد اسرائيل بقرار مجلس الأمن. ووقعت بعد هذا التاريخ بضعة اشتباكات، ثم توقّف القتال، في حين استمرّ الصراع السياسي حتى انتهى الأمر بعقد اتفاقيات هدنة دائمة بين اسرائيل ومصر في ٢٤ شباط ١٩٤٩، وبينها وبين لبنان في ٢٣ آذار ١٩٤٩، وبينها وبين الأردن في ٣ نيسان ١٩٤٩، وأخيرًا بينها وبين سورية في ٢٠ تموز ١٩٤٩. وقد تمّ ذلك بعد أن كانت اسرائيل قد احتلت أراضي تزيد على ما خصّص للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم.

تقسيمات إدارية: تمخّض عن حرب ١٩٤٨ إحتلال إسرائيل لنحو ٢٠ ألف كلم^2 من فلسطين، وقيام مصر بإدارة قطاع غزة حتى ١٩٦٧، وضم الضفة الغربية إلى الأردن ضمن إطار المملكة الأردنية الهاشمية (المؤتمرات الفلسطينية في ١٩٤٨: مؤتمر نابلس، مؤتمر أريحا ومؤتمر غزة).

أما فلسطين المحتلة (اسرائيل) فتمّ تقسيمها إلى ثلاث مناطق إدارية كبرى هي المنطقة الشمالية، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية. وتضم كل منطقة من هذه المناطق وحدات إدارية صغرى تسمّى مقاطعات.

ضمّ الضفة الغربية إلى شرقي الأردن (١٩٤٨–١٩٦٧)، المؤتمرات الفلسطينية الأربعة: مع اقتراب نهاية عام ١٩٤٨ أخذ الفلسطينيون، من مقيمين ولاجئين، يفقدون الأمل في قدرة الدول العربية على قهر الصهيونيين، ولا سيّما بعد انتهاء الهجوم الاسرائيلي على الجيش المصري في الجنوب وظهور الفرقة في الصف العربي. فعقد مؤتمر عمان (أول المؤتمرات الأربعة) في سينما البتراء في عمان (اليوم الأول من تشرين الأول ١٩٤٨) بتشجيع من الحكومة الأردنية التي كان يترأسها توفيق أبو الهدى، وحضره أحد موظفي القصر الملكي الهاشمي مندوبًا عن الملك عبد الله. ولم يستمر انعقاد المؤتمر سوى زهاء ساعتين. وتمخض، حسب البيان الذي أصدره، عن تعليق «أكبر الآمال... على الملك عبد الله في الحفاظ على حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها». وندّد المؤتمرون بتلك «الفئة من متزعمي عرب فلسطين سابقًا...». وكانت حكومة شرقي الأردن قد حالت دون سفر المندوبين الموجودين في الضفة الغربية لحضور مؤتمر غزة، واعتقلت أغلبهم وبينهم جمال الحسيني، وسيقوا إلى سجن عمان. ومؤتمر غزة هذا عقد في اليوم نفسه (أي الأول من تشرين الأول ١٩٤٨) ودعت إليه الهيئة العربية العليا.

وفوّض مؤتمر عمان الملك عبد الله «تفويضًا تامًا مطلقًا في أن يتحدث باسم عرب فلسطين...»، وأولى مقرراته (التي صاغها عجاج نويهض وتلاها) كانت «الدعوة إلى وحدة أردنية – فلسطينية».

لقد كان هذا المؤتمر المحصلة الأولى للتحرك السياسي الأردني العلني المتمثل في إجراءات إدارية تمت في عدد من المدن الفلسطينية التي يسيطر عليها الجيش الأردني.

وبعد مرور شهرين على انعقاد مؤتمر عمان انعقد مؤتمر أريحا (اليوم الأول من كانون الأول ١٩٤٨) برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية مدينة الخليل، وحضره حوالي ألف شخص بينهم عدد كبير من اللاجئين الذين نزحوا عن ديارهم إلى شرقي الأردن، أو أقاموا في المناطق التي لا زالت بحوزة العرب من فلسطين. ومن مقررات مؤتمر أريحا: «يبايع المؤتمر الملك عبد الله ملكًا على فلسطين كلها (...) يقترح المؤتمر على الملك الإشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين يُستشارون في أمورها (...) تبليغ هذه المقررات إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية...». وفي يوم ٩ كانون الأول ١٩٤٨ قدمت الحكومة الأردنية إلى البرلمان مشروع قرار يوصي بتطبيق مقترحات مؤتمر أريحا فصوّت البرلمان الأردني مؤيدًا.

وبعد المؤتمر الفلسطيني الثالث في رام الله، عقد المؤتمر الرابع في نابلس (أواخر ١٩٤٨) بدعوة من رؤساء بلديات نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وعنبتا. انتخب المؤتمر سليمان طوقان (رئيس بلدية نابلس) رئيسًا له، وحضره بين ٤٠٠ و٥٠٠ مواطن تباحثوا ما

دار في مؤتمرات عمان وأريحا ورام الله واتفقوا على توحيد الضفتين ومبايعة الملك عبد الله ملكًا «على أن يبذل كل جهد ممكن لتحرير الأجزاء المحتلة من فلسطين» (التي أصبحت دولة اسرائيل). وفور إقرار التوصيات توجّه وفد يمثل المؤتمر إلى قصر المصلى حيث سلّموا قرارات المؤتمر إلى الملك عبد الله.

ومباشرة بعد هذا المؤتمر، بدأت الحكومة الأردنية تتخذ الإجراءات الرامية إلى توحيد الضفتين. ففي أيار ١٩٤٩ أُجري تعديل على وزارة توفيق أبو الهدى فضمّ إليها عدد من الوزراء الفلسطينيين. ثم استحدثت في آب ١٩٤٩ حقيبة وزارية للاجئين وعيّن فلسطيني وزيرًا لها. وفي كانون الأول ١٩٤٩ منح الفلسطينيون جوازات سفر أردنية وألغيت الجمارك بين الضفتين وأعلن حل البرلمان. وفي ١١ نيسان ١٩٥٠ جرت أول انتخابات نيابية للبرلمان الموحّد. وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ عقد البرلمان الجديد أولى جلساته، وهي الجلسة التي اتخذ فيها قرار الوحدة بين الضفتين.

الهيئة العربية العليا لفلسطين وحكومة عموم فلسطين ومؤتمر غزة (١٩٤٨): تفاقم الاختلاف بين الأحزاب السياسية الفلسطينية في ١٩٤٥، وكان محوره الأساسي تباين مواقف القادة والزعماء حول عدد من القضايا. وسعت الجامعة العربية لإنهاء هذا الاحتراب الحزبي الفلسطيني بإنشاء «اللجنة العربية العليا لفلسطين» في أيلول ١٩٤٥. ومع استمرار الخلاف، أصيبت اللجنة الجديدة بالشلل والتمزق، ثم توصّل مؤتمر بلودان (١٩٤٦) إلى تشكيل الهيئة العربية العليا لفلسطين، واعترفت جميع الهيئات والأحزاب والفئات بها، واعتبرتها الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني. وتولى المفتي الحاج محمد أمين الحسيني رئاستها. وشكلت الهيئة لجانًا قومية في جميع مدن فلسطين، وأوفدت بعثات ووفودًا إلى أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية وأفريقيا، ومعظم الأقطار العربية والإسلامية للدعاية لقضية فلسطين وجمع التبرعات. ومثلت الفلسطينيين في هيئة الأمم المتحدة (١٩٤٧).

قررت الهيئة إنشاء «حكومة فلسطينية» لتملأ الفراغ الذي سيحدث عند انتهاء الانتداب وانسحاب بريطانيا في فلسطين (أيار ١٩٤٨)، ولتتولى أمور البلاد السياسية والدفاعية والدعائية وغيرها. لكن الدول العربية لم توافق على قيام هذه الحكومة يومئذ. ثم وافقت، بعد شهرين من إعلان دولة إسرائيل ونشوب الحرب، أي في ١٠ تموز ١٩٤٨، على تشكيل إدارة مدنية مؤقتة. لكن التطورات العسكرية السريعة عطلت عمل الإدارة المدنية.

غير أن مسألة قيام حكومة عربية فلسطينية باسم «حكومة عموم فلسطين» باتت ضرورة ملحة عشية الدورة ١١ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في خريف ١٩٤٨ من أجل تمثيل فلسطين في اجتماعاتها. فأعلن في غزة، في ٢٣ أيلول ١٩٤٨، تشكيل حكومة عموم فلسطين التي ضمّت أحمد حلمي عبد الباقي رئيسًا، وجمال الحسيني ورجائي الحسيني وعوني عبد الهادي وأكرم زعيتر وحسين فخري الخالدي وعلي حسنة وميشال أبكاريوس ويوسف صهيون وأمين عقل أعضاء. ونالت هذه الحكومة اعتراف الحكومات العربية باستثناء شرقي الأردن.

بادرت حكومة عموم فلسطين، بعد إعلان تشكيلها في ٢٣ أيلول ١٩٤٨، وبالتشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى توجيه الدعوة لعقد مجلس وطني فلسطيني استكمالًا للخطوات الهادفة إلى إيجاد نظام سياسي للشعب العربي الفلسطيني، والتأكيد على رفض تجزئة فلسطين، وبخاصة بعد أن ظهرت نية الملك عبد الله ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية وعدم اعترافه بحكومة عموم فلسطين (كما مرّ معنا أعلاه في الكلام عن المؤتمرات الفلسطينية الأربعة).

انعقد المؤتمر (أو المجلس الوطني الفلسطيني) في مدينة غزة في اليوم الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ برئاسة الحاج الحسيني، وأصدر قرارًا بإعلان استقلال فلسطين جاء فيه: «بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال... فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي العقدة لسنة ١٣٦٧هـ الموافق ١ تشرين الأول لسنة ١٩٤٨م استقلال فلسطين كلها...».

وأقر المجلس أيضًا انتخاب حكومة عموم فلسطين وإصدار دستور مؤقت يتألف من ١٨ مادة، رسمت بعضها تشكيل جهاز الدولة. وأن تكون القدس عاصمة البلاد على أن تستقر الحكومة مؤقتًا في مدينة غزة.

وفي ١٥ تشرين الأول أعلنت حكومات سورية ولبنان والمملكة العربية السعودية اعترافها بحكومة عموم فلسطين.

وباشر رئيس المجلس الوطني بالتعاون مع حكومة عموم فلسطين، إعداد الفلسطينيين في الحرب الدائرة (حرب ١٩٤٨). لكن بعد أيام قليلة تدخلت السلطات المصرية فنقلت المفتي أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة وأجبرت عددًا من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزة إلى القاهرة. وظل رئيس الحكومة وأعضاؤها في غزة، ولكن السلطات المصرية لم تلبث أن أكرهتهم على الانتقال إلى مصر.

الإدارة المصرية لقطاع غزة: جاء في اتفاقية الهدنة الدائمة (في رودس) بين مصر واسرائيل الموقعة في ٢٤ شباط ١٩٤٩:

«يحتفظ المصريون بالسيطرة على الممر الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية – الفلسطينية إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة...». ونصت المادة ١١ على أن «خط الهدنة المحدد بموجب هذه الاتفاقية يجب ألا يعتبر حدودًا سياسية أو إقليمية...». وهذا يعني إن هذه المنطقة التي سميت في ما بعد «قطاع غزة» لا تعني منطقة ذات حدود سياسية أو إقليمية وإنما هي المنطقة الفلسطينية التي تولت الحكومة المصرية إدارتها. وهذا الوضع أكده قرار مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ الذي قضى «بأن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يُنظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين...».

قامت السلطة المصرية بإدارة القطاع إدارة مدنية بمسؤولين عسكريين في أكثر الأحيان، وأعادت الدوائر الحكومية التي كانت قائمة في عهد الانتداب، وعينت المجلس الإسلامي الأعلى للمنطقة وخوّلته جميع السلطات التي كانت مخوّلة للمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين.

ظلت المنطقة تحمل إسم «المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين» ويتولاها المدير العام لسلاح الحدود وينيب عنه نائبًا يتولى سلطاته حتى ١٩٥٤، حين أصدر اللواء محمد نجيب، رئيس وزراء الجمهورية المصرية آنذاك، قرارًا بتعيين حاكم عام لـ «قطاع غزة». ومنذ ذلك التاريخ أطلقت هذه التسمية على المنطقة التي دخلت في مرحلة جديدة من الحكم تستهدف تطوير الإدارات وزيادة مسؤولية الموظفين الفلسطينيين.

وفي ١٩٥٥، صدر القانون الأساسي لقطاع غزة رقم ٥٥ الذي حدد السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وفي ٥ آذار ١٩٦٢، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر إعلانًا بالنظام الدستوري لقطاع غزة. ومن أهم احكامه العامة «إن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين، وإن شعبها جزء من الأمة العربية...».

وعندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية، أصدر الرئيس عبد الناصر قرارًا بتعديل المادة الثانية من النظام الدستوري لقطاع غزة لتصبح: «تحرير فلسطين واجب مقدس على أبنائها وعلى كل عربي، وفي سبيل ذلك يعمل الفلسطينيون في قطاع غزة متلاقين مع إخوانهم أبناء فلسطين أينما كانوا في تشكيل قومي (منظمة التحرير الفلسطينية) هدفه الأسمى العمل المشترك على استرداد الأرض المغتصبة من فلسطين والمساهمة في تحقيق رسالة القومية العربية».

في ٢٦ ايار ١٩٦٢ جرت انتخابات تشريعية في القطاع (٢٢ عضوًا للمجلس التشريعي إضافة إلى ١١ عضوًا معينًا). ولقد كان من أبرز القوانين التي استصدرها هذا المجلس وأقرها، ونفذها، قانون «الخدمة العسكرية والوطنية في قطاع غزة» الذي كان في أساس قيام «جيش التحرير الفلسطيني».

واختصارًا، فإن الإدارة المصرية لقطاع غزة وضعت بناء على توجيهات الرئيس عبد الناصر، جميع الإمكانيات في خدمة منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها. فقد أصبح القطاع في فترة وجيزة قاعدة شعبية عريضة للمنظمة بوجود جيش التحرير وضريبة التحرير (قانون اتخذه أيضًا المجلس التشريعي للقطاع) والحرس الوطني الفلسطيني والتنظيم الشعبي. وقد ظل ذلك قائمًا حتى الاحتلال الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧.

المقاومة الفلسطينية (١٩٥٥–١٩٨٨)

تمهيد

البيان الثلاثي وأحداث مؤشرة ١٩٥٠–١٩٥٥: أصبحت المنطقة العربية نقطة توتر عالمي عندما بدأت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس هاري ترومان الذي خلف الرئيس فرانكلين روزفلت عام ١٩٤٥ تتنافس على أوضاع الشرق الأوسط مع كل من بريطانيا وفرنسا، باعتبار بريطانيا صاحبة النفوذ الأسبق في كل من مصر والعراق وشرقي الأردن وفلسطين، بينما كانت فرنسا، شريكة بريطانيا، تتولى النفوذ في سورية ولبنان.

وقرر ترومان التخطيط لتدخّل الإدارة الأميركية في شؤون المنطقة، وقد جاء في بيانه الذي ألقاه في ٦ نيسان ١٩٤٦: «في هذه المنطقة (الشرق الأدنى) موارد طبيعية هائلة، فضلًا عن كونها منطقة تقع عبر أفضل الطرق البرية والمواصلات الجوية والمائية، فهي لذلك بقعة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية عظيمة. غير ان شعوبها ليست من القوة بحيث ان دولة وحيدة أو دول المنطقة كلها مجتمعة تستطيع أن تقاوم العدوان القوي إذا أتاها من الخارج. لذلك يسهل على المرء أن يدرك كيف ان الشرقين الأدنى والأوسط يمكن أن يصبحا يومًا ما حلبة لمنافسة عنيفة بين القوى الخارجية، وكيف ان تنافسًا كهذا يمكن أن يتحول فجأة إلى نزاع مسلح».

وكانت الولايات المتحدة، في بادئ الأمر، وبعد قيام إسرائيل مباشرة، لا تزال تشعر بضرورة وضع نفسها في درجة متساوية مع بريطانيا خاصة ثم مع فرنسا في كل ما يتعلق بشؤون المنطقة، خاصة لجهة دعم اسرائيل الوليدة وتأمين مستلزمات بقائها وإنماء قوتها.

ففي ٢٥ أيار ١٩٥٠ صدر بيان (عُرف بـ «البيان الثلاثي») عن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إثر اجتماع عقده وزراء خارجيتها من أجل وضع أسس جديدة لسياسة موحدة للدول الثلاث إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد تضمن البيان ثلاثة بنود:

البند الأول، نص على أن الدول الثلاث المذكورة «تعترف بحاجة الدول العربية واسرائيل إلى رفع مستوى تسليحها بنسبة معينة لتعزيز أمنها الداخلي، وتأمين دفاعها الشرعي عن الذات، والدفاع عن المنطقة بأسرها».

وأكد البند الثاني على وجود تعهّد مسبق من الدول المعنية في المنطقة بعدم استعمال السلاح المصدّر إليها «لأية أغراض عدوانية».

ونص البند الثالث على ضرورة ترسيخ «فكرة عدم اللجوء إلى القوة بين بلدان المنطقة» وعلى عزم الدول الثلاث بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة على التصدي لأية محاولة اعتداء «على الحدود أو خطوط الهدنة».

كان من شأن هذا البيان أن يُفهم على أنه يعزّز عملية تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ للدول الثلاث. وقد اتضح ذلك بالطريقة التي تمّ فيها إبلاغ البيان لدول المنطقة من قبل سفراء الدول الثلاث. وقد أشار إلى ذلك بيان الجامعة العربية (٢١ حزيران ١٩٥٠) معبّرًا عن أمل الجامعة العربية في ألا تعني طريقة تقديم البيان الثلاثي «تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ».

كذلك ارتأت الدول الثلاث، وفق استراتيجيتها العالمية الجديدة، ضرورة الحيلولة دون نشوب أي نزاع في المنطقة لضمان استمرار تدفّق النفط إلى أوروبا الغربية وإلى دول الحلف الأطلسي (ناتو) خاصة الذي كان قد تمّ إنشاؤه سنة ١٩٤٩، إضافة إلى توفير الإمكانيات لتطوير مبدأ ترومان الصادر سنة ١٩٤٧ ليشمل منطقة الشرق الأوسط بهدف تحويلها إلى جزء من حزام مطوّق للإتحاد السوفياتي.

غير أن التطورات التي حدثت ما لبثت أن نسفت الكثير من أسس البيان الثلاثي، خاصة عندما دخلت بريطانيا وفرنسا طرفًا في العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦).

هكذا، ومع مبدأ ترومان والبيان الثلاثي على وجه الخصوص، أصبحت المنطقة العربية، خلال النصف الأول من الخمسينات، هدفًا للسياسة الدولية الرامية إلى جرّ المنطقة إلى الأحلاف الاستعمارية بهدف مواجهة «الخطر الشيوعي» وعقد صفقات الصلح بين اسرائيل والأنظمة العربية المجاورة لها، إضافة إلى برامج كان يجري إعدادها لتصفية قضية اللاجئين عن طريق الدمج أو التوطين (راجع باب «اللاجئون الفلسطينيون»).

وقد تعرضت مصر، ولا سيّما بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، لضغوط غربية واسرائيلية شديدة من أجل جرّها إلى حلف بغداد الذي كان يتزعم الدعوة إليه نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك.

وكان السعي منصبًا على عقد صلح بين اسرائيل ومصر، تؤكّد على ذلك المقترحات التي طرحت خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥، والتي كانت تربط بشكل واضح مسألة جلاء بريطانيا من قناة السويس، بمسألة الصلح بين مصر واسرائيل وتنفيذ توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

جذور العمل الفدائي قبل انطلاقته من غزة: كانت لهذا العمل جذور تمتد إلى ١٩٤٨، إذ ساد خلال السنوات الثماني السابقة على انطلاقته من غزة (١٩٤٨–١٩٥٥) الاعتقاد بأن كل تأخير في مكافحة الصهيونيين يخدم كيانهم ويسهم في تثبيت وجودهم الاستيطاني. وكانت لتجارب العمل الفدائي المصري في قناة السويس خلال عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ تأثيرات إيجابية على الروح الوطنية المصرية والفلسطينية على حد سواء.

تمثلت الأعمال الأولى، بعد النكبة، في عبور المواطنين الفلسطينيين الذين طُردوا من منازلهم، خطوط الهدنة في اتجاه أرضهم المحتلة لاسترجاع ماشية أو مال مخبّأ في زاوية في منزل، أو قتل من احتل البيت والأرض، أو لاحتلال مخفر وتجريد عناصره من السلاح.

وبدأت هذه الأعمال تنتظم: جلب المعلومات أولًا، ثم الإغارة والكمين والدورية. وكان يخطط لها أو تُقاد أحيانًا من قبل ضباط مصريين. وقد قال عبد الناصر في ذلك الحين: «استقر رأينا على أن أحسن وسيلة لمجابهة اسرائيل هي أن يكون لدينا فدائيون منظمون على أساس الوحدات الصغيرة».

وعيّنت القيادة المصرية المقدم مصطفى حافظ مسؤولًا وموجهًا لنشاطات الفدائيين في قطاع غزة. فأخرج من المعتقلات جميع الذين لم يقترفوا جرمًا سوى التسلل إلى أرضهم المحتلة، وتفهّم دوافعهم، وأشرف على إذكاء حماستهم، وقبل انضمامهم إلى وحدات الفدائيين. فبلغ عدد الفدائيين الفلسطينيين، في مرحلة أولى، نيفًا وألف فدائي، كما أعلنت السلطات المصرية عن فتح باب التطوع في الكتائب الفلسطينية بغية رفد العمل الفدائي. وكانت الأفضلية في التطوع للذين لهم معرفة بالأرض، أو أدّوا خدمة عسكرية سابقة أو يعرفون إحدى اللغات الأجنبية، ولا سيّما العبرية. وأبعد عمق بلغته العمليات الفدائية (حتى أواسط ١٩٥٥) في الأراضي المحتلة ٦٥ كلم، بينما بلغت مساحة منطقة العمل الفدائي حوالي ٣٠٠ كلم (عن «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثالث، ط١، ١٩٨٤، ص٣٩٤).

غزة، ثلاثة أحداث وانطلاقة العمل الفدائي (١٩٥٥): ١ – في الوقت الذي كان فيه صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة المصري، يجتمع مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق في ١٤ آب ١٩٥٤ لإقناعه بالعدول عن ربط العراق بالأحلاف الاستعمارية، ولدعوته إلى توقيع معاهدة للدفاع المشترك مع مصر، كانت قوة من الجيش الاسرائيلي تتسلل عبر خط الهدنة وتتوغل نحو ٣ كلم داخل حدود قطاع غزة الذي كانت تشرف عليه الإدارة المصرية، حتى وصلت إلى محطة المياه التي تزوّد سكان غزة بالماء، فقتلت الفنيّ المشرف على المحطة، وبثت الألغام في مبنى المحطة وآلات الضخ. والمغزى السياسي لهذه العملية العسكرية كان واضحًا، إذ جرى تنفيذها بعد ساعات قليلة من فشل الاجتماع بين صلاح سالم ونوري السعيد.

٢ – واصلت مصر نهجها المعادي للأحلاف، ودعت حكومتها، في مطلع ١٩٥٥، لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى رؤساء الوزراء (٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥) لمناقشة حق العراق دخول الأحلاف الاستعمارية، واقترحت مصر طرد العراق من الجامعة. فخلق هذا الموقف اقتناعًا لدى اسرائيل والدول الغربية بأن مصر لن تجرّ إلى الأحلاف، وأن الصلح بينها وبين اسرائيل ليس واردًا.

وفي مساء ٢٨ شباط ١٩٥٥، وفي إثر انتهاء اجتماعات مجلس الجامعة، اجتازت خط الهدنة فصائل من القوات الاسرائيلية متوغلة داخل قطاع غزة.

فنسفت محطة المياه، وأطلقت النار على معسكر الجيش المصري القريب من المحطة، وأوقعت سيارات النجدة في كمين لها. وأسفرت النتيجة عن ٣٩ قتيلًا و٣٣ جريحًا بين جندي مصري ومدني من الغزاويين.

كانت هذه الغارة السبب المباشر والمهم في تصلّب الموقف المصري. فاندفعت القيادة المصرية إلى البحث عن مصادر جديدة للتسلح، فكانت صفقة الأسلحة التشيكية التي أعلن عنها الرئيس عبد الناصر في أيار ١٩٥٥.

٣ – ومباشرة بعد الغارة، أي في اليوم الأول من آذار ١٩٥٥، اندفع الغزاويون في حركة سياسية هي أشبه بانتفاضة (عرفت بـ«انتفاضة آذار») ضد أية محاولة للتوطين، ولتأكيد تحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى وطنهم، والمطالبة بتسليح المواطنين للدفاع عن أنفسهم ضد الاعتداءات الاسرائيلية، وتشجيع تشكيلات فدائية وإطلاق يدها في الحركة. وقد تمثّلت في الانتفاضة، وفي تقديم المطالب، الأحزاب والهيئات الوطنية في القطاع.

استجابت الحكومة المصرية لأكثر هذه المطالب، وفي مقدمتها المطلب الأهم والأخطر المتعلق ببدء العمل الفدائي والمنطلق من غزة الذي أقرّته في نيسان ١٩٥٥. وقد كان تبني القيادة المصرية لهذا العمل تبنيًا لعمل موجود قائم (راجع العنوان الفرعي التالي: «جذور العمل الفدائي قبل انطلاقته من غزة»). وقد جاء من غزة في عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ كظاهرة جديدة في الصراع العربي – الاسرائيلي وضعت اسرائيل في موقف حرج لم تستطع أن تخرج منه إلا بالعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦).

وقد جاءت العملية الفدائية الأولى المنطلقة من غزة في ليلة ٢٩–٣٠ آب ١٩٥٥ عندما دخل عشرات من الفدائيين إلى الأرض المحتلة (التي أصبحت تسمّى «اسرائيل») وهاجموا عدة مواقع وأهداف مستعملين أسلحتهم الرشّاشة والقنابل اليدوية. وكرّت سبحة العمليات، واعترفت اسرائيل بوقوع ١٨٠ عملية هجوم خلال ٣ أشهر ممتدة من ٥ كانون الأول ١٩٥٥ إلى مطلع آذار ١٩٥٦.

وحينما بدأ العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، كان أول ما فعلته القوات الاسرائيلية، بعد احتلالها قطاع غزة أن نفّذت عمليات انتقام ذهب ضحيتها عدد كبير من الفدائيين الفلسطينيين. وقد توقف العمل الفدائي بعد هذا العدوان. وبعد جلاء اسرائيل عن سيناء وقطاع غزة (٦ آذار ١٩٥٧). وكان لا بد من الانتظار نحو تسع سنوات حتى يستأنف العمل الفدائي من جديد عبر ولادة المنظمات الفدائية على جبهات أخرى.

الجانب الفلسطيني من الحرب العربية – الاسرائيلية الثالثة (حزيران ١٩٦٧): قامت في هذه الحرب القوات الاسرائيلية بالهجوم، صبيحة يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧، على القوات العربية المصرية والسورية والأردنية التي كان غائبًا عنها التنسيق ووحدة القيادة السياسية والقيادة العسكرية.

وقد تألفت العوامل غير المباشرة لهذه الحرب من مجموعة الظروف التي أحاطت بالمنطقة العربية: – تعاظم القدرة العسكرية العربية، ولا سيّما عى جبهتي مصر وسورية؛ – تعاظم المد الوطني والقومي الذي وجد تعبيرًا عنه في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، وفي انتصار ثورة الجزائر في ١٩٦٢؛ – قيام منظمة التحرير الفلسطينية (أيار ١٩٦٤) وتعاظم قوة الثورة الفلسطينية. ولعل أبرز هذه العوامل وأخطرها قيام منظمة التحرير وانطلاق العمل الفدائي في مرحلة ما قبل حرب ١٩٦٧ (٣٥ عملية فدائية عام ١٩٦٥، و٤١ عملية عام ١٩٦٦، و٣٧ عملية في الشهور الخمسة الأولى التي سبقت الحرب).

أما العوامل المباشرة لهذه الحرب (التي أطلق عليها أيضًا «عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧»، و«حرب الأيام الستة») فتمثلت في مطامع اسرائيل في ضم الأراضي المجردة من السلاح إليها، وهي الأراضي الواقعة شمالي فلسطين. كما ان اسرائيل بدأت تحوّل مياه روافد نهر الأردن. وقد ردّت الدول العربية على ذلك بأن أنشأت هيأة خاصة لاستثمار مياه تلك الروافد، فما كان من اسرائيل إلا أن أمعنت في تنفيذ ضم الأراضي المنزوعة السلاح وتحويل الروافد بقوة السلاح والاعتداءات المتتالية، بضرب الوسائط والمعدات التي كانت تعمل في المشروع العربي، وزيادة التحديات ضد القوات السورية.

حققت إسرائيل أهدافها العسكرية من الحرب. ولم تلتزم بوقف إطلاق النار حتى تمّ لها تحقيق تلك الأهداف. وكان من أبرز ما حققته السيطرة على مساحات كبيرة من الأرض العربية تزيد كثيرًا على ما سبق لها احتلاله في حرب ١٩٤٨، إذ كانت مساحة الأرض المحتلة في فلسطين (أي مساحة دولة إسرائيل المعلنة في أيار ١٩٤٨) في حدود ٢٠ ٧٠٠ كلم^2. فضمّت إليها سيناء ٦١ ١٩٨ كلم^2، وقطاع غزة ٣٦٣ كلم^2، والضفة الغربية ٥٨٧٨ كلم^2، والجولان ١١٥٠ كلم^2. وبذلك أصبح مجموع الأراضي ٨٩ ٣٥٩ كلم^2، أي بزيادة أربعة أضعاف ما كانت تحتله اسرائيل عند إقامتها. وفتحت اسرائيل مضائق تيران، وسيطرت على شرم الشيخ، وضمنت لنفسها حماية الملاحة في خليج العقبة.

وفلسطينيًا، أعادت حرب ١٩٦٧ القضية الفلسطينية مرة أخرى وبقوة إلى الأمم المتحدة، فتتحول هذه القضية، في إطار المنظمة الدولية، إلى مناقشات وصراع قوى وتكتلات ومشاريع قرارات ومشاريع مضادة وقرارات لا تنفذ (راجع باب «مشاريع حلول»). وقد انتهى كل ذلك بإصدار مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي تضمن مبادئ الحل السلمي للقضية حسب وجهة نظر مجلس الأمن (وكان قبل إقراره مشروع قرار تقدمت به بريطانيا)، وهذا نصّه:

نص القرار ٢٤٢: «إن مجلس الأمن،

– إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

– وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

– وإذ يؤكد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقًا للمادة الثانية في الميثاق،

١ – يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير (نص الفقرة بالفرنسية والإسبانية والروسية والصينية: انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير).

ب) إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب. واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك. وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢ – يؤكد أيضًا الحاجة إلى:

أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج) ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات من بينها إقامة مناطق مجرّدة من السلاح.

٣ – يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجّه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقًا لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ – يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرًا إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن».

وبصدور القرار ٢٤٢ بدأت مرحلة جديدة تميزت باتساع إطار الثورة الفلسطينية، وتزايد ساحات ومعارك المقاومة الفلسطينية المسلحة، وتزايد تأييد حركات التحرير الوطنية والقوى التقدمية في العالم لها، على حين كانت اسرائيل مستمرة في تطبيق خطتها في ضم الأراضي المحتلة، وفي رفض قرارات منظمة الأمم المتحدة وتحدي ميثاقها. واستمرت الحال على ذلك حتى نشبت الحرب العربية – الاسرائيلية الرابعة (حرب ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣).

منظمة التحرير الفلسطينية

الكيان الفلسطيني: منذ إنشاء جامعة الدول العربية في ١٩٤٥ قررت الدول العربية المؤسسة لها أن يكون لفلسطين مندوب يمثلها في الجامعة. وظلّت فلسطين ممثلة في الجامعة حتى ١٩٤٨، وتعاقب على

تمثيلها في هذه السنوات موسى العلمي وأحمد حلمي عبد الباقي وأحمد الشقيري (راجع باب «زعماء»).

بعد ذلك، تعثّر عمل الجامعة لإبراز كيان فلسطيني بسبب خلاف الدول العربية حول هذا الموضوع، حتى كان مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة (١٣ كانون الثاني ١٩٦٤) الذي أصدر قرارًا بإنشاء كيان فلسطيني يعبّر عن إرادة شعب فلسطين. وكلّف أحمد الشقيري وضع الترتيبات والاستعدادات لهذه الغاية (راجع «أحمد الشقيري» في باب «زعماء»).

ولادة هذا الكيان: منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤): جاءت هذه الولادة في المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس ٢٨ أيار – ٢ حزيران ١٩٦٤ وشهدته وفود تمثل كثيرًا من الدول العربية والجامعة العربية وافتتحه الملك حسين. وأهم قرارات هذا المؤتمر إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية «قيادةً معبأة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير...»، ويصبح «المؤتمر بكامل أعضائه، أي ٣٩٧ عضوًا، المجلس الوطني الأول لمنظمة التحرير»، و«انتخاب السيد أحمد الشقيري رئيسًا للجنة التنفيذية وتكليفه باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم ١٥».

وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعها الأول في القاهرة (٢ أيلول ١٩٦٤). وشاركت في جميع أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني (٥ أيلول ١٩٦٤)، وقدم رئيسها، أحمد الشقيري، تقريرًا عن إنشاء الكيان الفلسطيني تحدث فيه عن الخطوط الرئيسية التي وضعت لهذا الكيان في مشروع الميثاق القومي ومشروع النظام الأساسي للمنظمة. وبعد اعتراضات بعض الدول العربية على بعض النقاط، والمداولات، انتصرت وجهة النظر الفلسطينية القائلة بأن إنشاء الكيان الفلسطيني وقيام المنظمة من اختصاص الشعب الفلسطيني، وان دور القمة العربية هو المساعدة وتقديم الدعم.

أجهزة المنظمة: بعد اختتام مؤتمر القمة العربي هذا (١٩٦٤)، عكفت اللجنة التنفيذية للمنظمة على إقامة الهياكل والمؤسسات اللازمة لعمل المنظمة:

- إنشاء الدوائر والمكاتب المركزية.
- افتتاح مكاتب للمنظمة في العواصم العربية وبعض بلدان أوروبا وافريقيا وآسيا والولايات المتحدة. وتأسيس مكتب دائم لها في هيئة الأمم المتحدة.
- إنشاء محطة إذاعة في القاهرة.
- إنشاء مركز الأبحاث في بيروت.
- البدء بتشكيل القوات الفلسطينية المقاتلة.
- قيام الصندوق القومي الفلسطيني بالجباية.
- المشاركة في بعض المؤتمرات الدولية.

في الدورتين: الثانية (١٩٦٥) والثالثة (١٩٦٦) للمجلس الوطني الفلسطيني: هذا المجلس هو السلطة التشريعية للمنظمة. وقد واجهت المنظمة في فترة دورتيه الثانية والثالثة صعوبات كثيرة، خاصة من الحكومة الأردنية التي اعترضت بصورة خاصة على المقررات بشأن التسليح والتجنيد والجباية، وقامت بإغلاق المقر الرئيسي للمنظمة في عمان، فنقلت اللجنة التنفيذية مقرها إلى القاهرة بصورة مؤقتة.

المنظمة بعد حرب حزيران ١٩٦٧: أصبح أكثر من نصف شعب فلسطين، نتيجة هذه الحرب، يعاني من الاحتلال الاسرائيلي. وكان بينهم قسم كبير من أعضاء المجلس الوطني، الأمر الذي أدّى إلى خلل كبير في تركيبه. وفي الوقت نفسه تصاعدت المقاومة الفلسطينية، ونشط العمل الفدائي، والتفت حوله جماهير فلسطين والدول العربية. وساد شعور بضرورة إعادة النظر في بناء منظمة التحرير. فقدّم الشقيري استقالته (كانون الأول ١٩٦٧)، واختارت اللجنة التنفيذية يحيى حمودة ليكون رئيسها بالوكالة، وأصدرت بيانًا أعلنت فيه أنها ستعمل مع القوى الفلسطينية (كانت قد بدأت تنشأ فصائل مقاومة مسلحة متعددة) على قيام مجلس وطني تنبثق عنه قيادة جماعية. وتألفت لجنة تحضيرية للمجلس الوطني تمثلت فيه جميع القوى والمنظمات الفلسطينية العاملة. وبعد عدة اجتماعات عقدتها اللجنة التحضيرية في عمان تمّت تسمية أعضاء المجلس الوطني ووجهت الدعوة لعقده في ١٠ تموز ١٩٦٨ في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة. وبهذه الدورة للمجلس الوطني دخلت منظمة التحرير مرحلة جديدة، شاركت فيها فصائل المقاومة في عضوية المجلس الوطني بشكل علني وعلى أساس تنظيمي.

الدورة الرابعة للمجلس الوطني (١٩٦٨)، الميثاق من «قومي» إلى «وطني»: قلّصت هذه الدورة عدد أعضاء المجلس الوطني من أكثر من ٥٠٠ عضو إلى ١٠٠، وتمثلت فيه جميع منظمات المقاومة، الأمر الذي دلّ على أن الأولوية باتت للكفاح المسلح. واتخذ المجلس في هذه الدورة قرارات كثيرة، أبرزها:

- قرار تغيير اسم الميثاق القومي الفلسطيني إلى «الميثاق الوطني الفلسطيني». فالميثاق للشعب الفلسطيني لا للأمة العربية جمعاء، وكلمة «وطني» تنصرف إلى الشعب لا إلى الأمة.
- وقرار تعديل كثير من مواد الميثاق القومي وإضافة مواد جديدة إليه. وقد أتت التعديلات لتؤكد أهمية تمثيل القوى الفلسطينية المقاتلة.
- وقرار فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية.
- وقرار رفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وشجب «الدعوات المشبوهة» لإنشاء «كيان فلسطيني مزيف غايته تصفية القضية الفلسطينية».

أما «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي يحتوي على ٣٣ مادة، فأهم ما يتضمنه، قوله (المادة ١٠) إن «العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية...»، وإن «تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير وتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية...» (المادة ١٥)، وإن «تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطلان من أساسهما مهما طال عليهما الزمن لمغايرتهما لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضتهما للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير» (المادة ١٩).

مثّل الميثاق الوطني الفلسطيني، في حينه، التطورات والتغيرات التي شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية، وفي مقدمتها تصاعد العمل المسلح الفلسطيني، ولا سيّما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧، وبروز الدور القيادي لمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

منظمة التحرير وتطورات جديدة (أحداث لبنان والأردن): عقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني في القاهرة (شباط ١٩٦٩)، وتألف (وهو المجلس الوطني الثالث) من ممثلي حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، وطلائع حرب التحرير الشعبية – الصاعقة، وممثلي الاتحادات الشعبية وبعض الشخصيات؛ واعتذرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. انتخب المجلس لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة انتخبت بدورها ياسر عرفات رئيسًا لها، وشكّلت المنظمة «قيادة الكفاح المسلح».

بعد هذه الدورة، عاشت الساحة الفلسطينية أحداثًا وتطورات، أهمها وأخطرها:

- صدامات لبنانية – فلسطينية، تمّ بعدها عقد «اتفاقية القاهرة» (٢ تشرين الثاني ١٩٦٩) التي نظمت العلاقة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير، وكانت أول اتفاقية تعقدها حكومة عربية مع المقاومة الفلسطينية.
- انضمام الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية إلى عضوية المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وأصبحت المنظمة تضم فصائل المقاومة الأساسية.
- معارك دامية بين قوات الثورة الفلسطينية والجيش الأردني (أيلول ١٩٧٠)، توقفت مع عقد مؤتمر قمة عربي استثنائي في القاهرة (٢٦–٢٧ أيلول ١٩٧٠) توصل إلى عقد اتفاقيَتي القاهرة وعمان لتنظيم العلاقة بين المنظمة والحكومة الأردنية، ولتنظيم الوجود الفدائي في الأردن. لكن الصدام المسلح تجدد خلال الدورة التاسعة للمجلس الوطني (تموز ١٩٧١) وانتهى بخروج قوات الثورة الفلسطينية في الأردن وتوجّهها، بأكثرية فصائلها وعناصرها، إلى لبنان.
- «الدولة الديمقراطية العلمانية» التي أقرّها المجلس الوطني في دورتيه السابعة والثامنة، وبين ان الكفاح الفلسطيني ليس كفاحًا عرقيًا أو مذهبيًا ضد اليهود.

- مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين (شباط ١٩٧٢) (راجع باب «مشاريع حلول») وقد رفضه المجلس الوطني في دورته العاشرة.

الجانب الفلسطيني في حرب ١٩٧٣: في ظروف الحرب (خاصة حرب الاستنزاف)، ازدادت أعمال المقاومة الفلسطينية المسلحة التي كانت ترد عليها اسرائيل بغارات جوية على قواعد الفدائيين في سورية والأردن. وتمكنت كتيبة من لواء حطين من جيش التحرير الفلسطيني من تحرير تل شعاف المشرف على تل عباس بعد أن دمرت عددًا من الدبابات الاسرائيلية، ثم من تحرير مرتفع تل الفرس، وتل السقي وخسفين، في الأيام الأولى من اندلاع المعارك. وقد اشترك جيش التحرير الفلسطيني في المعارك التي جرت على الجبهتين السورية والمصرية ضمن إطار خطة العمليات الخاصة بهاتين الجبهتين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السنة الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب شهدت عمليات فدائية كثيرة شنّتها المقاومة على أهداف اسرائيلية، لعل أخطرها وأكثرها صدى عملية ميونيخ (ألمانيا) التي قامت بها مجموعة من الفدائيين يوم ٥ أيلول ١٩٧٢، وتمكنت خلالها من احتجاز تسعة من الرياضيين الاسرائيليين في القرية الأولمبية في مدينة ميونيخ أثناء دورة الألعاب الأولمبية. وأسفرت العملية عن معركة قُتل فيها الرياضيون الاسرائيليون وخمسة من الفدائيين واحتجاز الشرطة الألمانية لثلاثة منهم.

ويمكن القول إن المقاومة الفلسطينية تمكنت في هذه الحرب من فتح جبهة عمليات ثالثة إلى جانب الجبهتين السورية والمصرية. فقد كانت أراضي فلسطين المحتلة منطقة تلك الجبهة الثالثة ومسرح عملياتها حيث نشطت فصائل المقاومة ووحدات الفدائيين، وبخاصة في الجليل الأعلى والضفة الغربية، ونفذت خلال الأيام العشرة الأولى من الحرب أكثر من مائة عملية ألحقت بعض الضرر بالمرافق الاسرائيلية وخطوط مواصلاته.

وبنتيجة هذه الحرب، شهدت قضية فلسطين، أصلًا وفروعًا، منعطفًا واضحًا في الأمم المتحدة. فحققت القضية نجاحات ذات قيمة عالية في ما يتعلق بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. ودمغ الصهيونية بأنها «شكل من أشكال العنصرية». ومنح منظمة التحرير مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

برنامج العمل المرحلي: خرج المجلس الوطني المنعقد في دورته الثانية عشرة (١-٩ حزيران ١٩٧٤) ببرنامج عمل مرحلي من عشر نقاط، أكدت فيه المنظمة رفضها للقرار ٢٤٢، وإصرارها على «النضال ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والتنازل عن الحق الوطني». وقد جاء هذا الرفض في سياق ما كان يُسوّق من مشاريع حلول (راجع باب «مشاريع حلول»). كما دعا البرنامج المرحلي إلى تعزيز التضامن مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرير والتقدم في العالم.

جبهة الرفض: وانتُخبت على أساس هذا البرنامج المرحلي لجنة تنفيذية تمثّل جميع فصائل حركة المقاومة. غير أن خلافًا نشب بين الفصائل حول تطبيق هذا البرنامج، وأدّى إلى تجميد بعض الفصائل لعضويتها في اللجنة التنفيذية وتشكيلها «جبهة الرفض». وظلت هذه الجبهة تقاطع أعمال اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي على الرغم من اتفاق فصائل المقاومة أثناء انعقاد دورة المجلس الوطني الثالثة عشرة («دورة الشهيد كمال جنبلاط»، القاهرة، آذار ١٩٧٧) على برنامج جديد سمّي «برنامج النقاط الخمس عشرة».

ثم جاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس وما تلاها من خطوات هددت بتصفية قضية فلسطين، فكانت حافزًا لاجتماع مختلف فصائل المقاومة من أجل توحيد المواقف في إطار منظمة التحرير. والتقت هذه الفصائل في الدورة ١٤ للمجلس الوطني («دورة الشهيد هواري بومدين»، دمشق، كانون الثاني ١٩٧٩) واتفقت على برنامج سياسي وبرنامج تنظيمي جديدين.

منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة: بعد عشر سنوات من إنشائها دخلت منظمة التحرير هيئة الأمم المتحدة واحتلت فيها مقعد «عضو مراقب».

فبعد أن اختفى بند «قضية فلسطين» من جداول أعمال الدورات التي عقدت بعد سنة ١٩٥١ لتحل محله بنود فرعية تتعلق بالقضايا المتفرعة عن القضية الأساسية عاد في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سنة ١٩٧٤ في ظل التطورات التي حدثت في إثر حرب ١٩٧٣ وإثر اتساع مجالات العمل الفلسطيني السياسي والعسكري. فقد نجحت الدول العربية والدول المؤيدة لمنظمة التحرير في إعادة إدراج بند قضية فلسطين على جدول الأعمال. وكان ذلك تمهيدًا لإصدار الجمعية العامة في الدورة ذاتها (٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤) قرارها رقم ٣٢٣٦ المتضمن تحديد وتأييد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. وكان هذا القرار المستند الأساسي لحصول منظمة التحرير على مركز مراقب، يخوّلها مناقشة بنود جدول الأعمال وإبداء الرأي والتمتّع بالحقوق التي تتمتع بها الدول الأعضاء باستثناء حق التصويت والانتخاب وتقديم مشاريع القرارات. وأصبح من حقها أيضًا أن تستفيد – وقد استفادت فعلًا – من أجهزة الأمم المتحدة دون أن تُسهم في ميزانيتها. فكانت بذلك أول حركة تحرير وطنية تحصل على مركز المراقب في الأمم المتحدة.

وقد جاء في مقدمة القرار ان الجمعية العامة «استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني»، ثم جاء في متنه ان الجمعية العامة «تعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط...». وأصبح اشتراك منظمة التحرير في المؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط قائمًا على أساس هذا القرار، كما الدعوة إلى مؤتمر جنيف «... باشتراك جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة، وفقًا لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥». وكان البند الثاني من هذا القرار قد نص على: «٢ – تطالب (الجمعية العامة) بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الأطراف».

وفي يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، ألقى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية من على منبر الجمعية العامة في نيويورك خطابًا وجّهه إلى وفود دول العالم المشتركة في الدورة ٢٩ للجمعية التي كان يرأسها يومذاك عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر (أصبح رئيسًا للجزائر في انتخابات نيسان ١٩٩٩). واستقبل عرفات في الأمم المتحدة وفق المراسم التي يستقبل بها رؤساء الدول، وكان لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يقف فيها رئيس حركة تحرير وطنية على منبرها ليلقي خطابًا يتحدث فيه عن مطالب حركة التحرير.

وجاءت الدعوة التي وجّهتها الأمم المتحدة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في الدورة ٢٩ نتيجة لعدة عوامل، منها:

- القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (٢٦-٣٠ تشرين الأول ١٩٧٤) بمبايعة منظمة التحرير ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني.
- قرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالاعتراف بمنظمة التحرير ومنحها العضوية الكاملة فيهما.
- اتساع دائرة الدول المعترفة بالمنظمة.
- حرب ١٩٧٣ ونتائجها.

نشأة تنظيمات المقاومة الفلسطينية

حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح: نشأ هذا التنظيم في تشرين الأول ١٩٥٧، وظل يعمل سرًا حتى أُذيع سنة ١٩٦٨ ان ياسر عرفات، أبا عمّار، هو الناطق بلسانه. ولهذه الحركة (فتح) جناح عسكري إسمه «قوات العاصفة».

جاءت نشأة فتح نتيجة اتفاق مجموعات من الشبان الفلسطينيين الذين عاشوا النكبة (١٩٤٨) في صباهم، واكتسبوا بعض الخبرات التنظيمية في اتحادات ورابطات الطلاب الفلسطينيين، أو في أحزاب قومية عربية. وكان بعضهم اكتسب خبرات عسكرية ترجع إلى العمل الفدائي الذي انطلق من قطاع غزة (١٩٥٣). وقد تمّ اللقاء الأول بين ممثلي هذه المجموعات في تشرين الأول ١٩٥٧، فاتفقوا وتعاهدوا على العمل من أجل تحرير فلسطين، وكان

لهم امتدادات تنظيمية في مصر وغزة والأردن وسورية ولبنان والسعودية وقطر والكويت. وبدأ التنظيم الجديد يصدر نشرة لأعضائه تحمل اسم «فلسطيننا». وصدر البلاغ العسكري الأول لفتح في بداية ١٩٦٥ معلنًا انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة. وكانت الانطلاقة الثانية في ٢٧ آب ١٩٦٧ بسلسلة من العمليات العسكرية داخل فلسطين بعد حرب ١٩٦٧.

تمّت في المؤتمر الثاني للحركة (فتح) ١٩٦٨ صياغة وثيقة «مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح»، وهي وثيقة فكرية سياسية تعدّ دستور حركة فتح الاساسي. وقد أقرّها في ما بعد المؤتمر الثالث (١٩٧١) والمؤتمر الرابع (١٩٨٠).

تتصف برامج فتح وخططها السياسية بالمرونة، وعدم الخوض في التفاصيل وقبول الحد الأدنى. ولها قيادة مركزية هي اللجنة المركزية، يليها المجلس الثوري، ثم لجان الأقاليم.

تزايد النشاط العسكري لفتح من ست عمليات في كانون الثاني ١٩٦٥ إلى مواجهة حربية مع الجيش الاسرائيلي، كما في معارك الكرامة وغور الصافي والعرقوب، وفي أثناء الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان ١٩٧٨، واجتياح ١٩٨٢. وكان من أبرز عمليات المجموعات الخاصة لقوات العاصفة في فتح عملية سافوي في تل أبيب (١٩٧٥). وعملية كمال عدوان على طريق حيفا – تل أبيب (١٩٧٨) وبلغت فيها خسائر الاسرائيليين أكثر من ٢٠٠ بين قتيل وجريح. وأشارت الاحصاءات أن عدد شهداء قوات العاصفة وميليشيا فتح يبلغ أكثر من نصف مجموع شهداء الثورة الفلسطينية.

كانت علاقة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية يسيطر عليها الشك في بداية الأمر، لكنها بلغت، منذ أوائل السبعينات، مرحلة أقرب إلى التطابق الكامل، وأصبح عدد من مسؤولي فتح يجمعون بين مسؤولياتهم في منظمة التحرير ومسؤولياتهم في الحركة. وغدت قيادة قوات العاصفة، منذ ١٩٧١، تصدر بياناتها العسكرية باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية.

ومع الدول العربية، انطلقت فتح في علاقاتها من أن فلسطين «فوق الخلافات العربية لأنها قضية العرب الأولى». وواجهت فتح مشكلات عديدة مع الدول العربية (مع الأردن بصورة خاصة)، لكنها ظلت محافظة، إلى حد كبير، على الحياد بين هذه الدول، وحرصت على الحصول على الدعم المادي والمعنوي مع الحذر من محاولات فرض الوصاية على القرارات الفلسطينية.

وأقامت فتح أوثق الصلات مع القوى التحريرية في العالم، دولًا وأحزابًا واتحادات وروابط طلابية وعمّالية. وأول مكتب لها افتتحته في بكين (١٩٦٤).

تضخّم حجم فتح كثيرًا بعد خروجها من الأردن إلى لبنان. لكنها سرعان ما بدأت تترهّل وتعيش أزمات داخلية أدّت إلى انشقاقات، أخطرها انشقاق صبري البنا (أبو نضال). وغرقت في بحر من الدماء والصدامات مع أحزاب ومنظمات لبنانية وفلسطينية... ومنذ اليوم الأول لتحرّك الدبابات الاسرائيلية (٤ حزيران ١٩٨٢) إلى الأراضي اللبنانية، بدأت فتح بكل مؤسساتها تتساقط... وبعد خروجها من بيروت (أيلول ١٩٨٢)، واجهت انشقاق معظم القيادة العسكرية والتنظيمية في لبنان وسورية بقيادة أبو صالح وأبو موسى، ووقعت صدامات عسكرية انتهت بإبحار المؤيدين لعرفات من طرابلس بحماية فرنسية. وبين ١٩٨٤ و١٩٨٩، عادت وشكلت بعضًا من قوتها في مخيمات الجنوب، إلا أنها غرقت في «حرب المخيمات» من جديد. وفي ١٩٩٠، بدأت ترتبط حركات التمرد العسكرية في فتح بالصراعات السياسية بين الاتجاهات التي تجاذبت مسار الحل السياسي. وفي ١٩٩١، تعرضت لهزيمة سياسية وعسكرية على يد الجيش اللبناني في شرقي صيدا، وانحسر وجودها في مخيم عين الحلوة ومخيمات صور. واستقر الوضع نسبيًا في أيلول ١٩٩٣، بعد إعلان اتفاق أوسلو، لكن قائد ميليشيا فتح في لبنان العقيد منير المقدح رفض هذا الاتفاق، وأنشأ كتيبة «١٣ أيلول» بعدما أحكم سيطرته على مخيم عين الحلوة».

جيش التحرير الفلسطيني: هو المؤسسة العسكرية النظامية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تأسس في ١٩٦٤ عقب مؤتمر القمة العربي الأول وبموجب قرار اتخذه المؤتمر الفلسطيني التأسيسي (الذي تحوّل إلى المجلس الوطني الفلسطيني) المنعقد في القدس في ٢٨ أيار ١٩٦٤، والقاضي بالبدء فورًا بفتح المعسكرات للتدريب، وبتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية وكتائب فدائية وتزويدها بمختلف أنواع الأسلحة. فتمّ افتتاح أول معسكر في قطاع غزة (أيار ١٩٦٤)، ثم افتتحت الحكومة الجزائرية تدريبًا خاصًا بالفلسطينيين. وظهر أول وجود علني للجيش الفلسطيني النظامي في احتفالات عيد الثورة في مصر (٢٣ تموز ١٩٦٤). وأيّد مؤتمر القمة الثاني (٥ أيلول ١٩٦٤) قرار منظمة التحرير بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني. وعيّنت رئاسة منظمة التحرير ضابطًا فلسطينيًا قائدًا له، ودعته للعمل لإنشاء قوات نظامية وقوات فدائية، وطلبت منه التعاون تعاونًا كاملًا مع القيادة العربية الموحّدة في الجامعة العربية. وبدأ تشكيل وحدات جيش التحرير في سورية (قوات حطين) والعراق (قوات القادسية) ومصر (قوات عين جالوت)، وتشكلت في كل من لبنان والأردن كتيبة مغاوير.

أسهم جيش التحرير في معارك المقاومة خلال الأزمات (لبنان والأردن). وفي ١٦ أيلول ١٩٧٠، أي قبل ابتداء أحداث الأردن بيوم واحد، قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير توحيد جميع قوات الثورة الفلسطينية (جيش التحرير، وقوات التحرير الشعبية، وقوات الفدائيين، والقوات التابعة لمنظمات المقاومة وقوات الميليشيا) تحت قيادة واحدة، وقررت أيضًا تعيين ياسر عرفات قائدًا عامًا لها.

شارك جيش التحرير في حرب ١٩٧٣، وعلى مختلف جبهات المعارك.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ارتبط تأسيس هذه الجبهة بهزيمة حرب حزيران ١٩٦٧ من جهة، وبحركة القوميين العرب وتنظيمها الفلسطيني وتجربتها منذ نكبة ١٩٤٨ من جهة ثانية.

صدر البيان السياسي الأول للجبهة في ١١ كانون الأول ١٩٦٧، وكانت تضم، إضافة إليها، جبهة التحرير الفلسطينية وتنظيم ابطال العودة وعناصر مستقلة ومجموعة من الضباط الوحدويين الناصريين. لكن سرعان ما تعثرت مسيرة الجبهة بانسحاب جبهة التحرير الفلسطينية في تشرين الأول ١٩٦٨ وتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. ثم، وبسبب خلافات عقائدية (حول الماركسية – اللينينية) ظهر انشقاق آخر عن الجبهة حمل اسم «الجبهة الديمقراطية».

عقدت الجبهة الشعبية في شباط ١٩٦٩ مؤتمرًا أقرّ وثيقة «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية» التي تطلعت إلى تحويل الجبهة إلى تنظيم ماركسي – لينيني مقاتل. وأصدرت مجلة «الهدف». وانعقد مؤتمرها الثالث في آذار ١٩٧٢، وأقرّ وثيقة «مهمات المرحلة الجديدة»، التي أعطت عملية التحوّل وبناء الحزب الثوري محل الصدارة في الاهتمامات. وجاء المؤتمر الرابع (٢٨ نيسان – ٣ أيار ١٩٨١) تحت شعار «المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي – اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة، وتصعيد الكفاح المسلح وحماية وجود الثورة وتعزيز مواقعها، ودحر نهج التسوية والاستسلام، وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية». وانتخب المؤتمر لجنة مركزية جديدة للجبهة انتخبت مكتبًا سياسيًا جديدًا، وجدّدت انتخاب الدكتور جورج حبش أمينًا عامًا.

تميزت الجبهة الشعبية بإبراز العناصر السياسية التالية:

- إبراز أهمية الفكر السياسي والرؤية الواضحة (على عكس «فتح» إلى حدّ كبير).
- فضح الوظيفة الامبريالية للكيان الصهيوني.
- اعتبار موقع «الرجعية العربية» متناقضًا بصورة رئيسية مع مواقع وأهداف الثورة، واعتبار «البورجوازية العربية» عاجزة عن إنجاز مهمة تحرير فلسطين.
- اعتبار العمّال والفلّاحين عماد الثورة ومادتها الطبقية الأساسية وقيادتها.
- ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي.
- اعتبار الأردن ساحة خاصة وأساسية وقاعدة ارتكاز للثورة الفلسطينية.
- الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العالمية على الامبريالية والصهيونية والرجعية.
- حرب الشعب الطويلة الأمد هي الطريق الوحيد للتحرير.
- هدف الثورة الفلسطينية تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل أرض فلسطين.

في الجانب العسكري، كان فرع فلسطين في حركة القوميين العرب قد بدأ بممارسة العمل المسلح

قبل حرب حزيران ١٩٦٧. وبعد هذه الحرب، مارست الجبهة الشعبية هذا العمل في جبال الخليل وقطاع غزة، لكن اسرائيل تمكنت من تصفيته في ١٩٧٠. وبذلت الجبهة جهودًا عسكرية على مستوى العمليات الحدودية (مهاجمة مستعمرات الحدود والدوريات الاسرائيلية، كمائن، زرع ألغام...).

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة: أساس هذه الجبهة، مثلها مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، متمثل بـ «جبهة التحرير الفلسطينية» التي دعت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ إلى لقاء جميع المنظمات الفلسطينية، وأثمرت الدعوة التقاء جبهة التحرير الفلسطينية وأبطال العودة وشباب الثأر، ونشأت من ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دام وجودها قرابة عام، ثم حدث الانشقاق، وخرج بنتيجته تنظيمان هما: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتضم مجموعة القوميين العرب.

عقدت الجبهة الشعبية – القيادة العامة مؤتمرها الأول في نهاية ١٩٦٨، وأقرّت برنامجًا سياسيًا أطلق عليه اسم «الميثاق»، من أهم مبادئه أن الثورة الفلسطينية مرتبطة عضويًا بالثورة العربية. وفي المؤتمر الثاني (أيلول ١٩٦٩) تبنّت الجبهة الاشتراكية العلمية، وأكدت على هذه الاشتراكية في المؤتمر الثالث (نيسان ١٩٧١). في آب ١٩٦٩، انشقت عنها «منظمة فلسطين العربية» بقيادة أحمد زعرور الضابط السابق في الجيش الأردني والمعروف بصلاته القوية بالنظام الناصري في مصر. لكن هذه المنظمة أنهت وجودها بإرادتها في ٨ تموز ١٩٧١ حين أعلن زعرور حل منظمته والاندماج في فتح. انعقد المؤتمر الرابع للجبهة في آب ١٩٧٣ في ظل الأوضاع الجديدة التي جعلت من لبنان أهم ساحة عمل لمختلف التنظيمات الفلسطينية.

كانت هذه الجبهة، بعد حرب ١٩٧٣، من تنظيمات جبهة الرفض الفلسطينية، وكانت لها مواقف مستقلة كثيرة من أحداث المنطقة. وقد تعرضت الجبهة إبان أحداث لبنان سنة ١٩٧٦ إلى انشقاق مجموعة من عناصرها بزعامة أبو العباس. وهي عضو في منظمة التحرير، وممثلة في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني. وقد قام أفراد تنظيمها العسكري بالكثير من العمليات العسكرية الجريئة داخل فلسطين كعملية الخالصة. وأم العقارب. وأرغمت اسرائيل سنة ١٩٧٩، لأول مرة، على الخضوع لشروطها والإفراج عن ٧٨ فلسطينيًا أسيرًا مقابل أسير صهيوني بعملية تبادل عرفت باسم «النورس».

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: تأسست في ٢٢ شباط ١٩٦٩ (بقيادة نايف حواتمه) على أثر انشقاق في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محاولةً تمييز نفسها بيسارية متطرفة تذهب إلى أبعد من «الاشتراكية العلمية» التي تبنّتها الجبهة الشعبية في آب ١٩٦٨. استمرّت تحمل إسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حتى كان عام ١٩٧٥، فأقرّت لجنتها المركزية الثانية النظام الداخلي والبرنامج السياسي، واتخذت اسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (بحذف «الشعبية»). وانضمّت لها منظمتان هما عصبة اليسار الثوري الفلسطيني والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين. وعقدت الجبهة مؤتمرها التأسيسي الأول في آب ١٩٧٠.

اليسارية المتطرفة (١٩٦٩–١٩٧١) ترجمتها الجبهة، إضافة إلى الطروحات العقائدية، بإقامة بعض الصلات مع اليساريين الاسرائيليين، وتأييد قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، كما انها نظرت إلى مستقبلها على أساس أنها سوف تكون جزءًا من حزب شيوعي فلسطيني تحاول إقامته بالتحالف مع راكاح (الحزب الشيوعي الاسرائيلي) ومع شيوعيي الضفة الغربية وأبرزهم عربي عواد. لكن، في ١٩٧١، أخذت الجبهة تقوم بمراجعات نقدية علنية وجريئة لسياستها العامة عبّرت عنها جريدتها المركزية «الحرية».

عقدت مؤتمرها الوطني العام في ٢٤–٢٧ أيار ١٩٨١، وانتخب نايف حواتمه أمينًا عامًا، وياسر عبد ربه أمينًا عامًا مساعدًا. واعتبرت الجبهة التقرير الصادر عن هذا المؤتمر برنامجها الأساسي، وهدفه الأول إسقاط اتفاقيات كامب دافيد.

ومن أبرز عملياتها العسكرية عملية معالوت (ترشيحا)، وبيسان، وطبرية، وعين زيف والقدس...

طلائع حرب التحرير الشعبية: بدأت الخطوات الأولى لتشكيل هذا التنظيم في ١٩٦٧ قبيل المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي ليكون أداته المسلحة على الساحة الفلسطينية. ونفذت أول مجموعة من الطلائع أولى عملياتها القتالية في الأرض المحتلة ليلة ٨ حزيران ١٩٦٧، وجاء البيان باسم «طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة». وفي مؤتمر المنظمات الفدائية في القاهرة (٩ آب ١٩٦٨) بحضور ثماني منظمات، اندمجت منظمتا جبهة التحرير الشعبية وقوات الجليل الشعبية بمنظمة الطلائع التي أسست لها فروعًا في سورية ولبنان وشرقي الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وعدد من أقطار العالم العربي.

اشتركت منظمة الطلائع مع باقي المنظمات الفلسطينية في أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن، فرفضت مشروع المملكة المتحدة، وتصدّت للحل الذي طرحه مؤتمر جنيف (١٩٧٣) وحضرته إسرائيل ومصر والأردن والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وغابت عنه سورية، وكذلك لاتفاقيات كامب دافيد.

أبرز عملياتها العسكرية «عملية شناو» التي قصدت تعطيل الهجرة الصهيونية إلى اسرائيل.

جبهة التحرير العربية: بعد إعلان المؤتمر القومي التاسع (شباط ١٩٦٨) لحزب البعث العربي الاشتراكي ضرورة إنشاء منظمة فدائية باسم «جبهة التحرير العربية»، وفي أعقاب استلام هذا الحزب السلطة في العراق (١٧–٣٠ تموز ١٩٦٨)، أعلن عن ولادة هذه الجبهة في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨ «جبهة فدائية فلسطينية تتبنى الكفاح المسلح أسلوبًا في النضال، و الايديولوجية القومية الاشتراكية فكرًا ومنهجًا». وبدأ مقاتلوها نشاطهم المسلح من الأردن، وكانت عمليتهم الأولى ليلة ٧ نيسان ١٩٦٩. ونفّذت في السنة الأولى لتأسيسها أكثر من ٦٠٠ عملية داخل فلسطين.

رفضت الجبهة جميع المشاريع السياسية التي رأت إليها «تصفية» للقضية الفلسطينية مثل قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ومشروع روجرز، ومؤتمر جنيف، واتفاقيات كامب دافيد، ومبادرة بريجنيف (راجع باب «مشاريع حلول»).

كان لها دور بارز في أحداث نيسان ١٩٦٩ التي انتهت إلى توقيع اتفاقية القاهرة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وفي أعقاب أحداث أيلول ١٩٧٠ وخروج الثورة الفلسطينية من الأردن قبلت الجبهة دخول المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية.

عقدت في آب ١٩٧٢ المؤتمر التأسيسي الأول. ولعبت دورًا بارزًا في أحداث لبنان ١٩٧٣ التي أعقبت اغتيال قادة المقاومة الثلاثة (كمال ناصر، كمال عدوان، محمد يوسف النجار)، والمعارك بين السلطة اللبنانية وقوات المقاومة التي انتهت بتوقيع «بروتوكول ملكارت». وكان لها دور بارز في أحداث لبنان الدامية التي فجّرها في ١٣ نيسان ١٩٧٥ كمين عين الرمانة وراح ضحيته عدد من أفرادها بالإضافة إلى عدد آخر من المدنيين.

نفّذ مقاتلوها عددًا من العمليات الانتحارية مثل عملية مستعمرة كفار يوفال، وعملية كيبوتز كفار جلعادي في الجليل، وعملية طبرية، وعملية مستعمرة مسكاف (١٩٨٠)، ومحاولة اغتيال أرييل شارون الذي كان وزير الزراعة والمسؤول عن عمليات الاستيطان (منتصف تموز ١٩٨٠)، والكمين الذي نصبته قوات الداخل في الجبهة ليلة ٥ آب ١٩٧٩ وانتهى إلى تدمير سيارة عسكرية وأخرى مجنزرة وقتل جنود الدورية عدا واحدًا أسرته قوات الجبهة.

جبهة التحرير الفلسطينية: في الخمسينات، وفي أجواء اشتعال عدد من الثورات الوطنية في مقدمتها ثورة الجزائر، نشأت مجموعات فلسطينية صغيرة لتحقيق الآمال الوطنية والقومية الفلسطينية، من بينها مجموعة حملت، بدءًا من ١٩٥٩ اسم «جبهة التحرير الفلسطينية» فكانت المجموعة الأبرز والأوسع انتشارًا والأكثر تأثيرًا من حيث انها شكلت الخزّان الحقيقي الذي رفد عددًا من التنظيمات التي تشكلت في الستينات بكثير من القادة والكوادر والعناصر المقاتلة.

طرحت الجبهة شعار تحرير فلسطين بأسلوب الحرب الشعبية أو حرب العصابات. وسرعان ما جوبه هذا الشعار بالاستهجان والعداء من قبل الأحزاب والقوى والأنظمة العربية التي ردّت بأن الظروف الموضوعية تجعل الشعار غير قابل للتحقيق، وأن مطلقيه «جماعة مرتبطة بأجهزة أجنبية». لكن الجبهة

تمكّنت، رغم هذا الحصار، من الاستمرار. ومن طرح برنامج عام عنوانه الأساسي ان «المعركة مع العدو الصهيوني معركة تحرر وطني لا بد من أجل الانتصار فيها من تحالف مختلف القوى الوطنية»، وتجسّد هذا البرنامج في مبادئ ستة دُعيت «المبادئ الائتلافية»، وهي:

- الشعب الفلسطيني هو المسؤول الأول عن قضيته، ومن خلفه الشعوب العربية.
- رفض الوصاية على الشعب الفلسطيني من أي جهة.
- تحريم التكتل والنشاط الحزبي ضمن صفوف الجبهة.
- الديمقراطية، والاستشارة، والإجماع ضرورة لتحقيق الانتصار.
- رفض أنصاف الحلول أو أي مشروع تسوية.
- شكل الحكم وكل ما يتعلق به متروك لما بعد التحرير ويقرره مجلس وطني فلسطيني.

هاجمت الجبهة قرار مؤتمر القمة العربي الأول (١٩٦٤) بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء جيش التحرير، ورأت إليهما «لعبة الأنظمة العربية» لاحتواء التحرّك النضالي الفلسطيني. وكان للجبهة في منتصف عام ١٩٦٤ كادر من العناصر المقاتلة. وضمت ثلاث مجموعات قتالية: مجموعة الشهيد عبد القادر الحسيني، مجموعة الشهيد عز الدين القسام ومجموعة الشهيد عبد اللطيف شرورو. وقد قامت هذه المجموعات بعدد من العمليات العسكرية، منها نسف قطار القدس – بتير (١٩٦٦)، ومهاجمة مستعمرة ديشوم في الجليل الأعلى، ونسف سيارة تحمل خبراء عسكريين على طريق روشبينا، ونسف سينما رويال في حيفا حيث وقع أحد أفراد المجموعة (سمير درويش) أسيرًا.

دعت الجبهة، بعد حرب حزيران ١٩٦٧، إلى لقاء جميع المنظمات الفلسطينية، فالتقت هي و«أبطال العودة» و«شباب الثأر» في عملية دمج أسفرت عن ولادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين: تأسست عشية الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني (أيار ١٩٦٤)، وضمّت أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الأردني، ويساريين فلسطينيين في سورية، ووطنيين فلسطينيين ما لبثوا أن تركوا المنظمة بسبب خلافات فكرية مع المجموعتين الأوليين.

أخذت المنظمة بالنظرية الماركسية – اللينينية، واختارت العمل السري في تنظيمها، وانتشرت فروعها في سورية والأردن والكويت. وطالت بانتقاداتها الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية العربية وتعاطفت مع الخط الصيني في الحركة الشيوعية العالمية. وفي ٥ حزيران ١٩٦٩، أعلن عن انضمام عدد كبير من أعضائها إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. عقدت المنظمة مؤتمرها الثالث في تموز ١٩٦٩. توقف نشاطها منذ أواخر ١٩٧٠.

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: شكّلت هذه الجبهة عناصر (منهم صبحي سعد الدين غوشة وفايز محمود حمدان) من أبناء الضفة الغربية، ولا سيّما من القدس، في ١٥ تموز ١٩٦٧. ثم تشكلت مجموعات ضمّت عناصر من أبناء فلسطين ١٩٤٨.

بدأت الجبهة عملياتها المسلحة في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧. وأصبح لها قواعد ومراكز تدريب في الأردن وبعض الأقطار العربية. وتصاعدت عملياتها وطالت المصالح الصهيونية في أماكن بعيدة (اليونان، تركيا، ايطاليا..).

وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة (القاهرة، ١٩٦٩) على أن يكون عضو المجلس بهجت أبو غربيّة ممثلًا للجبهة. واشتركت الجبهة في مؤسسات منظمة التحرير، وارتبطت بصيغ وحدوية تنسيقية مع فتح. لكنها انضمت إلى «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» منذ ١٩٧٤، ثم عادت إلى إطار المنظمة في ١٩٧٩، وأضيف اسم أمينها العام سمير غوشة إلى لائحة أعضاء المجلس الوطني.

نشأة اتحادات ومؤسسات المقاومة المدنية: وهي عديدة، بعضها نشأ بقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (أو المجلس الوطني، أو أحد أجهزة المقاومة)، والبعض الآخر نشأ بمبادرات من شخصيات ونقابيين وناشطين فلسطينيين، وجلّهم تلقّى الدعم من منظمة التحرير أو من مختلف فصائل المقاومة تبعًا لمدى التقاء هذا الفصيل أو ذاك، طرحًا سياسيًا واجتماعيًا، مع اتحاد (أو مؤسسة) فلسطيني معين. وأهم هذه الاتحادات أو المؤسسات:

١ – الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني: تنظيم نسائي بدأ نشاطه منذ ١٩٥٢ في لبنان، وتمّ تأسيسه بمبادرة من السيدة وديعة قدورة خرطيل. أسّس لعدد كبير من النشاطات والمبادرات النسائية والخاصة بالطفولة، كما شارك بعدد كبير من مؤتمرات الاتحادات النسائية (وغيرها) العالمية والعربية والفلسطينية.

٢ – الاتحاد العام لطلبة فلسطين: يعود تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية إلى أيام الانتداب. وبعد النكبة، شهدت هذه الحركة تطورات متسارعة إلى أن عقد أول مؤتمر للطلاب الفلسطينيين في القاهرة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ في ذكرى تقسيم فلسطين. وتنتشر فروع الاتحاد في عدد كبير من الدول العربية والأجنبية. والمعروف أن أبرز قادة المقاومة الفلسطينية هم من القادة السابقين للحركة الطلابية الفلسطينية.

٣ – الاتحاد العام لعمّال فلسطين: ظهرت فكرة تنظيم عمّال فلسطين العرب ضمن إطار نقابي في أوائل العشرينات من هذا القرن، إثر ازدياد خطر الهجرة الصهيونية وبدء تكتّل العمّال الصهيوني في إطار نقابي. وقد ظهرت الفكرة خاصة بين صفوف عمّال سكك الحديد في حيفا. وانتزعت الحركة العمّالية الصفة الشرعية لوجودها في ٢١ آذار ١٩٢٥، وشكّلت جمعية العمّال العربية الفلسطينية. وكانت هذه نقطة الانطلاق. وقد فتر نشاط الجمعية بعد قرار التقسيم. وعاد تنظيم العمّال عندما تمّ الإعلان عن تأسيس الاتحاد العام لعمّال فلسطين في ٣ آب ١٩٦٣، واتخذ مقرًا له في غزة. وفي ٣٠ آب ١٩٦٤، وجّهت اللجنة التنفيذية للاتحاد رسالة إلى أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير تبلغها فيها اعتبار الاتحاد قاعدة من قواعد المنظمة. وأصبح للاتحاد فروع في غالبية البلدان العربية.

٤ – الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين: عقد أول مؤتمر لكتّاب فلسطين في مدينة غزة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٦، وشارك فيه عدد صغير من الكتّاب. وفي ١٩٦٩، عقد مؤتمر يهدف إلى وضع خطة عمل جديدة والإعداد لمؤتمر عام. وفي ١٩٧٢، قامت لجنة تحضيرية نالت تأييد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأشرف عليها كمال ناصر وغسان كنفاني. وفي ٦–٩ أيلول ١٩٧٢، انعقد المؤتمر العام للاتحاد في بيروت باشتراك ٣٣٠ كاتبًا وصحفيًا فلسطينيًا يقيمون في مختلف الأقطار العربية. واعتبر هذا المؤتمر الأول للاتحاد، وقد أقرّ نظامه الداخلي، وانتخب أمانة عامة، وجعل مقرّه في القدس، وأقام مؤقتًا في بيروت.

٥ – الاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين: تأسس سنة ١٩٦٨ في القاهرة، وتمّ انتخاب مكتب تنفيذي للدعوة إلى مؤتمر تأسيسي الذي عقد في عمان (١٩٦٩)، وتلاه المؤتمر الأول للاتحاد في القاهرة (١٩٧٠). واستضافت بيروت مؤتمره الثالث (١٩٧٤) الذي حضره ٣ آلاف طبيب وصيدلي فلسطيني، وأقرّ توصيات ومقررات لجانه السياسية والعلمية والدستورية.

٦ – الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين: بدأ الإعداد لإقامته في ١٩٦٩ عندما عيّنت دائرة التنظيم الشعبي التابعة لمنظمة التحرير لجانًا تحضيرية من المعلمين الفلسطينيين مهمتها دعوة المعلمين إلى الانتساب إلى الاتحاد. وعقد المؤتمر الأول للاتحاد في دمشق تاريخ ٥–٨ تموز ١٩٧٢. وانتخب المؤتمر أمانة عامة، وأصدر بيانًا سياسيًا أكّد فيه التزام الاتحاد بالبرنامج السياسي للثورة الفلسطينية.

٧ – الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين: عقد المؤتمر التأسيسي في ٢٢–٢٥ تشرين الثاني ١٩٧١، وانتخب أمانة عامة وأقرّ نظامه الأساسي. المؤتمر الثاني في الجزائر (١٩٧٤)، وحضره ممثلون عن الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين، واتخذ مقررات أكدت على حق الشعب الفلسطيني في وطنه استنادًا إلى جميع الأعراف والمواثيق الدولية. والمؤتمر الثالث في تونس (١٩٧٧) بحضور نحو ألف منتسب. والاتحاد عضو في اتحاد الحقوقيين العرب ومجلس السلم العالمي ومؤتمرات حقوق الإنسان في جنيف.

٨ – الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين: انعقد مؤتمر التأسيسي في بغداد في ٦–١٢ كانون الأول ١٩٧٣ تحت شعار «بالعلم والبندقية تستمر الثورة المسلحة في فلسطين». وعقد مؤتمره الأول في طرابلس ليبيا (١٩٧٧)، والثاني في دمشق (١٩٧٩).

وقُبل الاتحاد عضوًا كامل العضوية في الاتحاد الدولي للمنظمات الهندسية (١٩٧٥).

وعلى صعيد الدراسات والإعلام:

٩ – مؤسسة الدراسات الفلسطينية: أنشأ المؤسسة رسميًا في بيروت في ١٢ كانون الأول ١٩٦٣ فريق من رجال الفكر والعمل، ويشرف على إدارتها مجلس أمناء يشترط في أعضائه أن يكونوا منتمين إلى جنسية عربية. غرضها الدفاع عن الحق العربي الفلسطيني بوسائل البحث والنشر والإعلام العلمي.

١٠ – مركز الأبحاث: تأسس في بيروت في شباط ١٩٦٥ بقرار من اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير، واعتبر مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير. على رأس أهدافه تغطية الصراع العربي – الصهيوني بالدراسات العلمية وتوفير المعلومات الصحيحة حول القضية الفلسطينية، وتغذية أجهزة المنظمة ومؤسساتها بالآراء والمعلومات التي تفيدها. وقد قضى التوجّه العام للمركز أن يعرّف القارئ العربي بمختلف جوانب الحياة في اسرائيل في وقت كانت المكتبة العربية تفتقر إلى الدراسات الرصينة في هذا المجال. توقف عن العمل في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان ودخوله بيروت (١٩٨٢).

١١ – مركز التخطيط الفلسطيني: هو إحدى المؤسسات العاملة في إطار منظمة التحرير، ويتبع مباشرة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة. وقد قرّر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة في القاهرة (تموز ١٩٦٧) إيجاده. ويعتمد المركز أسلوب تكوين فرق عمل تكون أشبه بأقسام مؤقتة لمهام معينة تحددها اللجنة التنفيذية، ويقوم بمعاونة القيادة فيما يُطلب منه من أوراق عمل وخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد في المجالات التي تتطلبها القيادة.

١٢ – مجلس الإعلام الموحّد: قررت اللجنة المركزية لحركة فتح في ١٩ أيار ١٩٧٢ إنشاء هذا المجلس في إطار الاعلام الموحّد لمنظمة التحرير. وفي ٣ حزيران ١٩٧٢، أصدر مفوض الاعلام في فتح كتابًا قرّر فيه ان «يصبح إسم جميع الإذاعات (أربع محطات: في القاهرة، في درعا، في بغداد وفي الجزائر) صوت فلسطين – صوت الثورة الفلسطينية». وتولى كمال ناصر مسؤولية هذا المجلس، وتمّ تمثيل مختلف منظمات المقاومة فيه. وبعد حرب ١٩٧٣، وبروز مسألة التسوية، عصفت الخلافات بين المنظمات وفقد المجلس مبرر وجوده.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي والتربوي:

١٣ – مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين: اتخذ مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته الأولى (دمشق، ١٩٦٤) توصية بتشكيل «مجلس باسم مجلس التخطيط التربوي لأبناء فلسطين يتولى وضع تخطيط عام لتعليم أبناء فلسطين»، ووافق مجلس الجامعة العربية على هذه التوصية، وعقد مجلس التخطيط التربوي دورته الأولى (القاهرة، ١٩٦٦)، وأقرّ فيها نظامه الداخلي، وفيه أنه يتألف، من ضمن مَن يتألف منهم، من ممثلين لمنظمة التحرير. وفي دورته السادسة (بيروت، ١٩٧٢) قرّر أن يتخذ اسم «مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين». وقد عالج، في دوراته، الكثير من القضايا والشؤون التربوية والتعليمية للفلسطينيين وأبنائهم.

١٤ – مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى: مؤسسة فلسطينية تابعة لفتح. ظهرت مع انطلاقة الثورة في ١٩٦٥، ومقرّها عمان. وفي ١٩٦٦، تقرر تشكيل صندوق ضمان اجتماعي لأعضاء فتح وعائلاتهم. وافتتحت المؤسسة منذ ١٩٦٩ مشاريع تأهيل مهني.

١٥ – مؤسسة صامد: مؤسسة اجتماعية انتاجية تتبع حركة فتح. تأسست في ١٩٦٩ بقرار من زعيم فتح ياسر عرفات بهدف تشغيل أبناء الشهداء وتأهيل مشوّهي الحرب. نمت هذه المؤسسة بسرعة، واصبحت تنتج الألبسة والأثاث والمواد الإعلامية والسينمائية فضلًا عن الإنتاج الزراعي.

١٦ – الصندوق القومي الفلسطيني: الجبهة الوحيدة المسؤولة عن جميع الشؤون المالية لمنظمة التحرير. تأسس في ١٩٦٤، وتولى تيسير أعماله مجلس إدارة تستمر صلاحيته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بموافقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

١٧ – جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: أسّسها المجلس الوطني الفلسطيني في اليوم الأول من سنة ١٩٦٩، واستكملت أطرها العامة بدعم من منظمة التحرير، وحصلت على اعتراف عربي ودولي (قُبلت عضوًا مراقبًا في اللجنة الدولية لجمعيات الصليب والهلال الأحمر). ويقوم نظامها على أساس اتفاقيات جنيف والمبادئ التي أقرّتها مؤتمرات الصليب والهلال الأحمر الدوليين.

١٨ – المعرض الدائم للتراث الفلسطيني: تأسس في أيار ١٩٧٠ واتخذ بيروت مقرًا له. وهو أحد أعمال لجنة الشؤون الاجتماعية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وأقيم المعرض ليكون متحفًا يضم التراث الفلسطيني، وقد أقام معارض سنوية متجولة في كثير من أنحاء العالم. ويضم أربعة أقسام رئيسية: قسم الأزياء الشعبية، قسم المطرزات، قسم التحف الفنية من خشبية وصدفية وما شابه، وقسم اللوحات الفنية.

صحافة المقاومة

(مراجع هذه المادة: «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثالث، ط١، ١٩٨٤، ص٧–١٢، خاصة في ما يتعلق بنشأة هذه الصحافة حتى السبعينات؛ و«موسوعة السياسة»، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٦١٦–٦٢٠، خاصة في ما يتعلق بصحافة المقاومة حتى ١٩٨٠، ومؤلف هذه الموسوعة – الموسوعة التاريخية الجغرافية – هو كاتب هذه المادة، في موسوعة السياسة، التي جاءت جزءًا في مادة أشمل هي «الصحافة العربية»؛ وعبده الأسدي، «الحياة»، ملحق تيارات، العدد ١٢٥٨٨، ١٧ آب ١٩٩٧، ص١٣، خاصة في ما يتعلق بالصحافة الفلسطينية منذ الثمانينات حتى ١٩٩٥؛ وابراهيم أبو رحمة، محام فلسطيني مقيم في الأردن، مدير تحرير مجلة نقابة المحامين الأردنيين، «الحياة»، العدد ١٢٠٠٩، ١٠ كانون الثاني ١٩٩٦، ص١٤، خاصة في ما يتعلق بقانون المطبوعات الصادر عن السلطة الوطنية).

الجذور: ظهرت أولى الصحف باللغة العربية في القدس سنة ١٨٧٦ («القدس الشريف» بالعربية والتركية، و«الغزال» بالعربية فقط). وكان قد سبق ذلك انتشار المطابع، من بينها مطبعة دير الروم الأرثوذكس (١٨٥١)، والمطبعة البروتستانتية (١٨٦٧)، ومطبعة جورجي حبيب حنانيا في القدس (١٨٩٤)، ومطبعة باسيلا جدع.

وبلغ عدد الصحف الصادرة في فلسطين حتى مطلع الحرب العالمية الأولى ٣٦ صحيفة. وأشهر الصحف الصادرة «الكرمل» لصاحبها نجيب نصار. وبعد هذه الحرب، عادت الكرمل للصدور منذ ١٩٢٠ واستمرت حتى ١٩٤٢، وكانت خلال ذلك تهاجم السياسة البريطانية، وتطعن في وعد بلفور، وتندّد بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين وتحرّك الوعي الوطني.

وقد صدر في عهد الانتداب (١٩١٩–١٩٤٨) عدد كبير من الصحف والمجلات بلغ ٢٤١، وتنوعت بين سياسية وأدبية واقتصادية ودينية ومتعددة الموضوعات. وكانت في العشرينات، إما مؤيدة لكتلة المفتي محمد أمين الحسيني (المجلسيين)، وإما لكتلة راغب النشاشيبي (المعارضين). وفي الثلاثينات، كان لكل حزب من الأحزاب الستة صحيفة تنطق باسمه، إضافة إلى صحف أخرى. وقد انصبّت مطالب الصحافة الحزبية في هذه الفترة على إلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة الصهيونية، ومنع تسرّب الأراضي إلى اليهود، وإنهاء الانتداب البريطاني وإقامة حكم وطني.

تعطلت جميع الصحف العربية في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية باستثناء الصحف اليومية الثلاث: فلسطين، الدفاع، والصراط المستقيم. وخلال سنوات ١٩٤٥–١٩٤٨ صدرت ٦٨ جريدة جديدة، من بينها ٩ سياسية. وتميزت هذه الفترة بكثرة المثقفين ذوي الأصل الريفي الذين تلقوا التعليم الجامعي في بيروت والقاهرة وأوروبا. ومن بين تلك الصحف: صوت الشباب في غزة، والشعب في يافا، والبعث لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي وترأس تحريرها عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس وبقيت تصدر في القدس حتى ١٩٥١.

وفي فترة ١٩٤٩–١٩٦٧ توقفت الصحف العربية عن الصدور باستثناء صحف الحزب الشيوعي الفلسطيني التي ظلت تصدر في حيفا، ومنها جريدة الاتحاد الاسبوعية. وقد حاول الشبّان الفلسطينيون الذين بقوا في الأراضي المحتلة بعد ١٩٤٨ إصدار عدة نشرات، منها نشرة «الأرض» (١٩٥٩) في عكا، وترأس تحريرها حبيب قهوجي وشاركه صبري جريس. وكان عمر هذه النشرات قصيرًا بسبب مطاردة السلطات الاسرائيلية.

ونشر أدباء وشعراء الأرض المحتلة نتاجهم في بعض صحف الأحزاب اليسارية باللغة العربية. فكان لبعض هذه الصحف الفضل في نشر إنتاج هؤلاء، وأبرزها جريدة الاتحاد التي أصبحت منبرًا أدبيًا

وسياسيًا. ومجلتا الجديد والغد الأدبيتان. وهما لحزب راكاح (الحزب الشيوعي الاسرائيلي). وأصدرت كتلة أوري أفنيري مجلة «هذا العالم» (١٩٤٨) باللغة العربية، وهي مجلة سياسية.

وبين ١٩٥٠ و١٩٦٧ صدرت ١٨ جريدة ومجلة في الضفة الغربية، موزعة بين القدس ورام الله والجليل وبيت لحم ونابلس، ومن بينها «فلسطين» و«الدفاع».

بعد حرب ١٩٦٧ (احتلال الضفة والقطاع وسيناء والجولان)، حرصت اسرائيل على تشجيع إنشاء الصحف العربية في المناطق المحتلة، وقامت من جهة أخرى بتطويقها واحتوائها. فعادت جريدة «القدس» للصدور (١٩٦٨)، وصدرت «الشعب» (١٩٧٢)، و«صوت الجماهير» (١٩٧٣)، و«البشير» (١٩٦٩)، كما صدرت عدة صحف ومجلات لفترات قصيرة. وعملت سلطات الاحتلال، في الوقت نفسه، على إصدار صحف لها باللغة العربية بغية دراسة الرأي العام وتوجيهه، من بينها صحف سياسية واقتصادية وأدبية ومدرسية ونسائية، ومنها «الأنباء» السياسية اليومية (١٩٦٧) التي أصدرتها الهستدروت، وغيرها من المجلات والنشرات الصهيونية باللغة العربية.

صحافة المقاومة الفلسطينية: هي، في حقيقتها، صحافة فصائل هذه المقاومة (فتح، الجبهة الشعبية، وغيرها...). نشأت هذه الصحافة ونمت مع الفصائل وصولًا إلى انخراط هذه الأخيرة في مشروع التسوية السياسية في مفاوضات أوسلو (١٩٩٣) وملحقاتها. ومع هذه المفاوضات، وبعدها، عاشت صحافة المقاومة حالة انحسار يشهد حاليًا احتضارها.

فالمادة ١٤ من اتفاق تطبيق الحكم الذاتي الموقع في القاهرة في ٤ أيار ١٩٩٤ تنص على: «تمارس اسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذين بعين الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وسيادة القانون». وتنهي المادة ما ورد في الأوامر العسكرية الاسرائيلية بالنسبة إلى المطبوعات والنشر في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وتعطي أملًا للفلسطينيين بقانون للمطبوعات يستمد فصوله من الأحكام المتعلقة بحرية الرأي الواردة في لائحة حقوق الإنسان. وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

وفي ١٧ حزيران ١٩٩٥، صدر عن مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي كان قد أقرّه مجلس التشريع والإفتاء الفلسطيني. وفي الشروحات (والانتقادات) حول هذا القانون ان من حقه، بطبيعة الحال، أن يؤثر بشكل كبير في مستقبل الكتابة الفلسطينية وبالتالي على مستقبل «الدولة» أو «الوطن» الفلسطيني، وأن المجلس الفلسطيني نقل هذا القانون عن قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ مع بعض التعديلات الطفيفة من دون الأخذ بما ورد في مداخلات أعضاء مجلس النواب الأردني وما أثاره الكتّاب والصحافيون والسياسيون الأردنيون حول مشروع القانون قبل إقراره من مجلس الأمة الأردني.

وفي تأريخ لصحافة فصائل المقاومة الفلسطينية يمكن القول إن الفترة الممتدة بين ١٩٦٥ و١٩٩٥ شهدت إصدار ما ينوف عن ٢٢٠ مطبوعة. وفي ما يلي رصد مكثف لهذه المطبوعات يأتي ذكرها تحت عنوان الفصيل الذي أصدرها لتعبّر عن رأيه وتكون لسان حاله:

١ – حركة التحرّر الوطني الفلسطيني – فتح:

- الثورة الفلسطينية: مجلة سياسية، صدر عددها الأول في مطلع تشرين الثاني ١٩٦٧. توقفت عن الصدور بعددها ٢٧١، كانون الثاني ١٩٧٢.
- العاصفة: نشرة إخبارية تحريضية، شهرية، صدرت في ١٥ أيار ١٩٦٥ لتحل محل فلسطيننا – نداء الحياة التي توقفت في ١٩٦٤. لم يصدر منها إلا ثمانية أعداد حتى شهر تشرين الأول ١٩٦٧.
- فتح: صحيفة يومية إخبارية، سياسية، تحريضية. صدرت في ١٥ حزيران ١٩٧٠، ثم أخذت تصدر كناطقة باسم اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية اعتبارًا من العدد ١٧. توقفت من ٢٦ كانون الثاني ١٩٧١ إلى ٣٠ آذار ١٩٧١ بسبب خروج المقاومة من عمان، ثم عاودت الصدور من دمشق اعتبارًا من ١٨ آب ١٩٧١. صدرت أسبوعية باعتبارها الجريدة المركزية الناطقة بلسان منظمة التحرير. واستمرت في الصدور حتى العدد ٣٤٠ تاريخ ٣١ أيار ١٩٧٢، حيث توقفت بقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وحلت بدلًا منها مجلة «فلسطين الثورة».
- فلسطيننا – نداء الحياة: مجلة شهرية صدرت في بيروت في تشرين الأول ١٩٥٩، وكان يشرف على إصدارها توفيق خوري، وتحرّرها وتوجّهها سياسيًا حركة فتح. استمرّت في الصدور نحو خمس سنوات، وتوقفت في ١٩٦٤.
- Fath: نشرة شهرية، باللغة الفرنسية. صدرت في آذار ١٩٧٠، وتوقفت عن الصدور في أواخر العام ١٩٧٠.

٢ – الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين:

- الشرارة: نشرة مركزية دورية. صدرت أوائل ١٩٧١ كنشرة داخلية عن الفرع اللبناني للجبهة، واستمرت في الصدور بهذه الصفة حتى العدد الخامس، ثم اعتبارًا من العدد السادس صدرت كصحيفة مركزية لهذه الجبهة.

٣ – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

- الهدف: صحيفة سياسية يومية لبنانية بالأساس. أصدرتها الجبهة أسبوعيًا في بيروت اعتبارًا من ٢٦ تموز ١٩٦٩ بعد أن اشترت امتيازها باسم غسان كنفاني، واعتبرت الصحيفة المركزية للجبهة ولسان حالها. بقي كنفاني رئيسًا لتحريرها حتى مصرعه في تموز ١٩٧٢، فحلّ محله بسام أبو شريف حتى ١٩٨١، فتولى عمر قطيش رئاسة التحرير حتى خروج المقاومة من بيروت. صدرت في دمشق، وترأس تحريرها صابر محي الدين، ثم طلال أحمد، ثم فهد القدسي. تحولت دورية (نصف شهرية) اعتبارًا من العدد ١٢١٤ منذ نيسان ١٩٩٥، وما زالت.
- الجماهير: نشرة يومية صدرت في عمان في ٢٩ تموز ١٩٧٠، واستمرت حتى ١٧ أيلول ١٩٧٠، أصدرتها الجبهة إبان احتدام الصراع في الأردن بين حركة المقاومة والأردن بعد طرح مشروع روجرز.
- الثورة: نشرة سياسية فكرية شهرية، أصدرها معتقلو الجبهة في سجن بئر السبع في ١٩٧٠، وصدر منها ١٢ عددًا.
- Bulletin: مجلة شهرية. بالانكليزية. صدرت في آذار ١٩٧٣. وتحول اسمها إلى Palestinian Democratic. توقفت في ١٩٩٣.

٤ – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة:

- إلى الأمام: مجلة سياسة، أسبوعية، صدرت في لبنان كناطقة باسم الجبهة اعتبارًا من العدد ٢٥٩ في ١٧ نيسان ١٩٧٠، بعد أن تمّ استئجار امتيازها من صاحبها نسيب نمر، ثم اشترت الجبهة هذا الامتياز في بداية ١٩٧١. توالى على رئاسة تحريرها فضل شرور، زكريا شاهين، عفيف حنا وأنور رجا. أصبحت نصف شهرية في ١٥ كانون الأول ١٩٩٥، وشهرية مؤقتًا في مطلع نيسان ١٩٩٦.
- إلى الأمام: دورية سياسية، سرية، صدرت في سجن عسقلان عام ١٩٧٢ واستمرت في الصدور حتى آذار ١٩٧٩، أي قبيل عملية النورس. صدر منها ٣٠ عددًا. كانت تكتب على دفاتر بخط اليد، وكان شعارها: «عدوًا نحو عين الشعب يا حصان الشعب».
- إلى الأمام الصغير: شهرية خاصة بالأطفال، صدر عددها الأول في حزيران ١٩٨٤، اهتمت بنشر القصص والشعر الموجّه للأطفال. توقفت بعد أن أصدرت بضعة أعداد.
- Forward: مجلة سياسية، شهرية، بالانكليزية. أسسها سمير درويش. صدر عددها الأول في أيلول ١٩٧٩، ثم ترأس تحريرها عفيف حنا.

٥ – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

- الحرية: صحيفة سياسية، أسبوعية، عربية. صدرت في لبنان واشترت حركة القوميين العرب امتيازها في ١٩٥٩، وأصدرت العدد الأول في ٤ كانون الثاني ١٩٦٠. ومع الإعلان عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد حرب حزيران ١٩٦٧، أخذت الحرية تعبّر عن وجهة نظر هذه الجبهة. وعلى اثر انقسام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين باتت الصحيفة تعبّر عن وجهة نظر هذه الجبهة إضافة إلى وجهة نظر منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (التي تحولت في ما بعد إلى منظمة العمل الشيوعي). وقد تقاسم

التنظيمان المجلة، ثم تحولت كاملة إلى مجلة باسم الجبهة الديمقراطية. وصارت «بيروت المساء» هي الناطقة باسم منظمة العمل الشيوعي. وتوقفت «الحرية» أثناء الحصار الاسرائيلي لبيروت، وصدرت بدلًا منها نشرة «الصمود». وبعد انتهاء الحصار، انتقلت الحرية إلى قبرص، ثم عادت إلى بيروت مرة أخرى في ١٩٩٠. ومع مطلع العام ١٩٩٥ تحولت إلى صحيفة تولى رئاسة تحريرها كثيرون وآخرهم داود تلحمي ومعتصم حمادة.

- الفكر الديمقراطي: مجلة فكرية مركزية، صدر عددها الأول في نيسان ١٩٨٧ في قبرص، وصدر منها على التوالي ١٢ عددًا قبل أن تتوقف نهائيًا مع بداية حرب الخليج الثانية.

٦ – جبهة التحرير العربية:

- الثائر العربي: دورية سياسية. صدرت في الأردن في مطلع آب ١٩٦٩. واستأنفت صدورها في بيروت في مطلع آذار ١٩٧٤ ودون توقف حتى خروج الفلسطينيين من بيروت (١٩٨٢). ركّزت على إبراز الطابع القومي للمقاومة الفلسطينية والتأكيد عليه.

٧ – جبهة التحرير الفلسطينية:

- الأفق: أسبوعية سياسية جامعة. صدر عددها الأول في بيروت في ٢٥ حزيران ١٩٨٠، وتوقفت في ١٩٨٤، ثم استأنف صدورها من جديد حتى توقفت في ١٩٩١.
- القاعدة: سياسية يومية. صدرت في اليوم الأول للاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني في ١٦ آذار ١٩٧٨، ثم تحولت إلى مجلة أسبوعية في ١٩٨١، وتوقفت إثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، واستأنفت صدورها مع نهاية كانون الثاني ١٩٨٤ بعد الانشقاق الذي حصل في الجبهة، وتوقفت في تموز ١٩٨٥، ثم عادت من جديد على شكل صحيفة أسبوعية في ١٩٩٣؛ إلا أنها سرعان ما توقفت مرة أخرى.

٨ – جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

- نضال الشعب: مجلة سياسية فكرية. أصدرتها الجبهة باعتبارها مجلة مركزية لها في كانون الأول ١٩٧٣ بدلًا من نشرة «النضال الشعبي»، وكمجلة شهرية تصدر من بيروت. ثم أصبحت أسبوعية. توقفت في أواخر ١٩٩٢.

٩ – الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة:

- فلسطين: صحيفة سياسية سرية صدرت أوائل ١٩٧٤، وتوقفت في ربيع ١٩٧٤ بعد أن وجّهت سلطات الاحتلال ضربة قاصمة للجبهة.

١٠ – حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح – الانتفاضة:

- فتح: سياسية أسبوعية، صدر عددها الأول في ١٣ آب ١٩٨٤، ثم تحولت إلى مجلة نصف شهرية. رأس تحريرها بسام الهلسة ثم عبد اللطيف مهنا.

١١ – حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح – المجلس الثوري:

- فلسطين الثورة: مجلة نصف شهرية، صدرت مطلع ١٩٧٤، وتعدد مكان إصدارها في العديد من العواصم العربية.

١٢ – الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة:

- المقاومة: سياسية أسبوعية سرية. صدر عددها الأول في مطلع آب ١٩٦٧ في قطاع غزة. ظلت تصدر بانتظام طوال أكثر من ثلاث سنوات متوالية، وتوقفت في تشرين الأول ١٩٧٠.

١٣ – المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين:

- الحقيقة: نشرة سياسية نصف شهرية صدرت في أواخر ١٩٦٨ واستمرت متقطعة خلال ١٩٦٩، ثم توقفت.

١٤ – منظمة فلسطين العربية:

- أبناء بلادنا المحتلة: نشرة إخبارية سياسية نصف شهرية. صدر منها ١٢ عددًا، وتوقفت في تشرين الأول ١٩٦٩.

١٥ – الهيئة العامة لتحرير فلسطين:

- الراية القومية: نشرة إخبارية أسبوعية. صدرت خلال شهري آب وأيلول ١٩٧٠ فقط.

١٦ – الهيئة العربية العليا لفلسطين:

- فلسطين: سياسية شهرية. صدرت في بيروت في شباط ١٩٦١، وكانت تصدر قبل ذلك في شكل نشرة عن مكتب الهيئة في نيويورك.

١٧ – طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة):

- الطلائع: سياسية أسبوعية. صدر عددها الأول في ٣ تشرين الأول ١٩٦٩. واعتبارًا من العدد ٨٢ في ٧ حزيران ١٩٦١ أخذت تصدر كناطقة باسم اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية، ثم ناطقة بلسان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بدءًا من العدد ٩١، ثم توقفت عن الصدور بهذه الصفة اعتبارًا من العدد ١٣٥ بعد أن تمّ الاتفاق بين منظمات المقاومة على تشكيل مكتب الاعلام الموحّد واعتبار «فلسطين الثورة» المجلة الناطقة باسم منظمة التحرير. وتابعت الطلائع الصدور كنشرة داخلية خاصة بقوات الصاعقة حتى العدد ١٥٠. واعتبارًا من العدد ١٥١ في ٢٨ أيار ١٩٧٣، عاودت الصدور باعتبارها المجلة المركزية لهذه القوات.

١٨ – جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية:

- الصمود: أسبوعية سياسية. صدر عددها الأول في بيروت في ١٣ شباط ١٩٧٥. أصبحت نصف شهرية، ثم توقفت بعد أن حلت الجبهة المذكورة في ربيع ١٩٨١.

١٩ – منظمة التحرير الفلسطينية:

- أخبار فلسطين: أسبوعية سياسية، صدرت في غزة في ٤ تشرين الأول ١٩٦٥، واستمرت في الصدور حتى حرب حزيران ١٩٦٧، وكانت باسم زهير الريس، ثم تنازل عن الامتياز للمنظمة، واستلم رئاسة تحريرها.
- شؤون فلسطينية: مجلة سياسية فكرية، أصدرها مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير. صدر عددها الأول في آذار ١٩٧١. وبعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢) انتقلت إلى تونس حيث صدرت بانتظام إلى أن توقفت في حزيران ١٩٩٣. تناوب على رئاسة تحريرها د. أنيس صايغ والشاعر محمود درويش وبلال الحسن.
- فلسطين الثورة: سياسية أسبوعية، صدرت في ٢٨ حزيران ١٩٧٢ بديلًا من جريدة «فتح» التي توقفت قبل نحو شهر واحد. انتقلت إلى تونس في ١٩٨٩، ثم إلى غزة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، ثم أوقفت نهائيًا.

٢٠ – التنظيم الفلسطيني للحزب الشيوعي السوري:

- عائدون: نشرة سياسية شهرية. صدر عددها الأول في تشرين الأول ١٩٧١. توقفت أوائل ١٩٨٥.
- طريق العودة: صحيفة سياسية. صدر منها، منذ شباط ١٩٨٠ وحتى نيسان ١٩٨٢، ثمانية أعداد فقط.

٢١ – منظمة الشيوعيين الفلسطينيين في لبنان:

- سنعود: نشرة سياسية، صدر عددها الأول في نيسان ١٩٧٤ بالعمل والتنسيق المشترك بين قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة في الخارج ولجنة التنظيم الفلسطيني للحزب الشيوعي السوري، وقد تغيّر اسم المنظمة منذ مطلع ١٩٨٧ وأصبحت تعرف باسم منظمة الشيوعيين الفلسطينيين في لبنان. ثم ما لبثت أن اندمجت في الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، توقفت نهائيًا في ١٩٩٤.

٢٢ – حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقًا):

- صوت الوطن: صحيفة سياسية أصدرها الحزب – قيادة فرع الخارج، وصدر عددها الأول في تموز ١٩٨٢ في دمشق. توقفت في تموز ١٩٨٣.

٢٣ – الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري:

- المقاومة الشعبية: صحيفة سياسية صدرت في نيسان ١٩٨٠ لتكون الناطقة باسم التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان. ولدى الإعلان عن إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في شباط ١٩٨٢ من التنظيمين الفلسطينيين (في الضفة والقطاع، وفي لبنان والخارج) اتفق بأن تكون هذه الصحيفة لسان حال الحزب في الخارج، وأن تبقى جريدة «الوطن» التي صدرت منذ ١٩٦٧ صحيفة الحزب في الداخل. ومع الانقسام في صفوف الحزب، بقيت «المقاومة الشعبية» تعبّر عن خط التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان بينما أصدر التيار الآخر صحيفة «صوت الوطن». وفي أيلول ١٩٨٧، عقد المؤتمر الأول للحزب، وصدرت «المقاومة الشعبية» باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري. تحولت الصحيفة إلى دورية شهرية، وما زالت.

٢٤ – حزب العمّال الشيوعي الفلسطيني:

– طريق الانتصار: نشرة سياسية صدرت أواخر ١٩٧٧، واستمرت بشكل غير منتظم حتى ١٩٩٣.

٢٥ – حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

– الأمة: مجلة سياسية شهرية، صدرت في بيروت في أول أيلول ١٩٩١، وتوقفت عن الصدور بعد عددها السادس عشر في حزيران ١٩٩٤.

٢٦ – حركة المقاومة الإسلامية «حماس»:

– فلسطين المسلمة: مجلة سياسية شهرية جامعة، بدأت بالصدور في ١٩٨٣ في لندن، وما زالت. مستقلة، غير انها تؤيد حركة «حماس». رئيس تحريرها ياسر الزعاترة.

٢٧ – الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فداء»:

– راية الاستقلال: مجلة سياسية شهرية، صدرت عن مؤسسة نصار للنشر والتوزيع في قبرص. ترأس تحريرها مهند عبد الحميد. بدأت بالصدور شهرية في النصف الثاني من ١٩٩١، ثم تحولت إلى صحيفة أسبوعية مبررة ذلك التحول بمتابعة التطورات السياسية المهمة وخاصة ما يتعلق بـ«معركة المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية». إلا أنها سرعان ما عادت شهرية بدءًا من العدد ١٢ الصادر في آذار ١٩٩٢. توقفت في ١٩٩٣.

مشاريع حلول

(ترد هذه المشاريع بحسب ترتيب تواريخها تسهيلًا لرصد تطور نقاطها المطروحة من النكران الكامل لـ«الشعب الفلسطيني»، وحصر الحلول بـ«اللاجئين الفلسطينيين»، إلى الاعتراف به وبحقه في إقامة دولة. وقد حصل هذا التطور بصورة موازية لتعاظم شأن المقاومة الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة، وداخلها بصورة خاصة – الانتفاضة. فيكون لنا، إضافة إلى ما سيلي من كلام على الانتفاضة، مدخل تأريخي سياسي لفهم المسار التفاوضي المباشر بدءًا من خطوته الأولى في مدريد، ثم خطوته الثانية الأساسية والعملية في أوسلو وإقامة الدولة الفلسطينية).

١ – مشروع دالاس (١٩٥٥): في ٢٦ آب ١٩٥٥، وفي بيان وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس أمام لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس، وأبرز نقاطه:

– المشكلة الأولى: هي مأساة ٩٠٠ ألف لاجئ، وحلّها بتمكين هؤلاء من إعادتهم «إلى الحدّ الذي يكون ممكنًا»، وبتوطينهم حيث هم باستصلاح المزيد من الأراضي وبدفع تعويضات لهم.

– المشكلة الثانية: هي «حجاب الخوف المخيم الآن على العرب (الذين يخشون التوسع الإسرائيلي) والإسرائيليين من أن يُلقى بهم في البحر».

– المشكلة الثالثة: هي «عدم وجود حدود دائمة بين إسرائيل وجيرانها». ومن أجل ضمان الحدود «يجب أن يكون هناك اتفاق على طبيعة هذه الحدود».

أعربت إسرائيل عن استعدادها لمناقشة بعض التعديلات المتبادلة على الحدود، وركّزت على أهمية النقب بالنسبة إليها، ومرفأ إيلات الذي يعطيها منفذًا على البحر الأحمر.

٢ – مشروع إيدن (١٩٥٥): جاء في أعقاب اشتباكات خطيرة بين مصر وإسرائيل على حدود النقب في آب ١٩٥٥ انتهت باحتلال إسرائيل لمنطقة العوجة، وصفقة شراء مصر للأسلحة من تشيكوسلوفاكيا. وجرت مشاورات بين إيدن ودالاس (راجع «مشروع دالاس» في هذا الباب). ثم عرض إيدن مشروعًا لحل القضية الفلسطينية في خطاب ألقاه يوم ٩ تشرين الأول ١٩٥٥، وأهم نقاطه:

– لا يمكن إهمال قرارات الأمم المتحدة، كما انه لا يمكن تطبيقها بحرفية دون تعديل، إذ «ليس من الحق تجاهل قرارات الأمم المتحدة ولكن كذلك هل يمكن الجزم بأن قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين يمكن الآن تطبيقها كما هي؟».

– لا بدّ من وضع حدّ لمأساة اللاجئين، وذلك عن طريق تقديم مساعدة مالية لتسوية مشكلتهم.

رفض بن غوريون مشروع إيدن على أساس أن «غزو الدول العربية أرض إسرائيل في حرب ١٩٤٨ جعل كافة قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة». أما الرئيس جمال عبد الناصر فصرّح يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٥ أن «إيدن... عاد إلى النقاط قرارات الأمم المتحدة من جديد، مما يشكل في نظر مصر اعترافًا بحقوق الشعب العربي الفلسطيني...».

٣ – مشروع بن غوريون (١٩٥٦): في مذكرات موشي دايان «قصة حياتي» يروي دايان في الفصل الرابع عشر حكاية هذا المخرج أو الاقتراح أو المشروع:

«حدث ذلك يوم ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦ عندما استقبلنا رئيس وزراء فرنسا غي موليه في حضور وزيري الخارجية والدفاع. وجلست أنا وشمعون بيريز إلى جانب بن غوريون الذي انتقل في حديثه فجأة إلى تنبيه الجانب الفرنسي إلى أن الحرب ضد مصر ستفتح المجال لوضع ترتيبات شاملة تتعلق بقضايا الشرق الأوسط. قال إن المشروع الذي سيقترحه يبدو ساذجًا للوهلة الأولى، لكنه في نظره يشكل خطة رائعة يتمنى على الفرنسيين والبريطانيين إقناع الولايات المتحدة بالاشتراك في تطبيقها وتبنّيها. والمشروع كما وضعه يختصر بالآتي: إن الأردن لا يملك مقومات الدولة المستقلة القابلة للحياة، ولذلك يقتضي تقسيمه. فالمناطق الواقعة شرقي نهر الأردن يجب إلحاقها بالعراق مقابل تعهده استقبال اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في وسط البلاد. بينما يصبح القسم الغربي من الأردن جزءًا تابعًا لإسرائيل. أما لبنان فيجب عليه التخلص من الأقضية ذات الغالبية المسلمة لكي يضمن لنفسه استقرارًا مبنيًا على المناطق المسيحية. وفي مثل هذا التغيير تستطيع بريطانيا ممارسة نفوذها على العراق وشرق الأردن والجزء الجنوبي من الخليج العربي. أما المجال الفرنسي فينحصر بلبنان وربما سورية مع علاقات وطيدة بإسرائيل. وإضافة إلى هذا، يقتضي الأمر وضع ضمانات دولية لقناة السويس، بينما يصبح مضيق تيران تحت الوصاية الإسرائيلية» («الحياة»، ١٥ أيار ١٩٩٧، ص١٨).

٤ – مشروع أيزنهاور (١٩٥٧): في أول بيان أميركي صدر منذ العدوان الثلاثي على مصر (حرب ١٩٥٦) وجه الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور يوم ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ رسالة إلى الكونغرس بعنوان «ضمان الأمن والاستقلال في الشرق الأوسط ودعم السلام العالمي» أعلن فيها مقترحات محددة عُرفت باسم مشروع أيزنهاور. ومن أهم ما تضمّنه هذا المشروع وهدف إليه هو ملء «الفراغ» الذي تركه الغرب في الشرق الأوسط على صعيدين: اقتصادي بمساعدة أية دولة شرق أوسطية على تنمية أحوالها الاقتصادية، وعسكري باتخاذ تدابير عسكرية تشمل استعمال القوات الأميركية المسلّحة لـ«ضمان وحماية» الكيانات الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب هذا العون في سبيل «مواجهة أي عدوان مسلّح مكشوف من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية»: وقد تجاهل المشروع أسباب النزاع العربي – الصهيوني وجوهره قضية فلسطين.

٥ – مشروع همرشولد (١٩٥٩): في ١٥ حزيران ١٩٥٩ تقدم همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بوثيقة عنوانها «مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين: وثيقة صادرة من الأمين العام»، وجاء فيها:

١ – توسيع برامج تأهيل اللاجئين وتعزيز قدرتهم على إعالة أنفسهم والاستغناء عن المساعدات التي تقدمها إليهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

٢ – توطين اللاجئين في الأماكن التي يوجدون فيها.

٣ – مناشدة الدول العربية (المضيفة للاجئين) التعاون مع الوكالة الدولية.

كانت ردة فعل الفلسطينيين قوية ضدّ همرشولد. وقد تجسّد هذا الرفض في المؤتمر الفلسطيني الذي انعقد في بيروت (٢٦ حزيران ١٩٥٩)، وفي مؤتمر صوفر (١٢ تموز ١٩٥٩) الذي أكّد الموقف الذي تبنّاه المؤتمر الأول والقاضي برفض أي مشروع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

٦ – مشروع كينيدي (١٩٥٧، ١٩٦٠): نقاط أوردها الرئيس الأميركي جون كينيدي في خطاب ألقاه في ٢٤ شباط ١٩٥٧ في المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود، وآخر أثناء معركة الرئاسة في اجتماع صهيوني في آب ١٩٦٠، ومن خلال ما جاء في كتابه «استراتيجية السلام». وأهم هذه النقاط المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

١ – في الخطاب الأول: عودة من يرغب من اللاجئين ليعيش في ظل الحكومة الإسرائيلية، وتعويض من لا يرغب في العودة، وتوطين اللاجئين عبر القيام بمشروعات اقتصادية عملاقة في المنطقة.

٢ – في الخطاب الثاني، قال كينيدي: «إننا على يقين من بقاء إسرائيل لأنها لم تخرج إلى حيّز الوجود لتختفي. بل إنها ستبقى وليدة الأمل وموطن الرجاء، وليست إسرائيل مسألة حزبية بل هي التزام قومي».

٣ – وفي كتابه:

– «الموقف في الشرق الأوسط لم يتحسن بالتصريح الدرامي لنظرية أيزنهاور التي عالجت الموقف في الشرق الأوسط على أنه مقاطعة أميركية يدافع فيها ضدّ اعتداء خارجي. فلقد تجاهلنا تأثير القومية العربية الثائرة».

– حدّد كينيدي في كتابه سبع حقائق في الشرق الأوسط يجب أن تؤخذ جميعها بعين الاعتبار عند تسوية النزاع في هذه المنطقة، وهي: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، البترول، نجاح تسلل الشيوعيين والاتحاد السوفياتي إلى المنطقة، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، بروز القومية العربية، بروز مصر كزعيمة للكتلة العربية، وإسرائيل التي «وُجدت لتبقى».

ولما أصبح رئيسًا للولايات المتحدة، بعث برسالة إلى الرئيس المصري عبد الناصر (أيار ١٩٦١)، جاء فيها:

«إننا مستعدون للمساهمة في حلّ مشكلة اللاجئين العرب على أساس المبدأ القاضي بإعادتهم إلى ديارهم أو بتعويضهم عن ممتلكاتهم. وكذلك نحن مستعدون للمساهمة في إيجاد حلّ منصف ومعقول للمشكلة الناجمة عن المشروع الخاص بتنمية موارد مياه نهر الأردن. وإني لمسرور لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أبرزت أخيرًا ضرورة الإسراع في تنفيذ توصياتها السابقة بشأن مشكلة اللاجئين، وأودّ أن أذكر بوضوح أن موقف هذه الحكومة حيال تلك المشكلة يستند وسيظل مستندًا إلى التمسك بتأييد توصيات الجمعية العامة بشأن اللاجئين مع الاهتمام دون تحيز بتنفيذ تلك التوصيات بطريقة تعود على اللاجئين بأكبر قسط من المنفعة...».

٧ – مشروع جوزف جونسون (١٩٦٢): بدأ الدكتور جوزف جونسون، رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي (مؤسسة أميركية) عام ١٩٦١ بتكليف من حكومة الولايات المتحدة دراسة مشكلة الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم نتيجة قيام الكيان الصهيوني. وقد تمّ تكليفه المهمة المذكورة من خلال لجنة التوفيق الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حتى تأخذ مهمته طابعًا دوليًا.

تقدم الدكتور جونسون في ٢ تشرين الأول ١٩٦٢ بنتائج دراسته في ما عدّه مشروعًا صالحًا لحلّ القضية الفلسطينية. ويقوم المشروع على الإجراءات التالية:

١ – يُخيّر كل ربّ أسرة فلسطينية لاجئة بين العودة إلى فلسطين أو التعويض. ويتمّ هذا التخيير بلا ضغط ولا إكراه من أي جهة.

٢ – يجب أن يعرف هذا اللاجئ قبل أن يختار حقيقة الوضعين اللذين سيختار أحدهما. يجب أن يعرف مقدار التعويضات التي سيحصل عليها إن اختار التوطن خارج فلسطين، وأن يعلم أيضًا أن العودة تعني وجوب الانصهار والاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

٣ – تُحسب تعويضات الراغبين في عدم العودة على أساس قيمة ما كان كل لاجئ يمتلكه في عام ١٩٤٧، وتضاف إليها الفوائد المستحقة منذئذ.

٤ – تُسهم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وفيها الولايات المتحدة وإسرائيل، بتوفير الأموال اللازمة لدفع هذه التعويضات.

٥ – لإسرائيل أن تقوم بدراسة أمنية كاملة لكل لاجئ يختار العودة. ويحق لها، بالتالي، أن ترفض عودة من ترى عودته خطرًا عليها.

٦ – أما الفلسطينيون المهجرون الذين ليس لهم ممتلكات في فلسطين فإنهم سيعطون، إذا لم يرغبوا في العودة، تعويضًا ماليًا مقطوعًا يساعدهم على الاندماج في المجتمعات الجديدة التي يرغبون البقاء فيها. وتدفع هذه التعويضات عبر منظمة الأمم المتحدة التي ستتولى القيام بدور الوسيط بين الأطراف المعنية، إلى أن تنتهي عملية التوطين.

٧ – يحق لأي حكومة أن تنسحب من المشروع إذا وجدت فيه ضررًا بمصالحها الحيوية.

٨ – يجري تطبيق هذا المشروع تدريجيًا.

لم ترفض الدول العربية مقترحات جونسون صراحة. وأما إسرائيل فقد رفضت هذه المقترحات على لسان غولدا مائير، وزيرة خارجيتها آنئذ (تشرين الثاني ١٩٦٢)، لأنها تنكر أصلًا أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

٨ – مشروع آلون (١٩٦٧): طرح الوزير الإسرائيلي يغال آلون (راجع «إسرائيل»، ج١، ص٣٨٥) على حكومته في شهر تموز ١٩٦٧ (بعد نحو شهر واحد من حرب ١٩٦٧) مشروعًا يتعلق بالمناطق المحتلة في فلسطين، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو أول وزير إسرائيلي يطرح تصورًا للتسوية في المنطقة من وجهة نظر إسرائيلية. وفي أيلول ١٩٧٦، نشر آلون في مجلة «فورين أفيرز» Foreign Affairs الأميركية دراسة بعنوان «إسرائيل: حدود دفاعية» يمكن أن تعتبر تطويرًا وتكملة لمشروعه الأول الذي اقتصر على تناول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يقوم على أساس جعل نهر الأردن حدًا أمنيًا لإسرائيل على أن تكون معظم الأراضي العربية المحتلة خاضعة من الوجهة الإدارية لحكم ذاتي عربي أو لكيان فلسطيني هزيل يخضع عمليًا لسيطرة إسرائيل.

أما الدراسة الجديدة في المجلة الأميركية (١٩٧٦) فتناولت جميع الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ والعلاقات مع البلدان العربية المعنية، واعتبرت «مشروع آلون الموسّع» المنطلق من الفرضيات الأولية التي ترى أن حرب ١٩٧٣ أكدت مدى حاجة إسرائيل إلى حدود دفاعية، وان التقدم التكنولوجي لا يلغي أهمية الحدود الدفاعية والعوائق الطبيعية. كما ان الضمانات الدولية السياسية لأمن إسرائيل خالية من أية قدرة على الردع.

وبالنسبة إلى القدس، يرفض آلون إعادة تقسيمها ويصرّ على إبقائها موحّدة وعاصمة لإسرائيل، ويقرر أن القدس لم تكن في يوم من الأيام عاصمة لأية

دولة عربية أو إسلامية، ولكنها كانت دائمًا عاصمة ومركزًا للشعب اليهودي.

أما مشكلة الهوية الفلسطينية فيرى آلون حلّها، في مشروعه، بإقامة دولة أردنية – فلسطينية. ومردّ ذلك أن سكان الضفتين في غالبيتهم من الفلسطينيين، كما أن كثيرًا من الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية.

٩ – مشروع عزيز شحادة (١٩٦٧): في أعقاب حرب ١٩٦٧، بادرت بعض الشخصيات الفلسطينية في الأراضي المحتلة إلى المطالبة بإقامة كيان فلسطيني وحلّ القضية الفلسطينية عن طريق التفاوض مع إسرائيل. ومن هذه الشخصيات المحامي عزيز شحادة الذي تقدم بمشروع نشره ووزّعه على عدد من هذه الشخصيات في ١١ حزيران ١٩٦٧.

دعا شحادة إلى أن يُعقد «مؤتمر يضمّ نخبة واعية من الذين يرغبون في تحمّل المسؤولية، من كافة الألوية والأقضية في الأجزاء التي يقيمون فيها في فلسطين، وأن يدعو هذا المؤتمر لتشكيل مجلس قومي فلسطيني» ينطق باسم الشعب الفلسطيني ويتصل بالجامعة العربية والقادة العرب وهيئة الأمم المتحدة بهدف الحصول على الاعتراف بـ«حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره».

وتضمن مشروع عزيز شحادة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود تقسيم ١٩٤٧ مع الموافقة على إجراء بعض التعديلات على حدودها في مفاوضات لاحقة، وتكون القدس العربية عاصمتها باستثناء المنطقة الواقعة داخل السور التي ستكون تحت السيادة المشتركة للدولتين بشكل يضمن حرية الوصول إلى جميع الأماكن المقدسة. وتُمنح الدولة العربية ميناء على البحر وممرًا يؤدي إلى ذلك الميناء. وتضمن الحكومة الإسرائيلية حقوق الفلسطينيين في أملاكهم طبقًا لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٩. وتعقد الدولة معاهدات عدم اعتداء واتفاقيات إقتصادية بينهما. كما تضمن الأمم المتحدة حدود الدولة الفلسطينية واستقلالها.

وقد نشط عزيز شحادة مع عدد من الفلسطينيين في الاتصال بالإسرائيليين للتفاوض معهم. وقد تمّ اجتماعه مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان في

١٦ نيسان ١٩٦٨ بحضور حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس. لكن مشروعه (وتحركات مشابهة أخرى) جوبه برفض جماهيري واسع داخل الأرض المحتلة وخارجها، باعتباره «من المشاريع التي ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية».

١٠ – مشروع ليندون جونسون (١٩٦٧): في ٧ حزيران ١٩٦٧ شكّل الرئيس الأميركي ليندون جونسون لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن القومي مهمتها تنسيق ما سُمّي «جهود السلام الأميركية في الشرق الأوسط». وفي ١٩ حزيران (١٩٦٧)، وبناء على توصيات هذه اللجنة، ألقى جونسون خطابًا حدّد فيه خمسة مبادئ كبرى للسلام في الشرق الأوسط، مكررًا ما كانت تلتقي عنده مختلف مشاريع الحل من احترام الاستقلال السياسي لدول المنطقة، وللحدود، واحترام حرية المرور في الممرات المائية... طارحًا ضرورة الحدّ من التسلح. وحصر القضية الفلسطينية بذكر ضرورة «حلّ مشكلة اللاجئين حلًّا عادلًا، خاصة أن النزاع الجديد أدّى إلى اقتلاع المزيد من الناس من موطنهم الأصلي...». ورفض جونسون المطلب العربي المدعوم من الاتحاد السوفياتي الذي يشدّد على انسحاب إسرائيل الفوري إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧.

١١ – مشروع تيتو (١٩٦٧ و ١٩٦٨): كان جوزف بروز تيتو رئيس الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية من أشد المعارضين لإسرائيل ولاحتلالها الأراضي العربية في حرب ١٩٦٧. وفي آب قام بجولة شملت كلًا من مصر وسورية والعراق، وبعث برسائل إلى عدد كبير من زعماء العالم وإلى الأمين العام للأمم المتحدة أوثانت، وقدّم مشروعًا للسلام يقوم على انسحاب القوات الإسرائيلية، وتولي مجلس الأمن أو الدول الأربع الكبرى ضمان حدود جميع دول المنطقة، وحرية المرور لجميع السفن في مضائق تيران، وإعادة الملاحة إلى قناة السويس كما كانت عليه قبل نشوب حرب حزيران ١٩٦٧. وفلسطينيًا، يتخذ مجلس الأمن الدولي، بعد تنفيذ هذه الإجراءات، خطوات لحل القضايا المتنازع عليها وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

رفضت إسرائيل مقترحات تيتو، وشدّد وزير خارجيتها أبا إيبان على أن إسرائيل لن تعود بشكل من الأشكال إلى حدودها القديمة. وظهر كذلك أن الدول العربية لم تكن متحمسة لهذا المشروع.

وفي أوائل ١٩٦٨ حاول تيتو مرّة أخرى تقديم مقترحات جديدة بعدما قابل ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ورئيس المؤتمر الصهيوني، وبعدما زار مجموعة من بلدان افريقيا وآسيا، ومنها مصر حيث اجتمع بالرئيس جمال عبد الناصر. وقد شرح الرئيس اليوغوسلافي مضمون مشروعه في مؤتمر عقده في القاهرة يوم ٧ شباط ١٩٦٨ بقوله إن حلّ مشكلة الشرق الأوسط هو في يد الولايات المتحدة الأميركية. ومن الصعب الاعتقاد بأن إسرائيل لن تطيع الولايات المتحدة إذا قررت واشنطن أن تضغط عليها لتنسحب من المناطق المحتلة ومن أجل الوصول إلى تسوية سلمية، وإقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود العربية – الإسرائيلية. وامتدح تيتو الدول العربية التي تظهر دلائل على استعدادها للإقرار بوجود إسرائيل، ولقبول حلّ سياسي للنزاع معها ما دام يضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة أراضيها واعترافها بحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

ورفضت إسرائيل المقترحات اليوغوسلافية، وأصرّ إيبان على إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية.

١٢ – مشروع أفنيري (١٩٦٨): طرح يوري أفنيري (راجع «إسرائيل»، ج١، ص٣٨٥) مشروعًا لحلّ القضية الفلسطينية وإقامة السلام مع الدول العربية، وشرحه في كتابه «إسرائيل بلا صهيونيين» الذي أصدره في ١٩٦٨. تتضمن الخطوط العريضة للمشروع إقامة جمهورية عربية فلسطينية ترتبط فدراليًا مع الدولة الإسرائيلية. وتتألف الجمهورية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يمكن لشرقي الأردن الانضمام إلى الدولة الفدرالية الجديدة إذا أراد مواطنوه ذلك. وتصبح القدس عاصمة الدولة الفدرالية وتكون في الوقت نفسه مركز عاصمتي الدولتين العربية والإسرائيلية. ويسبق إقامة الروابط الفدرالية بين الدولتين عقد معاهدة اقتصادية وسياسية وعسكرية بين الطرفين تضمن أمن إسرائيل العسكري القائم على منع دخول أية جيوش عربية إلى الأراضي الفلسطينية. ويتمّ ذلك بالتنسيق بين جيشي إسرائيل والجمهورية العربية الفلسطينية على غرار حلف الأطلسي أو حلف وارسو. كما يتمّ بموجب المعاهدة إقامة وحدة اقتصادية بين الطرفين. وتنص المعاهدة على إلزام الطرفين بعدم إقامة أحلاف خارجية مع أطراف أخرى بدون موافقة الطرف الآخر. أطلق أفنيري على مشروعه إسم مشروع «السلام السامي»، ولم يحصل المشروع في الاقتراع أمام الكنيست (١٩٦٨) إلا على صوتين اثنين من أصل ١٢٠ صوتًا.

١٣ – مشروع إيبان (١٩٦٨): قدّم هذا المشروع أبا إيبان (راجع «إسرائيل»، ج١، ص٣٨٦) وزير الخارجية الإسرائيلي ضمن بيانه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٨ تشرين الأول ١٩٦٨ (الدورة ٢٣)، والذي تضمن نقاطًا أهمها (في الجانب الفلسطيني):

- عقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط بالاشتراك مع الدول التي تساهم في إغاثة اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة المختصة لوضع خطة لخمس سنوات لحلّ مشكلة اللاجئين في إطار السلام الدائم ودمج اللاجئين في البيئات التي يقيمون فيها.
- ترغب إسرائيل في إيجاد وضع خاص للأماكن المقدسة للمسيحية والإسلام. وسياسة إسرائيل هي أن هذه الأماكن يجب أن تكون تحت مسؤولية الجهات الدينية التي تقدسها.

لم يكن هذا المشروع سوى التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ولم يكن يسعى إلى إيجاد تسوية للصراع وإنما إطالة أمد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية. وقد تجاهل المشروع حقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي المحتلة.

١٤ – مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية (١٩٦٨–١٩٦٩): هو أقرب إلى المفهوم والشعار منه إلى المشروع، جاء عند بعض فصائل المقاومة (ومنها «فتح»)، في أواخر الستينات وفي السبعينات، كرؤية مستقبلية للمجتمع الفلسطيني الإنساني انطلاقًا من منظور الحلّ الديمقراطي اللاطائفي للقضية الفلسطينية والمسألة الإسرائيلية، ذلك الحلّ الذي يمنح اليهودي الراغب في العيش المتساوي مع عرب فلسطين «حق البقاء يهوديًا وأداء شعائره الدينية وتكلم لغته والمشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في بناء بلد جديد مثالي، بلد لا يظل فيه مضطهِدًا أو مضطهَدًا».

تعود جذور هذا المفهوم إلى ما طرحته الحركة الوطنية الفلسطينية من أفكار ومقترحات سياسية في مناسبات وطنية ودولية شتى إبان الانتداب البريطاني. إلا أن المفهوم كشعار محدد عند حركة المقاومة الفلسطينية، لم يبرز إلا بعد الصمود الفلسطيني أمام الجيش الإسرائيلي في معركة الكرامة (آذار ١٩٦٨) ولا سيّما في مجلة «فلسطين الحرة» الصادرة في لندن عام ١٩٦٨، ولكن دون أن تستخدم كلمة «دولة»، وفي مؤتمر عدم الانحياز في بلغراد حيث ألقى خالد اليشرطي كلمة فلسطين في المؤتمر، وفي مؤتمر القاهرة لنصرة الشعب العربي (كانون الثاني ١٩٦٩) حيث ألقى مندوب حركة فتح خطابًا باسم الثورة الفلسطينية جاء فيه: «نحن نقاتل اليوم في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم... مسلمين ومسيحيين ويهودًا في مجتمع ديمقراطي تقدمي...».

جاء هذا الطرح (الشعار) تعبيرًا عن الحاجة إلى بلورة أهداف النضال الفلسطيني في كيان سياسي (الدولة) لإثبات وجود شعب فلسطيني مطالب بحقوقه الوطنية، وذلك بعد الفشل الذي تمخض عن العمل العربي المشترك بين الكيانات السياسية العربية (حرب حزيران ١٩٦٧).

شكّل هذا الشعار (الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية) موضع جدال فكري طويل بين فصائل المقاومة وقادة الرأي والفكر في صفوفها.

١٥ – مشروع الملك حسين (١٩٦٩): معروف باسم «مشروع النقاط الست» اقترحه ملك الأردن الحسين أثناء زيارته للولايات المتحدة بدعوة من الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، وحرص على التوكيد بأنه لا يطرح هذه النقاط باسمه فحسب وإنما أيضًا باسم الرئيس المصري جمال عبد الناصر:

١ – إنهاء حالة الحرب كليًا.

٢ – احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، والاعتراف بذلك.
٣ – الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.
٤ – ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.
٥ – ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجرّدة من السلاح.
٦ – قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

رفضت إسرائيل (بلسان رئيسة الوزراء غولدا مائير) هذا المشروع، وكذلك رفضته المنظمات الفدائية الفلسطينية الرئيسية ببيان مشترك. (راجع في هذا السياق «مشروع الملك حسين ١٩٧٢»).

١٦ – مشروع روجرز (١٩٧٠): رسائل بعث بها وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز إلى وزراء خارجية كل من مصر والأردن وإسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأعلن يوم ٢٥ حزيران ١٩٧٠ أن حكومته أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط هدفها تشجيع الدول العربية وإسرائيل على وقف إطلاق النار والبدء بمباحثات تحت إشراف الدكتور غونار يارينغ الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

يدور مشروع روجرز حول تطبيق القرار ٢٤٢ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدول العربية المجاورة... ولا يذكر القضية الفلسطينية. فرفضت منظمة التحرير المبادرة الأميركية، واعتبرت أن القرار ٢٤٢ «يصفّي القضية الفلسطينية...». وصدرت في سورية والعراق بيانات ومواقف لا تختلف في مضمونها عن بيان منظمة التحرير. وفي هذا الوقت وقعت أحداث الأردن (أيلول ١٩٧٠) وغادرت فصائل المقاومة الأراضي الأردنية، وتوفي الرئيس عبد الناصر، ولم يبق من مبادرة روجرز سوى وقف إطلاق النار الذي جدّد ٩٠ يومًا آخر، ثم استمر بعد ذلك.

١٧ – مشروع غولدمان (١٩٧٠): هو مجموعة من الاقتراحات تضمنتها مقالات ناحوم غولدمان، نُشرت واحدة منها في مجلة «فوراين أفيرز» الأميركية ونُشرت ست أخرى في صحيفة «هارتس» الإسرائيلية.

رأى غولدمان في المقالة الأولى، في جملة ما رآه:
– ضرورة إيجاد قوات دولية ضامنة لحدود إسرائيل.
– تأمين حلّ لمشكلة اللاجئين، بتوطينهم في الضفتين الشرقية والغربية.

أما المقالات الأخرى فقد استندت إلى قبول إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أساسًا للتسوية، وفي جملة ما طرحته:
– يجب التأكيد على وحدة مدينة القدس.
– اعتبار منح اللاجئين حرية الاختيار بين العودة أو التعويض أكثر الحلول فاعلية.

جاء مشروع غولدمان في سياق دعوته، منذ حرب ١٩٦٧، بعدم جدوى تحقيق أمن إسرائيل عن طريق القوة العسكرية وبضرورة التفاهم مع العرب. كما ارتبط مشروعه بالمناخ السياسي لعام ١٩٧٠: حرب الاستنزاف المصرية – الإسرائيلية، بروز مشروع روجرز الذي قبلته مصر وسعت إسرائيل إلى احباطه، وتزايد نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة وجديّة دعمه الدول العربية.

قوبلت أفكار غولدمان ومساعيه باستهجان من قبل الحكومة الإسرائيلية.

١٨ – مشروع لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين (١٩٧٠): «الكويكرز»، أو الأصدقاء، طائفة مسيحية بروتستانتية منتشرة في أميركا الشمالية. وهي ترفض على العموم العنف والعنصرية والظلم. وضعت لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين التابعة لهذه الطائفة مشروعًا لحلّ قضية فلسطين نشرته في ١٩٧٠ في كتيّب بعنوان «البحث عن السلام في الشرق الأوسط» وضمّنته أربع نقاط:

تركّز النقطة الأولى على التحرر النفسي والعاطفي بحيث ينتهي الخوف والكراهية بين الطرفين العربي والإسرائيلي. ولذلك ينبغي على إسرائيل الانسحاب من المناطق المحتلة، وعلى العرب أن يتقبلوها كدولة ذات سيادة.

وتشمل النقطة الثانية بذل الجهود للعمل على فصل القوات العسكرية عن طريق قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وتُبنى هذه التسوية بحسب النقطة الثالثة على أساس وجوب إنهاء جميع الأعمال الحربية، وتخلّي إسرائيل عن مطالبها بضمّ المناطق التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧، واعتراف جميع أطراف النزاع بحق العرب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وفي ما يتعلق بالقدس يتوجب على العالم أن ينشئ حقوقًا لا تُنتهك في حرية وصول اليهود بصورة دائمة إلى الحائط، ووصول المسلمين إلى قبة الصخرة، وعلى الطرفين تأمين حرية وصول المسيحيين إلى أماكنهم المقدسة. وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين فلهم الحق في العودة أو التعويض وفق قرارات الأمم المتحدة المتكررة.

وتتضمن النقطة الرابعة إبراز الحاجة إلى من يؤيد التسوية وإعادة البناء بالمساعدة المالية غير المشروطة. ويساعد في هذا المضمار مصرف شرق أوسطي ومؤسسة شرق أوسطية للموارد الإنسانية يقامان في القدس.

هاجمت إسرائيل المشروع واعتبرته دليلًا على عداء طائفة الكويكرز لليهود.

١٩ – مشروع الملك حسين (١٩٧٢): مشروع خاص بإقامة «المملكة العربية المتحدة» أعلنه الملك الأردني الحسين بن طلال يوم ١٥ آذار ١٩٧٢، وحدّد فيه النقاط التالية:
«١ – تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتسمّى بهذا الإسم.
٢ – تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:
– قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتمّ تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها (أي المملكة المقترحة).
– قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.
٣ – تكون عمّان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.
٤ – تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين».

(...) ونقاط المشروع التالية، من ٥ إلى ١٢، تحدد صلاحيات الملك والسلطتين التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية بما هو معروض في كل أشكال الدول الاتحادية تقريبًا.

أثار المشروع ضجة سياسية كبيرة. فأجمعت فصائل المقاومة، ومعها العديد من المؤسسات والهيئات والاتحادات الفلسطينية، على رفضه. وكذلك رفضته غالبية الدول العربية، والأحزاب والهيئات العربية، معلنة تأييدها للثورة الفلسطينية ولمنظمة التحرير.

٢٠ – مشروع السادات (ومشروع أميركي – سوفياتي) (١٩٧٣): اعتبر مشروعًا للحل مجمل محاولات ومبادرات وتصريحات ونداءات الرئيس المصري أنور السادات وذلك عندما بدأ السادات محاولاته في عام ١٩٧٢ لحمل أميركا على الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق تسوية سلمية. لكنه لم يجد آذانًا صاغية لدى الأميركيين الذين نصحوه باتباع «سياسة الأمر الواقع والدخول في مفاوضات ثنائية مع الحكومة الإسرائيلية». عندها بدأ الرئيس المصري يستعد مع سورية لمعركة عسكرية ضدّ إسرائيل. وفي الحرب (١٩٧٣)، وبعد عشرة أيام من القتال، أي في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣، فاجأ العالم ووجّه نداءه من «أجل السلام» من على منبر مجلس الأمة المصري. وقد طرح في ندائه شروطه لوقف القتال وتحقيق السلام مع إسرائيل. ومن بين هذه الشروط:
– انسحاب إسرائيل الكامل إلى خطوط ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ بإشراف دولي.
– عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، على أن يشترك في المؤتمر «ممثلو الشعب الفلسطيني».

وفي ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ قرّر مجلس الأمن الدولي الموافقة على مشروع سوفياتي – أميركي حول تسوية النزاع في الشرق الأوسط، وحمل القرار رقم ٣٣٨. ويقضي هذا المشروع بإجراء مفاوضات ذات العلاقة في نزاع الشرق الأوسط لإقامة سلام عادل وشامل.

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ نشرت وكالات الأنباء تصريحًا لأحد أعضاء مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن جاء فيه: «إن الولايات المتحدة تقوم حاليًا بوضع تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط على أساس إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة مقابل اعتراف عربي

بإسرائيل. ويتضمن مشروع أميركا محاولة إخراج مصر من النزاع العربي الإسرائيلي بطريقة حاسمة ونهايته عن طريق ممارسة الضغوط على إسرائيل لقبول مبدأ سيادة مصر على شبه جزيرة سيناء».

وهذا ما حصل بالفعل، وأثبتته اتفاقيتي كامب دافيد، ثم معاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية الموقّعة في ٢٦ آذار ١٩٧٩.

٢١ – مشروع إلياف (١٩٧٤): أصدر آري إلياف (راجع «إسرائيل»، ج١، ص٣٨٥) عدة كتب، منها «أرض الظبي» الذي نشره في ١٩٧٤ وضمّنه مشروعًا لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ركّز فيه على وجوب حلّ المشكلة الفلسطينية لأنها أساس الصراع، بدءًا باعتراف إسرائيل بوجود الفلسطينيين الذين «عاشوا هنا ثلاثة عشر قرنًا، ولم يكونوا عابري سبيل... وهم اليوم يعيشون بيننا وداخل حدودنا...». وفي مقابل السلام الدائم يجب أن تبادر (إسرائيل) إلى إعلان استعدادها لإعادة معظم الضفة الغربية وقسم من قطاع غزة إلى العرب الفلسطينيين...»، فيقيمون دولة تفرض قيودًا تتعلق بأمن إسرائيل، وتجريد الضفة والقطاع من السلاح لا بضمانات الاتفاق المكتوبة بل بضمانات عملية يجسّدها اشراف إسرائيل أو مراقبة مشتركة من الدولتين إلى أن ترسخ دعائم السلام النهائي وتصبح العلاقات بين الدولتين طبيعية. وبالنسبة إلى المستعمرات القائمة في الضفة يرى إلياف أن يضم بعضها نهائيًا إلى إسرائيل في ختام المفاوضات. ويتصور إلياف أن «إسرائيل والدولة العربية الجديدة (قد تكون فلسطينية – أردنية) سوف تقيمان مع الزمن سوقًا مشتركة قد تجرّان إلى المشاركة فيها دولاً أخرى عربية وغير عربية».

وحول موضوع القدس يقول إلياف إن على إسرائيل أن توضّح بعض الأمور منها: إن القدس الموحّدة هي عاصمة إسرائيل وستظل كذلك. أما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة فيمكن إيجاد شكل من أشكال «فتكنة» (أي إعطائها وضعًا شبيهًا بوضع الفاتيكان في روما)، وتحديد منطقة تتلقى خدماتها البلدية من المدينة، ولكن تحظى بنوع من الإدارة الذاتية الدينية.

٢٢ – مشروع بن طوف (١٩٧٥): مردخاي بن طوف M. Ben Tov من زعماء حزب المابام الإسرائيلي ومؤسس جريدة الحزب اليومية «عل همشمار». أما مشروعه فقد نشر خطوطه العريضة في مقالة عنوانها «استراتيجية السلام» في مجلة نيو أوتلوك عام ١٩٧٥، ويقول فيه بوجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وبسيادة مصر وسورية على هذه الأراضي، مع احتفاظ إسرائيل، في الوقت نفسه، بـ«حقها في طلب تعديل الحدود أثناء مفاوضاتها مع الطرفين».

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فجاء في المشروع أن إسرائيل «تبدي استعدادها للتباحث بشأن القضية الفلسطينية مع ممثلي الفلسطينيين المعترف بهم من قبل دولتين على الأقل من جارات إسرائيل وعلى أساس الاعتراف المتبادل بين الطرفين»، وأن تقوم إسرائيل ببحث مشروع اتفاق سلام مع الممثلين الفلسطينيين ليتمّ إبرامه بينها وبين الدولة التي يزمع الفلسطينيون إقامتها في إطار حق تقرير المصير.

٢٣ – مشروع معهد بروكينغز (١٩٧٥): هو تقرير من ٢٣ صفحة نشره هذا المعهد في واشنطن في ١٧ كانون الأول ١٩٧٥، واشترك في إعداده فريق من ١٦ اختصاصيًا أميركيًا، بينهم زبينيو بريجنسكي (أصبح مستشار الرئيس الأميركي جيمي كارتر للأمن القومي) وأعضاء متحدرين من أصل عربي (مثل نجيب حلبي وفريد خوري) إلى جانب أعضاء يهود. وتميز التقرير بقيمته النظرية وشبه الأكاديمية من حيث موضوعه الأساسي وهو «دراسة الكيفية التي يمكن للولايات المتحدة أن تساعد بها على إنجاز تسوية عملية ومنصفة وثابتة لهذا الصراع العضال»، كما جاء في مقدمته.

جاء في القسم الثالث من التقرير والمتعلق بالعناصر الأساسية للتسوية: قبول متبادل وعلاقات سليمة بين أطراف النزاع، وجوب الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين واعتراف هؤلاء بالحق ذاته لإسرائيل والأردن، كيان فلسطيني متحد طواعية مع الأردن ولكنه يمارس استقلالاً ذاتيًا واسعًا، تعويض معقول عن الأملاك المفقودة سواء للاجئين العرب من جانب إسرائيل أو لليهود الذين كانوا يقيمون في الدول العربية، اشتراك ممثلين فلسطينيين موثوقين مستعدين لقبول وجود إسرائيل طالما أن منظمة التحرير لم تعترف علنًا بحق إسرائيل في الوجود كما أن إسرائيل لم تعترف بالمنظمة ولا وافقت على إقامة دولة فلسطينية، تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بالنسبة إلى الأراضي والحدود، من الحكمة ترك أمر حلّ مشكلة القدس إلى مرحلة متأخرة من مراحل المفاوضات على أن يستجيب هذا الحلّ – كحدّ أدنى – للشروط التالية:

- أن تكون هناك ممرات حرة إلى جميع الأمكنة المقدسة. وأن يكون كل ممر منها واقعًا تحت إشراف أهل الملة صاحبة ذلك المكان المقدس.
- ألا يكون هناك حواجز تقسّم المدينة وتعيق التحرك الحر فيها.
- يمكن تحقيق ذلك تحت حكم إسرائيلي يوفّر الممرات الحرة، أو تحت سيادتين منفصلتين بحيث تقسم المدينة بين اسرائيل والدولة العربية مع تحقيق تحرك حرّ داخل المدينة، أو تحت أي شكل من الشكلين السابقين مع سلطة دولية تسود منطقة يتفق على تحديدها.

٢٤ – مشروع ساوندرز (١٩٧٥)، التطور السياسي الأميركي الأبرز إزاء القضية الفلسطينية: بيان أدلى به هارولد ساوندرز نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط وجنوبي آسيا أمام لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس الأميركي يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٥، وضمّنه توضيحًا لسياسة الحكومة الأميركية تجاه «مشكلة الفلسطينيين ومصالحهم المشروعة» التي أخذت ترد في بعض البيانات والتصريحات الرسمية. وفي ما يلي أبرز النقاط التي وردت في البيان:

١ – إن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط هو هدف رئيسي للولايات المتحدة. «وقد أكدت الحكومة الأميركية مرارًا أن المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مناقشات السلام العربي – الإسرائيلي».

٢ – «إن البعد الفلسطيني للنزاع العربي – الإسرائيلي هو قلب النزاع».

٣ – «إن حلاً نهائيًا للمشكلات الناجمة عن تقسيم فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل مع معارضة العرب لهذين الحدثين لن يكون ممكنًا إلا إذا تمّ التوصل إلى اتفاق يحدد الوضع العادل والنهائي للشعب العربي الذي يعتبر نفسه فلسطينيًا».

٤ – إن مشكلة فلسطين قد عولجت في البداية على أنها مشكلة أشخاص فقدوا ديارهم. وأما اليوم فإننا نعترف بأن هناك بالإضافة إلى تلبية الحاجات الإنسانية والمطالب الشخصية الشرعية للاجئين حقيقة أخرى يجب أن نأخذها في الحسبان، وهي أن عددًا كبيرًا من الملايين الثلاثة الذين يسمّون أنفسهم فلسطينيين معتبرون اليوم جماعة لها هويتها كشعب يرغب في أن يكون له صوت في تقرير وضعه السياسي. ويشكل الفلسطينيون مجتمعين «عاملاً سياسيًا يجب التعامل معه إذا كان السلام سيحلّ بين إسرائيل وجيرانها».

٥ – «هناك مقولة في العالم العربي تُسمع كثيرًا بأنه لن يكون هناك سلام حتى تلبّى حقوق الفلسطينيين. ولكن ليس هناك تعريف أو تحديد متفق عليه لما يعنيه ذلك. وهناك وجهات نظر مختلفة حول ماهية المطالب المشروعة للفلسطينيين».

(ويورد ساوندرز بعد ذلك بعض وجهات النظر لدى أهم فصائل المقاومة الفلسطينية حول «المطالب المشروعة للفلسطينيين»، ورأى أن بعض القادة العرب يوضحون «أن تعريف المصالح الفلسطينية متروك للشعب الفلسطيني نفسه ليقرره...»).

٦ – «إن الأمر المطلوب كخطوة أولى هو تحرك دبلوماسي يساعد على تقديم تحديد معقول للمصالح الفلسطينية، الأمر الذي يمكن أن تبدأ منه وعلى أساسه المفاوضات حول حلّ الجوانب الفلسطينية من المشكلة...»، وتأسيس إطار لإيجاد أساس مشترك للمفاوضات يمكن أن يقبله الفلسطينيون والإسرائيليون. والوصول إلى ذلك ممكن بقبول مشترك لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

إن أبرز ما في هذه الوثيقة الرسمية من جانب وزارة الخارجية الأميركية في مجال رصد تطور مواقف الحكومات الأميركية المتعاقبة من قضية فلسطين هو إظهار الاستعداد المبدئي للاعتراف بالطابع السياسي

لهذه القضية، وبأن البعد الفلسطيني للنزاع إنما هو قلب النزاع، وبأن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يعالجان الناحية السياسية من القضية.

وهذا التطور البادي في بيان ساوندرز ورد أيضًا في بيان وزارة الخارجية الأميركية إثر المناقشة التي أجراها مجلس الأمن من ١٢ إلى ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦. فقد أصدرت الوزارة بيانًا أشارت فيه إلى اهتمامها بتلك «النواحي من قضية الشرق الأوسط التي تتعلق بصورة خاصة بالشعب الفلسطيني ومستقبله... فلقد كانت قضية فلسطين لعدة سنوات خلت تعتبر قضية لاجئين، وأما اليوم فثمة إجماع في الرأي بأن هذه ناحية واحدة فقط من القضية الكبرى».

٢٥ – مشروع كوهين (١٩٧٦): أهرون كوهين مستشرق إسرائيلي وأستاذ جامعي وكاتب ينتمي إلى جانب المابام. نشر في ١٩٦٤ كتابه «إسرائيل والعالم العربي» بالعبرية، وفي ١٩٧٦ ظهرت في بوسطن بالولايات المتحدة طبعة جديدة من الكتاب منقّحة ومعدّلة.

يرى كوهين إن الفلسطينيين هم الأصل في حلّ الصراع، وهم مفتاحه. فبدون الاعتراف بالشعب العربي الفلسطيني ككيان قومي له الحق في تقرير مصيره في القسم الخاص به من «الوطن المشترك» تواجه إسرائيل احتمالين: أن تضيف إليها نحو ٤٠٪ من الرعايا العرب، مع إعطائهم حقوقًا مدنية وإنكار حقوقهم الوطنية وهويتهم القومية الأساسية، أو أن تزيد نسبة تمثيل العرب في الكنيست، وعلى هذا الأساس تصبح الأغلبية اليهودية في عام ١٩٩٠ في خطر على ضوء نقص الهجرة اليهودية وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية عند العرب. والطريق الصحيحة العادلة والمنطقية للخروج من هذه المشكلات المعقدة هي – في رأيه – الاعتراف المتبادل بين دولة إسرائيل بحدودها التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧ (وإن كان هذا لا يعني استبعاد تعديلات طفيفة في الحدود يتفق عليها) والشعب العربي الفلسطيني. ويجب ألّا تُستثنى أي مشكلة من المفاوضات، سواء مشكلة القدس أو مشكلة قطاع غزة أو مشكلة اللاجئين.

ونوع نظام الحكم بالنسبة إلى الفلسطينيين أمر يجب أن يقرره الشعب الفلسطيني بعد التوصل إلى معاهدة سلام وجلاء القوات الإسرائيلية عن المناطق المحتلة. والفلسطينيون، المقيمون منهم واللاجئون، هم الذين يقررون أتُقام دولتهم على جانبي الأردن أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعليهم أن يقرروا طبيعة علاقة الدولة الفلسطينية الجديدة بشرقي الأردن أو إسرائيل أو بهما معًا.

وقد أثبتت حربا ١٩٦٧ و١٩٧٣ ان العرب لا يستطيعون تدمير اسرائيل، وان اسرائيل لا تستطيع فرض سلام على العرب بالقوة. وإذن لا بد من سلام لا غالب فيه ولا مغلوب.

والميزة الحقيقية والواضحة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، كما يرى كوهين، هي ان على اسرائيل أن تعيد المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ إلى العرب، وأن على هؤلاء أن يعترفوا بسيادة اسرائيل ووحدة أراضيها وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها من دون تهديات أو أعمال قوة.

إن محاولة إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء وفرض إقامة دولة عربية – يهودية في «الوطن المشترك» وهي الفكرة الرائجة بين الفلسطينيين، لا حظّ لها في التحقيق. فاليهود الذين دفعوا ثمنًا غاليًا لاستقلالهم وسيادتهم السياسية لا يمكن أن يقبلوا بما هو دونها من حيث الوضوح والضمان. وربّما تنشأ مع مرّ الزمن، وعندما تزول مخاوف الشعبين وتندمل جروحهما، أشكال سياسية جديدة. وأما في المرحلة الراهنة فقد أدت التطورات إلى إيجاد شعبين يملكان خيارًا واحدًا هو الاعتراف المشترك بأن هذه البلاد (فلسطين على ضفتي نهر الأردن) بلاد يعيش فيها شعبان، بالحق لا بالإكراه، وأن لهما كليهما الحقوق الواضحة التي لا لبس فيها، والمطالب الحيوية والعادلة، والتطلعات القومية المشروعة التي يجب التوفيق بينها. وبدون ذلك سيستمر صراع لا رحمة فيه ولا نهاية له سوى الخراب والدمار للشعبين.

٢٦ – مشروع بيغن (١٩٧٧): في ٢٥ كانون الأول ١٩٧٧ التقى السادات رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن في مدينة الاسماعيلية. وفي هذا اللقاء تمّ رسميًا طرح مشروع بيغن للتسوية الذي أعلنه بيغن في ما بعد رسميًا أمام الكنيست في ٢٨ كانون الأول ١٩٧٧. وقد شكل هذا المشروع في الواقع أهم ما

جاء في اتفاقيتي كامب دافيد وينقسم إلى جزئين: الأول يتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل الثاني قواعد التسوية مع مصر.

ويقترح المشروع في جزئه الأول «تشكيل حكم ذاتي إداري لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة يشترك فيه العرب على الأسس التالية:

١ – إلغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٢ – إقامة حكم ذاتي إداري فيها للسكان العرب بواسطة المقيمين ومن أجلهم.

٣ – انتخاب سكان تلك المناطق مجلسًا إداريًا من ١١ عضوًا يعمل بموجب المبادئ المحددة في هذه الوثيقة».

ثم يحدد هذا الجزء من المشروع القواعد المنظمة لعمليات الانتخاب والترشيح بالإضافة إلى اختصاصات المجلس الإداري التي لا تتعدى في مجملها الاختصاصات التقليدية للمجالس البلدية، بينما يعهد بشؤون الأمن والنظام العام إلى السلطات الاسرائيلية. كما تنص المقترحات على منح سكان الضفة الغربية وغزة حق الاختيار بين الجنسيتين الاسرائيلية والأردنية وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات سياسية ومدنية، ولا سيّما حق الاسرائيليين في امتلاك أراض في تلك المناطق مقابل منح الحق نفسه للعرب الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية بالنسبة إلى اسرائيل. وأخيرًا تنص مقترحات بيغن على تمسّك اسرائيل بسيادتها على «يهودا والسامرة» وغزة وتطالب «إدراكًا منها لوجود مطالب أخرى» – على حد تعبيرها – بإبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

وبالنسبة إلى القدس تنص وثيقة بيغن على انه «فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يُعدّ ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم».

أما الجزء الثاني من مشروع بيغن فقد تناول أُسس التسوية مع مصر.

٢٧ – مشروع كامب دافيد (١٩٧٨): وهو أساسًا اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل والموقّعة في مؤتمر قمة ثلاثية ضمّت الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس الأميركي جيمي كارتر في كامب دافيد (الولايات المتحدة) واستمرّت ١٣ يومًا ٥–١٨ أيلول ١٩٧٨. الرئيس الأميركي وقّع على الاتفاقية كراعٍ لها وشاهد.

الجانب الفلسطيني (وهو الذي أمكن اعتباره مشروع حل) ورد تحت عنوان اتفاقية «إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط». أما الجانب المصري – الاسرائيلي (وهو الذي أبرم) فقد ورد تحت عنوان اتفاقية «إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل».

تشير الاتفاقية الأولى (السلام في الشرق الأوسط، ومحورها القضية الفلسطينية والفلسطينيون) إلى أنه ينبغي «أن تشترك مصر واسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها». ومن ثم حددت الاتفاقية ثلاث مراحل «لتحقيق هذا الغرض»: في المرحلة الأولى تتفق كل من مصر واسرائيل على أن تكون هناك ترتيبات انتقالية تراعي الظروف الأمنية من أجل نقل سلمي ومنظم للسلطة في الضفة الغربية وغزة خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات، يتم خلالها توفير حكم ذاتي للسكان في هاتين المنطقتين، على أن تدعى الحكومة الأردنية للانضمام إلى مباحثات السلام لمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية على أساس هذا الإطار. وفي المرحلة الثانية تتفق مصر واسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الممكن أن يضم وفدا مصر والأردن بعض الممثلين عن الضفة الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين طبقًا لما يتفق عليه بين الأطراف المعنية.

في المرحلة الثالثة، وهي الفترة الانتقالية الممتدة على خمس سنوات والتي تبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة، تجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة وعلاقاتهما مع «جيرانهما» وإبرام معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، على أن تدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن والممثلين المنتمين إلى سكان الضفة وغزة.

وتشير الاتفاقية إلى أن المفاوضات هي التي ستقرر «موضع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية». كما نصّت الاتفاقية على بعض الشروط الأمنية التي يجب توافرها من أجل ضمان أمن اسرائيل، بما فيها قيام سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قادرة من الشرطة المحلية تجنّد من سكان الضفة والقطاع وتكون على اتصال مستمر بالضبّاط الاسرائيليين والأردنيين والمصريين، وكذلك قيام دوريات مشتركة اسرائيلية – أردنية لحفظ الأمن، والسماح للقوات الاسرائيلية بالبقاء في مراكز ومواقع محدّدة في الضفة وغزة.

وبالنسبة إلى السكان العرب الذين طردوا أو غادروا الضفة وغزة لسبب أو آخر بعد حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، فقد أشارت الاتفاقية إلى قيام لجنة مكوّنة من ممثلين عن اسرائيل والأردن ومصر وسلطة الحكم الذاتي تعقد جلسات دورية مستمرة لكي تقرر بالاتفاق مدى السماح بعودة هؤلاء السكان شريطة مراعاة «الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب». كما ذكرت الاتفاقية ان اسرائيل ومصر سيعملان معًا وبالتعاون مع الأطراف الأخرى المهتمة من أجل وضع إجراءات متفق عليها لحل مشكلة اللاجئين بشكل عاجل.

٢٨ – مشروع فهد بن عبد العزيز (١٩٨١): راجع «العربية السعودية، المملكة»، ج١٢، ص٣٣٢.

٢٩ – مشروع بريجنيف (١٩٨٢): مبادئ ستة تضمنها خطاب الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في ٢٥ أيلول ١٩٨٢، وكان الاجتياح الاسرائيلي للبنان مستمرًا، وبعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت، وبعد نحو أسبوعين من إعلان الرئيس الأميركي رونالد ريغان مشروعه للسلام في الشرق الأوسط وبعد نحو أسبوع من انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر. وهذه المبادئ:

١ – تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين عن طريق العدوان.

٢ – وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به عمليًا في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة.

٣ – إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب والذي ينبغي أن يصبح جزءًا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

٤ – وجوب تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين.

٥ – وجوب إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية واسرائيل. ويعني هذا «أن على جميع الأطراف المشاركة في النزاع، ومنها اسرائيل والدولة الفلسطينية، أن تلتزم بالاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي بعضها بعضًا، وبحلّ النزاعات الناشئة بينها بوسائل سلمية، وعن طريق المفاوضات».

٦ – وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية.

رحّبت بعض الحكومات العربية بالمشروع السوفياتي، ورفضته الحكومة الاسرائيلية.

٣٠ – مشروع ريغان (١٩٨٢): ورد في خطاب الرئيس الأميركي رونالد ريغان يوم ١ أيلول ١٩٨٢، وأطلق عليه عنوانًا هو: «مبادرة سلام أميركية لشعوب الشرق الأوسط».

وجاء خطابه هذا إثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت إلى تونس. وقد رأى ريغان في ذلك حدثًا مهمًا حتى انه بدأ الجملة الأولى من خطابه بقوله: «إن هذا اليوم يدعونا جميعًا إلى الفخر لأنه سجّل نهاية جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت بنجاح». ثم انتقل إلى القول بأن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير لم تقض على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حلّ عادل لمطالبه، وبأن جوهر المشكلة يقوم على «التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لاسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين». وان البحث عن الطريقة لتحقيق هذا التوفيق لا يمكن أن يتم إلا في لقاء الأطراف المعنية حول طاولة المفاوضات، وأن «اتفاقيات كامب دافيد لا تزال تشكل أساس سياستنا». واقترح سبعة مبادئ يُبنى عليها الحل، وهي:

١ – الأمن الذي تتطلع إليه اسرائيل «لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقي».

٢ – التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني «مرتبطة ارتباطًا لا ينفصم بحق اسرائيل في مستقبل آمن».

٣ – اسرائيل «حقيقة واقعة» و«راسخة وشرعية داخل المجتمع الدولي»، وعلى الدول العربية أن تقبل هذه الحقيقة.

٤ – «إن السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة».

٥ – لاسرائيل «حق في الوجود وراء حدود آمنة يمكن الدفاع عنها».

٦ – لا عودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. فقد «كان عرض أرض اسرائيل عند إحدى النقاط لا يتعدى عشرة أميال في حدود ما قبل العام ١٩٦٧. وكانت أكثرية سكان اسرائيل تعيش على مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية. إنني لن أطلب من اسرائيل أن تعيش كما كانت آنذاك مرة أخرى».

٧ – إن قضية الفلسطينيين «أكثر من مسألة لاجئين».

استنادًا إلى هذه المبادئ رسم ريغان إطارًا تنفيذيًا لبلوغ الحل المنشود عبر الخطوات الثماني التالية:

١ – إقامة حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يديرون فيه شؤونهم الخاصة. ويستمر هذا الحكم مدة خمس سنوات تبدأ «بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي» تهدف إلى «إثبات ان الفلسطينيين قادرون على حكم أنفسهم، وان مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديدًا لأمن اسرائيل».

٢ – تجميد إقامة المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال السنوات الخمس لأن هذا التجميد «يمكنه أكثر من أي إجراء آخر أن يوجد الثقة» بين العرب والاسرائيليين.

٣ – «لا يمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة في هاتين المنطقتين (أي في الضفة الغربية وقطاع غزة)، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة اسرائيل سيادتها أو سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تؤيد ضمهما أن السيطرة الكاملة عليهما من جانب اسرائيل».

٤ – إن الولايات المتحدة ترى «في حزم أن حكمًا ذاتيًا من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطًا بالأردن يوفّر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت».

٥ – «إن النزاع العربي – الاسرائيلي يجب أن يحلّ بمفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام. وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يدخل بالتالي بكل جوانبه في اتفاقية كامب دافيد». وترى الولايات المتحدة «انه في مقابل إحلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب في القرار ٢٤٢ على كل الجبهات، وفيها الضفة الغربية وقطاع غزة».

٦ – «عندما يجري التفاوض بين الأردن واسرائيل بشأن مسألة الحدود فإن رأينا في حجم الأراضي التي يجب أن يطلب من اسرائيل التخلي عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات، وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل».

٧ – بقاء مدينة القدس «غير مجزّأة، إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض».

٨ – سوف تعارض الولايات المتحدة «أي اقتراح من أي طرف، وفي أي مرحلة من مراحل عملية التفاوض، من شأنه أن يهدد أمن اسرائيل. فالتزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل التزام راسخ».

المواقف العربية إزاء هذا المشروع تركتها الحكومات العربية لمؤتمر القمة العربي الثاني عشر (٦–٩ أيلول ١٩٨٢). وجاء الموقف الاسرائيلي رافضًا له (راجع: مشاريع حلول اسرائيلية خاصة باللاجئين الفلسطينيين في آخر باب «اللاجئون الفلسطينيون»).

الانتفاضة و «حماس»

تمهيد: انتفاضة يوم الأرض (١٩٧٦) وما تلاها من محبطات: في ٣٠ آذار ١٩٧٦ فجّر فلسطينيو اسرائيل العرب (الفلسطينيون الذين بقوا في الأراضي المحتلة بعد قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨) انتفاضة وطنية عارمة على شكل إضراب شامل ومظاهرات شعبية في جميع القرى والمدن والتجمعات العربية في اسرائيل احتجاجًا على العسف الصهيوني وسياسة التمييز العنصري ضدهم ومصادرة أراضيهم. والسبب المباشر لهذه الانتفاضة ان السلطات الاسرائيلية كانت قد أقدمت، قبل شهر واحد (أي في ٢٩ شباط ١٩٧٦) على مصادرة نحو ٢١ ألف دونم من أراضي عدد من القرى العربية في الجليل الأوسط منها: عرابة، سخنين، دير حنا، عرب السواعد وغيرها، لتخصيصها لإقامة المزيد من المستعمرات الصهيونية في نطاق مخطط تهويد الجليل ومحاولة إفراغه من سكانه العرب الذين يشكلون نحو نصف مجموع سكانه.

وقد جاءت أحداث يوم الأرض تتويجًا لتحركات تكثفت بشكل خاص في الشهور التسعة التي سبقت ذلك اليوم. ففي ٢٩ تموز ١٩٧٥، عقد اجتماع في حيفا حضره مبادرون لتنظيم حملة الاحتجاج على مصادرة الأراضي العربية بعد أن أعلنت السلطات عزمها على مصادرة ٢١ ألف دونم من أراضي نحو ١٢ قرية عربية. وقد ضم الاجتماع عددًا من رؤساء المجالس المحلية العربية وشخصيات وطنية مختلفة من محامين وأطباء ومثقفين ورجال دين وفلّاحين. وتقرر في هذا الاجتماع تشكيل لجنة للدفاع عن الأراضي العربية. وقد دعت هذه اللجنة إلى عقد اجتماع شعبي موسّع في الناصرة في ١٥ آب ١٩٧٥ وتقرر فيه الدعوة إلى مؤتمر شعبي عام للمطالبة بوقف مصادرة الأراضي. وكان المؤتمر الشعبي العام الذي عقد في الناصرة في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٥ أكبر مؤتمر شعبي يعقده عرب اسرائيل منذ قيامها حتى ذلك الحين. وفي هذا المؤتمر تقرر إعلان الإضراب العام وتنظيم مظاهرات أمام الكنيست الاسرائيلي إذا لم تتراجع الحكومة الاسرائيلية عن مخططات مصادرة الأراضي العربية.

ولم تتراجع الحكومة الاسرائيلية، ونفّذ العرب إضرابهم في ٣٠ آذار ١٩٧٦، وشمل مدن وقرى الجليل والمثلث العربية شمولًا تامًا، بما فيها القرى التي عارض رؤساء مجالسها المحلية الإضراب مثل الطيبة والطيرة في المثلث، وتمرة في الجليل. وبلغت حصيلة أحداث يوم الأرض ستة قتلة و٤٩ جريحًا ونحو ٣٠٠ معتقل من العرب، وجرح من الاسرائيليين ٢٠ شرطيًا.

(استمرّ «يوم الأرض»، ٣٠ آذار، ذكرى سنوية حتى اليوم -١٩٩٩- يحييها فلسطينيو الأرض المحتلة بالاحتجاجات والمسيرات والتظاهرات والإضرابات ورفع العرائض بالمطالب، وكان يتخللها في أغلب الأحيان أعمال عنف يذهب ضحيتها قتلى وجرحى).

لكن في أعقاب هذه الانتفاضة بدأت سلسلة من التراجعات والهزائم الفلسطينية والعربية. فكان المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط والمنعقد في جنيف على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨ وبمشاركة أميركية وسوفياتية وحضور مصر والأردن واسرائيل وغياب سورية ولبنان وعدم دعوة منظمة التحرير أصلًا، كان يعلن عن إخفاقه، ولم يتوصل إلا إلى نتيجة واحدة هي إنشاء لجنة عمل عسكرية لمناقشة موضوع الفصل بين القوات على جبهة سيناء.

ورغم استمرار الجهود الإقليمية والدولية لعقد المؤتمر الدولي، ورغم صدور البيان الأميركي - السوفياتي المشترك (تشرين الأول ١٩٧٧) والداعي إلى المفاوضات في إطار المؤتمر الدولي (مؤتمر جنيف) الذي يجب أن يشترك فيه ممثلو الأطراف المباشرة في الصراع العربي - الاسرائيلي بما في ذلك الشعب الفلسطيني، فإن نشاط الدبلوماسية السرية الذي اشتركت فيه دول عدة، على رأسها الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، كان يتجه نحو هدف مختلف يقوم على إنجاز تسويات ثنائية جزئية بين اسرائيل والدول العربية، بدأت بالمفاوضات المصرية - الاسرائيلية التي توصلت عبر اتفاقية كامب دافيد إلى توقيع «معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية» (٢٦ آذار ١٩٧٩) لتكون إطارًا قانونيًا وسياسيًا للتسوية السلمية بين مصر واسرائيل، دون أن تتقدم هذه التسوية على باقي الجبهات العربية، لا بل انها تعثرت، وازدادت معها الخلافات العربية التي

قطفت اسرائيل ثمارها في مجالات عدة، خاصة من بوابة الساحة اللبنانية وغزوها لبنان خلال صيف ١٩٨٢ والنتائج التي ترتبت على ذلك، وهي نتائج كارثية من حيث جدوى ما تبقى من طاقات للصمود ومقاومة الضغوط لدى الفلسطينيين والعرب.

وزاد من هذا التراجع العربي والفلسطيني، إلى حدّ الإحباط، أن العالم بدأ ينشغل، منذ أوائل الثمانينات، بقضية كبرى أخرى هي حرب شقيق عربي كبير مشهودة له قوته العسكرية والاقتصادية وصلابته العقائدية والسياسية (العراق) مع صديق كبير قوي هو الآخر ومشهود له التزامه بالقضية الفلسطينية وخاصة قضية القدس (ايران بنظامها الجديد، «الجمهورية الإسلامية»)، بحيث جاء تقاتل أكبر شقيق وأقرب صديق ضربة موجعة جدًا للقضية الفلسطينية وهزيمة استراتيجية وتاريخية لها.

أضف إلى ذلك ان هزيمة أخرى من هذا النوع من الهزائم الكبرى التي حلّت بالقضية الفلسطينية بدأت منذ أواسط الثمانينات مع تحييد (وبعد خمس سنوات انهيار) صديق بعيد ولكنه الأكبر حجمًا وقوةً والقطب العالمي الثاني (الاتحاد السوفياتي) بعد سنوات طويلة من نصرته ودعمه للقضية الفلسطينية والقضايا العربية.

وفوق كل ذلك ان الرصد المقارن لمدى الاهتمام الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية يثبت تراجعًا ملموسًا في الثمانينات مترافقًا مع تقدم في الاهتمامات القطرية من جهة، والنزاعات الإقليمية من جهة أخرى. فبرز نتيجة كل ذلك اتجاه سياسي فلسطيني يدعو إلى الدخول في عملية التسوية المترافقة مع استئناف جهود دولية، غربية وبزعامة أميركية على وجه الخصوص، لعقد مؤتمر دولي من أجل إنجاز التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي وللقضية الفلسطينية.

الانتفاضة الوطنية الكبرى (١٩٨٧): في إطار هذه الظروف الدولية والعربية، وحتى الداخلية الفلسطينية (خلافات بين فصائل المقاومة)، وعند الحد الذي بلغته هذه الظروف في أواخر الثمانينات، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (بدأت في كانون الأول ١٩٨٧). ذلك ان قرار



إحدى لوحات ناجي العلي عن «انتفاضة الحجارة».



طفل يرمي حجرًا في اتجاه جنود اسرائيليين (٧ كانون الثاني ١٩٩٤).

الدخول في التسوية السلمية يستوجب حركة على الأرض تعوّض عن مسلسل الهزائم وتدعم المفاوض الفلسطيني الذي بات طرفًا مستفردًا يتلقى الضغوط من كل جهة. والحقيقة أن المراقب لأحداث الانتفاضة، خاصة في أيامها الأولى، لاحظ أن في الأفق (أو في التحليل) ما يشير إلى أنه كان هناك نوع من خيط جامع، أو توقع، أو قبول، أو تشجيع أو حتى دعم غربي (أميركي وأوروبي) للمنتفضين الفلسطينيين. وقد شهدت على ذلك التغطية الإعلامية الغربية اليومية لأحداث الانتفاضة. تلك التغطية، والتعليقات عليها خصوصًا، التي بدت مؤيدة بوضوح للانتفاضة. ومن تفسيرات هذا الأمر أن رفض اسرائيل المتعنت لمختلف مشاريع الحلول المقدمة بلغ حدًّا ما عاد بمقدور الدول الحليفة لها أن تتحمله أو تتحمل تبعاته على مصالحها في المنطقة.

أسباب الانتفاضة: تنطلق هذه الانتفاضة، التي برزت إلى الوجود في كانون الأول ١٩٨٧ وامتدت إلى سنوات طويلة (حتى ١٩٩٤)، من عوامل عديدة، بعضها طويل الأمد ويعود إلى تاريخ القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها، وبعضها مباشر. وعلى رأس العوامل المباشرة:

– إحباط شديد حيال ممارسات الاحتلال الاسرائيلي إزاء سكان الضفة على وجه الخصوص: تمييز وحرمان من أي وضع قانوني مدني، ومضايقات بوليسية وإدارية مستمرة.

– نمو إحساس بالإحباط حيال ما بدا لهم أنه التخلي وعدم الاكتراث الصادران عن المجتمع الدولي، سواء العربي أو العالمي.

– خوف راسخ ومتزايد عن ازدياد المستعمرات الاسرائيلية في الضفة: استولت اسرائيل بشتى الوسائل على ٥٢٪ تقريبًا من أراضي الضفة منذ ١٩٦٧. وكذلك خوف من أن اسرائيل تخطط لطرد الفلسطينيين من الضفة، وثمة كلام كان يتنامى في هذا الموضوع ليس فقط على لسان المتطرفين اليهود (وكان أبرز زعمائهم مائير كاهانا) بل أيضًا على لسان نائب وزير الدفاع (خاصة في أواسط ١٩٨٧).

– الوضع اليائس للغاية، خاصة في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، واكتظاظها بالسكان، وهي إحدى أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان على وجه الأرض.

– التوترات الاجتماعية الداخلية الناجمة عن الاحتلال المتواصل، بما في ذلك: «الخلافات بين الأجيال في شأن مزايا ومخاطر المقاومة السياسية والإرهاب؛ التوتر بين من اختار التكيّف إزاء المقاومة، ومن لم يختر ذلك؛ التوتر بين فلسطينيي الخارج من أصحاب الآراء المثالية أو غير الواقعية حيال مسألة مقاومة الاحتلال، وبين سكان الأراضي المحتلة الذين يقع عليهم عبء الحقائق اليومية المتصلة بالصمود في مكانهم؛ التوتّر بين من استفاد من الاحتلال وبين من لم يستفد، بين من اختاروا الانتقال اليومي إلى اسرائيل للعمل برواتب أفضل لمصلحة عائلاتهم وبين من يرفض مثل هذا الخيار، بين العمّال الفلسطينيين والعمّال الاسرائيلين في أماكن العمل في اسرائيل؛ التوترات الناجمة عن التمييز الخفي ضد العرب والذي يوجد على المستويات كافة؛ الاختلاف بالرأي بين اليمين واليسار في صفوف الفلسطينيين أنفسهم» (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد الأول، شتاء ١٩٩٠، ص٢٩٣، مقطع من ترجمة عربية لتقرير مؤسسة راند).

اتساع الانتفاضة وتعاظمها: اعتقد العالم، بما فيه الحكومات والشعوب العربية وحتى قيادات المقاومة الفلسطينية والفلسطينيون خارج فلسطين، أن تحركات الأيام الأولى من كانون الأول ١٩٨٧ وبعض المظاهرات المتفرقة في الضفة وقطاع غزة وفي حدود أقل نسبيًا في بلدات وقرى الجليل العربية إنما كانت تجيء في سياق تحركات عرب ١٩٤٨ (عرب اسرائيل) وعرب ١٩٦٧ (عرب الضفة والقطاع اللتين احتلتهما اسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧) احتجاجًا على مصادرة أراضيهم وضد التمييز العنصري الصهيوني الموجّه ضدهم، ولو كانت هذه التحركات قد عرفت بعض الزخم التصاعدي في ١٩٨٧، نذكر منها إضراب عرب فلسطين في ٢٤ حزيران ١٩٨٧ الشامل تحت شعار «يوم المساواة» ومطالبتهم بتنفيذ القرارات الدولية التي تصون حقوقهم المدنية والوطنية.

لكن هذه التحركات والمظاهرات المتفرقة بدأت تصبح موصولة وشاملة ومنظمة ويومية، واتخذت اسم

ضمّد جرحه وعاد لتوّه إلى الشارع في مدينة الخليل حاملًا حجارته.

«الانتفاضة الوطنية الكبرى» منذ أواسط كانون الأول ١٩٨٧. ففي ١٨ كانون الأول ١٩٨٧ عقد ممثلو عرب فلسطين اجتماعًا موسعًا في مدينة شفا عمرو قرّروا فيه إعلان الإضراب العام والشامل بعد ثلاثة أيام. فكان يوم ٢١ كانون الأول ١٩٨٧ «يوم السلام»، يوم الإضراب العام داخل ما يسمّى «الخط الأخضر» (إسم أطلقه الاسرائيليون على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٩٤٨ والذي جرى تجاوزه في حرب ١٩٦٧) وخارجه حيث التحم الفلسطينيون، ورفعوا الشعارات نفسها في القدس وغزة ونابلس والخليل والنقب والجليل والمثلث. وانطلقت تكبيرات المساجد وقرعت أجراس الكنائس في فلسطين، ونُظّمت التظاهرات والمسيرات المؤيدة للانتفاضة وخاصة في مدينتي اللد ويافا. وبعد شهر واحد شارك ٥٠ ألف متظاهر في النقب الجليل والكرمل في تظاهرة الناصرة رافعين شعارهم الوطني: «ألف تحية لكفاح شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة». ثم شملت التظاهرات بلدات أم الفحم، وشفا عمرو، والطيبة، داخل اسرائيل. وأخذ عرب فلسطين يشكّلون لجانًا شعبية لجمع التبرعات، ونجحوا في تشكيل قيادة لتنظيم تحركهم عرفت باسم «اللجنة القطرية لرؤساء البلديات والمجالس المحلية العربية».

جرّدت السلطات الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة ضد العرب. وطالب عدد من المسؤولين الاسرائيليين بإعادة فرض الحكم العسكري على الجليل والنقب والمثلث. وساد الخوف أوساط الصهيونيين من تحرّك العرب داخل الخط الأخضر، وحذّر عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا آرنون سوفر من احتمالات المستقبل، واعتبر ان «هدف تهويد الجليل بقي مهمة لم تتحقق حتى الآن، وان المستقبل لا يبدو مضمونًا، وان السلطات الاسرائيلية لم تعطِ الانتباه الخاص للسكان العرب الذين عزّزوا وجودهم في الجليل».

وفشلت السلطات الاسرائيلية بزرع الخلافات بين المسلمين والمسيحيين، وبرزت الوحدة الوطنية قوية راسخة في ظل الانتفاضة، وتجلت في صعود دور المسجد والكنيسة معًا. فالمسيرات الشعبية كانت تنطلق منهما يومي الجمعة والأحد. ولطالما جرت المواجهات مع الجنود الاسرائيليين في ساحات المساجد والكنائس، وخاصة في ساحة المسجد الأقصى وأمام كنيسة القيامة في القدس.

اعتداء على البطريرك ومجزرة المسجد الأقصى (١٩٩٠): في نيسان ١٩٩٠، والانتفاضة مستمرة بصورة يومية منذ انطلاقتها في كانون الأول ١٩٨٧، اعتدت الشرطة الاسرائيلية على البطريرك الأرثوذكسي

ديودوروس الأول بينما كان يتقدم مسيرة شعبية وإلى جانبه مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي احتجاجًا على إقدام ١٥٠ يهوديًا متطرفًا على احتلال بيت الضيافة التابع للبطريركية الأرثوذكسية (اليونانية) والمعروف بـ«فندق مار يوحنا». وقد أدّى احتلال الفندق إلى وقوع مصادمات بين المقدسيين وبضمنهم رجال الدين المسيحي من مختلف الطوائف من جهة، والمستوطنين والشرطة وحرس الحدود الاسرائيليين من جهة أخرى. فتقرر إغلاق المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وجميع الأماكن المقدسة في فلسطين لمدة ٢٤ ساعة احتجاجًا على مصادرة المبنى. ودان الفاتيكان، ودول العالم، هذا الحادث.

وبعد ستة شهور، أي في ٨ تشرين الأول ١٩٩٠، ارتكب الجنود الاسرائيليون مجزرة في المسجد الأقصى حين أطلقوا النار على المصلين في محاولة لمنعهم من دخول المسجد. فسقط ٢٢ قتيلا ومئات الجرحى من الفلسطينيين. وتوترت الأجواء داخل القدس وامتدّ التوتر ليشمل التجمعات العربية كافة في فلسطين، وجرت مواجهات حادة بالسلاح الأبيض في قطاع غزة، ما دفع مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد وإدانة مجزرة المسجد الأقصى، واتخاذه قرارًا يقضي بإيفاد بعثة دولية إلى فلسطين، رفضت اسرائيل استقبالها، وبقيت آثار المجزرة شاخصة على جدران المسجد الأقصى.

خصائص الانتفاضة التنظيمية: يجمل الدكتور عدنان السيد حسين هذه الخصائص في خمس هي: الهيكلية القيادية، الطابع الجماهيري، الطابع المؤسسي، وسائل المواجهة وظاهرة الاستشهاد (في كتابه «الانتفاضة وتقرير المصير»، دار النفائس، ط١، ١٩٩٢، ص٩٤–١٠٥).

١ – الهيكلية القيادية: تشكلت قيادة الانتفاضة في الشهر الأول لانطلاقتها وعُرفت باسم «القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة» (قاوم). وهي قيادة سرية وشابة ومجربة وعاش أعضاؤها معظم حياتهم فوق أرضهم، ونسقوا منذ البداية مع منظمات المقاومة الفلسطينية، وبشكل خاص مع فتح والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية. واستندت القيادة «قاوم» إلى لجان شعبية ضاربة وأخرى لتوفير الدعم وإمكانيات الصمود، وتشكلت هذه اللجان بصورة هرمية بدءًا من لجان الأحياء والشوارع إلى اللجان المحلية ثم الاقليمية ثم اللجنة القطرية وهي في أعلى الهرم.

البيانات الصادرة عن «قاوم» كانت تقود الانتفاضة وتحدّد نشاطاتها اليومية وتصل بين القيادة وجماهير الانتفاضة عبر اللجان الشعبية. وكانت هذه البيانات، رغم خلافات كثيرة بين بعض فصائل المقاومة والانتفاضة، مجمعة على بدء النص بالبسملة وتنتهي بعبارة «عاشت فلسطين حرة عربية».

جنديان إسرائيليان يجرجران طفلًا فلسطينيًا.

٢ – الطابع الجماهيري: جميع الفلسطينيين شاركوا في الانتفاضة عبر لجانها، ولم يتوقفوا عند اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها. وفي قلب المشاركين الفعليين كان جيل الشباب والفتيان الذين ولدوا بعد حرب ١٩٦٧ (٥٥٪ من كل الفلسطينيين في المناطق المحتلة ولدوا بعد حرب ١٩٦٧، وهم لا يعرفون الأردن، وأكثر من ٤٠٪ يرتادون المدارس والجامعات).

وبرز دور المرأة الفلسطينية، وانخرط الآلاف منهن في اتحادات المرأة الفلسطينية، ونزلن إلى الشوارع يجمعن الحجارة للشبّان والفتيان، وشاركن في الأعمال المهنية والزراعية لتعزيز الصمود الاجتماعي. وحتى الأطفال، فقد كانت الشوارع والطرقات والزواريب وأسطح المنازل والبنايات تعج بهم يتفرجون على الجنود الاسرائيليين وآلياتهم ويدعمون ما أمكنهم وبالإمدادات من الحجارة، أشقاءهم الفتيان والفتيات، وانحصرت أحاديثهم بهذه البطولة أو تلك التي قام بها طفل أو شاب.

٣ – الطابع المؤسسي: اتجهت الانتفاضة إلى فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي بزيادة إنتاج المصانع المحلية، وتفعيل غرف التجارة الوطنية، وتطوير الإنتاج المنزلي في الريف، وتشكيل تعاونيات شعبية لتسويق المحاصيل الزراعية، وترشيد الاستهلاك، وتنظيم التعليم الشعبي التطوعي (ردًا على إغلاق مؤسسات التعليم)... وقد ناهز عدد المؤسسات الفلسطينية العامة ذات الطابع المدني الهادف إلى تحقيق الصمود الاجتماعي ومعالجة الآثار السلبية للمواجهة المئة والخمسين مؤسسة.

٤ – وسائل المواجهة: قد تكون «ثورة الحجارة» أفضل وصف للانتفاضة، ذلك لأن الحجر استخدم على نطاق واسع لأول مرة وبهذه الفاعلية. وكثيرًا ما دبجت أقلام الشعراء والأدباء وصفًا ثوريًا لحجارة فلسطين، وكثيرًا ما أعلن قادة الجيش الاسرائيلي عن عجزهم على مواجهة الحجر.

كانت أكوام الحجارة تُجمع عند كل منعطف، وفوق أسطح المنازل، وداخل الأزقة الضيّقة إلى جنب الإطارات والمسامير والقنابل الحارقة الجاهزة لإغلاق الشوارع. وفي العام الرابع للانتفاضة انتشرت ظاهرة استعمال الخناجر ضد جنود الاحتلال.

وكانت أبرز مناسبات إضرابات الانتفاضة ونظاهراتها: يوم الأرض في ٣٠ آذار، وذكرى إحراق المسجد الاقصى في ٢١ آب، وذكرى نكبة فلسطين في ١٥ أيار، وذكرى معركة الكرامة في ٢١ آذار، وذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني، وذكرى استشهاد الشيخ عز الدين القسام في ١٩ تشرين الثاني، ورفض إعلان ضم القدس في ٢٨ حزيران والتأكيد على عروبتها، وذكرى ميلاد السيد المسيح في ٢٥ كانون الأول، وذكرى انطلاقة الانتفاضة في ٨ كانون الأول.

٥ – ظاهرة الاستشهاد: لطالما تحولت جنازة شهيد في الانتفاضة إلى تظاهرة غضب شعبي حاشدة، يرفع فيها علم فلسطين، ويُعلن فيها العهد على الاستمرار في المواجهة حتى الاستشهاد أو تحرير فلسطين. ومعظم الذين سقطوا من الفلسطينيين إبان الانتفاضة هم فتيان وفتيات بين سن العاشرة وسن الثلاثين.

عناصر قوة وضعف في الانتفاضة: «إن أهم ما يميّز الانتفاضة من عناصر القوة هو: ١– جماهيرية الانتفاضة وشعبيتها؛ ٢– شمولية الانتفاضة كحالة تلازم نواحي الحياة الفلسطينية كافة؛ ٣– الصدامية مع الاحتلال، ورفض الوضع القائم، والوضوح في هدف التخلص من الاحتلال؛ ٤– تسييس الجماهير الفلسطينية في الداخل، ونشوء جيل جديد فولّدته عملية الصدام مع الاحتلال؛ ٥– وجود برنامج سياسي واضح تتبناه الانتفاضة منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. أما أهم نقاط الضعف في الانتفاضة، التي قد تهدد استمراريتها، فهي: ١– عدم توفّر بنية تحتية قطرية منظمة للانتفاضة؛ ٢– عدم توفر توازن بين المبادرة المحلية والمصلحة القومية في العمل الانتفاضي؛ ٣– عدم قيام قيادة علنية في الأرض المحتلة تتمتع باحترام أغلبية الشعب الفلسطيني، وتكون جزءًا من منظمة التحرير الفلسطينية؛ ٤– حالة التسيب في عملية اتخاذ القرار بشأن كيفية التعامل مع الجماهير والأساليب التي يجب اتباعها لتجنيد كل فئات الشعب في العمل الانتفاضي؛ ٥– عدم توفر رؤية اجتماعية شاملة، أو حتى عقد اجتماعي ينظم مجالات الحياة الاقتصادية والصحية والحقوقية – الفصل في النزاعات الداخلية»

(عزمي بشارة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص٤٦).

إحصاءات بالضحايا: أدت المواجهات إلى تكبيد الاسرائيليين خسائر مادية وبشرية، يمكن تحديدها في السنوات الثلاث الأول للانتفاضة وفق التفصيل التالي:

- إصابة ٤٩١١ جنديًا اسرائيليًا، ومقتل ٣٣ منهم.
- إصابة ١١٠٣٥ مستوطنًا صهيونيًا، ومقتل ١١ منهم.
- إحراق وإصابة ٤٠١٠٠ سيارة وحافلة ركاب تابعة للاسرائيليين.
- وقوع خسائر مادية سنوية تقدر بمليار دولار، اعترفت بها وزارة المالية الاسرائيلية.

ووقعت هذه الخسائر بفعل عمليات الانتفاضة التي توزّعت على ١١١٩٢٩ تظاهرة ومسيرة، و٣١٥٦ حادثة رمي الزجاجات الحارقة، و١٠٨ عمليات إلقاء قنابل يدوية على أهداف عسكرية، و٥٤٧ عبوة ناسفة، و٤٠١ حادثة طعن بالخناجر والأدوات الحادة، وأكثر من ٩٠٠ عملية إطلاق نار (قدّم هذه الاحصاءات فضل شرورو في دراسته «العام الرابع: عام شعب الشهادة اليومية»، في صحيفة «السفير»، ٣ كانون الثاني ١٩٩١، وقال إن هذه الاحصاءات مأخوذة عن الصحافة الاسرائيلية، وإذاعة القدس ووزارة المالية الاسرائيلية).

وفي ٦ تشرين الأول ١٩٩٤ أفاد تقرير أصدرته منظمة «بيتسيليم» الاسرائيلية لحقوق الإنسان أن الجنود الاسرائيليون قتلوا ١١٩٤ فلسطينيًا في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول ١٩٨٧ وحتى الأول من أيلول ١٩٩٤. وأوضح التقرير أن ١١٦١ قتلوا بالرصاص في حين قتل ٢٣ بوسائل أخرى من أبرزها الضرب، ومن بين الضحايا ٢٥٦ فتى منهم ٦٧ دون الثالثة عشرة من العمر و١٨٨ تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ سنة. وأضاف التقرير ان مدنيين اسرائيليين قتلوا مئة فلسطيني آخر في حين قتل فلسطينيون متعاونون مع السلطات الاسرائيلية ٢٧ فلسطينيًا في الأراضي المحتلة.

التنظيمات الأساسية في الانتفاضة: هي التنظيمات السياسية الأربعة التي شكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (ق.و.م.، والبعض يختصرها بكلمة «قاوم»): حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (ج.ش.)، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج.د.)، والحزب الشيوعي الفلسطيني (ح.ش.ف.).

لقد عكست بيانات وشعارات هذه التنظيمات إبان الانتفاضة تمايزات واختلافات في ما بينها؛ لكن هذه التمايزات كانت أكثر وضوحًا وعمقًا إذا قوبلت ببيانات وشعارات حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، سواء في مركزية الشعارات، أو في اللغة والخطاب السياسي عمومًا، أو في الايديولوجية، أو في الموقف من الحلول السياسية، أو في القضايا الاجتماعية. والأمر نفسه تقريبًا مع الفصيل الإسلامي الثاني «حركة الجهاد الإسلامي» (راجع عن الحركات الإسلامية في الانتفاضة تاليًا).

شكلت فتح، بلا منازع، كبرى التنظيمات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وقد جاءت شعاراتها، إبان الانتفاضة، بعيدة تمامًا عن أي توجّه يساري ماركسي، وتلتقي أحيانًا مع التيار الديني الإسلامي.

أما الجبهة الشعبية فقد استخدمت الشعارات بكثافة في التحريض والتعبئة خصوصًا في قضايا رفض الحلول السياسية وقضية الإصلاح داخل منظمة التحرير. وتبنّت الجبهة موضوع العصيان المدني، وعكست شعاراتها الرفض التام للحوار مع الاسرائيليين.

استخدمت الجبهة الديمقراطية لغة يسارية في شعاراتها، وهي الفصيل الوحيد الذي استخدم النجمة الخماسية الحمراء (التي تماثل نجمة الثورة الكوبية وجبهة التحرير الفيتنامية)، والوحيد الذي طرح شعار «الحكومة الفلسطينية المؤقتة».

كان الحزب الشيوعي الفلسطيني أول من استخدم شعارات الجدران منذ سنة ١٩٦٧. وخلال الانتفاضة دعت شعاراته إلى التزام الموقف الرسمي لمنظمة التحرير، وتمسكت بهدف الحزب إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع كحل استراتيجي.

وفي التنظيمات الأخرى غير المنضوية تحت لواء القيادة الوطنية الموحّدة (ق.و.م.): جبهة النضال الشعبي، حزب العمّال الشيوعي الفلسطيني، جبهة التحرير العربية الموالية للعراق. وهذه التنظيمات ممثلة في منظمة التحرير. وثمة تنظيمات أخرى غير منضوية في ق.و.م. ومنفصلة عن منظمة التحرير، مثل حركة فتح - الانتفاضة بقيادة أبو موسى والجبهة الشعبية - القيادة العامة، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري بقيادة عربي عواد.

الخطاب السياسي للانتفاضة: بيانات قيادة الانتفاضة ونداءاتها المتكررة، في الشهور الأولى، طغت عليها عبارات الالتزام بالخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية («لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين - شعب منظمة التحرير الفلسطينية»)... «إن جماهيرنا أعلنت دومًا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان السياسي الوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده، وان لا بديل عن الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة، وحق تقرير المصير...»).

وفي غمرة الانتفاضة أخذت تبرز حركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي عملت خارج نطاق القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. وقد حصل تجاذب سياسي بين الطرفين حيال مواقف تتعلق بالتسوية السلمية، إذ إن ميثاق «حماس» (الأحرف الأولى التي ترمز إلى «حركة المقاومة الإسلامية») حدّد انه «لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، اما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يُعبث بمستقبله وحقه ومصيره...». واعتبر الميثاق ان «التفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين»، في معرض رفضه للتسوية المرحلية أو الجزئية التي تقضي بالاعتراف بدولة اسرائيل ولو على جزء من فلسطين (راجع العناوين الفرعية التالية المتعلقة بـ «حماس»).

وقد حاول الاسرائيليون تغذية هذه التناقضات، كما راحوا يثيرون الخلافات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بغية فك الوحدة الوطنية وتصفية الانتفاضة. وجلّ ما اعترى الانتفاضة في سنواتها الأولى، خاصة في ظل الحديث عن التسوية السلمية، ان الخطاب السياسي للانتفاضة بدا، في أحيان

كثيرة، مضطربًا وغامضًا وسط الحملات الإعلامية المتعارضة.

ومع ذلك فإن خطاب الانتفاضة فرض نفسه على وسائل الإعلام في العالم، حتى ان وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر نصح قادة اسرائيل بإبعاد طواقم التلفزيون الأجنبي والصحافيين الأجانب عن مناطق الانتفاضة، كما ان رئيس اسرائيل حاييم هرتزوغ انتقد وسائل الإعلام الأجنبية، وأعلن في حزيران ١٩٨٩ بأن هناك «دوافع معادية للسامية تقف وراء التغطية الإعلامية المكثفة للانتفاضة».

وأهم ما ميّز الخطاب الانتفاضي انه استطاع أن يدفع بغالبية الفلسطينيين ألى توظيف كافة المؤسسات الدينية والمساجد والكنائس وكل معاني الإسلام والمسيحية لخدمة قضايا المواجهة. فأحدث بذلك مصالحة بين الديني والوطني وفقًا لروح اعلان الاستقلال (الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر ١٩٨٨). فالانتفاضة «أتاحت المجال بشكل متساوٍ أمام كافة القوى وأتباع الديانتين من أجل رفد الفعل الشعبي العام، وأثرت حركة الكنائس الفلسطينية في مواقف عدد من الكنائس في العالم. وتعزّزت لقاءات الحوار الإسلامي المسيحي وأثمرت إيجابيات كبيرة (...) كما دلّ الخطاب الانتفاضي على الارتباط الثقافي العميق بالنصوص والمقولات المستمدة من الدين الإسلامي خاصة...» (د. أحمد الديك، «مجتمع الانتفاضة». دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص٥٩).

الحركات الإسلامية في الانتفاضة: لا يوجد في المجتمع الفلسطيني تيار إسلامي واحد، أو اتجاه أو حزب أو حركة إسلامية واحدة. بل يتوزّع واقع هذا المجتمع الديني على كثير من التسميات، وأهمها:

- جماعة الإخوان المسلمين، وهي الامتداد الفلسطيني لحزب الإخوان المسلمين الأم الذي تأسس في ١٩٢٨ في مدينة الاسماعيلية (مصر) على يد حسن البنّا ومجموعة صغيرة من رفاقه، حيث قام سعيد رمضان، أحد قادة الإخوان المسلمين، بافتتاح أول فرع للجماعة في القدس في ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٥. وقد أفرزت هذه الجماعة قادة وكوادر

وعناصر كثيرين كانوا في أساس تنظيمات وحركات المقاومة الفلسطينية، وأخصها «فتح» منذ تأسيسها، وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» أيضًا منذ تأسيسها مع انطلاقة الانتفاضة الكبرى.

– حركة الجهاد الإسلامي التي تتباين الآراء حول نشأتها. فيقول البعض انها انطلقت من صفوف الإخوان، ويقول آخرون انها ترجع إلى حركة فتح. أحد أهم مؤسسيها هو الدكتور فتحي الشقاقي (١٩٥١–١٩٩٥) الذي كان أول من طرح فكرة الجهاد المسلح في فلسطين على أرضية إسلامية. أما حجم دوره ودور تنظيمه («الجهاد الإسلامي») سواء على مستوى الحركة الإسلامية أو مستوى فلسطين فقد شهد عليه كتاب أطروحة ماجستير للباحث مئير حطينة بعنوان «الراديكالية الفلسطينية: حركة الجهاد الإسلامي» صادر عن مركز موشي دايان التابع لجامعة تل أبيب (١٩٩٤) بقوله: «هناك آباء كثيرون للانتفاضة لكن اسم الجهاد الإسلامي سيظل في طليعة هؤلاء الآباء عند التأريخ للانتفاضة ومن حق قادة الجهاد أن يفخروا بأنهم هم الذين دحرجوا الصخرة التي حملها الشعب الفلسطيني كله ووجّهها إلى صدر الاحتلال الاسرائيلي» (أورد هذه العبارة رفعت سيد أحمد، نقلًا عن الطبعة العبرية للكتاب، «الحياة»، ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٨، ص١٤).

– اتجاهات إسلامية أخرى لها حضور هامشي في المجتمع، وأهمها: حزب التحرير الإسلامي، جماعة التبليغ والدعوة، جماعة السلفيين، وجماعة التكفير والهجرة، وغيرها.

– حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وهي موضوع حديثنا، تاليًا المفصل بعض الشيء. وقد تمّ تأسيسها في بدايات الانتفاضة، وأصدرت السلطات الاسرائيلية قرارًا بحظرها، وأصبح حامل عضويتها يحاكم في المحاكم الاسرائيلية.

انطلاقة «حماس» (حركة المقاومة الإسلامية): يعود تاريخ أول بيان صدر باسم «حماس» إلى شهر كانون الثاني ١٩٨٨. ولم تعط حماس لبياناتها أرقامًا متسلسلة إلا في مرحلة متأخرة حيث بدأت الترقيم بالبيان الذي يحمل رقم ٢٣ والصادر في ١٥ حزيران ١٩٨٨. وأكثر الباحثين يعتبرون انه من الخطأ الاستنتاج بأن حماس تقوم على تنظيم مستقل عن الإخوان المسلمين، وان مشاركة هؤلاء في الانتفاضة الكبرى، بعد طول استنكاف عن المشاركة في المقاومة الفلسطينية، هي بالتأكيد للحفاظ على وجودهم. و «ربّما أراد الإخوان المسلمون أيضًا من ذلك (أي من مشاركتهم) تأسيس حقهم في المطالبة بنصيبهم إذا ما تمّ التوصّل إلى أية تسوية سياسية... كما ان تشكيل حماس جاء ليشكل إطارًا يتحمل مسؤولية مثل هذا التغيير في المواقف. فإذا ما انتهت الانتفاضة بالفشل يمكن للإخوان التنصّل من المسؤولية وتحميلها لحماس. أما إذا استمرت الانتفاضة فسيكون من السهل على الإخوان تجيير إنجازات حماس لصالح الجماعة» (د. أحمد الديك، «مجتمع الانتفاضة»، دار الآداب، نقلًا عن زياد أبو عمرو «الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، دار الأسوار، عكا، ١٩٨٩).

«وقد سبق إعلان تأسيس حماس انعقاد اجتماع في منزل الشيخ أحمد ياسين في ٩ كانون الأول ١٩٨٧. وقد حضر هذا الاجتماع، بالإضافة إلى الشيخ ياسين، ستة من أبرز قادة المجمع الإسلامي الخاضع لإشراف جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة... وكان الهدف من هذا الاجتماع مناقشة كيفية استغلال حادثة وقعت في ٨ كانون الأول ١٩٨٧، وقتل فيها عدد من العمّال الفلسطينيين من قطاع غزة.. لإثارة المشاعر الدينية والوطنية» (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، ص٨٧).

فما إن شاركت حماس في أحداث الانتفاضة حتى بدأت تسعى لقلب اللعبة السياسية والدينية في المجتمع المنتفض، فاتخذت من الانتفاضة خشبة للقفز وسط الجمهور المنتفض ومن المسجد مدخلًا عمليًا للايديولوجية الإسلامية وبناء تنظيمها. فكان المسجد يتحول إلى مكان للاجتماع الشعبي الذي ينطلق بعد المواعظ والصلوات بالمظاهرات والمصادمات. وقد أدّت المواجهات المستمرة للانتفاضة، وبصورة موازية «إلى ظهور تغيّرات في موقف الكنيسة ورجال الدين المسيحي عمومًا من الصراع الجاري في البلاد، تمثل في انتقال الكنيسة إلى موقف صدامي فاعل ومؤثر في سياق النضال الوطني العام المناهض للاحتلال في الضفة وغزة» (مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٢٠٦، ١٩٩٠، ص١٦١).

بدأت حملات الاعتقال الجماعية تتوالى منذ الشهرين الثاني والثالث للانتفاضة. ودخلت الغالبية الكبرى من الإخوان إلى المعتقلات. لكن الذين بقوا خارج السجون كانوا يبحثون عن بديل يكون بمثابة أداتهم التي يحافظون بها على حضورهم. وقام كثيرون بتنفيذ ما يرد في منشورات حماس، فحافظ الإخوان بذلك على وجودهم بفضل هذه المجموعات. وفي آب ١٩٨٨، صدر ميثاق حماس الذي كرّس وجود هذا التنظيم الجديد، غير الإخوان المسلمين.

بعض عناصر كتائب القسّام في «حماس».

ويميل باحثون إلى الاعتقاد انه على رغم التأكيد في الميثاق المذكور على أن حماس هي جناح من أجنحة الاخوان، إلا أن الذاكرة الجماهيرية قد احتفظت بالاسم الجديد (حماس)، خاصة وان أعدادًا كبيرة من الشباب بدأوا ينتظمون في حماس معتبرين ان الطرح السياسي للإخوان المسلمين بدأ يقع خارج إطار المرحلة الجديدة.

وشهد صيف ١٩٩٠ توسّعًا في تشكيل مجموعات كثيرة من حماس ليس لأفرادها أو لقياداتها المناطقية أي سابق علاقة بالإخوان، لكن نهايات الخطوط بقيت كلها في أيدي كوادر إخوانية في نهاية المطاف. إلا أن الضربة التي تعرضت لها حماس في كانون الثاني ١٩٩١ قطعت الاتصال بين هذه المجموعات وبين قيادتها الإخوانية التي طالتها الضربة (حملة اعتقالات شنّتها السلطات الاسرائيلية). ومع ذلك استمرّت فعالية حماس، ما يدل على أن تنظيمًا جديدًا تأكد وجوده مستقلًا عن جماعة الإخوان ولكنه خارج من رحمها. وفي مطلع ١٩٩٢، شكلت حماس جناحًا عسكريًا باسم «كتائب القسّام»، وكان الإعلان عن اختطاف أحد حرّاس الحدود الاسرائيليين وقتله لاحقًا أول إعلان لتبنّي الجناح عمليات من هذا النوع.

ميثاق حماس: أصدرت حماس، في ١٨ آب ١٩٨٨، ميثاقها الذي يوضح فلسفتها ومنطلقاتها ومواقفها.

تعرّف المادة الأولى من الميثاق طبيعة حركة حماس، فإذا هي «حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمدّ أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها».

وتنص مادته السادسة على أن «حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة تعطي ولاءها لله،

وتتخذ الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين. ففي ظلال الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعًا في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع...». وتضفي حماس الطابع الديني على الصراع مع اسرائيل والصهيونية واليهود، وتلخصه بصراع «قديم جديد» بين ديانتَي الإسلام واليهودية، وهو ما يلخّصه أحد شعاراتها الأكثر ترداداً وبروزًا: «خيبر، خيبر يا يهود. جيش محمد سوف يعود».

وبعد أن يعرّف الميثاق حركة حماس كجناح من أجنحة الإخوان المسلمين ويؤكد على تمييزها كحركة فلسطينية، ثم عالمية... وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها ويعترف بدورها... وإلا فإن «ظلم ذوي القربى أشدّ مضاضة على النفس من وقع الحسام المهنّد» (المادة السابعة من الميثاق) في إشارة، وإنذار، لمواقف باقي الفصائل، خاصة في المقاومة الفلسطينية.

أما فلسطين فهي في الميثاق «أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصحّ التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها. ولا يملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء أكانت فلسطينية أو عربية» (المادة ١١).

أما الوطنية فهي «من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية، جزء من العقيدة الدينية...» (المادة ١٢). ومن هذا المنطلق تحدّد حماس موقفها من المبادرات والحلول السلمية... «إن المؤتمرات الدولية مضيعة للوقت وعبث من العبث. والشعب الفلسطيني أكرم من أن يُعبث بمستقبله وحقه ومصيره» (المادة ١٣).

وينظر ميثاق حماس بـ«احترام وتقدير» إلى الحركات الإسلامية والحركات الوطنية الأخرى «ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي» (المادة ٢٥). وتبرز حماس موقفها بشكل خاص من منظمة التحرير الفلسطينية «... تبنّت المنظمة فكرة العلمانية وهكذا نحسبها، الفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة... ومن هنا مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه – وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الاسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبنّي فكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه فقد خسر. ويوم تتبنّى المنظمة الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء» (المادة ٢٧).

ولم تعترف حماس بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما رفضت الانضمام إلى القيادة الموحّدة للانتفاضة، وبدأت منذ أيلول ١٩٨٨ بالدعوة إلى إضرابات مستقلة ما دفع القيادة الموحدة إلى إصدار بيان ينتقد تصرفات حماس. وفي تشرين الثاني ١٩٨٨ رفضت حماس إعلان الدولة المستقلة الصادر عن المجلس الوطني، علمًا ان المبادرة التي قدّمها الدكتور محمود الزهار لحل المشكلة الفلسطينية أثناء لقائه مع إسحق رابين كانت أقل كثيرًا من إعلان الاستقلال الوطني الصادر عن المجلس الوطني. فعادت حماس وطالبت في المذكرة التي رفعتها في ٧ شباط ١٩٩٠ إلى رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني بإعادة تشكيل المجلس وضرورة حصولها على ٤٥٪ من مقاعد المجلس المذكور. وأكّد المهندس ابراهيم غوشة، في حديث أدلى به إلى مجلة «فلسطين المسلمة» ان ياسر عرفات عرض عليه أن تحصل حماس على ١٧ مقعدًا في المجلس الوطني أسوة بكبرى الفصائل الفلسطينية.

الدولة الفلسطينية
(١٩٨٨-١٩٩٩)

تمهيد

حركية دبلوماسية بزعامة اميركية وباتجاه التسوية السلمية: استمرت الجهود الإقليمية والدولية لعقد المؤتمر الدولي (بعد فشل مؤتمر جنيف – ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ – برعاية الأمم المتحدة ومشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحضور كل من مصر والأردن واسرائيل)، وصدر البيان الأميركي – السوفياتي المشترك في أول تشرين الأول ١٩٧٧ ليدعو إلى المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف الذي يجب أن يشترك فيه ممثلو الأطراف المباشرة في الصراع العربي – الاسرائيلي بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

غير ان نشاط الدبلوماسية السرية الذي اشتركت فيه دول عدة، وخاصة الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، كان يتجه نحو هدف مختلف يقوم على إنجاز تسويات ثنائية جزئية بين اسرائيل والدول العربية، وقد بدأت بالمفاوضات المصرية – الاسرائيلية التي توصلت عبر سياسة كامب دافيد إلى توقيع معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية في ٢٦ آذار ١٩٧٩، لتكون إطارًا قانونيًا وسياسيًا للتسوية السلمية بين مصر واسرائيل، دون أن تتقدم هذه التسوية على باقي الجبهات العربية، لا بل انها تعثرت فحصلت حروب وصدامات مسلحة بين العرب واسرائيل بلغت ذروتها في غزو لبنان خلال صيف ١٩٨٢.

عندما أخفقت محاولات التسويات الثنائية، عادت صيغة المؤتمر الدولي تتبلور وتُطرح من جديد، وتصاعد هذا الطرح في مرحلة الثمانينات بعدما دعت الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٣ كانون الأول ١٩٨٣، بأغلبية ١٢٤ دولة ومعارضة إسرائيل وكندا والولايات المتحدة وأوستراليا فقط، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم مجمل هذه المواقف الدولية، استمرّت الولايات المتحدة بعيدة عن التأييد الواضح والصريح لفكرة عقد المؤتمر الدولي، إذ كانت تؤثر المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع، وإذا كان هنالك من ضرورة لانعقاد المؤتمر الدولي فليكن بدون صلاحيات فرض الحلول، وليكن مظلة دولية مؤقتة تمهّد للشروع في المفاوضات الثنائية المباشرة، وتكون الولايات المتحدة في جميع هذه المراحل المسيّرة لجهود التسوية والمشرفة على تنفيذ مراحلها، بحيث يتراجع دور الأمم المتحدة ويتقدم الدور الأميركي على حسابه، خاصة بعد تراجع النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط والعالم.

ويمكن رصد عدد من النشاطات الدبلوماسية النموذجية التي شجعتها الولايات المتحدة، أو قامت بها مباشرة، والتي ساعدت على زيادة النفوذ الأميركي وتأثيره في مسار التسوية، نذكر منها (عن د. عدنان السيد حسين، «الانتفاضة وتقرير المصير»، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص١٤٧–١٥٠):

١ – اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر لعام ١٩٨٨ بالقرار ٢٤٢، وإعلانه الاستعداد للاعتراف باسرائيل والتخلي عن أعمال الإرهاب أو العنف، مقابل إعلان دولة فلسطين المستقلة دون تحديد لجغرافيتها ولمواطنيها.

وقد أتى هذا الموقف الفلسطيني الجديد متعارضًا مع كل ما سبقه من مواقف للمجلس الوطني الفلسطيني، ولقيادة الانتفاضة في الأراضي المحتلة (وكانت الانتفاضة قد اندلعت قبل شهور قليلة).

٢ – الإعلان عن لقاءات عدة بين ممثلي اليهود الأميركيين وقادة منظمة التحرير منها لقاء ستوكهولم في ٧ كانون الأول ١٩٨٨ الذي أكّد على الاعتراف بدولتين يهودية وعربية، والذي مهّد للحوار الأميركي – الفلسطيني الرسمي في تونس في ١٦ كانون الأول ١٩٨٨.

غير أن هذا الحوار الرسمي توقف بقرار الرئيس الأميركي جورج بوش في عام ١٩٩٠ بحجة «أعمال الإرهاب في الآونة الأخيرة، وخصوصًا الهجوم الإرهابي على اسرائيل يوم ٣٠ أيار ١٩٩٠ الذي شنّته جبهة التحرير الفلسطينية...».

٣ – واكب هذه التطورات في العلاقات الأميركية – الفلسطينية قيام مبادرة مصرية في كانون الثاني ١٩٨٨ تقضي بتحقيق هدنة في الضفة والقطاع

(الانتفاضة) لمدة ستة أشهر يجري خلالها وقف الاستيطان والعمل لعقد مؤتمر دولي للسلام.

٤ – ومباشرة بعد المبادرة المصرية، وخلال العام ١٩٨٨، طرح وزير الخارجية الاميركية جورج شولتز مبادرته إثر ثلاث جولات له في المنطقة تدعو إلى العمل لقيام مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد أردني – فلسطيني مشترك للبحث في الفترة الانتقالية التي يجب أن تمرّ بها الأراضي المحتلة، على أن تبدأ المفاوضات بشأن الوضع النهائي لتلك الأراضي بعد سبعة أشهر من استمرار مفاوضات الفترة الانتقالية. وقد أتت هذه النشاطات الدبلوماسية لتحقيق هدف مباشر هو إيقاف الانتفاضة للشروع في المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية بتشجيع مصري ورعاية اميركية مباشرة.

٥ – بعد مبادرة شولتز، أتت خطة وزير الخارجية الأميركية جيمس بايكر الذي قام، في ١٩٨٩، باتصالات مباشرة مع أطراف النزاع العربي – الاسرائيلي بغية الوصول إلى المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية، ولاستكمال ما كان قد حققه جورج شولتز. وفي خطة بايكر طُرح موضوع استبعاد عرب القدس الشرقية ومن خارج الأراضي المحتلة في الوفد الفلسطيني بحيث توافق اسرائيل على قائمة الوفد الفلسطيني، كما طُرح موضوع وقف الانتفاضة، وكان هذا شرط اسرائيلي.

٦ – استكمل الوزير بايكر مهمته منذ آذار ١٩٩١ (في أعقاب نهاية حرب الخليج)، وقام بثماني جولات (آذار – أيلول ١٩٩١) أفضت هذه المرة إلى «مؤتمر سلام» (في مدريد) وليس إلى «مؤتمر دولي للسلام» (في مؤشر واضح جدًا لتزايد النفوذ الأميركي، بل وصوله مع هذا المؤتمر، وفي أعقابه، إلى حد النفوذ أو الدور العالمي الطاغي والوحيد).

إعلان الدولة الفلسطينية: في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الطارئة في الجزائر، «الدولة الفلسطينية المستقلة». ومما جاء في الإعلان:

– «... من جيل إلى جيل لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدًا بطوليًا لإرادة الاستقلال الوطني...».

– «... وعلى رغم هذا التزييف التاريخي (القائل بأن فلسطين هي أرض بلا شعب) فإن المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم للعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان للعام ١٩٢٣، اعترف بأن الشعب الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل...».

– «... وفي قلب الوطن وعلى سياجه في المنافي العربية والبعيدة لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة وبحقه في الاستقلال...».

– «... وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي منظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي متمثلًا بهيئة الأمم المتحدة...».

– «... إن الانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن رفعت الإدراك الإنساني للحقيقة الفلسطينية... مع الانتفاضة وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة...».

– **«واستنادًا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعًا عن حرية وطنهم واستقلاله،**

وانطلاقًا من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧،

وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه،

فإن المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف...»

– «... وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان... وانها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل...».

وبعد نحو ١٤ شهرًا من هذا الإعلان، أعلنت منظمة التحرير (كانون الأول ١٩٨٩) ان ٩٣ دولة، من أصل ١٦٠ دولة أعضاء في الأمم المتحدة، قد اعترفت بدولة فلسطين: ٢١ دولة عربية، ٣٦ دولة افريقية، ٢١ دولة آسيوية، ١٤ دولة أوروبية، ودولة أميركية واحدة هي كوبا.

بدايات الحوار الفلسطيني – الاسرائيلي: (المرجع الرئيسي مقال «الحوار الفلسطيني – الاسرائيلي» كتبه موسى البديري، رئيس دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بير زيت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص١٠١–١١٤).

بعد حوارات لأفراد (أو جماعات) فلسطينيين وعرب واسرائيليين بدأتها جماعتان صغيرتان: الجبهة الديمقراطية الفلسطينية والمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية، قبل أيام من اندلاع حرب ١٩٦٧، وأصدرتا بيانًا رآتا الحل فيه بـ«استرجاع حقوق الفلسطينيين ودمج الاسرائيليين في المشرق العربي».

وبعد أن شهدت أواخر الستينات وأوائل السبعينات لقاءات لأفراد اسرائيليين وفلسطينيين وعراقيين وسوريين ولبنانيين، لهم توجّه سياسي مشترك يرتكز «على رفض الأنظمة العربية البورجوازية والتركيبة الصهيونية لدولة اسرائيل على حد سواء... فلم يكن هذا، في الحقيقة حوارًا بين أعداء، بل نقاشًا بين رفقاء...».

ومع تبنّي منظمة التحرير البرنامج المرحلي سنة ١٩٧٤، اتخذ اليساريون في الحركة الفلسطينية مسارًا مختلفًا كليًا. وعندما استؤنف الحوار (بين اليساريين الفلسطينيين والاسرائيليين) أصبح في الواقع حوارًا بين أعداء متحصنين داخل تحصيناتهم القومية، إذ «بدأ الفلسطينيون، والاسرائيليون بدرجة أقل، ينحازون إلى التسليم باستقلالية الطرف الآخر وانفصاله الضروري».

وأوجدت الآثار النفسية لحرب ١٩٧٣، والنجاح النسبي الذي حققته الجيوش العربية، شعورًا وتوقعات عالية بأن التسوية أصبحت وشيكة. وكانت الأغلبية في منظمة التحرير عازمة على أن يكون للفلسطينيين صوت في جنيف (المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي كان مطروحًا بقوة).

وقد قدّم البرنامج المرحلي الذي تبنّاه المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٧٤ إشارة خجولة إلى قبول التقسيم والحل الذي نص على إقامة دولتين. وقد اعتبرت هذه لفتة ضرورية لتأهيل منظمة التحرير شريكًا مقبولًا في المفاوضات.

وأعطى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٧٧ الضوء الأخضر للحوار. وكان ذلك، في البداية، بحثًا عن حلفاء بين القوى المعارضة للصهيونية، أو بكلمات محمود عباس (أبو مازن، أحد مؤسسي الحوار وأنشط الداعين إليه) بحثًا عن «أرض أيديولوجية مشتركة». واتسع الحوار مع المعارضين للصهيونية بسرعة ليشمل «القوى الديمقراطية» وجميع الذين يعترفون بالحقوق الفلسطينية ومنظمة التحرير.

وأعطى الخروج من بيروت في صيف ١٩٨٢ هذا النشاط الحواري قوة دفع جديدة، حيث وقفت أغلبية الأنظمة العربية تشاهد الهجوم الاسرائيلي على لبنان وحصار بيروت.

وعندما عقد مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس (أيلول ١٩٨٢)، جاءت قراراته محاولة خجولة للعثور على أرض مشتركة مع بنود مبادرة الرئيس الأميركي رونالد ريغان (راجع «مشاريع حلول» في الباب السابق).

وفي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر، ١٩٨٣)، تمّ إقرار مقترحات قمة فاس بأنها تمثل الحد الأقصى للموقف العربي الجماعي تجاه الولايات المتحدة. وتمّ إدخال قرارات قمة فاس في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير. وكانت التضمينات التي ينطوي ذلك عليها قد وردت على نحو متردد في البرنامج المرحلي لسنة ١٩٧٤، وجرى التعبير عنها الآن بصراحة، أي قبول وجود اسرائيل. وبمعنى آخر، فإن الحل أصبح إقامة دولتين، أو كما أوضح صلاح خلف في خطابه في اجتماع المجلس الوطني (عمان، تشرين الثاني ١٩٨٤)، أصبحت المنظمة مهيأة لتقبّل معادلة الأرض في مقابل السلام.

الحوار إبان الانتفاضة: (المرجع الرئيسي، مقال موسى البديري، مذكور في مطلع العنوان الفرعي السابق).

جرت اجتماعات بين موشيه عميراف وجماعة من الفلسطينيين معروفة بتأييدها لمنظمة التحرير قبل اندلاع

الانتفاضة بأشهر قليلة. وقد شكّلت هذه الاجتماعات معلمًا مهمًا، إذ إنها خرقت الحظر، وبدأت عهدًا جديدًا اكتسب فيه المشاركون في الحوار شرعية كاملة بعد إعلان الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وقد شارك في الحوار ممثلون عن جميع الفصائل المنتمية إلى منظمة التحرير، وجرى الحوار في الأراضي المحتلة جنبًا إلى جنب مع الحوار الذي أجرته المنظمة في الخارج مع جماعات اسرائيلية وأخرى من اليهود الأميركيين. وكان اجتماع عرفات بخمسة من اليهود الأميركيين في ستوكهولم سنة ١٩٨٨ رمزيًا من حيث انه أوضح الخيار الذي اختارته المنظمة والاستراتيجية التي اعتمدتها لكسب الاعتراف الأميركي بها. والفكرة التي قامت هذه الاستراتيجية الجديدة عليها هي استغلال أخبار الانتفاضة لكسب معركة الرأي العام العالمي. وفي خط موازٍ تمّ التركيز على العلاقات العامة عوضًا من الموقف السياسي المبدئي.

وبغض النظر عن أحداث مثل اجتماعات عميراف وفيصل الحسيني التي نجمت عن السياسة الداخلية الاسرائيلية، والاتصالات بمسؤولين إسرائيليين في ميدان الخدمة، كالاتصال بين يوسي بيلين وثمانية من مؤيدي المنظمة البارزين (بينهم فيصل الحسيني)، فإن الإسرائيليين المشاركين في الحوار يرون ان مهمتهم هي الدفع باتجاه «اعتدال» فلسطيني أكبر. ووراء ذلك هي مشاعر الخوف وعدم الأمن المتحكمة بالاسرائيليين. فيكون على الفلسطينيين إزاء هذا الأمر، رجالًا ونساء وأطفالًا، في الأراضي المحتلة وفي الشتات، في المعتقلات والمخيمات... أن يقوموا «بإقناع العدو بأنهم لا يشكلون تهديدًا له ولا يضمرون له أية ضغينة».

ورغم ما صدر من تطمينات (واعتراف بدولة إسرائيل) عن منظمة التحرير، لم يكن رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير مستعدًا للنظر في أكثر من صيغة هزيلة لمخطط الحكم الذاتي المقترح في اتفاق كامب دافيد. فلتهدئة المخاوف الاسرائيلية بشأن الإمكانات العسكرية للدولة الفلسطينية العتيدة، قام مؤيد معروف للمنظمة من قطاع غزة بالتأكيد للجمهور في اجتماع اسرائيلي فلسطيني مشترك في بروكسيل ان الفلسطينيين سيوافقون على دولة منزوعة السلاح، وهم على استعداد لقبول «قوات من الشرطة يكون أفرادها حفاة ويحملون العصي» (جريدة هآرتس الاسرائيلية، ٢٠ شباط ١٩٨٨. وقد نسبت الصحيفة هذا القول إلى فايز أبو رحمة، وهو أحد مؤيدي المنظمة البارزين في قطاع غزة).

مبادرات ما بعد إعلان الدولة وقبل مؤتمر مدريد (١٩٨٩-١٩٩١):

سنة ١٩٨٩:

أربعة موضوعات أساسية عرفتها سنة ١٩٨٩ بدءًا من شهرها الأول، أي بعد أقل من شهرين من إعلان المجلس الوطني الفلسطيني الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذه الموضوعات بحسب ترتيبها الكرونولوجي: مبادرة السلام للحكومة الإسرائيلية، رسالتان من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي إلى وزير الخارجية جيمس بايكر، تقرير كوهين عن اسرائيل والفلسطينيين، وبيان الأسرة الأوروبية.

١ - بعد الحظر السياسي الجديد الذي تبنّته منظمة التحرير وكما تجسّد خصوصًا في مقررات المجلس الوطني في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٨٨)، وبعد بدء الحوار الأميركي - الفلسطيني في كانون الأول ١٩٨٨، عرض وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين، في كانون الثاني ١٩٨٩، مبادرة «شخصية» لإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان ذلك يترافق مع اعطاء شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة دورًا سياسيًا متزايدًا من قبل كل من منظمة التحرير والسلطات الاسرائيلية والإدارة الأميركية. وفي المقابل، كانت الانتفاضة متواصلة.

وفي ١٤ أيار ١٩٨٩ أقرّت الحكومة الاسرائيلية «مبادرة السلام»، وهي تتألف من ٢٠ بندًا، وتركز على اعتبار المفاوضات المباشرة، وفقًا لمبادئ كامب دافيد، هي الطريق إلى السلام في المنطقة، وتورد ثلاث لاءات (هي اللاءات الاسرائيلية التقليدية):

- لا لإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع،
- لا للتفاوض مع منظمة التحرير،
- ولا لتغيير الوضع القائم في الضفة والقطاع إلا بما ينسجم والخطوط الأساسية للحكومة الاسرائيلية.

وتنص المبادرة (البند ٦) على أن «القدس المتكاملة عاصمة إسرائيل الأبدية...». ويقتصر

نصيب الفلسطينيين (حسب هذه المبادرة) من موضوعات السلام على جانبين: الأول، حل مشكلة اللاجئين في الضفة والقطاع حصرًا من خلال جهود دولية تشارك إسرائيل فيها، والجانب الثاني، اجراء انتخابات ديمقراطية حرة في الأراضي المحتلة.

٢ - رسالتان من مجلس الشيوخ الأميركي إلى وزير الخارجية جيمس بايكر: الأولى (٩٥ عضوًا) في حزيران ١٩٨٩، وتقضي بإبلاغ الوزير تأييدهم مبادرة السلام التي تقدمت بها الحكومة الاسرائيلية، واعتقادهم «ان إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمر لا بد منه لفسح المجال لظهور زعامة فلسطينية محلية، وذلك كخطوة أولى نحو سلام عادل ودائم بين اسرائيل وجيرانها العرب». والرسالة الثانية (٦٨ عضوًا)، في ٢١ أيلول ١٩٨٩، يظهرون فيها معارضتهم «قيام الولايات المتحدة بخطوات يمكن أن تبدو بصورة عامة مكافأة لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذا الوقت... مثل رفع الحوار مع منظمة التحرير إلى مستويات أعلى...».

٣ - تقرير دراسة ستيفن م. كوهن (أستاذ في جامعة كوينز كولِدج) على آراء قادة اليهود الأميركيين في الصراع العربي - الاسرائيلي (تشرين الأول ١٩٨٩): ٧٦٪ منهم يوافقون على ضرورة أن تقدم اسرائيل للعرب تنازلات اقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة في مقابل ضمانات سلام صادقة؛ ٦٧٪ يعتقدون بتعديلات لحدود ما قبل ١٩٦٧ بما يوافق اسرائيل؛ ٧٨٪ يعتقدون ان على اسرائيل ألا توسع مستعمراتها في يهودا والسامرة؛ ٥٩٪ يعتقدون «ان على اسرائيل أن تقدم للفلسطينيين فرصة إقامة دولة مجردة من السلاح في مهلة ١٥ سنة، وبعد فترة من بناء الثقة التدريجية المتبادلة»؛ ٦٤٪ يعتقدون أن الأولى باسرائيل ألا تعلن «معارضتها الثابتة» لأي «شكل من أشكال الدولة الفلسطينية».

٤ - بيان الأسرة الأوروبية في شأن التسوية في الشرق الأوسط (٩ كانون الأول ١٩٨٩): يشدّد البيان على الضرورة الملحة لإيجاد تسوية سياسية، ويؤيد اقتراح اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، وإقامة حوار بين الأطراف المعنية، ويسجل مشاعر القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

سنة ١٩٩٠:

فيتزجيرالد، انحياز إلى اسرائيل: في آذار ١٩٩٠، زار غاريت فيتزجيرالد، رئيس الوزراء الايرلندي السابق، ورئيس سابق للمجلس الأوروبي وعضو في البرلمان الأوروبي، الشرق الأوسط (تونس ومصر واسرائيل والضفة الغربية)، واجتمع إلى ياسر عرفات واسحق شامير، وأجرى مناقشات مع مجموعة واسعة من الأطراف في الشرق الأوسط، وقدّم تقريرًا موسعًا إلى اللجنة الثلاثية غير الحكومية المؤلفة منذ سنة ١٩٧٣ والتي تضم نحو ٣٣٠ عضوًا من مواطني أوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان البارزين، وهدفها المعلن تشجيع «التفاهم المتبادل والتعاون الأوثق بين هذه المناطق الثلاث تجاه المشكلات المشتركة». رئيس اللجنة في أميركا الشمالية هو دافيد روكفلر، وفيتزجيرالد هو نائب الرئيس في أوروبا وعضو لجنتها التنفيذية التي تشمل، من جملة شخصيات أخرى، هنري كيسنجر وزبغنيو بريجنسكي. ويتألف التقرير من أربعة أقسام، منها قسم متعلق بمجريات الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي عبر الولايات المتحدة ومصر، وجاء بمجمله منحازًا إلى اسرائيل وأمنها ومستقبلها.

بيان بوش يؤرّخ للحوار ويعلن تعليقه: في ٢٠ حزيران ١٩٩٠، أصدر الرئيس الأميركي جورج بوش بيانًا جاء فيه: «قررت تعليق الحوار بين الولايات المتحدة الأميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية في انتظار صدور رد مرضٍ من المنظمة عن الخطوات التي تتخذها لحسم مشاكل متصلة بأعمال إرهاب في الآونة الأخيرة خصوصًا الهجوم الإرهابي على اسرائيل يوم ٣٠ أيار (١٩٩٠) الماضي والذي شنّته جبهة التحرير الفلسطينية إحدى فصائل منظمة التحرير. ومن قبيل سرد الخلفيات، في ١٤ كانون الأول ١٩٨٧ اعترف ياسر عرفات وهو يتحدث باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بحق اسرائيل في الوجود وقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كما أعلن نبذ الإرهاب. ولاحقًا أعلنت الولايات المتحدة انه نظرًا إلى أن المنظمة استجابت لشروطنا التي وضعناها منذ زمن بعيد لبدء الحوار، قررنا بدء حوار حقيقي مع المنظمة.

وفي ذلك الوقت أشدنا برئيس المنظمة عرفات لاتخاذه مثل هذه الخطوات الضرورية وأجرينا هذا الحوار مع المنظمة من خلال سفارتنا في تونس. وعلى امتداد الأشهر الثمانية عشر الأخيرة تبادل ممثلو الولايات المتحدة ومنظمة التحرير في انتظام وجهات النظر في شأن الموقف السياسي والأمني في المنطقة. وفي موازنة الأمر نرى ان تبادل وجهات النظر هذا ساهم في تحقيق تقدم في عملية السلام. وفي يوم ٣٠ أيار ١٩٩٠ حاولت جبهة التحرير الفلسطينية القيام بتسلل إرهابي إلى داخل اسرائيل عن طريق البحر. وأبو العباس زعيم جبهة التحرير الفلسطينية عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية... وفي يوم ٣١ أيار أثرنا هذا الحادث مع المنظمة في تونس، وأبلغنا إليهم انه ليس في وسعهم التنصّل من مسؤولية محاولة العمل الإرهابي... وأعطينا منظمة التحرير متسعًا من الوقت للتعامل مع هذه المسألة. وإلى يومنا هذا لم تقدم المنظمة تفسيرًا معقولًا للحادث... وفي الوقت الذي تكون المنظمة مستعدة لاتخاذ الخطوات الضرورية، سنكون نحن مستعدين لمعاودة الحوار فورًا. وإلى ذلك الحين نأمل ونتوقع أن تستمر عملية السلام... ونحن نؤمن بأن المشاركة الفلسطينية هي أمر حيوي لأي عملية ناجحة وان هناك فرصًا حقيقية للفلسطينيين في هذه العملية ونأمل في شدة أن يعرف الاسرائيليون والفلسطينيون والدول العربية هذه الفرص...».

أزمة الخليج والانتفاضة ومنظمة التحرير (آب – أيلول ١٩٩٠): مع اندلاع أزمة الخليج، بادر فلسطينيو الداخل إلى تصعيد انتفاضتهم من خلال تظاهرات تأييد العراق والتنديد بالحشد العسكري في منطقة الخليج. وقد بلغت التظاهرات حتى القرى النائية، وربطت بين المواجهة في الخليج ومواجهة اسرائيل التي أقلقها كثيرًا انتقال مظاهر تأييد العراق إلى صفوف فلسطينيي ١٩٤٨ الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية، فأشار المراقبون الاسرائيليون في مناسبة رفع العلم العراقي في مدينة الناصرة، إلى أن هذه هي أول مرة يرفع فيها علم دولة عربية وصورة رئيسها داخل اسرائيل منذ عهد عبد الناصر. وقد خلص استطلاع مبكر للرأي أجرته أسبوعية «بانوراما» الصادرة في مدينة الطيبة (١٧ آب ١٩٩٠) في المثلث إلى أن ٦٦٪ من فلسطينيي اسرائيل يؤيدون العراق من دون تحفظ، وأن هذه النسبة، وأيضًا من دون تحفظ، ارتفعت إلى ما يزيد على ٩٠٪ بحسب أغلبية المراقبين (هذه الفقرة عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص٤٢ و٥٠).

في ١٨ آب ١٩٩٠، أصدرت منظمة التحرير من تونس بيانًا بشأن أزمة الخليج، مما جاء فيه: «... إن استمرار الأزمة، وما صاحبه من تدخّل عسكري كثيف، صار يهدد المنطقة العربية بأسرها باندلاع نيران حرب مدمّرة سوف تطاول عناصر القوة العربية، الاقتصادية والبشرية والعسكرية، وبتفتيت الكيانات العربية، ويفتح الباب أمام التوسعية الاسرائيلية المتجددة... وبتصفية القضية الفلسطينية... وكان أهم ما أعلن، بعد القمة (العربية) هو المبادرة العراقية التي تضمنت عناصر إيجابية، رحّبت بها القيادة الفلسطينية باعتبارها تحتوي على استعداد العراق للبحث في ظروف الانسحابات والترتيبات من الكويت... ومن الغريب ان الولايات المتحدة التي تحشد أساطيلها وآلة حربها الضخمة، بدعوى حماية الشرعية الدولية، هي التي وقفت دائمًا، وعلى مدى ربع قرن، ضد تمكين مجلس الأمن الدولي من اتخاذ أي قرار أو إجراء لمواجهة الإرهاب الاسرائيلي واحتلال الأرض الفلسطينية... ولكن منظمة التحرير الفلسطينية فوجئت، ويا للأسف، بحملة إعلامية وسياسية، مبرمجة وشرسة، على رئيسها، وعلى قيادتها؛ وتطورت الحملة إلى حملة تشهير مدسوسة وشرسة بالشعب الفلسطيني، وتاريخه النضالي، وبالتالي ضرب انتفاضته وقضيته المقدسة، بجانب التحريض على الجاليات الفلسطينية في الخليج، حيث تمّ إبعاد، وطرد، عدد منهم دون ذنب، وللأسف يساهم بعض وسائل الإعلام العربية، والأجنبية، في تأجيج نيران هذه الحملة الظالمة والمبرمجة على الشعب الفلسطيني، وقيادته، دون أن يعلم أصحاب هذه الأقلام أنهم يلعبون بالنار، ويصفقون لما يهدّد أمتنا العربية من خراب ودمار وتفتيت...» (مجلة «فلسطين الثورة»، العدد ٨١٠، ٢ أيلول ١٩٩٠، ص١٥٨–١٦٠).

مجزرة الأقصى (يوم الاثنين ٨ تشرين الأول ١٩٩٠): المسجد الأقصى يقع في منطقة في القدس معروفة بـ«الحرم» (١٤٠ دونمًا)، وفيها فضلًا عن المسجد، المتحف، ومدارس، وعيادة طبية، ومخفر للشرطة، ومكتبة، ومكاتب، وجنائن. ولم تزل منطقة الحرم منذ ١٩٦٧ تحت إشراف دائرة الأوقاف. كلها مسوّرة، يمكن ولوجها من ثمانية أبواب تظل مفتوحة عادة، وتسيطر الشرطة الاسرائيلية سيطرة تامة على الأبواب كافة التي تحتفظ الأوقاف بمفاتيحها (باستثناء مفتاح دار المغاربة). ومنطقة الحرم مفتوحة عادة أمام السياح. يقع حائط المبكى، المقدس عند اليهود، بين باب السلسلة وباب المغاربة. وهناك فوق هذا الحائط حائط آخر يشرف على منطقة الحرم، ويبلغ ارتفاعه نحو ١٠ أمتار وسماكته عدة أمتار، يستطيع حرس الحدود تنفيذ دوريات من أعلاه، ويقومون بذلك أحيانًا. ويمكن دخول المركبات حتى الساحة الأمامية للمسجد الأقصى، من باب الأسباط إلى الجزء الشرقي من الحرم.

يمكن إيجاز خلفية حادثة المجزرة بالتالي:

في ١٩٦٧ جرى تأسيس جماعة يهودية باسم جماعة «المخلصين لجبل الهيكل» اليهودية المتطرفة، وغايتها بناء الهيكل الثالث في موقع الحرم. وقد أذن لأفراد هذه الجماعة في دخول منطقة الحرم خلال بعض الأعياد الدينية الخاصة. فأُدخلوا في مجموعات صغيرة لا يتجاوز عدد أفراد كل منها الشخصين برفقة الشرطة الاسرائيلية. وقد سعوا هذه السنة (١٩٩٠) للحصول على إذن لوضع حجر الأساس لبناء الهيكل الثالث في منطقة الحرم في ٨ تشرين الأول ١٩٩٠. فمنعتهم الشرطة من وضع الحجر، وسمحت لهم بالدخول بين الساعة ٨ والساعة ١١. وقد اشتكوا إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية طالبين إلغاء المنع الذي فرضته الشرطة. ثم انهم تراجعوا عن الشكوى في ما بعد. لكن ساد صفوف الجمهور المحتشد في الحرم اعتقاد ان أعضاء الجماعة سيحاولون الدخول وإن حرس الحدود سيؤازرهم في ذلك. وكانت دعوات خطباء المساجد والمدارس يوم الجمعة قد حثّت المسلمين على المجيء إلى الحرم يوم الاثنين ٨ تشرين الأول (١٩٩٠) للدفاع عنه وللحؤول دون استيلاء جماعة المخلصين لجبل الهيكل عليه. فلبّى النداء جمع غفير.

وفي اليوم المحدد (الاثنين، ٨ تشرين الأول ١٩٩٠) شدّد الشيوخ الذين خطبوا في الجموع على أهمية ضبط النفس، وفي الوقت نفسه على واجب المسلمين في حماية الأماكن المقدسة.

وقرابة الساعة ١١ من قبل الظهر، وخلافًا لقواعد فتح النار الرسمية، لم يوجّه حرس الحدود أية تحذيرات إلى الجموع المحتشدة في الحرم، بل بدأوا إطلاق النار، ومضوا في ذلك من دون أن يضبطوا أنفسهم، وكانوا قد صدّوا مساعي مسؤولي الأوقاف لإيجاد الطرائق الكفيلة بخفض التوتر، كما لم تقدم أية معونة لمحاولات إنقاذ أرواح الجرحى. واستمرّ إطلاق النار على الحشود نحو نصف ساعة، وتوصّل حرس الحدود والشرطة إلى السيطرة على الوضع سيطرة تامة. وجاءت الاحصاءات النهائية عن عدد القتلى ٢١، منهم امرأتان، والجرحى ١٥٠ منهم ٧ في حالة الخطر، والمعتقلين ١٥٠ داخل الحرم و١٢٠ خارجه. وقد أخرج الجميع من منطقة الحرم في الساعة الخامسة عصرًا.

مجلس الأمن وحماية المدنيين الفلسطينيين: أصدر مجلس الأمن القرار ٦٧٢ المؤرّخ ١٢ تشرين الأول ١٩٩٠ (بعد أربعة أيام من وقوع مجزرة الأقصى) بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي. ثم عاد وأصدر القرار ٦٧٣ (٢٤ تشرين الأول ١٩٩٠) الذي أكّد فيه من جديد قراره ٦٧٢، وأعرب «عن جزعه لرفض الحكومة الاسرائيلية» هذا القرار، و«رفضها قبول بعثة الأمين العام»، وشجب «رفض الحكومة الاسرائيلية أن تستقبل بعثة الأمين العام المنطقة»، وحث هذه الحكومة «على إعادة النظر في قرارها ويصرّ على أن تمتثل امتثالًا تامًا للقرار ٦٧٢ وأن تسمح لبعثة الأمين العام بالمضي قدمًا وفقًا للغرض الذي أرسلت من أجله».

وبعد أن تلقّى مجلس الأمن تقرير الأمين العام، أصدر القرار ٦٨١ في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٠، وأعرب فيه «عن بالغ قلقه إزاء رفض اسرائيل لقراري مجلس الأمن ٦٧٢ و٦٧٣»، وشجب «قرار حكومة اسرائيل استئناف إبعادها للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة»، وحثها على قبول سريان اتفاقية

جنيف الرابعة. وطلب إلى الأمين العام رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي.

سنة ١٩٩١:

أهم مبادرات سنة ١٩٩١، وصولًا إلى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ موعد انعقاد مؤتمر مدريد:

١ - مشروع السلام والأمن الإقليمي لحزب العمل الاسرائيلي: هذا المشروع كناية عن مجموعة قرارات مؤسسات حزب العمل الاسرائيلي المتخذة بين أيلول ١٩٩٠ وآذار ١٩٩١. وقد صدر في منشورة عن شعبة الاعلام في حزب العمل.

يدعو حزب العمل إلى استغلال الفرصة المؤاتية من أجل التقدم نحو السلام، والبدء بعملية السلام في أقرب وقت، ويجب أن تشمل الشرق الأوسط بكامله، كما لا يجوز رفض المفاوضات الفلسطينية بسبب المفاوضات مع الدول العربية.

وتتمحور أهداف المشروع حول: تحقيق سلام شامل وكامل ودائم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، المحافظة على وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية، التوصّل إلى حدود ومناطق وترتيبات أمنية، إقامة إطار (فدرالي أو كونفدرالي) يشمل سكان الأردن والضفة والقطاع شرط ألا تقام دولة فلسطينية، حل مشكلة اللاجئين خارج منطقة السيادة الاسرائيلية، ترتيبات اقتصادية في إطار تعاون إقليمي وحماية البيئة في المنطقة.

٢ - بيان الاجتماع الوزاري لدول المجموعة الأوروبية بشأن حرب الخليج وأزمة الشرق الأوسط: جاء في هذا البيان الصادر في لوكسمبورغ (١٩ شباط ١٩٩١) وبالشق المتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية انهما «مصدران أساسيان لانعدام الاستقرار في المنطقة. وترى المجموعة الأوروبية ان على المجموعة الدولية أن تبذل الجهد من جديد، وبصورة ملحة، لإنجاز تسوية شاملة وعادلة ودائمة. وما زالت المجموعة والدول الأعضاء فيها عند رأيها ان مؤتمرًا دوليًا ذا بنية ملائمة ويعقد في الوقت الملائم سيوفّر إطارًا صالحًا للمفاوضات...».

٣ - إعلان من رئاسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتعليق الاتصالات بمنظمة التحرير: صدر هذا الإعلان في ٢٦ شباط ١٩٩١، وجاء فيه: «بعد الأخذ بعين الاعتبار الكثير من رسائل الدعم التي أرسلها السيد عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى المعتدي صدام حسين، اتفق وزراء خارجية الدول الاثني عشرة على انهم لا ينوون، في الأوضاع الحاضرة، الاتصال على مستوى عال بين الرئاسة ومنظمة التحرير... وهذا القرار لا يمسّ دور منظمة التحرير ولا حقوق الشعب الفلسطيني...».

٤ - من خطاب الرئيس الفرنسي ميتران عقب انتهاء حرب الخليج: ألقى ميتران هذا الخطاب الموجّه إلى الفرنسيين في ٣ آذار ١٩٩١، ومما جاء فيه: «... علينا أن نبحث مع الآخرين عن الوسائل التي تكفل للشرق الأوسط، ولغيره، أسس سلام عادل ودائم... وفيما يتعلق بالبحث عن السلام العادل، نكرر اليوم، كما بالأمس، ان تحرير الكويت لم يحل سوى مشكلة من عدة مشكلات. لقد قطعت تعهدات وتولدت آمال، ويجب ألا تخيب. وزنان ومكيالان: هذا سيكون قضاء على الحق الدولي الناشئ. فعلى الأمم المتحدة التي أجازت استعمال القوة أن تنظم العودة إلى السلام... يجب حقًا أن تتمتع اسرائيل بحدود آمنة ومعترف بها وبوسائل أمنها؛ وأن يكون للفلسطينيين كشعب هويتهم ووطنهم ودولتهم...».

٥ - خطاب بوش في شأن الشرق الأوسط: ألقى الرئيس الأميركي جورج بوش هذا الخطاب أمام جلسة الكونغرس المشتركة في ٦ آذار ١٩٩١، ومما جاء فيه: «علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لردم الهوة بين اسرائيل والعرب، وبين اسرائيل والفلسطينيين... لا بد من أن يقوم السلام الشامل على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ الأرض في مقابل السلام. ولا بد من أن يصاغ هذا المبدأ على نحو يضمن لاسرائيل الأمن والاعتراف بها ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعة. وكل ما عدا ذلك سيخفف من اختيار الإنصاف والأمن. لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي - الاسرائيلي».

٦ - مذكرة فلسطينية تسلّمها وفد «الترويكا» الأوروبية: في ٧ آذار ١٩٩١، التقت ١٢ شخصية فلسطينية من الأراضي المحتلة، في القدس. وفد الترويكا الأوروبية المؤلف من وزراء خارجية لوكسمبورغ وايطاليا وهولندا، وقدّمت له مذكرة تؤكّد «مطالب شعبنا الثابتة والتي تمثل ثوابت لا يمكن التنازل عنها أو التهاون فيها: ١- حق شعبنا في الحرية وتقرير المصير، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... ٢- تطبيق الشرعية الدولية على القضية الفلسطينية... ٣- إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج...».

٧ - مذكرة فلسطينية تسلمها جيمس بايكر: عقب انتهاء المعارك في الخليج قام بايكر (وزير الخارجية الاميركي) بجولة في المنطقة. والتقى في القدس (١٢ آذار ١٩٩١) وفدًا من الشخصيات الفلسطينية في الأراضي المحتلة الذي سلّمه مذكرة أكدت القيادة الشرعية لمنظمة التحرير، والالتزام الفلسطيني بالشرعية الدولية، وضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، واعتبار المؤتمر الدولي الآلية الأكثر ملاءمة لتقدّم عملية السلام.

٨ - أول تعديل على مشروع الحكومة الاسرائيلية: والجدير ذكره أن بايكر، عقب انتهاء المعارك في الخليج، أعلن بدء جولته في المنطقة. فاضطرت الحكومة الاسرائيلية إلى كسر الجمود الذي دخلته مساعي التسوية السياسية منذ آب ١٩٩٠ (أي منذ بدء أزمة الخليج)، وإعادة إحياء المبادرة التي سبق أن أطلقتها في أيار ١٩٨٩ (مذكورة أعلاه، تحت عنوان «١٩٨٩»). وبناء على نصائح سفيرها في واشنطن بضرورة تحضير أفكار جديدة وإدخالها في المبادرة قبيل وصول بايكر، أعلنت الحكومة أول تعديل لما ورد سابقًا في مبادرتها، وذلك بالإعراب عن استعدادها للتفاوض مع وفد فلسطيني من الأراضي المحتلة من دون انتخابات، شرط ألا يكون بينهم ممثلون من الشتات الفلسطيني، أو مطرودون، أو ممثلون من سكان القدس الشرقية.

٩ - نقاط التفاهم بين بايكر والحكومة الاسرائيلية: اتفق على هذه النقاط في ختام محادثات وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر (في القدس، ٩ نيسان ١٩٩١) مع رئيس الحكومة الاسرائيلي اسحق شامير، ووزير الخارجية دافيد ليفي، ووزير الدفاع موشيه أرنس. وهذه النقاط:

- يتم تنفيذ مسار السلام على مستويين، في محادثات متوازية بين اسرائيل والعرب من جهة، وبين اسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى.
- يفتتح هذا المسار باجتماع اقليمي برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ويكون احتفاليًا وغير مخوّل فرض حلول، على أن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية.
- لا تجري اسرائيل أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.
- يتشكل الوفد الفلسطيني من سكان «المناطق» فقط، من دون تمثيل لفلسطينيي الشتات.
- تجري المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس المراحل التي يقترحها اتفاق كامب دافيد، وتؤدي إلى تسوية مؤقتة من «الحكم الذاتي».
- لا تؤدي المفاوضات بشأن تسوية دائمة مع الفلسطينيين إلى إقامة دولة فلسطينية.

١٠ - مشاركة أوروبا في مؤتمر السلام: في حديث رئيس المجلس الأوروبي ورئيس حكومة لوكسمبورغ جاك سانتير («الحياة»، - لندن - ١٩ أيار ١٩٩١) جاء انه بعد سلسلة الاتصالات التي أجرتها الترويكا الأوروبية مع أطراف النزاع العربي - الاسرائيلي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي والولايات المتحدة «نستطيع الإشارة إلى تفهّم كبير للموقف الأوروبي (...) وجدت تجاوبًا لدى الرئيس جورج بوش ووزير الخارجية جيمس بايكر، وأبلغت رغبتنا في المشاركة إلى اسحاق شامير رئيس حكومة اسرائيل واعتبر ان ردود الفعل الحالية من جانبه غير مرضية. وأود توضيح الهدف من طلبنا المشاركة بشكل فعّال في مؤتمر السلام: أوروبا ليست قوة عسكرية وليس لها مطامع هيمنة. وإذا أكدنا على ضرورة إشراكنا فلاعتقادنا ان المجموعة قادرة على المساهمة بدور مفيد في إزاحة العراقيل التي تعترض جهود السلام من جهة، وفي المساعدة على إقامة نظام تعاوني اقليمي من جهة أخرى. ونستحضر دائمًا الروابط الوثيقة القائمة منذ القدم بين أوروبا والمنطقة العربية وبين أوروبا واسرائيل...».

١١ – حديث عرفات بشأن عملية السلام: في حديث له أثناء زيارته نيجيريا في ٥ حزيران ١٩٩١ («الحياة»، ٦ حزيران ١٩٩١)، قال: «... عندما أعلن الرئيس بوش مبادرته في ٦ آذار (١٩٩١) أمام الكونغرس والمستندة إلى خمس نقاط هي الأرض في مقابل السلام، وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والانسحاب، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني والأمن الاسرائيلي، نحن رحّبنا بهذه المبادرة على رغم اعتقادنا بأنها لا تخلو من نواقص وتعاملنا معها إيجابيًا،»، (وعن تعاون عربي – فلسطيني بشأن المؤتمر الدولي، قال عرفات)... أستطيع القول الآن إن دول الطوق العربي من خلال المبادرة التي تحركنا فيها في طور انفتاح وحوار فلسطيني مع كل من مصر وسورية ولبنان والأردن. كذلك أستطيع القول إن دول الطوق في مرحلة تبادل وجهات النظر... وإذا تبيّن أن ثمة بشائر لبدء العملية فلا بد أن تجتمع الدول العربية ولا بد أن يكون هناك موقف عربي متناسق، على الأقل في حدّه الأدنى...».

١٢ – بيان مبادئ خطة اقترحها «مجلس السلام على مراحل»: نشرت هذا البيان صحيفة هآرتس في ٧ حزيران ١٩٩١، ووقّعه نحو ٢٠٠ شخصية، معظمها ضباط احتياط وأساتذة جامعات، وبينها ١٥ عربيًا تقريبًا. أما «مجلس السلام على مراحل» فقد تشكل في حزيران ١٩٩٠، ويضم في صفوفه ٨٢ ضابط احتياط برتبة عقيد فما فوق (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص١٨٣).

تتألف الخطة من مراحل، المرحلة الأولى تستمر خمسة أعوام ويتم فيها وقف أعمال الإرهاب. وتستجيب الخطة لحاجات اسرائيل الأمنية كلها، وتفترض أن الجمود السياسي ينطوي على خطر كبير على اسرائيل، وينبغي أولًا ايجاد مناخ من الثقة المتبادلة قبل توقيع الاتفاقات السلمية.

أما مبادئ الخطة فهي: تنسحب اسرائيل، في موعد محدد، بعد خمسة أعوام من الإعلان، من أراضي الضفة والقطاع، مع إدخال تعديلات طفيفة على الحدود، وأن لا تعارض إقامة كونفدرالية أردنية – فلسطينية أو دولة فلسطينية، ويتمّ التصديق قانونيًا على هذا الالتزام في الكنيست، ولا يصبح ساري المفعول إلا إذا استجاب العرب، خلال خمسة أعوام متواصلة: انهاء حالة الحرب بينها وبين اسرائيل، إعلان القيادة الفلسطينية وقف الانتفاضة والاعتراف باسرائيل.

وعن مشكلة اللاجئين، لا يكون حلها إلا خارج حدود دولة اسرائيل. وعن اتفاق السلام مع الدولة الفلسطينية: لا تبني هذه الدولة جيشًا خلال العقد الأول من قيامها، ويكون لاسرائيل الحق في إدخال جيشها إلى داخل الدولة الفلسطينية خلال العقد الأول إذا حاول جيش غريب دخولها برضاها أو بغير رضاها.

١٣ – رسالتان متبادلتان بين بوش وشامير: (نشرت هاتان الرسالتان «معاريف» في ١٠ حزيران ١٩٩١، ونقلتهما عنها مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص٢١١–٢١٢)، ومما جاء فيهما:

رسالة بوش: «... إننا في زمن متميز، زمن ربما كنا فيه قادرين على بدء مفاوضات مباشرة، ثنائية ومتعددة الأطراف، بينكم وبين الدول العربية، وبينكم وبين الفلسطينيين (...) ومع انني أدرك جيدًا ان تحقيق السلام سيتضمن مخاطر على اسرائيل، فقد أنشأنا مسارًا يلبّي اهتماماتكم وحاجاتكم. وهو مسار يشمل الدول العربية وفلسطينيي المناطق، لا منظمة التحرير الفلسطينية... وينسجم مع كامب دافيد... مسار سيبدأ بمؤتمر لن ينسف المفاوضات المباشرة أو ينافسها... انه (المؤتمر) منبر من أجل كسر «التابو» المتضمن في اللقاء مباشرة وجهًا لوجه ومن أجل دفع الحوار المباشر. كما انني أفهم أيضًا مخاوفكم في شأن حضور الأمم المتحدة المؤتمر... لكنني لا أرى كيف يمكن لمجرد مراقب أن يسبب لكم مشكلة (...) وفي المسار، الذي هو قائم في معظمه فعلًا على أساس شروطكم، لا يمكننا أن نبيع أقل من ذلك إلى جيرانكم (...) إن الملك حسين مطالب خصوصًا بالتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وربّما مع سورية... ولن يكون ثمة شك في قدرته على إشراك فلسطينيين في وفد مشترك...».

رسالة شامير: «... إننا نتحدث هنا عن اختبار نيات العرب، التي لم تتغير بعد، فيما عنى القبول باسرائيل والتصالح معها (...) إنهم يطالبون بأوسع

إطار دولي ممكن للمفاوضات، وبمشاركة الأمم المتحدة. وهذا هو السبب أيضًا وراء مطالبتهم بتحديد هدف مسار السلام بمصطلحات مثل التسوية الشاملة، لا مثل اتفاقات سلام مع اسرائيل (...) إننا تواقون إلى إجراء محادثات سلمية مع جيراننا العرب، مع انهم يواصلون تسليح أنفسهم (...) إننا نتفق معك في شأن الحاجة إلى مساعدة الملك حسين (...) ومن غير الممكن أن يكون هناك مسار للسلام مع اسرائيل إذا كان لمنظمة التحرير الفلسطينية ضلع فيه. إننا نعتقد أن الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك هو أفضل الطرق لمعالجة مسألة تمثيل العرب الفلسطينيين... وينبغي أن تكون تركيبة الجزء الفلسطيني مقبولة من جانبنا...».

١٤ – قرار الأممية الاشتراكية في شأن الشرق الأوسط (إسطنبول، ١٢ حزيران ١٩٩١): (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص٢١٥–٢١٦، وقد اكتفت المجلة بذكر العبارة التالية، في هامش المرجع: «تمّ الحصول على نص القرار من الأممية الاشتراكية»):

بعد ذكر أهمية المؤتمر الدولي وتأييدها (الأممية الاشتراكية) ودعمها له، تؤكد «ان المفاوضات كلها يجب أن تبنى على الأسس التالية: أ) حق دولة اسرائيل في الوجود والأمن؛ ب) الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، من دون استثناء إقامة دولة مستقلة أو كونفدرالية أردنية – فلسطينية، أو أي حل آخر يختارونه؛ ج) القراران ٢٤٢ و٣٣٨ الصادران عن مجلس الأمن، وكذلك القرار ٦٨١؛ د) إقامة تعايش منسجم دائم وتعاون اقتصادي وسائر أنواع التعاون بين شعوب المنطقة كافة، وذلك بدعم من المجتمع الدولي».

١٥ – التحضير للمؤتمر الدولي في البيان السياسي الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر، ٢٨ أيلول ١٩٩١، أي قبل نحو شهر واحد من مؤتمر مدريد، وبعد ١٠ أيام من الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وغورباتشوف لعقد مؤتمر السلام، مؤتمر مدريد):

بعد أن ذكر البيان تعامل منظمة التحرير بشكل إيجابي وفعّال مع الأفكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استندت للشرعية الدولية، وترحيبها بالجهود والمساعي السلمية الجارية، ترى منظمة التحرير «ان نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية:

أولًا: استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية، وقراراتها، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والالتزام بتطبيقها...

ثانيًا: تأكيد اعتبار القدس جزءًا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة...

ثالثًا: وقف الاستيطان في الأرض المحتلة...

رابعًا: حق منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل الوفد الفلسطيني...

خامسًا: تنسيق المواقف العربية...

سادسًا: ضمان ترابط مراحل الحل وصولًا إلى الحل النهائي الشامل...».

١٦ – رسالة تطمينات اميركية إلى القيادة الفلسطينية (١٨ تشرين الأول ١٩٩١): مما جاء في هذه الرسالة:

«... وكما قال الرئيس جورج بوش في خطابه في ٦ آذار ١٩٩١ أمام الكونغرس، لا تزال الولايات المتحدة تعتقد بقوة بأن السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام (...) تعتقد الولايات المتحدة بأنه يجب أن تكون هناك نهاية للاحتلال الاسرائيلي (...) ونعتقد ان الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية (...) إن المفاوضات الثنائية المباشرة ستبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر (...) ستؤيد الولايات المتحدة مشاركة الفلسطينيين في أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف حول اللاجئين (...) لا تسعى الولايات المتحدة لأن تحدد من يتحدث باسم الفلسطينيين في هذه العملية. نحن نسعى لإطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين مباشرة وتوفّر طريقًا لتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وللمشاركة في تقرير مستقبلهم. ونعتقد بأن وفدًا أردنيًا – فلسطينية مشتركًا يوفّر أفضل الطرق الواعدة لتحقيق هذه الغاية. الفلسطينيون وحدهم يستطيعون اختيار أعضاء وفدهم الذين لا يخضعون لفيتو من أي

كان. وتفهم الولايات المتحدة بأن أعضاء الوفد سيكونون فلسطينيين يوافقون على التفاوض بمسارين، وعلى مراحل، ومستعدين للعيش بسلام مع اسرائيل (...) إن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية. ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية. ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلًا في انه لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى وأن وضعها النهائي يجب تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعترف بضم اسرائيل القدس الشرقية...».

١٧ – الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد (١٨ تشرين الأول ١٩٩١): قدّم الدعوة وزيرا خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، جيمس بايكر وبوريس بانكين، بالنيابة عن رئيسي الدولتين جورج بوش وميخائيل غورباتشوف. ومما جاء في الدعوة: «بعد مفاوضات مكثّفة مع اسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدمًا من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة... وسيتم عقد المؤتمر في مدريد يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١... وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر...».

أما الأطراف المدعوّة فتشمل حكومات «اسرائيل وسورية ولبنان والأردن. أما الفلسطينيون فستتم دعوتهم كجزء من الوفد الأردني – الفلسطيني. وستتم دعوة مصر إلى المؤتمر بصفة مشارك. وسيكون المجتمع الأوروبي مشاركًا في المؤتمر جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وسوف يكون ممثلًا في رئاسته. وسوف توجّه دعوة لمجلس التعاون الخليجي... كما ستوجّه الدعوة للأمم المتحدة لإرسال مراقب يمثّل الأمين العام. ولن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف (...) بالنسبة للمفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، فستدور هذه المفاوضات على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصّل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة. وبمجرد الاتفاق، ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمسة أعوام. وبدءًا من العام الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، ستجري المفاوضات بشأن الوضع الدائم...».

١٨ – وثيقة «ستانفورد» قبل بدء مؤتمر مدريد: قُدّمت هذه الوثيقة قبيل انعقاد مؤتمر مدريد من قبل فيصل الحسيني وحنان عشراوي إلى وزير الخارجية الأميركي، جيمس بايكر، واعتبرت أساسًا لتفاهم أميركي – فلسطيني بشأن الحل (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص٢١٦–٢١٧، نقلًا عن جريدة «السفير» البيروتية في عددها ١٠ نيسان ١٩٩٢)، وتضمنت ١٣ نقطة هي:

١ – وقف حالة الحرب والعداء في المنطقة، بالانسحاب من المناطق المحتلة، والاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير.

٢ – اعتراف متبادل بين فلسطين واسرائيل.

٣ – الحدود كما كانت في ١٩٦٧ تشكل أساسًا لتعديلات في صالح الطرفين.

٤ – تنفيذ الاتفاقيات يتم على مراحل مما يساعد على كسب الثقة.

٥ – ضمانات دولية للطرفين.

٦ – استعداد الطرف الفلسطيني للحد من تسلّح الدولة الفلسطينية.

٧ – اتفاق متبادل على عدم استدعاء قوات أجنبية للعسكرة في أراضي الدولتين بدون اتفاق مسبق.

٨ – القدس: تبقى موحّدة بلديًا... ضمن بلدية اسرائيلية وأخرى فلسطينية وبلدية مشتركة. القسم العربي يتحول إلى عاصمة دولة فلسطين بعد فترة انتقالية ويكون القسم الاسرائيلي عاصمة اسرائيل.

٩ – ضمان حرية العبادة.

١٠ – حق العودة: فلسطين دولة الفلسطينيين كافة ولهم حق العودة وللدولة حق تنظيم هذه العودة. موضوع العودة إلى المناطق الواقعة داخل اسرائيل أو الحصول على التعويضات يكون موضوع مفاوضات بين الدولتين ولا مكان لعودة شاملة. كذلك ستجرى مفاوضات لضمان حصول يهود الدول العربية على التعويضات عن أملاكهم.

١١ – المستوطنات: على المستوطنين الحصول على موافقة السلطات الفلسطينية للبقاء في هذه المستوطنات، وعليهم القبول بالسيادة الفلسطينية. الأراضي المصادرة للمستوطنات تعود ملكيتها لدولة فلسطين، والأراضي المستملكة بصورة قانونية تكون لأصحابها ويحق لهم الحصول على التعويضات إذا فضّلوا ترك المناطق الفلسطينية.

١٢ – قطاع غزة: يجب إقامة ممر بري بين القطاع والضفة.

١٣ – المياه: هناك ضرورة لاتفاقية بين دول المنطقة، سورية ولبنان والأردن واسرائيل وفلسطين لتوزيع المياه. ويمكن لهذه الدول الاعتماد على مياه منطقة الشرق الأوسط عامة.

وقد وقّع على هذه الوثيقة:

عن الطرف الفلسطيني: د. نبيل شعث رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني، حنا سنيورة رئيس غرفة التجارة الفلسطينية – الأوروبية، د. ممدوح العكر عن تنظيم الأطباء لأجل حقوق الإنسان، د. رحال العيساوي عن الجمعيات الخيرية، د. برنارد سابيلا من جامعة بيت لحم عن جمعية الدراسات الدولية.

عن الطرف الاسرائيلي: موشي عميراف ممثل شينوي في بلدية القدس، شلومو إلباز عن حركة الشرق إلى السلام، غيورا فورمان سكرتير حركة كيبوتسات المابام، د. غاليت حس روكن عن النساء من أجل السلام، موشيه معوز المستشرق المعروف عن الجامعة العربية، عوديد مجيدو عن حركة السلام على مراحل.

عن الطرف الأميركي: هارولد سوندرز مدير البرامج الدولية في مؤسسة كترنج ونائب وزير الخارجية الأميركي الأسبق.

مؤتمر مدريد
(٣٠ تشرين الأول ١٩٩١)

أهمية المؤتمر فلسطينيًا: مؤتمر السلام المنعقد في مدريد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ قد يكون أهم حدث متعلق بالصراع العربي – الاسرائيلي، إذ جاء بعد حروب وثورات استمرت أكثر من ستين عامًا، أي منذ ظهرت تطلعات الحركة الصهيونية نحو فلسطين مشفوعة بتأييد بريطانيا، وبعد ثورات عدة وحروب متكررة بين العرب والاسرائيليين، وبعد قيام الثورة الفلسطينية بستة وعشرين عامًا، وبعد انطلاق الانتفاضة بأربعة أعوام. ثم جاء حدثان مهمان أمليا على الولايات المتحدة السعي الحثيث لعقد هذا المؤتمر: حرب الخليج والانهيار غير المتوقع للمنظومة الاشتراكية وللنظام الشيوعي بصورة عامة. وفي الوقت نفسه، فإن الأطراف المعنية في منطقة الصراع العربي – الاسرائيلي لم تجد بدًا من الاستجابة لهذا السعي. فوزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر كان يجد الطرق غير مغلقة في كل العواصم التي زارها.

ومن أبرز العناصر التي وردت في إطار المؤتمر وجود ممثلي الشعب الفلسطيني أول مرة في تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي جالسين إلى طاولة المفاوضات قبالة الاسرائيليين. ونحن نعرف ان العنصر الفلسطيني مستبعد تاريخيًا بإلحاح اسرائيلي، وبموافقة غربية، وبتواطؤ من بعض الجهات العربية. وبحجة أن القضية قومية، هذا الشعار الفضفاض، أُتيح للدول العربية أن تنطق باسم القضية الفلسطينية، لكن لم يتح للشعب الفلسطيني مجرد المشاركة، مشاركة هذه الدول في ذلك. وكان ما يسمّونه «الورقة الفلسطينية» ينتقل من دولة إلى أخرى بحسب موازين القوى.

في هذا المؤتمر عادت الأمور إلى نصابها، ولكن ليس النصاب الكامل لأن آثار الماضي ما زالت قائمة. فقد جاء التمثيل الفلسطيني ناقصًا من حيث الشكل والرسميات، بحيث استبعدت نظريًا منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها كانت هناك بشكل حاسم وقوي من الناحية العملية.

والعنصر المهم الآخر هو هذا الحشد الدولي المقحم في المؤتمر، سواء على الصعيد العربي إذ تشارك بصورة عملية ١٦ دولة، هي الدول الخمس المعنية مباشرة بالصراع، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، ودول الاتحاد المغاربي الخمس؛ أو على الصعيد الدولي إذ تشارك المجموعة الأوروبية والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

«لقد قبلنا المشاركة في مؤتمر السلام (مؤتمر مدريد). وقد تولّد الانطباع بأن الشروط مجحفة، وبأن المواصفات أقل كثيرًا من الحد الأدنى المطلوب. وبمعنى آخر: فقد قبلنا استبعاد وجود رسمي لمنظمة التحرير. كما قبلنا تأجيل حضور ممثلي القدس إلى المؤتمر، بالإضافة إلى ممثلي الشتات. وبالإضافة إلى هذا وذاك فقد قبلنا أن يذهب الفلسطيني في إطار وفد مشترك أردني – فلسطيني...

«غير ان ما جرى في مدريد على أرض الواقع قلب الكثير من الموازين، وغيّر كثيرًا من المفاهيم، ووضع الأمور في نصابها شبه الصحيح، وظهرت الشخصية الفلسطينية واضحة لا لبس فيها ولا غموض، وذلك عندما استمع العالم إلى كلمة فلسطين، وشاهد رئيس الوفد الفلسطيني يجلس على كرسي الرئاسة...

«وكانت مشاهد مدريد الرد الأول على أولئك الذين أبدوا الخشية والحرص على منظمة التحرير والتمثيل الفلسطيني المستقل، واكتشفوا – متأخرين – أنهم أخطأوا في معارضتهم (...) مع الإشارة إلى أننا ونحن نتقدم إلى القيادة الفلسطينية بمشروع متكامل يتضمن أسباب المشاركة في مؤتمر السلام، كنا نصادف معارضة عارمة عنيفة لهذا المشروع (...) وقالوا لا بد من تخريب مؤتمر السلام (...) إن المعارضة الفلسطينية، أو بعض هذه المعارضة، التي كانت تعتبر مجرد الحديث عن المؤتمر الدولي خيانة وطنية، راحت تنادي به مطلبًا وهدفًا...» (عن مقال محمود عباس – أبو مازن – «مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص١٠٤–١١٠).

افتتاح مؤتمر السلام (مدريد) في موعده وبدء المحادثات الفلسطينية – الاسرائيلية: عقد هذا المؤتمر، وبحضور جميع المدعوين إليه (راجع أعلاه) في ٣٠ تشرين الأول – أول تشرين الثاني ١٩٩١، وكان برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. تكلم في جلسته الأولى رئيس الوزراء الإسباني فيليب غونزاليس، والرئيس الأميركي جورج بوش، والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، وممثل المجموعة الأوروبية وزير الخارجية الهولندي هانس فان دن بروك، ووزير الخارجية المصري عمرو موسى؛ وفي جلسته الثانية (٣١ تشرين الأول) رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير، ووزير الخارجية الأردني رئيس الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك كامل أبو جابر، ورئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي، ووزير الخارجية اللبناني فارس بويز، ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع؛ وفي جلسته الثالثة (أول تشرين الثاني) رئيس الحكومة الاسرائيلية، وزير الخارجية الأردني، رئيس الوفد الفلسطيني، وزير الخارجية اللبناني، وزير الخارجية المصري، ممثل المجموعة الأوروبية (كلمات المؤتمر نشرت مقتطفات منها مجلة الدراسات الفلسطينية في باب خاص بعنوان «وثائق مؤتمر مدريد»، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص١٨٥–٢٤٤). وقد تضمنت هذه الكلمات الأفكار والمبادئ والمقترحات التي طرحتها الأطراف سابقًا.

الجدير ذكره أن رئيس القسم الفلسطيني (حيدر عبد الشافي) في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك «أشار في كلمته إلى منظمة التحرير الفلسطينية، رغم ما كان ينذر ذلك بإثارة سخط الولايات المتحدة واسرائيل. فكانت هذه الإشارة أكثر من مجرد لفتة رمزية: ففضلًا عما أوحت به صراحة من وحدة هيكلية القيادة الفلسطينية ووحدة أهدافها، فإنها بيّنت ان المندوبين الفلسطينيين ليسوا مجرد تكتل أفراد أو أعيان انتدبوا أنفسهم لهذه المهمة، ولا تُبّعًا للوفد الأردني، بل هم هيئة تمثّل الفلسطينيين حيث يكونون. وقد جرى التركيز على هذه الفكرة في مقابلات كثيرة مع وسائل الإعلام في مدريد، ثم كُررت مرارًا فيما بعد داخل قاعة المفاوضات وخارجها (...) وقد كان مؤتمر مدريد أيضًا مناسبة لتوكيد الهوية الفلسطينية بفضل المناورات التي جرت بعيدًا عن الأنظار. فمع ان الفلسطينيين والأردنيين كانوا من الناحية الفنية يشكلون وفدًا مشتركًا، فقد خُصَّ عبد الشافي بمكانة مساوية لغيره من رؤساء الوفود. فمن ذلك انه جاء إلى المؤتمر في سيارة خاصة به، أسوة بغيره من رؤساء الوفود، ومُنح مدة من الوقت لإلقاء كلمته في المؤتمر مساوية لما مُنح غيره من مدة، وقد جلس إلى طاولة المؤتمر بمنزلة غيره من رؤساء الوفود. أخيرًا، حين رفضت اسرائيل وضع العلم الفلسطيني على طاولة المفاوضات، لم يجر وضع أي علم آخر» (كميل منصور، أحد مستشاري الوفد الفلسطيني إلى محادثات السلام، يدرّس العلاقات الدولية في جامعة باريس، مجلة «الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، ص٢٢–٢٣).

عشر جولات من المفاوضات الثنائية

الجولة الأولى (مدريد، ٣ تشرين الثاني ١٩٩١): مباشرة بعد المؤتمر عقد الاجتماع الأول بين الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك والوفد الاسرائيلي في إطار المفاوضات الثنائية التي أقرّها المؤتمر، وصدر عنه البيان التالي: «إن الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك والوفد الاسرائيلي التقيا اليوم لبدء مفاوضات مباشرة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وستجري هذه المفاوضات على مستويين: مستوى فلسطيني – اسرائيلي ومستوى أردني – اسرائيلي. وعقدت المحادثات في جو عمل إيجابي. ومن بين المسائل التي نوقشت تلك المتعلقة بالمسائل الإجرائية للمحادثات التي ستعقد في المستقبل والتي يؤمل أن تعقد قريبًا. وعبّر الأطراف عن وجهات نظرهم في شأن المكان المحتمل للمفاوضات. وستستمر المشاورات في هذا الشأن وفي شأن مسائل أخرى تتعلق بالمفاوضات» (عن جريدة «النهار» البيروتية، تاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٩١).

الجولة الثانية (واشنطن، ١٠–١٧ كانون الأول ١٩٩١): لم يتوصل المفاوضون إلى اتفاق للوصول إلى طاولة المفاوضات. فاقتصرت المناقشات على رؤساء الوفود الاسرائيلي والأردني والفلسطيني، وجرت في أروقة وزارة الخارجية الأميركية التي كان من المفترض أن تُعقد المحادثات فيها.

كان الجانب الفلسطيني يأمل بتنفيذ ما اتفق عليه في الجولة الأولى في مدريد، أي أن يُشرع في الاجتماع على المسارين في قاعتين منفصلتين. إذ ظل الاسرائيليون يعملون على التقليل من شأن استقلال المسار الفلسطيني بجعل الوفد الأردني – الفلسطيني هيئة مكتملة أو جهازًا «يوجّه» المسارين. وكان من مسائل الخلاف عدد المندوبين المشاركين، وصلاحية الهيئة في معالجة القضايا الجوهرية أم الشؤون الإجرائية فحسب. فقضى الفريقان أسبوعًا كاملًا في تبادل مسودّات عدة لبيان مشترك كانت كل كلمة فيه مصدرًا للخلاف.

أما مصدر الخلاف الأساسي فكان نشاط الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة. فخلال الأسبوع الثاني من كانون الأول حلّت جماعة من المستوطنين في بعض منازل الفلسطينيين في سلوان (القدس الشرقية)، ثم في أوائل كانون الثاني ١٩٩٢ القرار الاسرائيلي بإبعاد ١٢ فلسطينيًا.

الجولة الثالثة (واشنطن، ١٣–١٦ كانون الثاني ١٩٩٢): رفض الفلسطينيون السفر إلى واشنطن للاشتراك في الجولة الثالثة إلا بعدما صوّتت الولايات المتحدة إلى جانب قرار مجلس الأمن ٧٢٦ الذي أدان القرار الاسرائيلي الاستيطاني بشدة. أضِف إلى ذلك ان وزارة الخارجية الأميركية، ابتداء من هذه الجولة (الثالثة) منحت منسّق منظمة التحرير في المحادثات الثنائية نبيل شعث تأشيرة دخول بعد امتناعها من ذلك في السابق.

اتفق في هذه الجولة، وبضغط أميركي، على حل المسألة الشكلية بالنسبة إلى المسارين خاصة لجهة عدد أعضاء الوفود. وقد أبدى الجانب الاسرائيلي مرونة نسبية عزيت إلى رغبة الحكومة الاسرائيلية في عدم عرقلة مناقشات الكونغرس لمسألة ضمانات القروض (١٠ مليارات دولار).

وقد أتاح حل مسألة المسارين لكلا الفريقين أن يطلق رشقاته الافتتاحية في شأن جوهر ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية. فقدمت بشأنها ثلاث مسودات: اسرائيلية، أردنية فلسطينية وفلسطينية. وهذه المسودات أعطت أولى الأدلة الرسمية على الهوة الواسعة التي تفصل بين تصوّر كل من الفريقين. فقد عدّد الجانب الفلسطيني طليعة جدول أعماله المقترح: القدس، القرار ٢٤٢، الحق في تقرير المصير، وقف فوري للاستيطان... إلا أنه لم يدرجها بمنزلة الشروط المسبقة، لعلمه ان مجرد ظهور المسار الفلسطيني – الاسرائيلي بمظهر الشروع في مناقشة

الحكومة الذاتية هو مكسب سياسي له. وبالفعل، فقد عجّل هذا الطرح (الحكومة الذاتية) في استقالة وزراء مجموعتي هتحيا وموليدت من حكومة شامير (١٩ كانون الثاني ١٩٩٢)، وقادت هذه الاستقالات إلى حرمان الحكومة مما تحظى به من أغلبية في الكنيست وأفضت في ٤ شباط ١٩٩٢ إلى اجراء انتخابات مبكرة في ٢٣ حزيران ١٩٩٢.

الجولة الرابعة (واشنطن، ٢٤ شباط – ٤ آذار ١٩٩٢): بين الجولة الثالثة والرابعة تمكّن الفلسطينيون من تسجيل نقطة مهمة عند افتتاح المفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢. فمع انهم مُنعوا من المشاركة في المؤتمر، إلا أنهم حصلوا على تعهّد يجيز لفلسطينيي الشتات أن يكونوا أعضاء في الوفود الفلسطينية ضمن فرق العمل الملائمة (كالتنمية الاقتصادية واللاجئين). وقد عزّز ذلك آمال الفلسطينيين بأن قواعد مدريد الأساسية ليست مقدسة بل يمكن تجاوزها.

تمّ خلال الجولة الرابعة تبادل وثيقتين رسميتين: وثيقة الجانب الاسرائيلي وعنوانها «أفكار من أجل التعايش السلمي في الأراضي خلال الفترة الانتقالية»، ووثيقة الجانب الفلسطيني وعنوانها «خطة موسّعة: ترتيبات فترة الحكومة الذاتية الانتقالية: تصورات، إجراءات تمهيدية وكيفية الانتخابات». وكانت الوثيقتان شديدتي التباين.

تراجعت الوثيقة الاسرائيلية عن شروط الحكومة الذاتية التي نصّت اتفاقية كامب دافيد عليها. فهي، خلافًا للاتفاقية، لم تذكر «سلطة» منتخبة للحكومة الذاتية تحل محل الحكم العسكري القائم، ولم تشر إلى الانتخابات أو إلى نقل السلطة وانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية، ولا إلى القرار ٢٤٢... ونصّت على كون اسرائيل مصدر السلطة، وعلى ان «القوانين والأوامر المعمول بها في يهودا والسامرة وقطاع غزة» ستظل سارية المفعول. وفي هذا السياق «تفوّض» السلطات والصلاحيات إلى «أجهزة ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية». كما ان هذه الصلاحيات لن تُطبّق إلا على العرب من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة». ويكون الأمن من مسؤولية اسرائيل الحصرية. وخلت الوثيقة الاسرائيلية من أية إشارة إلى أن الفلسطينيين الذين ستفوّض هذه السلطات إليهم يشكلون هيئة أو كيانًا واحدًا.

أما الوثيقة الفلسطينية فقد اقترحت نقيض ذلك تمامًا مشدّدة على ضرورة أن تسترشد العملية كلها بالقرار ٢٤٢، والحق في تقرير المصير. وأما القيود الوحيدة على سلطات الحكومة الذاتية التي قبلت الوثيقة النظر فيها فهي «تلك التي تنبع من كونها ترتيبًا انتقاليًا ومن النتيجة التي يتفق عليها الطرفان والتي تسفر عنها عملية السلام».

الجولة الخامسة (٢٧–٣٠ نيسان ١٩٩٢): كانت الجولة الأخيرة قبل الانتخابات الاسرائيلية. أهم اقتراحين قُدّما فيها: الانتخابات البلدية، وتسليم «مجال الخدمات الصحية فورًا» للفلسطينيين.

ولم تسفر هذه الجولة عن أي تقدّم. وفي الوقت الذي كان الاسرائيليون منهمكين في حملتهم الانتخابية الخاصة، عكفت المؤسسات الفلسطينية على تقويم العملية كلها. فقد اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير بين ٧ و١٠ أيار ١٩٩٢، وأعرب في بيانه عن تقديره العالي لأداء الوفد المفاوض «الذي هو وفد منظمة التحرير الفلسطينية ووفد الشعب»، وأكد استعداده لمواصلة التزامه عملية السلام، كما حذّر من التعنّت الاسرائيلي ومن خطر عدم التقيّد بالجدول الزمني المحدّد لإتمام الاتفاق على الترتيبات الانتقالية (أي بعد عام من افتتاح مؤتمر مدريد). وتطورت الأمور من حيث شكل التفاوض، لمصلحة منظمة التحرير، إذ إن العلاقة بينها وبين الوفد الفلسطيني المفاوض أخذت تبدو باعتباره فريقًا يتلقى التوجيهات من قيادته.

وجاء فوز حزب العمل الاسرائيلي بنفحة جديدة من التفاؤل للفلسطينيين، وذلك بسبب ما كان اسحق رابين قد أدلى به من تصريحات توحي باستعداده لمحادثة الفلسطينيين بمعزل عن الأردنيين. كما انه كان قد سخر من رفض شامير الاعتراف بوجود علاقة بين المفاوضين الفلسطينيين ومنظمة التحرير، كما هزأ بفكرة الحكم الذاتي للشعب من دون الأراضي (كما ظهر جليًا في الوثيقة الاسرائيلية المقدمة في الجولة الرابعة).

لكن مع اقتراب جولة آب (الجولة السادسة)، برزت عوامل، منها تفصيلات خطة رابين لـ«تجميد الاستيطان» وتمييزه المستوطنات الأمنية من المستوطنات السياسية، وتراجعه بصورة عامة عن مواقف واعدة أكثر، ومنها افتقار حزب العمل إلى أية نظرية مجرّبة في شأن الحكم الذاتي، إذ إن فكرة الحكم الذاتي كانت من اختراع الليكود منذ سنة ١٩٧٧. وبدأت هذه العوامل تتضافر على إشاعة جو من الحيرة حيال ما يخبئه الاسرائيليون.

الجولة السادسة (واشنطن، ٢٤ آب – ٢٤ أيلول ١٩٩٢): جرت هذه الجولة على مرحلتين تفصل بينهما فترة استراحة مدتها عشرة أيام لتمكين الأطراف من التشاور مع قياداتها.

في الاجتماع الأول، لم يختلف النص الذي قدّمه الوفد الاسرائيلي اختلافًا يذكر عن نص الوثيقة التي قدّمت في عهد حكومة شامير. وأهم جديد هذا النص انه أتى على ذكر مجلس إداري من ١٥ عضوًا يجري انتخابهم. فكانت تلك أول التلميحات إلى فكرة هيئة فلسطينية بقيت بعيدة عن إمكانية اعتبارها «سلطة» مركزية. ولن يكون لهذا المجلس إلا صلاحيات «إدارية – وظيفية» تُفوّض إليه. بمعنى ان مصدر السلطات تبقى في يد اسرائيل.

وجّه الفلسطينيون انتقادًا شديدًا إلى النص الاسرائيلي، واحتفظوا، في الوقت نفسه، بقرارهم الثبات على التفاوض. وقد كرّر وفدهم المواقف المتعلقة بالحكومة الذاتية، وأضاف النقاط التالية: – حماية دولية خلال الفترة الانتقالية؛ – تشمل صلاحيات سلطة الحكومة الذاتية على جميع سكان الأراضي المحتلة، وتشرف على الأنشطة الاقتصادية كافة وعلى حركة الانتقال؛ – تطبّق الحكومة الذاتية على القدس الشرقية من دون أن يرتب ذلك أية نتائج بالنسبة إلى وضع مدينة القدس النهائي؛ – وأخيرًا تكون ترتيبات الأمن المتبادل موضع اتفاق ثنائي.

في فترة الاستراحة (٤–١٣ أيلول ١٩٩٢)، حدث بعض التقدم المهم في المسار السوري – الاسرائيلي، إذ قبل الجانب الاسرائيلي القرار ٢٤٢ وإمكان انسحاب «في الجولان»، بينما تحدث السوريون لأول مرة عن معاهدة سلام بشروط معينة. فساد الاعتقاد بأن رابين لم يكن مهتمًا بالانفتاح على الجانب الفلسطيني بصورة جدية.

في المرحلة الثانية من الجولة السادسة (١٤–٢٤ أيلول ١٩٩٢)، طالب الوفد الفلسطيني بـ: – ربط الفترة الانتقالية بالوضع النهائي بجعل من تلك الفترة تمهيدًا لذلك الوضع، وبصورة متسقة مع القرار ٢٤٢؛ – أن يكون للحكومة الذاتية ولاية جغرافية وسيطرة على موارد الأرض والمياه؛ – أن تكون القدس الشرقية جزءًا من ترتيبات الفترة الانتقالية؛ – وأن تنسحب القوات الاسرائيلية على مراحل.

رفض الوفد الاسرائيلي هذه المطالب، وأشارت وثيقته إلى ضرورة مشاركة الوفد الأردني لأن «القرار ٢٤٢ يتناول الدول»، لكنها أطلقت على المجلس الإداري إسم «المجلس الإداري الفلسطيني» الذي سينتخب في «انتخابات عامة ويكون مسؤولًا أمام قواعده الفلسطينية»، وستكون له «صلاحيات وسلطات تنفيذية عامة توكل» إليه (وكررت القيود المذكورة في الجولات السابقة). أما بالنسبة إلى الولاية الجغرافية، فقد نصّت وثيقة الوفد الاسرائيلي على أن «مجمل المسألة الإقليمية – الجغرافية» يجب أن يعالج في إطار مفاوضات الوضع النهائي.

الجولة السابعة (واشنطن، ٢١ تشرين الأول – ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٢): عاد الفريقان إلى طاولة المفاوضات قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية الأميركية.

تشبّث الجانب الاسرائيلي بإصراره على بدء التفاوض في شأن ترتيبات الحكومة الذاتية (وهو ما أطلق عليه مصطلح «النموذج الاسرائيلي»). أما الجانب الفلسطيني فقد تمسّك بالحصول على تطمينات اسرائيلية في شأن القرار ٢٤٢. وما اعتُبر تقدمًا في المسار ان عدة مجموعات عمل غير رسمية (معنية بمفهوم الحكومة الذاتية، والأرض، والمسائل الاقتصادية) قد جرى تأليفها.

وفي رسالة، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٢، إلى الجانب الاسرائيلي، أعلن الفلسطينيون ان النموذج الاسرائيلي «مناقض تمامًا لأصول المؤتمر المرجعية» (مدريد)، وانه يرمي إلى منح المستوطنين في الأراضي المحتلة «أقصى حد من الحكم الذاتي»، والحفاظ على «الحد الأقصى من السيطرة» على الفلسطينيين، و«التمهيد لضم قطاع كبير» من

الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة نظام قضائي مزدوج شبيه بنظام التفرقة العنصرية (الأبارتيد).

الجولة الثامنة (واشنطن، ٧–١٧ كانون الأول ١٩٩٢): جرت هذه الجولة في الفترة الانتقالية الواقعة بين انتخاب بيل كلينتون وبين توليه مهماته رسميًا، وفي وقت كانت الأوضاع على الأرض تزداد تردّيًا بسبب شعور الفلسطينيين بأن المفاوضات عديمة الفائدة. لذلك فإن أي تقدم في هذه الجولة لم يكن متوقعًا.

ظلت، في وثيقة الجانب الاسرائيلي المقدمة في الجولة الثامنة، مسائل القرار ٢٤٢، والسيادة والسلطات، والولاية الجغرافية، محصورة في مفاوضات الوضع النهائي. وفي ١٦ كانون الأول ١٩٩٢، أبعدت إسرائيل ٤٠٠ فلسطيني، وحملت الجانب الفلسطيني بذلك على تعليق مشاركته في المفاوضات، فلم تُعقد الجلسة الختامية.

ولما كانت الجولة الثامنة آخر الجولات التي عُقدت في عهد إدارة الرئيس الأميركي بوش، فقد استقبل بوش (في ١٦ كانون الأول) الوفود كلها على التوالي، بحضور وزير خارجيته جيمس بايكر، مهندس عملية السلام. وقد استقبل الجانب الفلسطيني ضمن إطار الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك. لكن في التفاتة سياسية نحو الفلسطينيين، وربّما أيضًا في محاولة لتسجيل سابقة أمام الإدارة المقبلة، استقبل بوش في اليوم التالي الفريق الفلسطيني كله برئاسة فيصل الحسيني، وكان ضمن الوفد فلسطينيون من الخارج والداخل ومن القدس.

الجولتان التاسعة والعاشرة من خلال أهم المبادرات الواقعة بين مطلع ١٩٩٣ واتفاقية أوسلو (١٣ أيلول ١٩٩٣):

١ – **نقاط الاختلاف الجوهرية**: بعد ١٣ شهرًا مرت على ثماني جولات من المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية، قدّم فيها الطرفان مشاريع حلول في شأن الحكم الذاتي، أصبح من الممكن تسجيل نقاط الاختلاف الجوهرية بين الطرفين، وهي كما يلي:

«– حكم ذاتي غير محدد الهوية بالنسبة إلى اسرائيل، وهو بالنسبة إلى الفلسطينيين حكم ذاتي انتقالي.

– صلاحيات الحكم الذاتي إدارية بالنسبة إلى اسرائيل، وتشريعية بالنسبة إلى الفلسطينيين.

– السيادة ستكون على السكان فقط بالنسبة إلى اسرائيل، وعلى السكان والأرض والمياه بالنسبة إلى الفلسطينيين.

– المرجعية هي لقوات الاحتلال بالنسبة إلى اسرائيل، وللحكومة المنتخبة بالنسبة إلى الفلسطينيين.

– القرار رقم ٢٤٢ لا يشمل مرحلة الحكم الذاتي بالنسبة إلى اسرائيل، وهو يشمل مرحلتي الحكم الذاتي والحل النهائي بالنسبة إلى الفلسطينيين.

– الاستيطان باق بالنسبة إلى الاسرائيليين، وهو يجب أن ينتهي كصيغة رسمية بالنسبة إلى الفلسطينيين.

– القدس غير مشمولة بالحكم الذاتي بالنسبة إلى الاسرائيليين، وهي جزء من أراضي الحكم الذاتي بالنسبة إلى الفلسطينيين» (بلال الحسن، كاتب وصحافي فلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص٦٢).

٢ – **إشادة وزير الخارجية الأميركي بتسوية الحكومة الاسرائيلية لمشكلة المبعدين** (١ شباط ١٩٩٣): في مؤتمر صحافي، أعلن وارن كريستوفر وزير الخارجية الأميركي ان اسرائيل ستسمح لعدد كبير من المبعدين بالعودة سواء إلى اسرائيل أو إلى الأراضي المحتلة في غضون أيام. وسيتمكن المبعدون جميعًا من العودة قبل نهاية سنة ١٩٩٣. وقال: «تعتقد الولايات المتحدة أن هذه العملية التي أعلنتها اسرائيل اليوم تتفق مع قرار الأمم المتحدة ٧٩٩ في شأن المبعدين (...) ونحن نعتقد أنه نتيجة للخطوات التي ستتخذها اسرائيل سيكون أي اجراء جديد من مجلس الأمن غير ضروري بل قد يضرّ بالعملية الجارية فعلًا».

وبعد أقل من أسبوعين، أي في ١٢ شباط ١٩٩٣، أثنى رئيس مجلس الأمن الدولي (أحمد السنوسي) على قرار السماح بعودة ١٠١ مبعد فلسطيني، ووصفه، في بيانه، بأنه «خطوة في الاتجاه الصحيح». كما حضّ على تكثيف الجهود الرامية إلى معاودة المفاوضات.

٣ – **بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** (دمشق، ١٩ شباط ١٩٩٣): وهو البيان الختامي للمؤتمر الوطني الخامس للجبهة (معارضة للمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية) الذي أقرّ «...صياغة العلاقات الوطنية الفلسطينية وفق متطلبات الانتفاضة في إطار الرؤية العميقة لدورها في إفشال نهج ومخططات التصفية الجارية (...) التأكيد على موقفنا من المشروع التصفوي الأميركي الصهيوني... وطرح البديل السياسي التكتيكي الذي يقوم على أساس التمسّك بقرارات الشرعية الدولية المؤيدة لحقوقنا...».

٤ – **مذكرة الفريق الفلسطيني المفاوض إلى وزير الخارجية الأميركي** (القدس، ٢٣ شباط ١٩٩٣): في هذه المذكرة إشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تنهض بمسؤوليتها تجاه عملية السلام، وان هذا أدّى إلى تقويض مصداقيتها، ولإثارة الشكوك العميقة حول عملية السلام نفسها. ولكي تقوم الولايات المتحدة بدورها، فعليها أن تؤكّد مرجعية عملية السلام المتمثلة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وفي مبدأ الأرض مقابل السلام. وشدّدت المذكرة على وجوب الاستئناف الفوري للحوار بين الإدارة الأميركية ومنظمة التحرير. وعلى صعيد المفاوضات، حمّل الفريق الفلسطيني الحكومة الاسرائيلية المسؤولية الكاملة على تعثّر المفاوضات.

٥ – **رئيس الوفد الفلسطيني بشأن اجتماعه إلى وزير الخارجية الأميركي** (غزة، ٢٥ شباط ١٩٩٣): رئيس الوفد الفلسطيني، حيدر عبد الشافي، أكّد، في حديث صحافي، عدم مشاركته في مفاوضات السلام المقبلة (أي الجولة التاسعة) قبل عودة جميع المبعدين الفلسطينيين. وقال إن وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر الذي اجتمع إليه، أكّد أن استئناف عملية السلام والتفاوض بين العرب والاسرائيليين مهم، وإذا لم يتم استئناف العملية في وقت قريب، فإن هذه العملية ستموت ويعود الوضع إلى ما كان عليه في السابق. وأضاف الوزير أن هناك أزمات كثيرة في العالم «ولا تعتقدوا أن قضية فلسطين وقضية الشرق الأوسط هي الأزمة الوحيدة التي تعالجها».

وعن إعادة الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير قال كريستوفر (على لسان عبد الشافي في حديثه الصحافي) إن الولايات المتحدة غير مستعدة لاستئناف الحوار مع المنظمة في الوقت الحاضر، للأسباب التي ذكرتها الولايات المتحدة سابقًا، «هناك عناصر في المنظمة تقوم بأعمال غير مقبولة لدينا، ولذلك لا زلنا نتبين الموقف الذي تبنّته الإدارة الأميركية السابقة». وهذه الأعمال «غير المقبولة»: رفض المنظمة طرد أبو العبّاس من المنظمة بعد أن قام تنظيمه بعملية إنزال بحري بالقرب من تل أبيب، ورفض المنظمة إدانة هذه العملية، وزيارة الرئيس عرفات إلى بغداد، فقال كريستوفر إن عرفات لا يزال يتعاطف مع صدام حسين وينسجم مع مواقفه.

٦ – **عرفات والعودة إلى المفاوضات** (تونس، حديث صحافي معه، «الحياة»، ٦ آذار ١٩٩٣): بُحثت مع الوزير كريستوفر نقاط أولها القدس، أعلن كريستوفر أن «رابين وافق عليها موافقة كاملة... وتتعهد فيها أميركا بأنها تعتبر أن هذا الإبعاد غير قانوني وأن المفاوضات المقبلة يجب أن تنطلق من المرجعية التي انطلقت منها في البداية أي من القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومن مبدأ الأرض في مقابل السلام...».

٧ – **حنان عشراوي والجولة التاسعة** (حديث صحافي من لندن، «الحياة»، ٢٢ آذار ١٩٩٣، باعتبارها الناطقة باسم الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام، في ردّها على سؤال حول إذا كان حضور الوفد الفلسطيني الجولة التاسعة المتوقعة في نيسان ١٩٩٣ لا زال مرهونًا بحل قضية المبعدين): «في حقيقة الأمر نحن لا نذكر هذه المسألة بمعزل عن قضايا أخرى معنونة تحت بند حقوق الإنسان. أعني انه يجب وضع حد نهائي وجذري وشمولي لقضية الإبعاد (...) إذا دخلنا في منطق التعامل مع اسرائيل على أساس رد الفعل فقط نكون ارتكبنا خطأ فادحًا ورفعنا سقف التحدي الاسرائيلي (...) لا نقدر أن نعزل الإبعاد عن التمادي الاسرائيلي المستفيد من غياب المساءلة الدولية والردع الدولي. وما يجري اليوم من عقاب جماعي للفلسطينيين يخرب عملية السلام ويجب وضع حد له إذا أُريد لهذه العملية أن تصل إلى نتيجة ما...».

٨ – **نقاط الخلاف بين حماس والقيادة الفلسطينية** (من حديث صحافي لممثل حماس في الأردن محمد نزال، «الحياة»، ٣٠ آذار ١٩٩٣): الوفد الفلسطيني المفاوض لا يمثل إلا نفسه، وحماس «لا تلتزم أي اتفاق يتعلق بالتسوية السياسية

وكذلك أي تسوية خاصة بالمبعدين، ونتمسّك بهذا الموقف وبتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٩ الذي يقضي بالعودة الفورية لجميع المبعدين (...) ونرى أن البرنامج السياسي الذي تتبنّاه قيادة منظمة التحرير يمثّل تصفية للقضية الفلسطينية (...) وإننا نتفق مع الفصائل الفلسطينية الموجودة في دمشق على تحالف سياسي مقاوم لمشروع الحكم الذاتي الإداري...».

٩ – بيان منظمة التحرير بشأن استئناف المفاوضات (تونس، ٢٣ نيسان ١٩٩٣): مما جاء في هذا البيان: «... انطلاقًا من اعتبارنا المفاوضات ساحة من ساحات المواجهة (...) وقفت المنظمة، ووفدنا المفاوض، في وجه إجراء الإبعاد لأربعمائة مواطن فلسطيني (...) وتمكنت المنظمة من استصدار قرار ٧٩٩ عن مجلس الأمن الدولي (...) وعملت المنظمة، ووفدها المفاوض، على تأجيل استئناف مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة لعدة شهور، وذلك ضمن إطار وحدة الموقف مع الدول العربية الشقيقة (...) وكل هذا التأجيل بغرض تأمين استئناف انعقاد المفاوضات على قاعدة تؤمن كسر الهجوم الإرهابي لحكومة رابين... ولدعوة راعيي المؤتمر (الولايات المتحدة وروسيا) إلى انتهاج سياسة متوازنة (...) ولقد استطاعت هذه السياسة الحكيمة والحازمة، أن تحقق عددًا من المنجزات وفي مقدمتها تصحيح التمثيل الفلسطيني بمشاركة أبناء القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة داخل إطار وفد المفاوضات، والتأكيد على عدم اللجوء إلى سياسة الإبعاد في المستقبل، وضمان عودة أعداد من المبعدين القدامى... وإعادة التزام الراعي الأميركي بأسس عملية السلام، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام...» (شكل استئناف المفاوضات الجولة التاسعة منها).

١٠ – ١٠٨ أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني يوقّعون مذكرة تطالب بتنفيذ القرار ٧٩٩ وبالانسحاب من مفاوضات السلام (٢٥ نيسان ١٩٩٣): حملت المذكرة أربع نقاط أساسية: – تحميل أميركا مسؤولية تنكر اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني؛ – تحميل اسرائيل المسؤولية الكاملة عن حياة المبعدين الموجودين في جنوب لبنان؛ – تحميل مجلس الأمن مسؤولية تنفيذ قراره رقم ٧٩٩ القاضي بإعادة المبعدين؛ – دعوة منظمة التحرير إلى الانسحاب من المفاوضات.

١١ – بيان للفصائل الفلسطينية العشرة حول الانتفاضة (دمشق، ٥ أيار ١٩٩٣): مما جاء في هذا البيان ان الانتفاضة الشعبية «تشكل بهذا التواصل والاستمرار... الرد الحقيقي على المشاريع المشبوهة والمؤامرات والمخططات الأميركية الصهيونية الهادفة إلى تمرير مؤامرة الحكم الإداري الذاتي (...) وإن الفصائل الفلسطينية العشرة تؤكد على: ١– الانسحاب الفوري من مسار المفاوضات الثنائية والمتعددة والتأكيد أن أية نتائج يتوصل إليها الفريق المفاوض لا تلزم شعبنا...».

١٢ – اقتراح اسرائيلي، في الجولة التاسعة، لإعلان المبادئ المشتركة (واشنطن، ٦ أيار ١٩٩٣):

١ – هدف التفاوض: مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين في إطار الهدف المنشود وهو سلام عادل وشامل يرتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨...

٢ – عام: خلال فترة ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي سوف يحدث تغيير رئيسي في الوضع السائد في المناطق (المحتلة) من خلال نقل غالبية واسعة من وظائف الإدارة المدنية التي سوف يتم حلها إلى الفلسطينيين، وسوف تحتفظ اسرائيل بالمسؤولية العليا عن أمن المناطق (المحتلة).

٣ – المجلس التنفيذي الفلسطيني: سوف يتم تأسيسه عبر انتخابات مباشرة ومن بين فلسطينيي المناطق، والتي سوف تجري تحت إشراف دولي.

٤ – السلطات والمسؤوليات: تنتقل الإدارة المدنية الاسرائيلية إلى المجلس التنفيذي الفلسطيني الذي سيتولى سلطات تنفيذية وقضائية بموجب ما يتفق عليه، وسوف يتمتع بسلطات تشريعية في إطار المسؤوليات المنقولة إليه...

٥ – الولاية الجغرافية: تعتبر المناطق وحدة جغرافية واحدة ومصيرها النهائي المتفق عليه سوف يتم تقريره في محادثات الوضع النهائي.

٦ – قضايا الأمن والشرطة: الأمن الكلي سوف يبقى تحت مسؤولية اسرائيل. وسوف يشكل المجلس التنفيذي الفلسطيني قوة شرطة.

٧ – الارتباط: تشكل اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني لجنة ارتباط مشتركة لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٨ – ترتيبات متفق عليها: سوف تقوم اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني بإنشاء ترتيبات للتعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

١٣ – المشروع الفلسطيني، في الجولة التاسعة، لإعلان المبادئ المشتركة (واشنطن، ١٠ أيار ١٩٩٣):

١ – هدف عملية السلام تسوية سلمية عادلة من خلال مفاوضات مباشرة تقوم على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وبما يتفق والشرعية الدولية، وستجري المفاوضات بين الجانبين على مرحلتين تشكلان كلًّا واحدًا.

٢ – تقام هيئة انتقالية فلسطينية للحكم الذاتي من خلال انتخابات عامة في إشراف دولي. وسيشارك فيها جميع الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ٤ حزيران ١٩٦٧ في سجلات السكان في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وكذلك أبناؤهم وأحفادهم.

٣ – تضطلع الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي بسلطات اشتراعية وتنفيذية وقضائية.

٤ – تنتقل جميع السلطات الاسرائيلية، العسكرية والمدنية، إلى الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي. وحتى يتم هذا، ستبدأ القوات المسلحة الاسرائيلية انسحابها وفق جدول زمني متفق عليه وفي إشراف دولي متفق عليه.

٥ – هدف الترتيبات الأمنية تحقيق استقرار إقليمي وإيجاد الظروف المؤاتية لسلام حقيقي.

٦ – يشمل اختصاص الهيئة الانتقالية للحكم الذاتي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧، وهي تشكل وحدة اقليمية.

٧ – تتوصل الهيئة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية إلى اتفاقات في شأن التعاون والتنسيق في مجالات معينة ذات اهتمام مشترك.

٨ – تؤلف لجنة مشتركة بين الهيئة الانتقالية الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية للبحث في الأمور ذات الاهتمام المشترك ولتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الجانبين.

٩ – تحال النزاعات التي لا يمكن تسويتها بالاتفاق بين الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي وحكومة اسرائيل على لجنة تحكيم تؤلف من ممثلين للولايات المتحدة والاتحاد الروسي ومصر والأردن وسورية والأمم المتحدة وممثلين للجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

١٠ – تبدأ المفاوضات في موعد أقصاه تشرين الأول ١٩٩٤ لتحديد الوضع الدائم (للأراضي المحتلة) ولتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة بحرية.

١٤ – رئيس الوفد الفلسطيني يدعو إلى مقاطعة المفاوضات (حديث صحافي، «الحياة»، لندن، ٢١ أيار ١٩٩٣): «لا أرى جدوى من الذهاب ثانية إلى المفاوضات إذا لم يجر تصحيح لعملية التفاوض بإلزام اسرائيل احترام مرجعية عملية السلام...»، قال حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني، واعتبر ان تنازل الفلسطينيين عن الشرط الذي وضعوه للمشاركة في الجولة التاسعة من المفاوضات وهو تنفيذ اسرائيل قرار مجلس الأمن ٧٩٩ وتعهّدها عدم الرجوع إلى سياسة الإبعاد «كان خطأ خصوصًا أننا كنّا نحظى بمساندة عالمية لموقفنا».

١٥ – استقالة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (٢٢ أيار ١٩٩٣): أعلن الشيخ عبد الحميد السائح استقالته من منصب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، «نظرًا للمرض الذي ألمّ به»، وكلّف نائبه سليم الزعنون القيام بأعمال المجلس. وصرّح بعد نحو أسبوع «وضعي الصحي الذي ترونه هو أحد أسباب الاستقالة ولكنه ليس السبب الجوهري أو الوحيد. السبب الأهم هو ما ألاحظه على الساحة الفلسطينية، سواء كان مصدره اسرائيل أو الولايات المتحدة أو الوفد الفلسطيني المفاوض أو القيادة الفلسطينية نفسها لأنها تسير في طرق من دون أن تقدر نتائجها» (مجلة «الوسط»، العدد ٧٠، ٣١ أيار ١٩٩٣، ص٦).

١٦ – رئيس الوفد الفلسطيني عن الجولة التاسعة («الوسط»، العدد ٧٠، ٣١ أيار ١٩٩٣، ص٢٠): من أبرز ما قاله رئيس الوفد حيدر عبد الشافي:

«... إن الأخبار المتفائلة التي حاول بعض الأخوة في الوفد الفلسطيني المفاوض، وعدد من المسؤولين الأميركيين، إشاعتها في الأيام القليلة الماضية، لم تكن تستند على أساس واقعي، لأنه لم يكن لدينا، كوفد فلسطيني مفاوض، في ختام الجولة التاسعة التي اختتمت أعمالها في واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر (أيار ١٩٩٣)، ما يمكن أن نعود به لنقدّمه إلى شعبنا (...) إن محاولة الوفد الاسرائيلي المفاوض المستمرة تجاوز الحديث عن قضية الأراضي المحتلة في هذه المرحلة إلى الحديث عن نقل السلطات في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم والتجارة والسياحة، ليست سوى مضيعة للوقت، لا سيّما ان عملية الاستيطان الاسرائيلي في الضفة والقطاع مستمرة وان هناك حصارًا مضروبًا منذ أسابيع على مئات الآلاف من شعبنا (...) كانت مشاركتنا في المفاوضات كوفود عربية بشكل عام وكوفد فلسطيني بشكل خاص ترتكز إلى وعود أميركية بأن الجولة التاسعة من المفاوضات ستكون جولة حاسمة (...) إن جولة جديدة من المفاوضات تحمل الرقم عشرة في واشنطن يجب أن ترتبط بالتزام اسرائيلي بأن مرجعية السلام هي القرار ٢٤٢... ولا شك ان إعلان مثل هذا الأمر هو الكفيل بضمان عودتنا إلى طاولة المفاوضات (...) إن تهديدنا أو تخويفنا كفلسطينيين بأننا سنكون الطرف الخاسر في مفاوضات كالتي تجري، إذا لم نقبل بما هو معروض علينا، أمر يثير السخرية، إذ لا أعتقد أننا سنصل إلى وضع أسوأ من الوضع الذي نعيشه حاليًا...».

١٧ – **الفصائل الفلسطينية العشرة والجولة العاشرة** (دمشق، ١٣ حزيران ١٩٩٣، نشرته مجلة «فتح»، العدد ٢٩٣، ٣ تموز ١٩٩٣، ص٨–٩): أصدرت هذه الفصائل بيانًا تؤكد فيه على «ان القيادة المتنفذة في منظمة التحرير ممعنة بالغوص في أوحال المفاوضات الثنائية والمتعددة وهي تقدم التنازل تلو التنازل على حساب حقوق شعبنا الوطنية الثابتة متخذة من المشاركة العربية في هذه المفاوضات ستارًا لمسارها التفريطي المدمّر (...) إن الجولة العاشرة تنطوي على مخاطر جسيمة وجدية من أجل تحقيق اختراق على المسار الفلسطيني يشجّع على تحقيق اختراقات على المسارات العربية الأخرى (...) إن الفصائل العشرة... تدعو القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير وفريقها المفاوض إلى الانسحاب الفوري من المفاوضات... وعدم المشاركة في الجولة العاشرة...».

١٨ – **المشروع الأميركي الذي تسلّمه الوفدان الفلسطيني والاسرائيلي إلى مفاوضات السلام ليكون أساسًا لإعلان مبادئ مشتركة** (واشنطن، ٣٠ حزيران ١٩٩٣؛ نشرته «النهار»، ٦ آب ١٩٩٣): أبرز هذا المشروع النقاط الجوهرية التالية:

- تجري المفاوضات بين الطرفين على مرحلتين: الأولى، وتهدف إلى التوصّل إلى اتفاق على ترتيبات حول مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي لخمس سنوات؛ والثانية، تبدأ من السنة الثالثة لتطبيق الترتيبات حول المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي وتهدف إلى التوصّل إلى اتفاق على الوضع النهائي الذي يستند إلى تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.
- يتفق الطرفان على أن سلطة انتقالية فلسطينية منتخبة ستتولى الأمور، ويشارك فلسطينيو القدس الشرقية في عمليات الاقتراع، وتُمنح هذه السلطة الصلاحيات والسلطات اللازمة لممارسة السلطات التي ستنتقل إليها.
- يتمثل هدف الترتيبات الأمنية، مثل مهمات الشرطة، خلال الفترة الانتقالية في تلبية الحاجات المتبادلة وإيجاد ظروف سلام حقيق.
- يتفق الطرفان على أن مناقشة الولاية الجغرافية في ما يختص بالمرحلة الانتقالية ترتكز على مبدأ ان المسائل المتعلقة بالوضع النهائي لا تدخل في إطار المفاوضات في شأن المرحلة الانتقالية.
- يتفق الطرفان على اعتبار الأراضي كيانًا جغرافيًا واحدًا، وعلى ان المسائل المتعلقة بالسيادة ستبحث خلال المفاوضات في شأن الوضع النهائي.
- يعقد الطرفان اتفاقات ويضعان ترتيبات للتعاون والتنسيق في الميادين ذات الاهتمام المشترك.
- يعمل الطرفان على التوصّل إلى إعلان مبادئ في أسرع ما يمكن وعلى التوصّل إلى اتفاق شامل على الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية ونقل السلطات في أسرع وقت.

١٩ – **كلمة رئيس الوفد الفلسطيني في الجلسة الأخيرة من الجولة العاشرة يدعو فيها إلى إحداث تغييرات في إطار المفاوضات** (واشنطن، أول تموز ١٩٩٣، نشرتها «النهار»، ٣ تموز ١٩٩٣): ومما جاء في هذه الكلمة (لرئيس الوفد حيدر عبد الشافي) ان المفاوضات أظهرت «على مدى عشرين شهرًا وخصوصًا خلال هذه الأسابيع الثلاثة الأخيرة الهوة التي تفصل بيننا بالنسبة إلى كل نقطة من النقاط الأساسية (الولاية الجغرافية، الاستيطان، القدس...). وقد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين منذ يومين اننا إذا طالبنا بالقدس فإننا بذلك نقضي على كل أمل في التوصّل إلى اتفاق. فلتعلموا انه من دون الاعتراف بالحقوق الفلسطينية في القدس لن يكون هناك اتفاق (...) أنتم تعتزمون ابقاء السيطرة على أجزاء الأرض التي قمتم فعلًا بضمّها أو بمصادرتها أو بالاستيطان فيها وتقترحون علينا «تقاسم» الأراضي التي تعتبرونها أراضي تابعة للدولة. أما الفئة الثالثة من الأرض التي تبدون الاستعداد لنقلها إلينا فهي أراض نسيطر عليها أصلًا. وهو ما تعترف به الإدارة العسكرية الاسرائيلية ذاتها (...) ربّما نكون استنفدنا إمكانات صيغة مدريد وانه لا بد للخروج من المأزق الراهن من إحداث تغييرات أساسية لإطار المفاوضات (...) ويمكننا لذلك إما أن ننتقل فورًا إلى المفاوضات في شأن الوضع النهائي للأراضي المحتلة، وإما إشراك منظمة التحرير مباشرة في المفاوضات، وإما اختصار المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي المقررة لخمس سنوات...».

٢٠ – **وثيقة فلسطينية سلّمت إلى وزير الخارجية الأميركي ردًا على الوثيقة الأميركية** (نشرتها «الحياة» في ١٠ آب ١٩٩٣): كرّرت هذه الوثيقة ما تضمنته مطالب الوفد الفلسطينيين في جولات المفاوضات كافة، سواء لجهة هدف المفاوضات، وطبيعة السلطة الوطنية المنتخبة، والأمن، والولاية الجغرافية، والتعاون والتنسيق، وتطبيق الاجراءات... وأضافت في الأخير بندًا جديدًا بعنوان «غزة وأريحا أولًا» حيث نصت على: «الانسحاب من غزة وأريحا أولًا كشكل من أشكال فك الاشتباك من شأنه أن يشكل اختراقًا فعليًا في المفاوضات وعلى الأرض. ومن شأن هذه الخطوة الأولى أن تشكل تعبيرًا ملموسًا وصالحًا عن انتقال فعلي لكامل السلطات إلى الفلسطينيين مع قاعدة ملموسة من الأرض مرتبطة في شكل كامل ببقية الأراضي المحتلة التي تبقى كيانًا واحدًا».

اتفاقية إعلان المبادئ
«غزة – أريحا أولًا»
(اتفاقية أوسلو ١٣ أيلول ١٩٩٣)

تمهيد: راجع النقطة ١٨ من العنوان الفرعي «مواقف فلسطينية من إعلان المبادئ» الوارد بعد العنوان الفرعي التالي.

إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في أوسلو في ١٩ آب ١٩٩٣، والمبرمة في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣ بتوقيع: عن حكومة اسرائيل، عن الوفد الفلسطيني؛ وتوقع الشاهدين: الولايات المتحدة الأميركية والفدرالية الروسية. راجع بشأن حفل التوقيع، وكذلك بشأن الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الاسرائيلية ووزير الخارجية النروجية في ٩ أيلول ١٩٩٣، مادة «اسرائيل»، الجزء الأول من هذه الموسوعة، ص٤٠٣–٤١٠).

بدأ إعلان المبادئ بالمقدمة التالية: «إن حكومة دولة اسرائيل والفريق الفلسطيني («في الوفد الأردني – الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط» –أي مؤتمر مدريد) («الوفد الفلسطيني») ممثلًا الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية».

ويتألف الإعلان من ١٧ مادة و٤ ملاحق، وتتناول هدف المفاوضات، إطار الفترة الانتقالية، الانتخابات، الولاية، الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات، الاتفاق الانتقالي، النظام العام

والأمن، القوانين والأوامر العسكرية، لجنة الارتباط المشتركة الاسرائيلية الفلسطينية، التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية؛ الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر، إعادة تموضع القوات الاسرائيلية، الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا (المادة ١٤، البند الثاني من الملحق الثاني: «ستنفذ اسرائيل انسحابًا مجدولًا وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ فورًا مع توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق»)، تسوية المنازعات، التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية، بنود متفرقة، ثم الملحق الأول: بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها؛ الملحق الثاني: بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا؛ المحلق الثالث: بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية؛ الملحق الرابع: بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية (راجع نص الإعلان في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص١٧٥–١٨٣، ومصدره: *Israel and Palestine* (*Political Report*, No 185, p. 6-10).

واستنادًا إلى المادة الخامسة من «إعلان المبادئ» فإنه سيتم التعامل مع المسائل المعلقة، مثل «القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران»، في أثناء مناقشة الوضع الدائم للمناطق خلال فترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام. كما ان الاتفاق لم يعالج بصورة مباشرة الموضوعات الأساسية للسيادة أو قيام الدولة أو حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

قامت في وجه الإعلان عاصفة من الاحتجاجات والاعتراضات في صفوف الفلسطينيين الذين رأوا ان الاتفاق ترك موضوعات كثيرة بلا حل، بل إنه تجاهلها كليًا، ودعوا إلى رفضه وإسقاطه. أما فلسطينيون آخرون، ومع اعترافهم بنواقص الإعلان إلا أنهم وجدوا فيه إنجازات يحققها الفلسطينيون للمرة الأولى. «والواقع انها المرة الأولى التي تعترف فيها حكومة إسرائيل أو أية هيئة صهيونية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبمطالبه العادلة. وفوق هذا كله، فإن إعلان المبادئ عبارة عن اتفاق بين دولة اسرائيل والفريق الفلسطيني الممثل للشعب الفلسطيني» (إيليا زريق، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص١٦).

مواقف فلسطينية من إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو ١٣ أيلول ١٩٩٣): (المرجع: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص١٩٨–٢٥٢):

١ – بيان لممثل منظمة التحرير في لبنان وعضو اللجنة التنفيذية أعلن فيه تعليق عضويته في اللجنة (٢٢ آب ١٩٩٣)، وحمّل القيادة الراهنة مسؤولية الأزمات السياسية والمالية والتنظيمية التي عرفتها المنظمة.

٢ – تصريح للمسؤول العسكري لقوات حركة فتح في لبنان العقيد منير المقدح دعا فيه ياسر عرفات إلى الاستقالة بسبب ما اعتبره «سياسة التفريط التي تمارسها القيادة الحالية للمنظمة من دون العودة إلى المؤسسات» (٢٤ آب ١٩٩٣).

٣ – تصريح للأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة أحمد جبريل ذكر فيه ياسر عرفات بمصير الرئيس المصري الراحل أنور السادات: «... إن أخطر ما في الأمر عند قبول عرفات تطبيق الحكم الإداري الذاتي في غزة وأريحا أولًا هو أن عرفات بدأ يستعد لقصّ شريط الحرب الأهلية الداخلية والبدء بحرب دموية داخل الأرض المحتلة بين الأخ وأخيه ويكون عرفات بذلك قد لبّى الخطة الصهيونية بإيقاف الانتفاضة والقضاء عليها...» (٣ أيلول ١٩٩٣، ص١٢).

٤ – كلمة لأحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الشاعر محمود درويش، طرح فيها سلسلة من التساؤلات حول مشروع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي (أول أيلول ١٩٩٣)، وكان محمود درويش أعلن استقالته من اللجنة في ٢٠ آب ١٩٩٣.

٥ – بيان للفصائل الفلسطينية العشرة دان مشروع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي (١٠ أيلول ١٩٩٣).

٦ – بيان للناطق الرسمي باسم حماس ابراهيم غوشة ندّد فيه بمشروع الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي: «... لقد دأبت حفنة من القيادات المنتفعة والمستسلمة بزعامة عرفات على مخالفة وتزييف إرادة شعبنا الفلسطيني...» (٤ أيلول ١٩٩٣).

٧ – رسالة من رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض حيدر عبد الشافي إلى الشعب الفلسطيني حذّر فيها من الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي واللجوء إلى العنف (٦ أيلول ١٩٩٣).

٨ – ميثاق الشرف الوطني الذي وقّعته أربعة فصائل فلسطينية: حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، حزب الشعب الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (القدس، ٧ أيلول ١٩٩٣).

٩ – بيان للقيادة الموحّدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية أعلنتا فيه انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (١٠ أيلول ١٩٩٣).

١٠ – بيان للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أعلنت فيه التوصّل إلى اتفاق على إعلان مبادئ مع اسرائيل (تونس، ١٢ أيلول ١٩٩٣).

١١ – بيان للقيادة الموحّدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية نددتا فيه بتوقيع الاتفاق (دمشق، ١٣ أيلول ١٩٩٣).

١٢ – وثيقة الشرف التي اتفقت حركتا فتح وحماس عليها لتحريم الاقتتال الداخلي وضمان حرية الرأي (غزة، ١٧ أيلول ١٩٩٣).

١٣ – كلمة لياسر عرفات أدلى بها أمام الدورة المئة لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في القاهرة خلال ١٩–٢١ أيلول ١٩٩٣ وتناول فيها الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي: «إن الاتفاق الذي توصلنا إليها – أيها الإخوة – شكل خطوة بداية، ليس إلا، تضع أسس الحل الانتقالي وعناوين الحل النهائي...».

١٤ – حديث صحافي لرئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير فاروق القدومي بشأن موقفه من الاتفاق: «... لكن ما حصل إن هذا الاتفاق قد وقّع، فنشأ وضع آخر... وشرحنا لإخواننا في الدول العربية الظروف العربية والدولية التي ساعدت ودفعت إلى مثل هذه الحال، فالمجاعة في الأرض المحتلة واستمرار العزل والحصار لغزة والضفة الغربية والقدس والحصار المالي المفروض... كل هذه العوامل وأقساها ما وصلنا إليه من حرمان أسر الشهداء من

تقاضي رواتبها، هيأت الأجواء ودفعت إلى سلوك طريق الاتفاق مع اسرائيل والتوقيع معها (...) أنا لم اقبل بهذا الاتفاق...» (أواخر أيلول ١٩٩٣).

١٥ – حديث صحافي لأحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، هاني الحسن، أعلن فيه ان مصادقة المجلس المركزي الفلسطيني على الاتفاق غير شرعية (الأسبوع الثاني من تشرين الأول ١٩٩٣).

١٦ – حديث صحافي لأحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن) بشأن الاجتماع الأخير للمجلس المركزي والعلاقات بسورية والأردن، قال فيه ان المعارضة الفلسطينية «هي التي عزلت نفسها عن المشاركة في المجلس...» (تونس، أواسط تشرين الأول ١٩٩٣).

١٧ – حديث صحافي للناطقة باسم الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام حنان عشراوي بشأن الجولة المقبلة من المفاوضات وتنفيذ الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي (تونس، أواسط تشرين الأول ١٩٩٣).

١٨ – حديث صحافي لأحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن) ناقش فيه الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي (أبو ظبي، ٥ تشرين الأول ١٩٩٣). ومما قاله أبو مازن ردًا على سؤال حول ارتباط الاتفاق بمحادثات أوسلو السرية وحول انه يعود إلى تاريخ أسبق ولسنوات طويلة من الاتصالات السرية بين الجانبين: «الاتصالات بيننا وبين الاسرائيليين تعود إلى عام ١٩٧٧ عندما قرّر المجلس الوطني الفلسطيني إمكانية الاتصال مع القوى الديمقراطية اليهودية التي تؤمن بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتؤيدها. منذ ذلك التاريخ جرت اتصالات مع بعض القوى الاسرائيلية، ولكن من المؤسف ان تلك القوى لم تكن فاعلة أو مؤثرة في الوسط الاسرائيلي لأنهم مجموعة من أوساط اليسار الاسرائيلي أو أوساط اليمين. لكننا نريد متابعة هذه الاتصالات لتقديم الإنسان الفلسطيني بالوجه الحقيقي لا بالوجه المشوّه الذي تحاول الحركة الصهيونية أن تقدّمه لهذا المجتمع. واستمر هذا الأمر حتى عام ١٩٨٦ عندما أصدرت الكنيست الاسرائيلية قانونًا يحظر الاتصال مع منظمة التحرير، وعندها توقفت هذه الاتصالات ولم تجر بعد ذلك أية اتصالات تذكر باستثناء بعض الاتصالات مع بعض اليهود الشرقيين

سواء في طليطلة أو في المجر أو في رومانيا. ولا نستطيع أن نعتبر ما كان يجري مفاوضات، وبالتالي فإن المفاوضات الحقيقية بدأت في مدريد. وبعد مدريد بفترة أمكن التوصّل إلى قناعات أوسلو، ولذلك تعتبر أوسلو أولى القنوات السرية التي جرى فيها الحديث والاتصالات السرية والتي أثمرت الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي الذي وقّع في ١٣ أيلول ١٩٩٣».

١٩ – حديث صحافي لرئيس الفريق الفلسطيني المفاوض فيصل الحسيني بشأن الاتفاق (باريس، ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٣): «... أريد أن أقول للمعارضين إن الاتفاق جلب للفلسطينيين جزءًا مما يريدونه، والأوضاع التي نمر بها، كما ظروف المنطقة وتلك التي تحكم النظام الدولي، أتاحت لنا التوصّل إلى الاتفاق الذي سيبقى قائمًا ما دام النظام الدولي قائمًا...»

٢٠ – حديث صحافي لمدير الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير أحمد قريع (أبو علاء) بشأن الخلافات الفلسطينية وقدرة المنظمة على بناء المؤسسات (لندن، ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٣).

٢١ – حديث صحافي لأحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عبد ربه، توقّع فيه إعلان تأليف هيئة السلطة الوطنية الفلسطينية في كانون الأول ١٩٩٣ (تونس، ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٣).

٢٢ – رسالتان من السجن من زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين إلى أتباعه (نشرت مجلة الدراسات الفلسطينية مقتطفات منهما في عددها ١٦، خريف ١٩٩٣، ص٢٤٩–٢٥٢ نقلا عن مجلة «الوسط» (لندن)، العدد ٩٢، أول تشرين الثاني ١٩٩٣، ص١٢–١٧).

٢٣ – القرار الصادر عن الرئيس ياسر عرفات بإنشاء المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (تونس، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٣).

٢٤ – حديث صحافي لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني المستقيل الشيخ عبد الحميد السائح عرض فيه موقفه من الاتفاق (١١ تشرين الثاني ١٩٩٣): «الوضع السياسي على الساحة الفلسطينية بدأ يأخذ منحى آخر متعارضًا مع الثوابت الفلسطينية...».

٢٥ – حديث صحافي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق عرض فيه موقف الحركة من المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي (١١ تشرين الثاني ١٩٩٣): «... لقد أعلنا منذ البداية رفضنا لاتفاقية غزة أريحا أولًا وكل ما قد يتمخّض عنها من نتائج... إن ما يريده عدوّنا هو أن ينشغل الشعب الفلسطيني بنفسه، لكي يستريح من عناء التصدي للانتفاضة...».

٢٦ – وثيقة الاحتجاج التي وجّهتها ١١٨ شخصية فلسطينية إلى الرئيس ياسر عرفات طالبت فيها بمعالجة الخلل في الأداء القيادي («السفير»، بيروت، ٣١ كانون الأول ١٩٩٣).

سنة ١٩٩٤:

اتفاق التعاون المشترك بين المملكة الأردنية ومنظمة التحرير (عمان، ٧ كانون الثاني ١٩٩٤): هو اتفاق تعاون اقتصادي بين المملكة والمنظمة، تناول، بصورة أساسية، إعادة فتح فروع البنوك الأردنية التي أغلقت في ١٩٦٧، وأن يكون البنك المركزي الأردني الجهة المعتمدة من قبل الطرفين، وإنشاء لجنة فنية مشتركة لرسم وتنسيق السياسات المالية والمصرفية، واستمرار استخدام الدينار الأردني عملة التداول في فلسطين إلى حين إصدار النقد الفلسطيني، وإنشاء لجنة مشتركة لتشجيع التبادل التجاري، وإنشاء مشروعات سياحية، ووضع اتفاقية لتنظيم تبادل الأيدي العاملة، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين، وتبادل الخبرات... والتنسيق والتشاور المستمران في إطار عملية السلام...

اتفاق القاهرة (٩ شباط ١٩٩٤): وقّع هذا الاتفاق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز اللذان اتفقا ضمّه إلى اتفاق غزة – أريحا (أي الاتفاق المعروف أيضًا باتفاق «أوسلو» أو «١٣ أيلول» ١٩٩٣). وتناول اتفاق القاهرة تحديد مساحة منطقة أريحا وبعض الترتيبات الإدارية والأمنية في أريحا ومنطقتها. كما تناول قطاع غزة من حيث وضع المستوطنات والمنشآت العسكرية الاسرائيلية على طول حدود قطاع غزة مع مصر وتوزيع المسؤوليات، «... تتولى السلطات الاسرائيلية المسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الأمنية وتتولى السلطات الفلسطينية المسؤولية

والسلطة في الشؤون المدنية المنصوص عنها في اتفاق غزة – أريحا...». إضافة إلى بعض التفصيلات حول التدابير الأمنية، إلى أن ينتهي الاتفاق بالنقاط الثلاث التالية:

«– تقوم اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الأمني بعد عام من تاريخ إتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة بمراجعة هذه التدابير.
– تبحث في مفاوضات طابا المسائل المتعلقة بتحديد المناطق.
– يتم بحث اتفاق نقل السلطات بعد تنفيذ اتفاق غزة أريحا، ويتم التفاوض في العاصمة الأميركية واشنطن على المرحلة الانتقالية بما في ذلك التدابير المتعلقة بالانتخابات وإعادة انتشار القوات في الضفة الغربية».

وفي اليوم نفسه (القاهرة، ٩ شباط ١٩٩٣) وقّع الجانبان، عرفات وبيريز، على «وثيقة القاهرة الثانية» التي تناولت الترتيبات الأمنية على المعابر في غزة وأريحا.

مجزرة الخليل (٢٥ شباط ١٩٩٤): في فجر هذا اليوم، وكان يوم جمعة، وصلت مجموعة من ثلاثين يهوديًا، كعادتها يوميًا، إلى «مغارة المخيبلات» (الحرم الابراهيمي) لأداء الصلاة (صلاة جماعة بحسب أصول الشريعة اليهودية التي لا تجوز إذا كان عدد المشاركين فيها أقل من عشرة أشخاص). وتنتهي هذه المجموعة من أداء الصلاة في قاعة ابراهيم قبل وقت قصير من بدء صلاة المسلمين. وكان بين أفراد هذه المجموعة الطبيب باروخ غولدشتاين، من مستوطنة كريات أربع قرب مدينة الخليل. وهو طبيب يهودي أميركي هاجر إلى اسرائيل سنة ١٩٨٢.

وكان نحو ٨٠٠ مسلم، قسم كبير منهم من الشبان، يحتشدون في قاعة إسحق الموجودة أيضًا في مغارة «المخيبلات» التي تشكل المسجد المركزي في الخليل. وكانت النسوة يتوافدن للصلاة إلى زاوية أخرى من القاعة.

في الساعة الخامسة وعشر دقائق فجرًا يقتحم باروخ غولدشتاين قاعة المصلين المسلمين ويبدأ بإطلاق النار عليهم من سلاحه الناري الرشّاش. ويركض حارس القاعة محمد أبو صالح إلى الساحة لاستدعاء الجنود، ولم يجد أيًا منهم هناك. وعندما كان غولدشتاين يحاول استبدال مخزن الذخيرة الخامس في بندقيته، يلقي أحد المصلين عليه قارورة الإطفاء، فيسقط على الأرض، ويهجم عليه مَن لم يُصب من جمهور المصلين، ويضربونه حتى الموت، وتبقى جثته ملقاة لوقت طويل بين جثث الذين قتلهم بسلاحه.

وقامت في مدينة الخليل بلبلة وفوضى، ورفع الشباب المتاريس وأشعلوا النار بأطر السيارات، واصطدموا بقوات الجيش. وفي التحقيقات أن غولدشتاين لوحده أطلق ١١٨ رصاصة، وأن عدد القتلى ٥٣.

ردّات الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية جاءت غاضبة، والعالمية (الفاتيكان، والرئيس الأميركي كلينتون، ووزارة الخارجية الروسية، والخارجية الفرنسية، والبريطانية، والصينية) مستنكرة بشدة.

أما مجلس الأمن الدولي الذي «هالته المذبحة الرهيبة...» فقد اتخذ القرار رقم ٩٠٤ الذي «يدين بقوة المذبحة... ويطلب من اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير من بينها مصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الاسرائيليين، ويدعو إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين... ويرجو من المشاركين في رعاية عملية السلام، الولايات المتحدة وروسيا، مواصلة جهودهما من أجل إنعاش عملية السلام... ويدعو إلى تنفيذ إعلان المبادئ...».

الاتفاق الأمني الفلسطيني – الاسرائيلي المتعلق بمدينة الخليل والاتفاق السياسي بشأن معاودة مفاوضات الحكم الذاتي (القاهرة، ٣١ آذار ١٩٩٤): «بعد مجزرة الخليل المروعة، واستجابة إلى حاجة الفلسطينيين الملحة للأمن في قطاع غزة والضفة الغربية، وخاصة في مدينة الخليل، واستنادًا إلى قرار مجلس الأمن ٩٠٤، اتفق الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. وبمجرد التوقيع على هذا الاتفاق، يبدأ تطبيق بنوده، فورًا، وتستأنف مفاوضات غزة وأريحا كالتالي:»

الجنرال شاحاك (إلى يمين الصورة) ونبيل شعث يوقّعان اتفاق الخليل (آذار ١٩٩٤).

أ) وجود دولي مؤقت في مدينة الخليل للإسهام في إرساء الاستقرار فيها (١٦٠ عنصرًا من النروج والدانمارك وايطاليا...) (نصوص حول صلاحيات هذه القوة).

ب) مفاوضات غزة وأريحا: تستأنف (لأنها كانت توقفت بسبب المجزرة) في القاهرة يوم ٣١ آذار ١٩٩٤، وتوافق اسرائيل على اختصار الجدول الزمني للانسحاب، وتبدأ مفاوضات نقل السلطة المدنية بمجرد إبرام اتفاق غزة وأريحا، ويبدأ الانتشار التدريجي لرجال الشرطة الفلسطينيين في غزة وأريحا بعد أسبوع من استئناف مفاوضات غزة وأريحا.

وقد وقّع هذا الاتفاق الميجر جنرال أمنون ليبكين شاحاك والدكتور نبيل شعث.

الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الأسرائيلي (باريس، ٢٩ نيسان ١٩٩٤): تناول هذا الاتفاق النقاط الأساسية التالية:

- سياسة الاستيراد: حيث يمكن للسلطة الفلسطينية استيراد بعض السلع بتعرفات جمركية مختلفة، والاستيراد من دول عربية وبكميات محدودة.
- السياسة النقدية: تنشئ السلطة الفلسطينية سلطة نقدية... وفي انتظار ذلك سيشكل الشاقل الاسرائيلي وسيلة دفع قانونية في أراضي الحكم الذاتي إلى جانب عملات أخرى.
- الضرائب المباشرة: سياسة خاصة للسلطة الفلسطينية في مجال فرض الضرائب المباشرة، ويقوم الطرفان بجباية الضرائب على النشاطات الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسلطتيهما.
- العمل: السماح بتنقّل اليد العاملة بين الجانبين، ويتمتع العاملون الفلسطينيون في اسرائيل بالحقوق التي تنص عليها القوانين المرعية الاجراء في اسرائيل على أن تضع السلطة الفلسطينية في غضون ذلك نظامًا للضمان الاجتماعي.
- الزراعة، المنتوجات المصنّعة، السياحة، المحروقات، والتأمين.

اتفاق القاهرة، تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا (القاهرة، ٤ أيار ١٩٩٤): وقّع هذا الاتفاق رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وبصفة شهود الرئيس المصري حسني مبارك ووزير الخارجية للولايات المتحدة وروسيا، راعيتي مؤتمر السلام، وارن كريستوفر وأندريه كوزيريف.

يتألف الاتفاق من الديباجة و٢٣ مادة.

في الديباجة يؤكد الطرفان أن «الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمّتها وان المفاضات في شأن الوضع النهائي ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨...».

المادة ١: تعرّف بحدود قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبالمستوطنات و «منطقة المنشآت العسكرية».

المادة ٢: الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية.

المادة ٣: نقل السلطات والصلاحيات من السلطات العسكرية والمدنية الاسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، وتشكيل لجان مشتركة لهذه الغاية.

المادة ٤: بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها، وتتألف هذه السلطة من هيئة تضم ٢٤ عضوًا تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية، و «على منظمة التحرير أن تبلغ إلى حكومة اسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها...».

المادة ٥: الولاية القانونية التي تشتمل على النطاق الإقليمي (الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية) والاختصاص الوظيفي في ما عدا العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والمنشآت العسكرية والاسرائيليين والأمن الخارجي.

المادة ٦: صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها. صلاحيات قانونية وتنفيذية. وتتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة. وفي البند ٢: «طبقًا لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية...».

المادة ٧: صلاحيات قانونية محددة للسلطة الفلسطينية. فالبند ٣ ينص على: «يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة المختصة أية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية. ولاسرائيل أن تطلب في مهلة ثلاثين يومًا من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق».

المادة ٨: ترتيبات الأمن والنظام العام. «تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية...».

المادة ٩: المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسمّاة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية»)، وباستثنائها «لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا...».

المادة ١٠: المعابر بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن تخضع لترتيبات تنسيق.

المادة ١١: ترتيبات العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق رقم ١، المادة التاسعة.

المادة ١٢: العلاقات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية: تعزيز التفاهم المتبادل.

المادة ١٣: العلاقات الاقتصادية: مدرجة في البروتوكول الخاص الموقّع في باريس في ١٩ نيسان ١٩٩٤.

المادة ١٤: الأخذ بالأعراف الدولية لجهة حقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة ١٥: حول لجنة الارتباط الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة.

المادة ١٦: العلاقات والتعاون بين الأردن ومصر. «... يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة أوثق وترتيبات تعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين...».

المادة ١٧: تسوية الخلافات والنزاعات بإحالة أي منها «على هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق...».

المادة ١٨: منع الأعمال العدائية باتخاذ «الاجراءات الضرورية...».

المادة ١٩: الأشخاص المفقودون من الطرفين بتعاونهما في البحث عنهم.

المادة ٢٠: تدابير تعزيز الثقة. «... تقوم اسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية في مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني (...) فلسطينيو الخارج الذين تمّت الموافقة على دخولهم قطاع غزة ومنطقة أريحا... لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣».

المادة ٢١: حول الوجود الدولي المؤقت والمؤلف من ٤٠٠ شخص بمن فيهم مراقبون وموجّهون وخبراء آخرون من خمس أو ست دول مانحة.



اتفاق القاهرة (أيار ١٩٩٤) الرئيس المصري حسني مبارك يرحّب بالحضور، ومن حوله، إلى اليمين: عرفات، ووزير الخارجية الأميركي كريستوفر، ومحمود عباس. وإلى اليسار: رابين، ووزراء خارجية روسيا واسرائيل ومصر: أندريه كوزيريف وشمعون بيريز وعمرو موسى.

المادة ٢٢: حول الحقوق والمسؤوليات والالتزامات.

المادة ٢٣: البنود النهائية وهي ثمانية بنود، ينص الأول على «يصير هذا الاتفاق نافذًا بمجرد توقيعه»، وينص الثالث على «تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات... اعتبارًا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق» (أي ٤ أيار ١٩٩٤)؛ ولذلك كان موعد انتهاء هذه المرحلة الانتقالية هو نفسه موعد إعلان الدولة الفلسطينية، أي ٤ أيار ١٩٩٩، وهو الإعلان الذي جرى تأجيله كما سنرى لاحقًا عندما نصل إلى سنة ١٩٩٩) (راجع نص الاتفاق في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤، ص٢٥٥-٢٦٤، نقلًا عن جريدة «النهار»، بيروت، ٥ أيار ١٩٩٤).

وفي حفل توقيع اتفاق القاهرة، أي اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي (٤ أيار ١٩٩٤) ألقى كلمة في المناسبة كل من الرئيس المصري حسن مبارك، ووزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن)، ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابين.

وفي ١٧ أيار ١٩٩٤، أصدر الحاكم العسكري الاسرائيلي لقطاع غزة البلاغ رقم ٤ الذي أعلن حل الإدارة المدنية الاسرائيلية في غزة ونقل صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية، في حين استمرت الإدارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية. وفي انتهاك واضح للمبدأ المتفق عليه في إعلان المبادئ بأن «الطرفين ينظران إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة جغرافية واحدة سيتم المحافظة على تكاملها خلال الفترة الانتقالية»، فإن المنطقتين ستُحكمان خلال الفترة الانتقالية من قبل سلطتين مختلفتين، واحدة اسرائيلية والأخرى فلسطينية.

قيام السلطة الوطنية وبرنامجها (تونس، ٢٩ أيار ١٩٩٤): تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب قرار من منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، باعتبار السلطة امتدادًا لها، وتستمدّ شرعيتها من منظمة التحرير والتي ستبقى مرجعيتها السياسية والتشريعية.

والسلطة الفلسطينية هي سلطة مرحلية انتقالية، لا تمارس مهامها إلا حين إجراء الانتخابات الديمقراطية العامة في الأراضي الفلسطينية، وتكون مسؤولة عن تنفيذ البرنامج المرحلي في هذه الفترة الانتقالية للوصول إلى تنفيذ المشروع الوطني وربط المرحلة الانتقالية بالحل النهائي. وتمارس السلطة صلاحياتها التنفيذية الكاملة، كما تمارس الصلاحيات التشريعية المخوّلة لها مؤقتًا لحين إجراء الانتخابات العامة.

أما برنامج العمل المرحلي للسلطة فقد تضمن المهام والآليات، وورد في ٢٣ نقطة، أهمّها:

- متابعة كل ما يتعلق بمسؤولية السلطة في المفاوضات واستلام السلطة في بقية الأراضي المحتلة.
- العمل على تحقيق الإفراج النهائي عن المعتقلين وعودة المبعدين.
- الإعداد لإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية.
- العمل الدؤوب لصياغة التشريعات والأنظمة والقوانين واللوائح الخاصة بعمل أجهزة ومؤسسات السلطة.
- التعامل مع المؤسسات الدولية والدول المانحة في ما يتعلق بالتعاون والدعم الخارجي لبرامج التنمية.
- إعادة تنظيم الحياة السياسية من خلال ترخيص الأحزاب والحركات السياسية.
- إعادة تنظيم وتطوير الجهاز القضائي.
- استكمال بناء المؤسسات الرئيسية، مثل: السلطة النقدية، وبنك التنمية، وديوان الموظفين، وديوان المحاسبة...
- الإسراع في تنفيذ برنامج التنمية، واعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية.
- ترشيد وتنظيم ورفع كفاءة جهاز السلطة التنفيذية.
- توفير الدعم والإمكانيات ورفع كفاءة وجاهزية قوات الأمن الوطني لتمكينها من حماية أمن المواطن... (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص٢٤١-٢٤٣؛ نقلًا عن مجلة «فلسطين الثورة»، نيقوسيا، العدد ٩٨٧، ٥ حزيران ١٩٩٤، ص٤-٦؛ والبرنامج وزّعته وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا).



عرفات محمولًا على الأكتف مع دخوله غزة في أول تموز ١٩٩٤.

وفي تموز ١٩٩٤، تشكلت أول سلطة فلسطينية من ياسر عرفات رئيسًا لسلطة الحكم الذاتي، نبيل شعث وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي، محمد زهدي النشاشيبي وزيرًا للمالية، ياسر عمرو للتربية والتعليم، انتصار الوزير للشؤون الاجتماعية، فريح أبو مدين للعدل، زكريا الآغا للإسكان، ياسر عبد ربه للإعلام والثقافة والفنون، الياس فريج للسياحة والآثار، رياض الزعنون للصحة، عزمي الشعيبي للرياضة والشباب، عبد المجيد الأشهب للاتصالات والبريد، عبد العزيز الحاج أحمد للمواصلات، سمير غوشة للعمل.

معارضة اتفاق القاهرة: تمثلت هذه المعارضة، بصورة رئيسية، بالجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين اللتين أصدرتا من دمشق (أواسط حزيران ١٩٩٤) بيانًا بعنوان «برنامج الخلاص الوطني» (نشرته «الحرية»، بيروت، العدد ٥٥٥، ٣ تموز ١٩٩٤، ص٧–١٢)؛ ومما جاء فيه: «... إن تعهدات فريق أوسلو الفلسطيني بوقف الانتفاضة تحت ستار إعادة الحياة إلى طبيعتها لا تلزم سوى أصحابها. إن استمرار التصدي للاحتلال لإجباره على الرحيل، ومقاومة اتفاق أوسلو – القاهرة على طريق إسقاطه، يتطلبان التمسّك بخيار الانتفاضة والعمل على استنهاضها وتجديدها (...) وصون وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير...».

وبعد نحو أسبوع واحد من هذا البيان، أعلن فتحي الشقاقي (من دمشق)، في حديث صحافي معه («السفير»، بيروت، ٢٢ حزيران ١٩٩٤): «... نحن لا نريد أي شكل من أشكال الصدام مع السلطة الفلسطينية الجديدة وطالما اننا لا نريد الصدام والصدام المسلح خطأ، يصبح المطلوب منّا تكثيف نشاطنا السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي في مناطق سلطة الحكم الذاتي، ولكن طبعًا ليس على حساب خطنا الجهادي. وهذا يدعونا إلى التفكير في إنشاء تكتّل إسلامي – وطني – شعبي يقوم بهذا الدور السياسي المعارض للتسوية وللاتجاهات الصهيونية الموجودة حاليًا داخل سلطة الحكم الذاتي من دون التصادم معها...».

وعن احتمال وصول الوضع الفلسطيني الشعبي، بين موالٍ ومعارض، إلى حد الاقتتال الأهلي، قال رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة (في حديث صحافي؛ «الحياة»، ٢٦ حزيران ١٩٩٤): «... خطر القتال الفلسطيني – الفلسطيني غير وارد. وهناك تفهّم حاصل من قبل الفلسطينيين في الداخل للواقع في إطار من الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي. وأذكر انه قبل فترة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع طلبت حركة حماس السماح لها بتنظيم مسيرة في أريحا فسمحت لها الشرطة الفلسطينية بذلك. وتمّ استعراض شبه عسكري في هذه المسيرة، ثم تلتها في ذلك الجبهة الشعبية. وهذا يؤكد أن حرية التعبير عن الرأي موجودة، والاقتتال غير وارد لدى جميع الأطراف...».

تحالف القوى الفلسطينية برفض «إعلان واشنطن» بين الملك حسين واسحق رابين (تموز ١٩٩٤): وينص هذا الإعلان على إنهاء حالة الحرب وإنهاء المقاطعة الاقتصادية. وكان قد جرى بين الطرفين، قبل إعلان واشنطن، إعلان مبادئ واجتماعات في وادي عربة وفندق البحر الميت.

ومما جاء في بيان التحالف ان «ما جاء في إعلان واشنطن يعتبر مساسًا خطيرًا بفلسطين القضية والوطن والشعب وتغطية كاملة لاتفاق غزة – أريحا التصفوي وإقرارًا بشرعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين (...) إن اعتراف العدو الصهيوني بالدور التاريخي للأردن في الأماكن المقدسة واختزال القدس بمجرد مكان للعبادة هو تسليم وتشريع من جانب النظام الأردني باغتصابها...».

بيان لـ ١٧١ شخصية فلسطينية يعلنون رفضهم تعديل الميثاق: كان الرئيس ياسر عرفات، في رسالته إلى رابين (٩ أيلول ١٩٩٣، وتليت في احتفال التوقيع في حدائق البيت الأبيض في واشنطن، ١٣ أيلول ١٩٩٣)، قد أورد أن منظمة التحرير تؤكد بأن مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق اسرائيل في الوجود والتي لا تتفق مع الالتزامات، غير سارية وباطلة، وان المنظمة تتعهّد بأن تطرح على المجلس الوطني الفلسطيني التعديلات اللازم إجراؤها على الميثاق للمصادقة الرسمية عليها.

وفي أجواء الحديث عن قرب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة بهدف تعديل الميثاق لجهة إلغاء كل عبارة أو بند فيه يتعارض ووجود اسرائيل وأمنها، أصدر ١٧١ من أعضاء المجلس الوطني ومن الشخصيات الفلسطينية بيانًا (عمان، ٢٣ آب ١٩٩٤) يعلنون فيه رفضهم عقد جلسة للمجلس في غزة وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني: «أولًا: إن الاتفاقيات التي ارتبط بها السيد ياسر عرفات مع حكومة اسرائيل، وهي اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) واتفاقية القاهرة الأولى واتفاقية القاهرة الثانية، هي اتفاقيات باطلة من أساسها بطلانًا مطلقًا وغير ملزمة للشعب العربي الفلسطيني. ثانيًا: لا يملك السيد ياسر عرفات صلاحية التعهّد باسم منظمة التحرير بأي من الالتزامات التي وردت في رسالته المشار إليها أعلاه، ولا يوجد في أي تشريع فلسطيني يعطي السيد عرفات صلاحية إصدار تلك الالتزامات. ثالثًا: لا يجوز، من حيث المبدأ، عقد اجتماع للمجلس الوطني في ظل الحماية الأمنية لسلطة الاحتلال الاسرائيلي، لأن الأرض الفلسطينية، بما فيها غزة وأريحا، ما زالت أسيرة لدى حكومة اسرائيل وقواتها العسكرية...» (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، ص٢١٣–٢١٥؛ نقلًا عن «الحرية»، بيروت، العدد ٥٦٣، ٢٨ آب ١٩٩٤، ص٧–١٠؛ وقد أوردت المجلة في نهاية البيان أسماء الموقعين).

اتفاق النقل المبكر للصلاحيات (القاهرة، ٢٤ آب ١٩٩٤): وقّع هذا الاتفاق عن الطرف الفلسطيني وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية الدكتور نبيل شعث، وعن الطرف الاسرائيلي منسّق أعمال الحكومة الاسرائيلية في المناطق المحتلة اللواء داني روتشيلد. ويتألف الاتفاق من ١٣ مادة.

وبموجب هذا الاتفاق وافقت اسرائيل على نقل «صلاحيات ومسؤوليات من الحكم العسكري الاسرائيلي وإدارته المدنية في الضفة الغربية في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الرخاء الاجتماعي، السياحة، الضرائب المباشرة وضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي...».

والاتفاق يدخل في تفصيلات كثير من مجالات نقل السلطة. ولكن ممارسة السلطة الفلسطينية للصلاحيات في كل مجال من المجالات التي نقلت إليها مقيّدة بالتزام الطرف الفلسطيني «التنسيق مع الحكم العسكري الاسرائيلي وإدارته المدنية بشأن التخطيط لأية مناسبات عامة واسعة النطاق أو تجمّعات جماهيرية داخل المجالات» (المادة ٤,٦) واتفق أيضًا على انه «لا شيء في هذا الاتفاق سيؤثر في استمرار سلطة الحكم العسكري وإدارته المدنية في ممارسة صلاحياتهما ومسؤولياتهما بشأن الأمن والنظام العام، وأيضًا بشأن المجالات الأخرى التي لم تُنقل» (المادة ٥,٦) (رجا شحادة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص٥٦ و٥٧).

وخُولت السلطة الفلسطينية «إصدار تشريعات فرعية بشأن الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إليها» (المادة ١,٧)، لكن هذه التشريعات خاضعة للموافقة الاسرائيلية. وحددت المادة ٥ عملية النظر في ذلك، وأوضحت ان القرار النهائي بشأن أية تغييرات قانونية مقترحة يبقى في يد اسرائيل. وينبغي أن يكون مقر الدائرة الرئيسية في كل مجال من المجالات التي نقلت موجودًا في منطقة أريحا أو في قطاع غزة. ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تدير فقط الدوائر الفرعية الحالية الموجودة في الضفة الغربية.

ولإبقاء وتعزيز الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، فقد نصّ اتفاق ٢٤ آب ١٩٩٤ على أن أي تغيير في مجموعتي القوانين في المنطقتين يتطلب موافقة اسرائيلية. ولتأكيد الفصل، فإن اي قانون فرعي قد يُسمح للسلطة الفلسطينية بأن تسنّه، «سينشر كجزء منفصل عن أي نشر لقانون متعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا صادر عن السلطة الفلسطينية» (المادة ٢,٧).

«وأقوى مؤشر على السياسة الاسرائيلية الهادفة إلى تعزيز الفصل بين المنطقتين حتى نهاية الفترة الانتقالية في ٤ أيار ١٩٩٩، وعلى نية عدم التفاوض بشأن أية اتفاقات أخرى رئيسية مع الطرف الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية، هو مشروع القانون المقدّم من قبل الحكومة الاسرائيلية في ٢٥ تموز ١٩٩٤، والمعنون «مشروع قانون بخصوص تطبيق الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا (تعديل قانون) ١٩٩٤». ففي ٦٥ مادة يقيم مشروع القانون تمييزًا بين «منطقتي غزة وأريحا» و«المنطقة» المعرّفة بـ«يهودا والسامرة وقطاع غزة، باستثناء منطقتي غزة وأريحا».

وبينما ينطبق بعض البنود على كلا المنطقتين، فإن معظمها لا ينطبق إلا على منطقتي غزة وأريحا....» (رجا شحادة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص٦١).

معاهدة السلام الأردنية – الاسرائيلية (١٧ تشرين الأول ١٩٩٤): وقّع هذه المعاهدة، بالأحرف الأولى، رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي، ونظيره الاسرائيلي إسحق رابين، في قصر الهاشمية في عمان، في حضور الملك حسين وولي عهده الأمير حسن بن طلال، ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز. وتمّ توقيعها النهائي، وأُبرمت، عند نقطة عبور عربة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤، ووقّعها عبد السلام المجالي واسحق رابين، وشهد على ذلك وليم ج. كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية. وفي احتفال التوقيع في وادي عربة (الأردن) في اليوم نفسه، ألقى كلمة كل من الملك حسين، واسحق رابين، ووارن كريستوفر (وزير الخارجية الأميركي)، وأندريه كوزيريف (وزير الخارجية الروسي)، وشمعون بيريز (وزير الخارجية الاسرائيلي)، وبيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة.

وإلى الديباجة وخمسة ملاحق (عن الحدود، والمياه، والجريمة والمخدرات، والبيئة، والاجراءات المؤقتة) تشكلت المعاهدة من ٣٠ مادة (منشورة، بترجمة إلى العربية غير رسمية، في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، ص١٨٣–١٩٣).

شملت المعاهدة عددًا من الاتفاقات حول أشكال التعاون الاقتصادي، وكان الملك حسين قد رأى أن يتحرك بسرعة بعد الاتفاق الذي وقّعته اسرائيل ومنظمة التحرير في أيلول ١٩٩٣، كيلا يقع الأردن في العزلة، ولتحسين صورته في نظر الإدارة الأميركية بعد دعمه الظاهر للرئيس العراقي صدام حسين في ١٩٩٠–١٩٩١. فألغت الولايات المتحدة ديون الأردن، وزادت معوناتها إليه، ورفعت مكانته إلى مرتبة الحليف من خارج الحلف الأطلسي. كما نشأت رابطة وثيقة بين الملك حسين وبين حكومة حزب العمل في اسرائيل. واستثمرت بعض الشركات الاسرائيلية أموالها في مشروعات إنتاجية وزراعية في الأردن.

سنة ١٩٩٥:

الاتفاق العام للتعاون والتنسيق بين الأردن والسلطة الفلسطينية (عمان، ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٥): وقّع هذا الاتفاق رئيس الوزراء الأردني الشريف زيد بن شاكر والرئيس ياسر عرفات، وجاء في ديباجته ان الطرفين اتفقا «على ضرورة بلورة استراتيجية موحّدة من الأسس والمنطلقات الآتية». ويعدّد الاتفاق تسع نقاط تمثّل هذه الأُسس والمنطلقات، منها: – تأكيد دعم الأردن الدائم للشعب الفلسطيني للوصول إلى حقه في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف؛ – تعاون الأردن مع السلطة الفلسطينية ورفدها بالخبرات؛ – تأكيد الالتزام التام لمفهوم السلام على أسس الشرعية الدولية؛ – الاتفاق الذي وقّعه الأردن مع اسرائيل في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٤ يشكل دعمًا للخطوات التفاوضية الأخرى؛ – ضرورة تفعيل اللجنة العليا الأردنية – الفلسطينية المشتركة.

وطال الاتفاق المجال التجاري، والنقدي والمصرفي، والنقل والمجال التربوي. وهو كناية عن ستة اتفاقات تنفيذية توصّل الجانبان إليها.

قمة رباعية في القاهرة واجتماع واشنطن (٣ و١٣ شباط ١٩٩٥): أعاد زعماء مصر واسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية الذين اجتموا في القاهرة (٣ شباط ١٩٩٥) تأكيد التزامهم احترام الاتفاقات التاريخية التي توصّلوا إليها وتنفيذها كاملة نصًا وروحًا، وأعربوا عن أملهم في أن يشهد المستقبل القريب تحقيق اتفاق سلام بين اسرائيل وكل من سورية ولبنان.

وبعد عشرة أيام اجتمع وزراء خارجية هذه الدول ووزير الخارجية الأميركي في واشنطن، وأصدروا بيانًا مشتركًا، جاء فيه «انه لا يمكن أن يستتب سلام حقيقي في المنطقة من دون الأمن والاستقرار (...) وسيسعى المشاركون لكي تقوم في الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية...».





اللقاء الرباعي في القاهرة (٢ شباط ١٩٩٥). من يمين الصورة: عرفات، مبارك، حسين ورابين.

إعلان طابا بشأن التعاون الاقتصادي والتنمية التجارية (طابا، ٨ شباط ١٩٩٥): صدر هذا الإعلان في إثر الاجتماع الذي استضافته الحكومة المصرية، وحضره وزراء التجارة في كل من الأردن ومصر واسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني والولايات المتحدة الأميركية. وجاء في هذا الإعلان ان وزراء التجارة دعوا «إلى زيادة التعاون بين اقتصاد دولهم حيث أكّدوا على الحاجة إلى تنمية القطاع الخاص ووافقوا على زيادة اتصال القطاع الخاص مع المشاريع التنموية في المنطقة بهدف إيصال المنطقة إلى المشاركة العامة والخاصة والمحافظة عليها. كما وافق الوزراء على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لإزالة الحواجز أمام الأسواق الحرة (...) ودعم كل الجهود لإنهاء المقاطعة مع اسرائيل (...) ووافق الوزراء على سنّ القوانين والأنظمة التي من شأنها أن تدعم الاستثمار في المنطقة (...) ولإنجاز هذه الأهداف أعلن الوزراء عن اتخاذ آلية عمل تتضمن (في ما تتضمن) تشكيل مجموعات خبراء حكوميين لدراسة السبل لإزالة الحواجز أمام الأسواق الحرة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية الشريك التجاري الرئيسي...».

المعارضة في كلام أبرز رموزها: في حديث صحافي لزعيم حركة المقاومة الإسلامية «حماس» («الحياة»، ٢٣ شباط ١٩٩٥) الشيخ أحمد ياسين، قال، ردًا على سؤال حول صدور فتاوى تجيز الصلح مع إسرائيل: «إن الصلح مع اليهود يعتبر جريمة في حق من قام به، إذا قصد به شرعية الاحتلال... أما إذا كان الصلح بمعنى الهدنة ووقف القتال لمدة محددة من الزمن فقد أجاز الإسلام لإمام المسلمين توقيع هذا الصلح...». وردًا على سؤال حول وجود إمكانية للتعايش بين حماس ومنظمة التحرير، قال: «إن التعايش مع السلطة ممكن وغير ممكن. ممكن إذا لم تقدم السلطات على خطوات عدائية ضد الحركة الإسلامية تخدم اليهود...». وعن انتخابات الحكم الذاتي، قال: «الحكم الذاتي يعتبر تطبيقًا لاتفاقي أوسلو والقاهرة اللذين رفضتهما الحركة الإسلامية...».

وفي حديث صحافي مع رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير فاروق القدومي («الوسط»، العدد ١٦١، ٢٧ شباط ١٩٩٥) قال: «إننا موقنون من أن السلطة الفلسطينية لا تؤدي عملها بشكل حسن، بل إن الكثيرين من المسؤولين فيها يمارسون عملهم

بشكل عفوي وارتجالي ويخدمون مصالحهم الفردية (...) كما ان المفاوضات تدور في حلقة مفرغة ويقوم بها أناس لا يملكون الحس السياسي الكافي (...) لا بد من وقف المفاوضات...».

وكانت مجموعة من السياسيين والمفكرين الفلسطينيين، أبرزهم الرئيس السابق للوفد الفلسطيني المفاوض الدكتور حيدر عبد الشافي، قد عقدت، في الشهرين الأولين من سنة ١٩٩٥، لقاءات في عدد من العواصم للتداول بشأن إقامة نواة لمعارضة ديمقراطية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أعدّ هؤلاء بيانًا سياسيًا ليشكل قاعدة للمناقشات جاء فيه («الحياة»، ٢٠ آذار ١٩٩٥) ان حركة البناء الديمقراطي تنطلق «في توجّهها السياسي من مبدأ تمسّك الشعب الفلسطيني بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس...». كما تنطلق في فلسفتها من الالتزام بالديمقراطية، وتأكيدها مبدأ العدالة الاجتماعية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان... وأهمية النظام من دون الإخلال بمبدأ التعددية. كما تتركّز اهتمامات الحركة على ماهية المجتمع الفلسطيني وحرصها على أن تتوفر فيه كل خصائص المجتمع المنظم النابض بالحياة...

أما عضو اللجنة المركزية لحركة فتح هاني الحسن فقد أعلن (في حديث صحافي معه، «الحياة»، ٢٣ آذار ١٩٩٥) انه سيدخل غزة وأريحا لتعبئة الفلسطينيين ضد اتفاق أوسلو: «المهم الذي برز في اجتماعات اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية أن أحدًا لم يعد يستطيع أن يدافع عن مسيرة التسوية. والجميع مقرّ بأننا وصلنا إلى طريق مسدود. وكل التقارير... أشارت إلى المراوغة والمماطلة الاسرائيلية...».

انقسامات داخلية وخلافات: في لقاء صحافي مع الرئيس ياسر عرفات في القاهرة في ١١ نيسان ١٩٩٥ (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥، ص١٩٣-١٩٥) بشأن المواجهة مع حركة حماس، أبرز عرفات منشورًا يؤكد قيام انشقاقات داخل حماس، وقال إن المقصود بالعمليات الأمنية التي تقوم بها حماس هو إعطاء ذريعة لاسرائيل لتتوقف «عن تنفيذ ما اتفقنا عليه بالانسحاب من بقية الضفة الغربية». وقرأ عرفات فقرة من منشور المنشقّين عن حماس حيث جاء: «نؤكد في بياننا الأول خطورة ما ترتكبه هذه العناصر الحماسوية الجالسة في بيوتها تتاجر بدماء الشهداء والوطن...». واتهم عرفات قادة حماس بتلقّي الأوامر والأموال من ايران: «... ألم تعلن ايران قبل ثلاثة أيام أنها زوّدت المخصصات والمصاريف التي تدفعها لحماس؟ والحمد لله لست أنا الذي قلت هذا الكلام...».

وبعد يومين، قال فتحي الشقاقي أمين عام حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين» (دمشق، «الحياة»، ١٥ نيسان ١٩٩٥) انه يرفض نزع سلاح المجاهدين في قطاع غزة (وكان موضوع نزع السلاح مدار نقاش وخلاف منذ أن بدأت السلطة الفلسطينية)، وأن أحدًا لا يستطيع «نزع سلاح شعب يقبض عليه منذ ٧٥ عامًا (...) إذا حاول عرفات (وكان بدأ الحديث عن اجراءات تتخذها السلطة الفلسطينية لنزع السلاح) أن يطاردنا أو أن ينزع سلاحنا فهو يوغل أكثر في دمنا ودم الشعب الفلسطيني (...) لا يزال قرارنا وقرار حماس تفادي الاقتتال...».

وبعد يومين من حديث الشقاقي، قال فريح أبو مدين («الحياة»، ١٧ نيسان ١٩٩٥) وزير العدل في السلطة الفلسطينية إنه يستبعد الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين، ودعا حركة حماس إلى عدم إتاحة الفرصة لإسرائيل للتنصّل من عملية السلام.

وفي تاريخ ٦ حزيران ١٩٩٥، نشرت «الحياة» حديثين لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: واحد لمرشد الحركة الشيخ عبد العزيز عودة أكّد فيه وجود خلافات عميقة داخل الحركة، وتلقّي هذه الأخيرة دعمًا ماليًا من ايران، «مبلغ علمي ان ايران لا تدّخر وسعًا في دعم الحركة ماديًا ومعنويًا». والحديث الثاني للأمين العام للحركة، فتحي الشقاقي، الذي خالف رأي المرشد، وأكّد أن لا انشقاق داخل الحركة، ونفى وجود أي اتفاق مع السلطة الفلسطينية.

وبعد أقل من أسبوع، أي في ١٠ حزيران ١٩٩٥ («الحياة»، ١١ حزيران ١٩٩٥) قال الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة أن بالإمكان تجميد العمل العسكري، وأقرّ باحتمال الموافقة على إقامة هدنة مع اسرائيل قائلًا إن «هدنة يمكن أن تقام بيننا وبين اسرائيل لشهر أو شهرين أو أربعة لكن هذه الهدنة ليست مشروع سلام لأننا لا نعترف لاسرائيل بحقّها في الوجود، أو بحقها في السيطرة على أي جزء من فلسطين...».

بروتوكول خاص بنقل مزيد من السلطات والمسؤوليات (٢٧ آب ١٩٩٥): وقّع هذا البروتوكول، في القاهرة، أورين شاهور عن حكومة دولة اسرائيل، وجميل الطريفي عن منظمة التحرير الفلسطينية. يتألف من تسع مواد وستة ملاحق خاصة. وقد نصّت مادته الأولى على ان اسرائيل ستنقل «وستتسلم السلطة الفلسطينية من الحكومة الاسرائيلية وإدارتها المدنية الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات في الضفة الغربية في المجالات التالية: العمل، التجارة والصناعة، الغاز والنفط، التأمين، الخدمات البريدية، الحكم المحلي والزراعة». ونصّت المادة الثانية على «أن السلطة القانونية للسلطة الفلسطينية، بموجب هذا البروتوكول، لن تشمل تلك الأمور التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، وذلك استنادًا إلى إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الذي تمّ توقيعه في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣، والمحاضر المتفق عليها المرفقة به» (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥، ص٢٠١-٢٠٤).

اتفاق طابا، الاتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية (واشنطن، ٢٨ أيلول ١٩٩٥): وقّع هذا الاتفاق (في طابا، ٢٤ أيلول ١٩٩٥)، بالأحرف الأولى، كل من أحمد قريع (أبو علاء) عن الجانب الفلسطيني، وأوري سافير عن الجانب الاسرائيلي. وفي واشنطن، ٢٨ أيلول ١٩٩٥، جرى احتفال التوقيع النهائي، وشهد عليه الولايات المتحدة الأميركية، جمهورية مصر العربية، مملكة النروج، الاتحاد الفدرالي الروسي، المملكة الأردنية الهاشمية، والاتحاد الأوروبي.

ويتكوّن الاتفاق، إلى الديباجة، من خمسة فصول: المجلس، إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، الشؤون القانونية، التعاون، وأحكام متفرقة. ومن ٣١ مادة. والاتفاق يقع في مجمله بـ ٣١٤ صفحة.

تشير ديباجة الاتفاق إلى ان هذا الاتفاق يبطل ويحل محل جميع الاتفاقات التي سبقته وتلت اتفاق أوسلو، وهي اتفاق غزة – أريحا (القاهرة، ٥ أيار ١٩٩٤)، واتفاق نقل الصلاحيات المبكر (٢٩ آب ١٩٩٤)، واتفاق النقل الإضافي للصلاحيات (القاهرة، ٢٧ آب ١٩٩٥).

خلا نص الاتفاق من أية إشارة حول ما يحد من إمكان استمرار اسرائيل في إقامة الوقائع الاستيطانية في الضفة الغربية وفي القدس. كما ان الاتفاق لم يحدد حدود المستوطنات، كما حدّد مثلًا حدود المدن والقرى الفلسطينية. وكان العام المنصرم (١٩٩٤) شهد نشاطًا اسرائيليًا واسعًا في مجال التوسّع الاستيطاني على الرغم من وجود اتفاق إعلان المبادئ.

وقد قسّم الاتفاق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق على أساس جغرافي وإداري وأمني (على الرغم من أن اتفاق إعلان المبادئ، أوسلو ١٩٩٣، أشار في عدة فقرات إلى أن الأرض المحتلة وحدة جغرافية واحدة). وجاء تقسيم المدن والقرى معقدًا إلى حد أن قارئ الاتفاق ودارسه يصل إلى الاستنتاج ان انتقال الشرطة من أي موقع إلى أي موقع آخر تقريبًا يحتاج إلى موافقة الجانب الاسرائيلي في نقطة التنسيق والارتباط المعينة.

وفي مسألة إدارة الأراضي، وصلاحيات التنظيم والتخطيط الهيكلي، تشير المادة ٢٢ من الملحق الثالث للاتفاق إلى أن «الصلاحيات والسلطات في مجال تسجيل الأراضي في الضفة الغربية وغزة ستنقل من الحكومة العسكرية الاسرائيلية إلى الجانب الفلسطيني، ويشمل ذلك، ضمن أشياء أخرى: تسجيل الأراضي والعقارات، التسجيل الأولي للأراضي، تسجيل قرارات المحاكم...» لكن باقي النص يضع قيودًا تجعل للجانب الاسرائيلي نوعًا من حق النقض إذا أراد ذلك. ويشير البند الثالث إلى ضرورة احترام حقوق الاسرائيليين القانونية في هذا الصدد (ويذكر ان هذه الحقوق غير معروفة للجانب الفلسطيني بصورة عامة). ويشير البند الرابع إلى حق أي اسرائيلي أو أية جهة اسرائيلية في الاعتراض على أي قرار فلسطيني خاص بموضوع تسجيل الأراضي...

أما الجانب الأساسي الذي يتيح الاتفاق فيه للطرف الفلسطيني خلق وقائع أساسية لمصلحته فيتمثّل بصورة رئيسية في موضوع الانتخابات. إذ يشير الاتفاق إلى انتخاب مجلس مكوّن من ٨٢ عضوًا. وفي حجم المجلس وصلاحياته بعض ملامح برلمانية يخلق نوعًا من الشرعية الشعبية. كما ان هناك إيجابية عامة في الموضوع تتمثل في مركزية الانتخابات ووحدتها. وهذه مسألة لها علاقة بوحدة الشعب الفلسطيني السياسية (غسان الخطيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، خريف ١٩٩٥، ص١٨–٢٥).

وإضافة إلى هذا الجانب الذي يمكن اعتباره إيجابيًا من وجهة المصلحة الفلسطينية، فإن اتفاق طابا (الموقّع في واشنطن، ٢٨ أيلول ١٩٩٥) يلزم الطرف الاسرائيلي بإعادة الانتشار في نحو ٣١٪ من مساحة الضفة الغربية في مرحلة أولى، ثم إعادة انتشار لاحقة، تتم على دفعات ثلاث، وتنتهي مع نهاية سنة ١٩٩٧ بخروج الجيش الاسرائيلي من معظم الضفة الغربية. وسيبدأ الطرفان مفاوضات بشأن الوضع الدائم في أيار ١٩٩٦ (لكنه لم يبدأ بعد، صيف ١٩٩٩) تشمل جميع القضايا الصعبة المؤجلة، كالمستوطنات، والقدس، واللاجئين، والحدود، وغيرها.

وعلى الرغم من استمرار العنف من كلا الطرفين، ولا سيّما من حركة المقاومة الإسلامية «حماس» ومن «الجهاد الإسلامي»، فإن حركة «فتح»، كبرى الفصائل الفلسطينية، أوقفت جميع أعمال المقاومة المسلحة ضد الاسرائيليين. وقد استطاعت السلطة الفلسطينية أن تسيطر بالتدريج على الأمن الداخلي في مناطق سيطرتها، وأن تتخذ أخيرًا إجراءات فعّالة لمنع حدوث هجمات ضد الاسرائيليين.

وفي اليوم نفسه (٢٨ أيلول ١٩٩٥) الذي وقّع فيه اتفاق طابا في واشنطن، أصدرت القيادة المركزية لتحالف القوى الفلسطينية، من دمشق، بيانًا بشأن هذا الاتفاق الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عبّر فيه التحالف «عن رفضه التام وعن إدانته الشديدة لهذا الاتفاق وكل الاتفاقيات التي سبقته مع العدو الصهيوني (...) إن هذا الاتفاق يأتي استجابة لشروط الأعداء الصهاينة ويحقق الاستهدافات التي سعى البرنامج الأميركي الصهيوني لفرضها على شعبنا (...) إن ما جاء في الاتفاق حول انتخابات سلطة الحكم الذاتي ما هو إلا خداع وتزييف ومحاولة لتجميل الاتفاق...».

وبعدها، توالت شخصيات وأحزاب وهيئات فلسطينية في تنديدها بالاتفاق وإعلانها رفض المشاركة في الانتخابات المنصوص عليها في الاتفاق: حماس، الجبهتان الديمقراطية والشعبية، فتح – القيادة العامة، فاروق القدومي، وغيره...

لكن الرأي العام الفلسطيني أظهر «تأييدًا لعملية السلام وللحركات والأحزاب المؤيدة لها. وقد أخذ في الفترة الأخيرة في التحوّل من تأييد الهجمات العسكرية ضد أهداف اسرائيلية، إلى معارضتها. وتبيّن معطيات استطلاعات الرأي العام التي قام بإعدادها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس (الذي يقوم باستطلاعات منتظمة للرأي العام الفلسطيني منذ أيلول ١٩٩٣) وجود تأييد لاستمرار المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية» (خليل الشقاقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، شباط ١٩٩٦، ص٩).

وفي تشرين الثاني ١٩٩٥، اغتال أحد المتطرفين اليهود رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق رابين، وخلفه وزير الخارجية شمعون بيريز.

سنة ١٩٩٦:

الانتخابات (٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦): بعد اتفاق طابا مباشرة أعلنت السلطة الفلسطينية عزمها على إجراء الانتخابات، وحدّدت موعدها يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦. وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٩٥، عيّن أبو مازن (محمود عباس) رئيسًا للجنة من عشرة أشخاص مهمتها الإشراف على هذه الانتخابات، وكانت السلطة نشرت قانونًا خاصًا بالانتخابات.

وسرعان ما أخذ موضوع الانتخابات الفلسطينية يستقطب اهتمامًا واسعًا في أوساط الفلسطينيين في الداخل والخارج، كما استقطب اهتمام الأوساط الدولية والعربية، وأصبحت الانتخابات بمثابة القضية المركزية الطاغية على الحياة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك بسبب الترابط العميق بينها وبين عملية السلام الجارية في المنطقة.

وجرت الانتخابات في موعدها، وصدر، في إثرها بيان للبعثة الانتخابية للاتحاد الأوروبي «بشأن انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني»، جاء فيه: «... راقب مراقبو الانتخابات الدوليون الانتخابات الفلسطينية منذ بداية التسجيل في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٥ حتى الإعلان عن النتائج الأولية في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٦. واستند رؤساء الوفود في تقويمهم إلى التقارير التي وردتهم من مراقبيهم (...) وقد راقبوا عملية الانتخابات برمّتها، بما في ذلك تسجيل الناخبين، وتوزيع المقاعد، وترشيح المرشحين، وتثقيف الناخبين، والوصول إلى وسائل الإعلام، واجراء الحملات الانتخابية، والوصول إلى صناديق الاقتراع، وسرّية الاقتراع، ووسائل العد، وإعلان النتائج. ويوم الانتخاب زار المراقبون ٩٩٪ من مراكز الاقتراع. ويشيد المراقبون بتفاني وإخلاص الذين نظموا الانتخابات... ويرون ان الدرجة المتدنية جدًا من العنف الذي واكب الانتخابات خلال العملية بأسرها أمر مشجّع للغاية (...) وفي تناولهم تقويم مسيرة هذه الانتخابات الأولى في نوعها، يشير رؤساء الوفود إلى أن التفهّم الكامل للفرص التي تمنحها الديمقراطية لم يتطور بعد في المجتمع السياسي. وهذا مردّه إلى التاريخ الصعب الحديث للشعب الفلسطيني (...) وعلى الرغم من أن أنواع الآراء كافة لم تنل فرصة التعبير ذاتها في وسائل الإعلام المطبوعة، فإن المرشحين جميعهم مُنحوا فرصة الكلام عن حملتهم الانتخابية في الإذاعة الفلسطينية (...) وبعد التداول بدقة وعناية، وصل رئيس البعثة الانتخابية للاتحاد الأوروبي وزميله رئيس الوفود، إلى الاقتناع بأن انتخابات المجلس وانتخابات رئيس السلطة الفلسطينية، التي تميّزت بحضور جيد على وجه العموم، يمكن أن تعتبر تعبيرًا دقيقًا عن إرادة الناخبين يوم الانتخابات، إذا ما قيست بالمعايير المقبولة دوليًا، وبعد الأخذ في الحسبان بعض النواقص التي أُشير إليها على امتداد فترة المراقبة...».

وانتخب ياسر عرفات بنسبة كبيرة جدًا من المقترعين (٨٨,٠١٪). وكانت نسبة المقاطعين قليلة، وطغت على المقاطعين أجواء بلبلة التي بدت بوضوح في أوساط وصفوف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي أعلنت قيادتها مقاطعة الانتخابات، وكانت النتيجة أن خمسة من «الحماسيين» نجحوا في الانتخابات، كما قال الرئيس ياسر عرفات في حديث صحافي في دافوس في سويسرا (٤ شباط ١٩٩٦).

وفي ١١ شباط ١٩٩٦ تلا أسماء الفائزين في الانتخابات عضو لجنة الانتخابات المركزية الدكتور رياض الخضري في مؤتمر صحافي عقده رئيس اللجنة محمود عباس (أبو مازن)، وأعلن خلاله النتائج النهائية للانتخابات التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعدد الفائزين ٨٨، بينهم أحمد قريع (أبو علاء)، حنان عشراوي، اميل جرجوعي، محمود عباس (أبو مازن)، صائب عريقات، أحمد الديك، غسان الشكعة، ماهر المصري، بشارة داود، حيدر عبد الشافي، رياض الزعنون، مروان كنفاني، فريح أبو مدين، نبيل شعث...

وقام المجلس التشريعي الفلسطيني، ومنح الثقة للحكومة الفلسطينية (٢٧ حزيران ١٩٩٦) بأغلبية ٥٠ صوتًا، ورئيس الحكومة هو ياسر عرفات ومن أبرز أعضائها: نبيل شعث، صائب عريقات، رياض الزعنون، حنان عشراوي، ماهر المصري، سمير غوشة، ياسر عبد ربه، الياس فريج، عبد الجواد صالح وفيصل الحسيني.

قرار الحكومة الاسرائيلية عقب عملية القدس في ٣ آذار ١٩٩٦ ومذكرة حماس إلى قمة شرم الشيخ:
في إثر تنفيذ انتحاريين استشهاديين إسلاميين عملية تفجير قضت على أكثر من خمسين اسرائيليًا في القدس، شملت اسرائيل موجة من الرعب والارتباك عبّر عنها رئيس الوزراء الاسرائيلي بتساؤله عما يمكن عمله إزاء أشخاص قرّروا أن يموتوا؟!. واتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارًا أعلنت فيه «أن اسرائيل في حالة حرب شاملة ضد منظمة حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى، وتطالب السلطة الفلسطينية وجميع الدول العربية وجميع المشاركين في عملية السلام بالمشاركة في هذه الحرب بكل ما لديها من وسائل، والعمل بحزم ضد الإرهاب (...) وستتخذ إجراءات قانونية بحق عائلات المخربين الانتحاريين. وستُغلق بيوت هذه العائلات ثم تُهدم (...) ستفكك بؤر حماس، مع تكريس وسائل خاصة بالقدس...»

(مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص٢٤٤، نقلًا عن هآرتس، ٤ آذار ١٩٩٦).

وإلى قمة شرم الشيخ، المعروفة أيضًا بـ«المؤتمر الدولي لصانعي السلام» في ١٣ آذار ١٩٩٦ وجّهت حماس مذكرة مفتوحة أكّدت فيها أن العمليات الاستشهادية الأخيرة هي «دفاع عن النفس في مواجهة الاحتلال والقمع». وأبدت حماس في مذكرتها استعدادها لقبول وساطة المؤتمرين في القمة «لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية...».

المجلس الوطني الفلسطيني، دورة تعديل الميثاق (نيسان ١٩٩٦): منذ بدء المفاوضات واسرائيل تطالب بـ«تعديل الميثاق الوطني لمنظمة التحرير» وقد تعهّد رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عرفات، في رسالته الموجّهة إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابين في ٩ أيلول ١٩٩٣، إتمام هذا الأمر الذي عاد عرفات وكرّر التزامه به في اتفاق طابا في ٤ أيار ١٩٩٤.

وفي فترة ١٧-٢١ نيسان ١٩٩٦، أجرت «هيئة الحوار الوطني»، التي سمّى الرئيس عرفات أعضاءها، الحوارات التقليدية التي تسبق دورات المجلس الوطني عادة وتحضّر لها. وقد ضمّت قائمة المدعوين إلى المشاركة في الحوار نحو ٨٠ عضوًا، راعى الرئيس عرفات أن يكون بينهم ممثلون لفصائل منظمة التحرير وعدد من القوى غير الممثلة فيها، بالإضافة إلى عدد من المستقلين وذوي الكفاءات الخاصة. وقد لبّى الدعوة من هؤلاء ٦٠ عضوًا تقريبًا، وشكّل عدد المنتمين منهم إلى فتح أكبر مجموعة بين الحاضرين، وتمثلت فيهم الفصائل المتعاونة مع الرئيس، وهي: حزب الشعب الفلسطيني (سابقًا: الشيوعي)، الحزب الديمقراطي الفلسطيني «فدا» وهو التنظيم الذي أنشئ بعد انفصال مؤسسه عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها محمد عباس (أبو العباس)، حزب الخلاص الإسلامي الذي أسس مؤخرًا في غزة وبقي فيه أشخاص ميّزوا أنفسهم عن حماس المعارضة بتعاونهم مع عرفات. أما فصيلا المعارضة الأكثر شهرة وهما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. فقد غاب ممثلوهما عن جلسات الحوار، وآثر كل منهما أن يجري، على حدة، حوارًا مباشرًا مع الرئيس عرفات. إذ اعترضت الجبهتان على طريقة تأليف الهيئة وأسلوب عملها. وغاب عن الحوار أيضًا ممثلو باقي الفصائل العشرة المتحالفة ضد التحالف الذي يقوده عرفات بسبب معارضتها لسياسته ودعوتها إلى مقاومته.

تمّ افتتاح أولى جلسات هيئة الحوار في مساء ١٧ نيسان ١٩٩٦ في الاجتماعات في مبنى المنتدى الذي يضم مكاتب رئيس السلطة الفلسطينية في غزة. وترأس الجلسات الرئيس عرفات على الرغم من أن العرف يقضي بأن يترأسها رئيس المجلس الوطني (الشيخ عبد الحميد السائح استقال منذ اتفاق إعلان المبادئ، ونائبه سليم الزعنون -أبو الأديب- يعترض على عدد من المسائل). فصار الحوار داخل الهيئة «أقرب إلى التبادل العائلي للآراء»، كما وصفه أحد المشاركين فيه. وانتقت الهيئة، من أعضائها، لجنة صياغة برئاسة محمود عباس (أبو مازن، عضو اللجنة المركزية لفتح والمشرف على المفاوضات مع اسرائيل).

وقد عقدت لجنة الصياغة سلسلة من الاجتماعات جرى التداول فيها بشأن موضوعين: تعديل الميثاق الوطني ومشروع القرارات السياسية التي كانت ستعرض على المجلس الوطني للمصادقة عليها. وفي اللجنة، كما في الهيئة، كما سيصير عليه الأمر في اجتماعات دورة المجلس، حاز موضوع تعديل الميثاق على المحل الأول من الاهتمام. وكان هذا الموضوع نفسه مثار نقاش طويل ومهم منذ توقيع اتفاق أوسلو. فالأطراف التي عارضت أوسلو والعملية السياسية الجارية والتسوية رفضت تعديل الميثاق.

ومن مشاريع التعديل (تعديل الميثاق) التي وضعت مشروع قدّمه المدير العام لدائرة المفاوضات الذي قال إن صيغته جاءت ثمرة مشاورات أجرتها الدائرة مع الجانب الاسرائيلي، وفيها ما يلبّي الحاجة إلى الوفاء بالالتزام المتعلق بتعديل الميثاق وما يخدم حملة شمعون بيريز وحزبه الانتخابية. وبعد مناقشة ساخنة لهذا المشروع، قررت اللجنة تنحية هذا النص، ولم يدافع عنه سوى صاحبه، المدير العام لدائرة المفاوضات، وهو أحد معاوني محمود عباس.

وبعد تنحية النص، اقترح وزير الثقافة وعضو لجنة الصياغة، ياسر عبد ربه، وممثلو حزبه (فدا) على هيئة الحوار تبنّي إعلان الاستقلال الذي صادقت عليه دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة سنة ١٩٨٨ كميثاق وطني جديد، خاصة وأن إعلان الاستقلال حظي في حينه بالإجماع في المجلس وفي أوساط الرأي العام. وقد حظي هذا الاقتراح بقبول شبه إجماعي في الهيئة، وكان عرفات في مقدم الذين أشادوا بمزاياه.

وبينما كانت المداولات بشأن تبني إعلان الاستقلال جارية، تلقّى الجانب الفلسطيني إخطارين هما بمثابة إنذارين: أحدهما اسرائيلي والآخر أميركي. فقد أبلغت اسرائيل إلى الجانب الفلسطيني، مستندة إلى ما سمعته من أن النية متجهة إلى تبني إعلان الاستقلال كميثاق وطني، أن حكومة اسرائيل ستعلن وقف العملية السياسية بكاملها إذا حدث ذلك. وأضافت الإدارة الأميركية في إخطارها المماثل انها ستعمل أيضًا على وقف المساعدات التي تقدم إلى السلطة الفلسطينية. وعززت الإخطار الأميركي رسالة بالمعنى ذاته، وقّعها أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي المئة كلهم. وكان واضحًا أن جميع هؤلاء يرفضون اعتماد إعلان الاستقلال لوجود إشارة فيه إلى قرار التقسيم (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١).



عرفات خلال جلسة التصويت على إلغاء بنود الميثاق (أيار ١٩٩٦).

هذه المقاطعة للمداولات الفلسطينية، التي جاءت قبل أن يعتمد الفلسطينيون اقتراحًا بعينه اعتمادًا نهائيًا، وضعت المسألة كلها في مستوى جديد. وقد تولى الرئيس عرفات بنفسه معالجة الأمر، وتشاور بشأنه مع أعضاء اللجنة التنفيذية. وبلورت مناقشات هذا المستوى، والاتصالات التي أجرتها القيادة الفلسطينية مع أطراف عربية ودولية، الصيغة الأخيرة التي عرضت على المجلس وجرى تبنّيها (فيصل حوراني، عضو هيئة الحوار ولجنة الصياغة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ص٥٠-٥٤).

قرار تعديل الميثاق (٢٤ نيسان ١٩٩٦): كان أهم جلسات الدورة ٢١ للمجلس الوطني الفلسطيني الجلسة التي خصّصت لمناقشة تعديل الميثاق الوطني، وقد عقدت مساء ٢٤ نيسان ١٩٩٦. وكانت المداولات قد بلورت الصيغة التي يمكن أن تعدّ متوازنة حين يحكم عليها (...) ولم يجرِ تبنّي إعلان الاستقلال، إلا ان ذكره ورد في نص التعديل، وورد أيضًا ذكر واضح لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخصّ منها بالذكر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد ورد ذلك كله في الحيثيات، وفيها أُشير أيضًا إلى إعلان المبادئ بين منظمة التحرير واسرائيل، وإلى رسائلي الاعتراف المتبادل بينهما. وخصّ بالذكر كذلك الاتفاق على اعتماد الحل السياسي القائم على أساس دولتين لشعبين، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والرغبة في إنهاء عقود المواجهة والنزاع بهذه الطرق.

وقد تضمّن قرار التعديل فقرتين، فنصّ «ان المجلس يقرر، أولًا، تعديل الميثاق بإلغاء المواد التي تتعارض مع رسائل الاعتراف المتبادل، ويقرّر، ثانيًا، تكليف اللجنة القانونية بإعادة صياغة الميثاق على هذا

الأساس ليتمّ عرض الصياغة الجديدة على المجلس المركزي، الذي ينوب عن المجلس الوطني، في أول اجتماع له».

وقد أقرّ التعديل بأغلبية ٥٠٤ أصوات ضد ٥٤ صوتًا وامتناع ١٤ من التصويت، وغياب أعضاء الجبهتين الشعبية والديمقراطية (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ص٢٤٥–٢٥٠؛ نقلًا عن «النهار» ٢٥ نيسان ١٩٩٦).

والمعارضة الأشد للدورة ٢١ للمجلس الوطني المنعقدة في غزة، ولقرار تعديل الميثاق الوطني، جاءت من «المؤتمر الشعبي العربي الفلسطيني في سورية» (دمشق، ١٧ أيار ١٩٩٦) الذي أصدر بيانًا مطولًا جدّد التأكيد على: «– عدم شرعية ووطنية مجلس غزة؛ – عدم شرعية القرارات الصادرة عنه؛ – تمسكه بالميثاق الوطني الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية المكافحة؛ – الدعوة لعقد مؤتمر شعبي فلسطيني عام، كمقدمة لتشكيل المرجعية السياسية والنضالية لشعبنا الفلسطيني، يؤسس لمجلس وطني، تنبثق عنه قيادة ثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ملتزمة بالميثاق الوطني الفلسطيني» (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ص٢٥٥).

الدورة الأولى من مفاوضات الوضع النهائي (طابا، مصر، ٦ أيار ١٩٩٦): اتفق الطرفان، الفلسطيني والاسرائيلي، على أن مفاوضاتهما بشأن الوضع النهائي ستقوم على أساس إعلان المبادئ لسنة ١٩٩٣ وتحديدًا فيه على أساس المادة ٥ التي نصّها الآتي:

«١ – تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ – سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ – من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ – يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم».

إغلاق، انتفاضة أيلول ١٩٩٦ وقمة رباعية في واشنطن: عرف أواخر هذا الشهر أحداثًا دامية، أفظعها مجزرة جديدة ارتكبها الاسرائيليون («الحياة»، ٢٩ أيلول ١٩٩٦) في المسجد الأقصى، جاء في شأنها في البيان المشترك لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية (غزة، ٢٨ أيلول ١٩٩٦) انهما تحملان الحكومة الاسرائيلية، «مسؤولية إطلاق النار وإهدار دماء المصلين في المسجد الأقصى». واعتبر البيان ان اسرائيل «تسعى من وراء هذه المجزرة الجديدة إلى تفجير الموقف فلسطينيًا وعربيًا وإسلاميًا ومسيحيًا في إطار مخطط خطير بدأ بحفر النفق تحت الأقصى (...) إن الجريمة البشعة التي اقترفتها القوات الاسرائيلية ليست جريمة معزولة عن مخطط مرسوم ومعد سلفًا، بل إنها تنفيذ لهذا المخطط الذي يستهدف في نهاية الأمر تخريب الأقصى وتدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف...».

وبعد أقل من أسبوعين، وتحديدًا في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٦ تقدمت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بمبادرة لإنشاء «جبهة الاستقلال الوطني الفلسطيني» بعد فشل صيغة الفصائل العشرة، التي أعلن عن قيامها في ٢٩ أيلول ١٩٩٢، من إسقاط اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة رغم صوابية طرحها السياسي، وبعد «عودة أجواء الانتفاضة وروح المواجهة لدى الشعب الفلسطيني، والتي تبدّت من خلال انتفاضة الدفاع عن الأقصى في أيلول ١٩٩٦، وبسبب «استمرار القضايا الأساسية التي تمثّل جوهر القضية الفلسطينية من دون حل: القدس، المستوطنات، اللاجئون، الاستقلال والسيادة...». وقدّمت حماس «صيغة مقترحة» لإنشاء هذه الجبهة (منشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص١٩٢–١٩٣؛ نقلًا عن «السفير»، بيروت، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٦).

ونتيجة أحداث أيلول الدامية، عقدت قمة رباعية في واشنطن (٢ تشرين الأول ١٩٩٦، ضمّت إلى

الرئيس الأميركي بيل كليتون كل من الملك حسين وبنيامين نتانياهو وياسر عرفات) سعيًا «لوقف أعمال العنف الفظيعة والموت التي شاهدناها، والجمع بين الاسرائيليين والفلسطينيين مرة أخرى لإجراء محادثات على أعلى المستويات، ومساعدة الطرفين على العودة إلى العمل الشاق لبناء السلام من خلال المفاوضات (...) ومن أجل مساعدتهما (نتانياهو رئيس الحكومة الاسرائيلي، وعرفات الرئيس الفلسطيني) في هذا الجهد، فإنني سأرسل دنيس روس، منسقنا الخاص للشرق الأوسط، إلى المنطقة فورًا (...) انهما يرغبان في حل مشكلة إعادة الانتشار الاسرائيلي في الخليل (...) وهذه المحادثات ستكون متواصلة، وهي ستكون أول محادثات سلام متواصلة تجري مع الفلسطينيين منذ تسلّم رئيس الحكومة (نتانياهو) منصبه...» (من كلمة كليتون في مؤتمر صحافي بشأن القمة الرباعية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص٢١٩–٢٢٠).

إن أهم العوامل التي ولّدت أحداث أيلول، التي عرفت بـ«هبّة أيلول» أو «انتفاضة أيلول»، هو الإغلاق الذي فرضته السلطات الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية بعد العمليات الانتحارية الأربع التي نفّذتها حركة حماس في أواخر شباط وأوائل آذار ١٩٩٦ (وكان قد سبقها اغتيال اسرائيل يحيى عياش).

لقد كان هذا الإغلاق (أو الحصار) من نوع جديد لم يسبق له مثيل، ومختلفًا عن جميع الممارسات التي طبّقتها اسرائيل خلال ٢٨ عامًا من الاحتلال، إذ قطعت الصلات بين ٤٨٦ موقعًا سكنيًا في الضفة الغربية، ومنعت المواطنين كافة «من الخروج من كل القرى والمدن سواء ركوبًا أو سيرًا على الأقدام».

لقد كانت آثار الإغلاق مدمّرة، إذ إنه أحدث شللًا تامًا في حياة الفلسطينيين في المناطق المحتلة، فارتفعت نسبة البطالة إلى ٧٨٪ لأن القيود على الحركة لم تشمل فقط العمّال الذين يعملون داخل اسرائيل، بل شملت أيضًا جميع الذين يعملون خارج قراهم ومدنهم. وألحق الإغلاق أذى بالغًا بالزراعة، نظرًا إلى اعتماد هذا القطاع بصورة خاصة على فرص التصدير. كما ان استيراد المواد الخام توقف كليًا، وتعطلت جميع مشاريع التنمية التي يرعاها الممولون الدوليون.

وقد يكون أهم ما نجم عن فترة الإغلاق الحاد انها كشفت طبيعة الاتفاقات القائمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، والتي تتصف بسطوة الجانب الاسرائيلي وضعف الجانب الفلسطيني. فأظهر ان اتفاق أوسلو (والاتفاقات اللاحقة) لم ينتقص من قوة الاسرائيليين، وأوضح القيود الشديدة المفروضة على السلطة الفلسطينية.

فجاءت أحداث يوم القدس في ٢٥ أيلول ١٩٩٦ لتكون «في حياة الشعب الفلسطيني منعطفًا نقلنا جميعًا إلى حالة نوعية جديدة. فقد ومضت عبقرية الشعب وحكمته الجماعية مثبتتين أنهما أعمق وأغزر من جميع التحليلات السياسية والتوقعات الواهمة بأن الشعب الفلسطيني فقد طاقته النضالية وتعب من الكفاح.



نتانياهو وعرفات (تشرين الأول ١٩٩٦)

وختم النهوض الشعبي العارم مرحلة بكاملها منذ بدء مفاوضات مدريد سنة ١٩٩١، وأخرج القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك القيادة الفلسطينية، من مأزق عميق حاولت اسرائيل حشر الجميع فيه. كما أنه ألحق ضربة قوية بمحاولات شق صفوف الشعب الفلسطيني وتعميق التناقضات الداخلية فيها، وتجلى ذلك في التلاحم الرائع بين أبناء الشعب وقوات الأمن الوطني في مواجهة العدو المشترك» (مصطفى البرغوثي، كان عضوًا في الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص٣٠-٣١).

سنة ١٩٩٧:

بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل وحماس تدينه (١٧ كانون الثاني ١٩٩٧): وفقًا لنصوص الاتفاق المرحلي اتفق الفريقان (منظمة التحرير وحكومة اسرائيل) على بروتوكول خاص بإعادة الانتشار في مدينة الخليل الذي وزّع السلطات والمسؤوليات والترتيبات والتدابير الأمنية بين الطرفين في المدينة، مع إعادة كلا الجانبين «تأكيد التزامه وحدة مدينة الخليل، كما يؤكد إدراكه ان تقسيم المسؤولية الأمنية لن يقسم المدينة. وفي هذا الإطار، ومن دون الانتقاص من المسؤوليات والصلاحيات الأمنية لأي من الطرفين، يتشاطر الطرفان الهدف المشترك المتمثل في أن تكون حركة الأشخاص والسلع والمركبات داخل المدينة ومنها وإليها حركة سلسة وطبيعية، ومن دون عوائق أو حواجز» (النقطة التاسعة من البروتوكول).

ثم ينتقل البروتوكول إلى نقاط أخرى تنص على الترتيبات المدنية: نقل السلطات، التخطيط والتقسيم إلى مناطق والبناء، البنية التحتية، المواصلات، المفتشون البلديون، مواقع مكاتب المجلس الفلسطيني، الخدمات البلدية. وفي المتفرقات، ينص البروتوكول على وجود دولي موقّت في الخليل، يتفق الجانبان على صيغته.

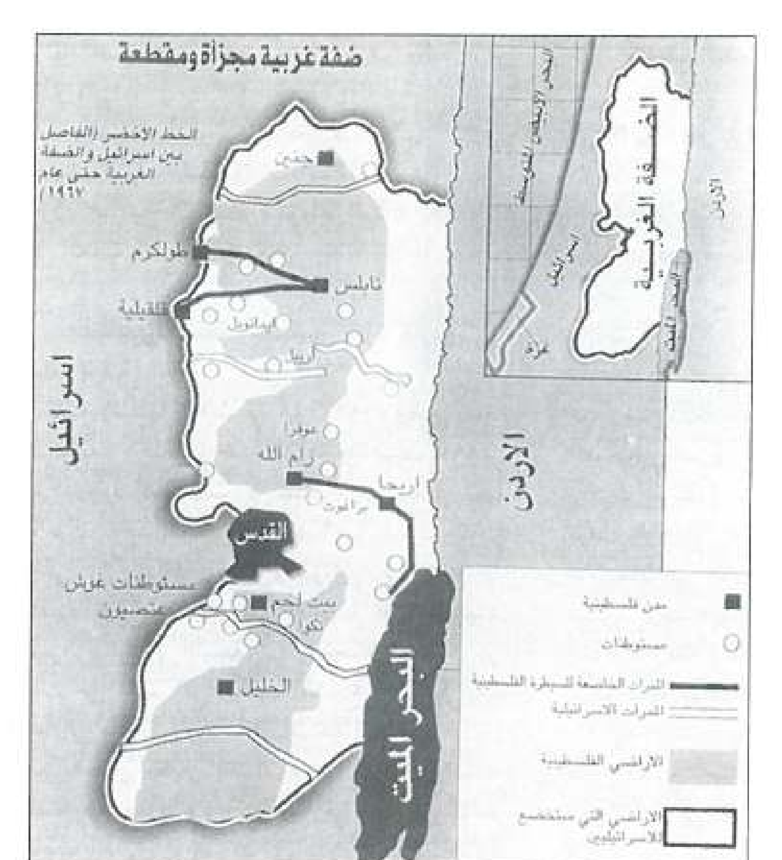
وكانت «حماس» أبرز الجهات التي عارضت البروتوكول: «... إن قبول سلطة عرفات بإبقاء المسجد الإبراهيمي – وهو وقف إسلامي خالص – تحت سيطرة الصهاينة يشكل سابقة خطيرة، وتفريطًا يصل إلى مستوى الجريمة الوطنية...» (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧، ص١٦٧-١٨٣).

الموقف الفلسطيني من استيطان القدس (شباط – آذار ١٩٩٧): كانت قضية الاستيطان اليهودي في فلسطين عامة والاستيطان في القدس خاصة الموضوع الرئيسي للحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس ياسر عرفات، والذي سارعت «القيادة المركزية لتحالف القوى الفلسطينية» إلى رفضه، لأنه بنظرها «يهدف إلى تقويم اتفاق أوسلو واتفاق الخليل».

وفي لقائهم الأول (نابلس، ٢٧-٢٨ شباط ١٩٩٧)، أعلن المشاركون في الحوار الوطني عزمهم وتصميمهم على مواصلة العمل والحوار لتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة. وأكدوا (باسم القوى الفلسطينية المشاركة في الحوار) رفضهم القاطع «للهجمة الاستيطانية الشرسة التي تستهدف تهويد أرضنا الفلسطينية (...) وتعلن القوى الفلسطينية مجتمعة ان الشعب الفلسطيني لن يرضخ لسياسة الأمر الواقع التي تفرضها اسرائيل في القدس الشريف، من خلال إقامة المستوطنات من حول المدينة لمحاصرتها وخنقها وعزلها عن الأرض الفلسطينية. وترفض القوى الفلسطينية كافة ما أعلنته حكومة اسرائيل عن عزمها على إقامة حي استيطاني جديد في جبل أبو غنيم وراس العمود وغيرهما، إمعانًا في تهويد المدينة المقدسة...».

وفي ٥ آذار ١٩٩٧، ألقى الرئيس عرفات كلمة في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن الدولي للبحث في مسألة الاستيطان في القدس، قال فيها: «إن قرار الحكومة الاسرائيلية ببدء المرحلة الأولى من بناء أحياء استيطانية جديدة داخل القدس العربية وفي جبل أبو غنيم... وجّه ضربة لكل تلك الآمال التي بناها العالم حول تقدّم ونجاح عملية السلام. إن القرار الاسرائيلي المشار إليه هو تعبير عن استمرار السياسة الاستيطانية التي اعتبرها العالم جميعه عقبة في طريق السلام... ومخالفة جدية لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية...».

وأعاد عرفات إدانته لهذا القرار الاسرائيلي في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي (إسلام أباد، ٢٣ آذار ١٩٩٧)، حيث طالب بالعمل على إنقاذ القدس من خطر التهويد والاستيطان.



الخريطة التي نُشرت في إسرائيل عن خطة رئيس الوزراء نتانياهو للضفة الغربية وتتضمن إعادة ٤٠٪ فقط من مساحة الضفة للفلسطينيين («الحياة»، ٣ حزيران ١٩٩٧، ص٥).

وفي ١٣ آذار ١٩٩٧، عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استثنائية (في بيت لحم) لمناقشة الاستيطان الاسرائيلي في القدس، واتخذ قرارات أكد فيها خيار السلام الاستراتيجي واعتبار القدس قلب الوطن الفلسطيني وعاصمة الدولة الفلسطينية، ودعا إلى تعليق المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي، وإلى تعبئة شاملة للشعب الفلسطيني، وأدان الموقف الأميركي في مجلس الأمن واستخدام حق النقض ضد مشروع القرار المقدّم من المجموعة الأوروبية... (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص٢٠١-٢١٠).

عملية القدس الاستشهادية المزدوجة، تجميد المفاوضات (٣٠ تموز ١٩٩٧): في هذا اليوم، نفّذ استشهاديان عملية أمنية في سوق محانية يهودا في القدس الغربية ذهبت بأرواح ١٥ شخصًا وجرح أكثر من ١٥٠ آخرين. وقد جاء في بيان حماس «ان هجوم القدس الاستشهادي الذي نفّذه بطلان من مجاهدي شعبنا وأبنائه البررة ردّ عملي على الممارسات الصهيونية المعادية لشعبنا وأمّتنا والتي شهدت تصاعدًا ملحوظًا منذ وصول الإرهابي بنيامين نتانياهو إلى مقاعد التسلّط في الكيان اليهودي، والتي بلغت حد التطاول على شخص الرسول محمد ﷺ والسيدة مريم العذراء عليها السلام وتدنيس القرآن الكريم في المدرسة اليعقوبية في مدينة الخليل...».

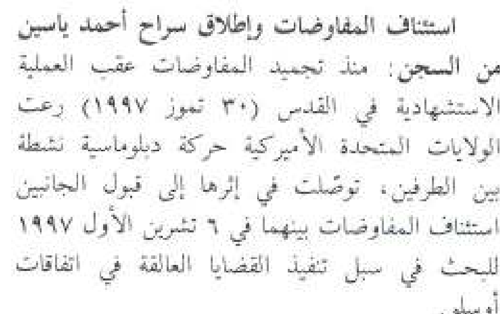
وصرّح ناطق بلسان وزارة الإعلام الفلسطينية بشأن هذه العملية والإجراءات الاسرائيلية أن «لا يجوز أن يؤخذ شعب بأسره بجريرة منفّذي عملية القدس الانتحارية وتطبّق عليه أقسى العقوبات التي تطال جميع ميادين ومستويات حياته (...) والسلطة الوطنية الفلسطينية لا تعتبر نفسها بأي حال من الأحوال مسؤولة عن النتائج المدمرة والدموية للأفعال الاسرائيلية، وليس لديها أي استعداد لتقاسم هذه المسؤولية مع الجانب الاسرائيلي (...) وستقوم بعمل كل ما تمليه علينا إرادتنا الوطنية ومصالح شعبنا ولن نتلقى أوامر أو إملاءات من أية جهة كانت (...) لذلك كان من الأجدر بحكومة نتانياهو، بدل أن توقف جميع الاتصالات والمفاوضات، وتجميد كل اللجان التفاوضية، وفرض الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني واتخاذ ما جرى ذريعة واهية لتوجيه ضربة جديدة لعملية السلام والتنصّل منها، كان من الأجدر بهذه الحكومة أن تعلن تمسّكها بعملية السلام...

لأنها أفضل طريقة لقطع دابر التطرّف والعنف من جذوره...».

وبعد نحو أسبوع على العملية، تحدّى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمد عباس (أبو مازن) اسرائيل أن تثبت مسؤولية السلطة الفلسطينية عن العملية الاستشهادية.

الفساد في السلطة الفلسطينية: ثلاثة تقارير: تقرير هيئة الرقابة العامة، تقرير لجنة التحقيق الرئاسية الخاصة (شكّلها عرفات في أيار ١٩٩٧) وتقرير اللجنة البرلمانية، أجمعت، لدى نشرها في صيف ١٩٩٧، على وجود «مخالفات لا تقتصر على مجرد تبديد الأموال فحسب، بل وهناك أيضًا تسيّب إداري ومالي... وتورّط وزراء ومسؤولين في تجاوزات خطيرة تتراوح ما بين هدر الأموال العامة وتبديدها وسوء استخدام السلطة... والمحسوبية، وما إلى ذلك من التهم التي يوجّهها الشارع الفلسطيني منذ مدة إلى مسؤولين ووزراء في السلطة الفلسطينية (...) ولعلّ بعض مظاهر الفساد وسوء استغلال السلطة تتضح في قطاع غزة أكثر مما هي في باقي مناطق الحكم الذاتي. إذ إن أكثر من عشرة آلاف فلسطيني، ممن عادوا إلى القطاع من تونس، يعيشون حياة باذخة على بعد أمتار قليلة من مخيم الشاطئ حيث يعيش السكان في ظروف مريرة. كما انخفض معدل دخل الفرد في غزة بنسبة ٤٠٪ منذ توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٣».

قمة القاهرة الثلاثية (٧ أيلول ١٩٩٧): جمعت هذه القمة، إلى الرئيس المصري حسني مبارك، الملك حسين والرئيس ياسر عرفات، وصدر عنها بيان ختامي دعا إلى الكف عن اللجوء إلى القوة والعنف، «ودان المجتمعون أعمال الإرهاب التي تستهدف أرواح المدنيين الابرياء بغض النظر عن دوافعها...»، كما دعا البيان إلى «التنفيذ الدقيق وبحسن نية لجميع الاتفاقات (...) وحثّ القادة الثلاثة على تنفيذ الاتفاق المرحلي الموقّع في ٢٨ أيلول ١٩٩٥ بكل بنوده واستئناف المفاوضات حول الوضع النهائي في أسرع وقت ممكن...».



استئناف المفاوضات وإطلاق سراح أحمد ياسين من السجن: منذ تجميد المفاوضات عقب العملية الاستشهادية في القدس (٣٠ تموز ١٩٩٧) رعت الولايات المتحدة الأميركية حركة دبلوماسية نشطة بين الطرفين، توصّلت في إثرها إلى قبول الجانبين استئناف المفاوضات بينهما في ٦ تشرين الأول ١٩٩٧ للبحث في سبل تنفيذ القضايا العالقة في اتفاقات أوسلو.

وكانت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، أبرز المعارضين لاستئناف المفاوضات. فعقدت قيادتهما الموحّدة اجتماعًا في دمشق (٣٠ أيلول ١٩٩٧)، تركّزت نقاشاته «على تراجع السلطة الفلسطينية عن موقف الإجماع الوطني الفلسطيني، المطالب بوقف الاستيطان في القدس وسائر أنحاء البلاد، كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات، واعتبرت القيادة الموحّدة هذا التراجع رضوخًا صارخًا للضغوط الأميركية ولسياسات الحكومة الاسرائيلية...».

وبعد أيام قليلة من استئناف المفاوضات، أطلق سراح الشيخ أحمد ياسين من السجن في اسرائيل، الذي أكّد في حديث صحافي («الوسط»، العدد ٢٩٨، ١٣ تشرين الأول ١٩٩٧) إمكان التعايش مع اليهود «... لأنهم أهل ذمة وأصحاب دين...»، ودان قتل المدنيين.

سنة ١٩٩٨:

القيادة الفلسطينية ترفض الخطط الاسرائيلية بشأن إعادة الانتشار في الضفة الغربية: ما إن عادت العملية التفاوضية بوساطة ورعاية أميركية حتى بدأت تواجه من جديد مآزق وعراقيل إسرائيلية جديدة، خاصة لجهة سياسة اسرائيل الاستيطانية. وفي اليوم الذي وصل فيه المبعوث الأميركي دنيس روس (الأسبوع الأول من كانون الثاني ١٩٩٨) إلى المنطقة، كانت الحكومة الاسرائيلية توقّع على موازنة جديدة لبناء ٦٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة «إفرات» في إطار خطة استيطانية شاملة تقضي ببناء ٣٠ ألف وحدة سكنية تصل تكلفتها إلى مليار دولار أميركي.

إزاء ذلك أصدرت القيادة الفلسطينية بيانًا (٩ كانون الثاني ١٩٩٨) حذّرت فيه «من خطورة سياسة



كلينتون وعرفات في البيت الأبيض (كانون الثاني ١٩٩٨).

المماطلة الاسرائيلية التي تحاول كسب الوقت لخلق المزيد من الأمر الواقع الاستيطاني (...) والحكومة التي لم تنفّذ إعادة الانتشار الأولى والثانية إنما تعمل على تفريغ الاتفاق من مضمونه، وفي نفس الوقت تعمل على ابتزاز الموقف الأميركي حتى يتراجع عن رعايته لتنفيذ الاتفاق (...) وتشيد القيادة بالموقف الأميركي الذي أعلنه المتحدث باسم الخارجية الأميركية وقال فيه إن على اسرائيل التقيّد بالتزاماتها وإنجاز ثلاثة انسحابات متتالية من الضفة الغربية قبل منتصف ١٩٩٨...».

شروط الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار: نشرت هذه الشروط صحيفة «يديعوت أحرونوت» (في عددها ١٥ كانون الثاني ١٩٩٨، وعنها نشرت مقتطفات من هذه الشروط مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٤، ربيع ١٩٩٨، ص٢٠٠-٢٠١)، وتناولت النقاط التالية:

- الميثاق الفلسطيني: يُطلب من الفلسطينيين أن يغيّروا أو يلغوا ٢٦ مادة من مجموع ٣٢ مادة في الميثاق، تدعو إلى إبادة اسرائيل.
- مكافحة الإرهاب ومنع العنف: يُدعى الفلسطينيون إلى الامتناع من التحريض والدعاية العدائية، وإقالة عاملين في السلطة وتقديمهم للمحاكمة، بينهم وعّاظ في المساجد، وإطلاق حملة إعلامية تثقيفية جماهيرية واسعة تدعو إلى نبذ الإرهاب والتطبيع مع اسرائيل.
- تسليم ٣٤ متهمًا بالقيام بأعمال إرهابية، بينهم قائد الشرطة الفلسطينية.
- مصادرة الأسلحة غير القانونية.
- حجم الشرطة الفلسطينية الذي يجب على السلطة الفلسطينية تقليصه، إذ وصل إلى نحو ٣٦ ألف شرطي متجاوزًا العدد المسموح بنحو ١٢ ألف شرطي.
- حصر النشاط الحكومي للسلطة الفلسطينية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، كما عليها ان توقف جميع أنشطتها في القدس، بما في ذلك نشاط موظفيها الكبار، مثل وزير الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطيني، ومفتي السلطة، ويجب إغلاق مكتب شؤون القدس في «بيت الشرق» برئاسة فيصل الحسيني.

وبدا ان القيادة الفلسطينية تعاملت مع هذه الشروط بليونة، وبمزيد من الاتصالات بالراعي الأميركي طلبًا لدعمه بالضغط على اسرائيل وحرصًا على مسار المفاوضات. وعلى سبيل المثال حول هذا النهج الفلسطيني جاءت رسالة الرئيس عرفات إلى الرئيس بيل كلينتون بشأن تعديل الميثاق الوطني. وقد سلّم عرفات الرسالة خلال لقائه كلينتون في واشنطن في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٨، وقرأ الناطق بلسان الخارجية الأميركية مقتطفات منها على الصحافيين، ومما جاء فيها:

«قرار المجلس الوطني الفلسطيني بما يتفق والمادة ٣٣ من الميثاق هو تعديل شامل للميثاق. فكل مواد الميثاق التي لا تتفق والتزام منظمة التحرير الفلسطينية بالعيش في سلام جنبًا إلى جنب مع اسرائيل لم يعد لها وجود في الواقع...» («الحياة»، ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٨).

اتفاق التعاون الأمني الأوروبي – الفلسطيني (غزة، ٢٠ نيسان ١٩٩٨): وُقّع هذا الاتفاق بحضور رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس ياسر عرفات. وقد نصّ على إنشاء «لجنة أمنية دائمة» في إطار تطوير التعاون المشترك في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، وتضم المستشار الأمني للمبعوث الخاص

للاتحاد الأوروبي ورئيس الاستخبارات العامة ورئيسي جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية وقطاع غزة أو ممثلين عنهم. ومن مهام هذه اللجنة «توفير قناة اتصال وتبادل المعلومات بشكل سريع في وقت الأزمات، وتحديد المتطلبات من أجل قيام الاتحاد الأوروبي بتوفير المساعدة لإعانة السلطة الفلسطينية على الالتزام بتعهداتها بمكافحة الإرهاب... ومناقشة حماية حقوق الإنسان...».

بدء الحديث عن إعلان الدولة الفلسطينية وموعده ٤ أيار ١٩٩٩: في مبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من أجل تجاوز مأزق أوسلو وإعادة بناء الإجماع الوطني، التي قدمتها في ١٢ أيار ١٩٩٨، اقترحت الجبهة خطة من خمس نقاط: ١- إعلان دولة فلسطين بسط سيادتها الكاملة على الأراضي المعترف بها دوليًا أرضًا فلسطينية، وهي أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧؛ ٢- بعد التوافق على هذا الخيار، أي تأمين الإجماع الوطني عليه، يصدر إعلان دولة فلسطين في مدى أقصاه ٤ أيار ١٩٩٩ عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير المحوّل بموجب قرار المجلس الوطني بأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين؛ ٣- دعوة حكومة اسرائيل إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨؛ ٤- بناء إجماع وطني على الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام أي اتفاق للحل الدائم بدون ضمانها (الانسحاب الاسرائيلي الكامل، إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية، تفكيك المستوطنات، التمسّك بحقوق اللاجئين)؛ ٥- تأكيد الإجماع الوطني على ان قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أرض الضفة والقطاع، وعاصمتها القدس العربية، لن يشكل مساسًا بحق اللاجئين في العودة وفقًا للقرار ١٩٤ (مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر خاص، العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨، ص٢١٢-٢١٣).

وقد رفض تحالف القوى الفلسطينية (من دمشق) مبادرة الجبهة الديمقراطية، باعتبارها «تمثّل انتقالًا والتحاقًا كاملًا بمسيرة الاستسلام...» (مجلة «فتح»، دمشق، العدد ٤١٥، ٣٠ أيار ١٩٩٨، ص٥١).

أما الرئيس ياسر عرفات، فأكد، في حديث صحافي («الحياة»، ١٩ أيار ١٩٩٨)، ردًا على سؤال حول إعلانه للدولة الفلسطينية في الوقت المحدّد أي ٤ أيار ١٩٩٩: «هذا حسب الاتفاق. بعد مرور خمس سنوات على المرحلة الانتقالية التي تنتهي في أيار



عرفات مع أعضاء حكومته الجديدة (١٩٩٨).



لقاء غزة (كانون الأول ١٩٩٨): من يمين الصورة: عرفات، أولبرايت، كلينتون ونتانياهو.

١٩٩٩، من حقي «إعلان الدولة الفلسطينية فوق الأرض الفلسطينية... لأنه سبق لي أن أعلنت قيام الدولة الفلسطينية في أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني ١٩٩٨. وإني أتمنى أن يلتزم الجانب الاسرائيلي تعهداته الواردة في اتفاق أوسلو والتي تنص على أن هدف عملية السلام هو تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وتحقيق المصالحة التاريخية بناء على ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة. لذلك إن الاتفاق يلزم إسرائيل أن تكون شريكنا في إعلان الدولة الفلسطينية وأتمنى أن نحقق ذلك سويًا. أما إذا استمرت المماطلة وإضاعة الوقت والتنكّر للاتفاقات، لن يكون أمامنا إلا تنفيذ ما جاء في الاتفاق بإعلان الدولة الفلسطينية».

أهم الأحداث السياسية في سنة ١٩٩٨ السابقة لاتفاق واي ريفر (٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨): في ٤ كانون الثاني ١٩٩٨، قدّم وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي استقالته من الحكومة بسبب الخلاف بينه وبين رئيس الحكومة نتانياهو على موازنة عام ١٩٩٨ واحتجاجًا على عدم تقدّم العملية السلمية. وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٨، أفشل نتانياهو لقاء قمة بينه وبين الرئيس الأميركي بيل كلينتون في محاولة لإخراج العملية السلمية من جمودها، متسلحًا بالفضيحة (مونيكا) التي كان كلينتون مشغولًا بها، وعاد إلى تل أبيب حيث انتظره فشل آخر لجهاز الاستخبارات (موساد) في سويسرا تمثل في اعتقال الشرطة هناك عميلين كان يزرعان أجهزة تنصّت على بيت أحد زعماء حزب الله اللبناني.

ولحقته، في اليوم الأخير من كانون الثاني (١٩٩٨) وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في زيارة إلى المنطقة، حيث عرضت ما عُرف بـ«أفكار اميركية» لزحزحة الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي عن مواقفهما، بعد أن أعلن الفلسطينيون أنهم لن يقبلوا بانسحاب أقل من ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية، فيما أكدّ نتانياهو رفضه الانسحاب من أكثر من ٤٪.

وبعثت الإدارة الأميركية بالمنسّق الخاص للعملية السلمية في الخارجية الأميركية دنيس روس إلى الشرق الأوسط، حيث قام بعدة جولات من المحادثات بين الطرفين كان أولها في ٣٠ آذار ١٩٩٨ مع نتانياهو لإقناعه بقبول نسبة ١٣٪ للانسحاب بدلًا من ٤٪.

وبعد فشل جولة روس في ٢٥ نيسان ١٩٩٨، والتي أعقبها فشل لقاء القمة بين نتانياهو والرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة في ٢٨ من الشهر ذاته، أعلن عرفات رسميًا عن قبوله بالخطة الأميركية القاضية بانسحاب اسرائيل من ١٣٪ من الضفة الغربية.

وحاولت أولبرايت مرة أخرى، خلال لقاءين منفردين مع عرفات ونتانياهو في لندن، التقريب بين وجهات نظرهما، وأعلنت عن التحضير لقمة ثلاثية في واشنطن في ١١ أيا ١٩٩٨. غير أن نتانياهو وجّه صفعة أخرى للرئيس كلينتون، وأعلم روس الذي حضر إلى المنطقة لإقناعه بحضور القمة، انه لن يذهب، فألغيت القمة.

وفي ٢ حزيران ١٩٩٨، خرج نتانياهو، للمماطلة والتسويف، بـ«قصة» إجراء استفتاء شعبي على الانسحاب من أراضٍ فلسطينية، ولكنه ما لبث أن أعلن عن إلغاء الفكرة التي روّج لها. وفي ٢٢ من الشهر ذاته قررت الحكومة الاسرائيلية توسيع الحدود الإدارية لمدينة القدس وضمّ المستوطنات المجاورة إلى المدينة لاستباق مفاوضات الحل النهائي.

ولما لم يعد الرئيس الاسرائيلي عيزر وايزمان يتحمل المزيد من «خدع» رئيس الوزراء نتانياهو، فقد

أعلن في ٣٠ حزيران ١٩٩٨ أنه يؤيّد إجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل، متخطيًا حدود صلاحياته الفخرية كرئيس للدولة.

وفي ٥ تموز ١٩٩٨، عقدت قمة ثلاثية في القاهرة، ضمّت إلى الرئيس حسني مبارك، الملك حسين والرئيس عرفات. وبحث الزعماء الثلاثة «تطورات عملية السلام والوضع الخطير الذي وصلت إليه بسبب سياسات الحكومة الاسرائيلية التي أدّت إلى توقّفها بشكل كامل على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية».

وفي ٢٤ آب ١٩٩٨، أعلنت اسرائيل عن موافقتها على الانسحاب من ١٣٪ من الضفة الغربية، على أن تخصّص ٣٪ من هذه النسبة لتكون «محمية طبيعية»، أي منطقة خضراء تبقي اسرائيل سيطرتها عليها.

وفي أوائل أيلول، وصل روس إلى تل أبيب، لكن اسرائيل كانت في حال من الرعب بسبب أزمة فرق التفتيش الدولي في العراق خوفًا من قصف عراقي محتمل.

وفي ٢٨ أيلول، ألقى عرفات كلمة أمام الدورة الـ٥٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة تمحورت حول تحميل حكومة نتانياهو مسؤولية عرقلة عملية السلام في المنطقة. وفي اليوم التالي، صرّح عرفات (بعد اجتماع بالرئيس الأميركي كلينتون) بأنه يعلن موافقته على تحويل ٣٪ من الأرض التي ستنسحب اسرائيل منها إلى محمية طبيعية.

وفي ٢ تشرين الأول، أصدرت القيادة الفلسطينية بيانًا أكّدت فيه حق الشعب الفلسطيني في إعلان قيام الدولة المستقلة «يوم ٤ أيار ١٩٩٩ مع انتهاء الفترة الانتقالية التي بدأت يوم ٤ أيار ١٩٩٤ وتنتهي يوم ٤ أيار ١٩٩٩».

وفي حين كان الرئيس الأميركي بيل كلينتون يعيش حال صعبة من تورّط في سلسلة من الفضائح، فقد أعلن، في ١٥ تشرين الأول، عن قمة أميركية – فلسطينية – اسرائيلية، وأصرّ أن هذه القمة لن ترفض حتى يتم التوصّل إلى اتفاق في شأن إعادة الانتشار. وذهب نتانياهو إلى الولايات المتحدة وتهديدات اليمين الاسرائيلي المتطرف تلاحقه. وحتى اللحظة الأخيرة بدا أن هذه القمة (٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨) ستفشل. وحزم الاسرائيليون أمتعتهم من منتجع واي ريفر القريب من العاصمة الأميركية. لكن في الأخير تمّ التوقيع على اتفاق واي ريفر بعد تدخّل العاهل الأردني الملك حسين، وبعد ضغط شديد من كلينتون الذي عمل على إنجاح الاتفاق بأي ثمن.

اتفاق واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الاسرائيلية في الضفة الغربية (واشنطن، ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨): هذا الاتفاق عُرف باسم «مذكرة واي ريفر» التي ذيلت بتواقيع: عن حكومة دولة اسرائيل بنيامين نتانياهو، وعن منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والشاهد الولايات المتحدة الأميركية بيل كليتون، وتضمنت «الخطوات الهادفة إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٨ أيلول ١٩٩٥، الاتفاق الانتقالي)، والاتفاقات المتصلة به، بحيث يستطيع الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، القيام بمسؤولياتهما المتبادلة بفعالية أكبر، بما فيها تلك المتصلة بالمزيد من إعادة الانتشار، وبالإجراءات الأمنية على التوالي. ويجب تنفيذ هذه الخطوات في موازاة مقاربة مرحلية، وفقًا لهذه المذكرة وللجدول الزمني المرفق بها. وهي تخضع للبنود والشروط ذات الصلة في الاتفاقات السابقة، لكنها لا تلغي مستلزماتها الأخرى» (مقدمة المذكرة). وقبل التوقيع على المذكرة وردت عبارة «تصبح هذه المذكرة سارية المفعول بعد عشرة أيام من توقيعها».

وقد تلت توقيع المذكرة خمس رسائل تطمينات أميركية لاسرائيل. واحدة من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت (٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨)، والثانية والثالثة والرابعة (٢٩ و٣٠ تشرين الأول ١٩٩٨) من سفير الولايات المتحدة في تل أبيب ادوارد ووكر، والخامسة (٣٠ تشرين الأول ١٩٩٨) من المنسّق الأميركي الخاص للشرق الأوسط دنيس روس.

وفي احتفال التوقيع على مذكرة واي ريفر (٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨) ألقى كلمة في المناسبة كل من مادلين أولبرايت، وبيل كلينتون، ونتانياهو، وعرفات والحسين (نص الاتفاق، ورسائل التطمينات الأميركية لإسرائيل، وكلمات حفل التوقيع، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص١٧٠–١٩٥).

في اليوم التالي من الاتفاق باشرت السلطة الفلسطينية حملة اعتقالات تنفيذًا للاتفاق. فيما دعت الوزيرة أولبرايت الدول العربية لاستئناف التطبيع مع اسرائيل. وسرت موجة من التنديد بالاتفاق في صفوف فلسطينيين، كما لدى المستوطنين اليهود.

ففي غزة رفض الزعيم الروحي لحماس الشيخ أحمد ياسين الاتفاق. وفي دمشق، اعتبرت الفصائل الفلسطينية المعارضة ان الاتفاق سيؤدي إلى تصاعد العنف. وانضمّ إلى المعارضين بعض الشخصيات الفلسطينية، مثل إدوارد سعيد وعزمي بشارة. وهاجم الرئيس الإيراني خامنئي عرفات مؤكدًا أن اتفاق واي ريفر سيفشل. وأما المستوطنون اليهود فقد اتهموا نتانياهو بـ«الخيانة»، في حين صرّح هو ان «اسرائيل في أمان للمرة الأولى».

ولكن تحت ضغوط اليمين، تهرّب نتانياهو، لمدة ثلاثة أسابيع، من تنفيذ إعادة الانتشار الثانية التي قسمها اتفاق واي ريفر إلى ثلاثة أجزاء. وطالب نتانياهو الفلسطينيين بتنفيذ سلسلة من الشروط، منها إصدار قانون يمنع التحريض وجمع الأسلحة غير المرخصة، وتقليص عدد أفراد الشرطة الفلسطينية، واعتقال ٣٣ مطلوبًا فلسطينيًا لدى اسرائيل. وعندما لم يستطع نتانياهو المماطلة أكثر لينفّذ ما تعهّد به، أفرج عن سجناء حق عام بدل الأسرى السياسيين الفلسطينيين، وأعاد انتشار قواته في ٩,٣٪ من المناطق الفلسطينية الخاضعة لسلطة مدنية فلسطينية وعسكرية اسرائيلية. لكنه أدخل تعديلات في الخرائط، إذ أبقى ثلاثة جيوب صغيرة في المنطقة التي انسحب منها ليحول دون أي ترابط جغرافي بين مدينة جنين (شمالي الضفة الغربية) والقرى المجاورة التي انسحب منها.

وانتهت سنة ١٩٩٨ على نكسة أخرى لنتانياهو عندما حملت سياسته الاقتصادية والسياسية وزير المال يعقوب نئمان على تقديم استقالته في منتصف كانون الأول ١٩٩٨ معلنًا أنه يرفض الخضوع لمطالب أحزاب الائتلاف الحكومي على حساب اقتصاد الدولة العبرية التي أظهرت الدراسات أن عام ١٩٩٨ كان من أسوأ الأعوام، إذ بلغت البطالة أقصى معدلاتها (١١٪). وكان، في الأخير، أن صوّت ٨١ نائبًا اسرائيليًا من أصل ١٢٠ لصالح تقديم موعد الانتخابات العامة في اسرائيل (التي جرت في أيار ١٩٩٩، وأطاحت نتانياهو وخسارة الليكود لمصلحة إيهود باراك وحزب العمل).

خريطة الانسحاب الأول بعد اتفاق واي ريفر: بحلول أواخر تشرين الثاني ١٩٩٨، كانت اسرائيل قد نفّذت الشق الأول من الانسحابات الثلاثة المتفق عليها وفق مذكرة واي ريفر. وبذلك تصبح مجموع المساحة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة نحو ألف كلم^2. في حين ان مساحة الضفة الغربية من دون الجزء المتعلق بالبحر الميت ٥٦٤٦ كلم^2، ومساحة قطاع غزة ٣٦٠ كلم^2، أي ان المساحة الإجمالية المطلوب انسحاب اسرائيل منها بحسب الشرعية الدولية والاتفاقات المعقودة هي ٦٠٠٦ كلم^2 (الضفة والقطاع) أي نحو ٢٤٪ من مجموع مساحة فلسطين التاريخية (نحو ٢٧ ألف كلم^2).

وقبل مذكرة واي ريفر كانت مساحة المنطقة (أ) التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة ١٥٩,٤ كلم^2، أي ما تعادل نسبته ٢,٨٢٪ من مساحة الضفة. أما بعد تنفيذ الشق الأول من انسحابات واي ريفر، زادت المنطقة (أ) بمقدار ٥٤٥,٩ كلم^2 لتصبح النسبة الإجمالية لها ٩,٦٧٪.

أما المنطقة (ب) التي تقتصر سيطرة السلطة الفلسطينية فيها على الجانب المدني، والمنطقة (ج) التي تعتبر أراضي فلسطينية محتلة بالكامل، فقد جرت عليهما أيضًا تعديلات بموجب الانسحاب الأول. وتكون إسرائيل قد نفّذت ٢٪ من نسبة الـ١٣,١٪، في حين كان مقررًا أن تكون هذه النسبة ٧,١٪ خلال الشهر الأول من المذكرة.

وفي تقويم عام ان إسرائيل اختارت المنطقة الشمالية لتنفيذ انسحابها الأول بموجب مذكرة واي ريفر باعتبارها المنطقة الأقل استيطانًا، والأكثر كثافة بالسكان العرب، والخالية نسبيًا من مخزون المياه الاستراتيجي. أما اختيار اسرائيل منطقة المحمية الطبيعية (٢٪ من المنطقة الجنوبية) بين الخليل وبيت لحم فيعود إلى غناها بالمياه. كما يلاحظ أن اسرائيل

حاولت، في تنفيذ الانسحاب، الاحتفاظ بالسيطرة على الطرق الرئيسية التي تربط المناطق.

ولم ينته العام ١٩٨٨ إلا وكانت الحكومة الاسرائيلية قد أوقفت اتفاق واي ريفر وجمّدت تنفيذه تمامًا، وانطلقت تستخدم الانتخابات، وما سيترتب عليها من نتائج، ذريعة لهذا التوقف.

تشرين الثاني ١٩٩٨ – آخر ١٩٩٨ (كرونولوجيا أهم الأحداث): – في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٨، افتتح عرفات مطار غزة الدولي الذي اعتُبر رمزًا جديدًا للسيادة الفلسطينية ونافذة مباشرة للفلسطينيين على العالم الخارجي وشريانًا للحياة الاقتصادية. واعتبر عرفات بدء تشغيل المطار الذي وصلت إليه، في اليوم نفسه، طائرات من مصر والمغرب والأردن وبلدان أخرى «باكورة التحضيرات لإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس».

– في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٨، قام عرفات بزيارة رسمية إلى باريس، وعقد لقاء مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وصرّح عن شكره لشيراك على موقفه «الذي نعتز به إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته وإلى جانب السلام في الشرق الأوسط»، وقال إنه عازم «على جعل كل شيء في خدمة إقامة دولة فلسطينية في الرابع من أيار ١٩٩٩»، فيما عبّر شيراك عن استعداد فرنسا وأوروبا للمساهمة في الدعم المادي الذي يحتاجه تطوير الدولة الفلسطينية.

– في أواخر تشرين الثاني ١٩٩٨، أتمّت إسرائيل الانسحاب الأول المنصوص عليه في اتفاق واي ريفر (راجع العنوان الفرعي السابق).

– في ١٤ كانون الأول ١٩٩٨، زار الرئيس الأميركي بيل كليتنون غزة (السلطة الفلسطينية)، واستُقبل بحفاوة، وبمصادقة (على عكس ما كان يراهن نتانياهو) ممثلين عن المؤسسات الرئيسية في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بغالبية ساحقة، وبرفع الأيدي، على القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه قبل عامين في غزة بإلغاء بنود الميثاق الوطني، والرسالة التي وجّهها عرفات إلى كليتنون في ١١ كانون الثاني ١٩٩٨ وحملت تأكيدات في هذا الشأن. فرأت اسرائيل نفسها مضطرة إلى الإعلان عن تأييدها لهذه الخطوة، مشيرة إلى أن قمة ثلاثية ستعقد عند معبر أيريز بين اسرائيل وقطاع غزة.

– وفي ١٥ كانون الأول ١٩٩٨، عقد اللقاء الثلاثي (كليتنون، نتانياهو، عرفات) في معبر أيريز. وبدل أن يخرج الزعماء الثلاثة سوية للقاء الصحافيين الذين كانوا ينتظرون سماع تأكيد نتانياهو التزامه تنفيذ الانسحاب بعدما حصل على ما يريد بالنسبة إلى إلغاء بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني، قابل نتانياهو وحده الصحافيين ليسمعهم قائمة تشمل ١٢ شرطًا جديدًا اسرائيليًا، قال إنه لن ينسحب من جزء آخر من الأراضي الفلسطينية. ولم تخف تصريحات نتانياهو المتشددة انزعاجه، مما حققته زيارة كليتنون إلى غزة، التي حملت في مغزاها اعترافًا شبه واضح بالدولة الفلسطينية قبل قيامها. وفي الحقيقة، فقد اعتبر بعض المحللين أن زيارة كليتنون هذه هي بمثابة «وعد بلفور للفلسطينيين»، وقد خرج نتانياهو خاسرًا منها، فلم يرض اليمين ولا اليسار في اسرائيل.

– في ٢١ كانون الأول ١٩٩٨، حلت الكنيست الاسرائيلية نفسها واتخذت قرارًا بغالبية ساحقة لإجراء انتخابات مبكرة.

– في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٨، رفعت السلطة الفلسطينية الإقامة الجبرية عن زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، بعد أن كانت قد فرضت عليه هذه الإقامة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٨ في إطار تدهور العلاقات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس.

__سنة ١٩٩٩:__

– بدأ العام ١٩٩٩ بازدياد وتيرة طرح «إعلان الدولة الفلسطينية» في موعده ٤ أيار ١٩٩٩. فتراوح الطرح بين العزم الأكيد على هذا الإعلان وبين إمكانية التصرف «وفقًا للأوضاع» من جانب الفلسطينيين. أما الاسرائيليون، فكانوا في كل مرة يؤكدون على رفضهم هذا الإعلان ويهددون بردّ قوي في حال نفّذه الفلسطينيون.

– في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩، أكّد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن) تمسّك السلطة الفلسطينية بالرابع من أيار موعدًا لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، لكنه ترك الباب مفتوحًا أمام حدوث أي تطورات جديدة حتى ذلك التاريخ. وفيما كان وزير الخارجية الياباني ماساهيكو كومورا يزور الأراضي الفلسطينية، ضمن جولته في المنطقة، أوضح أن بلاده ستقف إلى جانب «شعب فلسطين... وحقهم في إقامة دولتهم». وفي هذا اليوم نفسه (١٠ كانون الثاني ١٩٩٩)، جاء في بيان للحكومة الاسرائيلية عن نتانياهو قوله إن إسرائيل ستتحرك سريعًا إذا أعلن عرفات دولة فلسطينية في الرابع من أيار: «لن نسمح لعرفات والفلسطينيين بتقرير حدود دولتنا ومستقبل عاصمتنا...».

– في اليوم التالي (١١ كانون الثاني ١٩٩٩)، التقى في رام الله عرفات وشمعون بيريز وغورباتشوف (آخر زعيم سوفياتي) والرئيس البولندي ونحو ١٥٠ شخصية سياسية عربية واسرائيلية ودولية في إطار اجتماعات «مجلس مركز بيريز للسلام» الذي أسّسه رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شمعون بيريز بعد استقالته من حزب العمل. وفي اللقاء كرّر عرفات أهمية الرابع من أيار ولكنه ترك الأبواب مفتوحة أمام التطورات واحتمالاتها. وكان عرفات قد تلقّى من الرئيس الأميركي، كليتنون، مؤشرات سياسية يحذره فيها من مخاطر اتخاذ قرار منفرد يوم الرابع من أيار، على اعتبار أن نتانياهو سيستغل هذا الإعلان لتحسين صورته الانتخابية. وفي وقت لاحق، وصف كليتنون «إعلان الدولة» في ٤ أيار «بأنه سيفتح الباب للكارثة».

– في أواخر كانون الثاني ١٩٩٩، قال أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني: «إن شيئًا لن يحول دون إعلان الدولة في الرابع من أيار المقبل، سوى أن تبذل اسرائيل جهودًا جادة لإحياء مفاوضات السلام».

– في ١٢ شباط ١٩٩٩، قال عرفات أمام أعضاء حركة فتح في مدينة الخليل موجهًا حديثه إلى العاهل الأردني الجديد عبد الله بن الحسين: «نريد أن يعرف (الملك عبد الله) ان لدينا قرارًا من المجلس الوطني الفلسطيني، ونحن مستعدون لإقامة كيان كونفدرالي مع الأردن. لكن الأمر يعود إليه ونحن شعبان شقيقان في كل الأحوال». والمعروف أن الموقف الأردني من هذه المسألة يتلخص بتركه إلى ما بعد انتهاء مفاوضات الوضع النهائي، أي بعد أن تكون الدولة



الرئيس الفرنسي جاك شيراك مستقبلًا عرفات في باريس (آذار ١٩٩٩).

الفلسطينية فرضت سيادتها، وبعد إجراء استفتاء لدى الشعبين الأردني والفلسطيني.

– في ٧ آذار ١٩٩٩، اجتمع المجلس التشريعي الفلسطيني في مقرّه في غزة بكامل أعضائه الـ ٨٨، بادئًا بذلك دورة جديدة من دورات أعماله، وأعاد انتخاب أحمد قريع (أبو علاء)، رئيسًا له.

– في ١٦ آذار، أبلغ الموفد الأميركي إلى الشرق الأوسط دنيس روس الرئيس ياسر عرفات خلال اجتماعهما في مدريد معارضة الولايات المتحدة إعلان دولة فلسطينية في ٤ أيار (١٩٩٩). ورحّب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو بهذا القرار الأميركي.

– بدءًا من أواسط آذار، بدأ عرفات جولة دولية «بحثًا عن صيغة تتيح له إعلان الدولة الفلسطينية في ٤ أيار»، كما أعلن في اليونان، لينتقل بعدها إلى السويد، ثم إلى دول أخرى.

– في ١٨ آذار «عاقبت» الحكومة الاسرائيلية كلًّا من فيصل الحسيني وعضوي المجلس التشريعي زياد أبو زياد وحنان عشراوي لاستقبالهم دبلوماسيين أجانب

في «بيت الشرق» المقرّ شبه الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية. وقررت سحب بطاقات «الشخصية المهمة» منهم التي كانت تسهّل لهم عبور حواجز الجيش عند الضفة أو مداخل القدس. وبدأت بذلك «أزمة بيت الشرق» التي وقفت فيها المجموعة الأوروبية، وخاصة فرنسا، موقفًا مؤيدًا للفلسطينيين.

– في ٢٠ آذار، عقد في عمان اجتماع أردني – فلسطيني – مصري على مستوى وزراء الخارجية (عبد الإله الخطيب، عمرو موسى ومحمود عباس)، دعم حق السلطة الفلسطينية في إعلان الدولة وطالب اسرائيل بالانسحاب من الجولان وجنوبي لبنان.

– في ٢٤ آذار، أعلن نتانياهو فور ترؤسه جلسة خاصة لأعضاء حكومته في مبنى بلدية القدس هي الأولى من نوعها في تاريخ الدولة العبرية انه أقرّ سلسلة من القرارات التي «تحمل أبعادًا سياسية هدفها تعزيز مكانة القدس بصفتها عاصمة موحّدة لاسرائيل وليست عاصمة لأي طرف آخر». وعن تخصيص ملايين الشيكلات لتعزيز السيادة الاسرائيلية على القدس الشرقية. وقبل يوم واحد (أي في ٢٣ آذار)، قال الرئيس الأميركي كلينتون، عقب لقائه عرفات في واشنطن، إنه يعتبر توسيع المستوطنات «أمرًا مدمرًا».

– في ٢٥ آذار، وفي أجواء انتظار صدور بيان أوروبي ينطوي على اعتراف بدولة فلسطينية، أصدر مكتب نتانياهو بيانًا اتهم فيه الاتحاد الأوروبي بـ«تعريض وجود اسرائيل للخطر بتأييده إقامة دولة فلسطينية». وفي هذا اليوم (٢٥ آذار ١٩٩٩)، دعا الاتحاد الأوروبي في أهم بيان له عن الحقوق الفلسطينية إلى إقامة دولة فلسطينية قريبًا من خلال المفاوضات دون أن يكون لإسرائيل حق الاعتراض عليها. وحثّ البيان الذي وافق عليه زعماء الاتحاد الأوروبي في اجتماع قمة للاتحاد المؤلف من ١٥ دولة، إلى اختتام مفاوضات بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية خلال عام واحد.

– في اليوم الأول من نيسان، وفي ختام جولته التي شملت عددًا من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، اجتمع عرفات بالرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ قبيل عودته إلى غزة، قال بصدد موعد إعلان الدولة: «هذا الموضوع لا يزال قيد البحث والدراسة مع أصدقائنا في العالم وأشقائنا». وبعد نحو أسبوع، عاد عرفات وقام بجولة أخرى شملت هذه المرة دولاً آسيوية بدءًا بماليزيا، ثم أندونيسيا، ثم اليابان، وفيتنام... وبنغلادش، وكازخستان. وخلال نحو شهر واحد (آذار – نيسان ١٩٩٩)، أي قبيل موعد إعلان الدولة في ٤ أيار، كان عرفات قد زار ٣٧ دولة، تركزت موضوعات محادثاتها على حشد الدعم الدولي لتأييد إعلان الدولة، أو أقلّه إيجاد «المبرّر» الدولي، أمام عرفات، لتأجيل هذا الإعلان. وهذا ما حصل بالفعل.

– في ٢٧ نيسان، بدأ المجلس المركزي الفلسطيني (بمشاركة حماس بصفة مراقب، وغياب الجبهتين الشعبية والديمقراطية) جلسته المكرّسة لاتخاذ موقف بشأن إعلان الدولة. وتراجع المجلس (الذي تلقّى رسالة «ضمانات» أميركية) عن هذا الإعلان في موعده، وقرّر تعليق اجتماعاته إلى ما بعد انتخابات الكنيست (المقررة في ١٥ أيار ١٩٩٩) على أن يعقد جلسة عامة في حزيران المقبل (١٩٩٩)، كما تجنّب الإشارة إلى «تاريخ محدد» لإعلان بسط سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك بسبب الضغوط الشديدة التي مارستها واشنطن على الجانب الفلسطيني. واعتبر نتانياهو هذا التأجيل انتصارًا له.

– في ١١ أيار، قبل نحو أسبوع من الانتخابات الاسرائيلية، اتخذت المحكمة العليا الاسرائيلية قرارًا «موقتًا» حظر إغلاق مكاتب منظمة التحرير في «بيت الشرق» في القدس قبل موعد الانتخابات الاسرائيلية في ١٧ أيار. وكان قرار الإغلاق اتخذته الحكومة الاسرائيلية قبل أيام قليلة. وجاءت نتيجة هذه الانتخابات بفوز باراك وحزب العمل على نتانياهو وتكتّل الليكود.

– في ٢١ أيار، أوضحت الهيئة العامة للاستعلامات في تقريرها الشهري الصادر عن دائرة البحوث بعنوان «الانتهاكات الاسرائيلية المتعلقة بالاستيطان بعد اتفاق واي ريفر» ان ثمة ازديادًا ملحوظًا في هجمات المستوطنين على الأرض الفلسطينية، وان هذا النشاط حظي بدعم وتأييد كامل من الجيش الاسرائيلي.

– في ٢٥ أيار، طالبت السلطة الفلسطينية رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب إيهود باراك بالإقرار بحق



الملك عبد الله والرئيس عرفات في غزة (٢٦ أيار ١٩٩٩).

الفلسطينيين في دولة مستقلة. كما أعلن أن مفاوضين فلسطينيين التقوا مسؤولين في حزب العمل وطالبوهم بوقف النشاط الاستيطاني.

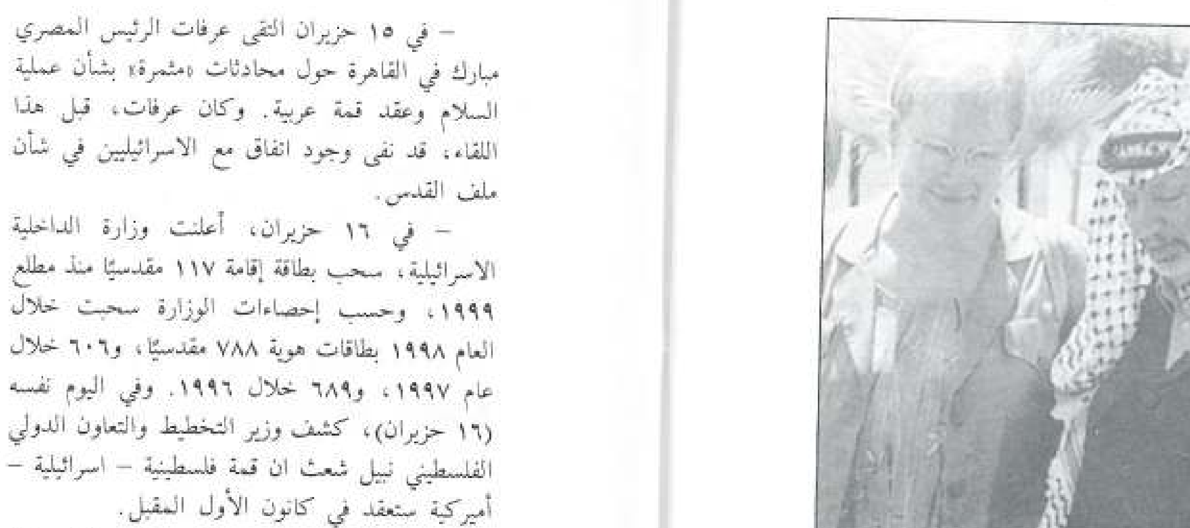
– في ٢٦ أيار، التقى في غزة الملك الأردني عبد الله بن الحسين والرئيس عرفات، وشدّدا على «أهمية استمرار التنسيق الثنائي الأردني – الفلسطيني، والتنسيق الثلاثي الأردني – الفلسطيني – المصري، قبيل بدء مفاوضات الوضع النهائي» مع الجانب الاسرائيلي.

– وفي اليوم نفسه، ٢٦ أيار، دعا المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مذكّرة وجّهها إلى الرئيس عرفات ورئيس المجلس الوطني سليم الزعنون إلى تنفيذ قرار المجلس المركزي بشأن تشكيل عدد من لجان العمل تمهيدًا لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها.

– في ٢٧ أيار، انقضّ عشرات من أفراد الشرطة الاسرائيلية، بالعصي والهراوات وأعقاب البنادق، على مجموعة من المتظاهرين الفلسطينيين (بينهم حنان عشراوي وفيصل الحسيني) وعدد من الاسرائيليين، الذين تجمّعوا في حي رأس العامود في مدينة القدس للاحتجاج على بدء أعمال التجريف لبناء مستعمرة يهودية جديدة في قلب الحي العربي.

– في ٣٠ أيار، اختتم «المؤتمر الوطني لمواجهة الاستيطان» (في مدينة رام الله) أعماله، وأصدر «قرارات عاجلة» دعت إلى «البدء بتنظيم مسيرات جماهيرية حاشدة في محافظات الوطن وإعلان يوم الخميس المقبل يومًا للغضب والرفض الفلسطيني لأشكال القرصنة الاستيطانية».

– وفي «يوم الغضب الفلسطيني» المقرر (الخميس ٣ حزيران ١٩٩٩)، اندفع المئات من الفلسطينيين للاحتشاد والتظاهر على مقربة من مواقع المستوطنات وعند مداخل المدن الفلسطينية، وقتل فلسطيني وجرح عشرات.



كلينتون وباراك في البيت الأبيض (تموز ١٩٩٩).



عرفات ووزيرة خارجية فنلندا تارجا هالونين (٣ آب ١٩٩٩).

– في ٤ حزيران، باشر باراك نشاطه الخارجي، قبل تأليف حكومته، بسحب قوات انطوان لحد من منطقة جزين في جنوبي لبنان. وكان باراك وعد بتنفيذ الانسحاب من الجنوب اللبناني قبل شهر حزيران عام ٢٠٠٠، وهي المدة التي حدّدها الرئيس الأميركي كلينتون لإنهاء المفاوضات على جميع المسارات. وقد فسّر بعض المحللين خطوة باراك هذه في الجنوب اللبناني أنها خطوة تكتيكية يُراد بها قطع الطريق على أي محاولة قد تقوم بها واشنطن لتحريك المسارات المتوقفة (الفلسطينية – الاسرائيلية، واللبنانية – الاسرائيلية، والسورية – الاسرائيلية).

– في ٦ حزيران، حمل وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني نبيل شعث على الموقف السوري الرافض عقد قمة خماسية للدول العربية المعنية بعملية السلام (فلسطين، مصر، الأردن، سورية ولبنان)، وقال: «إذا كانت دمشق ترى أن الفلسطينيين ما زالوا في المرحلة الانتقالية وأن التنسيق معهم غير ممكن باعتبار ان مفاوضات على المسارين السوري واللبناني تتعلق بمواضيع التسوية النهائية، فإننا نقول لهم إننا في غضون أشهر سندخل مفاوضات الوضع النهائي». لكن شعث، عاد بعد أقل من أسبوع وصرّح بـ«أننا جاهزون لأي قمة في الوقت الذي تراه سورية مناسبًا»، وبأن «عرفات مستعد لزيارة دمشق».

– في ١٢ حزيران، طالب عرفات، في اجتماع للقيادة الفلسطينية، المجموعة الدولية التي تمكنت من تسوية الأزمة في كوسوفو، بمبادرة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى الصعيد الداخلي، قررت السلطة الفلسطينية تشكيل هيئة رسمية تدعى «سلطة أراضي فلسطين» ودعا مجلس الوزراء في قراره هذا «المعنيين في أجهزة وزارات السلطة الوطنية، إلى المساهمة الجادة لحماية أرض فلسطين، خصوصًا أملاك الدولة التي تتعرض لمؤامرات متعددة لسرقتها والاستيلاء عليها عبر وسائل غير شرعية».

– في ١٤ حزيران، قالت مجموعات الدفاع عن المعتقلين ان السلطة الفلسطينية تعتقل نحو ١٥٠ ناشطًا إسلاميًا من حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

– في ١٥ حزيران التقى عرفات الرئيس المصري مبارك في القاهرة حول محادثات «مثمرة» بشأن عملية السلام وعقد قمة عربية. وكان عرفات، قبل هذا اللقاء، قد نفى وجود اتفاق مع الاسرائيليين في شأن ملف القدس.

– في ١٦ حزيران، أعلنت وزارة الداخلية الاسرائيلية، سحب بطاقة إقامة ١١٧ مقدسيًا منذ مطلع ١٩٩٩، وحسب إحصاءات الوزارة سحبت خلال العام ١٩٩٨ بطاقات هوية ٧٨٨ مقدسيًا، و٦٠٦ خلال عام ١٩٩٧، و٦٨٩ خلال ١٩٩٦. وفي اليوم نفسه (١٦ حزيران)، كشف وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني نبيل شعث ان قمة فلسطينية – اسرائيلية – أميركية ستعقد في كانون الأول المقبل.

– في ٢٤ حزيران، جدّد عرفات التعبير عن مخاوفه أن يكون التحرّك الاسرائيلي في الفترة المقبلة على المسارين السوري واللبناني وإرجاء المسار الفلسطيني. وفي اليوم التالي، قال الرئيس الاسرائيلي (بحسب ما جاء على لسان الصحافي والكاتب باتريك سيل، «الحياة»، ٢٦ حزيران ١٩٩٩) أنه أبلغ رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب، إيهود باراك، إمكان التفاوض على المسارين السوري والفلسطيني معًا.

في الشهرين الأولين من حكم باراك:

– في ٥ تموز، يوم تشكيله لحكومته، وعد باراك بإنهاء النزاع في المنطقة وتجميد بناء مستوطنات في الضفة وغزة. وفي ١١ تموز، التقى باراك عرفات عند معبر أريز، وأكّد «التزام حكومته الاتفاقات الموقّعة مع الفلسطينيين».

– في ١٥ تموز، عقد الفريق الفلسطيني المفاوض وممثلون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول عدم الانحياز وسويسرا ودول عربية، بعد مفاوضات استمرّت ٣٦ ساعة، اجتماعًا مغلقًا في جنيف (في إطار مؤتمر اتفاقات جنيف) تناول موضوع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وتحدث رئيس الوفد الفلسطيني نبيل شعث في الاجتماع مشددًا على «الأهمية البالغة» لتطبيق معاهدة جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة بما فيها القدس. وقال: «على رغم ذلك، فإننا نعترف بأن انتخابًا جديدًا حصل في اسرائيل، وأن هذا الانتخاب أدّى إلى وصول فريق حكم أقرب للعملية السلمية من حكم نتانياهو...». وبالفعل عقد المؤتمر لقاء قصيرًا دام دقائق تلي فيه بيان، جاء فيه: «بعد مشاورات بين الأطراف المتعاقدة، أكدت هذه الأطراف انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية...».

– في اليوم نفسه (١٥ تموز)، اختتم عرفات زيارة لفنلندا، اجتمع خلالها بالرئيس أهتيساري، ووزيرة الخارجية تارجا هالونين. وتتولى فنلندا منذ الأول من شهر تموز (١٩٩٩) الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.

– في ١٦ تموز، وبعد زيارة له لمصر والأردن، زار باراك واشنطن حيث أجرى محادثات مع الرئيس كلينتون، وأكّد «التسويات المؤلمة»، لكنه رفض انسحابات إلى حدود ١٩٦٧، كما أعلن عن توصّله إلى اتفاق مع كلينتون على «خفض الدور الأميركي»، ما أثار نقدًا شديدًا من سورية، فيما أعلنت السلطة الفلسطينية تمسّكها بـ«الدور الأميركي المركزي».



عرفات مستقبلاً الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى (آب ١٩٩٩).

– في ٢٠ تموز، أشار البيان المشترك الذي صدر في ختام زيارة باراك لواشنطن إلى «مستوى من الشراكة الاستراتيجية، أرفع من المستوى القائم» بين اسرائيل والولايات المتحدة.

– الأيام الأخيرة من تموز شهدت لقاءات بين أطراف من السلطة الفلسطينية ومن المعارضة في عمان حققت اختراقات في جدار القطيعة بينهما، وترجمت في فشل المعارضة في إصدار بيان ضد اتفاق أوسلو، وتصريح الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى بأن «اتفاق أوسلو أمر واقع على الأرض وليس هناك أي جهة قادرة على إلغاء هذه الوقائع بقراره».

– وفي اليوم الأول من آب، باشر وفد من الجبهة الشعبية برئاسة أمينها العام المساعد أبو علي مصطفى حوارًا (في القاهرة) مع فتح، والتقى أبو علي مصطفى الرئيس عرفات. فيما أبدت السلطة الفلسطينية استعدادها لاستئناف الحوار مع حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى. وأعلنت حماس رفضها هذا الحوار.

– في ٣ آب، تلقى عرفات دعمًا أوروبيًا لموقفه الرافض تعديل اتفاق «واي ريفر». وقد جاء هذا الموقف إثر اجتماع عرفات (في غزة) مع وزيرة خارجية فنلندا رئيسة الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي تارجا هالونين.

– في ١٥ آب، التقت اللجنة الفلسطينية – الاسرائيلية الخاصة بملف إطلاق الأسرى السياسيين الفلسطينيين في اسرائيل (اللقاء الأول لها) عند معبر أيريز. وفي اليوم التالي أطلع عرفات الرئيس المصري على العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام تنفيذ اتفاق واي ريفر.

– في ١٧ آب، ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت الاسرائيلية ان باراك اقترح عقد لقاء قمة بينه وبين عرفات في النصف الثاني من شباط العام ٢٠٠٠ بعد انتهاء تنفيذ إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي وفقًا لما نصّت عليه مذكرة واي ريفر، على أن يفضي هذا اللقاء إلى «اتفاق ينهي الصراع التاريخي بين اسرائيل والفلسطينيين». وأعلن، في اليوم التالي، ان الجانبين يناقشان «أفكارًا» يمكن أن تؤدي إلى بلورة «إطار محدد» باتجاه القضايا الأساسية للتسوية النهائية.

في ٢٢ آب، بدأت مفاوضات (في القاهرة) بين فتح (عرفات) والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمه). وطالب بيانهما المشترك باستعجال إعلان الدولة المستقلة وحدّد برنامج الحد الأدنى في مفاوضات الوضع النهائي، داعيًا الأطراف الفلسطينية الأخرى إلى الاشتراك فيها.

ليل ٤–٥ أيلول ١٩٩٩، وفي مدينة شرم الشيخ المصرية: توقيع البروتوكول التنفيذي لمذكّرة واي ريفر بين عرفات وباراك. ويبدا إلى يمين الصورة صائب عريقات. وإلى اليسار جلعاد شير (مستشار باراك). ووقف في الخلف من اليسار الملك الأردني عبد الله والرئيس المصري حسني مبارك ووزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت. وسمّي هذا الاتفاق أيضًا: «واي ريفر – ٢»، و«شرم الشيخ».

وفي ١٣ أيلول ١٩٩٩، أي بعد ست سنوات بالضبط من اتفاقية أوسلو، بدأ الجانبان مفاوضات الوضع النهائي. وقبل ساعات قليلة، كرّر رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك لاءاته أو ما سمّاه بـ«الخطوط الحمر»، التي لخّصها بعدم العودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧، وبقاء القدس بشطريها عاصمة أبدية وموحّدة لاسرائيل، وتجميع غالبية المستوطنات في الضفة الغربية في كتل استيطانية وضمّها إلى السيادة الاسرائيلية وعدم مرابطة جيش أجنبي على الضفة الغربية لنهر الأردن، إضافة إلى الرفض المطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين والعمل على توطينهم في أماكن اللجوء. أما أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس فتمسك بتطابق وانسجام الحل النهائي مع الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وحدّد وزير الإعلام والثقافة الفلسطيني ياسر عبد ربه القرار ١٩٤ أساسًا لتسوية قضية اللاجئين، والقرار ٢٤٢ إزاء القدس بوصفها أرضًا محتلة، وتمسّك بعدم شرعية المستوطنات. وسيرأس عبد ربه المفاوضات الميدانية مع اسرائيل، فيما سيكون محمود عباس مرجعيتها السياسية.

وبعد جولة مفاوضات مع ممثل رئيس الحكومة الاسرائيلية صرّح كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات بأن القضيتين الرئيسيتين في تطبيق واي ريفر المتعلقتين بإطلاق الأسرى الفلسطينيين وإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي بقيتا عالقتين. وأشار إلى تقدم جزئي في موضوعي الممر الجنوبي الآمن وميناء غزة. ورحّبت الولايات المتحدة بالمفاوضات المباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين. كما جرى التداول بقرب انعقاد قمة جديدة بين باراك وعرفات.

– في ٢٦ آب، عقد المفاوضون الفلسطينيون والاسرائيليون اجتماعهم في القدس الغربية قبل توجّه عريقات إلى واشنطن لإطلاع وزيرة الخارجية الأميركية أولبرايت بشأن آخر ما توصلت إليه محادثات الجانبين حول تنفيذ مذكرة واي ريفر. وقد نفى الجانبان توصلهما إلى اتفاق «كامل» على كل بنود المذكرة، إذ بقيت قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين عالقة من دون حل.

– في اليوم الأول من أيلول، وبعد تدخلات متعددة المصادر، مصرية وأميركية خصوصًا، قرّر الفلسطينيون والاسرائيليون إجراء جولة أخيرة من المفاوضات بينهما يتم خلالها تدارس اقتراحات متبادلة لجسر الهوة في مواقف الطرفين بشأن مذكرة الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق واي ريفر واستئناف مفاوضات التسوية النهائية، وذلك مع بدء العد التنازلي لوصول وزيرة الخارجية الأميركية، أولبرايت، إلى مصر لحضور – حسب ما هو مقرر – مراسم التوقيع على الاتفاق الجديد، أي البروتوكول التنفيذي لاتفاق واي ريفر بحضور وزيرة الخارجية الأميركية ورعاية الرئيس المصري حسني مبارك. وذلك في أجواء فلسطينية تخيّم عليها معارضة شديدة من قبل حماس، الطرف المعارض الرئيسي الوحيد بعد الحوار الذي تمّ، واتفاق على نقاط كثيرة، بين فتح وكل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية. وفي الأثناء، تشنّ الأجهزة الأمنية الأردنية حملة على قيادات حماس، بعدما أغلقت السلطات مكاتب هذه الحركة في الأردن (٣٠ آب ١٩٩٩). وكانت العلاقة بين الأردن وحماس تراوحت بين انفراج وتوتّر منذ بدء نشاط الحركة على الساحة الأردنية في مطلع التسعينات.

مشروع حل اسرائيلي أخير: شروط على الفلسطينيين حدّدها زئيف شيف

بعد أيام قليلة من تشكيل رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب، إيهود باراك، حكومته، وغداة لقائه الأول والرئيس الأميركي كلينتون في واشنطن (١٥ تموز ١٩٩٩)، حدّد الخبير الاستراتيجي الأول في اسرائيل زئيف شيف قائمة طويلة من «الشروط المسبقة» التي قال إن على الفلسطينيين قبولها قبل حصولهم على «دولتهم».

واستعرض شيف، محلل الشؤون الأمنية والاستراتيجية في صحيفة «هآرتس» المعروف باطّلاعه الواسع على سياسة المؤسسة الحاكمة هذه الشروط قائلًا «إن اسرائيل سترتكب خطأً جسيمًا» إذا ما وافقت على بحث قضية إقامة الدولة الفلسطينية بشكل منفصل على قضايا «التسوية النهائية» التي حددتها الاتفاقات المرحلية الموقعة في أوسلو.

وفي ما يأتي «الشروط» كما عرضها زئيف:

الترتيبات الأمنية: تشكّل هذه الترتيبات العمود الفقري لمجمل شروط إقامة الدولة، وتتضمن نزع سلاح الدولة الفلسطينية، وهو مطلب يقوم على تقدير قيادة أركان الجيش الاسرائيلي ان هذا الجيش «لا يملك في الواقع ردًا عسكريًا على الدولة الفلسطينية غير المنزوعة السلاح وغير الموجودة تحت الإشراف الإسرائيلي».

وستكون الدولة الفلسطينية مجردة من الأسلحة الأساسية مثل الدبابات والمدفعية والصواريخ بكل أشكالها، ولن تنتج السلاح، ويحظر وضع أو مرور أو تدريب قوات أجنبية في أراضيها، ولن يكون لها جيش نظامي ولن تكون فيها خدمة إلزامية، ويكون هدف القوات الفلسطينية الحفاظ على الأمن الداخل والنظام العام.

والدولة الفلسطينية، حسب شيف، ستكون من دون سلاح جو، والطائرات التي تملكها ستستخدم لأغراض تجارية فقط، وستكون لها طائرات للشرطة غير مزوّدة بأسلحة، وتكون الحركة الجوية الفلسطينية بالتنسيق مع الرقابة الإقليمية الاسرائيلية. وفوق هذا

كله، يواصل سلاح الجو الاسرائيلي طلعاته على ارتفاعات «ملائمة» فوق مناطق الضفة الغربية.

أما الوجود العسكري الاسرائيلي في «مناطق الضفة الغربية» فسيكون محدودًا ولفترة زمنية يحددها الاتفاق. وهذا الوجود سيستمر حتى التوصّل إلى «سلام شامل» بين اسرائيل والدول العربية، والتركيز سيكون على سورية والعراق.

وهدف الوجود العسكري الاسرائيلي الذي سيتركّز في غور الأردن ليشكّل «حرسًا أماميًا» للإنذار المبكر جويًا واستخباريًا. وإذا حدث هجوم من الشرق «تسمح فلسطين لجيش الدفاع الاسرائيلي أن يتحرك على الطرقات والدروب باتجاه غور الأردن».

ويضيف زئيف شيف بندًا آخر على «الترتيبات الأمنية» هو حظر التوقيع على معاهدات عسكرية باستثناء الاتفاق الأمني مع اسرائيل أو مع الأردن واسرائيل في إطار نظام أمني إقليمي.

الأردن: يشدّد زئيف شيف على «مصلحة إسرائيل الحيوية في دمج الأردن في التسوية الدائمة» باعتباره «منطقة عازلة أمام المخاطر الآتية من الشرق».

ويضيف ان الأردن لن يشارك مباشرة في مفاوضات «التسوية النهائية»، ولكن اسرائيل ستحرص على «أن يتم الحفاظ على المصالح الأردنية وكأن الأردن موجود داخل غرفة المفاوضات».

المياه: وصف شيف مصادر المياه بأنها «مسألة مركزية» في المفاوضات حول إقامة الدولة الفلسطينية قائلًا إن أهميتها لا تقل عن أهمية الأمن. وستطالب إسرائيل بتشكيل «جهاز رقابة وإشراف متبادل في قضية المياه» للحفاظ على «٦٠٪ من مصادر المياه الاسرائيلية التي تنبع في أحواض الضفة الغربية الجوفية والأحواض التي تتصل بها».

وإحدى الوسائل التي تمكن اسرائيل من الاحتفاظ بهذه المصادر التي أوردها زئيف شيف «تعديل» الحدود في القطاع بمسافة ٢-٦ كلم شرقي الخط الأخضر وهو نفس التعديل الحدودي الذي يطالب به الجيش الإسرائيلي لأسباب عسكرية.

المستوطنات: يقترح شيف أن تقوم إسرائيل بـ«إعادة تنظيم المستوطنات اليهودية» استعدادًا للمفاوضات المقبلة لكي «لا تضطر لإخلاء عدد أكبر من المستوطنات» مُقرًا بضرورة إخلاء بعضها لعدم توفّر إمكانية حمايتها.

ويقسم شيف المستوطنات اليهودية إلى قسمين: الأول مستوطنات يهودية كثيفة السكان يتم ضمّها إلى اسرائيل من خلال إجراء «تعديلات على الحدود». والقسم الثاني مستوطنات يهودية ستبقى في فلسطين ولن تكون خارج نطاق السيادة «حتى لا تكون دولة فلسطين مقطعة الأوصال بجيوب أجنبية لا تستطيع الشرطة الفلسطينية أن تفرض قوانينها عليها». ومثلما يعيش فلسطينيون في اسرائيل يعيش اسرائيليون في أراضي فلسطين يخضعون للقانون المحلي ولن يكون بإمكانهم حمل سلاح غير مرخّص.

اللاجئون: يقول شيف: «الفلسطينيون ملزمون بالتخلّص من الفكرة التي تزوّدهم في مطالبة اسرائيل بعد أن تقدم التنازلات الإقليمية بأن تستوعب الفلسطينيين على المساحة القليلة التي ستبقى بيدها».

ويضيف: «لن تتفاوض اسرائيل حول حق اللاجئين في العودة إليها مثلما يطالب الفلسطينيون»، ولكن «حول طريقة استيعابهم على مراحل في دولتهم الجديدة».

ويرى أن عدد هؤلاء سيكون محدودًا بسبب المناطق التي يحتلها المستوطنون في الدولة الفلسطينية.

وفي المقابل، طرح شيف أن يتم استيعاب عدد من اللاجئين في اسرائيل في إطار «جمع شمل العائلات» على أن لا يزيد عدد العائدين عن عدد المستوطنين اليهود الذين سيعيشون في الدولة الفلسطينية، ولكن ليس في قراهم الأصلية.

الحدود: يورد زئيف شيف معيارين على اسرائيل أن تحددهما في رسمها للحدود بين الدولتين: أولهما التهديدات المستقبلية في المنطقة الفلسطينية، والثاني السعي إلى عدم دمج عدد كبير من الفلسطينيين في اسرائيل، الأمر الذي يخلق أقلية فلسطينية كبيرة فيها.

ويقترح شيف توسيع الحدود الاسرائيلية على النحو الآتي:

- توسيع القطاع الساحلي (يتلاءم مع هدف الدفاع عن مصادر المياه).
- توسيع المسار الأساسي (المعروف في قسم منه بممر القدس) من الجانبين، المسار الذي يوصل الساحل بالقدس، وكذلك توسيع «المساحة حول العاصمة» باتجاه مستوطنة معاليه أدوميم (شرقًا).
- الاحتفاظ بالأراضي التي تضمنها مشروع آلون (غور الأردن والقسم الشرقي من صحراء الضفة الغربية).

ولا يتطرق شيف إلى وضع القدس باعتبارها «بداهة إسرائيلية» على الفلسطينيين التسليم بها.

وأورد شيف «صيغة» محددة للاتفاق الذي يتوجب على الفلسطينيين التوقيع عليه في نهاية المطاف:

«الدولة الفلسطينية تحترم وحدة أراضي إسرائيل ولا تتدخل في شؤونها الداخلية ولا تعمل على إلحاق وضم عرب إسرائيل إليها أو سكان الأردن من أصل فلسطيني. الدولة الفلسطينية لا تمارس أي خطر على مصادر المياه والثروات الطبيعية المشتركة مع إسرائيل وتتصرف في هذا المجال مثل غيره من المجالات من خلال التعاون الكامل مع إسرائيل» («الحياة»، العدد ١٣٢٧٩، ١٧ تموز ١٩٩٩، ص٥).

اللاجئون الفلسطينيون

«الأونروا» UNRWA: اختصار «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى».

حمّل الوسيط الدولي برنادوت المجتمع الدولي مسؤولية مشكلة اللاجئين العرب من فلسطين عندما قال في تقريره المؤرخ في ١٠ أيلول ١٩٤٨ الذي رفعه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة: «يجب اتخاذ عمل من قبل الهيئة الدولية لتحديد الاجراءات الضرورية من أجل إغاثة اللاجئين... والخيار أمام المجتمع الدولي هو بين إنقاذ حياة عدة آلاف من البشر الآن أو تركهم يموتون...». وجاء رالف بانش (بعد أن اغتالت العصابات الصهيونية برنادوت) وأكد ما جاء في تقرير برنادوت. ووافقت الجمعية العامة بإجماع الأصوات على القرار رقم ٢١٢ تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨، الذي وضع حجر الأساس الأول في إقامة مؤسسة دولية ترعى الناحية الإنسانية من مسألة اللاجئين، الأمر الذي شكل اعترافًا بمسؤولية المنظمة الدولية. وأما الإجراءات الأساسية التي أقرّها هذا القرار فهي تقديم الإغاثة الفورية لنصف مليون لاجئ فلسطيني لمدة تسعة أشهر (من ١ كانون الأول ١٩٤٨ إلى ٣١ آب ١٩٤٩) وتقدم بأسرع وقت ممكن. وفوّضت الجمعية العامة إلى الأمين العام تأسيس صندوق ولجنة استشارية وإدارية لهذا الغرض.

وفي ٨ كانون الأول ١٩٤٨، صوّتت الجمعية العامة على القرار ٣٠٢ (الدورة الرابعة) الذي أنشأت بموجبه وكالة الإغاثة. ويمثّل هذا القرار تثبيتًا للاتجاه السياسي الرامي إلى مزج أمرين هما الإغاثة والتشغيل لإعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للدول العربية المضيفة. وقد نصّت الفقرة ٧ من القرار على ما يلي:

«تؤسس وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

أ) لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

ب) تتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدًا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الإعمار غير متوفرة».

أنشئت الوكالة مؤسسةً ذات استقلال إداري، وبدأت عملها في أول أيار ١٩٥٠ بتبرعات الدول والمنظمات والأفراد. وقد جاء في التقرير الذي رفعه مديرها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة: «في أيار ١٩٥٠ كان عدد الذين أدرجت أسماؤهم في قوائم الإغاثة أكثر من ٩٦٠ ألف لاجئ. ولم تتمكن الوكالة بعد الجهود التي بذلتها من إنقاص العدد إلى أقل من ٨٦٠ ألفًا...».

وقد توزّعت بنود موازنة الأونروا على الخدمات التالية: الإغاثة، الشؤون الصحية، التعليم والتدريب، السكن والخيام، الشؤون الاجتماعية، الإدارة والنفقات الأخرى.

تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني: هو «الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل نشوب النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي في سنة ١٩٤٨ مباشرة والذي فقد من جرّاء ذلك النزاع دياره ومورد رزقه وأرضه. وحتى يكون اللاجئ مستحقًا لمساعدة الوكالة (الأونروا) يجب أن يكون مسجلًا لديها ومحتاجًا، كما يجب أن يكون قد لجأ إلى الضفة الغربية من الأردن أو الضفة الشرقية منه أو قطاع غزة أو سورية أو لبنان وهي المناطق المجاورة لاسرائيل».

إدارة الأونروا: اتخذت الأونروا منذ تأسيسها بيروت مقرًا لرئاستها. ففيها مكتب المفوض العام ورؤساء الدوائر الست التي تتألف منها: التعليم والصحة والإغاثة والمالية والشؤون القانونية وشؤون الموظفين. وهناك مديرون فرعيون، هم نواب للمفوض العام، في مناطق عمليات الأونروا. وقد استمرّ هذا الوضع حتى ١٩٧٧ عندما قررت الأونروا نقل مقرها ودوائرها الرئيسية إلى فيينا نظرًا إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها بيروت. إلا أن بعض أقسام دوائر التعليم وخدمات الإغاثة والصحة اتخذت من عمان مقرًا لها.

تقليص الخدمات: أدّى ابتعاد مقر رئاسة الأونروا عن مناطق عملياتها إلى صعوبات جمة في العمل، بالإضافة إلى تكبيد موازنة الوكالة نفقات إضافية. وقد تبيّن من تقرير مفوّض الأونروا العام ان ٦٥٪ من موازنة العام ١٩٨٢ جرى إنفاقه ذهبت رواتب ونفقات موظفين، وسجلت الموازنة عجزًا مقداره نحو ٨٠ مليون دولار. وقد أُرفق بالتقرير ان المفوض العام مقدم، في هذه الحال، على تنفيذ تهديده بوقف الخدمات التعليمية في كل من الأردن وسورية (استهلكت الخدمات التعليمية ٥٧٪ من موازنة ١٩٨٢). وكان مهّد لهذا القرار باستصدار رأي


لاجئ فلسطيني في مخيم للاجئين.

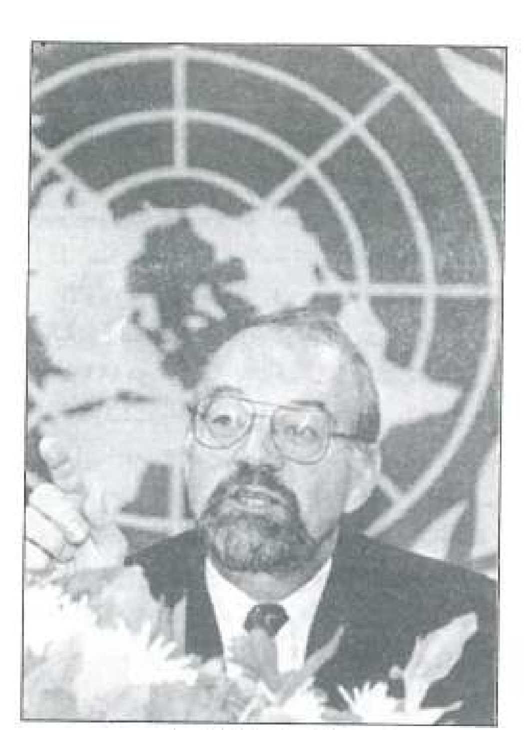
استشاري من المستشار القانوني للأمم المتحدة يتضمن تأكيدًا بأن تخفيض الخدمات هو من سلطات المفوض العام.

وكانت الأونروا قد بدأت، قبل ١٩٨٢ بسنوات عديدة، تقلّص تدريجيًا الخدمات تمهيدًا لإلغائها، خاصة بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية وتشكيل أبناء مخيّمات اللاجئين الجانب الأكبر من كوادرها وعناصرها. فكثرت الكتابات (والتحليلات) الفلسطينية والعربية حول «المؤامرة» التي تنفّذها الأونروا تحت ستار العجز السنوي المفتعل في موازنتها والناجم على الأخص عن تقليص الدول الغربية –وهي المانحة الرئيسية– تبرعاتها لدفع الدول العربية، ولا سيّما النفطية، إلى الاضطلاع بنصيب أكبر في تغطية موازنة وكالة الأونروا.

وقد أدركت الدول العربية أبعاد هذا المخطط فطلبت من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تجعل موازنة الأونروا جزءًا من موازنة الأمم المتحدة بدلًا من استمرار اعتمادها على التبرعات الطوعية من المانحين. ولم يؤخذ بهذا الطلب حتى اليوم (١٩٩٩)، إذ لا تزال الموازنة تعتمد على المانحين.

ولم يكن حرص الدول العربية على استمرار الأونروا في تقديم خدماتها إلا بسبب المعاني السياسية التي ينطوي عليها إنهاء أعمال الأونروا في المنطقة. فلقد ظلّت وكالة الأونروا، منذ نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، رمزًا لاستمرار هذه القضية واعترافًا من المجتمع الدولي بمسؤوليته عنها إنسانيًا وسياسيًا. فالأمم المتحدة هي التي خلقت مشكلة اللاجئين وعلى عاتقها يقع تنفيذ الحل الذي أقرّته منذ عام ١٩٤٨، وهو عودتهم إلى ديارهم.

الأونروا حاليًا: في آخر ما يتعلق بالأونروا وعملها وميزانيتها، أن موضوع عملها أي ان اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها بلغ عددهم الآن (١٩٩٧) ٣,٤ مليون نسمة موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان، وأن مقر رئاستها في عمان وغزة، وان خدماتها تطال التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، ويبلغ عدد موظفيها ٢٢ ألفًا، معظمهم معلمون وعاملون صحيون، وبذلك فإن الأونروا أكبر وكالات الأمم المتحدة


بيتر هانسن، المفوض العام الحالي للأونروا.

لجهة عدد الموظفين. ولديها ميزانية، نقدية وعينية، للعامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ مقدارها ٦٩٢ مليون دولار (كانت ميزانيتها الأولى ٣٦ مليون دولار).

مفوضها العام الحالي هو بيتر هانسن (مولود ١٩٤١ في الدانمارك حيث عمل أستاذًا للعلوم السياسية والعلاقات الدولية قبل أن يلتحق بالأمم المتحدة في ١٩٧٨) الذي عيّنه الأمين العام بطرس غالي في هذا المنصب اعتبارًا من ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦.

عن وضع الأونروا الحالي قال هانسن (نقلًا عن «الحياة»، العدد ١٢٤٨٤، ٥ أيار ١٩٩٧، ص١٨) إنها تواجه مشكلات أكبر منذ بدء عملية السلام، لأن البيئة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين صارت اقسى بسبب إغلاق اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في صورة متكررة. وشدّد هانسن على ضرورة أن يفهم المانحون انه بينما تحتاج السلطة الوطنية الفلسطينية إلى موارد «لبناء الدولة والأمة»، فإن هذا لا يعني أن الأونروا تحتاج إلى موارد أقل، وذلك بسبب استمرار مسؤولياتها عن اللاجئين الفلسطينيين. ورأى هانسن انه إذا سُوّيت قضية اللاجئين ولم يعد وجود

لمشكلتهم، فلن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بالأونروا (التي ينتهي تفويضها في العام الحالي ١٩٩٩)، وأن المشكلة تكمن في العثور على حل عادل لقضية اللاجئين وفقًا لصيغة العودة إلى ديارهم أو التعويض عليهم بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

الأونروا واللاجئون في مفاوضات السلام الحالية: التفويض الأخير للأونروا ينتهي في هذه السنة (١٩٩٩). وقد جرى تأهيل بحث قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين واسرائيل. ومن الواضح أنه إذا سُوّيت القضية السياسية، فلن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بوكالة أمم متحدة للاجئين فلسطينيين لم تعد مشكلتهم موجودة. المشكلة هي في العثور على حل وفقًا لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ الذي نصّ في الفقرة ١١ منه على أن «اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بعمل ذلك في أقرب تاريخ ممكن (...) ويجب أن يدفع تعويض عن الممتلكات لأولئك الذين يختارون عدم العودة وعن فقدان ممتلكاتهم أو عن إصابتها بأضرار». فهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة توفّر حلًا للمشكلة عن طريق تنفيذ صيغة العودة أو التعويضات.

ويجري أيضًا بحث قضية اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف بقصد دعم المفاوضات الثنائية. ونوعا المفاوضات (الثنائية والمتعددة) لم يحقّقا تقدمًا كبيرًا. وما حقّقاه هو فتح حوار بين مجموعة كبيرة من الدول بالنسبة إلى عدد من القضايا المتصلة بحل المشكلة في نهاية الأمر. هناك مجموعات تدرس المعلومات والاحصاءات ومجموعات تنظر في لمّ شمل العائلات وأخرى تنظر في رعاية الأطفال وغيرها تنظر في مسائل التشغيل وقضايا اقتصادية.

العلاقة بين الأونروا والسلطة الفلسطينية والفلسطينيين: أصبح للأونروا، مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، محاور فلسطيني. لكن هذا الأمر جعل مانحين كثيرين يعتقدون أن السلطة الفلسطينية لم تنجح في أن تظهر لهم أن الأونروا ما زالت تحتاج إلى موارد، وانها لم تحل بأي حال محل الأونروا في مسؤولياتها. ولا يزال يبدو حتى الآن (١٩٩٩) أن لا السلطة الفلسطينية ولا اللاجئين الفلسطينيين يريدون وقف مهمات ومسؤوليات الأونروا. لكن هذا يتطلب تفهمًا من المانحين بأن تمويل الأونروا هو أمر لا يمكن الاستعاضة عنه بتمويل السلطة الفلسطينية. فالطرفان يحتاجان إلى مساعدة المجتمع الدولي.

وفي تقويم سريع لعلاقة الأونروا بالفلسطينيين عمومًا، كتب الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة («الحياة»، العدد ١٢١٨٠، تموز ١٩٩٦، ص١٨):

«على رغم أن الشكوك والاتهامات كانت توجّه إلى الأونروا، في بداية عملها، بأنها أداة لتوطين الفلسطينيين خارج ديارهم وحرمانهم من العودة إليها، وهي اتهامات لا تخلو من الصحة، إلا أنها اليوم تعتبر أهم مؤسسة حافظت على كيان الشعب الفلسطيني، وقامت بذلك بكفاءة بالغة وصمدت من دون توقف خلال عدة حروب واضطرابات. وهي اليوم تعتبر أكبر وأكفأ مؤسسة ترعى شؤون اللاجئين، وقدمت لهم خدمات، خارج النطاق السياسي، أكثر من أي جهة أخرى، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. حتى في المجال السياسي، فإنها حافظت على الكيان الفلسطيني بإدراج قضية اللاجئين كل عام في هيئة الأمم، وأكدت المحافظة على الهوية الفلسطينية في مدارسها (عدا تلك الموجودة في المناطق المحتلة التي سحبت فيها اسرائيل المقررات الفلسطينية).

«وتحتفظ الأونروا بأهم السجلات عن الفلسطينيين، ومن أهمها أسماء اللاجئين ومواطنهم الاصلية، وهو سجل قانوني وتاريخي مهم لإثبات حق العودة. ومن المشرف أن هذا الجهد العظيم يقوم به ٢٠٤٠٢ موظف فلسطيني يشرف عليهم ١٨٩ موظفًا دوليًا فقط.

«فالإبداع الفلسطيني في الشتات قام على التعليم (الذي أمّنته الأونروا) الذي أقبل عليه اللاجئون بحماس شديد، وهو الذي حماهم من الاندثار. ويوجد اليوم بين اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ٩٢٢ ألف طالب في سن التعليم (٥–٢٠ سنة) منهم ٥٦٢ ألفًا يتعلمون في ٦٤٤ مدرسة تشرف عليها الأونروا.

«لذلك فإن بقاء الأونروا كمؤسسة دولية تخدم الفلسطينيين ضرورة قانونية وتاريخية وعملية. ومن الضروري استمرارها حتى تطبيق حق العودة وبعده لاستكمال تأهيل اللاجئين. وهي جزء أساسي من برنامج تعبئة الشعب الفلسطيني. والمحاولات التي تجري الآن لتخفيض خدماتها، أو نقل إدارتها لإشراف السلطة مثلًا، إنما هي ضربة قاضية للحقوق الفلسطينية لو نجحت».

و«تأهيل اللاجئين» يمر عبر التعليم كشرط أساسي، التعليم الذي أمّنته الأونروا على وجه يكاد يكون نموذجيًا. وعن أهميته، وأهمية استمرار مسؤولية الأونروا عنه (أقله إلى ان يقطع الحل السياسي النهائي شوطًا مهمًا) لدى اللاجئين، يعطي سلمان أبو ستة (مرجع مذكور أعلاه) حجة دامغة:

«الشعب الفلسطيني اليوم شعب فتي، إذ إن ٥٥٪ منهم عمرهم أقل من ٢٥ سنة (...) إن تعبئة هذا الجيل لاسترجاع حقوقه له أولوية مطلقة، إذ لا يكفي أن يتحدث إليهم أهلهم عن فلسطين التي يتذكرونها. فهؤلاء قلّ عددهم، وأصبح عدد الذين ولدوا في فلسطين لا يتجاوز ١٦،٦٪ من مجموع اللاجئين. لكن التعبئة السلمية تأتي أولًا من طريق التعليم، وقد تعثّر هذا في المدة الأخيرة، خصوصًا في المناطق المحتلة. إذ زادت الأمية في غزة والضفة (١٦٪ للذكور و٢٩٪ للإناث)، وهذا ضعف النسبة السائدة بين اللاجئين في المناطق الأخرى».

نشوء المشكلة وأعداد اللاجئين: أدّت الأعمال الإرهابية التي نفّذتها المنظمات الصهيونية ضد عرب فلسطين منذ صدور قرار تقسيم (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) إلى منتصف أيار موعد انتهاء الانتداب البريطاني وقيام اسرائيل، إلى طرد وتهجير أكثر من ٣٥٠ ألف مواطن عربي. ثم جاءت الأحداث التالية لهذا التاريخ تزيد العدد إلى ٩٤٠ ألفًا حسبما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (حزيران ١٩٤٩).

كان عدد اللاجئين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ١٩٤٨ صغيرًا نسبيًا. وارتفع ارتفاعًا حادًا بعد مذبحة دير ياسين. فقد طرد الصهيونيون قسرًا وبالقوة عرب طبرية (١٩ نيسان)، وعرب حيفا (٢٢ منه)، وعرب يافا (٢٩ منه)، وعرب صفد (١٠ أيار)، وعرب الرملة واللد (١٢ تموز)، وعرب بير السبع (٢١ تشرين الأول)، وعرب الجليل الغربي (تشرين الأول). ويقول الوسيط الدولي، برنادوت، في تقريره: «لقد طرد، نتيجة للصراع في فلسطين، جميع السكان العرب تقريبًا من المناطق التي وقعت تحت الاحتلال اليهودي. وشمل ذلك السكان العرب في يافا وحيفا وعكا والرملة واللد. وبعد أن كان مجموع السكان العرب في هذه المناطق يزيد على ٤٠٠ ألف عربي قبل نشوب الصراع أصبح عدد العرب الذين بقوا في المناطق التي سيطر عليها اليهود ٥٠ ألفًا تقريبًا».

وبلغت التقديرات الأولى التي وضعها برنادوت في ١٠ أيلول ١٩٤٨ عن عدد اللاجئين ٣٣٠ ألفًا. وبعد اغتياله، أعاد الوسيط الدولي رالف بانش الذي حلّ محله النظر في التقديرات فرفع عدد اللاجئين إلى ٤٧٢ ألفًا، وصرّح بأن تقديرات الحكومات العربية راوحت بين ٧٤٠ و٧٨٠ ألفًا. وعندما تمّ إجراء إحصاء أدق وجد أن عدد اللاجئين الفعلي هو أكثر من ذلك بكثير. ففي حزيران ١٩٤٩، جاء في تقرير للأمين العام للأمم المتحدة أن عدد اللاجئين هو ٩٤٠ ألفًا. وعندما تشكلت الأونروا (أيار ١٩٥٠) ورد في تقرير مدير الهيئة الاستشارية للأونروا ان عدد العرب الذي سُجّلوا لاجئين هو ٨٧٨ ألفًا موزّعين كما يلي:

- ٨٣ ألفًا في سورية.
- ١٠٧ آلاف في لبنان.
- ٤٦٧ ألفًا في الأردن.
- ٢٠٠ ألف في قطاع غزة.
- ٢١ ألفًا داخل إسرائيل.

وجاء في تقرير مفوض الأونروا العام لسنة ١٩٥٣ ان عدد اللاجئين وصل في ١٩٥٠ إلى ٩٦٠ ألفًا. وقد أصبح هذا العدد للاجئين الفلسطينيين المطرودين من ديارهم نتيجة أحداث قيام دولة اسرائيل هو المعتمد في تقارير مفوضي الأونروا العامين.

في ١٩٦٧، بلغ عدد الفلسطينيين الذين هُجروا من الضفة الغربية حوالى ٤١٠ آلاف فلسطيني. وبعد ممارسة شتى الضغوط الدولية على اسرائيل وافقت على أن تسمح لعدد صغير من هؤلاء بالعودة. وبالفعل قام ١٧٦ ألفًا منهم بملء الطلبات الخاصة التي أعدّتها منظمة الصليب الأحمر الدولية. ولكن اسرائيل لم تسمح إلا بعودة ١٤ ألفًا من النازحين، وبالتالي أصبح وضع هؤلاء النازحين الذين حُرموا من حق العودة مماثلًا لوضع اللاجئين الأوائل من الشعب الفلسطيني.

وفي تقرير مفوض الأونروا العام وصل عدد اللاجئين في ٣٠ حزيران ١٩٨١ إلى مليون و٨٨٤ ألفًا و٨٩٦ لاجئًا.

وآخر إحصاء للأونروا (١٩٩٧) يبلغ حسب أرقامها ٣ ملايين و٤٠٠ ألف لاجئ موزّعين بين لبنان وسورية والأردن وقطاع غزة والضفة الغربية.

عدد الفلسطينيين الإجمالي وعدد اللاجئين وأماكن توزّعهم (١٩٩٥): راجع «بطاقة تعريف».

حق العودة: «قد تكون المشكلة، على المستوى الإنساني أو الأخلاقي مشكلة لاجئين، لكنها على المستويين السياسي والقانوني، وهما الأهم، مشكلة حقوق سلبية لسكان دولة اغتصبت أراضيها بالقوة على يد غزاة دخلاء، لأن فلسطين تحت الانتداب، من وجهة نظر القانون الدولي، دولة ناقصة السيادة. وكان على بريطانيا، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تمنحها استقلالها، أو تضعها تحت نظام الوصاية» («الموسوعة الفلسطينية»، المجلد ٣، ط١، ١٩٨٤، ص٣٥٩).

وقد توجّهت هيئة الأمم المتحدة، بعد قرار التقسيم، إلى معالجة مشكلة الفلسطينيين بشقّها الإنساني فحسب، أي كمشكلة لاجئين. وأصدرت القرار رقم ١٩٤ الدورة الثالثة تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ الذي نصّ في الفقرة ١١ منه على أن «اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بعمل ذلك في أقرب تاريخ ممكن (...) ويجب أن يدفع تعويض عن الممتلكات لأولئك الذين يختارون عدم العودة وعن فقدان ممتلكاتهم أو عن إصابتها بأضرار».

والقرار، رغم ضعفه حتى ورغم انعدام أية قاعدة قانونية أو سياسية لوجوده أصلًا، يمثّل نوعًا من الشرعية الدولية للمطالب الفلسطينية بشأن حق العودة. ولذا، حينما تقدمت إسرائيل بطلب عضوية الأمم المتحدة وجدت أنه من الضروري أن تخلق انطباعًا لدى أعضاء المنظمة الدولية عن أنها على استعداد لتنفيذ القرارات الخاصة بالعودة فوقّعت في ١٢ أيار ١٩٤٩ على ما يُسمّى «بروتوكول لوزان» الذي تضمّن اعتراف اسرائيل بحق الفلسطينيين في العودة. وقد جاءت في مقدمة قرار الموافقة على قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة إشارة صريحة إلى القرار ١٩٤.

ولكن اسرائيل لم تنفّذ إلى اليوم (١٩٩٩) هذا الشرط لقبولها عضوًا في الأمم المتحدة. إضافةً إلى شرط قرار تقسيم فلسطين. وهذا التعنّت يجد مصدره الأساسي في صميم العقيدة الصهيونية. والفقرة التالية من كتاب ادوارد سعيد The Question of Palestine توجز هذا الموقف الاسرائيلي المتعنّت والمستمر منذ قيام اسرائيل:

«من العوامل الأساسية في ظهور مشكلة اللاجئين العقيدة الصهيونية نفسها. وفي هذا لا تكفي قراءة كتيب «دولة اليهود» الذي وضعه مؤسس الفكر الصهيوني تيودور هيرتزل لمعرفة نياته تجاه الفلسطينيين الذين سعى إلى إقامة دولة اليهود على أرضهم. فذلك الكتيب كان المشروع الصهيوني المعلن الذي يمكن أن يحظى بتأييد الساسة الأوروبيين ودعم اليهود في أوروبا. أما الأفكار السرية، أو الخطة المبيتة، فقد أودعها هيرتزل في مذكراته السرية حيث بيّن ما يمكن عمله للتخلص من سكان فلسطين الأصليين، إذ يقول: «سيتعين علينا أن ننقل السكان المفلسين عبر الحدود بتأمين أشغال لهم في بلدان العبور، بينما نحرمهم من العمل في بلدنا. ويجب تنفيذ كل من عملية المصادرة وإزالة الفقراء بتكتّم واحتراس».

واستمرت هيئة الأمم في جهودها لإعادة اللاجئين. فورد في مقدمة القرار ٣٠٢ (الدورة الرابعة) تاريخ ٨ كانون الأول ١٩٤٩ الذي أسس الأونروا إشارة واضحة أيضًا إلى القرار ١٩٤.

وفي ١٤ كانون الأول ١٩٥٠ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٩٤ (الدورة الخامسة) كان الغرض منه «الإيعاز إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ العودة والتعويض»، مع التعبير عن القلق البالغ لعدم اتخاذ «أية إجراءات بشأن إعادة الفلسطينيين إلى وطنهم».

ولأن هذا القرار (٣٩٤)، كان خاليًا، مثله مثل القرارات السابقة، من أية إجراءات تنفيذية، فقد تشجّعت إسرائيل على التمادي في تجاهلها ولم تتخذ أية إجراءات بشأن عودة الفلسطينيين. كما أخذت المنظمة الدولية نفسها تكتفي بالإشارة إلى حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم. وهذا الموقف الدولي كان مشجعًا قويًا لها

عندما لم توافق، رغم ضغوطات الدول عليها، إلا على عودة ١٤ ألفًا فقط من أصل ٤١٠ آلاف نزحوا عن الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧.

في ١٩٦٩، ومع بروز المقاومة الفلسطينية، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٥٣٥ (أ) و (ب) و (ج) ولاحظت فيه، مع إبداء الأسف الشديد، انه «لم تتم إعادة اللاجئين إلى ديارهم كما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العام ١٩٤، وانه لم يحرز أي تقدّم ملموس في برنامج إعادة إدماج اللاجئين، إما بإعادتهم إلى ديارهم أو بتوطينهم... وان حالة اللاجئين لا تزال مدعاة للقلق الشديد».

ومضت الجمعية العامة، لأول مرة، تضع يدها على أساس المشكلة حين صرّحت في القسم (ب) من قرارها ٢٥٣٥، ولأول مرة أيضًا، ان مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة من إنكار حقوقهم غير قابلة للتصرف. كما يلاحظ ان الجمعية العامة استخدمت عبارة «شعب فلسطين» في الإشارة إلى الفلسطينيين، وكذلك للمرة الأولى.

وبموجب القرار ٢٦٤٩ (الدورة ٢٥) الصادر في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠، عالجت الجمعية العامة المشكلة كمشكلة «شعب له حق قانوني ثابت في تقرير المصير».

وفي الدورة ذاتها، اعترفت الجمعية العامة، بقرارها رقم ٢٦٧٢، لشعب فلسطين (وليس للاجئين الفلسطينيين) بحق تقرير المصير. فقد ورد بوضوح في القسم (ج) من هذا القرار:

«١ – تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

«٢ – وتعلن ان الاحترام التام للحقوق الثابتة لشعب فلسطين هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط».

لكن الجمعية العامة، عادت منذ ١٩٧١، لتستخدم كلمة «اللاجئين» مترافقة مع «الشعب». ففي قرارها رقم ٢٧٨٧ (الدورة ٢٦، عام ١٩٧١) أكّدت على حق الشعب العربي الفلسطيني في النضال من أجل التحرير وتقرير المصير. ثم اتخذت القرار ٢٧٩٢ وفيه أشارت إلى عودة «اللاجئين» وتعويضهم.

واستمرّت الجمعية العامة في هذا الموقف المزدوج في الدورة السابعة والعشرين (١٩٧٢): «موضوع لاجئين» و«شعب له حق ثابت في تقرير المصير» (القرار ٢٩٦٣).

وفي القرار ٣٠٨٩ (١٩٧٣)، بدأت تظهر عبارة «لا بد منها (حقوق شعب فلسطين) لتوطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط...». كما ظهرت، ولأول مرة، في القرار ٣١٥١ (١٤ كانون الأول ١٩٧٣) عبارة «... التحالف الأثيم بين العنصرية بافريقيا الجنوبية والصهيونية».

وفي القرار ٣٢٣٦ (١٩٧٤)، بدأت تظهر عبارة «... وإقامة دولته (الشعب الفلسطيني) المستقلة...» و«الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين».

وفي قرار الجمعية ٣٣٧٩ (١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥): «تقرر ان الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» ما أغضب بشدة اسرائيل والدوائر الصهيونية في العالم (تراجعت الأمم المتحدة عن هذه الفقرة بعد بدء مفاوضات السلام). كما تقرر تشكيل لجنة تعنى بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وكلفتها إعداد برنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في قرارات الجمعية العامة.

قدمت اللجنة تقريرها الأول إلى مجلس الأمن، فبحث التقرير وناقش التوصيات في حزيران ١٩٧٦ ووافق عليها بالأكثرية. غير ان مشروع القرار سقط بالنقض الأميركي.

وبدأت هذه اللجنة تقدّم في كل عام تقريرًا إلى الجمعية العامة التي كانت تتخذ، في ضوئه، توصيات يتم بحثها في مجلس الأمن. وقد تكرّر هذا الأمر أربع مرات خلال ١٩٧٦ و١٩٨٠. وفي كل مرة كانت مشاريع القرارات التي تؤيد التوصيات وتقرر تنفيذها تفوز بأكثرية أصوات أعضاء المجلس، إلا أن حق النقض الذي كانت الولايات المتحدة تستخدمه ضد هذه المشاريع كان يؤدي إلى إسقاطها.

واستمرّت هذه الحلقة الدائرية: تقارير اللجنة، توصيات الجمعية وقراراتها، مناقشات مجلس الأمن وأكثرية أصواته إلى جانب توصيات الجمعية العامة لكن التعطيل بسبب الفيتو الأميركي... إلى أن أصدرت الجمعية العامة قرارها الرقم ٥٢–٥١ تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٩٦، وبغالبية ١٥٩ دولة، أكّدت فيه، مرة جديدة، حق الشعب الفلسطيني في تقرير

مصيره. لكن المفاوض الفلسطيني نفسه، هذه المرة، وافق في اتفاق أوسلو على إحلال الاتفاقات التعاقدية محل المرجعيات الدولية.

اللاجئون بين العودة والتوطين واسرائيل والسلطة الوطنية (مناقشة): (عن مقالة مطوّلة للكاتب والصحافي اللبناني سليم نصّار بعنوان«حول مصير اللاجئين الفلسطينيين»، «الحياة»، العدد ١٢٤٩٤، ١٥ أيار ١٩٩٧، ص١٨):

تبرز قضية اللاجئين الفلسطينيين في المرحلة النهائية من مفاوضات السلام كواحدة من أشد القضايا المؤجلة تعقيدًا باعتبارها تشكل مدخلًا جديدًا لنزاع محتمل لا يقل خطورة عن النزاع المتوقّع حول مصير القدس.

ومن المؤكّد أن الاتفاق الذي وُقّع في أوسلو وواشنطن زادها تعقيدًا وإرباكًا لأنه فصل محنة لاجئي ١٩٦٧ عن مأساة لاجئي ١٩٤٨، الأمر الذي استغله زعماء اسرائيل لتبرئة نفوسهم من مسؤولية تشريد أكثر من ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني (راجع باب «مشاريع حلول»، خاصة مشروع بن غوريون، وبيغن، وبيريز، ونتانياهو وموردخاي بن بورات...).

ومن المآخذ البارزة التي يأخذها فلسطينيو «الدياسبورا» (الشتات، خارج أرض فلسطين) على الصيغ الموضوعة في أوسلو وواشنطن ما يختصر بالآتي: أولًا: عدم التحدّث بتكافؤ عن شعبين احدهما (الاسرائيلي) يملك حق سيادة الأرض ومصادرتها، بل حق إبقاء القوة العسكرية التي يملكها مكانها. ثانيًا: إهمال أو إرجاء موضوع اللاجئين يهدّد وحدة الشعب الذي ظل يفكر بطريقة متجانسة طوال فترة الشتات، كأن ما كان يقوم به المجاهدون من لبنان يخدم في النتيجة موقف الصامدين في نابلس أو القدس. وفي المقابل فإن الانتفاضة التي قام بها سكان الداخل انعكست إيجابًا على قيادة الخارج. أما الآن فإن تأجيل موضوع الشتات (اللاجئين) إلى مفاوضات الوضع النهائي أحدث شرخًا بين الشعب الواحد كأن قاطرة الداخل انفصلت عن قاطرة الخارج وتركتها بعيدة عن الحماية والرعاية السابقتين.

ومثل هذا الإهمال غير المتعمّد أدّى إلى ظهور حالات سلبية تميزت بالإحباط واليأس والانحسار، الأمر الذي أدّى بدوره إلى ظهور طلبات التجنيس لأكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين.

إن إسرائيل لم تنفّذ حتى اليوم شرطين أساسيين وضعا لقبولها عضوًا في المجتمع الدولي لهما أوثق صلة بقضية اللاجئين: الأول قرار تقسيم فلسطين (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) والقرار ١٩٤ (١١ كانون الأول ١٩٤٨) الذي نصّ في الفقرة ١١ منه على عودة اللاجئين الراغبين والتعويض على الذين يختارون عدم العودة.

وردّت إسرائيل على هذا القرار بأن مسؤولية النزوح لا تقع على عاتقها بل على عاتق الدول العربية التي نشرت الذعر وطلبت المغادرة بحجة دخول قواتها... وبأنها (اسرائيل) غير ملزمة التعويض لأنها استقبلت عددًا مساويًا من اللاجئين اليهود الذين فقدوا أملاكهم داخل الدول العربية... وبأن فلسطينيي الشتات لا يمكنهم العودة إلى بلادهم لأنهم اختاروا القتال والجهاد، الأمر الذي يمنعهم من العيش بسلام مع جيرانهم. وفي هذا الإطار يسعى المفاوض الاسرائيلي إلى حمل المفاوضين الفلسطينيين على التنازل عن حق العودة والتعويض، باعتبارها تمثّل مشكلة معقّدة متعذرة الحل. وهذا ما أثاره شمعون بيريز الذي رفض العودة للاجئين الفلسطينيين بالادعاء ان الأعداد الفلسطينية تهدد التركيبة الديمغرافية وتمسّ بالطابع اليهودي لإسرائيل. والقبول بهذا المنطق يعني إلغاء أرض فلسطين وشعبها لإقامة شعب آخر فوق أرض يدّعي أنها ملكه وعطاء يهوه له.

إن القوانين الدولية تعتبر حق عودة المواطن إلى وطنه مساويًا لحق بقائه في الوجود. أما إذا قبل أصحاب الوطن بإزالة وطنهم فإن الأوطان البديلة تصبح مشكلة إضافية لهم. ولعلّ إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة هو الحل المطلوب في اتجاه تأكيد حق المواطنية لفلسطينيي الداخل والخارج، خصوصًا ان الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قرارها الرقم ٨٢-٥١ بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٩٦، أكدت فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. والمؤسف ان المفاوض الفلسطيني وافق في اتفاق أوسلو على إحلال الاتفاقات التعاقدية محل المرجعيات الدولية. وإسرائيل في هذا المجال تتمنى التحرّر من ضوابط القرارات

الدولية الملزمة لكي تستفرد السلطة الفلسطينية وتجعل منها سلطة من دون شعب ولا أرض.

يستفاد من هذا العرض ان إسرائيل بمختلف أحزابها السياسية والدينية مجمعة على منع اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حق العودة والتعويض، خصوصًا لاجئي ١٩٤٨ لأنهم، في نظرها، يمثلون قنبلة بشرية موقوتة تؤثر في نقاء الوطن اليهودي وصفاء العرق المميز والمختار.

وبما انهم ينتمون في أصولهم العائلية وجذورهم الفلسطينية إلى مدن وقرى أصبحت الآن تحت السيادة الاسرائيلية... وبما انهم عاشوا وترعرعوا في مخيمات البؤس والفقر وانخرطوا في منظمات الجهاد والعودة، فإن انتقالهم إلى قرب حدود اسرائيل – أي فلسطين وطنهم الأصلي – وحول المستوطنات سيكون عامل تهديد ولو بعد نصف قرن. لذلك تتوقع العواصم العربية أن تضغط الولايات المتحدة واسرائيل لحمل الدول العربية المضيفة مثل لبنان وسورية والأردن على قبول اللاجئين كمواطنين دائمين، خصوصًا ان نصف قرن من التعايش الموقّت تعتبره اسرائيل مدة كافية للتأقلم والانصهار. كما تعتبر الاهتمام بمعاناة اللاجئين تركة صعبة يتعين على العرب، كل العرب، تحمّل تبعاتها إذا أرادوا تقديم تنازلات لقضية السلام. وهذا ما أكده شمعون بيريز في أثناء المفاوضات عندما اعترف بوجود مشكلة تأذّى منها مئتا ألف نازح خلال حرب ١٩٦٧. لكنه دعا إلى التعامل معها من جانب إنساني معتبرًا مشاركة الدول العربية في الحل جزءًا من المسؤولية. ولقد تجاهل الأرقام التي قدّمها الجانب الفلسطيني المطالب بعودة مليون مهجّر تقريبًا. كما تجاهل رقم المليون و٣٠٠ ألف نازح الذي قدّمه الأردن بينهم ٨٥٠ ألفًا ممن يتمتعون بحقوق المواطنة المدنية. وكان من الطبيعي ألا يبحث مصير اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان وسورية بسبب غياب الدولتين عن اجتماعات لجنة اللاجئين المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف والتي عقدت في كندا وتونس.

مذ كتب الرئيس الأميركي رتشارد نيكسون إلى رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير في تموز ١٩٧٠ يقول لها إن بلاده لن تضغط لحمل اسرائيل على قبول حل مشكلة اللاجئين... والإدارات الأميركية المتعاقبة تتجاهل قرار حق العودة الرقم ١٩٤ وتؤيد تنفيذ القرار ٣٩٣ المطالب بالتوطين داخل الدول العربية كبديل من قرار العودة. وفي ضوء هذا التحوّل سيحاول نتانياهو، بالتعاون مع إدارة الرئيس كلينتون المتعاطفة مع اسرائيل بطريقة لم يسبق أن عرفتها الإدارات السابقة، إحياء مشروع مثاله الأعلى بن غوريون (راجع باب «مشاريع حلول») وإدخاله في مشروع إعادة تأهيل العراق وفك الحصار عنه مقابل استقبال مليوني لاجئ فلسطيني كحل إنساني. وإذا فشلت هذه المحاولة فإن اسرائيل قد تطالب الدول العربية تعويضها ممتلكات ومنازل ومحلات تدّعي ان المهاجرين اليهود أُجبروا على التخلي عنها. وهي طبعًا متنبهة إلى تحميل الدول العربية مسؤولية ما أصاب الفلسطينيين من تشرّد عندما رفضوا قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة.

يجمع المؤرّخون على القول إن محاولات تغييب فلسطين والفلسطينيين من الحضارة والتاريخ، كانت هدفًا أساسيًا لخلق اقتناع عالمي بأن تاريخ اليهود انتهى بغيابهم عن أرض الميعاد وبأن عودتهم من المنافي تشكل عودة التاريخ والحضارة إلى المكان الذي فرغ باستيلاء غيرهم عليه. والمؤسف انه بعد تنازل الفريق الفلسطيني المفاوض في أوسلو عن تاريخ يعود إلى أكثر من أربعة آلاف سنة، يحاول الآن استجداء المغتصب لكي يسمح له بشغل زاوية صغيرة من زوايا القصر المحتل بقوة السلاح.

في ضوء هذا التناقض المتنامي بين مخاوف اسرائيل من نسف بنيتها الديمغرافية وإصرار الفلسطينيين على رفع الظلم الذي اقترف بحقهم وطنًا وشعبًا، تبرز قضية اللاجئين كمسألة مركزية مهددة لمشروع السلام الذي لا يعتبر دائمًا وشاملًا من دون تطبيق. والمطلوب في هذه المرحلة الخطيرة ترجمة قرار تأييد حق المصير الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ كانون الأول ١٩٩٦ بأكثرية ١٥٩ دولة وإعلان قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن للسلطة الفلسطينية المنتخبة أن تدعم موقفها بتأييد الرأي العام الدولي وبحق تقرير المصير استنادًا إلى أحكام القانون الدولي. والكل يتذكر أن الدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ نالت أكثر من مئة اعتراف من دول العالم. ومن الخطأ

ركون السلطة الفلسطينية إلى وعود الولايات المتحدة بأنها ستمنع اسرائيل من ضمّ القدس الشرقية مقابل الامتناع عن إعلان الدولة الفلسطينية. فالفيتو الأميركي الأخير والمكرر يعبّر عن تخلي إدارة كلينتون عن اعتبار كل الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها عام ١٩٦٧ محتلة. كما ان نتانياهو قفز فوق اتفاق أوسلو وخالف الاتفاقات التعاقدية كما خالف الأميركيون المرجعيات الدولية. وتطمح اسرائيل من وراء التضليل والتأجيل إلى تحديد مصير الأرض قبل تحديد مصير الشعب. وإلى أن تنتهي من هذه المهمة يكون الشعب الفلسطيني من دون أرض. من هنا تبرز الحاجة إلى تحديد مصير الأرض الآن لأنها وحدها تقرر مصير الشعب ومصير اللاجئين الذين ينتظرون الانتماء إلى رقعة من وطن كان يُسمّى منذ نصف قرن فلسطين.

مشاريع حلول إسرائيلية خاصة باللاجئين الفلسطينيين

مشروع «ضمني» لموردخاي بن بورات (خاص باللاجئين) (١٩٩٢): مشروع ضمني المقصود منه الموازنة بين اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة أو في التعويض وبين المهجرين واليهود من العالم العربي الذين اضطروا هم أيضًا إلى الفرار والتخلي عن أملاك وأموال ومن حقهم المطالبة بالتعويض. وقد ورد هذا المشروع الضمني بصورة بيان (أو دراسة) قدّمه موردخاي بن بورات إلى الرئيس الأميركي جورج بوش عام ١٩٩٢، عن الأسباب الموجبة التي فرضت وجود «تكتل المهاجرين اليهود في العالم العربي». فيقول: «إن رفض العرب الاعتراف باسرائيل عام ١٩٤٨ أدّى إلى وجود لاجئين فلسطينيين ويهود في الوقت ذاته. كما ان تهديد مندوب مصر في الجمعية العامة إثر صدور قرار التقسيم أدّى إلى حصول مجازر جماعية ضد اليهود في الأقطار العربية. ونتجت من هذا التهديد –حسب زعم موردخاي– حال من الذعر أدت إلى هرب ٨٥٠ ألف يهودي خلال عشرين عامًا. فمن سورية غادر ٤٥ ألفًا ولم يبق منهم سوى ٤٥٠٠ تركوا خلال السنوات الثلاث الماضية (١٩٨٩-١٩٩١). ومن اليمن هاجر إلى اسرائيل ٧١ ألف يهودي عام ١٩٤٩ ولم يبق فيها أكثر من ١٢٠٠. ومن العراق غادر ١٢٥ ألف يهودي عام ١٩٥١. ومن ليبيا هرب ٤٠ ألفًا. ومن لبنان هاجر ٢٠ ألفًا إثر اندلاع حرب ١٩٦٧. ومن الجزائر رحل ١٥٠ ألف يهودي لم يتركوا وراءهم أكثر من ٥ آلاف. أما تونس فقد هاجر منها ١١٠ آلاف مع بقاء ٣٥٠٠ استمرّوا حتى عام ١٩٨٧. ومن المغرب هاجر ٣٠٠ ألف واستمرت الجالية اليهودية بعدد لا يزيد على ٧ آلاف. وعام ١٩٤٨ كان عدد اليهود في مصر ٧٦ ألفًا لم يبق منهم سوى ٢٠٠ عام ١٩٨٤».

ويدّعي موردخاي في دراسته ان الأراضي والمنازل التي تخلوا عنها تعادل مساحة فلسطين تقريبًا، وان الأموال والمجوهرات والحاجات التي صودرت منهم يقدر ثمنها بعشرة بلايين (مليارات) مارك ألماني. ومع ان موردخاي يدّعي في دراسته أن اليهود فروا من العالم العربي أو طردوا، إلا أن الوثائق تثبت ان «الوكالة اليهودية» كانت تقف وراء تخويفهم لدفعهم إلى الهرب من العالم العربي. وهذا ما أكدته الكاتبة اليهودية ماريون ولفسون التي ذكرت ان موردخاي بن بورات نفسه لعب دورًا مهمًا في ترويع أبناء جاليته في العراق، الأمر الذي اضطرّ السلطات في بغداد لزجّه في السجن أربع مرات. ولكنه نجح عام ١٩٥١ في الهرب على متن طائرة أُرسلت خصيصًا لنقله من مطار بغداد. وهناك وقائع مذهلة تضمنها كتاب يهودي عراقي من عائلة «العلم» عنوانه «الهرب من بابل» يروي فيه بعض الأحداث عن دور الوكالة اليهودية في نشر الذعر بين أبناء الجالية. وتتضمن هذه الوقائع قصة إعدام أربعة يهود تعمّدت الوكالة تسريب أسمائهم إلى الدولة وأوحت للشرطة العسكرية بأنهم جواسيس. وما حصل في العراق حصل مثله في معظم الدول العربية لأن اليهود الشرقيين سفارديم شعروا انهم أقلية أمام اليهود الغربيين، أي الأشكيناز الذين كانوا يمثلون حتى عام ١٩٤٨ ما نسبته ٩٠٪ من مجموع اليهود في فلسطين (عن سليم نصار، «الحياة»، العدد ١٢٤٩٤، ١٥ أيار ١٩٩٧، ص١٨).

مشروع بيريز (خاص باللاجئين) (١٩٩٤): في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» (راجع «الشرق الأوسط»، ج١١، ص١٥٩) يقول شمعون بيريز إنه لن يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة بأعداد كبيرة إلى اسرائيل لأن ذلك سيقوّض الشخصية الوطنية الاسرائيلية. وتقوم رؤيته (أو مشروعه حول اللاجئين) على انه لا بدّ من التوصّل إلى حل مشترك تكون الخطوة الأولى فيه درس المشكلة بعمق وإقامة بنك معلومات بهدف تحديد من هو اللاجئ؟

وتحديد اللاجئ أمر تستغرق مناقشاته وقتًا طويلًا قد يخلص فيه الاسرائيليون إلى القول إن المهاجر اليهودي من موسكو وصوفيا ونيويورك... أحق بالسكن في حيفا ويافا والناصرة وطبريا والقدس واللد والرملة...

والمعروف عن بيريز (وحزب العمل عمومًا) المخاوف الدائمة من طغيان الأكثرية الفلسطينية ومحو الشخصية الوطنية لدولة اسرائيل. ولم يكن قبول حزب العمل بفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن اسرائيل ضربًا من التنازل بقدر ما كان وقاية من مخاطر كثافة سكانية عربية.

مشروع نتانياهو (خاص باللاجئين): بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء الاسرائيلي وزعيم تكتل ليكود، لا يختلف كثيرًا عن موقف شمعون بيريز لجهة رفض مبدأ عودة اللاجئين. لكنه يعلّل رفضه بتبني نظرية «تكتل المهاجرين اليهود في الدول العربية». ومعلوم ان هذا التكتل أبصر النور عام ١٩٧٥ تحت اسم «المنظمة العالمية لليهود القادمين من العالم العربي» وبرعاية وتنظيم الوزير السابق موردخاي بن بورات (راجع مشروعه في هذا الباب). وتقوم دعوته على التبادل السكاني بين الفلسطينيين الذين رحلوا عن بلادهم عام ١٩٤٨ ويقدر عددهم بـ ٩٥٠ ألفًا واليهود الذين هربوا من الدول العربية بعد حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ويقدر عددهم بـ ٨٥٠ ألفًا.

ويظهر أن نتانياهو تبنّى الفكرة وطرحها في كتابه «مكان بين الأمم» على النحو الآتي: «حصل تبادل سكان كنتيجة طبيعية للحروب وللطرد الذي تعرّض له اليهود في بلدان عربية كانوا يقطنونها. ومثل هذا التبادل جرى في مراحل تاريخية مختلفة خلال هذا القرن. إن ملايين من البشر تعرّضوا لموجة تبادل سكاني بين بلغاريا واليونان عام ١٩١٩... وبين اليونان وتركيا عام ١٩٢٣ وبين الهند وباكستان في نزاع ١٩٤٧. ولم يحدث أن تقدم أي فريق بطلب جدّي لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق. «من هنا أتصوّر أن موضوع اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ يجب ألا يفصل عن موضوع اللاجئين اليهود الذين غادروا الأوطان العربية».

ويستند نتانياهو في مزاعمه على المقايضة التاريخية المتوازية تقريبًا بين الأعداد التي خرجت من فلسطين والأعداد التي دخلت إليها من اليهود العرب، ثم بين الأراضي والأملاك التي تركها اللاجئون في مقابل الأملاك التي تخلى عنها اليهود الفارون من العالم العربي. ومع استخدام هذه المقارنة يمكن لاسرائيل رفض قرار العودة والتعويض من دون أن تشعر بعقدة الذنب.

ويظهر أن «العنصر العراقي» ليس بعيدًا عن تفكير نتانياهو وحكومته، وهو أصلًا العنصر الذي كان محوريًا في مشروع بن غوريون (راجع ما جاء بصدده في هذا الباب). وهذا ما يمكن استنتاجه، ولو بصورة غير مباشرة، من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التي صرّحت عقب تسلّمها حقيبتها ان معاودة قبول العراق في الأسرة الدولية مع رفع الحظر عنه تتطلب تأييده مشروع سلام الشرق الأوسط. وقد علّق الرئيس العراقي صدام حسين على عملية السلام قائلًا: «إن رضا القيادة العراقية من رضا الشعب والقيادة الفلسطينية». وهذا يعني أن العراق يرضى للفلسطينيين ما ارتضوا لأنفسهم. أي انه نزع رقابة الموقف القومي وحلّل للشعب الفلسطيني ولقيادته قرارهم المستقل.

إضافة إلى ذلك، فقد ظهرت في الأشهر الأولى من ١٩٩٧ تحليلات صحافية تشير إلى اهتمام اللوبي العراقي لدى اسرائيل –وفيه وزراء وقادة عسكريون وأثرياء ونافذون في التكتلات الدينية والأحزاب اليسارية– إلى فتح حوار مع العراق على رغم التحذير الأميركي وحرص إدارة الرئيس كلينتون على التأكيد ان الوقت لم يحن بعد لمثل هذه الخطوة (عن سليم نصار، «الحياة»، العدد ١٢٤٩٤، ١٥ أيار ١٩٩٧، ص١٨).

مشروع زئيف شيف (١٩٩٩): راجع «مشروع حل اسرائيلي أخير: شروط على الفلسطينيين حدّدها زئيف شيف»، في آخر باب الدولة الفلسطينية.

القدس

الإسم: أقدم إسم للقدس هو «أوروشالم» الذي ينسبها إلى إله السلام الكنعاني «شالم». وقد وردت باسم «روشا ليموم» في الكتابات المصرية (القرن الثامن عشر – السابع عشر ق.م.). وفي التوراة وردت كلمة «أورشليم» التي تلفظ بالعبرية «يروشا لايم»، أكثر من ٦٨٠ مرّة، عدا ما تطلقه التوراة على المدينة من أسماء أخرى كثيرة هي: شاليم، مدينة الله، مدينة القدس، مدينة العدل، مدينة السلام، كما تذكرها أحيانًا باسم «يبوس» أو «مدينة اليبوسيين» نسبة إلى اليبوسيين وهم سكان القدس الأصليون الذين نزحوا من جزيرة العرب مع مَن نزح من القبائل الكنعانية حوالي سنة ٢٥٠٠ ق.م. كما ورد إسم «يبوس» في الكتابات المصرية الهيروغليفية.

وبعد أن أخمد الأمبراطور الروماني ثورة اليهود في العام ١٣٥، وخرّب أورشليم وأسّس مكانها مستعمرة رومانية يحرّم على اليهود دخولها أطلق عليها إسم «إيليا كابيتولينا» (إيليا هو إسم هادريان الأول). ولما اعتنق الامبراطور قسطنطين المسيحية أعاد إلى المدينة إسم أورشليم وقامت والدته هيلانة ببناء الكنائس فيها. ويبدو أن تسمية «إيلياء» بقيت متداولة بين الناس بدليل أنها وردت في عهد الأمان الذي أعطاه الخليفة عمر بن الخطاب السكان بعد الفتح إذ سمّاهم «أهل إيلياء».

وعُرفت المدينة منذ العهد العربي الإسلامي بـ «بيت المقدس» واحتلت في الدعوة الإسلامية منذ البداية مكانًا مهمًا. فقد أشير إليها عدة مرات في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي وكانت قبلة الإسلام الأولى وإليها كان إسراء النبي ومنها عروجه.

الجدير ذكره، أخيرًا، أن الإسم الطاغي استعماله في التاريخ المعاصر وفي الأيام الحالية على المدينة هو «القدس» لدى العرب والمسلمين في العالم، و «أورشليم» أو «جيروزاليم» لدى اليهود والغربيين.

الموقع: أقيمت النواة الأولى للقدس (منذ نحو ٣٥٠٠ سنة ق.م.) في بقعة جبلية هي جزء من جبال القدس (تحتل هذه الجبال وسط فلسطين موقعًا متوسطًا بين مجموعة جبال الجليل في الشمال ومرتفعات النقب في الجنوب، وبين غور الانهدام والبحر الميت في الشرق والسهل الساحلي في الغرب). وترتفع نحو ٧٥٠م عن سطح البحر المتوسط، ونحو ١١٥٠م عن سطح البحر الميت. وهي ذات موقع جغرافي مهم، وترتبط بطرق رئيسية: طريق القدس – أريحا وطريق القدس – يافا. وتبتعد القدس ٢٢ كلم عن البحر الميت و ٥٢ كلم عن البحر المتوسط. وتبتعد (بالطرق المعبّدة) ٨٨ كلم عن عمان، و ٢٩٠ كلم عن دمشق، و ٣٨٨ كلم عن بيروت، و ٥٢٨ كلم عن القاهرة. وترتبط القدس بالعالم الخارجي جوًا عن طريق مطار قلندية الواقع إلى الشمال منها.

واكتسب موقع القدس الجغرافي، في المجال العسكري، أهمية خاصة نظرًا إلى الحماية الطبيعية التي تزيد في الدفاع عنه. وقد تعاقبت كثير من الأمم على هذا المكان منذ بداية التاريخ، وشهد موضع المدينة حروبًا كثيرة أدّت إلى تعاقب البناء والهدم بما لا يقل عن ١٨ مرة خلال تاريخها.

العاصمة الإدارية والدينية: اتخذت القدس عاصمة سياسية وروحية منذ أقدم عهود التاريخ. وفي العهد العثماني كانت مركزًا لسنجق القدس. واتخذت عاصمة لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين ومركزًا لقضاء القدس. وبعد ١٩٤٨ أصبحت القدس العربية العاصمة الروحية للأردن ومركزًا لمحافظة القدس في حين جعل الكيان الصهيوين القدس الجديدة عاصمة له. وفي ١٩٦٧ خضعت المدينة كلها للاحتلال الصهيوني الذي أعلنها عاصمة لكيانه.

وقد مارست القدس وظيفتها الدينية منذ نشأتها الأولى عندما قام اليبوسيون ببناء معابدهم لممارسة شعائرهم الدينية. وفي عهد داود كان الاسرائيليون يمارسون طقوس ديانتهم اليهودية، وجاء بعده سليمان الذي شيّد هيكله في القدس. وبعد أن تعرّض الهيكل للخراب نشأت عند اليهود عادة مجيئهم إلى ما يدّعون أنه بقايا آثار المكان كي يقوموا عند الحائط بالبكاء والنواح أثناء ترديد صلواتهم. وفي عام ٣٣٥ جاءت إلى القدس الملكة هيلانة أم قسطنطين وبنت كنيسة القيامة التي يحجّ إليها المسيحيون من مشارق الأرض ومغاربها. وتنتشر في سفح جبل الزيتون (الطور) وعلى قمته الكنائس والأديرة مثل كنيسة الجثمانية وكنيسة الصعود وغيرها. ويرجع اهتمام المسلمين بالصخرة المشرفة إلى علاقتها الوثيقة بالإسراء والمعراج وكون المسجد الأقصى القبلة الأولى في الإسلام.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: النواة الأولى للمدينة نشأت على تلال الضهور (الطور – تل أوفل) المطلة على قرية سلوان إلى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى. هُجِرت النواة الأولى بمرور الزمن وحلّت محلها نواة أخرى تقوم على مرتفع بيت الزيتون (بزيتا) في الشمال الشرقي للمدينة، ومرتفع صهيون في الجنوب الغربي، وهي المرتفعات الواقعة داخل السور في ما يُعرف اليوم بـ «القدس القديمة».

ويتجلى تاريخ المدينة القديمة في الأسماء التي أطلقت عليها (راجع أعلاه، العنوان الفرعي «الاسم»). وما يمكن إضافته بشيء من التفصيل أن التنقيبات الأثرية التي قامت بها الباحثة الانكليزية كاثلين م. كينيون (عام ١٩٦١) في طبقات العصر البرونزي القديم من أكمة أوفل في القدس عن بقايا السور الأول الذي بناه اليبوسيون على جبل صهيون. ومن المعروف أن حصن يبوس (أطلق عليه في ما بعد اسم «حصن صهيون») يعدّ أقدم بناء في مدينة القدس، وقد بقي في يد اليبوسيين حتى بعد استيلاء اليهود على المدينة ولم يقع في يد اليهود إلا في عهد داود الذي اتخذ أورشليم عاصمة له وأطلق على الحصن إسم «مدينة داود»، واستمرت أكثرية سكان المدينة في عهده من اليبوسيين والكنعانيين والعموريين والفلسطينيين. وقد أزهرت المدينة في عهد خليفته سليمان الذي شيّد الهيكل بمساعدة المعماريين الفينيقيين.

واستمرت سيطرة اليهود على أورشليم من عهد داود (حوالي سنة ١٠٠٠ ق.م.) إلى أن فتحها نبوخذنصّر في العام ٥٨٦ ق.م. ودمّرها ونقل السكان اليهود إلى بابل. وبعد أن استولى الفرس على سورية وفلسطين سمح الملك قورش في العام ٥٣٨ ق.م. لمن أراد من الأسرى اليهود بالرجوع إلى أورشليم وأمر بإعادة بناء الهيكل.

وظلت البلاد تحت الحكم الفارسي إلى أن فتحها الاسكندر المقدوني (٣٣٢ ق.م.). وتأرجحت السيطرة على أورشليم في عهد خلفائه بين البطالمة والسلوقيين. وقد تأثر السكان في العهد الهلينستي بالحضارة الاغريقية، وقام الملك السلوقي انطيوخوس الرابع (١٦٥ ق.م.) بتدمير الهيكل وأرغم اليهود على اعتناق الوثنية اليونانية. وكانت نتيجة ذلك ان اندلعت ثورة المكابيين ونجح اليهود في نيل الاستقلال بأورشليم في ١٣٥ ق.م. إلى ٧٦ ق.م.

وبعد فترة من القوضى استولى الرومان على سورية وفلسطين، ودخل القائد الروماني بومبي أورشليم (٦٣ ق.م.)، وقد سمح الرومان لليهود بشيء من الحكم الذاتي، ونصّبوا في سنة ٣٧ ق.م. هيرودس الآدومي الذي اعتنق اليهودية ملكًا على الجليل وبلاد يهوذا فظلّ يحكمها باسم الرومان حتى السنة الرابعة الميلادية. وفي عهد الامبراطور نيرون بدأت ثورة اليهود على الرومان فقام القائد تيتوس في سنة ٧٠ باحتلال أورشليم وحرق الهيكل وفتك باليهود. ولما قامت ثورة اليهود من جديد بقيادة باركوخبا (١٣٢) أخمدها الامبراطور هادريانوس وخرّب أورشليم، وأسس مكانها مستعمرة رومانية إلى أن جاء الامبراطور قسطنطين ووالدته هيلانة.

في التاريخ الوسيط، الفتح العربي وعهد إيلياء: بعد هزيمة الروم في معركة اليرموك، طلب أبو عبيدة بن الجراح من الخليفة أن يأتي إلى المدينة لأن سكانها يأبون التسليم إلا إذا حضر شخصيًا لتسلّم المدينة. وذهب عمر إلى بيت المقدس (إيلياء، ١٥هـ/ ٦٣٦م) وأعطى الأمان لأهلها وتعهّد لهم بأن تصان أموالهم وكنائسهم، ويُمنحوا الحرية الدينية. ورفض أن يصلّي في كنيسة القيامة لئلا تتخذ صلاته سابقة لمن يأتي بعده. ومع عمر بن الخطاب، وبعده، وفد إلى القدس عدد كبير من الصحابة والتابعين وأخذ العنصر العربي ينمو وينتشر بسرعة. وتميز الحكم العربي الإسلامي بالتسامح الديني. وذهب عمر بنفسه إلى موقع المسجد الأقصى فأزال بنفسه ما كان على الصخرة من أقذار وبنى مسجدًا في الزاوية الجنوبية من ساحة الحرم.

وجاء «عهد إيلياء» مقتضبًا عند اليعقوبي وابن البطريق وعبد الرحمن بن الجوزي، فاكتفى بذكر

الأمان لأهل إيلياء على دمائهم وأولادهم وأموالهم وكنائسهم، وجاء موسعًا في تاريخ الطبري وابن عساكر والحنبلي، فأدخل بعض التفصيلات، وذكر ان «لا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود... وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص...»، كما ذكر أسماء الشهود وهم: خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان.

من الأمويين إلى السلاجقة: في العهد الأموي بنى عبد الملك بن مروان قبة الصخرة المشرفة، وبنى ابنه الوليد المسجد الأقصى. وواصل الخلفاء العباسيون الاهتمام بالقدس، فزارها عدد منهم، وجرى في عهد ثلاثة منهم ترميم وتجديد في المسجد الاقصى وقبة الصخرة. ووصف الحاج المسيحي برنارد الحكيم أوضاع القدس وما حولها فقال: «إن المسلمين والمسيحيين فيها على تفاهم تام والأمن العام مستتب».

وعندما بدأ الضعف يدب في السلطة المركزية في بغداد دخلت القدس (وفلسطين) في حوزة الطولونيين (٨٧٨–٩٠٥)، ثم الأخشيديين (٩٣٩–٩٦٩) الذين دفنوا ملوكهم في القدس، ثم الفاطميين (٩٦٩–١٠٧٠) الذين أسسوا في عهد الحاكم دار علم في القدس لنشر الدعوة الفاطمية وأول مستشفى في المدينة، ثم السلاجقة (١٠٧٠–١٠٩٦)، ثم عاد الفاطميون لثلاث سنوات فقط (١٠٩٦–١٠٩٩).

الاحتلال الصليبي: احتلّ الفرنجة القدس سنة ١٠٩٩، واحتفلوا بانتصارهم بارتكاب مذبحة رهيبة خاصة في منطقة الحرم الشريف. وذكر ان عدد ضحاياهم بلغ ٧٠ ألفًا، ونهبوا ما كان في الصخرة والأقصى من كنوز، ووضعوا صليبًا على قبة الصخرة وحوّلوا الأقصى إلى مقر لفرسان الداوية، وجعلوا القدس عاصمة لمملكتهم اللاتينية ونصّبوا بطريركًا لاتينيًا للمدينة بدلًا من البطريرك الأرثوذكسي وأقاموا عددًا من المباني الدينية الجديدة وعمّروا كنيسة القيامة وكنيسة القديسة حنّة وغيرها، وأقاموا نزلًا يتسع لألف شخص من الحجاج المسيحيين القادمين من الخارج.

ولم يدم حكم الصليبيين في القدس أكثر من ٨٨ سنة، إذ انهارت مملكتهم إثر معركة حطين (١١٨٧)، ودخل صلاح الدين الأيوبي القدس صلحًا وسمح للفرنجة بمغادرتها بعد دفع جزية بسيطة عن كل شخص، وسمح للمسيحيين الشرقيين بالبقاء في المدينة، وأزال الصليب عن قبة الصخرة ووضع فيها المصاحف وعيّن لها الأئمة ووضع في المسجد الأقصى المنبر الذي كان قد أمر نور الدين زنكي بصنعه، ودشّن منشآت إسلامية كثيرة في القدس، أهمّها مدرسة للشافعية (الصلاحية) وخانقاه للصوفية ومستشفى كبير (البيمارستان)، وشارك بيديه في بناء سور القدس وتحصينه، كما عقد في المدينة مجالس العلم.

وبعد صلاح الدين تولّى حكم القدس ابنه الملك الأفضل ثم الملك المعظم عيسى بن أحمد بن أيوب الذي زاد الإنشاءات في كل من المسجد الأقصى والصخرة وأنشأ ثلاث مدارس للحنفية (وكان الحنفي الوحيد من الأسرة الأيوبية). ولكن المعظم عاد فدمّر أسوار القدس خوفًا من استيلاء الصليبيين عليها وخرّب المدينة فاضطر أهلها إلى الهجرة في أسوأ الظروف.

وتلا المعظم بعد فترة وجيزة أخوه الملك الكامل الذي عقد اتفاقًا مع الامبراطور فردريك الثاني ملك الفرنجة سلّمه بموجبه القدس ما عدا الحرم الشريف. وسُلّمت المدينة وسط مظاهر الحزن والسخط سنة ١٢٢٩، وبقيت في أيديهم حتى ١٢٣٩ عندما استردّها الملك الناصر داود ابن أخي الكامل. ولكن الناصر ما لبث أن سلّمها مرة أخرى سنة ١٢٤٣، ثم عادت إلى المسلمين سنة ١٢٤٤ عندما استردها الخوارزمية للملك نجم الدين أيوب ملك مصر.

دخلت القدس في حوزة المماليك سنة ١٢٥٣ وبقيت كذلك حتى ١٥١٦، سنة دخول العثمانيين والسنة المعتبرة بداية للتاريخ الحديث في المنطقة. وكانت القدس غدت زمن المماليك من أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي كله فكان يفد إليها الدارسون والمدرّسون من مختلف الأقطار (في ١٩٧٤، اكتشفت في الحرم القدسي وثائق مملوكية تلقي المزيد من الضوء على تاريخ المدينة).

في التاريخ الحديث، في أيام العثمانيين: في ١٥١٦ وضع السلطان سليم حدًا لحكم المماليك في

إحدى بوابات القدس في مطلع القرن العشرين.

بلاد الشام إثر انتصاره في معركة مرج دابق. وفي السنة التالية احتل القدس. وبين ١٨٣١ و١٨٤٠ كانت القدس تحت حكم ابراهيم باشا (ابن محمد علي حاكم مصر). ولكن ابراهيم باشا اضطرّ إلى ترك البلاد (١٨٤٠) تحت ضغط الدول العظمى.

وقد تميز الحكم العثماني منذ القرن السابع عشر بالخلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة ونزاعها على النفوذ على الأماكن المقدسة. وكان من نتائج هذه الخلافات حرب القرم (١٨٥٣) بين روسيا التي ادّعت حماية الأرثوذكس وفرنسا وانكلترا اللتين ادّعتا حماية اللاتين. وفي أعقاب هذه الحرب أدخلت الدولة العثمانية بعض الإصلاحات التي تقضي بالمساواة بين جميع الرعايا العثمانيين وأخذت تسمح بتعيين قناصل لانكلترا وفرنسا وغيرها من الدول الغربية. وبدأ التغلغل الاستعماري في البلاد وجرّ معه ازدياد الهجرة اليهودية وتفاقم عدد اليهود في القدس تدريجيًا. وفي ١٨٥٦ بدأت تنشأ أحياء سكنية خارج سور البلدة القديمة، ومدّت أول سكة حديد بين يافا والقدس، وبدأت طلائع البعثات الأثرية الأجنبية التي كان اليهود متغلغلين فيها تفد إلى البلاد تحت ستار التنقيبات الأثرية.

في التاريخ المعاصر، الانتداب، السكان: في ١٩١٧، دخلت فلسطين تحت الحكم البريطاني وبدأت بريطانيا تنفّذ سياسة وعد بلفور بوضع البلاد، والقدس في طليعتها، في ظروف تمهّد لسيطرة الصهيونيين على فلسطين كلها.

وقد شهدت فترة الانتداب البريطاني تدفّق أعداد كبيرة من المهاجرين الصهيونيين إلى فلسطين عامة والقدس خاصة.

قدّر عدد سكان القدس قبيل الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا في ١٩١٣ بنحو ٩٠ ألف نسمة، وانخفض العدد إلى نحو ٥٠ ألفًا في نهاية الحرب (١٩١٧)، ثم عاد فارتفع في ١٩٢٠ إلى نحو ٦١ ألفًا، وإلى نحو ١٥٧ ألفًا في نهاية ١٩٤٤. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ وصل العدد إلى نحو ١٦٤ ألفًا موزّعين كما يلي:

في القدس القديمة داخل السور وفي الجزء العربي من المدينة الجديدة (خارج السور) وبدون ضواحيها: نحو ٦٤ ألف عربي ونحو ١١ ألف يهودي. أما إذا أضيفت الضواحي التي أقامها المهاجرون الصهيونيون فإن الصهيونيين يشكلون آنذاك أغلبية. إذ إن تعدادهم في الجزء الصهيوني من المدينة الجديدة بلغ ٨٨ ألف يهودي في مقابل ١٥٠٠ عربي فقط. أي ان العرب شكلوا ٨٥٪ من سكان مدينة القدس ذاتها، لكن اليهود شكّلوا ٦٠٪ من المدينة المحاطة بالتجمّعات الصهيونية.

وكانت مساحة مدينة القدس في أيار ١٩٤٨ نحو ٢١٫١ كلم² منها ٢٠ كلم² للقدس الجديدة، وانقسمت مساحة القدس بعد حرب ١٩٤٨ واتفاقية الهدنة إلى المناطق التالية: المنطقة العربية ٢٫٤ كلم² (١١٫٤٨٪)؛ المنطقة التي احتلها الاسرائيليون ١٧٫٧ كلم² (٨٤٫١٣٪)، منطقة الأمم المتحدة والأرض المنزوعة السلاح كلم² واحد (٤٫٣٩٪).

القدس في قرار التقسيم ١٨١ سنة ١٩٤٧: نشأت قضية القدس، في إطار القضية الفلسطينية العامة، نتيجة مباشرة لقرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة برقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. فقد نصّ هذا القرار على أن تدويل القدس أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة، وعلى جعل منطقة القدس (لا مدينة القدس وحدها) «منطقة قائمة بذاتها» Corpus Separaturm تضم بلدية القدس مضافًا إليها القرى المحيطة بها بحيث تكون قرية أبو ديس أقصاها في الشرق وبيت لحم أقصاها في الجنوب وعين كارم أقصاها في الغرب وشعفاط أقصاها في الشمال. وعهدت الجمعية العامة إلى مجلس الوصاية بوضع نظام خاص بمنطقة القدس على أن ترتبط بوحدة اقتصادية مع الدولتين العربية واليهودية.

الموقفان العربي والاسرائيلي من قرار التقسيم ١٨١: رفضت الدول العربية قرار التقسيم بكامله وشمل رفضها تدويل القدس كما جاء في القرار. أما الصهيونيون فقد انقسموا بين قابل ورافض، ولكنهم وافقوا جميعًا في النهاية على قبول التدويل كسبًا لأصوات الدول الغربية في الأمم المتحدة لمصلحتهم في إقامة الكيان الاسرائيلي أو الدولة اليهودية كخطوة رئيسية أولى، حتى إذا ضمنوا ذلك اتجهوا في وقت لاحق إلى خطوات توسعية. وهذا ما حصل بالفعل.

١٩٤٨، الوسيط الدولي: في ٢١ نيسان ١٩٤٨، قدم مجلس الوصاية في الأمم المتحدة نظامًا دوليًا لمنطقة القدس تنفيذًا لقرار التقسيم، وأهم ما جاء في هذا النظام إن نظام الحكم في القدس يجب أن يقوم «على أساس الاقتراع العام والسري والتمثيل النسبي للسكان». ورفض كل من الفريقين العربي والصهيوني أن تكون في هذا المجلس أكثرية من الفريق الآخر.

في ١٤ أيار ١٩٤٨، عيّنت السلطة المنتدبة، بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، محافظًا للقدس يكون حياديًا مقبولًا من العرب واليهود، يتعاون «مع لجانها القائمة في القدس بتنفيذ الأعمال التي كانت تنفّذها في المدينة لجنة البلدية». وهذا المحافظ هو هارولد إيفانز، مواطن أميركي من طائفة الأصدقاء الدينية (كويكرز)، مكث في القدس ثلاثة أو أربعة أيام ولم يتعاون معه أحد من الطرفين.

في ٢٠ أيار ١٩٤٨، عيّنت الجمعية العامة الكونت فولك برنادوت وسيطًا دوليًا إلى فلسطين. وفي ٢٧ حزيران ١٩٤٨، قدّم برنادوت حلوله السياسية لمشكلة فلسطين، وقد أوصى بضم منطقة القدس إلى الدولة العربية على أن تكون لليهود لامركزية إدارية ضمنها، وانصرف همّه إلى تجريد المدينة من السلاح. فقبل العرب، لكن الصهيونيون تهربوا منه، فبدأ يظهر بوضوح تحوّل الموقف الصهيوني مع تطوّر الموقف العسكري تطورًا كبيرًا لمصلحة العصابات الصهيونية في فلسطين عمومًا. فبدأ اليهود يتطلعون إلى المدينة المقدسة على أنها جزء لا يتجزأ من الدولة اليهودية. وهذا ما جعل الوسيط الدولي يرجع عن رأيه السابق بضم القدس إلى الدولة العربية (في خريطة أو مشروع تقسيم فلسطين) ويدعو إلى تدويلها. وفي آخر تقرير وقّعه قبل مقتله على أيدي الإرهابيين الصهيونيين ورفعه إلى الجمعية العامة في ١٦ أيلول ١٩٤٨ أوصى بأن «يُنظر إلى القدس بصورة مستقلة وانها يجب أن توضع تحت رقابة الأمم المتحدة مباشرة مع إعطاء سكانها من اليهود والعرب لامركزية إدارية، وضمان حماية الأماكن المقدسة وسهولة الوصول إليها».

في خريف ١٩٤٨، وقبيل انعقاد الجمعية العامة، كانت القوات الاسرائيلية قد احتلت مدينة القدس الجديدة بكل أحيائها العربية، كما احتلت القوات الأردنية القدس القديمة وفيها الأماكن المقدسة كلها. وأصرّت الجمعية العامة، بالرغم من هذا التطور العسكري، على تدويل القدس، وأكدت في قرارها ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ حدود المدينة كما وردت في قرار التقسيم مع حماية الأماكن المقدسة، وأنشأ هذا القرار «لجنة التوفيق».

١٩٤٩، لجنة التوفيق: لجنة التوفيق هذه كانت تقوم بمهماتها الدولية: العرب يطالبونها بتنفيذ قرارات التدويل مع المحافظة على وحدة القدس ومنطقتها، والصهيونيون يطالبونها بأن تقر الأمر الواقع في القدس واقتصار التدويل على الأماكن المقدسة ويقومون، في الوقت نفسه، بنقل بعض وزاراتهم ودوائرهم إلى القدس.

في خريف ١٩٤٩، قدمت لجنة التوفيق إلى الجمعية العامة تقريرًا عرضت تدويل القدس فيه بأخف أشكاله، وأبرز ما فيه:

«... تقسم القدس إلى منطقتين: عربية ويهودية، وتقوم سلطات الطرفين بإدارة المنطقة التابعة لها ومعالجة الأمور إلا ما كان منها ذا صفة دولية. ويعين لها مفوض يمثل الأمم المتحدة... (ومن مهماته) يشرف على تجريد المنطقة من السلاح (...) ويُنشأ مجلس عام من ممثلين عن العرب والاسرائيليين يترأسه مفوض الأمم المتحدة (...) وتنشأ أيضًا محكمتان، واحدة دولية والأخرى مختلطة...».

اعترض الصهيونيون بشدة على هذا المشروع، وهدّدوا باستعمال القوة لمنع مجيء أي مفوض دولي. وكذلك رفضته الدول العربية (باستثناء الأردن التي كانت تسيطر على القدس القديمة) وأصرّت على التدويل التام الصحيح كما قررته الجمعية العامة. وكان موقف البابا (الفاتيكان) والدول الكاثوليكية والاتحاد السوفياتي مؤيدًا للتدويل. وكذلك أصرّت الأمم المتحدة على تدويل المدينة، وعادت وأكدته في قرارها ٣٠٣ تاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٩، الذي تضمّن من جملة ما تضمّن فتح اعتماد بمبلغ ٨ ملايين دولار لتنفيذ النظام الدولي للقدس.

صوّتت اسرائيل ضد هذا القرار، وتجاهلت تحذيرات الأمم المتحدة وعدد كبير من الدول. وكانت تستكمل في الوقت نفسه نقل وزاراتها ودوائرها الحكومية من تل أبيب إلى القدس. وبدءًا من ٢٦ كانون الأول ١٩٤٩ أخذت الكنيست الاسرائيلية تعقد اجتماعاتها في القدس.

لكن ما قامت به إسرائيل لم يمنع مجلس الوصاية من استكمال المهمة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة. فاجتمع في جلسة خاصة من ٨ إلى ٢٠ كانون الأول ١٩٤٩ وأصدر القرار ١١٣ الذي طلب بموجبه من رئيس المجلس روجيه غارو أن يضع ورقة عمل عن مشروع النظام الأساسي لتدويل القدس، وأن يدعو حكومة اسرائيل إلى الرجوع عما قامت به.

١٩٥٠-١٩٦٧، تثبيت الأمر الواقع: في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٠، أعلنت اسرائيل القدس عاصمة لها، وقالت إنها «كانت عاصمة منذ اليوم الأول لإعلان قيام اسرائيل». واستكملت نقل الوزارات إليها بنقل وزارة الخارجية في تموز ١٩٥٠.

وفي ٤ نيسان ١٩٥٠ أتم مجلس الوصاية في جنيف إعادة النظر في مشروع النظام الدولي للقدس وعهد إلى رئيسه (روجيه غارو) إبلاغه إلى السلطتين الاسرائيلية والأردنية من أجل وضعه موضع التنفيذ. وفي أول حزيران ١٩٥٠، استأنف مجلس الوصاية اجتماعاته في نيويورك. وقد أدلى رئيسه ببيان عن المهمة التي عهد المجلس بها إليه، فقال إن حكومة الأردن ما زالت عند موقفها الذي أحاطت به المجلس في نيسان (١٩٥٠)، وهو أنها لا تمانع في أن تتأكد الأمم المتحدة بين حين وآخر من حماية الأماكن المقدسة وسهولة الوصول إليها، ولكنها ترفض التدويل. كما أن اسرائيل تقبل أن تكون للأمم المتحدة مسؤولية مباشرة إزاء الأماكن المقدسة، ولكنها ترفض التدويل أيضًا. وقد بعثت اسرائيل إلى رئيس المجلس، في ٢٦ أيار ١٩٥٠، باقتراحات لا تخرج في جوهرها عن تثبيت الأمر الواقع الذي حققته. واعتبر المجلس ان مهمة رئيسه لم تكن ناجحة وان تنفيذ تدويل القدس في هذه الشروط أمر يكاد يكون مستحيلًا. وفي ١٤ حزيران ١٩٥٠ قرّر مجلس الوصاية رفع القضية من جديد إلى الجمعية العامة مع مشروعه الجديد لتدويل القدس وتقارير رئيسه غارو. غير أن الجمعية لم تتبنّ تقرير مجلس الوصاية، ولم تتخذ، في دورة انعقادها في ١٩٥٠، أو بعدها، قرارًا في الموضوع. وظهر أن الستار أسدل تمامًا على قضية القدس، إلى أن كانت حرب حزيران ١٩٦٧.

١٩٦٧، القدس بكاملها: أكملت اسرائيل احتلال القدس خلال حرب حزيران ١٩٦٧، وضمت القدس العربية (التي كانت خاضعة للسلطة الأردنية) إلى القدس الجديدة تحت شعار توحيد المدينة المقدسة. وأخذت تطرد السكان العرب تمهيدًا لتهويد القدس العربية.

في دورتها، من ٤ إلى ٢١ تموز ١٩٦٧، نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في «أزمة الشرق الأوسط» الناشئة عن حرب حزيران. وكانت قضية القدس هي القضية الوحيدة، بين كل القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين والنزاع العربي – الاسرائيلي، التي حظيت بقرارات حاسمة في شأنها في الأمم المتحدة. فقد صوّتت الجمعية العامة في ٤ تموز ١٩٦٧ على القرار رقم ٢٢٥٣ الذي أعربت فيه عن قلقها الشديد للاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في القدس، واعتبرتها لاغية، وطلبت من حكومة اسرائيل «إلغاء كل التدابير التي اتخذت والامتناع فورًا عن القيام بأي عمل من شأنه أن يبدّل من وضع القدس». وعندما أكّد الأمين العام للأمم المتحدة ان اسرائيل لم تتراجع عن أي من اجراءاتها، عادت الجمعية العامة، بعد أقل من أسبوعين، تأكيد قرارها السابق بقرار ثان (١٤ تموز ١٩٦٧). وأكثر من ذلك فقد جاء في تقرير ثالمان (سويسري، ممثل الأمين العام لدراسة الوضع في القدس) المقدم في ١٢ أيلول ١٩٦٧ إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن ان اسرائيل طبّقت على القدس بكاملها وبعض المناطق المحيطة بها، وكان تابعة للأردن، التشريعات الاسرائيلية.

١٩٦٨–١٩٧٩، تهويد واستمرار قرارات الإدانة الدولية: صوّت مجلس الأمن بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧١ على ستة قرارات بشأن القدس:

– القرار ٢٥٠ تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٨ يدعو اسرائيل إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس.

– القرار ٢٥١ تاريخ ٢ أيار ١٩٦٨، يعرب عن أسف المجلس لإقامة العرض.

ومضت اسرائيل في إجراءات تهويد القدس واستملاك الأراضي العربية وإخراج السكان العرب من بيوتهم والمجيء بآلاف المهاجرين اليهود ليحلّوا محل السكان العرب. فاشتكت الأردن إلى مجلس الأمن، واتخذ:

– القرار ٢٥٢ تاريخ ٢١ أيار ١٩٦٨ يؤكد «رفضه الاستيلاء على الأراضي بالقوة»، ويعتبر كل الاجراءات والأعمال التي قامت بها إسرائيل في القدس «إجراءات باطلة»، ويدعوها إلى إلغائها.

وجاء تقرير الأمين العام في ٣٠ حزيران ١٩٦٩ ليثبت استمرار اسرائيل في القيام بتغيير معالم القدس. واجتمع مجلس الأمن واتخذ:

– القرار ٢٦٧ تاريخ ٣ تموز ١٩٦٩، يندّد بكل إجراءات إسرائيل ويعتبرها لاغية؛

– والقرار ١٧١ تاريخ ١٥ أيلول ١٩٦٩ يدين اسرائيل لتسبّبها في حريق المسجد الأقصى. وقدّم الأمين العام تقريره في ٥ كانون الأول ١٩٦٩ أورد فيه جواب اسرائيل المتضمن إصرارها على ألا تتراجع عن توحيد القدس.

وعاد مجلس الأمن ليلتئم ويتخذ:

– القرار ٢٩٨ تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٧١ يدعو اسرائيل بإلحاح «إلى إلغاء جميع الاجراءات والأعمال السابقة وإلى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس قد يفهم منها تغيير وضع المدينة أو يجحف بحقوق السكان وبمصالح المجموعة الدولية أو بالسلام العادل الدائم». وبعد أقل من ثلاثة أشهر (أي في ١٩ كانون الأول ١٩٧١) قدّم الأمين العام تقريره، وجاء فيه ان أفضل طريقة لتنفيذ القرار هي إرسال بعثة مؤلفة من ممثلين عن ثلاثة أعضاء من المجلس (الأرجنتين وايطاليا وسيراليون). غير ان اسرائيل أعارت، كعادتها، هذا القرار وتقرير الأمين العام أذنًا صمّاء.

١٩٨٠، القدس عاصمة اسرائيل: واستمرت «سياسة» القرارات الدولية التي تدين اسرائيل على مختلف أوجه إجراءاتها في القدس، فأصدر مجلس الأمن:

– القرار ٤٦٥ تاريخ أول آذار ١٩٨٠، وأيضًا دون جدوى.

وفي ٢٨ أيار ١٩٨٠، وجّه ممثل الباكستان رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي رسالة إلى مجلس الأمن ناشده فيها اتخاذ موقف حازم من إمعان إسرائيل خرقها القرارات الدولية حول القدس بصورة خاصة، فأصدر مجلس الأمن:

– القرار ٤٧٦ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٠ (بموافقة ١٤ دولة، ولم تصوّت ضده أي دولة في حين أصرّت الولايات المتحدة على الامتناع عن التصويت) يشجب إصرار إسرائيل على تغيير الطبيعة المادية والتركيب السكاني وبنية المؤسسات والمركز القانوني للمدينة المقدسة، ويعبّر عن قلقه العميق من الخطوات التشريعية المتخذة في الكنيست الاسرائيلي؛ ويؤكّد مضمون قراراته السابقة من لاشرعية جميع الإجراءات الاسرائيلية ويعدّها لاغية، ويقرّر تصميم مجلس الأمن، في حالة رفض اسرائيل الالتزام بهذا القرار، على بحث الطرق والوسائل العملية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار.

لكن اسرائيل أمعنت بدعم كبير وواضح من الولايات المتحدة، في تحدي الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فعمدت في آب ١٩٨٠ (أي بعد أقل من شهرين من القرار المذكور) إلى إعلان ضم القدس المحتلة إليها نهائيًا وجعل المدينة «عاصمة اسرائيل الأبدية»، وذلك بموجب قانون أقرّه الكنيست ونصّ في مادته الأولى على «أن القدس الموحّدة كاملة هي عاصمة اسرائيل».

انعقد مجلس الأمن واتخذ:

– القرار ٤٧٨ تاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠، وجاء فيه بأن مجلس الأمن «يستنكر بأشد العبارات إقرار اسرائيل للقانون الأساسي بشأن القدس... (وان هذا الإقرار يشكّل انتهاكًا للقانون الدولي... (ويعيد التأكيد على ان جميع اجراءات اسرائيل) باطلة ولاغية ويجب أن تُلغى... ويقرر ألا يعترف بالقانون الأساسي وبأعمال اسرائيل الأخرى الناجمة عن هذا القانون التي تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس ووضعها القانوني...». ودعا القرار جميع الدول التي لها سفارات في القدس (الغربية) إلى سحبها من المدينة، واستجابت الدول للقرار، ونقلت سفاراتها إلى تل أبيب، ما عدا كوستاريكا.

وبعد هذين القرارين (٤٧٦ و٤٧٨) المتخذين في العام ١٩٨٠ أصبح واضحًا وجليًا أن مجلس الأمن (كما الجمعية العامة) لن يتجاوز الإدانات الكلامية ولن تمكّنه الولايات المتحدة من إنفاذ المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بإمكانية طرد أي عضو يمعن في خرق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

١٩٨٨، «استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس»: في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني «استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس»، ولكنه لم يحدد حدود هذه الدولة، ولم يفصح عن أي قدس يتحدث. وقد أشار إعلان الاستقلال إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ كأساس لشرعية قيام الدولة الفلسطينية. ولكن الرسالة التي بعث بها المراقب الفلسطيني الدائم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ طالبت بعقد مؤتمر دولي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧ والذي دعا اسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها (بحسب النص الفرنسي، أما النص الانكليزي فيستعمل عبارة «انسحاب من أراضي»). لذلك رأى بعض خبراء القانون الدولي أن حدود الدولة التي يقصدها إعلان الاستقلال ليست تلك التي نص عليها قرار التقسيم وإنما هي حدود المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧. ولكن يبقى السؤال: هل يتحدث إعلان الاستقلال، الذي اعترفت به مئة دولة تقريبًا، عن القدس الشرقية بحدودها سنة ١٩٦٧ كعاصمة للدولة الفلسطينية، أم يقصد أن تكون القدس (بشقّيها) عاصمة للدولة الفلسطينية من دون أن يلغي كونها عاصمة لاسرائيل أيضًا، فتكون القدس مدينة مفتوحة غير مقسّمة تشكل عاصمة لدولتين تتفقان على مواقع المؤسسات الرسمية لكل منهما؟.

١٩٩٠، مجزرة الأقصى: بعد وقوع مجزرة المسجد الأقصى في ١٨ تشرين الأول ١٩٩٠ ومقتل ١٧ فلسطينيًا برصاص الشرطة الاسرائيلية، اتخذ مجلس الأمن:

– القرار ٦٧٢ الذي يشجب المجزرة ويطلب من الأمين العام (للأمم المتحدة) إعداد تقرير بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها. وعاد مجلس الأمن ليؤكد، كأساس لإجراء دولي، موقفه من أن القدس منطقة محتلة. وقد رفضت اسرائيل القرار على أساس أن القدس الشرقية منطقة محتلة وإنما تقع تحت سيادتها، ولم تسمح بدخول بعثة تحقيق من قبل

الأمين العام، الأمر الذي اضطرّ مجلس الأمن إلى اتخاذ:

– القرار ٦٧٣ (في الدورة ٢٩٤٩) عبّر فيه عن استيائه الشديد من موقف اسرائيل، واضطرّ الأمين العام إلى تقديم تقريره الداعي إلى منح الأمم المتحدة دورًا مستمرًا في رقابة معاملة اسرائيل للفلسطينيين في المناطق المحتلة ومن ضمنها القدس، من دون أن يجري تحقيقًا في المجزرة على أرض الواقع. فانفردت اسرائيل وقامت بتعيين قاض للتحقيق في ظروف وفاة من استشهدوا في المجزرة، ولم يخلص القاضي في قراره إلى وجود مسؤولية على الدولة.

الوضع القانوني للقدس قبل اتفاقية إعلان المبادئ (١٩٩٣): يتضح من مجمل ما سبق ذكره ان موقف القانون الدولي والمجتمع الدولي، ممثلًا بالأمم المتحدة وهيئاتها، واضح وصريح بشأن الخطوات الإدارية والقانونية التي اتخذتها اسرائيل تجاه القدس الشرقية (القديمة) منذ احتلالها في حزيران ١٩٦٧. ويتلخّص هذا الموقف في اعتبار القدس الشرقية، منطقة محتلة أسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي رفض الخطوات والاجراءات الاسرائيلية المذكورة واعتبارها غير شرعية وملغاة.

هذا بالنسبة إلى القدس الشرقية. أما بالنسبة إلى القدس الغربية، فبعد فشل فكرة التقسيم كرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوتها إلى تدويل القدس (بشقّيها) في قرارها رقم ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨. وعلى الرغم من أن المدينة (بشقّيها) لم تدوّل فإن وضعها Status لم يحسم. ومع أن شعوبًا ودولًا كثيرة اعترفت باسرائيل دولة، لكنها لم تعترف بسيادة اسرائيل على القدس. وبناء عليه، يمكن تفسير فتح عدد قليل جدًا من السفارات الأجنبية في القدس الغربية ووجود أغلبيتها في تل أبيب. وكذلك تفسير قيام دول متعددة بفتح قنصليتين لها، واحدة في القدس الغربية، وأخرى في القدس الشرقية، ما يشير أيضًا إلى أن القدس مسألة غير محلولة، وأيضًا تفسير عدم تحديد المجلس الوطني الفلسطيني في إعلان «استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس» (١٩٨٨) لحدود الدولة و«القدس» التي يعني.

واستمرّ هذا الموقف، وهذا الوضع القانوني للقدس، في الوضوح نفسه حتى بداية المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية.



فلسطيني في شارع في القدس العتيقة (١٩٩٥).

مسألة القدس في ضوء اتفاقية إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية ومعاهدة السلام الأردنية – الاسرائيلية والاتفاق بين الفاتيكان واسرائيل

اتفاقية إعلان المبادئ هي الاتفاقية التي تمّ توقيعها بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول ١٩٩٣ في واشنطن والتي شكلت الإطار والأساس القانوني لاتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا التي وقعت بين الطرفين في القاهرة في ٤ أيار ١٩٩٤ (عُرفت في ما يلي بـ«اتفاقية القاهرة»).

أما الاتفاقية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والمتعلقة بالفترة الانتقالية، وبإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي ونقل الصلاحيات إلى الجانب الفلسطيني، التي تمّ التوصّل إليها في طابا وتمّ توقيعها في واشنطن في ٢٨ أيلول ١٩٩٥ (عُرفت في ما يلي بـ«اتفاقية طابا»).

ومعاهدة السلام الأردنية – الاسرائيلية هي التي وقّعها البلدان، الأردن واسرائيل في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٤ بعد توقيع زعيمي البلدين، الملك حسين واسحق رابين، إعلان واشنطن في ٢٥ تموز ١٩٩٤ الذي أكّد توصّل الفريقين إلى جدول أعمال مشترك، والتزامهما السعي للتوصّل إلى سلام دائم وعادل وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل.

وأما الاتفاق بين الفاتيكان واسرائيل فقد وقع في ٣٠ كانون الأول ١٩٩٣.

(المرجع الرئيسي لهذا الموضوع: القدس في ضوء الاتفاقيات الأربع المذكورة، أسامة حلبي – باحث قانوني ومحام ممارس يعمل في القدس – «مجلة الدراسات الفلسطينية»، عدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص١٠٨–١١٨).

١ – القدس في ضوء إعلان المبادئ والمرحلة الانتقالية: تتحدث الفقرة ١ من المادة ٥ من إعلان المبادئ عن مرحلة انتقالية من المفروض أن تمرّ بها المنطقة الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ في الطريق إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، كما تتحدث مواد أخرى سواء في اتفاقية إعلان المبادئ (أيلول ١٩٩٣) أو في اتفاقية المرحلة الانتقالية (أيلول ١٩٩٥) عن أمور عديدة بما فيها انتخابات مجلس الحكم الذاتي التي جرت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦، وتمّ انتخاب ٨٨ عضوًا لهذا المجلس المتمتّع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية حددتها اتفاقية طابا (المرحلة الانتقالية) بشأن المرحلة الانتقالية.

وقد شارك سكان القدس في هذه الانتخابات. لكن اسرائيل نجحت في تقييد حقهم المنصوص عليه في الاتفاقيتين، إذ منعت السلطات الاسرائيلية عقد مهرجانات انتخابية في القدس دعا إليها المرشحون المقدسيون بحجة عدم حصول المرشحين على إذن مسبق في ذلك من اللجنة المركزية للانتخابات، والتي يجب أن تحصل عليها بدورها من الجانب الاسرائيلي عن طريق اللجنة الفرعية للشؤون المدنية (المادة السادسة من الملحق الثاني لاتفاقية المرحلة الانتقالية). وإضافة إلى تقييد حق الدعاية الانتخابية في القدس، ورد تقييد آخر في اتفاقية طابا لجهة تحديد عدد صناديق الاقتراع وحصرها في خمسة فروع بريد، واشتراط فرز الأصوات خارج حدود القدس الموسّعة وفي داخل منطقة الحكم الذاتي. ونتيجة هذه التقييدات كان الانطباع بأن سيادة اسرائيل في القدس الشرقية لم تُمسّ فعلًا، وبأنها تتعامل مع الموضوع كما لو كان يتعلق برعايا أجانب يشاركون في انتخابات برلمانية في دولتهم من دون أن تمسّ ممارستهم لحق الاقتراع بسيادة الدولة المضيفة.

ولأن إعلان المبادئ، كما الاتفاقية بشأن المرحلة الانتقالية التي تلته، لم يشتملا على مادة تنصّ على حفظ الوضع القائم Status Quo بالنسبة إلى الموضوعات التي تأجّل البحث فيها حتى بدء مفاوضات المرحلة النهائية، فقد استمرت اسرائيل في تبنّي السياسة نفسها القائلة بتثبيت السيادة الاسرائيلية في القدس. وتمشيًا مع هذه السياسة استمرّت اسرائيل في:

– مصادرة الأراضي العربية وبناء المستوطنات اليهودية.
– شقّ الطرق الالتفافية، ومضايقة المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس.

- فصل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية وعدم السماح بدخولها إلا بتصريح.
- تقييد حرية المنتخبين والمرشحين لمجلس الحكم الذاتي.
- منع السلطة الوطنية (الفلسطينية) ومنظمة التحرير، بموجب قانون خاص سنّه الكنيست، من فتح مكاتب لهما أو القيام بأي نشاط، كعقد اجتماع أو مهرجان في القدس إلا بإذن مسبق من الحكومة الاسرائيلية، الخ...

وتقود كل هذه الخطوات والإجراءات الاسرائيلية اللاحقة على تاريخ إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية إلى استنتاج ان السلطات الاسرائيلية أخلّت بـ «مبدأ حسن النية» (الذي نصّت عليه المادة ٢٦ من معاهدة فيينا لسنة ١٩٦٩ بشأن أحكام الاتفاقيات) لأنها استحدثت وقائع جديدة تعزّز الموقف الاسرائيلي والوجود اليهودي في القدس، وتضعف الموقف الفلسطيني وقدرته على التفاوض بنجاعة حين تبدأ مفاوضات المرحلة النهائية بشأن مسألة القدس، وخصوصًا ان الجانب الاسرائيلي هو الجانب الأقوى والمسيطر، في حين ان الجانب الفلسطيني واقع تحت الاحتلال ولا يملك القدرة ذاتها على إيجاد وقائع تخدم مصلحته كما الجانب الآخر.

لا يشير إعلان المبادئ، في نص صريح إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. فقد اكتفت ديباجة الإعلان بالنص على أن توقيعه كان تتويجًا للمفاوضات التي أجراها الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي، ونتيجة اقتناعهما بأنه «قد حان الوقت لوضع حد لعقود من المواجهة والصراع، والاعتراف بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة، وبذل أقصى الجهود للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والتوصّل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها» (مسودة نهائية متفق عليها في ١٩ آب ١٩٩٣).

وورد في المادة الأولى من الإعلان أن هدف المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية هو «إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتجاوز خمسة أعوام، وتؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨». وورد نص مشابه في ديباجة اتفاقية طابا.

ويُناقش أسامة حلبي (في المرجع المذكور أعلاه) إعلان المبادئ واتفاقية طابا (الاتفاقية المرحلية) بقوله:

«في رأينا، ليس هنالك شك في أن الحقوق الشرعية والحقوق المشروعة والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني تشمل حقه في تقرير مصيره، وفي السعي للاستقلال والسيادة، وفي تحقيق إنمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك في المناطق الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الأردني واحتلتها اسرائيل في حزيران ١٩٦٧، وطالبها مجلس الأمن والجمعية العامة بالانسحاب منها في أكثر من قرار.

«أما الاتفاقيات التي تلت إعلان المبادئ، ومنها اتفاقية طابا، فما ورد فيها يجب ألا يجحف أو يفرغ من مضمونها النتيجة التي ستفضي إليها مفاوضات المرحلة النهائية. وبناء عليه فإن إعلان المبادئ الذي تبنّى أسلوب المراحل في حل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، لا يلغي ولا ينتقص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. والتخوّف الوحيد هو في تبنّي الجانب الاسرائيلي النص الانكليزي للقرار رقم ٢٤٢ الذي يتحدث عن انسحاب اسرائيل من «أراض» احتلتها في حزيران ١٩٦٧، في حين ان النص الفرنسي يتحدث عن انسحاب من «الأراضي» التي احتلت. ولكن قرارات مجلس الأمن اللاحقة، ومن ضمنها القرار رقم ٤٦٧، أكدت ضرورة إنهاء الاحتلال «للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧». لذلك فإن مفاوضات المرحلة النهائية يجب أن تؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كما هو منصوص عليه في اتفاقية إعلان المبادئ واتفاقية طابا (التي حلّت محل اتفاقية القاهرة). وهذا التطبيق يجب أن يتلاءم مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني السيادة من دون تدخّل أجنبي، بحيث يتمّ الانسحاب الاسرائيلي من المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، وتقام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس: إما الشرقية بحدودها سنة ١٩٦٧ فيكون حل مسألة القدس بتقسيمها مرة أخرى، وإما في جزء من القدس يُتّفق عليه بحيث تبقى مدينة القدس مفتوحة تتسع للعاصمتين: عاصمة الدولة الفلسطينية وعاصمة دولة اسرائيل».

٢ – القدس في ضوء معاهدة السلام الأردنية – الاسرائيلية: وقّعت الدولتان هذه المعاهدة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٤، وحملت المادة ٩ منها عنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية»، وجاء فيها:

«١ – سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

«٢ – وفي هذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن (وقّعه الملك حسين وإسحق رابين في ٢٥ تموز ١٩٩٤)، تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي اسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن».

وقد جاء نص الفقرة ٢ (كما هو مبين أعلاه) مطابقًا تقريبًا لنص البند ٣ من إعلان واشنطن الذي انتقده الجانب الفلسطيني في حينه انتقادًا شديدًا، إذ إن «التصرف الاسرائيلي (...) يشكّل انتهاكًا واضحًا للاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي الذي يقضي بالبحث في الوضع النهائي لمدينة القدس ومقدساتها في المرحلة النهائية على المسار الفلسطيني – الاسرائيلي ومع الطرف الفلسطيني» (مجلة «الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص٢٥٠).

وإزاء هذا الانتقاد غير المباشر للأردن، أصدرت الحكومة الأردنية بيانًا أوضحت فيه موقفها، وجاء فيه: «ليس ثمة تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية وبين استمرار الأردن بقيامه بدوره في ممارسته لولايته الدينية في المقدسات الإسلامية في القدس». وفي البيان ذاته أكدت الحكومة الأردنية ان «القدس أرض عربية إسلامية تمّ احتلالها عام ١٩٦٧ كجزء من أرض المملكة الأردنية الهاشمية».

وهذه العبارة الأخيرة من بيان الحكومة الأردنية أثارت في حينه موجة من التساؤلات حول حقيقة الموقف الأردني لجهة استمرار الأردن في ممارسة ولايته الدينية على المقدسات الإسلامية، خاصة وان اسرائيل قد تدّعي، عند بدء مفاوضات المرحلة النهائية مع الفلسطينيين، انها التزمت تجاه الأردن، في المعاهدة الأردنية – الاسرائيلية، احترام دوره في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وان عليها الإيفاء بالتزامها بموجب المادة ٢٥ الفقرة ٢ من المعاهدة المذكورة التي يتعهّد بموجبها الطرفان تنفيذ التزاماتهما بحسن نية، وبالتزامها بموجب المادة ٢٥ الفقرة ٥ التي نصّت: «يتعهد الطرفان عدم دخول أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة».

٣ – القدس في ضوء الاتفاق بين الفاتيكان واسرائيل: وُقّع هذا الاتفاق في ٣٠ كانون الأول ١٩٩٣، وهو لا يشير إلى القدس أو إلى الأماكن المسيحية فيها بصورة مباشرة، لكنه يحتوي على اعتراف كل طرف بحق الطرف الآخر في ممارسة حقوقه وسلطته (من دون استثناء القدس لأنها محتلة). ويتعهّد الطرفان باحترام هذا المبدأ في العلاقات المتبادلة، وفي التعاون بينهما من أجل خير شعبيهما (المادة ٣). ويرد في الاتفاق الحفاظ على الأماكن المقدسة المسيحية، وعلى وجود مصلحة مشتركة للطرفين في تشجيع حج المسيحيين إلى الأرض المقدسة (المادة ٦)، فضلًا عن مصلحة مشتركة في التبادل الثقافي بين مؤسسات كاثوليكية ومؤسسات ثقافية وتربوية في اسرائيل (المادة ٧). وقد تبادل الطرفان العلاقات الدبلوماسية الكاملة في إثر توقيع الاتفاق (المادة ١٤). وتعهّد الفاتيكان «بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية، ويسري هذا المبدأ خصوصًا على النزاعات في شأن الأراضي والحدود» (المادة ١١).

وناقش أسامة حلبي (مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع مذكور أعلاه) هذا الاتفاق، واعتبره مكسبًا اسرائيليًا مهمًا و «ذا قيمة تاريخية» (كما قال شمعون بيريز)، ذلك بأن توقيعه جاء في مرحلة ما زالت مسألة القدس غير محلولة، والقدس الشرقية محتلة، وتصرّ إسرائيل على أن «القدس الموحّدة عاصمتها». لكن حلبي اعتبر في الوقت نفسه ان هذا «الاتفاق ليس في قدرته مسّ أو انتقاص حق الشعب

الفلسطيني، بما في ذلك سكان القدس الشرقية، في تقرير مصيره وتثبيت سيادته على المدينة المحتلة، وذلك لأن اسرائيل قوة محتلة، وليس من حقها أن تمنح أي طرف حقوقًا أو تعهدات بشأن القدس أو مقدسات في القدس. ويجب أن يتم أولًا الاتفاق بين الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، وفي شأن مكانة القدس ومصيرها» (راجع في هذه الموسوعة «الفاتيكان»، ج١٣، ص٢٤٧–٢٥٧).

وضع القدس القانوني اختصارًا: مما سبق ذكره في العناوين الفرعية ١ و٢ و٣ أعلاه (ومرجعه أسامة حلبي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع مذكور) يخلص الكاتب أسامة حلبي – إلى استنتاج «أن مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ القرار رقم ١٨١ المتعلق بالتقسيم وتدويل القدس، إلى حين بدء المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية وتوقيع إعلان المبادئ في ١٣ أيلول ١٩٩٣. فحتى ذلك الوقت، كان في الإمكان أن تعني «القدس»، فلسطينيًا، القدس بشقّيها. لكن، وبعد أن وقع إعلان المبادئ واتُفق على أن يكون إطارًا لحلّ القضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يتناولان الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ فقط، فقد اصبح واضحًا أن «القدس» تعني اليوم، عند الحديث عن السيادة الفلسطينية، «القدس الشرقية» (هذا لا يلغي إمكان التوصّل إلى اتفاق آخر غير تقسيم القدس، كبقاء المدينة بشقّيها مدينة مفتوحة تحت سيادة مشتركة). أما القدس الغربية والقرى الفلسطينية التي ضُمّت مساحتها إليها بعد حرب ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل، فقد يطالب الفلسطينيون بتعويضهم عن أملاكهم فيها ضمن حل مشكلة اللاجئين و«القضايا الأخرى ذات الهمّ المشترك».

استيطان القدس وتهويدها

يهود القدس قبل بروز الصهيونية: عاش اليهود في مدينة القدس كسائر أبناء الطوائف الأخرى، وكانوا الأقلية القليلة قبل تدفّق اللاجئين اليهود من أقطار العالم إلى فلسطين. ولم يتجاوز عددهم في القدس عام ١٨١٦ نحو ألفي نسمة. واستقرّ في القدس قبل الدعوة الصهيونية (١٨٩٧) عدد من اليهود غير العرب قدموا إلى القدس لزيارة الأماكن المقدسة كما هي حال عدد من المسلمين والمسيحيين. ومع بروز الحركة الصهيونية وانتشارها في صفوف اليهود أخذت موجات الهجرة المنظمة بالتدفّق إلى فلسطين والقدس بدعم من القوى الاستعمارية التي كان هدفها السيطرة على المنطقة العربية.

بدأ العمل على بناء أول احياء اليهود في القدس سنة ١٨٥٩، إلى الغرب من بوابة يافا على قطعة أرض عربية استطاع المليونير اليهودي موشي فيونتفيوري شراءها بطريقة الخداع من السلطات العثمانية لبناء مستشفى، ثم تمكن من إقامة مساكن شعبية لليهود عليها. وقد شكل هذا الحي نواة الجزء اليهودي في المدينة.

منذ ذلك الوقت، بدأ التمدّد اليهودي في القدس. ففي فترة ١٨٦٠–١٨٩٧ تمّ بناء عدد من الأحياء اليهودية منها: مناه شعنارنيم وإيفن اسرائيل على طريق يافا، مشكانون شعنارنيم وبيت داود شمالي القدس، وغلات شفيع التي تحولت مع بداية القرن الحالي (القرن العشرون) إلى الحي الغربي في المدينة.

ومع نهاية القرن التاسع عشر (مع بداية بروز الصهيونية) أقيمت في القدس أحياء يهودية أخرى، وهي حي أوهل موش إلى الجنوب الغربي من شارع أغريباس، كما أقيمت أحياء على امتداد الطريق المؤدية إلى بوابة المدينة، فوصل البناء في منطقة طريق يافا إلى محانية يهودا، وفي الجهة الشمالية الشرقية إلى منطقة مناه شعنارنيم. وقد استطاعت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية العالمية شراء هذه الأراضي العربية بالخديعة وبدعم من بريطانيا.

إبان الانتداب البريطاني: قام الجنرال اللنبي، بعد أيام قليلة من دخوله فلسطين باستدعاء ماكلين، وهو مهندس مدينة الاسكندرية، وطلب منه وضع خطة هيكلية لمدينة القدس ووضع المقاييس والمواصفات والقيود المتعلقة بالبناء والتطوير فيها. فقدم ماكلين مخططه الهيكلي لمدينة القدس عام ١٩١٨، حيث قسّم المدينة إلى أربع مناطق: البلدة القديمة وأسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية، والقدس الغربية. وقد وُضع هذا المخطط

ليسهّل تعزيز الوجود اليهودي في القدس، خاصة عندما أمرت السلطات البريطانية بمنع البناء في الحي الشرقي، وتشجيع البناء في الأحياء اليهودية. وهذا أيضًا ما شجّع الهجرة اليهودية إلى القدس، وأدّى إلى مزيد من الخلل الديمغرافي لصالح اليهود. وكانت نسبة المستوطنين في القدس من بين المهاجرين اليهود بعد السيطرة البريطانية: ٤٠,٧٪ عام ١٩٢٢؛ ٣٠,٨٢٪ عام ١٩٣٠؛ ١٦,٧٪ عام ١٩٤٧؛ ١١,٦٪ عام ١٩٤٨. وبلغ عدد اليهود في القدس عام ١٩٤٨ نحو ٩٩ ألف نسمة إلى جانب نحو ٦٥ ألفًا من الطوائف الأخرى.

في فترة ١٩٤٧–١٩٦٧: راجع «النبذة التاريخية» في هذا الباب، من العنوان الفرعي «القدس في قرار التقسيم ١٨١ سنة ١٩٤٧» إلى العنوان الفرعي «١٩٦٧، القدس بكاملها».

في ١٩٦٧: منذ الساعات الأولى لاحتلال القدس الشرقية في حرب ١٩٦٧، قامت السلطات الاسرائيلية باجراءاتها المنظمة من أجل تهويد ذلك الجزء وضمّه للقدس الغربية. فقتلت عددًا من أبناء القدس الشرقية واعتقلت الآلاف وصادرت منازلهم وممتلكاتهم، واتخذت العديد من القرارات التي تخدم مخططها: توحيد القدس وإعلانها عاصمة اسرائيل. وفي ٨ حزيران ١٩٦٧، أي قبل وقف إطلاق النار، وقف الحاخام شلومو غورين، على رأس مجموعة من الجيش الاسرائيلي بالقرب من الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، ليقيم شعائر الصلاة اليهودية، معلنًا في ختام الصلاة ان «حلم الأجيال اليهودية قد تحقق. فالقدس لليهود ولن يتراجعوا عنها وهي عاصمتهم الأبدية».

وقبل مضي ثلاثة أيام على وقف إطلاق النار، أي في ١١ حزيران ١٩٦٧، اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارًا بضم المدينة وبدء الاستيطان في أحيائها المختلفة، وطلب رئيس الحكومة (ليفي أشكول) من وزير المال تخصيص مبلغ ١٠ ملايين ليرة اسرائيلية لهذا الغرض. وعيّن يهود تمير نائب المدير العام لوزارة الإسكان مسؤولًا عن توطين اليهود في القدس الشرقية، وطلب منه «وضع خطة تهدف إلى نقل أكبر عدد من اليهود وبأقصى سرعة ممكنة». وبعد أسبوعين من تكليفه قدّم تمير خطته التي بقيت طي الكتمان، والتي كشف عنها فيما بعد بعض التصريحات الصحافية للمسؤولين الاسرائيليين الذين رفضوها لأنها لا تطال جميع أنحاء القدس.

وفي ٢٧ حزيران ١٩٦٧ (أي في اليوم الذي أصدرت فيه الكنيست قرار ضمّ القدس الشرقية إلى القدس الغربية واعتبار القدس مدينة موحّدة إداريًا) عقد في القدس اجتماع ضم عددًا كبيرًا من حاخامات اليهود في العالم، وطالب المجتمعون سلطات الاحتلال بإعادة بناء الهيكل. ردّ عليهم وزير الأديان زيرح فارهافتك آنذاك بأنه «لا أحد يناقش في أن الهدف النهائي لنا هو إقامة الهيكل ولكن الوقت لم يحن بعد، وعندما يحين لا بد من حدوث زلزال يهدم المسجد الأقصى ونبني الهيكل على ركامه».

في فترة ما بعد ١٩٦٧ اختصارًا: دراسات لا تعد ولا تحصى حول الاستيطان والتهويد في القدس، سياسة وجغرافية وديمغرافية وإجراءات وتنفيذًا وأهدافًا، نشرتها، ولا زالت، الصحف والمجلات والدوريات والكتب والموسوعات؛ إضافة إلى أخبارهما (الاستيطان والتهويد) شبه اليومية منذ ما قبل المسار التفاوضي الفلسطيني – الاسرائيلي، وخاصة بعده، ارتأينا إيجازها في الفقرات التالية الواردة في دراسة بيان نويهض الحوت (مؤرّخة فلسطينية من اصل لبناني) بعنوان: «عن أي قدس يتحدثون؟ مساحة تهويد القدس اتسعت لتشمل عُشر الضفة الغربية» («الحياة»، العدد ١١٦٤٢، ٤ كانون الثاني ١٩٩٥، ص٧):

«القاعدة الاسرائيلية هي عدم السماح للسكان الفلسطينيين بتجاوز نسبة ضئيلة تركهم في خانة الأقليات، والواقع أن نسبتهم كذلك، لأن النمو الديمغرافي لليهود، بالمقابل، ليس نموًا طبيعيًا بأي حال، فهو نمو خاضع لهجرات استيطانية متتالية، وما يدل على أهمية القدس الكبرى بالنسبة إلى الدولة العبرية، هي ان نسبة ٧٠٪ من مجموع المستوطنين في اسرائيل وفي كل الأراضي المحتلة، تقطن في القدس الكبرى.

«منذ سنة ١٩٦٧ بنيت ٦٠ ألف وحدة سكنية لليهود في القدس، وحاليًا هناك عشرة آلاف وحدة قيد البناء. والتخطيطات المستقبلية تشمل أكثر من أربعين ألف وحدة سكنية. بالمقابل، يلقى الفلسطينيون صعوبات جمة في الحصول على رخص للبناء في أحيائهم، ولا يسمح لهم في أي حال أن تتعدى نسبة الرخص المعطاة لهم لتشييد أي مشروع كان للبناء – خاصًا أم عامًا – أكثر من ١٢٪ من مجموع الرخص المعطاة للمدينة كلها. ويقوم نظام «الحصص» هذا على عدم السماح للفلسطينيين بتجاوز نسبة عددهم أكثر من ٢٦٪ من مجموع السكان. وليس صحيحًا ان المناطق العربية ما عاد فيها مساحات للعمران. فهناك مساحات لبناء أكثر من ١٥ ألف وحدة سكنية، لكن السنوات التي تستغرقها عملية الحصول على رخص للبناء لا تسمح لنسبة الفلسطينيين بتجاوز حدها الأدنى المفروض.

«بالتأكيد لا تقتصر مشاريع البناء الاسرائيلية على المنازل والشقق. فهناك مشاريع متعددة لا مجال لذكرها تجعل من القدس مدينة جديدة كل الجدة. نذكر ان اسرائيل أقامت في القدس الشرقية، بعد ١٩٦٧، وعلى أنقاض الأحياء والممتلكات العربية أجمل المنتزهات والجنائن، حتى باتت هذه من معالم القدس، وهي تبلغ أكثر من عشرة منتزهات كبيرة الاتساع، وأكثر من ٥٠ منتزهًا صغيرًا نسبيًا. ولعلّ هذا الاهتمام بالوجه الطبيعي الأخضر، لافت للنظر، وهو ما يشير إليه الاسرائيليون باعتزاز على انه الفارق الكبير بين «حضارتهم» وحضارة هؤلاء الفلسطينيين الذين لا منتزهات لديهم ولا اعتناء بالشجر. والظلم هنا فادح بالنظر إلى الأسباب. فالفلسطينيون لا فسحة لديهم لإقامة منتزهات، حتى لو شاؤوا ذلك، فهل يعطون الرخص؟ أما الحكومات الاسرائيلية، فما أسهل عليها من بناء الحدائق أو الأحياء الكاملة على أراض بآلاف الدونمات استولت عليها بالعدوان ومن دون أي مقابل يذكر».

مشروع ١٩٩٧، جبل أبو غنيم: غالبًا ما كانت الأنشطة الاستيطانية في القدس تتم بهدوء وبوصفها عملًا من أعمال السيادة الاسرائيلية على المدينة. لكن إعلان (١٩٩٧) مشروع إقامة مستوطنة «هار حوما» على جبل أبو غنيم وضع استيطان القدس في دائرة الضوء الإعلامي والدبلوماسي، لا سيّما وانه ترافق مع اقتراب الشروع في ما يُسمى التسوية النهائية. وكان هذا الضوء قويًا إلى درجة انه كاد يُبهر الأنظار بحيث لا تُرى المشاريع الاستيطانية التي تُعد أو تنفذ في سائر الأراضي العربية المحتلة.

يقع جبل أبو غنيم (هار حوما بالتسمية الاسرائيلية) على بعد ٢ كلم إلى الشمال من مدينة بيت لحم عند أقصى الطرف الجنوبي لحدود بلدية القدس. وذلك ضمن أراضٍ يملكها فلسطينيون من بيت لحم وبيت ساحور وأم طوبى وصور باهر. وتغطي الجبل غابة من أشجار الصنوبر كان شُرع في زراعتها منذ عهد الحكم الأردني (قبل حرب ١٩٦٧). وقد واصلت السلطات الاسرائيلية زراعتها وأعلنت المنطقة «منطقة خضراء»، الأمر الذي حظر على الفلسطينيين بناء أية منازل سكنية فيها.

وكان رواد الاستيطان اليهودي قد لاحظوا، منذ الثلاثينات، أهمية الجبل الاستراتيجية والجمالية، فعمدوا إلى توكيل شركات خاصة بشراء قطع الأرض التي تقع على قمّته، واشتروا بالفعل ما يقارب ألف دونم كملكية خاصة أو جماعية تحت اسم شركات أشهرها «ميكور» و«هيمنوتا». وكان على الاسرائيليين أن ينتظروا العام ١٩٦٧ عندما أعلن عن ضم جبل أبو غنيم إلى حدود القدس الموسّعة التي شملت أكبر عدد من الأراضي وأقل عدد من السكان الفلسطينيين ليتقدموا بطلب من الحكومة الاسرائيلية لمصادرة الأراضي التي تقع على منحدرات جبل أبو غنيم والتلة الملاصقة له التي يُطلق عليها جبل أبو الصخور بحجة أن وجودها في يد الفلسطينيين يحول دون وصول المالكين الاسرائيليين إلى قطع الأرض التي يمتلكونها عند قمة الجبل من ناحية، ويخفض من قيمة المشروع السكني الذي سيقيمونه فوق أبو غنيم.

وفي حزيران ١٩٩١، أصدر وزير المالية الاسرائيلي، إسحق موداعي، أمرًا بمصادرة ١٨٥٠ دونمًا من أراضي المنطقة لـ «الأغراض العامة». وحدّد قرار المصادرة تلك الأغراض بأنها «بناء حي سكني يهودي في المنطقة».

وفي ٢٦ شباط ١٩٩٧، صادقت اللجنة الوزارية لشؤون القدس، بالإجماع، على خطة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم التي اتخذت اسم «بسغات شموئيل».

وتشتمل الخطة المؤلفة من ثلاث مراحل على بناء ما مجموعه ٦٥٠٠ وحدة سكنية على أرض مساحتها ١٩٩٢ دونمًا، بحيث تستوعب ٣٥ ألف مستوطن تقريبًا.

وتتمثل أهمية مستوطنة هار حوما (جبل أبو غنيم) اسرائيليًا بما نقلته جريدة «هآرتس» الاسرائيلية على لسان رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في عددها الصادر في ٢٦ شباط ١٩٩٧، بأنه يريد أن يوضح «بصورة قاطعة أننا سنبني في جميع أجزاء القدس، بما فيها هار حوما، واننا نرى في ذلك ضرورة حيوية (...) يحل أزمة السكن في العاصمة، وهو جزء لا يتجزأ من حقنا غير القابل للتصرف بوصفنا أصحاب السيادة في القدس». كما تتمثل هذه الأهمية بما كانت قد أوردته الصحيفة ذاتها (في عدد ٢٣ كانون الأول ١٩٩٦) في مقالة بعنوان «حاجز على الطريق إلى الجبل» حيث جاء ان إقامة المستوطنة تؤدي إلى «إغلاق الحلقة الخارجية من الأحياء اليهودية التي تمّ بناؤها في القدس منذ سنة ١٩٦٧، بحيّ إضافي بين الموقعين الاستيطانيين، قصر المندوب وغيلو، خشية أن تمتد بيت لحم إلى هذا الفراغ، وتدخل حدود الولاية القضائية للقدس».

الترحيل السري للفلسطينيين في القدس الشرقية: في ما يلي ملخص لتقرير مطول أعدته منظمتا «بتسليم» (مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) و«هموكيد» (مركز الدفاع عن حقوق الفرد) في اسرائيل. وقد نشرت المنظمتان التقرير والملخص بتاريخ ٧ نيسان ١٩٩٧، وعمّمتهما بواسطة شبكة الأنترنت، كما نشرتهما (التقرير وملخّصه) «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص١٢٧–١٣٢. وفي ما يلي حرفية الملخق كما ورد في المرجع الأخير:

«تطبّق منذ ١٨ شهرًا سياسة ترحيل سري لفلسطينيين مقيمين في القدس الشرقية. ويتمّ ذلك بوسائل متعددة تشمل قوانين وتنظيمات وأحكامًا قضائية وتكتيكات إدارية. وقد تسببت هذه السياسة بفقدان المئات، إن لم يكن الآلاف، من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية حقهم في الإقامة في المدينة. ونتيجة لذلك، طلب من كثيرين من الفلسطينيين ترك منازلهم وعائلاتهم. ونظرًا إلى عدم شفافية هذه السياسة، فإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين باتوا يعيشون في حيرة فيما يتصل بوضعهم ومستقبلهم في المدينة.

١ – تعني السياسة الجديدة لوزارة الداخلية أن كل فلسطيني مقيم في القدس الشرقية ولا يستطيع أن يبرهن عن أنه يسكن حاليًا في القدس وانه عاش فيها في الماضي على نحو متواصل، يفقد حقه في الإقامة في المدينة التي ولد فيها. وبالتالي، فإن جميع الفلسطينيين الذين عاشوا خارج القدس فترة من الزمن، سواء كان ذلك في بلد أجنبي أو في مكان آخر من الضفة الغربية، أو حتى في ضواحي القدس وعلى بعد أمتار من الحدود البلدية، عرضة لفقدان حقوقهم بصفتهم من المقيمين في القدس.

٢ – لم يجر مطلقًا تنبيه فلسطينيي القدس الشرقية إلى أنهم بتركهم المدينة إنما يعرضون للخطر، بأية صورة من الصور، وضعهم كمقيمين في المدينة أو حقهم في الإقامة فيها.

٣ – تقوم السياسة الجديدة على افتراض أن فلسطينيي القدس الشرقية هم مهاجرون، يعيشون في بيوتهم بموجب إذن إقامة دائمة تمنحه اسرائيل لهم. وبالتالي، فإن مكانتهم وحقوقهم رهن بالاعتبارات السياسية والأريحية الاسرائيلية. إن معاملة سكان القدس الشرقية (من الفلسطينيين) كمهاجرين هي «الخطيئة الأصلية» التي ارتكبتها اسرائيل. فهؤلاء، بخلاف المهاجرين الذين اختاروا من تلقاء أنفسهم العيش في اسرائيل ولهم بلد يرجعون إليه، ليس لديهم مساكن أو أوطان أخرى. بل إنهم لم يختاروا العيش في اسرائيل، وإنما اسرائيل هي التي احتلّت القدس الشرقية وضمّتها إليها.

٤ – إن هذه السياسة تميز بصورة صارخة بين المقيمين الفلسطينيين في القدس الشرقية وبين المواطنين الاسرائيليين. ذلك ان في وسع المواطنين الاسرائيليين ترك البلد والعيش في الخارج ما حلا لهم ذلك، مع الاحتفاظ بحقهم في العودة. والانتقال إلى العيش في المستوطنات في الأراضي المحتلة لا يمس هذه الحقوق. بل إنه، ونظرًا إلى الوضع الخاص للمستوطنات، يمكن حتى للأجانب الحاصلين على الإقامة الدائمة أن ينتقلوا إلى المستوطنات من دون أن

يمسّ ذلك حقوقهم. بيد أن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية يفقدون وضعية الإقامة الدائمة إن هم انتقلوا إلى الضفة الغربية.

٥ – يشكل الترحيل السرّي استمرارًا مباشرًا للسياسة العامة لاسرائيل في القدس الشرقية منذ ١٩٦٧، التي تهدف إلى إيجاد واقع ديمغرافي لا يمكن معه تحدي سيادة اسرائيل على القدس الشرقية. وقد اتخذت اسرائيل على مرّ الأعوام تدابير عدة لحمل فلسطينيي القدس الشرقية على مغادرة المدينة. وفعلًا، فإن التقييدات الكثيرة على البناء في القدس الشرقية ورفض الموافقة على جمع شمل العائلات، أرغمت الكثيرين من الفلسطينيين على الانتقال إلى خارج الحدود البلدية للمدينة. وهم لم يدركوا إلا الآن أنهم فقدوا بذلك نهائيًا حقهم في العودة إلى العيش في المدينة التي ولدوا ونشأوا فيها، والتي يعتبرونها موطنهم وبلدهم.

إن «هموكيد» و«بتسليم» تطالبان الحكومة الاسرائيلية بما يلي:

– منح المقيمين الفلسطينيين في القدس الشرقية وضعية لا يمكن إلغاؤها، كي يكون مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم في القدس مضمونين.
– إعادة كامل الحقوق المستحقة إلى جميع الذين أُلغيت وضعيتهم.

هذا عن حرفية الملخّص، أما في تفصيل التقرير، فقد وردت عبارات تجدر الإشارة إلى أهمها:

– «اعتبرت المحكمة العليا الاسرائيلية ان قانون الدخول إلى اسرائيل هو الذي يحدد وضعية سكان القدس الشرقية الفلسطينيين، وأن بطاقة الهوية التي تمنح لهم مشابهة لإذن الإقامة الدائمة الذي يُمنح وفقًا لذلك القانون...».
– «إن اسرائيل بتطبيقها قانون الدخول إلى اسرائيل على سكان القدس الشرقية، إنما تنظر إلى هؤلاء انهم مهاجرون، وذلك على الرغم من أن هذه العائلات تعيش في المنطقة منذ عشرات الأعوام، وان اسرائيل هي التي دخلت إلى المنطقة لا العكس...».
– «تستخدم وزارة الداخلية معايير غير مكتوبة واجراءات غير واضحة من أجل إلغاء أذونات الإقامة...».
– «يطلب من كل من يحتاج إلى خدمات وزارة الداخلية لأمر من الأمور، كاستبدال بطاقة الهوية أو تسجيل طفل... أن يأتي بأدلة موثقة على أنه يعيش في القدس. ويتعرض الذين يعجزون عن توفير هذه الوثائق لإبلاغهم ان مدة صلاحية أذونات إقامتهم قد انتهت. وعندئذ يتوجب عليهم إعادة بطاقات هويتهم ومغادرة اسرائيل في مهلة ١٥ يومًا...».
– «تشدّدت اسرائيل كثيرًا في القيود التي فرضتها على تشييد الفلسطينيين للمباني السكنية، الأمر الذي تسبّب بازدحام شديد نتيجة النقص الكبير في المساكن...».

وينتهي التقرير إلى:

«المقيمون في القدس الشرقية غير خاضعين للحكم العسكري كغيرهم من المقيمين بباقي أنحاء الأراضي المحتلة. هم وحدهم لا يحتاجون، كما يحتاج أبناء المناطق المحتلة، إلى أذونات خاصة لدخول اسرائيل والعمل فيها.

«وبما أن وزارة الداخلية لا تنشر المعايير التي تعتمدها لإلغاء وضعية الإقامة، فإن فلسطينيي القدس الشرقية باتوا غير متأكدين من وضعهم القانوني، وبالتالي، فإن كثيرين منهم استغنوا عن الاستفادة من خدمات وزارة الداخلية خشية أن تعيد هذه النظر في إقامتهم في القدس وتقرر انه لم يعد لهم حق في حمل بطاقة هوية اسرائيلية.

«وتنوي وزارة الداخلية أن تستبدل خلال الأشهر الأربعة المقبلة (وقد استبدلت بالفعل) جميع بطاقات الهوية العائدة لجميع المواطنين الاسرائيليين والمقيمين في اسرائيل. وسيضطر الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية إلى الذهاب إلى وزارة الداخلية، حيث يقرر الموظفون المختصون ما إذا كان يحق لهم الاحتفاظ ببطاقة هوية اسرائيلية، وبالتالي فإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية معرّضون لخسارة وضعية الإقامة. وسيكون لذلك عواقب وخيمة فيما يتصل بقدرة هؤلاء على التمتّع بحقوقهم المدنية وبالمنافع الاقتصادية والاجتماعية».

أرقام وأحداث حول الواقع القدسي الراهن

أرقام سكانية وجغرافية حول القدس الموحّدة والقدس الكبرى: في تقرير نشره «معهد القدس لأبحاث اسرائيل» (١٩٩٧) ذكر:

١ – ان عدد سكان القدس الموحّدة بلغ في نهاية ١٩٩٥ ما مجموعه ٥٨٣,٦ ألف نسمة، منهم ٣٤١,٧ ألف يهودي و١٧١ ألف عربي.
٢ – وان ٥٧٪ من سكان القدس، أي ٣٢١ ألف نسمة يعيشون في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ من المدينة.
٣ – وان نسبة اليهود في القدس الشرقية تبلغ ٤٨,٩٪ أي حوالي ١٥٦ ألف نسمة، فيما تبلغ نسبة السكان العرب ٥١,١٪ أي بحدود ١٦٤ ألفًا.
٤ – وان ١٢٥ ألف مستوطن يعيشون في الأحياء الاستيطانية اليهودية الواقعة في دائرة نفوذ بلدية القدس، وذلك وفق التقسيم التالي:
– ٤١ ألف نسمة في مستوطنات النبي يعقوب وبسغات زئيف.
– ٣٩ ألف نسمة في مستوطنة إيلون، ونحو ٣٠ ألفًا في مستوطنة جيلو، و١٥ ألفًا في مستوطنة تلبيوت.
٥ – وان القدس تعتبر المدينة الثالثة الأكثر فقرًا في الدولة العبرية، إذ إن ٣٣,٩٪ من الأطفال في القدس يعيشون تحت خط الفقر مقابل المتوسط القطري الذي يصل إلى ٢٢,٨٪.
٦ – وان القدس تعتبر المدينة الأكثر شبابًا بالنسبة إلى العرب واليهود.
٧ – وأن نسبة تزايد عدد اليهود في القدس جراء التكاثر الطبيعي أصبحت منذ ١٩٩٠ أقل من المعدل العام في اسرائيل. إذ كانت نسبة ازدياد عدد اليهود في القدس عام ١٩٩٤ تقارب ١,٤٪ فيما وصلت نسبة الزيادة في عدد السكان اليهود في مناطق أخرى ٢,٤٪. أما نسبة تزايد عدد السكان العرب الطبيعية فتبلغ ٣,٨٪.
٨ – وانه من المتوقع أن يصل عدد سكان القدس (الغربية والشرقية) بحدودها المعروفة سابقًا إلى ٨١٧,٥ ألف نسمة في حلول العام ٢٠١٠.
٩ – وان نسبة اليهود الأصوليين زادت، خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٨٦–١٩٩٥) في القدس بنسبة ٤٥٪، إذ ارتفع عددهم من ٩٠ ألفًا في ١٩٨٥ إلى ١٣٠ ألفًا في ١٩٩٥، وكانوا يشكلون نسبة ٢٧٪ من مجموع السكان اليهود في القدس، فأصبحوا ٣١٪. ومن المتوقع أن يرتفع عددهم سنة ٢٠٠٠ ليصبح ١٥٠ ألفًا، وسنة ٢٠١٠ سيصبح ٢١٥ ألفًا، أي ٣٨٪ من مجموع السكان اليهود في المدينة، وهذا يعني سعيهم الكبير لفرض أفكارهم وتقاليدهم على المدينة وتسريع عملية التهويد الجارية.

أما القدس الكبرى، التي تقارب مساحتها ربع مساحة الضفة الغربية فيشير التقرير إياه إلى أنه:

١ – يعيش فيها ١,١٢٥ مليون نسمة، ٤٦٪ منهم يهود و٥٤٪ من الفلسطينيين.
٢ – تعيش في حدود القدس الغربية غالبية يهودية واضحة تصل إلى ٩٠٪.
٣ – تعيش في مناطق الضفة الغربية الواقعة في إطار القدس الكبرى غالبية عربية نسبتها ٨٥٪.
٤ – سيصل عدد سكان القدس الكبرى عام ٢٠١٠ إلى ١,٨ مليون نسمة، منهم ٨٧٠ ألف يهودي أي ما نسبته ٤٨٪ و٩٣٠ ألف عربي (٥٢٪).
٥ – وعند النظر إلى المخطط الاسرائيلي لإقامة القدس الكبرى يتبين ان المخطط يرسم المدينة على امتداد رام الله شمالًا، وغوش عتصيون جنوبًا، ومعاليه أدوميم شرقًا وبيت شيمش غربًا، إذ ازدادت الملكية اليهودية للأراضي في هذه المناطق بفعل إجراءات الاحتلال التي مست الأرض الفلسطينية، وهي:
– الأراضي التي أعلن عنها أراضي دولة منذ ١٩٦٧ تقدر مساحتها بـ ٦٠ ألف دونم.
– الأراضي التي أعلن عنها كمناطق عسكرية تقدر بأكثر من ٤٠٠ ألف دونم.
– الأراضي التي يسري عليها أوامر منع البناء خصوصًا حول الكتل الاستيطانية وتقدر بأكثر من ١٠٠ ألف دونم.
٦ – ونتيجة لامتداد هذه الأراضي، بالسيطرة أو بالملكية من قبل اليهود والسلطات الاسرائيلية، يتجلى واقع سياسة تهويد المدينة بصورة ثابتة



جندي اسرائيلي عند قبة المسجد الأقصى في القدس (٢ شباط ١٩٩٥).

ومنهجية (راجع أعلاه «استيطان القدس وتهويدها» في هذا الباب).

كرونولوجيا أحداث قدسية راهنة: ١٩٩٤: إن أهم ما شهده هذا العام هو عندما قررت وزارة الداخلية الاسرائيلية، استنادًا إلى قرار المحكمة العليا، مطالبة الفلسطينيين المقيمين خارج مدينة القدس ببراهين على أن القدس «مركز الحياة» بالنسبة إليهم. وبدأ الاسرائيليون، تبعًا لذلك، بإلغاء «بطاقات الهوية الزرقاء» للفلسطينيين من مواليد القدس إذا لم يستطيعوا البرهنة على أن المدينة «مركز حياتهم». كذلك إذا غابوا عن المدينة مدة سبع سنوات (في أواسط ١٩٩٧، اضطرّ مسؤولون اسرائيليون، وبأمر قضائي، إلى الكشف عن سحب ١٥٠٠ بطاقة هوية منذ ١٩٩٦).

١٩٩٥: في الأسبوع الأول من أيار، عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعًا استثنائيًا على مستوى وزراء الخارجية وبحث في مصادرة اسرائيل ٥٤٠ دونمًا من أراضي القدس الشرقية لبناء حي يهودي فيها.

في ٢١ آب، قتل ٥ أشخاص وجرح نحو مئة آخرين في عملية انتحارية في القدس الشرقية قتلت منفّذتها التي فجّرت «عبوة قوية جدًا» في باص، ونُسبت العملية إلى «كتائب عز الدين القسّام»، الجناح العسكري لـ«حركة المقاومة الإسلامية» (حماس). وعلى أثرها أمر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بتعليق المفاوضات مع الفلسطينيين في أيلات، وأدان رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، العملية.

في ٤ أيلول، أعطى رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحق رابين إشارة الانطلاق لمهرجان «القدس – ٣٠٠٠»، وهي ذكرى إعلان الملك داود مدينة القدس عاصمة لمملكته، في ظل مقاطعة الفلسطينيين لهذا المهرجان. وبدأت الاحتفالات في الحديقة الأثرية حيث توجد بقايا مدينة داود القديمة التي تقع في حي سلوان العربي في القدس الشرقية. وقد رفض السفير الأميركي والدبلوماسيون الأوروبيون المشاركة في افتتاح الاحتفالات التي خطط لها أن تدوم ١٥ شهرًا مستغرقة العام ١٩٩٦، وهي الفترة التي كان ينبغي خلالها مناقشة مصير القدس حسب اتفاق أوسلو (١٩٩٣).

في ٢٤ تشرين الأول، أصدر الكونغرس الأميركي قرارًا (بغالبية كبيرة) بنقل السفارة الأميركية إلى القدس في موعد أقصاه ٣١ أيار ١٩٩٩. واعتبر هذا القرار تنفيذًا لسياسة اتبعتها الإدارة الأميركية، إذ كانت الإدارة الأميركية قد وقعت، في ١٨ كانون الثاني ١٩٨٩ (أواخر عهد الرئيس رونالد ريغان) على اتفاقية مع السلطات الاسرائيلية حول الأرض التي تزمع الحكومة الأميركية البناء عليها سفارتها في القدس.

١٩٩٦: أبرزت تطورات القدس، خاصة في الشهور الأخيرة من هذا العام (١٩٩٦)، وبعد قيام اسرائيل بحفر «النفق السياحي» تحت المسجد الأقصى، وتصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين

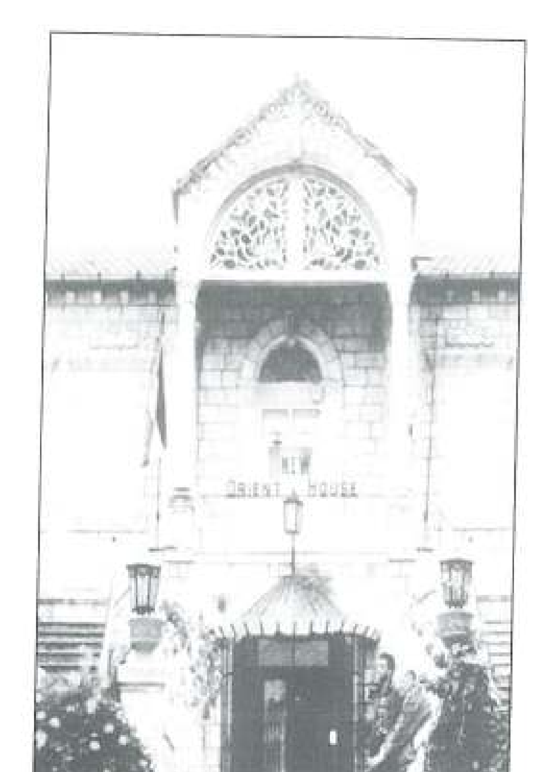
نتانياهو، التي تلت حل قضية إعادة الانتشار في الخليل، حول القدس، نوايا اسرائيل في طمس الحقوق العربية تحت ذرائع توراتية، وفي تغيير المعالم والطابع العمراني للمدينة، والعمل على إضفاء الشرعية على المستوطنات من خلال فرض واقع جديد بزيادة الوجود اليهودي وتوسيع حدود القدس للإخلال بالتركيبة السكانية الكثيفة.

١٩٩٧: بدأ هذا العام القدسي على وقع تصريح لرئيس الوزراء الاسرائيلي نتانياهو يوجز فيه موقفه من قضية القدس الذي يتضمنه كتابه «مكان بين الأمم»، فيقول: «إن القدس الشرقية التي تضمّ جبل الهيكل والحائط الغربي ومدينة داود، كانت عاصمة اسرائيل على امتداد إثني عشر قرنًا. وهي تُعتبر بمثابة القلب والروح والدافع الأساسي لتطلعات اليهود وطموحاتهم في العودة لتجديد بناء أرض اسرائيل. لهذه الأسباب وسواها لا يمكن لاسرائيل أن تفاوض على أي جزء من القدس، تمامًا كما يمتنع الأميركي عن المفاوضة أو المساومة على واشنطن، أو الانكليزي على لندن، أو الفرنسي على باريس، إن اسرائيل مستعدة لمنح العرب حقوقًا كاملة ومتساوية في القدس، لكنها لن تعطيهم أي حق على القدس».

والإطار العملي الاستيطاني والتهويدي للقدس بدأ ينصب (في ١٩٩٧)، زخمًا من قبل السلطات الاسرائيلية واحتجاجًا من قبل الفلسطينيين، مع البدء في تنفيذ مشروع «هار حوما» (يطلق عليه الفلسطينيون والعرب إسم مشروع جبل أبو غنيم).

وجرى اعتبار يوم ٢٦ شباط ١٩٩٧، إعلاميًا وسياسيًا، يوم بدء «معركة القدس»، حين أعطت حكومة نتانياهو الضوء الأخضر لبناء حي استيطاني يهودي في مدينة القدس. فأعلن وزير اسرائيلي في الوقت نفسه: «الصراع على القدس بدأ»، كما أعلنت الحكومة الاسرائيلية إقرار «خطة الاستيطان في القدس».

١٩٩٩ (الرسالة الأوروبية): عرف هذا العام عودة إلى طرح مشروع تدويل القدس الوارد في قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة برقم ١٨١ سنة ١٩٤٧. وكان الدافع إلى عودة التداول بهذا المشروع دافعًا قويًا جدًا، إذ جاء من قبل الاتحاد الأوروبي



بيت الشرق

الذي أكّد، في ١١ آذار ١٩٩٩، رفضه الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية، مشددًا على أن المدينة المقدسة «كيان خاص».

وقد جاء هذا التصريح الأوروبي عقب رسائل بعثت بها إسرائيل إلى السفراء الأجانب المعتمدين لديها طالبتهم فيها بالامتناع عن إجراء لقاءات في «بيت الشرق» المقر غير الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية ومقر المسؤول الفلسطيني المكلف ملف القدس فيصل الحسيني. واعتبرت الحكومة الاسرائيلية، في رسائلها هذه، ان زيارات الدبلوماسيين الأجانب لـ«بيت الشرق» تشكل «تدخلًا في الانتخابات الاسرائيلية وتناقض اتفاقات أوسلو وواي ريفر».

وردّ السفير الألماني لدى اسرائيل تيودور ولاو، باسم الاتحاد الأوروبي (لأن ألمانيا كانت ترأس

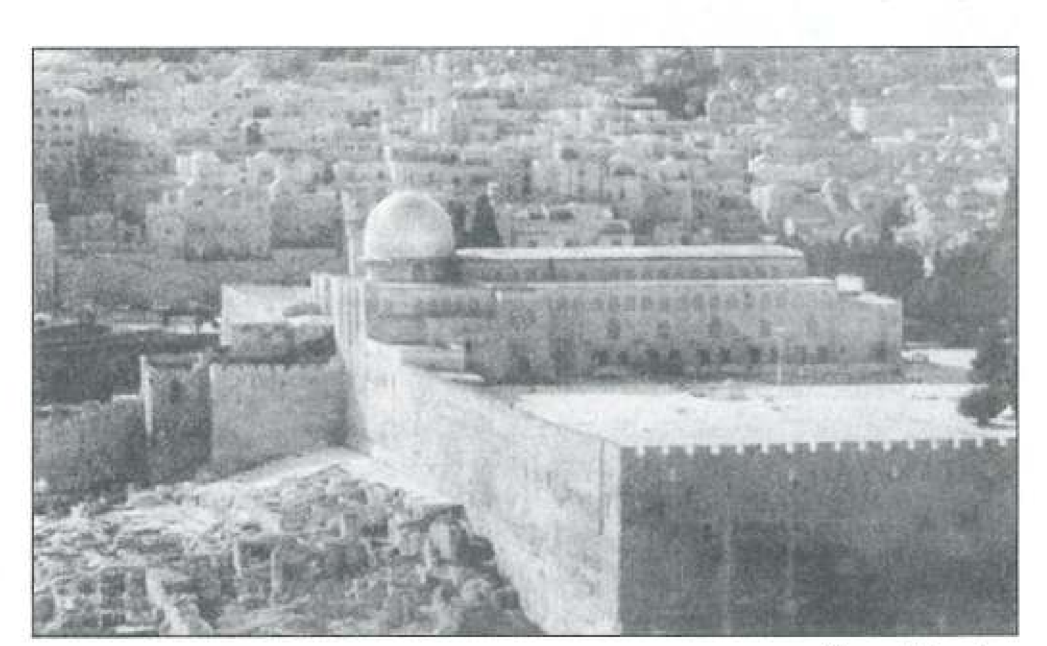
الاتحاد في حينه)، على هذا الطلب في رسالة جاء فيها: «نحن نؤكد مجددًا موقفنا المعروف في ما يتعلق بالمكانة الخاصة للقدس ككيان خاص Corpus Separatum، وهذا الموقف يتماثل مع القانون الدولي».

واعتبر المسؤولون الاسرائيليون الرسالة الأوروبية «خطيرة جدًا» لأنها لم تميّز بين الجزء الغربي الذي احتلته اسرائيل في ١٩٤٨ والجزء الشرقي منها الذي احتلته في حرب ١٩٦٧. وأشارت مصادر وهيئات قانونية اسرائيلية إلى أن «إعلان البندقية» الصادر في ١٩٨٠ والذي أعقب قرار الكنيست الرسمي بضم القدس لم يتطرق إلى الوضع الدولي للمدينة بل اكتفى بتأكيد «رفضه أي خطوة تهدف إلى تغيير مكانة القدس». وهاجم رئيس الوزراء نتانياهو، ووزير خارجيته شارون، الرسالة الأوروبية مشددين على «أبدية» وحدة القدس عاصمة لاسرائيل.

أما فيصل الحسيني فأشار، في سياق الترحيب الفلسطيني والعربي بالرسالة الأوروبية، إلى أن القدس بشقّيها، الشرقي والغربي، على طاولة المفاوضات معتبرًا ان اتفاق أوسلو نصّ على التفاوض على القدس وليس فقط الجزء الشرقي منها.

والجدير ذكره انه كان من المفترض أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي بين اسرائيل والفلسطينيين، والتي تشمل القدس، قبل نحو سنة من تاريخ الرسالة الأوروبية (آذار ١٩٩٩).

في ٢١ نيسان، أجرى مسؤول ملف القدس فيصل الحسيني، في «بيت الشرق»، لقاء مع عدد من القناصل الأجانب المعتمدين في الجزء الشرقي من المدينة المحتلة ضمّ وفدًا من القضاة الأوروبيين حضروا للاستماع إلى وقائع جلسة المحكمة الاسرائيلية العليا بشأن سياسة سحب بطاقات هويات المقدسيين العرب في المدينة. وبعد يومين على هذا اللقاء عقد رئيس الوزراء الاسرائيلي، نتانياهو، اجتماعًا وزاريًا طارئًا قرّر إغلاق «مكاتب» تعمل في «بيت الشرق».



صورة حديثة للمسجد الأقصى.

مدن ومعالم

(مرجعا هذا الباب الرئيسيان: «الموسوعة الفلسطينية» بأجزائها الأربعة الصادرة في دمشق، ط١، ١٩٨٤، و«موسوعة السياسة» الصادرة في بيروت. ومؤلف هذه الموسوعة – الموسوعة التاريخية الجغرافية – محرّر مشارك في الأولى، ومحرّر رئيسي في الثانية. أما المراجع الأخرى فقد جرى ذكرها في موضعها. إضافة إلى أن كل حدث أو معلومة أو إحصاء تجاوز تاريخه سنة ١٩٨٠ مرجعه الأرشيف الشخصي للمؤلف المكوّن أساسًا من الدراسات المنشورة في الدوريات والصحف).

* **الآثار:** بدأت الاستكشافات الأثرية في فلسطين مبكرة بالنسبة إلى غيرها من بلدان الشرق العربي، وذلك لدوافع رئيسية ثلاثة: اعتبار فلسطين الأرض المقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية)، وموقعها كنقطة وصل هامة بين القارات الثلاث، والحروب الصليبية التي جرت على أرضها ونمّت حب الاستكشاف لدى الكثيرين من الغربيين.

وبقي الأمر مقصورًا على العلماء الأجانب، ولم يتسنّ للعرب الفلسطينيين، كما هي الحال في سائر البلاد العربية، الإسهام في البحوث الأثرية في فلسطين بسبب الجهل والتخلف وعدم وجود الاختصاصيين في هذا الميدان، إضافة إلى عدم رغبة الباحثين الأجانب في إشراك الفلسطينيين واطلاعهم على ما يقومون به من أبحاث.

وكان في طليعة هؤلاء الباحثين والرحّالة الدومينيكي السويسري فلكس شميت فابري F.S. Fabri الذي قام بعدة رحلات في فترة ١٤٨٠–١٤٨٣، وتلاه في ١٥٧٥ العالم الهولندي لينهارد راوخ وولف L. Rauch Wolff، ثم توالى العلماء من ألمانيا والنمسا وهولندا وايطاليا وسويسرا والولايات المتحدة وبريطانيا. وقد تنوعت وتوزعت اهتمامات المكتشفين والروّاد الأوائل من مختلف الجنسيات. فمنهم من كان عالمًا بالتاريخ يصبو إلى معرفة الخلفية التاريخية التي سبقت نشوء الديانات السماوية، ومنهم من كان يحاول ربط التاريخ الأوروبي بنظيره التاريخ الشرقي بهدف المقارنة، ومنهم من كان يسعى إلى معرفة الآثار الفلسطينية والمكوّنات الحضارية للثقافات التي نمت وعاشت في فلسطين، وفريق رابع كان هدفه دينيًا محضًا وهو إثبات ان ما ورد في التوراة من حوادث وأسماء أماكن وأشخاص كان صحيحًا. أما الفريق الخامس، وهو الذي استغل الجهود السابقة وجاء متأخرًا، وهو أخطرها على الإطلاق، فقوامه العلماء الصهيونيون أو الذين يدورون في فلكهم، وكان هدف هؤلاء خدمة الأفكار السياسية الصهيونية بتقديم وثائق علمية مستخلصة من التنقيبات الأثرية – على حد تعبيرهم – لإثبات أن فلسطين أرض الميعاد «التي وعد بها الرب الشعب اليهودي للعيش فيها بسلام».

وساهمت كثير من المدارس والمعاهد والجمعيات في دراسة آثار وحضارة وجغرافية فلسطين، وأخذ العلماء في كل دولة يتبارون في ذلك:

– بالنسبة إلى فرنسا، قام الروّاد الفرنسيون بعدة رحلات استكشافية في فلسطين في القرن الثامن عشر، ومن أهمهم فيليسيان دو سولسي F. de Saulcy، وماركيز دو فوغوي M. de Vogué، ودوق لين Lynes، وف. غيران V. Guérin. وأسّس الفرنسيون المدرسة التوراتية في القدس (١٨٩٢). وافتتحت في ١٩٢٠ المدرسة الأثرية الفرنسية في القدس، كما صدرت عدة مجلات ودراسات وكتب فرنسية، أهم كتّابها الآباء: لاغرانج Lagrange، وفنسان Vincent، وسافنياك Savignac، وآبيل Abel، وباروا Barrois، وأهم موضوعاتها تاريخية وجغرافية وأثرية ودينية وتواريخ صدورها واقعة في الثلث الأول من هذا القرن (القرن العشرون). وقامت المدرسة الأثرية الفرنسية بعدة تنقيبات أثرية في القدس، أجرتها في عين ديوك وبيت جبرين وعمواس («عمواس» الاسم الذي أطلقه الفرنسي الأب بيار على الجمعية الانسانية التي أسّسها، راجع «الأب بيار» في باب زعماء، رجال دولة وسياسة، في «فرنسا»، ج١٣). هذا إلى جانب عدة رحلات استكشافية في فلسطين، خاصة في النقب وشبه جزيرة سيناء. وإلى جانب هذه المدرسة الفرنسية في القدس ساهمت معاهد دينية فرنسية أخرى في أعمال الكشف والتنقيب في فلسطين، واقتنت كثيرًا من الآثار الفلسطينية، مثل الآباء الأغوستينيين والآباء البيض.

– بالنسبة إلى ألمانيا، وبعد رحلات استكشافية ودراسات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أسّس الالمان عدة معاهد وروابط علمية لدراسة فلسطين، منها «الجمعية الألمانية لدراسة فلسطين» (تأسست في لايبزغ في ١٨٧٧) وأصدرت مجلة وعدة مطبوعات؛ و«الجمعية الألمانية الشرقية» (تأسست في ١٨٩٨) التي أصدرت حوليات وقامت بتنقيبات في تل الدوير وأريحا؛ و«المعهد الألماني البروتستانتي» (١٩٠٠)؛ و«معهد غوستاف – دالمان للأبحاث الفلسطينية»؛ و«جمعية الإنقاذ الألمانية» التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى، وتركّزت أعمالها على دراسة وإنقاذ الآثار الفلسطينية؛ و«اللجنة الألمانية – التركية لحماية الآثار الفلسطينية»، وتأسست أيضًا أثناء الحرب العالمية الأولى.

جانب من قطعة فسيفساء عثر عليها عام ١٩٩٧ في كنيسة بيزنطية في جبلة.

– بالنسبة إلى النمسا، فقد شارك النمساويون في التنقيبات الأثرية في تعنّك وبلاطة وأريحا برعاية الأكاديمية الامبراطورية في فيينا ووزارة المعارف النمساوية. وصدرت في النمسا عدة مجلات ودراسات عن الآثار الفلسطينية باللغة الألمانية.

– بالنسبة إلى الدانمارك، فقد رعى المتحف الملكي في كوبنهاغن ثلاث حملات استكشافية قامت بها البعثة الدانماركية في ١٩٢٦ و١٩٢٩ و١٩٣٢، في موقع خربة سيلون الواقعة على بعد ٤٠ كلم شمالي القدس.

– بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، فهناك المدرسة الأميركية للأبحاث الشرقية في القدس (تأسست ١٩٠٠) التي قامت بعدة تنقيبات أثرية في عدد من المواقع الفلسطينية وفي سيناء وفي شرقي الأردن (وصولًا حتى ١٩٣٤)، والمعهد الشرقي التابع لجامعة شيكاغو، ومتحف جامعة بنسلفانيا، ومدرسة بترسبورغ اللاهوتية التي قام مديرها، الدكتور م.ج. كيل M.G. Kyle برحلة استكشافية إلى جنوبي البحر الميت (١٩٢٤)، وكلية هيرفورد، وجامعة هارفرد، والمدرسة اللاهوتية في شيكاغو، والمدرسة الأميركية لأبحاث ما قبل التاريخ. وجميع هذه المدارس قامت، أو اشتركت بتنقيبات ودراسات في مواقع عدة في فلسطين. وكانت قد أنشئت، منذ ١٨٧٠، «الجمعية الأميركية لاستكشاف فلسطين: The American Exploration Society على نمط صندوق استكشاف فلسطين البريطاني. وقد حاولت القيام بمسح طوبوغرافي للمنطقة الشرقية لنهر الأردن إتمامًا للمسح الذي قام به الانكليز في فلسطين. وكان هدف هذه الجمعية الدفاع عن التوراة، إذ بدأت مخاطبة القرّاء بالكلمات التالية: «سوف تروق أعمال جمعيتنا لعواطف المسيحيين واليهود، وسوف تكون مهمتها إيضاح التوراة والدفاع عنها، لأن النقد الحديث يهاجمها. وتشعر الجمعية بأنها قد تعهدت بخدمة مقدسة من أجل العلم والدين».

– بالنسبة إلى بريطانيا فقد تأسس في لندن في ١٨٦٥ «صندوق استكشاف فلسطين» Palestine Exploration Fund. وبتأسيسه بدأت أعمال التنقيب والدراسة المنهجية لفلسطين وكان برئاسة رئيس أساقفة يورك. وقد حددت أهدافها بأنها أهداف

علمية دينية فحسب، لكن الغاية الاستعمارية كانت من بين غاياتها، إن لم تكن على رأسها. فقد كان من العاملين في المسح الجغرافي والتنقيب الأثري لصالح هذا الصندوق عدد من رجال المخابرات البريطانية الذين سيكون لهم في ما بعد شأن في الاستعمار البريطاني لفلسطين، والتمهيد للاحتلال الصهيوني. ومن هؤلاء كوندور، لورنس وكتشنر. وقد قام الصندوق بتمويل التنقيبات الأثرية في مناطق كثيرة في فلسطين وشرقي الأردن ولا سيّما في النقب ووادي عربة. وإضافة إلى هذه المؤسسة (الصندوق)، تأسست في القدس (١٩١٩–١٩٢٠) المدرسة الأثرية البريطانية التي نقبت في عسقلان وتل الخريجة وتل عمر وتل قيس وجرش والطنطورة وكهوف ما قبل التاريخ، والمدرسة البريطانية للآثار في مصر التي نقبت في جنوبي فلسطين خاصة في تل جمة وتل الفارعة وتل العجول ووادي غزة.

إلى جانب هذه المدارس والهيئات الأجنبية كانت في فلسطين دائرة للآثار الفلسطينية تأسست في ١٩٢٠ مع بدء خضوع فلسطين للانتداب البريطاني تنفيذًا لوعد بلفور. وقد عمل هذا الانتداب على استرضاء اليهود بتأكيد «الوعد الإلهي» بدعم تاريخي يؤكد صحة الوعد، أي حق الصهيونيين في فلسطين. وقد بادر أول مدير لهذه الدائرة، جون غارستانغ J. Garstang، فور تعيينه إلى تشجيع المؤسسات الدينية والكنسية والجمعيات الأثرية، وحثها على الاستمرار في عملها وفي النهج التقليدي. كما أنشأ مجلسًا استشاريًا أعضاؤه من الأوروبيين، ومن بينهم الصهيوني جوزف كلاوسنر J. Klausner، والصهيوني الأميركي نلسون كلوك N. Glueck، ولم يضم إلى ذلك المجلس أي عضو عربي. وتأسس في القدس متحف للآثار ضمّ الآثار المكتشفة في فلسطين، وأصدر مجلة خاصة منذ ١٩٢٤. وقامت بعض المعاهد الدينية التابعة للرهبانيات المسيحية بحفريات أثرية، ومن هذه المعاهد المعهد البابوي التوراتي الذي افتتح في ١٩٢٧، وأجرى حفريات في تليلات الغسول وفي بعض مواقع ما قبل التاريخ.

حين تأسست دائرة الآثار الفلسطينية (١٩٢٠)، تمكّن بعض الفلسطينيين مع الزمن، وهم قلة، من الالتحاق بتلك الدائرة موظفين عاديين، لكنهم تمكنوا من الولوج في العمل الأثري، وبرز منهم ديميتري برامكي ويوسف سعد وسالم الحسيني.

وفي مطلع الخمسينات، أقبل الشباب الفلسطيني، ولا سيّما أولئك المقيمون في الضفة الغربية أو في شرقي الأردن، على دراسة الآثار والعمل في دائرة الآثار الأردنية أو في الجامعة الأردنية. ويوجد اليوم عدد من الأثريين الفلسطينيين موزعين في البلاد العربية والأجنبية، أبرزهم: عوني الدجاني، معاوية ابراهيم، محمد خير ياسين، نبيل الخيري، عاصم البرغوثي، محمود العابدي، عدنان الحديدي، غازي بيشه، محمد المرقطن، حفظي حداد، محمد الجمّرة، نبيل القاضي، محمد الغوج، ابراهيم دقاق، عصام عواد، شوقي شعث، محمد قدور، ابراهيم قواسمة، عادل عياش، ابراهيم أبو غوش وأحمد البحيصي.

وهناك قسم أو برنامج للآثار في جامعة بير زيت يقوم بدراسات ميدانية في حقل الآثار الفلسطينية، ويوجد متحف للآثار الإسلامية في المسجد الأقصى.

واهتمّت دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية ببحث التراث الأثري الفلسطيني، والاشتراك في المؤتمرات الأثرية العلمية العربية والدولية، وأنشأت هذه الدائرة مركزًا للآثار الفلسطينية والتراث الفلسطيني في دمشق. وقد أضفى القادة الفلسطينيون مزيدًا من الاهتمام بالآثار الفلسطينية في مختلف برامجهم التربوية والتعليمية في أعقاب قيام السلطة الوطنية في غزة وأريحا بعد محادثات أوسلو ١٩٩٣.

كانت مسألة التنقيب عن الآثار في فلسطين في حقيقتها ذات غايات سياسية بالنسبة إلى بريطانيا خاصة. ثم جاء الصهيونيون وجعلوا من علم الآثار علمًا سياسيًا عرقيًا، فأعدّوا لذلك جيشًا من الباحثين؛ كان من أنشطهم، في الآونة الأخيرة، ييغال يادين الذي نقّب في مسعدة وحازور، وبنيامين مازار، ورافي يونان وغيرهم، موزّعين بين الجامعة العبرية في القدس وجامعة بار إيلان في تل أبيب ودائرة الآثار والمتاحف.

وفي مجال الرد العلمي الأثري على «العلمية الأثرية التوراتية» برزت عالمة الآثار البريطانية كاثلين كينون Kathleen Kenyon التي نقّبت في أريحا،

وكان لها نشاط بارز ومتميز بدقة العمل التنقيبي، وكانت تحذر باستمرار من مغبة خطأ الربط بين نتائج التنقيبات الأثرية والحوادث التوراتية. وكان لتحذيرها أثر بالغ في تلامذتها الذين لا يزالون يعملون في هذا المجال، ومن أبرز هؤلاء هنريكوس فرانكلين الذي خالف بجرأة أسلوب البحث التوراتي الصهيوني، وبنى، كما بنت كاثلين، تفسيراته على الشواهد والوثائق الأثرية المكتشفة. ومن مظاهر الاحتجاج على الصهيونيين التي أبدتها كاثلين توقفها عن التنقيب الأثري في فلسطين بعد حرب ١٩٦٧.

وفي آخر ما نشر من دراسات جادة وقيّمة عن الآثار في فلسطين ما نشرته «الحياة» (العدد ١٣١٤٩، تاريخ ٨ آذار ١٩٩٩، ص١٦) من باريس ونقلًا عن مجلة «ملفات الأركيولوجيا» الفرنسية في عددها الصادر في شباط ١٩٩٩. وجاء إن ملفًا خاصًا كُرّس للآثار الفلسطينية وذلك بالتعاون مع منظمة الأونيسكو وبمشاركة عدد كبير من علماء الآثار الفلسطينيين والفرنسيين والهولنديين والايطاليين والبلجيكيين الذين يعملون في المواقع الأثرية المختلفة.

ونظم الملف، متناولًا القدس وغزة والخليل وبيت لحم وأريحا ووادي الأردن ورام الله ونابلس وجنين... وخُصِّص جزء منه للدراسات عن الفلسطينيين القدامى، وعن النقوش واللغات في فلسطين، والخزف القديم والعملات الفلسطينية والهلينية والرومانية. كما قُدِّم عرض عن استكشاف فلسطين في تاريخ الشرق الأدنى ونص عن «دائرة الآثار الفلسطينية».

لقد أُعيد إحياء دائرة الآثار في فلسطين سنة ١٩٩٤ (أي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية) وذلك بعد مرور ٢٧ عامًا على إلغائها (أي منذ حرب ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للضفة الغربية) وسمّي حمدان طه مديرًا لها. وحصلت الدائرة التي اتخذت مركزًا لها في رام الله على مساعدات مالية وتقنية من هولندا وايطاليا وبدأت تنظم عمل الاستكشاف وطريقة البحث ودراسة تاريخ فلسطين القديم، وهو عمل كانت تقوم به فرق من علماء الآثار الاسرائيليين والأجانب. وباشرت الدائرة، في ١٩٩٦، وبالتعاون مع جامعة ايطاليا والمعهد الفرنسيسكاني في القدس، وهيئات هولندية متخصصة بأعمال الدرس والتنقيب في مواقع عدة (قصر هشام في أريحا، المدخل الجنوبي من جنين...). ومن المشاريع الكبرى التي ترعاها الدائرة «مشروع بيت لحم ٢٠٠٠» وغايته ترميم الأنصاب التاريخية والأثرية في مدينة بيت لحم في إطار المشروع الوطني الذي يهدف إلى الاحتفال بمرور ألفي سنة على ولادة السيد المسيح. وهناك عمل نشط في تأسيس المتاحف. كما تَم ترميم مبان تاريخية في طولكرم وسبسطية ورام الله وأرطاس والخليل.

طلاب من جامعة النجاح ينقبون في المدينة الكنعانية المكتشفة (آب ١٩٩٨).

وفي آب ١٩٩٨ عرضت دائرة الآثار التابعة لجامعة النجاح في مدينة نابلس مكتشفات أثرية قالت انها الأولى التي يقوم بها فلسطينيون، وهي لمدينة كنعانية تعود إلى الألف الثالث ق.م. والموقع قائم على سفح تل صوفر في الجهة الغربية من المدينة. وهو الاكتشاف الأول الذي يجري بأيد فلسطينية، نفّذه طاقم من أساتذة وطلابِ جامعة النجاح بتصريح من الدائرة الفلسطينية. والمعروف أن الإشراف على المواقع الأثرية في المناطق المصنفة «أ» ذات السيطرة الفلسطينية الكاملة و«ب» المشتركة مع اسرائيل انتقل إلى السيادة الفلسطينية بموجب اتفاق توسيع الحكم الذاتي عام ١٩٩٥. لكن المناطق المصنّفة «ج» والتي تشكل ٧٦٪ من مساحة الضفة الغربية ونحو ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة لا زالت خارج سيطرة الفلسطينيين، الأمر الذي يجعل الإشراف على المواقع الأثرية فيها خاضعًا لسيطرة إسرائيل أيضًا.

* **أبو شوشة**: إسم عدد من قرى فلسطين العربية، منها:

– أبو شوشة في قضاء الرملة على بعد نحو ٨ كلم جنوب شرقي مدينة الرملة، وتحيط بها آثار كثيرة. بلغ عدد سكانها ٩٥٠ نسمة في ١٩٤٨، طردهم الصهيونيون في هذا العام، وأنشأوا مكانها في ١٩٥٢ مستعمرة بتاحيا، وفي ١٩٥٥، مستعمرة بيت عزيل. عاشت القرية، في فجر يوم ١٤ أيار ١٩٤٨، مذبحة رهيبة ظلت مجهولة لم يكشف النقاب عنها حتى صدور الكتاب رقم ١٨ في سلسلة «القرى الفلسطينية المدمرة» عن قرية أبو شوشة قضاء الرملة، عن مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني في جامعة بيرزيت العام ١٩٩٥. وكشف الكتاب أن المجزرة التي ارتكبها الصهيونيون ذهبت بأرواح حوالى ٥٠ شخصًا من النساء والرجال والشيوخ والأطفال، بعضهم قُتل بالرصاص، وآخرون فلقت هاماتهم بالبلطات في أزقة القرية أو داخل البيوت.

– أبو شوشة في قضاء طبرية، تبعد قليلًا عن ساحل بحيرة طبرية الغربي. بلغ عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ١٢٤٠ نسمة، وقد أخرجهم الصهيونيون من ديارهم في ١٩٤٨، وأقاموا مستعمرة جينوسار.

– أبو شوشة في قضاء حيفا، على بعد ٢٥ كلم جنوب شرقي حيفا، وتشتهر بكثرة ينابيعها، وتتناثر مساكنها على امتداد سفح جبل الكرمل. في العام ١٩٤٥ كان عدد سكانها ٧٢٠ نسمة، شرّدهم الصهيونيون في ١٩٤٨، ولم يكونوا يملكون شيئًا من أراضيها، ودمّروا القرية تدميرًا كاملًا، وأصبحت أراضيها تابعة لمستعمرة مشمر هاعِيمق التي كانت قائمة بالقرب منها منذ ١٩٢٦.

* **أبو غوش**: قرية على بعد ١٣ كلم غربي القدس، بلغ عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ٨٦٠ نسمة. ويظن أنها بُنيت في موقع يعاريم الكنعانية. وقد تكون هي المدينة التي ورد ذكرها في رسائل تل العمارنة باسم «بيتوبيلو»، أي بيت بعل. وفي العهد الروماني أقام القائد تيتوس عند عين ماء في القرية قلعة منيعة. وعرفت أبو غوش في العهود العربية الإسلامية باسم «قرية العنب». وفي القرنين الثامن والتاسع حوّلت القلعة الرومانية إلى نزل للتجّار والمسافرين. وبنى الصليبيون في القرية كنيسة (١١٤١)، وما زالت بعض بقاياها ظاهرة. وفي مطلع العهد العثماني نزلت قرية العنب عائلة شركسية مصرية، هي عائلة أبو غوش فغلب إسمها على إسم القرية. وجرت فيها تنقيبات أثرية دلّت على أن المدينة ظلت عامرة في مختلف العصور. ومن أهم المكتشفات: رأس فخاري يعود إلى العصر الكنعاني اكتشف في ١٩٠٦، ونقود بطلمية ورومانية وعربية. وفي ١٩٠٧ اكتشف دي بيالا M. de Piellat بقايا كنيسة تعود إلى العصر البيزنطي.

* **الأردن، نهر**: بالرغم من صغر هذا النهر بمقارنته مع الأنهار الدائمة في الشرق الأوسط فإن مساحة حوضه ٤٣٥٣٥ كلم^2، وتشمل أراضي وحدات سياسية متعددة، كأراضي فلسطينية وأردنية وسورية ولبنانية ومصرية. ويضم حوض نهر الأردن وادي الأردن الممتد من جنوبي لبنان حتى منتصف وادي عربة (راجع «حوض نهر الأردن»، ج٨، ص٧٩–٨٦).

* **أريحا**: راجع «غزة – أريحا» في مادة «اسرائيل»، ج١، ص٣٩٨-٤١٧.

* **أسدود**: قرية عربية تقع شمالي الشمال الشرقي لغزة وتبعد عن الشاطئ نحو ٥ كلم. يرجع تاريخها، كما دلت الحفريات الأثرية الأخيرة، إلى القرن السابع عشر ق.م. وسكانها الأولون من القبائل الكنعانية، وأطلقوا عليها إسم «أشدود» بمعنى الحصن. وعندما نزلها الفلسطيون الساحل الفلسطيني جعلوها إحدى مدنهم الخمس الرئيسية ومركز عبادة إلههم داجون. وفي حوالي ١٠٥٠ ق.م. هاجم اليهود أسدود، ولكن الفلسطيين انتصروا عليهم واستولوا على تابوت العهد الذي كان يحفظ فيه اليهود شرائعهم، ووضعوه في هيكل داجون، وبعد ذلك بحوالي ثلاثة قرون هاجم عزاريا ملك يهودا المدينة مرة أخرى وهدم أسوارها.

ووقوع المدينة على الطريق الساحلي الذي يصل بين سورية ومصر جرّ عليها كثيرًا من ويلات الحروب. سيطر عليها الأشوريون وجعلوا منها عاصمة لولاية أشورية. وفي القرن السادس ق.م. كانت عاصمة الفلسطينيين، وكانت مدينة مزدهرة، ما جعل هيرودوتس يسمّيها «مدينة سورية الكبرى». وقعت في يد الفرس، وقاوم أهلها إرجاع اليهود من بابل إلى القدس. وفي القرن الرابع ق.م. وقعت تحت سيطرة الاسكندر، وبقيت في العصر الهليني عاصمة لمنطقتها. وفي العام ١٦٥ ق.م. استولى عليها القائد الروماني بومبي وجعلها جزءًا من ولاية سورية، وأرجع لها رونقها القديم.

في سنة ٣٨ تنصّر سكان أسدود مع غيرهم من سكان الساحل الفلسطيني من أسدود إلى قيسارية. وفي القرن الرابع كانت مركز أبرشية واشترك أسقفها الأول سيلفانوس في مجمع نيقية (٣٢٥). ودخلت أسدود في حوزة العرب المسلمين في القرن السابع. ولما احتلها الصليبيون لم يجدوا فيها سوى قرية صغيرة. ومن الآثار الإسلامية في أسدود مسجد أقيم على مزار سلمان الفارسي الصحابي المعروف في عهد الظاهر بيبرس، وغيره. وعلى مقربة منها تلة صخرية عليها مقام للنبي يونس.

جذب موقع أسدود السكان للإقامة فيها. وبلغ عدد سكانها نحو ٤٦٣٠ نسمة، واشتملت على مسجدين ومدرستين. وقد دمّر الصهيونيون القرية في ١٩٤٨ وأقاموا على أرضها مدينة وميناء «أشدود».

* **أشدود**: مدينة صهيونية من مدن قضاء غزة، وعلى بعد ٥ كلم من قرية أسدود العربية (راجع أعلاه). تأسست في ١٩٥٦، وأنشئ لها ميناء واسع وعميق (١٩٦١)، وأصبحت المرفأ الثاني في فلسطين حجمًا وأهمية بعد ميناء حيفا. وبعد إغلاق ميناء يافا في ١٩٦٥، أصبحت لميناء أشدود أهمية كبيرة بالنسبة إلى التجمّع العمراني حول يافا – تل أبيب، كما بالنسبة إلى نقل المعدات الحربية والبضائع والمسافرين. زاد عدد سكانها من ٤٦٠٤ عام ١٩٦١ إلى نحو ٥٠ ألفًا في ١٩٧٣، ويبلغ عددهم حاليًا نحو ٩٥ ألفًا.

* **إقرت**: قرية عربية من قرى قضاء عكا مجاورة للحدود اللبنانية. عرفت في عهد الاحتلال الصليبي باسم «أكرف»، وكانت في العهد العثماني من أعمال صور. لم يستطع الصهيونيون طوال عهد الانتداب تملّك أي جزء منها، ولم يتجاوز عدد سكانها في نهاية عهد الانتداب البريطاني ٥٠٠ نسمة، وجميعهم من المسيحيين الكاثوليك، وكانت فيها مدرسة ابتدائية تابعة لأسقفية الروم الكاثوليك. من آثارها أرضيات مرصوفة بالفسيفساء وبقايا معصرة خمر ومدافن منقورة في الصخر وصهاريج وأدوات صوانية.

احتلها الصهيونيون بعد ستة أشهر من احتلالهم مدينة عكا، وذلك في ٣١ تشرين الأول ١٩٤٨. وبعد ستة أيام أمروا سكانها بمغادرتها لمدة أسبوعين بحجة إتمام الأعمال العسكرية في المنطقة. فغادرها أهلها مكرهين إلى قرية الرامة. ولكن عودتهم إلى قريتهم بعد مدة الأسبوعين المقررة لم تكن إلا سرابًا. وقد استمرّت مفاوضاتهم مع السلطة الغاصبة سنة ونصف السنة دون جدوى، فتوجّهوا إلى محكمة العدل العليا بشكوى طالبين إعادتهم إلى قريتهم. فقررت هذه في ٣١ تموز ١٩٥٢ أنه لا يوجد أي عائق قانوني يحول دون هذه العودة. ولم ينفّذ هذا القرار، بل عمد الجيش الاسرائيلي إلى نسف جميع بيوت القرية في

ليلة عيد ميلاد المسيح في تلك السنة متحديًا بذلك الشعور الديني للأهلين.

ويضيف مرجع هذه المادة (أي «الموسوعة الفلسطينية»، أي المرجع الرئيسي المذكور في صدر هذا الباب، ج١، ص٢٧٦): «وما زال في هذه القرية المبادة جماعة من شيوخها يراوح عددهم بين ١٠ و١٥ نسمة مقيمين في كنيسة القرية إقامة دائمة في اعتصام مستمر حتى يومنا هذا»، أي أوائل الثمانينات.

* **أوريهودا**: مستعمرة صهيونية ريفية أقيمت في ١٩٥٠ على أراضي قريتي ساقية وكفر عانا العربيتين في قضاء يافا على بعد ١٣ كلم عن وسط تل أبيب. أسستها جماعة من الصهيونيين المهاجرين من ليبيا وتركيا في ١٩٤٩، ثم تبعهم مهاجرون من العراق ورومانيا. يبلغ تعداد سكانها نحو ٢٠ ألفًا.

* **إيلات**: مدينة اسرائيية (صهيونية) في موقع أم رشرش العربي على الرأس الشمالي الغربي لخليج العقبة. وأنشئ ميناؤها الذي ساهم في تطوّر المدينة ونموّها عام ١٩٥١. وإيلات اسم المدينة الإيدومية القديمة التي كانت تقع على الخليج قرب مدينة العقبة الحالية، وقد ذكرتها التوراة في حديثها عن تيه بني اسرائيل. وكانت ملتقى التجارة بين الجزيرة العربية ومصر و الشام والبحر المتوسط. في القرن الرابع ق.م. خضعت للأنباط وازدهرت في أيامهم، إلى أن أخضعها الرومان (١٠٦ ق.م.)، وأصبحت في العام ٣٢٥ مركزًا لأسقفية، كان بعض أساقفتها من العرب، وحكمها ملوك الغساسنة باسم الدولة البيزنطية.

ظهر اسم «أيلة» (إيلات) لأول مرة في التاريخ الإسلامي سنة ٦٣٠. فعندما وصل الرسول إلى تبوك في تلك السنة قدم يوحنا بن رؤبة مطران أيلة على النبي فصالحه على جزية قدرها ٣٠٠ دينار في السنة. وأهدى يوحنا إلى النبي بغلة بيضاء، وأهدى النبي إليه بردة من بروده. وعندما زار الخليفة عمر بين الخطاب الشام بعد طاعون عمواس خرج للقائه بأيلة جمهور كبير من الناس، وقضى ليلة في ضيافة مطران البلدة. وشهدت البلدة قمة ازدهارها في القرن العاشر، وكانت في الغالب «تعد في بلاد الشام».

وقد أدّت فترة الحروب الصليبية إلى تدمير جزء كبير من المدينة، ولم تسترجع نهائيًا إلا على يد السلطان الظاهر بيبرس (١٢٦٧)، وكانت في حالة من الخراب، لكنها عادت ملتقى للحجّاج القادمين من مصر والشام. وظلّ خليج العقبة تحت السيادة العربية إلى أن قام الاحتلال الصهيوني بتأسيس ميناء إيلات في ١٩٥١. وظلت القوات المسلّحة المصرية المتمركزة في شرم الشيخ تحاصره حتى حرب العدوان الثلاثي (١٩٥٦)، فتمركزت قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ، وسُمح للسفن الاسرائيلية وسفن الدول الأخرى بالمرور في خليج العقبة. فازدهر الميناء ونمت المدينة سكانًا وعمرانًا. وبدأ ميناء إيلات يقوم بدور حيوي في تجارة إسرائيل الخارجية منذ ١٩٥٦، وبخاصة مع دول شرقي أفريقيا وجنوب شرقي آسيا وأوستراليا. ويساهم ميناء إيلات في أكثر من ٧٪ من مجموع النقل البحري لاسرائيل.

انتقل عدد سكان إيلات من نحو ٢٧٥ نسمة في ١٩٥٢ إلى ١٤ ألفًا في ١٩٧٣، ونحو ٢٠ ألفًا في ١٩٨١. ويبلغ حاليًا نحو ٣٠ ألفًا. ويعود غالبية سكانها في أصولهم إلى صهيونيين مهاجرين من شمالي أفريقيا والمجر ورومانيا وبولندا وهولندا.

* **بات يام**: مدينة اسرائيلية (صهيونية) على شاطئ البحر المتوسط جنوبي يافا. يعني اسمها «بنت البحر». أسسها خليط من الصهيونيين يضم ٢٤ عائلة سنة ١٩٢٦. شهدت زيادة كبيرة في عدد سكانها عام ١٩٣٣ إثر قدوم عدد من المهاجرين الصهيونيين من ألمانيا. كان عدد سكانها في ١٩٤٨ نحو ألف نسمة، وأصبح ١٠٦ آلاف نسمة في ١٩٧٣ وهو يربو الآن على نحو ١٣٥ ألفًا. تعد اليوم مدينة صناعية وسياحية في الدرجة الأولى.

* **بتاح تكفا**: مدينة اسرائيلية (صهيونية) من مدن قضاء يافا وعلى بعد ١١ كلم شمال شرقي يافا، وهي جزء من التجمّع الحضري ليافا – تل أبيب. وتعد بتاح تكفا من بين أقدم المستعمرات الصهيونية الزراعية التي أُنشئت في فلسطين، فقد تأسست في ٨ آب ١٨٧٨، وبمساعدة من روتشيلد. وقد تحسنت أوضاعها منذ أوائل الانتداب البريطاني، فزاد عدد

سكانها، وتحولت إلى مدينة منذ ١٩٣٧، وأصبح تعدادها ٢٢ ألف نسمة في ١٩٤٨، و١٠٠ ألف في ١٩٧٣، ويقدّر حاليًا بنحو ١٤٠ ألفًا. تشتهر بمنتجاتها الزراعية.

* **البحر الميت (والمخطوطات)**: ورد ذكره ورسمت له الخرائط، فيما كتب عن فلسطين وبلاد الشام في العهود اليونانية والرومانية والبيزنطية، ثم العربية الإسلامية والقرون الوسطى حتى الوقت الحاضر. تتجلى الأهمية الاقتصادية لمياهه في الثروات الطبيعية التي تحتويها والتي بدئ باستغلالها منذ العام ١٩٣٠.

كان الألماني زيتسن أول من قام بمحاولة لدراسة البحر الميت في مطلع القرن التاسع عشر عندما قام بجولة في سواحل البحر ووصف التضاريس المحيطة به ودرس مناخه (١٨٠٦–١٨٠٧).

ويؤلف البحر الميت فاصلًا مائيًا بين فلسطين في الغرب والأردن في الشرق، ويمتد متطاولًا من الشمال نحو الجنوب مسافة ٧٨ كلم بعرض متوسطه ١٤ كلم. وينحصر حوضه بين كتلتين من الجبال هما جبال القدس والخليل من الغرب، وجبال البلقاء والكرك (مؤاب) والطفيلة من الشرق. وترتفع قمم الجبال فوق مستوى سطح البحر الميت بين ١٢٥٠م و١٣٠٠م.

يقدر حجم مياه بحر الميت بـ١٤٢ كلم مكعب تقريبًا. وهو حجم يتبدل تبعًا لكمية المياه التي تغذّيه من حوض التصريف والأنهار والأودية السيلية والينابيع، وتبعًا لمقادير المياه المتبخرة من سطحه والخاضعة للأوضاع المناخية المتميزة بالحرارة المرتفعة والأمطار القليلة. ويشكّل نهر الأردن أهم مصدر لمياه بحر الميت.

من خصائص مياهه الكيميائية ملوحتها الزائدة وافتقارها بالأوكسجين، وسيادة الكلور والمغنزيوم والصوديوم والكالسيوم، وانعدام الحياة فيه.

وقد بقي الإنسان جاهلًا بثروات البحر الميت الطبيعية أو عاجزًا عن استغلالها حتى الربع الأول من القرن العشرين حين واكبت تطوّر العلوم والصناعة الدراسات والأبحاث حول البحر الميت، وازدادت الحاجة إلى الأملاح المختلفة في الصناعات الكيميائية. فقامت شركة بوتاس فلسطين عام ١٩٢٩ بإنشاء معمل شمالي البحر (١٩٣٠). ثم ألحقت به في ١٩٣٤ فرعًا بنته جنوب غربي البحر الميت في أسدوم. وقد تعطل المعمل الشمالي في أحداث ١٩٤٨. وتقدر الثروة المعدنية لمياه البحر بنحو ٤٥ مليون طن من الأملاح. وقد تأسست في ١٩٧٦ في الأردن شركة البوتاس العربية لاستخراج البوتاس وغيره من المواد مثل كلوريد المغنزيوم وكلوريد الصوديوم والكلورين والبرومين. وقد بدأ الإنتاج في ١٩٨١.

أما بالنسبة إلى مخطوطات بحر الميت التي عثر عليها في ١٩٤٧ في مغارة قمران والمعتبرة من أروع المكتشفات في العصر الحديث، فراجع بشأنها ج١.

* **برقة**: في فلسطين عدة مواقع اسم كل منها برقة. من أشهرها إثنان: برقة غزة وبرقة نابلس.

برقة غزة قرية عربية على بعد ٤٨ كلم شمال شرقي غزة. وكانت ظهيرًا شرقيًا لميناء أسدود قديمًا. قدّر عدد سكانها بنحو ٨٩٠ نسمة في ١٩٤٥. وفي ١٩٤٨ شرّدهم الصهيونيون ودمّروا القرية وأقاموا مستعمرة جن يفنه على أراضيها.

برقة نابلس بلدة عربية تبعد ١٨ كلم إلى الشمال الغربي من نابلس. لها مجلس قروي يدير شؤونها، وفيها مسجد حديث وأربع مدارس للذكور والإناث في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وفيها كنيسة تضم مدرسة. وتحتوي برقة على بعض الآثار كالمغاور المنقورة في الصخر، وفي طرفها الشمالي مزار القبيات، وفي طرفها الشرقي مزار أبو يزيد. كان عدد سكانها ٢٥٩٠ نسمة في ١٩٤٥، ووصل إلى ٣٣٥٢ نسمة في ١٩٦١، وإلى نحو ٨ آلاف في ١٩٨٠.

* **برقين**: بلدة عربية تبعد ٥ كلم غربي جنين. قدّر عدد سكانها بنحو ١٥٤٠ نسمة في ١٩٤٥، ووصل إلى ٢٠٥٥ في ١٩٦١، وإلى نحو ٥٥٠٠ في ١٩٨٠. فيها ثلاثة مساجد وكنيسة، وثلاث مدارس ابتدائية وإعدادية للبنين والبنات.

* **البروة**: قرية عربية تبعد ٩ كلم شرقي مدينة عكا. سمّاها الصليبيون «بروت»، ومرّ بها الرحّالة

ناصر خسرو (القرن الحادي عشر). كان عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ١٤٦٠ نسمة. ضمّت مسجدًا وكنيسة ومدرسة أنشئت في العهد العثماني. أبلى أهلها بلاءً حسنًا ضد قوات الانتداب في ثورة ١٩٣٦، كما في حرب ١٩٤٨ بعد سقوط مدينة عكا، فقد رفضوا الاستلام للصهيونيين وقاوموهم ولجأوا إلى الجبال وتركوا الصهيونيين يدخلون القرية وكرّوا عليهم وهزموهم. ثم كرّر الصهيونيون الهجوم واحتلوا القرية يوم ٢٤ حزيران ١٩٤٨، فأجلوا سكانها ودمّروها، وأقاموا على أرضها، بعد عامين، مستعمرة أحيهود، وأسكنوا فيها مهاجرين من اليمن والمغرب.

* **بُرَير**: قرية عربية تقع على بعد ٢١ كلم شمال شرقي غزة، و١٩ كلم جنوب غربي الفالوجة. وقد برزت أهمية موقعها الجغرافي منذ الحرب العالمية الثانية عندما قامت سلطة الانتداب البريطاني بشق طريق رئيسية توازي الطريق الساحلية غزة – يافا، وتقطع طريق الفالوجة – المجلس، وتربط بين غزة ومعسكر الجيش البريطاني في جولس مارة بقرية برير. تمكن الصهيونيون من تملّك جزء من أراضيها في أواخر عهد الانتداب، كما عُثر على النفط قريبًا منها. كان عدد سكانها ٢٧٤٠ نسمة في ١٩٤٥، طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨، ودمّروا القرية، وبنوا في أراضيها مستعمرات زوهر، حلتس، تلاميم وبرور حايل، وتابعوا حفر آبار النفط وبدأوا استثماره.

* **البَصّة**: قرية عربية ملاصقة للحدود اللبنانية جنوبي رأس الناقورة. تضم كثيرًا من البقايا الأثرية والأرضيات الفسيفسائية ومدفن من العصر البيزنطي فيه مجموعة من النقود والزجاج. كان عدد سكانها نحو ٤ آلاف نسمة في ١٩٤٨، وضمّت مجلسًا محليًا ومسجدًا وكنيستين ومدرسة ابتدائية منذ العهد العثماني، ومدرسة خاصة. استولى الصهيونيون عليها في ١٩٤٨ ودمّروها واقاموا مستعمرة بتست التي سكنها مهاجرون صهيونيون من رومانيا ويوغوسلافيا، واقاموا بالقرب منها مطارًا عسكريًا.

* **بلد الشيخ**: سمّيت بذلك نسبة إلى الشيخ السهلي الصوفي الذي أقطعه إياها السلطان العثماني سليم الأول. وفيها قبر المجاهد العربي عز الدين القسّام. تقع في قضاء حيفا وعلى بعد ٥ كلم جنوبي مدينة حيفا. كان عدد سكانها ٤١٢٠ نسمة في ١٩٤٥. وفي أيام الانتداب استأجر بعض المستثمرين الصهيونيين بعض أراضيها وأقاموا مصنعًا للأسمنت، وأسسوا مستعمرة نيشر. في ١٩٤٨، شرّد الصهيونيون سكانها، واستوطن فيها مهاجرون صهيونيون أطلقوا على القرية اسم تل حنان.

كان قسم كبير من عمّال شركة مصفاة بترول حيفا من أبناء بلد الشيخ. وكان العمّال العرب في الشركة قد ثاروا (كانون الأول ١٩٤٧) وهاجموا الصهيونيين داخل المصفاة وقتلوا وجرحوا منهم نحو ستين شخصًا. ونفّذ الصهيونيون، بعد نحو أسبوع، هجومًا مفاجئًا على القرية وقتلوا وجرحوا نحو ٣٠ فردًا معظمهم من النساء والأطفال.

* **بني براق**: مدينة صهيونية أسسها في ١٩٢٤ مجموعة من الصهيونيين البولنديين تضم ١٣ عائلة. وقد أقيمت في السهل الساحلي على ٥ كلم شمال شرقي تل أبيب حول قلعة أنشأها الصليبيون لحماية مدخل مدينة يافا. وقد رمى الصهيونيون من تأسيسها هناك إلى السيطرة على مداخل مدينة يافا العربية من جهة، وأن تكون نقطة دفاع حصينة عن مدينة تل أبيب من جهة ثانية. وقد نمت نموًا عظيمًا، فأصبحت اليوم تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة، وتضم مصانع لمختلف الصناعات إضافة إلى وظيفتها التجارية والثقافية.

* **بُورين**: بلدة عربية على مسافة ١٠ كلم إلى الجنوب من نابلس. فيها أربع مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية للذكور والإناث، ومسجد إلى جانب بعض المزارات القريبة منها مثل مزار الشيخ سليمان الفارسي ومزار أبو اسماعيل. وتحتوي بورين على بعض الآثار التاريخية. قدّر عدد سكانها نحو ٨ آلاف نسمة في ١٩٨٠.

* **بيت...**: مدن وبلدات وقرى ومواقع فلسطينية عديدة يبدأ اسمها المركّب بكلمة «بيت»، وهي:

– بيت أم الميس: قرية عربية إلى الغرب من القدس. نحو ٧٠ نسمة في ١٩٤٥. طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨، ودمّروا بيوتهم وأقاموا مستعمرة رامات رازئيل.

– بيت أومّر: بلدة على بعد ١١ كلم شمالي الخليل. فيها جامع متى. نحو ١٦٠٠ نسمة في ١٩٤٥، ونحو ٥ آلاف في ١٩٨٠.

– بيت ثول: قرية عربية قريبة من القدس. نحو ٢٦٠ نسمة في ١٩٤٥، طردهم الصهيونيون ودمّروا بيوتهم في ١٩٤٨.

– بيت جالا: مدينة عربية على بعد كيلومترين من بيت لحم. كان عدد سكانها في ١٩٥٢ نحو ٨٧٠٠ نسمة، وتناقص إلى نحو ٧٩٠٠ نسمة في ١٩٦١ بسبب الهجرة، وعاد وارتفع إلى نحو ٨٨٦٠ نسمة في ١٩٧٥، كما شهدت المدينة نموًا وتطورًا صناعيًا وتجاريًا. والمدينة شهيرة بمدرستها الأرثوذكسية العريقة. وتعاني المدينة من مصادرة أراضيها على يد سلطات الاحتلال الاسرائيلي لإقامة ثكنات عسكرية عليها، وتقوم عليها مستعمرتان صهيونيتان.

– بيت جبرين: قرية عربية على بعد ٢٦ كلم شمال غربي الخليل. من أقدم مدن فلسطين، ويظهر اسمها في الكتابات التلمودية والرومانية، وصارت في العهد الروماني قاعدة أكبر مقاطعة في فلسطين. خضعت للحكم العربي بعد معركة أجنادين. بنى الانكليز فيها أيام الانتداب قلعة عسكرية شبيهة بقلعة الخليل. كان عدد سكانها نحو ٢٤٣٠ نسمة في ١٩٤٥، شرّدتهم اسرائيل في ١٩٤٨، ودمّرت بيوتهم، وأقامت مستعمرة بيت جفرين، ومعظم سكانها من يهود شمالي أفريقيا ورومانيا. وتستغل اسرائيل آثارها الرومانية والبيزنطية استغلالًا سياحيًا كبيرًا.

– بيت جرجا: قرية عربية على بعد ١٥ كلم إلى الشمال الشرقي من غزة. قديمة دعاها ياقوت الحموي «جرجة» التي لا تزال آثارها متمثلة. كان عدد سكانها نحو ٩٤٠ نسمة في ١٩٤٥، شرّدهم الصهيونيون في ١٩٤٨، ودمّروا القرية.

– بيت جيز: قرية عربية على بعد ١٥ كلم جنوب شرقي مدينة الرملة. كان عدد سكانها نحو ٥٥٠ نسمة في ١٩٤٥، طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨، ودمّروا بيوتهم، وأقاموا مستعمرة هرائيل.

– بيت حجلة: مدينة فلسطينية قديمة ورد ذكرها في العهد القديم، ولم يبق لها أثر اليوم. وهناك موقع بين أريحا ونهر الأردن يدعى عين حجلة.

– بيت داراس: قرية عربية على بعد ٤٦ كلم شمال شرقي غزة. بجوارها خرب أثرية كثيرة وآثار قلعة صليبية. كان عدد سكانها نحو ٢٧٥٠ نسمة، طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨، ودمّروا بيوتهم، وأقاموا مستعمرتي زموروت وجبعاتي. ونتيجة لصمود أهل القرية، قبل سقوطها، ثأر الصهيونيون منهم بارتكاب مذبحة فظيعة لا تقل فظاعة عن مذبحة دير ياسين.

– بيت دجن: قرية عربية على بعد ١٠ كلم جنوب شرقي يافا. من المدن الكنعانية القديمة (بيت داجون). وعرفت باسم بيت دجانا في العهد الأشوري، كافار داجو في العهد الروماني. آثار جامع بناه هشام بن عبد الملك. قلعة إفرنجية هدمها صلاح الدين. كان عدد سكانها نحو ٣٨٤٠ في أواخر عهد الانتداب. أقام الصهيونيون مكانها مستعمرة بيت داجان.

– بيت زور: إسم كنعاني معناه بيت الرب شور (رب الجبال)، أو بيت صور (بيت سورا في العهد الروماني). اكتشف هذه البلدة الأب آبل Abel في ١٩٢٤، وتوالت بعده أعمال البحث والتنقيب. ومن المكتشفات جزء من سور كبير يعود إلى أوائل العصر البرونزي الوسيط، ومكتشفات أخرى تؤكد أهمية الموقع الاستراتيجية.

– بيت ساحور: بلدة عربية على مسافة كلم واحد من بيت لحم. وتسمّى أيضًا «بلدة الرعاة» لأن الرعاة الذين بشّروا بميلاد المسيح جاؤوا منها. بلغ عدد سكانها نحو ٥ آلاف نسمة في أوائل الخمسينات، ووصل إلى نحو ٨ آلاف في ١٩٧٥.

– بيت سوريك: قرية عربية قريبة من القدس. شهيرة بمعركة قادها عبد القادر الحسيني (١٩٤٨) وانتصر فيها على قافلة صهيونية من سيارات النقل ومحروسة بقوات صهيونية وبريطانية متجهة إلى القدس.

– بيت سوسين: قرية واقعة غربي القدس. كان عدد سكانها نحو ٢١٠ نسمة في ١٩٤٥. شرّد الصهيونيون سكانها، في ١٩٤٨، ودمّروا منازلهم، وأقاموا مستوطنة تاعوز جاء معظم مستوطنيها من اليمن.

– بيت شنّة: قرية عربية في الجنوب الشرقي من مدينة الرملة. تحتوي على بعض الآثار. في ١٩٤٨ طرد الصهيونيون سكانها (نحو ٢١٠ نسمة) ودمّروها.

– بيت شمش: مستعمرة زراعية صهيونية قريبة من القدس. وهي مركز صناعي وعسكري، وفيها معسكر للجيش الاسرائيلي. بدأت في ١٩٥٠ بنحو ٢١٠ نسمة، وأصبحت تعد، في ١٩٧٣، نحو ١١٤٠٠ نسمة.

– بيت طيما: قرية عربية على مسافة ٣٢ كلم إلى الشمال الشرقي من غزة. تقوم فوق بقعة أثرية، وتضم رفات مجاهدين في الحروب الصليبية. في ١٩٤٨ شرّد الصهيونيون سكانها (نحو ١١٠٠ نسمة) ودمّروا القرية، واستخرجوا النفط من حقل حليقات.

– بيت عطاب: قرية عربية تبعد ٢٣ كلم إلى الجنوب الغربي من القدس. موقع أثري يحتوي على بقايا حصن قديم. في ١٩٤٨، شرّد الصهيونيون سكانها (نحو ٥٥٠ نسمة) ودمّروا بيوتها، وأقاموا مستعمرتي برجيورا ونس هاريم.

– بيت عفّا: قرية عربية تبعد ٣٦ كلم شمال شرقي غزة، و٥ كلم شمال غربي الفالوجة. تحيط بها آثار قديمة. هجّر الصهيونيون أهلها (نحو ٧٠٠ نسمة) في ١٩٤٨، ودمّروها وأقاموا على أرضها مستعمرة يدناتان.

– بيت فالط: مدينة فلسطينية قديمة تعود إلى العصر الكنعاني، ورد ذكرها في العهد القديم اختلف العلماء والمؤرخون حول مكانها، ويذكر فيليب حتي انها تقع إلى الجنوب الشرقي من بير السبع في خربة المشاش اليوم.

– بيت لاهيا: بلدة عربية، على بعد ٧ كلم شمال شرقي غزة. فيها مسجدان، وحولها بقاع تضم رفات المجاهدين الأوائل، وقطع وتيجان أعمدة. قدّر عدد سكانها في أواسط الثمانينات بنحو ٥ آلاف نسمة.

– بيت لِقيا: قرية عربية، جنوب غربي رام الله. تعرضت لعدوان القوات العسكرية الاسرائيلية في أول أيلول ١٩٥٤، وتمكن الأهالي المسلحون بالتعاون مع حرس القرية للدفاع من صده رغم أن قوة من الجيش الأردني كانت قد تحركت لنجدة القرية ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى ساحة المعركة، إذ كان الاسرائيليون قد توقعوا ذلك وزرعوا منطقة الدعم بالألغام. ولم تمكن السلطات الاسرائيلية مراقبي الأمم المتحدة من التحقيق في العدوان.

– بيت ليد: بلدة عربية على مسافة ١٨ كلم إلى الجنوب الشرقي من طولكرم. لها مجلس بلدي. تشتمل على مسجد واحد وثلاث مدارس. نحو ٨ آلاف نسمة في ١٩٨٠.

– بيت قحسير: قرية عربية على بعد ٢٦ كلم إلى الغرب من القدس. عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ٢٤٠٠ نسمة. طرد ا لصهيونيون سكانها في ١٩٤٨ ودمّروا بيوتهم، وأقاموا مستعمرة بيت مئير.

– بيت نَبالا: قرية عربية على بعد ١٥ كلم شمال شرقي الرملة. كان عدد سكانها نحو ٢٣٠٠ نسمة في ١٩٤٥. وفي ١٩٤٨، أجلى الصهيونيون سكانها ودمّروها.

– بيت نتيف: قرية عربية، شمال غربي مدينة الخليل. فيها مقام الشيخ ابراهيم، ومحاطة بالخرب الأثرية. كان عدد سكانها نحو ٢١٥٠ نسمة في ١٩٤٥. في ١٩٤٨، دمّرها الصهيونيون، وأقاموا على أنقاضها ثلاث مستعمرات: زانوح، نتيف هالامده، افيعيزر.

– بيت نقّوبا: قرية عربية على بعد ١٣ كلم من القدس. كان عدد سكانها نحو ٢٤٠ نسمة في ١٩٤٥. في ١٩٤٨، طرد الصهيونيون سكانها ودمّروا بيوتهم، وأقاموا مستعمرة بيت نقوفا.

– بيت نوبا: قرية عربية، جنوب شرقي مدينة الرملة. موقعها استراتيجي لإشرافها على طريق القدس – يافا. كانت في العهد الروماني من أعمال اللد. شيّد الصليبيون فيها حصنًا لتأمين طريق الحجاج بين يافا والقدس، وأقام ريشار قلب الأسد معسكرًا لجيشه فيها. وكان للجيش الأردني بعض النقاط الدفاعية في المنطقة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧. وبعد احتلال اسرائيل الضفة الغربية (١٩٦٧) طردت سكان بيت نوبا ودمّرتها لإقامة معسكرات للجيش الاسرائيلي فيها.

– بيت يريح أو بيت راح: بلدة قديمة كانت تقوم في بقعة خربة الكرك اليوم، تقع على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبرية عند خروج نهر الأردن. تبلغ مساحة تلها الأثري حوالي هكتارين. تعود تاريخيًا إلى العصر الحجري النحاسي المتأخر (٣٢٠٠ ق.م.).

عرفت في العهد اليوناني والروماني باسم فيلوتيريا. استوطنت في العصور اللاحقة حتى العصر العربي المبكر. أقام الصهيونيون اليوم في المكان مدرسة زراعية ومركزًا ثقافيًا ومؤسسة بحوث.

* **بيت لحم**: من أعرق المدن الفلسطينية. تقع على جبل يرتفع ٧٨٠م عن سطح البحر في الجزء الجنوبي من سلسلة جبال القدس، وعلى مسافة نحو ١٠ كلم جنوبي القدس. قدر عدد سكانها في ١٩٧٨ بنحو ٣٤ ألفًا (فيهم قرابة ٩ آلاف من اللاجئين الفلسطينيين). وكان لأحداث اغتصاب فلسطين دور في النمو السكاني السريع للمدينة. فبعد أن كان عدد السكان نحو ٨ آلاف في ١٩٤٧ قفز إلى ١٤ ألفًا في ١٩٤٩، إذ لجأ إليها الآلاف من أبناء فلسطين وسكنوا ثلاث مخيّمات أكبرها مخيم الدهيشة، ولا يزال هؤلاء اللاجئون يعيشون في هذه المخيمات. وتتميز بيت لحم أيضًا بكثرة هجرة أبنائها إلى الخارج، خاصة إلى الأميركيتين حيث يقدر عدد الذين يعودون بأصولهم إلى بيت لحم هناك بأكثر من ٥٥ ألفًا. يقدر عدد سكانها حاليًا (١٩٩٩) بنحو ٢٨ ألف نسمة.

بيت لحم مدينة قديمة في التاريخ سُكنت حوالي سنة ٢٠٠٠ ق.م. وتذكر ألواح تل العمارنة مدينة جنوبي القدس تسمّى بيت إيلو لاهاما أي بيت الإله لاحاما أو لاخاما. وهذا الإله هو إله القوت والطعام عند الكنعانيين. ويروى أن يعقوب جاء إلى المدينة من بيت إيل وهو في طريقه إلى الخليل، وقد اضطرّ للتوقّف فيها لأن زوجته راحيل جاءها المخاض عندها فماتت ودفنها في مكان قريب من بيت لحم يعرف اليوم بقبة راحيل.

وفي أواخر القرن الحادي عشر ق.م. تغلّب الفلسطينيون على الملك اليهودي شاؤول وقتلوه وأقاموا في بيت لحم فترة من الزمن إلى أن تغلّب عليهم الملك داود الذي ولد في بيت لحم.

استمدّت بيت لحم أهميتها الكبرى وشهرتها في العالم من مولد السيد المسيح فيها.

أخمد جيش الامبراطور الروماني هادريان ثورة اليهود بقيادة باركوخيا، وهدم المدينة وأقام فيها حامية رومانية. ثم أمر الامبراطور ببناء معبد للإله أدونيس فوق المغارة التي ذكر أن السيد المسيح ولد فيها.

من معالم بيت لحم.

وفي حوالي سنة ٣٣٠ بنى الامبراطور قسطنطين كنيسة فوق المغارة دُعيت بكنيسة السيدة العذراء. والمشهور أن الذي بنى هذه الكنيسة هو القديسة هيلانة أم قسطنطين. وبقيت الكنيسة حتى ٥٢٩ حين هدمها السامريون عندما ثاروا على الدولة الرومانية، فأعاد بناءها الامبراطور جوستنيان بشكلها الحالي تقريبًا وأصبحت تدعى كنيسة المهد.

ويروى أن الفرس عندما احتلوا فلسطين (٦١٤) لم يمسّوا الكنيسة بأذى لأنهم رأوا على واجهتها الصورة المصنوعة من الفسيفساء التي تمثّل سجود المجوس بملابسهم الفارسية أمام السيد المسيح.

وعندما فتح المسلمون القدس (٦٣٦) أظهروا الاحترام لمهد عيسى. ويذكر المؤرخون أن عمر بن الخطاب زار بيت لحم سنة الفتح وأعطى أمانًا لأهلها وحضرته الصلاة وهو في كنيسة المهد فصلّى داخل الكنيسة عند الحنيّة القبلية، وكتب عمر للبطرك سجلًا ألا يصلّي في هذا الموضع من المسلمين إلا رجل واحد بعد رجل. ولم يزل المسلمون يزورون بيت لحم ويقصدون إلى تلك الحنية ويصلون فيها. وقد ظل معظم سكان بيت لحم من النصارى على دينهم بعد الفتح. ومما يذكر أن الحاكم بأمر الله الفاطمي لما أمر بهدم الكنائس المسيحية في ١٠٠٩ لم يهدم كنيسة المهد.

وفي ١٠٩٩ دخل الصليبيون بيت لحم بقيادة تنكريد Tancréd، وفي السنة التالية توّج بالدوين الأول ملكًا على القدس. وأصبحت بيت لحم أبرشية في ١١١٠، وأعاد الصليبيون تعمير المدينة، وأضافوا إلى كنيسة المهد ديرًا على النمط القوطي.

وفي عصر المماليك زار بيت لحم أو وصفها عدد من الكتّاب والرحّالة، ومعظمهم ذكر ان بها جذع النخلة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم. وفي ١٥١٧، استولى العثمانيون على بيت لحم وبقي المسيحيون يتمتعون بحريتهم الدينية. وقدّر الرحّالة الفرنسي فولني Volney عدد سكانها في القرن الثامن عشر بستمائة شخص، وقال: «إن المسيحيين في بيت لحم يعيشون في سلام ووئام مع مواطنيهم المسلمين. وجميعهم من الحزب اليمني، والفلسطينيون حزبان يمنيون وقيسيون».

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر حدثت نزاعات بين طائفتي الروم الأرثوذكس واللاتين حول ملكية الأماكن المقدسة في بيت لحم ومنها ما حدث سنة ١٧٥٧. وعندها أصدرت الحكومة العثمانية أمرًا حدد فيه ما خص كلا من الطائفتين، وفاز الأرثوذكس بمعظم الأماكن. واستمرت الخصومات في القرن التاسع عشر. وفي ١٨٤٧، اختفت النجمة الفضية المثبتة في مغارة المهد وقد كتب عليها باللاتينية: «هنا ولد المسيح من العذراء مريم». وكانت سرقة النجمة عاملًا مهمًا في الأزمة الدولية التي أدّت إلى حرب القرم (١٨٥٤–١٨٥٦) بين روسيا من جهة والدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى. وانتهت الحرب بانتصار العثمانيين وحلفائهم، وسُمح للاتين بعد ذلك بأن يضعوا يدهم على قسم من كنيسة المهد. وقسمت الكنيسة بين الروم الأرثوذكس واللاتين والأرمن. وما زال هذا الوضع قائمًا حتى الآن.

وفي ١٨٣٤، أثناء حكم مصر القصير لفلسطين دمّر ابراهيم باشا الحي الإسلامي في بيت لحم إثر الثورة التي اشتعلت ضد المصريين في المدينة.

وفي ١٩١٧ دخلت بيت لحم وفلسطين كلها تحت الحكم البريطاني الذي استمرّ حتى سنة ١٩٤٨. وفي هذه الفترة كانت بيت لحم من مراكز الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني، وكان مركز الشرطة الانكليزي هدفًا لهجمات الثوّار الفلسطينيين في أعوام الثورات المتكررة.

وبعد نكبة ١٩٤٨ دخل المصريون قطاع الخليل وبيت لحم، ثم انسحبوا منه في أيار ١٩٤٩. واستقرّ الحكم بعد ذلك في بيت لحم والضفة الغربية كلها للأردن حتى حرب ١٩٦٧ عندما وقعت بيت لحم والضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي.

في بيت لحم جامعة أنشأها الفاتيكان (في ١٩٧٣) استجابةً لحاجات أبناء الضفة، وتعبيرًا عن الوقوف إلى جانبهم ورغبةً في مساعدتهم في محنتهم، وإسهامًا في الحد من هجرة الفلسطينيين، وخاصة المسيحيين منهم إلى الخارج الذين لا تتاح لهم فرص التعليم العالي على أرضهم المحتلة (راجع باب «الفاتيكان والصراع العربي – الاسرائيلي» في «الفاتيكان»، ج١٣). وتقع جامعة بيت لحم على القمة الشمالية من المدينة حيث كانت مدرسة ثانوية للفرير سابقًا، وهي على بعد ٨ كلم جنوبي القدس.

وانضمت هذه الجامعة إلى اتحاد الجامعات العربية، وأخذت وزارة التربية والتعليم الأردنية تصادق على شهاداتها. يرأس الجامعة فلسطيني هو الأب الدكتور ميشال صباح، ويشترك في إدارتها مجموعة من رهبان الفرير الذين يوفدهم الفاتيكان.

يقدر عدد سكانها حاليًا (١٩٩٩) بنحو ٥٠ ألف نسمة، ثلثهم من المسيحيين. وعدد مهاجريها إلى الأميركتين يتجاوز الستين ألف شخص، وأول مهاجر من آل أبو جارور ترك بيت لحم عام ١٨٨٧.

ولقد عاشت بيت لحم في الأسبوع الأخير من العام ١٩٩٥ احتفالات الميلاد الفلسطينية عند الطوائف المسيحية كما لم تعشه منذ ٢٠ قرنًا. إذ لم يسبق للفلسطينيين في تاريخهم أن احتفلوا بالعيد في كنيسة المهد وشوارع بيت لحم تحت ظل أعلام فلسطينية. وتجلى ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس ياسر عرفات للمدينة ومشاركته مع زوجته وطفلتهما زهوة في القداس التقليدي الذي أقيم ليلة عيد الميلاد في كنيسة المهد برئاسة بطريرك القدس للطائفة اللاتينية ميشال صباح. وقد علّق الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم ووزير السياحة في السلطة الفلسطينية على مدلولات الحدث بقوله: «إن احتفالات هذا العام هي بمثابة ثلاثة احتفالات، واحد للميلاد، وثاني لرحيل الاحتلال عن المدينة، والثالث للزيارة الأولى للرئيس ياسر عرفات».

بيت لحم (مشروع بيت لحم ٢٠٠٠): منذ مطلع ١٩٩٧ وبيت لحم تعيش في حال ورشة عملاقة – خاصة على جهتي الطريق الصاعد نحو ساحة كنيسة المهد (قلب بيت لحم الحديثة والقديمة) – إذ يعمل المهندسون الاختصاصيون والعمّال على ترميم مبان قديمة، وتشييد مبان أخرى لتصبح فنادق ضخمة تتسع للآلاف من السياح المفترض أن يزوروا المدينة على مشارف الألفية الثالثة وعلى امتداد السنة الفاصلة (سنة ٢٠٠٠). والورشة أطلق عليها اسم «بيت لحم ٢٠٠٠»، وقد حدّد الفلسطينيون موعدًا لإنجازه هو منتصف كانون الأول ١٩٩٩، أي قبيل عيد الميلاد، وقد وجّهوا الدعوات إلى الاحتفال بإنجازه إلى عدد كبير من شخصيات العالم الدينية والسياسية، على رأسهم البابا يوحنا بولس السادس. وقد استحدثت حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية حقيبة وزارية خاصة بهذا المشروع هي «وزارة مشروع بيت لحم ٢٠٠٠»، وعُيّن نبيل قسيس وزيرًا لها، وقد بادر لتوه إلى استقطاب العديد من الجهات القادرة على المساعدة في التنفيذ ولا سيّما مجموعة الإدارة الدولية، وهي من أكبر الشركات العالمية في هذا المجال، وشركة آرثر أندرسون الخبيرة في المساعدة في إيجاد مصادر تمويل خاصة.

بدأ هذا المشروع في مطلع ١٩٩٧ عندما أعدت منظمة الأونيسكو، بناءً على طلب من السلطة الفلسطينية، وبالتعاون مع خبراء فلسطينيين، دراسة حول بيت لحم (مدينة المسيح) تضمنت مسحًا للمواقع والشوارع والأزقّة لبيت لحم وللمدينتين المجاورتين بيت ساحور وبيت جالا، ومقترحات للمشاريع الواجب إنجازها كترميم مواقع أثرية وإعادة تأهيل البنية التحتية.

وفي آذار ١٩٩٧، تسلّمت إدارة مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ هذه الدراسة وشرعت في بلورتها وترجمتها إلى مشاريع تنفيذية وفق تقسيم خاص، كما بدأت بتسويقها للحصول على تمويل من الدول المانحة، ووضع لائحة بالمناسبات الاحتفالية التي ستنظم وفق المشروع على مدار ١٦ شهرًا بدءًا بليلة عيد الميلاد في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٩ حتى عيد الفصح للعام ٢٠٠١.

ويتوقع الخبراء في المشروع أن مدة الـ ١٦ شهرًا هذه المخصصة للاحتفالات ستشهد استقطاب ٢–٣ مليون من السياح والحجاج من أرجاء العالم كافة. ويوازي هذا الاهتمام الفلسطيني السياحي اهتمام آخر هو العمل (سياسيًا) على ضمان توافد السياح والحجاج إلى فلسطين مباشرة دون أن يمرّوا عبر البوابة الاسرائيلية، وذلك من خلال تنظيم الوكالات السياحية الفلسطينية رحلات من مختلف دول العالم ووضع حد للاحتكار الاسرائيلي وسرقة المداخيل السياحية.

وتبدي وحدة التراث الثقافي في مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ اهتمامًا كبيرًا بـ «برك سليمان»، وهي من أجمل المواقع الأثرية القريبة من بيت لحم. وكانت هذه البرك تُستخدم لتخزين المياه ونقلها إلى الحرم الشريف. كما تمّ ترميم قلعة مملوكية هي بمثابة تحفة فنية لتصبح متحفًا مفتوحًا يحوي صناعات يدوية وأدوات استخدمها سكان المنطقة على مدار القرون الماضية. وفي برنامج المشروع أن برك سليمان ستتحوّل إلى مركز سياحي وملتقى ثقافي يعج بالمؤتمرات الثقافية وحتى الاقتصادية، إذ قرّر المشاركون في المنتدى الاقتصادي الأخير في دافوس عقد هذا المؤتمر العالمي القادم (تشرين الثاني ٢٠٠٠) في ذلك المكان. وتتسع إحدى البرك إلى تسعة آلاف شخص، وأخرى إلى خمسة آلاف سيعقد فيها مؤتمر الأونيسكو للتراث الثقافي العالمي في آذار ٢٠٠٠.

وفيما سبقت اسرائيل السلطة الفلسطينية إلى نشر روزنامة الاحتفالات السنوية الاسرائيلية وشملت فيها الاحتفالات الدينية المسيحية، لا زال الفلسطينيون (ربيع ١٩٩٩) ينتظرون قدوم وفد من «مجموعة الإدارة الدولية» لمساعدتهم على اعتماد جدول المناسبات وفقًا لجدواها السياحي والاقتصادي، وذلك لشحّ مصادر التمويل.

* **بيتونيا**: بلدة عربية على بعد نحو ٣ كلم إلى الجنوب الغربي من رام الله. فيها جامع قديم ومزارات منها مزار مقام السيدة نفيسة، ومقام أبي زيتون. والبلدة موقع أثري. تملك الصهيونيون جزءًا من أراضيها. كان عدد سكانها نحو ١٤٩٠ نسمة في ١٩٤٥، وارتفع إلى نحو ٥ آلاف في ١٩٨٠. يهاجر بعض شبابها إلى أميركا (خاصة مدينة شيكاغو).

* **بير زيت**: بلدة عربية على بعد ١١ كلم شمالي رام الله، وهي عقدة مواصلات مهمة بارتباطها بمدينتي نابلس ورام الله. آثار قلعة صليبية. ساهم في عمران المدينة أبناؤها المغتربون الذين يرسلون الأموال إلى ذويهم، كما ساهم وجود جامعة بيرزيت في ازدهار الحركة العمرانية والثقافية. وقد تأسست كلية بيرزيت الوطنية في ١٩٤٢، وكانت النواة لجامعة بيرزيت الحالية، وهي عضو في اتحاد الجامعات العربية. ويتميّز سكان البلدة بارتفاع مستواهم التعليمي، إذ تبلغ نسبة المتعلمين فيها ٩٠٪ بين الذكور و٥٠٪ بين الإناث. وللمدينة مجلس بلدي. كان عدد سكان بير زيت نحو ٨٩٦ نسمة في ١٩٢٢، وارتفع إلى نحو ١٥٦٠ نسمة في ١٩٤٥، وإلى نحو ٣٢٥٣ في ١٩٦١، وإلى نحو ٧ آلاف في ١٩٨٠.

* **بير السبع**: مدينة عربية، قاعدة قضاء بير السبع وعاصمة النقب. تكاد تكون في منتصف المسافة بين البحر الميت شرقًا والبحر المتوسط غربًا، وهي البوّابة الجنوبية لفلسطين من جهة النقب، والبوابة الشمالية للنقب، والبوابة الشرقية لسيناء.

كان الكنعانيون أول من عُرف من سكان المنطقة. وتشير أسفار العهد القديم إلى أنها كانت مأهولة حينما كان ابراهيم الخليل يجوب بقطعانه هذه البلاد، وأن خلافًا نشب بينه وبين أبي مالك زعيم سكان بير السبع حول بئر ماء، ما اضطرّ ابراهيم إلى أن يقدم سبع نعاج تعويضًا لأبي مالك، فدعي ذلك المكان بير السبع.

انتاب بير السبع في تاريخها الموغل في القدم ما انتاب غيرها من بلاد فلسطين، وخضعت للأمم التي استولت على هذه البلاد من أشوريين وبابليين وفرس ويونان ومصريين وسواهم. واستوطن الفلسطيون جنوبي فلسطين قبل قدوم بني اسرائيل إليها، وكانت بير السبع قد شهدت صراع الفلسطيين من الغرب والساميين من الجنوب والشرق، والاسرائيليين من الشمال، وكانت الحروب بين هذه الأقوام سجالًا تمكّن الاسرائيليون خلالها من بسط نفوذهم على بير السبع التي كانت أقصى حدود «الدولة اليهودية» في جنوبي فلسطين، وكان يقال عن حدود هذه الدولة «من دان إلى بير السبع».

وازدهرت بير السبع في عهدي الأنباط والرومان حين كانت ممرًا حيويًا لتجارة العالم تعبره القوافل العربية حاملة خيرات الهند وأفريقيا إلى مصر وغيرها من مدن الساحل الفلسطيني. وكانت بير السبع في العهد الروماني، ومع انتشار المسيحية، أسقفية.

في القرن السابع فتح المسلمون فلسطين، وعرفت لديهم بير السبع بأنها بلدة عمرو بن العاص لاتخاذه قصر عجلان في قضائها مقرًا له حينما اعتزل عمل مصر في عهد عثمان. وكانت بير السبع من مدن فلسطين المعروفة على عهد بني أمية.

وتضافرت في العصور التالية عدة أسباب أضعفت شأن مدينة بير السبع. ومن أبرزها تحوّل طرق التجارة

عنها، والقحط الذي عمّ قضاءها، لذلك لم تكن ذات شأن في الحروب الصليبية. وما إن حلّ القرن الخامس عشر حتى كان سكان بير سبع قد هجروها فأصبحت خرابًا ليس لها ذكر.

في العهد الحديث، أعاد العثمانيون بناء مدينة بير السبع (١٩٠٠) على بعد ثلاثة أميال للغرب الجنوبي من موقعها القديم. وهدفوا من وراء ذلك أن يثبتوا وجودهم بالقرب من الحدود المصرية التي كانت المفاوضات دائرة بشأنها آنذاك، إلى جانب رغبتهم في حفظ الأمن بين القبائل المتنازعة، وتوطين البدو فيها وجمع الضرائب التي كانت تذهب هدرًا قبل ذلك. فأنشأوا المدينة وجعلوها مركز قضاء بير السبع وأتبعوا قائمقامها لمتصرفية القدس. ونمت المدينة، وبلغ عدد سكانها في ١٩٠٢ نحو ٣٠٠ نسمة، وأصبح ٨٠٠ نسمة في ١٩١٢، وألف نسمة في ١٩١٥.

وحينما اندلعت الحرب العالمية الأولى زاد اهتمام الأتراك بمدينة بير السبع لأهمية موقعها، فاتخذت قاعدة للجيوش العثمانية المتجهة إلى قناة السويس، وأنشئت مخازن محطة سكة الحديد التي رُبطت بخط حديد يافا – القدس، وامتدت إلى قلب سيناء.

احتلّ الجيش البريطاني بير سبع في ٣١ تشرين الأول ١٩١٧. واتسعت المدينة في عهد الانتداب، وبلغ عدد سكانها في ١٩٢٢ نحو ٢٣٥٦ نسمة، ووصل في ١٩٣١ إلى ٢٩٥٩ نسمة، وفي ١٩٤٥ إلى ٥٥٧٠ نسمة، ونقص في ١٩٤٨ إلى ٢٠٠ نسمة نتيجة للتهجير إثر الحرب العربية – الاسرائيلية (١٩٤٨).

ففي ٢١ تشرين الأول ١٩٤٨ احتلّ الصهيونيون بير السبع بعد معركة غير متكافئة، وطردوا سكانها العرب منها، وأحلوا مهاجرين صهيونيين محلهم. وفي نهاية ١٩٤٩، بلغ سكانها نحو ١٨٠٠ نسمة، ثم ازدادوا بسرعة حتى بلغوا ٨٣٠٠ نسمة في نهاية ١٩٥٠، ووصلوا إلى ٢٥٠٠٠ نسمة في ١٩٥٦، وإلى ٤٣٥١٦ في ١٩٦١، وإلى ٩٠٤٠٠ نسمة في ١٩٧٣. وتضاعفت مساحة أراضي المدينة، وأصبحت المدينة القديمة كجزيرة في وسط المدينة الجديدة. وأنشئت منطقة صناعية، ومعاهد علمية ومراكز أبحاث.

* **البيرة**: مدينة عربية قديمة على بعد ١٦ كلم شمالي القدس. تعود إلى أيام الكنعانيين. حملت أيام الرومان إسم «بيريا». وقد ورد في دائرة المعارف الإسلامية «البيرة إسم لعدة أماكن تقوم في النواحي التي يتكلم فيها بالآرامية، ذلك أن البيرة هي ترجمة للفظ الآرامي بيرتا أي القلعة أو الحصن». تحيط بها عدة خرب، وعدد من المغاور، وينتشر بينها عدد من الينابيع. قدّر عدد سكانها في ١٩٤٥ بنحو ٢٦٤٠ نسمة، ووصل إلى نحو ٢٥ ألفًا في ١٩٨٠. في المدينة مجلس محلي، وعدد من مدارس مختلف مراحل التعليم للذكور والإناث، وتشتهر بكونها مصيف، إذ تقع على ارتفاع ٨٨٤ م.

* **بيرّين**: قرية عربية، إلى الجنوب الغربي لبير السبع. كانت مدينة مزدهرة في العهد الروماني. تحتوي على آثار متعددة لأبنية ولدوائر من الحجارة، وعلى شقف من الفخار. وظلت طوال العهد الإسلامي محطة للقوافل التجارية وممرًا لقبائل البدو المتجولة ما بين النقب وسيناء. في ١٩٤٨، طمع الصهيونيون في موقعها الاستراتيجي فطردوا سكانها ودمّروا بيوتهم وأقاموا مستعمرة عزوز (١٩٥٦)، واستخدموها نقطة انطلاق لاحتلال أم رشرش على العقبة، وللتحرّك لمهاجمة مصر (١٩٥٦)، وخلال حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣.

* **بيسان**: مدينة عربية من أقدم مدن فلسطين، تقع في سهل بيسان الذي يعد حلقة وصل بين وادي الأردن شرقًا وسهل مرج ابن عامر غربًا، وهي عقدة مواصلات مهمة، وتتصل بدرعا ودمشق. لكن هذا الموقع أصبح هامشيًا بعد استيلاء الصهيونيين عليها.

تحتوي تلالها المحيطة على خرائب قديمة تشتمل على بقايا الأبنية السكنية والمقابر وأماكن العبادة والمسارح. أما بيسان الحديثة فقد نشأت في أوائل القرن التاسع عشر.

يرجع شأن بيسان إلى أكثر من ٦ آلاف سنة ق.م. وحملت في العهود الكنعانية اسم بيت شان، وقد يعني هذا الاسم بيت الإله شان أو بيت السكون، وقد أخذ اليهود من الكنعانيين التسمية. استولى المصريون عليها في ١٤٧٩ ق.م. ولم يستطع اليهود ضمّها رغم محاولاتهم المتكررة. وعلى أسوارها سمّر الفلسطيون جسد شاوول وأولاده بعد قتلهم عام ١٠٠٤ ق.م. في معركة جلبوع بين الفلسطيين واليهود. وفي العصر الهلنستي كانت بيسان (سكيتو بوليس) من أهم المدن الفلسطينية. وفي العهد الروماني استمرت أهمية بيسان فكانت زعيمة للمدن العشر (ديكابوليس، راجع «سورية»، ج١٠، ص٣٠٠). ولا تزال شواهد هذا الازدهار ماثلة في بيسان حيث توجد بقايا مدرج روماني قائمة في تل الحصن، ولا تزال قناطر الجسر الروماني فوق نهر جالود. وأصبحت بيسان في العهد البيزنطي مركزًا لأسقفية (أبرشية) كان لممثلها في مجمع نيقية الديني دور بارز. ومن آثار هذا العهد دير من ثلاث غرف.

وفي أواخر ٦٣٤ حاصرها عمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنة وفتحاها صلحًا. وقد بقيت لبيسان شهرة خاصة في تاريخ المسلمين بسبب وجود قبر الصحابي أبي عبيدة بن الجراح قائد فتوح الشام، وربما يكون فيها أيضًا قبر شرحبيل بن حسنة، وكلاهما توفي في طاعون عمواس المشهور (٦٣٩). وتردد ذكر بيسان على لسان كثير من الجغرافيين العرب.

خضعت بيسان للإفرنج بعد احتلالهم القدس. واستردها العرب بعد معركة حطين (١١٨٧)، ثم أعاد الإفرنج احتلالها مرة ثانية، في ١٢١٧، إلى أن تمّ اجلاؤهم لتعود إلى السيادة العربية.

في ١٨١٢ مرّ الرحّالة الشهير بيركهارت بمدينة بيسان ووصفها بما يلي: «تضم قرية بيسان الحالية سبعين بيتًا أو ثمانين وسكانها في حالة بؤس شديد وذلك بسبب تعرضهم لأعمال السلب التي يقوم بها عرب الغور رغم أن السكان يدفعون لهم إتاوة فاحشة». وبعد نحو قرن واحد قال التميمي صاحب كتاب «ولاية بيروت» عن بيسان في الفترة ١٩١٤–١٩١٨: «يقدر عدد بيوت بيسان بحوالي ٦٠٠ بيت منها عشرون أو خمسة وعشرون للمسيحيين، و١٥ لليهود، والباقي للمسلمين». وكان خط سكة حديد حيفا – درعا الذي مدّ في ١٩٠٥ ويمر من شمال المدينة سببًا رئيسيًا لهذا النمو.

وبدأت المدينة تزدهر في عهد الانتداب البريطاني لأهمية موقعها واختيارها مركزًا إداريًا لقضاء بيسان.

وتجلّى ذلك في ازدياد سكانها من ١٩١٤ نسمة (منهم ٤١ يهوديًا فقط) عام ١٩٢٢ إلى ٣١٠١ نسمة (منهم ٨٨ يهوديًا فقط) عام ١٩٣١، وإلى ٥١٨٠ نسمة (منهم ٢٠ يهوديًا فقط) عام ١٩٤٥. وقام فيها مجلس بلدي.

في ١٢ أيار ١٩٤٨، وبعد معركة غير متكافئة، استولى الصهيونيون على المدينة وطردوا سكانها العرب. وظلت بيسان مدينة مهجورة طول عام كامل قامت سلطات الاحتلال خلاله بتدميرها وهدم بيوتها، ثم أعادت بناء المدينة بعد أن غيّرت معالمها الأثرية والتاريخية ووطنت مئات العائلات الصهيونية فيها: ١٢٠٠ صهيوني في ١٩٥٠، و١٣٥٠٠ في ١٩٦٨. وأنشئت فيها مشاريع لجذب السائحين: متحف للآثار وإعادة بناء المدرج الروماني القديم...

ارتبط اسم مدينة بيسان بواحدة من العمليات الانتحارية التي نفّذتها الثورة الفلسطينية داخل فلسطين. ففي ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٤ قامت «مجموعة الشهيد صقر عبد العزيز من قوات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتنفيذ عملية الشهيدة منتهى الحوراني التي استشهدت تحت جنازير الدبابات الاسرائيلية في مدينة جنين بالضفة الغربية المحتلة». وذلك بأن تمكن ثلاثة فدائيين من احتجاز ضباط من الاستخبارات الاسرائيلية مع عائلاتهم في مدينة بيسان، وطالبوا السلطات بإطلاق سراح ١٤ من رفاقهم في السجون الاسرائيلية. اقتحمت القوات الاسرائيلية المكان، ودارت معركة عنيفة نفّذ الفدائيون أثناءها إنذارهم وفجّروا أنفسهم مع الرهائن. وإثر انتهاء العملية أقدمت السلطات الاسرائيلية على رمي جثث الفدائيين إلى الشارع العام حيث تظاهر الاسرائيليون وعمدوا إلى إحراق جثث الفدائيين وتقطيعها وركلها بالأقدام، ما أثار استياء شديدًا لدى ملايين مشاهدي الفيلم الإخباري في العالم.

* **ترشيحا**: بلدة عربية على بعد ٢٧ كلم إلى الشمال الشرقي من عكا. من أهم قرى قضاء عكا أيام الانتداب البريطاني، إذ ضمت مسجدين ومدرستين، وكان فيها مجلس بلدي. في ١٩٤٨ دمر الصهيونيون معظم ترشيحا بقنابل طائراتهم ومدافعهم، فهاجر عدد كبير من سكانها، وبقي الآخرون رغم الاحتلال.

وأنشأ الصهيونيون مستعمرة معوناه ملاصقة لترشيحا، ويطلق حاليًا على الاثنين إسم معوناه ترشيحا. كان عدد سكان ترشيحا نحو ٣٨٣٠ نسمة في ١٩٤٥، وأصبح نحو ٦٤٠ نسمة في ١٩٤٩. عدد العرب والصهيونيين في ١٩٧٣ ٥٤٥٠ نسمة. وتقوم ترشيحا على موقع أثري، وبالقرب منها عدة خرائب.

في ١٥ أيار ١٩٧٤ (في الذكرى السادسة والعشرين لاغتصاب فلسطين) «نفّذت وحدة الشهيد كمال ناصر من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عملية فدائية في مدرسة معالوت في ترشيحا أسفرت عن مقتل الفدائيين الثلاثة ومقتل ٢٧ من الرهائن». وكان الفدائيون قد طالبوا بإطلاق سراح ٢٦ من رفاقهم. ورفضت السلطات الاسرائيلية هذا الطلب، واقتحمت قواتها المبنى.

◦ **تل أبيب**: يعني اسمها تل الربيع (أبيب كلمة عبرية معناها في الأصل السنبلة الخضراء، ثم أصبح الربيع). أكبر مدينة يهودية صرف في فلسطين، وتلتصق بمدينة يافا العربية. تقع في منتصف السهل الساحلي، وهي عقدة مواصلات مهمة. ميناؤها صغير لضحالة مياه البحر أمامه، ويعد خامس ميناء في فلسطين بعد حيفا وأشدود وإيلات وعسقلان. ولما كانت منطقة تل أبيب تضم أكبر تجمّع حضري في فلسطين يشتمل على نحو ثلث سكان البلاد، وأعلى كثافة سكانية، وأكبر وأطول شبكة مواصلات، فإنها أصبحت تعد قلب فلسطين، مَن يسيطر عليها يتحكم في الطرق المؤدية إلى جميع أرجاء فلسطين.

أنشئت تل أبيب في ٣٠ أيار ١٩٠٩ من قبل جمعيتي «أحوزات بايت» و«نحلات بنيامين» كضاحية حدائق يهودية على منطقة كثبان رملية شمالي يافا. ثم تطورت على مراحل في صورة أحياء متباعدة. وكان عدد منازلها ٢٠٤ منازل في ١٩١٤. وقد ظلت ضاحية تابعة لمدينة يافا حتى ١٩٢١ عندما فصلت عن بلدية يافا وأصبح لها بلدية مستقلة. وفي ذلك العام كان مجموع بيوتها ٨٠٠ بيت.

شهدت تل أبيب في عهد الانتداب البريطاني تطورًا كبيرًا في نموّها العمراني وتزايد عدد سكانها بسبب تدفق المهاجرين الصهيونيين عليها. فتزايد سكانها من ١٩٤٠ نسمة عام ١٩١٨ إلى ٣٤ ٢٠٠ في ١٩٢٥، وإلى ٨٠ ألفًا في ١٩٣٣، و٢٦٠ ألفًا في ١٩٤٨. وبعد عام ١٩٤٨، ضمّت إليها يافا التي أخليت من معظم سكانها العرب، وأعيد تخطيط مدينتي تل أبيب ويافا على أساس أنهما مدينة واحدة. ووصل عدد سكان المدينة ٣٦٥ ألفًا في ١٩٥٦، وإلى ٤٣٠ ألفًا في ١٩٦٧، وإلى ٤٦٨ ألفًا في ١٩٧٣، وكان قد خطط لها لتستوعب نصف مليون نسمة في ١٩٨٢. لكن المراجع تذكر أن عدد سكانها لم يتخط الـ ٤٠٠ ألف في ١٩٩٥.

◦ **تل الصفا**: موقع على تلة مرتفعة على حدود مدينة رام الله وتشرف على ساحل يافا من بعيد وعلى بعد ١٥ كلم عن مدينة القدس، اختاره مستثمرون فلسطينيون بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ليقيموا عليه قرية تبنى على نمط العمارة الفلسطينية التي كانت سائدة نهاية القرن التاسع عشر، ولكن بوسائل الراحة الحديثة والمتطورة، وأطلقوا عليها إسم قرية «تل الصفا» نسبة إلى موقع أثري قرب بلدة صفد في شمالي فلسطين لا تزال بقاياه موجودة حتى الآن. والعمل بإنشاء هذه القرية جار على قدم وساق لتصبح جاهزة مع بداية العام ٢٠٠٠. والهدف منها أن يجد ساكنوها أو النازلون بها ما يبحثون عنه من ذكريات وعبق الماضي الذي خلفوه وراءهم عندما حلّت بهم أو بآبائهم وأجدادهم نكبة ١٩٤٨، ولكن هذه المرة على أرض «دولة فلسطين»، إضافة إلى كونها على مقربة من المدينة المقدسة (القدس). إذ إن «يهود الشتات يدفعون ملايين الدولارات من أجل موطئ قدم قريب من القدس بما في ذلك في المستوطنات المحيطة بها، والآن أصبح بإمكان أي فلسطيني أو عربي أن يتصرف بالطريقة نفسها».

وإلى جانب بيوت تل الصفا التي اتخذت أسماء تراثية فلسطينية مثل: قنطرة، راوية، رواق، منطرة، روزانا، عنان، رابية، مشربية... أو أسماء مدن عربية في اسبانيا مثل قرطبة ورونداء... ألحق بالقرية ناد خاص يضم مسبحًا ومركزًا للياقة البدنية وقاعة احتفالات ومتجرًا ومطعمًا لخدمة سكان القرية، وهو أمر لم يعتمده الفلسطينيون في الداخل. أما الجديد الثاني الذي أدخل إلى تل الصفا فهو توفير الحراسة والصيانة حتى في غياب السكان.

◦ **جباليا**: بلدة عربية على بعد كيلومترين من غزة. في جوارها مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين. كان عدد سكانها نحو ٣٥٢٠ نسمة في ١٩٤٥، وأصبح نحو ٦ آلاف في ١٩٦٣، علاوة على نحو ٣٦ ألف لاجئ في مخيم جباليا. وقدّر عدد سكان جباليا بنحو ٩ آلاف في ١٩٨٠، وسكان المخيم بنحو ٥٠ ألفًا.

◦ **جبع**: في فلسطين أكثر من موقع بهذا الاسم، ومنها:

– جبع في قضاء جنين، بلدة عربية في منتصف الطريق بين جنين ونابلس. كان عدد سكانها نحو ٢١٠٠ نسمة، وبلغ نحو ٦ آلاف في ١٩٨٠.

– جبع في قضاء حيفا، قرية عربية على بعد ٢١ كلم جنوبي حيفا. عرفت في العهد الروماني باسم جاباتا. كان عدد سكانها نحو ١١٤٠ نسمة في ١٩٤٥. طرد الصهيونيون سكانها في ١٩٤٨، وأسسوا مستعمرة جفع كرمل (سكنها صهيونيون جاءوا من تركيا)، ومستعمرة تسروفاه (سكنها صهيونيون هاجروا من الجزائر).

◦ **جِدّين**: خربة أصبحت قرية عربية في عهد الانتداب البريطاني، تقع شمال شرقي عكا. كان فيها قلعة صليبية دمّرها العرب في ١٢٨٨، وبقيت مهجورة إلى أن عادت معمورة باتخاذها مقرًا لصاحب بلاد صفد في أيام حكم الشيخ ظاهر العمر. وكان الصهيونيون قد تملكوا نحو ٤٠٪ من أراضيها أيام الانتداب. في كانون الثاني ١٩٤٨، اختار قائد فوج اليرموك الأول في جيش الإنقاذ المقدم أديب الشيشكلي مستعمرة جدّين لتكون هدفًا لأولى عمليات الفوج. وكاد أن ينتصر على المدافعين الصهيونيين لولا تدخّل القوات البريطانية. فاضطرّ السكان العرب إلى مغادرة جدّين، ونزحوا إلى جنوبي لبنان. وقد استغلّ الصهيونيون هذه البقعة كموقع سياحي.

◦ **جرش**: قرية عربية، ٢٨ كلم إلى الجنوب الغربي من القدس. كان عدد سكانها نحو ١٩٠ نسمة في ١٩٤٥. استولى عليها الصهيونيون في ١٩٤٨، وطردوا سكانها العرب ودمّروا بيوتهم.

◦ **الجزر**: تل تاريخي على بعد ٨ كلم إلى الجنوب الشرقي من الرملة. يرد إسمه في المصادر الأكادية والمصرية والأشورية. وتذكره التوراة في أمكنة مختلفة. للموقع أهمية استراتيجية. وفيه آثار تعود إلى العصر البرونزي المتوسط أيام حكم الهكسوس لفلسطين.

◦ **جِفْعاتيم**: مدينة صهيونية تأسست في ١٧ نيسان ١٩٢٢ في موقع ظهر سلمة في قضاء يافا. كانت مستعمرة صغيرة تابعة لتل أبيب، ثم أخذت تنمو وتتوسع، وأصبح لها مجلس محلي في ١٩٤٢، وبلدية مستقلة في ١٩٥٩. أصبح عددها نحو ٥٠ ألف نسمة في ١٩٧٣.

◦ **الجلجلة**: جاء في الأناجيل المقدسة أن المسيح، يوم حمل الصليب، خرج إلى هذا المكان ويدعى «الجلجثة» في الآرامية، والجلجلة أو الجولجوليث في العبرية. ويقع المكان خارج القدس، قريبًا من بابها ومن بستان مجاور. والجلجلة تعني الجمجمة، وتشير إلى مرتفع صغير من صخر. وتدل الحفريات الأخيرة على أن المنطقة كانت محجرًا جُعل بستانًا، في حين ظل مرتفع الجلجلة على حاله لأن صخره لا يصلح لبناء. ولما حوّط الملك هيرودس أغريباس (٤١–٤٤) المدينة بسور جديد صارت الجلجلة ضمن الأسوار.

هذا هو المكان الذي كان يُقتل فيه المحكوم عليهم بالموت، والذي يعتقد المسيحيون أن المسيح صلب ومات فيه. وقد أصبح بذلك أعظم مشارف المسيحية. وخصّه المسيحيون بأعظم إكرام منذ اليوم الأول، حتى بعد تدمير الرومان للمدينة (٧٠) وما برحوا على ذلك عبر القرون. واليوم يتوافدون إليه من جميع أطراف الأرض.

وقد تقلب التاريخ على الجلجلة. فعندما جعل أدريانس (١٣٥) من القدس مدينة رومانية، قام الفوروم والكابتول في منطقة الجلجلة، والقبر المقدس. فغطّى القبر، وغطّى الجلجلة، وجعلها مشرفًا لتمثال فينوس وعبادتها، وهذا مما عمل على تخليد الموضع.

ولما أمر قسطنطين (٣٢٥) بتزيين هذا الموضع بأجمل الكنائس أُزيلت الآثار الوثنية، وشيدت كنيسة

القيامة. وكانت الجلجلة تحتلّ الزاوية الجنوبية الشرقية من ساحتها، وقد أقيم عليها صليب تعلوه قبة (٤٢٨).

تعرّضت الجلجلة لمصير كنيسة القيامة فدمّرت وأحرقت ورمّمت أكثر من مرة، إلى أن كان بناء الصليبيين للكنيسة الحالية مع ما طرأ عليها عبر القرون. وهذه الكنيسة تضم الجلجلة وجميع المزارات في وحدة واحدة، ولم تفلت من آفات الزمان وضربات الطبيعة وتنافس الكنائس وحريق ١٨٠٨. والجلجلة في هذا الإطار ترتفع أربعة أمتار ونصف المتر عن مستوى الأرض، وأطوالها ١١،٤٥م. × ٩،٢٥م. وتشتمل على مذبح لصلب المسيح، وآخر للعذراء المتألمة، وثالث للمسيح المصلوب، ويرى فيها وتحتها بعض صخر التل.

أما الطريق التي سلكها المسيح إلى الجلجلة فتبتدئ في مكان دار ولاية بيلاطس الروماني، متوجّهة نحو الباب القديم مقابل الجلجلة. وقد تكون هذه الدار في قصر هيرودس الكبير، غربي المدينة (القدس)، وقد تكون في قلعة أنطونيا، شرقي المدينة. وهذه هي الطريق التقليدية المعروفة اليوم بـ«درب الآلام»، ويسلكها المسيحيون كل يوم جمعة بعد الظهر، وحجاج العالم كله عندما ينزلون بالمدينة المقدسة (عن «الموسوعة الفلسطينية»، حرفيًا، المذكورة في صدر هذا الباب، ج٢، ص٤٣-٤٤).

* **الجليل**: منطقة مرتفعات شمالي فلسطين حتى جبل عامل في جنوب لبنان، وهي تغطي المنطقة الشمالية في فلسطين التي تضم أقضية صفد وطبرية وبيسان وعكا، وتعرف بلواء الجليل. وأقدم مَن سكن بلاد الجليل هو إنسان العبيدية قبل مليون و٧٥٠ ألف سنة، وقد وجدت بقايا هيكله العظمي وآلاته الحجرية في تل العبيدية بالقرب من بحر الجليل. كما وجدت في كهوف جبل الكرمل آثار انسان نياندرتال الذي عاش قبل ١٠٠ ألف سنة. ومن المدن التي نشأت في شمالي فلسطين في عصور ما قبل التاريخ مجدّو (اللجون) التي شهدت معارك طاحنة بين الكنعانيين والمصريين زمن الفرعون تحوتمس الثالث. وتأسست في الجليل في عصور ما قبل التاريخ مدينة بيسان. وفي ٧٢٢ ق.م. احتل الأشوريون منطقة الجليل التي خضعت بعد ذلك لحكم الفرس والسلوقيين. وفي ٦٣ ق.م. احتل الرومان فلسطين، وفي العام ٧٠ منعوا اليهود من الإقامة فيها. وللجليل ذكريات خالدة في أذهان المسيحيين لأن السيد المسيح نشأ وتربّى فيه، وقضى أكثر أيامه في الناصرة. ونزلت في الجليل، بعد الفتح العربي، قبائل عربية كثيرة. وشهدت المنطقة أحداثًا كثيرة أثناء الحروب الصليبية. ولما سيطر العثمانيون عليها (١٥١٧) أصبحت عكا قصبة الجليل. واحتل فخر الدين المعني مكانة هامة في الجليل (القرن السابع عشر) واتخذ صفد حصنًا لحماية أملاكه، كما تأسست في الجليل إمارة للشهابيين.

بعد النكبة وقيام دولة اسرائيل (١٩٤٨) استمرّت مناطق في الجليل ذات أكثرية عربية (نحو ٧٠٪ من مجموع السكان). ولتغيير هذا الواقع عمل حكام إسرائيل على تهويد الجليل تحت أسماء مشاريع مختلفة مثل «التطوير» و«توزيع الأرض» ومشروع تطوير الجليل». وقد تقرر تنفيذ مشروع التهويد على مرحلتين: الأولى تنتهي عام ١٩٨٠، والثانية عام ١٩٩٠. وفي ١٢ شباط ١٩٧٦ صدر أمر الشرطة الاسرائيلية بمنع دخول السكان إلى المنطقة المعروفة بالمنطقة التاسعة (معظمها سهلي صالح للزراعة). وأحسّ المواطنون العرب بالخطر للاستيلاء على أرضهم، فتنادوا إلى رفع احتجاج ضد السلطة المحتلة تجسّد في مؤتمر سخنين (١٤ شباط ١٩٧٦). وصدرت صيحات الاحتجاج بلسان جميع سكان الجليل، وتطوّر الوضع إلى اندلاع مظاهرات عمّت مختلف أبناء فلسطين العرب ووقوع حوادث دامية في «يوم الأرض».

* **الجمّامة**: قرية عربية على مسافة ٣٩ كلم شمال غربي بير السبع، وذات موقع مهم. فهي محطة لمرور قوافل البدو من النقب إلى شمال فلسطين. وقد شهدت الجمّامة في نهاية الحرب العالمية الأولى معركة بين القوات البريطانية وقوات العثمانيين أسفرت عن احتلال البريطانيين للقرية والانطلاق منها نحو الشمال. فيها خرب وآثار: معصرة زيتون وقطعة مرصوفة بالفسيفساء ومدافن وتاج عمود. وفي ١٩٤٨، نشبت معركة بين العرب والصهيونيين أسفرت عن احتلال هؤلاء للقرية. فطردوا سكانها

ودمّروها، وكانوا قد أنشأوا مستعمرة روحاما على أراضيها في أواخر فترة الانتداب.

* **جنين**: مدينة عربية ومركز قضاء جنين. سُمّيت بهذا الإسم بسبب الجنائن المحيطة بها. حاول الصهيونيون احتلالها، وفشلوا، في ١٩٤٨، إلا أنهم احتلوها في ١٩٦٧، مثلما احتلوا أجزاء الضفة الغربية.

شكّل موقع جنين عقدة مواصلات بين نابلس والعفولة وبيسان. وفي ١٩٤٨، فصلت عن المناطق الشمالية المحتلة من فلسطين، وفقدت مركزها التجاري.

جنين هي نفسها «عين جنيم» الكنعانية. كانت عرضة للقوات الغازية من بابليين وأشوريين ومصريين وآراميين. وبالقرب منها لقي ملك العبرانيين شاوول وأبناؤه الثلاثة مصرعهم في حربهم مع الفلسطيين. وهي «جيناء» في العهد الروماني. وفي أيام البيزنطيين أقيمت فيها كنيسة عثر المنقبون على بقاياها بالقرب من جامع جنين الكبير. وفي القرن السابع طرد العرب المسلمون البيزنطيين منها، واستوطنتها بعض القبائل العربية.

في ١١٠٣ وقعت جنين في يدي تنكريد وضمّت لإمارة بلدوين ومملكة بيت المقدس (العهد الصليبي)، وأطلق الصليبيون عليها اسم جيرين. وفي ١٢٥٥ غدت فلسطين تتبع سلاطين المماليك الذين جعلوا منها مركزًا بريديًا انضم، إبان تنازع الولاة العثمانيين، إلى والي طرابلس يوسف سيفا. وقام الأمير اللبناني فخر الدين بغزو جنين (١٦٢٣)، لكنه فشل في الاحتفاظ بها. ولم يدم حكم ابراهيم باشا ابن محمد علي طويلًا، فعادت جنين قائمقامية في متصرفية نابلس التابعة لولاية بيروت التي أنشئت بدلًا من ولاية صيدا.

أقام الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى مطارًا عسكريًا غربي جنين. واحتلّ الجيش البريطاني جنين في ٢٠ أيلول ١٩١٨ ونصب عليها حاكمًا عسكريًا. وفي عهد الانتداب البريطاني أصبحت مركزًا لقضاء جنين، ونما عدد سكانها ووصل حسب تعداد ١٩٢٢ إلى نحو ٢٦٢٧ نسمة، وفي نهاية ١٩٤٥ بلغ نحو ٣٩٩٠ نسمة.

وحينما بدأت حرب ١٩٤٨ هاجم الصهيونيون قرى قضاء جنين في مرج ابن عامر واحتلوا كثيرًا منها، ثم طوّقوا جنين، واستولوا على معظمها، وأخذوا يقصفون مركز تجمّع المجاهدين. ولكن وصول النجدات العراقية والفلسطينية كبّد الصهيونيين خسائر كبيرة فاندحروا خائبين، كما تمكّن المجاهدون من استرداد عدة قرى في قضائها. وتدفّق اللاجئون، منذ ١٩٤٨، للإقامة في جنين، فزاد عددها إلى نحو ١٠ آلاف، وبلغ نحو ٣٧ ألفًا في ١٩٧٨. ونتج من ضغط السكان تردّي الأحوال الاقتصادية في المدينة، وحدثت هجرة بشرية إلى الضفة الشرقية للأردن وإلى بلدان الخليج وشبه الجزيرة العربية. وشكّل المهاجرون مصادر مهمة لدخل المدينة عوّض عليها تردّي الأحوال المعيشية.

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٥، خرج آخر الجنود الاسرائيليين من مدينة جنين، أول المدن الفلسطينية السبع التي تطبّق عليها اتفاق إعادة الانتشار الذي وقّعه رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (أيلول ١٩٩٥). وأعلن، إثر ذلك، الأمين العام لرئاسة السلطة الفلسطينية الطبيب عبد الرحيم المدينة «باسم الرئيس عرفات محررة إلى الأبد». وبعد أقل من أسبوع، أي في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥، قام عرفات بأول زيارة لجنين.

* **الجورة**: في فلسطين أكثر من قرية بهذا الاسم، ومنها:

– الجورة (عسقلان): قرية عربية على الشاطئ، تبعد ٥ كلم جنوب غربي مدينة المجدل. قامت على أنقاض قرية باجور الرومانية. كان عدد سكانها نحو ٢٤٢٠ نسمة في ١٩٤٥. دمّرها الصهيونيون في ١٩٤٨، وطردوا سكانها وأقاموا على أرضها مدينة عسقلان (أشكلون) ومستعمرة أفريدار.

– الجورة (القدس): قرية عربية، على بعد ١٠ كلم جنوب غربي القدس. فيها بعض الخرب الأثرية. كان عدد سكانها نحو ٤٢٠ نسمة في ١٩٤٥. في ١٩٤٨، شرّد الصهيونيون سكانها ودمّروا بيوتها، وأقاموا على أرضها مستعمرة أوره.

* **حاصور**: مدينة كنعانية قديمة، إلى الشمال الشرقي من صفد، وإلى الجنوب من بحيرة الحولة. تذكر التوراة أن الملك يشوع أخضعها وأحرقها بالنار.

وقبل اليهود كانت حاصور من معاقل الهكسوس. فتحها الآشور ثم الكلدان. في الفترة ١٩٥٥–١٩٥٨ ثم في ١٩٦٨، قام الصهيونيون بتنقيبات أثرية واسعة فيها، وعثروا على خمسة معابد. وفي ١٩٥٣، أقاموا مستعمرة حاتسور ووطّنوا فيها صهيونيين من الولايات المتحدة.

* **حطين**: قرية عربية على مسافة ٩ كلم غربي مدينة طبرية. يتميّز موقعها بتحكمه بسهل حطين الذي يتصل بسهل طبرية. وقد دارت رحى معركة حطين الشهيرة في سهل حطين، وفيها انتصر صلاح الدين على الجيوش الصليبية. كان عدد سكان القرية نحو ١١٩٠ نسمة في ١٩٤٥. في ١٩٤٨، طرد الصهيونيون سكانها ودمّروا بيوتها، وأنشأوا مستعمرات كفار زئيم. أحوزات نفتالي، كفار حيتيم.

* **الحمّة**: قرية عربية على نهر اليرموك الأدنى عند التقاء الحدود السورية – الفلسطينية – الأردنية. تشتهر بمياه ينابيعها الحارة وتحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت، وكانت مستعملة في زمن اليونانيين والرومانيين. وفي فترة الانتداب أعطي أحد اللبنانيين امتياز استثمار ينابيع الحمّة لفترة تبدأ عام ١٩٣٦ وتنتهي عام ٢٠٢٩، وأخذ الناس يقصدونها من مختلف جهات فلسطين والأقطار المجاورة للاستشفاء. كان عدد سكانها نحو ٢٩٠ نسمة في ١٩٤٥. تعرضت لاعتداء صهيوني في ١٩٥١، إذ تعرضت لقصف الطائرات، وتشرّد أهلها. وبقيت منذ ذلك الوقت نقطة حدود تحت إشراف القوات السورية، إلى أن احتلها الصهيونيون في ١٩٦٧ وطردوا سكانها وأقاموا فيها منتجعًا سياحيًا.

* **الحولة**: سهل اكتسب اسمه من بحيرة كانت تحتل قسمًا من جنوبيه وتسمّيها وثائق رأس شمرا «بحيرة سمخو». ويقع السهل في الزاوية الشمالية الشرقية في فلسطين، وتصل مساحته إلى ١٨٠ كلم. وتعرف مرتفعاته الشرقية بهضبة الجولان الشهيرة بدورها الاستراتيجي العسكري. والحولة في الوقت الحاضر منطقة زراعية مهمة، وفي مياهها ثروة سمكية تشكل دخلًا معيشيًا لكثير من أبناء قرى الحولة المتناثرة.

* **حولون**: مدينة صهيونية اشتق إسمها من كلمة «حول» العبرية بمعنى رمل، لأنها تقوم فوق كثبان رملية. استوطنها صهيونيون منذ ١٩٢٥، أقاموا أول الأمر أكواخًا فوق مساحة من الأرض تابعة لمدينة يافا العربية. ثم نمت بين ١٩٣٤ و١٩٤٠، خاصة من قبل الطبقة العاملة لرخص إجرة بيوتها قياسًا على تل أبيب. وفي ١٩٤٠ أصبح لها مجلس محلي. وبين ١٩٤١ و١٩٤٨، تدفقت عليها أعداد كبيرة من المهاجرين الصهيونيين، وبدأت بعض المشروعات الصناعية، وأصبح عدد سكانها في ١٩٤٨ نحو ٧ آلاف نسمة. وارتبطت بتل أبيب (تبعد عنها ٤ كلم فقط)، واعتبرت من أهم المراكز الصناعية في اسرائيل (يعمل في مصانعها أكثر من ١٥ ألف عامل). في تعداد ١٩٧٣ أن عدد سكانها وصل إلى نحو ١٠٧ آلاف نسمة.

* **حيفا**: مدينة ساحلية، ونقطة التقاء البحر المتوسط بكلٍ من السهل وجبل الكرمل (كلمة كرمل تعني كرم الله، وفي العهد القديم يرمز إلى الجمال والخصب. واشتهر هذا الجبل بتردد النبي إيليا والنبي أليشع إليه في القرن التاسع ق.م.، وانتصار إيليا فيه على كهنة البعل الفينيقي وذبحه إياهم. وفي عهد المسيحية نزل النسّاك بالجبل منذ القرن السادس، وأسس القديس بروكارد – مولود في القدس – رهبانية الكرمليين سنة ١٢١٠).

وبسبب هذا الموقع، انتقلت حيفا منذ أوائل هذا القرن من قرية متواضعة لصيادي الأسماك إلى مرفأ بحري للسفن. وقد زادت أهميتها عندما وسعت حكومة الانتداب في ١٩٢٩ الميناء وأقامت المنشآت الضخمة. وبافتتاح الميناء الحديث في ١٩٣٣ أصبحت حيفا الشريان الحيوي لفلسطين والأردن وسورية والعراق وإيران.

ورد ذكر حيفا في التلمود على صورة «حيفة» ومعناه الفرصة والمرفأ. وكان الصليبيون يطلقون عليها إسم كيفا. ولم يرد إسم حيفا في المصادر العربية قبل الرحّالة ناصر خسرو (١٠٦٠) والشريف الإدريسي (١١٦٠) وياقوت الحموي (١٢٢٨).

دلّت الآثار (خاصة كهوف جبل الكرمل) أن حيفا سُكنت منذ عصور ما قبل التاريخ. وأول من سكنها في عصور التاريخ هم الكنعانيون، وهناك آثار لهم في

منطقة حيفا. ولما استولى الاسرائيليون في عهد يشوع بن نون على فلسطين جعلت حيفا من نصيب سبط منسّى. وتوالى عليها الأشوريون والكلدانيون والفرس واليونان والسلوقيون. ويذكر الإنجيل أن السيد المسيح وطئ أرض حيفا وباركها حين مرّ بها مع أمه مريم العذراء في طريقه من مصر إلى الناصرة. ومرّ بحيفا بولس الرسول في رحلته الثالثة (٥٨) قادمًا من عكا.

لم يكن لحيفا أهمية في الفتح العربي ولا ورد اسمها في مصادر الفتح (كانت الأهمية لعكا) حتى كان القرن الحادي عشر. وقبل احتلال الصليبيين كانت حيفا تابعة للفاطميين. وورد ذكرها في روايات الحجاج والرحّالة المسيحيين. وإلى العهد الصليبي تعود بقايا القلعة التي بناها الصليبيون عند خربة رشميا. وفي ١٢١٢، تأسست فيها رهبانية الكرمل التي كثر أتباعها وانتشروا في أنحاء أوروبا. وظلت حيفا في حوزة الفرنجة حتى ١٢٦٥ حيث فتحها الظاهر بيبرس، ثم استولى الفرنجة عليها ثانية فعاد الملك الأشرف خليل بن قلاوون واسترجعها في ١٢٩١، وانتهى بذلك الوجود الفرنجي في فلسطين.

أوقع المماليك الخراب بحيفا كما بغيرها من المدن الساحلية. وانتقلت حيفا إلى يد العثمانيين منذ عهد سليم الأول (١٥١٦)، وأشير إليها بأنها قرية. وسارت عملية إعمار حيفا ببطء. وتضررت حيفا بسبب صراع أميرها، الحارثي، مع الأمير اللبناني فخر الدين. وضمّت حيفا إلى ولاية صيدا، وعرفت ازدهارًا.

صارت حيفا، بعد الشيخ ظاهر، إلى أحمد باشا الجزار، واحتلها الجنرال كليبير (مساعد نابوليون) في ١٧٩٩، وأقام نابوليون قيادته على جبل الكرمل، واتخذ الدير مشفى لجرحاه ولمرضى الطاعون أثناء حصار عكا، ثم أحرقه لما انسحب إلى مصر. وقد أعادت الدولة العثمانية حيفا إلى سلطتها، وجُدّد بناء الدير الكرملي (١٨٢٧). ثم دخلت حيفا – كسائر سورية – تحت حكم ابراهيم باشا حتى ١٨٤٠.

أصبحت حيفا، في ١٨٨٧، مركز قضاء وامتدت إلى شواطئ البحر، وفي ١٨٩٢ افتتح العمل في سكة حديد حيفا – دمشق. وأصبحت حيفا مركزًا ثقافيًا مرموقًا في فلسطين في مطلع هذا القرن (العشرون): مدارس عديدة، رسمية وأجنبية، تضم آلاف الطلاب، ومطابع كثيرة وصحف. وقد ساهمت الإرساليات التبشيرية في فتح المدارس والكنائس والمستشفيات والنوادي الثقافية. وكان فيها (١٩٠٨) ٥ مساجد وتكايا، و٦ كنائس و١٣ مدرسة و٩ خانات. وتزايدت أعداد المهاجرين اليهود الأشكناز (اليهود الغربيين) بعد ١٩٠٨. وفي ١٩١٢، تمّ بناء المعهد الفني اليهودي (فتح أبوابه في ١٩٢٥). كان عدد سكانها في العام ١٩١٦ نحو ١١ ألف نسمة. وتركز معظم المسيحيين في الجهة الغربية من حيفا، ومعظم المسلمين في المنطقة المنخفضة من المدينة، واليهود في شرقي المدينة.

خلال حكم الانتداب البريطاني (١٩١٨–١٩٤٨)، غدت حيفا عقدة مواصلات مهمة داخلية وخارجية، فتدفّق إليها التجّار والصناعيون والعمّال. ووسّعت السلطات، في ١٩٢٩، ميناء حيفا وجعلت منه ميناءً حديثًا. ونشط الميناء خلال الحرب العالمية الثانية وساعد على تقدّم المدينة، وأنشئت مصفاة النفط الكبيرة التي زوّدت جيوش الحلفاء. وأقيمت منطقة صناعية بالقرب من الميناء، وفي الوسط أنشئت منطقة سكنية ضمّت بدءًا من عام ١٩٣٠ مجموعة مستعمرات صهيونية. وتطوّر نمو سكان حيفا في عهد الانتداب من ٢٤٦٣٤ نسمة في ١٩٢٢ إلى ١٣٨٣٠٠ نسمة في ١٩٤٥. وأضحت حيفا، في ١٩٤٧، من أكبر موانئ شرقي البحر المتوسط بعد الاسكندرية.

أما في ظل الاحتلال الاسرائيلي فقد هبط مجموع سكان حيفا في أواخر ١٩٤٨ إلى ٩٧٥٤٤ نسمة بسبب الاحتلال وطرد السكان العرب، فأصبح الصهيونيون يؤلفون ٩٦٪ من مجموع سكانها. ثم عاد العدد إلى التزايد بسبب تدفق المهاجرين الصهيونيين، فوصل في نهاية ١٩٥٠ إلى ١٤٠ ألف نسمة، واستمرّ في التزايد حتى وصل إلى نحو ٢٢٦ ألف نسمة في ١٩٧٣ (بلغ حاليًا، في ١٩٩٩، نحو ٢٥٠ ألف نسمة).

في ١٩٤٧، وفور صدور قرار التقسيم، بدأت الاشتباكات اليومية في حيفا بين الفلسطينيين العرب والصهيونيين. وتمكن هؤلاء من السيطرة في الأخير على المدينة. وغادر المدينة نحو ٧٠ ألف عربي وتوزّعوا على البلدان المجاورة. وكان لسقوط حيفا أثر سلبي كبير في سير الحرب بكاملها.

* **الخالصة**: قرية عربية كانت في العهد العثماني من أعمال قضاء مرجعيون. تبعد مسافة ١٠ كلم عن المطلة الواقعة على الحدود اللبنانية. كان عدد سكانها نحو ١٨٤٠ نسمة في ١٩٤٥. في ١٩٤٨، شرّد الصهيونيون سكانها، ودمّروا القرية وأقاموا على أنقاضها مستعمرة قريات شمونا.

حملت الخالصة اسم إحدى العمليات الفدائية الأولى التي نفّذها مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرر فلسطين – القيادة العامة في ١١ نيسان ١٩٧٤. وقد أسفرت العملية عن مقتل الفدائيين الثلاثة و١٨ اسرائيليًا.

* **خان يونس**: مدينة عربية من مدن قضاء غزة، وفي أقصى جنوب غربي فلسطين على بعد ٢٠ كلم من الحدود المصرية. أصبحت، بعد ١٩٤٨، ثاني مدن القضاء بعد غزة. تعرّضت في حرب ١٩٥٦ للعدوان الاسرائيلي، وظلت تقاوم من شارع إلى شارع قبل أن يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي ويمعن في شبابها قتلًا انتقامًا لخسائره الجسيمة. وفي حرب ١٩٦٧، صمدت خان يونس كذلك، واستمرت مقاومتها أربعة أيام كاملة، فكانت آخر موقع في قطاع غزة سقط في قبضة الاحتلال الاسرائيلي.

يقول المؤرخون أنها بُنيت على أنقاض مدينة قديمة كانت تُعرف باسم جنيسس. وخان يونس الحالية حديثة نسبيًا إذ لا يزيد عمرها عن ٦٠٠ سنة، وكان الهدف من بنائها حماية التجارة وخطوط المواصلات الحربية بين مصر والشام أيام المماليك.

كان عدد سكانها في ١٩٤٦ نحو ١٣ ألف نسمة. تدفّق عليها اللاجئون بعد نكبة ١٩٤٨، وأصبحت تعد نحو ٧٠ ألف نسمة في ١٩٦٣، ونحو ٩٠ ألفًا في ١٩٧٩.

* **خربة...**: عشرات المواقع والمزارع والقرى في فلسطين يبدأ اسمها المركب بكلمة «خربة». وأكثرها مواقع وقرى عربية شرّد الصهيونيون سكانها في ١٩٤٨ ودمّروا بيوتهم. وأقاموا على أراضيهم مستعمرات حملت أسماء يهودية واستوطنها مهاجرون صهيونيون. من هذه الخرب: خربة أبو زينة، خربة أم برج، خربة البويرة، خربة بيت فار، خربة خريش، خربة الدامون، خربة زكريا...

* **الخُضَيرة**: مدينة صهيونية في الجزء الشمالي من السهل الساحلي، على مسافة ٤٩ كلم جنوبي حيفا. أسسها، في ١٨٩٠، أعضاء جمعية أحباء صهيون لتكون مستعمرة يسكنها المهاجرون الصهيونيون من روسيا وبولندا، وقد حرّفوا اسمها العربي فسمّوها حديرا. نما عدد سكانها من ١٥٢ نسمة في ١٨٩٨، فأصبح ١١٨١٩ نسمة في ١٩٤٨، ونحو ٣٤ ألفًا في ١٩٧٣.

* **الخليل**: «قرية أربع» بالاسم الكنعاني. ثم عرفت باسم حبرون وقد بنيت في سفح جبل الرميدة في حين كان بيت ابراهيم على سفح جبل الرأس المقابل له. ولما اتصلت حبرون ببيت ابراهيم الخليل سمّيت «الخليل».

عثر في آثارها على آثار إنسان العصور الحجرية، وعلى آثار «قرية أربع» الكنعانية. نزلها، في ١٨٠٥ ق.م. ابراهيم الخليل فغدت منزلًا ومدفنًا له ولآله من بعده، اسحق ويعقوب ويوسف. والراجح أن هيرودس الروماني هو الذي بنى السور الضخم المحيط بمقبرة ابراهيم. وفي عهد السيد المسيح بنيت حول السور بعض الدور التي تحولت إلى قرية عرفت باسم «بيت ابراهيم». ويبدو أن شأن مدينة الخليل تقهقر في العهد الروماني وفي صدر الإسلام.

رمّم مقام ابراهيم في العصر الأموي وتحوّل إلى مسجد، وأُدخلت عليه تحسينات كثيرة في العصر العباسي.

استولى الصليبيون على الخليل وجعلوها أبرشية، وبنوا كنيسة في موقع الحرم. ولما استردّها صلاح الدين أعاد الحرم. وفي أيام المماليك استعادت المدينة ازدهارها. واستمر ازدهارها في العصر العثماني.

بدأ العمران ينتشر خارج أسوار الخليل منذ نهاية القرن التاسع عشر. وقد تأسست بلدية الخليل في ١٩٢٧. وقد شهدت المدينة ثورة ديمغرافية حقيقية على أثر نكبة فلسطين (١٩٤٨) لوفود عدد كبير من اللاجئين إليها. فارتفع عدد سكان الخليل إلى نحو ٣٨ ألف نسمة في ١٩٦١، أي بزيادة ٥٤٪ خلال ١٧ عامًا. وقدر عدد سكانها في ١٩٨٠ بنحو ٥٠ ألف نسمة.

وكانت الخليل الهدف الأول للأطماع الاستيطانية الصهيونية في الضفة الغربية. وإذا كان أول قرار أصدرته الحكومة الاسرائيلية بعد احتلالها للضفة الغربية هو قرار ضم القدس واقعيًا (٢٨ حزيران ١٩٦٧) فإن أول عمل استيطاني تمّ في الضفة الغربية كان إقامة النواة الاستيطانية في كفار عصيون الموقع الاستراتيجي المهم على مشارف مدينة الخليل على الطريق الموصلة إلى القدس في ٢٧ أيلول ١٩٦٧. وبعده كرّت سبحة المستوطنات الصهيونية وما عُرف بـ «خطة تهويد المدينة» من خلال مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، الخطة التي لا تزال تدور فصولًا حتى اليوم (١٩٩٩).

* **دير...**: في فلسطين مواقع (بلدات وقرى ومزارع وخرب) كثيرة يبدأ اسمها المركّب بكلمة «دير»، وهي منتشرة في مختلف أنحاء فلسطين، ولقد لاقت غالبيتها العظمى المصير نفسه على يد الصهيونيين إبان نكبة ١٩٤٨. وقد أقام هؤلاء مكانها مستعمرات صهيونية بأسماء صهيونية. من هذه المواقع والقرى: دير أبو سلامة، دير أيوب، دير البلح، دير البنات، دير حنا، دير الدبان، دير دبوان (بلدة)، دير سُنيد، دير طريف، دير عمّار، دير عمرو، دير الغصون، دير القاسي...

* **دير ياسين**: قرية عربية غربي القدس. نحو ٥٪ من أراضيها تسرّب إلى الصهيونيين. كان عدد سكانها نحو ٦١٠ نسمة في ١٩٤٥. ارتكب الصهيونيون فيها مذبحة وحشية في ١٩٤٨، ودمّروها وأقاموا على أنقاضها مستعمرة جفعات شاؤول التي أدخلت في حدود مدينة القدس.

وقعت مذبحة دير ياسين ليلة ٩ وصباح ١٠ نيسان ١٩٤٨. وقد لعب الدور الأول فيها أعضاء منظمتين صهيونيتين إرهابيتين هما الإرغون تسفاي لئومي (المنظمة القومية العسكرية) المعروفة أيضًا باسم «اتسل» وكان يترأسها أثناء وقوع المذبحة مناحيم بيغن؛ ومنظمة شتيرن نسبة إلى مؤسسها أبراهام شتيرن، وتعرف أيضًا باسم «ليحي». وقبل يومين من بدء العملية الإرهابية، أي في ٧ نيسان ١٩٤٨، قتل القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني. فتهيأت، على الفور، قوة من العصابتين، إرغون وشتيرن، قوامها أكثر من ٣٠٠ مقاتل لاحتلال دير ياسين. فاصطادت القوة كل هارب من دير ياسين، أما الباقون في بيوتهم، ومعظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، فقد أجهزت القوة الصهيونية عليهم بإلقاء القنابل داخل البيوت. واستمرّ تفجير المنازل حتى قبل ظهر ١٠ نيسان ١٩٤٨. وبعدما أنجزت العصابتان مهمتهما، جاءت وحدة من الهاغاناه فحفرت قبرًا جماعيًا دفنت فيه ٢٥٠ جثة عربية أكثرهم من النساء والشيوخ والأطفال.

عن هذا القبر الجماعي وعدد العرب الذين دُفنوا فيه فإن جاك دي رينيه رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي في فلسطين (١٩٤٨) قام بنفسه بزيارة دير ياسين وفحص القبر الجماعي وشاهد أكوام القتلى من العرب ووضع تقريرًا عن ذلك بالفرنسية ونشره. وقد بدأه بذكر ما تعرض له من صعوبات جمة وعقبات كثيرة وضعتها الهاغاناه والوكالة اليهودية في طريقه لمنعه من أداء مهمته. ثم تابع قائلًا:

«لم يرفضوا مساعدتي فحسب وإنما رفضوا أيضًا أن يتحملوا مسؤولية ما يمكن أن يحدث لي. وكانت العصابة ترتدي ملابس الميدان وتعتمر الخوذات، وكان جميع أفرادها شبّانًا ومراهقين، ذكورًا وإناثًا، مدججين بالسلاح، بالمسدسات والرشاشات والقنابل اليدوية. وكان القسم الأكبر منهم لا يزال ملطخًا بالدماء وخناجرهم الكبيرة في أيديهم. وعرضت فتاة جميلة تطفح عيناها بالجريمة يديها وهما تقطران دمًا، وكانت تحركهما وكأنهما ميدالية حرب... ولم يكن هنالك من الأحياء غير امرأتين، إحداهما عجوز اختبأت خلف كومة من الحطب. وكان في القرية ما يزيد على ٤٠٠ شخص، وقد هرب ما يقارب الأربعين. وأما الباقون فقد ذُبحوا دون تمييز وبدم بارد. عدتُ إلى مقر الوكالة اليهودية في القدس وواجهت زعماءها الذين يتصنّعون عدم الرضا عن مثل هذا العمل ولكنهم لم يفعلوا شيئًا من أجل منع ارتكاب مثل هذه الجريمة التي لا توصف» (حرفية هذا الكلام لرئيس بعثة الصليب الأحمر عن «الموسوعة الفلسطينية»، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، ج٢، ص٤٣٤–٤٣٥).

«أصيب العرب، جرّاء هذه المذبحة، بهلع قوي لا حدود له فأخذوا بالفرار للنجاة بأرواحهم. وسرعان ما تحوّل هذا الهرب الجماعي إلى اندفاع هائج جنوني لا يمكن كبحه أو السيطرة عليه. فمن اصل ٨٠٠ ألف عربي كانوا يعيشون على أرض اسرائيل (الحالية) لم يتبقّ سوى ١٦٥ ألفًا فقط. إن الأهمية الاقتصادية والسياسية لهذا التطوّر لا يمكن المبالغة فيها مهما قيل» (مناحيم بيغن، المرجع المذكور أعلاه، ص٤٣٥).

بعد ٥١ سنة على هذه المجزرة، أي في ٩ نيسان ١٩٩٩، سمحت السلطات الاسرائيلية، وللمرة الأولى، للناجين من هذه المجزرة الذين لا يزالون على قيد الحياة، ولأهالي القرية الحاليين، بتنظيم مسيرة اتجهت نحو ما تبقى من مقبرة القرية، والتي تحول معظمها إلى شارع عريض في حي يهودي يسمّى اليوم «جبعات شاؤول»، أي تلة شاؤول.

* **ديكابوليس**: راجع «سورية»، ج١٠.

* **ديمونا**: مدينة صهيونية من مدن قضاء بير السبع. تأسست في ١٩٥٥ على أراضي قبيلة العزازمة في النقب الأوسط، وفي موقع جغرافي مهم لكونها عقدة تجمّع طرق المواصلات البرية القادمة من إيلات وأسدوم وبير السبع. والغرض من إقامتها هناك أن تكون قريبة من مناجم الفوسفات والنحاس وحقول النفط والغاز الطبيعي ومنشآت البوتاس وبعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان ليتسنى إقامة صناعات استراتيجية فيها، ويقيم فيها عمّال المناجم في المناطق المجاورة. وتشتمل على مدرج للطائرات ومحطة لمراقبة الإشعاعات النووية ومفاعل ذري. بلغ عدد سكانها في ١٩٨٠ نحو ٣٠ ألفًا، وتعد الصناعة واستخراج المعادن الحرفتين الرئيسيتين للسكان.

في آخر ما تناوله الإعلام الاسرائيلي والعربي والعالمي عن مفاعل ديمونا الذري (راجع بشأنه «اسرائيل»، ج١، ص٣٧٦) بدأته صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية عندما نشرت، في أواخر أيلول ١٩٩٨، تقريرًا أعده الخبير النووي الأميركي هارولد هاو حول الحال الفنية للمفاعل، ذكر فيه ان البنية المعدنية الذي تغلف هذا المفاعل تضررت بشكل كبير بسبب مستوى الإشعاعات العالي، ومن الممكن أن يحدث فيه انهيار في أي وقت. وقالت الصحيفة أن التقرير الذي أعدّه هاو يرتكز على وثائق حصل عليها من داخل محطة ديمونا النووية، كذلك صور التقطتها طائرة تجسّس روسية في العام ١٩٨٥، تعطي دلالات على تسرّب إشعاعات كثيرة من المفاعل. وقارن هاو بين غياب المساحات الخضراء التي تلاشت من المنطقة المحيطة بالمفاعل، وبين ظاهرة مماثلة حدثت في منطقة محطة هانفورد النووية القريبة من واشنطن، حين غابت المساحات الخضراء منها، إلا أن الولايات المتحدة سارعت بإغلاق المفاعل منذ عشر سنوات، وأنفقت البلايين من الدولارات من أجل إزالة التلوّث الذي أصاب المنطقة.

وقبل الصحيفة الاسرائيلية المذكورة، كان التلفزيون الاسرائيلي قد أذاع، في آذار ١٩٩٦، ضمن برنامج «نظرة أخرى» فقرة أعرب فيها علماء اسرائيليون عن تخوّفهم من حدوث تسرّب نووي من مفاعل ديمونا يهدد مصادر المياه الجوفية، ومن أن يؤدي وقوع أي زلزال إلى تسرب النفايات النووية.

وكان لهذه الاعترافات من جهات اسرائيلية نفسها ردود فعل في الدول العربية المحيطة باسرائيل، وكذلك ايران، التي تقدمت بطلب إلى الهيئة الدولية للطاقة النووية، لإخضاع هذا المفاعل للتفتيش الدولي خصوصًا وأن موقعه قريب من منطقة الأخدود السوري – الأفريقي، وأن حدوث أي زلزال في جنوب البحر الميت بقوة ٦ درجات بمقياس ريختر – وهي منطقة تعرضت لزلازل في السنوات الأخيرة كان آخرها في تشرين الثاني ١٩٩٥ – ليس من المتوقع أن يحتملها المفاعل، إذ إن الخطر الناتج عن الهزات الأرضية لا يتمثل في احتمالات انهيار المفاعل فقط بقدر ما يتمثل في إصابة عدد من الأنابيب فيه.

ومع الأخذ في الاعتبار ان منطقة حوض البحر الأحمر القريبة من مفاعل ديمونا تشارك فيها خمس دول عربية، فإنه لا مناص من الإصرار على إلزام اسرائيل بقبول أعمال التفتيش على مفاعل ديمونا بواسطة الهيئة الدولية التي تلزمها بذلك، كذلك التوقيع على الاتفاقات الدولية التي تلزمها بذلك، مثلها مثل باقي الدول تجنبًا لكارثة مروعة.

* **رام الله**: مدينة عربية ومركز قضاء رام الله. تعرّضت للاحتلال الاسرائيلي في ١٩٦٧ كغيرها من مدن وقرى الضفة الغربية. تقع على مسافة ١٦ كلم شمالي القدس، وهي عقدة مواصلات.

يعيد بعض المؤرّخين نشأتها إلى أيام الرومان. وإبان الفتح الإسلامي كان موقعها خربة، والأهمية كانت لجارتها البيرة. واستمرت رام الله خربة خالية حتى أوائل القرن السابع عشر عندما أعادت عشيرة الحدادين إعمارها. وأصبح عدد سكانها نحو ٨٠٠ نسمة في العام ١٨٣٨، ونحو ألفي نسمة في ١٨٧٠، ونحو ٥ آلاف في ١٩١٢، وفي عهد الانتداب أصبحت مركزًا لقضاء يضم ٥٨ قرية ومدينتين. واصبحت رام الله، منذ العشرينات، محط أنظار المصطافين. وكانت بلديتها قد تأسست منذ ١٩٠٨. وبلغ عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ٥ آلاف نسمة، وارتفع إلى نحو ١٥ ألفًا (معظمهم من اللاجئين) في ١٩٦١، وإلى نحو ٢٠ ألفًا في ١٩٨٠، و٤٠ ألفًا في ١٩٩٨. وتحولت رام الله إلى مركز سياسي وثقافي ومصرفي وتجاري مع فتح معظم الوزارات الفلسطينية والشركات المقامة حديثًا فيها. وتتحول المدينة خلال النهار إلى عاصمة مزدحمة، إذ يجتاحها سكان المحافظة (محافظة رام الله) باعتبارها المركز الأقرب مع تعذر الوصول إلى القدس الشرقية، بسبب سياسة الإغلاق المطبقة منذ العام ١٩٩٣. ويقدر أن أكثر من ٢٠٠ ألف شخص يؤمون رام الله خلال النهار ثم يعودون إلى قراهم وبلداتهم مع هبوط الليل. وقد عاد إليها عدد كبير من مهاجريها الذي سعى للاستقرار فيها لانفتاحها واقترابها من لعب دور العاصمة (في الولايات المتحدة رابطة لأبناء رام الله يزيد عدد أعضائها على ٣٠ ألف مهاجر، أما عدد مهاجريها الإجمالي فيبلغ نحو ٤٥ ألفًا). ولم يجد المجلس البلدي الذي عيّنه رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في صيف ١٩٩٦ (برئاسة الدكتور عيسى زيادة) إلا أن يوسع حدود المدينة لتشمل ٢٢٥٠٠ دونم ويمنح الصفة القانونية لكل ما هو مخالف لقوانين التنظيم، ويحدد منطقة سكنية جديدة بمنع بناء العمارات المرتفعة فيها لتصبح المنطقة المختارة لرام الله مع دخولها القرن الجديد بدل تلك التي تحولت إلى مركز تجاري.

* **رامة الخليل**: أو حرم رامة الخليل، وهو المكان الذي يروى أن ابراهيم الخليل أقام فيه. ويقع على بعد ٣ كلم شمالي مدينة الخليل. ويروى أن في هذا الحرم بشّرت الملائكة سارة بولدها إسحق. في ٣٢٥، بنى الامبراطور البيزنطي قسطنطين كنيسة في ذلك الزمان لا تزال بقاياها ماثلة للعيان. وقد أجريت تنقيبات كثيرة بقصد التأكّد من الرواية الدينية حول هذا المكان.

* **رحبوت**: مدينة صهيونية في قضاء الرملة. تتوسط السهل الساحلي. تأسست في ١٨٩٠، وهي من أقدم المستعمرات الصهيونية في فلسطين، ويعني اسمها المكان الرحب. وقد أنشأها ٣٠٠ من المزارعين الصهيونيين البولنديين. فيها المعهد المركزي للبحوث الزراعية ومعهد وايزمن لعلوم الكيمياء الحيوية والفيزياء والتكنولوجيا، ومفاعل ذري اختباري ومحطة لمراقبة الإشعاعات النووية. كان عدد سكانها نحو ١٢ ألفًا في ١٩٤٨، وأصبح نحو ٤٣ ألفًا في ١٩٧٣ (وتعد حاليًا –١٩٩٩– نحو ٤٨ ألفًا).

* **رفح**: مدينة عربية في قضاء غزة. تبعد ٥,٥ كلم عن ساحل البحر المتوسط. نقطة الحدود الفلسطينية مع مصر. احتلها الجيش الاسرائيلي من تشرين الأول ١٩٥٦ إلى آذار ١٩٥٧، كما احتلها منذ حزيران ١٩٦٧، ثم عادت لتدخل في إطار سيادة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيام هذه السلطة.

عرفها المصريون القدماء باسم روبيهوي أو رابح، والأشوريون باسم رفيحو، واليونان والرومان باسم رافيا، وسمّاها العرب رفح. وقد ارتبط اسمها بكثير من المواقع الحربية الحاسمة في التاريخ السياسي للمنطقة منذ الأشوريين والمصريين. دخلت العهد العربي الإسلامي مع الفتح. لكن عمرانها لم يدم طويلًا فأصبحت خرابًا في القرن الرابع عشر. يقول ياقوت الحموي في معجم البلدان: «رفح منزل في طريق مصر... وهو أول الرمل، وهو خرب الآن».

عادت رفح إلى مسرح الحوادث التاريخية عندما مرّ بها نابوليون بونابرت قادمًا من مصر في حملته على بلاد الشام (١٧٩٩). وبعد ذلك بنحو مائة عام، زارها الخديوي اسماعيل باشا، وزارها أيضًا الخديوي عباس

حلمي من أجل تعيين الحدود المصرية – السورية، وأقرّ في هذه الزيارة بأن عمودي الغرانيت القائمين تحت شجرة السدر القديمة هما الحد الفاصل بين سورية ومصر. وفي ١٩٠٦ برزت من جديد مشكلة تعيين الحدود المصرية – السورية بين البريطانيين الذين كانوا يحتلون مصر والدولة العثمانية. وقد حلت هذه المشكلة لصالح البريطانيين بتوقيع معاهدة ١٩٠٦ المتضمنة تعيين هذه الحدود. وفي ١٩١٧ خضعت رفح للحكم البريطاني. وفي ١٩٤٨ دخل الجيش المصري رفح وبقيت تحت الإدارة المصرية حتى ١٩٥٦ عندما احتلتها القوات الاسرائيلية، وعادت إلى الإدارة المصرية في ١٩٥٧، وبقيت كذلك حتى حرب ١٩٦٧.

نما عدد سكان رفح من نحو ٥٩٩ نسمة في ١٩٢٢ إلى نحو ٢٢٢٠ نسمة في ١٩٤٥. وفي ١٩٦٦، كان عدد سكان رفح من المواطنين الأصليين نحو ٥ آلاف، ومن اللاجئين نحو ٦٠ ألفًا. وقدر عددهم معًا في ١٩٧٩ بنحو ٩٠ ألفًا.

* **الرملة**: مدينة عربية في منتصف السهل الساحلي الفلسطيني. كانت مركزًا لقضاء الرملة في عهد الانتداب البريطاني. احتلها الصهيونيون في ١٩٤٨ وطردوا سكانها وأنشأوا مستعمرات كثيرة، منها أحيسمخ، متسلياح، باد رامبام.

تأسست الرملة في العهد الإسلامي، وسمّيت الرملة لغلبة الرمل عليها، أصبحت حاضرة جند فلسطين. ومن أشهر القبائل التي نزلت بها قبائل لخم وكنانة. وتبعت ولاية الشام في عهد العباسيين، أصبحت إمارة في عهد الإخشيديين، واستولى عليها القرامطة، ثم الفاطميون. وفي ١٠٣١ أصابها زلزال عنيف هدم ثلثها وخرّب مسجدها (بني منذ أيام الأمويين). وفي ١٠٧٠ تعرضت لزلزال آخر. احتلها الفرنجة وأقاموا فيها أبرشية وشيّدوا كنيسة. استردّها الظاهر بيبرس وأعاد بناء جامعها.

في القرن الرابع عشر كانت ثاني مدينة أهمية في فلسطين بعد بيت المقدس. دخلت في الحكم العثماني في أعقاب معركة مرج دابق (١٥١٦)، وتدهورت حالتها. احتلها نابوليون بونابرت (١٧٩٩). خضعت لحكم الباشاوات في مصر (١٨٣١–١٨٤٠)، ثم عادت إلى حكم العثمانيين حتى الاحتلال البريطاني وبداية الانتداب، فتطورت وزاد عدد سكانها من نحو ٦٥٠٠ نسمة قبيل الحرب العالمية الأولى إلى نحو ١١ ألف نسمة في ١٩٣٣ ثم إلى نحو ١٧ ألفًا في ١٩٤٦. وفي ١٩٤٨، احتلها الصهيونيون ولم يبق من أهلها سوى نحو ١٥٠٠ نسمة، وتدفق المهاجرون الصهيونيون عليها، فأصبح عدد سكانها نحو ٢١ ألف نسمة في ١٩٦١، وبلغ نحو ٣٦ ألف نسمة في ١٩٧٣، بينهم نحو ٤٨٠٠ عربي.

من الآثار الإسلامية في الرملة.

* **ريشون لتسيون**: مدينة صهيونية على بعد ١٥ كلم جنوب شرقي تل أبيب. كانت أول مستعمرة أسستها منظمة البيلو في فلسطين في ١٨٨٢، وكان أول سكانها (١٠ أشخاص فقط) من الصهيونيين المهاجرين من روسيا. وقد مكّنهم مساعد القنصل البريطاني في يافا آنذاك من الحصول على ٣٣٣٠ دونمًا من الأرض لمستعمرتهم. تحولت إلى مدينة ذات بلدية في ١٩٥٠. والمدينة مركز صناعي وزراعي وثقافي وعلمي (مفاعل ذري ومحطة لمراقبة الإشعاع النووي). بلغ عدد سكانها نحو ٥٩ ألف نسمة في ١٩٧٣.

* **سدوم وعمورة**: سدوم، وتعني إحراق، هي المدينة الرئيسية الخامسة في مجموع مدن عمق السديم التي خربت لفساد أهلها. وقد ذكرت سدوم أول مرة في التوراة في وصف تخوم أرض كنعان. واختارها لوط مسكنًا لأن الأرض المحيطة بها كانت أرض سقي مخصبة. وقد غزاها الملك كدر لعومر مع حلفائه وأخذوا السبايا والغنائم. وكان هؤلاء الحلفاء قد غزوا أرض كنعان، ومنها أرض سدوم التي كان يحكمها الملك يارع، وتغلغلوا في الجنوب وخربوا الرفائيين في جبل سعير والعمّوريين والعمالقة في برية فاران، ثم رجعوا إلى قادش برنيع. إلا أن ابراهيم تصدّى لهم هو ورجاله وتغلّب عليهم واستردّ منهم السبايا والغنائم.

لم يعرف حتى الآن موقع سدوم. وقد اعتقد بعض العلماء أنها تحت مياه البحر الميت جنوبي منطقة اللسان. وأجرت بعثة أثرية بحوثًا للتفتيش عنها تحت الماء ولكن هذه الاستكشافات لم تصل إلى نتيجة. وقد صارت سدوم مضرب الأمثال على الخطيئة والشر ومخالفة أوامر الرب، وإليها تنسب «السّدُوميّة» أي الشذوذ الجنسي الذي انتشر بين قوم لوط. وهؤلاء كانوا قد نزلوا سدوم التي أحرقتها نار السماء ولم ينج منها سوى لوط وابنتيه.

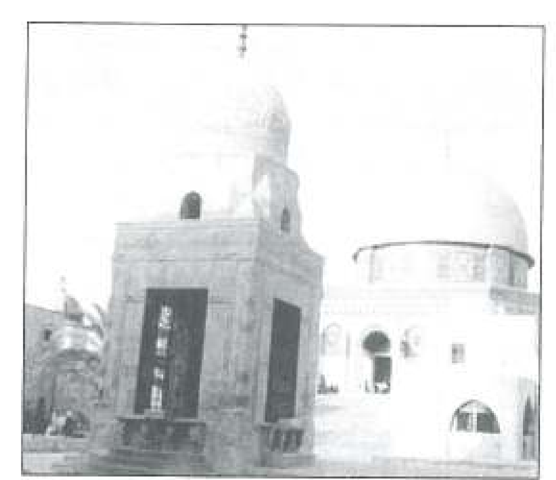
وعمورة، ومعناها الغرق، وهي بلدة في غور الأردن اقترن اسمها باسم سدوم، وذكرت التوراة أنها في تخوم أرض كنعان. وقد اختارها لوط مع سدوم لتكون له ولقومه مسكنًا لأنها كانت كسدوم أرضًا خصبة، وتذكر التوراة كذلك ان الرب دمّرها مع شقيقتها سدوم لفساد أهلها، وجعلها موسى تحذيرًا لبني اسرائيل. والظن أن عمورة كسدوم غمرتا بمياه البحر الميت (حرفيًا عن «الموسوعة الفلسطينية»، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، ج٢، ص٥٤٧–٥٨٤).

* **سلفيت**: بلدة عربية تبعد ٢٦ كلم جنوب غربي نابلس. شهدت نموًا عمرانيًا منذ أوائل الخمسينات. لها مجلس بلدي. كان عدد سكانها نحو ١٨٣٠ نسمة في ١٩٤٥، وأصبح نحو ٣٣٠٠ في ١٩٦١، وقدّر بنحو ٧ آلاف في ١٩٨١. عدد كبير من أبنائها يعمل في الخليج العربي.

* **سَلَمَة**: بلدة عربية على بعد ٥ كلم إلى شرقي مدينة يافا. كان عدد سكانها نحو ٦٦٧٠ نسمة في ١٩٤٥. أحاطها الصهيونيون في عهد الانتداب بعدد من المستعمرات أهمها هاتيكفا، ودمّروها في ١٩٤٨، وهي في الوقت الحاضر أحد أحياء تل أبيب، ويدعى كفار شالم.

* **السّمّوع**: بلدة عربية على بعد ١٤ كلم من الجنوب الغربي من مدينة الخليل. تقوم فوق بقعة أثرية تضم بقايا برج وأبنية متهدمة، وتحيط بها خرب. كان عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ٣٥٢٠ نسمة، وأصبح نحو ٥٥٠٠ في ١٩٨١. في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦ تعرضت لعدوان اسرائيلي واسع النطاق أدى للى قتل وجرح الكثير من المدنيين والعسكريين العرب ونسف القسم الأكبر من منازلها. وقد اتخذت إسرائيل ذريعة مباشرة لعدوانها انفجار لغمين على مقربة من قرية بتير وأدّى إلى خروج قطار اسرائيلي للشحن عن خطه، وقد حمّلت اسرائيل منظمة فتح مسؤوليته، وانفجر الثاني تحت سيارة عسكرية جنوبي الخليل وأدّى إلى مقتل ثلاثة جنود اسرائيليين. فكان الهجوم الاسرائيلي على السّمّوع وكان تصدّي الجيش الأردني للجيش الاسرائيلي ونشوب معركة جاءت نتائجها العسكرية بصعوبة لمصلحة اسرائيل.

* **الصخرة المشرفة**: «قبة الصخرة المشرفة» بناء يقوم في وسط ساحة الحرم الشريف القدسي، في القسم الجنوبي الشرقي من مدينة القدس، وتكوّن هذه الساحة نحو خُمس مساحة مدينة القدس القديمة التي كان يسكنها، في العام ١٩٨١، نحو ٧٠ ألف نفس. وقد قدّس المسلمون هذه البقعة منذ بزوغ الإسلام، بصفتها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وقد جاءت الإشارة إليها في القرآن



المسجد الأقصى. قبة الصخرة: يعكس التصميم الثماني الأضلاع والقبة الدائرية الطراز المعماري البيزنطي. أما البلاط الفارسي في الخارج والرخام الذي يزيّن الداخل، فقد أضيفا في عهد سليمان الأول (١٥٦١).

الكريم: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله». وبناء قبة الصخرة أهم مباني الساحة، شرع في إنشائه عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي الخامس.

* **الصرفند**: قرية عربية، على بعد نحو ٢٥ كلم جنوبي حيفا. كان عدد سكانها نحو ٢٩٠ نسمة في ١٩٤٧، شرّدهم الصهيونيون ودمّروا القرية في ١٩٤٨، وأسّسوا موشاف تسروفاه.

وهناك قرية صرفند الخراب على بعد ٦ كلم غربي الرملة. سمّيت بالخراب لأن الانكليز أحرقوها في العشرينات انتقامًا لقتل بعض جنودهم السكارى الذين اعتدوا على حرمة القرية. كان عدد سكانها نحو ٨٤٠ نسمة في ١٩٤٥، طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨ ودمّروا القرية، واستغلّ صهيونيو المستعمرات المجاورة (ريشون لتسيون، بير يعقوب، بيت حنان) أراضيها.

وكذلك هنالك قرية صرفند العمار (تمييزًا لها عن صرفند الخراب)، وتبعد ١٦ كلم عن يافا. كان عدد سكانها نحو ١٩٥٠ نسمة في العام ١٩٤٥. طرد الصهيونيون سكانها (١٩٤٨) ودمّروها، وأنشأوا مستعمرة تسرفين ومستعمرة نير تسفي.

* **صفد**: مدينة عربية وقاعدة قضاء صفد، وعاصمة الجليل الأعلى. تأسست أيام الكنعانيين، واسمها القديم «صفت» أي العطاء أو الوثاق. احتلها الرومان، ولم يرد لها ذكر في الفتوحات العربية الإسلامية الأولى. احتلها الصليبيون، واستردها السلطان الظاهر بيبرس الذي بنى مسجدًا في الحصن الصليبي، وجدد مبانيها، وأصبحت قصبة إحدى النيابات السورية. الأمير اللبناني فخر الدين المعني الثاني اتخذها حصنًا لحماية أملاكه، وبقيت بيد الشهابيين من بعده إلى أن استقلّ بها الشيخ ظاهر العمر (١٧٥٠)، وبعده أحمد باشا الجزار. احتلّها نابوليون بونابرت (١٧٩٩)، وأخفق في حملته العسكرية. الرحّالة السويسري بركهارت وجد صفد (١٨١٢) بلدة منيعة، يشتغل أهلها بنسج الأقمشة القطنية. وفي ١٨٣٢ احتلها ابراهيم باشا، وفي ١٨٣٧ أصابها زلزال (هو الثالث في أقل من قرن واحد) تحولت صفد بعده قرية صغيرة. وفي ١٨٤١ عادت إلى الحكم العثماني، وأصبحت مركزًا لقضاء في سنجق عكا. وفي ١٩١٨ احتلها الانكليز، وأصبحت مركز قضاء يضم أكثر من ٦٠ قرية عربية. وصل عدد سكان صفد في ١٩٤٥ إلى نحو ١٢ ألف نسمة. تمكن الصهيونيون، بعد مقاومة من الأهالي، من السيطرة على الموقف في صفد (١٩٤٨)، ورحّلوا معظم السكان العرب، فانخفض عدد السكان إلى نحو ٢٣٠٠ نسمة، ثم ارتفع بالمستوطنين الصهيونيين الذين بلغوا نحو ٤ آلاف في ١٩٤٩، وإلى ٥٥٠٠ في أواخر ١٩٥٠ وإلى ١٥ ألفًا في ١٩٦٦.

* **صفّورية**: قرية عربية على بعد ٧ كلم شمال غربي الناصرة. كانت تسمّى أيام الرومان صفوريس، وأحاطها هيرودس أنتيباس بسور منيع، وكانت خلال القرون المسيحية الأربعة الأولى مركزًا لمقاطعة واسعة تضم القسم الغربي من الجليل الأدنى. جعلها الفرنج قاعدة للدفاع في وجه صلاح الدين الأيوبي. بنى الشيخ ظاهر العمر (١٧٤٥) قلعة فوق تل صفورية. كان عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ٤٣٣٠ نسمة، طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨، ودمّروا القرية، وأنشأوا مستعمرة تسيفوري.

* **صيدون**: قرية عربية، جنوب شرقي الرملة. تملّك الصهيونيون نحو ٢٠٪ من أراضيها في عهد الانتداب. كان عدد سكانها نحو ٢١٠ نسمة في ١٩٤٥، طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨ ودمّروا القرية.

* **طبرية**: تقع مدينة طبرية في الشمال الشرقي من فلسطين، وهي مركز قضاء طبرية، أحد الأقضية الأربعة التي كان يتألف منها لواء عكا في العهد العثماني وأيام الانتداب البريطاني. وتقوم على شاطئ بحيرة طبرية الغربي عند أقدام الجليل الشرقي. تبعد ١٦٠ كلم عن مدينة القدس، وتبعد عن القنيطرة السورية ٧١ كلم وعن دمشق ١٣٧ كلم. بنيت طبرية في عهد هيرودس أنتيباس في العام ٢٢ على موقع رقّة الكنعانية، وسمّيت باسم طيباريوس الامبراطور الروماني، وازدهرت في ظل الحكم الروماني. وبعد أن أحرق تيطس الروماني القدس (٧٠ م) ومنع اليهود من سكناها سمح لهم بالإقامة في طبرية، فاستقرّ فيها أحبارهم واصبحت مركزًا دينيًا لهم. وقد زاد من أهمية طبرية موقعها على طريق القوافل التجارية بين دمشق ومصر. كما كان لها شأن كبير في التاريخ العربي لوقوعها على تلك الطريق. واتخذت عاصمة لجند الاردن. وقد أصابها الخراب بسبب الحروب المتلاحقة على أرضها منذ الصليبيين. استولى عليها العثمانيون (١٥١٧)، وفي ١٥٦٢ سمح السلطان سليمان القانوني لليهود بالإقامة فيها ودراسة تعاليمهم الدينية. في ١٧٣٠، اتخذها ظاهر العمر مقرًا له وحصّنها وزاد من عمرانها، ولكن عندما استولى على عكا نقل مقر حكمه من طبرية إليها. واندثرت أهمية طبرية مرة أخرى في القرن الثامن عشر، واستولى نابوليون عليها (١٧٩٩)، وفي القرن التاسع عشر شكّلت طبرية وناحيتها التي تضم ١٢ قرية جزءًا من ولاية عكا. وازدهرت المدينة أيام الحكم المصري لفلسطين. وحلّ بها الدمار إثر الزلزال الشديد الذي أصاب فلسطين في مطلع ١٨٣٧ (أكثر من ٦٠٠ قتيل في طبرية وحدها). ومع الاحتلال البريطاني، وجّه الصهيونيون أنظارهم صوب مدينة طبرية، وبدأت موجات متلاحقة من المهاجرين الصهيونيين تفد إلى المدينة للاستقرار فيها.

الرحّالة السويسري بركهارت جعل عدد يهود المدينة (١٨١٢) ربع سكانها، أي ألف يهودي حسب تقديره. وفي تعداد ١٩٢٢ بلغت نسبة اليهود ٦٤٪، وانخفضت إلى ٤٧٪ في ١٩٣١. وفي ١٩٤٧، تقول التقديرات أن نصف سكان طبرية من العرب. وطبرية من مدن فلسطين الأولى التي استقبلت المهاجرين بسبب وجود مركز ديني يهودي فيها. كان عدد سكانها، في ١٩٤٥، نحو ١١٣١٠ نسمة من العرب واليهود. وإثر نكبة ١٩٤٨، كان هناك نحو ٥٥٦٦ نسمة، كلهم من اليهود. وكان السكان اليهود الذين وفدوا إلى المدينة قد بقوا على علاقة حسنة بسكانها العرب حتى بداية الانتداب البريطاني (١٩٢٠)، حين أخذت تحدث بعد ذلك صدامات كثيرة بين العرب واليهود في المدينة. وكانت أشدّها أحداث ١٩٣٦–١٩٣٩. وبعد إعلان التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، نشبت المعارك بين السكان العرب والمهاجرين الصهيونيين؛ وانتهت في ١٥ نيسان ١٩٤٨ باستيلاء الصهيونيين على المدينة بمساعدة القوات البريطانية المرابطة فيها، والتي قامت بإجلاء السكان العرب إلى الكنائس والجوامع في مدينة الناصرة، فاندفع الصهيونيون إلى بيوت العرب ونهبوا ما فيها. وفي ١٩ نيسان من العام نفسه سلّم البريطانيون المدينة إلى الصهيونيين. وكانت طبرية أول مدينة فلسطينية يسلّمها الانكليز للصهيونيين. وقد هدم هؤلاء أحياء طبرية العربية، وأقاموا في مسجدها الجنوبي (جامع الجسر) متحفًا محليًا، ووسّعوا، وجدّدوا مستعمرة قريات شموئيل، وأحاطوا المدينة بعدد من المستعمرات، أهمها كنيرت، يفنئيل، روش بينا، جسر بنات يعقوب.

أما بحيرة طبرية، فهي جزء من مجرى نهر الأردن، وقد سمّيت بهذا الاسم بعد بناء مدينة طبرية نسبة إلى اسم الامبراطور الروماني تايبريوس، ويطلق عليها أيضًا اسم بحر الجليل. تقدر مساحتها بنحو ٣١٠٠ كلم^2. والبحيرة مصدر مهم للثروة السمكية، وبيئة جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية، وحدّ طبيعي بين سورية وفلسطين. وفي ربيع ١٩٦٤ انتهت اسرائيل من تنفيذ مشروع نهر الأردن – النقب (المشروع المركزي) الذي تضخ المياه بموجبه من بحيرة طبرية في قنوات وأنابيب عبر الجليل والسهل الساحلي إلى

النقب. وتقدر الكمية المائية التي تسحبها اسرائيل من البحيرة لري النقب بنحو ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويًا. وقد برزت أهمية البحيرة سياسيًا عندما عيّنت الحدود بين سورية وفلسطين في اتفاقية الحدود المبرمة عام ١٩٢٢ بين فرنسا وبريطانيا. فقد دخلت بحيرة طبرية داخل الحدود الفلسطينية لإرضاء الصهيونية العالمية التي كانت تمارس ضغطًا كبيرًا على كل من فرنسا وبريطانيا أثناء تخطيط الحدود، لحملهما على ضم معظم المصادر المائية إلى فلسطين تمهيدًا لسيطرة اسرائيل المزمع إقامتها عليها.

* **الطنطورة**: قرية عربية، على ساحل المتوسط وعلى بعد ٣٠ كلم جنوبي حيفا. قامت على أنقاض المدينة الكنعانية دورا التي لا تزال خرائبها ظاهرة. وكان لدورا شأن في العهد اليوناني إلى أن تغلبت عليها قيسارية في العهد الروماني. تضم أبراج قلعة صليبية. وعثر في موقعها (بين ١٩٢٣ و١٩٢٥) على مجموعة من الفخاريات تعود إلى مختلف الفترات التاريخية بدءًا من العصر البرونزي الحديث حتى العهد العربي. لها ميناء، وفي مقابلها مجموعة من الجزر الصغيرة. في فترة الانتداب البريطاني تملّك الصهيونيون نحو ١٤٪ من أراضيها. كان عدد سكانها نحو ١٤٩٠ نسمة في ١٩٤٥. شرّد الصهيونيون سكانها العرب ودمّروها في ١٩٤٨، وأسّسوا (صهيونيون من اليونان) موشاف دور في موقع القرية، وآخرون قدموا من الولايات المتحدة وبولندا كيبوتز نحشوليم.

* **طولكرم**: أصل الإسم «طوركرم»، أي جبل الكرم لغنى أرضها وخيراتها. تقع في منتصف السهل الساحلي على بعد ١٥ كلم من الشاطئ. وقد أعطاها هذا الموقع المتوسط بين السهل والجبل أهمية تجارية وعسكرية وكان له أثر كبير في نموها. استوطنت طولكرم من أيام الكنعانيين، ووردت في الكتابات الفرعونية. قبل الإسلام نزلتها قبائل عربية مثل بنو بهراء من قضاعة. زادت أهمية طولكرم في أيام العثمانيين عندما أصبحت مركزًا لقضاء بني صعب. كان عدد سكانها نحو ٨ آلاف نسمة في ١٩٤٥. وفي ١٩٤٨، فقدت طولكرم، نتيجة مرور خط الهدنة بطرفها الغربي حسب اتفاقية رودس، ١٣ قرية من قضائها، وتدفق إليها سيل من لاجئي القرى المنكوبة بالعدوان الصهيوني. وأنشئ إلى جوارها مخيم للاجئين. ووصل عدد سكانها إلى نحو ٢١ ألف نسمة في ١٩٦١. وتأثرت طولكرم بحرب ١٩٦٧ كغيرها من مدن الضفة الغربية وقراها، فنزح عنها خلال الحرب عدد من سكانها. ولم تسمح سلطات الاحتلال إلا بعودة القلة القليلة منهم، فهبط عدد سكانها إلى نحو ١٥ ألفًا، ثم عاد ونما من جديد مع نمو المدينة فوصل إلى نحو ٣٠ ألفًا في ١٩٨١، وتعد اليوم (١٩٩٩) نحو ٦٥ ألف نسمة، وهي مركز محافظة يزيد عدد سكانها عن ١٧٠ ألف نسمة فيها ٤٠ قرية وبلدة وتجمّع سكّاني. وثمة مشكلة بيئية وصحية تعيشها طولكرم التي تعرف أعلى نسبة سرطان في فلسطين، مذ أن اقتطعت اسرائيل جزءًا من أراضي المدينة من جهة الغرب وحوّلته من أرض سكنية إلى منطقة صناعية خاصة بها وأقامت مصانع، منها تنتج أسمدة كيماوية تنقل الريح سمومها إلى المدينة.

* **الطيبة**: بلدة عربية في قضاء طولكرم، استولت عليها اسرائيل بموجب اتفاقية رودس (١٩٤٩)، تقع على بعد ٥ كلم جنوبي طولكرم. أقامت اسرائيل فوق أرضها مستعمرة عزريل. نحو ١٥٪ من أرضها كانت قد تسربت إلى الصهيونيين في فترة الانتداب. كان عدد سكانها نحو ١٦ ألف نسمة في ١٩٨٠.

* **الطيرة**: في فلسطين تجمّعات سكانية كثيرة اسمها الطيرة، منها:

– طيرة بيسان، دمّرها الصهيونيون وبنوا مستعمرة جازيت.

– طيرة حيفا، تملّك الصهيونيون نحو ١٤٪ من أرضها قبل ١٩٤٨، وكان عدد سكانها نحو ٥ آلاف نسمة في ١٩٤٥. دمّرها الصهيونيون، وأسّسوا مستعمرة طيرة الكرمل.

– طيرة دندن، شرقي يافا، كان عدد سكانها نحو ١٢٩٠ نسمة في ١٩٤٥، شرد الصهيونيون سكانها ودمّروها في ١٩٤٨، وأقاموا موشاف طيرة يهوداه.

* **عرب...**: قرى ومواقع كثيرة في فلسطين يبدأ إسمها المركّب بكلمة «عرب»، منها:

– عرب أبو كشك: قرية عربية، على بعد ٢١ كلم شمال شرقي يافا. كان عدد سكانها نحو ١٩٠٠ نسمة في ١٩٤٥، وقد أبلوا بلاءً حسنًا في كفاحهم ضد الصهيونيين والانكليز أثناء فترة الانتداب، إذ صدّوا في ثورة يافا (١٩٢١) عدوان سكان مستعمرة بتاح تكفا. وفي ١٩٤٨، احتلها الصهيونيون ودمّروا بيوتها، وأقاموا مستعمرة شمون نافيه هدار.

– عرب البواطي: قرية عربية، شمال شرقي مدينة بيسان. كان عدد سكانها نحو ٥٢٠ نسمة، طردهم الصهيونيون وهدموا ديارهم (١٩٤٨).

– عرب السمكية: قرية عربية، شمال شرقي مدينة طبرية. نحو ٣٣٠ نسمة في ١٩٤٥، شرّدهم الصهيونيون وهدموا ديارهم (١٩٤٨).

– عرب السوالمة: قرية عربية، ١٦ كلم شمال شرقي مدينة يافا. نحو ٨٠٠ نسمة في ١٩٤٥، شرّدهم الصهيونيون (١٩٤٨) وأقاموا مستعمرات رامات حايل، معبرة، تساهالا، يادها مسير.

– عرب الشمالنة: قرية عربية، جنوب شرقي مدينة صفد. يعتقد أن مدينة «بيت صيدا» القديمة كانت موجودة قربها. نحو ٦٥٠ نسمة في ١٩٤٥. أصبحت أراضيها بموجب اتفاقية الهدنة (١٩٤٩) منطقة منزوعة السلاح تحت إشراف الصهيونيين. وفي ١٩٥١، طرد الصهيونيون سكانها، واستولوا عليها.

– عرب العريضة: إلى الجنوب من بيسان. نحو ١٥٠ نسمة في ١٩٤٥. استولى الصهيونيون عليها (١٩٤٨)، وأقاموا مستعمرة سديه إيلياهو.

– عرب النفيعات: قرية عربية، على بعد ٥٠ كلم جنوب غربي مدينة حيفا. كان عدد سكانها نحو ٨٢٠ نسمة في ١٩٤٥، وكان الصهيونيون قد تملكوا نحو ٨٣٪ من أراضيها. شرّد الصهيونيون أهاليها في ١٩٤٨.

* **العقبة (خليج العقبة)**: في الطرف الشمالي للبحر الأحمر، تطل عليه أربع وحدات سياسية، وله أهمية استراتيجية كبيرة لارتباطه بقضية فلسطين، واستخدام الصهيونيين له ولميناء إيلات ما هو إلا امتداد لاحتلال فلسطين. وقد زاد فتح خليج العقبة أمام السفن الاسرائيلية الروابط بين الصهيونيين والعالم الخارجي، الأمر الذي ترتّب عليه آثار سياسية خطيرة، كنجاح الصهيونيين في التغلّب على العزلة. ذلك ان خليج العقبة يعد المنفذ الجنوبي لفلسطين والأردن، والمفتاح الأمامي لشبه جزيرة العرب وسيناء. وقد كان له شأن كبير من الناحية الحربية منذ العصور القديمة. وعندما دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) جعلت همّها الهجوم على مصر عن طريق العقبة وسيناء، وكان لا بدّ للحلفاء من الاستيلاء على العقبة وشرقي الأردن لإحباط خطة الأتراك. وكشفت الحرب العالمية الثانية أهمية العقبة، ولا سيّما الخليج والأراضي المتصلة بشماله، فقد كان من أفضل الأماكن أمانًا لتفريغ العتاد الأميركي والمؤن والذخائر لبعده عن طائرات الأعداء. وقد استخدم الصهيونيون خليج العقبة في حرب ١٩٦٧ (الهجوم على مصر)، واستخدموه أيضًا في هجومهم المتكرر على مصر أثناء حرب الاستنزاف. وقد أقاموا قاعدتين بحريتين، إحداهما عند رأس الخليج في ميناء إيلات العسكري، والثانية عند شرم الشيخ في مدخل الخليج.

* **عكا**: مدينة تقع في الطرف الشمالي لخليج عكا بين رأس الناقورة شمالًا وجبل الكرمل جنوبًا. قديمة، يعود تأسيسها إلى الألف الثالث ق.م. على يد الكنعانيين («عكو»)، أي الرمل الحار. ويروي المؤرخ الروماني بلني (١١٣) أن أهل عكا هم مستنبطو صناعة الزجاج. عاشت، وخضعت للتطورات التاريخية المعروفة في المنطقة منذ سقوطها بين المصريين في عهد تحتمس الثالث (١٤٧٩ ق.م.). زارها يوليوس قيصر في العام ٤٧ ق.م. وأصبحت جزءًا مما دعاه الرومان «الولاية السورية»، واشتهرت بنسج الحرير وصبغه بالأرجوان. أصبحت مركزًا لأبرشية مسيحية في النصف الأول من القرن الأول الميلادي بعد زيارة رسول المسيحية بولس إياها.

في العصر الإسلامي، وجد معاوية أن ميناءها حسن التجهيز (منذ أيام البيزنطيين)، فعمد إلى تشغيله، وبرزت عكا في صناعة السفن، فجرّد معاوية منها الحملة البحرية الأولى على قبرص ثم على رودس. وبذلك كانت عكا أول ميناء عربي قام منه

المسلمون العرب بأولى غزواتهم في البحر المتوسط. كذلك ازدهرت تجارتها كثيرًا في العصر الأموي، فكان لها شهرة فائقة بالزيتون واستخراج الزيت منه، وبزراعة قصب السكر واستخراج السكر منه. واستمرّ ازدهارها هذا طوال العهود العربية.

حاصرها الصليبيون، وأجبر الفاطميون على تسليمها إياهم في ١١٠٤، فأصبحت الميناء الرئيسي لمملكة القدس اللاتينية، واستمرّت مزدهرة إلى أن استردّها سلطان المماليك الأشرف خليل بن قلاوون الذي لم يبق على شيء من حصونها وقلاعها وأشعل الحريق في أسواقها.

في العهد العثماني، أخذت عكا تستعيد بعضًا من سابق أهميتها التجارية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ابتنى الأمير المعني، فخر الدين الكبير، قصرًا له وجامعًا ومخفرًا للجمارك، وعمّر برجها فازداد عمرانها ونمت تجارتها. وكانت نهضتها الحديثة في عهد الشيخ ظاهر العمر الزيداني الذي اتخذها عاصمة له، وبعده أحمد باشا الجزّار الذي تمّ في عهده أعظم احداث العصر، وهو دحر نابوليون بونابرت بعد أن عجز عن احتلال عكا بفضل صمود الجزار ومساعدة الأسطول البريطاني بقيادة السير سدني سميث الذي استولى على الأسطول الفرنسي ونقل مدافعه الكبيرة إلى عكا معززًا بذلك أسوارها. وبعد الجزّار، استمرّ خليفته سليمان باشا في إنماء عكا. وتولى بعده عبد الله باشا الخازندار، وفي عهده جرّدت الحملة المصرية، فحاصر ابراهيم باشا عكا حصارًا شديدًا واستمرّ القتال بين المهاجمين والمدافعين ستة أشهر. وقد ضرب المدينة في عهد ابراهيم باشا زلزال هائل (١٨٣٧).

عادت المدينة بعد انسحاب المصريين مركزًا لولاية صيدا كما كانت سابقًا، ثم أخذت أهميتها تتضاءل بعد إلحاقها بولاية سورية (١٨٦٤)، وخاصة بعد قيام ولاية بيروت (١٨٨٨) التي أُلّفت من خمس متصرفيات كانت عكا إحداها. وبعد مدّ الخط الحديدي، بيروت – دمشق، في ١٨٩٥ فقدت عكا نصف تجارتها، وذهب النصف الآخر بعد مدّ الخط الحديدي بين درعا وحيفا كامتداد لسكة حديد الحجاز (دمشق – المدينة المنورة) عام ١٩٠٤، فأخذ الكثيرون من أهلها ينزحون.

في العام ١٩٠٨، كان عدد سكان عكا نحو ٩ آلاف نسمة، وكان فيها ٦ جوامع و٥ كنائس. وهبط عدد السكان في بداية عهد الانتداب البريطاني (كان نحو ٦٤٢٠ نسمة في ١٩٢٢)، ويعزى هذا التناقص إلى الحرب وويلاتها بالإضافة إلى نزوح عدد من الأهالي إلى المدن المجاورة الأخرى كحيفا، أو هجرتهم إلى الخارج. ثم أخذت أحوال عكا تتحسن، وبلغ عدد سكانها في ١٩٤٥ نحو ١٢٣٦٠ نسمة. وعاد وتناقص في نهاية ١٩٤٨ (احتلال الصهيونيين للمدينة) إلى نحو ٤ آلاف نسمة من بينهم ٨٧٤ صهيونيًا. إذ أجبر عدد كبير من أهلها العرب على الهجرة، وتمّ إسكان مهاجرين صهيونيين محلهم. وأخذت المدينة تنمو بعد ذلك نتيجة تدفّق الهجرة الصهيونية إليها. وأصبح عدد سكانها في ١٩٦٥ نحو ٣٢ ألف نسمة منهم ٤٥٠٠ عربي، ونحو ٤٥ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٨).

• **عمواس**: قرية عربية جنوب شرقي الرملة. كانت في العهد الروماني مركز مقاطعة فتحها عمرو بن العاص، وأصبحت مقر جند المسلمين، وفيها انتشر الطاعون عام ١٨هـ في خلافة عمر بن الخطاب. أقام الرهبان الفرنسيون فيها عام ١٨٩٠ دير اللطرون ومستوصفًا ومدرسة زراعية. وفيها كنيسة متهدمة وهياكل ومدافن وقناة وآثار بناء تدل على أنها كانت عامرة قديمًا، وتوجد حولها بعض الخرب الأثرية. كان عدد سكانها نحو ١٤٥٠ نسمة في ١٩٤٥. احتلّ الصهيونيون في ١٩٤٨ معظم أراضيها في حين بقي معظم السكان في القرية، وألحقت بلواء رام الله في الضفة الغربية. بلغ عدد سكانها ألفي نسمة في ١٩٦١. وفي ١٩٦٧، تعرّضت عمواس، كغيرها من بلدان الضفة الغربية، للاحتلال الصهيوني، وقامت سلطة الاحتلال بطرد السكان وتدمير بيوت القرية تمهيدًا لتحويل رقعة عمواس – اللطرون إلى منطقة عسكرية. اختار الناشط الفرنسي الإنساني الشهير الأب بيار اسم القرية (عمواس) ليطلقه اسمًا لجمعيته الإنسانية العالمية (راجع «بيار، الأب»، في «فرنسا»، ج١٣، ص٤٢٠).

• **عوجا الحفير**: قرية عربية، على مسافة ٧٤ كلم إلى الجنوب الغربي من بير السبع، ولا تبعد عن الحدود المصرية – الفلسطينية سوى ٣ كلم. استعملت في القرن الماضي محطة للحجاج على طريق الحج المصري – الشامي. كما كان لها شأن كبير في الحرب العالمية الأولى لوقوعها على الطريق المؤدية إلى قناة السويس. ولأهمية موقع العوجا تقرر في ١٩٤٩ أن تكون منطقتها منزوعة السلاح مع مصر واسرائيل. لكن اسرائيل أخلّت بالاتفاقية واحتلت منطقة العوجا في ١٩٥٥ وطردت البدو القاطنين في المنطقة.

عثر فيها على أدوات صوانية تدل على أن إنسان العصر الحجري قد سكنها. وأشهر آثارها كنيسة وقلعة. في ١٩٠٨، أصبحت مركزًا لقضاء عرف باسمها. في ١٩٥٣، أقامت اسرائيل مستعمرة كتسبوت بعد أن طرد الصهيونيون سكانها في ١٩٤٨ ودمّروا القرية.

• **عين جالوت**: بلدة تقع على مسافة ١٠ كلم شمال غربي مدينة بيسان. ارتبط اسمها بمعركتين مشهورتين: الأولى حينما استولى الصليبيون عليها، والثانية هي بين العرب والتتار (١٢٥٩). بجوارها تل أثري.

• **غابة...**: يسمّى عدد من القرى الصغيرة في فلسطين باسم غابة، منها، في قضاء طولكرم:

– غابة الطيبة: أقام الصهيونيون فيها مستعمرتي غان لتونسكي وشيفاييم.

– غابة العبابشة: أقام الصهيونيون فيها مستعمرات: كفار شمارياهو، رشبون، غان راشال، رعنانه.

– غابة كفرصور: أقام الصهيونيون فيها مستعمرات: بيت يهوشوع، تل إسحاق، كفارنتر.

– غابة مسكه: أقام الصهيونيون فيها مستعمرات: غان لتونسكي، شفاييم. تغيرت تسفي، غان حاييم، سديه واربورغ.

• **غزة**: اكتسب موقع غزة أهمية كبيرة منذ القديم. فقد كانت واقعة على أبرز الطرق التجارية في العالم القديم، تلك التي تبدأ في حضرموت واليمن، حيث تجتمع تجارة البلاد وتجارة الهند، ثم تسير شمالًا إلى مكة والمدينة والبتراء. ومن هناك إلى فرعين ينتهي أحدهما على البحر المتوسط ويمتد الثاني شمالًا

إلى دمشق وتدمر. ولموقع غزة أيضًا أهمية عسكرية كبيرة، فقد كانت حلقة الاتصال بين مصر والشام. وقد زاد موقعها أهمية في العصر الحديث بعد أن بنى الانكليز خط السكة الحديدية الذي يربط القنطرة بحيفا لأغراضهم العسكرية أثناء الحرب العالمية.

لكن نكبة ١٩٤٨ أثرت في غزة تأثيرًا كبيرًا. فانحصرت المدينة داخل شريط ساحلي طوله ٤٠ كلم ومتوسط عرضه ٦,٥ كلم، ومساحته ٣٢٤ ألف دونم. فقلّت الموارد الاقتصادية وازدحمت المدينة بالسكان وانقطع اتصالها ببقية أجزاء فلسطين بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، ولم يعد لها اتصال خارجي إلا عن طريق مصر التي ارتبطت بها ارتباطًا وثيقًا نتيجة التبعية الإدارية لها.

وغزة مدينة أطلق عليها الفرس إسم «هازاتو»، والعبرانيون إسم «غزة». وسمّاها العرب «غزة هاشم»، نسبة إلى هاشم بن عبد مناف جد الرسول، الذي مات فيها وهو راجع بتجارته إلى الحجاز.

وكانت غزة قاعدة اللواء الجنوبي لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني، وأصبحت عاصمة لقطاع غزة بعد ١٩٤٨، أقام فيها الحاكم الإداري العام لقطاع غزة خلال فترة ١٩٤٨–١٩٦٧. وفي ١٩٦٧ احتلت اسرائيل غزة (راجع باب «غزة – أريحا» في مادة «اسرائيل»، ج١، ص٣٩٨–٤٠٢).

كان عدد سكان غزة في مطلع القرن العشرين نحو ٢٦ ألف نسمة، انخفض نتيجة الجفاف، ثم عاد إلى الارتفاع فوصل إلى نحو ٣٢ ألفًا قبيل الحرب العالمية الأولى. وقد هبط خلال الحرب هبوطًا شديدًا حتى وصل إلى نحو ٤ آلاف، ثم عاد إلى الارتفاع، فبلغ نحو ١٧ ألفًا في ١٩٣٧، ونحو ٤٠ ألفًا في ١٩٤٧. وقد تدفقت على غزة أفواج اللاجئين بعد حرب ١٩٤٨، فتضاعف عدد سكانها وأصبح نحو ١٠٢ ألف نسمة في ١٩٥٤، ونحو ١٥٠ ألفًا في ١٩٦٥، وانخفض العدد بعد حرب ١٩٦٧ إلى نحو ١١٨ ألفًا، منهم نحو ٣١ ألفًا من اللاجئين. وكان العدد نحو ١٧٥ ألفًا في ١٩٧٨، ويقدر حاليًا (١٩٩٩) بنحو ٢٠٠ ألف.

بقي ميناء غزة مهملًا إلى أن أُعيد تسليط الأضواء عليه في اتفاق أوسلو (١٩٩٣) والاتفاقات اللاحقة، إذ نصت على إعادة بناء هذا المنفذ البحري الفلسطيني

الوحيد وتوسيعه، مع إبقاء الإشراف الأمني فيه في يد السلطة الاسرائيلية. ولا تزال اسرائيل تماطل في التنفيذ، على رغم إنجاز الجانب الفلسطيني للدراسات والتصاميم الخاصة به وتوفير التمويل اللازم له.

• **الفالوجة**: بلدة عربية، شمالي النقب إلى الشمال الشرقي من غزة. عقدة طرق. تنسب الفالوجة إلى الولي الصالح شهاب الدين أحمد الفلّوجي الذي هاجر من بلدة الفلّوجة على نهر الفرات في العراق إلى موقع الفالوجة الحالي في فلسطين. ولما مات دُفن هناك وأخذ الناس يبنون البيوت حول ضريحه. أبلى أهلها بلاءً حسنًا في الدفاع عن قريتهم في حرب ١٩٤٨، وصمدوا أثناء الحصار الذي تعرضت له حامية من الجيش المصري في القرية طوال ستة أشهر. وأخيرًا أسفرت المفاوضات عن انسحاب الجيش المصري وخروج السكان من بلدتهم فدمّرها الصهيونيون تدميرًا كاملًا، وأقاموا مركز تفتيش لشرطتهم قريبًا منها، وبنوا مستعمرات قريات غات، سحر، نيرحن، مفحور. وكان عدد سكان الفالوجة في ١٩٤٥ نحو ٤٦٧٠ نسمة.

• **قادش**: «قادش» كلمة كنعانية تعني مقدس. وقادش الجليل مدينة كنعانية قديمة، موضعها اليوم قرية قدس الواقعة على بعد ١٦ كلم شمالي مدينة صفد. احتلها الأشوريون، وذكرها الرومان باسم كاداسا Cadasa، وكانت في عهدهم من أعمال صور. بجوارها اليوم خربة قدس التي تحوي بقايا معبد ومدافن. نزل بها قوم من حوران في ١٨٤٤ وعمّروها، وألحقت بفلسطين في ١٩٢٣.

وهناك قادش برنيع الواقعة شمالي صحراء سيناء قرب الحدود مع فلسطين. ورد ذكرها في سياق الحوادث التاريخية، التي ارتبطت بتيه بين اسرائيل ورحلة خروجهم من مصر.

• **القدس**: راجع الباب الخاص بها.

• **القرى العربية المندثرة أثناء فترة الانتداب البريطاني (قبل ١٩٤٨)**: ارتبط التوزيع الجغرافي لهذه القرى بالمناطق التي تمّت فيها صفقات بيع الإقطاعات الواسعة من أراض فلسطين على يد السماسرة وكبار الإقطاعيين. وقد بيعت هذه الأراضي الخصبة إلى مؤسسات صهيونية متخصصة في شراء الأراضي التي قام عليها الاستيطان الصهيوني في مراحله الأولى. وارتبط التوزيع أيضًا بمناطق الامتيازات التي حصل عليها الصهيونيون في فلسطين من سلطة الانتداب البريطاني، وهي مناطق تتميز بخصب أراضيها كسهل الحولة وسهل عكا وسهل مرج ابن عامر وسهل بيسان ووادي الحوارث. وتشير الأرقام إلى أن معظم القرى العربية التي تمّ تدميرها أثناء الانتداب تقع في فلسطين الشمالية. وقد اندثرت قرابة ٦٠ قرية عربية في فلسطين حتى أوائل عام ١٩٤٥ موزّعة على الأقضية كما يلي: قضاء طبرية ٤ قرى، قضاء الناصرة ١٠، قضاء بيسان ٤، قضاء صفد ٥، قضاء عكا ٦، قضاء حيفا ٢٥، قضاء طولكرم ٣، قضاء يافا ٣.

الجدير ذكره، وكما يبيّنه الجدول التالي، ان مجموع الأراضي التي امتلكها الصهيونيون قبل ١٩٤٨ بلغ مليونين و٧٠٠ ألف دونم، منها ٦٥٠ ألف دونم في ظل الحكم العثماني، والباقي البالغ مليون و٥٠ ألف دونم أثناء فترة الانتداب البريطاني.

مجموع ما امتلكته الوكالة اليهودية من الأراضي في فلسطين حتى ١٥ أيار ١٩٤٨

المصدر الأصلي للأراضي التي امتلكها الصهيونيون	المساحة (بآلاف الدونمات)
أراض حصل عليها الصهيونيون في ظل الحكم العثماني	٦٥٠
أراض أميرية منحتها سلطة الانتداب إلى الوكالة اليهودية	٥٠٠
أراض باعتها عائلات فلسطينية	٦٢٥
أراض حصل عليها الصهيونيون في سهل مرج ابن عامر	٤٠٠
أراض حصل عليها الصهيونيون في سهل الحولة	١٦٥
أراض حصل عليها الصهيونيون في وادي الحوارث	٣٢
أراض حصل عليها الصهيونيون في مناطق مختلفة من فلسطين	٢٨
أراض باعها أفراد وفلاحون فلسطينيون	٣٠٠

المصدر: الموسوعة الفلسطينية، ج٣، ط١، ١٩٨٤، ص٥٦٠.

• **قريات شمونا**: مدينة صهيونية، تأسست في ١٦ أيلول ١٩٤٩ على أنقاض قرية الخالصة العربية. يعني اسمها مدينة الثمانية نسبة إلى ثمانية قتلى من الصهيونيين ماتوا عام ١٩٢٠ على أيدي الثوّار الفلسطينيين من أبناء قرية الخالصة العربية عندما هاجموا مستعمرة كفار جلعادي (أثناء ثورة ١٩٢٠). وتقع قريات شمونا في سهل الحولة، قرب الحدود مع لبنان. وتعد المركز الحضري الرئيسي الذي تتبعه مجموعة مستعمرات صهيونية في الإقليم الشمالي لسهل الحولة. وتعد المركز الصناعي الأول في سهل الحولة الشمالي، وقامت فيها صناعات كثيرة. واستقبلت قريات شمونا بعد تطوّر الإقليم وتجفيف بحيرة الحولة أعدادًا متزايدة من السكان، فنما عددهم من ٣٣٠٠ نسمة في ١٩٥٤ إلى نحو ١٦ ألفًا في ١٩٧٣. وتعرّضت المدينة باستمرار لضربات الفدائيين الفلسطينيين قبل ١٩٨٢، ولا تزال تتعرض، ومنذ ١٩٨٣، لضربات المقاومة الوطنية اللبنانية والمقاومة الإسلامية (حزب الله).

• **قريات طبعون**: مدينة (مستعمرة زراعية) صهيونية في الطرف الشمالي الغربي لسهل مرج ابن عامر، وإلى شرقيها كانت قرية طبعون العربية التي احتلها اليهود في ١٩٤٨ وشرّدوا سكانها وأقاموا مستعمرة طبعون. وتعود نشأتها إلى ١٩٣٧. واستخدمت بعد ١٩٤٨ منتجعًا سياحيًا. وصل عدد سكانها في ١٩٧٣ إلى نحو ١١ ألف نسمة.

• **قريات غات**: مدينة صهيونية في منطقة عسقلان. أقيمت في ١٩٥٤ على أراضي قريتي الفالوجة وعراق المنشية العربيتين في قضاء غزة. تعد قريات غات عاصمة قطاع لاخيش الذي بلغ تعداد مستعمراته ٦٣ مستعمرة. بلغ عدد سكانها في ١٩٧٣ نحو ٢١ ألف نسمة، معظمهم من الصهيونيين الذين قدموا من المجر والولايات المتحدة وبريطانيا وشمالي افريقيا.

• **قريات موتسكين**: مدينة صهيونة، شمال شرقي حيفا. تأسست في ١٩٣٤ تخليدًا لذكرى ليو موتسكين أحد زعماء الصهيونية في أوائل القرن العشرين. بلغ عدد سكانها نحو ١٩ ألف نسمة في ١٩٧٣. يقوم معسكر للجيش بقربها.

• **قريات يم**: مدينة صهيونية، شمال شرقي حيفا. تأسست مستعمرة في ١٩٤٦ على أيدي صهيونيين مهاجرين من أوروبا. كان عدد سكانها نحو ٦٥٠ نسمة في ١٩٤٨، وبلغ نحو ٢٢ ألفًا في ١٩٧٣. تعد جزءًا من المنطقة الصناعية الكبرى داخل التجمّع الحضري لإقليم حيفا.

• **القسطل**: قرية عربية تبعد ١٠ كلم غربي مدينة القدس. كانت قلعة صغيرة في عهد الرومان وفي أيام الحروب الصليبية. وعندما نشأت القرية سمّيت بهذا الاسم تحريفًا لكلمة «كاستل» الافرنجية ومعناها الحصن. للقسطل أراض مساحتها ١٤٤٦ دونمًا، فيها ٧ دونمات تملكها الصهيونيون. كان عدد سكانها نحو ٧٠ نسمة في ١٩٤٥. وقد تعرضت في ١٩٤٨ لعدوان صهيوني بغية الاستيلاء عليها للاستفادة من موقعها الاستراتيجي الذي يعدّ البوابة الغربية للقدس فاستبسل المجاهدون العرب في الدفاع عنها بقيادة عبد القادر الحسيني، ولكن الصهيونيين تمكنوا في النهاية من احتلالها وتدمير بيوتها بعد أن طردوا سكانها العرب منها. وفي ١٩٤٩، أقاموا مستعمرة كاستل على بقعة هذه القرية.

• **قلقيلية**: مدينة عربية، على بعد ١٦ كلم جنوب غربي طولكرم. كانت قديمًا محطة مرور للقوافل التجارية والغزوات الحربية. وهي الآن محطة لسكة حديد رفح – حيفا وعقدة مواصلات مهمة. كنعانية الأصل، وعرفت في العهد الروماني باسم كاليكيليا، وكانت آنذاك قرية صغيرة ينتسب إليها كثير من رجال العلم والأدب. نمت خلال فترة الانتداب، وأصبح عدد سكانها نحو ٦ آلاف نسمة في ١٩٤٥، وتسرّب نحو ٢٪ من أراضيها إلى الصهيونيين. وفقد الأهالي معظم أراضيهم نتيجة تطبيق اتفاقية رودس، ومرور خط الهدنة غربي قلقيلية مباشرة. وقد أقامت اسرائيل على هذه الأراضي مستعمرات كثيرة، منها: نيرالياها، ايال، تيفي يمين. قدّر عدد سكان قلقيلية في ١٩٨٠ بنحو ٢٠ ألف نسمة، ويعمل معظمهم في الزراعة.

• **قيسارية (قيصرية)**: قرية عربية تقع على بعد ٤٢ كلم جنوب غربي حيفا. بناها الكنعانيون (الفينيقيون) وأسموها برج ستراتون، وستراتون تحريف للاسم الفينيقي عبد عشتروت. جدّد هيرودس الكبير بناءها عام ١٠ ق.م. أسماها «قيصرية» نسبة إلى القيصر الروماني أوغسطس. كانت من المدن المزدهرة في العهد الروماني، ومقرًا للأسطول الحربي الروماني في سورية. واشتهرت بنسج الحرير وصبغ الأرجوان، وضمت مدرسة للحقوق وأخرى للاهوت وكان المؤرخ الفلسطيني يوسابيوس مطرانًا لها. وحدث فيها زلزال في النصف الأول من القرن السادس. احتلها الفرس (٦١٣)، واسترجعها الرومان ثانية. حاصرها العرب المسلمون بقيادة عمرو بن العاص، وفتحها معاوية بن أبي سفيان، وكانت آخر ما احتله العرب المسلمون من مدن الشام. احتلها البيزنطيون (٩٧٥) وأخرجوا الفاطميين منها، وما لبث هؤلاء أن استعادوها. تداولها المسلمون والإفرنج، إلى أن احتلها الظاهر بيبرس (١٢٦٥) وأمر بتدميرها. وبقيت قيسارية خربة حتى ١٨٧٨ عندما نزلها البشانقة (البوشناق)، وهم من مسلمي البوسنة والهرسك، فعمّروها وبدأت تنمو من جديد. كانت (في ١٩٤٥) السادسة بين قرى حيفا من حيث المساحة ولم يكن الصهيونيون يملكون سوى ٢,٧٥٪ من أراضيها، وكان عدد سكانها نحو ٩٦٠ نسمة. شرّد الصهيونيون سكانها ودمّروها في ١٩٤٨، وأسسوا كيبوتز سدوت يام، وموشاف اورعقيفاه وهو الآن مدينة تضم نحو ٧,٥ ألف نسمة.

وقيسارية شهيرة في التاريخ بمدرستها التي أسّسها أوريجين (٢٣٢)، وهو عالم لاهوتي ومن كبار مفسّري الكتاب المقدس والمدافعين عن العقيدة المسيحية، لتكون فرعًا من مدرسة الاسكندرية. وقد تبادلت المدرستان المعلمين والطلبة. وكان معظم أساتذتها من الأفلاطونيين الحديثين ومعظم مؤلفاتهم شروحًا للتوراة ومختارات مناوئة للفكر الهلليني. وقد احتوت مدرسة قيسارية مكتبة ضخمة كانت الأولى في نوعها في الحقل الكنسي.

وفي أيلول ١٩٩٥، عثرت البعثة الأثرية لجامعة ميريلاند الأميركية على أساسات جدران معبد روماني قديم أقامه الملك هيرودس قبل ألفي عام في المدينة.

• **الكرمليت**: إسم لدير وللراهبات الكرمليات (نسبة إلى جبل الكرمل). وقد قامت بتجديد الرهبانية في القرن السادس عشر القديسة الاسبانية تريزيا الأحيلية. وللراهبات الكرمليات في فلسطين أربعة أديار أقيم أولها في القدس على جبل الزيتون جنوبي كنيسة الصعود قريبًا من الموضع المعروف قديمًا بكنيسة «اليوناء» ويدل هذا الاسم على جبل الزيتون في اليونانية. وفي هذا المكان مغارة خصّها قدامى المسيحيين بأعظم إكرام ذكرى لجلوس المسيح «في جبل الزيتون قبالة الهيكل» (مرقس ١٣:٣) في آخر أسبوع من حياته وتعليمه بعض تلاميذه هناك ما يتعلق بخراب أورشليم المقبل ونهاية العالم وما يفرضه ذلك على المؤمن من السهر. وقد حدت هذه الذكرى بالقديسة هيلانة أم قسطنطين إلى أن تزيّن المكان بين سنتي ٣٢٦ و٣٣٣ بكنيسة ثالثة فخمة إلى جانب كنيسة القيامة وكنيسة المهد. وكانت هذه الكنيسة تشرف على مدينة القدس وتخلّد صعود المسيح وتعاليمه. وقد حوّلت المغارة فيها إلى كنيسة سفلى كان يدفن فيها أساقفة القدس. وتقلّب التاريخ على الكنيسة فأُقيم مكانها أيام الصليبيين (١١٥٢) كنيسة أخرى أسماها الصليبيون كنيسة «أبانا» ذكرى للصلاة الربية التي قد يكون المسيح علّمها في هذا الموضع، ولكن هذه الكنيسة لم تدم. وفي ١٨٦٨ اشترت المكان أميرة فرنسية وبنت فيه ديرًا وكنيسة وكّلتهما إلى الراهبات الكرمليات المحصنات (١٨٧٤) وألحقت بالكنيسة غربًا أروقة كتبت على جدرانها صلاة «أبانا الذي في السموات» بلغات متعددة. وفي ١٩١٠-١٩١١ كشفت الحفريات عن بقايا كنيسة «اليوناء» والمغارة فبدئ ببناء كنيسة جديدة عليها (لمّا يُفرغ منها) تكون «مقدس السلام بين الشعوب والأمم». ويشهد دير الكرمليت، يوميًا، الحجاج القادمين إلى كنيسة الراهبات الكرمليات والآثار المجاورة ليشاركوا الراهبات صلاتهن اليومية من أجل العالم وليذكروا شأن الصلاة التي علّمها المسيح يومًا لتلاميذه (عن «الموسوعة الفلسطينية»، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، ج٣، ص٦٤٣).

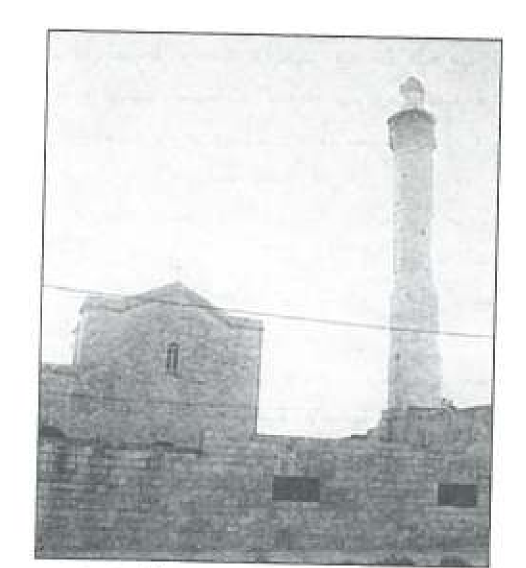
• **كفار سابا**: مدينة صهيونية، تقع في مقاطعة بتاح تكفا شمال شرقي تل أبيب. أنشئت في ١٩٠٣ على حدود أراضي كفر سابا العربية الغربية. وكانت جمعية أحبّاء صهيون اشترت أرض المدينة منذ ١٨٩٢، واستغلت الأرض منذ ١٨٩٦ بتمويل من البارون إدمون دو روتشيلد. وقد دمّرت المستعمرة وهجرها سكانها في الحرب العالمية الأولى لأن منطقتها كانت مسرح عمليات عسكرية بين الانكليز والأتراك. وبعد الحرب، عادوا وجدّدوا بناء بيوتهم. وبدأت نهضتها الصناعية مع بداية الحرب العالمية الثانية، كما نمت منذ الستينات. وفي المدينة مركز علمي، وملعب رياضي كبير ومحطة لمراقبة الإشعاع النووي. كان عدد سكانها نحو ٥٥٦٠ نسمة في ١٩٤٨، وأصبح نحو ٣٠ ألف نسمة في ١٩٧٣.

• **كفر برْعم**: قرية عربية إلى الشمال الغربي من صفد وعلى بعد ٤ كلم عن الحدود اللبنانية. صنّفتها دائرة الآثار الفلسطينية في أيام الانتداب موقعًا أثريًا يحتوي على بقايا معبد قد يكون كنيسًا، وعلى مدافن وبقايا معاصر للزيتون. كان عدد سكانها نحو ٧٠٠ نسمة في ١٩٤٥. طردهم الصهيونيون، فانتقلوا إلى قرية الجشّ المجاورة، ولم تسمح لهم السلطات بالعودة إلى قريتهم رغم قرار المحكمة العليا. وقد دمّر الجيش الاسرائيلي بيوتها في ١٩٥٣ لمنع تنفيذ قرار العودة.

• **كفر قاسم**: قرية عربية، على الحدود مع الأردن، ارتبط اسمها بـ«مذبحة كفرقاسم» التي قامت بها القوات الاسرائيلية النظامية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ عشية العدوان الثلاثي أسفرت عن مقتل ٤٩ مواطنًا عربيًا بريئًا من أهالي القرية. وتفاصيل الحادث تتلخص بأن قوة من الجيش الاسرائيلي وصلت إلى القرية في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ وأعلنت أنها سوف تفرض نظام منع التجول بعد نصف ساعة من اليوم نفسه حيث كان العشرات من أبناء القرية موجودين في أماكن عمل مختلفة وليس بإمكانهم أن يعلموا بفرض منع التجول حتى إذا ما عادوا إلى قريتهم تولت القوات الصهيونية إبادة ٤٧ عربيًا بينهم أولاد ونساء في الساعة الأولى من منع التجول عن سابق عمد وتصميم (كان الضابط الاسرائيلي المسؤول، ويدعى ميلنكي، قد عقد اجتماعًا لضباط وحدته وأبلغهم فيه أن الحرب قد بدأت وأفهمهم المهمات المنوطة بهم وهي تنفيذ قرار منع التجول بحزم وبدون اعتقالات، وقال: «من المرغوب فيه أن يسقط بضعة قتلى»).

حاولت السلطات الصهيونية (كان بن غوريون رئيسًا للوزراء) التستّر على الجريمة. إلا أنها ما لبثت أن اضطرت إلى الإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق وإحالة القضية على محكمة عسكرية نتيجة انتشار أخبار المجزرة على نطاق واسع، وتحمّس بعض المنظمات السياسية الصغيرة لإثارتها في الصحافة والرأي العام (وثمة تحليل يقول إن السلطات الاسرائيلية نفسها سمحت، وحتى رحّبت بإثارة الموضوع علانية بهدف إخافة العرب ودفعهم إلى الهرب). وقد استمرت المحاكمة وقتًا طويلًا وصدر الحكم بعد سنتين من الحادث وحكم على المنفذين بحجة أن الأوامر لم تكن قانونية، بأحكام تتراوح بين ١٠ و٢٧ سنة سجنًا. إلا أن القيادة الصهيونية حرّكت الرأي العام في اتجاه المطالبة بالإفراج عنهم، وتمّ ذلك بعد سنتين من الحكم وأعيد لمرتكبي المجزرة اعتبارهم بل وعُيّن أحدهم مسؤولًا عن الشؤون العربية في قرية مجاورة. أما العقيد يسخار شدمي، الذي كان صاحب الأمر الأول في هذه المذبحة، فقد قُدّم إلى المحاكمة في مطلع ١٩٥٩ وكانت عقوبته التوبيخ ودفع غرامة مقدارها قرش إسرائيلي واحد.

• **اللدّ**: مدينة عربية، على بعد ١٦ كلم جنوب شرقي يافا. عقدة مواصلات مهمة ومحطة للقوافل التجارية. وتعود أقدم إشارة لنشاط الإنسان في منطقة اللد إلى العصر الحجري المتوسط قبل ١٢ ألف سنة. فقد عثر في عام ١٩٢٨ على آثار مرحلة انتقال الإنسان من عصر الكهوف والصيد إلى عصر القرى والزراعة في مغارة شقبة الواقعة في وادي النطوف على بعد ١٠ كلم من مدينة اللد. وقد سمّى الآثاريون حضارة هذه المرحلة الانتقالية بالحضارة النطوفية. وفي العصر الحجري الحديث قامت قبل ٩ آلاف سنة في المكان الذي فيه مدينة اللد اليوم قرية زراعية، ويُرجّح أن الفلسطينيين هم الذين بنوها تخليدًا لذكرى أقاربهم الليديين الذين استوطنوا سواحل آسيا الصغرى الإيجية. وترد في العهد القديم إشارات إلى أرض



الجامع الكبير في اللدّ وكنيسة سان جورج الأرثوذكسية.

الفلسطيين، كما جاء فيه ذكر «لود» أكثر من مرة. وفي العهد الإغريقي سميت لود «ليدا» (إسم قريب جدًا من إسم الليديين الإغريق في آسيا الصغرى)، وبدّل الرومان اسمها إلى «ديوسبوليس». وبرزت أهمية هذه المدينة في بداية العهد المسيحي. ويذكر أن القديس بطرس زارها مبشّرًا بالدين الجديد، كما يذكر أن القديس جاورجيوس ولد فيها من أب ثري كان من كبار رجال الجيش في عهد الامبراطور ديوكلتيان. ولما شبّ جاورجيوس اعتنق المسيحية وجاهر بها وبالدفاع عنها فأمر الامبراطور ديوكلتيان بقتله في سنة ٣٠٣. وبنى الامبراطور قسطنطين الكبير (٣٠٦–٣٧٧) على قبر هذا الشهيد كنيسة تخليدًا له. وقد دمّرت هذه الكنيسة أكثر من مرة أثناء الحروب الصليبية، وكان يُعاد بناؤها أو ترميمها، وكانت الكنيسة الوحيدة في اللد قبل احتلال الصهيونيين لها في عام ١٩٤٨ وهي من أملاك الروم الأرثوذكس. وقد شيّد على قسم منها في العهود الإسلامية جامع المدينة الحالي. وقد شاع احترام القديس جاورجيوس لدى المسيحيين والمسلمين الذين يسمّونه الخضر، ويحتفل المسيحيون والمسلمون على السواء في عيده (١٦ تشرين الثاني). وكانت ديوسبوليس (اللد) في التقسيمات الإدارية للروم البيزنطيين ضمن فلسطين الأولى التي شملت القدس ونابلس ويافا وغزة وعسقلان وغيرها، ومركزها الرئيسي مدينة قيصرية فلسطين.

فتح القائد عمرو بن العاص ديوسبوليس التي اتخذت عاصمة لجند فلسطين إلى أن بُنيت مدينة الرملة. وفضّل العرب ذكرها باسمها القديم «اللد». في أيام الصليبيين، رأى صلاح الدين الأيوبي تدمير حصونها حتى لا يستفيد منها الصليبيون، وذكر أن مفاوضات الصلح بين ريكاردوس والملك العادل نيابة عن أخيه صلاح الدين بدأت في اللد. واحتفظ الصليبيون باللد إلى أن استردّها الملك الظاهر بيبرس.

وفي ١٥١٦، استولى عليها العثمانيون، وأهملوا شأنها وتعرضت لما تعرضت له يافا والرملة من بؤس. وفي القرن الثامن عشر زارها الرحّالة الفرنسي فولني وقال عنها: «إنها عرفت في قديم الزمان بديوسبوليس، وهي اليوم تشبه مكانًا أشعل فيه العدو النار. ومع ذلك تقام فيها سوق يتوافد إليها أهل القرى المجاورة لبيع القطن المغزول». وعرفت بعض الازدهار في القرن التاسع عشر، وقدّر عدد سكانها في عام ١٩١٢ بنحو ٧ آلاف نسمة.

في ١٥ تشرين الأول ١٩١٧ انتهى العهد العثماني وبدأ عهد الحكم البريطاني (بصيغة الانتداب) الذي استمرّ ٣١ عامًا. وقد أخذت اللد تتوسّع في هذا العهد نتيجة مرور خط سكة حديد القنطرة – حيفا منها منذ ١٩١٩، ونتيجة إنشاء مطار اللد في ١٩٣٦. وفي ١٩٤٦، كان عدد سكان اللد نحو ١٨٢٥٠ عربيًا، وكانت المدينة خالية من الصهيونيين. وكان من نتيجة الاحتلال الاسرائيلي للمدينة (١١ تموز ١٩٤٨) أن طرد معظم السكان العرب، وقتل منهم في يوم واحد نحو ٤٢٦ شخصًا (نحو ١٧٦ شخصًا في جامع دهمش وحده)، ولم يبق منهم سوى نحو ألف عربي كانوا في منطقة الجامع الكبير وكنيسة سان جورج الأرثوذكسية. وفي نهاية ١٩٤٩، بلغ عدد ساكني اللد ١٠٤٥٠ نسمة، منهم ٩٤٠٠ مهاجر صهيوني، وفي ١٩٧٣ بلغ عدد سكانها ٢٣٢٠٠ نسمة بينهم ٣٤٠٠ عربي.

عرف مطار اللد عمليتين فدائيتين في العام ١٩٧٢، الأولى في ٨ أيار والثانية بعد نحو ثلاثة أسابيع، أي في ٣٠ أيار.

* **المالكية**: قرية عربية، على بعد ٣٨ كلم شمالي مدينة صفد، ونصف كلم عن الحدود اللبنانية. كان عدد سكانها نحو ٣٦٠ نسمة في ١٩٤٥. جرت فيها عدة معارك بين العرب والصهيونيين، وتبادلوا السيطرة عليها (١٩٤٨) إلى أن احتلها الصهيونيون فشرّدوا سكانها ودمّروها، وأقاموا كيبوتز ملكياه.

* **مجدال هاعيميك**: مستعمرة صهيونية، ٧ كلم جنوب غربي الناصرة. نشأت في ١٩٥٢ على أراضي بلدة المجيدل العربية. وكان الغرض الأول من إنشائها استيعاب صهيونيين مهاجرين من ايران كانوا يقيمون في المخيمات بالقرب منها، ثم تدفق عليها مهاجرون من جهات أخرى. أصبح عدد سكانها نحو ١١ ألف نسمة في ١٩٧٣، وثلثا سكانها الصهيونيين من المغرب العربي.

* **المجدل**: في فلسطين مواقع كثيرة تسمى المجدل (وهي كلمة آرامية تعني البرج والقلعة والمكان المشرف)، منها:

– المجدل قضاء طبرية: قرية عربية قديمة، ذكرت في الكتاب المقدس وإليها تنسب مريم المجدلية. عرفت في العهد الروماني. كان عدد سكانها نحو ٣٦٠ نسمة في ١٩٤٥، شرّدهم الصهيونيون ودمّروا بيوتهم في ١٩٤٨.

– المجدل قضاء طولكرم: قرية عربية. طرد الصهيونيون سكانها في ١٩٤٨، وأقاموا على أرضها مستعمرة سده يتسحاق.

– مجدل عسقلان قضاء غزة: مدينة عربية. كانت محطة تجارية مهمة. وهي الآن عقدة مواصلات. كانت مدينة كنعانية. في القرن الثالث عشر أقام المماليك فيها مسجدًا يعد أهم معالمها التاريخية، وكان مركزًا لحركة علمية. كما هناك عدد من المزارات الإسلامية. كان عدد سكانها نحو ١٣ ألف نسمة في ١٩٤٨ عندما طردهم الصهيونيون وأحلّوا محلهم عائلات صهيونية مهاجرة، وغيّروا معالم المدينة فاتصلت بعسقلان، ومحوا اسم المجدل من الوجود. وفي ١٩٧٣، قدّر عدد سكان عسقلان بنحو ٤٧ ألف نسمة.

– مجدل الصادق: قرية عربية، تقع شمال شرقي الرملة. كان عدد سكانها نحو ٢٥٠٠ نسمة عندما طردهم الصهيونيون في ١٩٤٨، وأقاموا مستعمرة مجدال أفك التي تقع حاليًا في مقاطعة بتاح تكفا.

* **مجدّو (تل المتسلم)**: موقع مدينة قديمة على بعد ٣٠ كلم شرقي ساحل البحر المتوسط و٤٠ كلم إلى الغرب من نهر الأردن. أجريت فيها حفائر عدة فتبيّن أن أقدم الكشوف فيها من العصر البرونزي المبكر. ولكن شهرة مجدّو التاريخية تعود إلى أنها تمثل أول تحقيق عسكري في العالم لمعركة خاضتها جيوش مصرية بقيادة تحتمس الثالث وجاءت تفاصيلها في الوثائق المصرية. وجاء ذكر مجدّو في رسائل تل العمارنة.

* **المسجد الأقصى**: كان «المسجد الأقصى» يطلق قديمًا على الحرم القدسي الشريف كله وما فيه من منشآت أهمها قبة الصخرة المشرّفة التي بناها عبد الملك بن مروان (٦٩١)، وتُعدّ من أعظم الآثار الإسلامية. وأما اليوم فيطلق الاسم على المسجد الكبير الكائن جنوبي ساحة الحرم. وينسب بعض المؤرخين بناءه إلى عبد الملك بن مروان، وبعضهم الآخر إلى الوليد بن عبد الملك (حكم ٧٠٥–٧١٤)، ويقول آخرون ان البناء بدأ مع الأول وأتمّه الثاني.

في العام ٧٤٧، هدّم زلزال جهتي المسجد الشرقية والغربية، فأعاد بناءهما الخليفة العباسي المنصور (٧٥٨–٧٥٩). وفي ٧٧٤، انهار البناء الذي أقامه المنصور بسبب زلزال آخر، فأمر الخليفة المهدي بإعادة بنائه وأنفقت عليه أموال طائلة. وفي ١٠٣٣، خرب المسجد الأقصى خرابًا كبيرًا بسبب زلزال آخر، فعمّره الخليفة الفاطمي الظاهر (الأبواب السبعة التي في شمالي المسجد اليوم وجزء كبير من بنائه الحالي هي من صنع الظاهر). وعندما احتلّ الصليبيون القدس غيّروا معالم المسجد، فاتخذوا جانبًا منه كنيسة وجانبًا آخر مسكنًا لفرسان الإسبتارية، وأضافوا إليه من الناحية الغربية بناء جعلوه مستودعًا لذخائرهم. ولما استرد صلاح الدين الأيوبي القدس أمر بإصلاح المسجد الأقصى وإعادة البناء إلى ما كان عليه،

وجدّد محراب المسجد وغشّاه بالفسيفساء وأتى بالمنبر الذي صنع في حلب بأمر من نور الدين محمود بن زنكي. وفي ١٢١٧ أنشأ الملك المعظم عيسى بن أحمد بن أيوب الرواق الشمالي للمسجد، وهو يشمل سبعة أقواس تقابل أبواب المسجد السبعة. وقد أجرى السلاطين المماليك، ثم العثمانيون، إصلاحات وتعميرات كثيرة في المسجد الأقصى، ولكن شكله العام لم يتغير منذ عهد الأيوبيين.

وفي القرن العشرين، جرت عمليات تعمير واسعة في المسجد تمّت واحدة منها سنة ١٩٢٥ واستهدفت تدعيم القبة والبناء بصورة عامة، وأخرى بين ١٩٣٨ و١٩٤٣ هدم فيها الرواق الشرقي وأُعيد بناؤه، كما هدم الرواق الأوسط الذي كان ما يزال قائمًا منذ التجديد الفاطمي وأعيد بناؤه. وقد تمّ ذلك بإشراف المجلس الإسلامي الأعلى. يبلغ طول المسجد الأقصى من الداخل ٨٠م وعرضه ٥٥م. وفيه سبعة أروقة ترتفع على ٥٣ عمودًا من الرخام و٤٩ سارية من الحجارة، وفي صدر المسجد القبة. وللمسجد ١١ بابًا، ٧ في الشمال، وواحد في الشرق، وإثنان في الغرب، وواحد في الجنوب.

وللمسجد الأقصى مكانة رفيعة في الإسلام بوصفه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومقرّ الإسراء والمعراج. وكان له أثر عظيم على مدى التاريخ في الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية في فلسطين. وقد حفل عبر القرون بالنشاط التدريسي، فكان من أكبر مراكز التعليم الديني في الإسلام، ومركز الاحتفالات الدينية الكبرى ببيت المقدس ومقر الحياة السياسية، تعقد فيه الاجتماعات وتتلى المراسيم السلطانية وبراءات تعيين كبار الموظفين.

عن حريق المسجد الأقصى (١٩٦٩) والحفريات فيه جاء في «موسوعة السياسة» (ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص١٧٥–١٧٧)، وكذلك في «الموسوعة الفلسطينية» (ج٤، ص٢٠٥–٢٠٦):

منذ ان احتلت اسرائيل القسم الشرقي من القدس العربية في أعقاب حرب ١٩٦٧ وهي ماضية في مساع لا تفتر لتهويد المدينة المقدسة بأكملها، وفي العبث بالتراث الحضاري العربي الإسلامي والمسيحي، وتحدّي مشاعر المؤمنين بالديانتين السماويتين الكبيرتين بتغيير معالم المدينة، الأمر الذي كان موضع استنكار دولي في سلسلة متصلة من القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

وقد كان المسجد الأقصى أحد أهم أهداف الاسرائيليين في حملة العبث والتحدي هذه. فقد دأب الشبّان الاسرائيليون على اقتحام ساحة المسجد الاقصى والرقص والغناء وإقامة الحفلات الخلاعية والاعتداء على المصلين المسلمين فيها.

وبتاريخ ٢١ آب ١٩٦٩ أُحرق المسجد الاقصى بطريقة لا يمكن للسلطات الاسرائيلية أن تكون بعيدة عنها. فقد قامت هذه السلطات بقطع المياه عن منطقة الحرم فور ظهور الحريق وحاولت منع المواطنين العرب وسيارات الاطفاء التي هرعت من البلديات العربية من القيام بإطفائه. وكاد الحريق يأتي على قبة المسجد لولا استماتة المواطنين العرب. فقد اندفع هؤلاء مسلموهم ومسيحيوهم عبر النطاق الذي ضربته قوات الشرطة الاسرائيلية وتمكنوا من اطفاء الحريق. ومع هذا فقد أتى على منبر المسجد واشتعلت النار في سطحه الجنوبي، وأتت على سقف ثلاثة أروقة وجزء كبير من هذا القسم. وادّعت اسرائيل في البدء أن تماسًا كهربائيًا كان السبب في الحريق. ولكن تقارير المهندسين العرب أوضحت بجلاء ان الحريق تمّ بفعل أيد مجرمة مع سبق الإصرار والتصميم، الأمر الذي اضطر الحكومة الاسرائيلية إلى الادعاء بأن شابًا أوستراليًا يدعى دينيس مايكل وليم موهان ويبلغ من العمر ٢٨ عامًا – وكان قد دخل فلسطين المحتلة قبل أربعة أشهر من وقوع الحريق – هو الذي ارتكب الجريمة. وزعمت أنها قبضت عليه وستقدمه للمحكمة. ولكن لم يمض وقت طويل حتى أعلنت السلطات الاسرائيلية أن دينيس هذا معتوه وأطلقت سراحه.

هاج العالمان العربي والإسلامي استنكارًا لهذه الجريمة البشعة المتعمدة بحق واحد من أهم مقدسات المسلمين في العالم. ودعي مجلس الأمن الدولي للالتئام للبحث في هذه الجريمة، واستمع إلى البيانات التي أُلقيت أمامه. وفي ١٥ أيلول ١٩٦٩، أصدر مجلس الأمن في جلسته رقم ١٥١٢ قرارًا رقمه ٢٧١ يقضي بإدانة اسرائيل لتدنيسها المسجد الأقصى ويدعوها إلى إلغاء جميع التدابير التي من

شأنها تغيير وضع القدس. وجاء في مقدمة القرار ان مجلس الأمن يعبّر عن «حزنه للضرر البالغ الذي ألحقه الحريق بالمسجد الاقصى يوم ٢١ آب ١٩٦٩ تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي» ويدرك «الخسارة التي لحقت بثقافة الإنسانية» نتيجة هذا الضرر.

وبعد أن استذكر المجلس قراراته وقرارات الجمعية العامة الخاصة ببطلان إجراءات إسرائيل التي تؤثر في وضع مدينة القدس، وبتوكيد مبدأ عدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري، مضى يقرر ان «أي تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة أو المباني أو المواقع الدينية في القدس، أو أي تشجيع أو تواطؤ للقيام بعمل كهذا يمكن أن يهدد بشدة الأمن والسلام الدوليين». وقال المجلس إن العمل المقيت لتدنيس المسجد الاقصى يؤكد الحاجة الملحة إلى منع اسرائيل عن خرق القرارات التي كان المجلس والجمعية العامة قد أصدراها بخصوص القدس، وإلى إبطال جميع الاجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع المدينة المقدسة. ودعا القرار ٢٧١ اسرائيل إلى التقيّد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري. كما دعاها إلى الامتناع عن إعاقة المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عن القيام بمهامه، بما في ذلك أي تعاون يطلبه المجلس الإسلامي من دول أكثرية شعوبها من المسلمين، أو من مجتمعات إسلامية فيما يتعلق بخططها لصيانة وإصلاح الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. ودان المجلس امتناع اسرائيل عن الالتزام بالقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة وحثها على إنفاذ نصوص هذه القرارات. وأخيرًا أكّد المجلس من جديد أنه سيعود إلى الاجتماع لينظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها ودعا المجلس الأمين العام إلى أن يتابع عن كثب تنفيذ هذا القرار ويقدم إليه تقريرًا في أقرب وقت ممكن. وقد صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ بأغلبية ١١ صوتًا ومن دون معارضة، ولكن بامتناع أربع دول من بينها الولايات المتحدة الأميركية.

قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عدة تقارير أكّد فيها صراحة ان اسرائيل تمعن في تحديها لقرارات الأمم المتحدة ومشاعر العالم المتحضر بتغيير معالم القدس ووضعها القانوني الحضاري. وكانت اسرائيل موضع إدانة واستنكار في عديد من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والكثير من المنظمات الدولية.

ولعلّ من أخطر الاعتداءات على المسجد الأقصى تلك السلسلة من الحفريات التي قام بها الاسرائيليون حوله وتحته. فمنذ ١٩٦٨ وحتى يومنا هذا، ورغم قرارات الهيئات الدولية المتلاحقة، تواصل السلطات الاسرائيلية حفرياتها بحجة البحث عن آثار هيكل سليمان. وقد بدأت هذه الحفريات منذ عام ١٩٦٧ تحت بيوت السكان العرب، وتحت المساجد والمدارس، وتحت الحرم الشريف نفسه. فحفرت نفقًا عميقًا وطويلًا تحت الحرم الشريف أدخلت إليه سفر التوراة وأنشأت بداخله كنيسًا يهوديًا. وفي حفل افتتاح هذا الكنيس قال كبير الحاخامين اليهود: «إننا نحتفل اليوم بافتتاح هذا الكنيس، وقد أقمناه هنا تحت الحرم مؤقتًا، وغدًا سنحتفل بهدم هذا الحرم وقيام كنيسنا الكبير وإعادة بناء هيكلنا على أرضه، وهي أرضنا، ولن يبقى أحد من هؤلاء العرب الغرباء في بلادنا». وقد لقيت هذه الحفريات استنكارًا دوليًا واسع النطاق ظهرت بعض معالمه في مجموعة جديدة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن حول القدس.

وفي تشرين الثاني ١٩٧٤ أصدر المؤتمر العام الثامن عشر لليونسكو قرارًا تاريخيًا رقم ٣/٤٢٧ يدين اسرائيل لاستمرارها في إجراء الحفريات ويدعو المدير العام إلى عدم تقديم أي عون لها في ميادين التربية والتعليم والثقافة إلى أن تحترم بدقة القرارات التي سبق صدورها في هذا الشأن عن المؤتمر العام والمجلس التنفيذي (القرارات ١٥/م/٣٢٤، ٣–٣٤٣، ٣–٤٢٢، ٣). وعلى الرغم من ذلك استمرّت اسرائيل في حفرياتها وعبثها بالطابع الحضاري للقدس عمومًا والمسجد الأقصى على وجه الخصوص تمهيدًا لضم المدينة إليها وتهويدها.

(وعمّا تلا هذا الحريق من حوادث وأحداث متصلة بالمسجد الأقصى خاصة والقدس عامة راجع باب «القدس»).

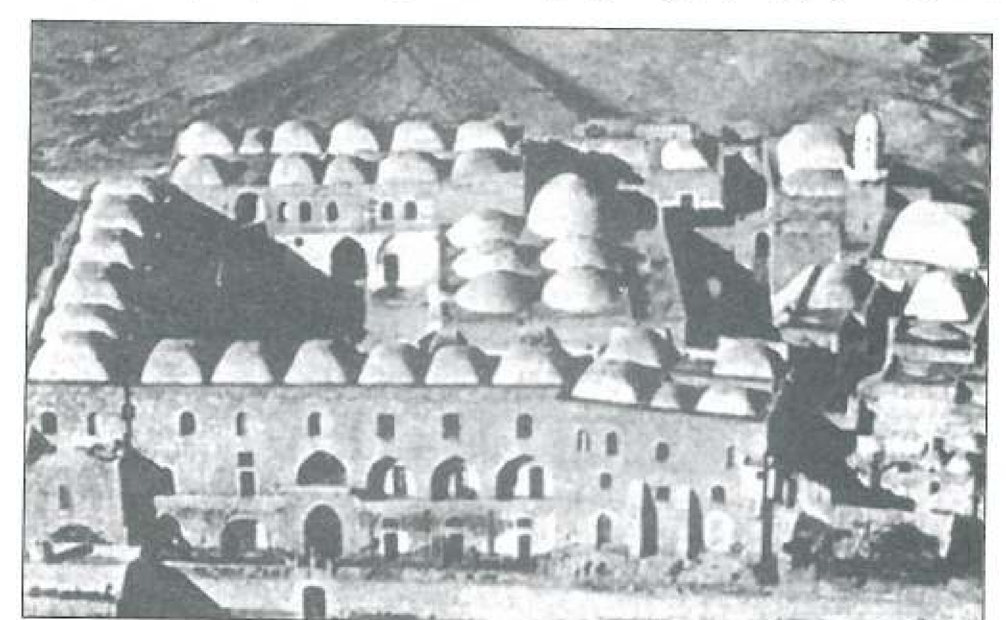
• **مسعدة (ماسادا)**: قلعة بالقرب من البحر الميت. يلفظها اليهود «ماسادا» أو «مسادا» (راجع «ماسادا»، في مادة «اسرائيل»، ج١، ص٣٧٢).

• **مقام النبي موسى**: يقع موقع هذا المقام في المنطقة المعروفة ببرية القدس على مسافة ٣٠ كلم شرقي مدينة القدس، و٧ كلم عن أريحا. والمقام بناء أثري مهم عمره الآن يتجاوز ٧٠٠ سنة، بناه السلطان الظاهر بيبرس بعد أن زار (١٢٦٨) قبر النبي موسى وأمر بإنشاء قبة ومسجد فوقه.

والاعتقاد بأنه قبر النبي موسى هو عند جمهور المسلمين استنادًا إلى الحديث الشريف الذي أورده البخاري عن أبي هريرة حول ما شهده الرسول ليلة الإسراء. قال: «أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه فرجع إلى ربّه فقال أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت. قال ارجع إليه فقل له يضع يده على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة، قال أي رب ثم ماذا، قال: ثم الموت، قال: فالآن. قال: فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر، قال أبو هريرة رضي الله عنه، فقال رسول الله ﷺ لو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر» (عن كامل جميل العسلي، في كتابه «موسم النبي موسى في فلسطين – تاريخ الموسم والمقام»، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣).

ويعلق المؤلف (كامل جميل العسلي) على ذلك بالإشارة إلى أن تلال الرمال الحمراء موجودة في أماكن عدة في سيناء وبلاد الشام وقرب المدينة المنورة أيضًا، ما يجعل تحديد مكان بعينه أمرًا متعذرًا، غير أن ذلك لم يمنع علماء المسلمين من محاولة تحديد البقعة المقصودة. والاعتقاد بوجود قبر النبي موسى قرب أريحا وفي مكان مشرف على البحر الميت من جهة الشرق نشأ في القرن السادس الهجري (أي في الفترة الذي بنى فيها بيبرس المقام)، ولم يعثر في المصادر الأقدم عهدًا على أي ذكر أو إشارة إلى وجود القبر في هذا المكان، علمًا أن التوراة توضح بصورة قاطعة في الإصحاح الرابع والثلاثين ان النبي موسى لم يدخل أرض فلسطين وانه مات في أرض مؤاب، وعلى هذا الاعتقاد درج اليهود والمسيحيون.

أما موسم النبي موسى (وزيارة مقامه) فقد درج المسلمون على إقامته منذ أيام الصليبيين. إلا أن التطوّر الأبرز في تقاليد الاحتفالات الشعبية في هذا الموسم حدث في العهد العثماني، ثم برز الطابع السياسي



مقام النبي موسى.

للموسم في عشرينات القرن الحالي (القرن العشرون) عندما خيّم التوتّر على فلسطين.

• **مقام يوسف**: يقع في وسط تل بلاطة (في نابلس) بين جبلي عيبال وجرزيم، وورد اسمه في الكتب الدينية. يسمّيه المسلمون «مقام يوسف» واليهود «قبر يوسف». وتختلف الروايات في شأن حقيقته وقدسيته، إذ يعتبره اليهود المكان الذي دفنت فيه «عظام سيدنا يوسف بعد أن أحضرت من مصر»، بينما يؤمن المسلمون أن «قبر سيدنا يوسف هو في مصر حيث توفي وليس المكان سوى مقام أُقيم له». وتقول رواية ثالثة ان المكان بناه رجل تقي صالح إسمه يوسف في العهد التركي. أقامت السلطة الاسرائيلية حوله الأسلاك الشائكة، وكتبت على حجر فوقه بالعبرية «قبر يوسف الصديق»، وعلى جانبيه حجران دائريان يعتبر اليهود أحدهما قبر افرايم بن يوسف والآخر قبر منشيه بن يوسف. وحاول المستوطنون الصهيونيون، في ١٩٨٥، الإقامة بشكل دائم في المقام، فاعترض الفلسطينيون واشتكوا للحاكم العسكري. وبعد مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل (١٩٩٤)، صنّف تقرير نشرته لجنة مراقبة المستوطنات التابعة لحركة «السلام الآن» الاسرائيلية مقام يوسف «أحد ثلاث مناطق للوجود الاستيطاني اليهودي التي تنذر بمواجهات إلى جانب الحرم الإبراهيمي في الخليل والكنيس اليهودي في أريحا».

• **المنصورة**: في فلسطين أكثر من تجمّع سكاني يُسمّى بهذا الإسم، ومن هذه التجمعات:

– المنصورة قضاء الرملة: قرية عربية. كان عدد سكانها نحو ٩٠ نسمة في ١٩٤٥، شرّدهم الصهيونيون ودمّروا بيوتهم وأقاموا مستعمرة مازكريت باتيا.

– المنصورة قضاء طبرية: بلدة عربية، كان عدد سكانها نحو ٢١٤٠ نسمة في ١٩٤٥، شرّد الصهيونيون جزءًا منهم في ١٩٤٥. أصبح عدد سكانها نحو ٥ آلاف في ١٩٦٥.

– المنصورة قضاء عكا: قرية عربية، على بعد نحو نصف كلم عن الحدود اللبنانية، وكانت تتبع لبنان حتى ١٩٢٣. احتلها الصهيونيون في ١٩٤٨، وشرّدوا سكانها ودمّروها.

• **نابلس**: مدينة عربية. احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ وهي مركز لمحافظة نابلس. تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية الفلسطينية. تبعد عن القدس ٦٩ كلم وعن عمان ١١٤ كلم وعن البحر المتوسط ٤٢ كلم، وهي عقدة مواصلات مهمة.

مدينة كنعانية وسكناها مستمر حتى الوقت الحاضر، وقد سمّاها الكنعانيون شكيم أو النجد أو الأرض المرتفعة. احتلها المصريون في القرن التاسع عشر ق.م. وفيها الكثير من الآثار المصرية من هذا العهد. وشكيم هي أول مدينة نزل فيها ابراهيم الخليل قادمًا من أور، كما نزل فيها يعقوب، وقد حدث نزاع بين أولاد يعقوب وأهل شكيم بسبب اعتداء شكيم بن حمور على أختهم دينة، فهجم أولاد يعقوب على شكيم وقتلوا حمور وابنه ونهبوا مدينة شكيم. وعلى أثر ذلك هاجر يعقوب وعشيرته وسكن في بيت إيل. ويذكر ان يعقوب عاد فيما بعد إلى شكيم. وسكنت مدينة شكيم فئة من اليهود لا تعترف من التوراة بغير الاسفار الخمسة الأولى المنسوبة إلى النبي موسى. وتعرف هذه الفئة بالسامريين نسبة إلى السامرة. وقد ناصبهم اليهود العداء منذ ظهورهم، ولا تزال بقاياهم موجودة في مدينة نابلس حتى هذا اليوم، ولا يتجاوز عدد أفرادهم مائتي نسمة.

احتلّ الرومان فلسطين في سنة ٦٣ ق.م. وفي عهد فسبازيان (٦٩–٧٩) ثار السامريون على الاحتلال الروماني فحاصرتهم القوات الرومانية في جبل جرزيم وقتلت ١١ ألفًا منهم وهدمت مدينة شكيم. وفي سنة ٧٠ أمر فسبازيان بنقل حجارتها وتجديد بنائها في غرب المدينة القديمة وسمّاها نيابوليس Neapolis (أي المدينة الجديدة) ومنها لفظ نابلس الحالي. وفي عهد هادريانوس (١١٧–١٣٨) أقام الرومان معبدًا لجوبتر على جرزيم مكان معبد السامريين.

في العهد المسيحي، أصبحت نابلس مركزًا لأسقفية. وفي القرن الخامس بنى المسيحيون على قمة جبل جرزيم كنيسة العذراء مريم. وفي عهد الامبراطور جوستنيانوس (٥٢٧–٥٦٥) بنى الرومان المسيحيون قلعة مسوّرة بالقرب من كنيسة مريم لا تزال آثارها باقية، وأعادوا بناء خمس كنائس تهدمت في حروب سابقة.

بعد الفتح الإسلامي، أصبحت نابلس مدينة من مدن جند فلسطين الذي كانت عاصمته اللد ثم الرملة.

وفي العهد الصليبي عقد فيها بغدوين الثاني مجمعًا كنسيًا كبيرًا. استردها صلاح الدين الأيوبي، وزارها ابن بطوطة (١٣٢٥) فوجدها مدينة عظيمة، «بها مسجد جامع متقن وحسن في وسطه بركة ماء عذب».

في العهد العثماني، كانت نابلس مركز لواء تابع لولاية دمشق. ودخلت تحت الحكم المصري في ١٨٣٢، وعادت إلى الحكم العثماني في ١٨٤٠. وفي ١٩١٨ احتلها الانكليز.

قدر عدد سكان نابلس في ١٨٩٤ بنحو ٩ آلاف نسمة منهم ٦٥٠ من المسيحيين و٢٠٠ من السامريين. وبلغ مجموع سكانها في تعداد ١٩١١ نحو ٢١ ألفًا، وأصبح نحو ١٧ ألفًا في ١٩٣١، ونحو ٢٣ ألفًا في ١٩٤٥. وبعد النكبة (١٩٤٨)، شهدت نابلس، كغيرها من مدن الضفة الغربية، نموًا كبيرًا في عدد سكانها ومبانيها نتيجة تدفّق اللاجئين عليها، ووصل عدد سكانها في سنة ١٩٦٦ إلى نحو ٥٣ ألف نسمة. لكن العدد هبط بعد ١٩٦٧ (الحرب) إلى نحو ٤٤ ألفًا نتيجة النزوح إلى الضفة الشرقية والهجرة، ثم عاد إلى التزايد حتى وصل إلى نحو ٦٠ ألفًا في ١٩٨٠.

في ٢٤ شباط ١٩٨٩، قُتل جندي إسرائيلي بإسقاط حجر على رأسه من سطح أحد المنازل في البلدة القديمة في نابلس التي يدعوها أهلوها «القصبة». فردّت السلطات الاسرائيلية على الحادث بعنف باعتراف التلفزيون الاسرائيلي (٣ آذار ١٩٨٩) الذي وصفه بالرد الأعنف منذ حزيران ١٩٦٧ لما انطوى عليه من اجراءات تعسفية كان أبرزها هدم المنازل على نطاق واسع، وأكثرها دور أثرية في القصبة، أي نابلس القديمة. ومن يومها أخذت تُبذل جهود حثيثة من قبل مجلس تراث نابلس القديم لصيانة البلدة القديمة (القصبة) وتسجيل مدينة نابلس وتراثها المعماري في منظمة العلوم والثقافة (الأونيسكو) بهدف حماية التراثين المعماريين فيها، الإسلامي والمسيحي، من المحاولات الاسرائيلية لطمسهما.

• **ناتانيا**: مدينة صهيونية من مدن قضاء طولكرم. تأسست في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٩. مركز صناعي رئيسي يشتهر بصناعة صقل الألماس والآلات الكهربائية... وفيها محطة لمراقبة الإشعاعات النووية. كان عدد سكانها نحو ١١٥٠٠ نسمة في ١٩٤٨، فأصبح نحو ٣١ ألفًا في ١٩٥٦، و٧٧ ألفًا في ١٩٧٣.

• **الناصرة**: مدينة عربية ومركز قضاء يحمل إسمها. لها مكانة خاصة في نفوس المسيحيين الذين يحجون إليها كما يحجون إلى القدس وبيت لحم. وقد نُسب السيد المسيح إليها فدُعي «الناصري». احتلتها اسرائيل في ١٩٤٨، فهاجر عدد قليل من سكانها، وصمد أكثرهم، لكن المدينة ظلت على حالها دون تطوّر، وعانت التسلط والاختناق من السلطات التي أنشأت مدينة «نزاريت عليت» (أي الناصرة العليا) على مرتفع جبلي بالقرب منها للتحكم في رقاب سكانها. وتقوم الناصرة في قلب الجليل الأدنى وتطل على سهل مرج ابن عامر، وهي عقدة مواصلات مهمة.

دلّت الحفريات الأثرية على أن الناصرة كانت مسكونة في العصر البرونزي المتوسط وفي العصر الحديدي. لم يرد لها ذكر في المصادر السابقة للإنجيل الذي ورد فيه إسم «الناصرة» ٢٨ مرة. وفي القرن الثاني، ازداد الوجود اليهودي فيها بعد أن دمّر الامبراطور الروماني هادريانوس القدس وطرد اليهود منها.

استمدّت الناصرة مكانتها في التاريخ لأنها مدينة السيد المسيح ومريم العذراء. ففيها استوطنت مريم العذراء ويوسف النجّار، وفيها بشّر الملاك جبريل مريم العذراء بميلاد السيد المسيح، وفيها قضى المسيح ٣٠ سنة من عمره. وقد منع اليهود المسيحيين من الدخول إلى الناصرة في القرنين الثاني والثالث. ومنذ القرن الرابع بدأ تاريخ الناصرة يتحول بعد تنصّر الامبراطور الروماني قسطنطين (٣٠٦-٣٣٧). ويذكر أن أمه الملكة هيلانة شيّدت كنيسة البشارة في الناصرة. وفي ٦١٤ انضمّ يهود الناصرة إلى الفرس في حربهم مع البيزنطيين.

دخلت الناصرة في حوزة العرب المسلمين على يد شرحبيل بن حسنة فاتح شمال فلسطين، وكانت تابعة آنذاك لجند الأردن الذي كانت قاعدته طبرية.

وفي زمن هارون الرشيد كان في الناصرة دير فيه ١٢ راهبًا، ودير آخر على جبل القفزة، إضافة إلى كنيسة البشارة.

تشير المصادر إلى أن خرابًا كبيرًا حلّ بالناصرة في القرن الحادي عشر، ووجدها الصليبيون خرابًا عندما احتلوها سنة ١١٠٠، فعمّروها وجعلوا منها مركز أسقفية. وفي ١١٤٠، انعقد فيها مجمع لفضّ الخلاف بين البابا فكتور الرابع والبابا اسكندر الثالث اللذين كان كل منهما يدّعي كرسي البابوية لنفسه.

بعد معركة حطين، أظهر صلاح الدين الأيوبي عطفًا على أهل الناصرة ولم يمس كنائسها بأذى، ثم ما لبثت أن عادت إلى أيدي الصليبيين، إلى أن استردها الظاهر بيبرس (١٢٦٣) الذي هدم المدينة وأديرتها وكنائسها وقتل كثيرًا من سكانها النصارى. وفي ١٢٧١، احتلّها الأمير ادوارد الانكليزي (الملك فيما بعد) لفترة وجيزة. وانتهى مسلسل الاحتلال المتبادل في ١٢٩١ على يد السلطان خليل بن قلاوون عندما أخرج بقية الصليبيين من عكا وأجهز عليهم في الناصرة وهدم كنائسها. وظلت الناصرة في حالة من الانحطاط أكثر من ٣٠٠ سنة بعد هذا التاريخ. وقد استوطن المسلمون المدينة بعد طرد الفرنجة، ولكن الرهبان والحجّاج المسيحيين ظلوا يزورونها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وكانت قرية صغيرة من أعمال صفد.

دخلت الناصرة في حوزة العثمانيين (١٥١٧). ويقول الرحّالة الأوروبيون إن المسيحيين فيها لم يتجاوز عددهم بضع مئات. وأخذت حالة الناصرة تتحسن مع تقارب واتفاقيات السلاطنة العثمانيين وملوك فرنسا. وفي ١٦٢٠ سلّم الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير (أمير لبنان) مغارة البشارة إلى الرهبان الفرنسيسكان. فأخذ المسيحيون يتوافدون إلى المدينة بأعداد متزايدة. وقد وفد إليها أولًا مسيحيون موارنة، ثم أرثوذكس، في حين كانت المدينة تتعرض باستمرار لهجمات الأعراب، كما كان الحكام يتعرّضون للرهبان أحيانًا ويبعدونهم، ولكن هؤلاء كانوا يعودون دائمًا.

وفي ١٧٣٠، بنى اللاتين كنيسة في الناصرة. وكان جو التسامح الديني يسود المنطقة منذ عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، ثم في عهد ظاهر العمر الذي كان له فضل كبير في عمران الناصرة. وبعد مقتله تلاه أحمد باشا الجزّار الذي حكم البلاد حكم إرهاب.

تميز القرن الثامن عشر بمشاحنات بين طائفتي الروم واللاتين خاصة. وفي أواخر هذا القرن قال الرحّالة الفرنسي فولني Volney عن الناصرة: «سكانها ثلثهم مسلمون والثلثان مسيحيون. وللآباء الفرنسيين فيها نزل ومعابد، وهم عادة ملتزمو البلدة». وفي ١٨٢٦، رخّص السلطان محمود العثماني لرهبان الفرنسيسكان بتجديد بعض المقامات وأقطعهم الناصرة وبعض القرى على أن يؤدوا خراجها للدولة. وتحدث الرحّالة بوركهارت عن الناصرة، وكان قد نزلها في ١٨١٢، فقال: «يتمتع مسيحيو الناصرة بحرية كبيرة. فالرهبان يذهبون للصيد وحدهم حسب عوائدهم مسافة تبعد عن الدير عدة ساعات دون أن يتعرضوا لأية إهانة من المسلمين». وشهدت الناصرة والبلاد كلها عهدًا من التسامح في فترة حكم ابراهيم باشا (١٨٣١-١٨٤١)، وكان حكمه بداية عهد جديد من الإدارة الحديثة. منذ بداية القرن التاسع عشر أخذت تفد إلى الناصرة أعداد متزايدة من الإرساليات الأجنبية والتبشيرية وتقيم بها منشآت مختلفة من كنائس وأديرة ومعاهد تعليم لجميع الطوائف.

قدّر عدد سكان الناصرة في ١٨٥٢ بنحو ٣ آلاف نسمة، وفي ١٨٨١ بنحو ٦ آلاف نسمة، ونحو ٩ آلاف إبان الحرب العالمية الأولى. ولكن أحداث هذه الحرب، والأمراض والمجاعات والهجرة، أدّت إلى انخفاض هذا العدد، ليعود ويبدأ ارتفاعه، فيصل إلى نحو ٨,٥ آلاف نسمة في ١٩٣١، وإلى نحو ١٤ ألفًا في ١٩٤٥، وجميعهم من العرب، ثم إلى نحو ١٧ ألفًا في نهاية عهد الانتداب (١٩٤٨). وكان قد تأسس في الناصرة أول مجلس بلدي سنة ١٨٧٥.

وظلت بلدية الناصرة، في ظل الاحتلال الاسرائيلي (منذ ١٩٤٨) تدير شؤون المدينة. لكن اسرائيل أقامت مدينة الناصرة العليا الصهيونية (نزاريت عليت) لتكوّن كمّاشة من الأبنية الحديثة على الجبال والهضاب المطلة على المدينة من الشرق والشمال. وتسكن هذه المدينة مجموعات من المستوطنين الصهيونيين خصصت لهم الأحياء الشرقية. وأما

المنطقة الشمالية فقد خصصت لإقامة عائلات الجنود الصهيونيين المتزوجين. وأما السياسة الاسرائيلية إزاء مدينة الناصرة العربية فتشير إليها وتوضحها الأرقام التالية:

بلغ مجموع سكان الناصرة العربية أواخر ١٩٧٨ قرابة ٤٥ ألف نسمة، ومجموع سكان الناصرة العليا (نزاريت عليت) الصهيونية ١٦ ألف نسمة. ولكن موازنة الأولى كانت ١٧ مليون ليرة اسرائيلية في حين كانت موازنة الثانية ٣٠ مليون ليرة اسرائيلية، أي ان موازنة بلدية الناصرة العليا التي يبلغ عدد سكانها نحو ثلث عدد سكان الناصرة العربية وصلت إلى ما يقرب ضعفي موازنة بلدية الناصرة العربية، بل إلى أكثر من ذلك إذا أُضيف إليها الدعم المقنّع الذي تقدمه الحكومة باسم صندوق مشاريع التطوير. وبذلك تبلغ مخصصات الفرد الصهيوني من الخدمات البلدية في الناصرة العليا ٥ آلاف ليرة في العام مقابل ألف و٥٠٠ ليرة للفرد العربي في الناصرة.

وتبقى الوظيفة الدينية للناصرة أهم وظائفها (كما بالنسبة إلى القدس وبيت لحم والخليل). ففيها ٢٤ كنيسة وديرًا وعدد من المتاحف الدينية. وتضم كذلك بعض المساجد وأضرحة الشهداء والصالحين من المسلمين. وأبرز معالمها الدينية التاريخية كنيسة البشارة التي تقوم على الموضع الذي بُشّرت فيه السيدة مريم العذراء بأنها ستلد المسيح. وتقع الكنيسة على مقربة من حافة الجبل المطل على مرج ابن عامر وكان اليهود قد حاولوا أن يلقوا بالسيد المسيح من فوقه إلى اسفل. وهناك كذلك كنيسة القديس يوسف التي أُقيمت مكان بيت يوسف النجّار وحانوته، وكنيسة البلاطة أو مائدة المسيح، وكنيسة سيدة الرحمة... (عن «الموسوعة الفلسطينية»، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، ج٤، ص٤٣٦—٤٤٠).

تعتبر الناصرة «العاصمة العربية لاسرائيل»، وقد أصبح عدد سكانها في أوائل التسعينات يزيد عن ٦٠ ألف نسمة (في حين ان مجمل مواطني اسرائيل الفلسطينيين يبلغ نحو ٨٥٠ ألفًا). في انتخابات ١٩٨٩ البلدية، ساند سكانها (خاصة سكان الأحياء النائية المسكونة أساسًا من لاجئي حرب ١٩٤٨) الحركة الإسلامية، والائتلاف التقدمي الذي يسيطر الشيوعيون عليه (خاصة سكان النصف الشرقي من السوق، أو القلب التاريخي للمدينة، والمسكون في معظمه من الأرثوذكس). والمدينة، التي كان معظم سكانها في النصف الأول من القرن العشرين من المسيحيين، شهدت وفود زهاء ٥ آلاف لاجئ معظمهم من المسلمين، استقرّوا فيها. ونتج عن ذلك تفكك في الأحياء الطائفية التقليدية المحددة، وأخذت الأحياء المشتركة طائفيًا تنتشر بالتدريج، وتتوثق بينهم عرى الروابط الاجتماعية والسياسية كإخوة في مواجهة عدو مشترك. فالتعاليم الدينية التقليدية والقيم الثقافية للطوائف الناصرية كافة تشدّد على السلام والانسجام والأخوة. فتراث المدينة نفسه يوفّر قوة توحيدية للسكان في مواجهة أي نزاع محتمل. وفي انتخابات ١٩٩٤ البلدية، انحسر كثيرًا التأييد الذي كانت تحظى به الحركة الإسلامية في الناصرة لمصلحة الجبهة التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة).

لكن المدينة عرفت بعض الخلافات والحوادث الطائفية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ١٩٩٩ نتيجة نزاع بين مجلس بلدية المدينة و«لجنة الدفاع عن وقف شهاب الدين» (قطعة أرض في الناصرة عليها نزاع حول الجهة التي تقرر استعمالها وحول إقامة مسجد عليها، وشهاب الدين هو وليّ مسلم). وكان الخلاف قد تفاقم إثر الانتخابات البلدية الأخيرة (أواخر ١٩٩٨) حيث استخدمت الحركة الإسلامية في المدينة قضية وقف شهاب الدين في حملتها الانتخابية، وفازت بـ ١٠ مقاعد من أصل ١٩ مقعدًا في المجلس البلدي الذي كانت تشغله لسنوات طويلة غالبية من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي)، واحتفظ رئيس البلدية رامز جرايسة (شيوعي) بمقعد الرئاسة في هذه الانتخابات. وفي أوائل نيسان ١٩٩٩ أعلن عن توصّل إلى حل يتمثّل بعدم ممانعة المجلس البلدي في إقامة مسجد في أرض وقف شهاب الدين على أن يتم تحديد مساحة هذا المسجد من جانب لجنة وقف شهاب الدين وممثل عن المجلس البلدي وآخر عن الحكومة الاسرائيلية.

أجمعت التحليلات العربية التي تناولت أنباء هذه الخلافات (التي وصلت أحيانًا إلى حد المواجهات والصدامات) في الناصرة على انها كشفت عن فرز طائفي في المدينة وفي التجمعات السكانية المختلطة، وعكست مدى عمق أزمة الهوية السياسية والاجتماعية عند الأقلية العربية في اسرائيل، وتزامنت مع بدء حملات الانتخابات البرلمانية، وازدياد أهمية أصوات العرب في ترجيح كفة المعارضة لحكومة بنيامين نتانياهو. وكانت الانتخابات البلدية الأخيرة (كما ذكر أعلاه) قد أكّدت تراجع الأحزاب السياسية مقابل استفحال العائلية والطائفية في الناصرة وغيرها من المدن والقرى العربية في اسرائيل، والتي شهدت زيادة كبيرة في الصدامات العائلية والعشائرية العنيفة في الجليل والوسط ذهب ضحيتها العديد من القتلى ومئات الجرحى، كما تصاعدت المواجهات الطائفية في أكثر من موقع وتجمّع سكّاني عربي (طوعان، شفا عمرو، الناصرة)، وباءت بالفشل غالبية محاولات تهدئة الخواطر بعد أن ثبت أن الحكومة معنية بمثل هذا التصعيد الفئوي والطائفي وتغذيته، وان بعض القيادات السياسية والمحلية يتغذى من مثل هذا التوتر. وفي يوم الاحتفال بعيد الفصح في الناصرة في ١١ نيسان ١٩٩٩ اتهم رئيس البلدية، رامز جرايسة، السلطات الاسرائيلية بالوقوف وراء هذه الحوادث وتغذيتها، خاصة وان الناصرة تتهيأ لاحتفالات الألفية الميلادية الثالثة.

» **النقب**: إقليم يقع جنوبي فلسطين ويحتل مساحة ١٢ ألف كلم² تقريبًا. و«النَقب» أو «النُقب» الطريق الضيق في الجبل. ويقسم النقب إلى ثلاث وحدات جغرافية هي النقب الجنوبي، والنقب الأوسط والنقب الشمالي. وأعلى ارتفاع هو في النقب الشمالي ويصل إلى ٧١٦ م. والمناخ الغالب عليه مناخ صحراوي، وأوضاعه المائية سيئة لا تسمح بقيام نشاط اقتصادي وبشري يتجاوز الرعي وزراعة الواحات، ومصادر المياه في النقب هي الآبار القليلة العدد والضعيفة والمتباعدة، والمواقع النموذجية لها هي بطون الأودية السيلية وجوانبها التي تمتلئ بمياه الأمطار لفترات قصيرة. لذلك فالنقب منطقة شبه خالية من التجمعات السكانية الثابتة على شكل قرى أو مدن ذات أهمية تذكر. وفي النقب، لا سيّما النقب الشمالي، عدد من الخرب والمواقع الاثرية القديمة التي تدل على بقايا إعمار سابق، ومن هذه المواقع: عسلوج بين بير السبع والعوجا، والخلصة التي أنشأها الفرس ووسّعها الأنباط، وبالقرب منها خربة السعدي ذات الآثار البيزنطية، وعبدة ذات الآثار النبطية والبيزنطية... ولكن كل هذه القرى والخرب انتشر في المناطق شبه الصحراوية من النقب، أي المناطق الشمالية. وكان النقب، ولا يزال، مرتعًا لعدد من القبائل العربية المتجولة في أنحائه سعيًا وراء الكلأ والماء لقطعان أغنامها وإبلها. ويلقى أفراد هذه القبائل العنت من اسرائيل التي تحاول سلطاتها طردهم وإخراجهم من ديارهم منذ ١٩٤٨. ولقد أقام الصهيونيون في النقب بعض المستعمرات الصغيرة وبلدة ديمونا التي أنشئ فيها مفاعل نووي. وفي النقب بعض الثروات الباطنية كالفوسفات والنحاس وبعض الأحجار الثمينة.

» **نهاريا**: مدينة صهيونية، قضاء عكا وعلى مسافة ١٠ كلم شمال شرقي مدينة عكا، وقريبة من الحدود اللبنانية (٨ كلم عن رأس الناقورة). أسسها صهيونيون ألمان في ١٩٣٤، وقد عثر في جوارها على بقايا معبد كنعاني. تقوم فيها صناعات كثيرة أهمها صناعة النسيج والألبان ومواد البناء. وهي مركز ثقافي، وفيها محطة لمراقبة الإشعاعات النووية. قدّر عدد سكانها بنحو ٣٠ ألف نسمة في ١٩٨٠.

أما «عملية نهاريا» فهي عملية فدائية نفّذتها مجموعة من أربعة فدائيين من جبهة التحرير الفلسطينية في مساء ٢٢ نيسان ١٩٧٩، وأطلقت عليها اسم «عملية جمال عبد الناصر». وقد وصل الفدائيون إليها عن طريق البحر مستخدمين زورقًا مطاطيًا واقتحموا بناية تحمل الرقم ٦١، وأسروا إثنين من الاسرائيليين للعودة بهما إلى قواعد المقاومة. واشتبك الفدائيون مع قوة اسرائيلية، وقتل اثنان من المجموعة وأسر الآخران، كما قتل أربعة من الاسرائيليين.

» **هرتسليا**: مدينة صهيونية تنسب إلى تيودور هرتزل، على بعد ١٧ كلم شمالي تل أبيب التي تكوّن، معها ومع مجموعة مدن مجاورة، تجمّعًا سكانيًا حضريًا كبيرًا. أسّست في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٤ على يد جمعية الكومنولث الصهيوني الأميركية (وكالة متخصصة في شراء الأراضي) على أرض قرية الحرم

(سيدنا علي) العربية. وقد ظلت قرية، ثم بلدة صغيرة حتى ١٩٤٨ (نحو ٥٣٠٠ نسمة)، ثم أخذت تنمو بوتائر سريعة حتى أصبح عدد سكانها يناهز الـ ٤٥ ألف نسمة في ١٩٧٣. مدينة صناعية، وفيها محطة لمراقبة الإشعاعات النووية. وهي أيضًا مدينة سياحية وأثرية.

* **يافا**: مدينة فلسطينية، على ساحل المتوسط إلى الجنوب من مصب نهر العوجا، وعلى نحو ٦٠ كلم شمال غربي القدس. كان لها دور كبير في ربط فلسطين بالعالم، وأدّى افتتاح مينائها عام ١٩٣٦ إلى ازدهار المدينة التي شهدت حركة تجارية منقطعة النظير (أغلقت السلطات الاسرائيلية هذا الميناء في تشرين الثاني ١٩٦٥).

إسم يافا تحريف للكلمة الكنعانية يافي أي الجميلة. وقد عرفها اليهود باسم يافو. بدّل اليونان الإسم وجعلوه جوبّي، وأطلق الصليبيون عليها اسم جافا.

كانت يافا، كسائر المدن الكنعانية، مملكة بحد ذاتها. ولا يعرف ما إذا كانت الفتوحات السومرية والبابلية قد وصلت جنوبًا حتى يافا. لكن حاكم يافا بعد ذلك بقرون كان يستخدم اللغة البابلية والخط المسماري في رسائله إلى ملك مصر. وذكرت يافا ضمن الـ١١٣ مدينة احتلها تحتمس الثالث (القرن الخامس عشر ق.م.)، وازدهرت بعد انتصار رعمسيس الثاني على الحثيين. وتمكنت القبائل العبرانية التي عبرت نهر الأردن بقيادة يوضع (بعد ١٢٠٥ ق.م.) من احتلال يافا، وكان اليهود بدوًا لم يستطيعوا العيش مع سكان المدينة المتحضرين. وفي الفترة نفسها ظهر الفلسطيون (من بحر إيجة) على أبواب يافا. واشتهرت يافا أواخر القرن التاسع عشر ق.م. بحادث النبي يونس الذي ابتلعه الحوت وقذفه إلى الشاطئ شمالي المدينة في موقع قد يكون النبي يونس (أو تل يونس) بينها وبين مصب نهر روبين. واحتلّ داود يافا والسهل الساحلي في القرن العاشر ق.م. فتحالفت مصر مع دولته الجديدة لحماية حدودها الشمالية من الأشوريين. وعرفت يافا ازدهارًا اقتصاديًا وَسَمَ فترة حكم سليمان.

دخلت يافا في الحكم الأشوري، ثم البابلي، ثم الفارسي الذي سمح ملكهم، قورش، لليهود بإعادة بناء الهيكل. وأصبحت يافا، في العهد الفارسي تابعة لصيدا تقديرًا لخدمات الأسطول الفينيقي. وإلى هذه الفترة يعود بناء معبد الإله أشمون الفينيقي في يافا.

في العهد اليوناني – الهلستني كانت يافا، بسبب صلاتها التجارية مع جزر بحر إيجه، من أكثر المدن تقبّلًا للحضارة اليونانية. وقد أنشأ الاسكندر فيها أول دار لسك النقود في فلسطين. وفي عهد السلوقيين حدثت ثورة المكابيين ونال اليهود على أثرها نوعًا من الاستقلال الذاتي.

قضى الرومان على نفوذ المكابيين، وقد كافأ يوليوس قيصر حاكم أدوم أنتيباتر على مساعدته إياه في حملته على مصر فجعله حاكمًا على يهودا (٤٩ ق.م.) وملّكه يافا ومنحها امتيازات كثيرة. ثم ثبّت مارك أنطونيوس أبناء أنتيباتر الذين تهودوا على حكم يافا. ولكن هؤلاء لم يتمكنوا من كسب ولاء سكان يافا، فقام أحدهم، وهو هيرودس، بإنشاء ميناء قيسارية لينافس يافا ويكون بديلًا عنها. وبعد موت كليوباترة، أعاد أغسطس قيصر يافا إلى هيرودس (٣٠ ق.م.). وبعد موت هيرودس أنهى أغسطس استقلال المناطق اليهودية وألحقها بولاية سورية.

كان سكان يافا من أوائل من اعتنق المسيحية، وكانت المدينة مركز نشاط الرسول بطرس، وأقيم فيها أسقفية تابعة لبطريركية القدس، وأنشئت فيها كنيسة القديس بطرس. وكانت يافا مسرحًا للحوادث خلال ثورة اليهود ضد روما في القرن الأول الميلادي. وقد استولى الرومان عليها ونهبوها وأحرقوها وقتلوا الكثيرين من يهودها. ووقعت يافا زمنًا قصيرًا تحت حكم زنوبيا ملكة تدمر قبل أن يقضي الامبراطور على نفوذها (٢٧٣). وفي أيام الرومان البيزنطيين ازدادت أهمية يافا التجارية.

مع الفتح العربي الإسلامي (٦٣٦)، كانت القبائل العربية التي نزلت فلسطين تكمل تعريب السكان واللغة في يافا. وقد ظلت طوال الحكم العربي من مدن فلسطين المهمة. ولما وقع الصدام بين القرامطة والفاطميين تمكن القرامطة من الاستيلاء على يافا، ثم عاد الفاطميون وأخرجوهم منها. وفي مرحلة الصراع السلجوقي – الفاطمي وصلت أولى الحملات الصليبية.

وبوصول أخبار التقدّم الصليبي إلى يافا أخلتها حاميتها من السكان وهدمتها، ومبناءها، لمنع الصليبيين من استخدام قاعدتها. لكن الصليبيين أعادوا بناءها وبناء أسوارها وقلعتها ومينائها، وعاد بعض سكانها. وبعد أخذ ورد بين الفرنجة والعرب المسلمين لأكثر من قرن كامل (نزل يافا لويس التاسع ١٢٥٢– وشيّد ٢٤ برجًا وأنشأ كنيسة وديرًا للفرنسيسكان)، استردها الظاهر بيبرس (١٢٦٨) وأجلى سكانها وهدم أسوارها وقلعتها وبيوتها. وقد ورد ذكر يافا في نص الهدنة بين قلاوون والصليبيين في عكا (١٢٨٣) ضمن البلاد التي يملكها قلاوون باسم «مملكة يافا والرملة».

في عهد المماليك، أعاد إلى يافا أهلها وعمرت بيوتها وأعيد بناء قلعتها. وفي مسار نموّها الحضري لتعود إلى ما كانت عليه، قام السلطان الناصر ناصر الدين محمد بن قلاوون بتخريب مينائها عندما وصلته، عام ١٣٣٧، أخبار الاستعداد لحملة صليبية جديدة. وفي أواخر القرن الرابع عشر، كانت يافا خرابًا، وقد يُعزى ذلك إلى غزوات البدو، وإلى تخريب أحدثته حملة صليبية قام بها ملك قبرص ونهب فيها الاسكندرية ومدن الساحل السوري. ولم تجر أية محاولة لإعادة بناء المدينة مدة ثلاثة قرون. ولكن الموقع نفسه ظلّ محط نزول التجّار ومكان رسوّ سفن الحجّاج إلى القدس. وكان جند السلطان يقيمون في برجي القلعة المرممين لحماية الحجاج.

مع العثمانيين، ولعقود، ظلت يافا على حالها من الخراب والهجر، وكانت تابعة لولاية دمشق. ولم يترك دخولها في حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني أثرًا عمرانيًا سوى ترميم قلعتها وأسوارها. لكن الطوائف المسيحية بدأت تقيم فيها بيوتًا لاستضافة الحجّاج في أواسط القرن السابع عشر. ثم بدأ العثمانيون في تحصينها وتحسين مينائها، وجاء إليها التجّار (خاصة من الرملة) وأقاموا فيها، وتحسنت أحوال المدينة، وسكنها بعض الأتراك واليونان والفرنسيين. وفي ١٦٧١ وصلت إلى مينائها الأخشاب التي استخدمت في تجديد سقف كنيسة المهد.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، شهدت يافا حركة عمرانية، وورد أول ذكر لبرتقال يافا سنة ١٧٥١ في كتاب عالم الطبيعة السويدي فريدريك هاسل كويست عن رحلاته إلى الشرق. وقد بلغ عدد بيوتها عام ١٧٦٦ ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ بيت، عندما

وصلها ظاهر العمر وأقام حامية فيها. وفي ١٧٧٥ حاصرها أبو الذهب (الذي أصبح حاكم مصر) واستولى عليها بعد مجزرة فظيعة ونفى كثيرًا من أهلها إلى مصر والرملة. وقد نزل يافا بعدئذ سكان من مصر والمغرب ومختلف المدن الشامية.

دخلها نابوليون بونابرت (١٧٩٩) بعد حصار طويل، وأعدم ٤ آلاف من حاميتها، وألحق بها خرابًا كبيرًا وفي عهد متسلمها العثماني محمد آغا أبو نبوت (١٨٠٧–١٨١٨)، عادت لتتقدم بعمرانها، فشيّد الجامع الكبير المعروف باسمه وألحق به مكتبة، وبنى سوقًا، وبلغ عدد سكانها نحو ٦ آلاف نسمة لم يكن بينهم يهود.

وبعد عودة ابراهيم باشا إلى مصر (١٨٤٠) بقيت في يافا مئات العائلات المصرية. واستمرّ عمران المدينة وازدهارها، وظلت ميناء فلسطين الأول حتى الحرب العالمية الأولى. وقفز عدد سكانها من نحو ٢٣ ألف نسمة في العام ١٨٩٢ إلى نحو ٧٠ ألفًا قبيل هذه الحرب.

ولم يكن يهود في يافا حتى ١٨٤١ عندما قدم بعض اليهود ليقيموا فيها لأغراض تجارية إثر تعيين حاخام فيها، وقد قدّر عددهم، في منتصف القرن التاسع عشر، بنحو ٣٠ عائلة. وأخذت أعداد من اليهود الأشكنازيين تتدفق على المدينة منذ ١٨٨٢ مستفيدة من نظام الامتيازات من جهة ومن الاضطهادات الأوروبية لهم من جهة ثانية. وبعد تغيّر نظام الحكم في الدولة العثمانية (١٩٠٩) اشترى الصندوق القومي اليهودي قطعة أرض مساحتها ١٣٠ ألف م٢ على بعد نصف ميل من المدينة، وبنى عليها مساكن لستين عائلة فكانت نواة تل أبيب.

في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٧، دخلت القوات البريطانية يافا. وتطورت المدينة تطورًا ملموسًا في عهد الانتداب. فازداد عدد سكانها من نحو ٤٨ ألف نسمة في ١٩٢٢ إلى نحو ٥٢ ألفًا في ١٩٣١، ثم إلى نحو ٧٢ ألفًا في ١٩٤٧.

في ١٩٤٨، تعرضت يافا كغيرها من مدن وقرى فلسطين للعدوان الصهيوني. فشرّد معظم سكانها العرب، وقتل أكثر من ١٣٠٠ عربي في معارك بينهم وبين الصهيونيين دامت نحو شهرين ونصف. وقام الصهيونيون بحشر من تبقّى من العرب في حي العجمي في المدينة وأحاطوه بسياج من الأسلاك

الشائكة وجعلوا الدخول إليه والخروج منه بإذن من السلطة الاسرائيلية. ولم يبق من العرب في يافا في أواخر ١٩٤٨ سوى نحو ٣ آلاف نسمة، وبلغوا في أواخر ١٩٤٩ نحو ٤ آلاف، وفي ١٩٦٥ نحو ١٠ آلاف. وقدّر عدد سكان العرب في يافا (في أوائل الثمانينات) بنحو ٢٠ ألفًا.

ألحقت يافا بتل أبيب تحت إدارة موحّدة، وتدفّق إليها آلاف المهاجرين الصهيونيين، ويقدر عدد سكانها بنحو ١٣٠ ألف نسمة. قلّصت السلطات الاسرائيلية من أهمية مينائها إلى أن أغلقته نهائيًا عام ١٩٦٥ في وجه السفن، وحلّ محله ميناء أشدود (٣٠ كلم إلى الجنوب). والمدينة حاليًا من المراكز الزراعية والتجارية والصناعية والثقافية الكبرى في اسرائيل، وتدخل في إطار تجمّع تل أبيب السكاني.

* **يبنة**: بلدة في قضاء الرملة، وعلى بعد ٢٤ كلم عن يافا و٦ كلم عن البحر المتوسط. تقوم على أنقاض مدينة كنعانية تدعى «يبنى إيل» (الرب إيل). عرفها الرومان باسم يامينا، والعري يُبنى، والصليبيون إيبلين. منحها الامبراطور أغسطس للحاكم الروماني هيرودس الكبير، وقامت بدور كبير وكان ميناؤها أهم من ميناء يافا. اتخذها اليهود بعد خراب القدس (٧٠) مقرًا لمجلسهم الديني. أدخلها عمرو بن العاص في حوزة العرب. بنى الصليبيون فيها قلعة حصينة. في ١٨٣٤، زارها الرحّالة إدوارد طومسون ووصفها بأنها «أقيمت على تلة، وهي بلدة مزدهرة تضم نحو ٣ آلاف نسمة جميعهم من المسلمين». كان عدد سكانها نحو ٦ آلاف نسمة في ١٩٤٥، دمّرها الصهيونيون في ١٩٤٩ وأقاموا على أراضيها مدينة يفنة.

زعماء، رجال دولة وسياسة

(تجدر الملاحظة، هنا، أن أسماء لشخصيات ومسؤولين أردنيين، فلسطينيي المولد، وردت في مادة «الأردن»، ج١، وأخرى ترد في مادة «فلسطين»، في هذا الجزء، كما بالنسبة إلى رئيس وزراء الأردن السابق طاهر المصري).

* **ابراهيم أبو لغد** (١٩٢٩–): وُلد في يافا. أقام في الولايات المتحدة منذ ١٩٤٩ (بعد النكبة)، ودرس فيها وحمل جنسيتها، وأصبح أستاذ العلوم السياسية في جامعة نورث وسترن في شيكاغو، واعتُبر من كبار المدافعين عن القضية الفلسطينية، واختير عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني. في تشرين الثاني ١٩٧٧، طرح اسمه بين أسماء فلسطينية أخرى (بينهم إدوارد سعيد) ليمثّل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف لدى عرض فكرة قيام «بروفسور» من أصل فلسطيني بهذه المهمة، وقد بادر فورًا إلى رفض هذه الفكرة من أساسها. وضع عدة مؤلفات، منها: «إعادة استكشاف العرب لأوروبا» (١٩٦٣)، «المواجهة العربية – الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧» (١٩٦٩)، «تهويد فلسطين» (١٩٧٢) وقد ترجمه إلى العربية مركز الأبحاث الفلسطينية.

عاد إلى فلسطين لأول مرّة، وبصورة زيارة، في ١٩٩١. وفي ١٩٩٣، عاد وأقام فيها، وعمل أستاذًا في جامعة بيرزيت، ثم انتخب نائبًا لرئيس الجامعة. وخلال عودته حدثت التطورات السياسية التي قادت إلى اتفاق أوسلو وتأسيس نظام الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا. شارك في «المؤتمر العالمي للتعليم العالي» الذي انعقد في تشرين الثاني ١٩٩٨ في منظمة الأونيسكو في باريس، وهو عضو في اللجنة المنظمة للمؤتمر وفي مجموعة الأونيسكو الاستشارية للتعليم العالي، وعضو في مجلس الإشراف على «جامعة القدس المفتوحة». وهذه الجامعة كان أبو لغد قد ساهم مع الأونيسكو، في ١٩٧٩–١٩٨٠، في وضع دراسة لإقامتها للشعب الفلسطيني. وقد وافق المؤتمر العام للمنظمة على إقامتها، وتعمل حاليًا في فلسطين. والتعليم العالي المفتوح يعني أن الجامعة تذهب إلى الطالب بدل أن يأتي الطالب إليها، أي انه تعليم عن بعد، ويفترض أن الطالب غير قادر على الالتحاق بالجامعة أو ان الجامعة النظامية غير متوفرة.

* **أحمد الشقيري** (١٩٠٨–١٩٨٠): أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولد في بلدة تبنين، جنوبي لبنان، حيث كان والده الشيخ أسعد الشقيري منفيًا لمناهضته سياسة السلطان العثماني عبد الحميد. ثم انتقل، وهو طفل، إلى مدينة طولكرم للعيش مع والدته. وفي ١٩١٦، انتقل إلى عكا حيث أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية (١٩٢٤)، وأتم دراسته الثانوية في القدس (١٩٢٦)، والتحق بالجامعة الأميركية في بيروت، ولكنه طرد منها في العام التالي بقرار من سلطة الانتداب الفرنسي لمشاركته في قيادة مظاهرة ضخمة قام بها الطلاب العرب في الجامعة الأميركية بمناسبة ذكرى يوم السادس من أيار. فعاد إلى فلسطين وانتسب إلى معهد الحقوق في القدس يدرس ليلًا ويعمل نهارًا في صحيفة مرآة الشرق ويشارك في الجمعيات القومية العربية. فضاقت السلطات البريطانية ذرعًا بنشاطه، ففرضت عليه الإقامة الجبرية في قرية الزيب القريبة من حيفا. وبعد انتهاء مدة اعتقاله، عاد إلى القدس ليتفرغ لدراسة الحقوق. وبعد تخرجه، عمل في مكتب محاماة عوني عبد الهادي. شارك بنشاط في الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦–١٩٣٩) كما شارك في مؤتمر بلودان (أيلول ١٩٣٧)، ما دفع السلطات البريطانية إلى اعتقاله مجددًا لفترة قصيرة، لجأ بعدها إلى دمشق، فبيروت حيث أخذ يكتب في جريدة النهار وبيروت واليوم بتوقيع «عربي». وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية لجأ إلى القاهرة حيث بقي فيها حتى وفاة والده في ١٩٤٠، فعاد إلى فلسطين واستأنف عمله في المحاماة. وأسّس في ١٩٤٥، بتكليف من موسى العلمي، مكتبًا عربيًا في واشنطن لشرح القضية الفلسطينية، ثم عاد إلى القدس (١٩٤٦) ليستأنف عمله في الدعوة للقضية العربية.

بعد نكبة ١٩٤٨، انتخب الشقيري مساعدًا لعبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية، ومثّل الجامعة في مفاوضات رودس (١٩٤٨)، كما مثّل الحكومة السورية في عدة مؤتمرات عالمية. وفي شباط ١٩٥١، عيّن أمينًا عامًا مساعدًا للجامعة العربية بوصفه يحمل الجنسية السورية. وبقي في منصبه هذا حتى ١٩٥٧ حين عيّن وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة في الحكومة السعودية، وسفيرًا دائمًا لها لدى الأمم المتحدة. وقد خاض في المنظمة الدولية عدة معارك لنصرة القضايا العربية، وكان من أكثر الخطباء العرب حماسة في الدفاع عن قضية فلسطين وقضايا البلدان العربية التي كانت لا تزال تحت الاستعمار (تونس، الجزائر، المغرب، اليمن...). وفي ١٩٦٣، أنهت المملكة العربية السعودية عمل الشقيري في الأمم المتحدة لخلافه مع وزارة الخارجية السعودية.

أصبح الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية (١٩٦٢–١٩٦٣). وقد كلفه مؤتمر القمة العربي الأول، بوصفه ممثل فلسطين في الجامعة، بإجراء اتصالات مع أبناء الشعب الفلسطيني حول إنشاء الكيان الفلسطيني، والعودة بنتيجة اتصالاته ودراساته ومساعيه إلى مؤتمر القمة العربي التالي. فقام الشقيري بجولة في الدول العربية التي يعيش فيها الفلسطينيون، ووضع مشروع الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمّ اختيار اللجان التحضيرية التي وضعت بدورها قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول (٢٨ آذار – ٢ حزيران ١٩٦٤) الذي أطلق عليه إسم المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير. وقد انتخب هذا المؤتمر أحمد الشقيري رئيسًا له، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة، وكلفه اختيار أعضاء هذه اللجنة وعددهم خمسة عشر، كما قرّر إعداد الشعب الفلسطيني عسكريًا وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني.

قدّم الشقيري إلى مؤتمر القمة العربي الثاني (٥ أيلول ١٩٦٤) تقريرًا عن إنشاء الكيان الفلسطيني، وأكّد فيه الناحيتين التنظيمية والعسكرية للكيان، من أجل تحقيق هدفي التعبئة والتحرير. كما قدّم إلى المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد وافق المؤتمر على ما قام به الشقيري، وعلى تقديم الدعم المالي للمنظمة.

تفرّغ الشقيري لرئاسة اللجنة التنفيذية في القدس، ولوضع أسس العمل والأنظمة في منظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء الدوائر الخاصة بها ومكاتبها في الأقطار العربية وفي الدول الأجنبية، وبناء الجهاز العسكري تحت إسم جيش التحرير الفلسطيني. وفي

الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة ٣١ أيار – ٤ حزيران ١٩٦٥) بيّن الشقيري ما قامت به اللجنة التنفيذية برئاسته، ومن ذلك إنشاء القوات العسكرية، والصندوق القومي، ودوائر المنظمة ومقرّها العام في القدس. ثم قدّم استقالته، فقبلها المجلس، ثم جدّد رئاسته للجنة التنفيذية ومنحه حق اختيار أعضائها.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ حدث تغيّر كبير على الساحتين العربية والفلسطينية، كما قام تباين في وجهات النظر بين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها، خاصة لجهة مسألة عجز الأنظمة العربية ومسؤوليتها عن هزيمة حرب حزيران. فتقدم الشقيري، في كانون الأول ١٩٦٧، باستقالته إلى الشعب الفلسطيني. وقبلت اللجنة تلك الاستقالة وانتخبت أحد أعضائها يحيى حمودة رئيسًا بالوكالة، وأصدرت بيانًا أعلنت فيه أنها ستعمل، بالتعاون مع القوى الفلسطينية العاملة، على قيام مجلس وطني جديد لمنظمة التحرير تنبثق عنه قيادة جماعية مسؤولة تعمل على تصعيد النضال المسلّح وتوحيده، وتحقيق الوحدة الوطنية وتعبئة الجهود القومية وتطوير أجهزة المنظمة.

رفض الشقيري، بعد استقالته، أي عمل أو منصب رسمي، وانصرف إلى الكتابة. فكان يقيم في منزله في القاهرة معظم أيام السنة، وينتقل صيفًا إلى منزله في لبنان. لكنه استمر يستقبل زائريه من فلسطينيين وعرب، ويؤكد لهم أن المساومات السياسية لن تحرر فلسطين، وأن الكفاح المسلّح هو وحده الطريق السليم للتحرير. وقد عدّ توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ومعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية، وتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل خيانة عظمى للقضية الفلسطينية والعربية. لذلك غادر القاهرة إلى تونس في ١٩٧٨. وأمضى الشقيري بضعة شهور في تونس حيث أصيب بمرض عضال نقل على أثره إلى مدينة الحسين الطبية في عمان، وقد توفي فيها يوم ٢٥ شباط ١٩٨٠، ودفن، بناء على وصيته، في مقبرة الصحابي أبي عبيدة بن الجراح في غور الأردن. وخلّف الشقيري وراءه عددًا كبيرًا من الدراسات والمؤلفات تدور حول القضايا العربية، والقضية الفلسطينية.

* **أحمد قريع (أبو العلاء)**: أصبح (١٩٩٨) الرجل الثاني في هرم السلطة الفلسطينية بعد رئيسها ياسر عرفات، وذلك بحكم مركزه كرئيس للمجلس التشريعي، إذ ينص الدستور على أنه في حال فراغ مركز رئيس السلطة لسبب من الأسباب يتولى رئيس المجلس التشريعي الرئاسة لمرحلة انتقالية يتم خلالها اختيار رئيس جديد.

كان مسؤول القطاع العام الفلسطيني، مؤسسة «صامد»، ثم وزير الاقتصاد في السلطة الوطنية. انتقل، مثل كثيرين من القادة الفلسطينيين، من المعارضة إلى الولاء زمن صراع الأجنحة في حركة فتح إبان مرحلة بيروت. وكان من الوجوه الجديدة التي برزت في المؤتمر الخامس لفتح (١٩٨٩)، ومن الذين صعدوا إلى مقدم المقاعد بفعل الفراغ الذي نشأ بعد غياب أبو جهاد وأبو إياد وأبو الهول. نجح في المحافظة على مؤسسة «صامد» على رغم الظروف الصعبة وعلى رغم انهيار مؤسسات فلسطينية كثيرة في الثمانينات. إضافة إلى نجاحه هذا، لعب دورًا رئيسيًا في المفاوضات السرية مع إسرائيل، والمتعددة الأطراف إلى جانب محمود عباس (أبو مازن)، واشترك مع شيمون بيريز في صياغة الشق الاقتصادي من الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي.

* **أحمد ياسين، الشيخ** (١٩٣٨–): مؤسس حركة المقاومة الإسلامية «حماس». ولد في قرية الجورة جنوبي غزة. لجأ مع أسرته إلى القطاع مع الوفود الأخرى من اللاجئين عند حدوث النكبة (١٩٤٨). تلقّى العلم في غزة، ثم أصبح معلمًا وتعرّف على الإخوان المسلمين وانضم إليهم. وفي رحلة مدرسية (وقيل أثناء تدريب عسكري) تعرّض لحادث أدّى إلى إصابته بالشلل الذي امتد على كامل جسمه، فأصبح جسمه مشلولًا بالكامل، لا يحرك إلا رأسه وبصعوبة، ويستخدم مقعدًا متحركًا ويحتاج باستمرار إلى من يساعده. خطب في المساجد وتطوع للقضاء ونشط في العمل الاجتماعي حتى أصبح أحد وجهاء الضفة وأسس «المجمع الإسلامي» وهو مؤسسة خيرية مرّ خلالها معظم ناشطي حركة حماس الغزاويين. اعتُقل للمرّة الأولى في ١٩٨٣ بتهمة حيازة أسلحة والتحريض في خطبه على إزالة إسرائيل من

الوجود، وأفرج عنه في ١٩٨٥ في عملية تبادل للأسرى بين إسرائيل والجبهة الشعبية – القيادة العامة (أحمد جبريل). قبل اعتقاله الثاني في ١٩٨٩، كان قد أكمل بناء حركة المقاومة الإسلامية «حماس» والتي أعلنت رسميًا في ١٩٨٨ مستقلة عن حركة الإخوان المسلمين التي عملت باسمها زمنًا طويلًا، وتبوأت حماس موضعها المميز في الخارطة السياسية الفلسطينية (ثاني أكبر تنظيم فلسطيني – إلى حينه – بعد «فتح») مع بروزها كقيادة رئيسية في الانتفاضة. وقد جرى التحقيق مع الشيخ ياسين مرات كثيرة أثناء الانتفاضة، وهدّد مرّة أنه سيدفع بكرسيه المتحرك عبر الحدود الإسرائيلية – اللبنانية ويترك هناك. واعتُقل في أيار ١٩٨٩ بعد موجة اغتيالات قامت بها حماس ضد إسرائيليين وضد متعاونين مع إسرائيل، ووجهت له ١٥ تهمة ولم يقدم للمحاكمة إلا بعد عامين، وتجدد الاتهام به عندما اختطف أتباعه جنديًا إسرائيليًا وهددوا بإعدامه ما لم يطلق سراح الشيخ. وعندما أعدم الإسرائيلي ثارت ثائرة رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، إسحق رابين، واتخذ من الحادثة ذريعة لإبعاد (إلى جنوب لبنان) ٤٠٠ من أساتذة الجامعات وكبار السن، المتهمين بالانتماء لحركة حماس (اعتقدت حماس بأن هذا الإبعاد الذي شمل عددًا كبيرًا من كوادرها قد جرى الاتفاق عليه بين رابين ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات). وحوكم في أواخر ١٩٩١ وصدر بحقه حكم بالسجن المؤبد.

وعقب توقيع اتفاق الحكم الذاتي، أخذ ياسر عرفات يطالب الإسرائيليين بإطلاق سراحه. وقد فُسرت هذه المبادرة من جانبه بأنها محاولة لاسترضاء حماس التي برزت كمعارض رئيسي للاتفاق، كما تسربت (في أواخر ١٩٩٢) تصريحات لياسين يؤيد فيها مشاركة حماس في الانتخابات الفلسطينية.

في أول تشرين الأول ١٩٩٧، أطلقت إسرائيل الشيخ أحمد ياسين من سجنه وأقلّته طائرة أردنية إلى عمان حيث استقبله الملك حسين. وقال بيان عسكري إسرائيلي بأن تدهور حالته الصحية هو أحد أسباب إطلاقه إلى الأردن. بينما سعى الأردن إلى نفي تكهنات بوجود صفقة مع إسرائيل سمحت بإطلاق زعيم حماس بعد ساعات قليلة من نداء وجهه العاهل الأردني الملك حسين إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي نتانياهو دعاه فيه إلى الإفراج عن مؤسس حماس. وجاءت استجابة إسرائيل هذه فيما كان ينتظر أن يُحال إثنان يشتبه بأنهما عملاء لإسرائيل إلى المحاكمة لتورطهما في محاولة اغتيال فاشلة لخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس في عمان قبل أسبوع من الإفراج.

ومن عمان، قام الشيخ ياسين بجولة زار أثناءها عددًا من دول الخليج حيث لاقى ترحيبًا حارًا، وكذلك إيران وسورية والسودان. وقد وجدت إسرائيل، ومعها دوائر غربية، «تناقضًا فاضحًا بين الهجوم العربي على سياسة نتانياهو من جهة والترحيب بالشيخ ياسين و«حماس» من الجهة الثانية، إذ لا يمكن أن يكون المرء في الوقت نفسه معاديًا لنتانياهو ومؤيدًا لحماس. إذ قد قضت حماس بأعمالها الإرهابية التي قامت بها في شباط ١٩٩٦ على فرصة شيمون بيريز الإنتخابية فجاء نتانياهو إلى السلطة. وهكذا فإن المزيد من «حماس» وأعمالها يعني المزيد من نتانياهو وسياساته المتطرفة (هنري سيغمان، في مقالته «احتضان العرب للشيخ ياسين خطأ»، «الحياة»، ٨ حزيران ١٩٩٨).

في صيف وخريف ١٩٩٨، وعقب كل عملية انتحارية كان ينفذها الجناح العسكري ضد الإسرائيليين، كانت تُشن حملات إعلامية (مصحوبة أحيانًا بأعمال مداهمات واعتقالات) بين حماس والسلطة الفلسطينية. وكثيرًا ما صرّح الشيخ ياسين بأن «الحركة (حماس) تواجه صعوبات كثيرة بسبب التعاون الأمني الفلسطيني – الإسرائيلي – الأميركي». وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٨، أعلن مصدر أمني فلسطيني أن «الشرطة الفلسطينية فرضت الإقامة الجبرية على الزعيم الروحي لحماس الشيخ أحمد ياسين».

* **إدوارد سعيد** (١٩٣٥ –): شخصية فلسطينية. ولد في القدس. هاجر إلى الولايات المتحدة، ودرس فيها وأصبح أستاذ الأدب الإنكليزي والأدب المقارن في جامعة كولومبيا، وحصل على الجنسية الأميركية، واختير في تشرين الثاني ١٩٧٧ عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، وطرح اسمه، بين أسماء أخرى (بينها ابراهيم أبو لغد) ليمثّل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف حين عرضت فكرة قيام «بروفسور» من أصل فلسطيني بهذه المهمة، واجتمع على أثر ذلك بوزير

خارجية الولايات المتحدة سايروس فانس. كتب العديد من المقالات الوطنية عن القضية الفلسطينية، ووضع عدة كتب حول القضية، إضافة إلى مؤلفاته في مجالات اختصاصه الأدبية والنقدية.

عرفه الغرب مواطنًا وأديبًا ومفكرًا أميركيًا يُشهر في الوقت نفسه هوية المنفى الفلسطيني. كانت مصر (أيام الملك فاروق) منفاه الأول حين التحق - وكان في الثانية عشرة - بمعهد فكتوريا كولدج البريطاني. وبسبب مسلكه المشاكس طرد من هذا المعهد والتحق بمدرسة داخلية في ولاية مساشوستس الأميركية حيث أمضى دراسته الثانوية منكبًا على المطالعة. في برنستون تلقى دراسته الجامعية في علوم الأدب والفلسفة والموسيقى ليتابع دراسته العليا في جامعة هارفرد وينال الدكتوراه في الأدب المقارن. لم يكن طالبًا مسيسًا إلى أن حدثت أزمة السويس (١٩٥٦)، ثم كانت حرب ١٩٦٧، فبدأ يكتب في «السياسة» و«المنفى» و«فلسطين». ثم كان دخول ياسر عرفات قاعة الأمم المتحدة (١٩٧٤) حاملًا «البندقية بيد وغصن الزيتون باليد الأخرى»، فزاد إدوارد سعيد من التزامه الفلسطيني، وانضم إلى المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٧٧) مشاركًا في اجتماعاته ومهماته مدة ١٥ سنة إلى أن استقال في العام ١٩٩١ والعالم على أتون حرب الخليج.

عارض إدوارد سعيد «إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي» (١٩٩٣) الخاص بالحكم الذاتي، وأكد أهمية «إعلان الحقائق وعدم التعتيم عليها، خصوصًا أن نضال الشعب الفلسطيني أبعد ما يكون عن الانتهاء»، وطرح مسألة التعويضات للفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨. واعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية «بسبب الضعف الذي وجدت نفسها فيه كان عليها قبول الشروط السلبية والتسليم بأن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على عمل شيء في الوقت الذي أجبرها عيديد (زعيم التحالف الوطني الصومالي الجنرال محمد فارح) على الإنحناء. فالقادة العرب اعتبروا على رغم رغبة شعوبهم، وفي ظل عدم قدرة المثقفين العرب على تحمل المسؤولية، أن فكرة المقاومة غير ممكنة، فما كان من قيادة المنظمة إلا أن قبلت الإعلان لتلغي بذلك التاريخ الفلسطيني مع أن عروضًا عدة للسلام أفضل من الإعلان الحالي كانت عرضت على القيادة الفلسطينية خلال الأعوام الماضية وقوبلت جميعها بالرفض» (من محاضرة له ألقاها في مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن في ٦ كانون الأول ١٩٩٣).

كرّمته الأوساط الثقافية في بيروت بندوة خاصة بسيرته وبأعماله، وبحضوره، في تموز ١٩٩٧. متعدد المواهب، فهو عازف بيانو من مستوى محترف، ويُعتبر في الولايات المتحدة مرجعًا في الموسيقى الكلاسيكية والأوبرا. لا يزال يعمل في التأليف (ومؤلفاته عديدة أشهرها بين العرب كتابه عن الاستشراق) رغم إصابته بمرض عضال، ويكتب مقالاته في «الحياة» و«الأوبزرفر»، وفي مقال له (نيسان ١٩٩٩) حمل فيه على الغطرسة الأميركية في البلقان ختمه بالقول إنه «حان وقت أن تفهم الدول الصغيرة أن عليها مقاومة الولايات المتحدة بكل وسيلة بدل مسايرتها».

لقد ولّد احتلال فلسطين وتشريد شعبها مأساة شخصية في حياة إدوارد سعيد وإحساسًا مريرًا بالنفي والاقتلاع. وكان لكتاباته أثر بالغ حتى ظهر مؤرّخون اسرائيليون جدد يعيدون قراءة التاريخ ويعترفون بتجربة الاقتلاع الفلسطينية. لكن الدوائر الصهيونية ظلت على نفيها وإنكارها وجود الشعب الفلسطيني المقتلع من أرضه. ومؤخرًا (آب ١٩٩٩) بدأت تُشنّ حملة واسعة تشكّك في فلسطينية إدوارد سعيد و أهليته العلمية والأدبية. وتبدو هذه الحملة متوافقة مع صدور مذكراته «خارج المكان» التي بدأ كتابتها العام ١٩٩٤ بعد عامين إثنين من اكتشاف إصابته بسرطان الدم. وحسب «الدايلي تلغراف» (عدد ٢١ آب ١٩٩٩)، فإن الباحث الاسرائيلي جستس رايد فاينر بدأ عمله في التحري عن حياة إدوارد سعيد العام ١٩٩٦، أي بعد أن أعلن سعيد عزمه على كتابة مذكراته وسرد أيام طفولته في القدس والقاهرة ولبنان. كما ان فاينر قام بتوقيت نشر مقالته في شهرية «كومنتري» في الشهر نفسه الذي ستصدر فيه مذكرات ادوارد سعيد. ومن ثم سرّب نتائج بحثه إلى صحيفة الديلي تلغراف قبل أيام قليلة من طرح المذكرات في السوقين الأميركية والبريطانية.

ولقد اتضح لدى المتتبعين أن فاينر رغب في التشكيك في مصداقية ادوارد سعيد لكي يصبح من السهل التشكيك في الرواية الفلسطينية كلها. فإذا كان ادوارد سعيد، المثقف الذي يتمتع بصدقية عالية في المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام الغربية، كاذبًا، فماذا نقول عن «مئات آلاف الفلّاحين الذين يدّعون أنهم طردوا من فلسطين العام ١٩٤٨»!؟. كما كتب إدوارد سعيد نفسه في «الحياة» (٢٨ آب ١٩٩٩).

* **أكرم زعيتر (١٩٠٩-١٩٩٦)**: ولد في نابلس حيث أكمل دراسته الثانوية في كلية النجاح، وبعدها في الجامعة الأميركية في بيروت، ثم كلية الحقوق في القدس، وزاول التعليم في ثانويات فلسطين. تفرّغ للعمل في الحقل السياسي الوطني على أثر ثورة ١٩٢٩، فتولى رئاسة تحرير جريدة مرآة الشرق المقدسية لصاحبها بولس شحادة. قُبض عليه بعد ثلاثة أشهر، وسجن، ثم أُبعد إلى نابلس، فقاد هناك المظاهرات يوم إعدام الشهداء الثلاثة فؤاد حجازي، محمد جمجوم وعطا الزير. ولدى عودته إلى القدس تولّى تحرير جريدة «الحياة» التي قامت بدور مهم في تحريك أحداث ١٩٣١، خاصة لجهة اندلاع المظاهرات التي قامت ضدّ تسلّح اليهود. فقُبض عليه وأُبعد إلي نابلس من جديد وأُغلقت «الحياة». وفي نابلس ألّف مع نخبة من رفاقه «جمعية العناية بالمساجين العرب».

كان أحد مؤسسي حزب الاستقلال في فلسطين، واشترك في تأسيس عصبة العمل القومي في سورية، وكان نائبًا لرئيس مؤتمرها التأسيسي الذي عُقد في قرنايل (لبنان، ١٩٣٣). أوفده حزب الاستقلال إلى بغداد ليمثّله في رثاء الملك فيصل (١٩٣٣)، وهناك عمل على تأسيس «نادي المثنى» و«الجوال القومي». ولدى عودته إلى فلسطين شرع في عقد الاجتماعات الشعبية في جميع أنحاء فلسطين داعيًا للمقاومة ومجابهة الانتداب البريطاني. وفي صيف ١٩٣٦، وعلى أثر اصطدام وقع بين جماعة وطنية وقوات الأمن، دعا أكرم زعيتر إلى تأليف لجان قومية، وكانت لجنة نابلس أولى هذه اللجان، وتولى أمانة سرها، وتولت هي الاتصال بأحرار فلسطين، ودعت إلى الإضراب العام الكبير الذي امتد ستة شهور، والذي مهّد للثورة الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩). وفي ١٩٣٦، ألقت سلطات الانتداب القبض على أكرم زعيتر وأرسلته إلى عوجا الحفير، وبعد فترة لجأ إلى دمشق حيث حضر مؤتمر بلودان، وانصرف إلى الاشتراك مع رفاقه في سورية في تغذية الثورة الفلسطينية. وفي مطلع الحرب العالمية الثانية، وبعد اتفاق بريطانيا وفرنسا على مطاردة الثوار، عمل مفتشًا للمعارف وأستاذًا في دار المعلمين العليا ومسؤولًا عن التوجيه القومي في وزارة المعارف العراقية إلى أن نشبت ثورة الكيلاني (١٩٤١) فشارك فيها. وبعد إخفاقها، لجأ أكرم زعيتر وصحبه إلى بادية الشام، ثم إلى حلب، ثم إلى تركيا ليقضي سنوات الحرب لاجئًا سياسيًا. وبعد إعلان استقلال سورية (١٩٤٥) عاد إلى سورية، فمثّلها في كثير من الأعمال القومية، وكان مستشارًا لوفدها لدى الجامعة العربية وعضوًا في لجنة فلسطين الدائمة في الجامعة العربية. وفي ١٩٤٧، ترأس وفدًا عربيًا إلى أميركا اللاتينية لشرح قضية فلسطين، واشترك في معظم المؤتمرات العربية والإسلامية المنعقدة في الشرق العربي، ثم تولى أمانة سر اللجنة الإسلامية في دوراتها الثلاث المنعقدة في القدس (١٩٥٩-١٩٦٢)، ثم مثّل الأردن في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة. وفي ١٩٦٣، عُيّن سفيرًا للأردن في سورية، ثم في طهران، وكابول. وفي ١٩٦٦، عُيّن وزيرًا للخارجية الأردنية. وفي ١٩٦٧، عُيّن عينًا (عضو مجلس الأعيان)، ثم وزيرًا للبلاط الهاشمي. وفي ١٩٦٩، انتخبه مجلس الأعيان الأردني عضوًا في اللجنة القانونية. وفي ١٩٧١، عُيّن سفيرًا للأردن في لبنان، واليونان حتى ١٩٧٥. له عدة مؤلفات، منها: أوراق أكرم زعيتر - وثائق القضية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٠؛ يوميات الثورة الكبرى والإضراب العظيم ١٩٣٦-١٩٣٩.

* **ألفرد بطرس روك (١٨٨٥-١٩٥٦)**: عضو اللجنة العربية العليا. ولد في يافا حيث تلقّى دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة الفرير، وزاول أعمالًا تجارية وأثرى. شغلته همومه الوطنية، ولا سيّما تدفق المهاجرين الصهيونيين، وشارك في اشتباك مع بعضهم في ١٩٠٥. ترك يافا ولجأ إلى اليونان، وعاد في ١٩١٠. نشط في دعم الثورة العربية الكبرى، فأبعدته السلطات العثمانية إلى الأناضول، وصادرت أمواله. اختير عضوًا في الوفود الفلسطينية، إلى مؤتمرات كثيرة، وانتُخب عضوًا في اللجنة المشرفة على تنفيذ

الإضراب الكبير في يافا، كما اختير عضوًا في اللجنة العربية العليا (برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني). وفي ١٩٣٦، كان أحد الموقّعين على بيان زعماء المسيحيين في فلسطين، وفيه ناشدوا العالم المسيحي إنقاذ الأماكن المقدسة من الخطر الصهيوني وما تجرّه السياسة البريطانية وراءها. وحين حلّت سلطات الانتداب البريطاني اللجنة العربية العليا في أول تشرين الأول ١٩٣٧، ونفت بعض أعضائها إلى جزر سيشيل كان ألفرد روك في جنيف ضمن وفد فلسطيني يدعو للقضية الفلسطينية، فأفلت من النفي. انتسب إلى الحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، وانتخب (١٩٣٥) نائبًا لرئيسه، ثم انتخب (١٩٤٤) عضوًا في مجلس بلدية يافا، وكان ضمن وفد بلديتها الذي قابل السلطات الأردنية في أوائل ١٩٤٨ طالبًا معونات ومددًا لإنقاذ يافا من الوقوع في أيدي العصابات الصهيونية.

* **الياس فريج** (١٩١٧–١٩٩٧): ولد في بيت لحم، المدينة التي استقر فيها أجداده قبل قرون عدة ورئس هو بلديتها من ١٩٧٢ إلى ١٩٩٧، وعُيّن في منصب وزير السياحة والآثار في أول مجلس للسلطة التنفيذية الفلسطينية شكله عرفات بعد بدء تطبيق الحكم الذاتي في أيار ١٩٩٤، وأُعيد تعيينه ثانية في أعقاب انتخابات رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦. وكان الياس فريج من أوائل الفلسطينيين الذين دعوا إلى ضرورة بدء حوار مع إسرائيل على طريق حلّ المسألة الفلسطينية. وفي ٢٠ أيار ١٩٩٧، أعلن فريج أنه استقال من منصبه كرئيس للبلدية (عيّن محله حنا ناصر) وانه طلب كذلك إعفاءه من منصب وزير السياحة والآثار في السلطة الفلسطينية لأسباب صحية. وقد قدّم استقالته من المنصبين إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

رفض الياس فريج، وكان الوحيد من بين جميع السياسيين الفلسطيني والعرب، مقاطعة الرئيس المصري أنور السادات، فقبل دعوته والتقاه في فندق الملك داود أثناء زيارة السادات للقدس. وكذلك رفض كل دعوات المقاطعة التي اتخذتها غالبية الشخصيات الوطنية حيال الاتصالات مع رسميين وحزبيين إسرائيليين، وكذلك تجاه الجولات والزيارات والمبادرات السياسية التي قام أو تقدم بها عدد كبير من زعماء العالم وسياسييه في مراحل عدة، والأميركيون والبريطانيون منهم خصوصًا.

وُصف الياس فريج بـ«رجل الوسط»، و«أشهر رئيس بلدية في العالم» (نسبة إلى الأهمية الروحية التي تتميز بها بيت لحم، مسقط رأس السيد المسيح، في العالم)، وكان في النظرة العامة «عرّاب الحلول الاستسلامية»، وتمكن من البقاء على رأس بلدية بيت لحم في ذروة المد الوطني المعارض له واتساع نفوذ «الجبهة الوطنية» في المناطق المحتلة والظهور القومي والنشيط لجيل من السياسيين الشباب، أمثال بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل الذين قادوا أهم وأعظم حملة انتخابية نقلت أتباع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيديها إلى ١٨ مجلسًا بلديًا وقرويًا من بين ٢٤ أجريت فيها انتخابات في نيسان ١٩٧٦. ونتيجة لهذه الانتخابات، ورغم فوزه ببلدية بيت لحم فقد عاش في شبه عزلة سياسية إلى أن بدأ الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في أواخر الثمانينات (مع قرب انعقاد مؤتمر مدريد) يظهر علانية تفهّمه لنزعات الياس فريج «اليميني المحافظ». فعاد هذا الأخير يتحرك تحت مظلة ياسر عرفات ومنظمة التحرير، وفُتحت له أبواب المشاركة في الوفود المفاوضة منذ مدريد وواشنطن في مراحلها الأولى، وعُيّن وزيرًا في السلطة الوطنية.

* **إميل حبيبي** (١٩٢٣–١٩٩٦): ولد في حيفا وشبّ وترعرع فيها. في ١٩٤٣، تفرّغ للعمل السياسي في إطار الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي ١٩٤٥ كان واحدًا من مؤسسي عصبة التحرر الوطني الفلسطيني التي جمعت بين صفوفها الشيوعيين والتقدميين العرب في فلسطين. بعد قيام إسرائيل، نشط إميل حبيبي في إعادة الوحدة إلى الشيوعيين في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي. مثل الحزب في الكنيست منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٢، حيث استقال من العمل البرلماني للتفرغ للعمل الأدبي والصحافي. في ١٩٨٩، استقال من جميع مناصبه السياسية والتنظيمية في الحزب الشيوعي، وترك عضوية الحزب في ١٩٩١، لكنه ظلّ نشيطًا حتى وفاته (٢ أيار ١٩٩٦ إثر مرض عضال) في حركة السلام الإسرائيلية إلى جانب عدد كبير من الأدباء العرب واليهود. وفي سنته الأخيرة عاد وأصدر شهرية الأدب الفلسطيني «مشارف». أصدر ست روايات، ونشر آلاف المقالات السياسية، وكانت له زاوية أسبوعية في صحيفة «الاتحاد» عُرفت باسم «أسبوعيات» ووقّعها باسم «جهينة»، كما نشر في عدد كبير من الصحف العربية محليًا وعالميًا. وكان حريصًا في مقالاته على استعمال التراث الشعبي والموروث الأدبي وتسخيرهما في خدمة السياسة التي يدعو لها أو الفكرة التي يرجو إيصالها. ومنذ ١٩٩٠، وبالإضافة إلى نشاطه الأدبي، رئس مجلس إدارة «دار عربسك» للنشر في حيفا، وأولى اهتمامًا خاصًا بـ«لجنة المبدعين الإسرائيليين والفلسطينيين ضدّ الاحتلال ومن أجل السلام وحرية الإبداع» التي اشترك في رئاستها مع الكاتب الإسرائيلي (بالعبرية) المعروف يورام كانيوك. وتُرجمت رواياته ومسرحياته إلى عدة لغات.

خلال «أسبوع الثقافة الفلسطيني» الذي عُقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٩٠، منحته الدائرة الثقافية في دولة فلسطين أعلى وسام أدبي، «جائزة القدس».

وفي ٧ أيار ١٩٩٢، منحته وزارة الثقافة الإسرائيلية جائزة الدولة العليا في الآداب، «جائزة إسرائيل».

* **أنطون داود** (١٩٠٩–١٩٦٩): مناضل فلسطيني من أسرة عربية فلسطينية هاجرت من بيت لحم واستقرت في بوغوتا عاصمة كولومبيا وفيها وُلد ونشأ وتعلّم.

عاد إلى فلسطين في ١٩٣٦ ليشارك في الثورة. وبعد أن توقفت هذه الثورة، اشتغل سائقًا للقنصل الأميركي العام في القدس الذي كان يتردد على دار الوكالة اليهودية للاتصال بالمسؤولين فيها، فكان حرس الوكالة يعرفون أنطون داود. وبعد قرار تقسيم فلسطين، أخذ يعمل سرًا مع المناضلين العرب. وفي ١١ آذار ١٩٤٨، عبّأ سيارة القنصل بالمتفجرات الموقوتة ودخل بها دار الوكالة وتركها هناك، فانفجرت ودمّرت الجناح الشمالي لدار الوكالة تدميرًا كاملًا، كما دمرت في الانفجار عمارة صحيفة الجيروزاليم بوست، وقتل نحو ٣٦ صهيونيًا. وبعد نكبة ١٩٤٨، نزل أنطون داود القاهرة، ثم عاد إلى بوغوتا (١٩٥٠). انضم إلى الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو وحمل رتبة كولونيل. بقي بعض الوقت في كوبا، ثم عاد إلى المشرق العربي للمشاركة في الثورة الفلسطينية، وزار الكويت، ثم جاء إلى الأردن حيث وافته المنية.

* **أنيس صايغ** (١٩٣١–): ولد في طبرية (فلسطين) ١٩٣١. تخصص في العلوم السياسية والتاريخ العربي الحديث في الجامعة الأميركية (بيروت) وجامعة كامبردج (بريطانيا)، ودرّس في الجامعتين المذكورتين وفي معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة). وأشرف على أكثر من ثلاثين رسالة ماجستير ودكتوراه في المعاهد الثلاثة وفي جامعات القاهرة وعين شمس ودمشق واللبنانية. له أكثر من عشرين كتابًا (١٩٥٥–١٩٧٥)، من بينها لبنان الطائفي والفكرة العربية في مصر والهاشميون (جزءان) وبلدانية فلسطين المحتلة. أسّس وترأس تحرير أربع مجلات ثقافية شهرية (١٩٧١–١٩٨١): شؤون فلسطينية والمستقبل العربي والسلسلة الجديدة عن قضايا عربية وشؤون عربية، ودورية اليوميات الفلسطينية (١٩٦٦–١٩٧٦) أصدر خلالها أربع مئة دراسة متخصصة، وأسّس مكتبة تضمّ عشرين ألف كتاب عن فلسطين، ثم عمل مستشارًا لأمين عام جامعة الدول العربية ١٩٧٧–١٩٧٨ و١٩٨٠–١٩٨٢ ولجريدة القبس (الكويت) ١٩٧٩. أشرف على مشروع الموسوعة الفلسطينية (١٩٧٧–١٩٩٢)، مستشارًا، ومقررًا لمجلس الإدارة، ثم رئيسًا للتحرير، ثم رئيسًا لمجلس الإدارة ومديرًا عامًا. وشارك في إدارة و/أو تحرير خمسة مشاريع موسوعية أخرى، في بيروت ودمشق والقاهرة وبغداد. شارك في اللجنة الدائمة للإعلام العربي (١٩٦٩–١٩٧٥)، وفي لجنة وضع استراتيجية الثقافة العربية (١٩٨٢–١٩٨٥)، وفي لجان الترجمة التابعة للألكسو طيلة الثمانينات في الكويت وتونس، وفي لجان تعديل ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٨٠–١٩٨١). تعرّض لثلاث محاولات اغتيال إسرائيلية: ضرب مكتبه بالديناميت ١٩٧٠ وبالصواريخ ١٩٧٤ وفي ١٩٨٢ انفجرت رسالة ملغومة بين يديه أفقدته معظم بصره وسمعه (عن كتابه «١٣ أيلول»، بدون ناشر ولا تاريخ).



الحاج أمين الحسيني



أكرم زعيتر



الشيخ أحمد ياسين



أحمد الشقيري



أحمد قريع



إدوارد سعيد





إميل حبيبي



الياس فريج



ابراهيم أبو لغد

• **إيلاريون (هيلاريون) كبوجي، المطران** (١٩٢٥–): إسمه (إيلاريون أو هيلاريون) تيمنًا باسم الناسك هيلاريون مؤسس الرهبانية في فلسطين في القرن الرابع والذي ولد في غزة. ولد المطران إيلاريون كبوجي في حلب. تسلّم منصبه الديني كنائب للبطريرك مكسيموس الخامس حكيم، وهو المسؤول عن ممتلكات كنيسة الروم الكاثوليك في القدس. عُرف باتجاهه الوطني القومي. وكان الوحيد بين رجال الدين في القدس الذي رفض حضور الاحتفالات التي تنظمها السلطات الإسرائيلية أو التي يمكن أن تحضرها شخصيات إسرائيلية، ولم يخف أبدًا عداءه لسلطات الاحتلال. كان أحد رؤساء الكنائس السبعة الذين يحق لهم عبور الحدود الإسرائيلية إلى الدول العربية ومنها دون الخضوع للتفتيش. أعلنت السلطات الإسرائيلية عن اعتقاله في ١٨ آب ١٩٧٤ بعدما عبر الحدود من لبنان إلى إسرائيل (فلسطين المحتلة) بسيارته وكانت محمّلة بالأسلحة والمتفجرات واتهمته بالتعامل مع المقاومة الفلسطينية. وصدر عليه الحكم (كانون الأول ١٩٧٤) بالحبس ١٢ سنة. وفي سجن الرملة بعث برسالة إلى البطريرك مكسيموس يطالب فيها بوقف الاقتتال في لبنان. نظمت المقاومة الفلسطينية والعديد من الهيئات الدينية حملات لإنقاذ حياته وإطلاق سراحه، كما نفّذ العديد من العمليات الفدائية الجريئة المطالبة بالإفراج عنه. أُطلق سراحه في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٧ على أثر تدخل فاعل من الفاتيكان. وقد أعلن عدم موافقته على الشروط التي فرضتها إسرائيل على الفاتيكان لإطلاق سراحه، إذ اعتبرها بمثابة حكم بالنفي (راجع «الفاتيكان»، ج١٣، ص٢٣٩–٢٤٠)، وعاش في المنفى. في تموز ١٩٩٤، بعث برسالة إلى دولة الفاتيكان ينتقدها لاعترافها بإسرائيل بعد «اتفاق غزة وأريحا أولًا» وتنكرها لموقفها التقليدي الذي كان يرهن الاعتراف بتنفيذ القرار ١٨١ الداعي إلى إقامة دولتين فلسطينية ويهودية في فلسطين وتدويل القدس. وفي تشرين الثاني ١٩٩٨، وبدعوة من النادي العربي في بريطانيا ألقى المطران كبوجي محاضرة في لندن أشار فيها إلى أن «السلام الذي يرسخ الظلم ويكرّس شرعية القهر والاغتصاب هو قنبلة موقوتة وتأسيس لحروب مستقبلية... (وإلى أن) زرع المستوطنات في الضفة الغربية يهدف إلى تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية في حال قيامها». وفنّد المزاعم الإسرائيلية التي تتوكأ على التوراة بشأن أرض الميعاد «جاعلة من الله سمسار أراض لخدمة مطامعها التوسعية». وكان الشاعر اللبناني أنطوان رعد قد قدّم المطران كبوجي في المحاضرة، وقال فيه: «جريمة الإرهابي إيلاريون كبوجي مطران القدس أنه رفض أن يكون شاهد زور على اغتصاب مدينة الأنبياء وسفارة السماء في الأرض، كما رفض أن يلتزم الصمت إزاء معاناة شعبه تحت نير الاحتلال الصهيوني إيمانًا منه بأن الصمت مسدس كاتم للصوت نغتال به حاضرنا ومستقبلنا على حدّ سواء، ولذا شهد للحق وناضل في سبيله ودخل السجن، لكنه كان بين أيدي جلّاديه وفي غياهب زنزانته أكثر حرية من نور الشمس».

• **تقي الدين النبهاني** (١٩٠٩–١٩٧٩): مؤسس حزب التحرير الإسلامي ورئيسه. ولد في قرية إجزم. حفظ القرآن الكريم ومبادئ علوم الفقه واللغة العربية على يد والده الشيخ ابراهيم النبهاني، والتحق بالجامع الأزهر وبدار العلوم في القاهرة. درّس في حيفا والخليل، ثم التحق بالقضاء الشرعي، وعُيّن قاضيًا شرعيًا في بيسان، ثم الخليل، ثم الرملة، ثم اللد. بعد ١٩٤٨، غادر إلى بيروت. أنشأ في ١٩٥٢ حزب التحرير الذي يدعو إلى استئناف الحياة الإسلامية وقيام الدولة الإسلامية، وتنقّل بين الأردن وسورية ولبنان يدعو لحزبه. ألّف عدة كتب شكلت في مجموعها الثقافة العامة للحزب. توفي تقي الدين في بيروت ودُفن فيها.

• **تيسير عاروري**: أستاذ الطبيعيات في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية. رجل معروف ومحترم، يشهد الكثيرون له بأنه من رجال السلام. كان أحد موقّعي «معاهدة سلام» (حزيران ١٩٨٨) رمزية وقّعتها في القدس جماعة من أبرز الفنانين والمثقفين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتقرّ هذه المعاهدة بـ«حق دولة إسرائيل في العيش بأمن وسلام ضمن حدودها القائمة قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧»، كما تقرّ بحق الفلسطينيين في الحرية وتقرير المصير. وبعد شهرين، أي في آب ١٩٨٨ اعتقلت السلطات

الإسرائيلية عاروري. وكان سجن أربعة أعوام بلا تهمة ولا محاكمة في السبعينات. ذلك لأن آراء تيسير عاروري باتت أقرب إلى الواقع اليوم، فهي تحظى بالتأييد المتزايد في صفوف كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقّع أكثر من ١٢٠٠ عالم من كبار علماء الطبيعيات في العالم عريضة أُرسلت إلى الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ ووزير الدفاع إسحق رابين. ومن الموقعين ٧٠ عضوًا في الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة و ١٨ عالمًا من الحائزين على جائزة نوبل، طالبوا فيها بإطلاق سراحه بعد سجنه (آب ١٩٨٨) من دون أن توجه إليه أية تهمة رسميًا. نفته السلطات الإسرائيلية إلى فرنسا في ٢٧ آب ١٩٨٩ (عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد الأول، شتاء ١٩٩٠، ص١١٥).

• **جمال الحسيني** (١٨٩٢–١٩٨٢): ولد في القدس. درس في مدرستها الانكليكانية، ثم في الجامعة الأميركية في بيروت. بدأ نشاطه السياسي عندما عُيّن سكرتيرًا للجنة التنفيذية العربية (١٩٢١). وفي ١٩٢٨–١٩٣٠ أصبح سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى. بعد تفكك اللجنة التنفيذية العربية (١٩٣٤) نظم الحزب العربي الفلسطيني وكان أحد ممثليه في اللجنة العربية العليا التي أُنشئت في ١٩٣٦. وعندما حلّت اللجنة في ١٩٣٧ توارى جمال الحسيني عن الأنظار، ثم سمح له، في ١٩٣٩، بترؤس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن. أيّد وساند ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق. هرب سنة ١٩٤١ من العراق، إلا أن البريطانيين تمكنوا من القبض عليه في طهران ونفيه إلى روديسيا، ثم أُطلق سراحه في ١٩٤٥ وسُمح له بالعودة إلى فلسطين (١٩٤٦) حيث أعاد تشكيل اللجنة العربية العليا، إلا أن أخصامه ألّفوا لجنة عربية عليا أخرى، ما أدّى إلى تدخل الجامعة العربية التي حلّت اللجنتين وشكلت لجنة جديدة عيّن جمال الحسيني نائبًا لرئيسها الحاج أمين الحسيني الذي كان آنذاك في المنفى. رفض جمال الحسيني مشروع التقسيم الذي تقدمت به الأمم المتحدة في ١٩٤٧، وحثّ الفلسطينيين على منع تنفيذه بالقوة. وبعد النكبة (١٩٤٨)، تابع نشاطه داخل اللجنة العربية العليا من بيروت ثم التحق بخدمة الإدارة السعودية وعيّن مستشارًا للملك سعود، وعمل في التجارة. توفي في بيروت (٥ تموز ١٩٨٢) ودفن فيها.

• **جورج أنطونيوس** (١٨٩٢–١٩٤٢): كاتب وسياسي لبناني الأصل. ولد في الإسكندرية حيث تلقّى دراسته في كلية فكتوريا، ثم تابعها في جامعة كامبردج البريطانية، وحصل منها على شهادة الهندسة. وعاد بعد ذلك إلى الإسكندرية وعمل في بلديتها.

قدم جورج أنطونيوس إلى فلسطين سنة ١٩٢١، وعُيّن في إدارة المصارف مساعدًا لمدير المعارف البريطاني، وظلّ في هذا المنصب إلى أن استقال ١٩٣٠. انتقل إلى دائرة السكرتير العام لحكومة فلسطين حيث عمل فترة قصيرة زار بعدها الولايات المتحدة فألقى فيها محاضرات عن تاريخ العرب ونهضتهم الحديثة.

أدلى أنطونيوس بشهادته أمام اللجنة الملكية البريطانية التي جاءت إلى فلسطين سنة ١٩٣٧ للتحقيق في أسباب الاضطرابات والثورات التي عمّت البلاد. وقد امتلأت شهادته بالمعلومات الدقيقة والشواهد على محاباة الانكليز للصهيونيين.

اختارته اللجنة العربية العليا سكرتيرًا للوفد الذي مثّل عرب فلسطين في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة ١٩٣٩. كما عمل مستشارًا للوفود العربية إلى هذا المؤتمر، فأعدّ مذكرة قيّمة عبّرت عن وجهة النظر العربية. وعقب إخفاق هذا المؤتمر عاد إلى فلسطين، وبقي فيها حتى وفاته، ودُفن في القدس.

كان جورج أنطونيوس على اتصال باللجنة العربية الأولى، وكان لا يدع فرصة لا يجاهر فيها بمعارضته للسياسة البريطانية في تهويد فلسطين وتشريد أهلها وإغراقها بالهجرة الصهيونية. وقد وضع سنة ١٩٣٨، باللغة الانكليزية، كتاب «يقظة العرب»، الذي أراد منه أن «يتضمن سردًا موجزًا لأصول الحركة العربية وتطورها، والمشكلات الرئيسية التي واجهتها»، وهو يعدّ مرجعًا أساسيًا في تاريخ القضية العربية. وقد ترجم إلى العربية أكثر من مرّة (عن «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، ط١، ١٩٨٤، ص٩٦).

* **جورج حبش** (١٩٢٦–): أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ولد في مدينة اللد في أسرة بورجوازية. درس في يافا والقدس، ثم التحق (١٩٤٤) بكلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت وتخرّج منها عام ١٩٥١. بدأ ينشط في الحقل السياسي في أعقاب نكبة فلسطين (١٩٤٨) فاعتبر العنف صيغة وحيدة للعمل الوطني، وشارك في تأسيس «كتائب الفداء العربي» التي تهدف إلى الوحدة العربية وتحرير فلسطين، لكنها كشفت وحُلّت بعد محاولتها اغتيال أديب الشيشكلي. ثم شارك في تأسيس «جمعية العروة الوثقى» التي ضمّت طلابًا تقدميين ثائرين، وشكلت لجنتها التنفيذية نواة «منظمة الشبيبة العربية» التي أُنشئت في ١٩٥١ (وكان حبش لا يزال في الجامعة الأميركية)، وأصدرت نشرة دورية سمّيت «الثأر». وفي ١٩٥٦، عقد أول مؤتمر لهذه المنظمة ترأسه جورج حبش، وانبثق عنه حزب سياسي سُمّي «حركة القوميين العرب»، وكان من أبرز عناصر هذه الحركة بالإضافة إلى حبش، وديع حداد، هاني الهندي وأحمد اليماني. وقد أعطت الأولوية لقضية الوحدة العربية، وعُرفت بمعارضتها رفع شعار الاشتراكية على خلاف حزب البعث العربي الاشتراكي.

في الأردن، أصدر جورج حبش جريدة «الرأي»، فأثارت حفيظة غلوب باشا وأمر بإيقافها. رشّح نفسه للانتخابات النيابية في الأردن (١٩٥٦) ولم ينجح. وفي ١٩٥٧، اتهمت الحركة بسلسلة انفجارات في الأردن، اضطر حبش على أثرها للانتقال إلى الحياة السرية، وانتقل إلى سورية وأقام في دمشق ابتداء من ١٩٥٨ حيث أعاد إصدار «الرأي». وحكمت عليه المحاكم الأردنية، وهو في دمشق، بالسجن لمدة ٣٣ سنة. وبقي في دمشق حتى انفصال سورية عن مصر (الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨–١٩٦١). تقرّب من الناصرية، ولعب في ١٩٦٢، دورًا من خلال الحركة (حركة القوميين العرب) في جنوب الجزيرة العربية. وفي ١٩٦٤، شكّل، ووديع حداد، «قيادة محلية لفلسطين» تضم العناصر الفلسطينية في الحركة التي شكّلت بدورها النواة التأسيسية لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (١٩٦٧، إثر هزيمة حرب حزيران)؛ في حين كانت حركة القوميين العرب تدين النهج الناصري وتحمّله مسؤولية الهزيمة، وتتوزع عناصرها إتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة أدت إلى انهيارها. فحصر جورج حبش اهتمامه الرئيسي في إطار العمل الفلسطيني وقاد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كانت حصيلة ثلاث منظمات: «أبطال العودة»، و«شباب الثأر» (المنشقين عن الحركة) و«جبهة تحرير فلسطين» التي كان يقودها أحمد جبريل والتي تعرف، في ما بعد، بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

في ١٩٦٨، هاجم بشدة نظام الملك حسين في الأردن، واعتقل في دمشق، مدة سبعة أشهر. فقام رفيقه وديع حداد بعملية ناجحة لخطفه وتهريبه من السجن. فسافر إلى القاهرة حيث التقى الرئيس جمال عبد الناصر وبقي على علاقة جيدة معه حتى طرح مشروع روجرز. وكذلك في العام نفسه (١٩٦٨)، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأولى عملياتها العسكرية. وفي ١٩٦٩، انشق أحد قياديي الجبهة، نايف حواتمه، وأنصاره، عنها، في حين كان جورج حبش قد بدأ انعطافًا فكريًا نحو الماركسية، وزاد من وتائر هذا الانعطاف إثر انشقاق حواتمه. وكان صراعه مع نظام الملك حسين يتفاقم، ووصل أوجه عقب اختطاف عناصر من الجبهة لعدد من الطائرات وتدميرها في إحدى المطارات المهملة في الأردن. وخلال المجابهة العسكرية مع الجيش الأردني (١٩٧٠)، قام رجاله بعملية اقتحام لفندق الأنتركونتيننتال حيث كان ينزل عدد من الأجانب الغربيين. ثم قام بأول زيارة له للاتحاد السوفياتي، وبعده لكوريا الشمالية. وعندما أُبعد الفدائيون عن الأردن (١٩٧١)، جاء جورج حبش إلى لبنان. وفي ١٩٧٢، ظهر انشقاق آخر في الجبهة بين يمين ويسار لعب فيه جورج حبش دورًا توحيديًا لم يمنعه من رفض برنامج «اليساريين» وفصلهم من الجبهة.

في آذار ١٩٧٢، أعلن حبش، على أثر المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية، تمسكه بحرب التحرير الشعبية ورفضه لـ«الدولة الفلسطينية» (شعار بدأ طرحه مجددًا في ١٩٦٨ من قبل تنظيمات فلسطينية مقاتلة وكثير من الشخصيات الفلسطينية). وشدّد على ضرورة بناء حزب ماركسي – لينيني، وأعلن وقف عمليات خطف الطائرات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهدّد بالانسحاب الكلّي من المنظمة في حال مشاركة هذه الأخيرة في مؤتمر جنيف، التي اعتقدت الجبهة أن الولايات المتحدة وحليفاتها كانت تقصد من ورائه حلّ المشكلة الفلسطينية على حساب الشعب الفلسطيني. ولعب جورج حبش دورًا رئيسيًا في تشكيل «جبهة الرفض». وفي ١٠ آب ١٩٧٣، قامت إسرائيل بعملية خطف طائرة فور إقلاعها من مطار بيروت متجهة إلى بغداد، لاعتقادها أن جورج حبش موجود فيها. واشترك حبش، وجبهته، في الحرب اللبنانية من بدايتها حتى إخراج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت (١٩٧٥–١٩٨٢) إلى جانب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. واشترك، في ١٩٧٧ و ١٩٨٠، في مؤتمري ليبيا لدول جبهة الصمود والتصدي.

عارض مدريد وأوسلو وكل الاتفاقيات المترتبة عليهما. واستمرّ في معارضته هذه حتى بدء الحوار بين الجبهة الشعبية وفتح في آب ١٩٩٩. وكان، في أواخر تموز ١٩٩٩ وصل إلى بيروت في أول زيارة منذ أن أخرجته منها القوات الاسرائيلية خلال غزوها للبنان في ١٩٨٢ إلى جانب عرفات وقادة فلسطينيين آخرين. وجاءت هذه الزيارة بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية لتكريم الصحافي المصري محمد حسنين هيكل. وأجرى خلال الزيارة لقاءات مع رئيس الحكومة سليم الحص ورئيس مجلس النواب نبيه بري. وقال: «كان هدفي من اللقاءات مع المسؤولين اللبنانيين أن أؤكد للجماهير اللبنانية اننا لا نريد العودة إلى لبنان وانه يستحيل أن نقبل بالتوطين. فالتوطين مخطط أميركي – اسرائيلي».

* **جورج منصور** (١٩٠٥–١٩٦٣): أحد روّاد الحركة العمالية العربية في فلسطين. ولد في الناصرة، وعمل فيها مدرّسًا. وعندما انتقلت أُسرته إلى يافا (١٩٢٧) انصرف إلى الأعمال الحرة. كوّن أول نقابة عمالية في فلسطين، ووضع تنظيمه النقابي في خدمة ثورة ١٩٣٦–١٩٣٩ التي اشترك في قيادتها. فألقت سلطات الانتداب القبض عليه واعتقلته في معتقل صرفند. كان أحد الذين أدلوا بشهادتهم أمام اللجنة الملكية البريطانية في فلسطين (١٩٣٧) محمّلًا حكومة الانتداب مسؤولية تدهور أوضاع عمّال فلسطين. اختاره الحاج محمد أمين الحسيني لإدارة المكتب العربي الفلسطيني في لندن. عاد إلى فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية، واستأنف نشاطه العمالي. حاول الإنكليز اعتقاله فسافر إلى بغداد حيث مارس التعليم وساهم في إنشاء اللجان والجمعيات العراقية لنصرة فلسطين. عاد إلى فلسطين خلال الحرب لكنه لم يستطع القيام بأي نشاط سياسي أو نقابي في ظلّ الأحكام العرفية. فسافر إلى القاهرة، وكتب في الصحف المصرية (١٩٤٥). وعندما انتقلت الهيئة العربية العليا من القاهرة إلى بيروت (١٩٥٩) التحق بأعضائها، وجعل بيروت مركزًا جديدًا لنشاطه السياسي. توفي في بيروت ودُفن فيها.

* **حسن سلامة** (١٩١٣–١٩٤٨): أحد قادة الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦–١٩٣٩) وحرب ١٩٤٨. ولد في قرية قولة قضاء اللد وفيها نشأ ودرس. التحق بالجمعيات النضالية السرية الفلسطينية منذ بلوغه سن الرشد. أُسندت إليه قيادة منطقة اللد – الرملة في الثورة الكبرى، وكان يشارك في تنفيذ العمليات، وأصيب أكثر من مرّة. في ١٩٣٩، انتقل إلى سورية ومنها إلى العراق ليشارك في ثورة الكيلاني، وأُسندت إليه قيادة ١٦٥ مقاتلًا فلسطينيًا انضموا إلى العراقيين لمحاربة القوات البريطانية. على أثر فشل ثورة الكيلاني انتقل إلى المانيا وتدرب على أعمال الفدائيين والهبوط بالمظلات. بعد الحرب العالمية الثانية، وضع نفسه في تصرف الحاج أمين الحسيني، وعاد إلى فلسطين ليقود مقاومة الغزو الصهيوني لمدينة يافا ومنطقتها، فعُرف بجرأته. أصيب في أرض المعركة ووافاه الأجل في ٢ حزيران ١٩٤٨.

* **حنان ميخائيل عشراوي** (١٩٤٦–): ولدت في مدينة رام الله لأب عمل طبيبًا في الجيش البريطاني في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ويعود أصل أسرته إلى بعلبك (لبنان) أو جوارها، وعمل فترة مدير مدرسة في اللاذقية، والتقى أمها عام ١٩٣٥ وتزوجا عام ١٩٣٦.

درست حنان الأدب الانكليزي في الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٦٤) وكانت الناطقة باسم الاتحاد العام لطلبة فلسطين فيها، وعضوة في عدد من

الجمعيات مثل جمعية «الخامس من حزيران» التي كانت تشرف عليها كل من ثريا أنطونيوس وروز ماري صايغ، وساهمت في تحرير المواد الأدبية في جريدة الجامعة، إضافة إلى مساهماتها في نشاط الإعلام والتوعية السياسية والعمل الاجتماعي الفلسطيني في مخيمي برج البراجنة وتل الزعتر (في ضواحي بيروت).

في ١٩٦٩، وأثناء انعقاد المؤتمر العام لاتحاد طلبة فلسطين (في عمان) الذي كان يشرف على أعماله أبو عمار (ياسر عرفات) وهاني الحسن وأبو الهول، ومثّلت فيه اتحاد المرأة يومها السيدة عصام عبد الهادي، التقت حنان لأول مرّة ياسر عرفات. وفي ١٩٧٠، انتقلت حنان إلى الولايات المتحدة والتحقت بجامعة فرجينيا وحصلت فيها على الدكتوراه في أدب العصور الوسطى والأدب المقارن. وفي أثناء وجودها هناك أسست جمعية «الأصدقاء الأميركيين لفلسطين حرة» (مطلع ١٩٧٣)، كما ساهمت في إنشاء فرع لاتحاد الطلبة العرب في فرجينيا وتحالفت مع جمعية للطلاب السود وحركة نسائية إضافة إلى مشاركتها في ندوات ونشاطات تضامنية مع الشعب الفلسطيني.

في أواخر ١٩٧٣، عادت إلى بيرزيت وأسست لجنة الدفاع عن المعتقلين في ١٩٧٤، ثم شاركت في تأسيس رابطة المدرّسين التي تحولت إلى نقابة للعاملين في جامعة بيرزيت التي ساهمت في تنظيم النشاط التطوعي الذي نُظّم بالتعاون مع بلديات رام الله والبيرة ولجان العمل النسائي. وبعيد عودتها إلى بيرزيت (١٩٧٣) حُكم عليها بالسجن لمدة ستة أشهر أو دفع غرامة مالية مقابل ذلك، ودفع أساتذة بيرزيت المبلغ، وكانت التهم الموجهة ضدها هي الإخلال بالأمن والمشاركة في التظاهرات، وبعد ذلك أُوقفت مرات عدة. وفي ١٩٧٥، تزوجت إميل عشرواي وهو مصور وفنان موسيقي يعمل في مكتب الأمم المتحدة في القدس، وأنجبت منه فتاتين هما أمل وزينة.

في مطلع الثمانينات، شاركت حنان عشراوي في التظاهرات التي كانت تنظّم احتجاجًا على انتهاك القوات الإسرائيلية لحرم جامعة بيرزيت (وكانت أستاذة في هذه الجامعة وعضو في اتحاد الأدباء والكتاب الفلسطيني)، ورأت أربعة من طلابها يقتلون في اشتباكات مع جنود الاحتلال. ويوم رأت على شاشة التلفزيون دخول الجيش الإسرائيلي بيروت ومشاهد الضحايا في مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا (١٩٨٢)، قررت أن يأخذ عملها ونشاطها السياسي زخمًا وبعدًا آخر. وبعد خروج فيصل الحسيني رئيس مركز الدراسات العربية في القدس من السجن في العام ١٩٨٨، زارته في منزله وتعرفت عليه، وكانت المناسبة هي التنسيق للمشاركة في لقاء خارج الأراضي المحتلة.

وبدأ ظهور الدكتورة حنان ميخائيل عشراوي على المسرح السياسي الفلسطيني والعربي والدولي من خلال برنامج تلفزيوني تبثه محطة «إي.بي.سي» الأميركية عندما مثّلت فيه الجانب الفلسطيني بشكل قوي وفعّال (١٩٨٨). وعندما بدأ وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر زياراته المتكررة إلى القدس بعد انتهاء حرب الخليج مطلع ١٩٩١، مثّلت حنان، إلى جانب فيصل الحسيني وآخرين، حلقة الوصل بين الإدارة الأميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

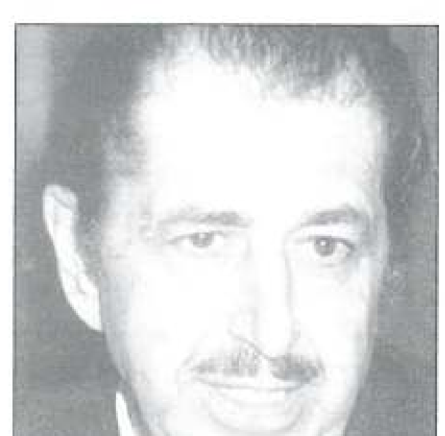
وقبيل مؤتمر مدريد (١٩٩١) رفض إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يضم الوفد المفاوض حنان وفيصل لصلتهما بمنظمة التحرير الفلسطينية وكونهما يحملان هويات من القدس الشرقية، لكنه قبل وقبلت الولايات المتحدة أن يكونا ضمن الوفد الاستشاري. وكانت حنان تتجنب، إلى حينه، الحديث عن صلتها بمنظمة التحرير لكي لا تثير غضب السلطات الإسرائيلية التي كانت تمنع الاتصال بالمنظمة. ويوم ألقت كلمتها في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر (أيلول ١٩٩١) أدهشت الحضور بأسلوبها ومنطقها. وإذا كان الرئيس الأميركي جورج بوش أبلغ وفدًا من جمعية العرب الأميركيين في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٢ بعد إثارة احتمال اعتقال السلطات الإسرائيلية للدكتورة عشراوي بسبب اتصالها بقيادة منظمة التحرير، إن «حنان في بالي وأنا أراقب كل ما يجري حولها» في إشارة إلى التحركات الإسرائيلية التي تمّت بقصد جلبها للمحاكمة والتحقيق، فإن ديلوماسيين مرافقين لوزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر، لم يترددوا في القول «إن أسلوب حنان عشراوي العملي والمرن أكسبها ثقة الوزير بايكر بسهولة، وكان من بين



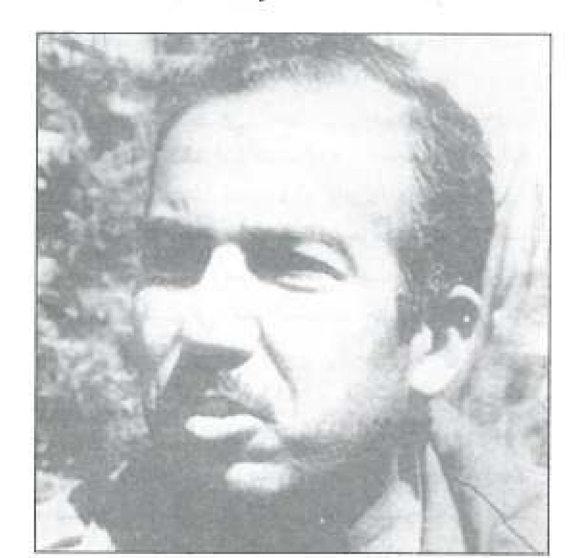
جورج حبش



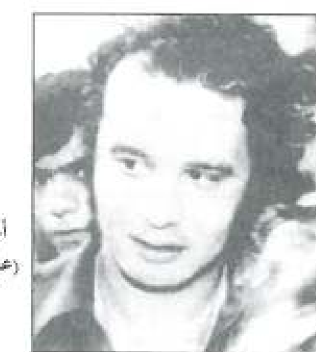
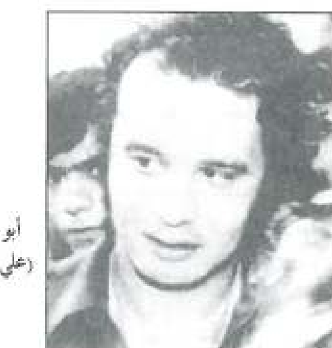
حيدر عبد الشافي



خالد الحسن



خليل الوزير (أبو جهاد)

أبو حسن سلامة
(علي حسن سلامة)



حنان عشراوي

الأشياء التي شجّعته على التفاؤل في جهود السلام رغم كل التعقيدات». وما أجراه بايكر من اتصالات بالمسؤولين الإسرائيليين لتحذيرهم من مغبة التعرض للأستاذة الفلسطينية دليل على أهمية الموقع الذي تحتله في اهتمامات واجهة الدبلوماسية الأميركية ويبرر ما كانت تقوله عشراوي نفسها بأنه في كل لقاء جديد كان يتم بين الوفد الفلسطيني في القدس الشرقية والوزير بايكر، كان المسؤول الأميركي يبدو متفهمًا أكثر من السابق للمطالب الفلسطينية. من هنا جاء ترشيح ياسر عرفات لحنان عشراوي لتكون أول ممثلة دبلوماسية لمنظمة التحرير في واشنطن (عن زكي شهاب، «الوسط»، العدد ٩٩، ٢٠ كانون الأول ١٩٩٣، ص٧٩–٨١).

انتُخبت نائبة في المجلس التشريعي الفلسطيني (رغم أنها كانت قد أعلنت، في حديث مع جريدة «الحياة» في لندن يوم ٢٤ كانون الأول ١٩٩٣، انسحابها من الحياة السياسية وتفرغها لإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان). ثم عُينت وزيرة التعليم العالي، وبقيت في هذا المنصب حتى ١٩٩٨. أعيد انتخابها نائبة في المجلس التشريعي عن منطقة القدس. وفي ٦ آذار ١٩٩٩، قادت تظاهرة نظّمها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لمناسبة يوم المرأة العالمي وأدت إلى مواجهة بين الجنود الإسرائيليين عند المدخل الشمالي لمدينة القدس المحتلة. وقالت عشراوي بأن النساء حاولن السير باتجاه القدس لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على المدينة. وبصفتها مفوضة في «الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن» (يرأسها الدكتور حيدر عبد الشافي) اعتبرت أن عدم ثقة الناس بالجهاز القضائي كان وراء التظاهرات التي سبقت اتخاذ قرار بإعدام ثلاثة فسلطينيين بصورة غير قانونية (آذار ١٩٩٩).

* **حيدر عبد الشافي**: من القادة الفلسطينيين المخضرمين. معروف بجديته واستقامته الوطنية، بما أهّله للحصول على أعلى الأصوات في انتخابات المؤسسة التشريعية للسلطة الفلسطينية ورفعه لمرتبة الرموز الوطنية. استقال من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٩٧، وما رشح عن حيثيات هذه الاستقالة احتجاجه على إهمال السلطة التنفيذية لبعض قرارات المجلس، وتجاهلها لاحتجاجاته المتكررة ضد استشراء الفساد الحكومي. فرفض حيدر عبد الشافي أن يتحول المجلس إلى حزب يضفي شرعية على «حكومة فاسدة».

اعتبر عبد الشافي أنه على دراية واسعة بطبيعة الأداء التفاوضي الفلسطيني، وكان هو نفسه، رئيسًا للوفد المفاوض في واشنطن (تشرين الأول ١٩٩١ – آب ١٩٩٣)، وكان يعوّل كثيرًا على إصلاح السياسة التفاوضية من مدخل إصلاح السياسية الداخلية، باعتبار أن المجلس الوطني بوسعه أن يكون ظهيرًا للمفاوض. وهذا ما لم يلمسه لا في المفاوضات ولا في أداء السلطة، فأعرب مرات عدة عن دهشته من استمرار المفاوضات على الرغم من عدم الاستجابة لما توافقت عليه جموع الفلسطينيين من ضرورة وقف الاستيطان وتنفيذ الاستحقاقات المتبقية من أوسلو وتوابعه وهي كثيرة، وكذلك، وأساسًا، من عودة نجوم التفاوض الفلسطيني التقليدية إلى الواجهة، لا سيّما المطعون رسميًا وتشريعيًا في ذمتهم المالية والموسومين بالفساد.

بعد استقالته من رئاسة المجلس الوطني، اختار عبد الشافي ميدانًا لنشاطه السياسي وإسهامه الوطني هو ميدان «حقوق المواطن». فاختير المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (وهي مؤسسة رسمية أُنشئت بمرسوم رئاسي إلا أنها غير حكومية). وفي مؤتمر صحافي عُقد في رام الله في ٨ آذار ١٩٩٩، أوضح عبد الشافي أن «استمرار غياب قانون أساسي يفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وتركيز الأمور بسلطة واحدة وبشخص واحد يخلق المشاكل القائمة».

* **خالد الحسن** (١٩٢٨–١٩٩٤): ولد في حيفا. كان والده قسّاميًا (من أنصار الشيخ عز الدين القسّام) وتوفي في وقت مبكر. تلقّى خالد دراسته الابتدائية والثانوية في حيفا، ثم عمل موظفًا صغيرًا (١٩٤٣–١٩٤٨). نزح في ١٩٤٧ إلى مصر، في حين أن عائلته انتقلت من حيفا إلى صيدا (لبنان) حيث أقامت حتى أوائل ١٩٥٠، وذلك قبل أن تنتقل بكامل أعضائها إلى دمشق حيث عمل خالد مدرّسًا (١٩٥٢) وعُرف عنه آنذاك ميوله الإسلامية وانتسابه لحزب التحرير الإسلامي. بعد ذلك هاجر إلى الكويت، وعمل. وأكمل دراسته في التجارة والمحاسبة بالمراسلة مع إحدى الجامعات البريطانية، وأتمّ عدة دورات تدريبية في الإدارة. وإثر حرب ١٩٦٧ تفرّغ للعمل في صفوف فتح، وكان ياسر عرفات وخليل الوزير في الكويت أيضًا. غادر الكويت وأقام في الأردن حتى ١٩٧٠. أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ أن تسلمت فتح قيادة المنظمة عام ١٩٦٨، وظل يشرف على الدائرة السياسية فيها حتى ١٩٧٤. وظلّ عضوًا في القيادة العليا لفتح. وكان عضوًا في أول وفد رسمي فلسطيني يمثّل منظمة التحرير يزور الاتحاد السوفياتي (شباط ١٩٧٠). وبعد تركه الدائرة السياسية (١٩٧٤) تولى مهمات سياسية خاصة لجهة العلاقات مع بعض الدول العربية، لا سيّما الخليجية، والأوروبية الغربية، ورئس الوفد الفلسطيني إلى معظم المؤتمرات البرلمانية الأوروبية، وذلك بصفته رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني الذي كان عضوًا فيه منذ تأسيسه. طرح بعض المشاريع السياسية في جولاته الأوروبية (١٩٨٠) أثارت الكثير من النقاش داخل حركة المقاومة الفلسطينية، وقد رفضتها الهيئات المعنية، في حينه، لما احتوت عليه من أفكار اعتبرتها الغالبية مساومة.

في مقال عنه، كتبه فاروق القدومي («الوسط»، العدد ١٤٢، ١٧ تشرين الأول ١٩٩٤، ص٢٥)، قال: «ما إن وُقّع اتفاق أوسلو ومن بعده واشنطن والقاهرة حتى قال أبو السعيد (خالد الحسن) كلمته. في المجالس المغلقة أبلغنا جميعنا أن نهج أوسلو السياسي لا يمكن أن يقود إلى الهدف الوطني. واعتبره نهجًا يخرج عن الخط السياسي العام لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. وما قاله رفيقي الراحل (حسن خالد) في المجالس الخاصة، ردّده في مقالاته ومقابلاته. كان دائمًا يبث الأفكار ويدافع عنها دفاعًا يبهر السامعين، لأنه صاحب منطق عقلاني وجدلي، صريح وواضح، لا يخفي في نفسه ما يعتقد به أو ما يشعر به نحو الآخرين».

* **خالد الفاهوم** (١٩٢٣–): ولد في الناصرة. حصل على بكالوريوس في الكيمياء في الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٤٨). بعد النكبة، نزح إلى سورية، وعمل مديرًا لثانوية درعا (١٩٤٨–١٩٥٥)، ثم مديرًا للتربية والتعليم في محافظة حوران (١٩٥٥–١٩٥٨)، وملحقًا ثقافيًا للجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٩–١٩٦٢). وفي ١٩٦٥، عُيّن مديرًا عامًا لإذاعة صوت فلسطين في القاهرة حتى ١٩٦٧ عندما أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كان من الجماعة التي عملت مع أحمد الشقيري قبل تسلم فتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى زمام القيادة الفلسطينية، وتمكن من التفاهم مع القيادة الجديدة، وتم انتخابه (١٩٦٩) رئيسًا للمجلس الوطني الفلسطيني. عُرف باعتداله وباتصالاته بالقوى النافذة في دمشق، وزار العديد من البلدان الاشتراكية، ولعب دورًا مهمًا في اتصالات المنظمة ببعض الدول العربية والاشتراكية. خلفه على رأس المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته السابعة عشرة في عمان (١٩٨٤)، الشيخ عبد الحميد السائح.

* **خالد مشعل** (١٩٥٦–): ولد في قرية سلواد قضاء رام الله، ودرس الابتدائية في القرية إلى أن هاجر مع والده الحاج عبد الرحيم إلى الكويت (١٩٦٧)، وكان والده إمامًا لأحد مساجد الكويت. وبعدما أكمل خالد دراسته الإعدادية والثانوية التحق بجامعة الكويت وحصل على بكالوريوس في الفيرياء. وفي أيام الدراسة الجامعية نشط في التيار الإسلامي وشارك في تأسيس كتلة الحق الإسلامية التي دخلت في منافسات مع قوائم حركة فتح على قيادة الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين في الكويت.

وكما كان الحال مع معظم زعماء حماس فإن انطلاقته الأولى كانت ضمن حركة الإخوان المسلمين، ولكنه انضم في ١٩٨٧ إلى حركة المقاومة الإسلامية التي أسّسها الشيخ أحمد ياسين، وعمل مدرّسًا للفيزياء في الكويت، وإثر دخول القوات العراقية الكويت وما تلى ذلك أبعدته الحكومة الكويتية إلى عمان فتفرّغ للعمل السياسي، وانتُخب رئيسًا للمكتب السياسي في ١٩٩٦ بعدما اعتقل الدكتور موسى أبو مرزوق في الولايات المتحدة (١٩٩٥). وهذا منصب سياسي مهم في حركة حماس يراه البعض معادلًا لمنصب وزير الخارجية فيها. ودأبت

إسرائيل على اتهامه بأنه يصدر الأوامر لشن العمليات العسكرية في القدس، علمًا أن حماس تصرّ دائمًا على أن جناحها العسكري لا علاقة له بالجناح السياسي، لكن إسرائيل تصرّ على رفضها الفصل بين الجناحين، واعتبرت مخابراتها (الموساد) أن خالد مشعل في عمان وعماد العلمي في دمشق هما المسؤولان عن كل العمليات الميدانية لحماس، حتى ان الموساد وصف مشعل بأنه «رأس الحربة». وأخفقت الموساد في اغتياله رغم أنها بعثت فريقًا يقال إنه كان يتألف من ثمانية أشخاص إلى عمان لهذا الهدف. وأقام عملاء المخابرات الإسرائيلية في فندق فخم في عمان منذ آب ١٩٩٨ وبدأوا بمراقبة مشعل حتى عرفوا متى يأتي إلى مكتبه في شارع وصفي التل في عمان. ويقول فكتور أوستروفسكي في كتابه عن الموساد أن وحدة الاغتيالات في الموساد إسمها «كيدون» وتضم ثلاثة طواقم من ١٢ مقاتلًا. وتقول التقارير إن خالد مشعل لم يكن من العشرة الأوائل في حركة حماس. ولكن زيارته قبل شهر إلى بيروت واشتراكه في مهرجان خطابي لحزب الله جعل الموساد تعتبره المسؤول عن العلاقة العسكرية بين حماس وحزب الله، وهو ما أقضّ مضجعها.

ولم تكن محاولة الاغتيال مفاجأة لمشعل، لا سيّما عقب اغتيال بعض رفاقه على الساحة الإسلامية وعلى رأسهم المهندس يحيى عياش من قطاع غزة وفتحي الشقاقي زعيم الجهاد الإسلامي (في مالطا، تشرين الأول ١٩٩٥ أثناء عودته من ليبيا إلى دمشق) وأمين عام حزب الله عباس موسوي في جنوب لبنان.

وتعرّض مشعل وأعضاء المجلس السياسي في حماس إلى حملة شديدة بسبب اختلافهم حول الهدنة مع إسرائيل أو التحالف المرحلي مع عرفات. ولكن معظم هذه التقارير ثبت أنها غير صحيحة – أو مضخمة – وكانت تردّ عليها حماس بأنها حركة لم تُبنَ على الأشخاص بل على القضية، كما ان رجالها لا يهتمون بالأضواء أو الألقاب. ولقد أظهرت محاولة اغتيال مشعل الفاشلة وما تسرّب إثرها من تفصيلات مدى عمق الوحدة الوطنية في الشارع الفلسطيني، وهي وحدة وصلت ذروتها في مظاهر الاحتفال بإطلاق سراح زعيم حماس التاريخي الشيخ أحمد ياسين بعد محاولة الاغتيال (عن حمدان العاصي – بتصرف – «المشاهد السياسي»، العدد ٨٤، ١٩–٢٥ تشرين الأول ١٩٩٧، ص٦٦).

* **خالد اليشرطي** (١٩٣٥–١٩٧٠): ولد في عكا، ونزح مع ذويه إلى بيروت بعد نكبة ١٩٤٨ حيث أتمّ دراسته الثانوية، ثم الجامعية في الهندسة المدنية من الجامعة الأميركية (١٩٥٧). انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان على رأس المظاهرات التي قامت في الجامعة الأميركية ضد حلف بغداد (١٩٥٤). انتُخب عضوًا في أول قيادة قطرية لحزب البعث في لبنان. كان عضوًا بارزًا في وفد لبنان الشعبي الذي حضر مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو – آسيوية في القاهرة (١٩٥٧). انتُخب عضوًا في القيادة القومية للحزب (١٩٦٠)، وأُسندت إليه مسؤولية مكتب فلسطين، وكوّن أول مجموعة قتال داخل فلسطين (١٩٦٢). أيّد بقوة قرارات الرئيس المصري جمال عبد الناصر الاشتراكية (١٩٦١). أعيد انتخابه في القيادة القومية في المؤتمرات الخامس والسادس والسابع والثامن. انضم إلى حركة فتح (١٩٦٥)، وتولى عدة مهمات فيها، كما اختير عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع (القاهرة، ١٩٦٨)، وانتُخب رئيسًا لمجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، فأصبح بذلك عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. قام بجولات شملت بلدانًا عديدة لشرح القضية الفلسطينية. كان أحد أعضاء الوفد الفلسطيني الذي توجه إلى القاهرة (تشرين الثاني في ١٩٦٩) وعقد اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير والسلطات اللبنانية. جابه مخاطر عديدة في حياته السياسية لكن شاء القدر أن يموت في حادث سقوط حجر من بناية كان يشرف على إنشائها في بيروت (١٥ تشرين الأول ١٩٧٠).

* **خليل الوزير** (١٩٣٥–): ولد في الرملة، ودرس فيها. بعد النكبة لجأ مع أهله إلى غزة حيث أكمل دراسته الثانوية. والتحق بجامعة الاسكندرية، وعمل مدرّسًا في السعودية (١٩٥٧)، وفي الكويت (١٩٥٨–١٩٦٣). شارك في تأسيس حركة فتح، وتفرّغ للعمل فيها، وأصبح مسؤولًا عن مكتبها في الجزائر. توجه في ١٩٦٥ إلى دمشق، وشارك في العمل العسكري لقوات العاصفة عبر الحدود مع إسرائيل. زار العديد من البلدان الاشتراكية، وأقام صلات طيبة مع الزعيم الصيني شو إن لاي وقادة فيتنام. خطط لعدد من العمليات الفدائية، على رأسها عملية سافوي وعملية كمال عدوان. اعتُبر لسنوات الرجل الثاني (بعد «أبو عمّار»، ياسر عرفات) في فتح.

* **خيري حمّاد** (١٩١٣–١٩٧٢): ولد في نابلس. درس في الجامعة الأميركية في بيروت حيث حصل على الإجازة في الآداب (١٩٣٦). عمل مدرّسًا في العراق، ثم تولى رئاسة تحرير جريدة الاستقلال العراقية. اعتقلته السلطات البريطانية لعلاقته بثورة الكيلاني. عاد إلى فلسطين وتولى رئاسة تحرير صحيفة الدفاع التي كانت تصدر في يافا، ثم أصدر في القدس (١٩٤٧) مجلة المستقبل، وتولى رئاسة تحرير صحيفة الوحدة. بعد النكبة، غادر إلى عمان حيث تولى رئاسة تحرير صحيفة الأردن، كما عمل في الوقت نفسه مراسلًا لصحيفة الديلي اكسبرس اللندنية. في ١٩٥١، عمل مستشارًا صحفيًا في الديوان الملكي الأردني، ثم سكرتيرًا لمجلس الوزراء. غادر عمان (١٩٥٥)، وتنقل بين بيروت ودمشق مراسلًا لعدد من الصحف الأجنبية. ثم انتقل في ١٩٦٢ إلى القاهرة حيث عمل في التأليف والترجمة، وشغل المناصب التالية:

- الأمين العام للاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين.
- الأمين العام المساعد لاتحاد الأدباء العرب.
- عضو اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى للفنون والآداب في مصر.
- عضو ممثل للاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين في المجلس الوطني الفلسطيني.

توفي في القاهرة ودُفن فيها مخلّفًا عددًا كبيرًا من الكتب المؤلفة والمترجمة في ميادين السياسة والتاريخ والأدب يصل إلى ١٢٠ كتابًا.

* **راغب النشاشيبي** (١٨٨٣–١٩٥١): ولد في القدس. تخرّج من كلية الهندسة العثمانية. نائب عن القدس في مجلس «المبعوثان». أقام في حلب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. عيّنته سلطات الانتداب رئيسًا لبلدية القدس بعد إقالة موسى كاظم الحسيني لنشاطه الوطني. فاعتُبر النشاشيبي خارجًا على مصلحة الوطن، فهُزم في انتخابات ١٩٣٤ أمام منافسه الدكتور حسين فخري الخالدي. وفي هذه السنة (١٩٣٤) أسّس النشاشيبي حزب الدفاع الوطني في مواجهة الحزب العربي الفلسطيني والمجلس الإسلامي الأعلى برئاسة محمد أمين الحسيني. ونتيجة لذلك كان هناك فريقان نُعت أحدهما بالمعارضين بقيادة راغب النشاشيبي والآخر بالمجلسيين بقيادة الحسيني. وعند تأليف اللجنة العربية العليا لفلسطين اختير النشاشيبي عضوًا فيها بوصفه رئيسًا لحزب الدفاع الوطني واشترك في الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (١٩٣٩). بعد الحرب العالمية الثانية، اختير عضوًا في اللجنة العربية العليا، وواصل نشاطه الحزبي إلى أن حلّت الأحزاب الفلسطينية نفسها بعد إنشاء الهيئة العربية العليا لفلسطين في ١٩٤٦. وبعد نكبة ١٩٤٨، عُيّن راغب النشاشيبي وزيرًا للزراعة ثم للنقل والمواصلات في الحكومة الأردنية إذ كان أبرز مؤيدي الملك عبد الله في فلسطين. وفي ١٩٥١ عُيّن وزيرًا للحرم الشريف وحارسًا للأماكن المقدسة إلى جانب عضويته في مجلس الأعيان الأردني.

* **زهير محسن** (١٩٣٦–١٩٧٩): عضو القيادة العربية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، أمين سر منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الدائرة العسكرية فيها. ولد في طولكرم ودرس فيها، ثم في دار المعلمين في عمان (١٩٥٦)، ثم مارس التعليم في معان الأردنية (١٩٥٦–١٩٥٩)، وفي الدوحة، وفي الكويت. وفي ١٩٦٨، ترك الكويت وتفرّغ للعمل السياسي، وترقّى في مهماته إلى أن بلغ المناصب المذكورة في صدر التعريف به. اغتيل في ٢٦ تموز ١٩٧٩ في مدينة «كان» السياحية الفرنسية، وكان في طريقه إلى سورية من مؤتمر عُقد في إحدى العواصم الافريقية.

شارك ضمن وفود منظمة التحرير الفلسطينية، في عدد من مؤتمرات القمة العربية، منها مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٧٧) الذي قرر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

* **سميحة خليل** (–١٩٩٩): كنيتها «خالتي أم خليل». ولدت في بلدة عنبتا قضاء طولكرم واقترنت بسلامة خليل من بلدة الطيبة داخل الخط الأخضر (الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية)، وأنجبت طفلهما الأول عام ١٩٤٤ قبل أن تنهي دراستها الثانوية، وبدأت نضالها ضدّ الاحتلال الإسرائيلي منذ أن كانت شابة بعد أن شاهدت بأم عينها معاناة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب نكبة ١٩٤٨. وبدأت مشوارها خارج البيت عام ١٩٥٢ حال عودتها إلى أرض الوطن حيث سكنت في مدينة البيرة وأسّست فيها جمعية الاتحاد النسائي العربي. وبعد ٢٥ سنة من الزواج تقدمت مع ابنها لامتحانات الشهادة الثانوية ودرست الأدب العربي في جامعة بيروت العربية (١٩٦٤–١٩٦٧)، ولم تتمكن من تقديم امتحانات السنة الثالثة بسبب قرار سلطات الاحتلال منعها من السفر إلى بيروت. وفي ١٩٦٥ أسّست مع مجموعة من زميلاتها «جمعية إنعاش الأسرة» التي ترأستها حتى لحظة وفاتها (٢٧ شباط ١٩٩٩)، وكرست عملها في تنظيم دورات تدريبية لمهن مختلفة لآلاف الطالبات، فغدت الجمعية مؤسسة وطنية كبرى. وخصصت أم خليل بيتًا في الجمعية لأبناء الشهداء والمعتقلين وسّعته لاحقًا خلال الانتفاضة (أواخر الثمانينات) حتى بات يضم الآن مئات الأطفال. وهؤلاء البنات مع مئات من أبناء الشهداء والمعتقلين الذين كرست ثلث قرن لرعايتهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية كانوا مصدر فخر أم خليل التي رأت في توفير حياة أفضل لهم جزءًا من مقاومة الاحتلال. ولم يمنعها هذا النشاط من الانخراط في تجمعات وطنية، فكانت المرأة الوحيدة بين ٤٢ رجلًا أعضاء في الجبهة الوطنية التي تأسست في ١٩٧٣ وعضوة في المجلس الوطني الفلسطيني الذي مُنعت من المشاركة في مؤتمراته منذ ١٩٦٧. ولعبت أم خليل دورًا رياديًا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ميدانيًا حيث كانت من منظمات التظاهرات والمسيرات واعتقلت ست مرات وفرضت عليها الإقامة الجبرية لسنتين ونصف السنة وحُرمت من السفر فترات عديدة لزيارة أبنائها وحتى عيادة بعضهم أثناء المرض، وشاركت في أكثر من عشرين مؤتمرًا عالميًا مثّلت المرأة الفلسطينية فيها، فيما حُرمت من المشاركة من العديد من المؤتمرات بمنعها من السفر. وكانت أم خليل المرأة الفلسطينية (والعربية)، الأولى التي ترشّح نفسها لموقع الرئاسة الأولى عندما خاضت الانتخابات أمام الرئيس ياسر عرفات في الانتخابات التي أعقبت التوقيع على اتفاقات أوسلو (١٩٩٦)، وأعلنت عن موقفها الرافض لهذه الاتفاقات (عن سائدة حمد، «الحياة»، ٢٨ شباط ١٩٩٩).

* **صبري البنا (أبو نضال)** (١٩٣٧–): واحد من قياديي فتح حتى ١٩٧٤. انشقّ عنها في العام المذكور، وشكل منظمته التي تعرف بـ«فتح – المجلس الثوري» متبنيًا خطًا متطرفًا ورافضًا لخط عرفات ومنظمة التحرير.

عن أبرز عملياته يقول باتريك سيل، الكاتب البريطاني الذي وضع كتابًا عن «فتح – المجلس الثوري» («الحياة»، العدد ١٣١٥٧، ٦ آذار ١٩٩٩، ص٥):

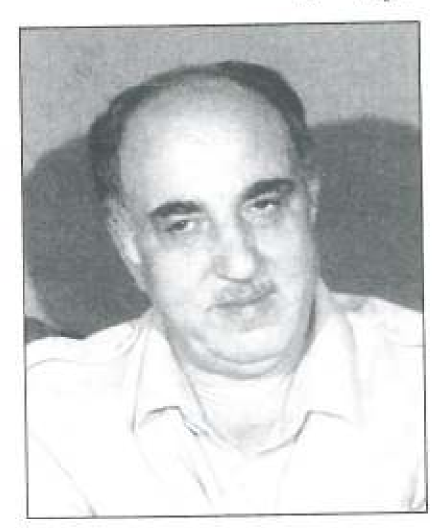
«عند تحليل عمليات أبو نضال على امتداد السنين الماضية يتضح انه سعى بثبات إلى تخريب مصالح الفلسطينيين. لكن اللافت ان اسرائيل لم ترد أبدًا عليه أو على منظمته، حتى عندما كان يهاجم أهدافًا اسرائيلية ويهودية.

«وكان أبو إياد (صلاح خلف)، الذي شغل منصب مسؤول الجهاز الاستخباري لعرفات، قبل اغتياله على أيدي منظمة أبو نضال في ١٩٩١، مقتنعًا بأن اسرائيل تستخدم أبو نضال لأغراضها. فأعمال الإرهاب الحمقاء والوحشية التي نفّذها نجحت في تنفير أفضل أصدقاء الفلسطينيين، وجعل كلمة «فلسطيني» مرادفة لـ«إرهابي»، وقتل مئات من الفلسطينيين في عمليات تطهير مروعة، وقبل كل شيء قتل ألمع دبلوماسيي منظمة التحرير الفلسطينية وأكثرهم مرونة: سعيد حمامي في لندن، وعلي ياسين في الكويت، وعز الدين قلق في باريس، والثلاثة كلهم قتلوا في ١٩٧٨، ونعيم خضر في بوركسيل عام ١٩٨١، وعصام السرطاوي في ليشبونة في ١٩٨٣.

«وبدأت عمليات القتل هذه بعد وقت قصير على صعود مناحيم بيغن، الإرهابي السابق في منظمة «أرغون» والنصير المتحمس لـ«اسرائيل الكبرى» إلى السلطة في اسرائيل في أيار ١٩٧٧. وكان طموح بيغن طيلة حياته أن يضم الضفة الغربية إلى دولة اسرائيل بإقامة مستوطنات يهودية على أراضي الضفة الغربية وسحق تطلعات الفلسطينيين القومية. وكان واضحًا أن عرفات يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة إلى بيغن. فزعيم منظمة التحرير كان يريد أن يتفاوض. لكن التفاوض قد يعني بالنسبة إلى اسرائيل خسارة الضفة الغربية (...) وفي كانون الثاني ١٩٧٨، بعد بضعة أشهر على تسلّم بيغن للسلطة، بدأ أبو نضال عمليات اغتيال طالت أبرز الشخصيات المعتدلة في منظمة التحرير، بالضبط الرجال الذين كانوا يحاولون أن يعبئوا الرأي العام العالمي والاسرائيلي لصالح تسوية سلمية بالدعوة إلى التفاوض والمصالحة».

تنقّل أبو نضال بين عدد من البلدان العربية (بينها في الأخير ليبيا والسودان ومصر)، وانشقت عنه، في السنوات الأخيرة، مجموعة من أبرز كوادره، وعاد بعضهم إلى مناطق السلطة الوطنية بموافقة اسرائيلية (علي القرا، هشام حرب، وصفي حنون، زكريا ابراهيم، وآخرون). وفي آخر الأنباء التي تناقلها وسائل الإعلام أنه يعيش (منذ ١٩٩٨) في مصر: «يعيش أبو نضال بخير حاليًا ويقيم في القاهرة، حيث يحاول أن يبادل معرفته الواسعة بالتنظيمات الإسلامية المتطرفة، وبخفايا الأنظمة في السودان واليمن وليبيا، بالحصول على حماية. وهو يحاول بشكل خاص أن يبيع خدماته لأجهزة الأمن في حربها على شبكات المتطرفين الإسلاميين، مثل منظمة «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» اللتين تتحملان مسؤولية اعتداءات كثيرة في مصر ضد السياح وأهداف أخرى. وليس هناك ما يوحي بأن مصر استجابت لعرض أبو نضال...» (باتريك سيل، المرجع المذكور).

* **صلاح خلف (أبو إياد)** (١٩٣٣–١٩٩١): ولد في يافا. نزح إلى غزة (١٩٤٨) حيث أكمل دراسته الثانوية. التحق بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر (١٩٥٢) وحصل على دبلوم تربية وعلم نفس من جامعة عين شمس. زاول نشاطًا سياسيًا من خلال رابطة للطلبة الفلسطينيين في القاهرة حيث التقى برئيس الرابطة ياسر عرفات، ونمت فكرة إنشاء حركة فلسطينية مسلّحة بالتعاون مع خليل الوزير. في ١٩٥٧، انتقل إلى الكويت حيث عمل مدرّسًا، ونشط في مطلع الستينات في صفوف حركة فتح. كلف بإجراء اتصالات في فترة ١٩٦٥–١٩٦٧ مع التنظيمات والأحزاب والتجمّعات الفلسطينية، وتفرّغ للعمل الحركي في فتح بعدها. أجرى أول اتصال للحركة بالرئيس جمال عبد الناصر في أيلول ١٩٦٧. وفي ١٩٦٨، قابل فيصل ملك العربية السعودية، وانتقل إلى الأردن وشارك في معركة الكرامة (آذار ١٩٦٨)، وأخذ اسمه، بعدها، يبرز كعضو اللجنة المركزية لفتح ثم كمفوض جهاز الأمن فيها. اعتقلته السلطات الأردنية أثناء أحداث ١٩٧٠. وأفرجت عنه إثر تدخّل الدول العربية. فساهم في المفاوضات والاتفاقيات التي عقدت بين المقاومة الفلسطينية والسلطة الأردنية بعد ذلك. وثمة كتابات، لفلسطينيين وغيرهم، ان حركة فتح فوّضته بالإشراف على التنظيم السري في الأردن والتخطيط لاغتيال وصفي التل، رئيس وزراء الأردن، على يد منظمة أيلول الأسود في القاهرة. عارض دخول القوات السورية إلى لبنان وشارك في الإعداد لاتفاقية شتورا (٢١ تموز ١٩٧٧) التي تنفذ اتفاقية القاهرة والعلاقات اللبنانية – الفلسطينية. أصدر في ١٩٧٩ كتابًا عن حياته بالفرنسية والعربية بعنوان «فلسطيني بلا هوية».



صلاح خلف (أبو إياد)

قال فيه باسل عقل (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص٣٠٧-٣٠٩): «خاض المعترك السياسي الفلسطيني والعربي بكل تناقضاته... وكم حاول البعض أكثر من مرة إغراء أبي إياد بالتمرّد على أبي عمّار والحلول مكانه. ولكن أبا إياد، رجل الموقف المبدأ، كان يطلع رفيقه وقائده أبا عمّار على كل التفاصيل أولًا بأول. بل إن تلك المحاولات كانت أحيانًا سببًا في إزالة جفوة، تكون عابرة، في العلاقات بينهما. فعاش ومات قائدًا منضبطًا ملتزمًا وفيًا... كان (أبو إياد) يؤمن بالعنف الثوري سبيلًا إلى إيقاظ ضمير العالم حول ما يجري لفلسطين والفلسطينيين، وبقي سنوات يمارس العنف الثوري ضد العدو الصهيوني بلا هوادة. فأسمته اسرائيل زعيم الإرهابيين، كما أطلقت عليه وسائل الإعلام الغربية لقب زعيم الصقور في فتح... وبقي أبو إياد على تصلبه رافضًا القرار ٢٤٢ ومعارضًا كل ما يوحي بالتفاوض أو الصلح أو الاعتراف بالكيان الاسرائيلي، إلى أن قامت الانتفاضة وما رافقها ونتج عنها من معطيات سياسية ودولية ونفسية جديدة (وما نتج عنها من مواقف جديدة معتدلة لمنظمة التحرير)... ووقف أبو إياد بجانب أبي عمّار مدافعًا عن السياسة الجديدة ومؤيدًا لها... وأصبح أبو إياد من روّاد مسيرة السلام الفلسطينية. بل إنه لم يتردد، وهو الصقر والإرهابي والمتطرف وما إلى ذلك من نعوت أُلصقت به، لم يتردد في أن يسجل حديثًا بصوته وصورته، ويرسله للعرض على قطاعات الرأي العام الاسرائيلي، يشرح فيه رؤية منظمة التحرير الفلسطيني وتصوّرها للسلام في المنطقة».

* **طاهر المصري** (١٩٤٢-): ولد في نابلس، ودرس فيها في كلية النجاح الوطنية. نال بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة شمال تكساس في ١٩٦٥.

عمل موظفًا في البنك المركزي الأردني من تموز ١٩٦٥ لغاية آذار ١٩٧٣. وبعدها انتخب نائبًا (الأردن) من أيار ١٩٧٣ إلى تشرين الثاني ١٩٧٤. ثم انتخب نائبًا لثلاث دورات متوالية من كانون الثاني ١٩٨٤ لغاية أيلول ١٩٩٧.

عيّن وزير دولة لشؤون الأرض المحتلة من أيار ١٩٧٣ لغاية تشرين الثاني ١٩٧٤. وعيّن سفيرًا، على التوالي، لدى اسبانيا، ثم فرنسا، ثم مندوبًا لدى اليونسكو، ثم سفيرًا لدى بلجيكا، ثم مندوبًا لدى السوق الأوروبية المشتركة، ثم سفيرًا لدى المملكة المتحدة، من كانون الثاني ١٩٧٥ لغاية كانون الثاني ١٩٨٤.

عيّن وزيرًا للخارجية الأردنية من كانون الثاني ١٩٨٤ لغاية كانون الأول ١٩٨٨، ثم من كانون الثاني ١٩٩١ لغاية حزيران ١٩٩١.

عيّن نائبًا لرئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية من نيسان ١٩٨٩ لغاية أيلول ١٩٨٩.

عيّن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب من تشرين الثاني ١٩٨٩ لغاية كانون الثاني ١٩٩١، وفي تشرين الثاني ١٩٩٢ لغاية تموز ١٩٩٣. ثم رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع من حزيران ١٩٩١ لغاية تشرين الثاني ١٩٩١.

انتُخب رئيسًا لمجلس النواب من تشرين الثاني ١٩٩٣ لغاية تشرين الأول ١٩٩٤. ثم عيّن عضوًا في مجلس الأعيان من أيلول ١٩٩٨ لغاية الآن (صيف ١٩٩٩).

ولطاهر المصري نشاطات ومهمات ومسؤوليات أخرى، أبرزها:

- رئيس مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا، من أيلول ١٩٨٩ لغاية الآن.
- عضو ومقرر اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني (١٩٩٠).
- رئيس مجلس إدارة مركز «هيا» الثقافي من نيسان ١٩٩٢ لغاية الآن.
- رئيس الهيئة الإدارية للجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي (جند)، من كانون الأول ١٩٩٣ لغاية آذار ١٩٩٧.
- رئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة الأردنية - الإسبانية، من آذار ١٩٩٨ لغاية الآن.

ويحمل ١٤ وسامًا رفيعًا: ٣ أوسمة أردنية، ٣ فرنسية، وسامان اسبانيان، وسام بريطاني، وآخر ألماني، وايطالي، ولبناني، ونمساوي، وكوري (نبذة سيرة ذاتية أرسلها دولته للمؤلف مرفقة بالمقدمة التي كتبها لهذا الجزء من الموسوعة).

* **عارف العارف** (١٨٩٢-١٩٧٣): ولد في القدس. نال شهادة في الإدارة والسياسة والاقتصاد في اسطنبول (١٩١٣)، ثم تخرّج من الكلية العسكرية برتبة ضابط، وأرسل إلى جبهة القتال في القفقاس، فأسره الروس (١٩١٥) ونفوه إلى سيبيريا حيث أمضى في الأسر ثلاث سنوات، تعلّم خلالها الروسية والألمانية، وأصدر هناك جريدة عربية هزلية أسماها «ناقة الله». وإبان الثورة الشيوعية (١٩١٧)، هرب من الأسر مع مجموعة من الضباط عبر منشوريا إلى اليابان، فالصين، فالهند، فالبحر الأحمر، فمصر فالقدس. أصدر، في ١٩١٩ جريدة سورية الجنوبية فكانت أول جريدة عربية تصدر في القدس بعد الاحتلال وتقاوم الاحتلالين الانكليزي والصهيوني. اعتقله الانكليز (١٩٢٠) -لكنه تمكن من الفرار إلى دمشق، وانتخبه مواطنوه المقدسيون ممثلًا لهم في المؤتمر السوري، وهو المؤتمر الذي أصدر بيانًا بوحدة سورية واستقلالها وتوج فيصل الأول ملكًا على سورية. وبعد دخول الفرنسيين دمشق التجأ العارف إلى الأردن، ثم عاد إلى فلسطين وتولّى فيها مناصب إدارية، فكان قائمقامًا في جنين، ونابلس، وبيسان ويافا. انتقل إلى الأردن بدعوة من الأمير عبد الله، فاستعان به وبعدد من الفلسطينيين لوضع الأسس الأولى لإمارته. وبقي العارف ثلاثة أعوام سكرتيرًا عامًا لحكومتها وعضوًا في المجلس التنفيذي. وفي عمان عارض العارف المعاهدة البريطانية - الأردنية الأولى، فسحب من عمان، وأعيد إلى فلسطين حيث عيّن مديرًا لبير السبع وأمضى هناك عشرة أعوام، درس خلالها عادات البدو وتقاليدهم وطرق تقاضيهم، وألّف فيهم كتابين. ثم نقل إلى غزة حيث مكث أربعة أعوام. وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية نُقل العارف إلى رام الله وعيّن مساعدًا لحاكم لواء القدس، وبقي فيها حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٤٨). ولما صدر قرار التقسيم ووقعت الحرب بين العرب والصهيونيين، عيّنه الملك عبد الله حاكمًا عسكريًا لقضاء رام الله، ثم رئيسًا لبلدية القدس في ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥. وفي أواخر هذه السنة تولى وزارة الأشغال في الحكومة الأردنية. وفي ١٩٦٧، أصبح مديرًا لمتحف الآثار الفلسطينية في القدس.

* **عادل عوض الله** (١٩٦٧-١٩٩٨): أحد قادة الجناح العسكري في حركة المقاومة الإسلامية (حماس). قضى اغتيالًا مثل أكثر قادة هذا الجناح (شقيقه عماد، عماد عقل، يحي عياش، محي الدين الشريف) في الفترة التي أعقبت إعلان قيام السلطة الوطنية بعد اتفاقات أوسلو. والجامع المشترك بين هؤلاء، وغيرهم، في حركة حماس، هو انهم نتاج مرحلة التحوّل في الحركة الإسلامية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من صيغة «الإخوان» الدعوية والإصلاحية إلى صيغة «حماس» كحركة مقاومة ثورية. وهم جميعًا ممن شهدوا المرحلة الأولى في أيامهم المدرسية الأخيرة أو الجامعية.

فعندما اندلعت الانتفاضة كان عادل طالبًا جامعيًا في كلية العلوم والتكنولوجيا التابعة لجامعة القدس. اشترك في قيادة التظاهرات، ووزّع بين السجون والمستشفيات معتقلًا وجريحًا. أسّس الكتلة الإسلامية في جامعة بيت لحم. في ١٩٩١، حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، وأظهر، وهو في المعتقل، جرأة نادرة في مقارعته المحققين الاسرائيليين وتحمّل التعذيب الجسدي والمعنوي. قاد عملية تمرّد للمعتقلين في سجن مجدو لتحسين ظروفهم. وما إن خرج من المعتقل حتى عادت السلطات لملاحقته، وبدأ هو العمل مع كتائب القسّام منسقًا لمجموعة الاستشهاديين بالتعاون مع يحيى عياش، وبرز القائد الحقيقي للكتائب، فيما مطاردته على أشدها من قبل جهازي الأمن الفلسطيني والاسرائيلي، وكان بالنسبة إليهما أهم من محي الدين الشريف على الرغم أن هذا الأخير كان متخصصًا في صناعة المتفجرات. ضاق الحصار عليه بعد اغتيال محي الدين الشريف واعتقال شقيقه عماد وضرب شبكة الشبان المتعاونين معه. فتمّ العثور عليه والتخلّص منه.

* **عبد الحميد السائح، الشيخ** (١٩٠٧-): ولد في مدينة نابلس، ودرس في المدرسة الصلاحية فيها، ثم تلقّى الشهادة العالية في الأزهر (القاهرة) وحصل على شهادة التخصص من مدرسة القضاء الشرعي في مصر. عمل مدرّسًا في مدرسة النجاح الوطنية (حاليًا جامعة النجاح الوطنية)، فكاتبًا في محكمة نابلس الشرعية، فرئيسًا لهذه المحكمة. وفي ١٩٣٥ شغل

السائح منصب سكرتير «المجلس الإسلامي الأعلى»، وفي ١٩٤١ عين قاضيًا شرعيًا للقدس، فعضوًا في محكمة الاستئناف (١٩٤٦)، ورئيسًا للمحكمة نفسها (١٩٤٨)، وترأس في وقت لاحق «الهيئة الإسلامية العليا» في القدس، وفي ١٩٥٠، عيّن رئيسًا لمحكمة الاستئناف في عمان.

عرف السائح السياسة بوصفه مؤيدًا لـ«حزب الاستقلال العربي» الذي تأسس في ١٩٣٢، وشارك في مؤتمر علماء فلسطين الأول (١٩٣٥)، وكان عضوًا في مؤتمر التسليح في نابلس (١٩٣١). بعد النكبة، ظل في القدس، وأبعدته سلطات الاحتلال في ٢٣ أيلول ١٩٦٧. فوضع مؤلفين عن القدس، بعد فترة قصيرة من إبعاده: مكانة القدس في الإسلام (١٩٦٩)، وماذا بعد إحراق المسجد الأقصى (١٩٧٠).

شغل عبد الحميد السائح مناصب وزارية في حكومات أردنية عدة في وقت حافظ على عضويته في المجلس الوطني الفلسطيني منذ تأسيسه عام ١٩٦٤، فكان برلمانيًا فلسطينيًا ورجل حكم أردنيًا في وقت واحد. وكان أحد الشخصيات الوطنية التي ساهمت، مبكرًا، في تعزيز «القيادة الجماعية» داخل منظمة التحرير في أواخر عهد رئاسة أحمد الشقيري لها.

في ١٩٨٤، وفيما الخلافات تعصف بالقادة الفلسطينيين وتستشري بعد خروجهم من بيروت، وفيما رئيس المجلس الوطني حينذاك خالد الفاهوم (أبو العبد) يخرج على النظام الداخلي للمجلس ويرفض الاستجابة لعريضة تقدم بها حوالي ثلث الأعضاء مطالبين بدعوة المجلس إلى الانعقاد ولملمة الشرعية الفلسطينية، وفيما العواصم العربية ترفض إعطاء عرفات والقادة الفلسطينيين مكانًا لانعقاد دورة المجلس الوطني السابعة عشرة، أعلن العاهل الأردني الملك حسين موافقته على انعقاد هذه الدورة في عمان، وقبل الشيخ عبد الحميد السائح أن يدعو المجلس إلى الانعقاد (عمان ١٩٨٤) وانتخب رئيسًا له. ومنذ انتخابه، ظل السائح قريبًا من ياسر عرفات، وقاد المجلس الوطني بتقريب وجهات النظر بنجاح، وأدار جلساته بحكمة، وظل ينتخب في هذا المنصب إلى حين «حادت واشتطن بقوة عن حق الفلسطينيين»، فأعلن الشيخ عدم قدرته على تحمّل «تناقض وغموض عملية السلام»، واستقال من منصبه مكلفًا نائبه سليم الزعنون متابعة مهماته.

* **عبد العزيز الرنتيسي** (١٩٤٧–): ولد في قرية يبنا جنوبي يافا. طرد منها (وهو ابن ستة شهور)، وعائلته، عام النكبة. فلجأت العائلة وعاشت في مخيم خان يونس. وعائلة الرنتيسي من العائلات الكبيرة التي توزعت في العام ١٩٤٨ بين دمشق وعمان وقطاع غزة. تخرّج عبد العزيز طبيبًا في الاسكندرية (١٩٧١)، وكان، خلال دراسته، قد اتصل بدعاة إسلاميين من دون أن يشكل ذلك تحولًا في حياته الفكرية لأنه نشأ، في الأساس، مسلمًا وتربّى مسلمًا في بيت أبيه. في ١٩٨٠، اختارته العائلة (الرنتيسي) ليكون عميدًا لها لوقفاته في مناهضة الاحتلال، وكان نازعًا للقيادة منذ عودته من الإسكندرية ومباشرته عمله طبيبًا في خان يونس (١٩٧٢). نشط في أوساط الأطباء الفلسطينيين في حركة مطلبية، فاعتقل في النقب (حيث ٧ آلاف معتقل فلسطيني)، وتميّز بمواقفه الصلبة إزاء مسؤولي المعتقل. في ١٩٨١، أعلن إضراب التزم به جميع الأطباء الفلسطينيين، و شمل بعد ذلك المؤسسات والبلديات، وأدّى إلى انتفاضة انطلقت من المساجد ودامت ثلاثة أسابيع، كان يديرها هو وأطباء مثله من أصحاب التوجّه الإسلامي. وفُرضت عليه الإقامة الجبرية، وبيعت عيادته بالمزاد العلني (١٩٨٣). وفي ١٩٨٥، مُنع من العمل في المستشفى الذي كان يعمل فيه. ومنذ ذلك الوقت وحتى إبعاده (إلى جنوب لبنان) في ١٩٩٢ عمل محاضرًا في الجامعة الإسلامية، كما كان في الوقت نفسه خطيب مسجد الرحمة الذي يستقطب أكبر عدد من المصلين. كان من المشاركين (مع الشيخ أحمد ياسين) في إطلاق حركة حماس في تشرين الثاني ١٩٨٧. في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ أبعدته اسرائيل (مع ٤١٤ فلسطينيًا) إلى جنوب لبنان الذي رفض استقبالهم. فأقاموا مخيمًا في منطقة عازلة بين مواقع الجيش الإسرائيلي ومواقع الجيش اللبناني، وانتخبوا الرنتيسي ناطقًا باسمهم. وكان إبعادهم أدى إلى تعليق مفاوضات السلام الثنائية (الفلسطينية – الاسرائيلية) في واشنطن أربعة أشهر. وقد سمحت اسرائيل بعودتهم قبل أيام قليلة من توقيع اتفاق غزة – أريحا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٣ أيلول ١٩٩٣).

* **عبد القادر الحسيني** (١٩٠٨–١٩٤٨): واحد من أبرز القادة العسكريين الوطنيين الفلسطينيين. والده موسى كاظم الحسيني، رأس الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية حتى وفاته في ١٩٣٤. ولد عبد القادر في اسطنبول حيث كان والده عضوًا في مجلس «المبعوثان». ودرس في القدس في بيئة وطنية. انتقل في ١٩٢٥ إلى القاهرة حيث تابع دراسته الثانوية والجامعية وأنشأ أول رابطة للطلبة الفلسطينيين هناك. طرد من الجامعة الأميركية في القاهرة بسبب مواقفه الوطنية، فعاد إلى القدس في مطلع ١٩٣٣ ليمارس نشاطات وطنية متعددة. تولى سكرتارية جمعية الشباب المسلم المتعلم (برئاسة يعقوب الغصيني)، ثم إدارة مكتب الحزب العربي الفلسطيني في القدس وبدأ بتشكيل منظمات سرية شبه عسكرية لجأت إلى الجبال وشاركت في الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦–١٩٣٩). سقط جريحًا وأسيرًا في اشتباك الخضر (٤ تشرين الأول ١٩٣٦) الذي سقط فيه القائد السوري سعيد العاص شهيدًا. لكنه نجح في الفرار من المستشفى العسكري في القدس، وتوجّه إلى دمشق حيث استكمل علاجه. ثم انتقل إلى بغداد فألمانيا حيث تدرّب على استعمال المتفجرات. شارك في ثورة الكيلاني في العراق (١٩٤١). واستمرّ يناضل ويتعرض للمحاكمات والاعتقال والنفي والتنقّل من بلد إلى آخر إلى أن استشهد في معركة القسطل. وآخر نشاط بذله قبيل استشهاده أنه توجّه، في أواخر آذار ١٩٤٨، إلى دمشق طلبًا للسلاح من جامعة الدول العربية، لكن رجاءه خاب. وأثناء غيابه عن القدس سقطت قرية القسطل في أيدي العصابات الصهيونية، فعاد ومعه ٦٠ بندقية انكليزية قديمة و١٠ مدافع رشّاشة وبضع قنابل، هي كل ما استطاع انتزاعه من الجامعة العربية ولجنتها العسكرية، فضلًا عن ٨٠٠ جنيه فلسطيني أعطاه إياها الحاج أمين الحسيني. ووصل عبد القادر إلى القدس صباح ٧ نيسان ١٩٤٨، فنظّم هجومًا مسلحًا على القسطل، استطاعت قواته أن تسترد الموقع في اليوم التالي، ولكنه استشهد أثناء القتال تاركًا وراءه زوجة وثلاثة أبناء وابنة واحدة. ودفن في القدس إلى جانب قبر والده.

* **عبد الله درويش** (١٩٤٨–): ولد في كفرقاسم عام النكبة. وكان في الثامنة يوم مذبحة كفرقاسم (١٩٥٦)، وكان من ضحاياها أحد أعمامه. انتسب إلى المعهد الإسلامي في نابلس (١٩٦٨–١٩٧١) وأنهى دراسته فيه، وكان منتميًا حتى ١٩٦٦ إلى حزب راكاح (الحزب الشيوعي الاسرائيلي). ومع عودته إلى كفرقاسم كان معتمرًا «عمّة» الشيخ لأنه «اكتشف أن رفاقه لا يؤمنون بالله». أسّس، في ١٩٧٨، «أسرة الجهاد» بالتعاون مع فريد أبو منح، ودخل السجن بين ١٩٨١ و١٩٨٤ بتهمة قيادة حركته بالتعاون مع خمسين آخرين وتخطيط وتنفيذ هجمات ضد أهداف اسرائيلية. وفي السجن قام بمراجعة شاملة لفكره ولخطه الديني والسياسي، وأجرى، بعد إطلاق سراحه (١٩٨١) انعطافة نحو العمل السياسي السلمي والشرعي، الذي مكّنه من نشر نفوذه، لاحقًا، بين سكان أربعين بلدة وقرية عربية (من المثلث إلى النقب). وعلى خلفية هذه الانعطافة ربح درويش، وحركته، جولة انتخابية مهمة بعد تراجع دور راكاح والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وكذلك مع تراجع مسار الشيوعية الدولية. ففاز «إسلاميوه الشرعيون» برئاسة مجلس بلدية أم الفحم وشاركوا في قيادة أربعة مجالس محلية واحتلوا نحو خمسين مقعدًا في بلدات وقرى أخرى تمتد بين الجليل والمثلث. يرى إليه الاسرائيليون على أنه من الرجال «الذين يكتمون أهدافهم البعيدة ويفضلون الحياة ومتابعة النشاطات السياسية على المغامرة».

* **عبد الله الريماوي** (١٩٢٠–١٩٨٠): ولد في بيت ريما قضاء رام الله. نال الشهادة الثانوية من الكلية العربية في القدس والجامعية من الجامعة الأميركية في بيروت. عمل مدرّسًا، ونال شهادة الحقوق في القدس (١٩٥١)، والقانون الإداري من جامعة القاهرة (١٩٦٥). برز في الحياة السياسية كمدير للتوجيه الوطني في الهيئة العربية بالقدس (١٩٤٧) ثم تسلّم جريدة فلسطين اليومية الصادرة في

القدس. وانضمّ إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. فاز في الانتخابات النيابية في قضاء رام الله في دورات متتالية. وفي ١٩٥٦، دخل الحكومة الأردنية في وزارة سليمان النابلسي حين تميزت سياسة الأردن بالتقارب مع سورية ومصر. وعلى أثر إقالة حكومة النابلسي لجأ الريماوي إلى سورية حيث أخذ يلعب دورًا في اتجاه إلحاق حزب البعث بقيادة وأجهزة الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي أودى بالريماوي إلى شق الحزب في الأردن وتأزيم وضعه الداخلي (١٩٥٩) لفترة قصيرة. انتقل إلى القاهرة (١٩٦١)، وهناك نشط في ميدان التأليف والتنظير ولا سيّما في موضوع «الحركة العربية الواحدة».

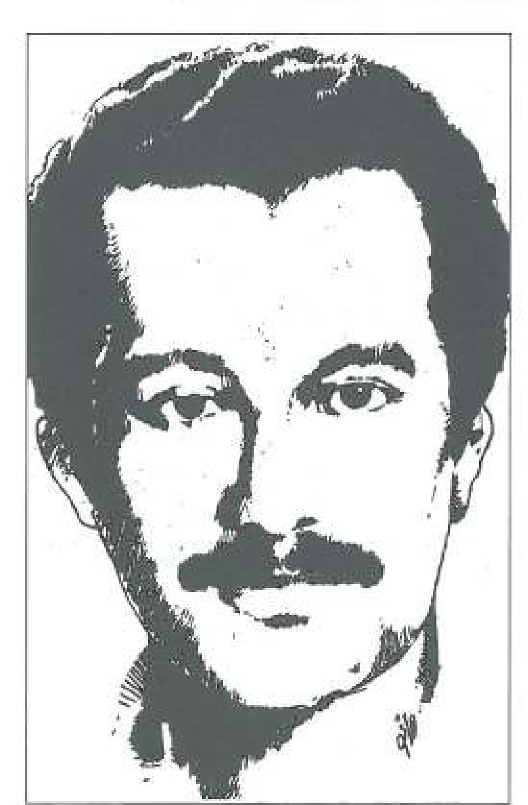
* **عبد الوهاب الكيالي** (١٩٣٩-١٩٨١): ولد في مدينة يافا، وتلقّى فيها دراسته الابتدائية. انتقل إلى الأردن إثر نكبة ١٩٤٨، وأكمل دراسته الثانوية في عمان وبيروت. ثم التحق بالجامعة الأميركية في بيروت لمتابعة دراساته العليا، وفصل منها مع عدد من زملائه في ١٩٦٠ بسبب المظاهرات التي انطلقت تأييدًا للثورة الجزائرية، لكنه أُعيد إليها مع زملائه تحت ضغط الإضراب الطالبي الشامل، ونال شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية (١٩٦١). انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٥٨)، وأصبح عضوًا في مكتب فلسطين القومي في الحزب (١٩٦٠)، وأمينًا لسر شعبة فلسطين في لبنان (١٩٦١). انتقل إلى الكويت حيث عمل فيها في وزارة الإرشاد والأنباء (١٩٦٣)، وعاد في نهاية العام نفسه ليعمل في جريدة حزب البعث «الأحرار» مسؤولًا عن صفحة الدراسات والرأي، وليتابع دراسة الماجستير التي حصل على درجتها في ١٩٦٥. شارك عبد الوهاب الكيالي في مؤتمري الحزب القوميين السابع (١٩٦٤) والثامن (١٩٦٥)، واختير عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ ١٩٦٨. وعندما أُسست جبهة التحرير العربية سمّي الكيالي عضوًا في قيادتها، وانتخب في المؤتمر القومي العاشر عضوًا في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق (١٩٧٠-١٩٧٧).

نال الكيالي شهادة الدكتوراه في ١٩٧٠ من جامعة لندن، وكانت رسالته عن تاريخ المقاومة العربية الفلسطينية للاستعمار والصهيونية. وفي لندن ١٩٦٨، شارك في إصدار أول مجلة بلغة أجنبية تحمل راية المقاومة الفلسطينية هي «فلسطين الحرة»، وكان أول رئيس تحرير لها. ترأس المؤتمر الأول لجبهة التحرير العربية في ١٩٧٢، وانتُخب أمينًا عامًا لها لمدة تزيد على العام، ثم انتُخب عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٤-١٩٧٧)، وتولى رئاسة دائرة الشؤون التربوية والثقافية فيها، وأصبح عضوًا في اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان. له عدد من المؤلفات في العربية والانكليزية. أنشأ المؤسسة العربية للدراسات والنشر وترأس تحرير مجلة قضايا عربية منذ صدورها في ١٩٧٤، وأوجد المركز العربي للدراسات الاستراتيجية الذي أصدر الموسوعة العسكرية، وكان أيضًا رئيس تحرير موسوعة السياسة. كما أسس مركز العالم الثالث للدراسات والنشر في لندن سنة ١٩٧٩. استشهد في بيروت في ١٩٨١.

في «موسوعة السياسة» (ج٣، ص٨٦٥-٨٦٦) التي كان الكيالي يرأس تحريرها، جاء:

«وبالرغم من تخلّيه (عبد الوهاب الكيالي) التدريجي عن معظم مسؤولياته السياسية المباشرة على المستوى الحزبي والفلسطيني ابتداء من ١٩٧٦، فإنه ظلّ على صلة مباشرة بالأحداث العربية... وفي أواخر أيامه أخذ يبتعد عن العمل السياسي للتخلي عنه نهائيًا مفضلًا تكريس كل جهوده لبناء النهضة الفكرية العربية وذلك لاقتناعه بأهمية الوعي الثقافي والفكري في الخروج بالإنسان العربي من مستنقع الجهل والتخلف والتجزئة... وفي كانون الأول ١٩٨١، زار بيروت كعادته ليضع اللمسات الأخيرة على بعض المشاريع النشرية الطموحة، ولحضور معرض الكتاب العربي السنوي. وبينما كان في مكتبه (حي ساقية الجنزير في بيروت، قبل ظهر يوم ٧ كانون الأول ١٩٨١) منكبًا على مراجعة المسوّدات الأخيرة من «موسوعة السياسة» التي كان يعتبرها قمة عطائه الفكري والثقافي، اقتحم مكتبه مأجوران مسلحان واغتالاه بعدة رصاصات اخترقت قلبه الكبير المعطاء...». وقد أحدث اغتياله أسى وحزنًا عميقين في أوساط المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية العربية. نقل جثمانه إلى عمان في اليوم التالي، ودفن فيها.


عز الدين القسام


غسان كنفاني


عبد الوهاب الكيالي

* **عجاج نويهض** (١٨٩٦-١٩٨٢): ولد في رأس المتن ودرس في سوق الغرب (لبنان)، بدأ نشاطه السياسي متأثرًا بإعدام شهداء ١٩١٦، وبدأ في الكتابة والتأليف والعمل السياسي في دمشق في عهد الحكومة العربية، ثم اضطرّ إلى مغادرتها بعد معركة ميسلون. غادر إلى فلسطين، فعاش فيها من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٨. عمل في «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» لعشر سنوات، وفي المحاماة والصحافة والإذاعة، حيث كان مديرًا لـ«القسم العربي» فيها حتى ١٩٤٤. واحد من مؤسسي حزب الاستقلال العربي في فلسطين (١٩٣٢)، ومن العاملين في الحركة الوطنية من دون انقطاع، وقد اعتقل في الصرفند (١٩٣٦). اشترك في الكثير من المؤتمرات بدءًا بـ«مؤتمر العالم الإسلامي» في مكة (١٩٣٦) حتى «الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي» في الجزائر (١٩٧٣). بعد النكبة (١٩٤٨) عمل مديرًا للإذاعة الأردنية الهاشمية، ثم استقرّ في عمان حتى عودته إلى مسقط رأسه نهائيًا في رأس المتن (١٩٥٩) وعاش منصرفًا إلى الكتابة. وفي ١٩٧٩، انتُخب بالإجماع عضوًا مؤازرًا في «المجمع العلمي العراقي».

كان خطيبًا ومترجمًا كما اشتغل في التاريخ والكتابة، ونشرت مقالاته في عشرات الدوريات العربية على امتداد أكثر من ستين عامًا، وهو صاحب مجلة «العرب» الأسبوعية التي صدرت في القدس في العام ١٩٣٢ (عن تيارات «الحياة»، العدد ١١١١٢، ٧ تموز ١٩٩٣).

* **عز الدين القسّام** (١٨٨٢-١٩٣٥): شيخ القسّاميين ومؤسس تنظيمهم وقائده وأحد أوائل شهدائه. ولد في بلدة جبلة السورية جنوبي اللاذقية. ذهب للدراسة في الأزهر وهو في الرابعة عشرة، وأخذ العلم على أبرز أئمته، ومنهم الشيخ محمد عبده، وكانت مصر في مرحلة غليان وطني بعد الاحتلال البريطاني وهزيمة ثورة عرابي، ما ترك في نفسه أبلغ الأثر. عاد إلى جبلة في ١٩٠٣، وأصبح إمام مسجد المنصوري فيها. قاد مظاهرة في بلدته تأييدًا للعرب الليبيين يوم هاجم الايطاليون ليبيا. كان في طليعة ثورة جبال صهيون (١٩١٩-١٩٢٠)، وقد حكم الفرنسيون عليه بالإعدام. فالتجأ إلى فلسطين مع

ستة من جماعته، ووصل إلى حيفا أواخر صيف ١٩٢١، ثم لحقت به أسرته بعد حين، وانبرى يعطي دروسًا دينية في المدرسة الإسلامية في حيفا، وكان خطيبًا وإمامًا لجامع الاستقلال فيها، وانتسب إلى جمعية الشبّان المسلمين في حيفا (١٩٢٦)، ثم أصبح رئيسًا لها، وزادت شعبيته وذاعت شهرته. أحسّ بخطر الصهيونية من حيث انها جادة في الوصول إلى هدفها، وأعطى ثورته صفة خاصة، وهي تركيزه على الاستعمار البريطاني وإدراكه بوضوح أن هذا هو العدو الرئيسي الذي يجب محاربته، في وقت كانت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية تتجنّب الصدام مع بريطانيا وتسعى إلى مفاوضتها. وما ميّزه أيضًا عن سائر قوى الحركة الوطنية الفلسطينية أنه آمن بالثورة المسلحة (وبتنظيم سري) طريقًا وحيدًا لدرء الأخطار في وقت ان هذا الأمر كان لا يزال غير مألوف في الحركة الوطنية آنذاك، فكانت تكتفي بالإضرابات والمظاهرات التي قد تقع خلالها مصادمات.

اتصف الشيخ عز الدين القسّام بقدرة فائقة على التنظيم والقيادة وسبل الإمداد والتسليح. وقد ربط القسّام الجانب النضالي بالجانب الاجتماعي، فكان يهتمّ بتحسين أحوال الفقراء ومساعدتهم ويسعى إلى مكافحة الأمية بينهم، لا سيّما في الحي القديم في حيفا حيث كان يقيم هو ويقيم العمّال وفقراء الفلاحين الذين طردوا من أراضيهم ولجأوا إلى مدينة حيفا طلبًا للعمل. ولم يكن متعجلًا أمر إعلان الثورة، بل مؤمنًا بالتأني وبالحاجة إلى استكمال الأعداد، لهذا رفض أن يبدأ التنظيم للثورة العلنية بعد حادثة البراق سنة ١٩٢٩، لاقتناعه بأن الوقت لم يحن بعد لذلك.

ولما ازداد الوضع في فلسطين سوءًا، وشدّدت السلطات البريطانية الرقابة على تحركاته في مدينة حيفا، خشي من انكشاف أمر جماعته، فعقد آخر اجتماع في المدينة ليلة ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، وقرّر الابتداء بالثورة في الجبال. وقد انتقل مع عشرات من جماعته إلى قضاء جنين الذي كان على معرفة بالقرويين من سكانه خلال عمله مأذونًا شرعيًا. وكانت القرية الأولى التي نزل فيها كفردان، ومنها أرسل رسله إلى القرى الأخرى لشرح أهداف الثورة، فاستجاب كثيرون لدعوته، وانضموا إلى جماعته لثقتهم به.

كشفت السلطات البريطانية أمر القسّام، وعرفت مكانه. فأرسلت في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٥ قوات كبيرة اشتبكت مع جماعته قرب قرية البارد. وكان الشيخ مع ١١ شخصًا من جماعته في قرية الشيخ زايد داخل أحراج يعبد عندما طوقتهم القوات البريطانية صباح ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥. وقد ثبت القسّام ورفاقه في معركة غير متكافئة دامت ست ساعات إلى أن استشهد. ويعدّ جميع الباحثين هذه المواجهة كأول مواجهة مسلّحة جريئة ضد الانتداب البريطاني، وإنها حرّكت البلاد، وأثارت كوامن الأحقاد، وعرّفت الفلسطينيين على عدوّهم الحقيقي، وفرضت على الزعامات الفلسطينية انتهاج سياسة متصلبة مع بريطانيا.

* **عز الدين القلق** (١٩٣٦–١٩٧٨): ولد في مدينة حيفا. تلقى تعليمه في دمشق حيث نال الإجازة في الرياضيات والفيزياء والكيمياء (١٩٦٣). عمل مدرّسًا في الرياض، ثم سافر إلى فرنسا ونال الدكتوراه في الكيمياء الفيزيائية من جامعة بواتييه (١٩٦٩)، وكان في الوقت نفسه، ناشطًا في شرح أبعاد القضية الفلسطينية. فانتخب رئيسًا لاتحاد طلبة فلسطين في فرنسا (١٩٦٩). وبعد اغتيال محمود الهمشري عيّن عزّ الدين القلق ممثلًا لمنظمة التحرير في فرنسا (أول أيلول ١٩٧٣)، فأقام صلات قوية بين المنظمة والأحزاب والقوى التقدمية والديمقراطية في فرنسا وأوروبا، وشارك في الكثير من المؤتمرات في أوروبا وأفريقيا والولايات المتحدة، واستقطب حوله مجموعة من المثقفين والسينمائيين الفرنسيين التقدميين. اغتيل في مكتبه في باريس يوم ٣ آب ١٩٧٨، ودفن في مقبرة الشهداء في دمشق. استقال لوي تيرانوار رئيس جمعية التضامن العربي – الفرنسي من منصبه بسبب هذا الاغتيال واصفًا عز الدين القلق بأنه «خير سفير للقضية الفلسطينية في فرنسا»، وكرّمه أصدقاؤه من السينمائيين الشبان الفرنسيين، فأخرجوا فيلمًا وثائقيًا عنه يحمل إسمه.

* **عزمي بشارة** (١٩٥٧–): ولد في الناصرة. لم يغادر والده، وأسرته، فلسطين إثر نكبة ١٩٤٨، فكانوا من بين نحو ٨٥٠ ألفًا من العرب الذين بقوا وأصبحوا مواطنين في الدولة اليهودية.

ترك عزمي العمل الأكاديمي (أستاذ الفلسفة) وانخرط في النشاط السياسي، وانتخب عضوًا في الكنيست عن حزب التجمّع الوطني الديمقراطي. ومن موقعه النيابي هذا أعلن، في مطلع ١٩٩٦، عن نيته ترشيح نفسه لمنصب رئيس الحكومة الاسرائيلية في انتخابات مقبلة ليكون بذلك أول عربي يترشح لأهم منصب سياسي في اسرائيل. وللتو، بادر عضو الكنيست الاسرائيلي ميخائيل كلاينر (من كتلة غيشر) واقترح مشروع قانون يحظر على غير اليهود في الدولة العبرية ترشيح أنفسهم لهذا المنصب. واستنكر عدد كبير من اليهود هذا المشروع باعتباره عنصريًا وينال من «صورة اسرائيل الديمقراطية التي تعوّل عليها في العالم».

وفي مطلع ١٩٩٧، وبعد فوزه في انتخابات أيار ١٩٩٦ عن التجمّع الوطني الديمقراطي المتحالف مع الجبهة الديمقراطية للسلام (الحزب الشيوعي الاسرائيلي)، عاد عزمي بشارة وأعلن نيته خوض المنافسة على رئاسة الحكومة الاسرائيلية، وقال ان على العرب استغلال النظام السياسي الجديد في اسرائيل الذي ينتخب بموجبه رئيس الحكومة بالاقتراع المباشر لطرح مرشح بديل عن مرشحي الحزبين الكبيرين، العمل وليكود، واستغلال الأصوات التي سيحصل عليها من الوسط العربي أساسًا للمساومة الجدية مع الحزبين من أجل تحقيق إنجازات للوسط العربي.

ويشكّل عزمي بشارة رمزًا لقيادات من نوع جديد لعرب اسرائيل. فهو يتمتع بشعبية خصوصًا لدى المثقفين في الوسط العربي في اسرائيل، وينظر اليهود بإعجاب إلى قدرته على التعبير والإقناع بلغة عبرية سليمة. ويقدم عزمي نفسه على انه قومي عربي، ويحتفظ بصورة للرئيس المصري جمال عبد الناصر على حائط مكتبه في الكنيست رغم سخط زملائه اليهود الذين يفخرون بتعليق صور مؤسس الدولة العبرية دافيد بن غوريون في مكاتبهم.

ومن آراء عزمي بشارة التي أعلن عنها في كثير من المناسبات أن العرب في اسرائيل تصرفوا منذ ١٩٤٨ كـ«أقلية مهزومة من شعب مهزوم ومن أمة مهزومة»، وانهم، أي العرب، في مسيرتهم السياسية حتى الآن «فضلوا فتات المائدة الذي منحتهم إياه الدولة اليهودية على أن يصعّدوا معركتهم للاعتراف بهم كأقلية قومية». واعتبر ان الأوان آن ليتصرفوا كقوة سياسية، وان ترشيح عربي لرئاسة الحكومة الاسرائيلية «ليس بهدف الانتخاب بل بهدف الترشيح فقط» سيمنح القيادات العربية «قدرة على مساومة الحزبين الكبيرين في اسرائيل، اللذين سيسعيان إلى الحصول على دعم الأصوات العربية» (من مقابلة معه أجرتها «الحياة»، ٥ كانون الثاني ١٩٩٧، ص٤).

وكان عزمي بشارة قد أثار حفيظة القيادات السياسية في اسرائيل في أكثر من مناسبة (إضافة إلى إعلان ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة)، لا سيّما عندما طرح، قبل سنوات، فكرة منح العرب في اسرائيل حكمًا ذاتيًا ثقافيًا كأقلية قومية لا كمجموعة أقليات دينية يشكلون نحو ١٧٪ من السكان، وعندما وقف على منصّة الكنيست ليعلن أنه معاد للصهيونية.

في ٢٥ آذار ١٩٩٩، وأمام حشد إعلامي كبير في مبنى الصحافة الاسرائيلي في تل أبيب، أعلن عزمي بشارة رئيس التجمّع الوطني الديمقراطي ترشيح نفسه لمنصب رئاسة الحكومة الاسرائيلية، ليكون بذلك أول فلسطيني عربي يسعى إلى خوض انتخابات لبلوغ هذا المنصب، وذلك بعدما تمكن من جمع ٥٠ ألف توقيع يحتاجها المرشح لخوض الانتخابات على هذا المنصب. ولأن من المعروف أنه لن يجتاز نسبة الحسم في هذه الانتخابات، فقد أوضح أن من أهداف حملته «استثمار الصوت العربي في جولة الانتخابات الثانية من أجل الحصول على مكاسب للوسط العربي». وقبيل الانتخابات (أيار ١٩٩٩)، أعلن عن انسحابه الذي جاء لمصلحة مرشح حزب العمل باراك الذي فاز وأصبح رئيسًا للوزراء الاسرائيلي بعد نتانياهو، وفي ٢١ حزيران ١٩٩٩، أصيب عزمي بشارة بجرح، بين ثمانية من عرب اسرائيل، برصاص مغلف بالمطاط أطلقه رجال الشرطة أثناء تظاهرة في مدينة اللد احتجاجًا على هدم منزل يملكه عرب بحجة البناء بدون ترخيص.

في آب ١٩٩٩، زار دمشق بناء على دعوة من وزير الخارجية السوري فاروق الشرع. وهذه زيارته الثالثة، إذ سبق له أن قابل خلال زيارته الثانية في كانون الأول ١٩٩٨ الرئيس حافظ الأسد، في حين اقتصرت محادثاته في الزيارة الأولى (آذار ١٩٩٨)

على لقاء الشرع. ولدى عودته، في ٦ آب ١٩٩٩، أطلع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على نتائج زيارته للعاصمة السورية.

* **عصام السرطاوي** (١٩٣٣–١٩٨٣): ولد في سرطة (الضفة الغربية). انتسب إلى جامعة بغداد لدراسة الطب. بدأ حياته السياسية في صفوف حركة القوميين العرب، وبقي فيها حتى أواخر الخمسينات



عصام السرطاوي



عزمي بشارة

وشارك في انتفاضة الموصل (١٩٥٩) ضد عبد الكريم قاسم. فاعتقل وسجن لأكثر من سنة، ترك بعدها الحركة واستأنف تحصيله العلمي في جامعة بغداد، ثم قصد الولايات المتحدة للتخصص في جراحة القلب. وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧، توجّه إلى القاهرة مندوبًا عن جمعية كان قد انتسب إليها في الولايات المتحدة وهي «اللجنة العربية – الأميركية» ليبلغ المسؤولين المصريين ان ثمة شبابًا عربًا في أميركا مستعدون للتطوّع في القتال. لكن الحرب كانت قد انتهت والهزيمة حصلت. وفي ظروف نهوض العمل الفلسطيني المسلح، أنشأ السرطاوي «الهيئة العاملة لدعم الثورة الفلسطينية». ثم غادر وانضمّ إلى جهاز الخدمات الطبية في حركة فتح، لكنه طوّر تنظيمه بعد ذلك ليصبح فصيلًا قائمًا بذاته تحت اسم «الهيئة العاملة لتحرير فلسطين»، والتنظيم هذا كان كناية عن عصبة تضم شبانًا فلسطينيين ممن عرفهم خلال إقامته في العراق. وفي حزيران ١٩٧١، ولدى انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني، أعلن السرطاوي عن حل تنظيمه وانضمّ إلى حركة فتح. ثم أصبح مستشارًا للشؤون الخارجية لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات. وبقي عضوًا في المجلس الوطني وفي المجلس الثوري لحركة فتح، وتولّى السرطاوي مسؤولية الاتصال بشخصيات اسرائيلية تجمع بين «ولائها للفكرة الصهيونية واعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره». وقد جرى اللقاء الأول عام ١٩٧٦ في باريس بترتيب من هنري كوريل (وهو ناشط يساري من أصل يهودي مصري ومن مؤسسي الحزب الشيوعي المصري) وبيار منديس فرانس رئيس حكومة فرنسية سابقًا. وقد شارك في اللقاءات الأولى إلى جانب السرطاوي كل من الجنرال ماتيتياهو بيليد رئيس «المجلس الاسرائيلي من أجل السلام الاسرائيلي – الفلسطيني» والنائب ارييه ألياف والصحافي أوري أفنيري. وقد واصل السرطاوي هذه الاتصالات حتى اغتياله. وفي ١٩٧٩، منحه المستشار النمساوي كرايسكي (الذي كان أحد الوسطاء) جائزة للسلام تحمل اسمه، بالمناصفة مع أريبه ألياف.

تعرّض السرطاوي لانتقادات شديدة داخل المقاومة الفلسطينية بلغت أوجها أثناء الدورة

السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط ١٩٨٣) رغم انه ظلّ يعمل بالتنسيق مع «أبو عمّار» (ياسر عرفات) وقياديين آخرين على رأسهم أبو مازن وأبو إياد. وقد وقف أبو إياد في هذه الدورة يدافع عن مبدأ الاتصال باسرائيليين يعترفون بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي إقامة دولته حتى ولو كانوا يعتبرون أنفسهم صهيونيين. وقد شكّل هذا الإعلان تتويجًا لنشاط عصام السرطاوي مع ان هذا الأخير لم يستطع التوجّه إلى أعضاء المجلس، إذ إن ياسر عرفات كان قد نهاه عن ذلك، تجنّبًا للحساسيات، علمًا ان عرفات نفسه كان قد أمّن الغطاء السياسي للسرطاوي حين التقى قبل أسابيع من انعقاد المجلس ثلاث شخصيات اسرائيلية: بيليد، أفنيري وجاكوب أرنون. وبعد أسابيع من انتهاء أعمال المجلس الوطني، اغتيل السرطاوي في البرتغال حيث كان يتابع دورة للأممية الاشتراكية. وقد أعلنت مجموعة أبو نضال مسؤوليتها عن هذا الاغتيال، ودفن السرطاوي في عمان.

* **علي حسن سلامة** (١٩٤٠–١٩٧٩): ولد في قرية قولة من قضاء اللد. والده الشهيد الشيخ حسن سلامة. بعد أن أتمّ دراسته العليا في القاهرة، انضمّ في العام نفسه (١٩٦٣) إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). وفي ١٩٦٥، عيّنته منظمة التحرير مديرًا لدائرة التنظيم الشعبي التابعة لمكتبها في الكويت. فساهم من خلال موقعه هذا في إقامة العديد من الاتحادات الشعبية الفلسطينية هناك، وترأس اتحاد طلبة فلسطين في الكويت. وفي ١٩٦٧، انتقل إلى القاهرة حيث التحق بمعهد الدراسات الاستراتيجية وأتمّ دورة تدريبية فيه. وبعد تخرّجه انتقل إلى عمان (تموز ١٩٦٨) ليعمل في جهاز الأمن التابع للثورة، فعيّن نائبًا لمفوض الرصد المركزي لحركة فتح في الأردن، ثم عضوًا في المجلس الثوري لفتح.

انتقل بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ من الأردن إلى بيروت، حيث أسندت إليه قيادة العمليات الخاصة ضد إسرائيل والصهيونيين في شتى أنحاء العالم. فأقضّ مضاجع الأجهزة الصهيونية التي أخذت تطارده، في كل مكان تشتبه بوجوده فيه، وفي النروج قتلت العربي بوشيكي لأنها ظنته علي سلامة. وإضافة إلى قيادته للعمليات الخاصة الخارجية، فقد أسندت إليه مهمة حماية ياسر عرفات الشخصية وكلف القيام ببعض الاتصالات الشخصية مع بعض أطراف الجبهة اللبنانية لحلّ بعض المشكلات العديدة التي كانت تطرأ باستمرار بين فرقاء النزاع في الحرب اللبنانية التي كانت التنظيمات الفلسطينية طرفًا فيها بين ١٩٧٥ و١٩٨٢.

اغتيل يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٩، في أثناء انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في دمشق، وذلك بعبوة ناسفة وضعت في سيارة متوقفة في أحد شوارع بيروت، فجّرت لاسلكيًا من بعيد لدى مرور سيارته قربها، وقد قتل معه مرافقوه الأربعة. وتقول مصادر فلسطينية، وآخرها محمد عودة (أبو داود)، ان المخابرات الاسرائيلية اغتالته لكي تقطع أي صلة أمنية بين منظمة التحرير والولايات المتحدة، بعد أن تأكد لها أن ثمة خطًا على هذا الصعيد توصّل علي حسن سلامة إلى فتحه مع المخابرات الأميركية وبطلب من رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات.

* **غريغوريوس حجار** (١٨٧٥–١٩٤٠): «مطران فلسطين والعرب» (كما لقّب) للروم الكاثوليك. لبناني المولد (قرية روم، قضاء جزين). ارتدى مسوح الراهب في دير المخلص (لبنان)، وشرع يدرس اللاهوت منذ ١٨٩١. ولكنه تخلّف عن أقرانه في المدرسة، فذهب مع قريب له إلى القاهرة حيث عيّن معلمًا في إحدى المدارس. ثم عاد، بعد أن أقنعه قريبه الياس حجّار، إلى دير المخلص (١٨٩٣) طالبًا قبوله راهبًا. سيم شمّاسًا (١٨٩٦)، ثم كاهنًا باسم جبرائيل، ودرّس الطبيعيات والفلسفة والتاريخ والنحو والبيان والخطابة اليونانية في مدرسة الدير حتى سنة ١٩٠٠. فذاع صيته حتى لقّب بـ«الخطيب الساحر». في ١٨٩٩، عيّن نائبًا بطريركيًا في عكا، وظل فيها طوال حياته. كان السياح الغربيون الذين يزورونه يطلقون عليه إسم «مسيح الشرق». أما عرب فلسطين فأطلقوا عليه «مطران فلسطين والعرب» اعترافًا بجهوده من أجل الحق العربي وتقديرًا لكفاحه في سبيل القضية الفلسطينية. وحين قدمت اللجنة الملكية إلى القدس للتحقيق في أسباب الثورات التي اجتاحت فلسطين،

أدلى المطران حجار أمامها يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٣٧ ببيان «في اتحاد العرب المسلمين والمسيحيين معًا في الشكوى والمطلب، وفي الأخطار الأخلاقية والاجتماعية التي تعرضت لها البلاد المقدسة من جراء الحركة الصهيونية...». ذهب إلى القدس في ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٠، وقابل المندوب السامي، وسعى بمناسبة عيد الفطر إلى العفو عن بعض من حكم عليهم بالإعدام والسجن من مناضلي الثورة الفلسطينية، ثم قصد، بعد أن نجح مسعاه، إلى الحرم الشريف، ونقل أخبار العفو عن هؤلاء المحكومين إلى ذويهم وإلى الموجودين في الحرم، فهتف هؤلاء لهم وحيوا مطران العرب. وأثناء عودته إلى حيفا في مساء اليوم ذاته اصطدمت سيارته بعربة خيل فنزل ليستطلع أمر الحادث، وفي عودته صدمته سيارة مسرعة، فنقل إلى المستشفى، حيث توفي بعد ساعة واحدة. ودفن في كنيسة السيدة في حيفا.

في أيار ١٩٧٥ (أي بعد أقل من شهر واحد من اندلاع شرارة الحرب الأهلية في لبنان) أحيا اتحاد الطلبة الجامعيين في قضاء جزين (لبنان) ذكرى المطران غريغوريوس حجار بإصدار كرّاس عنه وُزّع على نطاق واسع، وبإحياء مهرجان جماهيري في مسقط رأسه، قرية روم.

• **غسان كنفاني** (١٩٣٦–١٩٧٢): ولد في مدينة عكا، تلقّى تعليمه الابتدائي في مدرسة الفرير في مدينة يافا حيث كان والده يعمل محاميًا. مع سقوط مدينة عكا (يوم ١٦ أيار ١٩٤٨) لجأت أسرته إلى لبنان، ثم انتقلت إلى سورية واستقرّت في دمشق حيث أكمل غسان دراسته التكميلية ثم بدأ يمارس مهنة التعليم في مدارس الأونروا في دمشق. وفي ١٩٥٥ بدأ يعمل في جريدة الرأي الناطقة باسم حركة القوميين العرب، وكان قد انضمّ إلى هذه الحركة في العام نفسه. سافر إلى الكويت وزاد من اهتمامه في السياسة. ترك الكويت سنة ١٩٦٠ ليعمل في مجلة الحرية (الناطقة باسم حركة القوميين العرب) في بيروت، ثم عيّن رئيسًا لتحرير جريدة المحرر (١٩٦٣–١٩٦٧)، وكان يشرف كذلك على الملحق الذي كانت تصدره المحرر باسم «فلسطين» والذي كان يعبّر عن آراء الفرع الفلسطيني في حركة القوميين العرب. ترأس ملحق الأنوار الأسبوعي (١٩٦٧–١٩٦٩) ثم تفرغ لمجلة الهدف الأسبوعية الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. شارك في وضع البيان السياسي لهذه الجبهة، وكان عضوًا في مكتبها السياسي والناطق الرسمي باسمها. اغتاله عملاء صهيونيون صباح ٨ تموز ١٩٧٢ مع ابنة أخيه لميس بعبوة ناسفة وضعت في سيارته في مرآب منزله الكائن في الحازمية (ضاحية من ضواحي بيروت). اشتهر غسان كنفاني بغزارة إنتاجه، ومن أشهر ما كتب: «ما تبقى لكم»، «أم سعيد»، «رجال في الشمس»، وصدرت أعماله الكاملة في أربعة مجلدات. أما إنتاجه السياسي والإعلامي فتميّز بقوة الإقناع وحرارة العاطفة وعنف الالتزام.

• **فاروق القدومي (أبو اللطف)** (١٩٣٠–): أحد مؤسسي حركة فتح. ولد في قرية كفرقدوم من قضاء نابلس. درس في يافا. التحق بالجيش الاردني (١٩٤٩) لعوزه المادي، ثم تركه بعد عام واحد للعمل في السعودية (شركة أرامكو وسكة الحديد) حتى ١٩٥٤. أتمّ دراسته في الجامعة الأميركية في القاهرة (١٩٥٤–١٩٥٨) حيث انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي. ولدى تخرّجه عمل مدة ستة أشهر في مجلس الإعمار الليبي ثم في وزارة الزيت والمعادن في السعودية، وبعدها عمل في الكويت حتى ١٩٦٦. شارك في تأسيس حركة فتح، وأصبح عضوًا في لجنتها المركزية. رشّحته فتح لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٩). أقام في الأردن واعتقل في أيلول ١٩٧٠. أصبح رئيسًا للدائرة السياسية في المنظمة منذ ١٩٧٣، فمثّل فلسطين بهذه الصفة في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية، إضافة إلى تولّيه أمانة سر اللجنة المركزية لفتح، ولا يزال (١٩٩٩).

اشترك في مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ولكنه عارض مفاوضات أوسلو. استمرّ في تونس ولم يعد حتى اليوم (صيف ١٩٩٩) إلى أراضي السلطة الوطنية، ولم يصافح بعد أي مسؤول اسرائيلي، فاعتبر معارضًا لهذه السلطة ولرئيسها ياسر عرفات. يقول إن هناك سلطة وطنية في الداخل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج (مقرها في تونس)، وإنه لا يزال يعتبر نفسه وزيرًا لخارجية الدولة الفلسطينية المعلنة في ١٩٨٨ طالما لما لم يُسمح بعد للسلطة الوطنية بممارسة سيادة الدولة الفلسطينية.

• **فايز صايغ** (١٩٢٢–١٩٨٠): سوري المولد (قرية خربا في محافظة السويداء)، عضو المجلس الوطني الفلسطيني. انتقل مع أسرته طفلًا إلى فلسطين حيث عيّن والده قسًا في مدينة طبرية. درس في صفد، وفي الجامعة الأميركية في بيروت. عيّن أستاذًا للفلسفة في الجامعة الأميركية (١٩٤٥–١٩٤٧). نال شهادة الدكتوراه من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة (١٩٤٩). التحق بالحزب السوري القومي الاجتماعي، وتسلّم مسؤوليات مهمة فيه بين ١٩٤٣ و١٩٤٧. ترأس المجلس العربي الفلسطيني في بيروت (١٩٥٩). أستاذ زائر في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة (١٩٦٠–١٩٦٢)، وفي جامعة أوكسفورد (١٩٦٢–١٩٦٤)، ثم في الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٦٤–١٩٦٧). اختير عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. مراقب دائم للجامعة العربية في الأمم المتحدة، ثم مستشار بعثة الكويت في الأمم المتحدة منذ ١٩٧٢ حتى وفاته في نيويورك بالسكتة القلبية. خلّف عددًا كبيرًا من المؤلفات بالعربية والانكليزية.

• **فتحي الشقاقي** (١٩٥١–١٩٥٥): الأمين العام لـ «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين». ولد في مخيم رفح قطاع غزة، وتنتمي عائلته أصلًا إلى قرية زرنوقة في قضاء الرملة. درس في جامعة بيرزيت وحصل على دبلوم في الرياضيات والعلوم، وعمل مدرّسًا في القدس لمدة أربع سنوات، ثم درس الطب في مصر قبل عودته إلى القدس حيث بدأ نشاطه السياسي، فدخل السجون الاسرائيلية. اعتقل في ١٩٨٣ لمدة عام، ثم اعتقل ثانية في ١٩٨٦ وحكم عليه بالسجن أربع سنوات حيث تمكن خلالها من إبقاء اتصالاته بـ «الجهاد» مستمرة من داخل السجن، فأبعدته سلطات الاحتلال إلى لبنان في ١٩٨٨، وانتقل بعدها إلى دمشق. في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٥، اغتيل في بلدة سليمى قرب العاصمة المالطية فاليتا، وكان قد قدم إلى مالطا من دمشق، ونسبت حركة الجهاد، وكذلك «الفصائل الفلسطينية العشرة» (المعارضة لعملية السلام) حادثة اغتياله إلى أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية.

• **فؤاد نصّار** (١٩١٤–١٩٧٧): الأمين الأول للحزب الشيوعي الأردني (١٩٥١–١٩٧٧). سوري المولد (بلدة بلودان التي وفد إليها أبواه من الناصرة للعمل في التعليم). عادت الأسرة إلى الناصرة في ١٩٢٠. اضطرّ فؤاد إلى ترك المدرسة الابتدائية والاشتغال عاملًا في صناعة الأحذية للمعاونة في نفقات الأسرة إلى جنب والدته المدرّسة. شارك في العمل الوطني منذ ثورة البراق (١٩٢٩). اعتقلته السلطات وسجنته في سجن عكا حيث التقى ببعض الشيوعيين الفلسطينيين (١٩٣٧). التحق بالثورة الكبرى بعد إطلاق سراحه. قاد الثورة المسلحة في مطلع ١٩٣٩ خلفًا لعبد القادر الحسيني، وخاض عدة معارك تجلت فيها بسالته ومنها اكتسب شعبيته وكنيته التي ظل يحملها إلى يوم وفاته: «أبو خالد» بالرغم من أنه لم يرزق أبناء. وحين انتهت الثورة غادر فلسطين إلى العراق ووصل إلى بغداد – مشيًا على الأقدام – في أول كانون الثاني ١٩٤٠، وانضم إلى حركة رشيد عالي الكيلاني بعد أن دخل الكلية العسكرية وتخرّج منها بعد أشهر. بعد إخفاق حركة الكيلاني، انسحب ورفاقه إلى إيران، لكن سلطاتها رفضت السماح لهم بالإقامة، فنقلتهم السلطات العراقية إلى كردستان. في أواخر ١٩٤٢، عاد إلى فلسطين، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في الناصرة. وفي أيلول ١٩٤٣، ألّف الشيوعيون الفلسطينيون «عصبة التحرر الوطني» وانتخب فؤاد نصّار عضوًا في اللجنة المركزية، ثم أمينًا عامًا (شباط ١٩٤٨). وحين تأسس مؤتمر العمّال العرب في فلسطين، انتُخب نصّار أمينًا عامًا له. وبعد ١٩٤٨، تفرّق شمل العصبة، وأقام فؤاد نصّار وبعض رفاقه في الضفة الغربية. ثم اتخذت قيادة العصبة قرارها بتكوين «الحزب الشيوعي الأردني» وأصبح نصّار أمينه الأول، وظل في موقعه هذا حتى وفاته. وخلال هذه الفترة تعرّض فؤاد نصّار للاعتقال في الأردن (١٩٥١–١٩٥٦)، وحين أُفرج عنه ذهب إلى دمشق، فبغداد، فألمانيا الديمقراطية التي استقرّ فيها حتى أيلول ١٩٦٧ حين عاد إلى المملكة الأردنية

وبقي فيها حتى وفاته. اختير في ١٩٧١ عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني. منحته رئاسة مجلس السوفيات الأعلى وسام الصداقة بين الشعوب، وكان الحزب الشيوعي البلغاري والدولة البلغارية قد منحاه من قبل وسام ديمتروف.

* **فوزي القاوقجي** (١٨٩٠-١٩٧٧): راجع «سورية»، ج١٠، ص٢٣٠.

بدأ دور القاوقجي في أحداث فلسطين وثوراتها عقب مغادرته الحجاز سرًا حيث كان مستشارًا للأمير فيصل (الملك في ما بعد)، وحيث تمكّن من إقناع الملك عبد العزيز بن سعود بتكوين جيش نظامي مدرّب. فوصل إلى مصر عقب اندلاع ثورة ١٩٢٩، والتقى أعضاء الوفد الفلسطيني المسافر إلى لندن لمفاوضة الانكليز محاولًا إقناعهم بعدم جدوى المفاوضة، وأن لا بد من العمل والإعداد العسكري كما يفعل الصهيونيون، ولكنه أخفق في سعيه وعاد إلى الحجاز.

ومرة جديدة، ترك القاوقجي السعودية بعد سنتين ونصف السنة والتحق بخدمة الملك فيصل في بغداد (أواخر ١٩٣٢)، وعيّن معلمًا للفروسية وأستاذًا للطوبوغرافيا في المدرسة الحربية الملكية. وحاول أن يستثير همة الملك فيصل لإشعال نار ثورة على الفرنسيين في سورية بعد أن ثبت تأييدهم لحركة الأشوريين في العراق (١٩٣٤). ولكن وفاة الملك فيصل حالت دون ذلك. ومع ذلك، حضّر القاوقجي لثورة تشمل سورية وفلسطين (زار فلسطين في ١٩٣٤ و١٩٣٥ و١٩٣٦). لكن انتهاء أحداث سورية بعد ٥٤ يومًا من الإضراب وتفاقم أحداث فلسطين مع الإضراب الكبير واشتعال نار الثورة فيها جعلاه يلتفت إلى فلسطين. وكلّف القاوقجي من قبل زعماء الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) تجهيز قوة من المتطوعين لنجدة الثورة. وبدأت مفارزهم تصل تباعًا، ووصل هو على رأس حملة من العراق في ٢٥ آب ١٩٣٦، واتخذ من مثلث نابلس ومنطقة جنين ساحة لنشاط حملته. ووزّع بوصفه قائدًا عامًا للثورة منشورًا يدعو فيه إلى «الاستمرار في النضال إلى أن تتحرر فلسطين وتستقل وتلتحق بقافلة البلاد العربية المحررة».

انتعشت آمال الثوّار، لكن القاوقجي أدرك منذ وصوله ما تعاني منه الثورة الفلسطينية عسكريًا (ضعف في التدريب والتجهيز) وسياسيًا، إذ إن الموقف العربي كان يميل إلى الضعف بسبب الإضراب الطويل وما ألحق باقتصاد فلسطين من خسائر، وبسبب وساطة زعماء العرب الذين أوفدوا نوري السعيد إلى فلسطين يقدّم الوعود ويُمنّي زعماء الحركة الوطنية حل القضية اعتمادًا على شرف بريطانيا.

وبعد أيام من التنظيم والإعداد خاضت قوات الثورة بقيادة القاوقجي معركتي بلعا وجبع في أيلول ١٩٣٦، وأنزلت بالقوات البريطانية ضربات مفاجئة، وهُزم الإنكليز في المعركتين، ما ترك أكبر الأثر في النفوس العربية فتقاطر المتطوعون من كل جهة.

لكن بعد إعلان الهدنة وفك الإضراب بقرار سياسي من اللجنة العربية العليا بعد وساطة ملوك العرب ورؤسائهم، أوعزت القيادة السياسية إلى القاوقجي بسحب قواته من فلسطين. فنفّذ الأمر رغم شعوره بخطئه. فانسحب إلى الأردن، ومنه قصد بغداد، فنفته حكومة بكر صدقي إلى كركوك استجابة لطلب الانكليز. وبعد مقتل صدقي عاد القاوقجي إلى بغداد، واتصل به زعماء فلسطين للإعداد للثورة بمساعدة ألمانيا، ثورة هدفها «إعلان حكومة وطنية تدير الثورة القائمة في أنحاء سورية كلها، واعتبار قضية فلسطين وشرقي الأردن وسورية ولبنان قضية واحدة وثورة واحدة». وبدأ الإعداد والتنظيم للثورة وتمّ الاتصال بالسفير الألماني. ولكن توقف ذلك كله مع نشوب الحرب العالمية الثانية.

سارع القاوقجي للمشاركة في حركة رشيد عالي الكيلاني وقاد فريقًا من المتطوعين السوريين والفلسطينيين والعراقيين وتصدى لقوافل الانكليز العسكرية القادمة من الأردن عند الرطبة وخاض عددًا من المعارك، وطاردته الطائرات البريطانية بعد فشل الحركة إلى الحدود السورية، وأُصيب بجراح خطرة حين سارع إلى صد هجوم انكليزي على تدمر، فنقل إلى مستشفى دير الزور ثم مستشفى حلب حيث تمّ تدبير نقله إلى برلين. وهناك أصرّ على الألمان أن يعطوه اعترافًا رسميًا بحقوق العرب واستقلالهم قبل الالتزام بالعمل. وشعر أنهم يحاولون استغلاله واستغلال غيره من الزعماء العرب الموجودين

هناك. وآمن أن الألمان والايطاليين يرفضون تشكيل جيش عربي نظامي، وكل همهم تجنيد قوات عربية فردية صغيرة تقوم بالتجسس والتخريب خلف خطوط الحلفاء. وقد اتهم القاوقجي الألمان النازيين بتسميم ابنه مجدي (وكانت أسرته قد لحقت به) لأنه، أي الأب، لم يتعاون معهم. وشهد القاوقجي انهزام الرايخ الثالث ودخول السوفيات إلى برلين، وقد اعتقل مع زوجته ومرافقه (٢٩ أيار ١٩٤٦)، ثم أطلق سراحه بعد شهر.

عاد القاوقجي إلى القاهرة (شباط ١٩٤٧)، ووجد أن ثمة استعدادًا لعمل عسكري عربي في فلسطين بمساندة جامعة الدول العربية للشعب الفلسطيني ممثلًا بالهيئة العربية العليا ورئيسها محمد أمين الحسيني، فاجتمع به القاوقجي عدة مرات. وفي إطار الاستعدادات سافر القاوقجي إلى طرابلس حيث استقبله الشعب استقبالًا حارًا، ثم انتقل إلى دمشق (١٢ آذار ١٩٤٧) وقابل رئيس الجمهورية السورية. وتقدم باقتراح إلى مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في عاليه (٦ تشرين الأول ١٩٤٧) لتأليف قوة متطوعين عرب مدربين تسلّحهم الدول العربية ويدخلون فلسطين، في حين تقف الجيوش العربية النظامية على الحدود مستعدة لتلبية نداء الاستعانة بها عند الحاجة. ووافقت الجامعة العربية على الاقتراح، وبدأ التدريب العسكري في معسكر قطنا القريب من دمشق، وكلف القاوقجي تولي قيادة قوات المتطوعين أو ما سمّي جيش الإنقاذ، وتشكلت لجنة عسكرية تمثّل الجامعة العربية ومقرّها دمشق. وتسلّم القاوقجي القيادة رسميًا في ٧ كانون الأول ١٩٤٧. ونقل مقر قيادته من دمشق إلى فلسطين (في قرية جبع قضاء جنين) في ٦ آذار ١٩٤٨. وبعد أسابيع قليلة بدأ يخوض معارك ظافرة، في غالبيتها، ضد الصهيونيين الذين تساندهم القوات البريطانية، وكان أحيانًا يخالف أوامر القيادة العامة، وكان يحمّل القيادة السياسية مسؤولية التهاون ونقص الإمداد.

زار القاوقجي عمان قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين ليبحث دور جيش الإنقاذ بعد دخول الجيوش النظامية. ولكن القيادة في دمشق طلبت منه الانسحاب مع قواته وتسليم مواقعه إلى الجيش الأردني فانسحب في ١٦ أيار ١٩٤٨. وسافر إلى دمشق (٢٤ أيار ١٩٤٨) واجتمع بالمسؤولين وشكا إليهم سوء وضع جيش الإنقاذ ونقص العتاد. وهدّد بتقديم استقالته، ولكن الرئيس القوتلي أقنعه بالانتقال مع قواته إلى الجبهة اللبنانية حيث خاض مع الجيشين السوري واللبناني معركة المالكية في ٦ حزيران ١٩٤٨، وانتصر فيها. وبذلك ضمن البقاء لجبل عامل بأسره في يد العرب.

ولما أعلنت الهدنة الأولى، أحسّ القاوقجي بخطئها الفادح وخطرها على جيش الإنقاذ لأن الجبهة التي كان هذا الجيش يحمل مسؤولية حمايتها واسعة لا تتناسب وإمكانياته، إضافة إلى عدم استجابة المسؤولين لمطالبه. وبعد سقوط رقعة واسعة من الجليل وسلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين قدّم استقالته إلى الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزّام مبيّنًا أسبابها. وقد عمل كل من عرفه على ثنيه عن عزمه هذا وقدموا إليه بعض حاجات الجيش فعاد إلى الجبهة واستطاع أن يحقق بعض النجاح في جبهة صفد والمنارة. ولكن تعقد الموقف بعد الهدنة الثانية وتوقف الجيوش النظامية عن العمل جعلا جيش الإنقاذ الجيش العامل الوحيد. وإزاء تحفز الصهيونيين الكبير لضرب قواته بعد أن انفردوا بها قرر القاوقجي الانسحاب. وهاجمت القوات الصهيونية في ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٨ جميع جبهات جيش الإنقاذ بقوات متفوقة تملك الطائرات والدبابات والمدفعية الثقيلة. وظلت المعارك مستمرة، ولا سيّما على جبهة ترشيحا، حتى ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٨ حين تمكن القاوقجي من سحب قوات جيش الإنقاذ إلى جنوبي لبنان. ثم اضطرّ مرغمًا للاستجابة إلى طلب اللجنة العسكرية تسريح نصف الجيش بحجة عدم وجود المال اللازم رغم إحساسه بالخطر الصهيوني الذي يهدد جنوب لبنان. وقد شعر بمرارة الهزيمة حين وقعت الدول العربية اتفاقيات الهدنة الدائمة في رودس، فانتقل إلى دمشق ليعيش فيها فيما يشبه العزلة، ثم غادرها إلى بيروت تحت وطأة ظروف مادية ونفسية أليمة وبقي فيها حتى وفاته (عن «الموسوعة الفلسطينية»، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، ج٣، ص٤٨٠-٤٨٤، مع بعض التصرف).

* **فيصل الحسيني**: راجع باب القدس.

* **كريم خلف (١٩٣٥–١٩٨٥)**: كان، قبل احتلال اسرائيل للضفة الغربية (١٩٦٧) قاضيًا في أريحا، وحافظ على هذا المنصب بعد الاحتلال، ثم انتُخب رئيسًا لبلدية رام الله في ١٩٧٢، وأُعيد انتخابه مرة جديدة في ١٩٧٦. بيد أن مواقفه المناهضة لاسرائيل ولسياستها الاستيطانية في الضفة الغربية على وجه الخصوص، وتأييده لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودعوته إلى توحيد الصف الفلسطيني، وتصاعد شعبيته لدى فلسطينيي الأرض المحتلة، واشتراكه مع رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة (في أواخر السبعينات) في تأسيس «لجنة التوجيه القومي» لمكافحة مشروع إقامة كيان فلسطيني في ظل الاحتلال الذي كانت قد نصت عليه اتفاقات كامب دافيد الموقّعة بين مصر واسرائيل، كلها أمور جعلت منه على رأس «الأعداء» الذين استهدفتهم السلطات الاسرائيلية. فجرى تفجير سيارته على أيدي متدينين اسرائيليين في ٢ حزيران ١٩٨٠؛ وبترت إحدى ساقيه وتمزقت الأخرى. وبعد عامين أُقيل من منصبه رئيسًا لبلدية رام الله، وأُرغم على الإقامة الجبرية في أريحا، وقد جاءت هذه الإقالة في سياق سياسة اسرائيلية قضت بوضع رئاسة بلديات معظم المدن الفلسطينية الكبرى، بما فيها رام الله، تحت إشراف عسكري.



كمال ناصر



فوزي القاوقجي



فيصل الحسيني

* **كمال عدوان (١٩٣٥–١٩٧٣)**: عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). ولد في قرية بربرة قضاء غزة. اشترك في تشكيل أولى الخلايا لمقاومة الاحتلال الصهيوني (١٩٥٦)، فأُلقي القبض عليه وظل معتقلًا حتى عودة غزة إلى الإدارة المصرية. عمل في إحدى شركات البترول في الدمّام (السعودية). عاد للدراسة في جامعة القاهرة وتخرّج مهندس بترول (١٩٦٣)، ثم انتقل إلى قطر وعمل فيها. كان من روّاد فتح الأوائل الذين شكلوا خلاياها الأولى وشارك في مسيرتها في أصعب الظروف، واختير عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ دورته الأولى (القدس، ١٩٦٤). في ١٩٦٨، تفرّغ تفرّغًا كاملًا لنشاطه التنظيمي، وكان مسؤولًا عن الإعلام في حركة فتح. انتخب في المؤتمر الثالث لهذه الحركة عضوًا في اللجنة المركزية وتسلم مسؤولية العمل في كل من قطاع الأرض المحتلة وقطاع الإعلام. اغتيل في ١٠ نيسان ١٩٧٣ في منزله (شارع فردان، بيروت) في إطار عملية كومندوس قامت بها قوة صهيونية مسلحة وطالت أيضًا اغتيال قياديين فلسطينيين آخرين هما محمد يوسف النجّار وكمال ناصر. وعن مقتل هؤلاء القادة الثلاثة، قال محمد عودة (أبو داود) في مقابلة تلفزيونية (بيروت، ٢٠ حزيران ١٩٩٩) ان رئيس الحكومة الاسرائيلي الحالي إيهود باراك هو الذي قتلهم بيده. وقد ردّت حركة فتح على هذه العملية بتنظيم عملية إنزال جريئة على الساحل الفلسطيني ما بين حيفا وتل أبيب في ١١ آذار ١٩٧٨، وأطلقت عليها إسم «عملية كمال عدوان» كانت نتيجتها قتل ٢٧ وجرح ٨٢ اسرائيليًا، وقُتل من الفدائيين ١١ وأسر إثنان.

* **كمال ناصر (١٩٢٤–١٩٧٣)**: قيادي وشاعر فلسطيني من بير زيت قرب رام الله. ولد في غزة. في ١٩٤٥، نال شهادة بكالوريوس في الآداب والعلوم من الجامعة الأميركية في بيروت، وعاد إلى فلسطين حيث عمل مدرّسًا للأدب العربي في مدرسة صهيون في القدس، ثم أستاذًا للأدب العربي في الكلية الأهلية في رام الله (١٩٤٧). أصدر بعد نكبة فلسطين (١٩٤٨) مع عدد من زملائه جريدة «البعث» في رام الله. وفي ١٩٤٩، أصدر مجلة «الجيل الجديد» في القدس. انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٥٢)، وبعد فترة قصيرة غادر الأردن إلى الكويت، ثم عاد إلى القدس (١٩٥٦) وخاض الانتخابات النيابية ممثلًا لحزب البعث عن منطقة رام الله، فنجح فيها وأصبح عضوًا في مجلس النواب الأردني. وإثر استقالة حكومة سليمان النابلسي وحلّ البرلمان الأردني غادر الأردن إلى سورية. حضر كمال ناصر مؤتمر السلم العالمي الذي عقد في موسكو (١٩٦١). وفي ١٩٦٥، زار باريس ضمن وفد سياسي عربي لشرح أبعاد القضية الفلسطينية. اعتقل في دمشق إثر حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، ثم غادر السجن إلى لبنان ومنه إلى الأردن. وبعد سقوط القدس (حرب ١٩٦٧)، اعتقلته السلطات الاسرائيلية وأودعته سجن رام الله ثم نفته إلى الخارج. انتخب عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (شباط ١٩٦٩) وتولى رئاسة دائرة الإعلام والتوجيه القومي فيها وأصبح الناطق الرسمي باسمها. اغتيل في ١٠ نيسان ١٩٧٣ مع رفيقيه كمال عدوان ومحمد يوسف النجار إثر عملية الكومندوس الصهيونية على بعض مراكز المقاومة الفلسطينية في بيروت. ترك كمال ناصر مجموعة كبيرة من الكتابات والأعمال الشعرية، وأهمها افتتاحياته في مجلة «فلسطين الثورة»، المجلة الرسمية الناطقة باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وكان يتولى رئاسة تحريرها منذ إصدارها في حزيران ١٩٧٢ حتى استشهاده. وقد تبنى كمال ناصر، في جميع أعماله، شعار الوحدة الوطنية الفلسطينية ووحدة القوى الثورية الفلسطينية. وآمن بأن القضية الفلسطينية هي محور التاريخ العربي المعاصر، وبأن ثورتها مرتبطة بحركة التحرّر العربية، وكتب كثيرًا حول الدروس المستفادة من الثورة الفيتنامية التي أثبتت أن طريق الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لهزيمة الامبريالية وركائزها.

* **ليلى خالد (١٩٤٤–)**: إبنة لعائلة من حيفا. لكن ليلى عاشت وترعرعت في مدينة صور اللبنانية. انتسبت في ١٩٦٨ إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكانت مقرّبة من وديع حداد أحد زعماء هذه الجبهة. شاركت، في آب ١٩٦٩، في عملية اختطاف طائرة ركاب اسرائيلية أُرغمت على الهبوط في دمشق. وفي ٦ أيلول ١٩٧٠، اعتقلتها السلطات البريطانية أثناء قيامها بعملية اختطاف طائرة «العال» الاسرائيلية بينما كانت في طريقها إلى لندن، حيث قتل زميلها في العملية باتريك أورغوالي من نيكاراغوا. فاكتسبت ليلى خالد إثر هذه العملية شهرة عالمية. أفرجت السلطات البريطانية عنها في عملية تبادل لتحرير ركاب طائرة بريطانية كانت قد اختطفت وأرغمت على الهبوط في الأردن. ألّفت ليلى خالد كتابًا ضمّنته نشاطها وأهدافها، وكانت تظهر، بين الحين والآخر، كناطقة بلسان الجناح المتطرف في الجبهة الشعبية. وفي آخر ظهور إعلامي لها (أثناء مقابلة معها على إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية في ١٩٩٨، وكانت تقيم في الأردن) أبدت معارضة شديدة للمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية، ولمجمل ما أسفرت عنه من نتائج حتى الآن.

• **محمد أمين الحسيني (١٨٩٥-١٩٧٤)**: مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا. ولد في القدس، والتحق بكلية الفرير فيها لتعلّم اللغة الفرنسية. وبعد عامين التحق بالجامع الأزهر في القاهرة. وخلال دراسته الأزهرية أدّى فريضة الحج إلى البيت الحرام مع أهله فأطلق عليه لقب «الحاج» الذي لازمه حتى وفاته. تخرّج من الكلية الحربية في اسطنبول، وانضمّ إلى الجيش الشريفي إبان الحرب العالمية الأولى. شارك في ثورة القدس ١٩٢٠ ضد الانتداب البريطاني، وصدرت أحكام غيابية قاسية بحقّه. وحين شغر مركز الإفتاء في القدس في مطلع ١٩٢١ بوفاة المفتي كامل الحسيني (أخي الحاج محمد أمين)، كان الحاج محمد أمين مرشّح الوطنيين لهذا المنصب، وفاز به رغم التدخّل البريطاني. عارض سياسة الوطن القومي اليهودي، وكان ينادي بوجوب اعتبار قضية فلسطين قضية العرب كلهم وقضية العالم الإسلامي. وفي ١٩٣١، دعا زعماء العرب والمسلمين إلى عقد مؤتمر عام في القدس، وعقد المؤتمر (وكان أول مؤتمر إسلامي عالمي) في المسجد الأقصى، وانتخب الحاج محمد أمين رئيسًا له. وعقدت بعد ذلك مؤتمرات مماثلة في مكة المكرمة وكراتشي وبغداد وعمان والصومال وغيرها برئاسته. وفي ١٩٣٣، زار العواصم العربية والإسلامية في جولة استغرقت ٦ أشهر سعى خلالها إلى إنشاء جامعة إسلامية في القدس باسم «جامعة الأقصى» بموازاة الجامعة العبرية التي كان اليهود قد أنشأوها فيها. وقد تبرّع المسلمون بأموال غير قليلة لتنفيذ هذا المشروع الكبير، ولكن الحكومة البريطانية حالت دون تنفيذه وسعت في العواصم الإسلامية وبعض العواصم العربية لمنع إرسال الأموال إلى المجلس الإسلامي الأعلى فنجحت في مسعاها.

عارض الحاج محمد أمين الحسيني بقوة بيع أراضي العرب وتسربها إلى الصهيونيين، فاعتبر الباعة والسماسرة خارجين على الدين يمنع دفنهم في مدافن المسلمين، واشترى بأموال الأوقاف مساحات من الأراضي التي كانت مهدّدة بالتسرّب إلى الصهيونيين وجعلها وقفًا إسلاميًا. ألّف جيش الجهاد المقدس واختار عبد القادر الحسيني قائدًا له، وكان في الوقت نفسه يؤيد الجهود السياسية لحل القضية الوطنية، ولم تؤد هذه الجهود إلى أي نتيجة تأتي في مصلحة هذه القضية. وبعد ثورة الشيخ عز الدين القسّام واستشهاده، وإعلان الإضراب العام في ١٩ نيسان ١٩٣٦، اجتمعت اللجان القومية في مؤتمر عام في القدس مع ممثلي الأحزاب السياسية الفلسطينية وتقرر تأسيس «اللجنة العربية العليا لفلسطين» برئاسة محمد أمين الحسيني. وهكذا تولى قيادة الحركة السياسية إلى جانب رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى. فدعم الثورة، كما دعم حركة التطوع في البلاد العربية، فدخل إلى فلسطين المجاهدون بقيادة فوزي القاوقجي.

في ١٣ تشرين الأول ١٩٣٦، وبتوسط من الملوك والرؤساء العرب، توقفت الثورة وانتهى الإضراب العام (استمرّ نحو ٦ أشهر) فعاد المفتي إلى العمل السياسي. ولما حضرت لجنة التحقيق الملكية البريطانية إلى فلسطين (أواخر ١٩٣٦) تولى المفتي الدفاع عن قضية فلسطين أمامها وطالب بإلغاء الانتداب ووعد بلفور وبتأليف حكومة فلسطينية يشترك فيها العرب واليهود (المواطنون الأصليون وذراريهم). وعندما صدر في مطلع تموز ١٩٣٧ تقرير هذه اللجنة الملكية الذي أوصت فيه بتقسيم فلسطين أصدر المفتي بيانًا شديدًا ضد التقسيم وقررت اللجنة العربية العليا محاربة هذا المشروع. وداهمت قوة من الجيش البريطاني ورجال الشرطة مقر اللجنة العربية العليا لفلسطين في حي الشيخ جراح في القدس (١٩ تموز ١٩٣٧) للقبض على المفتي ونفيه. ولكن الحاج محمد أمين استطاع الإفلات من الطوق المضروب حول دار اللجنة ولجأ إلى المسجد الأقصى وظل يدير الحركة الوطنية من داخله ورفض رجال الشرطة العرب دخول الحرم الشريف والقبض على المفتي، وآثر الانكليز عدم اقتحام الحرم الشريف تفاديًا للعواقب.

وفي ٢٩ أيلول ١٩٣٧، اغتال أحد العرب الفلسطينيين حاكم اللواء الشمالي أندروز فقامت سلطات الانتداب بأعمال قمع وحشية، وأصدر المندوب السامي أمرًا بحل اللجنة العربية العليا لفلسطين واللجان القومية، وأصدر أمرًا آخر بإقالة المفتي من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى واعتباره مسؤولاً عن أعمال الإرهاب. وزادت سلطات الانتداب جهودها للقبض عليه فقرر مغادرة المسجد الأقصى وفلسطين إلى الخارج. ونجح في الهرب إلى يافا ومنها إلى لبنان بمركب شراعي. وهناك قبض عليه حرس السواحل الفرنسيون وقادوه إلى بيروت. وقد رفضت الحكومة الفرنسية طلب الحكومة البريطانية تسليم المفتي إليها نتيجة التظاهرات التي قامت في الأقطار العربية والإسلامية، وسمحت له بالإقامة لاجئًا سياسيًا في قرية الذوق بالقرب من جونيه ووضعته تحت مراقبة شديدة.

ظل المفتي في لبنان عامين وقعت خلالهما تطورات سياسية خطيرة كان من بينها عدول الانكليز رسميًا عن مشروع التقسيم بسبب الثورة وانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن. وقد اشترك في هذا المؤتمر وفد فلسطيني عيّنته اللجنة العربية العليا التي عادت بريطانيا إلى الاعتراف بها. وكان هذا الوفد برئاسة المفتي الذي آثر عدم السفر إلى لندن واعتمد جمال الحسيني نائبًا عنه. وعلى أثر فشل مؤتمر لندن هذا أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ (كتاب ماكدونالد الأبيض) فأعلنت اللجنة العربية العليا رفضها له وأصرّت على وجوب تحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية كاملة، ما ضاعف من غضب الانكليز على المفتي.

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ أخذت فرنسا تلاحق المجاهدين والزعماء الفلسطينيين. وجرت مباحثات خاصة بين لندن وباريس لتسليم المفتي إلى الحكومة البريطانية. ولكن المفتي انتقل سرًا إلى العراق (١٣ تشرين الأول ١٩٣٩) فقوبل بترحيب عظيم من شعبه وحكومته. ولحق به عدد من الزعماء والمجاهدين فاستأنف قيادة الحركة الوطنية وبذل جهودًا عظيمة لإعادة تنظيم جيش الجهاد المقدس الفلسطيني وأدخل عددًا من رجاله إلى كلية الأركان والمعاهد العسكرية. ومكث المفتي في العراق عامين أصبحت فيهما بغداد مركز الثقل في القضية الفلسطينية. وبعثت الحكومة البريطانية الكولونيل نيوكمب إلى بغداد لمحاولة إقناع المفتي بقبول الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والتعاون مع الانكليز على أساسه، ولكن دون جدوى.

اشترك المجاهدون الفلسطينيون في القتال إلى جانب الجيش العراقي في الحرب العراقية – البريطانية (١٩٤١)، ولما توقف القتال وفشلت ثورة رشيد عالي الكيلاني، غادر المفتي وعدد من رفاقه بغداد إلى طهران في ٢٠ أيار ١٩٤١، فأقام فيها مدة قصيرة، ثم غادرها سرًا للى تركيا فبلغاريا فإيطاليا فألمانيا بعد أن طلبته القوات البريطانية التي احتلت ايران ووضعت جائزة للقبض عليه حيًا أو ميتًا. وأمضى الحاج محمد أمين أكثر من أربعة أعوام في أوروبا، وأنشأ مكتبًا للحركة العربية في برلين ومكتبًا ثانيًا في روما، وانصرف إلى الاهتمام بالقضية العربية عامة والفلسطينية خاصة. وحين احتلّ الحلفاء ألمانيا غادرها المفتي إلى سويسرا بطائرة وضعتها القيادة الجوية الألمانية تحت تصرفه وطلب اللجوء السياسي. ولكن سويسرا رفضت ذلك بضغط من الحلفاء وخيّرته بين العودة من حيث أتى أو مواصلة السفر إلى أي بلد يريده فاختار المفتي العودة إلى ألمانيا. وعندما بلغها كان الفرنسيون قد احتلوا المنطقة فقبضوا عليه ونقلوه إلى باريس وألقوا به في سجن ماري ميدي، ثم نقلوه إلى دار في ضواحي باريس واعتقلوه فيها بعد أن تدخّل ملك مصر وسلطان المغرب وعدد من زعماء سورية ولبنان. وبقي المفتي معتقلاً في فرنسا أكثر من سنة طلبت يوغوسلافيا وبريطانيا والولايات المتحدة خلالها تسليمه كمجرم حرب، ولكن فرنسا رفضت ذلك. واستطاع المفتي أن ينتقل بجواز سفر مزوّر وزي أوروبي من باريس إلى القاهرة حيث استأنف نشاطه السياسي.

ترأس الحاج محمد أمين الحسيني الهيئة العربية العليا لفلسطين التي تألفت بقرار من جامعة الدول العربية في ١١ حزيران ١٩٤٦ وافتتحت مكتبًا لها في القدس. وقد قام بتأسيس مكتب رئيسي للهيئة في القاهرة ومكاتب فرعية في دمشق وبيروت وبغداد. وجدّد المفتي اتصالاته بزعماء العالمين العربي والإسلامي، وعاود عقد مؤتمرات العالم الإسلامي وبعث وفودًا فلسطينية وعربية وإسلامية إلى مختلف أنحاء العالم للدفاع عن قضية فلسطين. وألّف لجانًا قومية في داخل فلسطين ولجانًا لنصرة فلسطين في البلاد العربية والإسلامية. كما ألّف لجنة من زعماء المجاهدين الفلسطينيين وبعض الضباط السوريين والعراقيين لوضع الخطط وتأمين الإعداد، كما حصل على بعض الأسلحة من دول عربية وإسلامية. وأعاد المفتي تنظيم جيش الجهاد المقدس، وأسند قيادته إلى عبد القادر الحسيني، كما أنشأ منظمة الشباب الفلسطيني التي انصهرت فيها منظمات الفتوة والنجادة والجوالة والكشافة.



موسى كاظم الحسيني





محمود عباس (أبو مازن)



محمد عودة (أبو داود)

ولما برزت فكرة تقسيم فلسطين من جديد أعلن المفتي رفضه إياها. وعندما عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة دورة استثنائية في أيار ١٩٤٧ للنظر في قضية فلسطين بعث المفتي وفدًا من الهيئة العربية إلى المنظمة الدولية ليعرض وجهة نظر عرب فلسطين ومطالبهم، ووفدًا ثانيًا إلى الدورة العادية (خريف ١٩٤٧) للغرض نفسه. ولما أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين رفضه المفتي والهيئة العربية. وبعد أيام، اندلع القتال فوق الأرض الفلسطينية، وكان المفتي يتولى توجيه المجاهدين، وأقام هيئة مالية مستقلة هي «بيت المال العربي» تتولى بمعرفة الهيئة العربية جمع الأموال وإنفاقها على أعمال الجهاد.

وفي أول كانون الأول ١٩٤٨، عُقد في غزة مؤتمر فلسطيني سُمّي المجلس الوطني الفلسطيني انتخب المفتي رئيسًا له، وأعلن هذا المؤتمر استقلال فلسطين والعمل على تحرير المحتل من أراضيها، ووضع دستورًا للحكومة واعتمد لها وزارة دعيت حكومة عموم فلسطين. وما إن بدأ الحاج محمد أمين الحسيني العمل وإعادة تنظيم المجاهدين حتى قبضت السلطات المصرية عليه بعد أن رفض طلبها بمغادرة غزة ونقلته إلى القاهرة ووضعته ورجال الهيئة تحت رقابة شديدة وحاصرت منزله. ثم انتقلت حكومة عموم فلسطين بطلب من حكومة مصر إلى القاهرة حيث جُمّد نشاطها وعملها.

خُففت فيما بعد القيود المفروضة على المفتي، فجدّد نشاطه السياسي وأخذ يدعو العرب والمسلمين إلى تحرير فلسطين. وعندما قامت الثورة المصرية في تموز ١٩٥٢، رحّب المفتي بالعهد الجديد. وقد كان معظم الضباط الأحرار يتعاونون مع المفتي في ١٩٤٨ ويتولون سرًا نقل الأسلحة من القاهرة إلى سيناء. وكان من ثمار هذا التعاون الوثيق مع قادة الثورة المصرية العمليات الفدائية (من غزة) ضد الكيان الصهيوني، وإنشاء جيش فلسطيني في قطاع غزة. وفي ١٩٥٥، اشترك المفتي في مؤتمر باندونغ على رأس وفد فلسطيني بصفة مراقب. وفي مطلع ١٩٥٩، انتقل المفتي إلى سورية ومنها إلى لبنان، ونقل مركز الهيئة العربية إلى بيروت واستأنف نشاطه وجهوده وأصدر مجلة شهرية باسم «فلسطين». وقد ظل في العاصمة اللبنانية حتى وافته المنية (٤ تموز ١٩٧٤) فدفن في مقبرة الشهداء في بيروت (عن «الموسوعة الفلسطينية»، المرجع المذكور في صدر هذا الباب، ج٤، ص١٣٨–١٤٢).

▫ **محمد علي الجعبري** (١٩٠١–١٩٨٠): ولد في مدينة الخليل. انتقل إلى القاهرة والتحق بالأزهر لدراسة الفقه والشريعة الإسلامية. عاد إلى مسقط رأسه فعمل في التدريس في الحرم الإبراهيمي الشريف، وانتسب في الوقت نفسه إلى معهد الحقوق في القدس ونال إجازة المحاماة (١٩٣١)، وشارك بفعالية في النشاطات السياسية داخل فلسطين. حضر المؤتمر العربي الفلسطيني السابع (١٩٢٨) مندوبًا عن الخليل، وبسبب نشاطاته، اعتقل في ١٩٣٦ ووضع في سجن الصرفند. حضر المؤتمر القومي العربي في بلودان (١٩٣٧) باعتباره عضوًا في الوفد الفلسطيني. اختير عضوًا في المكتب المركزي للحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني (١٩٤٤). وبعد نكبة ١٩٤٨، تقلب الجعبري في عدة مناصب رسمية. ثم اختير رئيسًا لبلدية الخليل، وظل في هذا المنصب إلى ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فسعى من خلال منصبه إلى بناء علاقات له مع بعض المسؤولين الاسرائيليين كان في مقدمتهم موشي دايان. وساهم في نشاطات اللجنة التحضيرية التي قامت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٧ من أجل السعي لإقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، ولكن جهود هذه اللجنة ما لبثت أن وصلت إلى طريق مسدود، وفشلت في تحقيق أهدافها. وجاهر الجعبري بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية، ودعا إلى توثيق عرى التعاون بين العرب واليهود، الأمر الذي أثار نقمة فلسطينية وعربية ضده. ولذلك لم يستطع الجعبري أن يحافظ على منصبه كرئيس لبلدية الخليل في أول انتخابات جرت بعد آذار ١٩٧٦. إذ فاز فهد القواسمة الذي كان من بين الشخصيات الفلسطينية المتعاونة مع منظمة التحرير الفلسطينية بهذا المنصب. واعتكف الجعبري في منزله واعتزل النشاط السياسي إلى أن توفي.

▫ **محمد عودة (أبو داود)** (١٩٣٧–): «ولدتُ في سلوان (القدس)، يقول أبو داود، في ١٩ أيار ١٩٣٧. وكان جيراننا من اليهود اليمنيين الذين استقروا في القدس في منتصف القرن الثامن عشر. كنا نعيش معًا دون عقبات إلى درجة أن والدتي كانت تتركني أحيانًا عند جارتنا اليهودية التي أرضعتني...» («الوسط»، العدد ٣٨١، ١٧ أيار ١٩٩٩، ص١٤).

درس أبو داود في القدس حيث أنهى الثانوية في ١٩٥٤. عمل مدرّسًا في الأردن حتى ١٩٥٩، وفي السعودية حتى ١٩٦٤. سافر إلى الكويت وعمل في وزارة العدل إلى أن تفرّغ للعمل في صفوف المقاومة في ١٩٦٨. عمل في حركة فتح مسؤولًا عن الرصد والاستطلاع في شمالي الأردن، وساهم في تأسيس الرصد المركزي في عمان. ثم أصبح قائدًا للميليشيا في فتح حتى انتهاء معارك أيلول ١٩٧٠. عيّن مسؤولًا للقطاع الغربي (الجليل الأعلى)، ثم مسؤولًا لميليشا لبنان لفترات قصيرة، ثم قائدًا للمنطقة الغربية في بيروت ١٩٧٥–١٩٧٦. اعتقل في الأردن (١٩٧٣)، وحكم عليه بالإعدام، لكن سرعان ما أُفرج عنه في أيلول ١٩٧٣. واعتقل في باريس في كانون الثاني ١٩٧٧ أثناء حضوره جنازة محمود صالح الممثل شبه الرسمي لمنظمة التحرير الذي اغتالته المخابرات الاسرائيلية، وطالبت كل من إسرائيل وألمانيا الغربية بتسليمه بتهمة أنه كان المسؤول المباشر عن عملية ميونيخ ١٩٧٢، إلا أن السلطات الفرنسية أفرجت عنه بسرعة لكي لا تسيء لعلاقاتها مع العرب.

ومن هذا التاريخ لم يعد يُسمع أنه تسلّم مسؤولية معينة. وفي آخر آذار ١٩٩٩، أعلن أنه وضع كتابًا عن سيرته الذاتية باللغة الفرنسية أعدّه بالتعاون مع الكاتب جيل دو جونش ويحمل عنوان «فلسطين من القدس إلى ميونيخ»، وأن دار النشر الفرنسية (آن كاريير) التي أصدرت الكتاب أعدت له برنامجًا مع الصحافة لتقديم كتابه. ونُقل عنه ان اعترافه بمسؤوليته الكاملة عن عملية ميونيخ جاء نتيجة قناعته بأن السلام الحقيقي لا يبنى بدون توضيح النقاط الغامضة.

«وفي تحليله لهذه العملية (عملية ميونيخ) ولتطوراتها اللاحقة، يعتبر أبو داود أن الشرطة الألمانية هي التي قتلت الرياضيين وافراد الكوماندوس وان امتناعها عن نشر تفاصيل عن تشريح الجثث ونوع

الرصاص الذي اخترقها وعدم مطالبة السلطات الألمانية بتعقّب أبو داود ومقاضاته عندما اعتقل في باريس عام ١٩٧٧ وشهادات رجال الكوماندوس الفلسطيني الناجين من العملية كلها تؤكد. أن الفلسطينيين لم يكونوا مسؤولين عن تصفية الرياضيين الذين قتلوا برصاص الشرطة الالمانية وربّما بغض نظر من طرف حكومة غولدا مائير الاسرائيلية حينذاك. وينقل عن مسؤول ألماني قوله إن حسابات الشرطة كانت حينذاك أن قتل فدائيين إثنين من أفراد المجموعة يمكن أن يحمل رفاقهم على الاستسلام كما يفعل «العرب عادة»، لكن تبيّن لهم أنهم مخطئون، وأن رجال الكوماندوس قاتلوا حتى النهاية في معركة دامت ٣ ساعات متواصلة. وأخيرًا لاحظ أبو داود أن ألمانيا كانت ترغب في التخلص من هذه العملية نهائيًا وانها سرّبت عبر سفارتها في بيروت معلومات للفلسطينيين أنها مستعدة لدفع ٩ ملايين دولار لقاء خطف طائرة ألمانية وتنفيذ سيناريو شكلي يطلب خلاله الخاطفون بإطلاق سراح الكوماندوس الناجين من العملية. لكن أبو داود رفض ذلك، فعرض الأمر على وديع حداد الذي نفّذ السيناريو المذكور فأفرجت ألمانيا عن رجال الكوماندوس وتسلّمت الجبهة الشعبية المبلغ. هكذا تبدو «عملية ميونيخ» وكأنها محطة أساسية في سيرة أبو داود وفي صراع المخابرات الفلسطينية – الاسرائيلية الذي امتدّ حتى اغتيال عاطف بسيسو في باريس العام ١٩٩١. لكن محمد عودة (أبو داود) يرى ان اتفاقات أوسلو يجب أن تضع حدًا لذلك» («الوسط»، المرجع المذكور في مطلع هذه المادة).

في ١٢ حزيران ١٩٩٩، وجرّاء اعتراف أبو داود بمسؤوليته عن عملية ميونيخ في كتابه وفي حديثه لمجلة «الوسط»، سحبت السلطات الاسرائيلية منه «بطاقة شخصية هامة جدًا» التي منحتها إياه إثر عودته للمرة الأولى عام ١٩٩٦، وقررت عدم السماح له من دخول الأراضي الفلسطينية، وكان موجودًا في عمان.

* **محمد يوسف النجّار** (١٩٣٠–١٩٧٣): إسمه الحركي «أبو يوسف»، أحد أبرز قياديي فتح في لبنان، ورئيس اللجنة السياسية لشؤون الفلسطينيين في لبنان. ولد في بلدة يبّنة (قضاء الرملة) وأتمّ فيها دراسته الابتدائية، وأتمّ الثانوية في الكلية الإبراهيمية في القدس. بعد النكبة (١٩٤٨)، عمل معلمًا في مخيم رفح للاجئين حتى ١٩٥٦. انتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٥١، وتركها في ١٩٥٨. قاد عدة مظاهرات في المخيم وفي القطاع عامة واعتقل عدة مرات. في ١٩٥٧ غادر إلى سورية، ومنها إلى عمان، وانتقل بعدها للعمل في دائرة معارف قطر. وفي ١٩٦٧ تفرّغ للعمل في فتح. وفي ١٩٦٩ انتخب عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن حركة فتح. كما اختير رئيسًا للجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان. وكان يدعو دائمًا إلى تجنّب كل المظاهر والتصرفات التي قد تسيء إلى العلاقات الفلسطينية – اللبنانية. شارك في الكثير من المؤتمرات والندوات العربية والدولية، وكان يؤكد دائمًا رفض الشعب العربي الفلسطيني قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ترأس الوفد الفلسطيني في المؤتمر الإسلامي الرابع الذي عقد في ليبيا (٢٤ آذار ١٩٧٣). اغتالته وزوجته رسمية أبو الخير، فرقة الكومندوس الاسرائيلية في عملية ١٠ نيسان ١٩٧٣ (في بيروت) والتي طالت أيضًا اغتيال كمال ناصر وكمال عدوان.

* **محمود عباس** **(أبو مازن)** (١٩٣٥–): شخصية فلسطينية غير بارزة حتى مفاوضات أوسلو، إذ بقي دائمًا في الظل ومخلصًا لعرفات. أعد رسالة دكتوراه عن الصهيونية قدمها في موسكو في نهاية السبعينات. من المقتنعين بأنه لا يمكن إنهاء النزاع العربي – الاسرائيلي من دون إقامة حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين. في منتصف السبعينات أجرى اتصالات مع شخصيات إسرائيلية غير صهيونية من ضمنها أعضاء في الحزب الشيوعي الاسرائيلي قابلهم في براغ. أصبح عضوًا في اللجنة المركزية لحركة فتح عام ١٩٦٠، وانضم عام ١٩٨٣ في تونس إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأصبح رئيسًا لدائرة العلاقات الدولية والعربية فيها. وبعد مقتل عصام السرطاوي إبان اجتماع الدولية الاشتراكية في البرتغال (١٩٨٣) الذي حضره شمعون بيريز بدا «أبو مازن» يظهر في منتديات يشارك فيها اسرائيليون وقابل شخصيات من حزب مابام من اليسار الصهيوني – الاسرائيلي.

أحد المفاوضين الرئيسيين في أوسلو. ثم أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كثيرًا ما اعتُبر، نتيجة لأهمية دوره، انه وزير الخارجية غير المعين. أعلن عشية إعلان فوز ياسر عرفات في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية والنتائج النهائية للفائزين في عضوية المجلس التشريعي الثمانية والثمانين (كانون الثاني ١٩٩٦) «ان اللجنة التنفيذية توافق على تعديل بنود الميثاق الوطني كما نص اتفاق أوسلو حتى تلغى البنود التي تدعو إلى تدمير اسرائيل. خصوصًا بعدما سمحت إسرائيل بعودة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، بمن فيهم زعيما الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين جورج حبش ونايف حواتمه». وفي شباط ١٩٩٧، أعلن أثناء زيارته أبو ظبي أن أجهزة الأمن في مناطق الحكم الذاتي أحبطت، قبل أيام قليلة، خطة لاغتيال كبار القادة الفلسطينيين، في مقدمهم الرئيس عرفات وأبو مازن (هو نفسه)، وان قائمة الاغتيالات وجدت في حوزة شخصين «من ذوي الميول الإسلامية والسياسات المعادية لعملية السلام». وفي آذار ١٩٩٩، اعتبر أن قرار إعلان السيادة الاسرائيلية على القدس «مساسًا بالحرمات»، وأن السلطة الفلسطينية «لن تسمح بالازدواجية في أراضيها».

* **ناجي العلي** (١٩٣٧–١٩٨٧): فنان ورسام كاريكاتور، لقّب بـ«ضمير الثورة» لما كان لفنّه من شفافية صادقة وتأثير قوي على جماهير الفلسطينيين والعرب. اتجهت أنظار العديد من الفنانين العالميين إلى تجربته، فاعتبر واحدًا من أهم الفنانين على امتداد القرن العشرين، وتناولته الصحافة الأجنبية بكثرة. وبعد اغتياله ذهب أحد الصحافيين الغربيين إلى حد مقارنته (من حيث التأثير في عقول وأفئدة العرب) بالزعيم العربي جمال عبد الناصر. وأثار اغتياله أسئلة كبيرة حول مقدرة الفن، خاصة إذا كان صادقًا وغير ملتزم إلا بالقضية، على المقاومة وإزعاج الطغاة والدفاع عن الحقيقة.

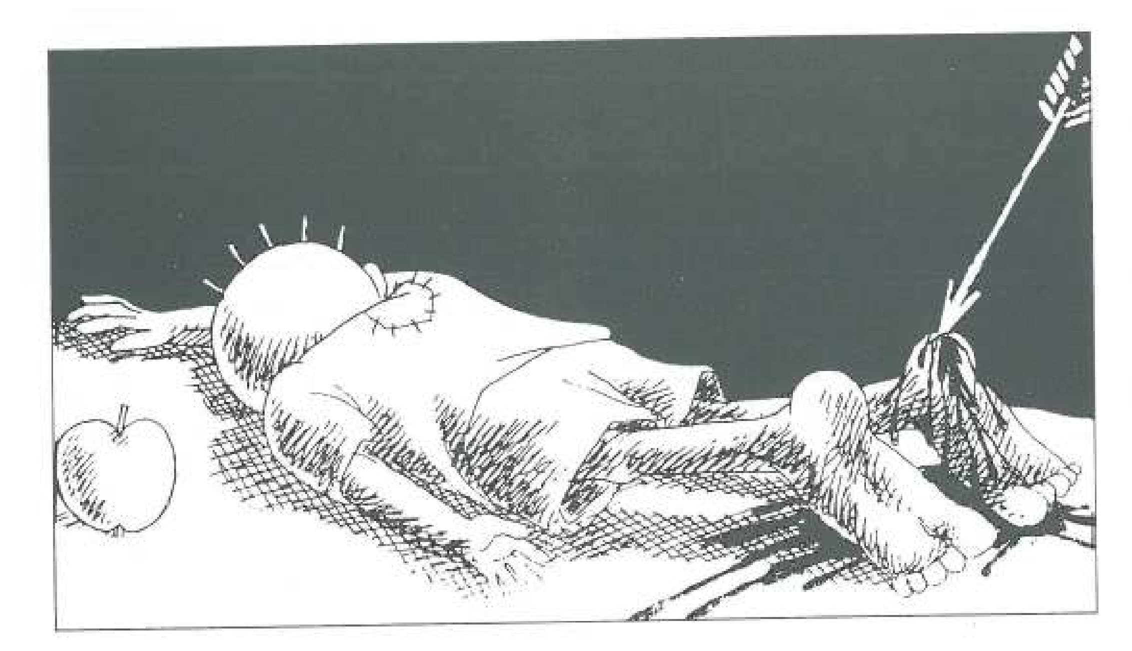
ولد ناجي العلي في قرية الشجرة. واقتلع من مسقط رأسه في عام النكبة (١٩٤٨)، وعاش في مخيم عين الحلوة (صيدا، لبنان). وفي حياة القلة والضنك في المخيم، اشترك، وهو في عشريناته، مع مجموعة من زملائه الشبان، في تقديم بعض المحاولات المسرحية القصيرة المرتجلة، وتحتوي لمحات كوميدية ساخرة. وسرعان ما انتقلت هذه المحاولات من مخيم عين الحلوة وتنقلت بين النوادي والتجمّعات الفلسطينية في بعض المناطق خصوصًا في منطقة صيدا، ما فتح عيون الدوائر الأمنية عليه. وعلى الرغم من أن ناجي العلي كان يشكو من مرض في الصدر (قصّ الأطباء بعض أضلاعه لمساعدته على التنفس)، إلا أن ذلك لم يشفع له، فأصبح يداوم في المعتقلات أكثر مما يداوم في بيته، أو في أعماله المختلفة. وكلما خرجت تظاهرة أو أعلن الفلسطينيون إضرابًا احتجاجًا على بعض المشروعات لوكالة الأمم المتحدة، أو للمطالبة بتحسين الخدمات الصحية والتربوية والتموينية، فإن ناجي العلي كان واسطة عقد المعتقلين. ويقول عن ذلك: «تعلمت الرسم في السجن. هناك سجناء كانوا يتعلمون ممارسة الأعمال اليدوية. أنا تعلمت الرسم الكاريكاتوري، كنت أرسم على حيطان السجن».

لكن السخرية المرة التي راحت تطبع حياة ناجي العلي وأسلوبه لم تتبلور بكامل أبعادها التعبيرية، ولم تأخذ فرصتها الحقيقية وحيّزها ومداها إلا في مجلة «الطليعة» الكويتية. عمل في «الطليعة» اعتبارًا من عام ١٩٦٣، واللافت في أعداد تلك السنة أن ناجي نشر رسومًا تعبيرية لرواية غسان كنفاني الأولى «العبيد» التي نشرت حينها مسلسلة في المجلة. لم يبدأ في المجلة رسّامًا، بل خاض في كل المجالات. عمل محررًا ومخرجًا ومنضّد حروف. ثم أخذ يركّز على الجانب البصري والإخراج، حتى برز أخيرًا كرسّام. وكان الخطر على عروبة الخليج قائمًا في تلك المرحلة، فرسم بعض الشخصيات والرموز المتسللة إلى الخليج. وهذه الرسوم أثارت الانتباه، وكرّسته رسّامًا للكاريكاتور لا يُستغنى عنه. وتوالت بعد ذلك التجارب، إلى أن كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧، والتي كان من نتيجتها ولادة بطله «حنظلة» الذي بات موجودًا في كل رسوماته ينقل فكره السياسي والتزامه القومي (من غير التزام بتنظيم معين أو جهة معينة) ومشاعره الإنسانية، فيترك أثرًا في عقل القارئ ونفسه وضميره تعجز عنه كبريات الأعمال الفكرية السياسية أو الأدبية أو الفنية. وقد اشتهر «حنظلة» أكثر ما اشتهر

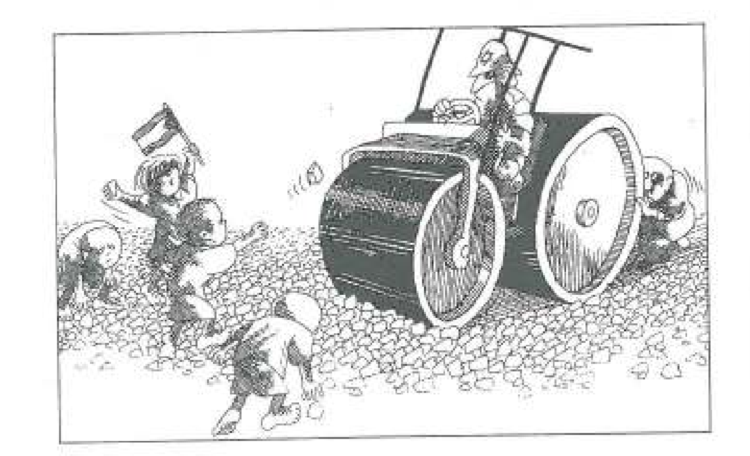


ناجي العلي، ونماذج من رسومه الكاريكاتورية.









على صفحات جريدة «السفير» البيروتية منذ أن بدأ ناجي العلي يعمل فيها في العام ١٩٧٨ وحتى مغادرته بيروت عقب الاحتلال الاسرائيلي.

يقول ناجي العلي عن بطله «حنظلة»: «رسمته طفلًا غير جميل، شعره مثل شعر القنفذ، والقنفذ يستخدم أشواك شعره كسلاح. حنظلة لم أتصوره طفلًا سمينًا مدللًا مرتاحًا، إنه حافٍ بين حفاة المخيم. هو «أيقونة» تحميني من الشطط والخطأ. وعلى رغم كونه غير جميل، فحشوته الداخلية تحمل رائحة المسك والعنبر. إن يديه المعقودتين خلف ظهره علامة من علامات الرفض، وقد يرى بعض المجتهدين ان لهذا الطفل موقفًا سلبيًا ينفي عنه دور الايجابية. لكنني أدعو هؤلاء إلى متابعته وهو يرصد تحركات كل أعداء الأمة، ويكشف جميع المؤامرات التي تحاك ضدها، ليتبيّنوا كم لهذا الطفل من إسهامات إيجابية في الوقوف ضد المؤامرة (...) هذا المخلوق الذي ابتدعته لن ينتهي من بعدي بالتأكيد، وربّما لا أبالغ إذا قلت إنني أستمرّ به بعد موتي». وجاء حدسه صحيحًا، ومضى ناجي العلي اغتيالًا، وجاء وصف مدير تحرير صحيفة «أساهي» اليابانية في مكانه عندما قال: «إن ناجي العلي يرسم بحامض الكبريت، ماء النار» (عن سليمان الشيخ وماهر اليوسفي، «الوسط»، العدد ٢٩٣، ٨ أيلول ١٩٩٧، ص٥٦-٥٩).

في أعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢)، غادر ناجي العلي إلى الكويت على أثر دعوة تلقّاها من جريدة «القبس» الكويتية لبحث إمكان ارتباطه بعقد والإقامة في البلد. وبعد مغادرته سرت إشاعة أن القوات الاسرائيلية قتلته أو أسرته. وأثناء عمله وإقامته في الكويت (للمرة الثانية وبعد مغادرته بيروت في ١٩٨٢)، اجتمع مرات قليلة ببعض أعضاء حركة فتح ومنظمة التحرير داخل الكويت، وكان حواره معهم ينتهي إلى مزيد من الخلاف، إذ استمر ينتقد مساوئ وسلبيات ترتكب باسم الثورة ويخص بالذكر «القطط السمان». وقد جلب جمهورًا واسعًا من القرّاء بكاركاتيره اليومي على الصفحة الأخيرة (شأنه في «السفير» البيروتية)، ثم بصفحته الكاملة في الملحق الأسبوعي، والتي تحولت لدى الكثيرين إلى لوحات كاريكاتيرية يعلقها على الجدار. وأقام في ١٩٨٥، معرضًا لرسوماته تحوّل إلى تظاهرة سياسية – اجتماعية. وجاء معظم الحضور على شكل عائلات بكامل أفرادها (شيوخ ورجال ونساء وطلاب وأطفال)، كما جاء أفراد من مكتب فتح والمنظمة. وقد تحوّل المعرض الذي أُقيم في صالة الفنون بضاحية عبد الله السالم إلى ورشة سياسية يومية، المحاضر الأساسي فيها ناجي العلي من خلال بطله الأساسي «حنظلة».

«لم يعجب النقد الساخر بعض المسؤولين في المنظمة الذين اعتقدوا بأن ناجي «زوّدها شوي»... خرج ناجي العلي من الكويت بضغوطات من رئيس منظمة التحرير (ياسر عرفات) شخصيًا. وإذ يرى البعض أن الوقت غير ملائم لفتح هذه الملفات، أتساءل إن كان علينا بعد مرور أحد عشر عامًا على مصرع هذا الفنان، القفز فوق جثته، مراعاة للوضع الدولي والإقليمي؟ وأن نكون نحن أيضًا مزدوجي الولاء مثل قاتله الذي تراوحت التحقيقات البريطانية (اغتيل ناجي في لندن) بين كونه عميلًا للفرقة ١٧ الفلسطينية من جهة، وعميلًا للموساد الاسرائيلي من جهة أخرى؟ ولاؤنا للحقيقة، وفلسطين لن تعود بالنفاق، بل بمواجهة الأخطاء. وبعد عام على رحيله، أصدرت مجموعة من المثقفين العرب بيانًا يذكّر به، ويدعو إلى ضرورة تأسيس جمعية اصدقاء ناجي العلي. لم تظهر الجمعية إلى اليوم، وخفتت المطالبات التي تدعو الحكومة البريطانية إلى الكشف عن هوية القاتل...» (غالية قباني، كاتبة سورية مقيمة في لندن، «الحياة»، العدد ١٢٩٤٢، ١٠ آب ١٩٩٨، ص١٢).

* **نادية حلو** (١٩٥٤–): فلسطينية عربية (عرب ١٩٤٨، الذين بقوا في فلسطين بعد النكبة). ولدت في يافا. تحمل شهادة الماجستير في العمل الاجتماعي والإدارة في جامعة تل أبيب. تؤمن بالسلام بين الشعبين العربي واليهودي، وتنشط في مجال العمل على رفع مكانة المرأة العربية في اسرائيل، إضافة إلى قضايا التعليم والتصنيع والبيئة. تعمل مديرة لمركز الطفولة المبكرة في يافا، ومستشارة في برنامج الشبيبة في الوسط العربي وعضو في مجلس إدارة صندوق تل أبيب للفنون. فازت في الانتخابات التمهيدية لحزب العمل، في انتخابات ١٩٩٦، واحتلت الموقع السابع والثلاثين (مقعد مضمون) في قائمة الحزب للكنيست، فأصبحت أول عربية تدخل البرلمان الاسرائيلي. ومما جاء في برنامجها الانتخابي: «إن الجديد الذي أحمله هو القديم الذي ما زال شغلي الشاغل». ولقد اختارت أن تخوض المنافسة الانتخابية ضمن قائمة حزب العمل وليس على إحدى القوائم العربية لأنها ترى أن «العمل» يضم ٦٠ ألف منتسب عربي، ومن واجب قيادته بالتالي أن تفتح المجال للمرأة العربية في قائمة الحزب. وهي تعتبر أن وجودها في «العمل» لا يتعارض مع عمل رفاقها في الأحزاب العربية، فكل يؤثر من موقعه (عن تيارات «الحياة»، العدد ١٢١٣٧، ١٩ أيار ١٩٩٦، ص١٣).

* **نايف حواتمه** (١٩٣٥–): أمين عام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين. ولد في السلط (الأردن). حصل على الإجازة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية من بيروت. انضمّ (١٩٤٥) إلى حركة القوميين العرب، وصدرت بحقّه أحكام في العراق (١٩٥٨)، لكنه تمكن من الهرب، وعاد إليها بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم (١٩٦٣). وبسبب نشاطه في الأردن حكمت عليه المحكمة العسكرية الأردنية بالإعدام، لكن الملك حسين أصدر عفوًا عنه عقب حرب حزيران ١٩٦٧. اشترك مع جورج حبش في قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. لكنه ما لبث أن انشقّ عن الجبهة في ٢٣ شباط ١٩٦٩ ليبدأ في تشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهو معروف بآرائه الماركسية اللينينية. طالب في ١٩٧٣ بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأية أراض أخرى يتم تحريرها. عارض سياسة الخطوة خطوة (سياسة وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر) لتسوية قضية الصراع العربي – الاسرائيلي (راجع، استكمالًا، كل ما يتصل بالجبهة الديمقراطية التي لا يزال حواتمة زعيمًا لها).

في آب ١٩٩٨، رفضت السلطات الاسرائيلية عودة حواتمه إلى الضفة والقطاع مشيرة، على لسان اسحق مردخاي، إلى أصله الأردني وليس الفلسطيني. علمًا ان حواتمه كان قد أعلن في ٨ أيار ١٩٩٨ استعداد الجبهة الديمقراطية للمشاركة في مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية مع اسرائيل.

في ٧ شباط ١٩٩٩، يوم تشييع جثمان العاهل الأردني الملك حسين، صافح حواتمة الرئيس الاسرائيلي عيزر وايزمان، وسرعان ما اعتبرت هذه المصافحة حدثًا إعلاميًا وسياسيًا قياسًا على مواقف الجبهة الديمقراطية إلى حينه. وقد حدثت بنتيجتها مشاكل ميدانية واتهامات متبادلة بين أطراف فلسطينيين، خاصة بين الجبهة الديمقراطية وفتح – الانتفاضة. وفي اليوم التالي (٨ شباط) كان حواتمه نجمًا لمفاجأة سياسية ثانية حين التقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لأول مرة بعد قطيعة بينهما منذ اتفاق أوسلو.

* **نبيل شعث**: ولد في غزة وترعرع فيها، وغادرها في ١٩٦٤ إلى الولايات المتحدة حيث تلقّى تعليمه الجامعي في إحدى جامعات بنسلفانيا. عمل مستشارًا في مجلة شؤون فلسطينية الصادرة في بيروت، وبدءًا من عددها الثالث الصادر في تموز ١٩٧١ انضمّ إلى هيئة تحريرها حيث جاء في ترتيبها بعد بلال الحسن وأحمد خليفة والحكم دروزة ويوسف شبل. وكان في الوقت نفسه أستاذًا لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي الجامعة اللبنانية، ثم أصبح مدير عام مركز التخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية والمشرف على شؤون الإعلام الاسرائيلي. وعمل كذلك، في فترة ابتعد فيها عن الأضواء، كرجل أعمال ومدير إدارة في شركة الخبراء العرب «تيم»، ليعود بوصفه أحد أفراد هذه «المجموعة من ذوي الثقافة الأكاديمية والتقنية العالية» واحدًا من مستشاري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وبهذه الصفة دخل باب السياسة، وخلال المؤتمر الخامس لحركة فتح (١٩٨٩) كان شعث أحد الأعضاء المعينين للجنة المركزية لفتح. وقد ترافق وضعه في الضوء السياسي مع حدثين مهمين في أواخر الثمانينات: الأول بدء الخطوات الدبلوماسية التمهيدية لعقد مؤتمر مدريد مع الجولات والمفاوضات الافتتاحية التي قام بها وزير الخارجية الأميركية جيمس بايكر بالتنسيق مع القاهرة، وهو الجهد الذي مارسته إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش بقوة وزخم بعد انتهاء حرب الخليج. أما الحدث الثاني فهو تراجع وانزياح الأبطال التقليديين

للدبلوماسية الفلسطينية الذين ظل يعتمد عليهم عرفات طوال عقدي السبعينات والثمانينات، من أمثال خالد الحسن وشقيقه هاني وزهدي الطرزي وفاروق القدومي وغيرهم ممن أرسوا أساس تقاليد المدرسة الدبلوماسية الفلسطينية ولعبوا الدور الأساسي في إنجاح مناورات ياسر عرفات السياسية التي كانت تستهدف الحفاظ على البقاء وإدامة أجل المقاومة الفلسطينية. وهكذا، وفي ظل تحوّل أواخر عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات بدأت تلمع الأسماء الجديدة لأمثال نبيل شعث وياسر عبد ربه وبسام أبو شريف وناصر القدوة وأبو مازن، تمامًا جنبًا إلى جنب وبصورة موازية لأسماء فيصل الحسيني وحنان عشراوي وصائب عريقات من الداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة). وعندما قدم عرفات أسماء وفده إلى الظل، المرافق للوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، فإن هذه الأخيرة لم توافق إلا على اسم نبيل شعث الذي لعب منذ ذاك الوقت وعلى مدى سنة ونصف السنة من التفاوض وفق قاعدة مدريد، دور ضابط الاتصال بين عرفات ووفده في واشنطن. وازداد لمعان اسم نبيل شعث إبان مفاوضات أوسلو وطابا. وبعدهما عُيّن وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية.

• **نعيم خضر** (١٩٣٩–١٩٨١): ولد في قرية الزبابدة قضاء جنين، وأتمّ تعليمه الابتدائي فيها، والثانوي في جنين. عقب حرب ١٩٦٧، غادر إلى بلجيكا حيث التحق بجامعة لوفان، ونال منها الدكتوراه في القانون الدولي. انضمّ إلى حركة فتح في ١٩٦٧، وأبدى نشاطًا في الأوساط الطالبية في بلجيكا، فاختير رئيسًا للاتحاد العام لطلبة فلسطين فيها، كما عيّن ممثلًا لحركة فتح هناك؛ ثم ممثلًا رسميًا لمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٥) في بلجيكا، وممثلًا لها أيضًا لدى الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي ومجلس الحوار العربي – الأوروبي. شارك في كثير من المؤتمرات والندوات الدولية، وأقام علاقات وثيقة مع عدد كبير من رجال الفكر والسياسة والنوّاب في معظم دول أوروبا الغربية، ووضع عددًا كبيرًا من الدراسات والمؤلفات عن القضية الفلسطينية. اغتالته المخابرات الصهيونية في بروكسيل، في أول حزيران ١٩٨١، وهو في طريقه من منزله إلى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية. نقل جثمانه إلى بيروت، ثم إلى عمان ودُفن فيها.

• **نواف مصالحة** (١٩٤٣–): أول عربي، من عرب إسرائيل، يعيّن نائبًا لوزير الخارجية الاسرائيلي (آب ١٩٩٩). ولد نواف مصالحة في قرية كفرقانا الفقيرة التي لا يزال مصالحة يقيم فيها، وهي واقعة في منطقة معظم سكانها من العرب وتسمى بالمثلث شمال شرقي تل أبيب. وفي هذه المنطقة خضع العرب حتى العام ١٩٦٥ لإدارة عسكرية. صعد مصالحة تدريجيًا في السلم الهرمي لاتحاد نقابات العمّال الاسرائيلية (هستدروت) ليصبح مدير القسم العربي وعضو اللجنة المركزية. وفي ١٩٨٨ انتخب عضوًا في البرلمان على لائحة حزب العمل ليعين على الفور نائبًا لرئيس الكنيست وهو منصب فخري. ولدى انتخاب رئيس الوزراء العمّالي اسحق رابين ١٩٩٢ دخل مصالحة الحكومة نائبًا لوزير الصحة. وفي ١٩٩٦، مع عودة اليمين (الليكود) إلى الحكم أصبح مجددًا نائبًا لرئيس الكنيست. وفي ٥ تموز ١٩٩٩، عيّن نائبًا لوزير الخارجية، وقال على الأثر: «إنها خطوة مهمة على طريق دمج العرب الاسرائيليين في الدولة». كما أعلن أنه سيحاول زيارة دمشق بصفته نائبًا وليس «مبعوثًا شخصيًا» لرئيس الحكومة الاسرائيلية إيهود باراك.

• **وديع حداد** (١٩٢٧–١٩٧٨): واحد من قادة حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ولد في مدينة صفد، وتلقّى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها. التحق بالجامعة الأميركية في بيروت وتخرّج منها طبيبًا في ١٩٥٢. عمل، وهو على مقعد الدراسة، لتأسيس نواة عمل قومي أساسه ومحوره تحرير فلسطين. فأصدر، ومجموعة من رفاقه، نشرة «الثأر» التي كانت تدعو إلى العمل المسلّح لتحرير فلسطين والعودة إليها. توجّه، وجورج حبش، إلى الأردن فأسّسا في عمان عيادة شعبية لمعالجة الفقراء. انتقل في ١٩٥٦ إلى مخيّمي عقبة جبر والكرامة في غور الأردن وعمل في عيادات وكالة الغوث الدولية (الأونروا). وأسّس مع جورج حبش فرع حركة القوميين العرب في الأردن.



نايف حواتمه (إلى يمين الصورة) وجورج حبش.



ناديا حلو



نواف مصالحة



محمد يوسف النجار (أبو يوسف)



ياسر عبد ربه



نبيل شعث

اعتقل في ١٩٥٧ وأودع معتقل الجفر الصحراوي حيث قضى ثلاث سنوات تمكّن بعدها من الهرب مع مجموعة من رفاقه، وتوجّه إلى سورية (١٩٦١). وركز وديع حداد، منذ بداية الستينات، على ممارسة العنف الثوري ضد الأعداء رابطًا النضال القطري الفلسطيني بأفقه القومي. وقد عززت هزيمة حزيران ١٩٦٧ اقتناعه باستراتيجية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، وبضرورة ممارسة الكفاح المسلح. ولما تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انصرف وديع حداد إلى وصل النظرية بالممارسة فسعى لإقامة أوسع التحالفات على الصعيدين العربي والعالمي لايجاد برامج ثورية مشتركة. واستطاع خلال عشر سنوات من العمل المتواصل أن يتصدر قائمة أهم وأخطر الرجال المطلوبين من الدوائر الأمنية والسياسية الصهيونية والأميركية وحلفائهما، ذلك انه تمكن، وهو على رأس شبكات سياسية وأمنية سرية، فلسطينية وعربية ودولية، من إنزال خسائر في دوائر أمنية وهيئات صهيونية في أنحاء عديدة من العالم، ومن بث روح نضالية وفدائية في صفوف الفلسطينيين والعرب. توفي بعد مرض عضال في ٢٨ آذار ١٩٧٨.

* **وليد أحمد نمر (أبو علي إياد) (١٩٣٤–١٩٧١)**: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو القيادة العامة لقوات العاصفة. ولد في بلدة قلقيلية. عمل مدرّسًا في المملكة العربية السعودية بين ١٩٥٤ و١٩٦٢. تفرّغ للعمل العسكري في الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها في أول كانون الثاني ١٩٦٥. انتقل إلى الضفة الغربية حيث عمل مسؤولًا عن الإعداد للعمل العسكري هناك، وقاد عدة عمليات عسكرية ضد الصهيونيين هناك. انتقل إلى سورية حيث قام بتدريب عناصر قوات العاصفة، وقد أُصيب خلال التدريبات في إحدى عينيه. انتقل إلى الأردن، وقاد قوات الثورة الفلسطينية في منطقة عجلون، فوجّه مجموعاته عبر نهر الأردن لتقوم بعمليات ضد إسرائيل. لاقى حتفه إبان الصدام العسكري بين القوات الاردنية والفلسطينية في ٢٧ تموز ١٩٧١.

* **ياسر عبد ربه (١٩٤٥–)**: ولد في مدينة يافا. أتمّ دراسته في الجامعة الأميركية في مصر، ثم في الأردن ولبنان. بدأ يتأثر بالفكر الماركسي منذ أوائل الستينات. عضو في المجلس الوطني الفلسطيني. وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية والأمين العام المساعد لها. وعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الدائر الإعلامية. اختلف مع نايف حواتمه (الأمين العام للجبهة الديمقراطية) وشكّل مجموعة مستقلة به في إطار الجبهة. اختير في عداد الوفد الفلسطيني المحاور مع الولايات المتحدة الأميركية، وأصبح من المقربين جدًا والعاملين في إطار سياسة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. وتقرّبه من عرفات بدأ منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت (١٩٨٢) إذ فضّل أن يكون في تونس قريبًا من مقر عرفات، وليس في دمشق كما اختار نايف حواتمه وكثيرون من القادة الفلسطينيين المعارضين لعرفات. والمسار السياسي لياسر عبد ربه هو الشاهد الأكثر دلالة على التقلبات العاصفة والدرامية التي رافقت مسارات جيله السياسي من أبناء اليسار المثقف: من نزعة قومية عروبية في سنوات المدّ القومي الناصري، إلى الماركسية الثورية بنزعتها المثالية، ثم الارتداد أخيرًا إلى الليبرالية السياسية وحتى إلى البراغماتية. أسّس، ورفيقه الأقرب، ممدوح نوفل، حزب «فدا» باعتباره دعامة شرعية الرئيس ياسر عرفات والسلطة الوطنية. ووقف، إلى جانب هاني الحسن في «فتح»، بإدارة مفاوضات السلطة الفلسطينية مع اسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا. عُيّن وزيرًا للثقافة والإعلام في حكومة السلطة الفلسطينية.

* **ياسر عرفات (أبو عمّار) (١٩٢٩–)**: إسمه الحقيقي محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة. زعيم فتح، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، رئيس دولة فلسطين (منذ كانون الأول ١٩٨٨).

ولد في مصر في عائلة (القدوة) موزّعة بين غزة وخان يونس. والدته زهوة أبو السعود، وهذه العائلة هي إحدى أعرق عائلات مدينة القدس، وتقوم صلات قربى بين عائلته وعائلة الحسيني في القدس.

أوجزت «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٧، ط١، ١٩٩٤، ص٣٨١–٣٨٣) سيرته الذاتيّ حتى ١٩٩٢، بالنقاط التالية (بتصرف من المؤلف من حيث الضبط والترتيب والزيادة):

- انتقل والده وعائلته إلى القاهرة (١٩٢٧) على أثر ضغوطات سياسية ومالية فرضها الانكليز على الوالد.
- بعد وفاة والدته (١٩٣٣) التي كان متعلقًا جدًا بها، أُرسل هو وأخوه فتحي ليعيشا مع خالهم سليم أبو السعود في القدس، ثم انتقلا بعد فترة إلى القاهرة.
- كثيرًا ما كان يهرب من المدرسة ليذهب إلى الأماكن التي يرتادها رجال السياسة.
- اشترك (١٩٤٦) في عملية تهريب أسلحة من مصر إلى فلسطين.
- بعد استشهاد عبد القادر الحسيني (١٩٤٨)، اجتمع الطلبة الفلسطينيون في كلية الهندسة في جامعة فؤاد الأول بالقاهرة، وكان من بينهم حامد أبو ستة وياسر عرفات، فقرروا إحراق كتبهم والذهاب إلى فلسطين للالتحاق بصفوف المقاتلين.
- انضم عرفات وأبو ستة إلى المجاهدين في فلسطين. وبعد تدخّل الجيوش العربية وتجريد المجاهدين من السلاح، غادر عرفات ورفاقه إلى القاهرة مسلوبي الجنسية والهوية. وبالرغم من يأسه، لم ينصع لنصيحة أحد أقربائه بالسفر إلى الولايات المتحدة لإتمام دراسته، وفضّل البقاء على أمل إعادة إشعال المقاومة.
- بعد ثورة تموز (١٩٥٤)، أخذ يعمل على تدريب الطلاب الفلسطينيين في مصر، وفاز بقيادة اتحاد الطلاب الفلسطينيين في مصر بمعاونة صلاح خلف (أبو إياد) والإخوان المسلمين، وقدّم للرئيس محمد نجيب وثيقة مكتوبة بالدم تطلب منه ألا ينسوا القضية الفلسطينية.
- بعد تخرّجه في الجامعة أصبح رئيسًا لرابطة الخريجين الفلسطينيين، ما أتاح له الاتصال بالفلسطينيين المثقفين في أنحاء العالم، وكان يعمل مهندسًا في إحدى مؤسسات البناء المصرية الكبرى. وفي ١٩٥٦–١٩٥٧، بدأت تنمو لديه، ورفاقه، فكرة «حركة تحرير فلسطينية» (فتح) مسلحة. وتخرّج برتبة ضابط مهندس في الكلية



ياسر عرفات (أبو عمّار)

الحربية في مصر، وكان ضابطًا في الجيش المصري أثناء العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦).
- ترك مصر (١٩٥٧) إلى الكويت حيث عمل مهندسًا في دائرة التعمير الوطنية، وأسّس وخليل الوزير (أبو جهاد) أولى الخلايا السرية لحركة فتح، وطلب من الرئيس الجزائري أحمد بن بلّه السماح بفتح أول مكتب لفتح في الجزائر. كما استمرّ على اتصال دائم بقادة ثورة يوليو (الضباط الأحرار)، إذ كانت تربطه بهم روابط قوية منذ ما قبل الثورة بحكم مشاركته إياهم في معارك قناة السويس ضد القوات الانكليزية، حيث كان مسؤولًا عن بعض معسكرات التدريب في الجامعات المصرية. وقبل ذلك كان له أول لقاء

شخصي مع الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٥٣ بصفته رئيسًا لرابطة الطلاب الفلسطينيين، وطلب منه عرفات أن يكون الرئيس الفخري لرابطة الطلاب، فقبل عبد الناصر هذا الطلب.

- عقب حرب حزيران ١٩٦٧، تنقّل بين القدس ورام الله ونابلس حيث كان يقوم ببناء قواعد تحتية للعمل الفدائي في الأرض المحتلة.
- في حزيران ١٩٦٨، انتخب رئيسًا للجنة التنفيذية لحركة فتح، وحافظ على هذا المنصب في دورات الانتخاب المتعاقبة.
- وفي ١٩٦٩، انتُخب رئيسًا للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك حافظ على هذا المنصب في دورات الانتخاب المتعاقبة. فكان ثالث رئيس لهذه اللجنة بعد أحمد الشقيري ويحيى حمودة.
- في تشرين الثاني ١٩٧٤، ألقى خطابًا سياسيًا مهمًا في الأمم المتحدة. وفي أيلول ١٩٧٥، نال وسامًا من مجلس السلام العالمي.
- بعد أحداث الأردن (١٩٧٠–١٩٧١) اتخذ من لبنان (بيروت على وجه الخصوص) ساحة أساسية لإقامته وقيادته، وشارك، وهو على رأس القوات الفلسطينية بالحرب اللبنانية، وكان على رأس الدفعة الأخيرة من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا لبنان إلى تونس (١٩٨٢) عقب الحصار الطويل على بيروت. ومنذ هذا العام (١٩٨٢) لم يقم بأية زيارة للبنان.
- انتُخب رئيسًا لـ«دولة فلسطين» في مؤتمر الجزائر ١٩٨٨، وبعد إعلان الأردن فك ارتباطه بالضفة الغربية. وفي ٨ نيسان ١٩٩٢ نجا بأعجوبة من حادث تحطم طائرته في الصحراء الليبية.

(راجع مختلف الأبواب والموضوعات المتعلقة بالفترة التاريخية من ١٩٤٨ إلى اليوم).

* **يحيى عياش** (–١٩٩٦): واحد من قادة حركة حماس الملقب بـ«المهندس» تدليلًا على تخطيطه وقيادته لعدد كبير من العمليات الاستشهادية التي نفّذتها حماس، والذي وضعته اسرائيل على رأس قائمة الأشخاص المطلوب القبض عليهم أو قتلهم طول السنوات الثلاث ١٩٩٣–١٩٩٥ بسبب دوره في التخطيط لعدد من العمليات الانتحارية التي زاد عدد ضحاياها على ٧٠ قتيلًا اسرائيليًا ومئات الجرحى، مع صديقه أسامة الذي تعرّف إليه في أواسط الثمانينات أثناء دراستهما في جامعة بيرزيت، وسكنهما سوية في قرية أبو قش. في صباح ٥ كانون الثاني ١٩٩٦، قتل يحيى في انفجار هاتف خليوي كان يحمله في مخيم جباليا للاجئين شمالي قطاع غزة.



فنزويلا

بطاقة تعريف

الإسم: فنزويلا Venezuela، تصغير «فنيز» Venise (مدينة البندقية في ايطاليا). وقد أطلق هذا الإسم المستكشف أمبريكو فاسبوتشي الذي ذكّرته هذه البلاد، بأكواخها القائمة على بحيرة ماراكيبو، بمدينة البندقية.

الموقع والمساحة: تقع في أميركا الجنوبية، يحدها شمالًا المحيط الأطلسي ويبلغ طول شاطئها عليه ٢٨١٦ كلم، وتتبع لها ٧٢ بحيرة صغيرة، وغربًا كولومبيا (طول حدودها معها ٢٠٥٠ كلم)، وجنوبًا البرازيل (٢٢٠٠ كلم)، وشرقًا غويانا (٧٤٣ كلم) التي ما تزال فنزويلا تطالب بـ ١٥٥ ألف كلم² من أرضها، وكانت بريطانيا قد استولت على هذه المساحة في القرن التاسع عشر.
وتبلغ مساحة فنزويلا ٩١٦٤٥٥ كلم².

العاصمة وأهم المدن: كاراكاس هي العاصمة. وأهم المدن: ماراكيبو، فالنسيا، باركيسيميتو، سيوداد غويانا، مونيسيبيو فارغاس، ماراكي، برشلونة، سيوداد بوليفار، ماتورن، سان كريستوبال، بيورتو لا كروز (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: الإسبانية هي اللغة الرسمية والسائدة، وهناك اللغة الهندية الأميركية في الأرياف.

السكان: يبلغ تعدادهم ٢٣,٢ مليون نسمة (إحصاء ١٩٩٨)، وتشير التقديرات إلى أنهم سيصبحون نحو ٣٤,٨ مليونًا في العام ٢٠٢٥. كان تعدادهم نحو ٧٨٠ ألفًا في العام ١٨٠٠، وأصبحوا ١,٣٧ مليون في العام ١٨٥٠، ونحو ٥,٠٣ ملايين في العام ١٩٥٠، و١٨,٥٥ مليونًا في ١٩٨٥.
يتوزع سكان فنزويلا على نحو ٦٩٪ من الخلاسيين، و٢٠٪ من البيض، و٩٪ من السود، و٢٪ من الهنود. وأكثرية السكان يقطنون المدن (نحو ٩٢٪).
نحو ٩٠٪ كاثوليك، و٣٪ بروتستانت، والبقية من ديانات مختلفة: اليهودية والإسلام، وأقلية قليلة إحيائية.

الحكم: فنزويلا جمهورية فدرالية. الدستور المعمول به صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦١، والدولة مقسّمة إلى ٩ ولايات مقسّمة بدورها إلى ٢٢ محافظة فدرالية، إضافة إلى الإقليم الفدرالي الخاص بـ٧٢ جزيرة تابعة لفنزويلا. رئيس الجمهورية يُنتخب بالاقتراع العام والشامل لولاية مدتها خمس سنوات. البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ (٥٠ عضوًا) ومجلس النواب (٢٠٤ أعضاء).

أهم الأحزاب السياسية: العمل الديمقراطي، أسّسه ر. بتنكور (توفي في أيلول ١٩٨١) في العام ١٩٣٦. ويضمّ أكثر من مليون عضو، ورئيسه الحالي لويس ألفارو أوسيرو. - الحزب الاجتماعي المسيحي - لجنة التنظيم السياسي الانتخابي الحر، تأسس في ١٩٤٦، ويضم نحو ١,٥ مليون عضو، ورئيسه الحالي لويس هرّيرا كامبينس. - الحركة نحو الاشتراكية، انشقّت عن الحزب الشيوعي في ١٩٧٠ متأثرة بفكرة الشيوعية الأوروبية. - الحركة الانتخابية الشعبية، تأسست في ١٩٦٧ على يد لويس بلتران بريتو فيغوروا (توفي في ١٩٩٥). - الحركة الثورية البوليفارية، تأسست في ١٩٩٤. - الحزب الشيوعي الفنزويلي، تأسس في ١٩٣١، وما زال يضم نحو ٤ آلاف عضو، وزعيمه تريتو ميليان. - حركة الاندماج القومي، أسسه، في ١٩٧٧، غونزالو بيريز هرنانديز. - اليمين المنبثق، أسسه فلاديمير جيسن وغيره في ١٩٨٩. - الالتقاء القومي، أسسه رافائيل كالديرا رودريغز في ١٩٩٣.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية: في الزراعة ١١٪ (٥٪ إسهامًا في الناتج القومي العام)، ٢٢٪ في الصناعة (١٨٪ من الناتج القومي العام)، ٦٠٪ في قطاع الخدمات (٥٣٪)، ٧٪ في المناجم (٢٣٪). وبلغ معدل البطالة في العام ١٩٩٧ نحو ١٢,٥٪.

ومع أن فنزويلا تعتبر بلدًا زراعيًا، إذ تنتج من البن وقصب السكر والكاكاو والحبوب والفواكه والخضار خاصة في حوض ماراكيبو، وتكثر فيها الغابات الكثيفة، فإن نسبة الاستيراد العالية من المواد الغذائية تدل على مدى التباطؤ في إصلاح القطاع الزراعي رغم المبالغ الهائلة التي رصدت له خاصة من منذ وصول الرئيس كارلوس أندريه بيريز إلى الحكم في العام ١٩٧٤.

أما الصناعة، فكل حديث عنها يعني بالدرجة الأولى الحديث عن النفط الذي يهيمن على مجمل الحياة الاقتصادية والذي حوّل فنزويلا إلى بلد غني يصل فيه الدخل الفردي السنوي إلى أعلى نسبة في أميركا اللاتينية. ويبلغ الاحتياطي من النفط ٨٨٠٠ مليون طن (١٩٩٦)، ويرجع اكتشافه في فنزويلا إلى العام ١٩٠٠. ولم يبدأ الاهتمام الفعلي به إلا بعد أن حصلت الشركة الأميركية «نيويورك أند برمودز كومباني» على امتياز استخراجه واستثماره (راجع النبذة التاريخية، في فترة بداية القرن العشرين).

ورغم أهمية النفط وازدهار الصناعات النفطية، فإن نحو ٦٠٪ من اليد العاملة يشتغلون في قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي وقطاع البناء اللذين لا يعمل فيهما سوى خُمس اليد العاملة.

وتتكون الثروة المنجمية خاصة من الحديد، والماس، والنحاس، والنيكل، والبوكسيت والمانغنيز.

نبذة تاريخية

الاستعمار الإسباني: يبدو أن فنزويلا لم تعرف حضارة مهمة قبل اكتشاف كولومبوس في ١٤٩٨، ولم تكن تسكنها سوى مجموعات صغيرة من هنود البحر الكاريبي.

في ١٥٤٦، احتلها الإسبانيون وحوّلوا أراضيها إلى مزارع كبرى لزراعة البن وقصب السكر والذرة والقمح والبطاطا وغيرها.

وعندما أنشأ الاستعمار الإسباني ما يُسمّى بمنصب «نائب الملك» في مناطق رئيسية لحماية مستعمراته في القارة الأميركية، ألحق فنزويلا في ١٧١٨ بسلطة نائب الملك الإسباني في «غرناطة الجديدة» (كولومبيا حاليًا).

وتعرّض الاستعمار الإسباني في فنزويلا لعدة انتفاضات قام بها الهنود والميتيس Metis (أحد والديه أبيض والآخر هندي)، والمولاتر Mulâtre (أحد والديه أبيض والآخر أسود)، والكريول Créole (من أصل إسباني ولكنه مولود في فنزويلا). ومهمة التحرير والاستقلال سيقودها الكريول بصورة خاصة.

أول القادة المحررين والجمهورية الأولى: هو فرانشيسكو ميراندا الذي كان قد شارك في الثورة الفرنسية. وعندما أعلنت الجمهورية الأولى (١٨١٠)، عيّن ميراندا أول رئيس لها، إلا أنه سرعان ما اصطدم بأصحاب رؤوس الأموال والإقطاع من الكريول الذين حاربوا اتجاهاته الراديكالية وتحالفوا مع الجيش الإسباني. وبعد مقاومة يائسة استسلم ميراندا في تموز ١٨١٢ في لافيكتوريا وأرسل إلى إسبانيا ليمضي بقية حياته في السجن.

سيمون بوليفار والجمهورية الثانية: وفي ١٨١٤، تولى سيمون بوليفار رئاسة الجمهورية، وواصل نضاله للدفاع عن الاستقلال بمساعدة أحد قادته انطوان خوسيه سوكري، وضد الجيش الإسباني وكبار الإقطاع، ولكنه لم يتمكن من الحصول على دعم الفلاحين الصغار الذين رأوا في حركته حركة انطلقت من المدن وليس من الريف، بالإضافة إلى أن القائمين بها هم أيضًا من الكريول وليسوا من أصل هندي أميركي مثلهم.

وزيادة على تلك المصاعب التي واجهت بوليفار فقد وقع في تلك السنة (١٨١٤) زلزال عنيف أحدث أضرارًا جسيمة في المناطق التي يتمركز فيها الجمهوريون الاستقلاليون، وهي منطقة كاراكاس، بينما سلمت المناطق المؤيدة للملكية الإسبانية. كما أن عددًا من ضباط بوليفار تخلى عنه، بل تآمر عليه وخانه. ونتيجة لتلك العوامل لم تتمكن الجمهورية الثانية من الصمود وسقطت في نهاية الأمر (تموز ١٨١٤) تحت ضربات القائد العسكري خوسيه توماس بوفيز الذي كان يقود الجيوش الملكية المتكونة في أغلبها من سكان المناطق الداخلية، والذي انتصر على بوليفار في معركة لا بويرتا في حزيران ١٨١٤.

التجأ بوليفار، على أثر هزيمته هذه، إلى قرطاجنة في غرناطة الجديدة. وهناك اتهم باختلاس أموال الدولة وأودع لمدة أيام في السجن ثم أعيد له اعتباره. وبعد مدة دخل في صراع ما حاكم قرطاجنة، فغادرها إلى جزيرة جامايكا في ١٨١٥، ثم إلى جزيرة هايتي في ١٨١٦، وهناك أمدّه حاكمها بالسلاح والرجال وقصد ثانية كاراكاس، إلا أنه مني بهزيمة جديدة في ١٨١٧.

بوليفار المحرّر والمنتهي بمأساة: بعد هذه الهزيمة الجديدة، بدّل سيمون بوليفار من خطته واعتمد خطة جديدة تعتمد التحصّن أولًا في المناطق الداخلية البعيدة ثم الزحف شيئًا فشيئًا على كاراكاس وبقية المناطق. فأقام حكومة في أنغوستورا (أصبحت تُسمّى «سيوداد بوليفار». أي مدينة بوليفار) في صيف ١٨١٧، وحقق أول انتصاراته في ١٨١٨، وواصل زحفه الظافر ضد القوات الملكية إلى أن حقّق النصر الكبير في بويوكا في ٧ آب ١٨١٩. وبعد ثلاثة أيام دخل إلى مدينة بوغوتا (عاصمة كولومبيا في ما بعد وحاليًا)، ثم عاد إلى قلعته في أنغوستورا وأعلن من هناك عن قيام دولة جديدة هي كولومبيا. وفي ١٨١٩، حصلت انتخابات انتُخب فيها بوليفار رئيسًا لتلك الدولة.

أما الانتصار الحاسم الثاني فقد تمّ في ١٨٢١ وفتح له طريق كاراكاس بفضل التحاق القائد خوسيه انطونيو بايز الذي قدم له مساعدة قوية بالرجال

والعتاد. وبسقوط كاراكاس بيد بوليفار لم تعد فنزويلا قلعة للملكية الإسبانية بل تحولت إلى قاعدة انطلق منها «المحرِّر» بوليفار لتخليص بقية القارة الأميركية الجنوبية من قبضة الاحتلال الإسباني، كما كانت فنزويلا تزوِّده أثناء حروبه الهجومية بالقادة والمقاتلين والسلاح والمؤن. وبذلك تمكن من الانتصار على القائد العسكري الذي قدم من الجنوب لمواجهته، وهو الأرجنتيني سان مارتان.

تمكن بوليفار من توحيد شمالي أميركا اللاتينية ضمن ما أسماه «اتحاد كولومبيا الكبرى» في ١٨٢١-١٨٢٢. لكن المؤتمر الوطني الاستثنائي الذي انعقد في باناما بهدف توحيد كل دول أميركا اللاتينية، لاقى معارضة حادة من جانب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، فانتهى بفشلٍ ذريع.

وفي ١٨٢٧، تمكن بوليفار من القضاء على الانتفاضة التي قام بها في فنزويلا القائد خوسيه انطونيو بايز (وهو نفسه الذي كان قد انضمّ إلى بوليفار). لكن المؤتمر الوطني الذي انعقد في أوكانا في العام ١٨٢٨ حاول تجريد بوليفار من كل صلاحياته. إلا أن تلك المحاولة فشلت، وأصبح بوليفار بعدها متفردًا برأيه دكتاتورًا. لكنه عجز عن الصمود في وجه معارضيه الذين زادوا من مناوراتهم عليه، فقدم استقالته للمؤتمر الوطني الذي انعقد في ١٨٣٠.

وأصبح القائد بايز الآمر الناهي في فنزويلا. فدفعها إلى الانفصال عن «اتحاد كولومبيا الكبرى». وأخذ بوليفار يتنقل متخفيًا من مكان إلى آخر إلى أن مات في ظروف غامضة في بيت أحد الفلاحين في ١٧ كانون الأول ١٨٣٠.

فنزويلا في عهد بايز والأخوين موناغاس (١٨٣٠-١٨٦٣): حكم خوسيه أنطونيو بايز من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٦، معتمدًا على الطبقة العسكرية التي أتت معه إلى الحكم وعلى نظام المزارع الكبرى الذي أرساه الاستعمار الإسباني، والذي ازداد نفوذه مع تطور الأسعار العالمية للبن والسكر والكاكاو. وفي ١٨٤٦، اختار بايز، ودعم، خوسيه تاديو موناغاس للرئاسة. إلا أنه سرعان ما انقلب عليه مستغلًا تنامي حركة معارضة ليبرالية تتكوّن خاصة من كبار تجّار كاراكاس لمواجهة النقمة المتصاعدة للفلاحين وفقراء المدن. فقام بايز بتمرّد فاشل في كانون الثاني ١٨٤٨، ترك على أثره البلاد.

وتوالى، من ١٨٤٦ إلى ١٨٥٨، على الحكم الأخوان موناغاس، خوسيه تاديو المذكور وخوسيه غريغوريو إلى أن أودى بهما تحالف الليبراليين والمحافظين في ٥ آذار ١٨٥٨. ودخلت البلاد في حالة فوضى سياسية استغلها بايز وقام بحركة تمرّد ثانية مكّنته من الاستيلاء على الحكم الذي ظلّ فيه إلى سنة ١٨٦٣، أي إلى أن نجحت «الثورة الفدرالية».

«الثورة الفدرالية»، عهد غوزمان بلانكو (١٨٦٣-١٨٨٨): حملت هذه الثورة إلى الحكم أحد أقطاب السياسة الليبرالية وهو غوزمان بلانكو الذي كان خطيبًا مفوّهًا يحظى بثقة واحترام فلّاحي الأرياف وفقراء المدن. فكان، مثل والده، يطرح شعارات ضد أصحاب المصارف في كاراكاس والتجّار والملّاكين الكبار. وتميّز حكمه بنزعة تحررية، وبمحاربة رجال الكنيسة الذين كانوا في رأيه قد استفادوا كثيرًا من الوضع السابق، لكنه كان متفردًا في رأيه ومتسلطًا.

عهد الحكم العسكري (١٨٨٩-١٩٤٥): ظل بلانكو يحكم، مباشرة أو من خلال نوّابه، إلى العام ١٨٨٨. وفي فترة حكمه الأخيرة، أخذت الطبقة المالية الحاكمة ترى ان مصلحتها تقتضي الاكتفاء بالتأثير في الحكم لا في الحكم مباشرة. فتركت للعسكريين مجال الحكم المباشر.

وعندما تنحّى بلانكو (١٨٨٨)، حلّ محله الجنرال سبريانو كاسترو الذي اتبع الخطوط العريضة لسياسة بلانكو. أعلن الحرب ضد ألمانيا وبريطانيا وايطاليا، وكان قد تأكد من وقوف الولايات المتحدة الأميركية إلى جانبه لأنها كانت غير مرتاحة للتدخّل الأوروبي في أميركا اللاتينية التي كانت تعتبرها منطقة نفوذ لها. وفي ١٩٠٢، تعرضت فنزويلا لحصار بحري ولقصف من جانب هولندا بسبب موقف كاسترو الذي أراد أن يضع حدًا لنهبها وتوسّعها في المنطقة.

لم تغفر المصالح الأجنبية لكاسترو موقفه الشجاع. فاستغلت ذهابه إلى أوروبا للمعالجة وحركت مساعده الجنرال خوان فيسانتي غوميز، فقام بانقلاب ضده (١٩٠٨) وحلّ محله، وأسرع باسترضاء أصحاب رؤوس الأموال والقوى الأجنبية وهيّأ الأجواء لإقامة انتخابات تكون لصالحه، فانتُخب، في ١٩١٠، رئيسًا للجمهورية.

حكم غوميز من ١٩١٠ إلى ١٩٣٥، وتميّز حكمه بظاهرتين أساسيتين: ظاهرة سياسية تتمثل فيه شخصيًا، وهي ما أطلق عليها عبارة «ظاهرة غوميز الرهيب»، فكان يحكم فنزويلا وكأنه يدير مزرعته في منطقته الجبلية وبقساوة لم يعرف لها تاريخ فنزويلا مثيلًا. وظاهرة اقتصادية تتمثل في اكتشاف النفط الذي أدّى إلى زيادة إغناء الطبقة العسكرية، وإفساد السياسيين، وإخضاع البلاد للشركات النفطية الأجنبية التي كانت تمنح الحكومة الفنزويلية ٨٪ فقط من الأرباح النفطية. ولقياس مدى الأرباح التي كانت تجنيها تلك الشركات تكفي الإشارة إلى أن النسبة المئوية المذكورة (٨٪) كانت تساوي، في ١٩٣٠، مجموع الدخل القومي لفنزويلا سنة ١٩١٥.

وفي ١٩٣٥، تفجرت فرحة الفنزويليين بموت غوميز، وخلفه حكم دكتاتوري متنور، تمثّل بالجنرال إليازار لوبيز كونتريراس (١٩٣٥-١٩٤١)، ثم الجنرال إيزاياس مدينا أنغاريتا (١٩٤١-١٩٤٥).

النفط والشركات الأجنبية (١٩٠٠-١٩٤٥): منذ ١٩٠٠، كان النفط ينتج بشكل ثانوي أثناء استخراج الإسفلت. ولم يبدأ الاهتمام الفعلي به إلا بعد أن حصلت الشركة الأميركية «نيويورك أند برمودز كومباني» على امتياز استخراجه واستثماره. ولم تكتف تلك الشركة بالحصول على ذلك الامتياز بل تحولت إلى قوة فاعلة في الحقل السياسي والاقتصادي الفنزويلي، وذهبت إلى حد التآمر على الرئيس كاسترو الذي ألغى امتيازاتها بعد أن أثبت أمام المحاكم تآمرها على أمن الدولة.

ولما أطاح الجنرال غوميز الرئيس كاسترو (في ١٩٠٨) أخذ يغدق الامتيازات على المصالح الأجنبية للتنقيب عن المعادن عامة والنفط خاصة. كما أعاد امتياز الشركة الأميركية المذكورة ومنحها امتيازات جديدة في ١٩١٨ و١٩٢٢. ولم تأت سنة ١٩٢٥ حتى أصبحت مساحات شاسعة في غربي وشرقي فنزويلا ملكًا لعشرين شركة أميركية بالإضافة إلى خمس شركات بريطانية. وابتداءً من ذلك التاريخ (١٩٢٥) يمكن القول إن فنزويلا دخلت عصر النفط، وأصبحت في عداد الدول المنتجة والمصدّرة الكبرى للنفط، كما أصبحت، من ناحية أخرى، مرتعًا لأهم الشركات الاحتكارية مثل شركة رويال دونش-شل، وشركة الخليج الفنزويلية، ونقابة كريول، وستاندرات أوف نيوجرسي على وجه الخصوص. فكانت فنزويلا طيلة حكم غوميز الذي دام ٣٧ سنة ميدانًا خصبًا للاحتكارات الأجنبية التي نهبت ثرواتها (خاصة النفط) دون أن يبذل الحكم القائم آنذاك أي محاولة جادة للتنمية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي، فرزحت البلاد تحت كابوس الفقر والمرض والجهل.

ولم تبدأ محاولات الإصلاح إلا في ١٩٣٨، عندما صدر قانون يزيد في العائدات إلى ١٠٨ ملايين بوليفار (وحدة النقد الفنزويلي) أي ضعف ما كانت عليه في آخر سنة من عهد غوميز (١٩٣٥). وبعد سلسلة من القوانين الأخرى تمّ الاتفاق (في ١٩٤٣) مع شركات النفط على تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، وهو أول اتفاق في نوعه يتمّ بين بلد منتج للنفط والشركات الأجنبية، وقد أصبح هذا المبدأ في ما بعد القاعدة السائدة في أغلب البلدان المنتجة للنفط.

التجربة الديمقراطية: مارس الجنرال أنغريتا (١٩٤١-١٩٤٥) سياسة مائعة إزاء الشركات الاحتكارية، وكان الوعي القومي آخذ في الانبثاق والنمو نتيجة التغييرات العميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية. وفي تشرين الأول ١٩٤٥، أطاحه انقلاب عسكري قادته مجموعة من الضباط القوميين الذين سارعوا إلى تسليم الحكم للحزب المعارض «العمل الديمقراطي» بزعامة رومولو بتنكور.

هكذا، بهذا الانقلاب وبهذه النوعية من الضباط و بمثل هذا التسليم للحكم إلى حزب مدني، ثم بانتخابات ١٩٤٧ الذي نجح فيها مرشح حزب «العمل الديمقراطي» الكاتب رومولو غاليغوس بأغلبية ساحقة لمنصب رئيس الجمهورية، بدأت التجربة الديمقراطية في فنزويلا.

انقلاب عسكري من جديد: إلا أن غاليغوس لم يدم طويلًا في الحكم، إذ أطاحه انقلاب عسكري في تشرين الثاني ١٩٤٨. فرجع العسكريون إلى الحكم بشخص الجنرال ماركوس بيريز جيمينيز الذي اتّبع أساليب غوميز الدكتاتورية. وقد مكنته الظروف الاقتصادية الملائمة من تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى وتنشيط الحركة الاقتصادية، ما جعل حركة المعارضة تخمد نسبيًا.

أما الظروف الاقتصادية التي جاءت لتخدم حكم جيمينيز فتمثلت بصورة رئيسية في قبول الشركات النفطية الاحتكارية مبدأ المناصفة في الأرباح مع الدولة، وذلك بسبب تخوّف هذه الشركات من إقدام فنزويلا على تأميمها على غرار المكسيك. وبذلك أصبحت عائدات فنزويلا سنة ١٩٤٨ حوالي ٤٩٠ مليون دولار، كما بدأ التفكير في السنة نفسها بإنشاء شركة وطنية لإنتاج وتكرير النفط الخام، ومع ذلك فإن الشركات ظلت تتمتّع بحصة الأسد. فقد حققت على سبيل المثال، في ١٩٥٧، ربحًا قدره ٨٢٩ مليون دولار.

الحكم المدني: دامت تلك الأوضاع إلى سنة ١٩٥٨، حيث تراجع النشاط الاقتصادي وتزايدت المعارضة، فأطاح العسكريون حكم جيمينيز في كانون الثاني ١٩٥٨، ونظموا انتخابات حرة، أعادت بتنكور من منفاه خارج البلاد إلى سدة الحكم؛ وفي وقت كانت فيه أميركا الجنوبية خاضعة للعسكريين دخلت فنزويلا تجربة جديدة (مستمرة إلى وقتنا الحالي) تتمثل في إمساك المدنيين بزمام الأمور.

وأصبح حزب العمل الديمقراطي حاكمًا بواسطة زعيمه بتنكور من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤، ثم بواسطة أحد مرشّحيه وهو راوول ليوني من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩، ثم انتقل الحكم أيضًا بشكل ديمقراطي إلى حزب آخر هو لجنة التنظيم السياسي الانتخابي، واتجاهه ديمقراطي مسيحي برأسه رافائيل كالديرا إلى سنة ١٩٧٤، ثم عاد إلى العمل الديمقراطي مع مرشحه رودريغيز (حتى ١٩٧٨).

إن تجربة الحكم الديمقراطي، رغم نجاحها، قد تعرضت لبعض الهزات. إذ بعد إطاحة جيمينيز مباشرة وقعت عدة محاولات انقلابية فاشلة، كما تكونت حركة شعبية مسلّحة في الجبال والمدن يدعمها الزعيم الكوبي فيدل كاسترو، بحيث كان الرئيس بتنكور محل هجوم من طرف الأوساط اليمينية التي كانت تتهمه بكونه «عميلًا شيوعيًا»، ومن الأوساط اليسارية التي اتهمته بأنه انحرف عن الخط التقدمي وباع نفسه لـ «الامبريالية العالمية».

ورغم ذلك فقد تمكّن بتنكور من الاستمرار في الحكم بفضل التأييد الشعبي الواسع له بعد أن عانى الشعب الكثير من الدكتاتورية، فدعم بكل القوة التجربة الديمقراطية وعارض حصول أي تغيير. وفي تلك الظروف أصدر بتنكور قانون الإصلاح الزراعي الذي كسب به صغار الفلاحين، كما اتّبع سياسة نفطية معتدلة أدت في نهاية المطاف إلى تأميم الصناعات النفطية سنة ١٩٧٥ في عهد رودريغيز.

بعد بتنكور، وبعد خليفته، مرشح حزب العمل الديمقراطي راوول ليوني، استغلّ أنصار الدكتاتور السابق جيمينيز الإنكفاء الشعبي الحاصل من حول حزب العمل الديمقراطي، فظهروا على المسرح من جديد جاعلين تجربة بيرون في الأرجنتين مثالًا لهم. فقد تمكن جيمينيز بالفعل من الفوز في مجلس الشيوخ في ١٩٦٨، إلا أن أنصاره منوا بهزيمة واضحة في انتخابات ١٩٧٣، بينما انتخب مرشح حزب العمل الديمقراطي كارلوس أندريه بيريز رودريغيز رئيسًا للجمهورية. وبعده انتقل الحكم إلى الحزب المعارض الديمقراطي المسيحي، منذ أن نجح مرشحوه بالأغلبية النسبية في انتخابات ٣ كانون الأول ١٩٧٨. وفي آذار ١٩٧٩، أصبح لويس هرير كامبينز رئيسًا للجمهورية.

هريرا كامبينز، ثم جايم لوزينسكي: وبما أن الرئيس هريرا كامبينز (رئيس الجمهورية منذ آذار ١٩٧٩) لم يحصل على الأغلبية المطلقة في الكونغرس في الانتخابات النيابية التي جرت في وقت واحد مع الانتخابات الرئاسية فقد اضطرّ للتحالف مع الأحزاب الصغيرة وبشكل خاص مع حزب الاتحاد الديمقراوي الجمهوري، وهذا ما دفعه إلى انتهاج سياسة متذبذبة غير فعّالة.

وفي ١٩٨١، أخذت الأحوال الاقتصادية تزداد تدهورًا مما خلق استياء اجتماعيًا واضحًا وشجّع الحركات السرية المسلحة المنادية بالكفاح الشعبي المسلح إلى مضاعفة عملياتها. وفي ١٩٨٢، وحّدت الأحزاب اليسارية قواها تحت إسم «البديل الجديد». وبدأت تحضر بنشاط لخوض الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٣ التي رشّحت لها فيشنتي رانغل. أما الحزب الديمقراطي المسيحي (كوبيي Copei) فقد رشّح الدكتور رافائيل كالديرا، في حين رشّح حزب العمل الديمقراطي جايم لوزينسكي. وقد نجح هذا الأخير في استقطاب أصوات ناخبي الطبقات الوسطى التي كانت الأكثر تضررًا من حكم الرئيس هريرا كامبينز الذي لم يستطع إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية الخانقة. وفي كانون الأول ١٩٨٣، انتخب الدكتور لوزينسكي رئيسًا للجمهورية بنسبة ٥٦٫٨٪ من أصوات الناخبين في حين تمكن حزبه (العمل الديمقراطي) من الفوز بأغلبية المقاعد في الكونغرس. وعندما تسلّم الرئيس الجديد مهامه رسميًا في شباط ١٩٨٤، أعلن عن شن «حملة وطنية» ضد الفساد في الداخل وعن معارضته لأي تدخّل أجنبي في شؤون أميركا الوسطى في الخارج.

بعض النقاط في السياسة الخارجية: إزاء الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية خاصة، اعتبرت فنزويلا دولة محايدة بصورة عامة، وامتنعت عن التصويت على عدد من القرارات التي صدرت حول هذه القضية. وكثيرًا ما كرّر وزراء خارجيتها ان بلادهم مهتمة بالإبقاء على العلاقات الودية مع كل دول الشرق الأوسط، علمًا ان مصالح فنزويلا الاقتصادية تتطابق بوضوح مع مصالح كثير من الدول العربية لكونها عضوًا بارزًا في منظمة الأوبيك.

وكانت فنزويلا قد رفضت، عام ١٩٨٢، أن تجدد بروتوكول «بورت أوف سباين» الذي عقد عام ١٩٧٠، والقاضي بأن تجمّد فنزويلا مطالبتها بقسم كبير من أراضي غويانا الواقعة غربي نهر إسيكويبو لمدة ١٢ عامًا. وعلى أثر ذلك عززت فنزويلا قواتها وحامياتها في المناطق الحدودية وعمدت إلى القيام ببعض الاستعراضات العسكرية الاستفزازية. وفي أيلول ١٩٨٢، رفضت فنزويلا عرضًا تقدمت به غويانا ويقضي بإحالة النزاع الحدودي على محكمة العدل الدولية، ولكنها في الوقت نفسه لم تحسم أمرها على التدخّل عسكريًا لحل هذا النزاع لصالحها. وتطالب فنزويلا أيضًا ببعض الأراضي التابعة لجزر الأنتيل الهولندية.

وفي ١٩٨٢ أيضًا، توترت العلاقات بين فنزويلا ونيكاراغوا، ما حدا بحكومة نيكاراغوا الساندينية إلى طرد ٣ دبلوماسيين فنزويليين اتهمتهم بمحاولة زعزعة استقرار النظام القائم وبتدريب بعض الضباط في السلفادور.

وكانت فنزويلا من أبرز مؤيدي حرب المالوين (فوكلاند) بين بريطانيا والأرجنتين، ما أدّى إلى توتر في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة. وبعد وصول الرئيس لوزينسكي إلى الحكم أعلن أن بلاده ستعطي الأولوية، في السياسة الخارجية، لحلّ مشكلات الحدود مع جاراتها ولإقامة علاقات وطيدة مع دول منطقة البحر الكاريبي.

كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٨٠–١٩٩٩: في ٢٤ كانون الأول ١٩٨٠، تمّ طرد ٣٠٠ ألف من المتسللين إلى البلاد، ٩٠٪ منهم من الكولومبيين. في ٢٣ شباط ١٩٨٣، جرى تخفيض سعر صرف البوليفار (الوحدة النقدية) بنسبة ٧٤٪. في ٢ شباط ١٩٨٢، استلم جايم لوزينسكي (مولود ١٩٢٤) مهامه الرئاسية. في اليوم الأول من كانون الأول ١٩٨٧، صدر قرار بإقفال الجامعات بعد مواجهات طلّابية. في ٤ كانون الأول ١٩٨٨، انتخب كارلوس أندرس بيريز رئيسًا للجمهورية، وهو من حزب العمل الديمقراطي، بأغلبية ٥٤٫٣٪ من الأصوات، وكان ٢٢ مرشحًا يتنافسون على الرئاسة. في ١٨ شباط ١٩٨٩، وُضعت خطة للتقشف، وجرى تخفيض جديد لسعر البوليفار (دولار واحد = ٤٠ بوليفار)، تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة، وزيادة الأجور بنسبة ٣٠٪؛ وبعد أيام وقعت اضطرابات في كاراكاس ذهب ضحيتها أكثر من ٢٤٦ قتيلًا. في ٩ و١٠ تشرين الأول ١٩٨٩، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران فنزويلا.

في ٢٠ آذار ١٩٩٠، جرى اتفاق حول تخفيض الدين مع ٤٠٠ مصرف. في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩١، اندلعت اضطرابات طلابية في كاراكاس (٣ قتلى). في ٣ شباط ١٩٩٢، جرت محاولة انقلابية (١٩ قتيلًا)، وبعد يومين، اعتقل ١٠٨٩ عسكريًا، وأوقف نوي أغوستا، رئيس حزب «القضية الراديكالية»، كما وقعت تفجيرات في ماراكيبو. في ١٧ أيلول ١٩٩٢، جرت مواجهات بين

متظاهرين وقوات الجيش في مدينة ماراكي. في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٢، فشلت محاولة انقلابية (٢٥٠ قتيلًا)، وتشكّل مجلس حربي لمحاكمة ١٢٠٠ عسكري. في ٦ كانون الأول ١٩٩٢، جرت انتخابات محلية لانتخاب ٢٢ حاكمًا و٢٣٢ رئيسًا للبلدية، وأسفرت عن تراجع في عدد مقاعد حزب العمل الديمقراطي.

في آذار ١٩٩٣، اندلعت مظاهرات طلابية في كاراكاس، وأعلنت بعدها حال الطوارئ. في ٢١ أيار ١٩٩٣، عزل الرئيس كارلوس أندريس بيريز من منصبه لاتهامه باختلاس حوالي ١٧ مليون دولار من الأموال العامة، وعين الكاتب والمؤرخ رامون فيلاسكيز رئيسًا حتى نهاية فترة رئاسة بيريز من دون إجراء انتخابات مبكرة. وفي ٥ كانون الأول جرت انتخابات رئاسية وتشريعية أسفرت عن فوز رافائيل كالديرا رودريغز (مولود ١٩٢٦) رئيسًا للجمهورية، وهو مرشح حزب «القضية الوطنية»، وكان كالديرا رئيسًا لفنزويلا في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤، وقد حظي هذه المرة بتأييد تحالف «التقارب الوطني» الذي يضم ١٧ تنظيمًا وحركة، من الشيوعيين إلى اليمين المتطرف، وتمحور برنامجه الانتخابي حول ملاحقة السياسيين الضالعين في الفساد ووقف عمليات الإثراء غير الشرعية وتوزيع ثروات البلاد بطريقة أكثر عدلًا. في ١٨ أيار ١٩٩٤، أعلن رئيس المحكمة العليا عن اعتقال الرئيس السابق كارلوس أندريس بيريز بتهمة اختلاس أموال عامة.

في ١١ شباط ١٩٩٦، زار البابا يوحنا بولس الثاني فنزويلا. وفي ٣٠ أيار ١٩٩٦، صدر حكم بسجن بيريز لمدة عامين وأربعة أشهر، وافرج عنه في ١٨ أيلول ١٩٩٦.

في ٨ تشرين الثاني ١٩٩٧، عقدت في فنزويلا قمة للناطقين بالإسبانية تحت شعار «القيم الأخلاقية للديمقراطية»، حضرها زعماء ١٩ دولة من أميركا اللاتينية بالإضافة إلى اسبانيا والبرتغال.

في آذار ١٩٩٨، زار الرئيس كالديرا أربع دول أوروبية، وكان العام ١٩٩٨ قد بدأ على تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وعلى محاولات كالديرا منع الانفجار الاجتماعي (بلغت نسبة التضخم حوالي ١٠٥٪).



هوغو شابيز



رافائيل كالديرا رودريغز

في كانون الأول ١٩٩٨، فاز الانقلابي السابق هوغو شابيز في الانتخابات الرئاسية بحصوله على ٥٦٪ من الأصوات، مقصيًا منافسه أريكي سالاس الذي حصل على ٣٩٪. وفي أول تصريح له اعتبر شابيز ان حزب «العمل الديمقراطي» الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي اللذين يحكمان البلاد منذ ٤٠ عامًا منيا بهزيمة محققة، وقد شعرت أوساط المال والأعمال بالقلق من انتخابه ويتهمه خصومه بالسعي إلى إقامة نظام دكتاتوري ولا يخفي إعجابه بالزعيم الكوبي فيدل كاسترو (راجع «شابيز، هوغو»، في باب زعماء، رجال دولة وسياسة).

ثورة دستورية يقودها الرئيس هوغو شابيز (تموز ١٩٩٩): في أواخر تموز ١٩٩٩، حقق الرئيس هوغو شابيز أكبر انتصار له على معارضيه من الأحزاب التقليدية التي كانت تحاول إعاقة تنفيذ برنامجه السياسي الهادف إلى التخلص من تلك الأحزاب باعتبارها مسؤولة عن الحال المتردية التي تعيشها البلاد، وتمكّن من الحصول على ١٢٠ مقعدًا من مجموع مقاعد الجمعية التأسيسية البالغ عددها ١٣١ مقعدًا (أي انه حصل على ٩٣٪)، مقابل ٦ مقاعد فقط نالتها تلك الأحزاب). وبذلك ينهي شابيز حياة الجمهورية الرابعة التي بدأت قبل حوالي أربعين عامًا بدستور ١٩٦١، ويفتح الطريق أمام إقامة الجمهورية الخامسة بمنح الرئيس سلطات واسعة تكاد تكون مطلقة. والتكتل الذي يتزعمه الرئيس هو «القطب الوطني»، وأهم الأحزاب المعارضة له والتي مُنيت بهذا الفشل الذريع هما الحزبان الاشتراكي الديمقراطي والديمقراطي المسيحي، والأول كان يحوز على ٣٠٪ من مقاعد البرلمان، والثاني على ١٥٪. وقد تداول هذان الحزبان السلطة في العقود الأربعة الماضية. وممارساتهما جعلت من فنزويلا، التي تعتبر ثالث أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم، من أفقر دول أميركا اللاتينية. إذ يعيش حوالي ٨٠٪ من عدد سكانها في فقر مدقع.

ولكي لا يثير شابيز الشكوك حول ما يمكن أن يتخذه من إجراءات اقتصادية بعد فوزه الساحق لدى المستثمرين الأجانب حاول في أول تصريحاته طمأنة رؤوس الأموال الأجنبية بأن الوضع الجديد سيكون أكثر استقرارًا وضمانًا لتلك الأموال، لأن الإجراءات التي يطمح إلى اتخاذها تهدف إلى القضاء على الفساد وتنظيف الهيكل الإداري من المعوقات.

مدن ومعالم

* **باركيسيميتو Barquisimito**: عاصمة ولاية لارا في شمالي سلسلة جبال ميريدا (جزء من جبال الأندز)، تعد نحو ٨٢٠ ألف نسمة. مركز تجاري في وسط منطقة غنية بالمنتوجات المدارية (قصب السكر، البن) ويتم تصديرها عبر مرفأ كابيلو.

* **برشلونة Barcelona**: عاصمة ولاية أنزواتيغي، وقريبة من البحر الكاريبي ومن مدينة بويرتو لاكروز. تعد نحو ٣٠٣ آلاف نسمة.

* **بويرتو لا كروز Puerto La Cruz**: مدينة ومرفأ، تقع في ولاية أنزواتيغي على البحر الكاريبي. تعد نحو ١٨٥ ألف نسمة. يتم من مينائها تصدير منتوجات المنطقة، وفيها مصفاة نفطية.

* **سان كريستوبال San Cristobal**: مدينة تقع بالقرب من الحدود مع كولومبيا في سلسلة جبال الأندز. تعد نحو ٢٧٥ ألف نسمة. وهي عقدة مواصلات تجارية.

* **سيوداد بوليفار Ciudad Bolivar**: كانت هذه المدينة تُسمى أنغوستورا Angostura. عاصمة ولاية بوليفار. تقع على نهر أورينوك، وتعد نحو ٢٨٠ ألف نسمة. عقدة مواصلات مهمة.

* **سيوداد غويانا Ciudad Guyana**: مدينة ومرفأ، على نهر أورينوك، وعلى بعد ١٠٠ كلم من الدلتا. تعدّ نحو ٦٤٥ ألف نسمة. أقيمت هذه المدينة حديثًا، إذ جرى تخطيطها في العام ١٩٦١ لتصبح قاعدة منطقة غويانا الفنزويلية. مدينة تجارية وصناعية (الحديد والألومينيوم) وعقدة مواصلات مهمة.

* **فالنسيا Valencia**: عاصمة ولاية كارابوبو، تقع غربي بحيرة فالنسيا، وفي قلب منطقة خصبة وغنية (قصب السكر، البن، القطن، الكاكاو، تربية

الماشية، منتوجات الحليب). نمت فيها الصناعات النسيجية والميكانيكية، وتوسع العمران، ولكن على حساب أراض زراعية خصبة. تعد فالنسيا نحو مليون و٣٥٠ ألف نسمة.

* **كاراكاس Caracas**: عاصمة فنزويلا، تقع على ارتفاع ١٠٥٠م عن سطح البحر، وعلى بعد ٢٠ كلم عن شاطئ الكاريبي. تعد نحو ٤ ملايين نسمة. المدينة ومیناؤها ومطارها تستقطب نحو ٣٤٪ من إجمالي قطاع الخدمات في البلاد. أقيمت صناعات كثيرة على جانبي طريقها الدولية بسبب عدم وجود أمكنة لها على أرض المدينة التي تؤمن ٣٠٪ من فرص العمل الصناعية وتنتج نحو ٥٠٪ من الناتج العام (باستثناء القطاع المنجمي).

تأسست كاراكاس في العام ١٥٦٧ على موقع زاره كريستوف كولومبوس في العام ١٤٩٨، ثم أصبح، بعد سنوات قليلة، مقرًا للحاكمية العامة الإسبانية. ومنذ ١٨١٠، أصبحت كاراكاس إحدى أهم مراكز الحركة الاستقلالية التي كانت بقيادة سيمون بوليفار. تمّ تحريرها في ١٨٢١، ثم أصبحت عاصمة فنزويلا منذ ١٨٢٩.

* **ماتورن Maturin**: عاصمة ولاية موناغاس. تعد نحو ٢٧٧ ألف نسمة. شهيرة بآبارها النفطية، ولكن نفطها آخذ بالنضوب سنة بعد أخرى. ويجري حاليًا إنماء للقطاع الزراعي فيها.

* **ماراكي Maracay**: عاصمة ولاية أراغوا. تقع جنوب غربي كاراكاس. تعد نحو ٥٠٠ ألف نسمة. صناعات غذائية ونسيجية، وكذلك صناعة السيارات.

* **ماراكيبو Maracaibo**: عاصمة ولاية زوليا. تعد نحو ١,٤ مليون نسمة. لها مرفأ نفطي وفيها مصفاة.

وهناك بحيرة ماراكيبو التي تبلغ مساحتها ١٣٦٠٠ كلم². وهي أكبر بحيرة في أميركا اللاتينية، تصلها قناة ضيقة (طولها ١٢ كلم) ببحر الأنتيل. وأكبر الآبار النفطية في البلاد (٨٠٪) موجودة على ضفافها أو في البحر.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **بتنكور، رومولو Betancourt, R.** (١٩٠٨-١٩٨١): ولد في غواتير في ولاية ميراندا. تابع دراسة الحقوق في جامعة كاراكاس، لكنه سرعان ما قطع هذه الدراسة بسبب نشاطه السياسي وترؤسه حركة طلابية ضد دكتاتورية خوان فيسنتي غوميز، فاعتقل وسجن، ثم نفي إلى كولومبيا فكوستاريكا. وبعد وفاة غوميز، عاد بتنكور إلى فنزويلا حيث أتمّ دراسة الحقوق وبدأ يمارس المحاماة. إلا أن الرئيس الجديد الجنرال لوبيز كونتريراس أعاده إلى المنفى بتهمة السعي إلى تنظيم نقابات في أنحاء البلاد. لكن بتنكور اختفى عن الأنظار وأسّس سرًا «الحزب الديمقراطي الوطني» الذي ما لبث أن أصبح حزب «العمل الديمقراطي». وبعد أن قضى أربع سنوات منفيًا في التشيلي، عاد بتنكور إلى فنزويلا وأصدر جريدة «إلبيس» Elpais الناطقة باسم «العمل الديمقراطي»، وشارك في الحركة المعارضة لنظام الجنرال مدينا أنغاريتا، وقد تمكنت هذه المعارضة من إسقاط أنغاريتا في ١٩٤٥. فعيّن بتنكور رئيسًا للجمهورية واستمر في منصبه حتى انتخابات ١٩٤٧ عندما خلفه الكاتب رومولو غاليغوس، مرشح حزب العمل الديمقراطي. إلا أن انقلابًا عسكريًا وضع حدًا في ١٩٤٨ لهذه المرحلة الديمقراطية، وجاء بالجنرال ماركوس بيريز جيمينيز فنصّبه رئيسًا للجمهورية. عندها اختار بتنكور المنفى، وانتقل إلى الولايات المتحدة فكوبا فكوستاريكا، حتى إذا سقط جيمينيز عام ١٩٥٨ عاد إلى فنزويلا، ورشّح نفسه لرئاسة الجمهورية، ففاز وظل في منصبه حتى نهاية ولايته في ١٩٦٤. وقد ظهرت في هذه الفترة جماعات

حرب العصابات (يسارية) في فنزويلا. فتصدى لها بتنكور وقمعها رغم تعاطفه في الماضي مع الشيوعيين. وبعد انتهاء ولايته غادر إلى الولايات المتحدة، ثم إلى سويسرا ولم يعد إلى بلاده إلا في ١٩٦٨ عندما تعرض حزبه لانشقاق داخلي، إلا أن عودته لم تمنع مرشّح الحزب الاشتراكي - المسيحي المناوئ من الفوز في الانتخابات الرئاسية. وفي ١٩٧٢، عاد بتنكور إلى كاراكاس وهو يفكر في ترشيح نفسه للرئاسة، لكنه عدل عن رأيه مفسحًا المجال أمام فوز الرجل الثاني بعده في حزب العمل الديمقراطي كارلوس أندريس بيريز. ورغم فوز هذا الحزب في الانتخابات فإنه لم يعد يتمتع بشعبيته السابقة، وبات يتسم أكثر فأكثر بطابع الإصلاحية (ثم ضلوع بعض قادته بالفساد). أصدر بتنكور كتابًا بعنوان «السياسة والنفط» شرح فيه مفاهيمه حول مسألة النفط. وتجدر الإشارة إلى أنه في فترة ولايته الأولى لم يعمد بتنكور إلى تأميم النفط، بل تبنى مبدأ المناصفة الذي يفرض على الشركات دفع ٥٠٪ من الأرباح للدولة. ثم عمد، في فترة ولايته الثانية، إلى التمهيد لتأميم النفط، وكانت أولى هذه الخطوات، تشكيل هيئة تابعة للدولة لشؤون المحروقات تحمل إسم «الشركة الفنزويلية للنفط» (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ج١، ط١، ١٩٧٩، ص٦٣٦-٦٣٧؛ وراجع النبذة التاريخية).

* **بيريز جيمينيز، ماركوس Perez Jimenez, M.** (١٩١٤-): جنرال، قاد انقلابًا عسكريًا في ١٩٥٢، وأصبح رئيسًا للجمهورية لست سنوات. تميّز حكمه بالفساد والتسلّط والتبعية للولايات المتحدة وإطلاق يد الطبقات المستغلة، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى انتفاضة شعبية واسعة النطاق أجبرته على الفرار إلى الولايات المتحدة. وقد تمكنت الحكومة الفنزويلية من استرداده وتقديمه إلى المحاكمة عام ١٩٦٣، وصدر عليه عام ١٩٦٨ حكم بالسجن أربع سنوات، وأفرج عنه لأنه كان قد قضى هذه المدة معتقلًا قبل صدور الحكم (راجع النبذة التاريخية).

* **شابيز، هوغو Chabiz, H.** (١٩٥٤-): رئيس الجمهورية الحالي، انتُخب لهذا المنصب في ٦ كانون الأول ١٩٩٨، ضد منافسه المرشح المستقل وأستاذ الاقتصاد أنريكي سالاس الذي نال نسبة لا تتعدى ٣٩٪ على رغم انسحاب مرشحو الأحزاب التقليدية التي قررت دعم سالاس حتى لا يصل الكولونيل تشابيز إلى مقعد الرئاسة. واستلم شابيز مهامه في ٢ شباط ١٩٩٩. وقد رأى أكثر المراقبين والمحللين أن هذا الكولونيل («الكومندانتي») وصل إلى الرئاسة لأن الحزبين الرئيسيين: حزب العمل الديمقراطي (اليميني) والحزب الديمقراطي المسيحي (يمين الوسط)، كانا السبب الرئيسي في توجّه الناخبين إلى انتخاب هذا البديل على رغم ماضيه الانقلابي (قام بمحاولة انقلابية في ١٩٩٢) لأنهما حكما فنزويلا بالتناوب طوال أربعين عامًا عمّ فيها الفساد وانتشرت البطالة وتضخّم عدد الفقراء في البلاد، إذ خسرت الطبقة المتوسطة ٧٠٪ من قدرتها الشرائية خلال العشرين عامًا الماضية، وانخفاض دخل فنزويلا من ١٧ بليون دولار إلى ١١ بليونًا بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

التحق هوغو شابيز بالكلية العسكرية في ١٩٧١ لأنه رأى ان في ذلك أفضل سبيل ليصبح رياضيًا محترفًا. لكن وجوده في المؤسسة العسكرية، بدلًا من أن ينمّي قدراته البدنية نمّى ميوله السياسية، فلمس مدى اتساع نطاق الفساد في فنزويلا واعتبر أن أفضل سبيل لمكافحته يقضي بالسير على خطى سيمون بوليفار (المحرّر التاريخي)، وأسّس، في سبيل هذا الهدف الحركة «البوليفارية الثورية» (١٩٨٢). وقرّر وضع معتقداته قيد التطبيق، فتزعّم على رأس مجموعة من الوحدات العسكرية محاولة انقلابية فاشلة لقلب نظام الرئيس كارلوس أنريكو بيريز (١٩٩٢). فاعتقل وأودع السجن حتى ١٩٩٤، حيث قرر الرئيس رافائيل كالديرا إطلاق سراحه باعتبار أنه لم يعد يشكل أي خطر على الحياة السياسية العامة بعد أن جُرّد من رتبته العسكرية.

«لكنه سرعان ما تبيّن أنه مثلما غذّت المؤسسة العسكرية ميوله السياسية، فإن السجن غذّى لديه ميولًا تبشيرية، فبدأ شابيز يجوب مناطق فنزويلا وأحياءها البائسة ملقيًا خطابات مبسطة ومباشرة تدين

الطبقة السياسية وتحمّلها مسؤولية الفساد. وعمل سنة ١٩٩٧ على تأسيس حركة أطلق عليها اسم «الحركة من أجل الجمهورية الخامسة» التي انضمّت إليها «الحركة من أجل الاشتراكية» و «حزب كل اليسار»، ونجحت في تكريس موقع سياسي لها في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني ١٩٩٨ حيث فازت بحوالي ٣٠٪ من مقاعد البرلمان» («الحياة»، ١٣ كانون الأول ١٩٩٨).

خلال حملته الانتخابية، اتهمته القوى المحافظة بأنه شارك في حرب العصابات في كولومبيا، وبأنه مرتبط بمهربي المخدرات، ويتلقى تمويلًا من ليبيا، ويخضع لتأثير الزعيم الكوبي فيدل كاسترو، ويفتقر إلى أية خبرة إدارية إذ لم يسبق له أن أدار أي شيء.

لكن شابيز، بعد أيام قليلة من انتخابه، بدأ بتسويق صورة جديدة لشخصيته. فقام بجولة إلى عدد من الدول الأوروبية، بدأها في اسبانيا التي تعتبر المعبر الرئيسي لأي مسؤول في أميركا اللاتينية يحاول فتح حوار مع الاتحاد الأوروبي، ثم زار فرنسا فإيطاليا، ثم كندا، مؤكدًا على صورة الاعتدال ومتقربًا من جانب رجال المال والأعمال في بلاده الذين كانوا قد أيّدوه في الانتخابات بعد إعلانه أنه سوف يطبّق سياسة اقتصادية ليبرالية. وفي أواسط كانون الثاني ١٩٩٩ (أي قبل نحو أسبوعين من استلامه مهامه رسميًا) التقى وفدًا من أعضاء الكونغرس الأميركي وأوضح أمامه خطوطه العريضة للسياسة التي سوف يتّبعها مؤكدًا على أنه لا يمكنه إلا أن يكون حليفًا للسياسة الأميركية.

وعلى الصعيد الداخلي، أكّد عزمه على الإطاحة بالنظام الحزبي القائم («أصل الفساد») حين أكّد على الدعوة إلى استفتاء شعبي لتشكيل «جمعية تأسيسية» وطنية تضع أسسًا لنظام سياسي جديد.

* **كارلوس، إيلّيتش راميرز سانشيز** **Carlos, I.R.S.** (١٩٤٩–): قائد ومناضل أممي بنظر المنظمات والحركات اليسارية المتطرفة، إرهابي دولي بنظر الحكومات خاصة الغربية. ارتبط وتحالف مع العديد من الحركات الثورية المتطرفة سواء في الغرب، مثل الألوية الحمراء في إيطاليا وجماعة بادر – ماينهوف في ألمانيا، أو مع الجيش الأحمر الياباني، أو في المنطقة العربية خاصة مع أجنحة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة الدكتور وديع حداد.

ولد إيلّيتش راميريز سانشيز (الملقّب بـ«كارلوس») في كاراكاس، لأب محام ثري وشيوعي يدعى أناغراسيا راميريز انشقّ عن الحزب الشيوعي الفنزويلي دون أن يتنكر لمبادئ الماركسية – اللينينية، وقد أسمى أولاده الثلاثة إيلّيتش (وهو كارلوس) وفلاديمير ولينين تيمنًا بالاسم الكامل لقائد الثورة البولشفية في روسيا.

بدأ إيليتش (كارلوس) حياته السياسية عندما انضمّ إلى الحزب الشيوعي في ١٩٦٤، وكان لا يزال طالبًا. وما لبثت طموحاته أن تجاوزت النشاطات الطلابية والتظاهرات، فذهب إلى كوبا حيث تدرّب على حرب العصابات، كما تجوّل في بعض بلدان أميركا اللاتينية (جزر الكاريبي والمكسيك)، وعاد إلى فنزويلا حيث شارك في الحركة الطلابية الجامعية ضد النظام القائم، ثم سافر إلى لندن حيث كانت تقيم والدته. وفي ١٩٦٨، رشّحه الحزب الشيوعي الفنزويلي للدراسة في جامعة باتريس لومومبا في موسكو

كارلوس في سجنه الفرنسي (كانون الأول ١٩٩٧).

حيث اتصل للمرة الأولى بعناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتعرّف من خلالهم على القضية الفلسطينية التي قدّر لها في ما بعد أن تستحوذ على معظم نشاطاته اللاحقة. أبعد في ١٩٧٠ عن موسكو بسبب «سلوكه الفوضوي وعدائه للسوفيات»، فقرّر الانضمام إلى صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعمل تحت إمرة الدكتور وديع حداد في العمليات الخارجية، وذهب إلى الأردن، وقاتل مع الفلسطينيين ضد الجيش الأردني في أحداث «أيلول الأسود» (١٩٧٠) وجرح أثناءها، وقال في مقابلة لاحقة أنه عيّن في «قسم العمليات الخارجية» في الجبهة عام ١٩٧١. وهو ما مكنه الاتصال بمختلف التنظيمات اليسارية المتطرفة (الإرهابية) وقتها، من جماعة بادر – ماينهوف الألمانية إلى الجيش الأحمر الياباني إلى جبهة التحرير الوطني التركية والحركة الانفصالية للباسك، وغيرها.

بعد خروج المقاومة من عمان، سافر كارلوس إلى أوروبا حيث استقرّ بشكل رئيسي في باريس بصفته عضوًا قياديًا نشيطًا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – العمليات الخارجية، وذلك في وقت كانت فيه المخابرات الاسرائيلية تشن حملة تصفية ضد رموز المقاومة الفلسطينية. وهناك نسب إليه القيام بعدة عمليات ضد المؤسسات الصهيونية أو المتعاملة مع اسرائيل في أوروبا: محاولة اغتيال أحد أصحاب مخازن ماكس أند سبنسر في لندن (٣٠ كانون الأول ١٩٧٣)، إلقاء متفجرات على بنك صهيوني في لندن أيضًا (مطلع ١٩٧٤)، المشاركة في نسف ٣ صحف فرنسية صهيونية (٣ آب ١٩٧٤) بواسطة سيارات ملغومة، الإشراف على احتلال سفارة فرنسا في لاهاي (١٣ أيلول ١٩٧٤) بهدف الضغط على فرنسا لتحرير يابانيين من الجيش الأحمر الياباني، وعندما أخذت المفاوضات تطول عمد كارلوس إلى إلقاء متفجرات على مقهى دراغستور في حي سان جرمان في باريس (١٥ أيلول ١٩٧٤) ما دفع الحكومة الفرنسية إلى الإفراج عن اليابانيين المعتقلين بعد ثلاثة أيام.

أما العملية الكبرى الأولى التي ارتبط بها إسم كارلوس فكانت خطف الفريق الاسرائيلي في أولمبياد ميونيخ في ١٩٧٢. واستمرّ ربط اسمه بهذه العمليات سنوات على رغم أن استخبارات اسرائيل رجحت أنه لم يكن من المشاركين فيها (في أيار ١٩٩٩، صدر كتاب لمحمد عودة – أبو داود – أحد قادة المقاومة الفلسطينية يعترف فيه بمسؤوليته، أي مسؤولية أبو داود عن عملية ميونيخ).

في كانون الأول ١٩٧٥، نفّذ كارلوس عمليته الأكثر إثارة، وهي مهاجمة مؤتمر «أوبيك» في مقر المنظمة في فيينا، التي تمكن فيها، بعد اشتباك قتل فيه ثلاثة أشخاص، من الاستيلاء على المقر وخطف الوزراء كافة. وقد تمّ إطلاق الوزراء في ما بعد خلال رحلة جوية بين فيينا والجزائر وطرابلس في ليبيا.

وقبل هذه العملية بأشهر قليلة، وتحديدًا في ٢٧ حزيران ١٩٧٥، قام كارلوس باغتيال مفتشين في المخابرات الفرنسية و «المخبر» اللبناني ميشال مكربل في باريس، فبرز إسمه عالميًا كإرهابي خطير ومرهوب الجانب. وفي ١٩٧٦، قررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إيقاف عملياتها الخارجية، فانفصل كارلوس عنها، واختفت آثاره لسنوات عدة، وقد كشف في ما بعد أنه كا يتنقل في بعض العواصم العربية.

في أواخر ١٩٨٣، انفجرت قنبلة في محطة القطار في مرسيليا (جنوبي فرنسا) خلال هجوم أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وجرح أكثر من خمسين، وأطلق سراح ماغدالينا في ١٩٨٥، واختفت عن الأنظار. وأكدت تقارير أنها تزوجت من كارلوس وأنجبت منه أطفالًا. وفي ١٩٨٦، قالت صحيفة اسرائيلية أن مخبرين ليبيين قتلوا كارلوس لأنه كان يعرف أكثر مما يجب عن شبكات الاستخبارات العربية. وكانت هنغاريا قالت، قبل ذلك، انها سمحت له بالإقامة لديها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، فيما أكّد الباحث البريطاني دافيد يالوب الذي وضع كتابًا عن كارلوس بعنوان «ابن آوى» (١٩٩٣) أنه كان يعيش مع زوجته وأطفاله في دمشق في أوائل التسعينات. ووصفه يالوب انه «موسوعة حيّة للإرهاب في الشرق الأوسط»، وخالف الرأي السائد عنه، أي عن كارلوس، وقال إنه «مدّعي الثورية» و «إرهابي تنقصه الكفاءة»، وانه كان يضطر إلى القتل بسبب سوء التدبير والذعر وليس عن سابق إصرار وتخطيط.

في ١٥ آب ١٩٩٤، أعلنت باريس أن السلطات السودانية اعتقلت الإرهابي كارلوس وسلّمته إلى السلطات الفرنسية قبل يوم واحد من هذا الإعلان

(أي في ١٤ آب) (راجع «السودان»، ج٩، ص٢٤٠-٢٤١).

وفي ١٢ كانون الأول ١٩٩٧، بدأت محاكمته في باريس، وسارع إلى القول إن محاكمته في فرنسا غير شرعية وإنه «خطف» من السودان، وانه يحمل جواز سفر يمنيًا. وقد أوكل عنه المحامية الفرنسية إيزابيل كونان بيير والمحامي اللبناني هاني سليمان حيدر الذي دافع أيضًا، في لبنان، عن اليابانيين الأعضاء في الجيش الأحمر الياباني. وصرّح والد كارلوس من كاراكاس قائلًا: «لم أكن أتصور أنه سيصبح ثوريًا بهذا الحجم، فأنا فخور به ولا أعتبره إرهابيًا ولست نادمًا على تلقينه الميول الثورية منذ الصغر».

وحُكم على كارلوس بالسجن المؤبد. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٩٨، بدأ إضرابًا عن الطعام وهو في سجنه، سجن «لاسنتيه» في باريس، احتجاجًا على معاملته التي اعتبرها غير إنسانية. وبعد عشرة أيام من بدئه الإضراب، كتب رسالة، على شكل وصية، دعا فيها رفاقه «المناضلين والثوريين في العالم أجمع»، إلى قتل «عدو أميركي أو صهيوني» عن كل يوم أمضاه معتقلًا في فرنسا حتى وفاته. وفي ٢٤ من الشهر نفسه، قرّر تعليق إضرابه عقب رسالة تلقّاها من الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور جورج حبش يحثه فيها على البقاء على قيد الحياة ليواصلا الكفاح «من أجل الهدف السامي».

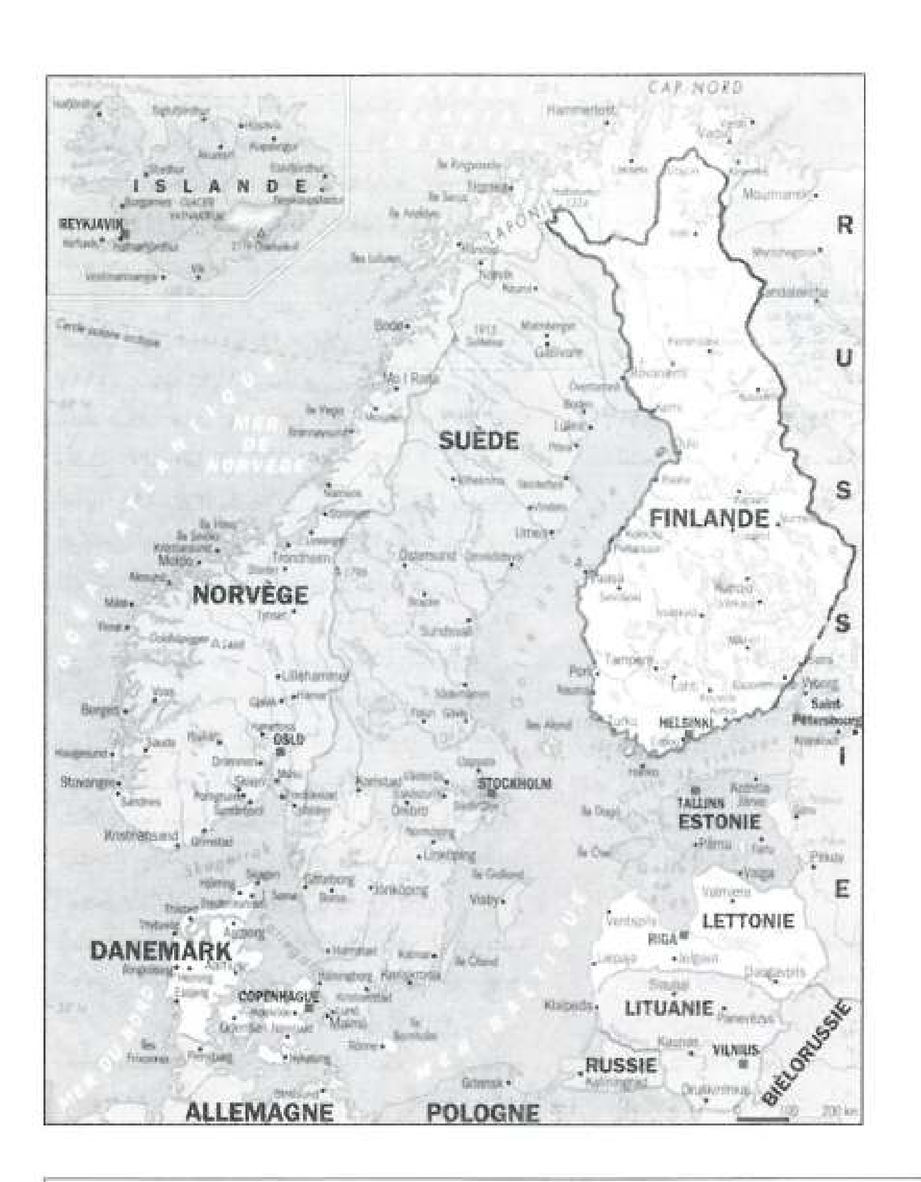
في أوائل ١٩٩٩، عبّر الرئيس الفنزويلي المنتخب هوغو شابيز عن تضامنه مع كارلوس، ما أربك إلى حد ما الحكومة الفرنسية.

• **لوزينسكي، جايم Lusinchi, Jaime** (١٩٢٤-): رئيس الجمهورية نتيجة للانتخابات الرئاسية في كانون الأول ١٩٨٣، وكان فيها مرشحًا عن حزب «العمل الديمقراطي» الذي انتمى إليه منذ ١٩٤٤.

على الرغم من النشاط الذي بذله جايم لوزينسكي في حزبه، فقد تابع دراسة الطب وتخصص في طب الأطفال. في ١٩٤٨، انتُخب رئيسًا للجمعية التشريعية في الولاية التي ولد وأقام فيها (أنزواتيغي). وبعد انقلاب جيمينيز وقيام نظام دكتاتوري، انتقل لوزينسكي إلى المعارضة السرية. اعتقل، ثم طرد من البلاد، فالتجأ، في بادئ الأمر إلى التشيلي حيث أقام علاقات صداقة مع سلفادور أللّيندي وإدواردو فراي. انتقل بعد ذلك إلى الأرجنتين، فإلى الولايات المتحدة.

عاد إلى كاراكاس بعد سقوط جيمينيز، وانتُخب نائبًا في ١٩٥٩، وترّعم كتلة نواب حزب العمل الديمقراطي في البرلمان من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٩. رشّح نفسه لرئاسة الحزب في ١٩٧٧، غير أنه هُزم أمام مرشح مؤسس الحزب بتنكور، لويس بينورا. وفي ١٩٨١، خاض من جديد معركة رئاسة الحزب، ونجح هذه المرة. رشّحه حزبه لخوض معركة رئاسة الجمهورية في كانون الأول ١٩٨٣، وفاز بها بعد أن ركّز في حملاته الانتخابية على شعار إصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ومكافحة البطالة والتضخم النقدي (راجع النبذة التاريخية).

فنلندا



بطاقة تعريف

الموقع: في شمالي أوروبا، وإحدى الدول الاسكندينافية. ثلث مساحتها يقع في دائرة القطب الشمالي. تحدها من أقصى الشمال النروج (طول حدودها معها ٧١٦ كلم)، ومن الشمال الغربي السويد (٥٣٦ كلم) وخليج بوسنيا، ومن الجنوب خليج فنلندا، ومن الشرق روسيا (١٢٦٩ كلم).

المساحة: ٣٣٨ ١٤٥ كلم². تحتل الغابات ٦٩٪ والمياه ١٠٪ من مساحتها، إذ يبلغ عدد بحيراتها ١٨٧٨٨٨ بحيرة. مستطيلة الشكل، ومسافة أبعد نقطتين طوليًا ١١٦٠ كلم، وعرضيًا ٥٤٠ كلم. ويبلغ طول حدودها البرية ٢٥٢١ كلم، وطول شاطئها ١١٠٠ كلم، وتتبع لها نحو ٨١ ألف جزيرة خاصة في الجهة الجنوبية - الغربية.

العاصمة وأهم المدن: هلسنكي (العاصمة). وأهم المدن: إسبو، تامبيري، فانتا، توركو، أولو... (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: الفنلندية (رسمية)، وهي إحدى لغات الشعوب الفينو - أوغرية Finno-Ougriens، وهي شعوب لا

تنتمي إلى العائلة اللغوية الهندو-أوروبية. يتكلمها نحو ٩٣٪ من السكان. وهناك اللغة السويدية ويتكلمها نحو ٥,٧٪ من السكان (كان يتكلمها ١٤,٣٪ من السكان في العام ١٨٠٠)، ولغات مختلفة يتكلمها ١,٤٪ منها اللابونية.

السكان: يبلغ تعدادهم ٥,١٤ ملايين نسمة في إحصاء ١٩٩٧، منهم ١٧٢٦ نسمة في منطقة لابونيا. كان تعداد سكان فنلندا نحو ٤٢١ ألفًا في العام ١٧٥٠، وأصبح ٨٣٣ ألفًا في العام ١٨٠٩، و٢,٦٦ مليون في العام ١٩٠٠، و٤,٠٣ ملايين في العام ١٩٥٠. وهناك أقلية من أصل سويدي تبلغ نحو ٢٩٥ ألفًا.

وأصول الفنلنديين موضوع شائك وحسّاس في المجتمع الفنلندي، وأغلب الأبحاث الوراثية أثبت أن بين ٦٥ إلى ٧٥٪ منهم ينتمي إلى أصول سلالة المستوطنين الذين انتقلوا إلى هذه المنطقة بعد العصر الجليدي، ومن مهاجري منطقة البلطيق الذين توافدوا على هذه المنطقة قبل نحو ألف عام. والفنلنديون، لغويًا، يشكلون مع سكان إستونيا وهنغاريا مجموعة الشعوب المتحدثة باللغة الفينية - الأوغرية، وينتمي إلى هذه المجموعة ٢٣ مليون نسمة في العالم أجمع.

ويراوح عدد المسلمين في فنلندا بين ألف وألفي شخص. وكان بعض مسلمي تركيا نزح إلى فنلندا نهاية القرن الماضي، إلا أنهم اندمجوا في المجتمع الفنلندي. وهناك نحو ألف يهودي.

يتوزع سكان فنلندا، بحسب معتقداتهم الدينية: ٨٥,٧٪ بروتستانت لوثريون، ١,١٪ أرثوذكس، ٠,٨٪ كنائس حرة، ٠,١٪ كاثوليك، ٠,١٪ مختلف المعتقدات الدينية، ١٢,٢٪ بدون معتقد ديني (راجع «الأجانب - والمسلمون - في فنلندا» في آخر باب النبذة التاريخية).

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٧ تموز ١٩١٩. ينتخب الرئيس، بالاقتراع الشامل والمباشر، لولاية ست سنوات (وذلك بدءًا من ١٩٩٤)، وتعتمد طريقة الدورتين في انتخابه إذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى. ويمكن انتخابه لولاية ثانية فقط. البرلمان (الديت) من ٢٠٠ عضو ينتخبون لمدة أربع سنوات.

وتقسم البلاد إداريًا إلى ٤ مقاطعات، وتتمتع كل مقاطعة بشبه حكم ذاتي.

وأهم الأحزاب الفنلندية:

- الحزب الاشتراكي الديمقراطي، تأسس في ١٨٩٩، زعيمه بافو ليبونن (مولود ١٩٤١)، ويضم نحو ٧١ ألف عضو. حصل في انتخابات ١٩٩٥ على ٢٨,٣٪ من الأصوات.
- حزب التحالف اليساري، وتشكل في ٢٨ نيسان ١٩٩٠ من الدمج الذي حصل بين الرابطة الديمقراطية للشعب الفنلندي (تأسست في ١٩٤٤، وتزعمها آري برفيدتن، مولود ١٩٥١) وتضم نحو ١٦ ألف عضو وجميعهم من الشيوعيين وبعض الاشتراكيين، والحزب الشيوعي الفنلندي الذي تأسس في ١٩١٨، وزعيمه هلجا تامسولا (مولود ١٩٤٦)، ويضم نحو ٢٠ الف عضو. وزعيم حزب التحالف اليساري هو كليس أندرسون (مولود ١٩٣٧)، ويضم الحزب حاليًا نحو ١٣ ألف عضو. حصل في ا نتخابات ١٩٩٥ على ١١,٢٪ من الأصوات.
- حزب الوسط، تأسس في ١٩٠٦، زعيمه إسكو آهو (مولود ١٩٥٤)، ويضم نحو ٢٥٧ ألف عضو. حصل في انتخابات ١٩٩٥ على ١٩,٩٪ من الأصوات.
- حزب الائتلاف القومي (محافظ)، تأسس في ١٩١٨، زعيمه ساولي نينيستو (مولود ١٩٤٨)، يضم نحو ٤٧ ألف عضو. حصل على ١٧,٩٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٩٥.
- الحزب الريفي (أو حزب المزارعين)، تأسس في ١٩٥٩، وغيّر إسمه في ١٩٩٥، فأصبح «حزب الفنلنديين الحقيقيين»، زعيمه تيمو سواني، ويضم نحو ألف عضو. حصل في انتخابات ١٩٩٥ على ١,٣٪ من الأصوات.
- حزب الشعب السويدي، تأسس في ١٩٠٦، زعيمه أولي نورباك (مولود ١٩٤١)، ويضم نحو ٣٧ ألف عضو، وحصل في انتخابات ١٩٩٥ على ٥,١٪ من الأصوات.
- حزب الاتحاد المسيحي لفنلندا، تأسس في ١٩٥٨، زعيمه بجارن كاليس (مولود ١٩٤٥)، يضم نحو ١٦ ألف عضو. حصل على ٣٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٩٥.

- الحزب الليبرالي، تأسس في ١٩٥٦، زعيمه بيكا ريتيلا (مولود ١٩٣٨)، يضم نحو ٣ آلاف عضو.
- حزب اتحاد الخضر، تأسس في ١٩٨٨، زعيمه ألتي ماجافا (مولود ١٩٣٢)، ويضم نحو ١٢٠٠ عضو، وحصل على ٦,٥٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٩٥.
- الحزب التقدمي الليبرالي الفنلندي، تأسس في ١٩٩٤، زعيمه ريستو بنتيلا (مولود ١٩٥٩)، يضم نحو ٥٠٠ عضو.

جزر آلاند Aland، مقاطعة ذات استقلال ذاتي: تقع هذه الجزر عند مدخل خليج بوسنيا، وتبلغ مساحتها ١٥٢٢ كلم^2، وتعد ٢٥٢٠٢ نسمة (إحصاء ١٩٩٥)، يتكلمون السويدية بأغلبيتهم الساحقة. وهي جزر صغيرة تبلغ ٦٥٥٤ جزيرة، مائة منها فقط مأهولة، وأكبرها جزيرة آلاند (٦٨٥ كلم^2)، وتعتبر «مفتاح البلطيق» بحكم موقعها، وكانت فيها استحكامات وتحصينات عسكرية دمّرتها حملة إنكليزية - فرنسية مشتركة في ١٦ آب ١٨٥٤، خلال حرب القرم، وقد نصت معاهدة باريس، في ١٨٥٦، على جعلها منزوعة السلاح.

«الفنلدة» Finlandisation: مصطلح كان الوزير النمساوي كارل غروبر أول من استعمله في العام ١٩٥٣، ثم تبنّاه الألماني الغربي فرانز جوزف شتراوس في معرض رفضه للأخطار الناجمة من «السياسة الشرقية لألمانيا» (أوستبوليتيك)، بإعطاء المصطلح معنى الشروط والإملاءات التي يفرضها جار قوي على جاره الأضعف، كما الحال بين الاتحاد السوفياتي وفنلندا، ولو جاء ذلك تحت غطاء من الدبلوماسية المعترفة باستقلال وسيادة الجار الضعيف. رفضت فنلندا هذا المصطلح «الذي يتضمن تجريحًا لا تستحقه ولا مبرر له».

أما أسس تكوين هذا المصطلح، بالنسبة إلى من استعمله وردّده في دلالة إلى تجريد بلد ضعيف من حقّه في النهوض بدور مستقل على الساحة الدولية، فتعود إلى سنوات الحرب العالمية الثانية عندما تورطت فنلندا في المغامرة الهتلرية، فدفعت ثمن هذا الموقف غاليًا، إذ فرض عليها الاتحاد السوفياتي، بموجب اتفاق الهدنة الذي وقّعه معها في أيلول ١٩٤٤، شروط سلم قاسية للغاية. ثم أبرم معها في ١٩٤٧ ميثاق تعاون وتعاضد مشترك أدّى، في ما أدّى إليه، إلى إبعادها عن أوروبا الغربية بدون أن يجعل منها دولة شيوعية أو دولة ديمقراطية شعبية. فكانت النتيجة أن حافظت فنلندا على دستورها وعلى استقلالها، لكنها وجدت نفسها، في المقابل، لا سيّما في ما يتعلق بدورها على الساحة الأوروبية، خاضعة لوصاية سوفياتية غير معلنة. وقد استمرّ هذا الأمر، عمومًا، حتى انهيار الاتحاد السوفياتي.

الاقتصاد: توزّع اليد العاملة الفنلندية على: الزراعة ٨,٦٪ (٥٪ من الناتج القومي العام)، الصناعة ٢٧٪ (٣١٪)، الخدمات ٦٤,٤٪ (٦٤٪). وتبلغ نسبة البطالة ١٣,٥٪ (إحصاء ١٩٩٨).

يعي الفنلنديون منذ زمن أن مصدر رزقهم يعتمد أساسًا على الغابات التي تحتل ٦٩٪ من مساحة بلادهم، ويطلقون على هذه الثروة مصطلح «الذهب الأخضر»، وعليها تعتمد صناعة الخشب والورق، كما انها قطاع أساسي في صادرات فنلندا. وتحتل فنلندا المرتبة العالمية الثانية في إنتاج الخشب وعجين الورق، والمرتبة الثالثة في إنتاج ورق الصحف. وأهم تجمّع صناعي في هذا الميدان هو مجمع كيمي Kymi الذي ينتج نحو ٥٠٪ من الإنتاج القومي من العجين و٢٥٪ من الورق والورق المقوّى (الكرتون).

ولقد حققت فنلندا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قفزة نوعية في الميدان الصناعي على حساب القطاع الزراعي. ففي حين كانت نسبة المشتغلين في الزراعة ١٦٪ في ١٩٧٤، أصبحت لا تتعدى ٨,٦٪ في العام ١٩٩٨. ومما ساعد على تراجع الزراعة وعدم الاهتمام بها كفاية الظروف الطبيعية غير الملائمة بسبب طول فصل الشتاء وقصر فصل الصيف وكثرة البحيرات والمستنقعات بحيث لا تتعدى المساحة الزراعية ٨,٥٪ من المساحة العامة للبلاد. أما مساحة المزارع فإنها صغيرة ولا يتجاوز معدلها ١٠ هكتارات، وليس هناك أكثر من مائة مزرعة كبيرة. ومما يعوّض بعض الشيء على صغر حجم المزارع كثرة استعمال الأسمدة وتحسين نوعية الحبوب، بالإضافة إلى الزيادة الهائلة في الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية المتطورة. وأهم المزروعات: القمح، البطاطا، قصب السكر، البقول.

أما تربية الماشية فتعتمد أساسًا على الأبقار، وتتمركز أغلبية مصانع الحليب في الجنوب.
وعلى صعيد القطاع الصناعي، فإن وجود المصانع الأولى في فنلندا يعود إلى القرن التاسع عشر حيث أنشئت أساسًا لمد السوق الروسية. وكانت صناعة الخشب هي الصناعة الكبيرة الوحيدة في البلاد، ولم تعد حاليًا تشغل سوى ٢٥٪ من اليد العاملة في الصناعة بسبب تعدد الصناعات. وتتمتع فنلندا بثروة معدنية مهمة ومتنوعة، خاصة في إنتاج النحاس والزنك والكوبالت والكروم والحديد. وتهتم فنلندا بصناعة السفن، والآلات الكهربائية، والصناعات الكيماوية، والأسمدة الأزوتية والحوامض الكبريتية والكاوتشوك والنسيج. وتتركّز أغلب الصناعات في الجنوب.

نبذة تاريخية

في الأصول: ليس بالإمكان بعد التأكد من أصول الشعب الفنلندي. والدراسات أظهرت أن فنلندا هي آخر البلدان الأوروبية الشمالية التي عمرت حيث سكنتها في أوائل القرن الميلادي الشعوب الفينو-أوغرية، أي الشعوب التي لا تنتمي إلى العائلة اللغوية الهندو أوروبية، وهي الشعوب الفنلندية والمجرية واللابونية والساموائية المتحدرة في الأصل، حسب بعض المؤرخين، من منطقة ليتونيا واستونيا الواقعتين على سواحل بحر البلطيق الروسية. واستقرّ ذلك الشعب شيئًا فشيئًا في غابات فنلندا الكثيفة حيث اختصّ بالصيد البحري والبري وبيع الجلود والفراء إلى الجرمانيين الذين كانوا وسطاء تجاريين مع العالم الإسلامي. ولم يكن هناك من تجمّعات سكنية حضرية (شبه مدن) إلا عند مجاري المياه وبالقرب من الشواطئ الجنوبية للبلاد. وأما التاريخ المعروف لفنلندا فيعود إلى القرون الوسطى.

في القرون الوسطى: ونتيجة لاحتكاك سكان فنلندا القوي مع الفايكينغ السويديين، استقرّ، مع الوقت، عدد من هؤلاء في منطقة الجنوب الغربي من فنلندا.
وفي ١١٥٧، استغلّ الملك السويدي إيريك التاسع، الملقّب بـ«القديس»، والذي كان يطمح بالسيطرة على فنلندا، قيام بعض الفنلنديين بأعمال القرصنة في بحر البلطيق، فأرسل إليهم أسقف أوبسالا على رأس جيش نظّمه لهذه الغاية ولنشر المسيحية بين الفنلنديين. فاجتاز هذا الجيش خليج بوسنيا. فكانت هذه أولى الحملات السويدية الثلاث على فنلندا. وخلال قرن واحد، اعتنق العدد الأكبر من الفنلنديين المسيحية، كما انهم استسلموا بسهولة للسويديين، خاصة وانهم لم يعرفوا، في تلك المرحلة، حكومة وطنية ولا مركزية.
كانت فنلندا، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، محل نزاع بين الروس والدانمركيين والسويديين. فكان التأثير الروسي واضحًا في منطقة كاريليا حيث نشروا المذهب الأرثوذكسي، والتأثير السويدي (بل الاحتلال السويدي) في المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية حيث يتمركز أغلب السكان. لذلك أصبحت الحضارة السويدية هي الطاغية في فنلندا.

التبعية للسويد والإصلاح اللوثري: لم تعترف روسيا إلا في ١٣٢٣ بتبعية فنلندا للسويد التي حوّلتها، في ١٣٥٣، إلى دوقية طبّقت عليها القوانين السويدية. وكان دوق فنلندا يعيّن من بين أمراء الأسرة المالكة السويدية. ومع الزمن، تكوّنت طبقة من النبلاء الفنلنديين تملك أكثر من نصف الأراضي الزراعية، وأصبحت تشكّل قوة بارزة في فترة كان فيها الحكم

المركزي يعاني من الضعف بسبب اتساع أرجاء المملكة التي أصبحت تشمل الدانمارك والسويد والنروج وفنلندا التي تجمّعت (كل هذه البلدان) في اتحاد دعي (اتحاد كالمار) (راجع «السويد». ج١١).
في نهاية القرون الوسطى، عرفت فنلندا الحدث الأهم الذي طبع تاريخها إلى اليوم. ويتمثل هذا الحدث في حركة الإصلاح الديني التي بدأت في أوائل القرن السادس عشر عن طريق زعماء الكنيسة المحلية خاصة منهم القس بيتاري ساركيلاهتي Pietari Sarkilahti الذي نشر هذه الحركة في فنلندا في ١٥٢٠. أما منظّم ومنظّر الحركة اللوثرية فقد كان الأسقف ميخائيل أغريكولا M. Agricola الذي ترجم كتابات مارتن لوثر والإنجيل إلى اللغة الفنلندية بين ١٥٤٨ و١٥٥٢.

حكم سويدي إصلاحي (١٥٥٠-١٧١٠): في ١٥٥٠، بنى الملك غوستاف الأول فازا مدينة هلسنكي، وأعطى دوقية فنلندا إلى ابنه يوحنا (جان) الذي أراد في ما بعد أن يستقلّ بها ويكوّن مملكة فنلندية بلطيقية عندما اعتلى أخوه إيريك الرابع عشر عرش السويد (١٥٦٠-١٥٦٨). إلا أن مشروعه اكتُشف، فاعتقل وأودع السجن. وعندما أصبح جان ملكًا على السويد (١٥٨٦-١٥٩٢) رفع فنلندا إلى درجة دوقية كبرى ومنحها بعض الاستقلالية في ١٥٩١.
وتميزت نهاية القرن السادس عشر بانتفاضات فلاحية عارمة ضد طبقة النبلاء الإقطاعيين وباستئناف الحروب بين روسيا والسويد ابتداء من ١٥٧٠ والتي لم تتوقف إلا بعد التوقيع على معاهدة السلام (تايسينا) في ١٥٩٥ التي حددت الحدود الشرقية لفنلندا. إلا أن الحروب الأهلية بين الفلاحين والنبلاء أضعفت البلاد وأدّت بالملك شارل التاسع (١٦٠٧-١٦١١) إلى إلغاء دوقية فنلندا الكبرى وإضعاف طبقة النبلاء الفنلنديين.
وأخذ الاهتمام بفنلندا يتزايد خاصة في عهد غوستاف الثاني أدولف الذي قوّى مركزية الإدارة والحماية العسكرية لفنلندا. ثم أدخلت عدة إصلاحات في عهد الملكة كريستينا (١٦٣٢-١٦٥٤) حيث أنشئت جامعة كبيرة في مدينة توركو انتقلت في ما بعد إلى هلسنكي، وأقيمت شبكة طرقات عديدة، ونظمت مصلحة البريد، ونشطت حركة الاقتصاد الذي كان يعتمد على تصدير الأسفلت إلى الدول البحرية الكبرى وخاصة بريطانيا وهولندا.

تصاعد التأثير الروسي ثم الاتحاد مع روسيا: وعندما أخذت قوة السويد في التراجع مطلع القرن الثامن عشر، تعرضت فنلندا من ١٧١٠ إلى ١٧٢١ إلى حملة إبادة وتخريب قام بها القيصر الروسي بطرس الأكبر أدت إلى انخفاض سكاني ملحوظ وإلى فقدان منطقة أنغري وخاصة منطقة كاريليا الشهيرة بخط دفاعها الحصين. وبذلك أصبحت حدود فنلندا الشرقية معرّضة في أي وقت للغزو الروسي. وفي ١٧٤٣، فقدت فنلندا أيضًا مناطق جديدة في حروب أخرى مع روسيا. وعندما تأكدت طبقة النبلاء الفنلنديين من ضعف السويد نقلت ولاءها إلى روسيا لحماية مصالحها الطبقية. أما الفلاحون وبقية السكان فقد ظلوا موالين لملك السويد ورفضوا الخضوع للسيطرة الروسية. وفي ١٧٨٨، أعلن الملك السويدي غوستاف الثالث الحرب على القيصرة الروسية كاترينا الثانية التي ألحقت به هزيمة كبرى.
وإبان الحروب النابوليونية انحازت السويد إلى انكلترا ضد فرنسا، وأعلنت، في ١٨٠٥، الحرب على نابوليون. وعندما ساءت العلاقة بين روسيا وانكلترا، في ١٨٠٧، طلب القيصر الروسي من السويد أن تقف إلى جانبه، لكن شعور غوستاف الرابع أدولف (١٧٩٢-١٨٠٩) بأن بريطانيا هي أخلص حلفائه جعله يرفض طلب القيصر. وكانت نتيجة ذلك الموقف أن انتقمت روسيا منه وغزت كامل السويد (١٨٠٩) رغم المقاومة الضارية التي أبداها الفلاحون. واحتلت روسيا العاصمة آبو آنذاك. أما فنلندا فقد تقرّر مصيرها منذ اللحظة التي هُزمت فيها السويد، إذ أصبحت هي وجزر آلاند تابعة لروسيا ابتداء من ١٧ أيلول ١٨٠٩ على شكل دوقية كبرى تتمتع ببعض الاستقلالية ضمن الامبراطورية الروسية بعد أن دعا القيصر اسكندر الأول مجلس الشعب الفنلندي وتلا عليه وثيقة «عهد الأمان» التي تعهّد فيها بالمحافظة على مقومات فنلندا القومية، مثل الإبقاء على اللغة الفنلندية والسويدية، وتكليف مجلس شيوخ بإدارة البلاد. وفي ١٨١١، أعاد ذلك القيصر لدوقية فنلندا

الكبرى مقاطعاتها الشرقية التي استولت عليها روسيا في القرن الثامن عشر (أنغري وكاريليا). وفي ١٨٢٩، نقلت العاصمة إلى هلسنكي التي كانت منذ ١٨١٢ مقر مجلس الشيوخ لأنها كانت أقرب إلى روسيا.

وعي قومي (١٨٢٥–١٨٨١): بعد موت القيصر اسكندر الأول في ١٨٢٥، بدأت التناقضات التي كانت تنخر ذلك الاتحاد بين روسيا وفنلندا تظهر على السطح بسبب تنامي الوعي القومي الذي انتشر في تلك الفترة في كامل أوروبا. وأخذت اللغة الفنلندية تفرض نفسها شيئًا فشيئًا على حساب اللغة السويدية، وقام عدة كتّاب يروّجون للقصص الشعبية والملاحم البطولية الفنلندية التي نشروها بشكل واسع على شكل قصيدة ملحمية طويلة تحمل عنوان «كاليفالا» Kalevala ابتداءً من ١٨٣٥.

ونتيجة لذلك انقسمت البلاد، عمليًا، بين أنصار الثقافة الفنلندية وأبرز من يمثلهم الفيلسوف سنلمان J.V. Snellman (١٨٠٦–١٨٨١)، وأنصار الثقافة السويدية. وكانت اللغتان، من الناحية القانونية، متساويتين. أما التأثير الحضاري الروسي فكان ضعيفًا.

وتبعًا لذلك الوعي القومي، عملت السلطة المحلية الفنلندية (في إطار الاتحاد مع روسيا) على وضع نظام نقدي وطني، وإنشاء جيش فنلندي (١٨٧٠)، كما ازدهرت الصناعات خاصة صناعة الخشب والورق والأقمشة.

«روسنة» فنلندا وحكم الإرهاب: عندما تولى القيصر اسكندر الثالث (١٨٨١–١٨٩٤) الحكم بادر لتوّه إلى ضرب التيار القومي في فنلندا، وأخذ ينتهج سياسة «روسنة» فنلندا. فأصبحت اللغة الروسية في ١٨٩١ لغة إجبارية في المراسلات الرسمية. ثم جاء القيصر نقولا الثاني (١٨٩٤–١٩١٧) فدعم تلك السياسة، بل ذهب إلى حد تعيين الجنرال بوبريكوف، الدكتاتور الرهيب، رئيسًا لحكومة فنلندا، وخوّله جميع السلطات لإخماد أي صوت قومي. فحلّ الجيش الفنلندي، وأصبحت اللغة الروسية اللغة الوحيدة المستعملة في الإدارة، وتحولت فنلندا إلى مجرد إقليم من الأقاليم الروسية.

أدّت هذه الأعمال القمعية إلى زيادة حدة نضال الفنلنديين من أجل التحرير. فاغتالوا بوبريكوف (١٩٠٤). ولم تستطع حكومة القيصر إخماد المقاومة، إذ كانت في الفترة نفسها مشغولة بوضع حد لموجة المد الثوري الذي اجتاح روسيا نفسها. لذلك أقدمت الحكومة في ١٩٠٦ على منح فنلندا دستورًا جديدًا، وسمحت بإجراء انتخابات لإقامة برلمان من مجلس واحد.

ولكن عندما فاز الاشتراكيون الفنلنديون في انتخابات ١٩٠٧ رجع القيصر إلى سياسة الإرهاب. فحلّ البرلمان بحملة اعتقالات واسعة، ونفى المئات من الوطنيين والاشتراكيين إلى سيبيريا، وفرض اللغة الروسية من جديد. ومرة جديدة، زادت تلك الإجراءات في إذكاء الثورة ضد روسيا القيصرية. وما إن أعلنت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) حتى اتجه الآلاف من المتطوعين الفنلنديين للتدريب في ألمانيا.

إعلان الاستقلال: عندما انفجرت الثورة البولشفية في روسيا (١٩١٧) أطلق النظام الجديد سراح المعتقلين والمنفيين الفنلنديين في سيبيريا، وأعلن الاستقلال الذاتي لفنلندا.

وانقسم الوطنيون الفنلنديون إلى فريقين: فريق اشتراكي يريد إقامة جمهورية فنلندية سوفياتية في إطار الاتحاد السوفياتي. وفريق وطني قومي يريد الحصول على الاستقلال التام.

وفي ٦ كانون الأول ١٩١٧، أعلن رئيس البرلمان الفنلندي استقلال فنلندا عن الاتحاد السوفياتي.

الحرب الأهلية: بعد هذا الإعلان بـ ٥٢ يومًا، أي في ٢٧ كانون الثاني ١٩١٨، أعلن الاشتراكيون الفنلنديون ثورتهم المسلحة ضد إعلان الاستقلال وضد الحكومة القائمة، وتأييدهم ورغبتهم في إقامة نظام سوفياتي. فالتجأت الحكومة إلى مدينة فازا، وعيّنت الجنرال مانرهايم Mannerheim قائدًا عامًا للحرس المدني لمواجهة «الحراس الحمر» (الشيوعيين) الذين كانوا يتلقون الدعم من الاتحاد السوفياتي، رغم أن تروتسكي كان قد اعترف، وباسم الاتحاد السوفياتي، باستقلال فنلندا.

وبعد معارك طاحنة بين الطرفين دامت خمسة أشهر استطاع الجنرال مانرهايم، بمساعدة فيلق ألماني، أن ينتصر على الحراس الحمر (نيسان – أيار ١٩١٨). لكن الألمان، عقب هذا الانتصار، أخذوا يحاولون لعب الدور نفسه الذي كانت تلعبه روسيا إزاء فنلندا. فأوعزوا إلى مناصريهم في البرلمان الفنلندي أن يعرضوا على أحد أبناء الملك الألماني غليوم الثاني أن يكون ملكًا على فنلندا.

ما بين الحربين العالميتين: بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، أقر البرلمان الفنلندي (حزيران ١٩١٩) دستورًا جمهوريًا ينص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي غير المباشر. وفي ١٩٢٠، اعترف الاتحاد السوفياتي بالجمهورية الجديدة مع احتفاظه بمقاطعة كاريليا Carélie الشرقية.

لكن الصراع السياسي في فنلندا بين الاشتراكيين والشيوعيين من جهة، والوطنيين والقوميين والمحافظين من جهة ثانية، استمرّ حادًا إلى أن تمكنت سياسة المحافظين الاقتصادية (قانون الإصلاح الزراعي والنهضة الصناعية) من أن تؤمن لهم التأييد الشعبي الواسع. فقام الفلاحون ومختلف شرائح الطبقة الوسطى بتقديم دعمهم لـ«حركة لابوا» Lapua المعادية للشيوعية ولروسيا. وهكذا حصل المحافظون على الأغلبية في الانتخابات، وتولى زعيمهم سفينهوفود رئاسة الجمهورية في ١٩٣١، وسارت فنلندا على طريق ديمقراطي بخلاف بقية دول البلطيق التي نحت منحى دكتاتوريًا.

في الحرب العالمية الثانية: في ١٩٣٩، دخلت فنلندا مرة أخرى في حرب ضد روسيا، إذ إن الاتحاد السوفياتي، لكي يحمي مدينة لينينغراد (سان بترسبورغ) التي لا تبعد سوى ٢٥ كلم عن حدود فنلندا، وبعد أن استولى على دول البلطيق، قرّر احتلال فنلندا بحجة أن حكومتها لم تنفّذ كامل الشروط التي أملاها ستالين. وهكذا دخلت القوات السوفياتية فنلندا في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ دون إعلان الحرب. ورغم عدم توازن القوى العسكرية فقد تمكنت الجيوش الفنلندية بقيادة الجنرال مانرهايم (وقد أصبح شيخًا مسنًا) من إبداء مقاومة قوية بل حتى من دحر القوات السوفياتية إلى بحيرة لادوغا. ولكن عدم وصول المساعدة من الدول الأوروبية أدّى بالمقاومة في نهاية المطاف إلى الاستسلام. وفي ١٢ آذار ١٩٤٠، وقّعت فنلندا في موسكو على معاهدة سلام تخلّت بموجبها عن كاريليا وقسم من لابونيا إلى الاتحاد السوفياتي. وبذلك فقدت فنلندا حوالي ١١٪ من ثرواتها الزراعية والصناعية، واضطرت في الوقت نفسه إلى إيواء حوالي ٥٠٠ ألف لاجئ من تلك المناطق.

واستغلّ هتلر نقمة الفنلنديين على الروس ليقوّي علاقاته بفنلندا التي أصبحت تؤمن حاجة ألمانيا من المواد الغذائية وتلبّي طلب الصناعة الحربية الألمانية من النيكل. وأخيرًا، قررت فنلندا الدخول مباشرة في الحرب إلى جانب ألمانيا، وساهمت جيوشها في غزو الاتحاد السوفياتي وفي حصار مدينة ستالينغراد (فولفوغراد). إلا أن الحكومة الفنلندية وكذلك المارشال مانرهايم كانا يؤكدان في كل مناسبة بأن حربهم ضد روسيا تختلف عن حرب ألمانيا النازية.

وبعد الهجوم الروسي المعاكس الواسع في حزيران ١٩٤٤ تمكن الجيش الأحمر من الدخول إلى فنلندا، ولم يتمكن المارشال مانرهايم (الذي أصبح رئيسًا للجمهورية بعد استقالة الرئيس ريتي) من تلافي الوضع، واضطر للاستجابة إلى المطالب السوفياتية، ووقّع معاهدة السلام في موسكو في ١٩ أيلول ١٩٤٤. وفقدت فنلندا كاريليا مرة أخرى بالإضافة إلى منطقة بيتسامو المنجمية، كما تخلت عن ميناء بوركالا الواقع على بحر البلطيق لمدة خمسين سنة مع تعهدها بتقديم تعويضات كبيرة عن أضرار الحرب ومساعدة الاتحاد السوفياتي على طرد الجيوش الألمانية من فنلندا. ثم وقعت فنلندا مع الحلفاء معاهدة السلام في باريس سنة ١٩٤٧.

سياسة الوئام مع الاتحاد السوفياتي: أدركت فنلندا، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ان مصلحتها تقتضي العيش في وئام مع جارها العملاق (الاتحاد السوفياتي). وقد طبّقت كل الحكومات المتوالية ذلك الخط السياسي.

وأبرز الوجوه السياسية التي توالت على الحكم في فنلندا هي: المارشال مانرهايم، باسيكيفي (إلى ١٩٥٦)، ثم أورهو كاليفا كيكونن من ١٩٥٦ إلى ١٩٨١.

وبسبب سياسة حسن الجوار مع الاتحاد السوفياتي، وقعت فنلندا معه معاهدة تجارية كبرى في ١٩٥٠. ولم تحن سنة ١٩٥٢ حتى كانت فنلندا قد سددت كل الديون المترتبة عليها للسوفيات كتعويضات عن أضرار الحرب. كما استرجعت في ١٩٥٥ ميناء بوركالا. ثم كانت زيارة الزعيمين السوفياتيين خروتشوف في ١٩٦٠، وكوسيغين في ١٩٦٦ إلى هلسنكي، ثم زيارة الرئيس الفنلندي كيكونن إلى موسكو في ١٩٧٠ التي تمّ التوقيع خلالها على تجديد معاهدة الأمن المتبادل بين البلدين لتدعم تلك السياسة.

وفي الوقت نفسه، لم ترتبط فنلندا بسياسة الاتحاد السوفياتي، وظلت متمسكة بمعاهدة هلسنكي الموقّعة في ١٩٦٢، والتي أرست دعائم التعاون بين دول أوروبا الشمالية الخمس: السويد، النروج، الدانمرك، ايرلندا وفنلندا. وبلغت فنلندا درجة عالية من الازدهار خاصة في عهد رئيسها كيكونن الذي أُعيد انتخابه في ١٩٧٨ (المرجع الرئيسي في هذه النبذة التاريخية، وحتى هنا، «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٠٣-٦٠٨).

عهد الدكتور كويفيستو: في تشرين الأول ١٩٨١، استقال كيكونن، وكان قد بلغ الحادية والثمانين من عمره، وأفسح المجال لانتخاب رئيس جديد في كانون الثاني ١٩٨٢ هو الدكتور موتو هنريك كويفيستو (مولود ١٩٢٣)، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي انتهج سياسة سلفه الخارجية نفسها تقريبًا، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي في ٦ حزيران ١٩٨٣ صالحة حتى العام ٢٠٠٣.

وفي ١٥ شباط ١٩٨٨، أُعيد انتخاب كويفيستو لولاية جديدة. وفي اليوم الأول من شباط ١٩٨٩، انضمت فنلندا إلى المجلس الأوروبي. وفي ١٧ آذار ١٩٩١، جرت انتخابات تشريعية فاز بها حزب الوسط، وعُيّن زعيمه إسكو أهو (مولود ١٩٥٤) رئيسًا للحكومة. وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٢، عقدت معاهدة مع روسيا حلّت محل معاهدة ١٩٤٨. وفي ١٨ آذار ١٩٩٢، تقدمت فنلندا بطلب انضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. وفي ١١ تموز ١٩٩٢، قام الزعيم الروسي بوريس يلتسن بزيارة إلى فنلندا. وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٩٢، جرت انتخابات محلية (بلدية) أسفرت عن فوز الحزب الاشتراكي الديمقراطي بغالبية مقاعدها.

عهد الرئيس أهتيساري: في الأول من آذار ١٩٩٤، تولى الرئيس الحالي مارتي أولافي كاليفي أهتيساري مهام منصبه كرئيس لجمهورية فنلندا خلفًا للرئيس مونو كويفيستو الذي تنحّى بعد تولي فترتين رئاسيتين مدة كل منهما ست سنوات. وكان أهتيساري مرشّح الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض في انتخابات الرئاسة حيث تغلب على وزيرة الدفاع إليزابث رين مرشحة حزب الشعب السويدي الصغير في الجولة الثانية (٦ شباط ١٩٩٤). وكان الاثنان تقدما على تسعة مرشحين آخرين في الجولة الأولى (١٦ كانون الثاني ١٩٩٤)، ولكنهما فشلا في تحقيق نسبة ٥٠٪ اللازمة للفوز في الجولة الأولى. ومارتي أهتيساري أصبح الرئيس العاشر لفنلندا منذ استقلالها سنة ١٩١٧.

في تشرين الأول ١٩٩٤، جرى استفتاء في فنلندا حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، جاءت نتيجته إيجابية وأصبحت فنلندا العضو الرابع عشر في هذا الاتحاد، وقبلت مقررات معاهدة ماستريخت حول «السياسة الخارجية والأمن المشترك». كما تقدمت فنلندا، بعد شهور قليلة، بطلب انضمام، بصفة مراقب، إلى «اتحاد أوروبا الغربية»، المنظمة الأوروبية الوحيدة التي تعنى بشؤون الدفاع والأمن. وقد جاء قبول معاهدة ماستريخت، كما طلب الانضمام إلى المنظمة الأوروبية تعبيرًا مباشرًا عن انهيار الأنظمة الشيوعية في العام ١٩٨٩، وعن مدى التحوّل الجيوسياسي في المنطقة، أخذًا في الاعتبار العلاقة الخاصة التي كانت قائمة بين فنلندا والاتحاد السوفياتي السابق. ويضاف إلى ذلك أن فنلندا كانت، كالسويد والنمسا، بلدًا محايدًا وخارج كل التنظيمات والأحلاف العسكرية. فبهذا التطور نُظر إلى سقوط «الفلندة» (راجع بطاقة تعريف) مع سقوط جدار برلين.

في ٢٨ تشرين الثاني - أول كانون الأول ١٩٩٦، وللمرة الأولى في تاريخها، عقد في فنلندا «الملتقى الدولي لتقييم الشراكة المتوسطية بعد عام على قمة برشلونة» والذي استضافته جامعة تامبري بحضور نحو مائة أكاديمي ومثقّف عربي وأوروبي وقليل من الدبلوماسيين والخبراء في الشؤون العربية والإسلامية والأوروبية. والهدف من الملتقى دراسة التقدم الذي حققه مشروع الشراكة المتوسطية ومعالجة العقبات والمصاعب التي تعترضه. وتمخّض الملتقى عن إجماع على ضرورة تأسيس حقل معرفي ودراسي جديد خاص بالفضاء المتوسطي ليكون مرجعية علمية دائمة تغذي خطة الشراكة التي بدأت بين ١٥ دولة أوروبية و١٢ دولة عربية، ويتوقع أن تتطور لاحقًا لتشمل عشرات الدول الأوروبية والعربية والإسلامية. وإلى جانب هذا الهدف العام لأوروبا، ثمة هدف خاص بفنلندا ودول الشمال الأوروبي عبّر عنه رئيس الملتقى بقوله: «إن منطقة المتوسط تصبح شيئًا فشيئًا ذات أهمية كبرى بالنسبة إلينا... ولدول الشمال بعد دخولنا إلى الاتحاد الأوروبي... وإن كل إمكاناتنا مسخَّرة الآن لخدمة التعاون الإيجابي بين منطقة القطب وجنوبي المتوسط». وقد اتضحت في الملتقى بعض جوانب الاهتمام الفنلندي بعالم الشرق الأوسط وقضاياه، إذ تبيّن وجود مشروعات دراسية واسعة وعميقة بدأ القيام بها في جامعة هلسنكي وجامعة تامبري.

استطاعت الحكومة، منذ بدء عهد أهتيساري حتى اليوم (صيف ١٩٩٩) أن تحقق تقدمًا في نمو الاقتصاد الفنلندي وزيادة صادرات البلاد وخفض التضخّم والبطالة. وعلى صعيد السياسة الخارجية، دخلت فنلندا وحدة النقد الأوروبي (أورو) مطلع ١٩٩٩ بتصويت كل الأحزاب المؤتلفة في الحكومة، بما في ذلك حزبي اليسار والخضر اللذين عارضا الأمر في البداية. وحسمت علاقة فنلندا بحلف شمال الأطلسي (الناتو) بأن اتفقت غالبية الأحزاب على عدم وجود ضرورة لذلك وإن كانت أحزاب اليمين تدعو إلى ترك الباب مفتوحًا أمام هذا الانضمام مستقبلًا.

وتتولى فنلندا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من هذا العام (١٩٩٩) خلفًا لألمانيا. وتطمح جميع الأحزاب الفنلندية الأساسية لأن تلعب بلادها دورًا أكبر في السياسة الأوروبية، خصوصًا في إطار العلاقة بين روسيا وأوروبا والنزاعات الإقليمية في مناطق مختلفة من العالم.

وفي ٢١ آذار ١٩٩٩، جرت انتخابات برلمانية شهدت تنافسًا حاميًا بين ثلاثة أحزاب رئيسية كادت أن تتساوى في الشعبية. وتنافس في هذه الانتخابات ١٩٩٤ مرشحًا يمثلون بغالبيتهم ١٨ حزبًا من مختلف الاتجاهات الفكرية، على ٢٠٠ مقعد في البرلمان. واللافت في هذه الانتخابات أن ناخبين من أصول أجنبية دخلوا اللعبة ولم تعد شؤونهم حكرًا على أحزاب اليسار فقط، بل انتبهت إليهم غالبية الأحزاب. فالإحصاءات تشير (آذار ١٩٩٩) إلى وجود ٨٣ ألف أجنبي، لاجئين ومهاجرين من مختلف أنحاء العالم. فللمرة الأولى في تاريخ فنلندا، ظهرت وجوه عدة من أصول أجنبية على لوائح المرشحين، خصوصًا من أحزاب اليسار، وبينهم بضعة أسماء عربية.

في ١٥ تموز ١٩٩٩، استقبل الرئيس أهتيساري الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي قال إن نجاح الرئيس أهتيساري في الوساطة في اتفاق سلام كوسوفو بين حلف شمال الأطلسي ويوغوسلافيا يجعله الرجل المناسب للقيام بدور وساطة في الشرق الأوسط. وأضاف: «إننا نحث فخامته على لعب دور مماثل في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط لأنه يتمتع بتقدير واحترام جميع الأطراف».

الأجانب (والمسلمون) في فنلندا: ربّما كانت فنلندا أكثر دول أوروبا الغربية رفضًا لاستقبال الأجانب والمهاجرين. والأرجح أنها تضم أقل عدد منهم. وخير ما يبرهن على ذلك هو أن «الكوتا» التي منحتها الحكومة الفنلندية للاجئي الأمم المتحدة تتألف من لاجئ واحد فقط في السنة.

يبلغ عدد الأجانب الإجمالي الآن (آذار - نيسان ١٩٩٩) ٨٣ ألف شخص، يأتي الروس في مقدمتهم، ثم السويديون. وبعدهم، يأتي الأجانب من أصل أميركي (٥ آلاف)، والبريطانيون (٣ آلاف). أما الأجانب الآسيويون والأفارقة فلا يزيد حجم أي جالية عن ٣ آلاف نسمة كالأتراك والإيرانيين والفيتناميين. ولا يزيد إجمالي العرب على

٧ آلاف شخص حتى الآن. أما من الناحية الدينية، فيبلغ عدد المسلمين الكلي ٢٢ ألف مسلم، معظمهم حلّ في فنلندا في غضون السنوات العشر الأخيرة فقط. إذ لم يكن عدد المسلمين يزيد على ٣ آلاف مسلم في نهاية الثمانينات أكثريتهم من المسلمين التتر ذوي الأصل الروسي الذين هربوا من الاتحاد السوفياتي غداة الثورة البولشفية. ورغم قلة المهاجرين، فإن الحكومة تعتبر أن عددهم يفوق طاقتها على استيعابهم. فوضعت سياسة مبرمجة لتشجيعهم على الرحيل مقابل إعانات مالية تصل إلى ألفي دولار للشخص الواحد.

وعلى عكس الدول المجاورة فثمة حزب واحد فقط هو «تجمّع اليسار» يظهر نوعًا من العطف على المهاجرين الأجانب، بينما تشترك بقية الأحزاب في رفضها لهم. ونتيجة لذلك فليس في الصف القيادي لهذه الأحزاب أي شخصية ذات جذور أجنبية باستثناء شخصية يهودية بولندية ترأس كتلة حزب يمين الوسط في البرلمان. بيد أن الانتخابات العامة الأخيرة (آذار ١٩٩٩) أفرزت للمرة الأولى ظاهرة التعدد الإثني في المرشحين للبرلمان. وكان أربعة مواطنين من أصول أجنبية قد ترشحوا إما على لوائح بعض الأحزاب وإما على لوائح خاصة ومستقلة. وبين هؤلاء الفلسطيني عبد الحكيم زيدان (مرشح حزب اليسار)، واللبناني سامي شهاب (قائمة مستقلة)، والصومالية زهرة عثمان (حزب اليسار أيضًا)، والباكستاني أحمد نسيم (حزب الوسط).

بين المهاجرين العرب عدد قليل من حملة المؤهلات العلمية العالية، ويشغل بعضهم مراكز علمية ومهنية بارزة بما في ذلك في جامعة هلسنكي مثل الدكتور فاروق أبو شقرا الأستاذ البارز في قسم الدراسات الآسيوية والأفريقية في الجامعة والمشرف على الأدب العربي واللغة العربية فيها.

يوجد أكثر من عشرين جمعية أو منظمة ثقافية أو دينية إسلامية. وفي العاصمة أربعة مساجد، ومشروع لإقامة مسجد ومركز إسلامي كبير، ولا تخلو مدينة رئيسية من مسجد صغير، رغم أن الحكومة الفنلندية، على نقيض نظيراتها في دول الشمال المجاورة، لا تقدم أي دعم مالي للجمعيات التي تنشأ على قاعدة دينية. وفي هلسنكي الآن إذاعة عربية محلية تدعى «صوت ابن فضلان»، نسبة إلى الشخصية العربية التي تعد أول من زار هذه المنطقة من المسلمين والعرب في مطلع القرن العاشر الميلادي، وترك في رسالته أول أثر علمي تاريخي عن شعوب الشمال الأوروبي («الحياة»، ٢٥ نيسان ١٩٩٩).

مدن ومعالم

* **إسبو Espoo**: مدينة في جنوبي فنلندا، تبعد ١٥ كلم عن العاصمة هلسنكي لجهة الغرب. تعد نحو ١٩٨ ألف نسمة.

* **أولو Oulu**: في الجزء الشمالي من خليج بوسنيا، عند مصب نهر أولوجوكي، وتبعد ٦١٢ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ١١٦ ألف نسمة. أهم معالمها: كاتدرائية تعود إلى ١٧٧٠-١٧٧٦، وأُعيد ترميمها في ١٨٣٢. أنشئت فيها جامعة (١٩٥٨). لها مرفأ تجاري. صناعات خشبية، وميكانيكية، والكترونية، وكيميائية.

* **تامبيري Tampere**: مدينة تقع بين بحيرتين، وعلى بعد ١٧٦ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة. إنها ثاني مدينة فنلندية بعد العاصمة، وتشكل نموذجًا للعمران المدني والصناعي في قلب الطبيعة (غابات، بحيرات). فيها جامعة، ومتاحف، ومسرح في الهواء الطلق. وبالقرب منها شلالات ومساقط مائية تستخدم لتوليد الطاقة التي يستفيد منها عدد كبير من الصناعات: ميكانيكية، خشبية، نسيجية، جلدية، كاوتشوك. لها مطار دولي.

في حرب الاستقلال، تمكّن مانرهايم Mannerheim من السيطرة على المدينة وتحريرها من البولشفيك (نيسان ١٩١٨).

* **توركو Turku**: مدينة ومرفأ في جنوبي البلاد. قاعدة مقاطعة توركو-بوري، عند حدود خليج بوسنيا وخليج فنلندا، وعلى مصب نهر أوراجوكي، وتبعد ١٦٦ كلم عن العاصمة. تعد نحو ٢٠٧ آلاف نسمة. جامعة.

توركو أقدم مدينة فنلندية. فيها كاتدرائية تعود إلى أيام سيطرة روما (١٢٢٩)، وقصر يعود إلى العام ١٢٨٠ وجرى ترميمه في القرن السابع عشر. لها متحف في الهواء الطلق، ومتحف آخر مخصص للفنون الجميلة. وتوركو ثالث مدينة فنلندية أهميةً. وهي مركز صناعي مهم (صناعة ميكانيكية، وكيميائية، وأحواض لبناء السفن). مرفأ تجاري وسياحي.

تأسست توركو في القرن الثالث عشر، وكانت البلاد خاضعة للسويد. أصبحت مقرًا لكرسي أسقفي، ومركزًا ثقافيًا. خضعت للهيمنة الروسية أثناء الحروب التي اندلعت بين السويد وروسيا (١٧١٣-١٧٢١، و١٧٤٢-١٧٤٣)، وقد نصت معاهدة توركو للسلام (١٧٤٣) على أن تمنح السويد لروسيا المناطق الجنوبية - الشرقية من فنلندا. وعندما أصبحت فنلندا دوقية كبرى متمتعة باستقلال ذاتي في ١٨٠٨، أصبحت توركو عاصمة هذه الدوقية، وبقيت كذلك حتى ١٨١٢. وفي ١٨٢٧، تعرضت لحريق هائل أتى على ثلاثة أرباعها.

* **فانتا Vantaa**: مدينة في جنوبي فنلندا، لجهة الضاحية الشمالية من العاصمة هلسنكي التي تبعد عنها ١٥ كلم. تعد نحو ١٧٠ ألف نسمة.

* **كيوبيو Kuopio**: مدينة في وسط فنلندا، على بحيرة كالافيستي، وتبعد ٣٩٥ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ٨٥ ألف نسمة. متحف تابع للكنيسة الأرثوذكسية، جامعة. مركز تجاري وصناعي وسياحي.

* **لاهتي Lahti**: مدينة في جنوبي فنلندا. تبعد ١٠٢ كلم عن العاصمة. تعد نحو ١٠٦ آلاف نسمة. متحف للفولكلور. مركز صناعي (صناعة الأخشاب والمفروشات، الأقمشة، آلات ميكانيكية، الكترونيات) وسياحي (مركز لأنواع الرياضة الشتوية).

* **هلسنكي Helsinki** (ومؤتمر هلسنكي): عاصمة فنلندا، وقاعدة كونتية أوندنمان Undenmaan، والمرفأ الأول للبلاد. تقع في شبه جزيرة على خليج فنلندا، وتعد نحو ٥٣٥ ألف نسمة (نحو ٩١٠ آلاف مع ضواحيها). مدينة عصرية، وقد أطلق عليها إسم «مدينة الشمال البيضاء». كنيسة القديس نقولا (سان نيكولا) أكبر كنائسها، ويعود بناؤها إلى ١٨٣٠-١٨٥٢. جامعتها ومبنى مجلس الدولة أشرف على تخطيطهما وبنائهما المهندس الشهير س.ل. أنجل. ومن مبانيها الشهيرة التي تعود إلى القرن التاسع عشر مبنى محطة النقل والمواصلات ومبنى المتحف الوطني. أما الملعب الأولمبي وبيت الثقافة فقد تمّ إنشاؤهما بين ١٩٥٥ و١٩٥٨، وبعدهما تمّ إنشاء عدد من المتاحف ومكتبة الجامعة ومكتبة الأكاديمية.

هلسنكي المركز الصناعي الرئيسي في البلاد: أحواض بناء السفن، وصناعات حديدية وميكانيكية، مواد بناء، صناعات كيميائية وغذائية، أقمشة، مطابع، وصناعة البورسلين الشهيرة في العالم، وصناعة السيارات...

تأسست هلسنكي في العام ١٥٥٠ على يد غوستاف الأول فاسا، ملك السويد. في ١٨١٢، أصبحت عاصمة دوقية فنلندا الكبرى (وكانت من الممتلكات الروسية)، فحلت بذلك محل مدينة توركو. في أثناء حرب الاستقلال (١٩١٨) كانت هلسنكي مقرًا للحكومة الشيوعية الموقتة التي أطاحتها جيوش مانرهايم في ١٣ نيسان ١٩١٨.

الوثيقة الأخيرة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (٣ تموز ١٩٧٣ - ٢١ تموز ١٩٧٥) جرى توقيعها في هلسنكي في الأول من آب ١٩٧٥، وأصبح المؤتمر يُسمّى «مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي».

وقّعت الوثيقة ٣٣ دولة أوروبية وكندا والولايات المتحدة الأميركية. وأسهمت كل من الجزائر ومصر والمغرب وسورية وتونس واسرائيل في بعض المناقشات التي كانت مطروحة.

وجاء هذا التوقيع تتويجًا لجهود ٢١ عامًا، أي منذ أن طرح الاتحاد السوفياتي فكرته في مؤتمر برلين ١٩٥٤، ثم جددها بمبادرة وارسو لتطويع علاقات الكتلة الشرقية والكتلة الغربية.

وبعد ٢٢ شهرًا من المفاوضات في جنيف (أي منذ ٣ تموز ١٩٧٣) اجتمع رؤساء ٣٣ دولة أوروبية ورئيس الولايات المتحدة ورئيس كندا في هلسنكي ووقّعوا الوثيقة التي لا تعتبر، في حدّ ذاتها، معاهدة أو اتفاقية سلام بمعنى الكلمة، ولكنها أقرب إلى ميثاق يقرّر مبادئ عامة لتدعيم العلاقات بين الدول الأعضاء وتنمية التعاون بينها.

وإذا كان مؤتمر يالطا عام ١٩٤٤ قد وزّع مناطق النفوذ بين القوى العظمى بعد الحرب العالمية الثانية فإن مؤتمر هلسنكي أضفى عليه طابع الشرعية والقبول بالأمر الواقع.

لقد أطلق المراقبون السياسيون على مؤتمر هلسنكي إسم «مؤتمر الأمل» وأجمعوا على أن الوثيقة التي أصدرها الرؤساء الـ ٣٥ في نهايته قد أنهت ٣٠ عامًا من الحرب الباردة وأعطت الضوء الأخضر لبدء عصر جديد من علاقات التعاون السلمي ونبذ الحروب وتضافر الجهود في كافة المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والعسكرية والإنسانية، وفي تحسين البيئة... وقد بذلت الحكومة الفنلندية جهدًا عظيمًا لإنجاح المؤتمر.

وخلاصة الأمر، في شأن وثيقة هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي انها ليست معاهدة تفرض شروطها بقوة القانون، وإنما هي مجرد إعلان عن حسن النوايا ورمز للوفاق الذي يفتح باب الأمل للعالم لتفادي حرب نووية، ولتخفيف توترات الحرب الباردة التي ظلت تقلق العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أهتيساري، مارتي (١٩٣٧–)**: رئيس الجمهورية الحالي. ولد في مدينة فيبورغ، ودرس علم التربية، وعمل معلمًا، ولم يكن في سيرته، حتى ١٩٥٩، ما يوحي بأنه شخص غير عادي. في ١٩٦٠، التحق بالمعهد السويدي للتكنولوجيا في كراتشي (باكستان)، وعمل فيه لثلاث سنوات، أتاحت له التعرّف على معاناة الشعوب الفقيرة هو القادم من أكثر بلدان الشمال الأوروبي رخاءً. وعندما عاد من باكستان عيّن مسؤولًا عن قسم التعاون الدولي في منتدى الدراسات الدولية والمعونات الخارجية في هلسنكي. وفي ١٩٦٥، التحق بوزارة الخارجية وتدرّج فيها بين مناصب عديدة كانت متخصصة دائمًا بمجال التعاون والمساعدات الخارجية. وفي مطلع السبعينات عيّن سفيرًا، وخدم في عدة بلدان أفريقية (تانزانيا، زامبيا، الصومال، موزمبيق). وفي ١٩٩١، أصبح وزيرًا للخارجية، لكنه لم يستمر سوى عام واحد.

في ١٩٧٧، التحق أهتيساري بالأمم المتحدة كمندوب للسكرتير العام كورت فالدهايم في ناميبيا. وفي ١٩٨٢، أصبح مساعدًا له، وفي ١٩٨٧ اختاره السكرتير العام خافيير بيريز ديكويار مساعدًا له للشؤون الإدارية والاقتصادية والمالية. وفي ١٩٨٩، أصبح مفوضًا للأمين العام في ناميبيا.

في ١٩٩٢، اختاره المؤتمر الدولي حول يوغوسلافيا رئيسًا للجنة العمل الدولي التي انبثقت عنه وكان مقرها في جنيف. وفي هذه المهمة بالذات دخل معمعة الصراعات العرقية في البلقان. ومع انه لم يستطع آنذاك إنجاز شيء ذي أهمية، بيد أن لعب دورًا جيدًا في معالجة بعض المشاكل الإنسانية المتفرعة عن الحرب، ونال ثقة الأطراف المتصارعة وثقة الأطراف الدولية على حد سواء.

في ١٩٩٣، رشّحه حزبه (الاشتراكي الديمقراطي) لرئاسة الجمهورية. وتفاوتت تقويمات الساسة والإعلاميين له بين مؤيّد بشدة نظرًا إلى خبراته وصفاته، ومعارض بشدة للأسباب نفسها، إذ ركّز المعارضون له على أنه خبير عالمي بالقضايا الدولية،



الرئيس مارتي أهتيساري

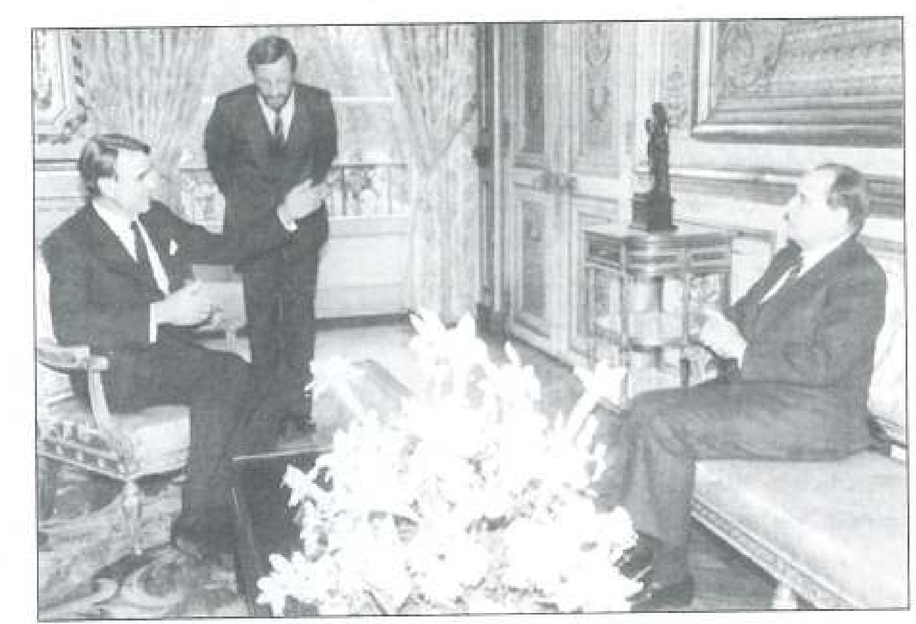
ولكنه محدود الخبرة جدًا بمشاكل وظروف فنلندا إلى الحد الذي يجعله غير مؤهل لرئاستها. بل إن البعض اعتبره «مواطنًا أجنبيًا»، أو ممثلًا للأمم المتحدة في فنلندا. لكن أهتيساري فاز في الانتخابات واستلم الرئاسة في آذار ١٩٩٤ ولمدة ستة أعوام. وهو لم يواجه مصاعب تذكر خلال سنواته الخمس الماضية، بل اعتبر على نطاق واسع رئيسًا محبوبًا من الجميع، خاصة وان منصب الرئاسة في فنلندا قليل الصلاحيات، وقد حكم بالتفاهم مع حكومة اشتراكية تستند إلى غالبية برلمانية مريحة، تجددت للمرة الثانية خلال ولايته بالانتخابات التي جرت في ربيع ١٩٩٩.

لكن المشكلة في رئاسته أنه لا يبدو منسجمًا معها. ولذلك يقال في الدوائر الصحافية في فنلندا أنه يريد العودة للعمل الدولي بأي وسيلة. وكان ينتظر فرصة لذلك، فحانت مع عرض زملائه الأوروبيين عليه بالعودة إلى البلقان، مع انفجار أزمة كوسوفو، نظرًا لخبرته السابقة وعلاقاته مع الرئيس سلوبودان ميلوشيفيتش إضافة إلى علاقاته الجيدة مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن، وكذلك الرئيس الأميركي بيل كليتون اللذين استضافهما في قمة ثنائية عام ١٩٩٧، وبدا كأنه يحاول يومها استعادة دور بلاده بين الشرق والغرب طوال حقبة الحرب الباردة. ونجحت وساطته كمندوب أوروبي في أزمة كوسوفو واعتبر عرّاب اتفاق السلام في البلقان (حزيران ١٩٩٩).

ويذكر أن أهتيساري حاصل على درجة الدكتوراه في علم التربية في جامعة أوليدبورغ الفنلندية، وحاصل على ست شهادات دكتوراه فخرية من جامعات في الولايات المتحدة والأرجنتين وتايلاند وفنلندا، وعلى جائزة السلام الفنلندية. وهو أيضًا عضو في الكثير من الهيئات والمنظمات والمعاهد الفنلندية والدولية. ولا زال مستشارًا لمؤسسات كبيرة جدًا خيرية واقتصادية وعلمية في بلاده وغير بلاده.

تفانى أهتيساري في خدمة السلام العالمي، واعتبر مواطنًا عالميًا وناشطًا كونيًا بامتياز. استطاع دائمًا كسب ثقة الأطراف التي يعمل أو يتعامل معها في مهامه، وذلك بفضل مزاياه وسجاياه الممتازة. فهو جدي، رصين، عملي، متواضع إلى أبعد الحدود، ومخلص لفكرة السلام. لا يبحث مطلقًا عن الشهرة أو المجد الشخصي. روحه الإنسانية طيبة وفيّاضة. ولعلّ المراقبين لاحظوا منذ أن بدأ مساعيه في الأزمة الحالية (كوسوفو، حزيران ١٩٩٩) قلة تصريحاته الصحافية وعزوفه التام عن الكلام في العلن، وتجنّبه الوقوف أمام العدسات. إذ بالكاد تظهر صورته مقترنة بتعليقات أو تقارير تشرح ما يقوم به في بلغراد أو موسكو أو بروكسيل. وهو، بفضل هذه المزايا، نجح في الكثير من المهام التي تكلف بها في أفريقيا أو في البلقان أو في أميركا اللاتينية أو آسيا. وحاز على تقدير الجميع إلى حد أن ناميبيا منحته جنسيتها واعتبرته مواطنًا من مواطنيها جراء دوره الكبير في خدمة قضية استقلالها وتحررها (محمد خليفة، «الحياة»، ١٣ حزيران ١٩٩٩).

• **تاينا، أنلي (١٩٥١–)**: وزيرة الدفاع الحالية (١٩٩٥–١٩٩٩). ولدت في مدينة أماترا. تحمل



الرئيس كويفيستو (إلى يسار الصورة) في لقائه الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في الإليزيه (١٩٨٣).

درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية (١٩٧٥). أصبحت نائبة في ١٩٨٧. احتلت مناصب عدة في مجلس مدينة تامبيري، ومجلس المساواة، ومجلس جمعية مرضى السكري، ومجلس النساء والدفاع العسكري الوطني، وغيرها. أصبحت وزيرة الدفاع في ١٩٩٥، ولا تزال.

الجدير ذكره أن فنلندا أصبحت في العام ١٩٠٦ الدولة الأولى في العالم التي تمنح نساءها حق التصويت في الانتخابات. وفي العام ١٩٩١ كان هناك ٧٧ سيدة في البرلمان (من أصل ٢٠٠ نائب). ومن بين أعضاء الحكومة الحالية (١٩٩٩) الـ١١ توجد سبع نساء، كما أن عددًا من قيادات الأحزاب نساء، و٦٠٪ من الأطباء نساء.

* **كويفيستو، مونو Koivisto, M. (١٩٢٣–)**:

ولد في مدينة توركو (جنوب غربي فنلندا) في أسرة فقيرة، وكان أبوه يعمل نجارًا. وعمل هو بدوره نجارًا، ثم عاملًا في حوض لبناء السفن، وكان في الوقت نفسه يتابع دراسته الليلية. انضمّ، في ١٩٤٧، إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ونال، في ١٩٥٣، إجازة في العلوم، وعمل في مجال التوجيه المهني متابعًا في الوقت نفسه التحضير لدكتوراه في علم الاجتماع التي نالها سنة ١٩٥٦. ترأس بنك التوفير العمّالي في هلسنكي في الفترة ما بين ١٩٥٩ و١٩٦٧.

دخل المعترك السياسي سنة ١٩٦٦ عندما عيّنه رافائيل بازيو وزيرًا للمالية. ثم ما لبث أن استقال من الوزارة بعد أن أكره على تخفيض قيمة العملة. عيّن رئيسًا للبنك المركزي، ما أهّله لأن يوجّه اقتصاد الدولة.

في ١٩٦٨، استقال بازيو من رئاسة الحكومة، فخلفه كويفيستو رئيسًا لحكومة ائتلافية تضم الوسط واليسار، وسافر إلى موسكو للمرة الأولى في تشرين الأول من العام نفسه.

في بداية ١٩٧٠، بدأت تظهر بوادر تخوّف شعبي ومد يميني نتيجة غزو السوفيات تشيكوسلوفاكيا. ففضّل كويفيستو الانسحاب والعودة من جديد إلى البنك المركزي الذي تركه عدة أشهر خلال ١٩٧٢ ليتسلّم مهام شؤون وزارة المالية في حكومة الديمقراطيين الاشتراكيين التي لم تعش طويلًا.

وبعد فترة من البحبوحة الاقتصادية ضربت الأزمة العالمية فنلندا سنة ١٩٧٥، وكان كويفيستو متنبهًا إلى ذلك ويحذّر من أن كل شيء يسير من سيء إلى أسوأ. مخالفًا بذلك غالبية السياسيين الفنلنديين، فأكسبته صوابية رأيه شعبية كبيرة.

وعندما فشل المحافظون سنة ١٩٧٩ في تأليف حكومة جديدة كلّفه الرئيس كيكونن تشكيل حكومة (أيار ١٩٧٩)، فنجح في تشكيلها إئتلافية ضمّت كل الأطراف من الشيوعيين حتى أقصى اليمين.

وعندما تدهورت صحة الرئيس كيكونن، وقع الخيار على كويفيستو ليخلفه. وانتُخب في ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٢ رئيسًا للجمهورية (راجع النبذة التاريخية).

* **كيكونن، أورهو كاليف Kekkenen, U.K.** (١٩٠٠–١٩٨٦): رئيس الجمهورية من ١٩٥٦ إلى ١٩٨٢ بدون انقطاع.

ولد في قرية صغيرة من مقاطعة سافو شرقي فنلندا حيث كان والده يعمل حطّابًا. برز منذ شبابه ولفت الأنظار إليه لمواهبه الذهنية والرياضية. اضطرّ، في ١٩١٧، إلى الانقطاع عن دراسته الثانوية فتطوع في كتيبة الأنصار وشارك في الحرب ضد الفنلنديين الحمر (الشيوعيين). وقد أثّرت هذه المرحلة في شخصيته تأثيرًا كبيرًا وأعلن في ما بعد، في مقابلة صحافية، أنه كان يعتقد أن المسألة كانت مسألة حرب تحرير وطنية تهدف إلى تحقيق استقلال فنلندا، ولكنه عندما صار يتذكر المآسي والفظائع التي كان شاهدًا عليها أصبح ينظر إليها على أنها كانت حربًا أهلية.

انتقل بعد ذلك إلى هلسنكي لدراسة الحقوق، وانضمّ في الوقت نفسه إلى تنظيم قومي متطرف كان يرفع شعار «فنلندا للفنلنديين»، ولكنه ما لبث أن انسحب منه بعد فترة قصيرة لانزعاجه من توجهاته الفاشية ونزعته القومية المتطرفة. ترأس تحرير صحيفة طلابية ١٩٢٧–١٩٢٨ فتجلت من خلال عمله هذا مواهبه الصحافية. ثم قام برحلة إلى ألمانيا عاد بعدها ليصدر كراسًا بعنوان «الدفاع الذاتي عن الديمقراطية» عبّر فيه عن مخاوفه من بعض التيارات المتنامية المتأثرة بالنازية في فنلندا (١٩٣٤).

انضم إلى الحزب الزراعي (حزب المزارعين) وخاض باسمه انتخابات عام ١٩٣٦ فانتخب نائبًا عن منطقة كاريليا، ثم عيّن في ١٩٣٩ وزيرًا للداخلية، فتميز بحظره نشاط إحدى الحركات الفاشية.

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية فضّل كيكونن الابتعاد جزئيًا عن المسرح السياسي وعدم التورط في الحرب الروسية – الفنلندية، ما جعل البعض يتهمه بالانتهازية.

وبعد انتهاء الحرب، شارك في المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي، وخاض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٥٠ وفشل فيها. وشغل، ما بين ١٩٥٠ و١٩٥٦، خمس مرات منصب رئيس الوزراء قبل أن يتمكن من الفوز بصعوبة برئاسة الجمهورية عام ١٩٥٦.

بدأ عهده بإضراب عام وبعدم استقرار داخلي بسبب كثرة الأحزاب وتقلبها. لكنه عرف كيف يحافظ على الاستمرارية في السياسة الخارجية، خاصة تجاه الاتحاد السوفياتي. وفي تلك الفترة التي كانت فيها الحرب الباردة تسمّم العلاقات الدولية ارتفعت أصوات بعض الفنلنديين مطالبة بالتقارب مع الغرب، فكان رد كيكونن على هذه الأصوات قاطعًا ومتهكمًا في آن: «إن ما يحتاجه المرء عندما يواجه الحقائق السياسية هو بالدرجة الأولى رأس بارد لا أكتاف عريضة».

وعلى الرغم من حرصه على إقامة علاقات مميزة وجيدة مع الاتحاد السوفياتي، فقد كان أحرص أيضًا على حياد بلاده. ولم يمنعه هذا من نسج شبكة من العلاقات والارتباطات الخارجية جعلت من فنلندا بلدًا غربيًا أكثر منه شرقيًا، دون أن يثير هذا حساسية الاتحاد السوفياتي. وهكذا فقد انضمّت فنلندا إلى المجلس الشمالي، وإلى الأمم المتحدة (١٩٥٥)، وكان وقتها كيكونن رئيسًا للوزراء؛ ثم أصبحت فنلندا عضوًا مشاركًا في الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، وفي ١٩٦٩ أصبحت عضوًا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأخيرًا ارتبطت باتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة (١٩٧٣).

تحوّل كيكونن إلى مؤسسة قائمة بذاتها في الحياة السياسية الفنلندية. فهو لم يكتف باحتكار توجيه السياسة الخارجية بل لعب دور الحكم في كل النزاعات الداخلية سواء الشخصية أو الحكومية أو النقابية. وفرض نفسه، فوق كل هذا، مرجعًا أخيرًا لأحزاب الأقلية معبّرًا عن احتقاره المتعالي للتقلبات البرلمانية في بلد مجزأ سياسيًا وممارسًا كل صلاحيات الرئاسة متصرفًا كملك غير متوّج. استقال في نهاية

١٩٨١ بعد إصابته بمرض عضال («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٣٤-٣٣٥).

* **مانرهايم، كارل غوستاف إميل بارون فون Mannerheim, C. (١٨٦٧-١٩٥١)**: مارشال، ومن أبرز الذين ناضلوا لاستقلال فنلندا. من أصل سويدي (بقيت فنلندا قرونًا عدة مستعمرة سويدية قبل أن تصبح في العام ١٨٠٩ «دوقية كبيرة» تابعة للامبراطورية الروسية). تلقّى علومه العسكرية في الجيش القيصري. شارك في الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، وتجول في أنحاء الصين وآسيا الوسطى، ثم أصبح جنرالًا ومساعدًا للقيصر نقولا الثاني. كان قائد فرقة خيّالة أثناء الحرب العالمية الأولى على الجبهة الشرقية.

بعد ثورة ١٩١٧، عاد إلى وطنه الأم (فنلندا) الذي كان قد نال استقلاله (٦ كانون الأول ١٩١٧)، وأصبح قائدًا عامًا لجيش فنلندا. فقادته وطنيته، وكذلك قاده ارتباطه العاطفي بروسيا القيصرية، إلى محاربة الجيوش السوفياتية (الجيش الأحمر) خلال شتاء ١٩١٧-١٩١٨، وتمكن، بمعاونة الجيوش الألمانية، إلى دحر السوفيات وأجبرهم على التراجع إلى حدود بلادهم (راجع النبذة التاريخية).

دخل مدينة هلسنكي في ١٦ أيار ١٩١٩، واستقبل استقبال الأبطال المحرّرين.

جاءت انتخابات ١٩١٩ لصالح الاشتراكيين الديمقراطيين، ولغير مصلحة مانرهايم. فكرّس مانرهايم وقته، منذ ذلك الحين، لتنشئة وتدريب الجيش الفنلندي. وعاد إلى الحياة السياسية العامة في ١٩٢٩، وتسلّم قيادة إحدى الميليشيات، وذلك في وقت بدأت تعصف بالبلاد اضطرابات قام بها فاشيون.

وفي هذه الفترة قُضي على الحزب الشيوعي الفنلندي، واضطهد الاشتراكيون الديمقراطيون. وكذلك النقابيون، واستأثر اليمينيون بالحياة السياسية في البلاد.

وعلى أثر الحلف الألماني - السوفياتي (١٩٣٩)، ومطالبة روسيا بوضع قواعد عسكرية على الشواطئ الفنلندية، وفشل المفاوضات في هذا الشأن، استُدعي مانرهايم الذي كان قد أصبح رمزًا للمقاومة الوطنية، لقيادة الجيش الفنلندي في الحرب التي اندلعت في شتاء ١٩٣٩. إلا أن الهزيمة كانت متوقعة، فوقعت، على الأثر، معاهدة صلح مع الاتحاد السوفياتي (١٣ آذار ١٩٤٠) جاءت لصالح هذه الأخيرة. إلا أن مانرهايم وجد فرصة للتعويض عن هزيمته، عندما أشرك جيوشه، في حزيران ١٩٤١، مع جيوش هتلر، وفي خلال ٦ أشهر استعاد الأراضي التي كانت قد احتلتها روسيا في العام ١٩٤٠. لكن في العام ١٩٤٤، عادت الجيوش السوفياتية لتهزمه من جديد.

وعاد مانرهايم يمثّل بلاده في معاهدات الصلح، إذ قطعت فنلندا علاقاتها مع ألمانيا، وعقدت هدنة مع روسيا (أيلول ١٩٤٤)، وراح مانرهايم يحاول تقديم أقل ما يمكن من التنازلات لروسيا. إلا أن هذه الأخيرة لم تكن لتسمح لفنلندا بالتحرّك باستقلالية ملحوظة في أثناء المفاوضات. فتحت ضغط روسيا جرت في ١٩٤٥ و١٩٤٦ محاكمات للمسؤولين عن الحرب. وترك مانرهايم البلاد بينما طالت الأحكام الرئيس المستقيل وزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وبعد انتهاء المحاكمات (أيار ١٩٤٦) استقال مانرهايم من كل وظائفه، وعاش حتى وفاته في سويسرا («موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٩٦-٦٩٧).

فيتنام



فيتنام، وكانت شمالية وجنوبية قبل أن تتوحد (١٩٧٤).

بطاقة تعريف

الموقع والمساحة: تقع فيتنام Viêt Nam في جنوب شرقي آسيا (في شبه جزيرة الهند الصينية)، وتحتل مساحة ٣٣١١١٤ كلم^{2} (ثلاثة أرباع تضاريسها من الجبال والهضاب، وعدة آلاف من الجزر الصغيرة). يبلغ طول حدودها مع لاوس ١٦٥٠ كلم، ومع الصين ١١٥٠، ومع كمبوديا ٩٣٠. معدل طول إقليم البلاد ١٦٥٠ كلم، وعرضه ٦٠٠ كلم.

فيتنام الشمالية (سابقًا، قبل الوحدة) تبلغ مساحتها ١٥٨٧٥٠ كلم^{2}، وفيتنام الجنوبية (سابقًا) ١٧٠٩٠٦ كلم^{2}.

العاصمة وأهم المدن: هانوي (العاصمة)، وأهم المدن: هوشي منه (سايغون سابقًا)، هايفونغ، دانانغ، هوي، ناترانغ، نام دينه، كيونون (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: الفيتنامية (رسمية)، لغة الأغلبية الساحقة من السكان. وهناك لغات الأقليات العرقية، مثل لغة الخمير الكمبودية المنتشرة بشكل خاص في منطقة الجنوب الغربي والوسط الغربي، والصينية في المناطق الشمالية، بالإضافة إلى اللغتين الفرنسية (فيتنام عضو في مجموعة الدول الفرنكوفونية، راجع «فرنسا»، ج١٣) والانكليزية المستعملتين في ميدان التجارة الخارجية.

السكان: أشار إحصاء ١٩٩٦ إلى أن عدد الفيتناميين يبلغ ٧٦,١٦ مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصبح حوالي ١٠٨ ملايين في العام ٢٠٢٥. وكان العدد، بعد سنوات قليلة من إقامة الوحدة بين فيتنام الشمالية والجنوبية، أي في ١٩٧٩ نحو ٥٢,٧ مليون نسمة (الشمالية ٢٧,٤ مليونًا، والجنوبية ٢٥,٣). يتوزّع سكان فيتنام على ٥٤ إثنية، ٨٥٪ منهم فيتناميون، والباقون أقليات، أهمها: التاي، الخمير، التايلانديون، الميونغ، النونغ، الهمونغ، وغيرهم...

ويتوزّعون، تبعًا للمعتقدات الدينية إلى: ٥٠٪ من البوذيين، ١٠٪ من الكاوديين (يعود هذا المعتقد إلى العام ١٩٢٦، ومؤسسه هو نغو فن شيو، يؤمن بإله واحد، باحترام الأموات، بعبادة العائلة، الفضيلة والعدالة...)، ٦٪ من الكاثوليك (أول كنيسة كاثوليكية بنيت في ١٩٩٠ في مدينة هوشي منه، وهي الأولى التي سُمح ببنائها منذ ١٩٧٥)، ٥٪ من البروتستانت، و٢٩٪ من أصحاب المعتقدات الدينية المختلفة (الطاوية والكونفوشيوسية)، إضافة إلى البدون، أي بدون معتقد ديني.

الحكم: فيتنام جمهورية اشتراكية. الدستور المعمول به صادر في ١٥ نيسان ١٩٩٢. تنتخب الجمعية العامة رئيس الجمهورية لولاية مدتها أربع سنوات، وتنتخب كذلك رئيس الوزراء. وهذه الجمعية (البرلمان) مؤلفة من ٤٥٠ نائبًا، ينتخبون لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام والمباشر.

وتقسم البلاد، إداريًا، إلى ثلاث مدن، ٣٦ مقاطعة، ومنطقة خاصة واحدة. وفي أواسط ١٩٩٣، صدر قانون نص على التنظيم الإداري التالي: سبع مناطق مقسّمة إلى ٥٣ مقاطعة.

حكم الحزب الواحد: الحزب الشيوعي الفيتنامي، تأسس في ١٩٧٦، وحلّ محل حزب عمّال فيتنام الشمالية الذي تأسس في ١٩٥١، ومحل الحزب الشيوعي الهندو صيني الذي تأسس في ١٩٣٠. يبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الفيتنامي، حاليًا، نحو مليوني عضو (٦٩ ألف عضو في مدينة هوشي منه). أمينه العام لي دوان Lê Duan (١٩٠٨–١٩٨٦)؛ وخلفه، منذ تموز ١٩٨٦، ترونغ شينه، وبعده نغوين فان لينه (١٩١٥–١٩٩٨)، وبعده دو ميوي (مولود ١٩١٧)، والأمين العام الحالي (منذ كانون الأول ١٩٩٧) الجنرال لي خا فيو Le Kha Phieu (راجع «هوشي منه» في باب الزعماء).

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة الفيتنامية بالنسب التالية: في القطاع الزراعي ٦٧٪ (وتساهم بنسبة ٣٦٪ من الناتج القومي العام)، في قطاع المناجم ٢٪ (وتساهم بنسبة ٢٪ من الناتج القومي العام)، في الصناعة ١٠٪ (١٩٪)، في الخدمات ٢١٪ (٤٣٪). والجدير ذكره ان مدينة هوشي منه تؤمن ٣٠٪ من الناتج القومي العام، و٤٠٪ من إجمالي الصادرات، وتنتج ٤٠٪ من المنتوجات الاستهلاكية، ومتوسط دخلها يصل إلى ٦٠٪ أعلى من المناطق الأخرى في البلاد. ومعدل البطالة فيها (إحصاء ١٩٩٨) لا يزيد عن ٦٪، في حين يصل إلى ٢٨٪ في المناطق الريفية.

حصة القطاع العام (في العام ١٩٩٢) ٣٠٪ من الناتج العام (في الصين ٥٧٪). أما برنامج الخصخصة الذي أُطلق في العام ١٩٩٢، فلم يطبّق حتى اليوم (ربيع ١٩٩٩).

في سنوات ما بعد انتهاء الحرب (١٩٧٤–١٩٧٧) وقع كثير من الأخطاء الإدارية (في مجمل التدبير الاقتصادي أو السياسة الاقتصادية) بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية، أدت إلى نقص فادح في إنتاج الحبوب بلغ حوالي مليون طن سنة ١٩٧٧. ولتلافي ذلك الوضع أُعيد النظر في أهداف الخطة الخمسية وأُعطيت الزراعة وإنتاج المواد الغذائية الأولوية المطلقة وأصبح القطاع الزراعي يساهم بنسبة ٢٩٪. ويعتبر الأرز (الرز) المادة الأساسية للغذاء (موسمان في السنة. وتحسبًا لتعويض النقص في الأرز أخذت الدولة تشجّع على الزراعات التعويضية مثل الفاصوليا ومختلف النشويات. وقد هدفت الخطة أيضًا للزيادة في إنتاج المواد الغذائية الأخرى ولتوفير المواد الأولية للصناعة (الصيد، إنتاج المطاط، الفواكه، البن، الشاي، الخشب...). ولتحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف المناطق خاصة في القطاع الزراعي بدأت الحكومة، منذ أوائل الثمانينات، تطبيق سياسة تهجير مدروس لعدد كبير من الفلاحين الشماليين نحو المناطق القليلة السكان خاصة في السهول العليا الملائمة للزراعة. وللدلالة على الضرر الهائل الذي أحدثته الحرب الفيتنامية في الاقتصاد الفيتنامي يكفي الإشارة إلى أن الثروة الخشبية أو الغابات كانت تشكل ١٣,٥ مليون هكتار في العام ١٩٤٣، ولم تعد تشكل سوى ٩,٢ مليون هكتار في العام ١٩٩٥.

تتكوّن الثروة المنجمية من الفوسفات، الملح، الحديد، الكروم، القصدير، النحاس، الرصاص، الزنك، المنغنيز، الذهب، الزئبق، الأورانيوم والبوكسيت.

ويتمتع الاقتصاد الفيتنامي، في القطاع الصناعي، بوجود هياكل ارتكازية صناعية أساسية تمكن من إقامة صناعة ثقيلة (الحديد والصلب) ووجود يد عاملة ماهرة ونشطة وثروات منجمية مهمة، مثل النفط والغاز والفحم الحجري، إضافة إلى ما ذكر أعلاه. وقد حققت الصناعة الفيتنامية نموًا بمعدل ٥,٣٪ في ١٩٩١، و١٤,٥٪ في ١٩٩٢، و١٦٪ في ١٩٩٣. وفي السنوات الأخيرة، تم إقامة ١٦ ألف مشروع صناعي بمساعدة من الاتحاد الأوروبي.

في العام ١٩٩٥، احتلت فيتنام المرتبة العالمية الخامسة في إنتاج الأرزّ، والسادسة في إنتاج البن، والحادية عشرة في إنتاج القصدير.

وبعد رفع الحظر الأميركي عن فيتنام في ١٩٩٤، تحدثت التقارير الأميركية عن قطاعات التنمية الفيتنامية «التي تدعو إلى الدهشة» (راجع أواخر النبذة التاريخية).

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم، الممالك الصينية: أثبتت الأثريات ان شمالي فيتنام شهد منذ الألف الثالثة ق.م. حضارة زراعية أساسها زراعة الأرزّ. ومنذ الألف الثانية ق.م. تطورت فيه حضارة البرونز التي أفضت، في النصف الثاني من الألف الأولى ق.م. إلى مرحلة صهر المعادن.

وخلال القرن اللاحقة من الاتصال بين الأجناس المغولية والسكان الأصليين تكوّن شعب «لاك فييت» الذي كان يسكن سهل دلتا النهر الأحمر الذي يعتبر مهد الحضارة الفيتنامية، تلك الحضارة التي كان عمادها الزراعة والري، وذلك قبل الاتصال بـ«الهان» الصينيين.

وظهرت أول مملكة فيتنامية بين ٧٠٠ و٢٥٨ ق.م. في المناطق الشمالية، ثم مملكة ثانية من ٢٥٨ إلى ٢١٤ ق.م. وفي هذه السنة، وقعت المناطق الشمالية من فيتنام، ثم المناطق الجنوبية، في قبضة الأباطرة الصينيين حتى سنة ٩٠٥ بعد الميلاد، ولم يستكن الفيتناميون لهم، وقاموا بعدة ثورات.

في التاريخ الوسيط، الاستقلال: استغلّ الفيتناميون ضعف الامبراطورية الصينية وأعلنوا الاستقلال في العام ٩٠٥. وفي ٩٣٩، حقّقوا انتصارًا كبيرًا على القوات الصينية، وأسس نغو كويين أول مملكة فيتنامية وطنية دامت إلى ٩٤٤، دخلت البلاد بعدها في حالة فوضى، وتمزقت إلى ١٢ مقاطعة عسكرية ظلت تتقاتل في ما بينها حوالي ٢٠ سنة إلى أن استطاع أحد الإقطاعيين وهو «دين بو لينه» توحيد البلاد تحت سلطته ونصّب نفسه امبراطورًا (٩٦٨–١٠١٠)، وبعد اغتياله، صعد إلى الحكم الامبراطور «لي داي هانه» الذي قاد حروبًا مظفرة ضد الصين.

سلالة «لي» (١٠١٠–١٢٢٥): أصبحت البلاد تسمّى «داي فييت» منذ ١٠٥٤. ونقلت هذه السلالة العاصمة إلى تهانغ لونغ، وهي هانوي الحالية، ونظمت الإدارة، وعرفت البلاد في عهدها الهدوء والاستقرار والإشعاع الحضاري، كما تمكنت «داي فييت» (فيتنام) من تحقيق وحدتها القومية، وتوسعت نحو الجنوب.

سلالة «تران» (١٢٢٥–١٤١٣) ثم سلالة «لي» من جديد (١٤٢٨–١٥٢٧): بعد انقراض سلالة «لي» بسبب تفككها الداخلي خلفتها سلالة تران التي واجهت، منذ بداية عهدها، تهديد المغول، لكنها تمكنت من صدهم وإيقاف زحفهم في شبه جزيرة الهند الصينية. وعاد الصينيون واحتلوا «داي فييت» (فيتنام) لمدة ٢٢ سنة من ١٤٠٦ إلى ١٤٢٨. وبعد مقاومة عنيفة انسحب الصينيون ورجعت من جديد سلالة «لي» التي أدخلت إصلاحًا زراعيًا مكافأة للفلاحين الذين ساهموا في طرد الصينيين.

انقسام سلالة «لي» وحروب الشمال والجنوب: في ١٥٢٧، انقسمت سلالة «لي» إلى فرعين حاكمين: فرع «نغوين» في الجنوب، وفرع «ترينه» في الشمال تفصلهما منطقة تقع على مقربة من خط العرض ١٧ درجة. ومن ١٦٢٧ إلى ١٦٧٢، شهدت البلاد حروبًا دامية بين الشماليين والجنوبيين دون أن تكون فيها الغلبة لأي طرف.

أول الفرنسيين القادمين: في تلك الأثناء قدمت أول السفن الأوروبية إلى سواحل «داي فييت» (فيتنام) حاملة معها، بالإضافة إلى الممثلين والتجّار، عددًا كبيرًا من المبشّرين الذين استطاعوا، رغم معارضة السلطات المحلية، إيجاد موطئ قدم لهم في البلاد. وأشهر المبشّرين الذين لعبوا دورًا فعّالًا في ذلك البلد هو الأب ألكسندر رودس (١٥٩١–١٦٦٠، أب يسوعي فرنسي، وضع كتابًا قيّمًا عن الهند الصينية، وغادر فيتنام في ١٦٥٥ إلى بلاد فارس).

وقد وجد هؤلاء المبشّرون دعمًا وتشجيعًا من أسرة «نغوين» الجنوبية، بينما اضطهدوا في الشمال. وكانت فرنسا آنذاك تبحث عن قواعد وأسواق تجارية في المنطقة بعد أن كان الانكليز قد توصلوا إلى طردها من الهند، فوجدتها على سواحل «داي فييت».

حروب داخلية والاحتلال المنشوري: كانت «داي فييت» (فيتنام بقسميها الشمالي والجنوبي) تعاني، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، خاصة الفرنسية، من مشاكل داخلية. إذ تمكنت أسرة «ترينه» الحاكمة في الشمال من احتلال الجنوب في ١٧٧٥ بالاعتماد على ثورة داخلية في الجنوب قادها الأخوة «تاي سون» ضد نغوين. وعندما نجحوا في ذلك أرادوا أن يتخلصوا أيضًا من الدولة الشمالية التي ساعدتهم في بداية الأمر فطلبوا العون من الامبراطورية المنشورية (استلمت الحكم في الصين منذ ١٦٦٤) التي لبّت الطلب، لكنها احتلت «داي فييت»، وأبقت سلالة تاي سون في الحكم. لكن الفيتناميين استطاعوا التخلص من السيطرة المنشورية في ١٧٨٩، واستمرت سلالة تاي سون في الحكم إلى ١٨٠٢.

عودة سلالة نغوين ونصيحة الأسقف الفرنسي: في ذلك العام (١٨٠٢)، أطاح ولي العهد السابق من سلالة نغوين حكم سلالة تاي سون. وسارع إلى طلب المساعدة العسكرية من فرنسا تلبية لنصيحة الاسقف الفرنسي بيار بينيو بيهان P.P. Béhaine الذي كان يرمي من وراء ذلك إلى تقوية مركز الكنيسة ونشر المذهب الكاثوليكي في داي فييت (فيتنام). ونصب نغوين آنه نفسه امبراطورًا باسم «جيا لونغ» (١٨٠٢–١٨٢٠) وأعطى لامبراطوريته اسمها الذي تُعرف به حاليًا «فيتنام».

الاستعمار الفرنسي: منذ ذلك الحين أخذ النفوذ الفرنسي يتزايد. ولم تتورع فرنسا عن اللجوء إلى القوة، فقام نابوليون الثالث بحملاته العسكرية على فيتنام في ١٨٥٧–١٨٥٨، للمحافظة على المصالح الفرنسية وبذريعة «حماية الدين المسيحي ونشره». واحتلت فرنسا فيتنام رسميًا في ٦ حزيران ١٨٨٤ رغم معارضة الصين التي كانت تدّعي تبعية فيتنام لها، لكنها اضطرت، تحت التهديد الفرنسي، إلى الاعتراف بالاحتلال.

وأقدم الاحتلال الفرنسي على تقسيم فيتنام إلى ثلاث مناطق: كوشنشين Cochinchine التي جعلها مستعمرة فرنسية، ومنطقة أنام Annam، ومنطقة تونكين Tonkin اللتين فرض عليهما الحماية وحرّم استعمال الاسم السابق «فيتنام».

لكن الفيتناميين، وخاصة منهم فئات المثقفين، بدأوا يقومون بانتفاضات ضد الاستعمار منذ اللحظة الأولى التي تلت توقيع معاهدة الحماية. إلا أن مسار حروب الفيتناميين وثوراتهم الاستقلالية كثيرًا ما يرجعه المؤرخون إلى بداية النهضة القومية في الهند الصينية، أي إلى سنة ١٩٣٠. وذلك عندما وضع نغوين آي كوك الذي عُرف في ما بعد باسم «هو شي منه» النواة الأولى للحزب الشيوعي الفيتنامي الذي سرعان ما أصبح أنشط أطراف الحركة الوطنية الفيتنامية عمومًا.

كما ان سنة ١٩٣٠ شهدت تمرّد الجنود الأناميين (من منطقة أنام) الموجودين ضمن الحامية الفرنسية في منطقة يان باي، وانتفاضة فلّاحي منطقة أنام. إلا أن البداية الفعلية والحادة لمسار الاستقلال لم تبلغ ذروتها إلا في ١٩٣٩–١٩٤٠ (السنة الأولى من الحرب العالمية الثانية).

حرب الهند – الصينية الأولى (١٩٤٠–١٩٥٤)

الاحتلال الياباني: جاء احتلال اليابان لفيتنام في ١٩٤٠ ليسدّد ضربة قوية للاستعمار الفرنسي الذي كان يعاني من انقسامات داخلية (بين بيتان وديغول). وكانت اليابان، في دعايتها الحربية، تركّز على موضوع وحدة الشعب الآسيوي وتحقيق الاستقلال لكل شعوب آسيا المستعمرة، ولكنها لم تطبّق هذا المبدأ في المناطق التي احتلتها. لذلك واصل هو شي منه، على رأس «جبهة استقلال فيتنام» (واختصارها «فيت منه»)، نضاله ضد اليابان أيضًا ولكن بشكل سري إلى أن انهارت اليابان في ١٤ آب ١٩٤٥.

إعلان الاستقلال: مع انهيار اليابان، أعلنت «هيئة تحرير فيتنام» عن نفسها وخرجت إلى العمل العلني. وفي ٢ أيلول ١٩٤٥ (أي في اليوم الذي وقّعت فيه اليابان اتفاقية الاستسلام) أعلن هو شي منه، الذي كان قد حوّل الهيئة المذكورة إلى «جبهة استقلال فيتنام»، استقلال فيتنام. وكان اتفاق بوتسدام (تموز ١٩٤٥) ينصّ على أن المناطق التي كانت بيد اليابان تخضع للقوات الفيتنامية شمالي خط عرض ١٦ درجة، وللقوات البريطانية جنوبي الخط نفسه. إلا أن البريطانيين سمحوا للقوات الفرنسية بقيادة الجنرال لوكليرك (راجع «فرنسا»، ج١٣) باحتلال المنطقة الجنوبية والوسطى (كوشنشين وأنام، أي فيتنام الجنوبية). أما المنطقة الشمالية (فيتنام الشمالية) فقد أصبحت عمليًا، وبمساعدة القوات الصينية تحت سيطرة هو شي منه الذي جعل من مدينة هانوي عاصمة لحكومته.

فيت مينه: اختصار فيتنامي لكلمات عديدة ترجمتها «الرابطة الثورية لاستقلال فيتنام»، وقد تكوّنت هذه الرابطة من القوى القومية والشيوعية بقيادة هو شي منه، وخاضت نضالًا وطنيًا واجتماعيًا ضد الفرنسيين واليابانيين والأميركيين وحققت النصر لشعب فيتنام. وقد عبّر تكوين الفيت مينه عن الخط القومي والوطني والاستقلالي للقوى الماركسية اللينينية في جنوب شرقي آسيا، ووحدة القضية الوطنية والاجتماعية والنظرة العميقة للتاريخ والتراث القومي بعيدًا عن التقليد الميكانيكي للتجربة الشيوعية الأوروبية («موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٥٨).

مفاوضات: وفي محاولة لزيادة بسط نفوذها عمدت فرنسا إلى المناورة. وبعد مفاوضات طويلة تركت القوات الصينية شمالي البلاد (تونكين، فيتنام الشمالية) في شباط ١٩٤٦. ومع استمرار المفاوضات، برز حل وسط مع هو شي منه استغلته فرنسا للقيام بإنزال عسكري في هانوي، معلنة، في الوقت نفسه، تعهدها بمنح كامل الهند الصينية استقلالها في المستقبل. لكن هو شي منه أصرّ على ضرورة فرض سيطرة «فيت منه» (جبهة استقلال فيتنام) على كامل المناطق الثلاث: تونكين (فيتنام الشمالية)، أنام وكوشنشين (فيتنام الجنوبية).

حرب عصابات، بروز القائد جياب: ولإصرار فرنسا على المحافظة على كوشنشين تعثرت المفاوضات بين فرنسا وهو شي منه. فقام هذا الأخير، في نهاية ١٩٤٦، بهجوم كاسح احتلّ فيه عدة مدن في أنام وقسمًا كبيرًا من تونكين. وتوالت الحرب دون وجود جبهات قتال واضحة بسبب طبيعة حرب العصابات التي فرضها هو شي منه بقيادة القائد العسكري المحنك «جياب» Giap. ولمواجهة ضغط الثوّار المتزايد لجأ القائد الفرنسي دي لاتر دي تاسيني إلى إنشاء جيش من الفيتناميين والكمبوديين واللاوسيين ضمن ما أطلق عليه الفرنسيون اسم «الاتحاد الفرنسي» أو «اتحاد الهند الصينية». إلا أن موازين القوى كانت في صالح قوات «فيت منه»، وخاصة منذ ١٩٤٩ حينما تمّ الاتصال والتنسيق بين القائدين الشيوعيين هو شي منه وماو تسي تونغ الذي كان قد أعلن عن قيام الصين الشعبية، وأخذ يزوّد الجيش الثوري الفيتنامي بكل المعونات اللازمة، بالإضافة إلى التنسيق الذي كان قائمًا مع باتيت لاو Pathet Lao الذي كان يقود الثورة ضد فرنسا في لاوس.

فرنسا تحوّل الحرب حربًا أهلية: أمام الهزائم المتلاحقة للجيوش الفرنسية غيّرت فرنسا خطتها وأعلنت استقلال لاوس وكمبوديا وفيتنام. وعيّنت على فيتنام باو داي Bao Dai، الذي كان امبراطورًا على أنام (في فيتنام الجنوبية)، لمواجهة «فيت منه» بحكومة وجيش فيتناميين. وبذلك أصبحت الحرب أهلية ذات طابع دولي مكّنت فرنسا من طلب المساعدة العسكرية الأميركية التي كانت تنظر بقلق إلى تصاعد المد الشيوعي في منطقة الهند الصينية، خاصة عند إعلان الحرب الكورية (١٩٥٠–١٩٥٣). وهكذا بدأت المساعدات العسكرية والمالية الأميركية تأخذ طريقها إلى فيتنام بشكل بطيء في البداية إلى أن أصبحت الولايات المتحدة تفكر في الحلول محل فرنسا.

معركة ديان بيان فو وتقسيم فيتنام: كانت فرنسا قد بدأت تلفظ أنفاسها في تلك الحرب المضنية، إضافة إلى أن الرأي العام الفرنسي نفسه بدأ يضغط على حكومته للانسحاب من فيتنام، والهند الصينية عمومًا، فضلًا عن أن شرائح واسعة منه (خاصة في أوساط اليسار والمثقفين والطلاب) كانت تبدي تأييدًا صريحًا لقضية فيتنام وحق تقرير المصير للفيتناميين.

وفي هذا الإطار عقد مؤتمر جنيف لإنهاء الحرب بحضور الأطراف المتحاربة والصين. وأراد الفيت منه، قبل بداية المفاوضات، تحقيق انتصار ساحق للمفاوضة من موقع قوة. فقاموا بهجوم على المعسكر الفرنسي الرئيسي في ديان بيان فو Diên Bien Phu. وبعد معركة دامت ٥٦ يومًا حقق الجنرال جياب نصرًا كبيرًا على القوات الفرنسية، كان له صدى واسع في فرنسا، فقبلت حكومتها (برئاسة منديس فرانس) بأن توقع في جنيف في ليلة ٢٠–٢١ تموز ١٩٥٤ على اتفاق يرسّخ انقسام فيتنام إلى «جمهورية فيتنام الديمقراطية» شمال خط العرض ١٧ درجة و«جمهورية فيتنام» في سايغون جنوب ذلك الخط.

اتفاقيات جنيف (١٩٥٤): هي مجموعة الاتفاقيات التي توصّل إليها الفرقاء المعنيون في الصراع في الهند الصينية، من دول كبرى وأطراف محلية، حول مستقبل كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا، وذلك غداة الانتصار الذي أحرزته قوات «فيت منه» بقيادة الجنرال جياب في أيار ١٩٥٤.

بالنسبة إلى فيتنام، نصّت الاتفاقية على إقامة حدود مؤقتة بين المنطقة التي حرّرتها قوات «فيت منه»، وهي فيتنام الشمالية والمنطقة الجنوبية على أن يصار إلى إجراء انتخابات عامة في صيف ١٩٥٦.

بالنسبة إلى لاوس نصّت الاتفاقية على إعادة توحيد البلاد التي كانت خاضعة لسيطرة ٣ قوات: يمينية ويسارية ومحايدة، واجراء انتخابات عامة في البلاد، تمخّض عنها، بعد تأخير، حكومة ائتلافية تحت رئاسة زعيم القوات المحايدة.

أما بالنسبة إلى كمبوديا فقد نصّت الاتفاقية على إجراءات مشابهة أدّت إلى سيطرة الأمير نورودوم سيهانوك على مقاليد الحكم.

حرب الهند الصينية الثانية (١٩٥٦–١٩٧٥)

الأميركيون يفرضون ديام في فيتنام الجنوبية: بعد هزيمة ديان بيان فو، وتقسيم فيتنام، انتقل الامبراطور باو داي، الذي كان يُعرف بامبراطور محمية أنام (الجزء الأوسط من فيتنام) التي حكمها الفرنسيون مبقين على الامبراطور نصيرًا لهم، انتقل إلى الجنوب وحاول أن يكون امبراطورًا على فيتنام الجنوبية. لكنه اصطدم بـ«نغو دين ديام» الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية رئيسًا للحكومة لأنه كان معاديًا للوجود الفرنسي ومؤيدًا إلى أقصى درجة للوجود الأميركي. وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٥، أعلن ديام قيام الجمهورية في سايغون جاعلًا من نفسه رئيسًا لها. وكان قد هيّأ لهذه الخطوة باستفتاء شعبي مزور طالب بإلغاء الامبراطورية وإعلان الجمهورية. وتتوافق «أوراق البنتاغون»، التي نشرت لاحقًا، مع الوثائق الشيوعية على القول في أن ديام ومستشاريه الأميركيين هم الذين رتبوا الأوضاع كلها في فيتنام الجنوبية وصولًا إلى التورّط الأميركي المباشر في ١٩٦٤. ففي عهد ديام انسحب آخر جندي فرنسي من سايغون في شهر نيسان ١٩٥٦، وأصبحت مهمة الدفاع عن البلاد موكلة إلى جيشها الفتي الذي بنته الولايات المتحدة على غرار جيش كوريا الجنوبية.



هو شي منه (إلى يسار الصورة) وفام فان دونغ (١٩٦٩).

هكذا بين ١٩٥٤ و١٩٦٣ (مدة رئاسة ديام) كان الموضوع الفيتنامي أحد ملفات وكالة المخابرات المركزية الأميركية التي تولّت النيابة عن فرنسا في حماية الجنوب. والموضوع هذا لم ينتقل من يدها إلى يد وزارة الدفاع الأميركية مباشرة. فالوكالة، بإشراف ألن دالاس، كانت الصانع الأكبر للسياسة في سايغون: رعت نغو دينه ديام وساعدته على سحق خصومه المحليين، كما رعت بناء البوليس السري الذي تولاه شقيقه نغو دينه نهو. وفي ١٩٥٦، عطّل ديام الحياة السياسية كليًا واقام حكم الحزب الواحد المشوب بكاثوليكية ضيّقة لم تستطع تجنّب الصدام بالبوذيين.

دكتاتورية ديام تثير النقمة وتفجّر الثورة الشيوعية: على الرغم من أن المصادر التاريخية تقول إن الأوضاع في فيتنام شهدت هدوءًا طوال ١٩٥٤–١٩٥٦، فإنه هدوء العاصفة الذي ساده قمع أدّى من ناحية إلى فرار عشرات ألوف الوطنيين والديمقراطيين إلى الشمال وعجّل في تحوّلهم إلى الشيوعية. ومن ناحية ثانية إلى اشتداد أعمال العنف والقمع بحيث خلق ذلك حركات مقاومة فعلية في جميع المدن والقرى في فيتنام الجنوبية. وهذا القمع بدأ يصل إلى ذروته مع بداية العام ١٩٥٦ حين أصدرت حكومة ديام تعليماتها بقمع كل من يعارض سياستها.

والإرهاب الذي فرضه ديام جعل شعب فيتنام الجنوبي ينقم عليه، الأمر الذي سهّل مهمة فيت منه (بزعامة هو شي منه) في مد الثورة إلى الجنوب مستغلين رفض ديام تنظيم الانتخابات الشعبية التي كانت قد أقرّتها اتفاقية جنيف بحيث أخذت الثورة طابع حرب عصابات بلغت ذروتها في ١٩٦٠ بتأسيس «الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام» المعروفة باسم «فيتكونغ»، ومستغلين، بعد ذلك، وبصورة أساسية القمع الرهيب الذي واجه به ديام البوذيين خاصة في النصف الأول من ١٩٦٣، حيث كانت شرطته تقتحم المعابد البوذية وتعتقل المئات من الرهبان البوذيين الذين لجأ بعضهم إلى إحراق أنفسهم احتجاجًا على سياسته. فخشي الأميركيون من أن يقوم تحالف بين البوذيين والشيوعيين يهدّد خططهم ومصالحهم. فتولى العسكريون في فيتنام الجنوبية إطاحة ديام وحكمه (تشرين الأول ١٩٦٣)، وتسلّم زمام الأمور الجنرال نغوين خان الذي سقط بدوره في ١٩٦٥. وبعد عامين جرت محاولة دستورية، ضغطت باتجاهها واشنطن، فنشأت ١٧٠ حركة سياسية، لكن الجنرال تيو أسقط هذه التجربة في ١٩٦٩ مستعيدًا نظام الحزب الواحد.

الفيتكونغ (الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام): تنظيم جبهوي أنشئ في فيتنام الجنوبية من أجل النضال ضد نظام ديام وتحريره من السيطرة الأميركية. وقد جمعت هذه الجبهة بين الشيوعيين والبوذيين والكاثوليك وكل المعادين للنظام القائم في سايغون. وهي، بالإضافة إلى نشاطها العسكري الذي شمل كل الجنوب، قامت بتثقيف وتوعية المواطنين سياسيًا، وقد تمكنت، خلال سنوات قليلة، من فرض وجودها وإدارتها على معظم مناطق فيتنام الجنوبية، ما عدا المدن الكبرى. وقامت هذه الجبهة بهجمات شاملة أذهلت العالم في العام ١٩٦٨، وسنة ١٩٧٢ (هجوم الربيع) مظهرة فعالية الحرب الشعبية ومطورة أساليب حرب العصابات. وقد انبثقت عنها حكومة ثورية مؤقتة (وبعد هزيمة الأميركيين، أقام الفيتكونغ حكومة ائتلافية ثلاثية لتعمل من أجل إعادة توحيد الجنوب مع الشمال. وقد تمّ هذا التوحيد في ١٩٧٦).

التورّط العسكري الأميركي وإعلان الحرب: ولمواجهة الفيتكونغ المدعومين من فيتنام الشمالية وضعت الولايات المتحدة الأميركية قوّتها في الميزان بعد أن عملت على إسقاط ديام (١٩٦٣)، وتبعت ذلك سلسلة من الانقلابات العسكرية زعزعت كيان فيتنام الجنوبية. وبالتالي وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة في حرب حقيقية ابتداءً من ٤ آب ١٩٦٤، حيث شنّت هجومًا كبيرًا ضد العديد من المواقع الساحلية في فيتنام الشمالية. وقد أدّى إعطاء مطلق الصلاحيات للرئيس الأميركي ليندون جونسون (من قبل الكونغرس) إلى دفع قوات عسكرية أميركية ضخمة في اتجاه الجبهة الفيتنامية. ولم يجد الفيتناميون الشماليون ولا الفيتكونغ، مهربًا من سلوك درب الحرب بدورهم. فشنّوا في اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩٦٤ هجومًا عنيفًا على مطار بيان هوا الواقع على بعد ٢٠ كلم فقط من العاصمة سايغون، مدعومين من الشماليين.

وفي سايغون كانت الأزمة السياسية تمخّضت عن عودة المدنيين إلى السلطة. وهؤلاء، أمام الدعم الأميركي المتعاظم لهم وأمام الهجمات الشمالية وعمليات ثوّار الفيتكونغ، وجدوا أنفسهم يعلنون الحرب رسميًا يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٤.

وهكذا بدأت حرب الهند الصينية الثانية، وبدأ الأميركيون يغوصون في وحولها أكثر فأكثر. وما إن حلّ شهر تموز ١٩٦٥ إلا وكان الرئيس الأميركي جونسون قد أعطى قواته المسلحة الأمر بالقيام بعمليات هجومية ضد الشماليين وضد ثوار الجنوب. وعلى هذا النحو تحوّل الدور الأميركي، رسميًا، من دور الاستشارة للحكم في سايغون إلى دور الالتزام المباشر في الحرب. وعند نهاية الشهر نفسه (تموز ١٩٦٥)، كان عدد الجنود الأميركيين في فيتنام قد وصل إلى أكثر من ١٢٥ ألف جندي.

في خريف ١٩٦٦ قام جونسون بجولة مهمة قادته إلى جزر هاواي ونيوزيلندا وتايلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية لتوضيح الموقف الأميركي إزاء الوضع في فيتنام والحصول على دعم للسياسة الأميركية. وعلى أثر هذه الجولة، كانت خطة حربية أميركية جديدة اندلعت «فضيحة السموم» بشأنها منذ اليوم الأول لتطبيقها، أي منذ ٦ شباط ١٩٦٧.

ففي ذلك اليوم بدأت الطائرات المقاتلة الأميركية سلسلة عمليات تستهدف إخلاء المناطق الواقعة إلى الجنوب من المنطقة منزوعة السلاح بين فيتنام الشمالية والجنوبية. فألقت الطائرات عشرات الأطنان من المواد السامة القاتلة للأعشاب في المناطق التي يرابط فيها الثوّار وحلفاؤهم، فقتل المئات من العسكريين والمدنيين من سكان القرى. وعرف العالم بهذه العمليات – الفضيحة، وواصل الأميركيون إلقاء المواد السامة وهم على قناعة من أن ذلك سوف يريحهم من ضرورة إرسال قوات إضافية، كما راحوا، إضافة إلى ذلك، يلغمون الأنهار الفيتنامية الشمالية بألوف الألغام المضادة للمراكب والأفراد. ولما لم تجد تلك الوسائل إلا إصرارًا في عزيمة الثوّار، أعلن ليندون جونسون أمام الرأي العام العالمي (آب ١٩٦٧) ان عدد القوات الأميركية في فيتنام سيرتفع إلى ٥٢٥ ألف جندي. وقرّر مجلس الشيوخ الأميركي موازنة للحرب إضافية تبلغ ٢٤ بليون دولار.



الجنرال جياب (إلى يمين الصورة) وتون دوك تانغ (إلى يسار الصورة) وعدد من قادة الـ«فيت منه» في العام ١٩٧٢.

امتداد مسرح العمليات الحربية إلى كامل الهند الصينية وموافقة أميركية على المفاوضات: بسبب الدعم الكبير الذي كانت تقدّمه جمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية بقيادة هوشي منه) إلى الفيتكونغ امتدّ مسرح العمليات الحربية إلى كامل الهند الصينية حيث كانت الأسلحة والجنود والمؤن ومختلف المساعدات تدخل فيتنام عن طريق لاوس عبر ما سمّي آنذاك «خط هوشي منه». كما كانت توجد في كمبوديا، بموافقة الأمير سيهانوك الضمنية، عدة مخيّمات تدريبية وهياكل ارتكازية (مستشفيات، مدارس ثورية...) تابعة للفيتكونغ.

وتعتبر سنة ١٩٦٨ منعطفًا تاريخيًا في حرب فيتنام الثانية حيث وافقت الولايات المتحدة، التي لم تحقق نصرًا واضحًا، على إجراء مفاوضات في باريس من أجل السلام. لكن تلك المفاوضات استمرّت طويلًا دون أن تخف حدة الحرب.

وفي ١٨ آذار ١٩٧٠ قاد المارشال «لون نول Lon Nol انقلابًا أطاح الأمير سيهانوك، وأخذ الوضع الجديد في لاوس في مضايقة الحكومة الثورية المؤقتة التي تأسست في أوائل حزيران ١٩٦٩. وعندما توفي الرئيس هو شي منه (أيلول ١٩٦٩) استغلّ الأميركيون وحكومة سايغون تلك الفرصة لتقديم شروط جديدة. ولكن الرئيس الأميركي نيكسون أعلن في ١٩٧٠، ونتيجة لصمود الثوّار وضرباتهم المتكررة، عن انسحاب شكلي للولايات المتحدة من إدارة الحرب، أي اعتماد سياسة «فتنمة الحرب» للتخفيف من عدد الجيش الأميركي مع مواصلة الدعم خاصة الجوي انطلاقًا من تايلاند وحاملات الطائرات التابعة للأسطول السابع. وكان القصف يتركّز بصورة أساسية على مدينة هانوي. وكان نيكسون، في الوقت نفسه، يواصل سياسة الانفتاح على موسكو وبكين؛ الأمر الذي مكّن، في ما بعد، من تحقيق الاتفاق مع هانوي بعد مفاوضات طويلة وشاقة. فوقعت معاهدة باريس.

معاهدة باريس: وقعت هذه المعاهدة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٣ بين الولايات المتحدة وجمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام (سايغون) والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية (ممثلة الثوار الفيتكونغ). وقد تبنّت الأطراف الأربعة الاتفاق الذي كان قد توصّل إليه كل من هنري كيسنجر عن الولايات المتحدة، وليو دوك تو عن فيتنام الشمالية في تشرين الأول ١٩٧٢، والمكوّن من تسع نقاط، والذي اعتبر أول تراجع رسمي أميركي في الحرب الفيتنامية.

في النقطة الأولى، اعترفت الولايات المتحدة بوحدة فيتنام واستقلالها وسيادتها، كما أعلنت عن وقف تدخّلها العسكري، وكل تدخّل لها في شؤون فيتنام الجنوبية الداخلية وقررت سحب قواتها منها في مهلة ستين يومًا من تاريخ وقف إطلاق النار (٢٨ كانون الثاني ١٩٧٣).

وفي ما يتعلق بحق شعب فيتنام الجنوبية بتقرير مصيره، فقد نصّت المادة التاسعة على أن «شعب فيتنام الجنوبية يقرر بنفسه المستقبل السياسي لفيتنام الجنوبية عن طريق الانتخابات العامة الحرة والديمقراطية تحت المراقبة الدولية...».

أما إعادة توحيد فيتنام فيكون العمل من أجله «على مراحل وبالوسائل السلمية» وفق الاتفاقات بين الشمال والجنوب، ودون تدخّل أجنبي... وإن حدود عام ١٩٥٤ الفاصلة بين الشمال والجنوب ليست سوى حدود مؤقتة، ولا تشكل مطلقًا حدودًا سياسية أو إقليمية. وبانتظار إعادة التوحيد، لا يشترك لا الشمال ولا الجنوب بأحلاف عسكرية. وقد عقد في باريس، في وقت لاحق، مؤتمر دولي ضمّ، فضلًا عن الأطراف الأربعة الموقّعة على الاتفاق، الصين وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، والبلدان الاربعة



في ١٣ حزيران ١٩٧٣: توقيع الاتفاقات بين الأميركيين والفيتناميين الشماليين وطرفي النزاع في فيتنام الجنوبية. لي دوق تو واقفًا ومحيّيًا بيده الوزير الأميركي هنري كيسنجر.

في اللجنة الدولية، كما حضره أمين عام الأمم المتحدة. وقد أصدر هذا المؤتمر الدولي في ٢ آذار ١٩٧٣ تصريحًا بالموافقة على اتفاقات باريس وبضمان حسن تطبيقها.

سقوط سايغون وإعلان الوحدة: بسبب الصعوبات والعراقيل التي وضعتها حكومة سايغون في وجه بنود معاهدة باريس من ناحية، وتباطؤ الولايات المتحدة في سحب «مستشاريها»، قامت الحكومة الثورية المؤقتة بهجوم عسكري واسع النطاق على طول الحدود مع كمبوديا في ١٥ كانون الأول ١٩٧٤ مكّنها، في بداية ١٩٧٥، من احتلال المدن الرئيسية في فيتنام الجنوبية، مثل هوي ودا نانغ. ولم يأتِ يوم ٢٩ نيسان ١٩٧٥ حتى سقطت العاصمة سايغون نفسها بيد الثوّار الذين غيّروا اسمها فورًا إلى «مدينة هو شي منه».

وهكذا انتهت حرب الهند الصينية الثانية (وأساسها، مثل الحرب الأولى، الحرب الفيتنامية) باندحار أقوى جيش في العالم. وأخذت الحكومة الثورية المؤقتة (مؤلفة بصورة أساسية من الثوار الفيتكونغ) في مباشرة أعمالها. فأنشأت لجانًا إدارية عسكرية لإدارة المدن الكبرى في انتظار تكوين اللجان الثورية التي أخذت على عاتقها في ما بعد تحقيق الشعار الذي رفعته الحكومة الثورية المؤقتة منذ تأسيسها في ١٩٦٩، وهو «الاستقلال والديمقراطية والسلام والحياد». وفي سايغون تكوّنت اللجنة الثورية الأولى برئاسة الجنرال تران فان ترا. وأخذت منذ ٢٣ أيار ١٩٧٥ في تطبيق الثورة الثقافية التي أحدثت تغييرًا جذريًا في المجتمع، وهيّأت العقول لتوحيد شطري فيتنام، وهو ما تحقّق فعلًا في شهر حزيران ١٩٧٦ بقرار من الجمعية الوطنية التي انتخبها الفيتناميون بالاقتراع العام والمباشر، وأصبحت فيتنام موحّدة، وتسمّى «جمهورية فيتنام الاشتراكية».

هل التدخّل الأميركي صنع الوحدة من حيث لا يعرف؟! (مناقشة): عشية الاحتفال بالذكرى العشرين (نيسان ١٩٩٥) لسقوط مدينة سايغون، نشرت الصحف الدولية أخبار الكتاب – الحدث. صاحب



هذه الصورة كانت أكثر الصور رواجًا وتناقلًا في وسائل الإعلام العالمية، وهي تظهر أميركيين يتدافعون للهرب لدى سقوط سايغون.

الكتاب هو روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأميركي طوال معظم سنوات الحرب الفيتنامية – الأميركية، الذي صمت مذاك، وراح يعمل في المؤسسات الدولية دفاعًا عن التكامل الاقتصادي بين شعوب العالمين الغني والفقير.

حازم صاغية كان من بين الذين تناولوا الرجل وكتابه (في «الحياة»، ٣٠ نيسان ١٩٩٥)، ومما يقوله:

هل كان مكنمارا، القطب في الحزب الديمقراطي، يشعر بالذنب لإدارته حربًا ضد واحد من شعوب العالم الفقير؟

هذا ما يشي به كتابه «بالعودة إلى الوراء: المأساة ودروس فيتنام»، حيث أكد أنه كان يمكن للأميركيين الانسحاب في ١٩٦٣، غير أن الجهل وضيق الأفق والتفاهة السياسية والمخاوف من الروس والصينيين (حلفاء فيتنام الشمالية والثوار والفيتكونغ)، عملت كلها على إطالة الحرب وتحويلها مجزرة بلا ضوابط، وقصفًا أعمى، جاعلة الجيش الأميركي أشبه بعصابات مجنونة. وما قاله مكنمارا يدل إلى حدود القذارة التي يمكن أن تنحط إليها السياسة في بلد ديمقراطي.

والتدخّل الأميركي في فيتنام لم يكن، في نهاية التحليل، تدخّلًا ضد شعب واحد موحّد، كما تقول الأسطورة النضالية الرائجة. فتاريخيًا توزّع ما يُعرف حاليًا بـ«فيتنام» أممًا ثلاثًا، أضحت في ١٩٥٤ أمّتين: تونكين، وهي التسمية الأوروبية للمقاطعات الشمالية الثلاث التي أصبحت في ١٨٨٣ محمية فرنسية، وكوشنشين، التسمية التي أطلقت على الجنوب، وأنام وهي المناطق الوسطى.

ولم تعرف هذه الأمم الثلاث الوحدة في ما بينها إلا أواخر القرن الماضي، فكانت وحدة قسرية فرضها الفرنسيون انطلاقًا من الجنوب، وبقيادة عملائهم الجنوبيين، حتى لتبدو الوحدة اللاحقة التي فرضها الشماليون (في تموز ١٩٧٦) ردًا قسريًا من الطرف المعاكس. وحتى الشيوعية الفيتنامية نفسها عكست هذا الواقع. فلم تناقش تنظيماتها الثلاث مسألة توحيدها في حزب واحد حتى انعقاد مؤتمر كاو لون، قرب هونغ كونغ، في شابط ١٩٣٠.

والخلافات لم تكن قليلة بين أهل الجنوب الساحلي الأشد انفتاحًا على الغرب وتعليمه، لا سيّما العاصمة سايغون ذات المرفأ والتجمّع السكاني الكبير، وبين أهل السهول المنعزلة في الوسط والشمال. كذلك احتوى الجنوب تعددية مجتمعية عبّرت عن نفسها في الثقل الكاثوليكي، كما في الأقلية الصينية الكبيرة، والأقلية الكمبودية غير

الصغيرة (٣٠٠ ألف آنذاك). ناهيك عن أكثر من عشرين أقلية صغرى تُجمع كلها على كره الـ «كنه» أي الموظف الشمالي القاسي والمستبد. أما الشمال فكانت شيوعيته امتدادًا لتقاليده «البروسية على نحو آسيوي»، جامعةً العداء للمُلكية الزراعية والتجارة والربا، إلى العداء للجنوب «المرفّه» والغرب. وهذا كله بدا معطوفًا على تمسّكها بأنماط اجتماعية موروثة في التضامن الأهلي، واحتفاظها بزخم نوستالجي، مصنوع، في أغلبه، لماضٍ سبق على وفادة الفرنسيين.

وظهرت الفوارق بين النموذجين مع انهيار الهيمنة الفرنسية وترسيم الحدود حول خط العرض ١٧، بعد ديان بيان فو في ١٩٥٤. يومها توجّه مليون شمالي إلى الجنوب، ولم يتوجّه أكثر من ٨٠ ألفًا من الجنوبيين إلى الشمال، فخرج من صفوف الأولين حرس الحدود في مواجهة النظام الشيوعي، وظهرت في صفوف الآخرين نواة الفيتمنة، ومن بعدها الفيتكونغ.

لكن الجنوبيين لأسباب كثيرة لم ينجحوا في الدفاع عن نموذجهم في مواجهة نظام كالح وعسكري ومستبد يغزوهم باسم وحدة لا يريدونها. والراهن أن نموذجهم إياه كان ينطوي على فساد واستبداد من نوع آخر. فهم، مثل آخرين كثيرين في «العالم الثالث» أنتجوا ليبرالية هامشية ومستنكفة تربّت في أحضان الحماية الفرنسية وامتيازاتها، فيما كان الفرنسيون، بدورهم، ذوي أياد سوداء على الجنوبيين. فهم، بحيلولتهم دون قيام طبقة وسطى قوية، وبعدم تطويرهم حياة دستورية تحتكم إليها الحياة السياسية، أبقوا السيطرة في عهدة العسكريين التآمريين وضيّقي الأفق ممن اختصّوا بقمع شعبهم وتمزيقه.

النظام الشيوعي في سنواته الأولى، حرب الهند الصينية الثالثة: كانت الوحدة (حزيران ١٩٧٦) بعد إلغاء اسم العاصمة سايغون واستبداله باسم الزعيم الشمالي هو شي منه. لكن المقاتلين لم ينجحوا في بناء نموذج صالح للحياة. فالنموذج الذي بناه الثوّار اتّسم بإرهاب قضى على مئات الآلاف، وهجّر أكثر من مليون لاجئ هربوا ببواخر متداعية ومكتظة، فتوجّه نصفهم إلى الولايات المتحدة، والنصف الآخر توزّع بين البحر واليابسة في ظل ظروف بالغة القسوة.

فصادر النظام الجديد كتب الجنوبيين وأتلفها، وقام باعتقالات جماعية واعتباطية، وإعدامات «الخونة». واشتهرت فيتنام، في سنوات الحكم الشيوعي الأولى، بفقر وعزلة عن العالم، حتى ان الأجانب الذين نالوا تأشيرات سفر إليها في ١٩٨٣، بلغ عددهم ٢٥٢ شخصًا، كان ٢٢١ منهم شيوعيين. كما انقشع، لدى هذا الحكم، الميل التوسعي الكامن في إيديولوجية «فيتنام الكبرى».

إذ بعد سنتين من قيام النظام والوحدة، كانت لاوس قد أصبحت تحت جناحي فيتنام، ودخلت القوات الفيتنامية، بتشجيع ودعم قوي من موسكو، إلى كمبوديا بحجة وضع حد للمذابح الجماعية التي كان يتعرض لها فعلًا شعب كمبوديا من قبل نظام الخمير الحمر الموالين للصين بقيادة السفّاح بول بوت Pol Pot الذي وصل إلى الحكم في ١٩٧٥. ورغم ان دخول القوات الفيتنامية، الذي رافقه تشكيل حكومة جديدة موالية، قد استقبله الكمبوديون بارتياح أملًا في وضع حد للمذابح فإن أغلبية الدول في الأمم المتحدة أدانته وكلفت الأمين العام فالدهايم بالدعوة لمؤتمر دولي خاص بكمبوديا يعقد في تموز ١٩٨١ في مقر المنظمة الدولية في نيويورك لمطالبة فيتنام بسحب قواتها وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة. ورفضت فيتنام وحكومة كمبوديا و١٦ دولة من بينها الاتحاد السوفياتي مسبقًا المشاركة في المؤتمر، واعتبرته تدخّلًا في شؤون كمبوديا. وكان من نتيجة هذه السياسة «التدخلية» أن دخلت فيتنام في صراع مكشوف مع الصين التي حاولت مرارًا أن «تؤدبها» خاصة في عام ١٩٧٩ و١٩٨٤. واعتبرت الصين أن فيتنام إنما تنتهج هذه السياسة «التوسعية» بدعم من الاتحاد السوفياتي وتنسيق معه بهدف فرض حصار عليها ومعاكسة سياستها في المنطقة (راجع «النزاع الصيني – الفيتنامي»، «الصين»، ج١١، ص٣٢٩).

أهم أحداث السنوات العشر (كانون الأول ١٩٨٤ – آب ١٩٩٣) السابقة على رفع الحظر الأميركي: في كانون الأول ١٩٨٤، تمّ إعدام ثلاثة بتهمة تنظيم مقاومة مسلحة ضد النظام القائم، هم: تران فان با (فرنسي الجنسية)، لي كو كان، وهو تاي باك.

في ١٨ كانون الأول ١٩٨٦، عقد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الفيتنامي، وانتخب نغوين فان أمينًا عامًا، وبعد المؤتمر مباشرة بدأت سياسة «دوا مواه Doi moi»، أي «التجديد»، التي دعا إليها الاقتصادي الفيتنامي نغوين كسوان كانه (يحمل شهادة من جامعة هارفرد، ونائب رئيس الوزراء السابق الجنرال كاو كي).

في ٢٠ نيسان ١٩٨٧، جرت انتخابات تشريعية، وفي ١٨ حزيران انتخب فو شي كونغ رئيسًا للجمهورية. وفي آب، برزت أصوات داخل الحكومة تعارض إطلاق سراح السجناء السياسيين، وحل مشكلة كمبوديا (راجع «كمبوديا» في ج١٥). وفي ٣٠ أيلول (١٩٨٧)، أنشئ أول مصرف خاص هو «المصرف الصناعي والتجاري»، وبعد نحو شهرين جرى تخفيض سعر العملة (دونغ) بنسبة ٧٨٪. وفي اليوم الأخير من السنة (٣١ كانون الأول ١٩٨٧)، صدر قانون حول استثمارات الأجانب يجيز لهم امتلاك المشروع بالكامل، ونص على إعفاءات كثيرة من الضرائب.

في ٢١ كانون الثاني ١٩٨٨، وقّعت فيتنام اتفاقًا مع الولايات المتحدة بخصوص عودة ٣٠ ألف أميركي – آسيوي إلى الولايات المتحدة. في ١٧ شباط، أطلق سراح آلاف من السجناء السياسيين. في آذار، وقعت صدامات مع الصينيين (٨٠ قتيلًا فيتناميًا)، وضربت المجاعة مناطق في الشمال، وانتقل نحو ٨ ملايين شخص إلى الجنوب. في ٥ نيسان، بدأت تطبيق سياسة نزع الملكية الجماعية عن الأراضي. في ٢٦ أيار، قررت فيتنام سحب ٥٠ ألف جندي فيتنامي من كمبوديا حتى آخر السنة (١٩٨٨). في ٢ أيلول، جرى إطلاق موجة أخرى من السجناء ضمّت الآلاف منهم. في ٨ تشرين الثاني، تظاهر الفلاحون في مدينة هو شي منه (سايغون سابقًا) للمرة الأولى منذ ١٩٧٥. وفي كانون الأول، عاد إلى فيتنام من كمبوديا ١٢ ألف جندي فيتنامي (من أصل ٥٠ ألفًا).

في شباط ١٩٨٩، أنذرت السلطات الصحافة بضرورة البقاء في خدمة الحزب الشيوعي الفيتنامي، وبعدم طرح مسألة الاشتراكية للنقاش.

في ١٩٩٠، جرى تسريح ٧٥ ألف موظف في مشاريع الدولة، كما تقرر تسريح ٥٠٠ ألف عسكري خلال عامين.

في ٧ تشرين الثاني ١٩٩١، وقّعت فيتنام والصين اتفاقات تعاون اقتصادي.

في ٢٠ نيسان ١٩٩٢، صدر دستور جديد ينص على جعل الاقتصاد ليبراليًا. وفي أيار، تمّ سحب آخر الجنود السوفيات (القاعدة الجوية في كام رانه، وعددهم ألفا رجل). وفي ١٩ تموز، جرت انتخابات تشريعية: ٩٠٪ من النواب من الحزب الشيوعي، في حين ان النسبة كانت ٩٣٪ في انتخابات ١٩٨٧.

في ٢٣ أيلول ١٩٩٢، انتخب لي دوك أنه (مولود ١٩٢٠) رئيسًا للجمهورية. وفي كانون الأول، فرضت الإقامة الجبرية على الجنرال جياب (بطل الحرب الفيتنامية الشهير، الرجل الثاني بعد هو شي منه). وفي ١٤ كانون الأول، خفّف الأميركيون من سياسة حظرهم المعتمدة على فيتنام، وذلك بسماحهم للشركات الأميركية بتوقيع العقود مع فيتنام.

في ٩–١١ شباط ١٩٩٣، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران فيتنام، وانتقل لزيارة موقع ديان بيان فو (موقع المعركة الشهيرة في ١٩٥٤ التي تمّ على أثرها توقيع معاهدة باريس وإنهاء الاستعمار الفرنسي). وفي ١٨ آب، وصل أول دبلوماسي أميركي لتسلم مهامه في هانوي.

رفع الحظر الأميركي: في ٣ شباط ١٩٩٤، أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون رفع الحظر الاقتصادي الأميركي على فيتنام. وكان هذا الحظر فُرض على فيتنام الشمالية في أيار ١٩٦٤، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب رسميًا، ثم قررت توسيع نطاق الحظر في ١٩٧٥ ليشمل فيتنام كلها بعد سقوط سايغون في أيدي الثوّار الشيوعيين (الفيتكونغ). وأكّد كلينتون ان «المفتاح لمواصلة تحقيق تقدم هو زيادة اتصالاتنا مع فيتنام». وقد فتح هذا الإعلان مزيدًا من التطبيع في العلاقات بين واشنطن وهانوي. لكن كلينتون اشترط لذلك التطبيع «تحقيق المزيد من التقدم والتعاون والحصول على المزيد من الأجوبة».

ولم يتحدث كلينتون، في تبريره لخطوة رفع الحظر، عن أسباب اقتصادية وإنما عن دوافع إنسانية، بقوله ان رفع الحظر عن فيتنام سيسهم في إيجاد حل لقضية ٢٢٠٠ مفقود أميركي في هذا البلد لم يعرف

مصيرهم حتى اليوم، ويسود اعتقاد بأنهم معتقلون أو ان بعضهم على الأقل ما زال على قيد الحياة.

وعلى رغم حصر المبررات في الناحية الإنسانية، إلا أن الأكيد (كما جرى تداوله تحليلًا، وأحيانًا على لسان مسؤولين سياسيين، في وسائل الإعلام العالمية) ان الرئيس الأميركي اتخذ مبادرته بعدما صوّت مجلس الشيوخ الأميركي (أواخر كانون الثاني ١٩٩٤) بأكثرية ساحقة من الديمقراطيين والجمهوريين، على قرار بإنهاء المقاطعة التجارية والاقتصادية لفيتنام وطي صفحة الماضي بعد مساعٍ بذلتها الشركات الأميركية وفي طليعتها «بوينغ» و«أي.بي.أم.» و«أميركان أكسبرس» وغيرها من المؤسسات التي ترغب في استغلال السوق الفيتنامي الذي يضم ٧٠ مليون مستهلك تتنافس عليه شركات أوروبية ويابانية وآسيوية.

من جهتها، حققت فيتنام، بواسطة هذه المبادرة، انفراجًا كبيرًا على الصعيد الدولي، وصار بوسعها أن تنخرط في هذه السوق وتحصل على استثمارات من دون صعوبات. ودشنت شركة «بيبسي كولا»، بعد ساعات من المبادرة الأميركية، احتفالًا بافتتاح السوق الفيتنامية في بداية هجوم تجاري على فيتنام. كما ان فيتنام رغبت في صد الأطماع الصينية من خلال جرّ الأميركيين إلى أراضيها تجاريًا بعدما طردتهم كمحتلين. كما رغبت، وترغب في الحصول على التكنولوجيا الأميركية الضرورية للتنمية. ومهّدت هانوي لهذه الخطوة بسلسلة من الإجراءات والاستجابة للشروط الأميركية، في طليعتها الانسحاب من كمبوديا (راجع أعلاه) بعد احتلال دام ١٠ سنوات وتوقيع اتفاق سلام مع حكومتها.

الجدير ذكره أخيرًا انه بعد نحو أربعين يومًا من مبادرة كلينتون، وقّعت فيتنام والفاتيكان (في ١٤ آذار ١٩٩٤) اتفاقًا حول تعيين الأساقفة الكاثوليك في فيتنام.

مبادرة رفع الحظر أو «المنطق المقلوب» (مناقشة): مبادرة رفع الحظر الأميركي عن فيتنام أعادت إلى الأذهان وإلى الأقلام جزءًا مهمًا جدًا من تاريخ القرن العشرين. ومما كتب بصددها، نقدًا في طريقتها وفي معناها، جاء بقلم جوزيف سماحة («الحياة»، ٥ شباط ١٩٩٤) ومنه:

«... ومما لا شك فيه أن نهاية المواجهة مع الاتحاد السوفياتي تجعل الإقدام على هذه الخطوة أكثر سهولة، خصوصًا ان ذلك ترافق مع حل «الأزمة الإقليمية» الكمبودية بمشاركة من الفيتناميين. إن الهم الأول لواشنطن في تلك المنطقة بات السلاح النووي الكوري الشمالي. وهذا، بدوره، يشجّع على إيجاد الصيغ الضرورية لانخراط فيتنام في عملية إعادة تشكيل الهيئات الاقليمية.

«يُراد لهذا الإجراء أن يبدو كدليل تسامح أميركي، ويجري التركيز على وجود أقلية كبيرة في الهيئات التشريعية (الأميركية) تعارضه وعلى ان حوالي ٤٠٪ من الرأي العام تقف ضده وهي نسبة «جيدة» إلى ما كان الأمر عليه منذ سنوات قليلة. نحن هنا أمام عالم مقلوب بالكامل حتى كأن فيتنام هي التي اعتدت على أميركا وحاربتها وأحرقتها وقتلت مئات الآلاف من شعبها وحوّلت نساءها غانيات وقراها أنقاضًا وتربتها أرضًا محروقة. لقد كان الحد الأدنى من الأخلاق يقضي بأن تستمر الولايات المتحدة، وإلى أمد غير منظور، في دفع التعويضات لضحاياها وفي الاعتذار عما ارتكبته طالما أن غيرها فعل ذلك. لم يحصل شيء من هذا. على العكس، فرض القوي منطقه حتى النهاية، مستندًا إلى جمهور عريض يعتقد، بوقاحة متناهية، ان «المأساة الفيتنامية» هي تلك التي حلت بالجنود الأميركيين هناك، ثم طاردت الذين عادوا أحياء إلى بلادهم. لعلّ هذه مناسبة للقول بأن «الحيز الثقافي» الذي احتلته هذه المأساة في الإبداع الأميركي للعقود الأخيرة لا يترك أي مجال جدي لإدراك الكارثة التي وقعت بضحايا هذه الحرب الهمجية.

«بات في وسع واشنطن، اليوم، أن ترفع الصوت أكثر مطالبة العرب، حيال اسرائيل، بالاقتداء بها حيال فيتنام. وهي شرعت في ذلك منذ فترة ومارست ضغوطًا في هذا الاتجاه آخرها التلويح باستخدام «الغات» ضد الدول العربية. وتقوم هذه المحاولة، عدا التمييز السمج بين درجات المقاطعة، على تجاهل أمرين: الأول هو ان العرب المعتدى عليهم يلجأون إلى المقاطعة دفاعًا عن النفس. والثاني هو ان العدوان مستمر طالما ان الاحتلال قائم والشعب الفلسطيني محروم من حقوقه. غير ان الذي قلب

الحقائق إلى هذا الحد في فيتنام قد لا يعجز عن إقناع العرب بتغيير رأيهم. بعضهم فعل ذلك، والبعض الآخر يتحين الفرصة...».

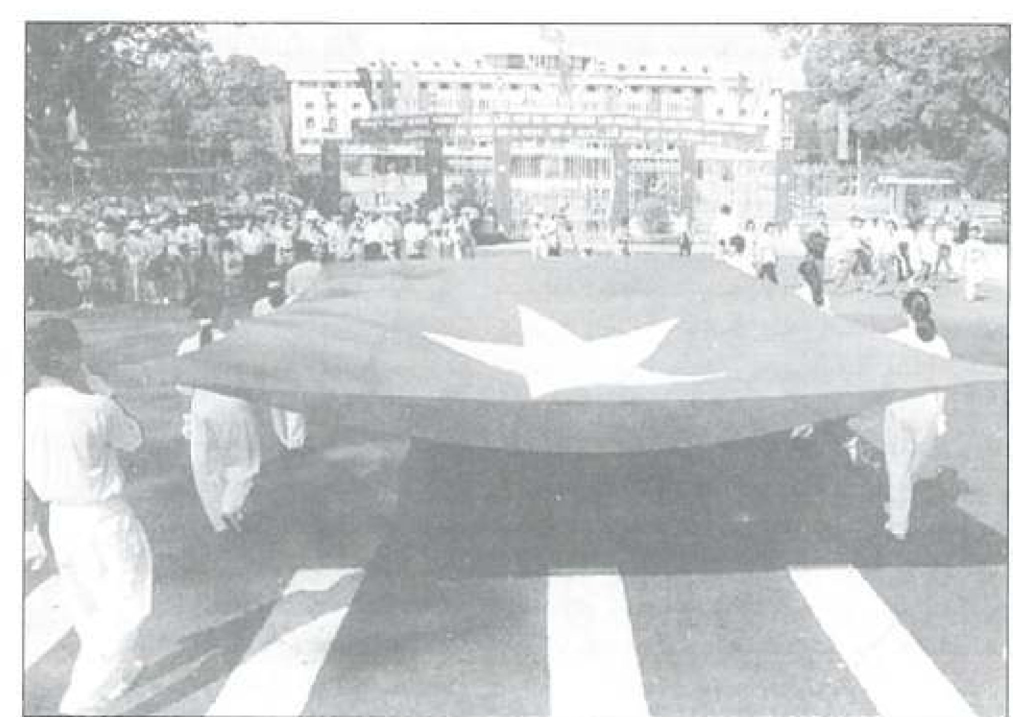
عام ١٩٩٥ عام الذكرى والتقويم: في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٥، أقامت فيتنام والولايات المتحدة علاقات رسمية بتوقيع اتفاقين: الأول يتعلق بتسوية مطالبات بملكية مبان دبلوماسية، والثاني يتعلق بتسوية مطالبات خاصة لا سيّما لشركات نفط أميركية تمّ الاستيلاء على مكاتبها في سايغون.

في ٤ نيسان ١٩٩٥، نشرت الصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفيتنامي ان حوالي ٣ ملايين فيتنامي قتلوا خلال الحرب ضد الأميركيين ما بين ١٩٥٤ و١٩٧٥. واعتبر ٣٠٠ ألف جندي في فيتنام الشمالية والفيتكونغ (حلفاؤهم الشيوعيون في فيتنام الجنوبية) في عداد المفقودين منذ نهاية العمليات العسكرية في ٣٠ نيسان ١٩٧٥.

من جهة أخرى خلفت الحرب مليوني معاق في فيتنام وعددًا مماثلًا من المتضررين جسديًا بفعل المواد السامة التي ألقتها الطائرات الأميركية وتقدرها هانوي بما مجموعه ٧٢ مليون ليتر.

واستنادًا إلى المصادر الأميركية فإن ٥٨ ألف جندي أميركي سقطوا في فيتنام، و٣٠٠ ألف آخر جرحوا، واعتبر ٢٢١١ جنديًا أميركيًا في عداد المفقودين في الهند الصينية بينهم ١٦٥١ في فيتنام. وتقدر المصادر الأميركية نفسها عدد الضحايا في صفوف الفيتناميين الجنوبيين بـ ٢٠٠ ألف قتيل و٥٠٠ ألف جريح.

إنمائيًا واقتصاديًا «إنهم يتحدون» بحسب ما تقوله التقارير الاقتصادية الأميركية عن الفيتناميين بعد مرور عشرين سنة على انتهاء الحرب. فالأرقام المسجلة في قطاعات التنمية في فيتنام تدعو إلى الدهشة والاستغراب في كيفية تحقيق معادلة ومعدلات نمو قياسية بالنظر إلى الإمكانات القليلة التي تتوافر في البلد. فمن بلد مستورد للرز (مادة الغذاء الرئيسية للشعب) عام ١٩٨٦ إلى ثالث مصدر في العالم لهذه المادة عام ١٩٨٩. ومن نسبة نمو سنوية تقدر بـ ٧٪ عام ١٩٩٢ إلى نسبة ١٠٪ عام ١٩٩٤، وهي



طلاب يحملون علمًا فيتناميًا ويحتفلون بالذكرى الـ ٢٠ لانتهاء الحرب في باحة القصر الجمهوري في مدينة هو شي منه (٣٠ نيسان ١٩٩٥).

مستويات لم تستطع دول أوروبية كثيرة تحقيقها حتى الآن. ولعلّ الأمر الأكثر غرابة يكمن في معجزة برنامج مكافحة التضخّم الذي انخفض من ٧٧٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٠٠٪ عام ١٩٨٨ إلى ٧٪ عام ١٩٩٤ مع التطلع إلى مضاعفة الدخل الفردي للمواطن في آفاق السنة المقبلة بعد تحقيق تراكمات مالية تسمح بضمان التمويل المستمر لمتطلبات الدورات الاستثمارية المتعاقبة إلى جانب ضمان استقرار العملة الوطنية التي أصبحت واحدة من أقوى العملات في أسواق دول المنطقة.

وإذا تركنا الأرقام جانبًا وتفحّصنا ما يجري على أرض الواقع لوجدنا أرض فيتنام من الشمال إلى الجنوب قد تحولت إلى ورشات مفتوحة لكل أشكال وصنوف الإنتاج، من أحواض بناء السفن إلى مصانع السيارات والدراجات والأدوات الإلكترونية المختلفة؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى مشاريع مد شبكات جديدة للطرقات السريعة وبناء الجسور وخطوط السكة الحديد التي خربتها الحرب إلى العمليات الكبرى لاستصلاح الأراضي وتهيئتها للزرع بمختلف المحاصيل وفقًا لأحدث الأساليب والتقنيات.

ففي ظل كل هذا أو ذاك، وفي ضوء تاريخ الأمس وإنجازات اليوم، تكاثر الحديث في العام ١٩٩٥، وتحديدًا في ذكرى مرور عشرين سنة على انتهاء الحرب الفيتنامية – الأميركية وبمناسبة الانفتاح الأميركي على فيتنام مرورًا بإعلان الرئيس كلينتون رفع الحظر الاقتصادي عن فيتنام (شباط ١٩٩٤) ووصولا إلى إعلانه عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع فيتنام (تموز ١٩٩٥)، تكاثر الحديث إذن عن عملاق آسيوي جديد يضع أقدامه الآن على عتبات القرن المقبل.

سنة ١٩٩٧

في ٩ أيار، عيّن دوغلاس بيترسون (كان سجينًا لدى الفيتكونغ من ١٠ أيلول ١٩٦٦ إلى كانون الثاني ١٩٧٣) أول سفير أميركي لدى فيتنام منذ انتهاء الحرب.

في ٢٧ حزيران، وقعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في هانوي اتفاقًا في شأن حقوق المؤلف بين الولايات المتحدة وفيتنام، وأعلنت فتح قنصلية أميركية في مدينة هو شي منه. واصبحت أولبرايت أول وزيرة للخارجية الأميركية تزور فيتنام منذ زارها وليام روجرز في ١٩٧٠. وفي ٧ آب، رفع العلم الأميركي على مبنى القنصلية.

في ٢٠ تموز، جرت انتخابات تشريعية أتت بـ ٨٥٪ من المقاعد للحزب الشيوعي.

في ٢٤ أيلول، انتخب فان دوك لوونغ (مولود ١٩٣٧) رئيسًا للجمهورية؛ وفي اليوم التالي، عيّن فان فان كاي (مولود ١٩٣٣) رئيسًا للوزراء.

في تشرين الثاني، استقبلت هانوي القمة الفرنكوفونية السابعة (راجع «فرنسا»، ج١٣).

في ١٦ شباط ١٩٩٨، جرى تخفيض سعر العملة (الدونغ) بنسبة ٥,٢٩٪.

مدن ومعالم

* **دا نانغ Da Nang**: مدينة ومرفأ في وسط فيتنام، جنوبي خليج دا نانغ وقاعدة المقاطعة. تعد نحو ٣٨٤ ألف نسمة. اختارها الأميركيون لإقامة قاعدة عسكرية كبيرة لهم منذ ١٩٦٥. متحف للفنون. صناعات نسيجية وغذائية، صناعة مواد البناء.

كانت المدينة ساحة لمعارك ضارية بين الأميركيين والفيتناميين الشماليين. بعد سقوطها، في آذار ١٩٧٥، أخذت أوضاع نظام الحكم في فيتنام الجنوبية تتدهور بسرعة لمصلحة الثوّار الفيتكونغ.

* **سايغون Saigon**: راجع «هوشي منه، مدينة» في هذا الباب.

* **نام دينه Nam Dinh**: مدينة في شمالي فيتنام على دلتا نهر سون هونغ، جنوب شرقي مدينة هانوي. تعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة، وتعتبر إحدى أهم مدن الشمال. لها تقاليدها الثقافية، والصناعية، والتجارية. سوق تجاري ضخم. صناعة الأقمشة.

* **نها ترانغ Nha Trang**: مدينة في جنوبي فيتنام. تعد نحو ٢٧٠ ألف نسمة. مدينة قديمة، شهيرة بمعبد «بو ناغار» الذي لا يزال يستخدم لطقوس عبادة الإلهة «تيين إي أنا». مركز أبحاث. جامعة (معهد باستور سابقًا، معهد دراسة المحيطات، مدرسة عليا لدراسة ثروات البحر). صناعات مختلفة. تجارة. صيد وقطاف أعشاش طيور السنونو في الجزر القريبة. سياحة (تتمتع المدينة بشاطئ على غاية من الجمال).

* **هايفونغ Haiphong**: مدينة، والمرفأ الرئيسي في فيتنام الشمالية، على دلتا نهري سونغ هونغ (النهر الأحمر) وتاي بينه. تعد نحو ٥٠٥ آلاف نسمة (نحو ١,٧٥٠ مليون نسمة مع الضواحي). فيها صناعات مهمة، خاصة صناعة الأقمشة والصناعات الميكانيكية. أحواض لصناعة السفن. صناعة الزجاج والسيراميك. منطقتها غنية بمناجم الفحم.

أنشأها الفرنسيون لتحل محل قرية صغيرة للصيادين، ولتستخدم كمنفذ لمنطقة تونكين. تعرّضت المدينة مرات عديدة للقصف: قصفها الفرنسيون في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦، ما أدّى إلى قطع المحادثات التي كانت تهدف إلى حل سلمي لمسألة إنهاء الاستعمار؛ وقصفها الأميركيون بين ١٩٦٥ و١٩٦٨، وفي نيسان ١٩٧٢.

* **هانوي Hanoi**: عاصمة فيتنام. تقع على دلتا نهر سونغ هونغ. تعد نحو مليوني نسمة، ونحو ٤ ملايين مع الضواحي ومختلف المناطق والأقضية والكومونات البلدية التابعة لها (وكلها تشكل ٢١٣٩ كلم² من حيث المساحة، ومن حيث التقسيم الإداري: ٤ دوائر، ١١ قضاء، و٢٨٦ كومونة بلدية). جامعات. متاحف. أبنية ومعابد ونصب تاريخية. مركز صناعي وتجاري.

تقع هانوي على موقع عواصم فيتنام التاريخية: لونغ بيان، عاصمة سلالة لي نام دي في القرن السادس؛ وفي العام ١٠١٠ أقامت عليها سلالة لي تاي تو عاصمة داي فيت وأطلقت عليها اسم تانغ لونغ. وبقيت المدينة عاصمة حتى العام ١٨٠٢، ولكنها دعيت «دونغ دو» أو «دونغ كينه» (الاسم يعني «عاصمة الشرق»). أما سلالة نغوين فدعتها «هانوي»، واستمرت تحمل هذا الإسم إلى يومنا. عندما احتلها الفرنسيون في ١٨٧٣، جعلوها عاصمة الهند الصينية بدءًا من ١٨٨٧، ثم أصبحت عاصمة فيتنام الشمالية في ١٩٥٤، ثم اختيرت عاصمة فيتنام الموحّدة منذ ١٩٧٦. تعرضت لقصف عنيف من الأميركيين، خاصة في العام ١٩٧٢.

* **هو شي منه، مدينة Hô Chi Minh-Ville**: (سايغون سابقًا). مدينة في جنوبي فيتنام، على بعد ٨٠ كلم من البحر، و١٧٣٨ كلم عن العاصمة هانوي (في الشمال)، وتقع على نهر سايغون، أحد روافد نهر دونغ ناي. تعد نحو ٣,٥ مليون نسمة (نحو ٥ ملايين مع الضواحي. وتحتل المدينة والضواحي مساحة ٢٠٢٩ كلم²، منها منطقة شولون التي يسكنها نحو ٥٠٠ ألف صيني. وتقسم المدينة وضواحيها إداريًا إلى ٢١ قضاء). مركز صناعي وتجاري مهم؛ والمدينة شهيرة بمنطقتها الصناعية الكبرى وهي منطقة سايغون – بيان هوا.

أنشئت المدينة في القرن السادس عشر على موقع كان به مركز للجمارك. احتلها الفرنسيون في ١٨٥٩، وبدأ بناؤها على الطراز الأوروبي ابتداء من ١٨٨٠. كانت عاصمة جمهورية فيتنام الجنوبية. تقرر إطلاق إسم «مدينة هو شي منه» عليها في ٢ تموز ١٩٧٦.

* **هوي Huê**: مدينة في وسط فيتنام، على نهر سونغ هونغ، وعلى بعد ١٠ كلم من البحر. تعد نحو ٢٧٥ ألف نسمة. المدينة التاريخية وأحياؤها التجارية القديمة تقع على الضفة الشمالية من النهر، والمدينة الحديثة على الضفة الجنوبية. صناعات أقمشة ومواد غذائية. سياحة. مرفأ للصيد.

عرفت المدينة تقسيمات إدارية في أيام حكم سلالة «تران» و«لي» في القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، ثم أصبحت عاصمة لأسياد سلالة نغوين، ثم عاصمة للبلاد بأكملها عندما اعتلى العرش «جيا لونغ» في العام ١٨٠٢. سيطر عليها الفرنسيون جزئيًا في بادئ الأمر، في العام ١٨٨٣. هدمت حرب ١٨٨٥ جزءًا منها، وكذلك في العام ١٩٤٧ والعام ١٩٦٨. أما الإجراءات التي كانت تتخذ لإنقاذ الآثار القديمة لهذه المدينة المعتبرة عاصمة أباطرة أنام Annam، فكثيرًا ما كانت تتوقف بسبب تواصل العمليات العسكرية (السنوات الأخيرة من الاستعمار الفرنسي، ثم الحرب ضد الأميركيين).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **باو داي Bâo Dai** (١٩١٣–١٩٩٧): آخر الأباطرة الفيتناميين. إسمه الأصلي نوين فن توي.



باو داي مع الجنرال الفرنسي سالان.

اعتلى العرش في ١٩٢٦ متخذًا اسم باو داي الذي يعني «الأمين على العظمة». وبسبب صغر سنّه، اضطرّ للسفر إلى فرنسا لمتابعة دراسته، وتولى تسيير شؤون الديوان الامبراطوري وصي على العرش هو تون ذات هان. وفي ١٩٣٢، باشر باو داي مهماته من المدينة الامبراطورية (أي مدينة «هوي» في وسط البلاد، وعاصمة امبراطورية أنام التاريخية) وسعى إلى تحديث فيتنام. لكن الفرنسيين لم يتعاونوا معه كفاية، ففضّل تمضية معظم وقته في فرنسا، وعندما كان يعود إلى البلاد كان يمارس الصيد معظم الأحيان.

بعد هزيمة ديان بيان فو التي لحقت بالفرنسيين وأدّت إلى تقسيم فيتنام ونهاية الاستعمار الفرنسي، انتقل باو داي إلى الجنوب، وحاول أن يكون امبراطورًا عليه، لكنه اصطدم برئيس الوزراء نغو دينه ديام الذي قام بانقلاب عسكري أخرجه من فيتنام فلجأ إلى فرنسا. أقام بعض الوقت في هونغ كونغ. ومنذ خروجه من السلطة، لم يلعب باو داي أي دور سياسي، واكتفى بتبديد ثروته على ملذاته. كما تخلى عن البوذية واعتنق الكاثوليكية. في اليوم الأخير من تموز ١٩٩٧، توفي في مستشفى عسكري قرب باريس.

* **جياب، فو نغوين Giap, Vo N.** (١٩١٢–): عسكري ورجل دولة. اشترك والده في الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، وانضمّ هو إلى الحركة الثورية منذ مطلع شبابه، فسجنته سلطات الاحتلال الفرنسي. درس القانون والتاريخ، وانضمّ إلى الحزب الثوري لفيتنام الكبرى، وساهم في الكتابة في عدد من الجرائد الشيوعية منذ ١٩٣٣. شارك في تحريك انتفاضة عام ١٩٣٩، وعندما فشلت لجأ إلى الصين حيث درس التكتيك العسكري، وقابل الزعيم الثوري الفيتنامي هو شي منه. وعاد إلى فيتنام حيث ساهم في بناء تنظيمات عسكرية سرية لمقاتلة الاحتلال الياباني بتوجيه الزعيم «هو» (هو شي منه). كان له دور بارز في استيلاء حزب الفيت منه الذي ضمّ الشيوعيين والقوميين الفيتناميين، على الحكم في عام ١٩٤٥ بعد أن استسلمت لهم القوات اليابانية. وفي إعلان جمهورية فيتنام الديمقراطية في صيف العام نفسه، عُيّن وزيرًا للداخلية، ثم رُقّي إلى رتبة جنرال وقائدًا أعلى لقوات الفيت منه. وبادر على الفور لتدريب القوات ورسم الخطط والاستعدادات لمجابهة القوات الفرنسية الاستعمارية في بلاده. وفي ١٩٥٠، أحرز جياب انتصارات عسكرية على القوات الفرنسية، وصارت انتصاراته تتوالى إلى أن توّجت في معركة ديان بيان فو الشهيرة (أيار ١٩٥٤). وبعد ستة أعوام عيّن جياب نائبًا لرئيس وزراء ووزير دفاع فيتنام الديمقراطية (الشمالية). وعندما بدأت الولايات المتحدة تستعد للتدخّل العسكري في فيتنام الجنوبية وجنوب شرقي آسيا، بدأ جياب يعدّ العدة لمواجهتها. وفي المعارك الطاحنة التي نشبت في فيتنام الجنوبية، بين نصف مليون جندي أميركي مزوّدين بأحدث الأسلحة وبين ثوّار فيتنام، أدهش جياب العالم بعبقريته في حرب العصابات، فاعتبر أبرز وأهم قادة حرب العصابات في العالم، كما تمكن من الاستخدام الخلّاق لقواته الثورية وتحقيق المفاجآت العسكرية البالغة الأثر على سير المعارك في أصعب الظروف. كما أظهر مقدرة كبيرة في تنظيم دفاعات فيتنام الشمالية أمام الهجمات الجوية الأميركية، والتي استهدفت كسر الإرادة الوطنية الثورية وتدمير الاقتصاد، الأمر الذي جعل القادة العسكريين الأميركيين يعارضون الاقتراحات الداعية إلى احتلال فيتنام الشمالية. عُيّن وزيرًا للدفاع في فيتنام ١٩٧٦–١٩٨٠، ونائب رئيس الوزراء حتى ١٩٩١. وضع في الإقامة الجبرية منذ ١٩٩٢، وذلك في إطار مسار تبنّي سياسة السوق والانفتاح على الولايات المتحدة الأميركية (راجع النبذة التاريخية).

* **دونغ، فان تيان Dung, V.T.** (١٩١٧–): عسكري وسياسي شيوعي. ولد في قرية كو نهوي (مقاطعة ها دونغ). عمل في معمل نسيج في هانوي (١٩٣٦). انضمّ إلى الحزب الشيوعي للهند الصينية ١٩٣٧. عُيّن رئيسًا للدائرة العسكرية السياسية ونائبًا لسكرتير لجنة الشؤون العسكرية ١٩٤٦. ثم رُقّي إلى رتبة لواء ١٩٤٧. تسلّم منصب قائد الفرقة ٣٢٠ (١٩٥٠–١٩٥١)، وأصبح عضوًا احتياطيًا في اللجنة المركزية لحزب العمّال الفيتنامي (١٩٥١)، ثم رئيسًا للأركان العامة للجيش الشعبي الفيتنامي ١٩٥٢، ورُقّي إلى رتبة فريق ١٩٥٩. ثم أصبح عضوًا احتياطيًا في المكتب السياسي لحزب العمّال الفيتنامي، وعضوًا في اللجنة المركزية ١٩٦٠. انتخب نائبًا في الجمعية الوطنية الثالثة ١٩٦٤، ثم الرابعة ١٩٧١، وأصبح نائبًا لسكرتير اللجنة العسكرية المركزية للحزب.

لعب دونغ دورًا مهمًا في الحرب ضد فرنسا ثم ضد الولايات المتحدة. تولى، في ١٩٧٥، قيادة حملة هو شي منه التي توّجت بسقوط سايغون. ومع احتدام التناقضات بين فيتنام ونظام بول بوت الحاكم في كمبوديا، تولى دونغ قيادة الحملة التي شنّتها فيتنام دعمًا للجبهة الوطنية الموحّدة للإنقاذ الوطني، وتوّجت تلك الحملة بسقوط العاصمة الكمبودية بنوم بنه في ٧ كانون الثاني ١٩٧٩. كما لعب دونغ دورًا مهمًا في التصدّي للغزو الصيني لفيتنام الذي بدأ في ١٧ شباط ١٩٧٩ (راجع النبذة التاريخية).

* **ديام، نغو دينه Diem, N.D.** (١٩٠١–١٩٦٣): سياسي فيتنامي كاثوليكي. وزير الداخلية في ١٩٣٣، واستقال لخلافه مع فرنسا. عارض اليابانيين، وسجن في ١٩٤٥. عاش بين ١٩٥٠ و١٩٥٣ في أوروبا والولايات المتحدة. رئيس وزراء فيتنام الجنوبية في حزيران ١٩٥٤ خلفًا للأمير بو لوك. اعتمد على حركة الائتلاف الوطنية التي كان يتزعّمها شقيقه نغو



نغو دينه ديام

دينه نو لمواجهة المعارضة المتصاعدة ضده، وأجرى في ١٩٥٥ استفتاء كان من نتيجته إطاحة رئيس الدولة باو داي وحلّ محله. أعلن قيام نظام الجمهورية في تشرين الأول ١٩٥٥. ابتعد أكثر فأكثر عن فرنسا وطلب جلاء قواتها (نيسان ١٩٥٦)، بدعم أميركي قوي وصريح، وحصل من الولايات المتحدة على مساعدات اقتصادية وعسكرية، وعلى «مستشارين» أميركيين. اتّصف نظامه بالقمع الشديد ضد جميع معارضيه. وفي ١٩٦٣، نشب نزاع بينه وبين البوذيين، وأطاحه انقلاب عسكري (تشرين الثاني ١٩٦٣) خلفه مجلس عسكري بتأييد من الولايات المتحدة كذلك (راجع النبذة التاريخية).

* **فام فان دونغ Pham Van Dong** (١٩٠٦–): سياسي. ولد في أسرة شهيرة بمثقفيها وبموظفين كبار منها في الدولة (كان والده رئيس ديوان الامبراطور دوي تام). درس في هوي، وانخرط في السياسة في سن مبكرة. طاردته سلطات الاحتلال الفرنسي، فاضطر في عام ١٩٢٥ إلى الالتجاء إلى الصين حيث تعرّف إلى فيتنامي آخر هو «هو شي منه»، فأصبح رفيقه الدائم في النضال. عاد إلى فيتنام ليصبح، في ١٩٢٩، عضوًا في قيادة «شبيبة فيتنام الثورية»، المنظمة التي أخذت في وقت لاحق إسم «الحزب الشيوعي الهندي – الصيني». اعتقلته سلطات الاحتلال وأرسلته إلى سجن بولو كوندور، فراح ينشر المبادئ في جحيم ذلك السجن الذي قضى فيه العديد من الوطنيين الفيتناميين. ومع قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا (١٩٣٦)، أطلق سراحه، فمارس الصحافة وعاود نضاله في صفوف الحزب الشيوعي، لكن، مع اليمين إلى الحكم (١٩٣٨) في فرنسا، لجأ إلى الصين ثانية ليعدّ العدة، مع هو شي منه وحفنة من رفاقه، لمسيرة كبرى لم تنته إلا في عام ١٩٧٥ (خروج الأميركيين). مسيرة مرّت بالمراحل الكبرى التالية: تأسيس منظمة فيت منه (١٩٤٥)، تنظيم حرب العصابات (١٩٤٣)، ثورة آب ١٩٤٥ التي أعقبتها مفاوضات فونتينبلو (١٩٤٦)، وكان فام فان دونغ رئيس وفد جمهورية فيتنام الديمقراطية إلى هذه المفاوضات، حرب التحرير ضد الفرنسيين، ثم مفاوضات جنيف (١٩٥٤) التي ترأس فيها فام فان دونغ مرة أخرى الوفد الفيتنامي.

وبعد مؤتمر جنيف (١٩٥٤) أصبح فام فان دونغ رئيس حكومة فيتنام الشمالية، فخاض نضالًا شرسًا على جبهتين: بناء الاشتراكية في فيتنام الديمقراطية وإعادة توحيد شطري فيتنام التي كانت تمر بالضرورة عبر تحرير فيتنام الجنوبية. وبعد حرب مريرة ضد القوات الأميركية، أُعيد توحيد فيتنام وأصبح فام فان دونغ، في تموز ١٩٧٦، رئيس أول حكومة لفيتنام الموحّدة. لكن، ومع انطلاقة سياسة «دو موا» (التجديد) قدّم فام فان دونغ استقالته.

* **فان – بوا – شو Phan-Bôi-Châu** (١٨٧٦–١٩٤٠): مناضل فيتنامي جسّد روح مقاومة المثقفين ضد المحن التي ألمّت بفيتنام. كان ملهم النضال القومي الذي طبع بطابعه العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن، ومنظّم هذا النضال، اعتقلته السلطات الاستعمارية وصدر بحقه حكم بالموت. بيد أن قرارًا آخر بالعفو عنه صدر في اللحظة الأخيرة، بعد أن تحرّك الفيتناميون مطالبين بإطلاق سراحه. وعلى الرغم من رفضه للمبادئ الماركسية، ولا سيّما لمبدأ الصراع الطبقي الذي ما كان في نظره ينطبق على الوضع الفيتنامي، فقد سهّل لعدد من رفاقه وتلامذته، وفي طليعتهم هو شي منه، وهو تونغ مو الانتقال من القومية إلى الاشتراكية.

جسّد فان – بوا – شو المثل العليا لجيل انتقالي من المثقفين الفيتناميين المتمزقين بين صبوات وأهداف متناقضة، بين رغبتهم في إصلاح الدولة الكونفوشيوسية وإحياء أمجادها وبين تطلعهم إلى المثل العليا الديمقراطية للثورات البورجوازية الأوروبية («موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٤٦٠).

* **فان – شو – ترينه Phan-Châu-Trinh** (١٨٧٢–١٩٢٦): مناضل ومفكر فيتنامي، نادى بالتحديث والديمقراطية واللاعنف، وناهض الملكية والاحتلال الأجنبي مع معارضته اللجوء إلى التمرد المسلح. خاض، بالاشتراك مع عدد من مؤيدي أفكاره، ثورة ثقافية حقيقية، مناديًا بضرورة تعليم الشعب، وبتحديث نمط الحياة والتفكير، وبإلغاء النظام الملكي وطبقة الكتبة المتنفذين. اعتقلته سلطات الاحتلال (١٩٠٨) وحكمت عليه بالموت، بيد أن الحكم لم ينفذ نتيجة لتدخّل رابطة حقوق الإنسان. غادر فيتنام في ١٩١١ والتجأ إلى فرنسا حيث تعرّف إلى هو شي منه فشاطره نشاطه النضالي. بيد أنه لم يعتنق الماركسية. عاد إلى فيتنام في ١٩٢٥، وتوفي في سايغون في العام التالي. نظم فان – شو – ترينه قصائد شعرية تغنّى فيها بفضائل التربية الوطنية وجمعها في ديوانين حملا عنوانًا واحدًا: «أغان لإيقاظ الروح الوطنية» («موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٤٦٢).

* **لو دوان Le Duan** (١٩٠٧–١٩٨٦): سياسي، شغل منصب الأمين الأول للحزب الشيوعي الفيتنامي على مدى ربع قرن من الزمن.

ولد في مقاطعة كوانغ تري الواقعة جنوبي المنطقة المنزوعة السلاح التي قطعت فيتنام إلى شطرين طوال عشرين عامًا. انضمّ إلى المقاومة الفيتنامية ضد الاحتلال الفرنسي في العشرينات، فجمع بين عمله في مكتب للسكك الحديد في النهار والكفاح المسلّح في الليل. اعتقلته السلطات في ١٩٣١، وأطلق سراحه في ١٩٣٦. وأُعيد اعتقاله في ١٩٤٠، ولم يخرج من السجن إلا في آب ١٩٤٥ مع استيلاء فيت منه على الحكم. وفي ١٩٤٦ عيّن أمينًا للحزب في مقاطعة نام بو (كوشنشين سابقًا، الجنوب) وشارك في تنظيم المقاومة في الجنوب، ولم ينتقل إلى الشمال إلا بعد توقيع اتفاقيات جنيف (١٩٥٤). وفي ١٩٥٧ أصبح عضوًا في المكتب السياسي للحزب، ثم أصبح الأمين الأول في ١٩٦٠. وبعد وفاة الزعيم هو شي منه، أصبح لو دوان الرجل الأول في فيتنام وغدا يحمل لقب الأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي.

حرص، لغاية ١٩٧٧، على إقامة علاقة متوازنة بين بكين وموسكو. وعندما تدهورت العلاقات مع الصين، سارع إلى توطيد علاقات بلاده بالاتحاد السوفياتي، فوقع معه على معاهدة أمن وتعاون (تشرين الثاني ١٩٧٨). والمعروف عنه أنه ضغط بقوة على جنرالات الجيش الفيتنامي، غداة الانتصار الساحق (٣٠ نيسان ١٩٧٥) وسقوط سايغون، كي تتم عملية توحيد شطري فيتنام بالأساليب السلمية ودون تصفيات واستفزازات. وهو الذي اتخذ في ١٩٧٨ قرار التدخّل العسكري في كمبوديا وإطاحة نظام بول بوت.

كان نجمه بدأ بأفل قبيل وفاته لجملة من الأسباب، خاصة منها ما يتعلق بتردّي الأوضاع الاقتصادية، وبحالة العزلة السياسية التي آلت إليها فيتنام.

* **لو دوك تو Lê Duc Tho** (١٩١١–١٩٩٠): سياسي ودبلوماسي، برز إسمه في السنوات التي مثّل فيها جمهورية فيتنام الديمقراطية في محادثات باريس الخاصة بإحلال السلام في فيتنام من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣. وهو إلى جانب ذلك عضو في المكتب السياسي لحزب العمّال الفيتنامي (الحزب الشيوعي).

ولد في قرية «ديشي لوه شمالي فيتنام. انضمّ منذ ١٩٢٨ إلى حركة الشبيبة الثورية الفيتنامية، ثم انتسب إلى الحزب الشيوعي للهند الصينية بزعامة هو شي منه. اعتقل وأودع سجن بولو كوندور بسبب نشاطه ضد الاستعمار الفرنسي معظم سنوات الثلاثينات. أُفرج عنه في ١٩٣٦، ثم عادت السلطات الاستعمارية وزجّت به في سجن «سون لا» ١٩٣٩، وأُفرج عنه في ١٩٤٤، وانتخب عضوًا في اللجنة المركزية، وشارك في انتفاضة آب ١٩٤٥ التي أدت إلى قيام الجمهورية وانتخاب هو شي منه رئيسًا لها.

اختير في ١٩٤٩ ممثلًا لحكومة «فيت منه» (الفيتمنة) في الجنوب. ولدى عودة لو دوان (راجع أعلاه) إلى الشمال عيّن لو دوك تو في منصب الأمين العام للجنة التنفيذية لجبهة فيت منه في الجنوب. وفي

١٩٥٥. انتخب عضوًا في المكتب السياسي للحزب. كما اختير عضوًا في وفد الحزب برئاسة هو شي منه إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في شباط ١٩٥٦. وفي ١٩٦١، ترأس وفدًا إلى الاتحاد السوفياتي لدراسة مسائل تنظيم الحزب. وطوال فترة الستينات مثّل فيتنام الديمقراطية - في مؤتمرات الأحزاب الشيوعية في آسيا وأوروبا الشرقية. كما برز منظرًا عقائديًا وتنظيميًا وكتب عدة مقالات مهمة.

اعتبر اتفاق وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب في فيتنام الذي انتهت إلى محادثات باريس في كانون الثاني ١٩٧٣ بمثابة انتصار دبلوماسي للمفاوض الفيتنامي لو دوك تو، بالإضافة إلى كونه انعكاسًا عمليًا لواقع التطورات القتالية لحرب الهند الصينية الثانية (١٩٦٠–١٩٧٣). ورفض لو دوك تو جائزة نوبل للسلام التي مُنحت له مناصفة مع وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر (الذي قبل النصف الخاص به) في أواخر ١٩٧٣، وذلك على أساس ان السلام الحقيقي لم يتحقق فعليًا في فيتنام، لأن الثورة الفيتنامية لم تحقّق أهدافها كاملة بهذا الاتفاق. وهو تعليل أكدت صحته التطورات اللاحقة التي انتهت بانتصار الثورة المسلحة في الجنوب نهائيًا مع النظام اليميني في سايغون (١٩٧٥) ثم توحيد فيتنام (١٩٧٦).

يعتبر لو دوك تو من أبرز قادة فيتنام ومن أغزرهم ثقافة وانفتاحًا وحنكة سياسية. وقد ظل إسمه مرتبطًا في التاريخ بمفاوضات السلام في باريس الذي أظهر فيها مرونة سياسية مدهشة تخفي، في الواقع، صلابة مبدئية فولاذية. وعلى الرغم من أنه لم يكن هو رئيس الوفد الفيتنامي إلى المفاوضات، إذ إنه كان يشغل فيه منصب المستشار، فإن المفاوضات «السرية» الحقيقية كانت تحت إشرافه المباشر. استقال من المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفيتنامي في أواخر ١٩٨٦ («موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٥٠٢–٥٠٣).

* **نغوين ڤان ثيو Nguyen Van Thieu** (١٩٢٣–١٩٨٠): سياسي وعسكري (فيتنامي جنوبي). درس في المدارس الكاثوليكية وتخرّج في الأكاديمية العسكرية، وخدم في الجيش الفيتنامي الجنوبي في ١٩٥٤ إلى ١٩٧٥. شغل منصب نائب رئيس الوزراء، ووزير الحربية ١٩٦٤–١٩٦٥، ثم منصب رئيس الدولة ١٩٦٥–١٩٦٧، ثم أصبح رئيسًا للجمهورية ١٩٦٧–١٩٧٥، وأسس في أواخر عهده حزب دان تشو. انهزم بهزيمة جيوشه وجيوش الولايات المتحدة الحليفة له. استقال في ٢١ نيسان ١٩٧٥، وفرّ إلى تايوان.

الجدير ذكره أن عائلة نغوين من أكبر العائلات الفيتنامية وأكثرها أرستقراطية. تعود بأصولها إلى منطقة هوي والمنطقة الجنوبية، حيث تمكنت أن تستقل بهما في القرن السادس عشر – القرن السابع عشر. انتصرت عليها أسرة «لي»، لكن عائلة نغوين عادت إلى السلطة وتمكنت من توحيد البلاد في العام ١٨٠٢، وأعطتها إسم «فيتنام»، وكان جيا لونغ أول أباطرتها، وآخرهم باو داي.

* **هو شي منه Ho Chi Minh** (١٨٩٥–١٩٦٩): «بطل قومي، مؤسس ورئيس حزب العمّال الفيتنامي ورئيس جمهورية فيتنام الديمقراطية».

إسمه الأصلين نغوين ثات ثان. أطلق على نفسه إسمه الحركي «هو شي منه» عندما شكل حركة مقاومة مكوّنة من القوى الشيوعية والوطنية أسماها «فيت منه» ضد الاحتلال الياباني؛ وإسم هو شي منه معناه «الذي يثير».

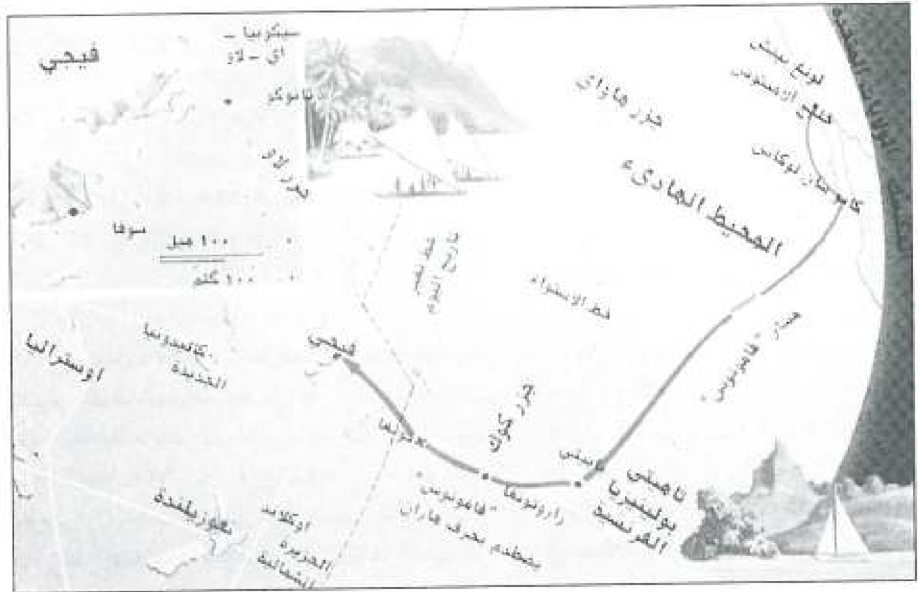
ولد هو شي منه في قرية كيم لين في أنام (فيتنام الوسطى) لأب وطني فقد وظيفته بسبب مواقفه وينتمي إلى الطبقة الوسطى. وعُرف هو شي منه منذ صغره بنزعته الوطنية وعدائه للاستعمار، فكان رفقاؤه وأصدقاؤه ينادونه بـ«نغوين الوطني».

في ١٩١١، سافر إلى الخارج، وعمل في لندن التي ما لبث أن غادرها إلى فرنسا حيث ناضل ضمن إطار الحركة الاشتراكية. وبعدها، توجّه إلى أفريقيا الغربية قبل أن يسافر إلى الولايات المتحدة ليعود منها في العام ١٩١٧ إلى فرنسا حيث أقام هذه المرة سبعة أعوام متواصلة انخرط خلالها في الصراعات الحزبية الداخلية. فبعدما كان عضوًا في الحزب الاشتراكي ويشارك على هذا الأساس في مؤتمر مدينة «تور» (راجع «فرنسا»، ج١٣) الذي شهد انقسام الحركة الاشتراكية إلى حزب اشتراكي وحزب شيوعي، انضمّ

إلى الحزب الشيوعي. وكان من المساهمين في تأسيسه على رغم حداثة سنّه. وقد تسبّب له نشاطه هذا في طرده من فرنسا. فتوجّه إلى الاتحاد السوفياتي حيث تلقّى تدريبًا عقائديًا لمدة ثلاث سنوات. أُرسل على أثرها (في العام ١٩٢٥) إلى جنوب شرقي آسيا مكلفًا نشر الدعاوة الشيوعية هناك. وكانت مهمته الأولى الاتصال بـ بورودين، مندوب الأممية الشيوعية في كانتون (الصين).

في العام ١٩٣٠، أسس هو شي منه «الحزب الشيوعي للهند الصينية» وهو في الصين. وأخذ هناك ينظّم أبناء وطنه ويدربهم تمهيدًا لخوض حرب ثورية ضد الاحتلال الأجنبي في المستقبل. وكان هذا الحزب أول حزب شيوعي في جنوب شرقي آسيا، لكنه عاش مخاضًا وصراعات وانشقاقات قادت هو شي منه، في ١٩٤١، وبعدما دافع طويلًا عن وحدة الحزب والمنطقة، إلى الاعتراف بخصوصية كل إقليم من أقاليم جنوب شرقي آسيا (والهند الصينية)، وإلى تأسيس «جبهة استقلال فيتنام» المعروفة باسم «فيت منه» التي راحت تخوض معركة الاستقلال. وخاض هو شي منه نضالًا ضد الاحتلال الياباني. وكان على رأس قواته عند استسلام القوات اليابانية له في تونكين وأنام. وفي ٢ أيلول ١٩٤٥، أعلن استقلال فيتنام كجمهورية هو رئيسها متحديًا بريطانيا وفرنسا والزعيم الصيني شيانغ كاي تشيك. وأعلن عن نيته السيطرة على مجمل القسم الشرقي من شبه الجزيرة الهند صينية من هانوي إلى سايغون. لكن فرنسا، بعدما دعمته في البداية، حاولت الحفاظ على وضعها كقوة مستعمرة في المفاوضات معه (١٩٤٥–١٩٤٦)، إلا أن هو شي منه تمسّك بحق شعبه وبلاده بالاستقلال، ففشلت المفاوضات، وهاجمت القوات الفرنسية هانوي وعيّنت باو داي رئيسًا شكليًا لفيتنام الشمالية، واعترفت به الدول الغربية. إلا أن جبهة «فيت منه» تابعت نضالها بقيادة هو شي منه، وأخذت تحرز الانتصارات، فاعترفت به (هو شي منه) رئيسًا على فيتنام الديمقراطية عام ١٩٥٠ كل من الاتحاد السوفياتي والصين، كما اعترفت به كل دول العالم بعد انتصار ديان بيان فو، واتفاقيات جنيف (١٩٥٤).

أُعيد انتخابه رئيسًا عام ١٩٦٠، وقاد الحرب ضد العدوان الأميركي على بلاده حتى وفاته (٢ أيلول ١٩٦٩).



فيجي

بطاقة تعريف

الموقع والمساحة: في قلب المحيط الهادي، بين جزر ميلانيزيا وبولينيزيا، على بعد ٢٧٣٥ كلم عن مدينة سيدني الأوسترالية.

وجزر فيجي أرخبيل مكوّن من ٢٣٢ جزيرة، منها ١٠٦ جزر مأهولة. وتبلغ مساحتها جميعًا ١٨٣٧٦ كلم²، وأكبر جزرها إثنتان: فيتي لوفو (١٠٤٢٩ كلم²)، وفانوا لوفو (٥٥٠٠ كلم²). وجزر فيجي ذات طبيعة بركانية، وبراكينها خامدة حتى الآن.

العاصمة: سوفا Suva، وهي في جزيرة فيتي لوفا، وعدد سكانها نحو ٧٠ ألف نسمة، ومع ضواحيها نحو ١٣٥ ألفًا. وتجدر الملاحظة أن معظم البعثات الدبلوماسية المتعاملة مع فيجي،لا توجد في سوفا، بل في مدينة سيدني الأوسترالية. وأهم المدن لاوتوكا Lautoka (نحو ٢٥ ألف نسمة)، نادي Nadi (٨ آلاف) ولابازا ولفوكا.

اللغات: الانكليزية، الفيجية (عبارة عن عدد كبير من اللهجات المحلية)، الهندية والصينية.

السكان: بلغ عددهم ٧٧٢٦٥٥ نسمة (إحصاء ١٩٩٦)، منهم نحو ٤٠٠ ألف من الأصل الفيجي، وهم يمسكون بالسلطة السياسية ويملكون ٨٣٪ من الأراضي. وهناك الهنود الذين يشكلون نحو ٤٤٪ من عدد السكان الإجمالي، ويسيطرون على الاقتصاد (قصب السكر)، وأوروبيون خلاسيون (نحو ١٠ آلاف نسمة)، روتومان (٨ آلاف)، صينيون (٥ آلاف)، أوروبيون (٣ آلاف). ومن جنسيات مختلفة (١٠ آلاف). ويتوزّع السكان، دينيًا، على: ٥٣٪ مسيحيون، ٣٨٪ هندوسيون، ٨٪ مسلمون و٠,٧٪ سيخ.

الحكم: جمهوري منذ اليوم الأول من تشرين الأول ١٩٨٧، وفيجي عضو في الكومنولث (أوقفت عضويتها فيها من أول كانون الثاني ١٩٨٨ إلى أول تشرين الأول ١٩٩٧). الدستور المعمول به صادر في ٢٥ تموز ١٩٩٠، ويستند إلى تفوق العنصر الفيجي، وقد جرى تعديله في تموز ١٩٩٧ بحيث أصبح ينص على وجوب أن يكون رئيس الجمهورية فقط من العنصر الفيجي. يتكون مجلس الشيوخ من ٣٤ عضوًا معينين لولاية أربعة

أعوام. ويتكون مجلس الممثلين (النواب) من ٧٠ عضوًا منتخبين لمدة خمسة أعوام (٣٧ فيجيًا، ٢٧ هنديًا، روتوماني واحد، و٥ آخرين). وليس لفيجي جيش بالمعنى الصحيح للكلمة حيث انها تعتمد في دفاعها على دول الكومنولث. لذلك فإن الميزانية المخصصة للدفاع لا تتجاوز ١٪. وتساهم فيجي في قوات الطوارئ الدولية العاملة في لبنان.

وأهم الأحزاب الفيجية: حزب التحالف، أسّسه السير كاميزيسه مارا في العام ١٩٦٥. الحزب القومي الفدرالي، تأسس في ١٩٦٠، ورئيسه جي رام ردّي. حزب العمّال الفجي، تأسس في ١٩٨٥، وانبثق عن مؤتمر النقابات (٣٠ نقابة)، وأمينه العام ماهندرا شوداري. الحزب الفيجي السياسي، تأسس في ١٩٩٠، ورئيسه ستيفني رابوكا. وحزب الرابطة الفيجية، تأسس في ١٩٩٠، ورئيسه راتو فيتو مارا.

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة على: ٤٠٪ في الزراعة (وتساهم بـ ٢١٪ من الناتج العام)، ١٥٪ في الصناعة (٢٠٪ من الناتج العام)، ٤٣٪ في الخدمات (٥٦٪)، ٢٪ في المناجم (٣٪ من الناتج العام). بلغت نسبة البطالة نحو ٣,٣٪ في العام ١٩٩٧.

بالإضافة إلى صيد البحر يعنى الفيجيون بالزراعات الاستوائية مثل البطاطا والقلقاس والمنيهوت... ومنذ أن استُعمرت فيجي جرى التركيز على المنتجات التصديرية مثل الموز وجوز الهند. أما المنتوج الأول للبلاد فهو قصب السكر الذي لم يهتم السكان الأصليون في البداية بزراعته. لذلك عمل الأوروبيون، وبشكل خاص الانكليز على نقل الآلاف من العمال الهنود في مناطق الهند الشرقية ليعملوا في مزارع قصب السكر. ومنذ العشرينات من هذا القرن أصبح أولئك العمّال الهنود ملاكًا صغارًا لمزارع السكر، خاصة بعد الاستقلال.

نبذة تاريخية

اكتشف آبل جانسزوم تاسمان (هولندي، ١٦٠٣–١٦٥٩) بعض الجزر الصغيرة من فيجي عام ١٦٤٣، وقد دعاها جزر البرنس ويليمس. وتبعه مكتشفون آخرون، أشهرهم كوك وبليغ. وكانت فيجي، قبلًا، مأهولة بشعوب ملانيزية: تسمية وضعها علماء السكان الأوروبيون للتمييز بين الشعوب القاطنة في مختلف جزر المحيط الهادي. إذ قسّموا تلك الجزر إلى ثلاثة أقسام: ١ – الجزر الميلانيزية أي «السوداء» ومنها فيجي وغينيا الجديدة وبسمارك وكاليدونيا الجديدة... ٢ – الجزر الميكرونيزية أي «الصغيرة» ومنها ماريان وكارولين ومارشال... ٣ – الجزر البولينيزية، ومنها زيلندا الجديدة (نيوزيلندا) وساموا وهاواي...

في ١٧٧٤، أصبحت فيجي من الممتلكات البريطانية. وبعد عدة عقود، أي في القرن التاسع عشر بدأ المرسلون الانكليز والفرنسيون يتوافدون عليها؛ وفي ١٨٧٤ ضمّتها بريطانيا إلى امبراطوريتها وحوّلتها إلى قاعدة بريطانية بحرية كبيرة في المحيط الهادي، وبدأت فيها زراعة قصب السكر، وأخذ يتوافد عليها العمّال الهنود (٦٠ ألفًا بين ١٨٧٩ و١٩١٦).

وظلت فيجي قاعدة بحرية وجوية بريطانية حتى نالت استقلالها في ١٠ تشرين الأول ١٩٧٠. وكان آخر حاكم عام عليها السير جورج كاكوبو، ابن حفيد آخر ملك بريطاني.

وكان راتو أول رئيس للجزر فور نيلها الاستقلال، والسير كاميزيسه مارا (مولود ١٩٢٠) أول رئيس لوزرائها. وفي نيسان ١٩٨٧، فاز في الانتخابات حزب العمّال، وحصل الهنود على ٢٨ مقعدًا من اصل ٥٢، وعيّن تيموسي بافادرا (١٩٣٤–١٩٨٩) رئيسًا للوزراء. لكن انقلابًا أطاحه (وهو هندي) في

١٤ أيار ١٩٨٧، وقاده الكولونيل الميلانيزي ستيفيني رابوكا Rabuka. وأصبح من الصعب على الحاكم العام البريطاني، السير بينيا غانيلو، الذي استلم السلطات العامة أن يعيد الهدوء إلى البلاد، خاصة وان رئيس الوزراء المخلوع تيموسي بافادرا أعلن عن مباشرته تنظيم العصيان ورفضه المشاركة في تعديل الدستور.

وفي ٧ تشرين الأول ١٩٨٧، أعلن ستيفيني رابوكا قيام الجمهورية، وانه في صدد منح الجزر دستورًا جديدًا، وتأليف حكومة مؤقتة من ١٩ وزيرًا. وصدر عن الملكة البريطانية بيان يعبّر عن «حزن الملكة» في حال قطع العلاقات الدستورية بين فيجي والعرش البريطاني.

وفي أوائل كانون الأول ١٩٨٧، أُعيدت السلطة في سوفا (العاصمة) إلى المدنيين، وقبل السير راتو بينيا غانيلو R.P. Ganilau (١٩١٨-١٩٩٣) أن يصبح أول رئيس للجمهورية الفيجية، إذ كان الحاكم العام الممثل للتاج البريطاني قبل قطع الانقلابيين علاقاتهم مع الكومنولث البريطاني.

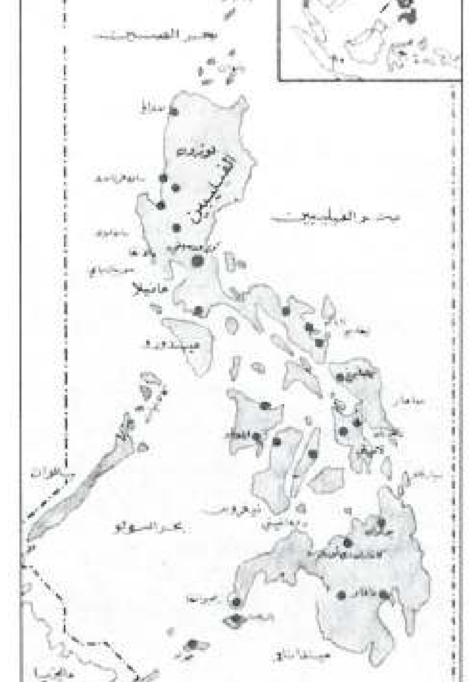
في ٥ كانون الثاني ١٩٩٠، استقال رابوكا من الحكومة، وفي ٢٣ أيار ١٩٩٠ قطعت فيجي علاقاتها الدبلوماسية مع الهند، ما جعل عددًا كبيرًا من الهنود يغادرون فيجي في العام ١٩٩١. وفي ٢ حزيران ١٩٩٢، شكل رابوكا حكومة جديدة. وبعد وفاة الرئيس غانيلو (١٥ كانون الأول ١٩٩٣)، انتُخب السير كاميزيسه مارا (مولود ١٩٢٠) رئيسًا للجمهورية في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٤.



الكولونيل ستيفيني رابوكا



تيموسي بافادرا







الفيليبين

بطاقة تعريف

الإسم: Philippines، إسم أطلقه على البلاد في العام ١٥٤٣ الإسباني ري لوبيز دو فيلّالوبوس تيمنًا باسم الأمير الإسباني الذي سيصبح ملكًا على اسبانيا باسم فيليب الثاني.

الموقع والمساحة: مجموعة جزر تقع في جنوب شرقي آسيا وفي الطرف الغربي من المحيط الهادئ أي في بحر الصين. تبلغ مساحتها ٣٠٠ ٤٣٩ كلم²، وطول شواطئها ٥٠٠ ١٧ كلم.

مجموع الجزر ٧١٠٧ جزر، منها ٢٧٧٣ جزيرة تحمل إسم «الوسون» Luçon وتبلغ مساحتها ٦٨٧ ١٠٤ كلم² ويسكنها نحو ١٦ مليون نسمة، وتلي جزر لوسون من حيث المساحة جزيرة ميندانار Mindanao وتبلغ مساحتها ٦٣٠ ٩٤ كلم² ويسكنها نحو ستة ملايين نسمة.

العاصمة وأهم المدن: مانيلا (العاصمة)، كيزون، دافاو، سيبو، لويلو، كالوكان (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: ٨٧ لغة ولهجة، ثلاث لغات قومية: الانكليزية ٤٠٪، التاغلوغ (أساس اللغة الرسمية المسماة الفيليبينية) ٢١٪، ولهجات متعددة تتكلمها النسبة الباقية (٣٩٪) من الشعب.

السكان: بلغ تعدادهم (في إحصاء ١٩٩٧) ٧٣,٤ مليون نسمة، والتقديرات تشير إلى أنهم سيبلغون في العام ٢٠٢٥ نحو ١٠٣ ملايين.

كان عددهم في العام ١٧٩٩ نحو ١,٧ مليون نسمة، وأصبح ٧,٦ مليون في العام ١٩٠٣، و٢٧ مليونًا في العام ١٩٦٠.

أغلبية السكان من أصل ماليزي، وأهم الأقليات النغريتوس، والغونوت، والمورو (مسلمون) الذين

يسكنون سواحل الجزر الجنوبية، والبونتوك. وهناك ٥٣,١٪ من السكان يقيمون في المدن (إحصاء ١٩٩٥).

٨٥٪ منهم كاثوليك، ٣٪ بروتستانت، ٤٪ أغليبايان (مذهب كاثوليكي فيليبيني خاص بالبلاد، أسّسه ج.ج. أغليباي في العام ١٩٠٢)، ٤٪ مسلمون (هذه النسبة للمسلمين، أو ما يقاربها، تعطيها عادة المراجع الأجنبية؛ أما المراجع العربية والإسلامية فالنسبة التي تعطيها عادة تتراوح بين ٨ و١٢٪).

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٩ شباط ١٩٨٧. ينتخب رئيس الجمهورية لولاية واحدة مدتها ست سنوات. مجلس الشيوخ من ٢٤ عضوًا. مجلس النواب من ٢٥٤ عضوًا (منهم ٢٠٤ يُنتخبون بالاقتراع العام، و٥٠ يعيّنهم رئيس الجمهورية). أكبر الفائزين في انتخابات ٨ أيار ١٩٩٥ كان حزب الاتحاد القومي للمسيحيين الديمقراطيين (١٤١ عضوًا).

أهم الأحزاب:

- حزب النضال من أجل الفيليبين الديمقراطية، تأسس في ١٩٨٧، وزعيمه إدغاردو أنغارا.
- الحزب الليبرالي، تأسس في ١٩٤٦، ورئيسه فيغيرتو تانادا.
- الحزب الشيوعي الفيليبيني، تأسس في ١٩٣٠، رئيسه فيليسيسيمو ماكاباغال، شُرّع في أيلول ١٩٩٢، ويضم نحو ٣٠ ألف عضو. شكل مع حزب جيش الشعب الجديد (تأسس في ١٩٦٩) الجبهة الديمقراطية القومية التي كانت تعمل بصورة سرية منذ قيامها في ١٩٧٣، ورئيسها ساتورنو أوكامبو الذي اعتقل في ١٩٨٩، وأفرج عنه في أيلول ١٩٩٢.
- تحالف الشعب الجديد، أسّسه جوزي ماريا سيسون في ١٩٨٦، وسُجن جوزي من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٦. ويرأس الحزب حاليًا فيدل أغكاولي.
- حزب الشعب، تأسس في آب ١٩٨٦، ويضم نحو مليوني عضو.
- البيزيغ Bissig، تأسس في أيار ١٩٨٦.
- حزب الائتلاف الشعبي القومي، تأسس في ١٩٩١، رئيسه إيزيدرو رودريغيز.
- جبهة تحرير مورو القومية، نشأت في ١٩٦٨ على يد نور ميسواري، وكان إسمها في البداية «الحركة الإسلامية من أجل الاستقلال. في ١٩٧٤، نشرت هذه الجبهة «البيان لإقامة جمهورية بانغسامورو»، وفي بداية الثمانينات، أنشأت ميليشيا (نحو ١٥ ألف عنصر) بقيادة ديماس بونداتو. وفي ١٩٧٦، انقسمت الجبهة إلى عدة اتجاهات، وكذلك الميليشيا، بعد اتفاق يضمن للمسلمين بعض الاستقلال الذاتي.
- جبهة التحرير الإسلامية، نشأت في إطار الجبهة المذكورة أعلاه، وذلك في ١٩٧٨، ثم ما لبثت أن انفصلت عنها في ١٩٨٢، وأهم مراكز تجمّعها في منطقة لاناو دل سور، تتمتع بدعم باكستان وإسلاميي مصر، قائدها هاشم سلامات.
- مجموعة أبو سياف، انشقّت عن جبهة التحرير الإسلامية منذ ١٩٩٣، وتألبت حول أبو راجاك أبو بكر جنجلاني الذي كان داعية إسلاميًا. ضمّت هذه المجموعة، قبل إعلان انشقاقها، نحو ٢٥ ألف رجل، وفي ١٩٩٣، ١١ ألف رجل. تسيطر على نحو ٢٠٪ من قرى المناطق الإسلامية، وقامت بعمليات عسكرية وأمنية عديدة، منها مئات من عمليات خطف الأجانب، خاصة المرسلين منهم.

محصلة الثورة الإسلامية في ميداناو بين ١٩٧٢ و١٩٩٧: نحو ٢٠٠ ألف قتيل، و١,٥ مليون لاجئ.

القواعد الأميركية في البلاد: هذه القواعد، في الفيليبين، هي أهم القواعد في العالم وخارج الأراضي الأميركية.

- قاعدة سوبيك باي Subic Bay: على مساحة ٧٥٠٠ هكتار، الأسطول الأميركي السابع، ٤٤ غواصة، ونحو ٧ آلاف رجل. أقفلت في العام ١٩٩٢ وجرى تحويلها إلى مرفأ حر.
- كلارك فيلد Clark Field: للأسطول الجوي الحربي الأميركي الثالث، ١٤ ألف هكتار، ٤٠ ألف رجل يتسببون في تأمين عيش ٥٠ ألف شخص، إذ ينفقون ٤٥٠ مليون دولار في السنة. أشرفت هذه القاعدة على حركة المرور البحري والجوي في آسيا (عبور ٧٠٪ من النفط لليابان). أقفلت هذه القاعدة أيضًا في العام ١٩٩٢.

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة على: في الزراعة ٤٦٪ (وتساهم في ٢٢٪ من الناتج العام)، في المناجم ٢٪ (٢٪ من الناتج العام)، في الصناعة ١٦٪ (٣٣٪)، في الخدمات ٣٦٪ (٤٣٪). بلغ معدل البطالة (نيسان ١٩٩٧) ١٠,٤٪، وهناك نحو ١,٨ مليون طفل دون الرابعة عشرة يضطرون للعمل.

إن أقل من ٢٠٠ عائلة يملك أفرادها أهم أراضي الفيليبين الزراعية (منها عائلة ماركوس – لا يزال ينظر بوضع ممتلكاتها – وعائلة روموبالديز وهي عائلة زوجة ماركوس). وهناك ٧٠٪ من سكان الفيليبين يعيشون تحت عتبة الفقر.

الإصلاح الزراعي الذي بوشر به في العام ١٩٨٨ يتناول ٣٠ مليون شخص: في العام ١٩٧٨، كان ١٠٪ منهم يملكون ٩٠٪ من الأراضي؛ وفي العام ١٩٩٥، أصبح ١٥٪ منهم يملكون ٦٥٪ من الأراضي.

أهم مزروعات الفيليبين: قصب السكر، جوز الهند، الرز، الخضار، الذرة، الموز، الكوبرا، الأناناس، البطاطا الحلوة، البن، التبغ، القطن، الكاوتشوك...

كانت الغابات، في العام ١٩٤٦، تغطي ٧٥٪ من مساحة البلاد. وبفعل قطع الأشجار الذي تناول سنويًا ما معدله ١٤٣٠ كلم^2، أصبحت الغابات لا تغطي سوى ٢١٪ من مساحة البلاد في العام ١٩٨٧.

توجد في الفيليبين ثروات منجمية كبيرة مثل الذهب في منطقة باغيو، وتحتل الفيليبين المرتبة الثانية في إنتاج الذهب في العالم. وهي غنية كذلك بالكروم (المرتبة الثالثة)، والمانغنيز والنحاس والحديد. وتمتلك الفيليبين طاقة كهرمائية كبيرة لم تستثمر بشكل تام حتى هذا الوقت. أما القطاع الصناعي فيها فإنه حديث العهد بحيث لم تنشأ الصناعات التحويلية إلا في ١٩٤٥، وهي صناعات خفيفة يتركّز معظمها في مانيلا.

نبذة تاريخية

قبل الاستعمار الإسباني: كانت الفيليبين، الواقعة بالقرب من الطريق التجاري البحري الكبير بين الصين والهند، محطة مهمة التقت فيها مختلف التيارات الحضارية. فالصين كانت لها منذ زمن مبكر علاقات تجارية مع جزيرة لوسون Luçon، أكبر الجزر الفيليبينية، التي استقرّت فيها عدة جاليات صينية انتشرت في ما بعد في بقية الجزر الأخرى. أما الحضارة الهندية فقد دخلت الفيليبين عن طريق أندونيسيا، ويبرز تأثيرها خاصة في العديد من المفردات اللغوية التي تعود إلى الأصل السنسكريتي، وكذلك في قواعد الكتابة التقليدية المستمدّة من القواعد الهندية. وكذلك دخلت الحضارة الإسلامية جزر الفيليبين الجنوبية انطلاقًا من سومطرا وماليزيا منذ القرن الخامس عشر. ففي ١٤٥٠ أنشأ السلطان السيد أبو بكر سلطنة مستقلة في جزيرة سولو Sulu ما لبثت أن تشرت الدين الإسلامي شيئًا فشيئًا في ميندناو، وحتى في لوسون في الشمال بحيث كانت هناك سلطنة إسلامية صغيرة في الفيليبين عندما قدمت الجيوش الإسبانية.

ماجلان والرحلات الأولى: إن أول من وطئ أرض الفيليبين من الأوروبيين هو الرحّالة البرتغالي ماجلان الذي كان يعمل لحساب إسبانيا.

وكان فرناند دو ماجلان (١٤٨٠–١٥٢١) قام برحلة استكشافية إلى جزر الهند، ثم إلى إفريقيا قبل أن ينتقل إلى إسبانيا (١٥١٢)، ثم يبدأ منها، في ١٥١٩، رحلة أوصلته إلى ريو دو لابلاتا، ويكتشف المضيق الذي يحمل إسمه، ويعبر المحيط الهادئ باتجاه الشمال – الغرب، ليصل إلى الفيليبين في ١٥٢١، حيث نزل أولًا في جزيرة سمر Samar، ثم

واصل طريقه إلى جزيرة سيبو Cebu حيث أقنع ملكها باعتناق الكاثوليكية وأقام أول قداس مسيحي. ثم وصل إلى مكتان Mectan، وهناك اصطدم بمقاومة عنيفة تزعّمها القائد المحلي لابو لابو Lapu-Lapu. كانت نتيجتها قتل ماجلان وفرار بقية أفراد الرحلة.

وأرسل الإسبان عدة حملات أخرى بين ١٥٢٥ و١٥٢٨، وفي ١٥٤٢–١٥٤٣. وبعد أقل من ربع قرن، أي في ١٥٦٥ بدأ الاستعمار الإسباني للفيلبيين.

الاستعمار الإسباني: في ١٥٦٥، نزل القائد البحري لوبيز دي ليغازبي في جزيرة سيبو، ثم باناي Panay. وفي ١٥٧١، استطاع أحد مساعديه احتلال مانيلا التي أصبحت، منذ ذلك الوقت، قاعدة الاستعمار الإسباني في تلك المنطقة. وأطلق اسم الملك الإسباني فيليب الثاني على تلك الجزر. ولم يستكن الأهالي الاصليون للاحتلال، واستمرت مقاومتهم، فترة بعد أخرى، إلى القرن التاسع عشر خاصة في الجزر الجنوبية.

الاستعمار الإسباني والمنافسون: أنشأ الإسبان، منذ القرن السادس عشر، خطًا ملاحيًا منتظمًا بين الفيلبيين والمكسيك بواسطة السفن الشهيرة باسم «غاليون» Galions التي كانت تنقل الجنود والمبشّرين والأموال من العالم الجديد وتحمل إليه منتوجات الشرق الأقصى خاصة المنتوجات الحريرية الصينية الشهيرة.

وكان الإسبان، في الوقت نفسه، يتعرضون لمنافسة من البرتغاليين رغم توحيد المملكتين من ١٥٨٠ إلى ١٦٤٠، والهولنديين الذين كانوا قد استقرّوا في باتافيا وفورموزا (تايوان في ما بعد) وحاولوا عدة مرات احتلال مانيلا (في ١٦٠٠ و١٦٠٦ و١٦١٠ و١٦١٧ و١٦٤٦)، ولمنافسة اليابانيين والصينيين الذين حاولوا في ١٥٧٤ استعادة مانيلا، وعندما فشلوا أسّسوا جالية صغيرة في بانغازينان Pangasinan. وتجمع صينيو مانيلا في باريان Parian وأصبحوا خاضعين للضريبة، ويتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد مثل المذابح التي كانوا ضحيتها في ١٦٠٣ و١٦٣٩ و١٦٦٢ و١٦٧٢. إلا أنهم مع ذلك استطاعوا أن يثبتوا وجودهم وتمكّنوا من أن يلعبوا دورًا متصاعدًا في الحياة الاقتصادية.

أما اليابانيون فقد ضايقوا إلى حد ما الاستعمار الإسباني خاصة في المناطق الشمالية حيث كان القراصنة اليابانيون يسيطرون عمليًا على كامل المنطقة الشمالية لجزيرة لوسون. وبعد أن هزموا تعرضت الجالية اليابانية إلى مضايقات متعددة. كما ان الفيلبيين أنفسهم قاموا بعدة انتفاضات في مقاومة الاستعمار الإسباني.

والجدير ذكره ان جزر ميندناو الجنوبية التي كان يسكنها المسلمون (المورو) ظلت عمليًا مستقلة حتى نهاية السيطرة الإسبانية.

القرن التاسع عشر. أفكار ليبرالية وحركة وطنية فيلبينية: بحلول القرن التاسع عشر بدأت الظروف الاستعمارية تتغير بشكل ملموس. ففي ١٨١٣ ألغت الحكومة الإسبانية التجارة بواسطة سفن «غالايين» Galions التي كانت رمزًا للاستغلال. وفي ١٨٣٧ جعلت مانيلا ميناء حرًا. كما أن بروز دور سنغافورة التجاري بعد أن تخلى عنها سلطانها لشركة الهند التجارية (١٨٢٤) واللجوء إلى الملاحة بالسفن التجارية عبر قناة السويس أديا إلى تغيير ملامح الاقتصاد الذي أصبح يعتمد على المزارع الواسعة التي تنتج المنتوجات الاستوائية المخصصة للتصدير (السكر، التبغ...). وقد أدّى الانفتاح على العالم بفضل سهولة المواصلات ونمو الحركة التجارية إلى دخول الافكار الليبرالية خاصة في الفترة التي كانت فيها إسبانيا تنعم بنظام جمهوري (١٨٦٨–١٨٧٠). وتكوّنت حركات استقلالية قامت بانتفاضة عارمة في ١٨٧١ قمعتها السلطات الاستعمارية بكل قسوة. ونتيجة لذلك، فرّ عدد من الزعماء والأدباء الوطنيين إلى هونغ كونغ وأسسوا هناك عدة حركات مناهضة لإسبانيا، منها «الرابطة الفيليبينية» في ١٨٩١ برئاسة خوسيه ريزال و«الجمعية السرية الكاتيبونية» في ١٨٩١ بزعامة أندريس بونيفاسيو. وقد ألقت السلطة الاستعمارية القبض على ريزال وسجنته في إسبانيا ثم أعدمته في مانيلا (١٨٩٦). وأدّت عملية إعدامه إلى تفجير نقمة شعبية قوية في كامل أنحاء البلاد. وقاد بونيفاسيو ثورة مسلحة في الجبال.

وبسبب الخلافات التي كانت قائمة داخل الحركة الوطنية، فقد تمكّن إميليو أغينالدو من قتل بونيفاسيو وحلّ محله في قيادة الثورة التي قضّت مضاجع الإسبان، فلجأوا إلى المفاوضة. وتوصّل الجنرال فرناندو بريمو دي ريفيرا والقائد الثائر أغينالدو إلى اتفاق يقضي بإنهاء الثورة وترك قادتها البلاد للعيش في هونغ كونغ مقابل التعهّد بإدخال إصلاحات على الحياة السياسية والاقتصادية في الفيلبيين.

الحرب الأميركية – الإسبانية ١٨٩٨: ما لبث الثوّار، بعد هذا الاتفاق، أن أدركوا أن الإسبان لم يكن في نيتهم إدخال أي تغيير على سياستهم الاستعمارية. فأخذوا يجرون اتصالات بالولايات المتحدة الأميركية التي كانت خصمًا لإسبانيا في تلك المنطقة وكانت تطمح إلى الحلول محلها.

واستغلت الولايات المتحدة، بالاعتماد على دعم الثوّار الفيلبيينيين لها، حادثة حرق إحدى سفنها في ميناء هافانا وأعلنت الحرب ضد كوبا، وأرسلت الأميرال جورج ديويز لضرب القوات البحرية الإسبانية في الشرق الأقصى. وتعاون الأميرال مع قائد الثورة الفيلبينية أغينالدو الذي أشعل الثورة من جديد في جزيرة لوسون.

الاستعمار الأميركي يحل محل الإسباني: استمرّت المعارك (معارك الجيشين الأميركي والإسباني، وعمليات الثوّار في لوسون) إلى أن استسلمت القوات الإسبانية، ووقّع ميثاق باريس في كانون الأول ١٨٩٨ الذي حصلت بموجبه الولايات المتحدة على الفيلبيين.

لكن الولايات المتحدة، بعد هذا الاتفاق، سارعت وانقلبت على حلفائها الثوار، وأخذت في تصفيتهم، ونصّبت حكومة عسكرية تحولت في ١٩٠١ إلى حكومة مدنية. فوضعت إدارة جديدة ونظامًا تعليميًا مطابقًا للنظام الأميركي، وجعلت اللغة الانكليزية هي اللغة القومية.

استقلال ذاتي: إلا أن الوطنيين الفيلبيينيين واصلوا نضالهم بقيادة مانويل كيزون طلبًا للاستقلال، فاضطرّت الولايات المتحدة، في ١٩٣٥، إلى إعلان «الكومنولث الفيلبيني»، وعيّنت كيزون نفسه رئيسًا للحكومة، وأصبحت الفيلبيين تتمتّع عمليًا باستقلال ذاتي. كما وعدت الولايات المتحدة بمنحها الاستقلال التام بعد عشر سنوات مع المحافظة على كل الامتيازات الجمركية.

في الحرب العالمية الثانية وبعدها: أثناء هذه الحرب أصبحت الفيلبيين مسرحًا لمعارك دامية خاصة بعد أن حطّم اليابانيون الأسطول الأميركي في ١٩٤١ الراسي في بيرل هاربور، واحتلوا مانيلا في ١٩٤٢. فاضطرّ القائد الأميركي ماك آرثر إلى الانسحاب نحو أوستراليا مصطحبًا معه الرئيس كيزون.

في ١٩٤٣، أعلن اليابانيون استقلال الفيلبيين، وجعلوا لغة التاغال Tagal هي اللغة القومية. فاستطاعوا بذلك كسب قسم من السكان بينما واصل قسم آخر القتال إلى جانب الحلفاء، وكوّنوا حركة باسم «هوك»، إلى أن تمكّن ماك آرثر من احتلال مانيلا من جديد في شباط ١٩٤٥. وبذلك رجع النفوذ الأميركي إلى الفيلبيين، وتمّ توقيع معاهدة التجارة Trade Act، بالإضافة إلى معاهدة عسكرية تمنح الأميركيين ٢٠ قاعدة بحرية لمدة ٩٩ سنة مع تعهّد الولايات المتحدة بالاعتراف باستقلال البلاد منذ ١٩٤٦. وعمل جيش الثوار «هوك» على استغلال الوضع وإدخال إصلاحات جذرية. فوزّع الأراضي على الفلاحين وأنشأ «مناطق محررة». إلا أن الرئيس رامون ماغزازي استطاع قمع جيش الثوار، فازداد النفوذ الأميركي في البلاد.

عهد فرديناند ماركوس: تصاعدت النزعة القومية المعادية للأميركيين في الستينات، وخاصة أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في ١٩٦٥ وأتت بفرديناند إدرالين ماركوس (١٩١٧–١٩٨٩) رئيسًا للجمهورية. ومع هذا الرئيس، وبالرغم من ارتباطه بالسياسة الأميركية، فأن معاهدة «منظمة دول جنوب شرقي آسيا» فتحت له باب تعدّد العلاقات مع الدول الآسيوية الأخرى خاصة مع ماليزيا وأندونيسيا، فلم يعد الاتصال مقصورًا على الولايات المتحدة.



ماركوس يلقي خطابًا (تموز ١٩٧٣).



في ذكرى اغتيال الزعيم المعارض أكوينو. أكثر من ٣٠٠ ألف في شوارع مانيلا يطالبون باستقالة ماركوس ويتهمونه باغتيال أكوينو (أيلول ١٩٨٣).

وعندما شعر ماركوس بأن الوعي القومي والأفكار الديمقراطية أصبحت تمثّل خطرًا على وجوده في الحكم، وعلى مصالح حلفائه الأميركيين، أقدم في ١٩٧٢ على حل البرلمان وإعلان الأحكام العرفية وأصبح يمارس السلطة بشكل دكتاتوري. ولم تأت سنة ١٩٧٣ حتى أصبح في الوقت نفسه رئيسًا للجمهورية وللحكومة، وأجرى استفتاء يخوّله البقاء في منصبه مدى الحياة. وكانت الولايات المتحدة، خاصة في عهدي رئيسيها جونسون ونيكسون، تقدم الدعم لماركوس وإجراءاته في الفيليبين. كما كانت المعارضة ضد ماركوس تتبلور، في الوقت نفسه، ضمن تيارين رئيسيين: تيار المثقفين والبورجوازية الليبرالية الذي كان يرمي إلى إلغاء الدكتاتورية وإقامة نظام ديمقراطي برلماني ومركزه جزيرة لوسون، وتيار الحركة الدينية الإسلامية في جزيرة مينداناو وفي المنطقة الجنوبية. وقد نشأت تلك الحركة أساسًا كردّ فعل على التشريعات التعسفية التي جرّدت عددًا كبيرًا من المسلمين من أملاكهم وهجّرتهم إلى مناطق أخرى وجعلت المسيحيين يحلون محلهم، الأمر الذي أدّى إلى خلق أحقاد طائفية عنيفة، وجعل المسلمين يُنشؤون الجبهة القومية لتحرير المسلمين (المورو) ودعامتها جيش التحرير.

وفي حزيران ١٩٨١، أُعيد انتخاب ماركوس لمدة ست سنوات جديدة. وبعد الانتخابات بأيام قليلة، أي في أواسط حزيران، انعقد في مانيلا مؤتمر رابطة دول جنوب شرقي آسيا (تايلندا، ماليزيا، سنغافورة، أندونيسيا، الفيليبين) برئاسة ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي لبحث موضوع «الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا ومجابهة المد الشيوعي في المنطقة».

وكان ماركوس، قبل ذلك بفترة قصيرة، أي في نيسان ١٩٨١، قد نظم استفتاء تمّ على أثره تعديل الدستور بحيث تحوّل الحكم إلى حكم برلماني رئاسي، وعيّن سيزار فيراتا رئيسًا للوزراء، وكلّف تطبيق توصيات البنك الدولي في مجال الاقتصاد نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد.

وفي أيار ١٩٨٣، تمّ تجديد اتفاقية القواعد الأميركية في الفيليبين لمدة خمس سنوات أخرى مقابل ٩٠٠ مليون دولار. وقد قامت احتجاجات شعبية قوية ضد هذه الاتفاقية.

وأخذت الأزمة الاقتصادية تستفحل وبلغت أوجها في آب ١٩٨٣ عندما قامت الأجهزة، وبإيعاز من الرئيس ماركوس، باغتيال الزعيم المعارض بينينيو أكوينو لدى عودته من الولايات المتحدة (٢١ آب ١٩٨٣)، بعد ثلاث سنوات من المنفى، وهو ينزل من الطائرة وعلى مرأى من ملايين المشاهدين. وقد أثار حادث الاغتيال المكشوف هذا هياج الجماهير التي لم تعد تخشى قمع النظام، وأخذت تطالب علنًا بإقالة ماركوس، وبدأت الفيليبين تعيش فوق بركان وشيك الانفجار، ما دفع بالأميركيين إلى التفتيش عن بديل جدي لماركوس (أكثر من مليوني شخص ساروا في تشييع أكوينو).

في ١٤ أيار ١٩٨٤، جرت انتخابات تشريعية صاحبتها أعمال عنف في أنحاء مختلفة من البلاد. وفي ١٩٨٥، برزت زوجة بينينيو أكوينو، وتدعى كورازون (أو كوري)، كخليفة محتملة لخلافة زوجها في زعامة المعارضة، ووقّعت اتفاقًا مع زعيم معارض آخر هو سلفادور لوريل. وفي ١٥ شباط ١٩٨٦، أعلن عن فوز ماركوس في الانتخابات الرئاسية بنيله ١٠,٨ ملايين صوت، في حين نالت كوري أكوينو ٩,٢٩ مليون صوت، وسارت مظاهرات صاخبة في مانيلا، حيث أعلنت أكوينو في المتظاهرين «العصيان المدني» ضد ماركوس ونظامه؛ كما أعلن، بعد أيام قليلة، ضباط في «حركة الجيش الإصلاحية» عن دعوتهم الجنود إلى رفض الامتثال لأوامر سلطات ماركوس في ما يتعلق بالتعرّض إلى المدنيين الرافضين نتائج الانتخابات الرئاسية. وفي ٢١ شباط ١٩٨٦، شكلت أكوينو «حكومة ظل»، وأيّدها في ذلك وزير الدفاع خوان بونس أنريل ورئيس هيئة الأركان فيدل راموس. وبعد أربعة أيام فقط، أي في ٢٥ شباط ١٩٨٦، فرّ ماركوس من البلاد باتجاه جزر هاواي.

اغتيال بينينو أكوينو فور عودته من المنفى (آب ١٩٨٣): فوق: أكوينو في الطائرة لدى استعدادها للهبوط في مطار مانيلا؛ وسط: جثة أكوينو، وقربه جثة مطلق النار عليه، وقد أرداه أحدهم فورًا بعد إطلاقه النار على أكوينو؛ تحت: عسكريون ينقلون جثة أكوينو على وجه السرعة.





كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٨٦-١٩٩٩

عهد كوري أكوينو (١٩٨٦-١٩٩١): كوري أكوينو (مولودة ١٩٣٣)، أرملة الزعيم المعارض بنينيو أكوينو (١٩٣٢-١٩٨٣)، استلمت مهامها الرئاسية وقسمت اليمين الدستورية في ٢٦ شباط ١٩٨٦. وفي ٢٥ شباط، صدر دستور مؤقت أعطاها صلاحيات شبه مطلقة. وفي ٩ أيار، أعلن عن وقف إطلاق النار مع جبهة المورو. وفي ٦ تموز و٢٢ تشرين الثاني، فشلت محاولتا انقلاب. وفي ٣٠ تشرين الثاني، أعلن عن وقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يومًا مع الحزب الشيوعي الفيليبيني.

في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٧، سارت مظاهرات للفلاّحين قتل فيها ١٢ شخصًا. وفي ٢ شباط، جرى استفتاء على الدستور (٧٦,٢٩٪). وفي ٩ شباط، استأنف الحزب الشيوعي حرب العصابات. وفي ٢٢ تموز، صدر قانون للإصلاح الزراعي تناول ٥,٤ ملايين هكتار. وفي ٢٨ آب، فشلت محاولة انقلابية ثالثة قادها الكولونيل غريغوريو هوناسان (٣٠ قتيلًا). وفي أيلول، تشكلت حكومة جديدة لم يتمثل فيها أحد من اليسار. وفي تشرين الأول، قُتل أربعة أميركيين.

في كانون الثاني وشباط ١٩٨٨، كثّف الشيوعيون حرب عصاباتهم. وفي كانون الثاني، جرت انتخابات محلية (أكثر من ١٠٠ قتيل). وفي تموز، تعرضت شخصيات يسارية لأعمال عنف، وتمّ إنشاء ميليشيات مسلحة. وفي

آب، وصلت حصيلة الاعتقالات من أوائل السنة (١٩٨٨) إلى الآلاف.

في ٢٨ آذار ١٩٨٩، جرت انتخابات بلدية قتل فيها ستة مرشحين. وفي ٢١ نيسان، اغتيل كولونيل أميركي في مانيلا. وفي ٢٥ حزيران، هاجم الشيوعيون كنيسة للبروتستانت (٣٧ قتيلًا). وفي ١١ تموز، قامت كوري أكوينو بزيارة لفرنسا. وفي ١٥ آب، قتل ٢١ شخصًا في عملية احتجاز رهائن. وفي ٢٨ أيلول، مات ماركوس في هاواي. وفي ٤ تشرين الثاني، سارت مظاهرة ضمّت نحو نصف مليون شخص مطالبين بإعادة جثمان ماركوس إلى البلاد، وأكوينو بقيت مصرة على رفضها هذا المطلب. وفي أول كانون الأول، وقعت محاولة انقلابية رابعة (٢٤ قتيلًا).

في ٢٧ شباط ١٩٩٠، اعتقل وزير الدفاع السابق خوان بونس أنريله بتهمة التمرّد. في أواخر آذار، قتل ٥٩ عنصرًا من «الجيش الشعبي الجديد». وفي ١٦ تموز، وقعت هزة أرضية أودت بحياة نحو ١٥٠٠ شخص. وفي ٢٨ أيلول، صدر حكم على ١٦ عسكريًا (منهم الجنرال لوثر كوستوديو) بالسجن المؤبد بتهمة اغتيال بينينو أكوينو. وفي ٥ تشرين الأول، تمّ القضاء على محاولة تمرّد قادها الكولونيل ألكسندر نويل في جزيرة ميندناو.

في شباط ١٩٩١، قتل ٥٦ شخصًا في معارك حرب العصابات. وفي ٩-١٥ حزيران، اشتعل بركان بيناتوبو Pinatubo بعد همود ٦١١ سنة متواصلة: ٨٧٥ قتيلًا، مليون شخص منكوب، ٢٠٠ ألف مهجّر، ٣٨٥ ألف هكتار من المزروعات، ١٠٨ آلاف منزل مصدّع. وفي ٥ آب، أوقف زعيم الحزب الشيوعي روموليو كينتانار. وفي ٥ تشرين الثاني، أودت عاصفة «تلما» Thelma التي هبّت على البلاد بحياة ٦٥٠٠ شخص.

عهد الجنرال فيدل راموس (١٩٩٢-١٩٩٨): في ١١ أيار ١٩٩٢، انتُخب الجنرال فيدل راموس (مولود ١٩٢٨) رئيسًا للبلاد بأغلبية ٢٣,٦٪ من الأصوات، ضد مريام دفنسور سانتياغو (١٩,٧٪)، وادواردو كوجوانكو (١٨,٢٪)، واستلم راموس مهامه في ٣٠ حزيران.

في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٣، تمّ الاتفاق على وقف لإطلاق النار مع جبهة مورو (الإسلامية). وفي ١٣ كانون الأول، أُعيد العمل بحكم الإعدام، وحدّدت لتنفيذه ١٣ حالة خطيرة، وكان قد أُلغي في ١٩٨٧. وفي ٢٦ كانون الأول، تعرضت كاتدرائية كاثوليكية في دافاو لعملية تفجير قتلت سبعة أشخاص وجرحت ١٣٠.

وفي ٢٤ شباط ١٩٩٤، قررت هيئة قضائية أميركية اجتمعت في هونولولو منح ١,٢ مليار دولار لعشرة آلاف فيليبيني تعرضوا للتعذيب في عهد ماركوس.

في ١٢-١٦ كانون الثاني ١٩٩٥، زار البابا يوحنا بولس الثاني الفيليبين. وفي نيسان - تموز، معارك في جزيرة ميندناو (حرب عصابات إسلامية) أودت بحياة العشرات من المدنيين والعسكريين. وفي آب، صدر عفو عن عسكريين متهمين بسبع محاولات انقلاب.

في ٦ شباط ١٩٩٦، وقع اتفاق بين الحكومة وجبهة المورو: استقلال ذاتي للمنطقة الإسلامية، وتصبح المقاطعات الجنوبية السبع المحيطة بجزيرة ميندناو خاضعة لسلطة حكومة مؤقتة تشكلها جبهة التحرير الإسلامية لمدة ثلاثة أعوام. كما وقع اتفاق، في ٢ أيلول، حول إقامة «مجلس السلام والإنماء لفيليبين الجنوبية» (يرأسه نور ميسواري) تعاونه جمعية استشارية من ٨١ عضوًا.

في ٤ شباط ١٩٩٧، اغتيل أسقف ميندناو.

في ١٦ آذار ١٩٩٨، وقع اتفاق مع الشيوعيين حول «احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي».

عهد جوزف إسترادا (١٩٩٨-): في ١١ أيار ١٩٩٨، انتُخب جوزف إسترادا (مولود ١٩٣٧) رئيسًا للبلاد بأغلبية ٣٩,٨٪ من الأصوات.

في كانون الثاني ١٩٩٩، وقعت اشتباكات مع متشددين إسلاميين في ميندناو كانوا قد رفضوا اتفاق السلام الذي وقّعته جبهة مورو الإسلامية مع الحكومة (١٩٩٦)، كما أقدمت مجموعة من هؤلاء المتشددين على احتجاز ٥٠٠ تلميذ و٧٠ معلمًا في مدرسة ابتدائية. وكانت حصيلة مواجهات كانون الثاني مقتل ٣٢ شخصًا وتشريد نحو ٨٠ ألفًا.

في شباط ١٩٩٩، اعترف تنظيم إسلامي في جنوب البلاد بتلقّي مساعدات من باكستانيين إسلاميين متطرفين ومن ابن لادن، وكان تقرير رسمي عسكري أفاد أن باكستانيين تسللا إلى جنوب البلاد بهدف القيام بعمليات إرهابية ضد أحياء مسيحية. وزار الرئيس جوزف استرادا جنوبي البلاد والتقى قادة إسلاميين.

في أيار ١٩٩٩، هاجم مئات الفيليبينيين السفارة الأميركية في مانيلا، وتظاهروا أمام مقر مجلس الشيوخ احتجاجًا على اتفاق أميركي – فيليبيني حول استئناف المناورات العسكرية المشتركة. وهذا أمر تعارضه الكنيسة الكاثوليكية الشديدة النفوذ، وكذلك الجماعات اليسارية.

نقاط أساسية في العلاقات الدولية: القواعد الأميركية، دول آسيان، وجزر سبارتلي مع الصين: تعود القواعد الأميركية على الأراضي الفيليبينية إلى اتفاقية باريس عام ١٨٩٨، وكانت إسبانيا سلّمت الجزر الفيليبينية بموجبها إلى الولايات المتحدة التي حكمت البلاد حتى ١٩٤٦ باستثناء أربع سنوات (١٩٤٢–١٩٤٥) خضعت خلالها الفيليبين للسيطرة اليابانية. وتجددت عقود القواعد بشكل دوري عند نهاية كل عشر سنوات حتى جاءت الإصلاحات الدستورية عام ١٩٧٨ لتنصّ على أن القواعد العسكرية الأجنبية سوف لا يسمح لها بالبقاء بعد عام ١٩٩١، إلا في حال اتفاقية جديدة تحظى بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ ويؤكدها استفتاء عام.

وقامت معارضة شديدة للقواعد من داخل الحكومة وخارجها. فبدأت الولايات المتحدة، في ١٩٩١، سحب قواتها من الفيليبين، وأكملت انسحابها في أيلول ١٩٩٤ (وكان اشتعال بركان بيناتوبو أصاب القاعدة كلارك، أكبر قاعدة جوية أميركية في الخارج، ودمّر قسمًا كبيرًا من منشآتها في ١٩٩١).

والجدير ذكره ان تفكيك الولايات المتحدة لقواعدها جاء متناسبًا وسياسة واشنطن الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الأخطار التي تهدد مصالحها الحيوية في المنطقة. وما إن بدأت انسحابها من الفيليبين حتى خفضت مساعداتها البالغة ٩٠٠ مليون دولار سنويًا لهذا البلد الذي تكبّل اقتصاده الديون الأجنبية والركود والتضخّم والبطالة.

لكن الفيليبين وجدت في رابطة دول جنوب شرقي آسيا (دول آسيان) عوضًا عن خسارتها للمساعدات الأميركية. وكانت دول آسيان تسعى إلى التبادل والتكامل الاقتصادي والسياسي وحتى الأمني.

وباعتمادها مبدأ الدفاع المشترك زوّدت آسيان دولها الأعضاء، بما فيها الفيليبين، بعدًا دفاعيًا يحفظ لكل دولة عضو أمن حدودها وشؤونها الخارجية، كذلك الداخلية بالتزامها مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للبلدان عامة. الأمر الذي ساعد الفيليبين في محاصرة الثوّار المسلمين من الخارج وفي عقد اتفاق سلام معهم في الوقت نفسه.

أما بالنسبة إلى النزاع بين الفيليبين والصين حول جزر سبارتلي الواقعة في بحر الصين الجنوبي والتي تتنازع السيادة عليها ست دول هي: الصين، فيتنام، تايوان، ماليزيا، بروني والفيليبين، وتنافسها عليها جميعًا اليابان ودول غربية في ما يتعلق بالامتيازات النفطية، كما تتحكم هذه الجزر بطرق الملاحة الرئيسية في المنطقة. وكانت الصين، بذريعة ان الجزر مناطق صينية تاريخيًا، قد دخلت في اشتباكات ومعارك بحرية مع بقية أطراف النزاع كانت سببًا وراء إصدار الأمم المتحدة قانون البحار في العام ١٩٩١.

وبعد شهور من الحرب الإعلامية بين بكين ومانيلا، تحركت قوات عسكرية فيليبينية قوامها ٥٠ ألف جندي صوب بانغا نيبان إحدى جزر سبارتلي الثمان. ولم تكن نية هذه القوات العدوان والهجوم، بل مجرد مظاهرة فيليبينية تعلن عدم تخلي مانيلا عن دعوتها في ملكية الجزر. وقد أعلن الرئيس الفيليبيني فيدل راموس ان ملكية الجزيرة أو أرخبيل الجزر في بحر الصين الجنوبي تعود إلى الدولة الأقرب جغرافيًا.

اتفاق مانيلا – جبهة مورو (١٩٩٦): في مطلع السبعينات بدأت جبهة تحرير مورو المسلمة نشاطها في جزيرة مينداناو الجنوبية التي عاشت الأحكام العرفية منذ ١٩٧٢. ولم تخفّف من هذا النشاط السياسي والعسكري اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٧٦ التي وافقت بموجبها حكومة ماركوس على إنشاء منطقة حكم ذاتي للمسلمين في الجنوب، ثم طوّرتها

حكومة كوري أكوينو من خلال محادثات السلام التي عقدتها والجماعات الإسلامية الثائرة في الجزيرة بوساطة منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلى رغم التطورات والتغييرات الإقليمية والمحادثات الثنائية ظلت ثورة الجنوب تحاصر حكومة مانيلا رغم نجاح هذه الحكومة في عدد من القضايا الداخلية: إفشال مسلسل طويل من الانقلابات، وإعادة بناء وتنظيم شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل دستور جديد يقيم الديمقراطية والتعددية الحزبية مقام الدكتاتورية التي حكمت البلاد منذ استقلالها عام ١٩٤٦.

لكن، مقابل هذه النجاحات الداخلية لحكومة مانيلا، كانت قضية مسلمي مورو في إقليم ميندانـاو قد وصلت، في الفترة السابقة مباشرة على توقيع الاتفاق (١٩٩٦)، إلى مرحلة دقيقة. فبعد أن كانت قوات جبهة مورو ا لإسلامية تستخدم أسلوب حرب العصابات بسبب قلة إمكاناتها في المواجهة الممتدة لقرابة ٢٠ عامًا، بدأ الوضع يتغير منذ حلول التسعينات، وأخذت الجبهة تحقق انتصارات كثيرة نالت من هيبة الحكومة في مانيلا التي دفعت أكثر من



الرئيس راموس وزعيم الثوّار المسلمين نور ميسواري (١٩٩٦).

ثلثي قواتها المسلحة إلى منطقة مورو. وحين عجزت هذه القوات من تحقيق انتصارات حاسمة، توجّه رئيس أركان القوات المسلحة الفيليبينية (كانون الأول ١٩٩٥) إلى منطقة مورو وأعلن انسحاب القوات الحكومية من دون قيد ولا شرط. وقد أكد استمرار المفاوضات بين الحكومة والجبهة، وتقدمها، جدية سعي الدولة وراء السلام مع الجبهة.

وفي ٢٩ آب ١٩٩٦، عقد الرئيس فيدل راموس وزعيم الثوار المسلمين نور ميسواري لقاء في بلدة مالابانغ في مقاطعة لاناو الجنوبية، وأقرّا مشروع اتفاق سلام حدّدا موعدًا لتوقيعه هو مطلع أيلول ١٩٩٦ (أي بعد يومين أو ثلاثة أيام) في مانيلا، لوضع حد لنزاع استمرّ زهاء ٢٥ سنة. وقد جاء هذا المشروع ثمرة ثلاث سنوات من المفاوضات بين الحكومة وثوار جبهة مورو الإسلامية. ويحمل الاجتماع في مالابانغ مغزى رمزيًا، ذلك ان البلدة شهدت أول تجمّع سكاني في ميندانـاو عندما جاءها الدعاة المسلمون في القرن الخامس عشر قبل نحو مائة عام من دخول المسيحية على أيدي الإسبان.

وفي اليوم التالي، وقّع، في جاكرتا، مانويل يان كبير المفاوضين الحكوميين ونور ميسواري، بالأحرف الأولى على الاتفاق في احتفال حضره الرئيس الأندونيسي سوهارتو. وشارك في التوقيع وزير الخارجية الأندونيسي علي العطاس، ومحمد محسن الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وبعد يوم واحد، أي في ٢ أيلول ١٩٩٦، وفي مانيلا، وقّع نور ميسواري ومانويل ين، في حضور الرئيس فيدل راموس ودبلوماسيين أجانب، الاتفاق. وشارك في التوقيع علي العطاس (أندونيسيا شاركت في جهود الوساطة) وحامد الغامد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

نقاط الاتفاق ومعارضوه: من أبرز النقاط التي يتضمنها الاتفاق إنشاء «مجلس للسلام والتنمية في جنوب الفيليبين» يدير على مدى ثلاث سنوات ١٤ إقليمًا وتسع مدن كبرى. ويتألف المجلس من ٨١ عضوًا بينهم ٤٤ تسميهم جبهة مورو للتحرير الوطني. وتتولى رئاسة المجلس شخصية من الجبهة قد تكون نور ميسواري نفسه أو شخصية أخرى يختارها.

وبعد انقضاء السنوات الثلاث، يجري استفتاء لسكان المنطقة العشرة ملايين الذين يشكل المسيحيون أكثر من ثلثيهم. ويتقرر في هذا الاستفتاء رسم الحدود الجغرافية النهائية لمنطقة إسلامية ذات حكم ذاتي في جنوب البلاد.

كما اتفق على استيعاب مقاتلي جبهة مورو في صفوف الشرطة والجيش الفيليبينيين.

وأعطي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي ساندت المفاوضات طيلة السنوات الثلاث الماضية على الاتفاق، دور المراقب لعملية التنمية وإقرار السلام في المنطقة.

وتكون المهمة الرئيسية لـ «مجلس السلام والتنمية في جنوب الفيليبين» إدارة واستعمال الأموال التي ستخصص للنهوض الاقتصادي لجنوب الفيليبين سواء كان مصدرها داخليًا أم خارجيًا.

وقد قوبل الاتفاق بالرفض من جانب المتطرفين المسلمين والمسيحيين على السواء. فأعلن غزالي جعفر، نائب رئيس جبهة مورو الموجود في ميناداناو، انه «لن يقبل معاهدة السلام» التي «لن تغير الوضع في ميناداناو». ورفضت منظمة متطرفة أخرى، هي منظمة أبو سياف، الانضمام إلى المعاهدة. وكانت هذه المنظمة ارتكبت في العام ١٩٩٥ مجزرة ذهب ضحيتها أكثر من ٥٠ قتيلًا من قرية أبيل المسيحية.

وكانت القوات الفيليبينية قامت، قبل يومين من الاتفاق، بعملية اقتحام في جزيرة ميناداناو لإلقاء القبض على قائد هذه المنظمة المدعو أبو بكر جنجلاني.

كذلك، قامت بعض التظاهرات في إيليغان في جزيرة ميناداناو، ضمّت آلافًا من المسيحيين احتجاجًا على توقيع الاتفاق.

مدن ومعالم

* دافاو **Davao**: قاعدة مقاطعة ميناداناو وسولو في الجنوب. تعد نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة. الياباني أوتا Ota أدخل إليها زراعة القنب في العام ١٩٠٤. مرفأ صيد. أخشاب. فاكهة.

* سيبو **Cebu**: مدينة في الجزيرة التي تحمل الإسم نفسه. قاعدة مقاطعة فيزاياس الوسطى. تعد نحو ٦٧٥ ألف نسمة. مركز تجاري وصناعي وجامعي. زراعة الكوبرا وقصب السكر. صناعة إلكترونية. في ١٩٩٢، منحها الرئيس فيدل راموس نظامًا خاصًا بقصد تشجيع الصادرات.

* كيزون سيتي **Quezon City**: مدينة داخلة في إطار العاصمة مانيلا الميتروبوليتية. تعد نحو مليونين و٢٠٠ ألف نسمة. صمّمها هاري فروست بناء لطلب م. كيزون في العام ١٩٣٩ لتكون مركز سكن العمّال. كانت عاصمة البلاد بين ١٩٤٨ و١٩٧٦. مركز إداري وتجاري وجامعي.

* مانيلا **Manille**: في الانكليزية Manila City. عاصمة الفيليبين، وقاعدة جزيرة لوسون. تعد نحو مليون و٧٠٠ ألف نسمة. أشهر معالمها الأثرية: كاتدرائية سان أوغستن التي بُنيت على ست دفعات بين ١٥٨١ و١٨٧٩، والمباني التي تعود إلى العهود الإسبانية (كنائس والقصر الرئاسي)، وإلى العصر الأميركي (مباني إدارات الدولة)، وإلى عهد ماركوس (مجمّع ثقافي).

الميتروبوليتان مانيلا، أو مانيلا الكبرى أنشئت في العام ١٩٧٥ داخل مقاطعة ريزال، وتعد نحو ٩ ملايين نسمة (التقديرات الأخيرة ١٩٩٩)، وهي تضم ١٤ مدينة: كالوكان سيتي، بيناس، ماكاتي، مالابون، ماندالوينغ، مانيلا، ماريكينا، مونتنلوبا، نافوتاس، باراناك، بازاي سيتي، بازيغ، سان خوان، تاغيغ. المركز المصرفي والدبلوماسي في

ماكاتي، الجامعات الكبرى في مانيلا وكيزون سيتي.

في مانيلا الكبرى أكبر كثافة سكانية في البلاد، وأكثر فرص العمل خاصة في مجالَي الصناعة والخدمات. لكن أكثر من ثلث سكانها يعيشون في مدن صفائح وفي ظروف بائسة.

تاريخيًا، في ١٥٧١ غزا لوبيز دو ليغازبي مواقع محصنة كان يقودها أمير من السكان الأصليين الإحيائيين يدعى رجا لاكندولا على الضفة اليمنى (توندو) من بازيغ، في حين كانت الضفة اليسرى (مانيلا) بقيادة أمير مسلم يدعى رجا سليمان. وقد أحرق الإسبان مانيلا وشيّدوا في موقعها مدينة صغيرة محصنة. وقد عانت مانيلا كثيرًا إبان الحرب العالمية الثانية.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **إسترادا، جوزف Estrada, J.** (١٩٣٧–): رئيس الجمهورية الحالي (بدءًا من ١١ أيار ١٩٩٨)، وقد فاز بهذا المنصب في مواجهة مرشح الحزب الحاكم المدعوم من الرئيس السابق فيدل راموس، ومواجهة عشرة منافسين آخرين. وكان إسترادا مرشح تحالف «لابان نغ ماكابايانغ ماسانغ فيليبينو» التي تعني «القتال من أجل رفعة الجماهير الفيليبينية». وقد حقق إسترادا انتصارًا كاسحًا وبفارق ٦٫٤ مليون صوت على أقرب منافسيه مرشح حزب لاكاس الحاكم السيناتور خوسيه دي فينيسيا.

لقبه الفيليبينيون بـ «إيراب من أجل الفقراء»، وذلك لانحيازه القوي إلى جانب الفقراء. ووقفت ضده الكنيسة، ومجتمع رجال المال والأعمال، والنخب الحزبية والسياسية والعسكرية، إذ رأت فيه شخصية لا تنتمي إلى مجتمعاتها العاجية.

ولد جوزف إسترادا في بلدة توندو الملاصقة لمانيلا وسط عائلة ثرية نسبيًا، وكان والده طبيبًا من ذوي الأملاك، يدرّس في جامعتي الفيليبين وشيكاغو. ومن هنا كان إصرار الأب أن يتلقى الابن تعليمًا متقدمًا يوازي تعليمه هو، ونجح بالفعل في إلحاق ابنه بمعهد مابوا للتكنولوجيا بعد تخرجه من الثانوية، واستطاع الأخير أن يصل إلى السنة الدراسية الثالثة في المعهد المذكور. إلا أن عشقه للسينما كان أقوى فترك دراسته الجامعية ليخوض تجربة التمثيل سنوات عدة، ثم ليتبعها بتجربة الإنتاج السينمائي التي يصفها بأنها أدخلته إلى عالم المال والأعمال التجارية. وقد قام بتمثيل عدد كبير من الأفلام الناجحة محليًا والتي تقمّص فيها أدوار الرجل المهضوم الحقوق الذي ينتفض في وجه قوى الشر للحصول على حقوقه، الأمر الذي أكسبه نجومية وشعبية في أوساط الشعب.

وحينما تولى إسترادا عمادة بلدة سان خوان الواقعة ضمن حدود مانيلا الكبرى بين ١٩٦٩ و١٩٨٦ (قبل أن يترك هذا المنصب لأحد أبنائه) فتح أبوابه أمام الفقراء لتقبّل شكاويهم، ولم يتردد في النزول إلى الشارع شخصيًا لتوزيع الأرزّ والمواد الغذائية على المحتاجين، كما انه ضغط على الدولة لفتح العديد من المدارس، ولتعبيد الكثير من الطرقات في سان خوان وما حولها، ونجح في الحصول على أكثر من ألفي منحة دراسية لأبناء الطبقات الفقيرة، كما انه كان أول من فكّر في بناء الأسواق التجارية الشاملة، وأول من أدخل الكومبيوتر في إدارة أعمال محافظته. وتعرّض للاعتقال مرتين على يد سلطة الأحكام العرفية التي فرضها ماركوس قبل أن يحسّن علاقاته مع هذا الأخير وينضم إلى حزبه «حزب المجتمع الجديد».

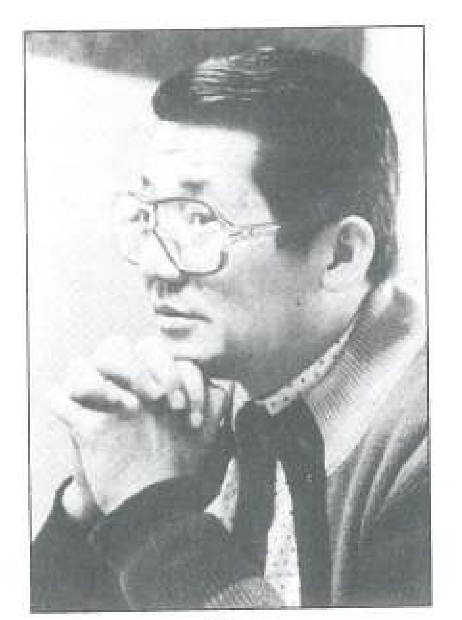
في ١٩٨٧، خاض الانتخابات النيابية كمعارض، ونجح في الوصول إلى البرلمان كإحدى شخصيتين معارضتين وحيدتين إلى جانب الجنرال خوان بونسيه أنريلي (وزير الدفاع في عهد ماركوس).

وفي البرلمان عرف عنه حماسته الشديدة لتبنّي القضايا الوطنية. فعارض مسألة تغيير بنود الدستور الخاصة بمنح رئيس الجمهورية الحق في الترشيح لفترتين رئاسيتين متواليتين، وكذلك مسألة الوجود العسكري الأميركي على أرض بلاده.

وبين ١٩٩٢ و١٩٩٥، ترأس إسترادا لجنة حكومية لمحاربة الجريمة التي تفشّت كثيرًا خلال حكم كوري أكوينو. وقد ظهر شخصيًا في عمليات مداهمة أوكار اللصوص ومطاردة المجرمين التي كانت تقوم بها الشرطة، علمًا أنه كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية (فيدل راموس)، إذ كان قد فاز بهذا المنصب في انتخابات ١٩٩٢ الرئاسية، ولكن ليس على لائحة راموس، وإنما على لائحة منافسه الرئاسي إدواردو كوجوانغو (عبد الله المدني، «الحياة»، ٧ حزيران ١٩٩٨).

▫ **أكوينو، بينينيو Aquino, B.** (١٩٣٢–١٩٨٣): أكبر وأبرز زعيم شعبي معارض لماركوس ونظامه. اغتيل في مطار مانيلا (٢١ آب ١٩٨٣) فور نزوله من الطائرة التي أقلته من الولايات المتحدة بعد أن قضى فيها نحو ثلاث سنوات كلاجئ سياسي. وقد أثارت ظروف اغتياله حزنًا كبيرًا لدى الفيليبينيين الذين سارعوا ووجّهوا اصبع الاتهام إلى ماركوس في تدبير اغتياله، فضاعفوا من معارضتهم له، خاصة وكان قد تبيّن لهم، وللعالم، ان الولايات المتحدة كفّت عن دعمها ماركوس وبدأت تسعى لبديل يلتف الفيليبينيون حوله في حركة التفاف على تنامي الشيوعيين في البلاد.

الميزة الرئيسية التي تمتّع بها بينينيو أكوينو هي نضوجه المبكر وحركيته السياسية التي بدأت في سن السابعة عشرة حيث عمل مراسلًا صحفيًا يغطي أخبار الحرب في كوريا في جريدة «مانيلا تايمز». وفي سن الـ ٢٢ (أي في العام ١٩٥٤) أصبح أصغر عمدة (رئيس بلدية) في الفيليبين، عندما انتخب لهذا المنصب في مسقط رأسه، مدينة كونسبسيون في جزيرة لوسون. وبفضل زواجه من كورازون كواجونغكو، تمتّع بدعم كبير من هذه العائلة التي يعتبر أفرادها من كبار ملّاك الأراضي، وأصبح حاكم مقاطعة تارلاك (١٩٦٠). وفي غضون ذلك، نجح



بينينيو أكوينو

أكوينو في إجراء مفاوضات بين الرئيس رامون ماغزازي ولويس تاروك زعيم انتفاضة الفلاحين (هوك). وفي ١٩٦٧، انتخب سيناتورًا في مجلس الشيوخ الفيليبيني، وأصبح أحد أبرز قادة الحزب الليبرالي، وبدأ يُنظر إليه على أنه الخليفة الأوفر حظًا لخلافة ماركوس. وقد عارض أكوينو هذا الأخير دون هوادة، خاصة لجهة نفوذ زوجته إيميلدا في الحكم، والفساد العابث في إدارة الدولة وماليتها.

في ٢١ أيلول ١٩٧٢، أعلن ماركوس الأحكام العرفية، واعتقد انه بهذا الإجراء ينهي طموح خصمه الشاب. وبعد يومين، زُج أكوينو في سجن قلعة بونيفاسيو حيث أمضى أكثر من سبع سنوات من حياته، ولم يمثل أمام المحكمة العسكرية إلا في العام ١٩٧٧، وحكم عليه بالإعدام بتهمة «التطرف» و«قلب نظام الدولة» و«حيازة الأسلحة». لكن ماركوس عفا عنه لشدة الضغوط التي تعرّض لها من الداخل والخارج، وسمح له بأن يرأس تنظيمًا سياسيًا جديدًا حمل إسم «لابان» Laban، وبأن يشترك في حملة الانتخابات التشريعية في مانيلا ١٩٧٨. لكن أكوينو هُزم في هذه الانتخابات أمام إيميلدا ماركوس (زوجة الرئيس ماركوس) التي حظيت بدعم قوي من حزب الرئيس «حركة من أجل مجتمع جديد».

في ١٩٨٠، سخر منه قدره عندما وقع مريضًا واضطرّ إلى المعالجة في «مركز الفيليبين الصحي»، وهذا المركز هو أحد المنشآت التي حققتها زوجة ماركوس. وبعد أن قدّم اعتذاره لها علانية، سُمح له بمغادرة البلاد لإجراء عملية لقلبه في الولايات المتحدة. لكنه، ما إن تعافى هناك حتى تنكر لوعوده بعدم الإقدام على أي نشاط ضد الرئيس ماركوس، وأخذ ينتقد النظام وأعماله أكثر من السابق. وأقام اتصالات عديدة مع معظم القادة الفيليبينيين في المنفى، وخاصة مع زعيم الحركة الانفصالية الإسلامية في مينداناو نور ميسواري، كما كان في الوقت نفسه يلقي محاضرات في جامعة هارفارد ومعهد مساشوستس للتكنولوجيا.

فاجأ اغتيال أكوينو الأميركيين، ووضعهم لفترة في حيرة من أمرهم إزاء ما يجري في الفيليبين، حيث كانوا يخشون أكثر ما يخشون أن يستفيد الحزب الشيوعي من غياب أكوينو، فيتمكن ذراعه المسلح «الجيش الشعبي الجديد» (حوالي سبعة آلاف مقاتل) من توسيع انتشاره وينقل حرب العصابات إلى داخل المدن.

اعتبر الفيليبينيون أكوينو شهيدًا وبطلًا قوميًا، بل أحلّوه، في مخيلتهم الشعبية، منزلة خوسيه ريزال والسيد المسيح، خاصة في السنوات الأولى لاستشهاده.

▫ **أكوينو، كوري Aquino, C.** (١٩٣٣–): رئيسة الجمهورية (١٩٨٦–١٩٩٢). زوجة الزعيم المعارض بينينيو أكوينو.

ولدت كورازون (كوري) كوجوانكو (إسمها قبل الزواج) في بلدة تارلاك في جزيرة لوسون. جاء انتخابها رئيسة بعد اغتيال زوجها الزعيم المعارض، وانتهى بهذا الانتخاب عهد الدكتاتور ماركوس. عرف عهدها عدة محاولات انقلابية فاشلة، ما جعلها تعتمد أكثر فأكثر على الموالين لها في الجيش. وأقوى هذه المحاولات وأخطرها محاولة ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٧، حيث استغلّ المتمردون أجواء التوتر التي كانت سائدة في مانيلا منذ قبل أربعة أيام حين قامت قوات من الجيش بإطلاق النار على مجموعات من المتظاهرين الفلاحين (١٦ قتيلًا)، إضافة إلى احتجاجات الشيوعيين وقطعهم لمفاوضات كانوا



كوري أكوينو

يجرونها مع الحكومة. وقد تمكّنت أكوينو من سحق التمرّد بالقوات العسكرية الموالية لها.

وكان على كوري أكوينو أن تنشط، بصورة أساسية، على جبهة الشيوعيين الذين ناصبوها العداء، وعلى جبهة الاستقلاليين الإسلاميين في الجنوب. كما ان مفاوضاتها مع الأميركيين حول تفكيكهم للقواعد الأميركية في البلاد وانسحابهم منها لم تنجح.

في بداية عهدها، أُحيطت كوري بشعبية كبيرة وبهالة من الاحترام. لكن بريق نظامها الجديد أخذ يخف تدريجيًا مع ازدياد المعاناة المعيشية بارتفاع التضخّم إلى معدلات قياسية وازدياد نسبة البطالة والضرائب وأسعار الوقود والمواد الغذائية، بل واختفاء بعضها من الأسواق، وعودة الفساد والمحسوبية وخرق القانون بأشكال وأساليب جديدة. وقد انعكست هذه الأوضاع تندرًا على أيام ماركوس لدى قطاعات من الشعب الفيليبيني، ما جعل أرملة ماركوس (إيميلدا ماركوس) تفوز في الانتخابات النيابية في ١٩٩٥.

• **راموس، فيدل Ramos, F.** (١٩٢٨–): رئيس الجمهورية منذ ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨. استقى شعبيته الواسعة بسبب رفضه، كرئيس لهيئة الأركان، الانصياع لأوامر الرئيس ماركوس القاضية بإطلاق النار على المتظاهرين المدنيين في مانيلا والمطالبين بإسقاط ماركوس. وبذلك سجّل «انحيازه إلى الأمة في اللحظات الحرجة من المواجهة ما بين شعبه الأعزل وسيّده الدكتاتور» (راجع النبذة التاريخية).

• **ريزال، خوسيه بروتاسيو Rizal, J.P.** (١٨٦١–١٨٩٦): كاتب وبطل قومي فيليبيني. ولد في كالمبا (في جزيرة لوسون). تثقّف ثقافة إسبانية على يد آباء يسوعيين، إضافة إلى ثقافته التاغالية – الصينية الأصلية، وأصبح دكتورًا في الطب. سافر إلى الولايات المتحدة وأوروبا حيث مكث مدة ليست قصيرة. وضع روايتان رفض فيهما الاستعمار الإسباني ودعا إلى التحرّر منه. أعدم بإطلاق النار عليه في مانيلا بتهمة الدعوة للتمرّد والعصيان. يعتبره الفيليبينيون بطلًا قوميًا لهم، وأقاموا له عيدًا سنويًا ويوم عطلة رسمية: يوم اغتياله الموافق في ٣٠ تشرين الثاني. وتذهب إحدى الطوائف في الفيليبين إلى إقامة شعائر دينية تكريمًا له.

• **ماركوس، فرديناند إدرالين Marcos, F.E.** (١٩١٧–١٩٨٩): رئيس الجمهورية (١٩٦٥–١٩٨٦)، حكم البلاد حكمًا دكتاتوريًا، واضطرّ تحت ضغط الشارع وتخلي الولايات المتحدة عن نصرته، إلى الاستقالة في مطلع ١٩٨٦.

ولد في بلدة سارات في جزيرة لوسون. استهلّ حياته محاميًا، ثم بدأ حياته السياسية بالعمل الحزبي فأصبح رئيسًا للحزب القومي.

بعد الاضطرابات العنيفة التي شهدتها البلاد في مطلع السبعينات، أعلن الأحكام العرفية (١٩٧٣). لكن حملات القمع التي شنّتها أجهزته لم تحل دون تعاظم مدّ المعارضة لنظامه. ولم تعد هذه المعارضة وقفًا على اليسار، بل شملت أيضًا أحزابًا تقليدية، كما باتت تحظى بتأييد كنيسة الفيليبين القوية النفوذ. ففي انتخابات ١٩٨٤ النيابية، سجّل حزب ماركوس «الحركة من أجل مجتمع جديد»، تراجعًا ملحوظًا، في حين ارتفع عدد المقاعد التي احتلتها المعارضة من ١٣ إلى ٦٨. وبدأت الولايات المتحدة، التي كانت تدعمه بقوة، تمهّد لخلافته، خاصة وأن الحزب الشيوعي الفيليبيني الموالي للصين، وجناحه المسلح «جيش الشعب الجديد»، كانا يوسعان سيطرتهما التي باتت تشمل نحو ٣٥٠٠ قرية. ولم يرضخ ماركوس لنصيحة الولايات المتحدة بالتخلي عن منصبه، وأعلن رغبته في خوض معركة الانتخابات الرئاسية. وقد خاض هذه الانتخابات فعلًا في ١٩٨٦ ضد منافسته كوري أكوينو، وأعلن فوزه فيها. إلا أن تزوير الانتخابات أدّى إلى قيام انتفاضة شعبية عارمة أودت بحكمه فلجأ إلى هاواي. وهناك توفي (١٩٨٩)، وأعيد جثمانه ليدفن في مسقط رأسه في ٧ أيلول ١٩٩٣.

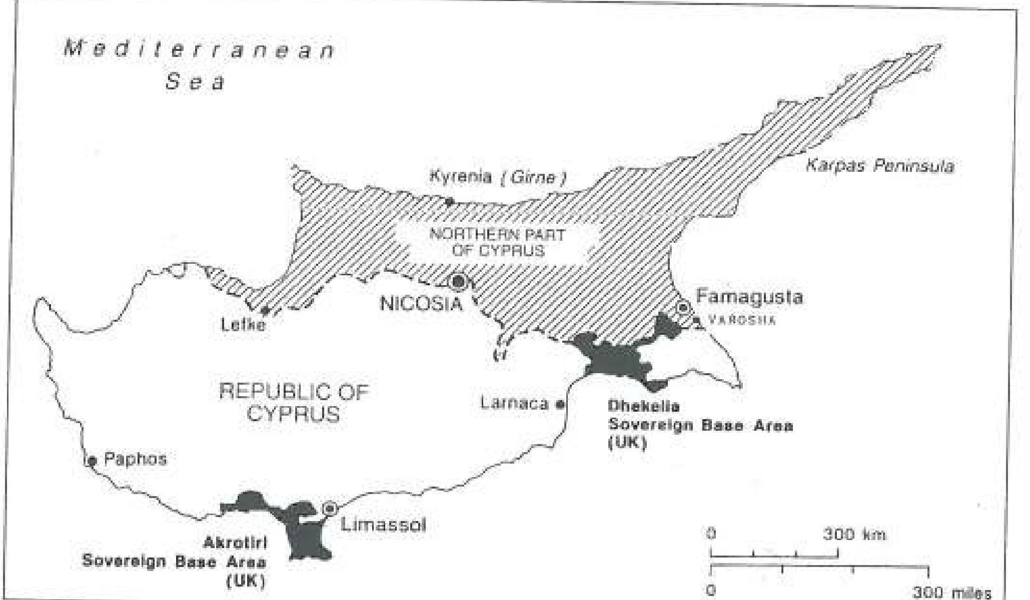
زوجته إيميلدا Imelda (مولودة ١٩٣٠): اختيرت ملكة جمال مانيلا في ١٩٥٣، وتزوّج ماركوس بها في ١٩٥٤. كان لها تأثير قوي على زوجها وفي سياسة البلاد عامة، وعيّنت وزيرة للثروات البشرية. عادت إلى مانيلا في ٤ تشرين الثاني ١٩٩١ (كان في استقبالها نحو ١٠ آلاف شخص)، وأصدرت المحكمة في مانيلا حكمًا عليها بالفساد (٢٤ أيلول ١٩٩٣). انتخبت نائبة في أيار ١٩٩٥. في ٣٠ نيسان ١٩٩٨، سحبت طلب ترشيحها في الانتخابات الرئاسية.

فرديناند ماركوس الصغير (مولود ١٩٥٨)، ملقّب بـ«بونغ بونغ»، حاكم مقاطعة لوكوس (١٩٨٤)، وشقيقه فرديناند وصهره بنيامين روميالديز، وأفراد آخرون من عائلة فرديناند ماركوس الرئيس، تجري ملاحقتهم قضائيًا في الولايات المتحدة الأميركية (تحويل ١٠٣ ملايين دولار تعود للدولة، واختلاس ١٦٥ مليون دولار في ٣ هيئات مالية لشراء أربع بنايات في نيويورك). كما حكم عليهم في سويسرا (٢٧ كانون الأول ١٩٩٠) برد ٣٣٠ مليون دولار (مودعة في فريبورغ وزوريخ) للفيليبين.

وقدرت ثروة أسرة ماركوس بـ ١٠ مليارات دولار، منها ٣ مليارات في الولايات المتحدة، و١,٥ مليار في الفيليبين (١٤٣ عقارًا، ٨١ سيارة، ٣١ طائرة هليكوبتر، ١٤ مركبًا).







بطاقة تعريف بالجزيرة عامة

الإسم: قبرص Chypre, Cyprus، من اللغة اليونانية Cypros وتعني النحاس.

الموقع والمساحة: جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، وهي ثالثة جزر هذا البحر حجمًا. تقع في زاويته الشرقية الشمالية. تبعد عن الشاطئ التركي ٧٠ كلم، وعن اللاذقية في سورية ١٢٠ كلم.
مساحتها ٩٢٥١ كلم²، وطول شواطئها ٧٣٧ كلم.

أهم مدنها: نيقوسيا (العاصمة)، لارنكا، ليماسول، بافوس، فماغوستا، كيرينيا (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: الإغريقية (اليونانية) ويتكلمها نحو ٨٠٪ من إجمالي السكان، والتركية ١٨,٦٪. واللغتان رسميتان. الانكليزية مستعملة على نطاق واسع.

السكان: يبلغ عددهم ٧٦٠ ألف نسمة، نحو ٨٠٪ منهم يونانيون، و١٩٪ أتراك (وذلك بموجب إحصاء

١٩٩٦). كان عددهم في العام ١٩٠١ نحو ٢٣٧ ألف نسمة، وفي العام ١٩٦٠ نحو ٥٧٤ ألفًا، وفي العام ١٩٨٥ نحو ٦٧٠ ألفًا.

الحكم: جمهوري. وقبرص عضو في الكومنولث، وتشترك في السوق الأوروبية المشتركة وقدّمت طلبًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. الدستور المعمول به صادر في ١٦ آب ١٩٦٠ (فقدت بعض فقراته مدلولاتها العملية، منذ انفصال القبارصة الأتراك وتشكيلهم دولة مستقلة في الشمال)، وينص على رئيس للجمهورية يوناني، ونائب للرئيس تركي، يُنتخبان لمدة خمسة أعوام، وينتخب كلّ منهما من أبناء قوميته. مجلس الوزراء يشكله الرئيس من ١١ عضوًا. مجلس النواب، من ٥٦ يونانيًا (وماروني واحد، وأرمني واحد، وكاثوليكي واحد، يمثلون الأقليات)، و٢٤ تركيًا، وينتخبون لمدة خمسة أعوام. لكن انتخاب النواب الأتراك توقف منذ كانون الأول ١٩٦٣، واستمرّ المجلس بأعضائه اليونانيين وبممثلي الأقليات المذكورين.
ولا تزال في الجزيرة قواعد بريطانية في أكروتيري – إيبيسكوبي وفي دهكيليا، وتحتل مساحة ٢٥٦ كلم^2.
وأهم الأحزاب:
- حزب العمّال التقدمي (الشيوعي)، تأسس في ١٩٤١، وخلف الحزب الشيوعي السابق الذين تأسس منذ ١٩٢٦. عدد أعضائه نحو ١٤ ألفًا، وأمينه العام ديميتري كريستوفياس.
- حزب قبرص الاشتراكي، تأسس في ١٩٦٩، يتزعمه الدكتور فاسوس ليساريدس، ويدعو لنزع السلاح وعدم الانحياز.
- الحزب الديمقراطي، تأسس في ١٩٧٦، يتزعمه سبيروس كبريانو.
- حزب التجمّع الديمقراطي (يمين)، تأسس في ١٩٧٦، يضم نحو ٢٣ ألف عضو، ويتزعمه نيكوس أناستازيادس.
- حزب «أدنيروك»، تأسس في ١٩٩٠، ويتزعمه ميشليس باباترو.
- حركة الديمقراطيين الأحرار، تأسست في ١٩٩٤، ويتزعمها جورج فاسيليو.
- الحزب الليبرالي، تأسس في ١٩٨٦، ويتزعمه نيكوس رولانديس.

مهمة القوات الدولية في قبرص (أونفيسيب): بلغ تعداد هذه القوات ١١٨٤ رجلًا في العام ١٩٩٦، وهي لا تزال تقوم بمهماتها في قبرص. تنتشر في شريط يفصل بين خطوط وقف النار، وعلى مساحة تشكّل ٣٪ من مساحة الجزيرة. وهذه القوات تسهر، في الوقت نفسه، على أداء الخدمات العامة التي تستفيد منها المجموعتان، اليونانية والتركية.

الاقتصاد: يبلغ إجمالي تعداد اليد العاملة نحو ٢٨٥ ألفًا (إحصاء ١٩٩٦). يعمل في الزراعة ١٠,٥٪ (وتساهم بـ ٤,٩٪ من الناتج العام)، وفي الصناعة ٢٤,٤٪ (وتساهم في ٢٣,٥٪ من الناتج العام)، وفي الخدمات ٦٥,١٪ (٧١,٦٪). وكان معدل البطالة ٣,١٪ في العام ١٩٩٦.
تحتل الأراضي الزراعية ٣٥٪ من مساحة البلاد. وأهم المزروعات الحمضيات، الشعير، البطاطا، القمح، الزيتون، الكرمة، وغيرها.
يشكل الجيبس والنحاس أهم الثروات المنجمية للبلاد. وتكاد الصناعة تنحصر في صناعة الأحذية والألبسة والمنتوجات الغذائية والكحول والتبغ.
تعتبر السياحة أهم القطاعات الاقتصادية للبلاد، إذ حققت في العام ١٩٩٦ مداخيل بنسبة ١٨,٧٪ من الناتج العام، وذلك مع قدوم مليون و٩٥٠ ألف سائح، خاصة من بريطانيا والسويد وسويسرا وألمانيا واليونان وروسيا وفرنسا. ويلغ عدد السواح في العام ١٩٩٧ نحو مليونين وخمسة آلاف سائح.

بطاقة تعريف بـ «الجمهورية التركية لشمالي قبرص»

المساحة: ٣٣٥٥ كلم^2 (٣٧,٢٪ من مساحة قبرص).

السكان: بلغ عددهم (تقديرات ١٩٩٤) نحو ١٨٠ ألف قبرصي تركي، منهم الذين لجأوا إليها من القسم القبرصي اليوناني (بالمقابل، غادر نحو ١٨٠ ألف قبرصي يوناني القسم التركي).
ويضاف إلى القبارصة الأتراك في القسم التركي (أي الجمهورية التركية لشمالي قبرص) نحو ٧٠ إلى ٨٠ ألف مستوطن تركي قدموا من الأناضول، و٣٦ ألف جندي تركي، و٢٠ ألفًا من أفراد عائلاتهم. ولا يزال في القسم التركي ٥٦٠ يونانيًا و٢٥٠ مارونيًا.

أهم المدن: نيقوسيا (القسم التركي) وتعد نحو ٤٢ ألف نسمة، وفماغوستا وكيرينيا (راجع باب مدن ومعالم).

تاريخيًا: في ١٣ شباط ١٩٧٥، أعلن الأتراك، في المنطقة التي يحتلونها منذ ١٩٧٤ (شمالي خط إرنكوي، كوكينا – فماغوستا)، إقامة دولة قبرص الفدرالية التركية، برئاسة رؤوف دنكطاش (مولود ١٩٢٤) الذي لا يزال رئيسًا بإعادة انتخابه ولاية بعد ولاية. وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣، أعلن الأتراك استقلال هذه الدولة، ووحدها تركيا، بين دول العالم، اعترفت بها. وفي ٥ أيار ١٩٨٥، جرى استفتاء على دستور البلاد.
الحكم: نظام جمهوري. ينتخب الرئيس بالاقتراع العام لولاية خمسة أعوام. رئيس الوزراء منذ أول آب ١٩٩٦، هو درفيس إروغلو، وهو زعيم حزب الوحدة القومية. البرلمان من ٥٠ عضوًا يُنتخبون لمدة خمسة أعوام.
أهم الأحزاب:
- الحزب الجمهوري التركي، تأسس في كانون الأول ١٩٧٠، ويتزعمه محمد علي طلعت.
- حزب الشعب الديمقراطي، تأسس في ١٩٩١، وزعيمه عصمت كوتاك.
- حزب التحرير، تأسس في ١٩٧٦، وزعيمه مصطفى أكينسي.
- حزب الوحدة القومية، تأسس في ١٩٧٥، ويتزعمه رئيس الوزراء الحالي درفيس إروغلو.
- حزب النضال الديمقراطي، ويضم مختلف حركات وتيارات المعارضة، تأسس في ١٩٩٠.
- الحزب الديمقراطي، تأسس في ١٩٩٢، ويتزعمه سرداس دنكطاش.

الاقتصاد: أهم المزروعات: القمح، الشعير، البطاطا، الزيتون، الحمضيات، وغيرها. وتربية الماشية. صيد السمك (٤٠٠ طن في العام ١٩٩٤). السياحة (نحو ٣٥٢ ألف سائح في العام ١٩٩٤).
الجدير ذكره أن هذا القسم التركي من الجزيرة كان يتضمن، عشية التقسيم في العام ١٩٧٤، على ٧٠٪ من ثروات البلاد، و٥٠٪ من الصناعة، و٥٦٪ من المناجم، و٨٣٪ من نشاطات النقل والمواصلات عبر المرافئ (كيرينا، فماغوستا)، و٦٥٪ من السياحة.

مفاوضات يونانية – تركية منذ ١٩٧٦: جرت عدة مفاوضات بين:
- مكاريوس ودنكطاش: ٢٧ كانون الثاني، و٢٢ شباط و١٣ آذار ١٩٧٧.
- كبريانوس ودنكطاش: ١٧ كانون الثاني ١٩٨٥.
- فاسيليو ودنكطاش: ٢٤ آب ١٩٨٨، و٢٦ شباط ١٩٩٠.
- كليريدس ودنكطاش: ٢٦ أيار ١٩٩٣، و١٨ تشرين الأول ١٩٩٥، وما تلا ذلك حتى اليوم (راجع النبذة التاريخية من «القضية القبرصية تنطلق...» حتى الأخير).

والموضوعات الأساسية لهذه المفاوضات انصبّت على:
- الجانب التركي يريد ضمانات فعلية، ودولة ثنائية الإقليم، ودستور كونفدرالي ينصّ على المساواة، وحضور عسكري تركي حتى توقيع الاتفاقيات النهائية وصدور الدستور الجديد.
- الجانب اليوناني (واليونان هم الأغلبية) يريد دولة موحّدة والسماح بعودة اليونانيين (نحو مائة ألف) إلى القسم التركي، أو على الأقل حرية التنقّل بين القسمين، وانسحاب القوات الغربية (التركية) وخروج «المستوطنين» الأتراك.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: يقول المؤرخون وعلماء الآثار أن قبرص لم تكن مأهولة في الألف الثامنة ق.م.، وانه كان عليها الانتظار حتى الألف السابعة ق.م. لتبدأ باستقبال ملّاحة نيوليتيين قادمين إليها من آسيا، فاتخذوا لهم موقعًا معروفًا اليوم باسم «خيروكيتيا».

في الألف الثالثة ق.م. عُرفت بمناجمها النحاسية التي بدأ استثمارها حوالي العام ٢٣٠٠ ق.م.، والتي على أساسها، توطدت علاقات أبناء الجزيرة مع الشعوب المحيطة بها طوال الألف الثانية، ونشطت مبادلاتها التجارية، لا سيّما تصدير النحاس إلى مصر وإيجة وسورية.

وفي النصف الثاني للألف الثانية ق.م. ظهرت فيها كتابة خاصة لم تفك رموزها حتى الآن. كما بدأ انتشار التأثير اليوناني فيها، وما لبث اليونانيون أن استعمروها، وبعدهم استعمرها الفينيقيون، ثم المصريون، ثم الآشوريون، ثم الفرس. وقد عُثر مؤخرًا، أي في أول شباط ١٩٩٧، في قرية تاماسوس (٢٠ كلم جنوب غربي نيقوسيا) على ستة تماثيل فرعونية، وعلى أسدين، وعلى تمثال لأبي الهول، تعود إلى القرن السادس ق.م.، وهي مصنوعة من الصلصال. ويذكر أن تاماسوس هي من الممالك الفرعونية، وكانت من بين ١٣ مملكة في قبرص (أواخر الألف الثانية ق.م.).

في مطلع الألف الأولى ق.م. كانت الجزيرة تضم ثلاث مجموعات سكانية متمايزة من حيث لغتها: الأولى تستخدم لهجة محلية قديمة، والثانية تتكلم لغة مشتقة من اليونانية، والثالثة تستخدم الفينيقية. وقد نتج عن هذا الاختلاط ظهور ثقافة هجينة مفتوحة أمام التأثيرات الأجنبية مع رجحان التأثير اليوناني.

حكم الفرس الجزيرة (بعد الفراعنة) من العام ٥٢٢ ق.م. إلى العام ٣٣٣ ق.م. حيث انتقلت إلى الاسكندر الكبير، ومعه بدأت قبرص تتبع اليونان. وفي العام ٥٨ ق.م. أصبحت ولاية رومانية.

وفي العام ٣٣٨، انتقلت إلى الامبراطورية الرومانية الشرقية، ثم احتلها العرب في العام ٦٤٩، وبقوا فيها حتى العام ٧٤٥.

في التاريخ الوسيط: احتلّ ريتشارد قلب الأسد الجزيرة أثناء الحملة الصليبية الثالثة، ثم بيعت لـ«التمبليه» les Templiers (فرسان المعبد)، وبعدهم، للنبيل الفرنسي غي دو لوزينيان Guy de Lusignan في العام ١١٩٢ لتعويضه عن فقدانه عرش القدس، وبعد خمس سنوات أعلنت مملكة على رأسها أسرة دو لوزينيان التي استمرت تحكمها حتى ١٤٨٩. فغدت قبرص مملكة ذات صلة وثيقة بالثقافة الفرنسية، وشهدت عهدًا مزدهرًا وتجارة رابحة استغلّها التجّار الجنويون وأصبحوا دائنين للملك، وبدأوا يتمتعون بدور سياسي مهم في الجزيرة. وقد سعى جاك الثاني (دو لوزينيان، حكم من ١٤٦٠ إلى ١٤٧٣) لعقد التحالف مع البندقية (منافسة جنوى)، وتزوّج من كاترين كونارو التي تربّعت على عرش قبرص، بعد حكم عابر لولدها جاك الثالث، ثم تخلت عن الجزيرة للبندقية عند موتها ١٤٨٩.

الحكم العثماني: احتلّ العثمانيون قبرص في ١٥٧٠–١٥٧١، وتشكلت فيها جالية تركية مهمة إلى جانب السكان الأصليين الذين حافظوا على ثقافتهم اليونانية. واستعادت الكنيسة الأرثوذكسية استقلالها في الشؤون الملية (كانت تحت الوصاية الكاثوليكية في الفترة السابقة)، واعترف الباب العالي بالأسقف كممثل لملة الروم الأرثوذكس القبرصية (١٧٥٦)، ما زوّده بسلطات إدارية واسعة وجعله الشخصية الثانية في الجزيرة بعد الحاكم العثماني. واستمرّت سلطته هذه حتى حوادث ١٨٢١ التي جرى خلالها ذبح عدد من القبارصة اليونانيين، بعد اتهام الكنيسة بالتفاهم مع اليونانيين الذين ثاروا على السلطة العثمانية.

انتفاضات وأوبئة وأول مجلس يضم يونانيين وأتراك: في القرنين السابع عشر والثامن عشر، شهدت قبرص فترة مظلمة من تاريخها، إذ تناوبت عليها المجاعات والأوبئة والمواسم القاحلة، كما عرفت عدة انتفاضات: ١٦٦٥، ١٦٩٠، ١٧٦٤–١٧٦٦. وتقلص عدد سكانها، بالأخص من العاملين في الزراعة. وخلال فترة الإصلاحات التي بدأت مع السلطان محمد الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩)، تمت فيها بعض التعديلات الإدارية، كان أهمها تشكيل ديوان خاص (مجلس إداري وقضائي) يضم أربعة ممثلين عن كل من الجالية اليونانية والجالية التركية (١٨٥٦).

«سيادة تركية» وحكم بريطاني: في ١٨٧٨، عقد الباب العالي مع بريطانيا اتفاقية يتخلى بموجبها عن إدارة قبرص للسلطات البريطانية مع بقاء الجزيرة تحت السيادة العثمانية، لقاء مبلغ سنوي من المال وتعهّد بريطاني بدعم تركيا في حال أي هجوم روسي عليها.

وقد استقبل القبارصة اليونانيون الإدارة البريطانية بالترحاب، لا سيّما وان الاتجاهات القومية اليونانية التي تجذرت في رحم الجالية اليونانية القبرصية، كانت تأمل أن يكون الخلاص من الحكم العثماني ومجيء الانكليز للجزيرة، خطوة على طريق تحقيق الوحدة مع اليونان. أما الجالية التركية، فكانت والحال هذه، مستعدة للتعاون أيضًا مع الإدارة البريطانية، ولكن بهدف منع هذه الوحدة (القبرصية – اليونانية).

وإزاء هذه التناقضات أصبح سهلًا على الإدارة البريطانية اللعب عليها والإمساك بالجاليتين وتحريكهما بالاتجاه المرغوب به.

دستور ومجلس «يوناني – تركي»: شكّل الحكم البريطاني، بعد أقل من خمس سنوات لتسلّمه الجزيرة، مجلسًا تشريعيًا بناءً على دستور بدأ اعتماده في العام ١٨٨٢. ويضم المجلس ستة موظفين بريطانيين بالتعيين، و١٢ ممثلًا عن الجزيرة بالانتخاب: ٩ قبارصة يونان، ٣ قبارصة أتراك، استنادًا إلى نسبة كل جالية إلى مجموع السكان في ذلك الوقت: ٧٥٪ قبارصة يونان أو ١٣٦ ألف نسمة، و٢٥٪ قبارصة أتراك أو ٤٦ ألف نسمة. فيكون مجموع السكان ١٨٢ ألف نسمة في العام ١٨٨٢. لكن هجرة الأتراك إلى تركيا في بدايات القرن العشرين، خاصة بعد قيام جمهورية أتاتورك، غيّرت في هذه النسب بحيث أصبحت كما هي عليه الحال الآن تقريبًا: ٨٠٪ من اليونان و١٨٪ من الأتراك، و٢٪ أقليات صغيرة من الأرمن والموارنة. بيد ان الإدارة البريطانية لم تعدل التمثيل في المجلس بما يتناسب والمعطيات الجديدة، خشية أن يمتلك القبارصة اليونانيون بمفردهم الأغلبية المطلقة.

ضم قبرص إلى بريطانيا: ردّت بريطانيا على دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا بضم قبرص إليها. وقد صادقت تركيا على هذا الوضع الجديد في معاهدة لوزان (١٩٢٣) رغم احتجاج اليونان. وفي ١٩٢٥، أصبحت قبرص «مستعمرة بريطانية» تابعة للتاج الملكي (الجدير ذكره ان بريطانيا كانت قد عرضت على اليونان، في ١٩١٥، ضم قبرص إليها إذا قبلت اليونان بدخول الحرب إلى جانب الحلفاء، فأجابت الحكومة اليونانية بالرفض. وفي السنة الأخيرة من الحرب –١٩١٨– أعيد تداول الموضوع نفسه، إلا أن موقع الجزيرة الاستراتيجي دفع بريطانيا للتخلي عن هذه الفكرة).

انتفاضة القبارصة اليونانيين (١٩٣١): عاشت الجاليتان جوًا من الوئام بينهما طيلة العشرينات، وقد ساعد على ذلك الوئام الذي كان يسود العلاقات بين اليونان وتركيا خلال الفترة نفسها.

لكن الموقف بين الجاليتين سرعان ما تدهور ابتداءً من ١٩٣١. وذلك على أثر قرار الحاكم البريطاني باعتماد ميزانية ١٩٣١ رغم تصويت أغلبية أعضاء المجلس التشريعي ضده. وقد أجّج هذا القرار العواطف القومية والإحساس بالقهر لدى الجالية اليونانية. ففجّروا انتفاضة في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣١ بإيحاء من الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية لتحقيق الوحدة مع اليونان. وكان رد السلطات الاستعمارية عنيفًا، ونفت العديد من زعمائها، وألغت المجلس التشريعي، وعلّقت الحريات.

وبعد عشر سنوات، رفعت بريطانيا إجراءاتها السابقة، وأعادت الحريات، ما خلق نشاطًا سياسيًا كبيرًا في صفوف الجالية اليونانية حتى بلغ عدد أحزابها ٣٢ حزبًا (مقابل ٣ أحزاب لدى الجالية التركية)، كما عادت فكرة الوحدة مع اليونان تغذي قلوب وعقول القبارصة اليونانيين، أكثر من أي وقت مضى، بدفع من المقاومة البطولية التي كان يبديها الشعب اليوناني على أرض اليونان ضد الاحتلال الألماني النازي. في حين ان قلق القبارصة الأتراك من الوحدة كان يدفعهم للتعلق بالوجود البريطاني في الجزيرة كونه الضمانة الوحيدة في وجه هذا الاحتمال.

القضية القبرصية تنطلق بحدثين مهمين وبريطانيا تعيد تركيا للتوازن مع اليونان: سجل عام ١٩٥٠ حدثين مهمين: أولهما، تنظيم الكنيسة الأرثوذكسية في عهد مكاريوس الثاني استفتاء شعبيًا غير رسمي (١٥–٢٢ كانون الثاني ١٩٥٠) كشف التعلق الشديد للقبارصة اليونانيين بهدف الوحدة مع اليونان (٩٥,٧٪). وثانيهما، انتخاب مكاريوس الثالث وله من العمر ٣٧ عامًا، أسقفًا للكنيسة الأرثوذكسية القبرصية. وأهمية هذا الحدث لا تكمن في الدور الجوهري الذي تلعبه الكنيسة في الحياة السياسية والاقتصادية وحسب، بل وفي الشخصية الفذة لمكاريوس، وفي تصوّره لطريقة حل المشكلة القبرصية. فمنذ ذلك التاريخ، بدأ مكاريوس يدفع باتجاه تدويل القضية القبرصية، بطرحها على الأمم المتحدة، وعدم حصرها بالحلف الأطلسي المؤيد كليًا لبريطانيا. وقد طالب الحكومة اليونانية بالقيام بهذا العمل رغم معارضة بريطانيا. إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يقرّا حق تقرير المصير للجزيرة، بل دَعَوا اليونان وبريطانيا لإجراء مفاوضات ثنائية بينهما، بغية إبقاء الحل بيد الحلف الأطلسي.

وفي هذه الأثناء غدت تركيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي، وأصبحت بريطانيا تميل لإرضاء طموحاتها في المنطقة، إضافة إلى رغبتها بموازنة ثقل العنصر اليوناني في القضية القبرصية. فدعت (بريطانيا) إلى اجتماع ثلاثي (١٩٥٥) يضمّها واليونان وتركيا للتباحث حول مستقبل الجزيرة. وهكذا عادت تركيا كقطب فعّال في النزاع القبرصي بعد أن تخلت عن أي حق لها في الجزيرة بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣.

تصاعد النشاط العسكري في قبرص: وقد تزامنت هذه التطورات مع تصاعد النشاط العسكري لمنظمة «إيوكا» ضد الاستعمار البريطاني، والذي كان يستهدف بالدرجة الأولى قوى الأمن التي كانت تضم في صفوفها نسبة عالية من القبارصة الأتراك الذين ازدادت أعدادهم بعد الاستقالة الكثيفة للقبارصة اليونانيين من هذا السلك.

و«إيوكا» Eoka هي المختصر اليوناني لـ«المنظمة القومية للمحاربين القبارصة»، وهي تنظيم عسكري يوناني قبرصي سري برز في ١٩٥٤–١٩٥٩ .بقيادة الجنرال غريفاس، ومارس النضال المسلّح في سبيل استقلال قبرص عن بريطانيا والوحدة مع اليونان «إينوسيس» (راجع «غريفاس» في باب زعماء، رجال دولة وسياسة).

و«إينوسيس» Inosis تعبير يوناني يرمز إلى فكرة وحركة الدعوة إلى الوحدة بين قبرص واليونان على أساس الرابط القومي. وتعود بداية هذه الدعوة إلى العام ١٨٢٩ عندما حصلت اليونان على استقلالها، إلا أنها قويت منذ تسلّم المطران مكاريوس منصبه الديني الأعلى في قبرص عام ١٩٥٠.

وقام الأتراك، بالمقابل، بتشكيل منظمة «فولكان» الإرهابية. وهكذا أصبح التصادم بين الجاليتين حائلًا جديدًا أمام تعايشهما. كما بدأت الجالية التركية منذ ذلك الوقت، مدعومة من تركيا، بطرح فكرة التقسيم كرد على شعار الوحدة مع اليونان وكحل للمشكلة القبرصية.

وإزاء تصاعد التوتّر والعمليات العسكرية، أعلنت السلطات الاستعمارية البريطانية حالة الطوارئ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥)، ثم قامت بنفي المطران مكاريوس (آذار ١٩٥٦) إلى جزر سيشيل، حيث قضى عامًا واحدًا وعاد في آذار ١٩٥٧.

اتفاقيات زيوريخ ولندن (١٩٥٩): وبعد فشل كل المشاريع المقدمة من الحكومة البريطانية والهادفة لإعطاء قبرص استقلالًا داخليًا تحت الوصاية البريطانية، تمّ التوصّل، إثر سلسلة من المفاوضات، إلى اتفاقيات زيوريخ ولندن (شباط ١٩٥٩) التي استبعدت الحلين: الوحدة مع اليونان والتقسيم، ونصّت على إنشاء دولة مستقلة ينتمي رئيسها إلى الجالية اليونانية (التي تنتخبه)، ونائبه إلى الجالية التركية (التي تنتخبه أيضًا). ويتمتع كل منهما بحق النقض في شؤون السياسة الخارجية والدفاع. كما أقرّت هذه الاتفاقيات إعطاء الجالية التركية ٣٠٪ من مقاعد مجلس الوزراء والمجلس النيابي، والنسبة نفسها في الوظائف الإدارية العامة وسلك الأمن، و٤٠٪ من الحرس الوطني (الجيش). وعلاوة عليه، تحتفظ كل جالية بجمعية عمومية خاصة بها تطال صلاحياتها الشؤون الدينية والثقافة والتعليم، كما تتمتع الجالية التركية، في خمس من أهم المدن، بحق تنظيم إدارتها المحلية المستقلة. وأخيرًا يفترض أن يكون لكل مسؤول كبير مساعد من الجالية الأخرى. وكضمانة لهذه الاتفاقيات تحتفظ كل من تركيا واليونان بقوى عسكرية على الأراضي القبرصية (٩٠٠ جندي يوناني، ٦٥٠ جنديًا تركيًا). أما القوة الضامنة الثالثة، بريطانيا، فتحتفظ بكامل سلطتها على قاعدتين عسكريتين كبيرتين: الأولى حول «داخليا» (دهكيليا) في الجنوب الشرقي، والثانية في «أكروتيري» في الجنوب الغربي.

الاستقلال، الدستور وأزمة تعديله: على أساس ما نصّت عليه اتفاقيات زيوريخ ولندن (راجع أعلاه) أصبحت قبرص جمهورية مستقلة في ١٦ آب ١٩٦٠، وصدر دستورها (أحكامه مطابقاً لنصوص



المطران مكاريوس

الاتفاقيات المذكورة). وكانت الانتخابات (١٤ كانون الأول ١٩٥٩) قد حملت المطران مكاريوس إلى سدة الرئاسة، وإلى جانبه نائبه فاضل كجك.

لكن السنوات الثلاث الأولى من عمر الجمهورية الفتية كشفت مدى هشاشة مؤسسات الدولة، ومدى عجز الدستور (الذي أقرّ باتفاقيات خارجية)، عن حل الأزمة العميقة بين الجاليتين.

وقد دفع هذا الوضع الرئيس مكاريوس، في تشرين الثاني ١٩٦٣، للتقدّم باقتراحات تهدف إلى تعديل الدستور، من أهمّها اقتراح إلغاء حق النقض الذي يتمتع به كل من رئيس الدولة ونائبه في شؤون الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. لكن الحكومة التركية سارعت وأعلنت عن عدم قبولها بهذه التعديلات، حتى قبل أن يتسنى لزعماء الجالية التركية الوقت لدراستها. ما فتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع بين الجاليتين، استغلتها عناصر متطرفة للقيام بعمليات إرهابية (كانون الأول ١٩٦٣) زرعت الرعب في صفوف القبارصة الأتراك الذين التجأ قسم مهم منهم إلى مناطق محصنة تحرسها ميليشيات محلية وتديرها مجالس مستقلة عن الدولة ومرتبطة بالدعم التركي.

مؤتمر لندن، قوات دولية واقتراح أميركي: لقد أعادت هذه الأزمة المشكلة القبرصية إلى واجهة الأحداث العالمية. فعقد مؤتمر في لندن (كانون الثاني ١٩٦٤) ضمّ الدول الضامنة الثلاث (بريطانيا، اليونان، تركيا) وكلًا من الرئيس القبرصي ونائبه.

اقترحت بريطانيا في هذا المؤتمر إنزال قوات من حلف شمال الأطلسي لضمان الأمن في الجزيرة. وهذا ما كان يرفضه مكاريوس بشدة.

وفي آذار ١٩٦٤، أقرّ مجلس الأمن الدولي إيفاد قوات دولية لمنع تجدّد الصدام بين الجاليتين، كما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع «أتشيسون» (تموز ١٩٦٤) الذي اقترح ضمّ الجزيرة إلى اليونان باستثناء مقاطعتين تترك إدارتهما للقبارصة الأتراك ويجري التعويض على من يرغب منهم بالهجرة من قبرص، وتتخلى اليونان، مقابل ذلك، عن ٤٪ من أراضي الجزيرة، وعن جزيرة «كاستوليريزو». وقد فسّر هذا المشروع على انه يهدف إلى تفادي الصدام بين

دولتين عضوين في الحلف الأطلسي (تركيا واليونان) خاصة وان الحرب الباردة كانت في أوجها، وإلى إبقاء الجزيرة تحت السيطرة الغربية. لكن هذا المشروع جوبه بالرفض القاطع من قبل الرئيس القبرصي مكاريوس والبرلمان القبرصي، رغم قبول تركيا واليونان به.

تصاعد الأزمة والولايات المتحدة تمنع الغزو التركي: لا المساعي الدبلوماسية ولا وجود القوات الدولية حال دون استمرار الصدامات بين الجاليتين. وفي صيف ١٩٦٤ تدخلت الطائرات التركية، وكاد هذا التدخّل أن يؤدي إلى غزو تركي للجزيرة لولا تدخّل الأسطول السادس الأميركي والرئيس جونسون نفسه. كما لم تنقطع طوال هذه الفترة شحنات الأسلحة عن دخول قبرص بكميات كبيرة قادمة من تركيا واليونان. وقد ترافق كل هذا مع تصاعد النشاط الإرهابي وسيطرة العناصر المتطرفة من كلا الجانبين على الساحة السياسية. وأدّى الأمر إلى إجراء تصفيات في صفوف عناصر تركية من قبل متطرفي جاليتهم نفسها لأنهم كانوا على علاقات مستمرة مع الجانب القبرصي اليوناني وبالأخص مع الحزب الشيوعي القبرصي. واستمرّ هذا الوضع حتى أزمة تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٦٧ التي أجّجها إعلان الأتراك عن إقامة إدارتهم المحلية الخاصة. ومرة جديدة كاد الغزو التركي أن يقع لولا تدخّل الولايات المتحدة في اللحظة الأخيرة، وقد جرى في المقابل إرضاء شروط تركيا في سحب القوات اليونانية غير النظامية من قبرص (نحو ٩ آلاف) ونفي الجنرال غريفاس زعيم منظمة إيوكا (راجع باب «زعماء، رجال دولة وسياسة»).

انقلاب أطاح مكاريوس: بعد الانقلاب العسكري في اليونان (نيسان ١٩٦٧) توترت العلاقات بين أثينا ومكاريوس، وقامت الحكومة في أثينا بدعم معارضي الرئيس مكاريوس، كما شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر بعدة محاولات لاغتياله، واستخدمت أساقفة الكنيسة القبرصية الثلاثة لتجريده من صلاحياته الدينية، حتى وصل الأمر إلى حد القطيعة النهائية في العام ١٩٧٤، حين طلب مكاريوس سحب كل الضباط اليونانيين الموجودين على أراضي الجزيرة وتوقيف النشاطات التخريبية التي تقاد من الأراضي اليونانية (٢ تموز ١٩٧٤). وكان أن ردّت السلطة العسكرية اليونانية بانقلاب أطاح الرئيس مكاريوس وجلب إلى الرئاسة نصيرًا متعصبًا للوحدة مع اليونان يدعى نيكوس سامبسون.

الجدير ذكره أن جميع الأطراف المعنية بالمشكلة القبرصية، باستثناء الجالية القبرصية اليونانية، كانت تجد مصلحة لها في إزاحة المطران مكاريوس عن الحكم في قبرص. فالولايات المتحدة كانت مستاءة من سياسة عدم الانحياز التي كان ينتهجها ومن علاقاته الوثيقة بالاتحاد السوفياتي. وجاء الموقف الأميركي هذا لينضاف على مواقف الأطراف الأخرى – بما فيها موقف الحكومة العسكرية اليونانية المتطرف في عدائه لمكاريوس – وليضيّق الخناق على حكم المطران مكاريوس. وقد أصبح من الثابت اليوم أن هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي، والمعروف بأنه مهندس الانقلابات في تلك الفترة، هو الذي شجّع على الانقلاب العسكري في اليونان واستهدف أساسًا التخلّص من حكومة قسطنطين كرمنليس الذي دعم استقلال قبرص، وبالتالي على الانقلاب الذي أعقبه في قبرص والذي اعتبر مكاريوس عدوّه الأول.

الغزو التركي: بعد ستة أيام فقط على انقلاب المتطرفين بزعامة نيكوس سامبسون، قامت تركيا، التي كانت تخشى من إعلان الوحدة بين قبرص واليونان في أية لحظة، بإنزال قواتها في شمالي الجزيرة (صبيحة ٢٠ تموز ١٩٧٤، متذرعة بالبند الرابع من معاهدة ١٩٦٠ الذي يعطيها الحق بالتدخّل إذا تعرضت أراضي البلاد للتهديد. إلا ان الأحداث اللاحقة أنهت هذا العذر، إذ إن سلطة الانقلابيين المتطرفين سرعان ما زالت على أثر انهيار النظام العسكري في اليونان الذي أخلى المكان لنظام ديمقراطي بزعامة كرامنليس (٢٢ تموز ١٩٧٤).

فشل المفاوضات وإعلان الدولة القبرصية التركية: على أثر هذه التطورات، تمّ استئناف المفاوضات بين ممثلين عن الجاليتين وكل من تركيا

واليونان تحت إشراف وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاهان (٢٥–٣٠ تموز، ٨–١٣ آب ١٩٧٤). وقد سعت تركيا خلال الجلسات لفرض تقسيم الجزيرة إلى منطقتين منفصلتين مع سلطة مركزية محدودة، الأمر الذي كان القبارصة اليونانيون يرفضونه بشدة مما أدّى إلى فشل المفاوضات، وعاود الأتراك معاركهم التي تمخضت عن توسيع الرقعة التي يسيطر عليها الجيش التركي لتبلغ ٣٨٪ من كامل أراضي الجزيرة، وعن هجرة حوالي ١٨٠ ألف قبرصي يوناني باتجاه الجنوب، وعشرات الآلاف من القبارصة الأتراك نحو الشمال، كما أسفرت عن مقتل ٥ آلاف، وجرح عشرات الآلاف واختفاء بضعة آلاف.

بذلك انقلبت المعطيات القبرصية الداخلية، وأصبحت الجالية اليونانية في موقف ضعيف. في حين ان الجالية التركية التي كانت تتخذ موقفًا سلبيًا ودفاعيًا غدت في موقع قوة، وازداد تصلبها وقلّت رغبتها في المفاوضات، رغم اللقاءات التي تمت بين رؤوف دنكطاش (زعيم القبارصة الأتراك) وبين الرئيس القبرصي بالوكالة كلافكوس كليريدس (الذي حلّ محل سامبسون)، ورغم الحظر الأميركي على بيع الأسلحة لتركيا، وقرار مجلس الأمن رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) المطالب باحترام سيادة واستقلال الجمهورية وسحب القوات الأجنبية. وقد تُوّج هذا الوضع بإعلان الدولة القبرصية التركية الاتحادية في ١٣ شباط ١٩٧٥.

نقاط اتفاق بين مكاريوس ودنكطاش: في نهاية ١٩٧٦، تطوّر الوضع إثر اتفاق وزيري خارجية تركيا واليونان على استئناف المفاوضات على قدم المساواة ودون شروط مسبقة، وأعقب هذا الاتفاق لقاءان لمكاريوس (كان قد عاد إلى نيقوسيا في كانون الأول ١٩٧٤) برؤوف دنكطاش في كانون الثاني وشباط ١٩٧٧، بحضور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة. وقد جرى الاتفاق خلال هذين اللقاءين على النقاط التالية:

- إنشاء جمهورية اتحادية مستقلة غير منحازة.
- تشكيل حكومة مركزية تستطيع تأمين وحدة الجزيرة وصيانتها.
- تقاسم أراضي البلاد إداريًا بحسب عدة معايير (إنتاجية الأرض، أهميتها الاقتصادية، الملكية).
- المحافظة على حرية التنقّل والإقامة وحق الملكية في كل المناطق.

استئناف المفاوضات: على أساس هذه المبادئ استؤنفت المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة دون أن تعطي أية نتائج ملموسة. وهذا ما كان حاضرًا في ذهن مكاريوس عندما ألقى خطابه الأخير قبل وفاته (٣ آب ١٩٧٧) الذي تميّز بالتشاؤم الشديد من إمكانية التوصّل إلى اتفاق، وفيه يخلص إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي لحل المشكلة.

إلا أن الاتصالات واللقاءات بين الأطراف المعنية لم تنقطع تمامًا خلال الفترة اللاحقة لوفاة مكاريوس، بالرغم من تشبّث كل طرف بمواقفه التي كرّرها أكثر من مرة وبعدة طرق، دون التقدم خطوة واحدة.

فالجانب التركي أصرّ على ضرورة إنشاء دولة اتحادية من منطقتين منفصلتين إداريًا تجمعهما حكومة رمزية، والجانب اليوناني (الأقل انسجامًا من حيث تركيبه السياسي الداخلي) رفض هذا الاقتراح مطالبًا بدولة مركزية. والاقتراحات التي قدّمها الجانب التركي في نيسان ١٩٧٨ بناءً على طلب من فالدهايم لا تحتوي في جوهرها على أي تراجع يذكر. أما اقتراح الرئيس القبرصي اليوناني، كبريانو، الهادف إلى تجريد الجزيرة من السلاح فلم يلاق أي اهتمام من الطرف التركي.

وفي ١٨–١٩ أيار ١٩٧٩، التقى كبريانو (الرئيس القبرصي اليوناني) دنكطاش بحضور فالدهايم، وتمّ التوصّل إلى اتفاق من عشر نقاط تحدّد الخطوط الأساسية للمفاوضات القادمة بين الجاليتين، استنادًا إلى اتفاق مكاريوس – دنكطاش وقرارات الأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية لمسألة إعادة توطين اللاجئين والمسائل الدستورية ومسألة الأراضي. غير ان المفاوضات توقفت في بدايتها نتيجة الخلاف على مبدأ «دولة ذات منطقتين» المقترح من الجانب التركي. ثم عادت لتستأنف وتتوقف من جديد في آب ١٩٨٠، مخلية المكان لسلسلة من الاقتراحات من الطرف اليوناني، ثم الطرف التركي الذي أعلن عن قبوله بالتخلي عن ٢,٦٪ من الأراضي التي يسيطر

عليها، والسماح لـ ٣١ ألف مهجّر بالعودة إلى مناطقهم (٥ آب ١٩٨١).

انتخابات «يونانية» يستفيد منها الأتراك: حملت انتخابات أيار ١٩٨١ التشريعية في قبرص تغييرًا مهمًا، حيث حصل الحزب الشيوعي القبرصي (آكيل) على الأغلبية النسبية في المجلس النيابي (٣٣٪ من الأصوات)، ما اضطرّ الرئيس كبريانو إلى عقد تحالف معه لكي يضمن الأغلبية المطلقة لحكومته. وقد أجبر هذا الوضع كبريانو على اتّباع سياسة أكثر مرونة مع الجانب التركي لأن الحزب الشيوعي كان يعتمد سياسة داعية إلى ضرورة استمرار المفاوضات مع الشمال (الجزء التركي) والتساهل.

وفي العام نفسه (١٩٨١)، أوصلت الانتخابات التشريعية اليونانية إلى السلطة باباندريو، رئيس الحزب الاشتراكي (باسوك)، وهو من أنصار سياسة التشدّد حيال أنقرة. واستفاد القبارصة الأتراك من هذه التناقضات ليدعموا الأمر الواقع في منطقتهم. فاندفعوا يستقبلون الأتراك القادمين من «الوطن الأم» (تركيا) ويعطونهم ملكيات تعود للقبارصة اليونانيين (تموز ١٩٨٢)، ويمنحونهم حق التصويت، ويحضرون للانفصال التام.

الانفصال، «الجمهورية التركية لشمالي قبرص»: وبالفعل، في ١٧ حزيران ١٩٨٣، صوّتت الجمعية التشريعية للشمال لصالح قرار ينصّ على إجراء استفتاء على إعلان دولة منفصلة في الشمال. وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣، تمّ إعلان «الجمهورية التركية لشمالي قبرص». ولم تحظَ هذه الجمهورية إلا باعتراف تركيا. في حين أدانها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ٥٤١ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٣، وطالب بإلغائها، كما دعا الدول الأعضاء إلى مقاطعتها. واتخذت الموقف نفسه دول الكومنولث ودول السوق الأوروبية المشتركة، ولم تعترف بها حتى الدول الإسلامية. وأكّد مجلس الأمن، بقراره رقم ٥٥٠ مجددًا، رفضه لهذا الكيان.

في خضمّ هذه التطورات، لم تنقطع لحظة جهود الأمم المتحدة الساعية لإعادة استمرار الحوار. وبعد فشل قمة كانون الثاني ١٩٨٥ في نيويورك، بات جليًا ان الطرف التركي، على وجه أخص، ليس حريصًا على الإسراع في حلّ المشكلة، فكان يتحرّك وكأن المشكلة غير قائمة أصلًا، أو انها انتهت مع وجود دولة تركية في الشمال. وجرت المصادقة على الدستور الجديد للدولة التركية الذي لقي قبولًا من ٥٣٫٨١٪ من أصوات الناخبين في الاستفتاء الشعبي (٥ أيار ١٩٨٥)، مع العلم ان ثلث هؤلاء الناخبين أتراك مهاجرون حديثًا. وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي، في تموز ١٩٨٦، للقطاع التركي من الجزيرة لتكرّس هذا الواقع.

على صعيد القطاع اليوناني، انتهى عقد الثمانينات بتمديد اتفاق الاتحاد الجمركي مع السوق الأوروبية المشتركة لمدة ١٥ عامًا (١٧ تشرين الأول ١٩٨٧)؛ وانتخاب غلافكوس كليريدس رئيسًا للجمهورية (١٤ شباط ١٩٨٨).

لقاء دافوس (١٩٨٨) وعودة إلى التوتّر: عقد لقاء دافوس (مدينة شرقي سويسرا) بين رئيسي وزراء تركيا واليونان، أوزال وباباندريو، في أوائل شباط ١٩٨٨. واعتبر اللقاء خطوة على طريق المصالحة. وفي بيانهما المشترك أعلن الرئيسان ان المشكلة القبرصية مشكلة دولية، ويجب أن تحل في ساحة الأمم المتحدة. وقد رحّبت الحكومة القبرصية، برئاسة كبريانو، بلقاء دافوس واعتبرته خطوة نحو جلاء تركيا عن شمالي قبرص. وكان باباندريو تشاور مع كبريانو قبل لقاء دافوس، ولم يتم اللقاء إلا بعد موافقة كبريانو واقتناعه بأن اليونان لن تفرط في حقوق القبارصة اليونانيين.

وبعد هذا اللقاء بنحو عامين، ترك انتهاء الحرب الباردة أثره البالغ على الأوضاع في منطقة البلقان وانعكاساتها على العلاقات التركية – اليونانية. فعادت كل منهما إلى «الجذور»، وظهرت المسألة العرقية والدينية بحدة في البلقان التي انقسمت بين معسكرين، تركي ويوناني، وأخذ كل منهما يتشدّد إزاء «ممتلكاته»، خاصة في قبرص.

كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٩٣–١٩٩٩

١٩٩٣ (سياسة دفاعية مع اليونان)

في ٢١ شباط، أي بعد أسبوع من انتخابه وفوزه بنسبة ٥٠٫٣٪ من الأصوات، أعلن كليريدس عن رغبته استئناف المفاوضات مع الأقلية التركية، وانتقد سلفه، جورج فاسيليو لأنه وافق، حسب رأيه، على الخطة التي وضعتها الأمم المتحدة والهادفة إلى قيام دولة فدرالية من منطقتين وطائفتين.

في ٣ آذار، زار كليريدس أثينا، وأجرى محادثات مع نظيره اليوناني قسطنطين كرامنليس، ومع قادة الأحزاب اليونانية.

في ٢٦ آذار، رفض زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكطاش اقتراح كليريدس إنشاء منطقة عازلة بين القوات التركية في شمالي الجزيرة والقوات القبرصية اليونانية جنوبيها. وكان الرئيس الأميركي بيل كلينتون تعهّد بأن تواصل بلاده مساعيها لإعادة توحيد الجزيرة المقسّمة منذ ١٩٧٤.

في ٢٨ نيسان قدمت الأمم المتحدة مقترحات جديدة تؤول إلى «التركيز على البحث في عنصر جديد يتعلق بمستقبل مدينة فماغوستا وإمكان وضعها تحت رعاية قوات السلام الدولية». ومعلوم ان فماغوستا تقع في المنطقة التي يسيطر عليها القبارصة الأتراك شمالي الجزيرة، وتتألف هذه المنطقة من ٣٨٪ من مساحة قبرص. وكان الأمين العام للأمم المتحدة اقترح، في ١٩٩٢، إعادة هذه المدينة إلى الإدارة القبرصية اليونانية بعد إقامة الدولة الفدرالية، بحيث تصبح مساحة المنطقة القبرصية التركية ٣٠٪، والمنطقة القبرصية اليونانية ٧٠٪. وكان دنكطاش رفض هذا الاقتراح لأنه «لا يتناسب مع الوضع الديمغرافي في البلاد».

في ١٦ تشرين الثاني، اتفقت اليونان وقبرص على تبنّي سياسة دفاعية مشتركة وحذرتا من أن أي تقدّم عسكري تركي في قبرص سيعني الحرب. وجاء ذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو والرئيس القبرصي غلافكوس كليريدس في أثينا. وبعد يومين، ردّت تركيا بعنف على إعلان التعاون العسكري اليوناني – القبرصي، معتبرة انها خطوة تهدّد السلام في الجزيرة.

في ١٢ كانون الأول، جرت في القطاع التركي انتخابات لاختيار ٥٠ عضوًا في برلمان «الجمهورية التركية لشمالي قبرص». وأسفرت هذه الانتخابات عن هزيمة حزب الوحدة الوطنية الحاكم بقيادة رئيس الوزراء المتشدد درويش أورغو بحصوله على ١٧ مقعدًا، مقابل ١٥ مقعدًا للحزب الديمقراطي و١٣ مقعدًا للحزب الجمهوري اليساري. وقدّم أورغو استقالته إلى رئيس «الدولة» رؤوف دنكطاش.

في ١٧ كانون الأول، مدّد مجلس الأمن مهمة قوة حفظ السلام الدولية المؤلفة من ١٢٠٠ رجل.

في ٢١ كانون الأول، زار وزير الخارجية القبرصي، ميخاليدس، القاهرة حيث طالب بضغط عربي على أنقرة لمنع تقسيم قبرص.

١٩٩٤ (الأزمة في أوجها)

في أواخر كانون الثاني، زار جو كلارك المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة نيقوسيا وأثينا وأنقرة للبحث في أزمة الجزيرة المقسّمة بهدف استئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية.

في ١٧ شباط، استؤنفت المفاوضات بين زعيمي القبارصة في «أجواء واعدة»، بعد أن كان دنكطاش انسحب من هذه المفاوضات في حزيران ١٩٩٣.

وفي ٩ نيسان، أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعتمد في قبرص، أن الأمم المتحدة تنذر الجاليتين شهرًا واحدًا للتوصّل إلى اتفاق.

وفي أول حزيران، لوّح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي بسحب القوات الدولية من الجزيرة واعتماد إجراءات قسرية لإجبار القبارصة على القبول بتسوية، وحمّل القبارصة الأتراك مسؤولية فشل المفاوضات، ودعا المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط على الجانب التركي.

في أواخر تموز وافق مجلس الأمن على قرار طلب بموجبه من الأمين العام بطرس غالي وضع تصوّر في شأن سبل حل المشكلة القبرصية. وانتقدت تركيا القرار، واتّهم زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكطاش الولايات المتحدة وأوروبا بانحيازهما إلى الجانب اليوناني.

في ٢٩ آب، وصلت الأزمة إلى ذروتها باتخاذ برلمان «جمهورية شمالي قبرص التركية» قرار تخلّي

القبارصة الأتراك عن فكرة إقامة اتحاد كونفدرالي مع الشطر الجنوبي (اليوناني) من الجزيرة التي اقترحتها الأمم المتحدة وكانت أهم نقاط المفاوضات قبل انقطاعها. وشدّد قرار البرلمان على اختيار تعزيز روابط القبارصة الأتراك الاقتصادية والدفاعية مع تركيا على غرار الروابط بين القبارصة اليونانيين واليونان. وجاء هذا القرار في ضوء الحظر الذي فرضته محكمة العدل الأوروبية (أوائل الشهر نفسه، آب) على دخول البضائع القبرصية التركية إلى دول الاتحاد الأوروبي في وقت تتجه فيه الجمهورية القبرصية (اليونانية) إلى الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد. وقد اعتبر قرار البرلمان القبرصي التركي تراجعًا عن موقف سبق أن أعلنه في ١٩٨٥ ودعا إلى تسوية المشكلة على أساس «اتحاد بين منطقتين وطائفتين».

في أول أيلول، زار وزير الخارجية التركي، ممتاز سويسال، القطاع التركي من قبرص، ووصف قرار البرلمان المذكور بأنه «عفويّ و«يعبّر عن نفاد صبر وخيبة القبارصة الأتراك».

في ٥ تشرين الثاني، هدّد رؤوف دنكطاش (رئيس المجموعة القبرصية التركية منذ العام ١٩٦٤) باللجوء إلى كل الوسائل لعرقلة احتمال دخول قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

في ١٣ كانون الأول، تسلّمت السلطات القبرصية (اليونانية) قطعتي أرض كانتا تابعتين لإحدى القاعدتين العسكريتين اللتين احتفظت بهما بريطانيا بعد حصول قبرص على استقلالها سنة ١٩٦٠.

١٩٩٥ (خطة بريطانية – أميركية)

في أيار، بدأت جهود جديدة لحل المشكلة تجاوبًا مع خطة بريطانية – أميركية مشتركة خطوطها الرئيسية تدور حول تخفيض النسبة التي سيحتفظ بها القبارصة الأتراك من ٣٥,٠٤٪ (المساحة التي يسيطرون عليها بعد التدخّل التركي في ١٩٧٤) إلى ٢٧ أو ٢٥٪، في مقابل إعطائهم مكاسب دستورية، وإقامة كانتونين للقبارصة اليونانيين في كربوز مقابل عودة المحاربين إلى الكانتونات التركية في الأراضي الخاضعة لسيطرة القبارصة اليونانيين في قريتي قلعة ودهليكليا. وتُضم منطقة جوزل بورت والقرى المحيطة بها إلى أراضي القبارصة اليونانيين. وبالنسبة إلى التسوية الدستورية، تتضمن الخطة البريطانية – الأميركية تقاسم السيادة في كلا القطاعين على أن ينتقل جزء من السيادة في الولايات إلى الحكومة الفدرالية المركزية. وسيتم تشكيل نموذج كونفدرالي فعلي لطمأنة القبارصة الأتراك مع بحث فكرة الرئاسة بالتناوب بين الأتراك واليونانيين في الجزيرة.

في ٩ تشرين الثاني، زار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور حامد الغابد عاصمة الشطر التركي بدعوة من دنكطاش. وتناولت محادثاتهما الوضع في قبرص والسبل الكفيلة بتعزيز تضامن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع المسلمين الأتراك في قبرص.

وانقضى العام ١٩٩٥، ولم يتوصل الزعيمان (كليريدس ودنكطاش) إلى اتفاق رغم الجهود الدولية ومشاريع الحلول المقدمة، آخرها الخطة البريطانية – الأميركية المذكورة أعلاه.

١٩٩٦ (حوادث آب)

في ٢ آذار، أقرّ دنكطاش، وللمرة الأولى منذ ١٩٧٤، أن الـ ١٦١٩ من القبارصة اليونانيين المفقودين قُتلوا على أيدي مسلحين من القبارصة الأتراك عند تدخّل القوات التركية في قبرص في ٢٠ تموز ١٩٧٤ ردًا على الانقلاب الذي جرى في نيقوسيا بإيحاء من الزمرة العسكرية التي كانت حاكمة في أثينا».

في نهاية آذار، زار قبرص سيريا لوبيز رئيس قسم الشؤون القبرصية في وزارة الخارجية الأميركية؛ كما استأنف جولاته في المنطقة ولدى الأطراف المعنية الممثل الشخصي للرئيس الأميركي (كلينتون) ريتشارد بيتي.

في أوائل أيار، قال كليريدس («الوسط»، ٦ أيار ١٩٩٦) إنه «أبلغ نظيره القبرصي التركي غداة احتجاجه على توقيع المعاهدة الأمنية بين نيقوسيا وأثينا (راجع «١٩٩٣» أعلاه) بأنه على استعداد لتسريح الجيش القبرصي، وتحمل أكلاف نشر قوات لحفظ السلام، وحلّ قوات الحرس الوطني، وتسليم أسلحتها إلى الأمم المتحدة، وقبول تفتيش دولي لضمان عدم شراء القبارصة اليونانيين أسلحة، لكنه طلب في مقابل ذلك انسحاب القوات التركية من الشطر الشمالي من

قبرص. وأضاف: عندما رفض دنكطاش عرضي قلت له لا يجوز منطقيًا أن تطلب مني أن أسمح لك بالإبقاء على ٣٥–٤٠ ألف جندي تعززهم ٣٠٠–٤٠٠ دبابة لتتركني محروسًا بعشرة آلاف مجنّد من الصبيان الذين لا تتعدى أعمارهم ١٨ عامًا».

في ٢٦ أيار، جرت انتخابات تشريعية تنافس فيها ٤١٣ مرشحًا ينتمون إلى ثمانية أحزاب ويتنافسون على ٥٦ مقعدًا. وللمرة الأولى، سمحت «الجمهورية التركية لشمالي قبرص» لنحو ٣٠٠ من القبارصة اليونانيين المقيمين على أراضيها بالتوجّه إلى القسم الجنوبي للمشاركة في هذه الانتخابات.

في ١١ آب، تحدّى متظاهرون قبارصة يونانيون توجيهات حكومتهم وأقدموا على اختراق المنطقة العازلة التي تفصل بين شطري نيقوسيا حيث أضرموا النار في أماكن عدة احتجاجًا على وجود الجيش التركي في الجزيرة. وفتح الجنود الأتراك النار عليهم وقتل إثنين منهم وأوقع ٧٠ جريحًا. وساد التوتّر الجزيرة بعد هذه الحادثة. وأعنف تصريحات الشجب للأتراك جاء من قبل المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية الذي ردّت عليه وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر بزيارة القطاع التركي من الجزيرة لتؤكد دعم بلادها للقبارصة الأتراك وكرّرت أقوال دنكطاش بأن «هناك شعبين في قبرص لا يتفقان، وان لولا وجود الجيش التركي لتعرّض القبارصة الأتراك للمذابح». وبعد زيارة تشيلر بأيام، أي في ٢٧ آب، زار رئيس وزراء اليونان كوستاس سيميتيس الجزيرة، لتعزيز التعاون السياسي والعسكري بين الطرفين. كما زار كليريدس أثينا في اليوم التالي. ولإزالة التوتّر، طُرحت فكرة التعجيل بلقاء الرئيسين كليريدس ودنكطاش.

في ١٦ تشرين الأول، اجتمع غوستاف فيسيل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بالرئيس كليريدس «لنزع فتيل الوضع».

وفي ٢٠ كانون الأول، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، في تقرير لمجلس الأمن عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص أن العمل سنة ١٩٩٧ على إجراء «محادثات مباشرة بين قادة القبارصة اليونانيين والأتراك أمر ملح»؛ وقال إن «الوضع تدهور كثيرًا واتّسم بازدياد العنف إلى أعلى مستوى له منذ ١٩٧٤».

١٩٩٧ (صواريخ روسية ومفاوضات وفشل وتوتر)

في ٧ كانون الثاني، رفضت قبرص الانتقادات الأميركية لشرائها صواريها أرض–جو من روسيا واتهمت حلف شمال الأطلسي بتزويد القوات التركية التي تحتل شمالي قبرص أسلحة.

في ٩ كانون الثاني، أعلن وزير الدفاع التركي تورهان تايان ان تركيا يمكن أن تضرب جنوبي قبرص (القطاع اليوناني) وان «تفعل ما فعلته في ١٩٧٤» ردًا على شراء نيقوسيا صواريخ أرض–جو «أس–٣٠٠» يمكن أن تصل إلى منشآت عسكرية جنوبي تركيا. واليونان، في ردّها على هذا التصعيد، قلّلت من شأن التهديدات التركية، ودعت الرئيس القبرصي كليريدس لزيارتها. وسعى مبعوث أميركي، وصل إلى نيقوسيا، ثم زار أثينا وأنقرة، إلى إنهاء أزمة الصواريخ الروسية أو التخفيف من حدة التوتّر.

في تموز، بدأت مفاوضات مباشرة بين الرئيسين كليريدس ودنكطاش (برعاية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان) في أمينيا، قرب نيويورك، ترمي إلى إعادة توحيد الجزيرة. واقترحت الأمم المتحدة إقامة دولتين، يونانية وتركية، تتمتعان بحكم ذاتي واسع النطاق في إطار فدرالية تقيم علاقة صداقة مع كل من اليونان وتركيا، واستبعاد أي شكل من أشكال الوحدة مع دولة أجنبية أو أي انفصال. ثم عاد الرئيسان واجتمعا في نيقوسيا (٢٨ تموز) تحت إشراف الأمم المتحدة أيضًا، وناقشا «مسائل إنسانية». واعتبر هذا الاجتماع الأول لهما في نيقوسيا منذ تشرين الأول ١٩٩٤، وهو يعقب محادثاتهما في الولايات المتحدة ويسبق اجتماعهما المقرر في مونترو في سويسرا (١١ آب المقبل). وفي اجتماع نيقوسيا حقّق الرئيسان اختراقًا في المفاوضات باتفاقهما على تبادل المعلومات حول المفقودين.

في ٦ آب (أي قبل أقل من أسبوع من اجتماع الرئيسين المقرر في سويسرا)، أفادت أنباء من أنقرة أنها والجمهورية التركية لشمالي قبرص وقّعتا في نيقوسيا «اتفاق ارتباط» يفتح المجال أمام عملية «اندماج جزئي» للشطر الشمالي من الجزيرة مع تركيا.

في ١١ آب، استؤنفت المفاوضات بين الرئيسين في مونترو (سويسرا) برعاية الأمم المتحدة، واستمرت



دنكطاش (إلى يمين الصورة) يصافح كليريدس في لقاء سويسرا (آب ١٩٩٧).

إلى ١٦ آب، وكانت متعثرة وانتهت إلى الفشل، وأعلن دنكطاش بصددها انها «وصلت إلى طريق مسدود... ولا موعد لجولة جديدة».

في ١٩ أيلول، صعدت تركيا مع قبرص وأعلن رئيس وزرائها مسعود يلماظ ان حكومته كلفت الجيش «اتخاذ إجراءات عسكرية إضافية» لمواجهة نشر الصواريخ الروسية في الجزيرة.

في ١٤ كانون الأول، ردّت تركيا بغضب على تردد الاتحاد الأوروبي في منحها عضويته، وقراره بدء مفاوضات لمنح العضوية لقبرص، وقال رئيس وزرائها يلماظ ان بلاده ستواصل العمل على ضم الشطر الشمالي من قبرص حيث أكد زعماء الجالية التركية انهم سيكثفون جهودهم للاندماج مع تركيا. وردّ رئيس الوزراء اليوناني كوستاس سيميتيس (١٦ كانون الأول) ان بلاده ستتخذ كل الإجراءات اللازمة في حال نفّذت أنقرة تهديداتها. واعتبرت فرنسا أن أي حل بالقوة يمكن أن تلجأ إليه تركيا لضمّ شمالي قبرص سيكون «غير بنّاء».

١٩٩٨ (المسألة القبرصية مستمرة متوترة)

في ٨ شباط، جرت الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها سبعة مرشحين أبرزهم كليريدس ومنافسه جورج ياكوفو. وحظي كليريدس الذي فاز في هذه الانتخابات بمساندة حزب «ديسي» المحافظ الذي أسسه وتولّى رئاسته حتى ١٩٩٣، وحصل على ٣٤٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٩٦ النيابية.

في آخر آذار، اتخذت تركيا والجمهورية التركية لشمالي قبرص خطوات نحو الاندماج ردًا على بدء الاتحاد الأوروبي إجراءات ضمّ الجمهورية القبرصية (اليونانية) إلى عضويته. وأعلن في أنقرة أن المسؤولين الأتراك والقبارصة الأتراك قرّروا تعميق العلاقات في عدد كبير من المجالات، خصوصًا إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة.

في الأسبوع الأول من نيسان، أجرى هولبروك مبعوث الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى قبرص محادثات مع كليريدس ودنكطاش، وهدفت مهمته إلى دفع الملف القبرصي الذي وصل إلى طريق مسدود، خصوصًا بعد بدء مفاوضات انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

في ٢٥ تموز، زار الرئيس التركي سليمان ديميريل القطاع التركي في الجزيرة، ودشّن محطة لنقل المياه من الأناضول إلى هذا القطاع، وهدّد في خطاب أمام «البرلمان» القبرصي التركي من أن «قبرص لن تتحول إلى كريت جديدة» (في إشارة إلى الجزيرة اليونانية - كريت - التي احتلّها الأتراك وحصلت على الحكم الذاتي ثم تمرّدت عام ١٩٠٥، وانضمّت إلى اليونان عام ١٩١٣).

في تشرين الأول، نشرت «الحياة» (العدد ١٣٠٠١، ٨ تشرين الأول ١٩٩٨، ص٦) حديثًا أجرته مع رؤوف دنكطاش، قال فيه إن لديه تطمينات بأن الاتحاد الأوروبي سيرفض عضوية نيقوسيا إذا تمّ نشر صواريخ ورادارات روسية على الأراضي القبرصية، كما هاجم دنكطاش سورية مدافعًا عن التحالف التركي - الاسرائيلي.

في ٦ كانون الأول، جرت انتخابات نيابية في «الجمهورية التركية لشمالي قبرص» أسفرت عن دخول ٥٠ نائبًا من أربعة أحزاب قبرصية تركية إلى مجلس الشعب (البرلمان). وبلغ عدد الذين يحق لهم الانتخاب في هذه «الجمهورية» ١٢٠٧٥٨ «مواطنًا». وتصدر لائحة الأحزاب الفائزة «حزب الوحدة الوطنية»، وهو حزب علماني يميني محافظ شبيه بحزب الوطن الأم التركي (بزعامة مسعود يلماظ في تركيا) وحزب الطريق الصحيح (بزعامة تانسو تشيلر في تركيا). ويتزعّم حزب الوحدة الوطنية درويش إر أوغلي.

١٩٩٩ (قمة الثماني وتشدّد في الذكرى ٢٥ للغزو)

في ٢٠ حزيران، شكّلت المسألة القبرصية نقطة مهمة من نقاط البيان الصادر عن قمة مجموعة الثماني (الدول الغنية السبع وروسيا) لدى اختتام أعمالها في مدينة كولونيا الألمانية، وجاء فيه:

«إن المسألة القبرصية قائمة منذ فترة طويلة جدًا (...) وتطلب مجموعة الثماني من الأمين العام للأمم المتحدة طبقًا لقرارات مجلس الأمن دعوة قادة الطرفين إلى المشاركة في مفاوضات تعقد خريف ١٩٩٩ (...) إن لدى الطرفين المتنازعين مخاوف مشروعة يمكن ويجب أن تؤخذ في عين الاعتبار. إن مجموعة الثماني مقتنعة بأن المفاوضات الشاملة التي تعالج كل المسائل العالقة هي السبيل الأنجع لحل المسألة القبرصية... (ودعت المجموعة نيقوسيا وأنقرة إلى)... تقديم دعم غير محدود لهذه المفاوضات الشاملة التي ستنعقد تحت إشراف الأمم المتحدة (...) إن حل هذه المسألة سيكون مفيدًا لسكان قبرص وستكون له آثار إيجابية على السلام والاستقلال في المنطقة».

بعد أقل من شهر واحد من هذه القمة، أحيا القبارصة اليونانيون الذكرى الـ ٢٥ للغزو التركي لـ «أرض الأجداد» بالشموع والدموع والأناشيد، معتبرينها من بين «الكوارث» اليونانية مع سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين (١٤٥٣) وطرد اليونانيين من سميرنا (أزمير) على يد قوات أتاتورك (١٩٢٢). ونددت الخطب السياسية التي أُلقيت في هذه المناسبة بـ «خيانة» الذين كانوا السبب في الهزيمة.

أما أجواء الاحتفالات بالذكرى، في الجانب التركي، فأكّدت تمسّك تركيا بموقفها، وذلك على لسان رئيس وزرائها بولند (بولنت) أجاويد، الذي يطلق عليه في بلاده لقب «بطل قبرص». فقد كرّر أجاويد ان بلاده لن تغير موقفها في جزيرة قبرص: «من المستحيل تقديم تنازلات حول قبرص... فتركيا ضامنة لأمن جمهورية شمال قبرص التركية (التي أعلنت في ١٩٨٣ ولم تعترف بها سوى أنقرة) مثلما يشكل القبارصة الأتراك ضمانة لأمن تركيا (...) إذا لم يكن هناك دولة تركية في قبرص فسيعني ذلك مشكلة جدية لأمننا في شرق المتوسط (...) إن الطرفين يجب أن يعترفا بواقع وجود دولتين في قبرص لكي يمكن جمعهما إلى طاولة المفاوضات».

وفي أجواء هذه الذكرى كان وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين في جولة على دول المنطقة، وقد أعاد تأكيد الموقف الأميركي من أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى ممارسة أي ضغوط على تركيا أو على اليونان في ما يتعلق بالملف القبرصي، وان «ما نفعله هو تشجيع اليونان وتركيا على إيجاد وسيلة لتسوية خلافاتهما». وفي زيارة أجاويد لواشنطن (أواخر أيلول ١٩٩٩)، حضّ الرئيس الأميركي، كلينتون، ضيفه على ضرورة استئناف المفاوضات في شأن قبرص من دون أي شروط مسبقة وتحت رعاية الأمم المتحدة.

مدن ومعالم

* **بافوس Paphos**: مدينة وميناء، تعد نحو ٣٧ ألف نسمة، تقع على الساحل الغربي من الجزيرة.

وإسم بافوس (كوكليا Kouklia حاليًا) يطلق على مدينتين قديمتين متجاورتين، . وتنسب الأسطورة بناء إحداهما إلى «بافوس» ابن بيغماليون. «بافوس القديمة» Palé-Paphos، أسسها الفينيقيون حوالى القرن العاشر ق.م.، ثم استعمرها الإغريق، وكانت تشتهر بطقوس عبادة الإلهة أفروديت التي تتطابق مع الإلهة السامية عشتار. و «بافوس الجديدة» Néo-Paphos، أسسها الأكاديون بحسب الرواية التقليدية الإغريقية (إنها إذن أقدم من الأولى)، وأصبحت عاصمة الجزيرة في العهد الروماني.

على مقربة من مينائها كانت تقوم البيوت الفخمة التي يملكها عليّة القوم. ولا يزال هناك حتى اليوم ثلاث دارات منها تعود إلى القرن الثالث. وعلى أرضية هذه المباني رسوم فسيفسائية تصوّر مناظر مختلفة من الأساطير اليونانية. وفي المدينة «مقبرة الملوك» التي تضم مائة قبر تنتشر حول عدد من الأعمدة. وآخر هؤلاء الملوك هو نيكولاس ملك بافوس الذي توفي في القرن الرابع.

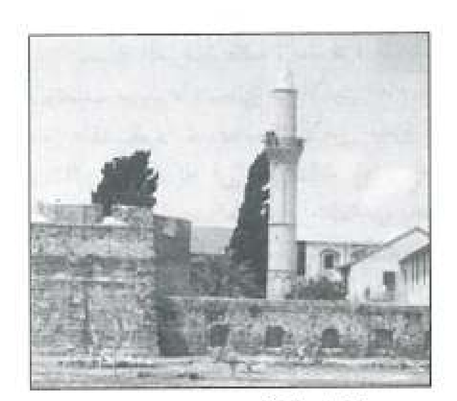
وفي بافوس «متحف بافوس الاثنولوجي»، أسّسه البروفسور جورج ألياديس، وهو بدأ واستمرّ ويتواصل منذ أكثر من ٥٥ سنة بالجهود الخاصة لمؤسسه. ويعرض المتحف بضائع وأدوات وأثاثات تقدم وجوهًا مختلفة من الحياة اليومية في قبرص خلال القرن الماضية. وقد ضمّت بافوس إلى لائحة التراث الحضاري للأونيسكو.

وعرفت بافوس أنها أول مدينة تعتنق المسيحية، وكانت تخضع للحكم الروماني سنة ٤٥ حيث كانت عاصمة الجزيرة عندما اعتنق حاكمها سيرجيوس باولوس الدين المسيحي على يد القديس بولس، فكان أول حاكم مسيحي في العالم.

* **بلاترز**: بلدة تقع وسط الغابات على بعد نحو ساعة بالسيارة من الشواطئ. فيها كان البريطانيون يقيمون مركزهم الإداري في الصيف. في الآونة الأخيرة، بدأت تجتذب إليها عددًا من الأثرياء من



معبد «أبولو» بالقرب من ليماسول.

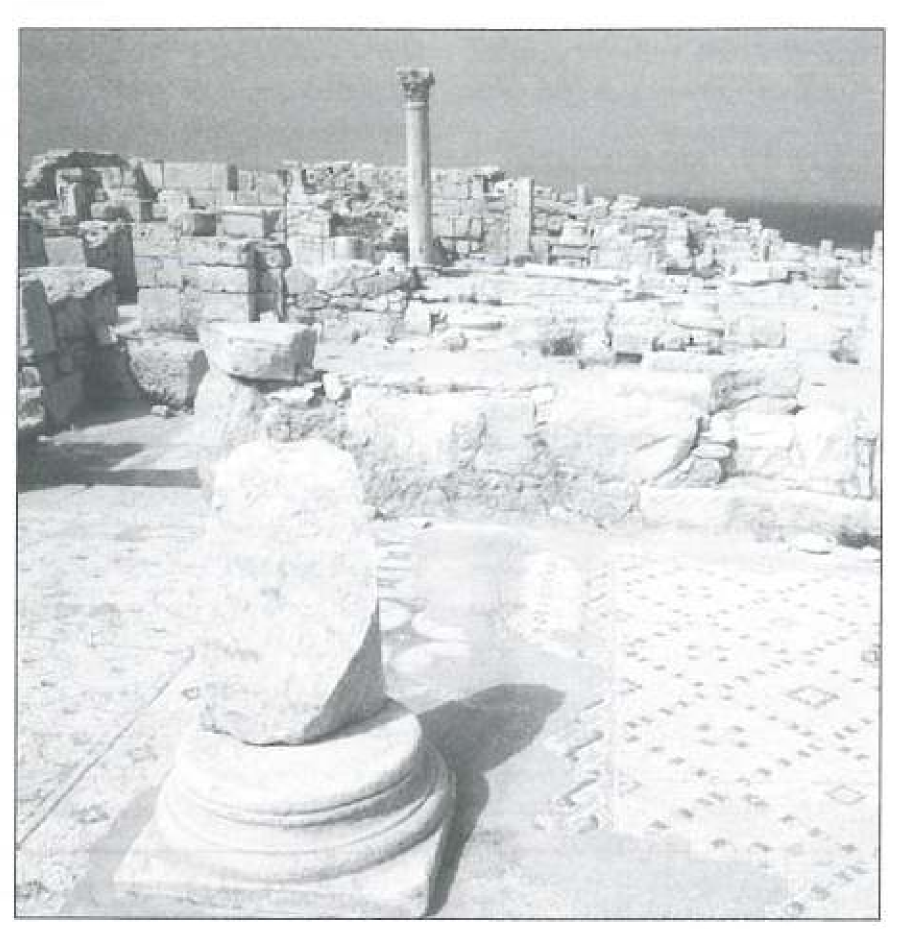


مسجد وقلعة في لارنكا.

الشرق الأوسط. في جوارها صوامع قديمة وكنائس من العهد البيزنطي، وقرى قديمة تتميز بمبانيها الحجرية التقليدية.

* **فماغوستا Famagouste**: مدينة وميناء تقع في القطاع التركي من الجزيرة. تعد نحو ٢٣ ألف نسمة. أهم معالمها الأثرية: كنائس رومانية وقوطية، وأشهرها كاتدرائية سان نيكولا (١٢٩٠–١٣١٥). كانت عاصمة مملكة لوزينيان الفرنسية. احتلها بعد ذلك جنود مدينة البندقية. استولى عليها الأتراك في ١٥٧١.

* **كوريون**: مدينة تاريخية، تقع على بعد ٥ كلم من الطريق التي تربط ليماسول ببلدة بافوس. وتعتبر كوريون أغنى المواقع الأثرية في قبرص. ولا تزال الحفريات مستمرة فيها وحولها حتى اليوم، ولعلّ أشهر



آثار رومانية في بازيليا (قبرص).

معالمها هو المسرح الإغريقي القديم (القرن الثاني ق.م.) الذي يطل على البحر. وقد بذلت السلطات جهودًا كبيرة في ترميمه، وهو يقدم، في الوقت الحاضر، عروضًا في الهواء الطلق.

وفي كوريون أيضًا «عمارة يوستوليس» التي كانت دارة خاصة في العهد الإغريقي، ثم حوّلها الرومان مركزًا عامًا للترويح عن النفس، وهي غنية بحمّاماتها الرومانية، وخزفها الذي يعود إلى القرن الخامس. وهناك أيضًا «عمارة أخيل» وعمارة «المغامرين» على مقربة من «الأستاد البيضاوي»، وهيكل أبولو إله الغابات الذي كان يحمي مدينة كوريون، وظلّ القبارصة يحتفلون فيه كل عام – ولمدة ٨٠٠ عام – ويقدمون طقوسًا اعترافًا بـ «فضل أبولو» عليهم.

* **لارنكا Larnaca**: هي مدينة سيتيون القديمة. قاعدة قضاء لارنكا، تقع على الشاطئ الجنوبي – الشرقي، وتبعد ٥٠ كلم عن نيقوسيا. تعد المدينة نحو ٦٨ ألف نسمة مع الضواحي. شهيرة بضريح شفيعها القديس لازار (ومنه إسمها). وفيها إلى جوار بحيرة الملح أحد أهم الآثار الإسلامية في قبرص. كما تضم قلعة أثرية، ومنطقة كيروكيتيا التي تحوي آثارًا من العصر الحجري. في متحفها تمثال نصفي للفيلسوف الرواقي الشهير زينون. وتقع على مقربة من لارنكا رهبانية «ستافروفوني» (أي جبل الصليب) وهي إحدى أقدم الرهبانيات وتربض على قمة جبل.

* **ليماسول Limassol**: مدينة وميناء على الشاطئ الجنوبي من الجزيرة، وعلى مقربة من المدينة التاريخية

القديمة أماتونسيا Amathonte («إناء أماتونسيا» الموجود حاليًا في متحف اللوفر الفرنسي اكتُشف في القرن السادس عشر). قاعدة قضاء ليماسول، وتعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. شهيرة بقصرها الذي يعود إلى القرن الثاني عشر. أهم مركز سياحي في البلاد، غنية بالحياة الليلية، وأكثر الأماكن التاريخية التي يقصدها السياح هي قلعة ليماسول القريبة من الميناء القديم. فهذه القلعة التي رُمّمت في القرن الرابع عشر كانت قبل ذلك قلعة بيزنطية تعود إلى القرن الثاني عشر. وهي المكان الوحيد في العالم الذي شهد زواجًا ملكيًا إنكليزيًا خارج انكلترا، حين تزوّج الملك ريتشارد قلب الاسد من الأميرة بيرانغاريا وتوّجها ملكة على انكلترا.

بالقرب من ليماسول منطقة فاسوري الغنية بجميع أنواع فاكهة حوض البحر المتوسط، وقلعة كولوسي التي تعتبر مثالًا للفن العسكري، وتعود إلى أيام الصليبيين حيث كانت مقرًا لقيادة فرسان القديس يوحنا، وتقع في وسط حقول من الزهور.

• **نيقوسيا Nicosie**: في الإغريقية لفقوسيا Lefkosia. عاصمة قبرص، وتقع في سهل ميزوريا Mesorée، وتعد نحو ١٩٣ ألف نسمة. مقسمة حاليًا (ومنذ ١٩٧٤)، الغزو التركي) إلى قطاعين يفصل بينهما خط تماس: قطاع للقبارصة اليونان وقطاع للقبارصة الأتراك. شهيرة بكاتدرائية القديسة صوفيا (القرن الثالث عشر)، وبنصب قوطية عديدة. كانت عاصمة مملكة لوزينيان الفرنسية، وبعدها حاضرة تابعة للبندقية (١٥٦٧).

وتتوسط نيقوسيا الحالية «نيقوسيا القديمة» التي يحيطها سور فينيقي بُني في القرن السادس عشر ق.م.



رؤوف دنكطاش

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أرغلو، درويش** (١٩٤٤–): رئيس حزب الوحدة الوطنية، وترأس وزارة «دولة» الأتراك القبارصة خمس مرات. ولد في لارنكا، وتخرّج في جامعة أنقرة العام ١٩٦٢، ودرس لمدة سنتين في ألمانيا مادة الميكروبولوجيا، ثم عاد إلى قبرص وانخرط في العمل السياسي.

• **دنكطاش، رؤوف Denktas, R.** (١٩٢٤–): نائب رئيس جمهورية قبرص قبل الغزو التركي، ورئيس «دولة» القبارصة الأتراك بعده، وما زال حتى اليوم (صيف ١٩٩٩) (راجع النبذة التاريخية).

• **غريفاس، جورجيوس Grifas, G.** (١٨٩٨–١٩٧٤): ولد في تريكومو في جزيرة قبرص. بدأ حياته ضابطًا عاديًا في الجيش اليوناني بعد حصوله على الجنسية اليونانية في ١٩١٩. أصبح سنة ١٩٤٠ رئيس أركان الجيش اليوناني، وأنشأ، في الوقت نفسه، منظمة سرية تعمل ضد الألمان عُرفت باسم «إكس» ثم تقاعد في ١٩٤٥.

عاد إلى قبرص في ١٩٥١ تحت إسم مستعار هو ديجينيس بدعوة من المطران مكاريوس وتزعّم منظمة «إيوكا» (المنظمة القومية للمحاربين القبارصة) بين ١٩٥٤ و١٩٥٩. انفصل عن مكاريوس في ١٩٥٩ على أثر اتفاقيات لندن وزيوريخ التي وضعت حدًا للحرب الأهلية الدائرة بين القبارصة اليونانيين والأتراك. عاد إلى اليونان عند ترقيته إلى رتبة جنرال، وتقدم إلى الانتخابات النيابية وفشل.

دام صراعه مع مكاريوس سنوات طويلة، إذ كان مكاريوس يريد أن تكون القوات الموضوعة تحت إمرة الجنرال غريفاس خاضعة مباشرة للحكومة القبرصية، إلا أنه لم يستطع الحصول على تنفيذ مطلبه بسبب تأييد الحكومة اليونانية لغريفاس ولأنها كانت تعمل على ضم قبرص إليها.

عاد غريفاس إلى قبرص في ١٩٦٤، وقاد القوات اليونانية الموجودة فيها والحرس الوطني القبرصي. استُدعي في ١٩٦٧ إلى اليونان بعد أن تسبّب في إحداث اضطرابات خطيرة في الجزيرة.

عاد سرًا إلى قبرص في ١٩٧١، وعمل على تأسيس منظمة إرهابية سرية أطلق عليها إسم «إيوكا–ب» وجّهت نشاطاتها هذه المرة ضد الحكومة القبرصية التي يرأسها المطران مكاريوس. ولكنه فشل في كسب التأييد الشعبي لمنظمته، فأخذ يشيع الفوضى والبلبلة في الجزيرة وزعزعة ثقة الجيش القبرصي بقيادته. وكان أن أثار مخاوف الأتراك القبارصة وحذرهم، ما دفعهم أكثر فأكثر إلى اللجوء لطلب الحماية التركية. وعلى الرغم من أن مكاريوس كان قادرًا على القبض عليه إلا أنه أحجم عن ذلك احترامًا لماضي غريفاس الوطني ولتقدمه في السن.

توفي غريفاس (كانون الثاني ١٩٧٤) إثر ذبحة قلبية ولم يقدر له أن يشهد الانقلاب اليميني الذي طالما دعا إليه والذي قام به الجيش القبرصي (١٥ تموز ١٩٧٤) ضد مكاريوس، والذي كان من نتيجته الغزو التركي للجزيرة في ٢٠ تموز ١٩٧٤ وتقسيمها («موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٤٦–٣٤٧).

• **فاسيليو، جورج Vassiliou, G.**: رئيس جمهورية قبرص (١٩٨٨–١٩٩٣)، ومؤسس حزب «حركة الديمقراطيين الأحرار» في ١٩٩٤، والمكلّف حاليًا (١٩٩٩) متابعة ملف العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. في ربيع ١٩٩٩، عقد لقاء في لندن بينه وبين عدد كبير من القبارصة الأتراك بلغ نحو ٢٠٠ شخص، وتبيّن من خلال هذا اللقاء ان «الرسالة التي قدّموها تقول بأن القبارصة الأتراك يرغبون في الانضمام إلى المباحثات وانهم يرغبون في التعايش مع القبارصة اليونانيين» («الحياة»، ٥ أيار ١٩٩٩).

• **كبريانو، سبيروس Kyprianou, S.** (١٩٣٣–): أحد أبرز الرؤساء القبارصة. عمل مع الزعيم الراحل مكاريوس ممثلًا لقبرص في الأمم المتحدة ووزيرًا للخارجية ورئيسًا للبرلمان. تسلّم رئاسة الجمهورية لفترتين، ويعتبر سياسيًا مخضرمًا وصديقًا للعرب وصاحب سياسة متوازنة. توجّه في ٧ نيسان ١٩٩٩ إلى بلغراد في عملية وساطة في حرب كوسوفو لم تنجح وجرّت عليه انتقادات كثيرة. ومن آرائه، نتيجة تجربة الوساطة هذه ان العالم بات «في وضع دولي جديد لا نظام يسوده وإنما حروب صغيرة في كل مكان (...) من قبل، في ظل وجود الاتحاد السوفياتي، كنا نعيش في عالم الثنائية القطبية، واليوم في ظل التفرّد الأميركي نحن نعيش في عالم يتكلم بلغة ويعمل ضدها. عالم أحادي القطب لكنه يكيل بمكيالين وينفّذ سياستين متعارضتين في مبادئهما. كثر الحديث حديثًا عن نظام دولي جديد، والواقع ان هناك وضعًا دوليًا من دون نظام...» («الحياة»، ٤ أيار ١٩٩٩).

ترأس جمهورية قبرص بعد وفاة مكاريوس بالتزكية وبتأييد الأحزاب الرئيسية في الجزيرة، وهي الحزب الديمقراطي الذي يتزعّمه كبريانو نفسه والحزب الشيوعي و الحزب الاشتراكي. وكان كبريانو من أقرب أعوان المطران مكاريوس طوال ٢٥ عامًا. احتفظ بحقيبة الخارجية لمدة ١٢ عامًا، واستقال عام ١٩٧٢ بضغط من الحكومة العسكرية اليونانية، ثم عاد إلى المسرح السياسي في ١٩٧٦، وأسّس الحزب الديمقراطي بدعم من مكاريوس. أصبح رئيسًا لمجلس النواب في أيلول من العام نفسه. ثم تولى

مهام رئاسة الجمهورية بالوكالة بموجب الدستور القبرصي حتى أيلول ١٩٧٧، وانتُخب بالتزكية رئيسًا أصيلًا ليكمل ولاية المطران الراحل. وفي كانون الأول ١٩٨٥، نال حزبه نجاحًا كبيرًا في الانتخابات النيابية التي أجراها قبل أوانها ليتحرّر من سيطرة الأحزاب الأخرى عليه. عرف عنه تأييده للمساعي السلمية لحل قضية قبرص في إطار الأمم المتحدة ووفق مقرراتها، وأعلن استعداده للتفاوض مع الجانب التركي أكثر من مرة دون أن يفرط بمبادئ السيادة القبرصية ووحدة الجزيرة (راجع النبذة التاريخية).

* **كليريدس، غلافكوس Clérides, G.** (١٩١٩-): الرئيس الحالي (١٩٩٩، راجع أواخر النبذة التاريخية، خاصة منها «كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٩٣-١٩٩٩»).

أول وزير عدل في جمهورية قبرص (١٩٥٩-١٩٦٠). انتُخب رئيسًا للبرلمان في ١٩٦٠، وأصبح رئيسًا للجمهورية بالوكالة في تموز ١٩٧٤، ثم وزيرًا للدفاع والخارجية في آب من العام نفسه. يترعّم حزب التجمّع الديمقراطي (نال ٣٣٪ من الأصوات في انتخابات كانون الأول ١٩٨٥). ترأس الجانب القبرصي اليوناني في المفاوضات لإعادة توحيد قبرص على أثر انفجار الأزمة القبرصية عام ١٩٧٥. وهو ما زال يولي هذه المفاوضات الأهمية القصوى، وأهم فكرة قدّمها مؤخرًا (ربيع ١٩٩٩)، كرئيس لجمهورية قبرص، وطرحها على كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، هي جعل قبرص موحّدة ومنزوعة السلاح رغم الرفض التركي، وميوعة الموقف الأميركي منها واعتبارها «فكرة غير واقعية». ويقول الرئيس كليريدس بهذا الصدد: «إنني أؤمن بأن مشكلة الأمن المتعلقة بشعوب قبرص واليونان وتركيا لا يمكن أن تحل نهائيًا إلا عن طريق نزع السلاح. شخصيًا سوف أسعى في هذا الاتجاه باستمرار وبمزيد من الإصرار والإيمان. وأنا واثق بأنه سيأتي الوقت الذي سيتم فيه تحقيق نزع السلاح، وذلك لأسباب تتعلق باهتمامات دولية وبالاستقرار المطلوب لهذه المنطقة الخطرة. علمًا أنني قدمتُ عدة عروض بخصوص عملية نزع السلاح ولقيتُ موافقة الأمم المتحدة واعتُبرت واقعية وتمّ توثيقُها» («الحياة»، ٥ أيار ١٩٩٩).



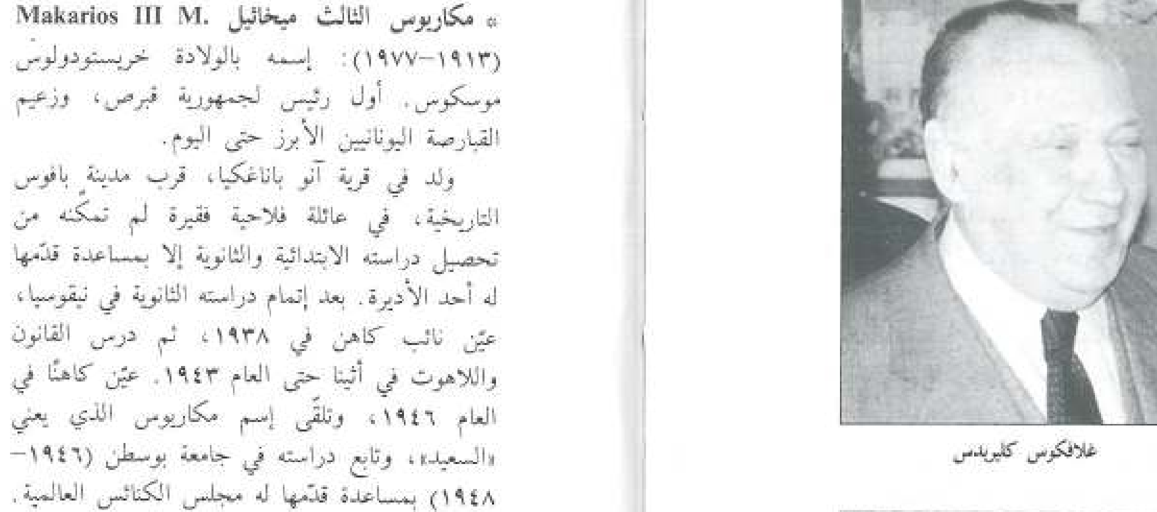
غلافكوس كليريدس



جورج فاسيليو



سبيروس كبريانو



* **مكاريوس الثالث ميخائيل Makarios III M.** (١٩١٣-١٩٧٧): إسمه بالولادة خريستودولوس موسكوس. أول رئيس لجمهورية قبرص، وزعيم القبارصة اليونانيين الأبرز حتى اليوم.

ولد في قرية آنو باناغكيا، قرب مدينة بافوس التاريخية، في عائلة فلاحية فقيرة لم تمكّنه من تحصيل دراسته الابتدائية والثانوية إلا بمساعدة قدّمها له أحد الأديرة. بعد إتمام دراسته الثانوية في نيقوسيا، عيّن نائب كاهن في ١٩٣٨، ثم درس القانون واللاهوت في أثينا حتى العام ١٩٤٣. عيّن كاهنًا في العام ١٩٤٦، وتلقّى إسم مكاريوس الذي يعني «السعيد»، وتابع دراسته في جامعة بوسطن (١٩٤٦-١٩٤٨) بمساعدة قدّمها له مجلس الكنائس العالمية. وبعد عودته إلى قبرص عيّن أسقفًا على كيتيون Kition، فأخذ يشارك بحماس في حركة القبارصة اليونانيين المطالبين بضم جزيرتهم إلى اليونان. في ١٩٥٠، انتُخب مطرانًا لقبرص، وأصبح، في الوقت نفسه، زعيمًا أو مرجعًا للمجموعة اليونانية الأرثوذكسية في الجزيرة، وهذا منصب كانت الإدارة العثمانية قد منحته لزعماء المجموعات الدينية في الامبراطورية العثمانية، ويتضمن، إضافة إلى ممارسة الصلاحيات الدينية، سلطات إدارية واقتصادية وضرائبية ومسؤوليات في مجال التربية والتعليم والتمثيل السياسي وحتى التنظيم العسكري. وهذه وضعية جعلت من المطران مكاريوس زعيمًا أوحد للجزيرة يؤثر إلى حد كبير في مستقبلها السياسي. وبعد ثمانية أشهر من تعيينه (في ١٩٥٠)، طلب القبارصة اليونانيون، من خلال استفتاء عام، الاتحاد مع اليونان، وكان مكاريوس على رأس هذه الحركة وهذا المطلب. فقام بجولات في البلدان الغربية يطلب دعمها هذا «المطلب العادل». لكن الإدارة الاستعمارية البريطانية استمرّت متجاهلة له، ثم سمحت لحاكم الجزيرة السير جون هاردنغ، في ١٩٥٥-١٩٥٦، بالبدء بإجراء مفاوضات مع مكاريوس. وإزاء ثباته على مطلبه، ولقطع الطريق أمام تصاعد المظاهرات الشعبية، نفت السلطات مكاريوس إلى جزيرة سيشيل (١٩٥٦)، خاصة وأن منظمة «إيوكا» (أسسها الضابط اليوناني غريفاس في ١٩٥٥) أثرت بعملياتها دون شك في قرار نفي مكاريوس، الذي كان، واستمرّ، يدين العمليات الإرهابية لمنظمة إيوكا، ويكتفي بالدعوة إلى مظاهرات سلمية (استكمالًا، راجع النبذة التاريخية).

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,
Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XIV

PAR
Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء الرابع عشر
في تشرين الثاني ١٩٩٩،
وتليه الاجزاء الأخرى تباعًا.

Ed. Novembre 1999